



كتاب الطهارة

١٤

تغيب النفس استعداداً وأما لتخصيل المطالب استخراج المجهول فالصلى الله عليه وآله ذكره وتلاوه وتلاوه وتلاوه
 القلوب والقلوب ليرى كبرياء السبع جلاءه الحاشى وقال صلى الله عليه وآله إن الله عز وجل يقول تذكروا العلم بين عبادي
 يحيى عليه السلام ليرى أنهم انهم وافيه امرى وقال صلى الله عليه وآله قال الحواريون لعيسى صلى الله عليه وآله ما روح الله
 من بها الس قال من يذكركم الله وتوبه ويهدي في علمكم منطلقه ويغيبكم في الآخرة عمله **فصل** وأفضل العلم بعد المعرفة
 بالله تعالى علم الغفلة الناظم لأمور المعاش والمعاد به يتم كمال نوع الإنسان وهو الكاسية لغيره شرع الله تعالى به
 يحصل المعرفة بأوامر الله تعالى ونواهيه التي هي سبيل النجاة وبها يستحق الثواب فهو أفضل من غيره وذكره عن الكاظم عليه السلام قال
 دخل رسول الله صلى الله عليه وآله المسجد فاجتمع قدامه فاجتمع قدامه فاجتمع قدامه فاجتمع قدامه فاجتمع قدامه فاجتمع قدامه
 المرء فيها بها وأما الجاهلية الأشعار والعربى قال فقال رسول الله صلى الله عليه وآله إنما العلم ثلاثة علم آية محكمة أو فقه عالية
 أو سنة قائمة وما خلا من فهو فضل وقال صلى الله عليه وآله من زاد الله به خيراً يفقهه في الدين قال عليه السلام من حفظ من آية واحدة وعين
 يفقهون به يناله الله يوم القيمة فيها عالماً ولينص من المعرفة على هذا **الفائدة الأولى في العبادات** وهي كتب
كتاب الطهارة وفيه فصول مفاصل أما المقدمة ففيها البحوث الطهارة في اللغة النظافة وفي
 الشرع ما جعله الله تعالى في استحالة الصلوة من الوضوء والغسل والتميم وهي قوامها **باب** العلم بالطهارة وأوجب وجوب
 عليها التوضيغ علمه هو معلوم بالضرورة من دين النبي صلى الله عليه وآله **ح** كل واحد من الثلاثة واجب فندب الوضوء ويجوز للصلوة
 والطواف واليمينين لمساكنة القرآن وجوبه يستحب في الأولين لدخول المساجد قراءة القرآن والكون على طهارة والتجديد
 على المصنف والتوضوء والنجاسة والتعجب الحائض وذاتها الغائبة ونوم الجنين جماع المحرم والذكور للحائض والغسل بثلثة
 المقتضى ودخول المساجد قراءة القرآن وجوبه واجب في الأولى من الليل فداؤه وهو المستحاضة إذا غسل الماء الغسل
 ويستحب للثلاثين تاني والتميم بيجل الصلوة والطواف الواجبين والخروج المجهن في أحد المتجدد منه يستحب لعلها وبشركت الثلثة في
 بالتذوق وشبهه **فصل الأولى في المباحات** وهو ثلثة الأول في المباحات وفيه ثلثة مباحات **أ** المطلق وهو المستحق لصل
 الأنتم من غير تقييد مع امتناع سلبه هو في الاصطلاح مظهر من الحدث والنجاسة كذا الوضوء بطاهر من بقايا الاطلاق وان تغيب
 الوضوء لو زال الاطلاق فقتل المطلق ان كان خارجاً عن نجس يعتبر لونياً وطعياً ورجحاً بالنجاسة لا بملاقاتها ولو تغيب بعضه
 اختص بالحكم والجرح مع غيره لها حكم بانفراد ما ولا معه طهر ولو وقعت النجاسة في جانبها لم يضره ولو وقع في الجانب الثاني
 عليها ولو كان الجانبين المظهر واقف متصل بالجرح لم ينجس بالملافة وان قل لو تغيب بعض الواقع متصل بالجرح اختص
 بالنجس دون الآخر بشرط في ذلك كراهة زيادة الجرح على الكرواحكم ما الحام حكمه اذا كان له مائة تروى على الكرواحكم كما المطل
 حال زوله حكمه ولو استقر على الارض وانقطع نقاطه ثم لافته نجاسة اعتبره الكثرة **ب** الوافق غير البثران كان كثيراً
 وحادث ما شارط بالمرأى وثلثة اثباتا ونصف طولاً في عرض وعق هو كذا زاد لا ينجس بلاقان النجاسة بل بتغيرها وضافه
 بها وما نقص عن الكثر بغير ملافة النجاسة وان قلت كثر من الارض ولو تغيب احد طرفي الكثرة كان الباقي كذا اختص النجس
 بالنجس ولو اضطرر في النجس طهر ولا فرق في ذلك بين مبا الغدران والنجاسة والاذاني ولو وصل بين العدين ببقائه
 اتحداً واعتبر الكثرة فيها مع السابقة جميعاً اما لو كان أحدهما أقل من كثره فقتل فيه نجاسة ثم وصل بعد بالفرق كذا في الأولى والثانية
 النجاسة اما ما البثران لا يضر بعد نجس بملامات النجاسة لا خلافة نجاسة بالنجس **ج** تطهير الجرح النجس بالنجاسة
 الماء المذلل من زوال النجس الواضف لبقاء كرهه فان زالت النجاسة والآخر وهكذا والغلب بالقاء كرهه لا بقاءه على
 الاصح ولا بالنسب من تحته ولا يطهر النجس من هذا المبدأ بزوال النجس من نفسها ومن طول المكث ومن تصفيع الرياح ومن
 القاء اجسادها في الماء وطهرها ليرى بالترجح في زوال النجس على القول بالنجس بالملامات يطهر بترجح الجمع ان وقع
 فيها منكر او فاع او من اودم حوض او نجاسة ونفاس او مائات فيها بغير لو تغيب تراوح عليها اذ يغرب جبال شين اثنين
 الى البحر يترجح كملوث لذاته والحمار والبقرة وسببين ولو كوث الانسان وخمس للعدو الدائمة والرطوبة والدم
 الكثيرين وسبب لوث الثعلب والارض الخبز والسنور والكلب ولو لرجل ثلثين ماء المطر النجاسات لا يول للعدو

هذا العلم لا يضر
 من جهلها لا يضر
 علمه تعالى النبي

النجس

فصل في المباحات
 بيجس
 بغير ملافة

بطهر

فيما المصا والاسود

٥

الكلاب غيرة البنية البنية والدم القليل كدم الطائر الرغاف البشري سبع لونه الطير من النعام والحمام ما بينهما والفارة اذا فتن
وانتخبت ببول الصبي غير البالغ واغلتا الجنين ولا تظهر عند الشيخ ولوقوع الكلب في حيا وخمر لا ينفق بل لا ينجس فذلك يؤمن
الفارة والخنزير ولول المعصوم وشبهه بول الرضيع الذي لم يمتد بالطعام **فروغ** الا فرق بين صغير الحيوان وكبيره ولا بين الذكر
والانثى والتمين والمهرول ولا بين المسلم والكافر خلافا لقوم **ب** الا فرق بين بول المسلم والكافر والا فرق بين
الذكر والانثى **ج** قبل جواب السبع في الجنين يتعلق بالارتقاء بحيث يغطي فاه البئر رأسه لو امكن غير مناعه له وفي رواية
عنه مسلم الصحيح عن احمد ما علمه الملقون الحكم على الدخول والظواهر من نزح السبع مع خلوة الجنين عن النجاسة **في** يخرج
ثلاث ايام للورغ والمغرب **هـ** اذا وقع فيها نجاسة لم يقدر لها منزع فان تغير الماء منزع حتى يزول النجاسة والا فلا يشق
عندنا اما القائلون بالنجس فقال بعضهم ينزع منها اربعون واخرى وجبوا نزح الجميع **في** الدلو الذي ينزع بها دلو النجاسة
فلو اتخذ دلو اعطيا لشع العتق الا ضرب عدم الاكتفاء به **في** لا ينجز جواز البئر بها بصبها من المنزح ويحكم بالطهارة عند
مفارقة اخر الدلو لوجبه الماء والمنساق مغتو عنه وهو يخرج ولا يجوز غسل الدلو بعد الانهاء **ح** لا يجزئ البنية في النزح
ويجوز ان يصب البنية الماء غير مع عذ المباشرة لو وجد الجيفة في البئر فغسل ما فيها حكم بالنجس من حين
الموقوف على النجس ولو لم يتغير لم ينجز عندنا وعند القائلين به يحكم بالنجاسة من حين الوقوف **في** لو تكررت النجاسة فاما اذا تكررت
كفي المنزح الواحد لا اعتد على قول ضعيف **يا** الا ضرب الحاق جزء الحيوان بكمية **ب** انما يخرج بعد اخراج النجاسة
او تلحقها في البئر **ج** لو صب الدلو الاول في البئر لم يجز ينزع ما زاد على الحد لكن لا يجزئ منه اما لو صب في غيرهما فلا ضرب
انحاضه بالماء يرد فيه نص ان زاد على الاربعين وكذا الوضوء غيرها ولو اصبحت النجاسة العينية وما وجب لها من المنزح في الماء
فالاول المتداخل **د** لو غار ما واما قبل النزح ثم ظهر فيها بعد الجفاف سقط النزح لسلفه بالماء الذي لا يعلم عونه بغيره لا
بالبرق وقطوعه عند النجاسة **هـ** عدد ليل تجدد **ب** لو سبق اليها الماء الحار وصار متصلا به فالاولى الطهارة **الفصل**
الثاني في المصا والاسود ومباحث **أ** المصا هو المعصا والمنزح من اجل بلبه طلاق الاسم طاهر
بغير فيه نجاسة فينجس ان كثر وطاهر لا يرفع الحدث اجماعا ولا الخبث على الاصح ولو مزج بالمطلق اعتبر بغيره ما يتولد لاطلاق
وليس كغيرها عداها فان نجس لم ينجس استعماله في الاكل والشرب مع الضرورة ويظهر بالقيام كمن المطلق فما زاد عليه منه بشرط ان
يلبسه لا طلاق ولا يغيره حد **ب** كل حيوان طاهر العين فان شربه طاهر وكل ما هو نجس لعين فهو نجس كالكلب
الخنزير والكافر المستوخ ان قلنا نجاستها فاستباحها نجسه والا فلا والمساوي على اختلاف مذاهيم طهارتها الخواص والغلاة
ج يكره شور الجلائك كل الجيف مع خلوة موضع الملاقات من النجاسة والحائض المنيعة والدجاج والبغال والحمير
والخبيث في الاقوي ان شوز ولد الزنا مكروه خلافا لابن بابويه **هـ** حكم الشيخ بنجاسة سور الجنبه والجيرة ابن اريز بن
غير المؤمنين المستعفى يجوز للرجل ان يستعمل فضل وضوء المرأة وعسلها ولا يكره وان غلبت به وبالعكس **الفصل الثالث**
في الاحكام والادوية وفيه **ك** بحث **أ** اذا حكم بنجاسة الماء لم يجز استعماله في الطهارة مطلقا ولا في الاكل والشرب لا عند الضرورة
ب يشحن يكون بين البئر والبئر لو وضع خمر اذرع ان كانت البئر فوقها او كانت الارض ضلبيه والافصح ولو تقاربتا لم يحكم
بنجاسة البئر ما لم يعم وضوءها الماء لو غدا بها عند الاكثر وعندكم ما لا ينبغي فيها **ج** الماء المتخثر بالشمس في الانثى يكره الطهارة
به ونفسيل الاموات بماء اسخن بالثاء مكروه الاصح الضرورة **د** الماء المستعمل في ذالة النجاسة نجس سواء كان من الغسل الا
او النجاسة تغیر النجاسة ولا يشق خلافا منا واستثنى اصحابنا عنه ماء الاستنجاء فانما طاهر ما لا يتغير النجاسة ويضع على نجاسة من
الخروج **هـ** الماء المستعمل في الوضوء طاهر مطلقا وكذا المستعمل في الغسل ومنع الشيخ من دفع الخلاف به **في** ان كانا يوبى بانه يكره
الذلاوي بالمياه الحارة من الجبال التي شتم منها زاحة الكبريت **ز** ما البحر طاهر مطلقا خلافا من السبب ابن عمر اعتداه
مع اجماع المسلمين **ح** قد بينا ان ماء المطر كالجاء فلو سال من ان احدهما يوك الاخر مطر او من جاك انا طاهر من كذا الوضوء المطر
على سطح نجس سال فاداه كان طاهرا لم يتغير النجاسة **ط** او اما في الماء القليل فهو النفس سائلة بنجس الماء ولا ينجز ولو
تكن النفس سائلة **ي** قد بينا ان المصا طاهر مطلقا ولو كان من مطلق لا يفسد للطهارة ومعه ورد ان انتم به كفاء ولا ينجس

فيما المصا والاسود

كتاب الطهارة

٥

عن الاطلاق جازله التيمم الطهارة به هل يجزئ الشيخ على عدمه وعندنا فيه شكال بما الما اذا تيمم بطول بقائه لم يخرج عن كون
 مطهرها لم يلبس التيمم الاطلاق لكنه مكره لقول الشافعي عليه السلام الاجن لا يتوضأ منه الا ان لا يجد غير **باب** المحو الصبي
 من الحمام اذا نجس طهره باجزء الماء البه ما له تغلب عليه ينجس ولو وجد في كرتجاشه وشك في نوعها قبل باوع الكربة وشك
 في الاصل الطهارة بل لو شك في نجاسته متيقن الطهارة او في ماله متيقن النجاسة نبي على اليقين ولو وجد متغيرا وشك في ان
 التغير النجاسة نبي على الطهارة وما لو اخبر عدل بنجاسته الماء لم يجز القبول ولو اسند ما الى سبب لو شهد عدلان بالنجاسة
 الاجتناب هذا برده المشرك وخالف ابن البراج ضعف **باب** لو علم بالنجاسة بعد الطهارة وشك في سببها علمها فالاصل الصحيح
 ولو علم سببها على طهارة وشك في بلوغ الكربة اعد ولو شك في نجاسته الواقع وفي كونه المحو المتيقن من ذوات الانفس في على الماء
 من اذا حصل النجس على غير ارض فغسله في الماء وشك في نجاسته وامامه خلفه ثم استعمله **باب** اذا كان على جسد
 الجنبة الحائض نجاسة عينية كان المشعل نجسا اجماعا اما لو غلبا عنها فهو طاهر ايضا وفي الظاهر خلاف سبق فلو بلغ المشعل في
 الكربة كثر زيد الشيخ في قال المنع وهذا الاشكال ما المستعمل في الاعمال السنونة وغسل الثوب في الاشارة الطاهر من نجاسته
 اجماعا **باب** غسل غلالة الحمام لا يجوز استعمالها وفي رواية عن الكاظم عليه السلام لا بأس بها كحجر الماء ان كان في انفسه نائلة كالفسا
 ينجل الماء بموته فيه ان كان قلبا لا فلا **باب** الجن المولود من الجن الطاهر كالفأطمة كذا من النجاسة كدود العذرة
 الادوي من الموتى اجماعا **باب** السكب المحلل اذا وقع في الماء القليل مجزأ خاليا من النجاسة فمات فبقا كان الجرح
 فائلا فهو خال من الماء طاهر الا فلا فيها سواء علم استناد الموت الى الماء واشبهه لو قبل اتم مع الاشتباه يكون الماء طاهرا
 الجن وانحرما علما بالاصلين كان قويا كج لو في الجن المبتلى وغيره من النجاسات فزاد على الكرم من الماء الحامد ففي النجس شكل
 يفتا من قوله عليه السلام اذا بلغ الماء مقدرا لم ينجس والبؤسة غير نجسة عن الحقيقة بل مؤكدة لتخفيفها فانقص عن الكرم هل
 يكون حكم حكم الحامدات ملا فيه تورد **باب** النجس ان امكن الظاهر به بان يبعد المظهر عليه حتى يتحقق منه الغسل جاز والاف
 ولو افضل بالنجس اكثرها مقليل وقع فيه نجاسته ففي نجاسته شكل من حيث انه متصل بالكرامة متصل بالحامد اتصال
 مما انه لا يمازجه والاتحاد كما اذا كان معه انان نجس اجماعا واشبهه جنبا بهما ونهيم قال الشيخ ومجالي رافة وليس يعتمد عند
 ولا يجوز له التحريم حكم ما زاد على انان حكمها في المنع من التحريم سواء كان هناك مادة او لم تكن وسواء كان الطاهر هو
 الاكثر او لا وسواء كان المشبه بالطاهر نجسا او نجاسته او مضافا ولو انفصل بينهما لم يجز التحريم بها ولو خاف العطش اصل
 انما شاء ويجوز له تناولها شاء ولا يلزم التحريم ولو لم يكونا مشبهين شرب الطاهر بهيم ولو استعمل الا ناسين وحدهما
 نجس مشبه ضلح لم يضر صلواته ولم يرتفع حدته سواء قدما الطهارة بين او صلى بكل واحد صلوة اما لو كان احدهما مضافا
 فالوجه انه يطره بها وابن ادرين لم يحصل المحو هنا كولو توارضا لم يمس في انا بين قال في الخلاف سقطت هاتان في
 الى الاصل وفي المبطل ان امكن الجمع بجماعا لم يضر من النجس والوجه فيه وجوب جنبا بهما والحكم بنجاسته احدهما لا يمس به كن
 اذا عين عجين بماء نجس نجس لو طهره قول الشيخ هنا ضعيف في رواية يباع على مسطح المبتلى في اخرى بل في صحيح اذا توار
 بالنجس لم يرتفع حدته فان صلى به كانت باطلا سواء خرج الوقت او لا اما لو غسل ثوبه بماء نجس عالما فذلك وجاهلا بغيره
 في الوقت ولو سبق العلم فذلك على الاقوى **كتاب** الطهارة بماء زمزم غير مكره وبكره ما مات فيه العرق في الوضوء
 او دخل فيه جبين **المفصل الثاني** في الوضوء وفيه فصول **الاول** في وجوباته وفيه **باب** بقاء
 بجماعا بجماعا البول والغائط والريح والنوم الغالب على السمع والبصر وكل ما ازال العقل من النجاسة وجنون وسكر ولا يستأ
 القليل **باب** الاستحاضة ان كانت قليلة وجبها الوضوء خاصة وان كانت كثيرة وجب الوضوء والغسل معا وكذا يجزأ بالنجس
 والناس من الاموات **باب** لا يجزأ الوضوء بحدس ما ذكرناه من مكان او ذي رقب او عافا ونجاسة او فتح خارجا
 من كرا او ود خارج من احد السبلين ما لم يكن متعلما بالعدو او في ماء او خرج دم سوى الدماء الثلاثة للماء او من
 قبل او دبر او قول ابن بابويه من من باطن ذكره باصبعه وباطن دبره انقص وضوئه وقول ابن الجبني من من ما انقص علم
 الشبان نقص وضوئه ومن من ناله الفرج من غير شهوة طهر اذا كان محمرا ومن من باطن الفرج من غلبه الوضوء من المحلل

المسند
٥٢

حديث
باب

في موجبات الوضوء واللبس الخ

والحرم بعيدان من الصواب **ف**هم الغنم غير مبطلة للوضوء وان بطلت الصلوة خلافا لابن الجهم في الحكم **الاول** **هـ** اكل ما متهللا
لا ينقض الوضوء وكذا شرب اللبن مطلقا **و** الزه لا ينقض الوضوء ولا النهم وكذا الشد الشعير الكلام الباطل والعيب والقذر
ولا حلق الشعر ولا تنفخ ولا تقض الاطمار ولا الفرقة في البطن **و** لو طهر من مفعلة لعلة لم ينقض الوضوء الا مع خروج شيء
من الغائط وهل بشرط الانقضاء فيها شكل **ج** لا ينقض الطهارة بطن الحذر وهو فاق ط لو خرج البول والغائط او الرج
من غير اوضع المتعاد لم ينقض ما لم يصير متاد او الشئ فيها تفضيل ولو اتفق المخرج في غير اوضع المتعاد خلفه استفضل
مخرج الحذر منه جماعا وكذا الاستد المتاد وانفتح غيرهما لو لم يستد فان ساواه في العادة نقض وان شذفلاى لو خرج البول
من الاخلف حتى صار في غلظه نقض **ب** النور ناقض مطلقا منه عليه الحاشين وقولنا يؤوب الرجل برقداء لا وضوء
عليه بل ينفذ اليه ما الشرفان حصل معهما فقد الاحسان نفقت الافلا **ب** الاستحاضة القليلة الدم ناقضة خلافا
لابن ابي عمير لا يجمع المستحاضة بين صلواتين بوضوء واحد سواء كانا عرضين واحدهما او قبلتين ولو توضا قبل الوضوء صح
ولو انقطع دمها بعد الطهارة قبل الدخول شانت فلو صلت من غير استئذان فادارت الصلوة ولو انقطعت الاشياء فالوجه
عدم الاستئذان هل يجب عليها فافارنه الطهارة للصلوة نص في المبكوط عليه نحن نتوقف مع **فصل الثاني**
في اذاب الحلو والنظر في امور ثلثة **الاول** في كيفية التحذ فيه **و** مباحث **أ** يجب تر العورة مطلقا وهي القبل والذبر
يستحب ترجع البن **ب** يحرم عليه استقبال القبلة واستدبارها بالبول والغائط في الصحارى النباش خلافا لابن الجهم
والفقيد سلا في الاخر ويجوز الاخر في موضع قد نبى على ذلك **ج** بكرة استقبال الشمس والقمر فيجب في البول الغائط
واستقبال الرج بالبول في الارض الصلبة وقائما وان يطعم يولى في الهواء وفي الماء جازيا وراكدا والجلوس للحد في
المسارح والشوارع ومواقع اللعن وتحت الاشجار المقفرة في التراك حجرة الحوا وافية للرد والمواقع التي يتأذى الناس
بها **ك** بكرة السواء على حال الحلاء والاكل والشرب والكل لا يذكر الله تعالى وحكاية الاذان وقرانه اذ الكرسي او
بغير فونها **هـ** بكرة طول الجلوس على الحلاء وان يمتن او جاز كره يمينه عند البول رواه ابن بابويه عن الباقر عليه السلام
وذاهم يضر ذاه الشيخ والرواية به ضعيفة والاستحاء باليمين مكروه وكذا بالبشار اذا كان فيها خاتم عليه اسم من اسم الله
او اسم انبيائه واحده من الائمة عليهم السلام وفضة من حجر من مره فان كان فيه حوله **النظر الثاني** في اذاب التحلى وفيه
ج مباحث **أ** ينبغي تقطئة الرأس عند خول الحلاء وتقديم اليسر عنده واليمين عند الخروج بخلاف المجذبه **ب**
يستحب التمشية والدعاء عند الدخول عند الاستحاء وعند الفراغ وعند الخروج وان يمسح بطنه عند **ج** يستحب الاستئذان
في البول للرجل فان وجد بلا بعده كان ظاهرا ولا بعيد وضوئه ولو لم تستئذ اجزاء فان وجد بلا اغا طهارته ولو وجد بعد
الصلوة اذاد الوضوء خاصه ويستعمل الموضع **النظر الثالث** في الاستحاء وفيه **ك** مباحث **أ** يستحب غسل البول
ولا يجزئ سواء مع الفضة واقل ما يجزئ مثله ما عليه البكر كالثوب الا غلظت من ثغافكا كالثوب **ب** لا كشف البشار اذ بال غسل
المخرج ولو لم يكتفها وجب كشفها **ب** غسل المخرج ويجب غسلها مع نجاستها **ب** لو شذ الماء اجزاء المسح بالنج وشبهه
تمكن بعد ذلك غسله لو خرج من الذكر دوا وحضا او غيره مما ليس ببول ولا دم ولا يمسح به بغير غسله سواء كان جامدا او
مابا **ج** لو توضا قبل غسل المخرج جاز ولو صلى اعادة الصلوة خاصة وقول ابن بابويه بعيد الوضوء ايضا ليس بمعتدك
لو بال لم يجز عليه سوى غسل مخرج البول لا غير وكذا الوضوء ولم يبل لم يجز عليه غسل مخرج البول **هـ** لا يجزئ الماء ان
اصبها في فرجها **و** الاستحاء من الغائط واجبت ان تعد المخرج لم يجز غير الماء والاختيار بينه وبين الاحجار والماء
افضل والجمع اكل من هذه الانقاء من العين والاثركا اعتبار بالراجحة وكيف في الاحجار ازالة العين في بشرط في الاحجار
المدد وثلثة فلا يجزئ الاقل وان نفى بخلاف الفقيد ولو لم يحصل النقاء بالثلثة رجلا لم يند حتى ينجى ويحب ان يقطع
على ترد ولو استعمل الواحد في التبع للثلاثة اجزاء وخلاف الشيخ ضعيف لو استعمل ثلثة اجزاء كل واحد منهم من كل حجر شبيه
اجزاهم وبشرط الطهارة فلا يجزئ النج جماعا **ج** يجوز استعمال ما سابه الحجر في الازالة كالحرق والمدد والخشب والحل
ط لا يجوز استعمال الصفي كالزجاج والفحم الرخو ومائهم ما يبرج عن النجاسة **د** لا يجوز استعمال العظم والروث ولا



المطهر

كتاب الطهارة

١

المطهور ولا حرمة كغيره **يا** واستعمل ما غشي عنه من غير الطهارة **باب** الاستنجاء بالنجس ويجزئ ولو كثر واستعمل
 الطاهر جاز وكذا لو ازيلت النجاسة بعسل واستعمل الطاهر لوقاد مع هذا الجرح النجس زالت عن النجاسة لم يطهر ولو تجر
 بجرحه عند وكسر النجس واستعمل الباقي **باب** الاستنجاء بالخرق وقيلها جاز الاستنجاء بها فانما ان كانت صفيحة منع من النقو
 والا فلا يلزم الشئ اطلاق المنع ولو كانت طوية جاز استعمال طرفها ويجعل بالعد خلافا للشئ لا بعد القطع بل يجوز
 الاستنجاء بالصورة الشرفية محل الاستنجاء بعد الاجزاء المربعة للعين ظاهر قوي اذا حصل الانقاء طهره وتواردت
 الثلثة على جميع المحل وتورعت اجزائه وقول بعضهم انه يلحق فيكون بمنزلة مسحة ولا يكون تكرار اضعاف الفرق بينهما
 انما يجزئ استنجاء في مخرج الغائط بخروج جرحه او خروج نجاسة كالدم اما الدود والحصى والحفنة الطاهرة فلا **باب** لبس على النائم
 ولا على من خرج منه ربح استنجاء وهو قول العلماء كافة **باب** الواجب في الاستنجاء ازالة النجاسة عن الظاهر **باب** لو انجز
 المعتاد وانفتح آخره في اجزاء الاستنجاء فيه شك **باب** لا يفتقر مع استعمال الماء الى اتيان جماعة **الفصل الثالث في**
الوضوء فيه **باب** مباحة السواك منذ بالية مرغبة وفيه فضل كثير وليس بواجب اكد عند الوضوء والصلوة
 والتحريم بكرة في الحلاء والحمام ويجوز للصائم نهارا بالربط والباقي في اول النهار وآخره وبكره تركه اكثر من ثلثة ايام وفيه
 ثلثة عشر سنة ورواه ابن بابويه عن الصادق عليه السلام قال هو من السنة ومطهر للغير ومجلاة للبصر ورضي الرحمن وبه في الاستنجاء وبه
 بالحفنة يشد الثلثة ويشفى الطعام ويذهب البلم ويذهب في الحفظ ويضاعف المحتسب ويفرح به الملائكة **باب** وضع الاصابع
 اليمن والاعراف بها ان كانت الائمة يغترف منها **باب** يستحب غسل اليد قبل ادخالها الاثناء مرة واحدة من حدث
 التيمم والبول مرتين من الغائط وثلثا من الجنابة وليس بواجب الظاهر ان المراد باليد من الكوع وكراهة غسل بعضها قبل
 كماله وكراهة غسلها قبل كماله كمنها قبل التيمم لا فرق بين كون يد النائم مشدودة او مقلقة او في غا او كوز النائم
 مشدودة او كماله بالعموم **باب** هذا الاستنجاء يخص بالمسلم المكلف **باب** المراد من التيمم الناقص قل ما نه او كثر في لا يفتقر غسل
 اليدين الى شئ ولا لضمير **باب** واجتمعت اشد الثلثة داخل الغسل **باب** يستحب التيمم عند الطهارة وليس واجب ولو فعلها
 خلال الطهارة لم يأت بالمستحب صورها **باب** الله وبالله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين **باب** يستحب الغضضة الا
 باليمن ثلثا ثلثا قبل الوضوء ولها اوجين يبدأ بالغضضة ثلثا ثم يثني ثلثا ويستحب فيها الدعاء **الفصل الرابع في**
اذاب الحمام مرغوبة **باب** مباحة الحج عليه اذا دخل عليه الحمام من عورتيه قبله ودره ويستحب قوله بمنزلة اذ لم يره غيره
باب قال الصادق عليه السلام اذا دخلت الحمام فقل في الوقت الذي تخرج ثيابك اللهم افرغ عني رغبته الفناء وثبتني على الامانة
 فاذا دخلت البيت الاول فقل اللهم افرغ عني رغبته واستعبدك من اذاه واذا دخلت البيت الثاني فقل اللهم افرغ
 عني الرجز النجس **باب** حجب قلبه وخذه من الماء الحار وضعه على فمك وصفيه على جليلك وان امكن ان تبلغ منه غير
 فاضل فانه ينقي المشيمة والبيت ثلثة ساعة فاذا دخلت البيت الثالث فقل بعون الله من النار وثنائه الجنة **باب**
 التي قد خرجك من البيت الحار واثباتك وشرب الماء البارد والفقاع في الحمام فانه يفسد المعدة ولا تصيب عليك الماء البارد
 فانه يفسد البك وصلى البارد على قدميك اذا خرجت فانه يسل الداء من جسدك فاذا لبست ثيابك فقل اللهم اجنبني الفقر
 وجنبني الردي فاذا فعلت ذلك امنت من كل امسج يجوز قراءة القرآن في الحمام وبكره للعريان ويجوز النكاح فيه **باب** روى
 عن الصادق عليه السلام قال لا تنكح الحمام فانه يذهب سم الكلبين ولا تشرح في الحمام فانه يرقق الشعر لا تغسل راسك بالطين
 فانه يهيج الوجه ولا تشدك بالخمر فانه يورث البرص ولا تمشح وجهك بالاذن فانه يذهب عينا الوجه وكان المراد بذلك
 طين مصر وخرف الشام وقال الكاظم لانها والحق على الرق لا يخلو حتى تطمئنا **باب** قال الصادق عليه السلام غسل
 الرأس بالطين في كل جمعة امان من البرص والجور قال عليه السلام غسل الرأس بالطين ينفي الفقر يزيد في الرزق **باب** يستحب التيمم
 في كل خمسة عشر مرة **فصل في الفطرة** احلق العانة مستحب في السنة اذاتها بالتوزة **باب** تنف الا بطمن الفطرة و
 كان الصادق عليه السلام يجلل ابطه في الحمام ويقول تنف الا بطم ينعف المنكبين ويوهن بضعف البصر قال عليه السلام حلقه افضل
 من تنفه وطلبه افضل من حلقه **باب** فصل لاظهار من الفطرة قال الرضا عليه السلام افلقوا اظفاركم يوم الثلاثاء واستحموا يوم الاربعاء

منه ربح

فصل في

فصل في

في افعال الوضوء وكيفية

واصبوا من الحجامه حاجتكم يوم الخبز وتطهروا بالطيب عليكم يوم الجمعة فقص الشارب من الفطره قال الصادق عليه السلام
 اخذ الشارب من الجعة الى الجعة امان من الجذام وعن الباقر عليه السلام قال من اخذ من اطفاره وشارب كل جعة قال جبن
 ما خذه لئلا يسم الله وبالله وعلى سنة محمد وآل محمد صلوات الله عليهم لم يقط منه قلة ولا جزاء الا كتب الله له بها
 له بها عتق نفسه ولم يضره الا مرضه الذي يوفى فيه كذا في الراس من الفطره قال الصادق عليه السلام من اتخذ شعرا فافترقه
 فرقه الله بمائة من نار في السنة الخفيفة عشر خمر في الراس هي الفطره والاستنقاء والتواك وفرق الشعر وقص
 الشارب خمس في البدن قص الاظفار واطوا الغامة والابطين والحنان والاستبراء في تحت ازالة الشعر من الانف
 قال الصادق عليه السلام انما يجزى الوضوء انما اذا الشعر افضل من ازالة الشعر رسول الله صلى الله عليه
 وآله من اطلق واخضب بالحناء امانه الله عز وجل من ثلث خصال الجذام والبصر الى الكلة الى طلبة مثلها وقال الصادق
 عليه السلام الحصى بالسوا النسل النساء ومهابة للعدو قال عليه السلام في قوله تعالى اعدوا لهم ما استطعتم من قوة قال انما
 بالتوا وقد الحين نزل عليه السلام هو مخزوب بالوتنه وقال رسول الله صلى الله عليه وآله على عليه السلام يا علي درهم في الحصى افضل
 من الفضة درهم في غير في سبيل الله وفيه ربح عشرة خصله بطور الرجح من لادين ويجلو البصر يلبس الحيا شيم بطيبا لئلا يفسد
 الكثرة ومن هذا الصغار ويقل يوشه الشيطان وتفرج به الملائكة ويتبشر به المؤمن ويضبط به الكافر وهو زينة وطيب يتجلى
 منه منكروه وكبره وهو زينة في قبره **الفصل الخامس في افعال الوضوء وكيفية فيه** مباحث آنية شرط في الطهارة
 الماشية بنوعها والشرية هي القصد محلها الفلاني بشرط النطق ولو نطق بها ولو لم يخطبها لم يجز ولو نطق بغيرها فوافه فالنبي
 النبي الفلاني وكيفية ان ينوي الغرض الى الله تعالى على جهة الوجوب والتدب هل بشرط استباحة شيء لا يستباح الا بالطهارة
 او وضع الحذو وهو ازالة المانع من كل فعل ينفي عن الطهارة او لا بشرط خلاف ذلك فاعند غسل الكفن ويتصدق عند غسل الوجه
 ويجب استدائها كما الى الفراغ **فروع** لو نوى ما لا يشترط له الطهارة كما لا كل مثلاً لم يرتفع حدثه اجاعاً **باب**
 لو نوى ما ليس من شرطه الطهارة بل من فضله كقراءة القرآن والنوم قال الشيخ لا يرتفع حدثه لانه لو نوى فعة لا ما ينهضه عند
 فيه فوقف ما لو نوى وضوءاً مطلقاً لوجه ما قاله الشيخ **ح** لو جدد الطهارة فبقيت مكان محدثاً ففي الاجزاء اشكال في
 لو نوى المجنب لا سلطان في المسجد وقراءة الغزائم او من الكناية ارتفع حدثه اما لو نوى لا جنباً نقص الشيخ على عدم
 كذا لو ضم منه الشدة اليها اجزائه محصورين بها اما الوضوء والباء فوجه عند المطلقان **ح** لو غرقت الشبهة عن طهر في
 اشياء الطهارة اجزاء **ح** لو نوى قطع الشبهة في اشياء الطهارة لم يطل فعله الاول ولا اعتداد بما بعده ولو اعادة ما فضل
 بغيره بشرط عدم طول الفصل المؤكد الى الجفاف **ح** لو شك في الشبهة بعد الفراغ لم ينفذ ولو كان في الاشياء ما غادر **ط**
 لو رضاه غير اعتراف منه بالتوضي في الكافر لا يصح منه الطهارة وان وجبت عليه لا بشرط الاسلام في صحة التفسير
 يا لو نوى بطهارته صاوة معينة ارتفع حدثه وجاز الدخول به في غيرها **باب** السجادة وصاحب السليق والمشيتم
 يكون استباحة الصلوة دون دفع الحدث **ح** لو فرغ الشبهة على اعضا الوضوء لم يجز اما لو نوى لكل فعل ما تنفذه
 ففي الاجزاء نظر **باب** لا يفسد الشبهة في رفع الحدث عن البدن والتواجعا **باب** لو اجتمع شباب توجب الوضوء كفي الواجب
 ولا يجزئ بين الحدث المرفوع ولو نوى رفع حدث معين ارتفع الباقي لو كان عليه غسال قال الشيخ رحمه الله ان نوى غسل الخامة
 اجزاء عن غير وان نوى غير لم يجز محضه وفيه قوة **باب** لا يجزئ غسل الوجه من قدام شعر الراس الى مجاوزة الشعر الذي طولا
 وما دارت عليه الا بهام والوسطى عرضاً خارج ليس من الوجه ويجزئ غسل من على الوجه الى الذقن فلو نكس لم يجز
 على الاقوى لا يجزئ ما استرسل من اللحية لا تحلها بل غسل الظاهر **فروع** **أ** لو نبت للمرأة لحيته فكما الرجل **باب**
 لا يجزئ الا هذاب لا الشارب لا العنقه ولا الحواجب واما كانت كثيفة او خفيفة لم يجز غسل هذه المواضع ان فقد الشعر
 والا فامر بالماء على ظاهر الشعر وقول الزايع غسل منه خرجت اللحية ولم تكن فعل التوضي غسل الوجه حتى يصل الماء الى
 بشرته غير متدد **ح** لا اعتبار بالانزع ولا الاغم ولا من يفضل بالاء عن المضاد ونقص او يخرج وجهه القدر عن الشاة
 بل يرجع كل منهم الى مستوى الخلفه بمعنى ان كل ما يجزئ غسله في الشوك يجزئ في لا يجزئ ما خرج غاما كذا كذا وكذا

اما لو فرغ الشبهة

كتاب الطهارة

١٠

يجب قبل مجزئته غسله **هـ** الاذان لبنا من الوجه لا يجوز غسلها للوضوء ولا تحلبها في الوضوء الشرايين على الوجه
ثم قال عنه وانقلعت جلدة من يديه او ظفر او قصه او قوت في طهارته **ح** يجب غسل البدن وحدها من المرفق الى الطرف الا ان
ويجب ان يبدا باليمين قبل اليسار والمرفق ثم ينتهي الى الاصابع فلو نكس لم يجزئته على الاقوى ويجب ان يغسل المرفق في الغسل ولو
يجزئ غسل الوجه ما بقيت غلا ما مثل اسم لا يجزئ بالمسح **فروع** **أ** لو قطع بعض يديه وجب غسل الباقي من المرفق ولو قطع
من المرفق سقط فرض غسلها **ب** لو خالقه لحم نابا وجلد منبسط في محل الفرض او بدله او اصبع وجب غسله ولو كانت
خوف المرفق لم يجزئ غسلها سواء اعتاد بعضها محل الفرض **ج** لو لم يعلم البدن اذ يتيم من الاصلية غسلها في الوضوء ولو انقلعت جلدة
من غير محل الفرض حتى تدان من محل الفرض وجب غسلها بالاكس لا يجب لو انقلعت من احد الجنبين فالتيم في الآخر
وسطها متجاوبا كان حكمها حكم النابت في الجنب **هـ** الوضوء تحت الظفر المانع من وصول الماء الى ما تحته يجب ان الله ان لم
يشق في مسح الرأس فله ما يحصل به اسم المسح ويشق قبل ذلك اصابع غرضا وحمله مقدمه الرأس ويجزئ لاداة الوضوء
فلا يجوز استئناف ما جدد بدله ويجزئ مقبلا ومدبرا على كراهية وعلى البشو والشعر المختص بها ولو جمع عليه شعر غيره
ومسح عليه لم يجزئ وكذا الوضوء على ما ذكره العلامة **فروع** **أ** لو جف ماء الوضوء اخذ من تحت اشفار عينيه مسح برأسه ان لم
تدأه استأنف الوضوء **ب** لو مسح على خايل بق لا يمنع وصول الماء الى البشرة لم يجزئ **ج** قد بينا ان المسح لا يقتضي
بل الواجب قل المسح فاليد عليه لا يوصف بالوجود وكذا في كل ما يشبهه يجب ان تضع المراء القناع وتباكف في المغرب
الصبح **هـ** لو غسل موضع المسح لم يجزئ **و** لا مسح على الجرح ولا على ما يمنع على مقدمه الرأس من غير شعر المقعد ولو خشي
بنا بشره او طينه لم يجزئ المسح عليه لو كان على رأسه جرح فادخل يده تحتها ومسح آخره **ق** مسح جميع الرأس بدعة وكذا مسح
الاذنين **ح** يجب مسح الرجلين من راس الاصابع الى الكعبين وهما الشيطان في وسط القدم ويجزئ منكوسا واليد
بأيهما كان ويجب المسح على البشرة ويجزئ على الخايل كما تحققت شبهة الامع الضيقة او الشقبة ولو زال السبيل غادر الطهارة
على حوط القولين ولو قطع بعض موضع المسح مسح على ما بقي ولو قطع من الكعبين سقط المسح **فروع** **أ** لا يجزئ مسح
الرجلين بالمسح بل يجزئ ما صبح واحدة **ب** يجب المسح بدأة الوضوء كما قلنا في الرأس لا يجوز استئنافا جديدا
بمؤندة اخذ من تحت اشفار عينيه ومسح برجليه فان لم يبق شائفة ولو اخرج رجله من الماء ومسح عليها رطبتين
ففي الاجزاء فخرج يجب ان يمسح الى الكعبين وهما الفضلان اللذان يجمع عندهما القدم والساق ويجب ان يغسلها في
الواجب المسح فلا يجزئ غسل بل يبطل طهارته معه لو فعله للشقبة او للضيقة حتى وضوئه فلو زال السبيل في الاطراف
نظرة **هـ** لو ازال الشقبة قدم غسلها على الطهارة او اخره **و** يجوز المسح على الغل العريضة وان لم يدخل يده تحت الشك
الفصل الثاني في الاحكام وفيه مكي مجتبا **أ** الترتيب جيبا ما بالوجه ثم بالبدن اليمنى ثم اليسرى ثم مسح
الرأس ثم الرجلين فلو اعاذ اغاذه وتبانا بعيدا كان جف الوضوء لا على ما يحصل به الترتيب فلو نكس مسح غل الوضوء
ولو نكس ثانيا مع بقاء الرطوبة حصل به وباليمين ولو نكس ثانيا مع حصول اليسرى لم يستأنف ولو غسل اعضاء وضوء
حصل الوجه لو تواردت عليه الماء لم يجزئ ان تلك حصل بالاعضاء المغسولة ولو اغتسل في الواقع فادارضة حصل
بالوجه لو اخرج اعضاءه متباعدة حصل بالمغسولة ولو لم يتب حصل بالوجه وخالها باليمين اخرج **ب** الموالاة وجب
وهي المتابعة بين الاعضاء مع الاختيار ومما في الحفان مع الاضطرار ولو اخل بها فعل محرما والوجه لا يبطل وضوءه
الامع الحفان قبل الاكمال لو فرق لعذر لم يجزئ عادة الامع الحفان في الهواء المضطرب ولو جف ماء الوضوء جازية الهواء
المفرط جازا البناء ومع امراط حارته غسل متواليا بحيث لو اعتدل لم يحكم بحفان السابق ولا يجوز استئناف ما عدا
للمسح **ج** الفرض في الغسل متكررا والثانية سنة وقول بن بابويه متروك والثالثة بدعة ولا تكرار في المسح اجماعا ولو غسل
بعض اعضاءه مرة وبعضها مرتين جاز ولو اعتقد وجوب الثانية لم يجب غسلها طلبة هل يخرج ما قضا عن كونه ما اوشق
ويجزم المسح به اشكال فربما ذلك في كل ما يمتنع اتصال الماء الى البشرة في إزالة او تحريكه بحيث يصل الماء الى البشرة ولو
كان الخاتم واسعا استحب تحريكه **هـ** الجائز مسح على العضو مع المكث او بكرا الماء مضمنا الى البشرة ولا مسح عليها ما

يجب مسح الرأس باليمين

في كل وضوء

في انواع الغسل

كان الغسل منها طهرا او نجسا ولو زال العذر استأنف على اشكاله ولو استوعبت الجنب محل الفرض مسح عليها اجمع لو تدينه
 مسح على المحاذ خاصة لو تجاوز محل الكسوة لا بد منه فكل الكسوة بخلاف فامنه بد ولا توقفت في المسح عليها ولا فرق بين الطهارة
 فيها ولا بين شدتها على طهارة وغيرها واذا اخففت بعض مسح عليها وغسل الباقي فلا يثم منه ولو عتست مسح على الجميع ولو
 استضر المسح يثم في بحر من بوضه غير مع المكنة ويجوز مع الضرورة وبكره الاستئانة في من توشا الصلوة جازان
 يدخل به في غيرها وكذا من توشا لناقله دخل به في الغرضه وبالعكس لا يجوز للمسح مكانة القرن ويجوز لمن
 فلا فرق بين المنسوخ حكمه وغيره اما المنسوخ ثلاثة فيجوز له ط من دام بالسلس توشا لكل صلوة ومن به البطن اذا
 تجدد حدثه في الصلوة قال الشيخ تطهر بدينه في السجدة فاعند غسل كل عضو مسح بها بسحبان بيد الرجل غسل ظاهر
 ذراعيه في الثانية بالباطن والمرة بالعكس بسحبان يتوضا بمدة ويغسل بضاع ليح بكرة مسح بلك الوضوء
 عن الاعضا بل بسحبان يكون ماء الغسل الوضوء موكا وفي حكمه فلو توشا او اغتسل بالمغسوب مع علمه بالغصبه لم يرتفع
 حدثه ولا بعدد لو علم الغصب جهل الخمر وكذا لو اشتراه بعين مغسوبة اما لو اشتراه شراءا سدا او كانت لانيه الى
 يغير منها او الى يغير منها الماء على يده او كان مصب الماء مغسوبا فوجب صحة الطهارة على اشكاله ولو استعمل الغسل
 في إزالة النجاسة طهرا ثم **الفصل السابع في التهويف من بين الحدث وشك في الطهارة** تظهر كذا لو يقينها
 وشك في المقدمة ولو يقين ترك عضو الا به وبما بعده ان لم يجف المفقود والا غادر ولو شك في شيء من افعال الطهارة
 فان كان على حال الطهارة اعاد على ما شك فيه وبما بعده ان لم يجف المفقود وان انضمت لم يلغى لو ترك غسل احد الخمر
 وصلى اغاد الصلوة دون الطهارة غامدا وناسيا وجاملا ولو جدد ندبا وصلى ذكر اخلا عضو مجهول غادر
 ان اشترطنا نية الاستباحة ورفع الحدث بخلاف شك بعد الاضطرار والا فلا ولو صلى بكل منها صلوة اعادها
 على الاول والا الا في واحد عقب طهارة منها ولم يعلمها اعاد الصلوة مع الاختلاف والا واحدة بنوى بها ما
 دمه وكذا لو صلى بطهارة ثم احدث وتوضا وصلى اخرى ذكر اخلا عضو من احدتها لا يثبتها ولو صلى الخمر ذكر
 الحدث عقب حكم الطهارة اعاد وبأوتلا ثا وثنين **فروع** ا لوطن الحدث مع يقين الطهارة لم يلغى في الظن
 ب لو يقين وقت الزوال انه نفى طهارة وتوضا عن حدث وشك في السابق استحب حال السابق على الزوال ولو
 شك في الطهارة والحدث نظر الى ما قبل ذلك الزمان واستحب حاله ج لا يجوز لمن لم يقين شك في يقين ترك الغسل
 ترك الطهارة مع تحلل الحدث ان يصلي ثالثة الا طهارة فالثالثة ان يقض احدتها الا بثالثة في يمنع الصبي من ترك ثابة القرن
 الدائم المكونة عليها القرن بجرم منها المحدث في لغسل المحدث بعض اعضائه لم يخرج عن المنع في لو تفرغ بكرة او قبله
 يعود او كتب المصحف سبه لم يكن به ثاس ح يجوز من كتب التفسير والاحاديث كتب الفقه للحدث والنجاسة **المفصل الثامن**
 في الغسل وفيه مقدمة وفضل **اما المقدمة** هي نواغذ هي ضرابان واجب ندبا واجبة غسل الجنابة والحجر و
 الاستحاضة والنفاس ومن الاموات من الناس بعد بردهم بالون وقبل تطهيرهم بالغسل وغسل الاموات والتدفين وغسل
 يوم الجمعة وليس يفرض على الاصح ووقته من الفجر الثاني الى الزوال فلو اغتسل في احدى مان منه جراه وكلما فرم منه كان
 افضل ويقض لو مات يوم السبت الا قرب بعد ظهر الجمعة الغضا ولو خاف عو الماء قده يوم الخميس ولو جدد فيه لا قرب
 استحبابا بعادة فلو تركها لو تركه فيه عاونا في استحباب فضائه يوم السبت اشكاله ولو احدث عقبه جزئيه وكفاه الوضوء
 وهو مستحب في الجنحة وماركها ولا بد من النية وكيفية غسل الجنابة واول ليلة من رقتا ليلة نصفه وسبع عشر
 وتسع عشرة واحدا وعشرين وثلاث وعشرين ليلة الفطر ويومى العيدين وليلة نصف جنة يوم المبعث ليلة نصف شعبان
 ويوم الغدير ويوم الملباهة ويوم عرفة ويوم نبيز الفرس وغسل الاحرام والطواف وزيارة النبي صلى الله عليه واله
 والائمة عليهم السلام والمفطر في صلوة الكسوف مع احراق الفرس كله على ما في المولود ومن سعى الى مصلوب بعد ثلثة ايام ليرام
 والتوبة عن فسق او كفر صلوة الحاجة وصلوة الاستحارة وغسل دخول الحرم والمسجد الحرام ومكة والكعبة والمدنية
 دخول مسجد النبي صلى الله عليه واله وما يوجب الغسل والمكان بقدر علمها وما يوجب للزما يكون بعد دخوله ولو اجمعت

في انواع الغسل

في انواع الغسل

كتاب الطهارة

اعلم انه من شرطه ان لا يخلو ولو انضم اليها غسل واجتفاه بقية على قول ضعيف الوجه جواز الاتيان بها للمحبوب والمحاضر كما في الفصل
 الاول في الجنابة ومطلبة ثلثة الاول في السبب فيه **باب** الجنابة اما يكون الجنابة بالجماع في القبل بحيث يذهب الخشعة والذكورة
 على راي ائمة المذاهب هو الماء الغليظ الذي يبارده الشهوة وفور الجسد ومنه المرأة رقبوا صفو ثيوك فيها الرجل والمرأة ولوله
 يعلم كون الخارج متباً اعني بالدفق والشهوة وعلم انه في وجب الغسل والافلاب كخرج المني وجب الغسل وان كان شهوة
 اولاً بدنياً ولا يقظة ونوماً **باب** لو احسن انتقال المني فامسك ذكره فلم يخرج فلا يغسل **باب** لو راي في التوراة قد اخلت فاستيقظ
 فلم يخرج متباً لم يجب الغسل جماعاً ولو استيقظ فوجد المني وجب الغسل ولا اعتبار بالعلم بالخروج في وقته ولو استيقظ فري
 منه لم يجب الغسل سواء تذكر الاخلال او لا ولو راي في ثوبه متباً فان كان الثوب غصاً به وجب الغسل الا فلا يصح بعد الصلوة
 من آخر يومه الا ان يدل اماره على التغير فيعيد من ادى في نومه فمحملاً لاصافه اليها وقول الشيخ هنا مدخول هل يجوز
 لاحد المتبركين في الثوب الواحد من المني فيلادها مباحة فربما لان الشارع اسقط نظره عنها ويجوز لكل منها فريته
 الغرثم وغيرها **باب** لو خرج من الرجل من فرج المني بعد غسلها لم يجب عليها الغسل في الجماع الذي يحصل معه لقام الختان
 موجب للغسل على الرجل والمرأة سواء حصل الانزال او لا في الاصح عندك وجوب الغسل بالجماع في المرأة على الرجل و
 المني كذلك بالجماع في الرجل على الفلام **باب** في طي الهيبة المحرم عن الانزال شكل اقرب عند الوجوب **باب** لا فرق بين وطئ
 والميت البالغ وغير المكره والطابع والتام والاستيقظ **باب** لو غلب بعض الخشعة ولم يزل لم يجب الغسل ولو انقطع الخشعة
 اوله تكن له خلفه فارجع الباقي بقدر الخشعة وجب الغسل **باب** لو ارجع ذكره في قبل خشيته مشكل او ارجع الخشعة المشكل
 او وطئ احدهما الآخر ففيه شك انما من احوال كون حدفا زائداً من حيث تعاقب الحكم بالنقاء الختانين من غير اعتبار
 الاصاله والزيادة ومع الانزال يخص الغسل بالمثل **باب** لو وطئ الصبية والصبيته ففي حق حكم الجنابة بينهما اشكال
باب لو لم يلق الكافر البنت لم يمسك الحكم ولو اسلم وجب عليه الغسل سواء اغتسل حال كفره ولا يدل لو ارتد المغتسل لم يطل
 غله **المطلب الثاني** في احكام الجنابة وفيه فمباح **باب** يحرم على الجنبة قرائته كل واحد من الغرثم وهي سجدة لقين
 وتم السجدة والنيمة واقرأ باسم ربك تتنازل النور والباضا ولو نوى بالتمنيته جريها حرم ولا يحرم قرائته غير النور
 وبكره قرائته ما زاد على سبع آيات من غيرها وتأكيد الكراهية في سبعين وما زاد وقول بعض اصحابنا ان الزائد على
 السبعين حرام ضعيف **باب** يحرم على من كناية القرآن وما عليه سم الله تعالى وهل يحرم اسم من احد من الانبياء او لا منه
 عليه السلام قال الشيخان نعم والاولى عندك الكراهية **باب** يحرم من المصحف وحله ويجوز من كتب التفسير الا خادته حمل المصحف
 بخلافه ومن كناية التوراة والابجيل والقران المنسوخ ثلاثه ما المنسوخ حكمه خاصه فالوجوه ان يذكر الله تعالى
 يحرم عليه للبشر المأخوذ فلا تلامد ويجوز له الاجنباء الا في البها **باب** ومن مسجد النبي صلى الله عليه وآله فان الجواز فيها محرم
 ولو اخطأ في احد ما نهم للخرج **باب** يحرم عليه وضع شئ فيها ويجوز له اخذها منها **باب** لو خاف الجنبة على نفسه او ماله لم
 يمكنه الخروج من المسجد ولا الغسل بينهم وجل فيه الى ان يزل الضرورة ولو توشا لم يخرج له الاستطاعة في بركه التوراة قبل
 الوضوء الاكل والشرب قبله وقبل المضغ والاستنشاق والجماع قبل الغسل للحلم ولا بأس بتكرار الجماع والمحاضرة الا اذا
المطلب الثالث في الغسل وفيه **باب** الجنابة اذا اجب الرجل والمرأة وجب عليها الغسل واختلف الفقهاء في وجوبه
 لنفسه لغيرة والا قرب الاول قد يتناوجه لقولين وصححنا القول منها في كتابنا في الطلب بينا خطأ ابن ادريس في التنية
 شرط في الغسل وقتها عند غسل البدن ويتحقق عند غسل الرأس ويجب استدائها حكماً وبكيفية ان ينوي مع الوجوب التنية
 ومع الشدة وان لم يذكر التسبج يجب ايضال الماء الى كل البثرة باقياً على ما لو كان بعض اجزاء البدن محتاجاً الى
 التخليل وجب كذا يجب نقص الصفا بران لم يصل الماء الى اصولها الا به ويجب ايضال الماء الى اصول الشعر يستحب قبل ما يصل
 الى الماء في الترتيب شرط فيه بيد الرأس والرقبة ثم بالجانب الايمن ثم الايسر فيعيد ما يحصل معه الترتيب لو خالف سقط
 عن المرتبة على الاقوى عن الواقف تحت المطر والمزج بالماء المبرق ولو بقيت لعمه في حيلة اجزائه غلبها ان كانت في
 الايسر الاستطاعة ان كانت في الايمن والاعمالها واعداد الايسر ولو وجد المرتبة في العدة فاعاد غسلة نظره لا فرق بين

ولو لم يمسك ذكره في قبل خشيته مشكل او ارجع الخشعة المشكل او وطئ احدهما الآخر ففيه شك انما من احوال كون حدفا زائداً من حيث تعاقب الحكم بالنقاء الختانين من غير اعتبار

في حكم الجنابة

في حكم الجنابة

في المحض ونحوه

١٣

الرجل والمز في ذلك كله لا يجزئ المشر من الشعر واللبه من الشعر المشورة بها ما كان الشعر خفيفا او كثيفا ويجزئ
 الحاجبين والاذن ابدا لصل الماء الى ما تحتهما ويستحب غسل الاذن مع الوضوء ويجزئ منه في الموالاة غير واجبه هنا
 ح يستحب الاستبراء للرجل الجنب عن الانزال بان يمسح من المقعدة الى الصل القصب ثم منه الى طرفه ثم يمسح ثلثا ثلثا للشح
 فلا الوجوب بالمضمضة الاستنشاق ثلثا ثلثا وامر بالبد على الجسد كذا في الوضوء على عضائه والغسل بضع فازاد الدعا ط
 كفي غسل الجنب من الوضوء فان وضوءا مقفدا علم الاجزاء كان مبدعا لا يستحب ان يغسل الاجزاء والا فرب قد اكتفى
 غير عنه لواجب غسل واجبه كفي الواحد فان نوى مع الحدث والجنب اجزاء عن الوضوء ان نوى المحض
 او غير فعل علم الاجزاء الاشكال في مع الجنابة فان قلنا برضه فلا وضوء ولا وجوب بل يرتفع مع الوضوء في نظرنا
 من الاذن في الدخول في الصلوة للمحاض منها ومن كون الغسل غير رافع للجنابة لعدم اذنته ولا الوضوء لعدم صلاحته
 فتح في هذا من المتوقفين با اذ جرى الماء تحت قدامي الجنب اجزاء والاعلم ان باب اذا غسل المترب ثم رأى بلاء بعد
 فان شق ان يمسح او لم يعلم ولم يمسح اعد ولو نال يمسح وضوءا ولو نال واجهه لم يمسح حج لو صلى ثم رأى بلاء
 علم انه مته الغسل لا التساوى على الاقوى بل لو جامع ولم يمسح لم يجز له شبر ولو رأى بلاء بعد ان مته اعد الغسل
 اما المشبه فلا يختلف الموجود بعد الاوال بقاء الاستبراء على الرجال خاصة فلو زادت مرة بلاء فلا إعادة لان الحكم
 انه من منى الرجل او جلى بذر ذرير إعادة في لو حدث في ثناء الغسل قبل بعد وقبل ثم ولا شئ عليه قبل ثم وهو
 والاول اخر في لو حدث في ثناء غير من الواجب فالأخر بانه كذلك لكن ان كان قد وضوء وجب غارده ولو حدث في
 اثنا المنيك لو جبه الاثما ان قلنا بعد رفع الحدث من لا يجوز ان يغسله غيره مع القدوة ويجوز لا معها ويكره لا
 حج هل يجب على الزوج من الماء الذي يغسل به المرأة الاخر علمه مع غناها وجوب غسلها تنقل الى الماء بها
الفصل الثاني في المحض وهو الدم الاسود الغليظ الذي يخرج بحرقه وحرارة غالباً ولغلبه حرقه
 الرجم مع بلوغ المرأة ثم يصيرها عادة في اوقات متداولة بحسب مرضها الحكمة ترسيه لولدها اذا حملت صفة الله تعالى الى
 فذاته فاذا وضعت ذال الله تعالى عنه صورة الدم وكما صورة اللبن يعتقد به الطفل مدة رضاعه فاذا دخلت من الحمل
 والرضاع بقي الدم ولا مصرف له فيسفر في مكان ثم يخرج غالباً في كل شهر مرة اياما وسبعة اواقل واكثر بحسب قوة
 مرضها من الحرارة وبعد وقد علق الشارع عليه حكماً ما نحن ندكرها في مطالب الاول في ما هيته وفيه مباحث
 المحض غالباً هو الدم العسيط فان شبه بذكر العذرة اذ خلقت القطة فان خرجت غشيت فحوض وان خرجت طوقه فعذرة
 وان شبه بدم الفرج اذ خلقت اصعبها فان كان خارجاً من الامن ففرج وان كان من الايسر فحوض على قول الشيخ وابن
 بابويه الرواية لا تأخذها وابن حنبل عكر القول بلاحض مع الصفر هو ما نقص عن شبع سنين ولا مع الكبر
 وهو ما اذا على خمسين في غير القرشنة والنبطية وسنين فيها حج اضطرب قول علماء ثانيا في الجيلة هل هي المحض ولا
 والاخر عندك انها تراه فتفعل ما تفعل المحض في وقت وفيه مباحث اقل المحض ثلثة فلوراته ووزن الثلثة
 لو يكن حباً واكثره عشرة والزاد غير حبض هل بشرط التوال في الثلثة ام يكفي كونها من جملة الشعر الاخرى الاول القول
 للشيخ ب اذ اذنته اذ اذنته عن الثلثة ولم يتجاوز العشرة وامكن ان يكون حبضاً فهو حبض ولا اعتناء باللون حج
 اذا رات الدم في شهر اياما معيشته ثم ظهرت ثم راته في آخر ثانيا بذلك العدة صا ذلك عاق ترجع اليها ولا حاجة الى
 الدماء ثانيا لا اعتداد في العادة بما راته او لا في اقل الطهر عشرة ايام ولا حدا اكثره وتحديد في الصلاح بثلثة
 اشهر على سبيل التغليب في الصفر والكدة في ايام المحض حبض في ايام الطهر طهر وكذا غيرهما من اوان الدم
 لو زادت ثلثة ايام ثم انقطع ثم عاد قبل العاشرة وانقطع عليه لثمان وما بينهما ولو تجاوزت العشرة فله بقضيل ثانيا
 ولو تاخر عشرة ثم عاد كان الاول حبضاً با نفارده والثاني كذلك ان اجتمعت فيه الشرايط **المطلب الثالث في النجس**
 عن العادة وفيه مباحث ا قديماً ان الاقل ثلثة والاكثر عشرة فالمرأة اما مبتدأة او ذات عادة مستقيمة او مضطربة
 ولما ذات منبر ولا في الاقسام اربعة جامعة وصف القبر والعادة وفاقدتها وفاقة العادة او القبر الجامعة لهما فان كانا

ان يغسل بالماء

في المحض ونحوه

كتاب الطهارة

١٤

من
قلبت قال في غرضها
في السن

الأول

ملا بمخارجها ولا اختلف في الشيخ قولان أصحهما العمل على المادة وأما فائدة المبدئية فإن انقطع العشرة فماتت إلى الثلثة
فهي حصى وان تجاوزت حبت المادة لثلاثها فإن قلنا واختلفت في حصى كل شهر سبعة أيام وستة وقبل ثلثة وقبل عشرة
وقبل في الأول ثلثة وفي الثاني عشرة وقبل بمعدل عشرة طهر عشرة حصى والوجه في حصى السبعة فما تخصصه فهو الحصى
ولا يقطع بغيره غيره وأما فائدة المادة المستقيمة فما مبدئية أو مضطرة وكلها ترجع إلى التميز بشرط اختلاف اللون وتكون
ما هو بصفة دم الحصى ثلثة وعده تجاوزا لا أكثر ومجاورة المجموع العشرة ولا بشرط في التميز التكرار ولو زادت ثلثة أيام أو
وقبله أصغر ثم عشرة أسود قال الشيخ رحمه الله يتخصت العشرة الأخيرة وقضت فتركنت في الثلثة الأولى وقبل ثلثة أيام هذه ولو
زادت عنها أيام دم الاستحاضة ثم الأسود بغيره شهر قال الشيخ بمحكم في أول يوم ترى ما هو بصفة دم الحصى إلى تمام العشرة بانه
حصى وما بعده استحاضة فإن استمر على هيئة جعلت بين الحصة الأولى والثانية عشرة طهر وما بعد ذلك من الحصة الثانية
والأخرى عند الرجوع إلى المراتب ثلث المادة يتساوى التميز من عدة أو صفا فعمل في الثالثة عليه أما فائدة التميز
فإنها ترجع إلى عاداتها إن كانت صفة فتهرب وإن كانت مضطرة فلا تميز حيث إلى الروايات ولها الحجاز في التخصيص **باب**
ذات المادة المستقيمة عدة ما متقدما أو متأخرا لا فيها حكم بانه حصى لثلاثها فائدة أخرى سواء كان بصفة دم
الحصى أو لا ولو زادت قبل المادة وفيها وفيها وبعد ما أو قبلها وفيها وبعد ما ولا تجاوزا لا أكثر فالمجموع حصى والاف المادة
لا يخرج لو كان عاداتها في كل شهر عدة معينة فترت في الشهر مرتين في حصى مع تحلل الطهر ولو زاد عدد فاف هو حصى
عدا تجاوزا ومعه استحاضة هي لو كانت عاداتها مختلفة متتالية مثل أربع في الأول وخمسة في الثاني وستة في الثالث
ثم أربع في الرابع وخمسة في الخامس ستة في السادس هكذا رجعت في الشهر الأول إلى استحاضة فيه إلى ثوبه ولو زادت
بخصت بالأربعة ولو بغيره لأن يتخصت بالخمسة هكذا أما لو اختلفت على ترتيب مثل أربع في الأول وستة في الثاني
وثلاثة في الثالث هكذا فإن ذكرت التوبة بخصت عليها ولا تختلف لو ثبت العدد فإن ذكرت أول الحصى كالمدة ثلثة
وان ذكرت آخره جعلته بها فيها وتعلم في بقية الزمان ما تعلمه المستحاضة وتغسل لا تقطع دم الحصى في كل وقت يحتمل ويقضي
صورة احتياطاً ما لم يقصر وقتها عنها ولو زادت في الأول الآخر بل يوماً منه مثلاً فهو الحصى يقين فيحتمل أن يكون آخر
وأوله وما بينهما فعمل في المقتدر ما تعلمه المستحاضة وتغسل فيه عند كل صلاة وكذا في التآخر وتغسل لا احتمال الانقطاع في
آخر الصلوات لو ذكرت العدد خاصة فالوجه في حصرها وقبل تعلم في جميع الزمان ما تعلمه المستحاضة وتغسل لا تقطع في كل وقت
محتمل ويقضي صورة العدد ولو زادت معها تحصى في كل شهر سبعة أيام وتخص في التخصيص في لو ذكرت بعد التخصيص
أن أيامها غير رجعت إلى أيامها في ذكره العدد خاصة قد علم الوقت إجمالاً فإن زاد العدد على نصفه زاد وضعفه حصى
يقين فلو فالت حصى ستة في العشر الأول والسادس الخامس يقين فإن خبرنا ما في الأربع فلا بحث والأعمال ما تعلمه
المستحاضة في الأربع الأولى فاعلمت آخر السادس عند كل صلاة لا احتمال الانقطاع وهكذا إلى العاشر لو قال سبعة
لخصنا اليومين فكان من أول الرابع إلى آخر السابع حصى يقين ولو قالت خمسة من العشر الأول فاليوم الأول طهر يقين
فالسادس حصى يقين ولو كان الحصى نصف الوقت وقصر فلا حصى يقين فإن خبرت فلا بحث والأعمال ما تعلمه المستحاضة
في الزمان كله ثم تغسل من آخر العدد إلى آخر الزمان عند كل صلاة لا احتمال الانقطاع عند ما إلا أن تعرف وقته فتغسل
عند تكرر خاصة وكذا من نسبت الوقت أصلاً ولو ثبت حصى خمسة أيام وإن أحد اليومين أما الخامس والسادس
مثلاً حصى من أول العاشر إلى آخر العشر طهر يقين ويوم الثلثين كذلك الباقي مشكوك فيه ولو قالت حصى عشرة وكذا
أمزج أحد العشر إلى آخر يومها أو يومها من أول الشهر يومين من أوله ويوماً من آخره طهر يقين و
لو قالت حصى لثلاثة وأخطأ أحد العشر يومين من أول الشهر ويوماً من آخره طهر هكذا ولو قالت حصى خمسة وأخطأ
يوم فالسنة الأولى والآخره والخامس عشر والسادس عشر طهر يقين ولو قالت حصى عشرة وأمزج المصنف الأول والثاني
يوم فالسنة الأولى والآخره طهر يقين والخامس عشر والسادس عشر حصى يقين ولو قالت حصى لثلاثة وأمزج أحد
المنفذين بالثاني يوم كامل والكس من له ففعلت حصىها وهو من نصف السابع إلى آخر السادس عشر والباقي طهر يقين و

في أحكام الحيض والحائض

١٥

كان الكس من آخره فمن أول الشهر إلى آخره أربع عشرة من نصف الرابع والعشرين إلى آخره طهر يقين والباقي حيض يقين **ح** إذا رأت في
أيامها الحيض يومين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة أو ستة أو سبعة أو ثمانية أو عشرة أو أكثر من ذلك فكلها حيض يقين **ح** إذا رأت في أيامها الحيض
أو ثلثها النقاء بعد ثمانية أو عشرة أو عشرة وعشرين أو ثمانية وأربعين أو ثمانية وأربعين أو ثمانية وأربعين أو ثمانية وأربعين أو ثمانية وأربعين
رجعت إلى الشهر فبذلك العادة كلما رأت لده وتقبلها مع النقاء وتجعل بين الحيضين أقل الشهر كذا المبتدأ **المطلب السابع**
في الأحكام ومنه **ح** يحرم على الحائض الحيض والصلوة والصوم ولا ينفذان لو فعلتهما وتركتهما إذا كانت العادة برؤية الدم في
عائتها إجماعاً أما المبتدأة والمضطربة فقال الشيخ تركهما يحرم بالرؤية مع الاحتمال فإن استمر ثلثة أيام فهو حيض قطعاً وإلا
فتحت ما تركت من الصلوة والصوم وقال السيد تركهما بعد ثلثة أيام **ب** يحرم عليها اللبس في الساجد إجماعاً
الأمن سداً ويجوز لها الأجناب إذا لم يجد بين ولو اتفق لها الحيض فاحد ما نهت للخروج وهل يكره لها الأجناب
في غيرها للشيخ قولان **ح** يحرم عليها وضع شيء في المساجد ويجوز لها الأخذ منها **ح** يحرم عليها الطواف إجماعاً **هـ**
يحرم عليها قراءة القرآن وإباضها حتى يسيل البسلة إذا نوت أنها منها ولا يحرم غيرها بل يكره ما زاد على سبع أو سبعين على
الخلاف **ح** يحرم عليها من كتاب القرآن إجماعاً **ح** يحرم على زوجها وطؤها ويجوز له الحيض بالقبول ما فوق السرة وروى
الركبة يجوز الاستمتاع به ويكره ما بينهما وقول لم يرضه بالخروج ممنوع ورواياته متواترة ومعارضه بغيرها **ح** يحرم طلاق
إذا كان الزوج حاضراً ودخل بها إجماعاً ولو طلق لم يقع عندنا **ط** يحرم عليها الاعتكاف **ي** يحرم عليها السفل
عند انقطاع الدم وهو شرط في الصلوة والطواف والصوم وكيفية غسل الجنابة إلا أنه لا بد منه من الوضوء
فما يحرم عليها إلا شيء إذا انقطع لقل من عشرة أيام فإن دخل قطنه فخرجت ملوثة صبراً المبتدأة حتى تنشف أو تبلغ العشرة
وإذا كانت العادة تسقط بعد غارتها يوماً أو يومين فإن استمر إلى العاشرة وانقطع قضت ما فعلته من الصلوة والطواف
ما فعلته وإن خرجت نفية اعتكاف **ب** يحرم عليها قضاء الصوم والصوم في الحيض ليس واجباً بل سبيل لو جوبى ثابت
وقول بعض فقهاء الجمهور وجوبه غلط **ج** لا يحرم عليها قضاء الصلوة ولودخل الوقت وهي طاهرة فلم تصل مع الامكان
ثم حاضت قضت ولو مضى أقل من الأداء والطهارة لم يجز لودخل الوقت وهي حائض فطهرت وجعلها قضاء الصلوة مع
الترك إن بقي من الوقت ما يسع الطهارة وإداء ركعة فلو بقي إلى الغروب مقدار خمس ركعات والطهارة فكلها حاضرات
قضتها وإن وسع أربعاً قضت العصر خاصة وإن وسع لقل من ركعة سقطت **د** لو سمعت سجدة الثالثة فالحق عندك
أنها لتجد لروايتها على باب الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام والجب عبيدة عن الباقر عليه السلام ولا فرق بين العام والاسقاع
وضع الشيخ ضعيف **هـ** لا ينبغي لها أن تتوضأ لكل صلوة لا رفح الحدث ولا للاستبراء بل تنوي الغرض تذكراً لله تعالى
في صلاتها بعد صلاتها ولو توضأت بنية الغرض في وقت نومه الحيض فإن طهر لم يدخل به في الصلوة والفرق بينهما
وبين المجدد دق ولو نوت في هذا الوقت رفع الحدث لم تدخل به أيضاً ولو اعتكفت عوض الوضوء لم تغفل المستحب
فقدت الماء فالوجه عندنا أنهم نوى بكرة لها المضارب حمل المصنف من حاشه من يحرم على زوجها وطؤها فبذلك
إجماعاً وقد تقدم فلو وحل متعلاً عالماً بالخبر في أقله كقوله ثمانية عشر وراهم وفي وسطه نصفه نبار وفي آخره برمج نبار
وهل الكفارة على الوجوب وعلى الاستحباب قولان أقواهما الاستحباب **ب** يحرم عليها الاستنثار ويعتبر ولو كانت متعصلاً
ثلاثاً من طهر سواء كان في أوله أو وسطه أو آخره **ج** لا يطهر الأول والأوسط والآخر بخلاف ما خالفنا
ولو عجز عن الكفارة سقطت وجوباً واستحباباً ولو عجز عن البعض فالوجه دفع الباقي ولا فرق بين وطئ الزوجية و
الأجنبيته ولو وطئها هلاً أو سباً فالوجه عندنا العلوة ولو وطئها طاهر فحاضت **ث** أثابة وجعلها الزرع مع العلم فإن أهل
شكفت به الكفارة ولو وطئ الصبي لم يعلق به إثم ولا كفارة ولو كثر الوطئ فالوجه التفضيل وهو التكرار مع اختلاف الزمان
ح لو وطئها لا مستحلاً أو زفافاً استحل قتلها وإن كان جاهلاً ولا عقوبة **ب** يحرم عليها الامتناع من الوطئ حاله الاشتغال
للخبرة **ط** لا يجب الكفارة على المرأة وإن عرت زوجها وحكم القضاء حكم الحائض في ذلك **ك** لا فرق في الإحصاء
بين المضربين النبر بشرط أن يكون صافياً من النش وفي القيمة نظر والآخر على الأجزاء **ك** وطئ المتحاضة مباح عندنا

كتاب الطهارة

١٥

في كل صلاة

في كل صلاة

ولا يتعلق بكفارة اجماعاً كتب لو انقطع دم الحائض من طهارة قبل الغسل وخلاف ابن بابويه ضعيف لكنه مكروه وليس
 للفرج اذا طهنت الشهوة ان يامرها بغسل فرجها ولو كانت غارة من الشرة فانقطع عليها حل وطهارة الحائض
 كما مر كذا الجنب وان كان من حرام والابل الجذابة اذا كان على الحائض فليس عليها ان تغسل حتى ينقطع خضونها
 فلوا غسلك لم يرفع جنايتها كما قد بينا انه لا بد مع غسل الحوض من الوضوء قبل او بعد ونوى بالشفاء استبنا
 الصلوة وهل تنوى برفع الحدث والتأخر لا غير في نظر ابن ادريس قال تنوى بالغسل رفع الحدث فقد اوتى
 وبالوضوء الاشياء ترفع او تأخر كقولنا في الغسل لا حرام والحجفة والزبادي غير ذلك من الاضطرار المندوة
الفصل الثالث في الاستحاضة وفيه مباحات هو في الغالب الدم الاصفر البارد والرفيق الخارج من
 وقد ينفون ان يكون بهذه الصفات حصاً اذا كان في العادة وبكل مرة المرأة بعد عادتها في الحوض اذا تجاوز
 العشرة او بعد اكثر انما بالنفاس ولدون البلوغ او مع عن الثاس ومع البس على اي اقل من ثلثة ايام ولو يكن
 او مرجح ولا فرج فهو استحاضة يجب على المستحاضة الاستبراء بان تدخل قطنة فان لطمها الدم ولو سبها
 عليها ابدانها عن كل صلوة والوضوء والمقدور خلاف ابن ابي عمير لا اعتداد به ولو غسها الدم ولو لبس لزمها
 القطنة والحرف في الغسل صلوة الغداة والوضوء لكل صلوة ولو سال وجب عليها تغيير القطنة والحرف في الغسل
 لصلوة الليل والغداة ان كانت منفردة وغسل آخر صلوة الظهر وثالث للعشاءين يجب بينهما بان تغسل المتأخرة
 وتوتر المنفردة والوضوء لكل صلوة في اذا غسلك هذا الاغتسال صادر ظاهر وتشييع مع الوضوء كل ما يشايخ
 ما شرطه الطهارة ويجوز وطهارة ولو لم تغسل الاغسال كان حذفاً باقياً ولا يصح صومها بل يجب عليها قضاءه ولا ترفع
 ابا حرة وطهارة ولو اخلت بالوضوء والغسل لم يصح صلواتها يجب عليها التحفظ من تعدد الدم بعد الامكان بان
 تحتمس وتستغفر وتحنط بمحيط العطن وما اشبهه في قال الشيخ اذا انقطع دمها انقضت وضوؤها والوجه ان كان
 للبرط الاقل من يجب عليها الغسل كغسل الحائض اذا اغسلك ثم حدث ما يوجب الغسل من غير انما الوضوء والوجه
 ولو نوصت قبل الغسل ثم حدث ما يوجب الغسل لا اكفاء بالغسل نظروا كذا ما يوجب الغسل من غير انما **الفصل الرابع**
 في النفاس وفيه ما يجتأ النفاس ما لولده وهو ما بعد ما او معها ولا اعتبار بما موجود قبلها سواء كانت الولد
 للثام او النقص او الاسقاط ولو ولد له ولد فملا نفاسه بكثر عشرة ايام على ظهره لا موال في المستدة
 اما ذات العادة في الحوض فرجع اليها ان تجاوز العشرة والا فالجميع نفاس ولا حدة لانه بل جاز ان يكون اماً واحداً
 ج حكمها حكم الحائض في جميع الاشياء الا في تحريم الاكل ولو ولد له ولد فملا نفاسه بكثر عشرة ايام على ظهره لا موال في المستدة
 ما قبله ولو ان عقبه لولده ثم انقطع وزانه فله ما بينهما نفاس ولو ولد له ولد فملا نفاسه بكثر عشرة ايام على ظهره لا موال في المستدة
 الاول بعد اكثر الا ما من الثاني ولو اقبل الدم فالزائد عن العشرة من وضع الثاني استحاضة سواء صاوت ايام
 غارتها في الحوض ولا لو وضعت مضغفه فهو نفاس اما النطفة والعلقة فلا ولو خرج بعض الولد فالد منقصة
 في لو انقطع الدم لدون عشرة اذ خلت قطنة فان خرجت نقيته في طاهر الا صبر فشاء حتى تنقش او ينجس اكثر الا با
 وهي عشرة ان كانت غارتها والافادتها واستظهرت بيوم او يومين وبعض المتأخرين غلط من ان لا يرجع اذا
 تجاوز الدم العادة في النفاس لغيره من الاحاديث لمؤلة على الحوض وهل يرجع الى عادتها واما ما خلتها في النفاس
 الوجه لا ودان في صبيضة ح اذا تجاوز النفاس الاكثر فهو استحاضة سواء صادف باء العادة في الحوض ولا
 لانه قد حضر احتبس فلا يعقبه حوض ط لو كانت مبتدئة او مضطربة او ذات عارة منقصة فان انقطع العشرة
 فنفس لو تجاوز احتبس ولو سبها ستة ايام او سبعة وحتل عشرة الاقرب انما لا يظهر بيوم او يومين غير
 فاجب فلو ولد له ولد فملا نفاسه بكثر عشرة ايام ثم رآه ثلثة وانقطع على العشرة فهو حوض والا فاستحاضة
الفصل الخامس في غسل الاموات مطالبه خمسة الاول في الاحتضار وفيه مباحات **باب** الكفارة
 من ذكر الموت والاستعداد له وان لا يثبت الا وصبته تحت يامه الصبر على المرض وحسن الظن بالله تعالى

فَغَسَّلَ الْأُمُورَ الْتَكْفِيْنَ

[illegible]

دعوتی و تحریکی کار
محمود احمدی خاں صاحب
میں سے تہذیبی و تمدنی
تعلق کے لئے ان کے لئے
میں سے تہذیبی و تمدنی
تعلق کے لئے ان کے لئے

الشيخ محمد بن عبد الله

كتاب الطهارة

على ان يكون بين يديه ثلثة اثار على ظهر التوبن من رقبته اذ ركب يجرى عند الضرورة واحد من شجران يزداد الرجل جرحه
غير مطرزة بالذهب ثلثة رمل فافه اخرى خرقه لثد فخذ به طولها ثلثة اذرع وصفه عرض ثراواز بدليل بشد طفاها على الجوف
وبلفه بالستريل الفخذان بقوة وتزاد المرأة على كف الرجل لفاقة لثديها ونطا استجابا كى يستجيب العامة للرجل والقناع لليرة كى يجرى
التكفين في الجرح يركب المخرج والكمان في يركب الاكام المبتداه للاكفان في يركب التكفين بالقطن المصحح اذا جمع الكفن
خثر الجرح على موضع طاهر ويثقب عليها شبا من الذبيرة وفرش فوقها الازار ويثقب ايضا عليه دبره وفرش فوقه القطن ط يجرى
ان يكتب على الجرح القطن والازار العامة اسماءه بشهدا لشهادته بين واسماء الاثمة عليهم لم تبق الحكين عليه السلام وان لم توجد بالاك
ويكره بالسواد كى يكره ان يقطع الكفن بالحديد وان يبل الجفوط بالريق فبا يفيق ان يخط الكفن بخيوط منه يركب شجران يجرى
جره فان خضر من الخلف فدر عظم الذراع فان لم يوجد من السد فان تعذر من الخلا فان تعذر من غير من الشجر الرطبي كى اذا
جمع الفاسل الكفن وفعل ما ذكرناه وفرغ من غسله شرع في تحنيطه وشجران يكون بعد غسله فان تعذر توشا للصلوة ففعل
قطن خبز عليه ذبيرة وبصعته قبله دبره وبجثو القطن دبره ثم بلفه فخذ به الخرقه ثم يوزده بالازار ويكون عرضا يبلغ
صدره الى جليته ثم يهد الى الكافور فيسحقه بين ثم يمسح به مساجده والواجب ان يلقح عليه لاسم اكل الفضل ثلثة عشر
وثلث وضرة ريفه واهم وادون منه مقلد درهم فان تعذر دق بغير كافور ثم يرد القطن عليه ثم ياخذ الجريدتين فيجعل احدهما
من جانب اليمين مع الرقوة والصلبة ويجلد والاخرى من الجانبين القطن والازار ثم يمسح به فيسحقه وسط العامة على اسره بالتدريج
يحتك بها ويخرج طرفها على صدره ثم بلفه الكفاقة فطوى الجانب الايسر على اليمين واليمين على الايسر كما التحير ومبطل
من قبل راسه وجليته على كى ان يجعله سمعة بصره في شئ من الكافور ويكره ايضا ان يجعل فيها قطن الا ان يحتاج خروج شئ
منها فينقى الكافور ما لا يجوز ان يقرى المبتداه من الطب على الكافور والذبيرة في الجرح لا يجوز ان يقرى شئ من الكافور لقوله عليه السلام
لا تفر بوه طبافاته فحشره القباية ملها من اذا فضل من الكافور شئ مسحه الفاسل على صدره يمسح هل الكافور السعك الماء للفضلة
الثانية محتوم من اكل الفضل ولا يفرق قط اذا لم يوجد للسبت كفن جاز ان يكفن في فضة اذا كان قطعا ويقطع ازاره دون الاكام
لأنه الضمى القطن والتكفين كالبائع وولد الرزق كمنه والقسا كمنها كما التحيرة توضع مع جميع الامور من البائع وغيره لا الخافه
فان تعذر وضعها في الكفن للثبته طرح في القبران تعذر دفن بغير حديد كى اذا سقط من المبتداه شئ من شعر او يدين وجب طرده معه
الكفن كى لو خرج منه نجاسة بعد القبول لا ف حيله عسك بالماء وان لا ف كمنه فذلك فان خرج بعد طرده في القبر فممن الكفن
كذلك المرأة على زوجها وان كانت اذ يبا وتما بل موفد الواجب كى يوضع الكفن المفروض من اصل المال مقدما على الدون الوتر
والمرتبة فافضل من في الدين كان فلا فضل له من صرف في الوصية فان فضل له لم تكن صفرا الى الورقة كى اذا لم يكن له كفن فمن
عمرانا ولا يجرى على المسلمين بل يجرى شجبا بما يؤكد وكذا ما يحتاج اليه من كافور وغيره كى لا يجرى ان يمسحوا من يديل الفاضل على الفرد
الواجب الكفن لبعضهم ايضا ولو انفقوا على البذل ومناك دين والركبة قاصرة فلا غناء المنع كى يجرى الاكفان مكره وكذا ابي
الحنيفة بالجره كى لو اراد اهل البيت ان يظهره لم يمسحوا وكذا الوارد وان قيل فانده ووالله صلى الله عليه وسلم من منطوق
ل المحرم بنقطة اشد رجاء كالحلال **المطلب الرابع** في الصلوة عليه النظر بعلو ما هو ثلثة الاول من صلى عليه غيره
في مناحف ايجب الصلوة على كل ميت مسلم او من حكم المسلم الصلوة على ما بلغ سنين ويحجب على من لم يبلغها اذا ولد جبا اما السقط
فلا يصلى عليه وان لم يجرى الفرح ولا من بين المحر والسيد الذكر لانه في ذلك تكليف الشهيد صلى الله عليه وسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم
والله صلى الله عليه وسلم شهدا لما حكى على غيره سبعين تكبير حرج العايب يجوز الصلوة عليه وان كان في البلد او غيره وما نقل من صلوات النبي
صلى الله عليه وسلم على النجاشي محمول على الدعاء والترحم في القضا يصلى عليها وهو وفاء خلاف الحق الجبر لا اعتدابه لا فراضه
صل رسول الله صلى الله عليه وسلم على خلافة فاته صلى الله عليه وسلم ماتت في نفاها ٥ اذا اشبه قتل المشركين يقتل المسلمين صلى
على الجميع صلوة واحدة وصرفها الى المؤمنين بالنبي ٥ اذا وجد ميت لم يعلم اسلامه لم يظهر عليه ثره كالخائن فان كان في الاسلام
غسل صلى الله عليه وسلم الا فلا في اذا وجد بعض الميتان كان في الصلوة والصلاة صلى الله عليه وسلم الا فلا في قطاع الطريق قاتل الصلوة
والقتول غناصا او حادوا الميت حنفا نفي في قال الكفار والشهد عندنا وقبل الجرح غنا لا من فري قال او يقال القتل ظلموا

الصلوة على الميت

فصل في الصلاة المكتوبة

١٩

المطهرين الذين عليهم طهارة الخواص والغلابة لا يجزئ عليهم في الصلاة المكتوبة على الإمام على الغالب هو الذي كنتم غنيمته وبعضها لا يجزئ على غيره
 على ما نقله في النظر الثاني في الصلاة المكتوبة بجماعة الأولى الناس بالصلوة عليهم ولا هم بمنزلة الأولياء ولا من الأهل والأولاد
 من بعد وكذا الأولاد من بعدهم والآخر من الطرفين أولى من الغير بما جدهما الزوج أو المرأة من كل أحد الذكر أو المرأة من الأهل والآخر
 أولى من الغير باتباعه الولي مع استيفاء شرائط الأمانة فان فقد ما استباح إذا كان الأولياء قد مضت الأمانة فلا فرق
 فالأولاد لا يصح في لو كان هناك عبد ففقهه فترغب ففقهه وأخ وبقوة وعم ثم فالأمر بتقديم الحرمه لو تساوى في الصلوات جمع إلى
 الفرقة والراضى في لا يجوز لأحد أن يفتد الأباذ الولي أن يملكه بشرط في إمام الأصل أولى من كل من يوجب على الولي
 تقديمه من قبله لم يحزله التقديم لأنه حق الولي والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أولى من غيره مع استيفاء شرائط
 وتقديم الولي وبشيء يقدمه ح للمراة أن تؤمر بمثلها جماعة ط الولي ولو من أوطأ لمثلها بالصلوة ومن الأهل من إذا قدم
 الولي غير فهل لذلك الغير الاستثناء فيه فظاهر به أنه ليس له ذلك لأن غنيمته الولي يجوز أن يستدركه علمه باستجابته دعائه وهو مستحب
 في التناوب فيما يجوز للنساء أن يجلسن جماعة وصفة من مع اجتماعهن ففقهنا ما منهن في وسطهن بيب إذا اجتمعت جماعة من النساء
 أولادهم فمن يفتد للصلوة عليهم فله الأولى بالأمانة النظر الثالث في كيفية الصلوة وفيه سبع أجناس أجنبية
 لمن شيع الجماعة أو شيعه خلفها أو إلى أحد جانبيها متفكر في الأمر الآخر وأعلام المؤمنين ليوفروا على تشيع المؤمنين وترتفع الجنازة
 وهو حلهما بجوانبها الأربع بان يبدأ بالجانب الأيمن من مقدم التبريق فضعه على كفه الأيمن ثم يضع القائمة اليمنى من عند وجهه
 كفه الأيمن أيضا ثم يضع القائمة اليسرى من عند وجهه على كفه الأيسر ثم يضع القائمة اليسرى من عند وجهه على كفه الأيسر
 وأي جنازة الحمد لله لا يجعله من السواد الحمر والأسرع مجازا ولا يجلس حنى بوضع الجنازة عن يمينها أو يسارها ويكره الله أن
 إلا العارض والركوب خلفها إلا الصلوة والتخريف بشيء من مواليدها والصلوة ورفع الصلوة لا يفتح القبالة في الجنازة وبكيفية
 الصلوة أن يكبر المصلي عن كبريت بان يكبر بتشهد الشهادتين ثم يكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يكبر ويدعو للمؤمنين ثم يكبر
 ويدعو للشهداء كان مؤمرا وعليه كان منافقا أو بدعا للمؤمنين المستضعفين إن كان ذلك من أجل حاله قال الله تعالى إن
 تجتمع مع من يولاه وإن كان طفلا قال الله تعالى إن يجعله ولا يوجب خطا ثم يكبر الخامسة بوضوح يفتحها التبريق واستقبال القبلة
 وجعلها من الجنازة إلى غير المصلي والتكبير في هذه المصاحف واجبة لا الأوزار جوبه ولا يشترط فيها الطهارة بل يستحب لا يجوز
 التباعد عن الجنازة بما بعد به إلا مع اتصال الصلوة ولا الصلوة عليه لا بعد تعبلة تكفيتها فان تعدد الكفن طرح في القبر واسترغوة
 ثم صلى عليه في الجماعة ووقوفه لا إماما عند وسط الرجل وضد المرأة وإن نزع ثيابه رفع يديه في كل تكبير على قول القائلين
 والوقوف على الصلوة حنى برفع الجنازة والصلوة في الموضع المعتادة لها ويجوز في المساجد بكونه أن يصلي على الجنازة الواحدة
 مرتين لأن المبدأة وهو نافي في ذلك في يقصر المصلي على المناقاة على أربع تكبيرات فيصير بالرافعة ح المرأة يفصلها ثم يسلم
 ولا يفرغهم كالتساوي غيرهم من الأمانة بفتد ما أم الصلوة إن كان المؤمن وحدا ولو فتد النساء الرجال فغن خاتمهم الحاضن ففقه عن النساء
 فيصعدان فافط إذا اجتمعت جنازة رجل وامرأة جعل الرجل على الإمام ويجعل كدهما عند وسطه ليفصل الإمام موضع الفصل
 بالقبلة إليهما معا ولو كان معهما طفل لا يصلي عليه جلازا المرأة مما يلي القبلة لأن المرأة أخرج إلى الشفاعة منه وإن كان معهم عبد
 جعل متوسطا بين الرجل والمرأة وإن كان معهم حنة جعل متوسطا بين العبد والمرأة والأفضل تفرق الصلوة ومع الجمع ينبغي التفريق
 بمخاض دينه ترغيب الصلوة عليه عند النساء لا يستحق الغير إلا بالفرقة والراضى في لو سبق الإمام بالتكبير تابعه لما مؤثر بكبر
 القاضى لا مؤثر بغير الجنازة ولو فتد ثم على القبر أو أدرك الإمام من تكبيرين لم ينظر تكبير الإمام ولو سبق الإمام أو غاد مع الإمام
 استجابا بيا من وصل على الجنازة يستحب أن يصلي على القبر يوما وليلة ثم لا يصلي بعد ذلك على ظهر القولين بيب يصلي
 الجنازة في كل وقت إن كان أحد الأوقات الخمسة ما لا ينطبق وقت غيره فحاضر ولو كان في ابتداءه قدمت المفرضة ما لا ينطبق على
 الميت الحج لو صلى على الصلوة فاحضر جنازة أخرى فخير بين استئنا الصلوة عليها من راس بين إتمام الصلوة على الأولى واستئنا
 الثانية وهي لا فرقة في هذه الصلوة ولا تسليم ولا افتتاح ولا استئنا هو لا بشرط في الصلوة أربعة نفر ولا الذكر ولا يكبر
 الواحد وإن كان امرأة غير أن يصل على جنازة ثم يقين أنها مقبولة أغار الصلوة عليها بعد موتها وإن دفنت فقد ضمت الصلوة

في غير وقتها

لا بأس بالصلاة إذا كان الميت في القبر أو في الأرض أو في البحر أو في السماء أو في النار أو في الجنة أو في النار

كتاب الطهارة

٢٠

يجزى لو لم يكن له موثاقا فيه فسد حكمه الا ما لم يثبته فالوجه ان صلوته لا تبطل بل يكبر الثانية له وان كانت ثالثة للامام ثم
 يركع بقدر فراغ الامام الخامسة **المطلب الخامس** في الدفن فيه كذا بمقتضى المقتضى واجبة على الكفاية وقل القبر خفية
 عن الميت عن المتابع ويكتم رايه مع الفلانة بعد غسله وتكفينه والصلوة عليه ان يصح على جانبها لا من منقبيل القبلة بحيث لا يكبر
 ولا يسلم في بطنه ان يحفر القبر قد قاسمه والى الرفوة ويجعل التخمير ما الى القبلة وهو افضل من الشور ويجعل سعة اللحد قد ما
 يتمكن الرجل فيه من الجلوس ثم توضع الجنازة على الارض اذا وصلت الى القبر بما يلي جليبه ان كان الميت جلا وقد ام القبر كانت
 امرأة وان ينقل في ثلث فئات ان يرسل الى القبر بها براصة المرأة عرضا وان ينزل من ثقبها وله جانبها كاشفا واسمها لا ازواجه
 واعبا عند انزاله وان يجل عقلا لا كفان من قبل باسمه وجليبه ان يوضع شيء من تراب الحنظل عليه من اللين والدغالة ونحو
 اللين والخروج من قبل جلي القبر فانه الحاضر من التراب يطهره والكف من حنظل وورق القبر مقداد اربع اصابع وان لا يطرح فيه
 من غير تراب تربعة صلبا عليه من قبل ثابته وروا القاء الفاضل على الوسط ووضع اليد عليه الترحم ووضع لينة او لوح عند
 راسه ترك شيء من الحصى على القبر فليس الواجب له بعد انظر الناس بافصا صوته حج بكرة فشر القبر المساج الامع الضخمة
 وتترك في الرجم القبر لا في المرأة وذو حياء افضل فان تعذر فاحذر من اعيانها فان تعذر فالثان فان تعذر فبعض المؤمنين ما
 التراب على الرجم ويخص القبور ويجذبها بعد انذارها ولا بأس بتطعيمها ابتداء ونقل الميت الى غير ماله موتة لا الى احدك
 فانه مستحب ولا استناد الى القبر الا تكاء عليه الشجر والتعويض بين القبور وحفر قبر مع العلم بدفن اخر الا ضرورة وبنا المسجد
 القبر الصلوة عليه في حجر من ينش القبور ونقل الوتر بعد دفنهم وشق التراب على غير الارض الا في الحج والعمرة اذا تعذر دفن
 في الارض وضع في غايه تغسيله وتكفينه والصلوة عليه ثم يترك في البحر او ينقل بشيء في تدفن الشهيد بشا به وينزع عنه
 وان اصابها الذرة على خلاف في الصبي المجنون حكمها في الشهادة وحكمها حكم البالغ العاقل ح اذا ماتت الحامل وذو
 شق يلحقها من الجنان لا يشتر اخرج الولد وخبط الموضع ولو ما الولد ونها ادخلت القابلة او من يقوم مقامها يدفنها في فرجها او
 فطمت الصبي لخرجه قطعه قطعه مع تعذر خروجه ط الذمبة الحامل من مسلم تدفن في مقابر المسلمين لحرمه ولها ودفنها
 بظهرها القبلة لا يترك المصلوب على خشبه اكثر من ثلثة ايام ثم ينزل بعد ذلك بدفن بعد الصلوة عليه في البئر ان بدفن
 الميت في البئر فان مات في بئر احد من الائمة عليه السلام فدفن في البئر فدفن في مقبرته من بين كعبه
 وفضلته من شهد او صالحين بيت الدفن في القبر افضل من الدفن في الميت اقدار رسول الله صلى الله عليه وآله حيث دفن
 اصحابه في المقابر وما فيمن التوسعة على الورثة في منازلهم يحج بشيئ لئلا تسان نخاز مقبرته يدفن فيها هو اهل وعشيرته بل
 يكون دفن الميت في قبر واحد في السابق في القبر المسبلة الى مقبرته مع عدم البقاء في الدفن في المسبلة لو يكن لغير الدفن في القبر
 اندر اسلم العلم بانه قد صار معها فلا خسر فوجد عظامه وحفره غير في لو استعاد ارضا للدفن جاز للمالك الرجوع قبله لا
 الا ان يلبس الميت الوغصها فدفن فيها كان للمالك قلع الميت الا فضل تركه ولو كان احد الوان بن غايها فاخار الحاضر الدفن في
 ارض مشتركة بينهما استحب الغائب مع حضوره ترك نقله ولو انقضى الوقت على دفن في موضع لم يكن لاحد منهم بعد ذلك ولو اختلف
 بعضهم للملك وبعضهم المستل من اخيار السبل من قال الشيخ اذا دفن ميت في القبر ثم سببت الارض حيا للشري نقل الميت لا
 تركه وفي الاطلاق نظير الصبي ان ذلك في المصوب يحج اذا اختلف السبل الميت واكمل التسبع كان الكف للورثة الا اذا كان من صبي
 فخره المولى له شكل وط بطنه بخرق الميرة شربا ان يدفنها ويكره في الرجال ك بكرة تسبم القبور وانما المتحجب طمها
 جمع الا فاني مقبر واحد حفره رسول الله صلى الله عليه وآله لما اقرعته بن مطعون امر بوضع حجر عند راسه فلم يقدر المأمور
 فحفر عن ذراعية ثم نقله فوضعه عند راسه قال علم بما قرع دارفن البين فامسك كبت لويلع الميت بالقبلة فانه كان
 له اول قبر فخره جواز شق بطنه واخراج شكل بطنه من حرمة الميت جواز اخذ من التربة ومن مضيق المال الاضرار بالورثة
 المالك ولو وقع في القبر ماله فانه جاز فيه واخذه كج لو دفن من غير غسل او وجبة او غير القبلة اخرج وغسل او وجبة الى المقبرة
 ثم دفن ما لو دفن بغير صلوة او بغير تكفين فالأقرب ترك نبشه والاول ان حكم التكفين حكم التعبد لو كفن بشيء فمضوا لو حفر
 نبشه اغارة العين المصاحف كد شجر في ارض المقابر والترحم على أهلها والدغالة لهم وتقرأ القرآن عندهم للرجاء والنشأ

في النية والنية

٢١

في النية والنية
فان رسول الله

محمد بن نوافل بن نافع خاتمة النبيين وهو المجد على الصبر وعلا الاجر والثناء للنبوة والرسالة في الدنيا والآخرة
 افله ان يراها قال الشيخ رحمه الله وبكره الجاوس للنعمة يومين وثلاثة وفيه غلظة قال يجوز انما المصيبة ان يمتنع عن
 غير ما يصلح له العادة واخذ من فوته في الاب لا يخفى ولا يجوز في غيرها وليس في النية شي مؤلف فيستحب فيه جميع اهل
 المصيبة من الرجال والنساء والصبيان الا الشاب من النساء الجانب بكرة فنية من الذنوب فنية المسلم به الكافر والذم الفخري وغيره
 بغيره المسلم والذم للنبوة والرسالة في الدنيا والآخرة خاتمة النبيين وهو المجد على الصبر وعلا الاجر والثناء للنبوة والرسالة في الدنيا والآخرة
 وعلى جاعه من صحابه يحرم اللطم والتحدث في الشعر والنوح بالباطل مما ثبت من محبة من الناس بعد رده بالموت وقبل
 ظهوره بالغسل الاغسل كذا لو من قطعه منه فها عظم سواء قطعت من حي او ميت لو من الاغسل منه وجب عليه غسل موضع الملائكة
 خاصة وكذا لو من ميتا من غير الناس لو من الميت بعد ان يمتنع بعد غسله في الاغسل من ميتا من الناس بعد رده بالموت وقبل
 كافر لا بعد الغسل بالرم والحديد من الميت قبل الغسل ولا التمسد في من الميت كافر كمال المصداق في النية
 وفيه فصول **الاول** في الاستبراء للنية بنظرها شيء واحد هو العجز عن استعمال الماء ثم ان العجز له استبانة كرها في مباحث
السبب الاول فذان لما موفيه باجتها ايجع مع قلة الماء الطلب غلوة منهم في كل جهة من الجهات الاربع مع سهولة
 الارض غلوة منهم من كل جهة مع حرقتها **باب** لو تحققت عدم الماء في هذه الاوقات لوجه عذر وجوب الطلب مع او غلب على
 ظنه وجوب الماء في الزاوية جطلية مع المكنة الا ان تصبى الوقت في لافق بين جوانب المترك من المصداق لو دخل عليه
 وقت صلوته اخرى قد طلب في الاوقات وجوب الطلب في اشكال اخرى عذر الوجوه ولو انقل عن ذلك المكان وجب عادة الطلب في
 المنقضى بتمتة لا بالوجوه في قدينا وجوب الطلب في الماء ولو اخل به ثم يمتنع وصلى فان استمر الغسل في الصلوة وان عطف به في الطلب
 وان جعل الماء مع احاطة وفي حله بعد النية والصلوة توشا واما الصلوة في لو وجد من الماء ما لا يكفيه لطهارة نية ثم لا
 يجزئها في بعض الاعمال في الغسل في الوضوء ولو كان على حدة او فوبه نجاسة ومعتة من الماء ما لا يكفيه لها ازال النجاسة بالان
 ونية للصلوة **ح** لو ازال الماء في الوقت عطف في جرح الفضا اشكال ما لو ازاله قبل الوقت فلا قضاء لافق بين تعذر الصلوة
 وطوله **ح** لا يشترط التفريل لو عد الماء في المحضر بتمت وصلى ولا اعاده بما لو طلق قبل دخول الوقت لو يقتدر به بل يجزئ
 الدخول **السبب الثاني** العجز عن الوصول اليه مع وجوده كما لو كان في بئر ولا الهناك لو اذم الزاوية مع ضعفه عن الماء
 ومناج مباحث او وجد الماء باليمن وعجز عنه وجب عليه النية لانه غير واجب لو تمكن من اليمن وجب عليه شراؤه
 بغير الضرر في الحال سواء قل اليمن او كثرا ضعفا مضاعفة على ظهر القولين وكذا البحث في الالنج لو وهب الماء والاله
 اعجز الجالبوك لو وهب اليمن لم يجزى لو خاف فوت الوقت مع الاشتغال بمحصل الماء وان كان موجودا او فوتا العترة
 له لو باعه اليمن في الله بعد على اذنه في يده وجب عليه شراؤه ولو لم يفد له يوجب لو فضل الماء عن حاجته صالحه بغير المكان
 عليه في لو وهب في الوقت فهو باق على ملكه ما لم ينصرف الوضوء **ح** لو وجد الماء لصل الميت جشراؤه من تركه فان لم
 يكن تركه لم يجزى احد شراؤه **السبب الثالث** الخوف من التلف او المرض الشديد والشئ او تلف المال او ضياعه او الضرر
 او السبع او البر فان هذه الاشياء صبيحة للنية ومناج مباحث او تمكن خائف البر من اخان الماء وجب عليه لو يجزئ له النية
ح لو كان معه ماء العطر استعماله يمتنع كذا لو خاف عطش وفقد وجوه حره **ح** لو وجد طائفة العطر مع الطامرا لم يجزى
 شرب الطامرا بقاءه وقت الحاجة ونية في لو اثار استعمال الماء وامر العائفة وجب استعماله لو كان الماء عند جميع الشاخصات
 الماء من الكثرة عليها وجب للنية **ح** لو خاف جبا لا عن سبب من كان بالبلد وليس هناك شيء من ماء كجرحه الوهم لم يجزى النية
 على احل الوجهن في لو كان مريضا لا يكد على الحركة ولا وجد الماء وجاز للنية ولو وجد الماء من قبل وجو الوقت فهو واجب
 خاف خروج الوقت قبل مجيئه ينظر تصديق الوقت **ح** لو كان المريض لا ينظر باستعمال الماء وجب عليه الوضوء **الفصل الثاني**
 منها بتمت وفيه **ح** مباحث اصبحت النية بكل ما يقع عليه من الارض مؤنفة جزاءه كالغراب والسنقر كالطير الباس
 يجوز النية بالاعف والاسود والاصفر الاحمر والابيض وهو الماء كوا السخ والطعام وارض النورة والحق وكل ذلك واجب
 يجوز النية بالمستعمل في النية ويراب لغبر المخرج بغيره مع بقاء اسم الغراب الا في جواز النية بالحق كجرح بكرة النية بالسبح

كتاب الطهارة وكيفية التيمم

٢٠

على أشكاله

في كل صلاة

في كل صلاة

لا يجوز التيمم بالعماء والماء وما أشبهه لثرا في التيمم ولين كالاستان والدقيق ولا التراب المصقول ولا النجس ولا الوضوء مع وجوب التراب في التيمم ان يكون من ربي الارض وعوايقها الا من لها بطون لو فقد التراب في الحجز تيمم بغيره او بدله او غرضه ولو فقد ذلك تيمم بالوحل بان يضع اليد عليه ثم يفر كبره بيمينه ثم يفر يده لولا يجد الا الشئ اعتمد عليه يمسح به كما في ما نذره فيصير في بعض أعضا الطهارة الى ان ينهض على التيمم فلا فائدة ذلك تيمم به على **الفصل الثالث في كيفية التيمم** لا يمسح فيه التيمم المشتملة على الفعل والوجه الاستباحة والفرقة واستدامتها كما ولا يجوز فيه رفع اليد ولو تيمم التيمم بكذا من الوضوء لم يجز **باب** يجب وضع يده على الارض ثم يمسح الجبهة بها من قضاة الراس الى طرفيها لا يمسح ثم يمسح ظهر كفه اليمنى من الزند الى طرفيها الا ان يمسح بطن اليسرى ثم ظهر اليسرى بطن اليمنى كذلك **باب** التيمم اذا حياض بين يديها الجبهة ثم التيمم ولو عكس عاد على ما يحصل معه في الالة ايضا واجبه وكذا استباح موضع المسح فلا وحل من لم يصح له لا يجزئ تيمم بالاعضاء على ظهر الفؤاد **باب** التيمم ان يمسح بكذا من الوضوء كغسله بالضمير الواحد للوجه البدني ان كان يدا من الغسل ضرورة للوجه الاخرى التيمم على ظهر الاقدام **باب** كفاه سقط مسحه ما دسح على الجبهة ولو قطع بعضها مسح على الباقي **باب** يجب التيمم في كل صلاة ولو تيمم التيمم بالرجل لم يكتف به **باب** يمسح المسح للوجه البدني بنفسه فلو تيمم غيره ياذنه وهو قادر لم يجز وان كان عاجزا اجزأه **باب** لا يجزئ التيمم لو كان على وجهه تراب فزده بالمسح لم يجز ولو نقل من ياتر اعضاءه الى وجهه ومن يده الى وجهه فالأخر علم الجواز ولو مكن وجهه في التراب لم يجز **باب** لا يكفي تيمم استباحة الصلوة مطلقا ولا يقتصر على تعين الفرض والتفعل من الصلوة ولو نوى استباحة الفرض دخل به في الفعل ويجزئ الفعل في وقت تلك الفريضة وقبل فعلها ان سوغها التيمم في اول الوقت ولو نوى الفعل ما زال دخول به في الفرض وكذا حكم جميع الطهارة ولو نوى استباحة فرضين اجزاء وضع الدخول بينهما **باب** لا يلزمه ايضا التراب الى ان ياتر ان خفف مسح لو كان على خاتم نزع لبغ المسح على جميع اجزاء الممسوح ولا يلزم ان يفرج استباحة في الضربة الاولى **باب** التيمم **الفصل الرابع في الاحكام وفيه** **باب** لا يجزئ عادة الصلوة بالتيمم اذا وقت لم يتقها سواء كان في مفارقة حصة كذا المبدأ المجانية اذا لم يجد الماء من منتهى حياضه خلا للشئ وسواء كان على حيد نجاسة لا يمكن من ازالها او لم يكن اما الواخل بالطلب صلى ثم وجد الماء في حله او مع اصحابه فانه يتوضا ويبدأ الصلوة ولو طلب فلم يجد ثم تيمم وصلى ثم وجد الماء في حله او مع اصحابه فانه يتوضا ويبدأ الصلوة ولو طلب فلم يجد ثم تيمم وصلى ثم وجد الماء في الوقت فلا يعيد **باب** لو تيمم على حيد نجاسة صح تيممه كالماء شرب **باب** لا يجوز التيمم قبل دخول الوقت اجاءا ويجوز مع تصيقه بالاجماع وفي الجواز مع السعة قولان اقوالها الجواز **باب** لا يمسح البدن بعد وضوءه على الارض ثم يمسح وجهه بقده **باب** لو وصل التراب الى محل الفرض لم يجز او خشي لم يجز **باب** كل ما يفيض الوضوء يفيض التيمم ويند عليه خدان الماء مع التمكن من استعماله ولا يفيض يدخول الوقت ولا يخرج وجهه ما لم يحدث او يمسح ولو وجد الماء فلم يتطهر ثم فقد جدد التيمم في لو وجد الماء وقد فرغ من الصلوة لم يعد اجاءا ولو وجد قبل الشروع انقضى تيممه اجاءا ولو وجد في الاثناء فلا اعاده ولو لبس نكبة الاحرام وفيه خلاف ولا يجوز ان يعدل بالفرض الى الفعل ولا فرق في ذلك بين الفرض والتفعل **باب** لو عد الماء والثراب قوى الاقوال سقوط الصلوة اداء وقضاء ط كل ما استباح بالطهارة المأثمة يستباح بالتيمم **باب** يجوز ان يصلي تيمم واحد صلوات الليل والنهار فريضة اجاءا ونوافلها سواء نوى فريضة معينة او مطلقة او نوى نافلة او صلوة مطلقة ولو نوى فرض الطواف دخل نافلة وبالعكس ولو نوى الصلوة لا حكا الحن ثم بلغ غير البطل استباح به الفرض والنوافل على اشكال لو ذكر فاته ضحوة النهار فتم لا تها ولم يرد الاظهر بعد الزوال صح ادائه **باب** الجنب المقتض تيممه بجدا صغر تيمم بكذا من الضل لا من الوضوء لان التيمم عندنا لا يرفع الحدث **باب** يجوز التيمم لصلوة الجنابة وان كان الماء موجودا ولا يجوز الدخول به في غيرها **باب** اذا اجتمع ميتة محدث وجنب معهم من الماء ما يكفي احدهم خنق به ماله ولو كان مباحا او ملك ماله لم يمسح ببله او اوصى لاحق الناس به اخض به الجنب قبل البت **باب** لو كان بيد الحدث ما يشا كان الجنب الى منها ولو كان الماء للبت خنق به والفاضل للورقة لا يجوز استعمال غيره **باب** لا مع خوف العطش فوجد بالتيمم والجنب الى من الحدث لا ستفاد به ما لا يتصف به الحدث ولو كان وقت الحدث كمال الطهارة ولو خسر عنها فاجنب الى لا مكان صرفه في بعض الاعضاء ولو كفى كل واحد فضل من فضله لا تكفي الاخرية وردت من كون التيمم

في أنواع الجناسات

٢٣

بسم الله الرحمن الرحيم من سقاء الجنابة لا ينفك الحدث به لو غلب المني جرحا وصح طهرته بوق قال الشيخ وهو لو وجد الماء
 بعد الركوع لم يضر فان نظره قبل الفراغ اعاد اليهم لما استقبل من الصلوات ووجهه من متهم والمنع الشرعي لا يقتضي
 زواله ولا فريضة وجوب اغارة اليهم ما لو دخل في نافذة ونجا بجواز الابطال وجبت الاغارة في الارض ما لا يبطل اليهم
 الحج الخاص بغيره بباح اليهم مع الشرط ولا يبعد بطل لو نوى الجنابة فقام اليهم لم يجزه عندها ما مع القول بالتسوية في
 الكيفية فالأقرب لجواز ذلك لو نوى الجنابة استباح ما استباح الحدث المظهر بها العكس ولو اجتاز الأول حدثا انصرف اليهم
 ولو نوى الجنابة والحدث ثم احتد بطل يهيم مطلقا وهل يجب على الحائض وشبهها ان يغتسل في كل ركعة كذا لو نوى الجنابة
 ثم وجد الماء في الصلوة عليه لو جبه جوب يقبله على شكل كعب لو وجد اليهم ما يغلب على الظن وجود الماء فيه كالركب
 او الخضر لم يبطل يهيم وان وجب الطلب سواء بان بطلان طهرته او لا ولو كان في الصلوة لم يبطل صلوة لا بها لا تبطل مع تقين
 الماء فزع قوته ولو كبح لا يجب اليهم الجناسه في البتة مع تعدد الماء بل يحكمها بالترتيب لو كان محذرا منهم الحدث لا للجناسه
 غسلها ولو كانت الجناسه على الثوب لم ينفذ غسله ويهيم ولو وجد الجناسه في الثوب البز الذي في الثوب في الموضع المأكل
 لو امكن التحريك غسل بعضه ولو بعضه في الوضوء جازله اليهم ولا يغسل الا بعضا الصحيحه فان غسلها ويهيم كان حوطه
 الشيخ رحمه الله سواء كان اكثر من ثوب او اعضائه صحيحا او متبعا ولا فرق بين تقديم غسل الصحيح على اليهم وتأخير ولا يجوز التبعيض
 بان يغسل اليهم ثم باقي الاعضاء يهيم وكذا لو كان بعض اعضائه المغسولة مضطرا لا يغسل على غلبه ولا مسح كذا يهيم صلواته
 بالخشوع والصلوة الاستثناء باجماع الناس في التحريم والفتاوى يذكرها للمنافاة لراية بدخول وقتها كقول المحققين في غير
 على وقتها لا يعتد وبصرها لو كان الماء قريبا منه ويمكن من استعماله فلم ينعلم حتى ضا الوقت كمن يجوز للعامة الجماع وان كان
 معه ما يكفي قبل الوقت لم يوقله فاقترنكم اني شتم وليس يمكن فاذا جامعها ومعه ما لا يكفي للغسل غسل فرجه فزها اليهم
 وصلبا كح اذا كان الثوب نجسا من الماء في غسله ويهيم ولو لم يكن ما نزع وصل على رايها ولا اغارة عليه ولو لم يكن من البرج
 صلى في يهيم ولا اغارة وقول الشيخ رحمه الله لا يغوب عليه لضعف شدة كط لو وجد الماء والثرابا حلهما بطل الدخول
 في الصلوة انصرف وقطره هو تحريم ل قال الشيخ رحمه الله لا يجب عليه اذا طلع الركبة عليه اليهم سواء لهم عن الماء يصبغ القوس
 والنجاف القوس قد مضى قن الطلب هو جسد على أصله لا لا يبطل اليهم بمنع العامة والخنف وهو ظاهر على أصلنا لـ
 لو احتد اليهم من جنابة حدثا اصغر معه من الماء ما يكفي للوضوء يهيم وقول السيد ضعيف كح يجوز اليهم لكل ما يظهر له
 من صلوة فريضة ونافذة قال الشيخ في المبسوط ومن مضى وسجود ثلاثة بدخول مسجد غير طاهر اذا انقطع دمل الحائض جاز الوطئ من
 دون غسل ولا بشرط اليهم له الكافر لا يهيم سواء كان نبيلا لاسلامه ولا قولا في يوسف ذابهم بنبيه لاسلامه واسلم صلى الله
 اليهم بطل لو لو احتد اليهم فحصوله حدثا بوجوب الوضوء واستبراء وجد الماء وقضا ونجى على ما مضى من صلواته ما لم يشكك او يشكك القبله
 التنجس وهو رايه زائدة ونحوه من سلام عزاجها عليها وهي صحيحة وما روي في ذلك هو قول من يكره ان يؤم اليهم الموضعين بقول
 ابن ابي رجب عن بعض علمائنا عند الكراهة كتح لو شاهد الماء الموضعي الماء في أثناء الصلوة ولم يشاهد الماء له اليهم لم يفسد صلواته
 لظ لو ظن قنما انه فيهم وصل على يمينه ان اخل بالطلب الا اجزاءه ولو كان الماء علفا في عنقه وعلى ظهره ففساد طلب اجزائه والا فلا
 وكذا لو كان معلقا على حله سواء كان ذكرا انما مفك الرجل او مؤخره هو لو وجد جازعا منهم ما يكفي احدهم في البناح انقضى يهيم
 جيبا وكذا لو كان ملكا لاحدهم ولا جيبه فباح من شاء منهم ما لو وجد الجميع او اياهم على الجميع لم ينفق يهيم ولو اذن واحد
 يهيم خذ ولو قرأ اليهم على الماء ولم يعلم به لم ينفق يهيم ما لو وجد الماء الا في المسجد وكان جنبا لا فريضة جواز الدخول مع
 بدنه من الجناسه اخذ الماء والاعمال به خارجا ولو فقد الاية غسل فيه ما لم ينفق في اللب صحت روي الشيخ في الصحيح عن
 محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام انه سئل عن الرجل يقيم بالبلاد الا شهر ليس فيها ماء من اجل المني يصلح الا بقل قال لا في الجناسه
 نظر المقصد الخامس في الاشياء والنظر في رتب الاول في انواعها عشرة الاول والثاني البون الغاط من كل
 له نفس سائلة لا يهلك لجمه سواء كان حراما في الاصل كالاسد وعرض كالحمار كوطو الانسان وقول الشيخ رحمه الله في المبسوط ان بول
 الطيور كلها طاهر سواء اكل لحمها او لا وكذا ذرقها الا الخشاش ضعيف وراية في بعض ان كانت حسنة لكنها معاصنة بغيرها اما بول

في أنواع الجناسات

في احكام النجاسة

٢٥

المصيبة اذا لم يكن لها ثوب فاحد تصديه نجاسة اذا لم يكن من غسلة في كل وقت تجزئ غسل مرة واحدة في اليوم ويستحب
 لجعل الغسل اربعة ارجل في طاهر اليوم ثم للنجاسة والبليل **باب** الكلب الخنزير اذا اصابا الثوب فاحد ما وطئ
 غسل موضع الملا فانه لو اشتهر جميع الغسل ولو كانا باثنين استحب رش الثوب بالماء ولو كان في اليد غسل موضع الملا وطئ
 ومسه بالتراب **باب** البول اذا اصاب الارض والحائط والابواب وغسل بالتراب ثم غسله وقول الراوي ان من خثر بجمرة الصلوة
 عليه مع نجاسة طهره قال الباقر عليه السلام في رواية صحيحة من ذرارة وقد مثل عن البول يكون على السطح او في المكان الذي يصلي فيه اذا
 بصفته التمس فغسل عليه فهو طاهر وهو نص في الباب لو خثر بغير التمس لم يطهر جاعا والشيخ قول آخر في الخلاف فضعف على غير البول
 من النجاسات لما فيه كالتنجس لا يطهر بغيره المسمى على احد قول الشيخ **باب** انما يطهر بغيره المسمى ما انفك عن الارض والحائط
 بنواحيه والنباتات وشبهها **باب** لا يطهر بالتراب ما يقع فيه جزء النجاسة بعد التجفيف **باب** قال الشيخ الارض اذا اصابها ببول
 فالتقى عليها ذوب ثوب منها بحيث يهر لونه ويحمر طهره بغير الماء على طهارته وعندك فيه نظرون في الاثر في ضعفه عندنا وعندنا
 بما ذكره عن علي عليه السلام من قوله فيها خذوا ما بال عليه من التراب وتبوا على مكانه ماء **باب** انما تطهر الارض باجر الماء الكثرة عليها او
 وقوع المطر والسيل بحيث يذهب اثر النجاسة او يورق الثمر حتى يجف البول وشبهه على شكل قال الشيخ رحمه الله وبزوال
 الاجزاء التجسدة ونظير الارض بالظاهر ولنا في الحقيقة مطهرين ولا فرق في الظاهر بين قليل المطر وكثيره اذا زال اللبن والافتر
 ولو لم يزل الواحدة اللون لم يطهر لو كانت النجاسة جامدة او نكبت عنها ولو غارت النجاسة في التراب بل النجس **باب** يطهر التراب بالتراب
 الخفيف داخل الثغر في القدر اشكال الصحيح طهرها ونار طهرها ما احاطه له قال علم الهدى الصديق كالتباعد الا فيه نجاسة طهر
 بالتراب فيه اشكال **باب** اذا اصاب النجاسة لا عين النجاسة فطهرها كالحجارة انقلب وكما انظفها والعلقة اذا تكوشنا انسانا وكالدواب اذا
 قبحا او صديدا اما الخنزير وشبهه اذا وقع في قلايته فاستحال لمحافاة لا يطهر حكم الشيخ بطهر اللبن المضرب بانه نجس مع وجوب
 اجراء اخرها ولا يطهر اللبن النجس اذا انقلب غلا ولو انقلب الا عيان النجاسة بافقيطها ونجاستها اشكال والكافر اذا اسلم طهر بدنه
 ما لا فاه بوطونه من ثياب غير ما قبل الاسلام ولو ناب المهر عن غير فطوره فكذلك اما المهر عن فطره فالوجه انه كذلك ايضا كـ
 اذا علم بالنجاسة في موضع معين من ثوب او بدنه غسله وجوبا وان اشتهر جميع غسل كل ما يحمل النجاسة ولو علم حصولها
 في احد الثوبين وجعل الثوبين غسلهما معا ولو لم يمس الماء نزعها وصلى غيرها ان وجد الاصل على عريانها ولا تجزئ قال اكثر علماء
 يصلي في كل واحد منهما مرة وهو الحق عندك وقول ابن ابي عمير ان الواجب قنح الصلوة مع العلم بوجودها لا مع الشك خطأ لانها
 عندنا واجبان احدهما بالاشباه والاخرى بالاصالة ولو شددت الشك بالنجاسة صلى بعد ما اذا صلاوة على ان كان العمد في
 صلى الظهر في احد ثيابه ثم كررها في الاخر صحها معا ولو صلى الظهر ثم ثوبه العصر في اخر ثم الظهر فيه ثم العصر في الاول صحها
 الظهر لو غسل احد الثوبين المشبهين وصلى فيه تحت الصلوة اجماعا ولا يجوز ان يصلي في الاخر ولو جمعها وصلى فيها لم يصح
 سواء غسل احدهما او لا ومع وجود الطاهر يفيق لا يجوز ان يصلي في المشبه مع الافراد والتعدد **باب** لو كان معه ثوب نجس
 غير نزع صلى عريان بالاناء ولا اعاده عليه قال الشيخ وفي رواية علي بن ربيعة الصحيح عن اخيه موسى عليه السلام صلى فيه ثوب نجس
 النجس كل من صلى في ثوب نجس مع العلم اعاد الصلوة مطلقا ولو نسي حال الصلوة فالوجه الاعادة في الوقت لا خارجة خلا
 للشيخ ولو لم يكتف به العلم ثم علم بعد الصلوة لم يعد في الوقت لا خارجة على خلاف الاول كما لو دخل في الصلوة ولم يعلم ثم
 وجد له العلم بسبب النجاسة نزعها وان لم يكن غير واحد سائر او لو احتاج الى فصل كثير قطع الصلوة وسرعونته ولو لم يعلم
 السائر نزعها ثم من جلوسه بانه ولو عمل جونا طاهرا ما كوالا للهم صحت صلاته وكذا غير ما كوالا ولو لم يعلم قاروه فمضمون
 فيها نجاسة فله رد الشيخ في الخلاف في الفقه في المصنوع بالطلان بكونه للمرة ان فصل شربا بشرا حتى دخل او امرا ولا تأ
 بالنجس الطاهر لو شرب من غير اكل مشبه فالأقوى وجوب التمس ولو ادخل مما تحت حبله فبقيت اللحم نزعها مع الكثرة ولو كان
 وسطه مشدودا بطر من حبل طرفه الاخر مشدودا في نجاسة كالكلية لم يطل صلاته سواء كان واقفا على الحبل او حائلا لا مشدودا
 كان الطبيب كبير لا يجزئ بحركة او يجزئ فكذلك لو كان مشدودا في نجاسة سواء كان في النجاسة او الطاهر يجوز الصلوة في ثياب
 الصبيان وكذا في ثياب ارباب النجس وغيرهم من النجس ما لم يعلم اصابها **باب** يجر الاكل والشرب من اكل النجاسة او شربها او اكلها

كتاب الصلوة

عندنا استئمانا في غير الاكل والشرب من الشجر على ما يحرم اتخاذها سوا الرجل والمرأة في ذلك الموضع فغيره فلو ان اقرها الكراهية
 ويجوز ان يعم عن موضع الغضه وجوبا قال الشيخ ويجوز اتخاذ الاواني من غير الجوهري وان غلبت ما نهاها وانما الترتيب طاهر حتى يعلم
 نجاستها ولو ظهر من منه الذهب المفضة الا في صفة طهارة بخلاف ما لو توضع في الدار المغصوبة وكذا لو جعل انبه الذهب المفضة
 مصبا للماء الطهارة فمن فصل الابنة من ولوع الكلب ثلث مرات ولا من بالتراب فلا ابن جندي في العذر والمفسد الترتيب اذا
 غسل طهرته لم يجز تخفيفها ولو لم يجد التراب قال الشيخ اقصر على الماء والا فربما يكتفى بالبروتين ولو وجد ما يشبهه
 كالاشياء الصابون اجزاء استعماله وهل يجزى مع وجود التراب بشكل ولو خفف في الدار المحل استعمال التراب فهو كالفاقد ولو
 بالماء مع وجوب التراب يجزى وهل يخرج التراب بالماء قال ابن ادرين نعم ولم يثبت لو تكرر الولوع اتحاد الغسل بعد الكلب
 الخ لا يغسل التراب الا من الولوع خاصة ويلحق بالكلب ما تبعه في الاسم جرمه البطون والخراف على ما رواه الخزي لم يثبت الخ
 عند انه يغسل من ولوع الخنزير سبع مرات لو اذبح على رصيف الصخرة عن اخيه الكاظم عليه السلام اذا وقع نجاسة بعد غسله بعض العذر
 اذا خلا ولو غسله بالتراب ثم بالماء مرة ثم ولع اسنانه لا يجزى الا كمال ثم الاستئذان ولو وقع اناء الولوع في ماء قبل ان يجزى الماء
 ولو كان في كثير لم يحصل للمسحوق عليه الامع القول بعد الترتيب ويكون الوقوع بعد التراب **ط** يغسل الاناء من الخمر والجمر
 سبعا استحبنا على خلافه يغسل من غير الولوع من النجاسات ثلثا استحبنا بالواجب الاغناء ونص في الخلاف والمبسوط على الثلث
 ليطهر الغسل من الخمر ما كان من الجواهر الصلبة لا يشرى بها الخمر لوضا من الخمر المطلى اما الفرج والخشب والخرف
 غير المغصوبة لا فرق قال النجاشي عنه خلافا لابن الجندب لا جلد البقرة لا يطهر بالدباغ سواء كان طاهرا في الخمر او لم يكن خلافا
 الجندب لب لا يجوز استعمال شيء من الجلود الا ما كان طاهرا في حال التجود كباقي ما كان ما كولا لم يفسد في الباغ
 وهل يفسد ما لا يؤكل لجمع التذكية الى الدباغ نص الشيخ وعلم المصنف عليه مع الدباغ لا يفسد في الغسل ولا يفسد الدباغ في الغسل بل لو
 وقع الدباغ في المدبغة فاندبغ طهر **كتاب الصلوة** وفيه المغنة الدقا وفي الشرح ان كان معه قوة مفرقة
 بركات سكات مخصوصة يقرب بها الى الله تعالى وهي من اكل العبادات واما في نظر الشرع قال الصادق عليه السلام اول ما يجاس العبد
 الصلوة فاذا قبلت قبل ما برع له اذ قد رقت عليه برع له تعالى **سورة** صلى الله عليه وسلم من استخف بصلوته لا يروى على الخو
 لا والله ليس فيه من شرب سكر الا يروى على الخوض والله وقال الصادق عليه السلام شفاعتنا لا تنال متخفا بالصلوة وساله موعظه
 وصب من فضل ما يقرب به العباد الى الله واحب اليك الى الله عز وجل ما هو فقال عليه السلام ما اعلم شيئا بعد المعرفة افضل من هذه
 الصلوة الا ترى ان العبد الصالح عليه السلام لا يركع بالصلوة والزكاة ما من حبا والاخبار في ذلك اكثر من ان تحصى
 وفي اجنب النقص والاجماع ومعرفتها واجبة لان التكليف يندعي العلم بالفعل الذي مع التكليف لا يستلزم تكليف ما لا يطاق
 فيجب معرفتها اما بالليل واليا بالليلين يجمع تقليده من المجتهد من فلو صلى تقليد العامي لم يعتد بها والصلوة صل تشتمل على شي
 ويشترط له اشياء وبطله امور ما عدا او سهوا ونفسهم الى انواع كثيرة وانا اسوق اليك بالفتاوى المتعلقة بذلك كله واهذلك
 فروع احب اليك بالبراهين وفكر الخلاف على كتابنا الكبير او سؤمهم المطلب جون الله تعالى وهذا الكتاب يشتمل على مقاصد
المفصل الاول في الفقه وفيه فصول **الفصل الاول** في اعدادها وفيه هي مباحث الصلوة قسمها واجب
 تفلا الواجب منها اربعة اجزاء كل يوم وليلة الظهر اربع ركعات العصر مثلها وكذا العشاء
 الاخرة والمغرب ثلث ركعات الغداة ركعتان وترتها الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم العشاء ثم الصبح هذا في الحضرة اما في السفر
 فيبسط في الرباعية ظهرها ويسفر الباقين على حالها ويجزى بصلوة الجمعة والعشاء والكسوة والاباء والزرزلة والطواف والآ
 والثاني ما وجب بالنذر واليهن والعهد وما الغل فقه ما موت وغير وقت فالوقت انما احدها النوافل اليومية وهي اربع
 وثلاثون ركعة امام الظهر ثمان وبعدها كذلك للعصر وبعد المغرب اربع وبعدها ركعتان من جلوس يجسبا بركعة وثمان
 صلوة الليل ركعتا الشفع والوتر وركعتان للمغرب ويبسط نوافل انها اربعة ركعة الفجر في السفر في الوتر خلاف الباقي من نوافل
 باين في النوافل يصلي كل ركعتين منها تشهد وسليم الاصلوة الاعراب والوتر وسببا بانها فلو زاد على اثنتين لم يجز قاله
 المبتدع ركعتا الفجر افضل من الوتر في سبب تقديمها فله المغرب على سجدة الشكر فيها وروى عن الكاظم عليه السلام العشر عقيب

في الصلاة

في الصلاة

فَمُؤْتَفِقُونَ الصَّلَاةَ وَحُكْمًا

وقال الله تعالى فيها من جناب هـ صلوة الضحى بدعته عندنا ق بحت التطوع قائما ولو تطوع جالساً جاز وبنيغيان بترفع
إذا ذكره فام ر كح الفصل الثاني في الواجب في النظر بعلق بامور النظر الأول في وقت الضحى فيه ج هـ
لكل صلوة وقتان أولها آخر الأول وقت الفضيلة والآخر وقت الاجزاء ولا يمكن ان يكون الوقتان صرا عن الفعل إلا إذا كان
الضحية في الفضل الاستحالة تكليفه لا يطابق وقد وقع الاجماع على جواز التكليف مع التوافق اما مع فضل الوقت فالصحيح حوازه
خلافا لمنع الواجب الموسع قدر كراهة في علم الاصول ثم الواجب الموسع لا يخص به ان منه بالوجوب وناخر ويتحقق الوجوب عند
اخره وجوبه لغيره عند التاخير في الثاني الحال من احكام الامان لا لتحقيق البدلية ب بدعته وقت الظهر والشمس انحرافها
عن اثره نصف النهار والمعلوم بزيادة ظل كل شخص في جانب الشرق بعد تقصا اوصل الشمس الى الحاجب الايمن لمن يستقبل القبلة الى ان
يمضي مقدار ربع ركعات ثم يشترك الوقت بينهما وبين العصر الى ان يفوت لغيره ب الشمس مقدار ربع ركعات فيحصر العصر وذلك
داود بن فرقد عن بعض اصحابنا عن الصادق عليه السلام في ما سئل للابيل العظيمة فاذا غربت الشمس دخل وقت المغرب بغير غروب
بغروب الشمس المشرقية ولا يكفي استناد الغروب على اصح القولين الى ان يمضي مقدار ثلث ركعات ثم يشترك الوقت بينهما وبين العشا
الى ان يصير نصف الليل مقدار ربع ركعات فيحصر العشا الاخره وقت الصبح طلوع الفجر الثاني في التطهر بوضوء الصادق ولا الفجر الاول
الكاذب الذي هو بغير مستطابا ثم ينجى اثره ويمد الوقت الى طلوع الشمس ج وقت الفضيلة للظهر من زوال الشمس الى ان يصير ظل
كل شئ مثله وللعصر عند الفراغ من فرضه الظهر الى ان يصير ظل كل شئ مثله للمغرب من غروب الشمس الى غروب الشمس وهو الحرة من وقت
المغرب العشا الاخره الى ثلث الليل والصبح من طلوع الفجر الثاني الى طلوع الفجر المشرقية والله اعلم النظر الثاني في اوقات
النوافل ومبني مناقب اوقات نافلة الظهر من الزوال الى ان يصير ظل كل شئ مثله وفي النهاية الى ان يبلغ زيادة الظل قد بين
ب وقت نافلة العصر عند الفراغ من فرضه الظهر الى ان يصير ظل كل شئ مثله في النهاية الى ان يبلغ زيادة الظل قد بين
ببداها الى غاب الشمس المشرقية وقت لونه عند الفراغ من العشاء ويمتد امتداد وقتها قال الشيخ ويستحب ان يجعلها بعد كل
صلوة بعد ان يصليها هـ وقت صلوة الليل بعد انضامه وكلما غرب من الفجر كان افضل وقت ركعتي الفجر عقب صلوة الليل
او طلوع الحرة وتاخيرها الى الفجر الاول في النظر الثالث في اوقات العتدين وفيه بالمعنى ما يقطع القضاء الحرة
ملاصبة والحضر والكفر له احوال ثلاثة الأولى ان يجاوز عنها اخر الوقت بعد الطهارة واذا ركعتي الوطهرت الحاضر قبل
خروجها العصر ولو طهرت قبل بمقدار الطهارة وخمس ركعات وجبت الظهر بها والاربع في مقابلة الظهر العصر على اشكال و
نظم القابضة في المغرب العشاء وكذا الوطهرت قبل انضام الليل بمقدار الطهارة وركعة وجبت العشاء ولو كان بمقدار غير
وجبت الفريضة ويكون مؤديا الكمال الفريضة على راي واحد جئنا وجب القضاء لوقت من ركعة لم يجب الحالك الثالث
ان يجاوز الوقت فاذا دخل الوقت وفيه مقدار الطهارة وما ينسج للصلوة يكملها واجب الصلوة ولو حصل العتد وجب القضاء
عند زواله ولو لم يبلغ الكمال الفريضة لم يجب القضاء الحالك الثاني ان يتم العتد جميع الوقت فسط الصلوة اذا وقضاء
النظر الرابع في الاوقات المكرهة للنوافل بكونها ابتداء النوافل في خمسة اوقات ثلثتها عند طلوع الشمس في
وقبائها نصف النهار والاولى بكونها عند الصبح بعد العصر الا النوافل المربعة وما له سبب صلوة الزيادة والختمة
والاخرام والطوائف ما قضا النوافل في هذه الاوقات فليس بكره وكراهية المقيد قضاها عند طلوع الشمس وغروبها خاصة ما الفريضة
فلا تكره اجماعا وكذا التندرة سواء اطلق التندرة وقتها وكذا صلوة الجنائز ويستحب اعادة الصلوة الواجبة بما عدى عن صلي من
وان كان في اوقات النهي كالصبح العصر المغرب لاف في بين مكة وغيرها في الكراهية لا بين الصبح والعشاء عمدا وهو النظر
الخاص في الاحكام وفيه بين الجنائز الصلوة في اول الوقت افضل الا للسنن في الظهر في المجمع في الحرة الشديدة للمفسر الى
المشرك المشايخ والمستحق الكثرة الدم في الظهر والمغرب للصلي العشا الى ان يغيب الشفق للمغرب ولا ثم في قضا الصلوة التي
يستحب خبرها ب لو اخرج في اول الوقت لم يأنه واجزا ما ياتي به يكون مؤديا مع الاحتمال ويستقر الوجوب بمضي مقدار الطهارة
والفريضة من الوقت لو تضيقت تختم وعطيت لتاخير فلو ظهر فاطن ولم يخرج الوقت فهو اداء ولو ما ش بعد المكنة قبل الصلوة
لم يفسد ففوق عن ج لو ادرك المكلف من وقت صلوة في الاولى قلدا تجزئه ثم جن او خاضت المرة ثم زال العتد بعد وقتها

فوفان

فانما



كتاب الصلوة

٢٨

لم يجز الشائبة في الصلوة المتطوع بوظيفة الوقت فبلغ في الاشياء ما لا يبطلها استئناف مع ما الوقت وفي المبتوتين ولو كان قد فرغ وجعل على الاستئناف مع اوقات الفجاءة وركعة لا يجوز الصلوة قبل دخول وقتها من صلى قبل الوقت فامدا او لم يناسب بطلت صلوة وركعتهم نافلة الليل على نضاه المسافر والشاب المنوع بالطوتية من الاستئناف وقضاؤها من الغدا افضل في لوظ. دخول الوقت فضلى ثم ظهر في اظنه اعادة الا ان يكون الوقت دخل وهو متلبين بلوبا التسليم والتمتع وابن الجند واجبا الاعادة ولو شك في دخول الوقت لم يصل حتى يستيقن او يغلب على ظنه اذا قل بطريق العلم ولا يجوز له القول الى الظن مع امكان العلم في معرفة الوقت واجبه ولو اخبر عدل بدخول الوقت فان لم يكن طريق سواء والاخبار عن علم ينفى عليه فادق الظن لو كان طريق على لم يقول على قوله ولو كان الاخبار عن اجتهاد لم يقلد واجتهاد ولو سمع الاذان من ثمة خارج لم يقم من العلم وجع اليه الا فلاح الاعنى بقلده فان ظهر بطلان الاخبار قبل دخول الوقت اعادة اذا لم يدخل من لبسا ط لو شك في دخول الوقت وصلى حينئذ لم يبد صلواته ولو انقضى الوقت في لوظ خرج وقت نافلة الظهر فقلبت منها ولو ركعتا من بها الفريضة وكذا العصر ما لو ذهبت الحجر الغريب ولم يكمل نوافل المغرب ابتد بالاشاء ولا يزال ما بقي بل يقضيه لو طلع الفجر وتعد صلى اربع ركعات خفف الباقى ثم صلى الفريضة ولو صلى من الاربع بدأ بالفريضة ويب من ثمة فريضة فوفها حين يذكر ما لم يتحقق الحاضرة ولو ذكرها في اول وقت الحاضرة واستيقن على الحاضرة سواء اتخذت لفائده او تعدت وقبل بالوجوب ولو ذكر في اشياء الحاضرة عدل بنبه استجابا او جوابا على الفداء مع امكان العدل في لوظ ان صلى الظهر فاشغل بالعصر فذكر عدل لو كان بعد الفراغ فان صلى في الخش بالظهر غادر الظهر الا كفى بالظهر كذا لو دخل الوقت المشرق وهو في العصر من يستحب قضا نافلة الليل بالهزار ونافلة النهار بالليل لما فيه من المباداة الى التين في قال الشيخ رحمه الله الصلوة الوسطى هي الظهر وقال علم الهدى العصر في قال الشيخ بركه ثممة العتمة والعصر بالبحر الفصل الثالث في القبلة ومطالبتها بعد اربع في القبلة وفيه من مباحث القبلة هي الكعبة او جهتها وقال الشيخ رحمه الله الكعبة قبله من شاهدها وكان في حكم المشاهدة من كان في المسجد المسجد قبل التمكن في الحرم والحرم قبله من ناعى عن الحرم الاول فرب ب من كان في المسجد يجوز ان يستقبل منها اراد من جدرانها وكذا من صلى جوف الكعبة ح لا غيبا بالنبذ ولو خربت القبلة بالله صلى الى جهتها في بركه الفريضة جوف الكعبة ولحق فيها النافلة فلو صلى جوفها بعد خرابها ابرز بين يديه بعضها ولو صلى على طرفها لم يصح ولو صلى جوفها والباب مفتوح صلت صلواته وان لم يكن هناك عتبة تنفعه لو صلى في المسجد جامع فخرج بعض الصف عن سمت الكعبة بطلت صاوة الخارج خاصة ولو وقف على طرف الكعبة وبعض بدنه على حاذية ركن لم يصح صلواته في او على سطحها ابرز بين يديه منها شيئا وصلى قائما ولا يحتاج الى وضوء فدامه ورواية الشيخ هنا ضعيفة ولو لم يرد شيئا بطلت صلاته في لو صلى على موضع ارفع منها كجبل او قبر استقبل جهتها وكذا الوصل في موضع منخفض عنها ح كل اقليم توجهون الى ركن من الاركان الا ربعة فاهل العراق والى العراق وهو الذي فيه الحجر واهل الشام الى الشام واهل المغرب الى المغرب واليهن الى اليماني ط كل قوم من هؤلاء اهل علمات وضعها الشارع لعزلة القبلة فعلافة العراق ومن الامم جعل الفجر على المنكب الا لاهل المغرب على اليمين والحجاز المنكب الا لاهل اليمن وعن الثمك عند الزوال على طرف الحاجب لاهل اليمن والاف والقرية السابعة عند المغرب السابعة ولبلة احد وعشرين في القبلة وقت الفجر واما علافة الشام فان يكون بنا في الغرض خال غيبوتها خلف الاذن الممنوع والحج خلف الكعبة البكر اذا طلع وموضع مغيبه سهل عن العين اليمنى وطاوعة بين العينين والصبا على الحد الا لاهل الشمال على الكف الا لاهل اليمن واما اهل المغرب فان يكن التراب على يمينه والعبوق على شماله والحج على يمينه فخذ الا لاهل اليمن فان يكون الحجر وقت طلوعه عن يمينه وسهل بين يمينه بين كعبة الجنب على مرجع كفى اليمنى في يستحب اهل العراق التماس قبلة الى بابا المصلى منهم

المطلب الثاني في المستقبل فيه يجب ان لا يستقبل في فريض الصلوات مع العلم بحقيقة القبلة ولو جهلها عول على ما اورد المنفذ للظن والواف بالمدينة بنزل حراب رسول الله صلى الله عليه واله في حقة منزلة الكعبة فليس للاجتهاد فيه بالناس والتباسه بغير القاد على العلم لا يجوز له الاخذ بالظن والاجتهاد والغادر على الاجتهاد لا يجوز له التقليد ويجب ان يقول على قبله البلد اذا لم يعلم انها بنيت على الغلط والاصح ان يقول المكلف المسلم الغادر لو فقهه قال الشيخ رحمه الله بقلد الصلوة مرة وظاهر كل شيء

الوقت
مرتبة كاحسن غلو
فاظهره عصر من يوم
فله الظهر وجوبا فان عكس
فاسبا عدل بنفسه ولو لم
يذكر حقه فخرج اجزاء ما
ضله ولو كان من يوم
قلد المسافر منها ولو اشبه
سقط الترتيب وجوبا و
استحب على وجه الاحتياط
فصل الظهر مرتين بينهما
العصر والمكس

بل

في

في حكم القبلة الاستقبال

٢٩

الخلاف بعد ان يصلي الاربع جهات مع السجدة مع الضيق ويجوز لو صلى من غير تقليد بل براهين مستندة الى اماره فان اخطا اماره
 ان اصتا على شكل حج لو فقد البطل العلم اجتهاد فان غلب على ظنه الجهة لاماره عمل عليه له العلماء كافه ولو لم يلبس الظن ولا اماره مثا
 واشبهه لخال صلى الاربع جهات كل فرضه مع السجدة مع الضيق يصلي ما يتبع له الوقت لو كانت واحده ويختار في الواجبه والساخه
 كى لو صلى باجتهاد ثم حصل اخرى قال الشيخ بعد الاجتهاد لا ان يعلم عند تغير الامارات فلو اجتهادها ورضى غير الجهة الاولى بعد
 صلواتها اما لو تغير اجتهاده في الصلوة فانه يخرج ما لم يكن مستند بر او مقرا ومغيرا فيشأنه **هـ** الغايه جمع الى قول العلامة
 في المبسوط وما ذكره الخلاف انه يصلي الاربع جهات ولو صلى في مكان في اجتهاده بعد الصلوة اعاد الاجتهاد ولو كان في الارض
 استمرها لو بان له الخطاء ولم يعرف جهة القبلة الا بالاجتهاد المحجوج الى الفعل الكثير فانه يقطع ويجهد في لو صلى الاعلى يقول
 واحدا خيرا اخر بخلافه مضى في صلواته مع الثاني في العذر ولو صلى يقول بصيرة **ب** لا يشاء عمل على اجتهاده فان وافق والاعلى
 الى ما اجتهده ولا يشأنه ولو احتاج في الاجتهاد الى فعل كثير فالأقرب الاشهر انما لو كان مقلا ثم ابصره مضى في صلواته
 ولو شرع يجهد في الصلوة باجتهاده فبقي استمر على اجتهاده ولو استدار انحرافا ولو اشبهه وجعل المشرقة وان قطا استأنف مع
 المشرقة والى الاربع جهات من جعله الاربع للاستنباء اذا غلب على ظنه الجهة فان كان ما عليه الفعل استمر الى انحرافها
 قال في المبسوط ولو كان مستدبرا استأنف والاخر عند الاستنباء ما لم يكن بين المشرق والمغرب واجه المجهد بالخطا فبين استا
 ما لم يكن بين المشرق والمغرب **ط** لو اختلف اجتهاد وجهين عمل باجتهاده اذا كانا من اهل الاجتهاد وهو العالم بدار القبلة وان جهد
 احكام الشرع ولا فرق بين ان يشاؤنا في العلم او يشاؤنا مع شاربها في شارب الاجتهاد في القبلة ولو شاربها عن اجتهاد
 عند الآخر ولو لا حدما مع الاختلاف الا انها مباحية لو اتفق الامام والمأمورون في الجهة بالاجتهاد ثم عرض عن الفتا
 استدار فان غلب ظن المأمورين عليه بقوله لا اتموا منفردين ولو اختلفوا رجع كل المظنة فيا المقلد يرجع الى وثوق المجهدين
 عادله ومعه ولو رجع الى المفضل مع الشارب فالأقرب الصلوة ولو شاربها لا عبرة بظنه صلتا المفضل **ب** المجهد
 المخرج عن الاجتهاد بمرض وشبهه كالمقلد **ج** لو صلى مثله فاخبره بجهده فان كان عن يقين رجع الى قوله والا الى الاعلى مع
 الثاني استمر **المطلب الثالث** فيما يستقبل له وفيه **مباح** **أ** الاستقبال بشرط في الفرض اداء وقتها مع الكثرة
 الاخر في النافله كذلك **ب** يجب بالذبح والاموات وقت الاحتضا والتسبب الصلوة والدفن ومع شاربها لا يقطر
 الاستقبال فان تمكن من الاستقبال بالكبره الافتتاح وجب الا فلا اما طال العلة مع الامن فانه يجزى يستقبل **ب** لا يجوز
 على الزاحلة مع العلة وان تمكن من استنبأ الواجبا على **ج** يجوز لا معها فيقبل ما أمكن ولو لم يتمكن استقبال تكبيره الاخر
 فان لم يتمكن سقط ولا بأس بالنقل على الزاحلة اختيارا وتوجبه حيث توجب **د** لا يجوز بتكبيره الاخر مواء كان مسافرا
 اولا وان كان لا فضل النزول **ج** اذا صلى على الزاحلة فضا مع الضرورة وفلا مع الاخبار ولو يتمكن من الاستقبال بالافعال
 او ماء للركوع والسجود وجعل السجود اخفض **د** لا فرق بين الحمار والبعير والفرس غيرها من اصناف الحيوان طاهر كانت
 او نجس فالر بعد نجاستها فيجب الوقوف بها من المكنة **هـ** لو يتمكن من الاستقبال في الابتداء يمكن في الاشاء وجب وقبلة
 المجلد على الزاحلة حيث توجهت فلو عدل فان كان الى القبلة جازا جازا عا والاقبال اقرب لجواز الدنية ولو صلى على الزاحلة
 اضطر او احتاج الى النزول نزل ومنه على الارض ولو كان يتقبل على الارض فاحتاج الى الركوب كقيام الصلوة بالركوب
 الفصل كشرح لا يجوز ان يصلي الفرضه ماشيا مع الاخبار وهو قول كل من يحفظ عند العلم والمضطر يصلي على مكنته
 يستقبل القبلة ما تمكن والا فبالتكبير ويجوز النقل ماشيا اخبارا **ط** حكم المنكرات في صلوة الجناز حكم الفرائض
 في جميع ما تقدم **ي** البطل المعقول الارجوه العلقه بالحبال لا يصح الفرضه فيها اخبارا على شكل **المطلب الرابع**
 في احكام الخلاف فيه **مباح** **أ** من ترك الاستقبال في الفرضه عدا خارا وجب عليه الاغارة في الوقت في حاجة لو ظن
 الاستقبال ثم تبين انما في الاشاء انحرافا كان بين المشرق والمغرب والا استأنف لو بان الخطاء بعد الفراغ وكان بينهما
 اغارة وان كان بينهما اغارة في الوقت لا حرج وان كان مستدبرا قال الشافعي ان يقبض خارجة قال السبكي لم يقبض
 ولا يقبض **ب** قال الشيخ حكم النائي المصلية شهر حكم الناطق حتى ان كان الوقت باقيا اغاد ان كان بين المشرق والمغرب وان خرج

في استقبال القبلة

في حكم القبلة

كتاب الصلوة

كتاب الصلوة

بعد في شك **ح** لا يجوز التعويل على قول الكافر في القبلة مع فقد الاجتهاد والمسلم العارف ولو اذاع الظن بالاذن
 الفواح كذا الفاسق ولو وجد الشرك كالتصاغر قبله الى المشرق في غايته فمضى جواز الاستدلال بها على المشرق تردد ولو اخبر
 مسلم لا يعرف عدالة لا فريضة لا يقول ولو لم يعلم حال المخبر شك في اسلامه وكفره لم يقبل قوله بدون الظن بخلاف التلذ
 في عدالة المسلم لان حاله يبقى على العدالة اما الصبي فلا يقبل قوله ويقبل من المرأة والواحد في الصبي في السنية فيقبل
 القبلة مع المكنة والابتكارية الا حرام ثم ينقل هذا **الفصل الرابع في لباس من فيه طائفة الاول** فيها
 الصلوة فيه من اللباس وفيه طائفة **ح** لا يجوز الصلوة في جلاء البتة وان دبره ويكفي في العلم بالندبة وجوه في
 بدنه لم لا يخل جلاء البتة او في سورا المسلمين او في بلاد الغا فيها الاسلام مع هذا العلم بالموث لا يكفي الا خبر واحد
 مطر في حاله بحكم بالندبة وكذا يجرى حال السيف من البتة شبهة القول الصاق عليه لا يقتضي شئ منه لا تشع ولا فرق
 بين البتة الظاهر في خوته والنجس المأكول اللحم وغيره لا بين ان يكون على جسد ثوب ظاهر غيره ولا يكون ولو اخبر من محل
 البتة بالندبة لم يخل في الا خبر بطهارة الثوب المطروح **ب** لا يجوز الصلوة في جلاء لا يוכל له كالباع وشبهها سواء كان
 طاهر خال النجوة كالسج الفهدا ومجك لعلها الخبز وسوا ذلك ولو تذكى سواد دبره جلد لها ولم يدبره واطلق الشيخ في الخلاف
 القول بخاسد المنوع وكذا المفيد علم الحكم ونحن في هذا من المتوقفين **ح** لا يجوز الصلوة في شعر كلبا يجرى كلبه ولا في صوف
 كذا في من الاخر الخالص والمواصل والنجاب على قول من في الغالب الا ان البقاء المتوردين ان لا يقرى بالمنع
 في النكاح والقلنسوة من جلد لا يוכל له اشكال في حوطه المنع ولو علمت القلنسوة من دبرها لا يוכל له والنكاح من دبره
 محض فليشخ قولان **ح** اجمع علماء الاسلام على تحريم لبس الجرد المحض للرجال في حال الصلوة وغيرها الا عند الضرورة وعلى
 تنويه للنساء في غير الصلوة وهل ينوع من الصلوة فيه مع ابن بابويه منه والحوكمة ولو صلى الرجل في ثوبه مخاريطا بطلت
 صلوته ولا فريضة بين ان يكون الحريرا او غيرها ان كان يكون العون مستورة بغيرها اما في حال الضرورة او الحريرة فلا بأس
 للرجال ويجوز لهم قرايشة الوتوف عليه ما المنهج بغيره فلا بأس بلبس الرجال والصلوة فيه ان كان لا يرسم غالبا ما لم
 يشبهه كجبت يصدق عليه ان يرسم ولا بأس بالثوب الكفوف بالحر المحض على كراهية والكفط موضع في راس الاكام واطراف
 الذيل وحول الرقب ولا يجرى على الولي تكبير الطفل من لبسه **ح** يجرى الصلوة في الثوب المغصوم العلم بالنصب اجمع عليه علماء
 الامم ولو صلى فيه طالما بالفضيلة بطلت صلوته عند علماء اجمع ولا فرق بين ان يكون ساترا او غير ساتر يكون فوق السائر
 او تحته ولا يفر بطلان الصلوة في الحائض المغصوم بغيره ولو علمه وحمل الثوب بطلت ولو صلى في ثوبا
 الصلوة في ثوبا ان الصلوة الا ان لا يكون عليه غيره ويحتاج في السائر الى اصل كبريتا نف بعد السائر ولو اذن للمالك للفتحة
 او لغیر صحت الصلوة فيه ولو اذن مطلقا جاز لغیر الخاصة به علم بالندبة ثم شبه حال الصلوة
 في صحتها اشكال في بطل الصلوة في خاتم ذمب كذا النطفة والثوب المنسوج بالنسج المتور به للرجال خاصة وهل يجوز ان يخر
 فيه شك في الحرير ويكره في خاتم حديد ومنع بعض اصحابنا من تعويله على طائفة ضعيفين **ح** قال الشيخ لا يجوز الصلوة فيها بغير
 ظهله المقدم كالشمس والنعل الشكر وكفه المبسوط وهو الاخر ما له ساق كالحف الخروف فلا بأس براجعا عاشر ان يكون
 من جلد ما يفتح الصلوة فيه ولا يشترط فيه الطهارة ويستحب في النعل العربي ط يجرى الصلوة في الثوب النجس مع العلم بالنجاسة غير المغصوم
 عنها وقد سلف **المطلب الثاني** فيها يجوز الصلوة فيه كذا يجرى اجله كل ما يוכל له مع التذكير بجواز الصلوة
 فيه حسب العلماء الامم وكذا الصور والشعر والوبر منه سواء جاز من غير ذلك ولو قلع من البتة قال الشيخ لا يجوز استعماله الا
 جواز مع العسل والخلو عن شئ من اجزائه ولو نكح في الصور هل هو ما يוכל له ولا يجرى الصلوة فيه **ب** يجوز الصلوة في الشعر
 الخالص المقشور بوبر الغالب الا ان يلو كان الثوب من ابره يجرى جاز في الصلوة فيه والاخر بالسمع في الشعر المشوش بوبره ولا
 يוכל له وشعره ويخصه بوبر الخمر لا يجلده علكا بالتوقف على مورد النص **ح** يجوز الصلوة في ثوب واحد للرجال اذا
 كان صفيها وتكره اذا كان ثوبا قريبا ولو حكم ما تحته لم يجرى **ح** تكرر في الثوب **ح** تحذر بالاذن والغالب الذي فوهه الشيخ
 لروايه مرسله ضعيف **ح** تكرر في ثياب السوماء العائمة والخف كذا يكره الزعفران المعصر والاحمر للرجال **ح** يكره ان ياتر

كتاب الصلوة

في سر العورة والخلاف

٣١

فوفي الضبط لا يكره تحديق بكرة الشمال الصائم بالجماع العلماء وهو ان يخطى بالاذن ويدخل طرفه تحت يده ويحتمل على منكبه
 ح بكرة السد في الصلوة كما يفعل اليهود وهو ان يخطى بالاذن ويدخل في الاذن ولا يرفع على كفيه هذا في غير الصلاة
 الشمال الصائم يجوز ان يصلي الرجل في ثوب واحد اثنان ببعضه ويترك بالباقي في بكرة الصلوة في عامة الاحكام ما
 يكره ان يامر الرجل في غير ذلك وهو الثوب الذي يخطى على الكفين في بكرة الصلوة استحب بالحدباء في الصلاة في بكرة
 في ثوبين ثم صاحبه بعد توقيف من الجاشع في يجوز الصلوة في ثوب واحد من الذم اذا لم يعلم ما شرع له بالوطوبية ليجز
 غلبه حينئذ اما مع العلم فيجب كذا غيرهم من احكام الكفار ما لم يوصلي في ثوبين اياها ثم اخبر صاحبها بجاهلته لو بعد صلوة لوقا
 عصى بن النعمان عن ابي عبد الله عليه السلام في بكرة الصلوة في ثوبين تماثيل ولو غير الصورة والتمت الكراهية ولو كان في قبلته
 وسادة ذات تماثيل حولها ويجوز ان يصلي على بساط فيه تماثيل ولو كانت معه زاهم عليها تماثيل شرها عن نظره وتكره في ثوبه
 عليه صورة وفي حال المرأة مصونة ولو كان ضم امير بكرة لها في بكرة الصلوة في الثامن للرجل اذا لم يمنع سماع القرأة ولو منع حر
 ولو كان الثامن على حشيرة جيفة عند التجو ويكره الثقب للمرايح قال الشيخ واعلم ان بكرة الرجل ان يصلي وعليه ثياب مثله
 الا في الحرب لا يمكن من حله فانه المذهب كذلك على من التحسين بن بابويه ومعناه ما من الشيوخ مذكرة ولما جدد خبره منسدا
 وط بجزان يصلي معذرة المنك وكذا يجوز عليه البريلة كيجوز للرجل المرأة ان يصليها مخضبة او عليها خرفة المحتشم
 طهاذها والاولى نزع الخرفة وان يصلي بالبريلة كذا يجوز للرجل ان يصلي بمذاه تحت ثيابه وان اخرجها كان اولها كاجوز الصلوة
 في ثياب القطن والكتان وجميع ما ينسب الارض من حشيش مملوك وفي حكمه مع الخلو من الجاشع اياها كيب يجوز ان يصلي في كبر
 طابري خان غيرة وفي غير خزانة ولو اذ لم يمنع المرأة ولو منع حر من كسج قال الشيخ لا يجوز ان يصلي الرجل وهو معقوص الشتر
 بطلته يجوز للمرأة ومثله في نظرها كراهية قال في الصحاح عمن الشعر نظره وتب على الاراس ككبة وقيل جعله كالكتبة
 مفقدا الراس على الجبهة وعلى هذا ان منع من التجو فالحق ما قاله الشيخ والافلا كذا يجوز ان يصلي على ثوبه شيء من شعر او ظفره اذا
 لم ينفضها لانهما طاهران **المطلب الثالث** في ستر العورة والنظر في ستر الاول العورة وفي ستر مباح اجمع علما
 الاسلام على جوب ستر العورة وهو شرط في الصلوة عندنا والعورة في الرجل القبل والبر وقول ابن البرج انها من الشراحي
 الركبة لم يثبت عندك وهل البسببنا منها في بعض الروايات وان شئت الفضل بينهن فقد ستر العورة ولا فرق بين التحريم والعتبة لثبوت
 الشراحي الركبة من العورة باجماعنا واما المرأة فالحسد كله عورة يجب ستره في الصلوة ما عدا الوجه الكفين ظهر القدمين في الماء
 البالغة الحرة يجب سترها سترها في الصلوة بخلاف الامه والصبي سترها في الاصل احتجاب الفناع للامه والفتنة في بعض كس
 ام الولد كالامه وان كان ولدها حيا وكذا المدبرة والكا تبتل الشراحي والطفلة التي لم تؤمن مكانها شيئا اما المعتق بعضها بكتابه
 وغيرها فكل حرة لو صلوات الامه مكشوفة الراس غنفت في الاثام اذ الساق من القعدة وعكس الفعل الكثير لو احتاج اليه
 فالامر بقطع الصلوة مع سعة الوقت والاسم مع الضيق تنوع الاسماء في الخلاف من ذلك لم يعلم بالفتنة تحت الصلوة صحته
 صلواتها ولو علمت له سلم وجوز الشراحي لو بلغت الصبيبة الاثام بالبطلان اثنان الصلوة وكذا يغفر مع امكان
 الاداء والا اثنان شيئا باق لا يجوز للامه كشف شيء من جلد ما عدا الوجه الكفين والقدمين والرأس في الحشمة المشكل ليجز
 عليه ستر من كبره خافا وان كان احدهما زاهدا وصل بستر جميع جلد ما عدا الراس الشرط لا يتبين حصوله او لا يجوز له خاله
 المرأة قبله شكل ط يجب ان يكون لنا وما يجوز من الناظرين ثوب الثبير والشيخ للرجل ان يستر جميع جلد ويستره ويحتجب
 بستره في الصلوة ويستحب للمرأة ان يستر ثلثة اثواب مع وقاع وان ذرى كغنيات بن ابراهيم عن الصادق عليه السلام قال
 امير المؤمنين عليه السلام لا يصلي المرأة عطلا **النظر الثاني** في احكام الخلاف فيه في مجتبا الفاعل لما تراه لا يقطع عنه
 فخر الصلوة ولو وجد بطلان ظاهر او حشيتا يمكن الاستنار به وجب له وجب طهنا وجب عليه تطيب العورة في وقت السواطة
 فاما مع من المطلاع بالانباء المذمومة والسجود الاجال امومها بما رواه علي بن جعفر عن اخيه عليه السلام السبل اطلق القول بالجلوس
 والامام والبر بعبادة لا فرق بين الرجل والمرأة في لوصلي على امره ليجز لو صلى على غيرها لو كان يقوى وبركه ويجز ستره
 من الاطلاع فانه يسهل وان لم يره احدي لو انكشف عورة في الاثام لم يعلم صلاته ولو علم في الاثام سواها سواء طالت

كتاب الصلاة

٣٢

الذي قبل علمه ولو نظر في كماله ولو علم به ولو بشره أو غاد سواه لتكففت به العورة أو قل أو كثر ولو قبل بعد الأجزاء بالتميز
 كان وحجالات الشراط وقد فاق الخامس إذا صلى قائما أو جالسا يصنع ولا يبرع لتلا بندا العورة في ولو جعل حفرة بظلمها وصلى بها
 بر كوع وسجود وهي طلبة أبو بن نوح عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام في لو وجده حلا أو ماء كذا أو نزلته لستره وجب
 نقاء الشفة وكذا لو وجدنا بئر بسير بها ولو وجدنا بئر حرك العون من وجب على كالعاد وهل تجزئ في سترها ما شاء قبل ثم و
 قبل القبلة أو إلى الاستقبال القبلة واستنار الدنيا باللبين وكون الركوع والسجود أيها مقلد يظهر كظمه والقبلة وهو حرج
 ما في البطول أو أن يصلي في ثوب لا يترجيه فان كان في الثوب خرق لا يجاوز العورة فإذا كان حاذاه لم يجز ويجوز أن يصلي في
 قميص واحد إذا كان محلوله واسع الجيوب كان أو ضيقه فوق الرقبة كان أو غلظها سواء كان تحت منبر أو لم يكن ولو كان الجيب
 واسع فظهر له عورته ولو ركع حاذق لا يوجب على المالك ما خفي الصلاة إلى آخر الوقت خلافا لما يقضي سلكه ولو غلب على ظنه خفي
 السائر في أثناء الوقت فلو كبر وجوب التأخير في لو وجد العبد جيب القبل ولا يوجب على العبد إذا كان بل يستر ولو وجد الوالد
 الشيخ يوجب القبول انضار وهو حسن ولو وجد البائع ومعه ثمن لا ينصرف ويبدقه وجبان زاد عن ثمن المثل ولا لم يجب فيا
 لو لم يجد إلا ثوبا بجنا فالا فرب الصلاة غاربا ولو لم يجد إلا مضطوبا لم يجز له لبسه ولو لم يجد إلا خريرا أو جلد مالا أو كل شيء
 هو ظاهر لم يجز له في المبطول لم يجد إلا جلد طاهرا أو وردا أو قرا ساء وجب ستر العورة به يرب ولو وجد العاد كما يستر
 عورته وجب لا يوجب ستر المنكبين بل يستر ولو لم يجد ثوبا يستره على عانة طرخ شيئا ولو جلد أو يكتفي في الاستنجاب بها كان
 كالخيط وشبهه يوجب ستر المرأة الجماعه ويصلون جلودا يتقلدهم أمامهم بركبتيه ويكعب بالانباء وهل يركع المأموم
 ويحجرك على الأرض أو بالانباء مقال الشيخ بالاول والسبب الثاني وكذا ينبغي للنساء المرأة أن يصلين جماعة كالرجال ولو
 احتاجوا إلى وضع صفوف من الصفين للركوع والسجود اجتمعوا ولو اجتمع النساء الموارى الرجال جازان يصلين النساء
 خلف الرجال على أشكال فلو كان منهم من لم يستر على غيره ركوع تام وسجود كامل فان عاده وصلى عار بالرفع صاقته
 ولو بدلت لم صاحب التوب ثوبه وخافوا خروج الوقت صلوا عراة ولو صلوا جماعة منهم صاحب التوب لو كان مقبلا يومهم
 ولا باتم بهم ولو خلا الوقت عراة واستخفارتها للفتك لباتم به لا في ولو غاد لا يجوز كان الحكم ما تقدم ولو استروا النسا
 بالفرقة ولو كان معهم نساء استحل بحضرتهم به ما به يجب ستر العورة عن العنق في غير الصلاة ولا يوجب ستر العنق في الصلاة
 بقى ذكر عن رسول الله صلى الله عليه وآله لعن الواصلة والمستوصلة والواشئة والمستوشة والواشئة والمستوشة من تركوا
 عوض الواشئة التامضة والتمتضه وليس يقبل التحريم في الوصل فبأنه شعر لا يحرم نظره إذا كان من جنبه وقبل أن
 كانت غفرا في بعل القلعة الله والافا للبين على الخروج ولو اذن لم يحرم الفصل الخامس في المكان ومطالبة التذ
 الاول فيما يحرم الصلاة فيه في مباهات المحرم الصلاة في المكان المنقوب باجماع العلماء وإن كانت جهة ولو
 صلى فيه مع العلم بالعصية والمكته من الخروج بطلت صلوة وان جهل التحريم ولو كان جاهلا بالعصية ومضرا حتى صلى
 ولا فرق بين العاصي من اذن له قاله الشيخ رحمه الله وهو جليلان العاصي لا يصح تصرفه مباشرة فكذا اذنه وجعل بطلان
 الاذن هنا على المالك استبعد هذا القول وليس يجذب لا فرق بين ان يصب قبة الأرض بان يدها أو منافها بان
 يدها أو جاذها وكذا لو اخرج رؤسا أو سابطا في موضع يحرم عليه وعصية غيره وصلى فيها أو على سابط منصوص لو اذن
 له المالك حتى صلواته سواء كان المأذون له العاصي غير ولو اذن غير المالك لم يفتد به ولو اذن المالك لم يفتد به ولو اذن
 غير العاصي منه ولو دخل ملك غيره في ربه وعلم بتأهده الحال عند كراهية المالك للصلاة فيه صحح على هذا يجوز الصلاة
 في البناين وان لم يبرز رأيا بها فلو كان البنا منصوصا فالأمر بالبيع لو أمر المالك بالخروج وجب المبادرة وصلى خارجا
 ولو خلا الوقت صلى مواضع الخروج ويومى للركوع والسجود ويستقبل ما أمكن واطبق العقلاء كافة على تحطئة أي ما شئت في هذا
 المقام لا يجوز الصلاة في مكان يتعدكجاسته البه ولو لم يتعدكجاسته إذا كان موضع الجبهة طاهرا وكذا البنا وسواء تحرك
 النجس بركنه أو لا ولو بط على النجس طاهر صلى عليه جئت اجاء ولو صلى فيه فوق جبل مشدود في رقبته كلب حتى صلواته
 وكذا الوشد الطرف الاخر في وسطه أو في الاخر علم بغيره في الكعبة خلافا لقوم في قال الشيخ رحمه الله

في الجنب

في مكان المصلي

٣٣

لوصلت المرأة والرجل عن احد جانبيها او خلفها مصلتها صلاتها وكرهها التبدل هو الحق لو كانت قد اقامه او الى احد جانبيها
 قائما او جالسا وعلى ان كان غير مصلية لم يطل صلوته اجماعا وكذا لو كان مستخدما او الى احد جانبيه وبينهما بعد عشرة اذرع او كان بينهما
 حائل ولو كان الرجل اعشى على الوجه الصحيح عتبه كشكال لو كان في موضع ضيق لا يتمكن من البناء على الرجل
 او لا ثم المرأة ولوصلت المرأة ولا يصح صلوتهما قال الشيخ رحمه الله لوصلت خلفا ما مبطنت صلوته من الجانيها وخلفها ولو
 المحجبة مبطنت صلوتهما الا ما روي في صلوته المأمومين **المطلب الثاني** فيها يجوز الصلوة فيه كسراجها **أما** في
 الشرع صلوة واحدة في مكان واحد هي كمال الطواف في مقام برههم فاعداها لا يجزئ غيره من الامكنة الا بالندوة وفي اشراط
 الخصاص المندوب وبمنزلة الفضيلة كالمسجد المستوفى كشكال **ق** يجوز الصلوة في الاماكن كلها اذا استثنى واستثنى المكتوبة المسجد
 الاجرة الكعبة والنافلة في المنزل افضل خصوصا نافلة الليل **ج** بكرة الصلوة في الحمام ومنع في اصلاح ضعيف لرواية على حجة
 عن ابي موسى عليه السلام رواه في اصلاح ضعيف قال في صحة الصلوة نظرك لا باس بالصلوة في السجدة وعلى سطح الحمام بكرة
 الصلوة في المقابر سواء تكرر الدفن في القبر ولا يفعل الشيخ عن بعض علمائنا البطلان ولو جعل بينه وبين القبر حائل او تباعد عنه بمقدار
 عشرة اذرع والذكر اياه والنوع ولو نزل البت من قبر خازن الصلوة عليه **و** بكرة السجدة على القبر ان يصلي الميخنة من بابها
 قال الشيخ رحمه الله روي عنه جواز النوافل الى قبور المشركين والاصل الكراهية **ف** بكرة الصلوة في مواطن الا بل وهي
 محباها حول الماء للشرب منه عللا بعد ذلك صاحب الصحاح والفقهها قالوا هي المباركة مطلقا ومنع ابو الصلاح الجواز
 ولو صلى فيها صحته عندنا وتشكك فيه ابو الصلاح ولا يزول الكراهية بغيره الا بل عنها حال الصلوة **ح** لو صلى الى العظم
 لم يكن مكرها وكذا لو صلى في مكان منفع تحت معطن **ط** لا بكرة الصلوة في مريض الغنم قال ابو الصلاح لا يجوز في بكرة
 الصلوة في مريض الجمل البغال والحمار سواء كانت وحشية او ذئبية وقول ابو الصلاح لا يجوز ضعيف **يا** بكرة الصلوة في بيت
 فيه كلب **ب** بكرة الصلوة في بيوت الغنم والابل وفي البيت بابل فيه ولا باس بالصلوة على سطح بيت بكرة
 الصلوة في بيوت الجوز ولو اضطرت به بالماء استحبابا او صلى فيه وكذا في بيوت الجوز والسكران **ل** لا باس بالصلوة في بيوت
 اليهود والنصارى في بيوتهم وكذا في بيوتهم بكرة الصلوة في بيوت النصارى وكره ابو الصلاح **ق** بكرة الصلوة في جوف الطريق
 ولا باس بالطواف لله فيها ولا فرق في الكراهية بين ما كثر استلزامه وما قل ولا بين ان يكون فيها مالك وقت الصلوة او لم يكن
 ولو بني بناط على الجادة لم تكن الصلوة فيه **ز** لا يجزئ بركعة بينه وبين الطريق ما ترايا جامع العلماء قد ذاع تقريبا
 ولو لم يجزئ اشتر بالشم والجم والفترة وغيرها ولو لم يجزئ جعل بينه وبين ركعة من ترابا وخط بين يديه خطا وهي رواية محمد بن اسحق
 عن الرضا عليه السلام لو كان معه عصا لا يمكنه نصبها وضعها بين يديه ولا باس ان يشتر بالبعير الجوان والاشنان ان
 جعل ظهره اليه ولا فرق بين مكة وغيرها في استحباب الشجرة ويشحب للمصلي ان يدنو من شجرة وفي رواية بن علي الصنعائي
 عليه السلام انما يكون بينك وبين القبلة مريض عذو اكثر ما يكون مريض من شجرة الا ما روي من خلفه ولب الشجرة واجبة
 لاجماع ولو صلى المشرقة مفصولة اجزاء لم يشتر في الشجرة **ح** لا يقطع الصلوة ما بين يدي المصلي ولو كان المرأة او حمارا او
 كلبا اسود ولو مر انسان بين يدي المصلي في طريق مسلوكة لم يكن له دعه والا استحبنا لم يقبله الى الفعل لكنه لو عبر الانسان
 كره دعه **ط** قال ابو الصلاح بكرة الصلوة الى انسان هو اجد للمرأة فائمة اشكر اياه وهو حسن **ك** بكرة ان يصلي الى نار
 مضرة وقال ابو الصلاح لا يجوز تردد في فساد الصلوة وكذا بكرة الى الصخرة والقنابل والصحف والباب المفتوح ومنع
 ابو الصلاح في المصحف تردد في الفساد ولا فرق بين حافظ القرآن وغيره وبكرة تزويج القبلة وتفتتها وكتبه شي عليها الاشكال
 النظر به **كا** روي على جعفر عن ابيه عليه السلام قال لا باس ان يصلي الرجل امامه شيء من الطير والنحلة وفيها حملها او الكرم وفيه
 حمله كبر بكرة ان يصلي الى سيف مشهور وغيره من السلاح ومنع ابو الصلاح وتردد في الافناد وقال تركة الى السلاح الموقوف
 قال الشيخ رحمه الله لو خاف من العدو لم تكن الصلوة الى السيف المشهور **ح** بكرة الصلوة في هذا بيع الانعام ومنع ابو الصلاح
 كبر بكرة الصلوة في قري المثل وبطون الاودية وارض النجدة وارض السجدة وعجى الماء في السقيفة ولا باس بها على ما باط بجر
 منعة عن مساكنه ولا فرق بين طاهر الماء ونجس الاخر كبر بكرة الصلوة على الماء الواقف كبر بكرة الصلوة في تلك مواطن

مع اختصاص المندوب
 الفضيلة كالمسجد المستوفى
 لا يزل شعبة

كتاب الصلوة

٣٤

باب الصلاة

باب ما لا يجوز في الصلاة

باب ما لا يجوز في الصلاة

بطريق مكة ولا يخرجنا والبدء وذات السلاسل وتكره في ذات الشفرة كفي السبيل الفناء المفاضة وليست مزاولة الشئ
رحمة الله في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كان أبو جعفر عليه السلام ذابغ ذات الحنثين جلد في السبيل لا يصلح حتى ياتي من النبي
صلى الله عليه وسلم قال وذات الحنثين وذات السلاسل ذابغها وقد وردت في أرض خف بها وبينها وبين ذي الحليفة مائة
خميئنا جبل يركب والصلوة صلح مكنها هي المصنوعة والشفرة بفتح الشين وكسر الهمزة واحد الشفرة هو شقاق السما
وهو كل موضع في ذلك قبل موضع مخصوص بطريق مكة وقبل هذه مواضع خفف بكرة الصلوة فيها وفي كل أرض خففها
لخطوبها عليها وقد أمروا بمنعهم من أرض يابل وصلى في الجانب الغربي من القربى وذات الشئ هناك ولم تكن قد
قامت بالكنية كفي بكرة الصلوة في أرض الرمل المنهال في أرض الوحل وخوض الماء **المطلب الثالث** في الصلاة عليه فيه
باب بجاء أجمع علما إذا كان على أنه بجر النجوى الأعلى الأرض وما انبثت الأرض ما لم يكن ما كولا أو ملبوسا ولا يجوز النجوى
على ما استحال من الأرض وخرج بالاستحالة عن ما كان لها كالمعادن سواء كانت مطيعة كالفضة والنفط والزيت أو غير مطيعة كالعقود
ولا يجوز النجوى على ما انبثت من الأرض من المأكولات كالقوت والنجار وفي الخطة والشعر كشكال القربى لجوازها لا يجوز النجوى
على ما انبثت من الأرض من الملبوسات وفي القطن والكتان قولان أشهرهما المنع ويجوز في حال التفتيح لا يجوز النجوى على كويها
لا من حيث أنه طاهر على ما يابح من كلام الشيخ بل من حيث أنه ملبوس ولو كانت العمامة من خوص مثلا صح النجوى على كويها
وكذا يصح لو وضع بين جهنمه وكوي العمامة قطعة من خشب شبيهة بالبعد عليها لا يجوز أن يسجد على بعض أعضائه أخيرا
ولا على الفجر والنفط والكبريت الصهرج وجميع ما خرج بالاستحالة عن اسم الأرض ولا على الزجاج ولا على الثلج ولا يجوز
النجوى على الأرض وعلى ما انبثت منها غير مأكول ولا ملبوس والنجوى على الأرض أفضل من النبات لا يجوز النجوى على القطن
وبكره إذا كان مكتوبا لا يجوز النجوى على الخمر إذا كانت مملوءة بالخبوط ولو كانت مملوءة بالسور قال الشيخ لا يجوز إذا كانت
ظاهرة تشبه على الخمر لا يجوز الوقوف على ما لا يجوز النجوى عليه كالصو والشمز إذا كان ما يقع الخمر عليه يصح النجوى
عليه لا يجوز النجوى على الوحل فان اضطر أو ما لا يجوز أن يسجد على شيء من يده فان خاف الحر سجد على ثوبه فان فقد
سجد على كف يده والنجوى على الفطر والكتان حال الضرورة أو من الشئ ولو صلى على ما منع منه للضرورة أو الغيبة فلا إعادة يجب
شرط موضع الخيفة للملك وحكمه والطهارة ومهل بشرط طهارة مواضع باقي الأعضاء السبعة من ملبوس أو صلاح خلافا للحاجة
وبشرط فيه الملك جماعة **باب** إذا تضرع حصوا النجاسة في موضع جعل يقبضه فان كان مخصصا لم يسجد على شيء منه والأفلا بائن
الفصل الثاني في الأذان والإقامة ومطالبة المذنب **الاول** في محله وفيه ما يجاء الأذان لغة الاعلاد في
الشرع إذا كان مخصوصا للاعلام وأوقات الصلوة وهما من فكيد الشئ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤمنون أطول الناس
اعناقا يوم القيامة وقال عليه السلام ثلثة على كتمان المسكين يوم القيامة يغبطهم الاولون والاخرون رجل نادى على الصلوات الخمس في كل يوم
وليلة ورجل يؤتمن يومهم به وأصواتهم على حق الله وحق مؤاليم في الصحيح عن محمد بن يحيى الصادق عليه السلام قال إذا كنت في
فلاة فاقم على خلفك صفقا من الملائكة وإذا كنت قبل أن تؤذن صلى خلفك صفقا واحدا وعن عبد الله بن علي عن ابن عباس قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من أذن في سبيل الله صلوة واحدة أمانا واختيارا وتقربا إلى الله عز وجل غفر الله له ما سلف من ذنوبه
ومن عليه العنة فليتب من عمره وجميع بينه وبين الشهادة في الجنة والاختيار في ذلك كثر **باب** الأذان والإقامة ليسا بواجبين
في شيء من الصلوات الخمس نقل السيد عن بعض علمائنا وجوبهما على الرجال خاصة في كل صلوة جماعة في سفر وحضر وبجاء عليهما
جماعة وفرد في الفجر والمغرب صلوة الجمعة يجزئهم الإقامة وهذا الأذان في باقي الصلوات الواجبة وهذا القول لا يقول
عليه والشيخ في وجوبها في الجماعة قولان أحدهما الوجوب هو اختيار المرفق في بعض كتبه المفيد رحمه الله والآخر لا يجزئ
فلو صلوا بغيره أذان وإقامة أو كوا فضيلة الجماعة قال الشيخ ولو قضاوا إقامة وجب الأذان وهو متأ على علاقة جميع محل الأذان
والإقامة الصلوات الخمس خاصة إذا موقضا للمغرب والجماعة وبما كذا فيهما يجهز في الإقامة وأكره الغداة والمغرب في الجماعة
الثانية في السجدة يجزئ من أذان الأولى ما إذا كانت الصلوة منفردة ولو تفرقت أو توافوا أو أقاموا له لو سمع لاما إذا كان غير جاز
أن يجزئ به في الجماعة وإن كان منفردا قال الشيخ رحمه الله لو أذن بدنية الأنف أو ثم أدا الجماعة استحب الأذان في الجماعة

كتاب الصلوة

٢٤

السمع وان لم يسمع به المنيخ جاز فان بدا لا كان بجبل الشين بنينا **المطلب الرابع** في الاحكام وفيه قويمنا من نام في غللا الا اذا
 او الاقامة ثم استيقظ استقبل استنباه ويجوز له البناء ان حصل له الملاءاة عارة وكذا ان اغشى عليه ب لوار قد في اثنا استأنف لو
 حصل الملاءاة ثم طوان بعد فزع اعتدبه واقام غير حج لو ترك المنقر الاذان والاقامة ثم استأنف صلوة ما لم يركع قاله السبكي
 والشيخ رحمه الله عكس الحال ولم يفصل في المبطل اطلق الاستنباه مع عدم الركوع قال ابن ابي نبل لو تركه متعبا او متعظا فلم
 الاغاذه وفي رواية محمد بن مسلم الصحيح عن الصادق عليه السلام بجمع الناس ما لم يتلبس بالقرامة ولو ذكرتها بعد الصلوة لم بعدا جاعا
 اجمع علماء الاسلام على التبع من تقديم الاذان قبل الوتر في غير الفجر اما في فجر قبله للنسبة لثابتين فبعد مع طلوعه ولا ينطبق
 بالنسبة المؤذن ولا يكره في الفجر في مشاويح ان يجعل ضابطا بجمعه عليه يؤذن في اللها في وقت واحد فينبغي الاذان
 في اول الوقت و اذا دخل المسجد كان الامام من لا يتكبره اذن لنفسه اقام ولم يند باذانه ولو صلى خلفه فان خشي فوات الصلوة
 معاقصا على التكبيرين وعلى قوله قد قامت الصلوة وركانه يقول حي على خير العمل ثم ينفي اختلاف علماء في تحريم اجرة الاذان
 مع عدم الطوع قاله في النهاية وفي المبطل يجوز اخذ الاجرة من بيت المال ومن خاص الامام وقال المرتضى يكره والا فربحوا اخذ الرق
 عليه من بيت المال في الاجرة نظرح يستحب كابر قول المؤذن قال ابن بابويه وركانه يند في الرزق وكل من ليس بمجتلد فيمنع
 وكان منكلا قطع كلامه ان كان خرايا وجكاه الا اذن ويترك صلوة النخبة لو دخل المسجد خالة الاذان ط قاله المبطل وقاله في
 الصلوة لم يطل الا في قوله حي على الصلوة فانه قاله عالما بالمنع فترك صلوة لا نه ليس بتجديف ولا تكبير لوقال بدلا منه لا حول ولا قوة
 الا بالله تطل صلوة في ركوانه اذا قال اشهد ان لا اله الا الله يقول انا اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمد عبده
 ورسوله وضعت باهتد بابا الاسلام وبنينا وعبد مولانا بالائمة الطاهرة ائمة ثم يقول اللهم هذه الدعوة الماتمة والصلوة
 القائمة آت محمد الوسيلة والفضيلة وابعث للعالم المحمدي وعده وادفع في شفاعته يوم القيمة ويقول عند اذان الشرب اللهم
 اقبال لبك وادبارك واصوات غائكة فاعف عن قال ابن بابويه قال الصادق عليه السلام من قال حين يسمع اذان الصبح اللهم
 اسالني اقباله وادبارك لبك خصوصيات واصوات غائكة ان شوب على تلك انما التوايل التحريم ثم قال مثله حين يسمع اذان
 المسح ثم مات من يومه ولبنته ثانيا يا اذا نقص المؤذن من ثمانية شبا مئة مع نفسه يب بقوم الامام والمأمومون اذا قال المؤذن
 خلقا من الصلوة المحج وكون مشام من ابرهيم شكى الى الرضا عليه السلام فانه لا يقول له فامر ان يرفع صوته بالاذان في منزله ففعل ذلك
 ستمو كثر ولد قال محمد بن راشد وكنتم قائم العلة في نفسي فكم فلما سمعت ذلك من مشام علمت به فزال عنه وعن عبالى العلل بكون
 في الصحيح عن الباقر عليه السلام ان قل المجري من الاذان ان يفتح الليل باذان واقامة والها وياذان واقامة ويجزئك في سائر الصلوة
 اقامه بغير اذان واه الاذان عندنا وحى من الله تعالى على لسان جبريل عليه السلام رسول الله صلى الله عليه وآله وعلى الجمع لا بالمتا
 كما بقوله العامة بوق الاقامة افضل من الاذان والجمع بينهما افضل والجمع بينهما وبين الاقامة افضل والامة بانفرادها افضل
منها المفضل الثاني في اتصال الصلوة وتركها فقال الصلوة على ضربين واجب نذري لا بد من معرفته كل واحد منهما
 لبقوة على كجفاته لو فعل الواجب فيه التديب بطل صلوة ولو فعل التديب فيه الواجب خل تحت حكم من فعل فعله اليك من فعل
 الصلوة وبفسهم التروك ايضا الى واجب نذري الواجب الاضال منه فامور كن بطل الصلوة بالاخلاق بمرعلا وسهوا ومنه ما لم
 بركن وانا ابن لك الاضال الواجب ثم اعقبها بالتديب ثم اختم ذلك بالتروك في **مطلب الاول** في اتصال الواجب وقصه
الفصل الاول في القيام وفيه محشاه القيام ركن مع الفضة فان امكنه الاستقلال به وتركه عمدا او سهوا
 بطل صلوة ولو نذر وامكنه ان يقعد على خابط او عكاز او شبهه جيلان يمكن من القيام بعض الصلوة وجبان يقوم قد
 مكنته ولو لم يتمكن صلى ساء ولو امكنه القيام وخشي زيادة المرض وبطوئه صلى ساء ب لو امكنه القيام وبغير عن الركوع
 قائما والتجول لم يقطع عنه القيام بل صلى قائما وبوحي للركوع ثم يجلس ويؤمى للسجود لو عجز عن القعود صلى مضطجعا
 على جانب اليمين بالانها مستقبل القبلة بوجهه ولو عجز عن الاضطجاع صلى مستلقيا مؤميا وان لم يستطع فزاسه فجعبا
 بان يجعل فخها قائما وتعيهها ركوعا وفخها انصبا وتعيهها سجودا وفخها جلوسا وتعيهها سجودا ثانيا وفخها رقتا
 هكذا في الركعة الثانية واجرا الاضال على عليه فعل الاذكار في لو عجز عن خاله في ثناء الصلوة انقل الى ما دونها مستمرا كالقفا

هذا ودر في الصلوة مفيد في كتابه

في فروع الاحكام

في الترتيب

في افعال الصلوة

٣٧

بغير قصد وكذا بالعكس لو تمكن من الحالة العليا اشغل بها كالقاعدة يمكن من القيام فاته يقوم ويقيم صلواته والوجه ان يترك
القيام حتى يسهل له لو مرض في قيامه فله في وقته لو راى بعد القراءة لزوم القيام دون اتمامه به هو الى الركوع ولو خفف الركوع
قبل اتمامه به كما ان يرتفع من غير الركوع ولو قد القاعد على الارتفاع الى الركوع وجب له لو عجز القاعد عن السجود
ما يجزى عليه ان لم يتمكن او ما ولو عجز عن القيام وضيق على ان يتمكن من القيام للركوع وجب ان يقوم ويركع في سجدة واحدة
حال القراءة ويبنى رجله الركوع ويثبوت في الشهادتين لو كان قيامه كهيئة الركوع لم يجز له ان يقوم على ما يمكنه
ان كان لفرض السجدة شبهة لم يتمكن من الصلوة في غير مقامه على مكنته لو تمكن من القيام منفردا وعجز عنه ما مؤما وجب له القيام
والا فله ان يكون في سجدة واحدة فقال اهل الطلوع صلى على الاستلقاء امكن المداواة ما بذل في سجدة للقيام ان يفرق
بين فله من ثلث اصابع الى شبر وان شغل باصابع جليلة قبله **الفصل الثاني** في النية وفيه ما يجزى النية ان
في الصلوة اجزاء وهي عرض حاله القلب هو قصد اداءه للفعل مقترنه به لو اخل بما عدا اوجهها بطلت صلواته ولا اعتبار
بالنطق بها لان المهرجانات لافعال الواقعة من التكليف والاداء لا غير ليل النطق متحيا ب كهيئة النية ان يسهل منه
الصلوة في هذه بقصد الى تعيين الصلوة من كونها ظاهرا او معصرا مثلا والى الاداء والفضاء والى الوجهة في الوجوب
والندب الى التقرب الى الله خاصة **فروع** ا لو نوى الاداء فبان خروج الوقت لزمه الاعاذه لانه ليس بالقضاء لو نوى
خروج الوقت فنوى القضاء ثم بان الكذب في اداءه لا يفسد نية العيبين فيما اذا نوى تعيين القابضة خاصة في وكان عليه
وعصر فنوى في الصلوة احدها لم يجز له عن واحدة منها **الحاج** لا يشترط نية القصر والائتمام في شرط فيهما فانها التكبير
الاقتناع ويجزى من ادائها حكما الى الفراغ ولو دخل بنية مترتبة بين الاتمام والقطع لم يقتضها ولو دخل بنية صحيحة ثم نوى
قطعها او الخروج منها او انه يخرج منها او ترد على يخرج امره قال الشارح لا يبطل صلواته ويقتوي عند انما يبطل وما
قواه الشارح هو الاقوى عندك لو نوى فعلها في الصلوة ولم يفعل لم يبطل صلواته لو نوى بطل افعال الصلوة
بطلت صلواته لو نوى ببعض افعال الصلوة الرضاء بطلت صلواته لانه منتهى النية يدل على الفساد بموت فقل
النية في مواضع كذا كذا القابضة او طالع فضيلة الجماعه وسنة الجمعة لو اخر بنية عن التكبير لم يصح لو صلى في
اشراط ان نوى الاتمام بخلافه الا ما مر بها لو شك هل نوى املا في الحال اشكفت لو كان بعد الانتقال او ذكر النية
ولو علم مع الشك الوجوب لا يشك بطل لو شك هل نوى فضا او فضا في الحال اشكفت لو شك هل حرم بظهر او عصر في الحال اشكفت
الفصل الثالث في تكبير الاحرام وفيه **باب** في تكبير ركن في الصلوة وجز منها فلو اخل بما عدا اوجهها بطلت صلواته
وصلى بها الله اكبر فلو اخل بحرف منها او نى بمبناها او بغيره بنية مع القدرة او نى بكبير متعذرا خلافا لما لا يجزى له عكس الرد بنية
باب الاجم يجب عليه التعلم ولا يشك بالصلوة مع سعة الوقت لو ضاقت حرم بنية **الحاج** الاخر من ينطق بالمكبر فان عجز عن النطق
اصلا كبره الاشارة باصبعه او ما في الجيب ياتي بكبير على وزن فعل فلو لم يجمع كبره هو الضيق في قوله لا ينبغي ان يمد بنية
من لفظة الجلالة لانه بقي من قبله ولو قصد بطله يجزى على المصلي ان يجمع نفسه بالتكبير ان كان صحيح السمع الا ان يما لو كان
صحيح السمع في الجيب يكثر ما فلو اشغل بالتكبير هو اخذ في القيام لم يمتد اشرع في الركوع كلما هو المبتدئ قبل اتمام بطل
صلواته وان كانت نافلة في لو اني بالتكبير قطع لم يصح لان التعظيم مما يحصل بالاخبار **الحاج** فيجب التوجه بنية التكبير
الاحراماتها شاء جعلها الفرض فان نوى بها او بالتكبير تمت الواجب في الصلوة وله ان يتركها الاخير والوسطى طه الشارح
ينبغي في سبعة مواطن في اول كل فرضية واول صلوة الليل والنور واول نافلة الزوال واول نافلة المغرب واول ركعة الاحرام وفيها
ويستحب ان ياتي بنية ثالثة ادعية في يستحب ان ياتي بكبير الاحرام والتوجه واداء في الصحيح عن الباقر عليه السلام قال يستحب ان ياتي
الى الله بنا وتوعدا في الصلوة ان يقول وجهي لله الذي خلق السموات والارض على ملأ ابراهيم خنيفا مسلما ما انا من المشركين ان
صلوني ونسكني ومحييائي ثماني لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرنا ما اول من المسلمين وقال الشارح رحمه الله وان قال في
التوجه وجهي لله الذي خلق السموات والارض على ملأ ابراهيم ودين محمد ومنها ج على خنيفا مسلما الى اخره كان افضل كذا قال
باب وجهه في استحب رفع اليدين بالتكبير فله في الصلوات ونوافلها الى ان يجازيها تخفى ان كانت في تحت ثيابه لو سجد وكبر

منه

هذا منه كلام الشارح

منه

كتاب الصلوة

فيلتزمها التكبير فربما لم يرفع يده مستجابا لو انشأه بوضع يده بيمينه الاصاب وضعتها والاستقبال ليا طمها الى القبلة ويكره ان يخطأ
 بها واسم الحج بفتح اللام ما من يجمع من خلفه التكبير الذي يبلغ العلو المفطر ولو لم يمكنه الا به اسمع من يمينه ويجمع لما مؤمن
 ولا يستحب ان يجمع من خلفه شير تكبيرة الاحرام من السبع ولا لما مؤمرا سماع الامام قبل بسم الله التوجه للتوجه بالله من الشيطان
 اما ما ذكره في الفرائض النوافل صورته اعطى بالله من الشيطان الرجيم ويجوز اعوذ بالله الممنوع للعلم من الشيطان الرجيم قال
 الشيخ ويستحب الاشارة به في الشؤن مستحبة في اول ركعة من الصلوة خاصة ولا يستحب في الباقي ولو تركه عمدا او سهوا خفي قرا
 مضى في فرائضه ولا يعيد في الركعة الثانية في لو كبر في اول الافتتاح انقلد صلاته فان كبر ثانيا بنية بنية الافتتاح بطلت صلاته
 فان كبر ثانيا بنية الافتتاح انقلد هكذا هو لو كان في سائر اية من قنطرة او ثلثة او غيرها واوجب تقييدها في وجوبه
 العلم بقدر الامكان ولو لم يمكنه ولو لم يكن مغيرة لم يكن بمراسم الحج لو ادرك الامام وركعا كبر الافتتاح واجبا ثم ان ادرك تكبيرة
 الركوع استحب فعلها والا فلا ولو نوى بجا تكبيرة الركوع او الافتتاح والركوع مما بطلت صلاته قط بسم الله مؤمرا كبر
 بعد فراغ الامام من التكبير ولو كبر مع مجازاة كبر قبله بفتح ويجوز ان يقطعها بيمينه واسنانف بعد او مع تكبيرة الافتتاح
الفصل الرابع في الفرائض وفيه مجزا الفرائض واجبة وبين الحمد سورة كاملة في كل ركعة من الشائبة وفي الشؤن
 الثلاثية والرابعة وتختفي في الثالثة والرابعة بين الحمد فها واربعة شجارات صورتهما سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
 والله اكبر وان قال ذلك ثلث مرات كان افضل وقبل يجزى من بحدب لا يجوز الا اخل بشئ من الحمد والسورة ولو جاز
 فلو اخل عمدا بطلت صلاته وكذا الاغراب الشديدا حج بيمينه بيمينه في السورة ايضا كما هي في المصحف كذا في بنية
 الحمد على السورة فلو خالف في شئ من ذلك عمدا او غاها الصلوة وان كان ناسيا اسنانف لقراءة ما لم يركع فبعضه ان ذكر في مجزى
 في القراءة فلو خالفها من غير هذا اسنانف كذا لو نوى قطع القراءة وسكت لا بنية القطع ونواحل لم يقطع
 لم يقطع صلاته ويجوز ان يقطع القراءة لسكونه وخفاء لا يخرج به عن ثم التارك بسم الله الرحمن الرحيم اية من كل سورة الا
 براءة فواخل بها في الحمد وفي السورة بطلت صلاته ان كان عمدا والا فلا ويجوز ان يقرأها بنية انها من سورة معينة فلو قرأها من غير
 بنية تبت عليه غاها عند قراءة السورة وكذا يصيد ما لو عدل عن سورة الى اخرى لا يجوز مع الاختيار والاقتضاد على
 الحمد من دون السورة الكاملة في الاولتين من الفرائض ويجوز للصورة خلافا للشيخ في بعض اقواله في لا يجزى في القراءة
 الرجيم ولا يتردد فيها من العريش لو لم يجز في القراءة وجب عليه العلم بالعتبة ولو عجز وقتا او وقتا كان يجزى فيها قرأه ولو
 يجزى شيئا منها قرأ من غير ما تيسر والا فربما جوب لا بنية سورة كاملة ان كان يعلمها وهل يجزى باقية سورة اخرى عوض الحمد
 اشكال لو يجزى سورة كاملة قرأها بحسنه والا فربما لا يجزى بغيرها ولو لم يجز الا اية واحدة منها قرأها واجزى بها
 والا فربما يفتقر وجوب تكريرها سبعاً ولو لم يجز الا بعض اية فالا فربما ان كان يفتقرها وجب اية واحدة والا فلا ولو لم يجز
 من القرآن أصلاً كبر الله وهله وسبحه بطلت القراءة ثم يجزى عليه العلم ط لو لم يحفظ شيئا من القرآن وضاق الوقت وجب عليه
 ان يقرأ من المصحف ان كان غادفا والا فربما اجزا القراءة من المصحف مع امكان العلم في الاخر من يجزى لسانه بالقراءة
 بعقد يافله يا قدينا ان الحمد لا يجزى الا في قول بيل بغير المصلي بينهما وبين الشيخ ويستحب للامام القراءة فيما ولا يجزى في قراءة
 بعد الحمد بها بسم لا يجزى عن السورة في الاولين تكرار الحمد بل يجزى سورة اخرى غير الحمد مائة عها فلو علم قرا
 الحمد ثم اغاد السورة او غيرها ان لم يستدبح يجوز ان يقرأ السورة الواحدة في الركعتين مكررا لها فيها وان يقرأ فيها سورتين
 متساويتين وان يقرأ في الثانية بالسورة التي في السورة الثالثة قرا في الاولى بغيرها من المتعدات عليها والمتاخرات فلا
 يفتقر الحمد في النوافل وجوبا بل ندبا وكذا يستحب السورة بعد ما فيها في الاغراب في جازي فلو اخل به عمدا بطلت صلاته ولو لم يحسنه
 العلم بقدر الامكان ولو ضاق الوقت صلى على ما يحسنه والا فربما جوب بتمامه بالعارف في يجزى بغيرها بالنوافل فلو قرأ بغير
 ابن مسعود بطلت صلاته من يجوز ان يقرأ بآية قرأه من القرآن السبع لا يجوز ان يقرأ بغيرها وان اتصلت وآية في
 يجزى بغير الحروف من خارجها فلو خرج الشافعي الضالين وغيره من مخرج الفاء بطلت صلاته ان كان عالما او جاهلا بطلت
 العلم والا فلا ثم يجزى عليه العلم ولو اخل باصلاح لسانه في القراءة مع الفاء بطلت صلاته والا فلا بطلت صلاته في السجدة

مستحب

في افعال الصلوة

ما تأتينا فيه اشكال ان لو اخل بالقرائة في الاولتين عمدا بطلت صلوته ولا تبطل بالاحلال سهوا ولا بسقط النجاسة فيها او
 الشئ في الاخرتين كالا يجوز القرائتين مؤذنين غير الجهر في الركعة من الفرائض هل هو مبطل للشئ قولان ويجوز في النافذة
 بل يثبت في مواضع منها كتب قال علماءنا الصلوة والشرع سورة واحدة وكذا الفيل والبلد في قوله تعالى احلها عبد الحميد في الفرائض
 وجب ان يقرأ الاخرى بحسب البسطة بينهما على الاقوى كح لا يجوز ان يقرأ في الفرائض ثانيا من الغرام ويجوز في النوافل وكذا
 الجهر ان يقرأ ما يقرب من الوقت بقرائة كح لا يجوز الجهر في الركعة في الصلوة والقرائة في المغرب والمساء ويجوز الاخفات في الظهر والاشارة
 والراية في الحمد من المشايخ والسيد هنا خلاف كح اقل الجهر ان يسمع القريب الصريح المسمع وقل الاخفات ان يضع يده
 كح يسقط الجهر من المراء اجاعا كن حكم القضاء حكم الاء في ذلك سواء فعل النصف في الليل والنهار كح لو اخل بالجهر
 او الاختفاء في موضعه عمدا لما بطلت صلوته ولو كان جاهلا او ناسيا لم ينظر ولو ذكر في تمام القرائة انما ينتقل الى ما يجب
 عليه لا يشانه في القرائة كح لا يجوز الا ما من يسمع من خلفه القرائة في الجهر في ما لم يقرأ في الليل انما يجوز الجهر في القرائة
 خاصة من غير ما من انما والصلوة نعم بسحب الا ما من الجهر بالشهد لا يجوز الجهر بالبسطة في مواضع الجهر بسحب في مواضع
 الاخفات ويجوز الا لا يسمع بها مع السجدة وان وجب الجهر لبسبب الاخفات في نوافل النهار والجهر في نوافل الليل كح
 بسحب للصلى السكوت بعد قرائة الحمد وبعد السورة كح لا يجوز في قرائة القرائة والوقوف في مواضع الجهر عليه لفظ الجهر في
 لا يسمع بعضها في بعض له المودتان من القرائين يجوز ان يقرأ بها في الفرائض كح لا يجوز في نوافل النهار بغير السجدة
 ومتوسطان في العشاء ومطولة في العشاء وبسحب قرائة الجهر والمناقوز في ظهر الجهر والجهر وان يقرأ بسبب الجهر
 بها والاعلى في غداة الجمعة وبالاخلاص في غداة الاثنين والنجس هل في والقاسية في نوافل النهار بقضاء السجدة
 وفي نوافل الليل بطولها كح لا يجوز قرائة قل يا ايها الكافرون في سبع مواطن اول ركعة من ركعة الزوال واول ركعة
 من نوافل المغرب واول ركعة من صلوة الليل واول ركعة من صلوة العشاء اذا صلى بها واول ركعة النحر وركعة الطواف
 واول ركعة الا حرام وركعة القرائة التوحيد في هذه الاوائل والحمد في الثانية كح لا يجوز في الثانية والركعة الثالثة
 من قل هو الله احد في الوافي بالطول كح اذا قرأ في النافذة غير سجدة جوبا عند موضع السجدة ثم قام السجدة وركعة
 لو كانت السجدة في آخر ما قرأ الحمد بعد قيامه ليركع عن قرائته وكذا يجوز ان يسجد لو استمع ثم يفعل ما ذكرناه ولو لم يسمع
 سجدها مع الذكر وبسحب اذا وضع راسه من السجود وان يكبر ولو كان مع امام لا يسجد ولم يتمكن من السجود او ما هو يجوز ان
 بعد الاصل من سورة الى اخرى ما لم يتجاوز النصف الا سورة الكافرون والاخلاص فانه لا ينقل عنها الا في ظهر الجهر
 فانه ينقل الى الجهر والمناقوز ولو قرأ سورة غلط جازله العدول مطلقا رواه زرارة الصحيح عن الباقر عليه السلام
 ودوابه مغوية عن غار الصحيح عن الصادق عليه السلام مع العمل بعد البسطة ما اذا امر المصلي بانه رجع استعمل ان يقرأ الله
 تعالى ايضا لها البر بانه نعم ان يتعوز منها هيب اذا تقدم المصلي كثر عن القرائة فاذا استقر ثم حج قول من لم يطل
 به الصلوة سواء جهر بها او سحر بها او قبلها اما ما كان او ما موما وعلى كل حال اجاع الامام عليه السلام عن هذا الملبس
 عليهم السلام لا نهائا في ذلك لان الاسم من السجدة **الفصل الخامس** في الركوع وفيه بابان ا الركوع لغة الانحناء
 وفي الشرح كذلك وهو ركع في كل ركعة منه تبطل الصلوة بالاحلال سهوا ويحجب الكسوة والاباء في كل ركعة من ركعات
 على ما يأتي وبسبب الانحناء الى حيث يتمكن من وضع يديه على ركبتيه ولو لم يتمكن من هذا الحد وجب الا بتان بالمكن ولو لم
 يتمكن من الانحناء اصلا او ما ولو كان بصورة الركع لكبر او من قام على حيطه ثم انحنى للركوع قليلا ليكون قريبا من قيامه
 ودكوعه قال الشيخ لا يضر ذلك فيه شك ولو بلغت يديه في الطول الى حيث ينبغي الى ركبة انحنى كما ينبغي مستويا خلفه وكذا لو كان
 اقصر من الشو جح بغير الطمانينة بعد الذكر الواجب هي السكون حتى يرجع كل عضو مستقرا ولو لم يتمكن منها سقطت
 بغيره الذكر كالشيخ والتمليل والتكبير والتجديد واجبا عنه من علمائنا الشيخ خاصة والافريز الاول يجوز ان يأتى بالذكر
 حالة الركوع فلو اشتغل فيه مواخذه في الركوع او اشتغل بالرفع قبل اكماله لم يجز في يرفع الراس من الركوع فلو هو للسجود قبل
 اتصافا منه من غير غلظة لم يجز ولو اشتغل في الاعتناء على شئ وجب له ان يتكبر ولو كان لا يمكن سقط ولو زال المانع بعد السجود يرد كقوله قال

كتاب الصلاة

١٣٠

الشيخ رحمه الله وكذا لو زال قبل السجود ولو ركب فاطمان سقط الى الارض من قبل القيام سجد ولا يحتاج الى القيام لفوات سجده
 اما لو سقط قبل ركوعه فانه يرجع ويثاني بالركوع ولو سقط بعد الركوع قبل الطائفة ففي إعادة الركوع اشكال في بعض النسخ
 في الانتصابان يعتدل قائما ونهك لسيارح بسحب التكبير اذا اراد الركوع وان يكبر قائما اذا ضا به بالكبر فانه اذا
 وبسببها ثم يركع وان يضع يديه على كعبيه فمجاها للاصابع ولو كان باحد يديه عند وضع الاخرى يرد ركبه الى خلفه و
 يسو خطمه ويدير عنقه مواز باظهره وان يصف في ركوعه بين قدميه لا يقدر احد يدها على الاخرى فيجعل بينهما قدر شبر وان
 يتجا في حال الركوع لا يضع شيئا من اعضائه على شيء الا اليدين على الركبتين وان يقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم ويحمد
 ثلثا وفضل منه غمنا والاكل سبعا وبسبب ذلك فاما التخفيف ثلث وان يدعو في حال ركوعه فيقول ربك ركعتك ان سلّم
 وبك منته عليك توكلت انت في ختم لك معي وصبر وشكر بشري ولحمي وعظمي وعصبتي عظمي وما اقلته قدما
 غير منكف لا مستكبر لا مستختر يسبح ثلثا لا بسحب الثماني في الركوع ولا السجود اجاعا في السجود امام رفع يديه
 بالذكر في السجود يقول بعد انصا به من الركوع سمع الله من حمد المجد لله رب العالمين هل الجوز في الذكر والخطب
 لله رب العالمين الامام والمأمور والمنفرد وان يحمي الامام به **باب** قال الشيخ رحمه الله وان قال ربنا لك الحمد لم تسقط
 والاول ما نقل عن اهل البيت عليهم السلام لو قال من حمد الله سمع له لم يأت بالسجدة اخل بالخير الصبر ولان الاول عا
 والثاني شرط وجزاء في لو عطس عند صفة فقال الحمد لله رب العالمين ونوى به التحميد للعظمة بعد ارفع جاز ما به
 بكونه ان يركع ويلاه تحت ثابته بل يستحب ان يكون باذنه اوفي **الفصل الثاني** في السجود وفيه **باب** في السجود
 لغة الخضوع والاختنا وشرا وضع الجبهة على الارض وضواحي في الصلوة في كل ركعة سجدتان ومجموعهما ركعتان تسقط الصلوة الا
 بها عدا وسهوا وبواحدة عدا لا سهوا **باب** في كل واحد منها السجود على كعبه غضا الجبهة والكفان والركبتان واليافى
 الركبتين لو اخل السجود على بعض هذه عدا بطلت صلاته غاملا كان او جازلا ولا تبطل بالسهو ولو كان على جهة دخل او شبهه
 امكان في جهتها خفية نزل فيها لم يقع السلام من الجبهة على الارض وجب لو لم يمكنه لا مشغرفا الجبهة بالمانع او لم يمكنه من
 التحفر لغبرها سجد على احد الجنبين على ثبته الاعضاء ولو تعد على احد الجنبين سجد على الذقن ولو تعد ذلك كله او **باب** في السجود
 السجود على جميع اعضا الجبهة وشرط بعض الاصحاب الملتصاف بدهم وليس يعتمد ذلك البحت في ثبته الاعضاء في السجود
 على ما يقع السجود عليه ووضع الجبهة عليه ولو سجد على كود الغمام بطل الا ان يكون تعدد وجهه اذا اليدين دون غيرها **باب** في
 الاختنا للسجود حتى يساوي موضع جبهته وموقفه ويجوز ان يكون موضع السجود اعلى مما لا يستدبره كاللبنك ازيد ولو وقف جبهته
 على المرتفع جاز ان يرفع يديه يسجد على السائر ولو تعدد راي بالمكن ولو لم يمكن من الاختنا مطلقا رفع ما يسجد عليه ان تميز
 او فاقى مجاز الذكر في كل واحدة كما قلنا في الركوع والخلاف فيه كالحلاف فاك والاولى فيه السجود ثلثا وفضل منه غمنا واكل
 سبعا وبسبحان مدعو اما الذكر فيقول اللهم لك سجدت منك آمنت عليك توكلت وانت ربّي سجد بحملى للذي خلقه وصوره وشق
 سمعه بصره بنا لك الله احسن الخالقين والمجد لله رب العالمين ثم يقول سبحان ربّي الاعلى ويحمد تلك مراتب ويجوز فيه الدعا بغير
 من امور الدنيا والاخرة في محبة الطائفة بقدر الذكر الواجب ثاني بالذكر الواجب هو سجد فلواخذ في السجود وهو ذكر
 او رفع راسه لم يفته لم يخرج **باب** في رفع الراس من السجدة الاولى والطائفة فيها **باب** في التكبير قائما قبل السجود ثم يركع
 اذا ضا به الى شتمى اذ ينه كذا يكبرها لرفع السجود الثاني حال تقوى اذا ضا به كقلنا وعند فته منه وان يستقبل الارض بغير
 حال هو به مساواة موضع سجوده لموقفه ويكون اخفض ان يرفع يديه بانفقه قال السيد بطرف الانتفا لله بالي الحاجين وان يدعو
 بين السجدين ويتوكل حال جلوسه الجلود عقب السجدة الثانية مطبئا والدعا عند القيام وان يعتمد على يديه عند سابقا
 وكبته وان يسط كعبه على الارض حال القيام ولا يفته **باب** في ركعة السجدة وهو ان يعتدل بصدقه على
 ويجلس على عقبه وان يفتح موضع سجوده با وسجد على انته ومن جهته لم يخرج **باب** في الخاف في حال السجود لا يضع شيئا
 من جسده على شيء ولا اعتد في السجود **الفصل السابع** في التهنيد ومباحثه عشرة **باب** التهنيد واجبه في كل ثمانية مرة
 في الثلاثين والرابعة منهن في السجدة الاولى والثانية والثالثة والرابعة عند كل اثنان ثمانية مرة وعند كل الصلوة

في السجود

ولو كان على غير ما ذكر في السجود بغير ما ذكر في الاصل

في السجود

فَأَفْعَالُ الصَّلَوةِ

41

[illegible]

ولی
وخل یلانی مونا
۵

جنگل



كتاب الصلاة

٤٢

فصل في حكم سجدة التوبة

فصل في حكم سجدة التوبة

من معدن كان ما مؤمرا لو يكن به بأس قال الشيخ يفتي أن نبوي بالسليم الأول الخروج من الصلوة وبالثاني التسليم على الملائكة أو على من في
 بياد المظلم الثاني في الأفعال المندوبة وفيها **كاتب** الجناح السجدة إذا شئت إلى الصلوة أن يكون خاضعا خاشعا على سبيل
 وفاروان يقول عند قيامه اللهم في هذه إليك محرابي بك حاجتي واخرجه إليك فاجلني به وجها عندك في الدنيا والآخرة ومن
 سجدت باجلا لوف به مقبله وذنبه به مغفور أو دعائي به مستجابا انك انت الغفور الرحيم **ب** يستحب له ان يقام في المسجد
 واستكانة خاشعة في أول الوقت لا ما استثنى **ج** يستحب أن يتوجه بسبع تكبيرات حلقها تكبيرة الاحرام بينها ثلثة ارضية في سجدة
 مواطن تفتت في القنوت مستحب في كل ثنائية في الفرائض والنوافل بعد القراءة قبل الركوع لا تبطل الصلوة بالاخلال في
 ولا سهوا و قول ابن بابويه وابن أبي عمير ضعيف اكد في الفرائض واكد في المجتهدين وفي المجتهدين قبل ركوع الاول
 ركوع الثانية وفي مفرقه الوتر قبل الركوع وقيل في جميع السنة ولو شئ القنوت حتى كعب قضا بعد الركوع ولو شئ حتى ركع في
 الثانية في قضاة بعد الصلوة فلو كان **ك** يستحب أن يدعو فيه بالمنقول والا فيما شاء واقلة ثلثة تسبيحا ويجوز الدعاء بالعربية
 اخذاه محمد بن الحسن الصفار وابن بابويه خلافا للشيخ عبد الله ثم يحرر الدعاء بالمحرم اجازا ويجوز ان يدعو فيه للمسلمين
 ولا لغيرهم وان شئت المباح من امور الدنيا **و** يستحب أن يجهر مطلقا واستحب له ان يخفي الا خاف في الاخفاء في سجدة
 الا طاعة و رفع اليدين للدعاء وجهه مذهب وطعن ان يرفع يداها الفقا وان يكبره وان يرفع يديه يدي **ي** يستحب ان ينظر حال
 قيامه الى موضع سجوده وحال كونه على ما بين يديه حال سجده الى ما بين يديه وفي سجده الى طرفه وفي سجده الى موضع
 يستحب وضع يديه حال قيامه على فخذه بحذاء العينين وكبته مضمومة الاصابع وفي حال ركوعه على عيني وكبته وفي سجده
 حال وجهه وفي حال سجده على فخذه **ز** التمسح تحت عقب الصلوة كلها واخذه تسبيح الزم عليها السلام ما نقل عن اهل البيت
 عليهم السلام بعد التكبير عقب التسليم ثلاث مرار يرفع يدها يديه الى شدة اذنية ويضعها على فخذه **ح** يستحب عقب الفرائض سجود التوكل
 وعند تجدد النعم و دفع النقم ويستحب في التعقيب هو ان يضع يده على الارض عقب السجود ثم خذ الا يبرك في القبلة
 قال رحمه الله تعالى الى موسى عليه السلام اذكر لو اضبطت بك بكلامي من دون خلق قال موسى يا رب قال يا موسى اني قلبت عبادي
 ظهر الباطن فلما احلهم ازل الى قضا منكم يا موسى انك اذا صليت وضعت يديك على الزاوية يستحب في الدعاء بالمتنول وان يكون لا طبا
 بالارض وان يقول سبحوا وبشكرا شفاعته و ليس فيه تكبير الاخذ والرفع ولا تسليم يا سجدات القرن عشر اربع منها واثنا
 وهي سجدة لقين سم السجدة والجم واخر باسمك يا محمد عشر سنونة في الاعراف والودع والصل وبنى اسرائيل وسيرم والجم في موضعين
 والقرآن والتلخيص والاتفاق **ب** قال الشيخ رحمه الله سجود الغرام الاربع واجب على الفاجر والمنعم والافصح عند الالتجاء
 على السامع **ج** قال الشيخ في الخلاص موضع السجود في ثم عند قوله واسجد لله وفي المبسوط عند قوله ان كنتم اياه قبلون
 فليس يجوز فعل هذه السجدة في الافاق كلها وان كانت مما يكره فيه النوافل فلا يفسد شيء منها الى تكبير احرار ولا تكبير مجرور ولا تشهد ولا
 طهارة ولا استقبال القبلة ويستحب فيه الدعاء وان يكبره ارفع راسه الا في شرائط السجود على اعضا السجدة في السجود على القنوت
 الواجب التحري لو فاتة قال في المبسوط يقضي الغرام وجوبا ويستحب في التذبح هو جود ولو فيها وحيث مع الذكر فوجوب السجود في السجود
 كلها حصل السبب في لا يشترط السجود المسفع كون التالي من صلح ان يكون اماما له ولو لم يسجد التالي سجد المنعم وجوبا
 فدا ولا يقوم الركوع مقام السجود ولو قرأ على الراحة وتمكن من السجود وجب الا او ما ذكره الماشي **ح** يستحب للمام ان لا ينظر
 من صلاة حتى يتم من خلفه صلواته وذكر كراهية الشغل امام موضع صلواته **ط** يستحب ان يرفع يديه في سجدة ان يرفع
 يديه فوق راسه تبركا وان ينصرف عن متبنيه **ك** يجوز للدعاء على الظالم عقب الصلوات **ك** يكره النوم بعد الغدا كراهية شدته
 وبعد العصر بعد المغرب قبل الغشاء **المطلب الثالث** في التروك وهي قهتان واجبة ومندوبة ففيها **ج**
ج يستحب ترك كل ما يبطل الطهارة مع القدرة ولو فعله عمدا او سهوا بطلت صلواته وقول بعض علماء اذا سجدت لم تظهر
 بينه وبينه **ب** يستحب ترك التكبير هو وضع اليدين على الشمال ولو فعله بطلت صلواته ان كان عمدا مختارا والاخلال
ج لا فرق بين التكبير فوق السرة وتحتها ولا بين وضع الكف على الكف وعلى الذراع ولا بين ان يضعها معفدا ولا مستحبا
 او غير معفدا ولا بين وضعها حال القراءة او غيرها **هـ** قال الشيخ في مجرور وضع الشمال على اليمن **ك** لو وضعها للشبهة

في صلوة الجمعة

١٤٣

يكن يباس في بحر عليه الالتفات لما رواه فان فعله عدا بطلان صلوة لا سهوا اما الالتفات بينا وشمالا فانه مكروه
 في الكلام بحر من فضاء عدا مما ليس بقران ولا دعاء مبطل للصلوة وان كان عمدا والافلا والجاهل كالغلام وسوا كان
 الكلام لمصلحة او لغرضها ولو اكره على الكلام بطلان صلوة وان كان غيرهما ثوبا ولو ظن ان تمام الصلوة فتكلم لم يفسد صلوة
 خلافا للشيخ في بعض اقواله ولو سلم في الاولين ناسبا قام فتم صلوة وسجد لله وهو لو تكلم بحر من واحد مبطل صلوة فتكلم
 في الاتصال الثلثة المعلقة الطرفين كفي وع وكلام الاخر بحر كحركة اللسان وقد اقر به الاطال به ولو فتح بحر من انفسه
 صلوة ولو فتح بحر من يمينه كلاما بطلان صلوة وكذا التاوي بحر من مبطل ولا يبطل الصلوة بكل كلام يباين به او يذوق
 لصالح القائل والمعاد بحر بحر عليه الضحك في الصلوة بغيره ما التزم فلا يباس فلو فقهه عدا بطلان صلوة لا سهوا
 بحر عليه فعل الكثير الذي ليس من افعال الصلوة فلو فعله عدا بطلان صلوة ولا يبطل بالسهو ويجوز للصلي ان يبدل الركعة
 باصابعه او بشئ يكون معه من الخصاصه بشرط عدم الالتفات به بل يعقله في صمير وليس بمكروه في البكاء لثمة من مو
 الذنبا حرام يبطل به الصلوة ان كان عمدا والافلا وان كان خوفا من الله تعالى وخشيته من عقابه لم يبطل به الصلوة وكذا
 يجوز ان يتباكى في الصلوة لا مورا الاخر با الاكل والشرب ان كان كثيرا بطلان صلوة ان كان عمدا والافلا قال الشيخ يجوز
 شرب الماء في النافلة وعندك ان يبلغ حد الكثرة بطلان صلوة الا في صلوة التورلن صابا عطش وهو يربد الصوف في صلوة تلك
 الليلة اذا لم يستدبر القبلة في بحر بحر عليه قطع الصلوة الا الضرورة دينية او دنيوية في بحر بحر الشارب القطي العج
 والشيخ والبصائر في الاضاح والناوة بحر بحر لا يباس به ومذاق لا يجتنب ولو صلى كذلك لم يبطل في نفي موضع النجس
 ورفع البصر في الصلوة وتقبض العينين وليس الخف لضيق التوراة وهو ان يستدبر على ركبته وهو الخضر السك
 وهو وضع الثوب على الراس والكف فارسل طرفيه بل يجوز ان يستدبر الى الخايط وان يضع يده عليه الا ان يعتدل
 عليه بحيث يسقط مع سقوطه وان يمد الله اذا عطف ويصلي على النبي الذي ان يفعل ذلك اذا عطف غيره وان لم يمتد العاطف ان كان
 مؤمنا وان لم يمتد فطفا مثل قوله سلام عليكم ولا يقول وعليكم السلام ولو سلم عليه بغير قوله سلام عليكم قبل لا يجوز اجابته
 الا ان يفصل الدعاء ويكون مستجابا عندك في شكك لو حبا بغير سلام فالامر بجلال الرد به لمع الامة ولا يكره للداخل السلام
 على الصلي ولو ترك الصلي والسلام مع قبضه عليه لوجه بطلان صلوة في بحر بحر الدعاء في جميع احوال الصلوة بالباح ولو
 دعا بالبحر بطلان صلوة في بحر بحر الرجل والمرأة الا في الحاجة وتصديق احد بدنه بالآخرى وضرب الخابط والشيخ تلاوة
 القرآن لا جازية غيره في الصلوة ويكره ذلك لبعض من لا يقطع الصلوة وعاف ولا في ولو جازية الرضا اذ الله وانه الصلوة
 ما لم يحج الى المنافى لا يقطع الصلوة فاستبين بدنه في بحر بحر قال الشيخ في ولو نوى ان يصلي بالطول لم يبطل صلوة لو خففها
جهد المفضل الثالث في باب الصلوات وفيه مصول **الاول** في الجمعة مباحه **كتاب** الجمعة كعتابا للظهر في
 اجماعا ثرا بطائفة كروا ويجوز عند ذوال الشمس يخرج وقتها اذا صار ظل كل شئ مثله ولو علم الشاع الوقت للخطبة وركعتين
 خفتين وجبت الجمعة ولو علم او علم في ظنه قصور الوقت لم يجز في طهر او يجلس في القرب عند الزوال ومع البعد قبله
 بدركها ويصح في اول النهار وقتا قد مر شيئا من الطيب حبه ويسرح لحبه ويجلوا راسه بقص الخفان وبأخذ من شاربه
 شاك وليس انظر شيئا به سعيهم فيكون على سكينه وقفا ويقتل بشره كفا وبشره ما واداه على باقي
 الايام مستاعدا انبساط الشمس وساعدا رتاعها وساقبل الزوال وركعتين عنده ولو اخر النافلة او صلى بين القريضتين
 جازي **باب** استحباب الصلي ان يمشي الى الجمعة ان كان قريبا ولو وجد العبد شقة وكب اذا الى المسجد جلس حيث ينبغي به المكان
 يكره ان يخطي ثياب الناس واءظها لا ماما ولا وسواء كان له مجلس يجلس اليه من قبله ولا ولو تركوا الصفوف الاولى فجلس جازي
 يتخطاهم اليها ولا يكره الا ان يخطي وليس له ان يقيم غيره ويجلس موضعه ان كان معاد للجلوس فيها وكان الجالس عليه ولو اتم
 غير جازي في الخصة به نظر ولو فرض له مصلحة لم يكن مختصا لان التيق بالابدان لا يما جلس عليه حج من شرط الجمعة لا
 الما دل ومن نصبه فلو لم يكن الا اماما ظاهره لا نائبه سقط الوجوب لجماعا وهل يجوز الاجماع حينئذ مع امكان الخطبة قوله
 في العدد شرط في الوجوب الجواز وهو وجهه فغير الامام لهم واسطر الشيخ سبعة وليس معه كذا فاقضوا في أثناء الخطبة

في الجمعة

كتاب الصلوة

قبل التلبس بالصلوة سقطت الجمعة ولو كان ذلك بعد التلبس بالكبرياء قام ولو لم يبق إلا الإمام وكذا لو مات الإمام في أثناء
 الصلوة أو عرض له حدث بطل الصلوة هذه الجماعة من بينهم الجمعة الخمسة المحظرة في الجمعة ولا تكفي الخطبة الواحدة بشرط في كل خطبة
 حمد الله والثناء عليه والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وقرآن سورة خفيفة من القرآن والوعظ ولو قرأ غزيرة نزل وسجد وسجد السجدة
 معه وفيها عند ذوال الشمس صبفا وثما وفي جواز نقلها على الزوال قولان ويجوز تقديمها على الصلوة فلو صلى أولا لم يفسد الجمعة
 وإن يكون الخطيب قائما وقيل يرد مع القدرة وإن لم يرد مع القدرة فصاعدا وإن يفصل بين الخطبتين بجلسة خفيفة وفي شرط الإمام
 للخطبتين قولان في الجماعة فلو صلى فردا لم يفسد وإذا حضرها الأصل عليه الحضور والتقدم ولو منع لعادض جاز
 له الاستئذان **ف** انفراد الجمعة شرط فيها يعني أنه لا يصح جمعها في موضعين بينهما أقل من ثلثة أميال سواء كانا في بلد واحد أو في
 فلو صلى جمعتهما بينهما أقل من فرسخ بطلتا إن أمرونا وإن سبقنا أحدهما بطلت للآخرة سواء كانتا في بلد واحد أو في بلدان
 أو غير ذلك سواء كانتا في المسجد الجامع والأخرى في غيره أو كانا أحدهما في قبة البلد الأخرى في اقصى ولو لم يعلم
 سبق أحدهما أو علم وجعل بينهما أو علم عنهما واشتبه بطلتا مع بطلتهما للآخرة إن أمكنت الجمعة وجبت والأوجب أظهرهما
 لو بطلت للقرضين الآخرين وفيه من الوقت ما يمكن فعل الجمعة هل يجب أم لا قال الشيخ رحمه الله يجب الجمعة والوجه عندكم أنهم يصلون
 ظهر لانا أحدهما صحيح وجوب إعادته لجهل السنين لا بفضة الفتا في نفس الأمر ما لو جهلنا كفيته وقوعها فالوجه ما قاله
 الشيخ رحمه الله من سبق **ح** المصلين شرط في الجمعة بل يجب على أهل السواد والقرى لا بشرط القرية أيضا بل يجب على أهل النجف
 وبسواد السواد إذا كانوا قاطنين وليس الاستيطان شرطا فلو أقام في بلد على سبيل التجارة أو طلب العلم وفي بيته لأمر مع قضا
 وطرح وجب عليه الجمعة وليس إقامة الجمعة في المبان شرطا بل يجوز أقامتها في القصر أو في بيته مع التلبس بها شرطاً ولو دخل
 في الجمعة في قبة ثم خرج ولو قبة ثم جازها ما كانا وما مؤما والأمر عندكم بشرط أدراك الركعة أما لو فات الوقت ولم
 يلبس بها فأتاها بفوق لا بفضة جمعة بل بفضة ظهر **ط** إنما تجب الجمعة على الذكور المكلفين الأحرار الحاضرين ومن وجب عليهم
 السالين من المعنى المرض والمرج والشيوخه الخاضع معها الحجز عن الحركة فلا يجب على العبد ولا المكاتب ولا المديون ولا الخارج ولو
 أدرك له المولى استحبة الحضور ولو خضر جئت عليه في الاستقار به قولان ولو انفق بضعة فهاهنا مولا لم يجب الجمعة وإن انفق في
 يوم نفسه قول الشيخ هنا ضعف لو صلى الظهر فاعتق لم يجب عليه الحضور والمساخر لا يجب عليه الجمعة ما لم يستوطن بلدة الغربة شهرين
 تنقضي مقام عشرة أيام ولو حضر الجمعة ونوى المقام عشرة أيام أو أقام شهر وجبت عليه الجمعة وإن انفق في بلد الطبع بغير
 ولو صلى الجمعة فخرج عن حكم المسافر لم يجب عليه حضور الجمعة والأعلى يجب عليه الجمعة وإن وجد قابلا ولو حضر جئت عليه
 انفق في بلد ولو صلى الظهر ثم حضر سقطت عنه المرض بقط عنه الجمعة سواء زاد المرض بالحضور أو لم يزد ولو حضر وجبت عليه
 انفق في بلد ولو صلى الظهر ثم حضر سقطت الجمعة ولم يطل ظهر الله صلاها سواء زال عنه المانع أو لا وكذا كل من لا يجب عليه الجمعة سقطت
 الجمعة عن الأعرج ولو حضر جئت عليه انفق به **ي** لا يجب الجمعة على من كان يديه وبنيها أو يديه من فرسخين ويجوز على من يديه وبنيها
 فرسخان فما دون ولو حضر الأول وجبت عليه الجمعة وشبه الحضور ولو لم يحضر وحصلت شرائط الوجوه وجبت عليه الجمعة
 في موطنه أو بكل الحضور ولو تفصل بعد عن فرسخين وجب عليه الحضور أو فصل الجمعة موطنه مع الشرائط فأبسط الوجوه
 مع المطر في الطريق المانع من الحضور والوكل الذي يثق معه السعي فكذا مع كل عذر يتعد معه الفعل **ب** الكافر يجب عليه
 ولا يفتح منه **ج** من سقطت عنه الجمعة يجوز أن يصلي الظهر في أول وقتها ولا يجب عليه التأخير لا لتبطل قبل تنال الاضغاث إلى
 واجبة الكلام في شأنها حرام وعندها شكل الكون لا يبطل الجمعة معها عا **هـ** إنما يتأق النبي حال الخطبتين لا قبلهما في
 بعدهما ولا يكره تهيب الغاطس ولا ربا السلام قال الشيخ رحمه الله ويكره للخطيب الكلام وليس يحرم **و** من يجب عليه الجمعة سقطت
 الظهر وجب عليه السعي فإن أدركها صلاها ولا إذا ظهر **ف** لو فاتته الخطبة ودكره أدرك مع الإمام الثانية فقد أدرك الجمعة
 وكذا لو أدرك الإمام وأما في الثانية ولو كبر ودكر وشك هل كان الإمام رافعا أو كاهنا لو كبره فوات الجمعة وجبت الظهر **ز** يعتبر
 الإمام التكليف فلا يصح إمامة المجنون أجماعا ولا الصبي وإن كان مراهقا والأبوان فلا يصح إمامة الخالف والعدالة فلا يصح إمامة الفاسق
 وطهان المولد فلا يصح إمامة لذو النمار الذكورة فلا يصح إمامة النسا في الجمعة ولا النخبة والحريية عند قوم والأخرى عند ذوي إمامة العبد

ولو تمسك بالآثار لا يفسد الجمعة ولو كان في بلد واحد أو في بلدان أو كان في بلد واحد أو في بلدان أو كان في بلد واحد أو في بلدان

فصل في صلاة العيدين

٤٥

مع كمال التواضع وكذا يجوز ان يكون المسافر اماما اذا تم العدد فيه وكذا المقيم الا ان لا يؤمر بالاجتماع والارض اذا حضر من
 الاصل من الاجتماع معه بولي هو الخطيب ولو خطب من غير بولي صلى ثم في جواز اعادة الخطبة نظرا لشرط في الثاني من
 الخطبة **بط** يستحب للخطيب ان يصعدان توكا على قوس او عكاذا ويكفك شبة لك ويسلم على الناس خلافا للشيخ رحمه الله واذا سلم
 الناس على الشيوخ يصعدون في الدوحة الثانية من المنبر اذا صعد جلس للشرقة حتى يفرغ المؤذنون فاذنوا فخطبوا ثم
 ولو كان له عند خطبته ان قال في الاثناء وجب له ان يركع ولو خطب بالسا من غير ان يركع بطلت صلاته وصلى من خلفه مع العلم
 لامع عليه الشيوخ ولا ينبغي ان يفصل بين الاذان والخطبة بجوار من غير استحباب استقبال الناس بخطبة لا يلبث فيها شيئا ولا يركع
 ولو استند بالناس واستقبل القبلة وخطب اذ مع السماع ويستحب للناس استقبال الخطيب لانه يبلغ في السماع ولا يستحب للمبشرين
 السامع ذلك فافترج الخطيب من الخطبة قول ابدأ المؤذنون بالا فانه صلى بالناس الجمعة ركعتين **ل** يستحب ان يقرأ الاولى
 بعد الحمد سورة الجمعة وفي الثانية للنافقين ولو قرأ غيرهما ناسا قطع القراءة وابتدأ بالجمعة والمناقبين ولو قرأوا نصف
 نقل ينشد في النمل مستحبا واذا جازع بالثوبتين وقول من اراد ان يركع في صلاة الجمعة في صلاة الجمعة وفي غيرها
 وقول المرفوع **يكب** اذا اذن المؤذن حمد السبع على من يجلس عليه الجمعة ولو وجبت على احد المتعاقدين بركعتين خاصة وقال
 الشيخ رحمه الله بركه للاذان الثانية وكوباع من يركع عليه فعلى السبع وقول الشيخ هذا ليس بجهد والا فربما جازاه غير السبع من
 العقود والساوية في الاشكال **ل** اذا دخل الامام خطبة كره له الصلوة ثم غلبها بل يصح ولا يكره له الصلوة على السؤال
ك اذا ركع مع الامام ثم رجع في السجود فلم يتمكن من الثانية لم يجز له السجود على ظهره بل ينظر الى مكانه في السجود والحق
 قبل الركوع فعل وان لم يتمكن من السجود لا يركع معه فاداسم الامام قام وصلى ركعة اخرى ولو نوى بالجمعة
 الثانية بطلت صلاته وقول الشيخ في الخلافة ضعف الويلولة بشرطه انها لا تكون الا بالان ادرك من يستحب الامام ان يركع
 في الصلاة اذا عرف انه قد رجع بعض المأمومين كره له لو لم يتمكن من الثانية في الركوع والسجود في الركعتين معا فلا يجزئ ولو
 رجع في ركوع الاولى في سجودها حتى قام الامام الى الثانية فعله ان يركع ويسجد ثم يقوم الى الثانية فيبصر اقر به الجواز ولو رجع
 عن سجود الاولى فاشغل بفضائه فلما فرغ وجدا الامام فقام من ركوع الثانية ففقد الحق بالجمعة والا فربما يصح برفع الامام
 ثم يركع بالثانية ولو لم يتمكن من السجود والحق به وجب له الثانية فلم يتمكن من السجود معه فقد التزمه بالاقرب فوان الجمعة
 يستقبل الظهر ولو رجع عن ركوع الاولى لا يجزئ مع الامام بل يصبر حتى يركع الثانية ويتأخر بذلك الجمعة بعد قضاء الثانية
 كي لو احدث الامام استخفافا فرغ من الخطبة وشرع في الصلوة او لا والافضل استحلاف من سمع الخطبة ولو نال الاثام
 او اغنى عليه واحد ولم يستخف المأمومون غير لئيمهم ولو لم يستخفوا ونوى الجميع الانفراد في بطلان الجمعة نظر
 والا فربما جاز استخلاف من فاشغل بالجمعة بصلواته والظاهر كسر يستحب بصلواته بقاءها في السجود اعظم ولو صلى الظهر
 من وجبت عليه الجمعة وشك هل صلى قبل صلوته الامام او بعدها اعاد وهل بشرطه حتى ظهر فغلبها بعد فراغ الامام من
 الجمعة او فعلها في وقت يعلم انه لو سعى فاشغل بالجمعة فيها اشكال اما من لا يجلس عليه الجمعة فانه يجوز له فعل الظهر بصلواته الامام
 اجازة او لا بركه لقوله لا اجتماع في الظهر كبحر السمع بعد زوال الشمس على من يجلس عليه الجمعة قبل فعلها الا ان يركع
 بركه بعد التجرع بركه **ك** الاذان الثاني يوم الجمعة بركه واذا صلى الجمعة قام للضرر وصلاها بركه وان ولو صلى الظهر لفق
 احدا شرط الجمعة باذان واقامة منفردا او مجتمعا في سقوط اذان الضرر فلو كان اذا كان الامام من لا يستكبره فله المأمومين
 على صلوته الامام ولو لم يتمكن صلى معه فاداسم الامام قام فقام ظهره لا نوحا الوقت عن الخطيبين سقطت الجمعة ولو ادرك
 خفيقتين ودكنتين من حيث الجمعة لو ادركها خفيقتين ودكنتين فقام ركعة في المبسوط انه بصلواته الظهر ولو قبل اذان الجمعة
 كان رجما ولو خطب صلى في وقت ما قبل او خارجا حتى صلاته **ل** يستحب الاكثر من الصلوة على النبي صلى الله
 عليه وآله يوم الجمعة ركعتين في غير مائة مرة والاكثر من العمل الصالح والصلوة فيه وقراءة سورة التوحيد بعد الفجر
 مرة والاستغفار مائة مرة وقراءة سورة النساء وهو والكهف الصافات والرحمن وقراءة النبي صلى الله عليه وآله والائمة
 خصوصا الحسين عليه السلام ويكره فيه نشاء الشعر والنجاسة **الفصل الثاني** في صلاة العيدين **بط** بخلاف

في صلاة العيدين

كتاب الصلوة

٣٩

الفصل الرابع عشر في الاعيان بشرائط الجمعة والخطبة والجمعة مع الشرائط الامع العدة ويجوز ان يصليها مع منتهى ان يكون كما يصليها
 ولو فقد احد الشرائط سقط الوجوه واستحق الايمان بجماعة وقراءة سورة الفاتحة ولو اخل بجماعة مع الشرائط عوقب على ذلك فان اخل
 قومه من فعلها فقولوا على ذلك **باب** وقدر هذه الصلوة من طواعي التمسك الى الزوال ولا يجب الخروج الى الصلوة بعد انشا الشمس وانما
 الخروج يوم الفطر عن الخروج يوم الاضحية **باب** لو فاتت هذه الصلوة عمد او سهوا او جهلا لم تقصر واجبا كذا سواء كان في حيا
 او نفلا في كفيته هذه الصلوة في العبد بن واحدة وهي ركعتان بقراءة في كل واحدة منها بعد تكبيرة الانشراح الحمد وسورة الفاتحة
 في الاولى بعد الحمد الاعلى في الثانية الشمس فاذا فرغ من القراءة في الاولى كبر فقف ودعا بالنقول خمس مرات ثم كبر السادسة و
 ركع بها وكبر في الثانية اربع مرات بقفت عقب كل تكبير ثم يكبر الخامسة وركع بها فكون الزايد من التكبيرات لما خرج في
 الاولى واربعة في الثانية غير تكبير الاحرام وتكبير الركوع **باب** رفع اليدين مع كل تكبير مستحب كذا الجمهور والقراءة في التكبير
 الزايد متأخر عن القراءة في الركعتين خلافا لابي حنيفة في الاخرى ان التكبيرات الزائدة مستحبة وكذا القنوت بينهما وقال المرتضى **باب**
ح لو شئنا التكبير وركع لم يقض بعد الركوع وقال في الخلاف يقضيه بعد الصلوة ولو شك في عدد التكبيرات بنى على اليسر
 ولو ادركه بعض التكبيرات مع الامامة مع نفسه في خوف فوث الركوع اني بها ولا ولو اضاف القنوت تركها وقضيه بعد التسليم ط
 يستحب للصلوات ان يتنظف في غسل يديه ويغسل راسه ويغسل رجليه ويغسل رجليه ويغسل رجليه ويغسل رجليه ويغسل رجليه
 فانه يصلي في المسجد الحرام ويصلي في مكة وما من يخرج ما شاء فاذكر الله سبحانه وتعالى عليه تسكينة والوقار ولو كان موطئه بعد من
 او كان خارجا او اذا علم بان له ان يركب **باب** الاذان ولا اقامة في التكبيل بقول المؤذن الصلوة ثلثا يا سبحان لئلا يطعم
 شيئا من الخلد قبل خروجه الفطر بعد عوده في الاضحية ما يصح به **باب** لو لم يتمكن من الخروج الى الصلوة صلها في المسجد
 او في منزله وقال الصادق عليه السلام على الامام ان يخرج المجهدين في الدين يوم الجمعة الى الجمعة ويوم العبد الى العبد ويرسل
 منهم فاقضوا الصلوة ثم اذهبهم الى المسجد **باب** الخطبان واجبا كوجوبهما الجمعة بعد الصلوة وتقدمها بعد عودهما يوم الجمعة
 انما على من خطب في الجمعة ما لا يجزى له من الخطبة على حاله **باب** بكرة التفل قبل صلوة العبد بعد ما الى الزوال
 للاطعام والمأمور في المدينة فانه يستحب ان يستلم مسجد الرسول صلى الله عليه واله ركعتين قبل الخروج ولا قضاء الواجب
 وبكرة فشا النافلة والخروج بالسلاح يوم العبد لا لعذر في استحباب التكبير للجماعة والمنفرد المأخر والمأخر من الرجل والامر
 الحرام العبد ليلة الفطر عقب صلوة المغرب العشاء ويوم الفطر عقب الصبح العبد اضاف ابن بابويه عقب ظهر العبد
 ظاهرا كلام السيد المرتضى انما يجزى له من الخطبة على الامام ولا وفي الاضحية تكبير عقب خمس عشرة صلوة ان كان منه او كلها
 ظهر الخمر في غيرها عقب عشر قال المرتضى جوازها وصورة التكبير في الفطر الله اكبر الله لا اله الا الله والله اكبر الحمد لله على ما
 هذا ناوله الشكر على اولانا وفيه في الاضحية وركعتان من بينهما الاطعام ولو فاتت صلوة تكبير عقبها قضاها وكبر سواء قضاها
 في تمام الشربة وضربها ولا بشرط فيه الطهارة ولا القبلة من بكرة السفر قبل الفجر يوم العبد لا بعد ان يشهد الصلوة ويجزى
 بعد طواعي التمسك قبل الصلوة **باب** لا ينفذ النذر من موضع بل بعد شمس من ملين استجابا **باب** اذا اجتمع العبد والجمعة
 من صلى العبد في حضور الجمعة او حبه او الصلح والاقرب ثبوت النجاة هل السوادون هل المصرون على الامام علامتهم ذلك
 في خطبة لا يثبت النجاة للامام ويستحب للامام ان يذكر في خطبة في الفطر الحث على الفطرة وجوبها وحسنها وقدرها وقدر
 اخر اجزاء مستحبة ومن يجعله يستحب في احوالها وفي الاضحية على الاضحية ووضعتها ويطهرها ولا يصلي الاضحية
 اخرى تار عظمه واستجابا في حضر الحسين عليه السلام **الفصل الثالث** في صلوة الكسوف **باب** في صلوة
 الكسوف من واجبه على الاعيان عند كسوف الشمس وخسوف القمر والزلزال والامات كالظلمة الشديدة والرياح الشديدة والصيحة
 وغير ذلك من احوالها **باب** هذه الصلوة ركعتان في كل ركعة خمس ركعات وكيفيةها ان ينوي ويكبر ثم يقرأ الحمد
 سورة ثم ركع ثم يقوم فيقرأ الحمد وسورة ثم ركع ثم يقوم فيقرأ الحمد وسورة ثم ركع هكذا احكاما ثم يسجد اثنين ويقوم فيقرأ
 الحمد وسورة ثم ركع ثم يقوم فيقرأ الحمد وسورة ثم ركع ثم يقوم هكذا احكاما ثم يسجد مرتين ويتشهد ويسلم ويجوز ان يقرأ الحمد
 في كل مرة بعض السورة ثم ركع فاذا اقام اماما من غير ان يقرأ الحمد ولو كان اتم السورة فامر من الركوع وقراء الحمد وسورة او بعضها

فصل في صلاة الكسوف

فصل في الكسوف والصلوة

٤٧

وقول ابن ادریس هذا لا يقول عليه وهل يجزئ سورة كاملة في الاولى مع الحمد وكذا في الثانية اشكال الاقرب لو جرح بجرح
 الطائفة بفرد زمان الكسوف والجماعة خصوصاً مع اخراج جميع الفروض وقراءة سور الطوال مع سعة الوقت وطالة الركوع بقدر
 زمان الغزاة وطالة السجود والتكبير عند كل رفع من كل ركوع الا في الخامس والعاشر فإنه يقول فيها سمع الله لمن خذ واثق
 في القيام الثاني قبل الركوع والرابع والسادس والثامن والعاشر وروى في الاستحباب الفنون في الخامس والعاشر الجهر في الكسوف
 والبر فيهما في السجدة لو سبق الامام بركوعه فالأقرب فوات تلك الركعة فينبغي التتابع في باقي الركعات التي هي في الامام
 في ثابته فيفتك المأموم بالصلاة فاذ سلم الامام اتم هو الثانية ^{فينبغي} اول وقت صلاة الكسوف والخسوف ابتداءً واخراً ابتداءً
 الانجلاد ولو لم يمتنع الوقت لها لم يجز لو خرج الوقت للمنع ولو فرغ منها اتمها اما الرجاء والزلازل وما يشبهها من الايات
 السريعة فوالها بالآخر فيمكن ان وقع العكر كله وهذه الاشياء علامات الوجوب ليست وقفاً فصلها اذا وان سكنت
 ولو يعلم الكسوف حتى خرج الوقت فلا كان قد احتقر الفرض كله وجب القضاء والافاد خلافاً للمفيد ولو فاته شيئاً فالاثر
 عند القضاء مطلقاً وفي المبطل والنهية يفسخ مع الاستيفاء لا يبدل ولو علم وفراط قضيه مطلقاً اما غير الكسوف من الايات فلا يجزئ
 القضاء مع الجهل بجميع العلم والتفريط او النسيان لا يجزئ تبينه الصلاة مع الفرائض اليومية لو فاته وكذا لا
 يجزئ بدله في نفسها لو فاته منها صلوات متعده ^ح لو استتر الثمن او الغيب السحاب فما منكفان صلى ولو غاب الثمن
 كاستفاد او طلع على القمر المنخفض صلى ايضاً وكذا لو غاب القمر ليل في حال منخافه او طلع القمر على القمر المنخفض ولو غاب
 وقت طلوع القمر ^ح يجزئ هذه الصلاة على النساء والرجال والخائف والمساكين والمساكين والمساكين والمساكين والمساكين والمساكين
 ولا المصروفين للمحاضرين يجزئ في صلاة تذكرا لله تعالى بعد الوضوء بقدر زمان الكسوف وكذا النفساني لو فرغ من الصلاة
 ولم يجز الكسوف عند الصلاة استجاباً وقول ابن ادریس بعد استحبابا وبعض علمائنا بوجوبه ضعيفاً فبالا يستحبها الخطبة
باب لو انقضى الكسوف في وقت فرضه فالوجه عند ان الوقتين ان الساعات في البداية بانهما شاء ثم يعقبها الاخرى ان شاء
 وقت حديثها تسببت البداية بها ولو تصدق صلى المحاضرة وقول السيد في الصباح والشيخ في الهام لا تسبباً عدماً وانهما يجزئ
 مسلم وبزبد العجلي الصحبة عنها عليها السلام ^ح لو دخل في الكسوف فوافى وقت المحاضرة فطهرها وصلى المحاضرة ثم عاد فتم
 الكسوف وبزبد ابان صحبة شخص عن ابطال الفعل الكثير ^ح لو صلى المحاضرة فاجزى الكسوف فان صلى مع تصديق المحاضرة
 فالوجه عند القضاء مع عدم التفريط وجوبه معه ^ح لو اجتمعت مع صلوة الاستسقاء والجماعة والسبب بالجماعة
 مع نحو التماس بما يخاف فوته ولو نشأ وفي اتساع الوقت مداً بالجماعة ثم بالكسوف ثم بالسبب بالاستسقاء فيكون اجزئ
 مع النافلة بعد صلوة الكسوف سواء كانت النافلة موقفة او لا رتبة او لا فان خرج وقت النافلة فضاها ^ح لو تصدق
 وقت الكسوف حتى لا يذكر ركعة لم يجز لو اذكرها فالوجه الوجوه ولو قصر الوقت عن اقل صلوة يمكن لم يجز على اشكال ^ح لو تصدق
 هذه الصلاة في كل وقت فان كان وقت كراهته ^ح قبل يجوز ان يصلي صلوة الكسوف على ظهر الدابة وما شابه والوجه التقبيل
 ويجوز معه بدونه **الفصل الرابع في الصلوات المندوبة** وفيها ما التوافل اليومية فقد مضت اما غير فاقبل على
اقسام الاول صلوة الاستسقاء وهي مستحبة عند قلة الامطار وغوهر الاكام وكيفية مثل صلوة العبد الا انه يفتن
 بالاستسقاء ومؤال الرجاء والماء وافضله ما نقل عن اهل البيت عليهم السلام وينبغي هذه الصلاة بعد ان يصوم الناس ثلثة
 ايام ويخرج الامام بهم يوم الثالث ينبغي ان يكون يوم الاثنين فان لم ينفق في الجمعة ولا يخرج المنبر من موضع خلائف
 بل يصلي من غير منبر ويخرج الامام بالنام الى المحلة حفاظاً على سكينته وقاد ويخرج معهم الشيوخ والاشغال والعجايز وينزلون الى
 طمأننتهم ويمنع اهل الذمة والكفار من الخروج ويصلي بهم في القصر الا في المساجد الامكنة ويستحب ما من الصلاح فيهم ^ح
 من المخاصمة الصلوة وترك التناجر وبامهم بالاستسقاء وقت الصلاة ولا اذان فيها ولا اقامة بل يقول المؤذن الصلوة ثلثة
 ويصلي جماعة وفردى لا يشترط فيها اذان الامام ويصلي في كل وقت وان كان وقت كراهته ويجزئ فيها بالقرآن فلا يخرج
 الامام من الصلاة خوفاً دانه فجعل ما على اليمن على اليسار وبالعكس لا يستحب لغيرهم ان يتقبل الامام من القبلة ويكبر الله
 مائة مرة ثم يستج الله على منته مائة مرة ثم يمدل عن يمينه مائة مرة ثم يستقبل الناس ثانياً ويحج الله مائة مرة برفع يده عن كل من

فصل في الكسوف

في الخلل الواقعة في الصلوة

اغاد الصلوة تركه عند الوضوء ما يجازي غادة الصلوة تركه عند الايه وسواء كان الواجب لها او جزء الوكيفة او تركا وكذا لو
 ما يجزى تركه او ترك ما يجزى له ما لا يجزى له الا الجهر والاختلاف فانه لو تركها جملها لم يجزى له الا غادة ولو جمل غصبتة الوتر في المكان
 وصلى فيها او جمل غصبتة الوتر والبذل او موضع السجود بعدد الوكيفة ذلك جمل الحكم لم يعلنه وكذا الوضوء بما منقطع مع العلم
 بالغصبتة فانه بعد الوضوء والصلوة ولو جملها لم يعلنه احد منها ولو علم ان الجمل يسنه وصلى فيه اغاد ولو لم يعلم انه مبنه فان كان
 من سوق المسلمين او كان في يد مسلم لم يعلنه وان وجد مطر حيا او اخذه من غير مسلم او لم يعلم انه من غير مسلم فليكن ما يقتضي فيه ثم صلى فيه اغاد
 اذا اخل تركه فهو فان تجاوز محله اغاد الصلوة كن اخل الضام حتى نوى وبالله حتى كبر وبالله حتى قرا او بالركوع حتى سجد
 وبالله حتى سجد من غير ركعة سواء في ذلك الركعتان الاوليان والاخران ولو كان المحل باقيا الى غير كمن اخل بالركوع وهو قائم لم يعلنه
 بالسجدة من غير ركعة ولو ركع وللشيخ رحمه الله قول اخر بالفرق بين الاولين والاخرين غير معتد حج لو زاد في الصلوة ركعة عند
 الوضوء او بطلت صلواته وكذا لو زاد سجدة من غير ركعة عند الاغادة لم يعلنه ولو كان سها فان لم يعلنه في اخر الصلوة بقدر الشهادتين
 فلو زاد احد وان كان قد جلس بعده فالوجه عند الاغادة لرواية زيادة الصحيح عن الباقر عليه السلام ولو ذكر الزيادة قبل الركوع فقد
 وسلم وسجد سجدة في السهو ولو ذكر بعد الركوع قبل السجدة فانه سجد في السجدة والشهادتين ان كان قد جلس بقدر الشهادتين الا اغاد
 لو سلم ثم تبين النقصه كن سلم ناسيا في الاولين او صلى ركعة من الغداة وتشهد وسلم فانه ياتي بالنقصه بسجد السهو الا ان
 يبطل الطهارة او ينفذ الى اذائه ناسيا وان فعل ما يبطلها غير فاذا ذكرناه كالكل امر فقولان اقرهما صفة الصلوة وكذا لو ترك
 التسليم ثم ذكر بعد المبطل هم لو شئت في الركوع وهو قائم ركع لانه في محله فان ذكره حال الركوع انه قد كان ركع اغاد الصلوة
 قاله ابن ابي عمير وهو الوجه عند الشيخ والتبرج بينهما الله برسل نفسه ولا يرفع راسه ولو ترك سجدة من غير ركعة
 فاحد اغاد الصلوة وكذا وكذا لو لم يعلم هل ما من ركعة او ركعتين لان المسقط لما في الذمة غير معلوم الخفق ولو علم انها من
 ركعتين مضاهما بعد التسليم بسجد السهو وما كانا من الاولين والاخرين لو شك في عددا الشبهة كالصحيح صلوة الفرد
 الجماعة السجدتين الكسوف في الثلاثة كالغربة في الاولين من الرباعية اغاد وقول ابن بابويه ضعيف لو ذكر بعد الشك فان
 يكن قد بطل صلواته بفعل ما فيها يبي على ما ذكرنا الا اغاد وكذا بسجد ولو لم يذكر كركع مطلقا او في الصلوة فلم يبدل صلى امر لا يحل
 للسهو في مواضع من نهي الفرائض او فرائض الجهاد والسهو حتى ركع او الجهر والاختلاف والذكر في الركوع او الطهارة فيه حتى رفع راسه
 او الطهارة في الغبار حتى سجد والذكر في السجود الثاني والسجود على الاعضاء السبعة والطهارة فيه حتى رفع منه او كثر سهوه ونوا
 فانه لا ينفذ يلبس على قوع ما شك في وقوعه من غير جريان قال الشيخ حله الكثرة ان بهو تلك مرات متواليه ولا حكم للسهو
 في السهو ما في موجب قبله وقوعه كذا الاحكام اذا شك في شيء وقد انقل عنه بل يسنه على سواه كان وكذا او غير ذلك كن ترك
 في تكبيرة الافتتاح وهو في القرائة او فيها هو زكع او فيه وهو ساجدا في السجود والشهادتين والشيخ رحمه الله في السجود والشهادتين
 قول اخر ما لو شك في قرائة الفاتحة وهو في السورة فانه يقرأ الفاتحة ثم السورة لا تحاد محل القرائة ولا سهو في النافله بل للخط
 ان يبي على اذ او يسنه البناء على الاقل ولا سهو على المأمور اذا حفظ عليه الامام وبالكسر لو انفر كل منها بالسهو خضع
 بوجبه لو اشركت السهو اشركا في الوجوب لو اترك المأمور ركعة مع الامام اتم صلواته بعد تسليم الامام ولا يسجد للسهو عليه
 خط لو سجد من قرائة الحمد فذكر وهو في السورة وجع فقر الحمد ثم السورة ولو سجد من السورة ثم ذكر قبل الركوع قرأ السورة وركع
 وكذا ابتداء لو سجد من السجدة او السجود وهو في السجدة او سجد من الركوع فذكر وهو قائم ركع ولو ذكر ترك سجدة قبل الركوع
 سجد وركعة بنقصها ويسجد السهو سواء في ذلك الاوليان والاخران على خلافه لو ذكر ترك السجدة من قبل الركوع سجد ما
 وبعد بعد الصلوة ولو ذكر ترك اربع سجرات من اربع ركعات فضاها بعد الفراغ وسجد للسهو ولو نسي الشهادتين الا ان ذكر
 قبل الركوع وجع فتشهد ثم سجد للسهو على تولد ولو ركع من في صلواته وقضا بعد التسليم وسجد للسهو ولو نسي الثاني وذكر بعد
 التسليم قضا وسجد للسهو ولو احدث قبل قضاة قطعه وقضا وسجد للسهو وقيل بسجد الصلوة لان التسليم وقع في غير موضع ليس
 بجزء لو كان النسي للسهو لما ما ولم يرجع رجوع المأمورين ولو ذكر بعد الركوع فجع لم يجز للمأمورين متابته ولو ذكر وهو قائم
 وقد ركع المأمورون وجب على الامام الرجوع وفي الوجوب على المأمورين اشكال اقره الرجوع مع السهو ما مع قضاها لا تسلم

والوجه في الاصل ان السجدة في السهو لا يعلنه ولو كان في غير ركعة او ركعتين لم يعلنه ولو كان في ركعة او ركعتين لم يعلنه ولو كان في ركعة او ركعتين لم يعلنه

كتاب الصلوة

٥٠

اقوى افره الاثم ارجحه لمخفهم الامام يفتي الشهد بعد السلام لو انك انكر الفرض وجب عليك المأمورين خاصة لو نسي الصلوة على النبي صلى الله عليه واله وذكر بعد السلام قضاها ولو كان في الشهد الاول فلا فريه الرجوع قبل الركوع وفي جواز اعادة الشهد اشكال ولو ذكر بعد الركوع قضاها بعد السلام الا فريه سجود السهو **اذا شك فيما زاد على الاولين من الرباعيات فان غلب على الظن احد الطرفين عمل عليه ان شك الطرفان فني على الاكثر وصلى بعد السلام ما شك فيه خير يا بويه بين هذا وبين البناء على اليقين وطرح الشك لو شك بين الاثنين والثلاثين على الثلاث اتم الصلوة ثم صلى للاحتياط ركعة من قيام وركعتين من جلوس وكذا لو شك بين الثلاث والاربع ولو شك بين الاثنين والاربع بنى على الاكثر وصلى بعد السلام ركعتين من قيام ولو شك بين الاثنين والثلاث والاربع بنى على الاكثر وصلى ركعتين من قيام وركعتين من جلوس ولو شك بين الاربع والخمسة بنى على الاربع وسجد السهو بعد السلام ولو ذكر بعد الاحتياط ما فعل لم يجز عليه الا اعادة وان كان ناقصا سواء كان الوقت قريبا او لا ولو ذكر قبل الاذان فان كان للكمال فلا شيء عليه وان كان للنقص اتم حكمه من سلم في الاولين ناسيا وان كان في الاحتياط وذكر النقصان فلو جازما ولو ذكر الثالث بين الاثنين والثلاث والاربع بعد الاحتياط بالركعتين من جلوس انه صلى ثلثا فلو جازما لو جبه صحه صلوته وعلم وجوب الركعتين من قيام ولو ذكر كج انه صلى اثنين بطلت صلوته ولو بدا بالركعتين من قيام وذكر الثالث بطلت صلوته ولو ذكر الركعتين صحته لم يجز عليه لترك مكان من جلوس فا لو شك بين الاثنين والثلاث وهو قائم كانه يقول لا ادرك قباي ثمانية او ثلثة بطلت صلوته لانه في الحقيقة شك في الاولين ولو قال لا ادرك قباي ثلثة او اربعة فهو شك بين الاثنين والثلاث ولو قال لا ادرك لاربعة او خمسة بعد صلى ركعة من قيام وركعتين من جلوس وسجد السهو ولو قال الثالثة او الخامسة فقد صلى ركعتين من قيام وسجد السهو وكذا الحكم لو قال لا ادرك قباي من الركوع لثانية او ثالثة قبل السجود وكذا باقي السائل الا ما قبل الاخرة فان الاخرى عندك فيها البطلان **باب** لا بد في الاحتياط من التنية وتكبير الا فتاح وقراءة الفاتحة ولا يجزئ التنية ولو احدث قبل الاذان فلا فريه البطلان ما لو احدث قبل قضاء السجدة فاقوى تكالا **باب** يجزئ سجود السهو على من تكلم ناسيا او ساهيا في غير موضع او شك بين الاربع والخمسة وهو جالس ونسي السجدة او التشهد حتى ركب اوقام في حال تهودا وبالعكس ناسيا قال ابن بويه يجزئ لكل نية او فريه سهوا عملا برؤية الحلية الصحيحة عن الصادق عليه السلام هو لا قومي عندك فليد لوسها في النافلة بما جاز السجدتين في الفريضة لم يجز السجود ولو قام الى الثالثة فيها فركع ساهيا سقط الركوع وتشهد وسلم ولا يسجد السهو في صلوة الجنائز ولا في سجود الندوة ولا في سجود السهو بآء يجزئ سجود السهو التنية والسجدة ان على الاعضاء السبعة والشهد السلام وليس فيها تكبير احيى يقول فيها بسم الله وبالله السلام عليك يا محمد ورحمة الله وبركاته ويقول بسم الله وبالله اللهم صل على محمد وآل محمد وهل هذا الذكر واجبه اشكال اقره العدة **باب** السجود للسهو بعد الفراغ من الصلوة سواء كان الزيادة او نقصا على الاقوى بنى لو نسي سجدة في السهو سجدة واحدة ذكر سواء تكلم او لا وسواء طال الزمان او قصر **باب** لا بد من سجود السهو لو فقد السبب تقوى او اختلف **باب** لا يسجد لما يتركه عدلان الواجب بطلان المدرك وهو قبيح عمل بشرط العلم بالسجود التمهيد اشكال اقره العدة اما السجدة المتركه من الصلوة فبشرط انها زائد **الفصل الثاني في القضاء** وفيه **باب** لا يجب القضاء لفوات الصلوة وقت الضمير الجوز والكفر الا على الاعفاء والمحضون الناس وعدم المظهر ويجب على من قامته غيره ولا عدا وسهوا ونوما الا الجعنة والعنبد **باب** لا يجب الصلوة على الصبي حتى يبلغ اما بالاحتلام او بالاكفا او بالنس وهو خمس عشرة سنة في الذكر وشعر في الانثى او بالحض **باب** لو زال عقل المكلف بشئ من قبله كالسكر او شرب الخمر او حبس القضاء اما لو اكل غداء مؤذبا فحصل الاعفاء المستوعب الوقت لم يجب القضاء ولو اغتسل عليه من قبل الله تعالى سقط القضاء انما سوغ لوقت والادراج من مضي من الوقت فقد اتمه الصلوة في المند بفضه فان ردت ولا يقضى ما فعله فان سلامه ويقضى ما فات فانه مان اغتاضه او جنونه حالة الا نداد **باب** يجب قضاء الغائبة من الفرائض مع الذكر الحاد او نكاح وجوبا موسعا على الاقوى **باب** الحواضر تترتب لاجا عا وكذا الفوات تترتب بعضها على البعض بالنسبة الى مان الفوات فلو فات ظهره وعصر من يومين قضى الاول ان كانت عضا ولو كان من يومين ظهره وجوبا فان عكسنا ساهيا عدل بنية لو لم يكن كونه بغيره اجزاء فاعلم وهل يتقدم الغائبة على الحاضرة مع سعة الوقت جوبا او استحبابا بالاقوى عندك الاخرة فلو دخل في الحاضر مع السعة على**

فريه البطلان

في غير الصلاة

فصل في الجائز في الصلاة

لم يكن في الصلاة فكذلك لا يمكن صغرها وليست بواجبة لا يجوز الصلاة خلف المجنون فان كان في وقت نازح ويجزى اخرى كوقت الصلوة
 خلفه وقت الجواز خلفه خالفه خالفه لا يجوز امامه الصلوة ان كان مراعا عارفا خلافا للشيخ وخلفه الشيخ لا يجوز للثاني
 الا انهما يباعا عدوا كان اماما لمحقا وغيره سواء كان من يجرى والارضه او لا ولو اعتل الا اماما لمحقا استخلف ولا يوم القدر
 المطلقين ولو امر القاعد بمثل ما جاز ولو عجز عن القعود صلى مضطجعا فالوجه انه لا يجوز للقاعد ان ياتهم به ويجوز بمثله
 لا قربانه لا يجوز لمن يعجز عن البيان بركن ان يكون اماما للقادر عليه انه يجوز ان يكون اماما لمثله في لا يجوز امامه الا
 للقادر ويجوز للمكان لا في غير المكان وبعضها وان عجز عنها ويجوز لمثله ولو اقيم القادر بالامم صحت صلوة
 الامام خاصة ولو اقيم القادر وامر بما في بطلان صلوة القادر خاصة ولا فرق في ذلك بين صلوة الجهر والاختفاء ومن
 حرف من حرفها لغاها لغيره عنه او ابدله بغيره كاللغة الذي جعل الراعي والارث الذي يهيم حرفا في حرف والتمسك
 لا يؤدى التاء والتاء فاء الذي يؤدى الفاء لا يجوز ان يؤم مسلم ويجوز ان يؤم مثله وقبل الفاء فاء الذي يكره التاء
 وهذا يصح الا انهما يباعا عدوا كان اماما لمحقا وغيره سواء كان من يجرى والارضه او لا ولو اعتل الا اماما لمحقا استخلف ولا يوم القدر
 ولو كان يبدل حرفا لا يؤدى في صوتة تعينت مرثاها لا يجوز امامه اللحن بالنفس سواء افسد المعنى كالذي يضم التاء
 من انفسه لا يفسد ويجوز ان يؤم مثله مع عجزه عن الاصلاح ولو تمكن منه لم يصح صلوة من ياتهم منه اذا كان عالما بما لا ولو
 كانا جاهلين بالغا تخلفه وكان احدهما يسمع ابا من غيرهما تخلفه الاخر لا يسمع شيئا منهما امثله ويجوز للمجاهل ان ياتهم بالآخر
 وفي جواز العكس شك لو وجد اللحن او الا في القادر النفس وجب ان ياتهم به مع سبق الوقت من العلم والوجه عدم اكفاء
 الامم الا انهم مع امكان التعلم في ويجوز للتبديان ان ياتهم ببكائه اذا كان اقرا منه وهل يجوز لغير التبديان الا حارص الشيخ
 منه فلا يفر بين الفصح المدبر والمكاتب والوجه جواز امامه التبديان في لا يجوز ان ياتهم رجل ولا خنثى بامرأة ولا خنثى في رجل
 ولا نقل ويجوز للمرأة ان ياتهم بالرجل وان كان اجنبيا من شهر كراهية والتخلف اجازة بالمرأة في فرائض الصلوة ونوافلها واذا
 المرأة بالشاقا منعه من فرائضها ولو احتج بالجل صفر فجاز ولو امرأة اخرى صلت لما مؤتمه عن يمينها ونوافلها
 انهم بوجله وقف خلفه لا يجوز امامه الا عني اذا كان وزنه من يساه وكذا اقطع المنيب والخنثى الجند وكذا يصح
 امامه الا ضم وان كان اعني لا يصح امامه الاخرين ولا اقطع الرجلين بالسليم ويجوز اذا كان مقطوع احد الرجلين وان
 كان يجل بالسنج على عتوق لا يصح الصلوة خلف الكافر مع غلبه بكفره ولا الخنزير ولو علمها صحت صلوة ولو علم في
 الاثنان في الافراد وصحت صلوة ولو صلى خلف من يشك في اسلامه عادة لا شرط العدالة عنده ولا يحكم بالاسلام المصلحة
 بجهد صلوة سواء كان في دار الاسلام او دار الحرب لا يحكم بانقاده لو قال بعد الصلوة لا اسلم في لا يجوز ان يؤم
 عاقا يؤم ولا قاطع وجهه بكرة ان يؤم المنيب للنواصب والمساكين المحاضرين ويجوز العكس فيها فان ام المسافر والمساكين
 ان اقيم صلى فريضه لا يجوز له الا انهم مع الامام وظاهر ان هذه الكراهية انما تعلقت بالربا عتبا وكذا يكره ان ياتهم بالسبوت
 وان يؤم من يكرهه المأمونون ويكره ان يؤم الاعرابي بالمهاجرين والمجاهدين والابريص والمجذومين بعد توبته وحجته الفخا
 والسفيه الا غلب غير الممكن من الختان من ليس كذلك في لا ينفذ احد على غيره في مسجد لا يشره ولا في امانة الا ان ينفذ
 كان اقرا منه اذا كان ممن يمكنه امامتهم وتدخل السبوت لعداها لا في الامانة ولا في السبوت ينظر الا انهم لا يكره
 غادتها الصلوة في المسجد ولو خيف فوات وقت الفضل بغيره بيب الهاشمي اولى بالامانة من غيره اذا كان بشرط
 الامانة لا في اشاح الامم كان من يجرى المأمونون اولى فان اختلفوا في الاشراف والبلغ في الشرف وسعة الحاج
 والاعراب يجرى الحاج البكر في الصلوة فان تساوا في ذلك خذ من الاقرب فان تساوا فالاشرف وهو اعلاها نسباً وقدا
 وافضلها في نفسه فان تساوا في الاقرب فخذ من الاقرب فان تساوا فالاشرف وهو اعلاها نسباً وقدا
 فالاصح وجها وهذا التقديم على سبيل الاولوية فلو قدم المنصور منا جاز ما لم يشجب للامام اسماع من خلفه الشارحين
 في جميع الصلوات فانه اذا مات الامام نحي عن القبلة واستناب المأمونون غير وكذا لو اغشى عليه وعرض له مانع من
 حله وشبهه ويشجب ان يكون الثاني من شهد الامانة ولو استناب الامام اخيرا جاز ايضا ان يادخل المأمونون خشية

الامام والشارح

كتاب الصلوة

٥٢

في الصلاة

في الصلاة

الركوع جازان بركنه وينظر من يمينه ويضع يده على ركبتيه في الركعة الأولى فيكون في الركعة الثانية كان أفضل ويجوز أن يطول ركوعه بمقدار الركوع وضيق المصلي في الركعة الأولى فيكون
 ثلاثاً إن بطول صلواته تنظر من يمينه ويضع يده على ركبتيه في الركعة الأولى فيكون في الركعة الثانية كان أفضل ويجوز أن يطول ركوعه بمقدار الركوع وضيق المصلي في الركعة الأولى فيكون
 بن يمينه ثلاثاً إن لا يخرج من مكانه حتى يتم من فاتته شيء من الصلوة خلفه صلوة المطلب الثالث في المساجد فيجب
 ببناء المساجد فيفضل كبر في ثوابه على غيره قال الصادق عليه السلام من بنى مسجداً كفضي قطاف بنى الله له بهن في الجنة وعقد ما
 صحت قال أمير المؤمنين عليه السلام من خلف إلى المسجد أصاب أحد الثمانين استغفروا في الله أو علماً من طرفه أو لغيره أو راحة
 منظره أو كلمة تروى عن روى أو لمع كلمة قد علم على هذا أو ترك ذنباً خفيفاً أو حياءً وبسبح لا يخرج منها قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله من سجد في مسجد من مساجد الله سجد لله سجد الملائكة وحملته العرش يستغفرون له ما دام في ذلك المسجد
 ضوء من الشرج حتى يسجد للداخلين منها من فعله أو حقه ثلاثاً يكون فيها نجاتهم وقيل لهم رجل النبي ويقول بسم الله والله السلام عليه
 أيها النبي ورحمة الله وبركاته اللهم صل على محمد وآل محمد وافتح لنا باب رحمتك واجعلنا من عبادك المساجدين واجعل لنا من عبادك
 قدما لله وقال اللهم صل على محمد وآل محمد وافتح لنا باب فضلك في صلوة الفريضة في المسجد أفضل منها في المنزل قال أمير المؤمنين
 عليه السلام صلوة في البيت المقدس تعدل الفلوة وصلوة في المسجد الأعظم تعدل مائة صلوة وصلوة في مسجد القبة تعدل مائة صلوة
 صلوة وصلوة في مسجد التوق تعدل ثلثي عشرة صلوة وصلوة الرجل في بيته وحده صلوة واحدة أما صلوة النافلة فافعلها في المنزل
 أفضل وأغاضه نوافل الليل كركعة قبل السجدة الأولى وسجدة بكرة أن يبينه مظلله بل يكون مكثورة ويجوز أن يركعها ونفسها بالذهب
 أو شيء من الصور ويكره أن يكون شجرة بل يجرى بها ولا يقبل المنارة في وسط المسجد بل مع طابط لا يصلي عليه بجمل المصلي على أبواب
 المساجد داخلها ويكره جملها طر يقام مع الاختيار والنوم فيها وخاصة في المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وآله وأخر الحج
 منها من أخرجه الله إليها أو إلى غيرها من المساجد يجوز نقض ما استهدى من المساجد عارضة ويجوز استعمال الله في بناء غيره
 من المساجد ولا يجوز بيع الله بماله ولا يجوز أن يؤخذ من المساجد في ملك أو طريق ذلت آثاره من أخذ شيئا من الله
 وده الله وإلى غيره من المساجد يجوز نقض البيع الكتاب مع انداس أهلها وإذا كانت في دار يجوز أن يبنى مساجد
 يجوز أن يخذها ملكا ولا استعمال الله في الأملاك في مسجد داخل المساجد إليها وكذا إذا كان في المسجد يجوز أن يبنى كس المساجد
 ونظفها ويكره أن يصبوا وينعم فيها فان فعل غطاء بالتراب لا يصبغ فيها للقل فان فعل في التراب يكره من السيف
 ويرى النيل مسابغ الصناعات فيها وكشف العورة ورمي الحصى خذف ويجنب البيع الشراء والمجانين والصبيان والاحكام
 والفتنة وقائمة الحدود والشاهد الشرع رفيع الأصوات فيها ومن أكل مثل الثوم والبصل لا يجزئ المسجد حتى يزول رائحته
 ط لا ينبغي أن يتغل وهو قائم بل يجلس ويلبها ولا يكشف عورته في المساجد يستحب تراب من التراب إلى الركبة من كس
 في منزله مسجد جعله لنفسه يصلي فيه جازله توسيعه وتضييقه وتغييره ولم يخرج عن ملكه في لا يدفن الميت في المساجد
 يجوز بناء المسجد على ثمر الغابط مع الطم وانقطاع الرابحة **الفصل الرابع في صلوة الخوف وفيه كتابا**
 الخوف ثمانية بالنظر إلى الجماع وحكمها باق غير متزوج وهي مقصورة من الجماعة وفي الحضرة أصابت جماعة ولو صليت فلهي فقولان في
 شرط هذه الصلوة أن يكون المصلي من الجماعة وأن يكون المصلي من الجماعة وأن يكون المصلي من الجماعة وأن يكون المصلي من الجماعة
 أن يشرعوا فيهم بغير كل طائفة بمقارعة العدول لا يحتاج الإمام إلى أن يشرعهم من غيرهم في صلوة الجماعة أن كانت طائفة
 صلى الإمام بالطائفة الأولى كنه عفا وقام إلى الثانية فيكون خلفه لا تقرب واجبا وقون بالتخفيف ثم يذهب إلى مقارعة العدو
 وما في الثانية فيكبرون ويكبر بهم الثانية له فإذا جلس للشهادة قاموا فأتوا بالثانية وتشهدوا ثم يسلم بهم الإمام وإن كانت طائفة
 فان شاء صلى بالاولى كنه وقبض في الثانية فيهم من خلفه ثم تأتي الثانية فيدخل معه فإذا جلس للشهادة جلسوا من غير تشهد
 ثم يصلي الثالثة بهم فإذا جلس للشهادة تشهدوا معه أول تشهدهم ثم أموا الثالثة وسلم بهم وإن شاء صلى بالاولى وكعبين و
 بالثانية ركعة هذه صفة صلوة زان الوقاع ويجوز أن يصلي بالاولى كمال الصلوة ثم يصلي بالثانية مرة أخرى ويكون نقلا
 له وهي صلوة النبي صلى الله عليه وآله بطن النخل ويجوز للأمام أن يقرأ حال الاضطراب فلو فرغ قبل مجيئهم فركع فادركوا ركوعه

فضل الله الرحمن الرحيم

• •

تمت هذه الرسالة والحمد لله
 وهو واجب الجليل بين اخلاق التجويز اذا احتاج الامام الى التبرع به او رجع فربما صلى الركعتين بغير قنين ثم بعد ما انقضى وقتها
 به القننان الاخران هذا الترتيب مع اذنه الجليل ويجوز ان يصلي كل واحد بانفراد ولا تصح في المحصر الامام والمؤمنون
 في عدا الصلوة سواء افلا يجوز ان يصلي طائفة ركعة ويسلم ثم يصلي الثانية بالآخرى فيحصل له ركعتان ولكل طائفة ركعة ولا
 يجوز ان يصلي احد بهما ركعتين من غير تسليم له بالثانية اخرى فيكون الاربعة ركعات ولكل طائفة ركعتان لا يجزئ التوسعة
 الطائفتين ولا كون كل طائفة ثلثة بل يجوز ولو كان واحدا اذا كان فيه مقاومة في الجهاد السلاح في الصلوة وهو باق في
 عن نفسه كالسيف السكين ولا يكون ثقب الجوشن ولا ما يمنع اكمال التجويز كالمغفرة لا ما يزي غير كالحرج اذا كان وسط القوم
 فان كان طرفا جاز ولو وضع القليل شيئا من واجبا الصلوة لم يجز اخذه ولو كان السلاح بجانبه جواز اخذه قولان اقرهما التجويز
 ما لو كان بالعمود ذي من طرفه لم يجز اخذ السلاح اجماعا بيب صلاة الخوف جازة في المحصر قلنا بالعصر فالكيفية ما قلنا
 والاصل بكل طائفة ركعتين ولو صلى بالاولى ركعة وبالثانية ثلثا او بالعكس جاز ولا يجوز للمسلم ولو فرغهم اربع فربما صلى كل
 فرقة ركعة جاز وكذا لو فرغهم ثلثا وصلى احد بهما ركعتين في سجدة لو كان العدة في حجة القبلة قال الشيخ رة يجوز ان يصلي بهم كل
 التي صلى الله عليه وسلم صلى بهم الجمعة صلوة الخوف خطيب الجمعة الاولى وصلى بهم ركعة ثم صلى بالثانية اخرى
 هذا اذا كانت الجمعة الاولى بعد الجمعة ولو كانت اقل لم يجز ولو كانت الجمعة الاولى المذكرة فارت بعد الخطبة وبها الاخرى
 لم يخل بهم الجمعة الا بعد اعادة الخطبة ولو صلى بالاولى الجمعة كاملة لم يكن له ان يصلي بالثانية جمعة اخرى بل يظهر به لو صلى
 بهم في الاصل صلوة الخوف قال الشيخ رحمه الله جاز مع ترك الاصل وهو مفارقة الامام سواء في ذلك صلوة ذات الروع عتقا
 وبطن النخل ثم قال لا يجوز صلواته الخوف في طلب العدة لانه ليس هناك خوف في الجمع نظر الا ان يريد به القصر قال والقائل الحزم
 لا يجوز فيه صلاة الخوف فان غلبوا صلواتهم صلواتهم لعدا خلا لهم شي من الاركان بل صاروا منفردين به وغير متصل
 وهو يعطى انهم لم يرد به ما ذكرنا في صلواته شدة الخوف في صلوة المطاردة والسابقة مثل ان ينهي الحال الى المعانعة فيصل
 على حيلة ما شاء اذا كان قبل القبلة بتكثير الاحرام ان تمكن ولو لم يتمكن من النزول صلى اكبوا وسجد على قرويس من جهة
 ان لم يتمكن او ما يجعل ابناء السجود انخفض ولو خاف صلى بالشيخ من غير كوع ولا سجود بقول عوض كل ركعة سبحان الله والحمد لله ولا
 اله الا الله والله اكبر ويحسب التبرع بكثرة الافتتاح والافرب جوبا لتفقد ولا يجوز ان يؤخرها حتى يخرج الوقت يجوز الى اخره
 من لو صلى مؤمبا فامن ثم صاوة آمن وبالعكس اشترط الشيخ رحمه الله عدا استدار القبلة وفيه شكال ولو زار سواد اقطبه
 عدا فاضلى مؤمبا او شاهدا عدا فاضلى بالاباء ثم بان كذا في حقه او حصى حائل لم يندرج الفار من الزحف بعبد ما صلاه بالاباء
 مع عدا تنويح الفراد ان تمكن من شفاء الاضال حال عدم الفراد كاعادة مع تنويحه وكذا العاضه بقتاله بعبد ما صله مؤمبا
 بط او فاضل من قبل وبيع جاز ان يصلي صلوة شدة الخوف قصر اما المؤمل بالفرق فيصليان على قدر امكانها وبومها للركوع
 والسجود وقصر الا في سفر وخوف لئلا يلبس الجرح محرم على الرجال ويجوز في حال الحرب قال الشيخ ولا يجوز فرسه ولا التدثر به ولا
 الاتكاء على ليد وكذا الحكم في السنور الملعنة ويجوز لو كان دلا او حيا او كفا او تكة او جوبا او قلنسوة وليس الذهب محرم على
 الرجال سواء كان خاتما او طرازا على كل حال لو كان موهبا او محرما فيه فقد اندرس ربه اذ لم يكن به باس كما لو فاته صلواته
 قضاه صلواته امن في الكيفية ما العدة فان كان صافرا فاضلا فاضلا فان كان في المحصر فالا قبل الامم ولو قضى صلوة امن
 حاله الخوف صلاها كما فاته في العدة ويجوز ان ياتي بالكيفية على هيئة صلوة الخوف **الفصل الخامس** في صلوة الفرار
 وفيه ركعة يجزئ في السفر المقتصر على الصلوة والصوم معا بنية وطائفة في الاربعه مواطن مكة والمدينة وجامع الكوفة والحائر
 فان الاتمام فيها في الصلوة افضل قال ابن ابي عمير يني ان ينوي العام بالمواطن الاربعه عشرة ايام لم يمت ب شرط القصر
 بردين هما ثمانية فرسخ اربعة وعشرين ميلا كل ميل اربعة الاف ذراع بذراع اليد الذي طوله اربعة وعشرين اصبع
 سواء قطعها في ذات طول او مضى بزاوية ولو قصد اربعة فرسخ فان غرر على الخروج من موضعها ولو قصد اربعة فرسخ
 فله ان يفر لا ان لا يبلغ في الرجوع الاول مشاهة الجردان ولا سماع الاذان ولو سالت احد الطرفين وهو صائفة دون جنة

قصص وافي

كتاب الصلوة

٥٤

فصلان مال الى الرخصة والشيخ قول اخر يجوز التخصير اربعة فرسخ وجوبه في الثمانية والعلم ما قلناه **ح** لو اتى في صلاة
 لم يجز الفسخ وان تجاوزها فالحام لا يترخص كذا لو قصد اداءها في المسافة ثم لم يجد له عزيم على مثل الاولى او تجاوز المجموع المسمى
 ولو عاد فصرح ببلوغ المسافة والا فلا وكذا لو طلب غيرها او ابقاها في شدة وان سادها ما اذا لم يقصد المسافة ولو قصد
 الاثناء قصر في لو خرج ينتظر وفصلان حصلت مسافرتهم ما لم يبلغ خروج المسافة فيقصر في طريقه وموضع انتظاره فلما
 تجاوز شهر او وعزم على السفر خرجوا ولو لم يخرجوا قصر في اخفى الاذان والحدائق ما لم يتجاوز شهر **ح** الاعتبار انما هو
 بالنسبة لا الفعل ولو قصد المسافة وخرج وقصر صلواته ثم بدله لم يعد يتم في جوعه اذا لم يبلغ المسافة ولو رجع في اثنا الصلوة
 صلاها على التمام ولو قصد بلدا بعيدا وفي عزيمته وجده مطوية ورجع اتم **ح** لو خرج الى السفر مكرها فالأخرى وجوب
 التخصير قال الشافعي لا يقصر منه قوة ولو قصد الصبي مسافة فبلغ في اثناها فالوجه وجوب التخصير ان لم يكن الباقي مشا
 وكذا لو عرض للمسافر الجحش والاعناء من شرط التخصير تأخر السفر فلا يترخص في المسافة كالابن وقاطع الطريق و
 الخارج في الحرب ونابغ الجابر وطالب البعيد **ح** ولو كان في السفر سائرا سوا مكان فاجبا كالحج او من دونه
 كالزيادة او مباحا كالتجارة ولو كان الصبي جلي قوته وفوق عياله قصر ولو كان الصبي للتجارة قال الشيخ يقصر في الصوت
 الصلوة والوجه التخصير فيها معا ولو كان سفره للنزعة والتفرج في المباح وجب التخصير وكذا يوجب قصد تارة المقابر والمسا
ح لو كان السفر مباحا فغير نية الى المعصية تقطع رخصته لو عاد عاد الترخص ان كان المقصود بعد الموت على اشكال او
 ينجس المسافة ما تقدم قطعه مما كان مباحا في اشكال ولو سافر الى معصية فغير نية الى المباح قصر في مسافة من حين نية
 النية ولو كان السفر مباحا لكنه يقصر فيه قصر **ح** من شرط القصر عدم قطع المسافة بوطن له او عزيم على الاقامة عشرة ايام ولو قصد
 في اثناها ملك لم يعد استوطنته شهر فضاء عاد متوالية او منفردة **ح** وكذا لو نوى الاقامة عشرا ايام في اثناها المسافة ولو كان
 ملكه حد المسافة قصر في الطريق واما البلد الذي فيه ملكه وكذا لو نوى الاقامة عشرة ايام على حد المسافة ولو كان له عدة املا قد
 استوطنته شهر اعتبر ما بينه وبين الموطن الاول فان كان مسافة قصر في الطريق خاصة والا فلا ثم يعتبر ما بين الموطنتين
 كان مسافة قصر في الطريق ومن الموطن والا فلا وهل بشرط استمرار الملك حتى لو باع الملك المستوطن يخرج عن الترخص اشكال
 افسر في الخروج ولا بشرط استيطان نفس الملك بل البلد الذي هو فيه ولا بشرط كون الملك مباحا فيه الاستيطان فلو كان له بيتا او
 مزارع وقد استوطن البلد المدة اتم **ح** كل من نوى الاقامة عشرة ايام فانه يتم في البلد الذي نوى الاقامة فيه ولو عزم على
 مسافة فضاء ونوى الاقامة في اثناها اتم فيها نوى الاقامة فيه ثم الطريق من مبدأ سفره اليه ان كانت مسافة قصر فيها والا فلا
 ولو عزم المسافر على اقامة عشرة ايام فضاء عاد في رستاق ينتقل منه في غيبة الى اخرى لا عزمه على الاقامة في موضع واحد
 انا لم يطل حكم سفره ولو دخل بلدا فقال ان لقيت فلانا اقم عشرا والا فلا لم يطل حكم سفره ما لم يجد فيا من شرط التخصير
 ان يكون سفره اكثر من حصر الكاري الملاح والزاعي والبك الذي يطلب القطر والنبات والتاجر الذي يطلب الامواق والبريد
 والاصل في ذلك ان هؤلاء لا يجوز لهم القصر ما لم يكن لهم في بلدهم مقام عشرة ايام فان اقام احداهم عشرة ايام في بلد ثم خرج
 قصر ان اقام اقل اتم والشيخ قول اخر انه لو اقام عشرة قصر صلوة النهار ودون صلوة الليل ودون الصبا والبرق يتبدل
 لا يجوز التخصير حتى يوارى جدران البلد الذي بنا فيه او يخفى عليه اذنه ولا يجوز قبل ذلك سواء كانت الجدران عامرة
 او خرابا ولو كان الخرابا بلديا بنى غير بالاذان ولا غير باعلام البلد المتأبر ولو كان للبلد محال منفردة فخرج عن محله
 قصر في اخفى جدرانها او اذا نهار لو كانت منفردة لم يقصر حتى يفارق جميعها والبدن اذا كان متلوا في حلة قصر اذا خفى عليه
 اما العابد من السفر فانه يقصر حتى يبلغ سماع الاذان وقال بعض علمائنا يقصر اذا خرج من بيته ويتم عند دخوله وبه اقام
 لكن الاول اقرب **ح** المسافر اذا دخل بلدة قصر فيها ما لم يبق منها مقام عشرة ايام او يقصر عليه فلتكون يوما فان حصل احد الامرين
 ولو صلوة واحدة ولو نوى التفرج رجع فان كان قد صلى على التمام ولو صلوة واحدة اشهر عليه حتى يخرج والا قصر ولو كان
 رجوعه اثنا الصلوة فالوجه التخصير لكن الشيخ رحمه الله اقر بالانمام وهو حق ان كان قد دخل في الثالثة والا فلا والاخرى
 الصوكا الصلوة فالرجوع عن ثبوت الاقامة بعد التفرج في الصلوات وفي المثل اشكال فربما الاعتبار بخروج الوقت ولو دخل في الصلوة

لو كان في نوى الاقامة بين شهرين وشهرين فما كان مسافة قصر الا في ذلك

کتاب التزکوة

41

[illegible]

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ أَتَوْنَهُمْ

جہانگیر کا فرمان

[illegible]

ما يجنبها الزكاة الابد

الحول كماله ولو اشترط المقرض الزكاة على القارض لم يسقط الزكاة عنه والشيخ هنا قول غير معتد لما لو ادى القارض الزكاة عن المقرض فان دونه لم يبدل ذلك **فصل** مكان الاداء شرط في القضا لا في الوجوب فلو تلف بعد الحول من النصاشي قبل التمكن من الاخراج سقط من الفرضه بجنا ولو لم يتمكن ولم يخرج وجبت عليه الفرضه كماله لو تمكن من الدفع الى الامام ولو ائتمن ولم يدفع ضمن سواء طال له الامانة الثاني ولا وان دفعها الى الساعي فلتفت فيه فلا ضمان ولو مات المالك بعد امكن الاداء لم يسقط الزكاة وكذا لو مات قبل التمكن وبعد الحول كما لو كان له مضارب فخرج اخراجه من الاول وجبت عليه الزكاة في الفرضه زكوة في الزمن ايضا على الزمان وكذا الاخراج من غير الزمان مع بقاءه ومنه لا معنى كب لو كان له مضارب فخرج اخراجه من الاول وجبت عليه الزكاة ولو استاجر من ثبات في الذمة وجبت الزكاة ولو استاجر متعامتين وجبت الزكاة على الاجير ولو استاجر في الذمة ابني على القولين كج وفي جوب الزكاة في مال التجارة قولان اقربهما الاستحباب **المفصل الثالث** فيما يجنبه وما يشبهه وهو **الاول** انما يجنب الزكاة في بعض اشياء الابل والبقر والغنم والذهب والفضة والخطرة والشجر الثمر الذي لا يربح ولا يجنبها عند ذلك سواء كان مما يكال ويجوز ولا سواء قصد بذر اعته نماء الارض او لا وسواء كان مملوكا او لا والارض التي لا تخرج حبوبا ولا تملك عند شيخ رحمه الله نوع من الخطرة والسلك عنده نوع من الشجر الا في بعضه كغده الوجوب فيها **الفصل الثاني** في زكاة الابل وفيه اثنان وعشرون بجنا شرط زكاة الابل المالك والمضارب التوم والحول وامكان التصرف وكال العقل وقد تقدم ما و نصب لابل اثنان وعشرين لهما خمس فلا يجنب بهاد ونهائش اجماعا فاذا بلغت خمسا ففيها شاة الثانية في عشرة وفيه شاتان الثالثة في عشرة وفيه ثلث شاة الرابع في عشرة وفيه اربع شاة الخامس في عشرة وفيه خمس شاة عند اكثر علماءنا وقال ابن ابي عمير يجنب فيها بنت مخاض وليس بمعتد لها من بنت وعشرين وفيه بنت مخاض السابع بنت ثلثون وفيه بنت لبون الثامن بنت اربعون وفيه حقة التاسع احدى ستون وفيه جذعة العاشر بنت سبعون وفيه بنت لبون الحادي عشر جذعة ونعون وفيه حقتان الثانية في عشرة وفيه واحد وعشرون فهو خد من كل اربعين بنت لبون ومن كل خمسين حقة وهكذا بالتماما ما بلغت فيكون في مائة واحد وعشرون ثلث بنات لبون وفي مائة وثلاثين حقة وبنات لبون وفي مائة واربعين حقتان وبنت لبون وفي مائة وخمسين ثلث حقتان وعلى هذا الحساب **ب** لو كانت الزكاة على مائة وعشرين يجزى من مير جبت الفرضه عن احدى وعشرين ولو اجمع في مال ما يمكن اخراج الفرضه منه كالماتين بخير المالك والافضل ان يدفع او فع الاستا وهي الخلق ولو كان عنده احد الصنفين اخرج المالك واشترى الصنف الاخر اخرج ولو لم يكن عنده تخير في شراء اتهما شاء والاولى الحقا فان شاء اخرج اربع جذعات واستخرج ثمانية او ثمانين درهما واخرج خمس بنات مخاض منها عشر شاة او مائة درهم ولا خيار للساعي في الصغور والنزول وليس لولي الطفل والمجنون اخراج اعلى الفرضه ان قلنا بالوجوب ولو كان عند اربع مائة خازان يخرج مائة ثلثا ومائة ثلثا ولو كان عند خمس بنات لبون وثلث حقتان اخرج الخمس عن الماتين وليس له اخراج الحقا وبنت لبون مع الجبران الشرعي ولا اخرج اربع بنات لبون وحقة وبطال الجبران اما لو كانا ناقصين كاربعة بنات لبون وثلث حقتان يخرج مع الجبران فيدفع بنات لبون وحقة وبطال الجبران وثلث حقتان وبنت لبون والجبران وليس له دفع حقة وثلث بنات لبون مع الجبران لكل واحدة الا بالقيمة ج لا زكاة فيما دون الجوز ولا فيما يكن التصيب من الاشياء لا منقصة ولا منفعة ولا يجب الا زبد من السن الواجب باعتبارها ولو تلف اربع من دنع وجبت لثاة كماله سواء تلفت قبل الحول وبكده وقبل مكان الاداء او بعد ولو تلف خمس قبل الحول فلا زكاة ولو سقط خمس الشاة ان كان قبل الاداء ولو ملك ثمن من عشرة قبل الحول قبل مكان الاداء سقط من بنت مخاض بنسبة الثلث وكذا لو ملك خمس من بنت عشرة قال الشيخ هنا يكون قد ملك خمس المال الا خمس الخمس فيكون عليه ربعه اخماس بنت مخاض وربع اخماس منها وعلى الساكن خمس بنت مخاض الا اربعة اخماس منها في الشاة الماخوذة ينبغي ان يكون الجوز من اصابان او الثمن من المير كذا شاة الجبران ويجزى المذكور الا في سواء كانت الابل ذكورا او اناثا ويجزى من غنمه او غنم غيره قال الشيخ ويجزى من نوع البكلا من نوع بلد اخر لا في المكينة والمغربية والبيطية مختلفة والافرية عند الاخراج من اتي نوع شاة ملاك الشاة بين اثنا عشر افر من الشاة بين الضان والمغري ويجزى منها احداهما عن الاخر اجماعا **هـ** يجوز ان يخرج عن الابل الكرام الشاة الكريمة للشيرة والتمشية والمزلة ولا يؤخذ من غنمه من الابل الصالح ولو كانت لها صاحبا وما كثر

٥٩
وذكر ان ما يجنبها الزكاة هو ما لا يربح ولا يملك عند شيخ رحمه الله

تذكر والمشيخ قول
بطل وجوز الزكاة
فيها

في زكاة الابل

كُنَايَةُ الزُّكْرَةِ

الخمس من فضة وصححه واخذ اشاة فاحصه عن بدل الصالح بنسبه النقصان في لو اخرج ببيع من الشاة لم يجزه الا اذا كانت قيمته
 قيمة الشاة او تزيد ولو كانت قيمة الشاة دناءى قيمته ثبت الحاض جازا اخرج الشاة عنها ولو لم يجز شاة اشترى شاة او دفع قيمتها السوية
 ولا يجزئه عشرة دنانير اذا كانت اذن في من وجب عليه من دفعها ووجد الا على يد غيره ونفها واستثنى ثابن او عشرين دنانير
 ولو وجد الاذن ونفها ودفع ثابن او عشرين دنانير وجب عليه ثبت الحاض وعنده ثبت لبون اخر حقا واستاد من المصدق ما قلناه
 ولو انكسر الفرض كان الجبرن عليه ولو وجب عليه ثبت الحاض وعنده ابن لبون ذكر اخراته مع عكس ثبت الحاض من غير جبرن ولو كانت
 ثبت الحاض معبته اجزاء ابن اللبون المعبته ولو كانت عنده ثبت الحاض على صفته من الواجب عنده ابن لبون تعبت ثبت الحاض ولو
 عدلها جازان لشترى بها شاة ولا يجزى علوا السن في الذكر فيث الا نوتة في غير هذه القوتة فلو وجب عليه ثبت لبون لم يجزئه ان يجزى
 حقا ولو اخرج عن ابن اللبون حقا او جذا اجزاء ولو اخرج عن ثبت الحاض ثبت لبون او عن ثبت لبون حقه اجزاء ولا يجوز ان يؤخذ
 انزل من ثبت الحاض مع الجبرن بل بالقيمة السوية وكذا لا يؤخذ على من الجذع الا بالقيمة ح لو عدل السن وما يليها صعد او نزل
 لم ينقل الى الثالثة بضاعت الجبرن بل بالقيمة السوية على اقوى القولين لو اورد الجبرن شاة وعشرة دنانير لم يجز بل بثابن
 او عشرين دنانيرهما الا على سبيل التوفيق السوي ولو كانت ابله مرضا او الفضة مدومة وعنده اذن واعلى دفع الادون والجبرن ولو
 له دفع الا على باخذ الجبرن ولو اتفق الضرع عن الفقهاء جازي لا يثبت الجبرن في غير الابل والاربعاء والخيول
 الكرم واللبث سواء يضم بعضها لبعض ويجب الزكاة مع بلوغ المجموع المضايقات تطوع بالاجور والا اخذ من اوسط المال
 ولو قبل بموازا اخرج ما شاء اجمع الشرايط كان حاسب لا تؤخذ المربعة من الصالح ولا الهرة وهي الكبر من غيرها ولا ذئبة
 العوا من التسليم لا يؤخذ الربوي التي تربي لها الى خمسة عشر يوما وقبل الخمسين ولا الاكل وهي التمنية المتخذة للاكل
 ولا فحل الضرب لغيره عليه اياك وكرام اموالهم ولا الحامل لانه صلى الله عليه واله منى ان ياخذ شافعا ولو تطوع المالك
 جاز ولو كانت ابله مرضا لم يكلف شراجه ولو عدم الفريضة من المرض لم يجز شراجه صححه فان اشترى مربعة جزاء وكذا يجزئه لو
 اخرج قيمه المربعة ولو كانت ابله مرضا لم يكلف مرضا صححا بغيره صحح ومرض فلو كانت فيه العجى عشرين والمرض عشر كلف
 شراجه صحح بخمسة عشر ولو كانت كلها صححا والمرض مرض كلف صححا بعد اسقاط الفاوت بين الصحح والمرض من الفرض ولو كانت
 امراضها متباينة اخذ من اوسطها صحح الماخوذ في الزكاة دسمي فريضة ما يتعلق به الزكاة مضا با وما نقص شقا واول فريضة
 الابل الماخوذ ثبت الحاض وهي التي تملك سنة ودخلت في الثانية والماخض الحامل والحاض اسم جنس لا واحد من لفظه
 والواحدة خلدته ثم ثبت لبون وهي التي لها سنتان ودخلت في الثالثة ثم الحقة هي التي لها ثلث ودخلت في الرابعة ثم الجعة
 بفتح الدال المسجدة وهي التي دخلت في الخامسة وهي على الاستفا اذا دخلت في السادسة فهي الثانية فان دخلت في السابعة
 فهي الرابع والرابعة ولد دخلت في الثامنة فهو سدين وسدين فاذا دخلت في التاسعة فهو بازال او طلع نابه ثم بعد ذلك
 باز عام او باز عامين وهكذا الى التسور شرط في الابل والبقر والغنم اجاعا فلا يجزى الزكاة في المعافاة ولو علفها بعض
 الحول قال الشيخ رحمه الله بصير الاغلب الا فربعتك اعتبارا والاسم وكذا لو اعلفت من نفسها او صنعها مانع من التسوية
 مالكمها وغنم باذنه او بغيره فماله الحول شرط في الانعام الثلاثة والذهب والفضة بلا خلاف ويتحقق كمال الحول والاهل
 لثاني عشرة بان لو بطل ايام الحول بغير المضايك الملك من اول الحول الى اخره فلو نقلها عنه في اثناء الحول انقطع فان سرقها
 ساقط الحول من حين الاخذ او وكذا لو غاصها بغير جيلها والقول قول المالك في حولان الحول من غير عين و
 وشبهه عكسك ان يجوز ان الحول قبل واخذ منه الحول لومات المالك اشغل الضابط بالموارد اشانت الحول حين الانتهاء
 يبي لو كان معه خمس من الابل فحال عليها حولان وجبت شاة واحدة ولو كان قد اخرج عن الاول من غير عين ثم حال الثلث
 وجب عليه شاة ثانية ولو كان معه زيد من مضايك حال عليها حول وجبت الزكاة متعددة عن كل سنة بعد اسقاط ما يجزى في
 السنة المتقدمة عن مضايك المتأخرة الى ان ينقص عن الضايك فلو حال على ثلث عشر حولان وجبت ثبت الحاض خمس شاة ولو
 قل ثلثة وجبت ثبت الحاض دنانير شاة من لا بعد النحال مع الامهات ولا زكاة فيها حتى يحول عليها الحول وليس حول
 منها يحوّلها سواء كانت متولدة منها او من غيرها وسواء كانت امهاتها تامة المضايك مضا با وسواء وجد معها في بعض الحول

في زكاة البقر والغنم

١٠

اولا والوجه عندك ان الحال لا يجزئها النصاب حتى يستغن عن اهلها بالرعي ثم يبقى حولا بعد الحج لو كان معدون الفضا فنجس في اثنا الحول كمال النصاب سائفا لحول عندك كمال النصاب مع حصول السوف في الحال بطل لو ملك نصابا من الضعاف فقل عليه الحول من حين التور وان لم يكن معها كبار لم يؤخذ منها ولا يجزئ كبرها من ثواب الانعام ان لا يكون عوامل فانه لا زكاة في العوامل وان كانت سائمة كما لو تلف من النصاب شيء ضمن المالك لفرضه كمال ان كان بفريطه الاسقط من الفرضه بنسبة الثلث من النصاب كب ينقطع الحول بارتداد المالك ان كان عن فطره وينافذ رثته الحول من حين الارتداد والفقار ولو كان عن غير فطره لم ينقطع وجبت الزكاة عند تمام الحول امارا قبا **الفصل الثالث** في زكاة البقر وبطل صابح الزكاة يجزئ البقر بشرط الابل قد تقدمت الا ان النصاب هنا مخالف للنصاب ثم فلبقر نصابا ان احدها ثلثون وفيه تبع او تبعة الثانية او تبعة منه وهكذا دائما في كل ثلاثين تبع او تبعة في كل اربعين سنة وليس فيها نقص على الثلاثين شيئا وفيها بين الثلاثين والاربعين وب لا شيء في الزايد على الاربعين حتى يبلغ سنين وفيها تبعة او تبعة في البيع والتبعة هو البقرة سنة واحدة ودخل في الثانية وليس في جدها وجدة لثلاثة والسنة هي التي دخلت في الثالثة وهي الثانية ولا يؤخذ غيرها في البقر فاذا دخل في الرابعة فهو ربيع او باعته وهو في الخامسة سدين في السادسة صانع ثم لا اسم له بعد بل يقال صانع عام وصانع عامين وهكذا في ما يؤخذ منه الزكاة بقية نصابا او ما يؤخذ من فطره وما لا يؤخذ منه لم يجزئ هو وانفق في النصاب الفرض كما في عشرة من النصاب كمالا في الابل ولو جع عليه سبع او تبعة فخرج عنه اجزاء اجزاء وجع عليه سنة ففي اجزاء التبعة او التبعة من نظرية الاجزاء مع عدم النقصا فيه في الفرضه لما خوزة في الابل والبقر الا ان خاصه يحكم ابن اللبون وهو يدل عن ابن الحاض في الابل والتبعة في البقر خاصة ولو اعطى من ابدل سنة لم يجزئها جازا ولو كانت ابله ذكورا كلها ففيه تكليف لا في نظرية جواز الذكور المسبب لو فطد ان الواجب في البقر ينقل الى غيرها بالقيمة التوفيق او دفع القيمة البقر العربي الجواميس من احدى صنف الى الاخر يؤخذ من كل نوع بحسبه فان ما كس اخذ منه من النسبة الى الجوز الذي لو كانت الجواميس عشرة والعربية عشرة من نظرية الفرضه منها فاذا كانت من الجواميس بسدين والعربية ثلثة كلفها مائة واربعة وبقرة بها وكذا لو اختلف البقر في الجوزة والرداة والخيار الى المالك الساعي ط لا زكاة في البقر الا في اجزاء والنول من الوحش والانس يعتبر في الانم **الفصل الرابع** في زكاة الغنم وفيه صابح شرط زكاة الغنم شرط زكاة الابل والبقر من المالك والنصاب والتور والحول التكليف وامكان النصف الا ان النصاب هنا غير نصاب هناك واعلم ان الغنم اربعة فصائل لها اربعون وفيه شاة اثنتان مائة واحد وعشرون وفيه شاة ثلثة مائتان وواحدة وفيه ثلثة شاة اربع ثلثا من الواحدة وفي كل مائة شاة وفيه مائة اربع وفيه مائة خمس مائة خمس وهكذا وعند الشيخ رحمه الله ان في ثلثة مائة وواحدة اربع شاة وفي اربع مائة وواحدة يؤخذ من كل مائة شاة والاول اربع ما يتعلق به الزكاة بهي نصابا وما يتعلق به صانعي عفو ولا زكاة فيها نقص عن الاربعين ولا فيما بين الصبح الضان والعزس وايض منها الى بعض فوز من كل شيء يخطه فان ما كس اخذ بالنسبة فاذا كان الضان عشرون من الميراث ثلثة الميراث عشرون وجع الفضا ثمانية عشر فثنيته ثمانية عشر وعشرة جدها في ذلك ولو قيل يجزئها خارج ما بهي شاة كان وجهها في زكاة في الظباء والنول من الوحش والانس يعتبر في الانم لو ملك اربعين فخال عليها سنة اشهر ثم ملك اربعين اخرى وجع عليه عند تمام حول الابل او ان اتم حول الثانية لم يجزئها شيئا ما لو ملك بعض بطل الحول تمام النصاب الثاني وزيارة واحدة فما زاد وجع عليه عند تمام حول الابل او شاة وهل يحصل ابتداء انضمام النصاب الاول الى نصاب الثاني عند طك الثاني عند تمام حول الاول الا في الاول وفيه شك ولو قبل بقبوط اعتبا ونصاب الاول عند ابتداء ملك تمام النصاب الثاني وصيرده الجميع نصابا اذا كان وجهها في اول ما ثلثة الشاة يقال لولدها سحلة للذكر والانس في الضان والميراث ثم يها بينهما كذلك فاذا بلغت اربعة اشهر فهي في الميراث جرة جرة والجمع جبار فاذا جاز واربعة اشهر فهي عتور والجمع عندا وعرض وجمعها عرض ومن جن يولد الى هذه الثانية يقال لها غنق للانس وحي للذكر فاذا استكملت سنة فالانس غنق والذكر غنق فاذا دخلت في الثانية فهي جدة والذكر جدة فاذا دخلت في الثالثة فهي ثنية والانس في الرابعة ربيع وفي الخامسة سدين

في زكاة البقر

في زكاة الغنم

كتاب الزكاة

في زكاة الزواجر

في زكاة الزواجر

وسدس في السادس ضائع ثم يقال ضائع فاما ما كان في الماشية من الماشية والاشنة ومن الماشية
سبعة اشهر ثم هو جديع اليه وفي الثانية شي وثقة ثم يلتحق بالمعز في الاسم اقيم الجديع من الضان مقام الماشية من المعز لان جديع
الضان ينزل سبعة اشهر والمعز ثمانية اشهر وفي السنة الثانية الفصل الخامس في زكاة الذهب الفضة وفيه باب بحثنا
شرط الزكاة فيها الملك والضراب المحول وكونها مضمرة بين منقوشين بحكمة المعاملة او ما كان يتعامل بهادرام او ما كان
النصر والتكليف في الزكاة في التباين والنفار والحل في باب لكل من الذهب الفضة ضابان فالاول في الذهب عشرة دراهم
وفيه نصف دينار ولا زكاة فيها وذلك لو كان بشئ يسير وابن بابويه جعل الضاب الاول اربعين وليس بمعدل الثاني اربعة
دنانير فيها قبل اثنان وهكذا اثنان في كل اربعة قبل اثنان وليس فيما دون اربعة شي اصلا والاول في الفضة مائة درهم وفيها
خمس دراهم والثاني اربعون وفيها درهم وكذا اثنان في كل اربعين درهم ولا زكاة فيها نقض عن المائتين وان كان بشئ يسيرا
ولا ما نقض عن الاربعين ج كل واحد من الجوهريين بغير ضابطته لا بغيرته من الاخر ولو اختلف الموازين فنقص في بعضها
دون الاخر بما جرت العادة به وجبت الزكاة ولو نقص في الموازين اجمع سقطت كالدراهم في صك الاسلام كانت نصفين جليل
وهي التود كل درهم ثمانية دنانير وطبرية كل درهم اربعة دنانير فجمعوا في الاسلام جعلوا درهمين متساويين وزن كل درهم ستة
دنانير فصار وزن كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل يقال الذهب كل درهم نصف مثقال وخمس وهو الدرهم الذي قد ربه النبي صلى الله
عليه واله المقادير الشرعية في ضاب الزكاة القطع ومقدار الذوات والجرير وغير ذلك والذات ثمانية حبات من اوسط حب الشعير
الا اعتبار في بلوغ الضاب الميزان لا بالعدد العفو الاول في الذهب ما نقص عن العشرين الثاني ما نقص عن اربعة عشر والعفو
الاول في الفضة ما نقص عن المائتين والثاني ما نقص عن اربعين في لو مر على العشرين نصف المحول ثم ملك اربعة اخذ نصفه
عند تمام المحول ثم استوفى حول العشرين ما لم يملك خمسة اخذ ما لا يجزى من العشرين عند كمال المحول انما يكون الزائد من حين المالك
واخذ منه الواجب لا يجزى المغشوش من الذهب الفضة حتى يبلغ صافيها ضابا فلا يبلغ فان اخرج جديعا بمقدار المغشوش او
اخرج من العين وكان الغش شفا جزوا الا ان علم مقدار الغش اخرجوه ان يخرج عن الصا خاصة وان لم يعلم استظهر في الاخر
اما من غير العين او منها ما يحصل به اليقين بالبرائة وان لم يفعل لم يسبها على اشكال ولو كان المغشوش ضابا لا غير لم يجز الزكاة
ولو لم يعلم بلوغ الخالص ضابا استحبه الاخراج ولم يكلف السبك ولو كل بالضم من المغشوش فامنع من الخالص وجبت الزكاة
ط لا غير باختلاف الرغبة مع ثنوي الجوهريين في التباين وهم جدد الثمن كالروضة مع ما موردونها في الغيرة ومطابقا في
العبار وبسبب يخرج من الاعلى والاطول وان اخرج من الادون جاز ولو اخرج من الاعلى بقدر قيمة الادون لم يجز للمكسب
من الدراهم والدنانير ان يكره بغيره وثقة وجبت الزكاة فيه بالجملي لا بغيره الزكاة سواء كان محلا او محملا اكثر او قل
ولا فرق بين ان يتخذ للاستعمال والاعارة والاعارة او للذخيرة ودون زكوة اعارة وب ما يجري على التقوى والجملي
من الذهب حرام سواء الكعبه والمساجد وغيرها في ذلك اختاره الشيخ ورجح في الخلاف باحذ على القدرين لا زكاة فيه قال
الشيخ وحلله السيف للحاج بالذهب ما قال رحمه الله ولا نقض لاصحابنا في تدينه بالخارج في تفضيها وتدينه بالمصاحف ويط
الاستباح بالذهب الاصل الا باحذ والاواني من الذهب الفضة حرام ولا زكاة فيها ولو اتلفها مثل من فيه الفضة دون الصنعة
لانها محترقة بحد او فسادا فربما تسبب فان سبب قبل المحول فلا زكاة وان سبب بعده وجبت الزكاة وكذا لو قصد غرض محققا
وبعض علمائنا او جبا الزكاة مع قصد الفراق قبل المحول فلوزاد ما وزنه مائتان مائة للصنعة تخير المالك بين دفع خمسة
قهمها سبعة ونصف بين جعل ربع العشر من العين والصنعة مائة الى وقت بيعها وبين دفع ذهاب عرض غير بقية سبعة
ونصف لو دفع مكان الخمسة سبعة ونصف لم يجز لانه ربا ولا يضمن التباين ولا النقار الى الذهب الفضة وكذا لا
يضمن عرض التجارة اليها **الفصل السادس** في زكاة الغلات وفيه بحثنا الشرط في وجوب الزكاة هنا الملك
والضاب والتكليف مكان النصر والضاب هنا في الغلات الاربع شي واحد وهو خمسة اوسق فلا يجب زكاة فيها وزنها
ولا تقدر في الزايد بل بحقيقة وان قل ب الوسق ستون صاعا بصاع النبي صلى الله عليه واله الصاع اربعة امداد
المد بطلان وربع بالعرف وقول ابن ابي نضر المد رطل وربع تعويل على وانه ضعفه والرطل العراقي مائة وثمانية وربع

في زكاة الغلات

درهما واربعة اشباع درهم وهو شون مثقالا والثقال درهم وثلاثة اشباع درهم وهذا القدر تحفيق لا يقرب غلو نقص
 الضاب عن خمسة وسق سقطت الزكاة وان قل حرج الضبيته بالكيل بالاصواع واعتبر الوزن للضبطنو يبلغ بمائتا وزن
 وجبت الزكاة قطعا ولو بلغت بالكيل وزن الوزن كالتعريف ففرض وجوب الزكاة نظر اقره العبد ك لو شاورت الموازين في
 النقص البسر سقطت الزكاة ولو اختلفت فيه وجبت لو شك في البلوغ ولا مكال هناك ولا مبرن ولم يوجب سقط الوجوه
 دون الاستحباب **اما** اعتبار الاوراق عند الخفاف فلو بلغ الرطب المضاب لم يجز الزكاة واعتبر الضاب عند خفافه ثم
في لا يجز الزكاة في الغلات الاربع الا اذا تمت على ملكه فلا يشتري غلة او هبة او موهبة فاعيد بدو الصلاح وجبت الزكاة
 على البائع اما لو اشفكت البنية قبل بدو الصلاح فبدا صلاحها عند وجبت الزكاة عليه والاخر اجتناب الفتن من الوارث
 بخلاف ثمن الاصول واذا اخرج الزكاة من الغلة لم يشكر وعليه ان يثبت حوالا ولو اشترى نخلا وثمره قبل بدو الصلاح
 فان زكاة على المشتري لو كان بعد بدو الصلاح فان زكاة على البائع في لو مات المالك وعليه من وظهر الثمرة فلا زكاة على الوارث
 ولو فضل الضاب بعد الدين اما الواضات ثم المالك حتى تم ما وجبت الزكاة ولو كان الدين مستغرا ولو ضاقت الزكاة قالوا
 تقدم الزكاة وقيل بالتحاص **ح** اذا بلغت الغلات الاربع المضاب جفتها العشرة كانت تسقى سجا او بعلا او عدا ولو لم تسقى
 سقيها الى مؤنة كالدوا والنواحي وجفتها نصف العشر لا يورث خضر الا انها والمواقي لا احتياجا الى الساق لجول الماء من
 موضع الى اخر في نقص الزكاة اما لو جرى الماء في ساقية من الثمر واستقر في مكان قريب من جدار من افتر الى الالة في صعود
 وجبت نصف العشر لو شرب الثمرة سجا وغير سجا اعتبر لا غلب حكم له ولو شارب اخذ من نصف الثمرة بحسب العشر من
 نصفها نصف العشر لو كان له ذرغان احدهما ساج والاخر ناضج صما في تكبل النضج واخذ من كل منهما ما وجبته والقوت
 المالك من غير من في غلبته **في** الواجب يعلق بالحبة الشدة والثمر اذا بدا صلاحها وقبل ان ياتي بها في اصاب الزكاة
 حطة او شغل او الرطب ثم اوزن بها والمعتد الاول ونظره العائدة بما لو نضر بعد بدو الصلاح قبل صيرته ثم اوزن في العلم
 كافة على ان لا يخرج انما يجز في الغلة بعد التقصينه وفي الثمرة بعد الخفاف فلو تلفت بعد الخفاف بغير طم من بدو منه لا
 ضما ولو قطعها قبل بدو الصلاح لحاجة فلا زكاة ولو يكن قد فعل مكرها وان كان له حاجة فلا زكاة ايضا ولكنه فعل مكرها
 ولو تلف بعضها بعد بدو الصلاح بغير تقصير وجبت الزكاة اذا بلغ المجموع الضاب سقط من الغرضه بنبذه التالف من المجموع
 يب لو اشترى لزمه زرع المسلم قبل بدو الصلاح ووده بعد اشتداد لهيب فلا زكاة ولو ظهر فساد البع من صلته في الوجوه
 نظر لعدم تمكنه من النضر ظاهر **يح** لو كان له رطب لا يجز غار وجبت الزكاة فيه بعد بلوغه الضاب بغير تقصير بحسبه
 بل لو كان له نخل يفاوت اذا كان بالسهرة والبطوء او زرع او كرم كذلك ضم السابق مع اللاحق اذا كانا عاما واحدا كذا
 البحث لو كان اطلاقه متفادا سواء كان في موضع واحد او في امكنة متباعدة **ح** لو كان له نخل بطلع مرتين في عام فمناهما
 فان بلغ المجموع ضابا تلفت الزكاة والا فلا وقول الشيخ هنا مدخول **في** لو كان النخل حيا لم يجز الرزق لو كان دقا
 لم يكلف شراء الاجور لو كان منها اخرج بالنسب على الافضل ولو اخرج من الارداء ففي الاجزاء فطر في ذابته حنينة
 عن محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال ما الله ما اقل ما يجز فيه الزكاة قال خمسة وسق وبتك معافاة وامر جبر ولا يزك ان
 وان كثر او الظاهر ان مراده عليه السلام لا يخرج منها لانه لا زكاة فيها ولو بلغ الضاب **في** الزكاة في الغلات يجز بعد المؤنة
 كاجرة السقي والعمارة والمحصول والجذال والحافظ والبذر والخراج وبعد حصة السلطان فاذا اخرج هذه الاشياء وكان النخل
 نضابا وجب الزكاة والا فلا وللشيخ رحمه الله هنا قول ضعيف **يح** يجوز الخمر في الكرم والنخل والاقر عله جواز في الرزق
 وفيه من الحارص المالك حصة الفقراء ووقته بدو الصلاح ويجز في الحارص الواحد والافضل اثنان ولا بد ان يكون اضبابا
 اذا عرف الحارص المعداد خبر المالك في بقاء اماته في بدو فليس له التصريح بالبيع والطبخ والاكل وفيه فيه فبعض كيف شاء و
 يجوز ان يفهم الحارص حق المالك ويجوز ان يقسم الثمر على رؤس النخل فيعين الساعي حصة الفقراء في نخل بمينه لا ينبغي
 للحارص التخصيف عن المالك ويقدوما ينظم به المالك المالك بازاء المانة فما يباقي فها كلة المؤام وما يباقي به الطهر
 والنظر في التخصيف الى الحارص **كا** المحصر لا يقيد الثمن وان اخطا المالك الضاب بل اخرج الزكاة بحكم المحصر لو تلفت بغير طم

كتاب الزكاة

٢٠

من المالك لو يعلم القدر ولو تلفت من غير قهره سقطت الحصة المضمونة بالخمر ولو اختار المالك الحفظ ثم اتلف الثمر وتلف ثمنه
 من حصة الفقراء بالخمر من ان يعلم القدر والاضمن القدر وكذا لو تلفها الاجنب ولو اتفقت الخلقة الى تجنب الثمر جفت و
 سقط من الخمر بمسألة كتب لو ادعى المالك التلف وتلف لبعض بعد الخمر فان كان بسبب ظاهري لقول قوله ولا يمين عليه
 لو انهم الساعى خلافا للشيخ ولو نكل عند الشيخ غرم ولو كان يخفي لقول قوله ولا يمين ايضا ولو ادعى غلط الخارص بالمحمل
 قبل قوله من غير يمين ولو ادعى غير المحمل لم يقبل منه ولو زاد الخمر من الزيادة للمالك ويستحب له بدلها قاله ابن الجبند
 لو لم يخرج الا ما صار صاغا زل للمالك فان خرج خارصا ولو لم يخرج من بطنه ومجناط في القدر ويجوز للمالك قطع الثمرة
 وان كره الخارص مؤاخذته ولو مضى من منع الشيخ في المبتوء بسوء يدك لا يجوز للساعى اخذ الرطب عن التمرة الفية
 عن الزبد الجاني بان يفسد حاله عند الخفاف فان فضل والفاضل دار نقص اسناد النقص ولو دفع المالك الرطب عن التمرة
 يخرم ولو كان عند الخفاف يفسد والواجب له القيمة لتوقفه وعند غيره فخره لو استاجر ارضا فزعهها ببذره كانت الزكاة
 على المستاجر وكذا لو استعار ارضا وقصبتها ولو ادعى مزاد عفا عنه كانت الزكاة على صاحب البذر ولو كانت صححة كان
 الزكاة عليها اذا بلغ نصيب كل منها نصبا ولو بلغ نصيب احدها وجبت طبا فانه كى لو اشترى ثم قشرها لقطع قبل بدو
 الصلاح فلم يقطعها في بدا صلاحها فان طالب البائع بالقطع او المشتري وانفقا جاز وهل يقطع الزكاة عن المشتري
 قال الشيخ نعم وعند غيره شك لو انما على البعثة او بيعت برضا المالك فان الزكاة تجب على المشتري قوله واحد كون
 المحطة والشعر هنا جلتا اجاء لانضم احدهما الى الاخر وان اتخذ في باب الربو على الاقوى **الفصل السابع**
 في الاحكام وفيه ما يجتأه اولئك المضاي قبل الحول سقطت وان ضلله فدا وكذا لو باول جبا يحن ثاقل او محالفه شيئا
 في البذل الحول من حين الاشغال ولو وجد به عتبا قبل الحول رده واسترجع المضاي استأنف الحول من حين الرجوع
 وان كان بعد الحول وقبل الاداء بدل لو ادلى ان يؤدى الزكاة من غير العتبي على اشكال وان كان بعد الاداء من البيع
 ان كان من غير العتبي جاز الرقود لو كانت المبادلة فاسدة لم يزل ملك واحدهما فاذا تم الحول وجبت الزكاة على اشكال
 ب لوباع المضاي بعد الحول قبل الاداء صح في ضيقه وقف نصيب الفقراء فان ادى الزكاة من غير صح الجمع والابطال نصيب
 الفقراء وغيره اشترج ولو غزل ضيقهم وباع الباقي صح ولو وضعه بعد الحول صح في ضيقه وقف نصيب الفقراء فان ادى
 المالك من غير صح والا فلا صح لا يسقط الزكاة بموت المالك اذا وجبت عليه سواء وصى بها الولد او من ينجح من طلب المال
 كى لو تلف المال من غير قهره سقطت الزكاة وان كان بغيره او بعد ما كان الاداء وجبت له يجوز اخراج الفقه في الاثبات
 وغيرها ومنع الفقهاء لانهم بعد بيعه يجوز اخراج منها شاء فقهاء والفقهاء يخرج على ثمانية الاصل والافرى يجوز اخراج المشا
 في الاعتبار بالخلطة في الزكاة بل يخرج كل من المالكين ما يخصه من ماله ان بلغ المضاي الا فلا شئ ولو بلغ المجموع المضاي واكثر
 سواء كانت خلطة اعيان وامضا كما لو اشركا في المسرح والمعى الخليل لشربا الفحل والراعى وكذا الاثر بالخلطة في نقصان
 القرضية فلو كان ثلثه مائة وعشرون وجب على كل واحد ثمانية ولا فرق في سقوط اعتبار المظهر بين الماشية وغيره فان ادى
 النصا لو احدث جبت الزكاة عليه وان كان منفردا في اماكن مختلفة كالوكان اربعون ثمانية منفردة في البلاد وسواها على التل
 او قمار بين لو كان له ثمانون في بلدين وجبت ثمانية واحد صح الزكاة تجب العتبي في الذمة سواء كان مال حيوانا او
 اثما او غلات فلو كان له مضاي احدى حال عليه جولة ولم يؤد وجبت عليه فريضه واحد ولو ادعى من غير يمين وجب عليه
 ثانيا لا يضم ختم الى غيره فاذا كان عند اربع من الابل وعشرون من البقر وثلاثون من الغنم لم يجز عليه شئ وكذا باقى الاضما
 حى الذين لا ينع الزكاة ولنا سبعة سوا في ذلك الاموال لظاقره والباطنة ولا فرق بين حقوق الله تعالى وحقوق الادميين
 بالو حال الحول على المضاي فصدق به جميع صح ثم انوى الزكاة اجزاء والاضمن حصة الفقراء **الفصل الثامن** في
 بئحنية الزكاة وفيه مطلبان **الاول** في مال التجار وفيه ثلثة وعشرون مجتأا ليجب الزكاة في مال التجار على اقل
 القولين وهو المال المنقل بعقد مراضة بقصد البيع الاكتساب عند المالك لا يكفي البتة من دون الشراء ولو انقل بمبذلو
 مبراشا ونوى الغنبة فلا يكون ب شرط ثبوت الزكاة فيها استحبابا عندنا وجوبا عند بعض علمائنا الحول وبلوغ الغنبة

فلا حاكم في الزكاة

في الزكاة

فيما يستحب في الزكاة

٩٥

وهذا لاكتسابها عند الملك وان يكون لاكتسابه بغيره كالإتباع والاكسابات المحللة لا بما يملكه غيره وان نواه للتجارة
والأقرب شراط كون التملك بموضع لا يمتنع ولا احتشاش والتكاح والتخلع قبول الوصية وبشرط وجوب رأس المال
طول الحول فلو كان عند متاع قيمته مضاب فزاد في أثناء الحول لم يربح حول الزيادة على الأصل بل يثبت زكاة رأس المال
عند تمام حوله لأصل زكاة الزيادة عند تمام حولها ان بلغت مضابا سواء مضى المال في أثناء الحول أو لم يخرج قال الشيخ
لو اشترى عرضا للتجارة بدراهم أو دنانير لم ينقطع حول الدراهم بل يبنى حول العرض على حول الأصل ولو اشترى مضابا غير
الاثمان كخشب من الأبل استأنف الحول ولو كان معه سلعة سنة أشهر ثم باعها ببنى على حول الأصل ولو اشترى سلعة
للتجارة بسلعة للقبض جرت في الحول من حين انتقالها إليه **هـ** عرض التجارة يبنى حول بعضها على بعض فلو كان في يده
عرض للتجارة ثبت فيه الزكاة أقام في يده سنة أشهر ثم اشترى به عرضا آخر للتجارة وأقام سنة أخرى ثبتت الزكاة بخلاف
الزكاة الواجبة لو نادى حلا لتضييعه وكذا لو مضى المال ببنى على حول العرض في يثبت زكاة التجارة في كل حول مع الشرط
أن لو اشترى سلعا في وقت متعاقبه فان كانت قيمته كل واحد مضابا ذكي كل سلعة عند تمام حولها وان بلغ المجموع
المقتاد كاه عند حوله الحول عليه جميع ولو كان الأول مضابا دون الباقي فكلما لحا عليه الحول ضم إلى الأول وزكاه كالأول
الواحد لو ملك دون المضاب خال عليه الحول لم يثبت زكاة وبشرط وجوب المضاب جميع الحول فلو كان دون المضاب
ثم كمل به زيادة القيمة التوقية أو بمانه أو بانضمام عرض آخر للتجارة في ملكه اعتبر الحول عند الكمال ولو نقص في أثناءه ثم كمل بقيمته
الحول من حين الكمال ولو اشترى سلعة بغيره فحال الحول وهو باق وماله وحال الحول على الزيادة بثبت زكاة ثانيا
وباخذ الشئ بالقبض ولو اشترى سلعة فحال الحول ثم وجد بها عيبا فودعها به بثبت زكاة في لوباع السلعة في أثناء
الحول استأنف حول الثمن ما بقى من السلعة بعد الحول بالثمن الذي اشترى به سواء كان مضابا أو أقل ولا يقووم ببقاء البلد
ولو بلغت السلعة مضابا باحدا التقدين دون الآخر بثبت زكاة **ب** الفد والمخرج هو ربع عشر القيمة من النقد الذي
كان رأس المال **ج** لو تولى القنية وقت الشراء لم يثبت زكاة ولو تولى التجارة بكنهه لك أو ورث مالا أو استوفى قسدا
أنه للتجارة لم يصير للتجارة بغيره **د** لو نقص رأس المال في أثناء الحول ولو حبه سقطت زكاة وإن كان غنما ضاقت الغنما
ولو بلغ رأس المال استأنف الحول ولو نقص بعد الحول وأمكن الأداء لم يسقط الزكاة في الناقص ولو كان قبل إمكان الأداء
سقطت فيه خاصة **هـ** زكاة التجارة يتعلق بالقيمة فيموز ببيع العرض قبل الأداء بقي زكاة التجارة لا تمنع زكاة الفطر
فلو اشترى قنقا للتجارة بثبت كونها واجب على المالك زكاة الفطر عنه **و** لا يجمع زكاة العين والتجارة في مال واحد
فلو ملك أربعين مائة للتجارة وقيمتها مضاب حال الحول سقطت زكاة التجارة وبثبت كونها العين **ز** لو اشترى عرضا
للتجارة فزرعها أو حلا لها فاشترى وجبت زكاة العين في الزرع والثمرة لم يسقط زكاة التجارة في الأرض والتخل والتشجير
هنا قول ضعيف عندنا **ح** لو كان منه مائة درهم فاشترى بمائة وخمسين عرضا فان لم ينقص قيمته كمال الحول ضم إلى الخمسين
وبثبت زكاة ولو كان مائة أربعين مائة فباعها بأربعين مائة وكلها للتجارة وكل الحول عليها بثبت زكاة التجارة
وعلى قول الشيخ بثبت زكاة العين **ك** لو دفع الفاقرا ضاحا إلى المضيف فخرج الفاقرا منه مائة المال إلى رأس المال وبثبت
الزكاة فيه وفي حصته العامل أيضا إذا اتفق رأس المال والزيادة في الحول ولو اختلفا أخذنا زكاة رأس المال مع حوله
وإذا خال الحول على الزيادة أخذت الزكاة من حصته والباقي على العامل وتورد الشيخ رحمه الله في تجبيل الخراج حصة العامل
لحقو الملك بظهور الترجيح وبذلك الفطر حصتهم منه بظهوره وبين تأخيره إلى القسمة لكونه وقاية وهو عندنا أقرب لها
لا ينجس بمجه فانه لو كان رأس المال عشرين فرج عشرين ثم ثلثين كانت الخمسون منها ولو استقر ملكه للرجح كان للعامل
ثلثون كما لو نوى مضاب التجارة القنية تسعين البناء على ما تقدم من الحول زكاة المال **ك** لو اشترى سلعة بدراهم فحال
عليها الحول باعها بالدينار فوضعت السلعة داهم ولوباها قبل الحول بدنانير ثم خال الحول فومت بالدينار داهم **ل** لو
لوتج مال التجارة كان السالج مال التجارة ويجزئه نصف الزيادة في مضاب التجارة وليس حوله حول الأصل على ما تقدم المطالب
الثاني في بینه ما يستحب في الزكاة وفيه مباحات أشبه الزكاة في الحول ثم طائفة الملك الشارعة لا يجوز في المشت

كتاب الزكاة

٥٠

في زكاة الزكاة

ان قصه الزكاة

الان يدعي علم الفقير بالقيمة فيكون لا تقبل من المدين ولو كان لا يدفع الا ما زاد على القيمة

والشاجر ولا الغنم ولا الضال الثاني الصوم فلا زكاة في المغلوبة الثالث الحول الرابع الاثونة فلا زكاة في الذكور **فخرج**
 عن كل غنم في كل سنة ونباتان وعن كل جزء في كل عام ونبات **ج** يستحب الزكاة في كل ما يخرج من الارض غير الغلات الاربع التي
 يجزئها الزكاة بشرط الكيل والوزن والملك والضابك لا زكاة في العبد والذرة واشباهها **ج** الضاب هنا كما هو في الغلات الاربع
 حقه او شئ **هـ** القدر المخرج العشران كان قد بقي منها او شبهة نصف العشران كان قد بقي بالدول والنواضح واشباهها ولو اجتمعا
 في الغلات **و** لا يستحب الزكاة في الخضرا كالبقول والبطيخ واشباهه **ف** يستحب الزكاة في المساكن والمعارف والدكاكين
 اذا كانت للمغلة ويخرج من غلتها الزكاة ولو لم يكن الدار دار غلة ولا عقارا متخذة للاجرة لم يستحب الزكاة **ج** لا يستحب
 الزكاة في الاقشة والاثاث والقرش الاواني والرقب والماسية عدا ما تقدم **المفصل الثالث** في وقت الاخراج
 والمولى له وفيه مطلبان **الاول** في الوقت **ب** بما لا زكاة في الانعام والايمان حتى يجوز الحول وهو مضمون
 عشرة شهور ثم اذا اهل الثاني عشر وجبت الزكاة اذا استمر الشرايط كل الحول وجوبها على الفور واما الغلات فاذا ضفت
 الغلة وتقطعت الثمرة وجب الاخراج على الفور ولا يجوز له التاخير سواء طولب بها او لا مع وجوب المستحق **ب** لو اخرج الاخر
 مع المتكسر وجو المستحق ضمن وكذا لو بعث البينة كونه لغيرها ما خرج وجو المستحق وامكان الاخراج ضمن وكذا الوصية لو اخرج
 دفع ما اوصى اليه بدفعه ولو كان عليه ضرر في الاخراج جاز التاخير ولو اخرجها اليه بدفعها الى من هو احق بها كالقرية او ذي
 الحاجة الشديدة ضمن مع وجو المستحق قلت او كثر ولا يكون قد فعل امر ما ولو كثر المستحق في البلد وطلب تعميم العطاء جاز
 له التاخير في الاعطاء لكل واحد بقدر ما يعطى غيره وفي الضمان **ح** اشكال **ج** يجوز للمالك غل الزكاة من دون ان يملكها
 ولو اخرجها عن ملكه ولم يسلها الى الفقير ولا الى الساعي مع الكثرة ضمن ولا يكفي الاخذ ولو اخرجها عن ملكه ولم يسلها الى الفقير
 ولم يجز الساعي ولا الفقير تلفت من غير تفريط فلا ضمان **د** لو دفع الى الفقير زكاة فامر الفقير بشي لبها ثوبا او غيره
 ولم يقبضها تلفت ضمن المالك لان الفقير لم يملك بعد القبض لتوكيل فاسدا ما لو قبض لم يضمن الا بالتفريط **هـ** وجو
 تاخير الزكاة شهر وشهرين عندك انه محمول على العذر وح لا يتفقد بغيره **و** قد وجبوا تقديم الزكاة شهر وشهرين
 وثلاثة اربعة وعندك ان هذه الروايات محمولة على سبيل القرض على الزكاة لانه زكاة مجله ويكون صاحبها ضامنا حتى جاز
 الوقت قد ابرأ لاخذ ولا يضمن لو بقي على الاستحقاق **ق** لو كان معه اقل من مضاي خرج زكاة نصابا وبها انتم انتم انتم
 كان ما اخرج زكاة مجله لم يجز ايجاعا **ح** اذا كان معه نصلا لا ازيد دفع الزكاة منه قرضا قبل الحول سقط الوجوب عند
 الشيخ وحمد الله بكتب الزكاة ما دامت عنهما باقية ولو تلفت انقطع الحول له استرجاع الثمن **ط** اذا دفع الزكاة قبل الحول
 قرضا فان بقى المال على ضعفه الوجوب المستحق على ضعفه الاستحقاق احسب القرض من الزكاة عند الحول ويجوز نقلها الى غيره
 ولو تغير حال المالك او حال الفاضل تبعه العين ان كانت موجبة والقيمة عند القبض تلفت لو زاد العين زيادة متصلة او
 منفصلة في استعادتها نظرا لالشيخ يستعيد لان المالك انما اقرضها زكاة فلا يملكها بذلك **ي** لو سلف الساعي الزكاة
 من غير مسئلة المالك ولا الفقراء ثم حال الحول والمالك والفاضل على الصفا المتبرع وقت موقعها وان تغيرت حال البائع
 ودها الامام على المالك وان تغيرت حال المدفوع اليه ودها الامام على غيره لو كان تغير المدفوع اليه قبل الدفع ضمنها **ك**
 مع التفريط وعدمه لو سلف بمسئلة ما حال الحول ولم يتغير الحال فقد وقعت موقعها وان تغيرت بعد الدفع فالحكم ما
 مضى وان كان قبله وملكك من غير تفريط قال الشيخ الاول ان يكون منها لان كل واحد منها اذن به ولو سلف بمسئلة الفقير
 ولم يتغير الحال فقد وقعت موقعها وان تغيرت بعد الدفع كما تقدم وان كان قبله وملكك في الساعي قال الشيخ يضمن اهلها
 ولو سلفها باذن المالك خاصة ولم يتغير الحال فقد وقعت موقعها وان تغيرت بعد الدفع كما تقدم وان كان قبله وملكك في يد المالك
 فالمالك ضامن لان ائتمنه بما يستعمل المستحقون منه دين الزكاة والا لا شرا فلو تغيرت حال المالك والفقراء قبل الحول
 استبعد وكل موضع يستعيد المالك فانه باخذ العين مع وجودها والمثل مع عدمها ولو تغيرت او لم يكن مثلية استعاد الفقير
 دفعه الزهر من اعتبار القيمة يوم التملك يوم القبض وانما يستعيد المالك لو قال للفقير وقت الدفع هذه زكوتي فجعلها لك لو
 اطلق او قال هذه صدقة لم يكن الا شرا عا اطلق او قيد **ب** لو ابرأ الفقير فان كان بعين المدفوع جاز احتسابه من الزكاة ولو

في المستحقين للزكاة

٥٧

في المستحقين للزكاة

فصل في المستحقين للزكاة

فصل في المستحقين للزكاة

كان فيها ترجع منه ما لو ايسر بياضه كما لو كانت بلا قنول الدار او الاقارب كما قال الشيخ لا يخرج الزكاة وفيه خلافان المقبول
عند قرض نساء الفرض ^{للشيخ} لو ايسر بعد الدرع ثم حال الحول عليه هو فقير جاز الاحتساب كذا لو دفعها الى غني ثم فقير لا
الدفع عندنا على سبيل الفرض بل لو دفع عن مضايقة ثم انفذ بعضه قبل الحول سقطت الزكاة واسترجع ما دفعه وان قص
بالانفاق الاسترجاع ^{في} لو عجل عن احد المضايقين فهلك جاز احتسابه عن المضايق الثاني عند الحول **المطلب الثاني**
في التولي للاخراج وفيه ^{في} بجواز يجوز للمالك تفريق الزكاة بنفسه المالك الظاهر الباطن والافضل صرحها الى الاما
العاقل ولو كان غائبا فالافضل دفعها الى الغنيب لما مؤمن من الاما منيب لو اخذ الجار الزكاة ففي اجزائها رابعا
الافضل عدمه لكن لا يضمن حصه الفقراء مما اخذ ^{في} لا يجوز للمالك دفعها الى الجار وطوعا ولو دفعها كذلك ضمن ولو
عزلها فاعادها الظالم او تلفت فلا ضمان لو طلقها الامام وجب صرفها اليه ولو فرفها المالك ح قيل لا يخرج به وعندك في نظر
لو فرفها بنفسه وجعلها الى الامام والى بعض اخوانه ليعرفها سقط سهم السعاة منها ^{في} بشرط في العامل شرطه مستلزم
والعمل والتحريم على اشكال الاسام والعدالة والفقير فيها على اشكال هل يجوز للمهاجر ان يكون عاملا مع الاصل
منه ما لو تولى جيازة زكاة الهاشمي لو جبر جواز اخذ المضيق منها ولو طوع بالعمالة من غيرهم ولا اجرة جاز ويجوز
لو تولى الهاشمي ان يكون عاملا في الامام مخبر ان شئ اساجر الساعي باجرة معلومة مده معلومة وان شاء جعل لاجلها
عن العمل بدفعها اليه مع توقيفه قصر المضيق عنه يتم له من باقي التهام وان فضل دفع الباقي الى هذا الزكاة ولو قبل انه
ليس بلازم لا يتعالى جعل له مضيقا كان **و** ^{في} يجب على الامام بعث مناح للجباية في كل سنة واطلق الشيخ ذلك عند
انه لو علم من قومه اذاتها اليه او الى المستحقين لم يجب البعث لهم ^{في} اجرة الوزان والكيل والناقد على قبل المال واما الخاسر
الكاتب فيعطيان من سهم العامل ^{في} ليس للساعي تفريق الزكاة بنفسه من دون اذن الامام ولا بيعها الا مع الحاجة والعد
فلو باع لا ضرورة له بفتح البيع وبيعها ما عين وادشها من الشراء فنقصت عنده والمثلان كانت ثلثا لغيره وثلثا لغيره
بغيرها هل الصدقات انما تباعهم وحدهم ويخرج فذلك حاجتهم فاذا اعطيتهم شخصا كبره وحلاه ولا ينبغي له ان يوقر الفرض مع ذلك
فاذا اخذ الساعي الى الامام الزكاة دعا لصاحبها والشيخ قولان في الوجوب باخرهما عند الاستحباب ^{في} ينبغي لو ادى
الى الصدقة ان يتم فيها في صلب موضع واكتفى مثل فحاذ الابل والبقر اصول اذ ان الغنم ويكون مبيد لا ياب للبقر اكبر من
مبيد الغنم ويكتب على المبيد ما اخذته من صدقة او زكاة او جزية ويكتب اسم الله تعالى للتبرع به ^{في} المنيه شرط في ادا
الزكاة ولا بد منه من التبرع بالوجوه وكونها زكاة مال وفطرة او صدقة ولا ينصرف الى تبين المال وتبوا لاهل الدافع مثل
كان للمالك والساعي والوالي والحاكم او الوكيل ولو دفعها للمالك الى الامام او الى الساعي ونوى وقت الدفع اجزأ
سواء نوى الامام او الساعي حال دفعها الى الفقراء او لا اما لو دفعها الى الوكيل ونوى حالة الدفع اليه ونوى الوكيل حال
الدفع الى الفقراء اجزأ او لو نوى الوكيل خاصة قال الشيخ لا يخرج به وعندك فيه نظر ولو نوى المالك حال الدفع الى
الوكيل ولو نوى الوكيل حال الدفع الى الفقراء قال الشيخ لا يخرج به ايضا ^{في} لو اخذ الامام والساعي زكاة ولم ينو المالك فان
كان اخذها كرها اجزاء وان كان طوعا قال الشيخ رحمه الله لا يخرج به وليس للامام مطالبته بها ثانيا ^{في} بمقارنة النية
للدفع ولو نوى جباة الدفع ففي الاجزاء نظر ولو صدق بجمع ماله ولم ينو شي منه الزكاة لم يخرج به ^{في} لو كان له مال
غائب خرج زكاة وان كان مالى بالمافضة زكاة او طوعا لم يخرج به خلا للشيخ واما لو قال ان كان سالما فمده زكاة
وان كان نالفا من الخاضرو لو اخرج عن الغائبين قال الشيخ لا يخرج به صرفه الى غيره والوجوه عند الجواز ولو دفع الزكاة
الى الساعي طوعا وقال هذه عن مالى الغائبين فاقبل الرجوع وجع بها عليه مع ثباتها وان كان قد دفعها جميعا على الفقير
ولا يضمن الساعي **المفصل الرابع** في مستحق الزكاة وفيه مضلان **الاول** في الاصل وهو ثمانية الاول والمساكين
الفقراء والمساكين وفيه ^{في} حثا الامتنين الفقير والمساكين مع الانفراد ومع الاجتماع لا بد من ما يبرز والمفصل الثاني
بينهما موعد التمكن من مؤنة السنة واختلف فيهما اسو خلا للشيخ قولان احدهما الفقير لقوله عليه السلام نفوذ بالله فقير
وقال عليه السلام اجني متكبئا وامني متكبئا واخره في زم المساكين لان العرب يبد بالاهم ولا نه مشتق من كسر الفقار فانه

كتاب الزكاة

٤٨

فصل في منقول اي مكسور فساد الظاهر هو مهلك ولقول تعالى اما السفينة فكانت لمساكين والثاني المسكين لقوله سبحانه ولو
 سكبنا ذامره وهو المطروح على الشرايط من الحاجة والمساكين ولقول الشاعر اما الفقير لك كانت حلوبه
 ونض اهل اللغة عليه كذا نقل اهل البيت عليه السلام ولا فائدة كثيرة في البحث عن ذلك بل الاصل عدم الغنى الشامل للمعسر
 ان تحقق الزكاة اجماعا واختلف في الغنى المانع فلا يشترط ان احدهما من هلك ضايا بمحض الزكاة او قيمته وانما
 الغنى على كفايته وكفايته من يلزمه كفايته حولا كما لا بد يجوز لصاحب الدار والحارة والفرس اخذ الزكاة مع
 واعتباره لذلك لو كان له كفايته بالكتاب وصناعه لم يجز له اخذ الزكاة وكذا لو كان له اجرة عقار او غيره
 الكفاية اما لو ملك مضافا او اكثر لا يتم به الكفاية باذنه اخذ الزكاة في لواحقه الا لانفاقا وليس له كفايته
 حصاة اعطيت الكفاية حولا فيعطى لا ماله ولا يتطربا نفاق فاصح لو كانت له ذراعه بكفبه غلها لم يجز له اخذ
 ولو لم تكفه حاذي لو كان معه ما يعمون نفسه عالة بعض السنة حاذي ان يتناولها من غير تقدير وقيل لا يتجاوز القيمة
 وليس بمجدي لو كان ذا كسب بكفبه حر ماله اخذها ولو كان كسبه منعه عن النقص في الدين فلا ضرب عند جوار
 اخذها لا يشترط في استحقاق الفقر الزمان ولا التعفف عن السؤال الزوج الفقير اذا كان زوجها غنيا
 كان نفق عليها حرمت عليها اجماعا ومن غيره ولو منها الفقير جاز لها الاخذ من غيرها الوالد المكف بنفقة ابنة او
 الاب المكف بنفقة الابن لا يجوز له اخذ الزكاة من ماله في الجواز من غير اشكال ورواه عبد الرحمن بن الحجاج الصحيح عن الكاظم
 عليه السلام في تنبيه الصنف الثالث العاملون على الزكاة وهم حيات الصدقات وفيه حشاشا اما يستحق المال
 الصنف اذا عمل ولو اخل لم يستحق لو فرغها الامام لم يأخذ منها شيئا اما يستحق العامل نصيبا من الزكاة لا عوضا
 اجرة في يدخل في العاملين الكاتب القسام والمحاسب الخاق والمربيع الامام فانه والقاضي الصنف الرابع
 المولقة قلوبهم وفيه حشاش المولقة وهم الذين ينالون في الجهاد وبنالون باسهم من الصدقة وهم قوم مشركون لم ينسب من
 الزكاة لمولدة المسلمين في جوارحهم من المشركين ومن ماله مؤلفه غيرهم من المسلمين قال الشيخ لا يفرصا صاحبنا مؤلفه اهل الاسلام
 حال الفقد المولقة ضارين مسلمون ومشركون واعلم ان المولقة من المسلمين اربعة اصناف اشرافا طاعون لهم به حشاش الاسلام
 ويصل ثباتهم عليه لكن لم ينظر من الشرك اذا اعطوا رغبوا في الاسلام الثالث اشرافهم صنفه اذا اعطوا رغبوا في
 بينهم وثباتهم الثالث مسلمون في طرفة بلاد الاسلام لم قوة منع من يلبسهم من الشرك ان اعطوا قائلوا عن الشرك وان منعوا الوفاق
 طاحاج الامام في ثباتهم الى مؤنة شدة ليجب لهم الجوش الرابع مسلمون في الاطراف باذانهم قوم يؤدون الصدقات خوفا منهم
 ان اعطاهم الامام جوارحهم وان منهم لم يجمعوا حاج الامام الى مؤنة في محصلها قال الشيخ لا يمنع ان يقول ان الامام ان يثاب
 هؤلاء القوم ويعطهم ان شاء من المولقة وان شاء من هم المصالح لان هذا من فرض الامام واصله حشاشا ينافي ذلك
 حكم اليوم لسقوطه وخرضا يجوز ذلك والثالث في قول الشيخ جديب قال الشيخ سهم المولقة ساقط الان وليس له
 ج لو اشيع الى الجهاد خال غيبه الامام فالوجه جواز صرف سهمه الى اذنيه من المولقة اذا احتاج الامام في قتال اعداء
 البغي اذ في الزكاة الى التاليف اشعابا مؤلفه وصرف سهمهم اليهم الصنف الخامس الرقابية هي مباحة المداير
 المكاتبون والعبيد اذا كانوا في ضرورة يشرون ابتداء يعفون بوجبت عليه كفارة عتق هو فغيره قال قوم من اصحابنا
 ويجوز ان يعطى من الزكاة ما يشترى من الرقبه ويمنها في كفارة من سهم الرقاب لان القصد عتاق الرقبه وقال الشيخ الاحوط
 ان يعطى من الرقبه من سهم الفقراء بشرى هو ويؤتى عن نفسه قبل يعطى من سهم العاديين ج لو لم يوجد مستحق ما كان بشرى
 العبد من مال الزكاة ويمن وان لم يكن ثمنا في يجوز صرف سهمه الى السيد بان المكتبة الى الكاتب بان السيد يتلاف منه
 لا يعطى الكاتب من سهم الرقاب الا اذا اقتدا به في ثمانية عمل يعطى قبل حلول النية في تملك الرقبه الجواز الصنف السادس
 العاديين وهم الفقراء في غيرهم وفيه مباحة لو انفق العاديين ما استدان في معصية لم يقض عنه من الزكاة بل
 ناب ولم ينسب لهم لو ناب كان فقيرا حاذي ان يعطى من سهم الفقراء ويقضى هو بـ ولو لم يسلم فيما ذال الله قال الشيخ لا يقضى
 او الوجبة عند القضاء ج لو قضى العاديين من مال او من غيره لم يجز له اخذ عوضه من الزكاة الا ان يكون قضا من غيره

في شرايط المستحقين للزكاة

٩٩

في لو استقر السهم الدين جاز لا ما من يدفعه الى الغارم ليقتضيه هو ولو قصر لهم عن الدين فطلب اخذه
 بالتجربة يستغنى بها يحصلها تمام الدين فالوجه الجواز في الفارضين ان احدهما يحمل ما الاطعام فتنه بان يهلك مال رجل
 ويحمل سلفه كاد يقع بسبب فتنه فتمل رجل قهرا لا سكا في السائر وهو ما كان في الحمل لا طاء الفتنه السائر بالفضل او يهلك مال
 والثاني من اسدان لمنفعة نفسه ما لا تنافي في الطاعة او الباس والقسا بطلان من سهم الفارضين في الوضوء بنا وكان هو
 والمضمو عنه مؤسب لم يرد من سهم الفارم وان كانا معين جاز ولو كان المضمو عنه مؤسرا دون المضمو عنه فالأقرب
 الى الاصل لا مكانه ولا يضيق الى الضامن لا يباو مع امكان الحث الى الاصل في يجوز القضاء عن الحي وان كان من يجب تقبضه
 مع العجز ويجوز ان يقاس بما عليه وكذا يقض عن الميت بما هو في ان كان من يجب تقبضه ايضا والظاهر ان جواز المقاضاة انما هو
 في الزكاة الصنف السابع سبيل الله والشيخ قولان في تفسير احدهما الجها خاصة والثاني جميع سبل الخير مصالح المسألة
 كمؤنة الزاويين والحاج وقضا الدين عن الحي الميت وبناء القناطر والمساكن اشد ذلك والثاني اقوى الغرارة فتمت المسوقة
 الذين ليسوا بمراطين ولا منهم لهم في الدين ولو لم يسموا من الجند الذين لهم نصيب من الفتي وانما يعرفون اذا انشطوا والثاني الذين لهم
 سهم من الفتي وهم جنود الذين هم برسم الجها والاولون باخذوا النصيب جاعا وتردد الشيخ في الثاني والوجه عندى جواز
 اعطائهم ولو اورد كل من الضعفين الانشال الى صاحبه **الصنف الثامن** ابن السبيل في تفسير قولان احدهما للشيخ انه الجنا
 بغير بلده المنقطع به وان كان غيبا في بلده ويحصل الضيق في الثاني لا بل الجهد انه الجاز والشيخ لا يفرق بين الاول فيعطى
 الثاني من سهم الفقراء مع فقره لا من سهم ابن السبيل اذا عرف هذا فان ابن السبيل يعطى ما يكفيه لذاته وبعده ان قصده
 بلده وما يكفيه لوصوله الى بلده ان قصده ويعطى في سفر الطاعة والمباح لا الضيق **الفصل الثاني** في الاوصاف
 ثلثة الايمان وان لا يكون ممن يجب تقبضه لاهائمه من غيره ومنها ما يجزى الا يجوز من الزكاة الى الكافر غير المؤمنة
 غير المؤمن من سائر اصناف المسلمين فلو ما انفك بغير ثواب كان غيبا يؤمن مستضعفا ولا **ج** حكم زكاة الفطر حكم زكاة المال
 وجوز بعض علماء ائمتنا دفعها الى المستضعف مع عدم الشئ والحق خلافه **ج** يجوز ان يعطى كوة ائمة الفطرة اطفال المؤمنين
 وان كانوا بائناهم فانما لا يجوز اعطاء اولاد المشركين ولا اولاد المخالفين للحق **ج** اخذنا الشيخ والسيد المصطفى رحمهما الله شرط
 هذا في الشئ ومنه اخرون وهو اقوى قال اخرون بشرط مجانبته الكبار فعلى قولنا يجوز اعطاء الناس اذ كان مؤمنا
 الاجماع منع اعطاء من يجب تقبضه على الدافع وهذا لا يوان وان تلوا والاولاد وان تولوا والزوجة المملوك من الزكاة
 الواجبة ويجوز الزوجة ان تعطى زوجا من زكوة فاني من عدم من كونها من الارباب والاح والتم والحال لا يمنع من الزكاة
 مع الشرايط بل هو اول من الاجنب سواء كان دارنا او لم يكن **ج** لو كان في عابله من لا يجب تقبضه كيتيم اجنبى حازر دفع الزكاة
 اليه والانتفاء عليه من الزكاة **ط** اجمع العلماء كافة على تحريم الزكاة على من غلبه من غيرهم وهم الان اربعة ولا يبالغ
 والعباس والحشر وان لم يزل يملك المطلب في حق المفقدين لغريم والحق عندك خلاص **ج** يجوز لو اتي به هاشم وهم من غير
 اخذ الزكاة المفروضة ولا تحرم على زوجه النبي صلى الله عليه وآله **ج** يجوز للمهاشمي ان يتناول الزكاة من مثله من ما اتيه
 واخذ المندوبة من غيرهم **ج** لو كان الهاشمي فقيرا تمنع من اخذ الزكاة وهل يتقدر بقدر الحاجة ويجوز له الزيادة
 الاقرب الاول **ج** لو ادعى شخص لفقره ان عرفه كذبه منع وان عرفه صدقه اعطى وان جهل قبله عناه ولا يكلف يثبت ولا
 يمين او عرفه قال وادعى تلفه قال الشيخ يكلف اليقينة وعنده نظروا وادعى الجحيم الا كتاب قبل قوله من غير يمين وان
 كان شابا سليما **ج** لو ادعى العبد الكفاية ولم يعلم صدقه فان صدقه السيد قبل قوله وان كذبه افقر الى اليقينة وهو لو ادعى
 الغرم فان كان لصحة زان اليقين فامر مشهور وان كان لصحة نفسه ولم يعلم صدقه فان صدقه المدين او انفة نكذبه فالوجه
 القول من غير يمين وان كذبه لم يثبت **ج** لو ادعى ابن السبيل الحاجة قبل قوله من غير يمين وكذا لو ادعى تلفه قال الشيخ كلف
 في الثاني اليقين **ق** لا يعطى الزكاة للمملوك وان كان طفلا لانه يكون اعطاء المالك **ج** يجوز ان يعطى اطفال المؤمنين
 فلولي الاخذ ولهم سواء كان رضيعا او اكل الطعام او لا وكذا يجوز الدفع الى المجنوب **ط** الخالفه اخرج زكاة الى
 اهل ثلثه ثم استبصر غاده **ك** لو دفع الامام والساعي الى من يظنه فقيرا فبان غيبا لم يضمن الدافع ولا المالك ولا

الضامن
 احتمل ان لا يضيق اليه
 لقوة النفع الى المضمو عنه
 ولو كان الضامن
 مؤسرا

لو كان غارما جاز ولو كان مؤسرا جاز ولو كان مؤسرا جاز

لو كان غارما جاز ولو كان مؤسرا جاز

وهل له
 ان يعطى من يجب
 تقبضه ما يرد على التقدة
 الواجبة فيه انكالا

في كفا الفطر ونحوه عليه

٧١

الفطر لا زكاة عليه هو من أجل ما أخذ زكاة المال قال ابن الجوزي رحمه الله من فضل عنه من مؤننه ومؤننه عبالة صاع وليس بمعتد
في أنما يجزى عليه الفطر هو من ملك قوت سنة له ولعائلة أو يكون ذاك من صنعه بفوم ما ورده وأورد عبالة وزيادة مقدار الزكاة
والشيخ هنا قول آخر أنه التبرع بمقتضى أخرجهما فالكافر يجب عليه لا يصح منه داؤها وتسقط بالسلام بعد الحلال لا قبله ولو
عبد الكافر قبل الحلال لم يبع لم يكف مولا الأخرج عنه في الفطرة يجب على أهل البياتة كما يجب على أهل الخصر في يجب
يخرج الفطرة عن نفسه عن جميع من يعوله سواء كان للعائل ولاية أو لا وسواء كان المولى مسلما أو كافرا حرا أو عبدا قسما أو عبدا
غنيا أو فقيرا أو سواء وجبت له بولته أو تبرع بها ويجب عليه الأخرج عن زوجته وعبدان لم يعلمها غير ولو عالهها فغير وجبت
على العائل **ح** يجب على الزوج أخرج الفطرة عن زوجته وإن كانت غنية ولا يجب عليها وكذا كل من وجبت زكاة على غيره سقط
عنه وإن كان لو انفرد وجبت عليه كالتصديق والمنة المورة ولو نشرت سقطت مؤننها ولم يجب عليه فطرتهما وابن دريس خطأ
هنا حيث وجبتا عليه ادعى الإجماع وهو غير صحيح في الزوجية الصغرى وغير المدخول بها إذا لم يمكن من أنفسهما لم يجب عليه نفقتهما ولا
فطرتهما المطلقة وجب عليه يجب على الزوج أن لا يخرج عنها أما البائن فلا يجب عليه عنها ولو كانت حاملا وجبتا النفقة للحمل
فذلك لا وجبت في المنع بها لا يجب فطرهما على الزوج إلا أن يولها تبرعا أو نكحها المصرا والمسلوك إذا كانت مؤننه فلا
زكاة على الزوج قطعا وهل يسقط عن الزوجة قال الشيخ نعم وعندكم شبهة أشكال والأصل فيه أن الزوجان ثبت على الزوج ابتداء
فالوجه ما قاله الشيخ وإن وجبت فطرهما وتبرعا الزوج فالفطرة واجبة عليهما وكذا البحث في أنه المورثا كانت تحت مصر ومملوك
فقال الشيخ على سقوط فطرهما عن مولاها والبحث كما قلناه يجب لو أخرجت الزوجة عن نفسها فإن كان باذن الزوج أجزأ عنها
والأصل في صحيح لو كانت الزوجة من أهل الأندلس فالتخذت غلاما بآجرة لم يجب على الزوج فطرته إذا لم يسله إن كان ملكا لها فإن اختار
الزوج الانفصال عليه يجب عليه فطرته والأصل في لو أساخر غلاما وشركته فله فطرته فإن اختار الزوج ذلك وجبت فطرته والأصل
فلا يجب يخرج عن ولد مع العيلة من غير كفا أو كبير أو موصرا أو مفسرا **ح** لو كان الولد صغيرا مفسرا وجبت فطرته على الأب ولو
كان موصرا فنفسه في ماله فإذا لم يسله الأب لا الشيخ لا يسقط الفطرة عن الأب لأنه من عبالة والوجه عند سقوط الفطرة عن
الأب لا شفاء العيلة وجوبا وتبرعا وعن الولد لا شفاء التكليف ما الكبير فيجب فطرته عليه لو كان غير ضلي الأب كذا البحث في
الأبام والأجداد وحكم ولد الولد حكم الولد سواء كان ولدا بن أو بنت **ح** لو كان للمولود خادم كان محتاجا إلى الزمانة أو
الصغر فحق جوب فطرته على الأب مع اعتباره الولد ترقده **ح** يجب على المولى الأخرج عن عبده إن كان غائبا أو غائبا أو موصرا
أو مفضويا سواء رجع عوده أو لا وسواء كان مطلقا أو مجنونا كالأب مع علم جنونه ولو لم يعلم جنونه قال الشيخ لا يلزمه الفطرة
وأوجبها ابن دريس عند ذلك **ح** قال الشيخ لا يجب على العاصب أخرج الفطرة عن العبد المقتولا على المالك وليس
قط إذا اشترى عبدا أو ثوب التجارة وجب عليه فطرته ولا يسقط زكاة التجارة فيه ندبا وجوبا على الخلاف ولو كان له عبدا للتجارة
في هذا المصارف حيث فطرهم على المالك لو ملك عبدا فانا حلنا المملوك فالزكاة على المولى إن سوغناه فلا فرق بين
على المولى أيضا كالفطر عبدا لمكانه شرط على مولا والوجه في زوجته كمن خسر القن كب من نصفه ونصفه مملوك فطر
المولى بضرب الرقبة وعلى العبد بضرب الحجر وإن ملك بها مضافا ولو كان أحدهما مفسرا سقطت نصيبه وجب على الآخر ولو كان بين
السبد والعبد بها بآية أو بين أرباب العبد المشترك لم يدخل الفطرة فيه كمن القن إذا تزوج باذن مولا كانت فطرته أمته على مولا
سواء كانت حرة أو أمه أو مولا باذن وجبت فطرهما عليهما إن كانت حرة وعلى مولاها إن كانت أمه المملوك الكافر إذا كانت له
زوجة كافر وجبت فطرهما على المولى كمن لو تزوج أمه بعبدة غير أمه كانت سلمها إليه وجبت فطرهما على مولا ولو زوجها
من حرة مفسرا سقطت فطرتهما عن المولى لسقوط نفقتهما عنه بالتسليم عن المعتز لو زوجها من موصر سلمها إليه وجبت فطرهما على الزوج ولو
منها عنه في وقت جبت الفطرة على السيد **ح** وأجر عبده كانت فطرته على مالكه دون المتاجر كمن لو وصى لرجل برقة
عبد ولا فرق بينهما كانت الفطرة على مالك الرقبة كمن فطرة المشترك على أربابه بالحصص لا فرق بين أن يكون بين اثنين أو ثلاثة
ويجوز أن ينفق الشريك في جنس المخرج أن يختلفا **ح** لا يجب لغيره على الجنين لاختلاف علما ونافي لصيا المقتضى
لوجوب الفطرة فبعضهم شرط سابقا التمهيد والآخر من العتلا والآخر من الحرمة من الشهر يجب على الملال وهو في ضابطه

كتاب الخمر والطبائخ

٧٣

في الخمر والطبائخ

بأنه إذا
كان من الخمر
والذهب والفضة
أو مع غيره كالزيتون وغيره
منطبعة

أما الخمر
فإنه إذا كان
مع غيره كالزيتون
فإنه لا يطهر

في يجوز للمالك أن يبيع الخمر بنفسه بغير بيع ولا يملك ما فيه ولو نعتد صفة إلى الغلبة لما مؤمن من الامانة
من يجوز أن يعطى صاحب الخمر والداد والفرس من الزكوة ولا يملك ما فيه ولا يملك ما فيه ولا يملك ما فيه ولا يملك ما فيه
أقل من صاع ويجوز أن يعطى صواحا ولو اجتمع جماعة لا يملك ما فيه ولا يملك ما فيه ولا يملك ما فيه ولا يملك ما فيه
صدقة الفطر بالموت ويخرج من أصل التركة وأن لم يوص بها لا يملك ما فيه ولا يملك ما فيه ولا يملك ما فيه ولا يملك ما فيه
للوامات المطالبة بالوفاء المستحق قبل القبض **المقصد السادس** في الخمر فيه فضول لا قبل فيها بغيره
لجناأ الخمر في سبعة أصناف الغنم من دار الحرب المعادن والكوز والغوص فاصل مؤنة عبالة عن السنة من دار
الحرب والاداء الصناعات والزراعات والحلال إذا اخلط بالخمر لم يهره وأرض الذخيرة إذا اشتراها من مسلم بغير الغنم
التي تؤخذ من دار الحرب بغيرها الخمر ما حواه العكر وما لم يحو أمكن فله ولا مما يبيع بغيره كسج ما يؤخذ من دار الحرب
منهم إذا كان في أيديهم غصبا من مسلم أو معاهدا لا يجز الخمر فيه ويجوز في غير الغنم من الخمر بغير الغنم
ذلك وأكثر من المعادن كل ما خرج من الأرض مما خلق فيها من غير ما له قيمته ويجوز فيها الخمر الزكوة سواء كان
مأثرا كالفرو والمنقط والكبريت وما كان من منطبعة كالباقوت والفسيزج والبخس والصيق وفي غنم
النصاب المعادن تكون للشيخ أحدهما أنه يعتبر بالنسبة غير معتبر بغير الخمر في ثلثها وأكثرها والأقل الأول ثم في
الثاني قولان أحدهما عشرة دينار أو نحو ذلك والثاني دينار واحد خذ ابن بابويه وأبو الصلاح فإن
يجز الخمر في شيء من المعادن حتى يبلغ قيمته عشرة دينار أو في النصاب معتبر بعد المؤنة فإن بلغ بعدها نصابا وجب
الخمر والأقل وبغير النصاب فيها أخرج دفعه واحدة أو دفعات لا يخلطها تركها لم يأت ثم أخرج دون النصاب لم يجز
لو كان نصابا ما لو بلغ أحدهما نصابا وجب خاضه ولو تخلل ترك العمل ما لم يأت وأخرج دون النصاب ترك العمل لا
مشك أو لأصلح التلاو طلب كل ومعاون وأخرج بين المعدن ترابا وشبهه وجب الخمر إذا بلغ المنظم النصاب ثم يجز الخمر
مطلقا في النصاب معتبر في الذهب ما عداه بالقيمة ولو اشتمل المعدن على جنسين ضم أحدهما إلى الآخر سواء كانا ذهبا أو
فضة أو لا لا يعتبر المول في المعادن أي المعدن كان في ملك ملكه صاحب الملك فيخرج منه والباقي له وإن كان
في نصاب الخمر لا يجرى له الباقي لو أمده لما قال الشيخ تتبع الذي من المعدن في المعدن فإن أخرج منه شيئا ملكه واخذ
منه الخمر بيب الخمر بغير الخمر من المعدن يملك الخمر الباقي بنوي في ذلك الصنف الكبير لو كان المعدن كاتب وجب
الخمر ولو استخرج العبد معدنا ملكه سيد وجب عليه مولا خمر كج لو باع الوالد جميع المعدن فالخمر عليه بغير المعدن
خمر لثمن بل أكثر هو المال المدفون في الأرض ويجز فيه الخمر سواء وجد في أرض الحرب أو أرض العرب ما به أكثر من واحد في
أرض مؤمن من دار الإسلام أو غيرهم يهود بالملك كما لا يثبت المنفعة على الإسلام وجد من الجاهلية وقبورهم فإن كان عليه
أثر الإسلام فلفظ وان لم يكن عليه أثر الإسلام أخرج خمسة ملك الباقي وإن وجد أرض مملوكة له فإن انتقلت إليه بالبيع عرف بها
فإن عرفه والأعرف للبائع قبله وهكذا إن لم يعرفه أحدهم فلفظ وان انتقلت إليه عرف بها في المؤنة فإن انتفوا على أنه ليس
لغيرهم فهو له وإن لم يملكه أحد فلفظ وان انتقلت إليه عرف بها في المؤنة فإن انتفوا على أنه ليس
الإسلام فإن لم يملكه أحد فلفظ وان انتقلت إليه عرف بها في المؤنة فإن انتفوا على أنه ليس
لصاحبها إن عرف به والأقل مال ذلك وإن لم يعرفه أحد ففي ملك الواحد أشكال إن وجد في أرض الحرب فهو لو أمده سواء كان
عليه أثر الإسلام ولا يخرج منه الخمر كذا الوعد في أرض مملوكة للحرب من قس أو استاجر أجرا بغير طلبا للكنز فوجد
فهو للشارع ولو استاجر بغير ذلك فالكنز للشارع بغيره لو استاجر دارا فوجد كنزا فهو للمالك ولو قد أعيا فالقول قول المالك
والشيخ رحمه الله قول آخر أن القول قول المالك ولو اختلف في مقداره فالقول قول المالك بغيره لو استاجر بغيره لو استاجر بغيره
أنواع من الذهب والفضة والوصايف والنفاس الأواني وغير ذلك لا يثبت في الكنز المول بل يثبت وجب ك
يجز الخمر على الواحد مالم يكن أو ذمبا حرا أو عبدا صغيرا أو كبيرا ذكر أو أنثى عاقلا أو مجنونا إلا أن ما يجره العبد ليس بكنز
على المبتدأ ما المكتاب فملك أكثر يخرج منه والباقي له والصبي والمجنون يملكان ربة أخا له الباقي لا يجره المول

كتاب الخمس وحقوقه

المؤثر ملك الكثرة كما يظهر الكثرة على واحد والخارج الخمس منه ولا يسقط الخمس بكماله كس لا ينجي الكثرة شيء ما يبلغ قيمته
عشر مائة بعد المؤنة عليه من خمر وغيره ليس له نصيب اخر بل ينجي الزائد مطلقا ولو وجدون النصاب ثم وجد كثر الخمر ومنه واجتمعت
نصابا فالأمر بعد الوجوب كسج الغوص كل ما يخرج من البحر كالؤلؤ والمرجان والغير غير ذلك ويجوز في الخمس ان يبلغ قيمته مائة
وان نقص لم يجز لو غاص فاخرج دون النصاب ثم غاص اخرى فكلها الاخرى جوب الخمس ان كان الترتيب للاستراحة وشبهها او
عدمه ان كان بنيت الاعراض الاموال لا ينجي الزائد نصيبا بل يجزيه الخمس وان قل كذلك قال الشيخ الغفر من بنات البحر وقبل من
عين في البحر وقبل ينفذ البحر جزية فلا يأكل شيء ولا يفرط طائر الاصل منقاره فيه ان وضع اطفاره عليه فملك وما كان
اخذها الغوص اعتبر له نصيب الغوص وان اخذ من وجه الماء كان له حكم المأذون كنه قال الشيخ الجوان اخذ الغوص واقفا ففقد
اما المصا من البحر فلا خمس فيه والاخرى عندك الحامه بالارباح لا بالثمن كمن اشترى في كس ارباح التجارة والحقا
والزواغات جميع انواع الاكتسابات فواصل الاقوات من الغلات والزواغات من مؤنة السنة على الاقضاء يجزى بها الخمس اذا
ضلت عن مؤنة السنة ولعلنا لا يجوز على القول به نصيب التمام السنة ويخرج عن الفاضل خسر ولا يرعى المحول في شيء ياتي
فيه الخمس كوقفا ولو احتسب من اول السنة ما يكفي على الاقضاء واخرج عن الباقي معجلا كان اضل كسج انما يجزى الخمس في هذا
النوع من فواصل ارباح التجارة والصناعات والزواغات ولا ينجي الميراث ولا الهبة ولا الهدية بخلافه لا يبي الاصلاح ولا فرق
بين جميع انواع الاكتسابات فلو غمر من غمر افرقت قيمته لزيادة ثمانية وجب الخمس في الزيادة ولو زادون الغنية لغير الميراث لزيادة
فيه لم يجز كسج الحرام اذا اخلط بالحلالي لم يمتزج احداهما عن الاخر ولا صاحبه خرج الخمس من الباقي ولو عرف مقدار الحرام
اخرجه سواء قل عن الخمس وكثر وكذا الوعاء فيه يمينه ولو جعله غير مرفعة فانه اكثر من الخمس وجب الخمس ما مضى عليه الظن في الزمان
لو عرف صاحبه خرجت ما يخرج به اليه الى دونه فان لم يكن له وارث فالامام ولو ورث ما لا يملك من جملته من حرام حلال
اخرج منه مع الجهل كما تقدم لا يمينه في غناهم ذار الحرام ولا الحلال المخرج بالحرام ولا الاصل المتباع من الذي مضى بل
يجزى في قبله وكثرة **الفصل الثاني في مستحقة قيمته فبيع حشا** اقيم الخمس سنة فاستغفره وهو سهم الله
وسهم رسوله وسهم ذي القربى للامام خاصة ونصفه للثلاثة منهم للباقي وسهم للمساكين وسهم لبناء السبل بشرط في هؤلاء الله
انسابهم الى عبد المطلب فاشتم بالاب والام وهم الان اولاد ابي طالب العباس والحسين والحسين لا يعطى غيرهم شيئا ولا يصح منع وكس
المطلب خلافا لابن الجندب والمفيد في الحديث **قال السيد المرتضى** من انتسب فاشتم بالامومة استحق الخمس وحرمت عليه الزكوة وفيه
نظر **ج** يمين في اخذ الخمس الايمان ويجوز اعطاء الفاسق كس لا يجزى الخمس عن بلد المال مع وجود المستحق فيه فان حمله ضمن ولو لم
المستحق جاز الفل ولا ضمان ويعطى من حضر البلد لا يتبع من غاب **هـ** المراسية القربى هنا الامام خاصة وهو ما خذ سهم ذي
القربى بالنسبة لهم الله وسهم رسوله والورثة عن الرسول عليه السلام اخذنا الامام فخذ الاسهم مع الحاجة وتعددها ما اليهم فهو
لا ابله من لم يبلغ الحلم ولا يدران يكون فاشتموا وهل بشرط فقهه قال الشيخ لا للعنوة وعنده فقهه فخر ان لم يكن له اب هو مشر
وجود المال له انفع من وجود الاب فيكون له في الحرام اما المسكين فالغنى المراد به المشرك بدينه وبين الفقير ابن السبل لا يفر
فيه الغفر بل الحاجة في بلد الفرس والاحوط فيه الخمس في الاحتماء من غير تخصص هل يجوز التخصيص الظاهر من كلامه الشيخ
المنع وفيه شك لا يجزى بيمينه كل ما ينفذ بل لو اقتصر على طائفة على احد **ح** مستحق الخمس من الركا والاعوان هو المستحق له
من الغنائم ولا يجوز من حق المالك من وجب عليه ثلثا مستحق الاخراج **ح** الاسهم الثلاثة الى الامام ملكه يصنع بها
ما يشاء من نفقة وصدقة ونقل وغير ذلك والثلاثة الباقي لا يملكها الا بمقتضى القربى لا الذكورة لا الكبر على خدادهم بل يفرقهم لام
بجملته من ثوبه وتفضيل ولا يتبع الغائبان فضل عن قد كفاية الحاضر من شيء جاز حله الى الاباء عدلا ضمنا **الفصل**
الثالث في الانتفال فيه ط مباح الانتفال هي هنا كل ما يخص الامام وهو كل ارض يملكها اماني او سلو ماطر
بغير قنار كل ارض خربة ياد اهلها سواء جرى عليها ملك احد او لم يجر وكل ارض لم يوجف عليها بغير لادراكه رؤوس الجبال
ويطون الاروقية والاحبار والارضون الموات الى الاربابها والمعادن صفايا الملوكة وقطاعهم مما كان في ايديهم على
جهة الغنم بها يكتفون من الغنم في الحر كقتل الغر الفار والوقيل المتبع والحاجة الحشا والسيف لفاخر وما اشبه ذلك

من غير كس

من غير كس

كتاب الصوم وأقسامه

٢٥

من لا وارث له سواء كان الميت ميا أو مسلما إذا لم يخلف وارثا وإذا قاتل قوم من غير ذن الإمام فقتلوا كانت الغنيمة للأمة
ب قال ابن إدريس اختصاصه على سائر دين الجبال بطون الأوديب والمعادن فما هو فيها يكون في أرضه الخفضة به إماما ما كان
 في أرض المسلمين المشتركة أو ملكا معروفة فلا اختصاص له عليها به وهو قوي **ج** يحرم التصرف فيها بخص لا إمام حال ظهوره إلا
 بأذن من قبل تصريفه متصرفا كان قاصبا النماء حصل للإمام وقصر إليه الخس باجمعه فاختار نصفه بغير ما شاء والآخر
 بغيره أو بغيره على قدر حاجتهم وضررتهم قال الشيخان فان فضل كان للفاضل وإن أعوز كان عليه من قبل إدريس وعندنا
 ذلك قد دى الأمر جواز تصرفه حصل لنا الثلثة إلهام بنفسه فيها يكتبه غيرنا ثم الحرج مع وجوب الإمام على أشكال
 ما باع إلا أنه عليه السلام لشعبهم المناكح في حال ظهوره الإمام وغيره والحق الشيخ رحمه الله الساكن والمساكين كان ذلك
 باجمعه للإمام وبعضه لا يخرج من حصته الموجودين من أو بالحق منه قال ابن إدريس المراد بالناجران بشرى الأئمة
 مما فيه حقوقهم عليهم السلام يخرج في ذلك لا يؤهم منوقم أنه إذا ربح في ذلك المجر شيا لا يخرج منه الخس في كماله بوجع للإمام
 أن يجل في زمانه فكذلك يسوغ له أن يجل بعد وضع ابن الجند ضعيف **ق** اختلف علماء أئمة في الخس في حال غيبته الإمام فاستدلوا
 ومنهم من وجده فيهم ومنهم من يرى صلة الذرية وفقرنا الشبهة على جهة الاستحباب ومنهم من يرى أنه فان خشي من الموت وصحبه
 إلى من شق بدنه وعقله ليلسه إلى الإمام أن أدركه ولا وصي كذلك إلى أن يظهر منهم من يخصص حصته إلى الأصناف الأربعة
 أيضا لأن عليه السلام إماما عند عدم الكفاية وهو حكم يجمع المحض والغيبه وهو قوي **ح** يجب أن يكون من حصته الإمام الأربعة
 الموجودين من إلهام الحكم بحق النبوة كما هو في إلهام ما يجب على الغائب **ط** إذا طاع الإمام على شيء من حقوقه حل ما فضل عن
 القطيع ووجب عليه الوفاء **كتاب الصوم في وقته ومقاصده** ما للفقهاء
 فيها **ح** **أ** الصلوة الامساك وفي الشرع عبارة عن الامساك عن شيا مخصوصة في زمان مخصوص على وجه مخصوص
ب الصوم ينقسم إلى واجب مندب مكروه ومحظور فالواجب منه شهر رمضان والكفارات ودم المنيعة والمندوب ما في رمضان
 من بين ما عهد وصو الاعتكاف الواجب قضاء الواجب للندب جميع أيام السنة إلا العتيد وإمام الشريعة يكون بمنى وبنا كد
 منه ربعة عشر يوما في كل شهر من شهر ربيع الأول فبقية أجزائه وأول أيامه في الشهر الثاني وإمام البصر يوم العتيد وهو موكب
 ومبته ودحو الأرض وعرف لمن لا يضعفه عن الدعا مع تحقق الهلاك عاشوراء على جهة الحزن والمصيب وهو ما لباهله
 وكل خميس وكل جمعة أو في الحج وهو مولد إبراهيم باقى العشر إلا العتيد وجب شعبا والمكروه يوم عرفة لمن يضعفه عن الدعا
 أو يشك في الهلاك والنافذة سفره على ثلثة أيام للحاجبة بالمدينة والصفحة فله من ذن مضيقه بالعكس كذا الولد
 من غير ذن الوالد والمدة على طعام والمحظور تسعة صوم العتيد مطلقا وإمام الشريعة يكون بمنى وبنا كد بنية الفرض وصو
 ندب المعصية وصو العتيد وصو الوضال والنفل للثمة والعتيد من ذن الزوج أو الولد وصو الواجب سفره عما استثنى
ج صوم شهر رمضان واجب بالنحو والاجماع والصوم الشرع هو الامساك عن الفطرات من أول طلوع الفجر الثاني إلى غروب
 الشمس **د** يجب مع الصلوة أن **هـ** الصوم من أفضل العبادات وأكملها تقرها قال رسول الله صلى الله عليه وآله الصوحة
 من الناد وقال عليه السلام الصائم في عبادة وإن كان نائما على فراشه فله فضل صائم ما قال عليه السلام إن الله تعالى في كل ليلة ينادي
 بالزكاة للصائمين واخبرني جبرئيل عن نبي سحابة أنه قال ما أنزل ما كتبه بالذي لا أحد من خلقي إلا استجبت له فيه قال الصفا
 عليه السلام يوم الصائم عبادة وصومه شبيح وعمله متقبل ودعائه مستجاب عن الحسن بن علي عليه السلام قال جاء نفر من بني النضير
 إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فقالوا له ما سألنا من سائل فكان مما سألنا أنه قال لا شيء ففرض الله سبحانه الصوم على امتك بالنهاة فقلن
 وفرض على الامم أكثر من ذلك فقال النبي صلى الله عليه وآله إن آدم عليه السلام أكل من الشجرة بقية في بطنه ثلثين يوما ففرض الله
 سبحانه على امتك ثلثين يوما الجوع والعطش والذي ياكلونه بالليل بفضل من الله عز وجل عليهم كذا كان على إدريس
 الله ذلك على امتك ثم فلا هذه إلا بركبت عليكم الصيام كما كتب عليكم الصبا كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون إماما
 قال اليهودي قد صدقنا محمد فاجزاء من ضامها فقال النبي صلى الله عليه وآله ما من مؤمن يصوم في شهر رمضان احتسابا إلا أوجب الله له
 وتعالى له سبع خصال أولها يندب الحرام في حبه والثانية يفر من دحر الله عز وجل والثالثة يكون قد كفر خطية أبيه وأمه والرابعة

منها الصوم

كتاب الصوم

٧٦

في شهر رمضان

يهون الله عليه سكران الموت الحامئة مان من الجوع والعطش يوم القيامة والسادس بطلبه الله تعالى بزاوية من النار والسابع بطلبه الله من طيبات الجنة قال صدقت يا محمد والاشيا وكثرة في ذلك **المفصل الاول** في النية وفيه كمالها النية شرط في الصوم فلا يصح بدونها واجبا كان او نذرا مضيا كان او غيره وكفى في شهر رمضان نية الشهر وهي ان ينوي الصوم مسرعا الى الله تعالى لا غير ولا يقصر الى نية النية اعني ان ينوي جهة ذلك الصوم كرمضا او غيره متقربا اما غير متقربا فان لم يتعين صومه كالنذر المطلق والكفارات والقضاء والصوم النفل فلا بد فيه من نية النية اجما عا وما يتعين صومه غير متقربا كالنذر العذر زمانه قال الشيخ لا يكفي فيه نية الشهر بل لا بد فيها من نية النية وقال السيد المرتضى يكفي في الاول اقوى بنية الشهر لا يكفي عن نية النية في كل موضع بشرط فيه النية ولو ترك النية شيئا فذلك ونية النية لا تكفي عن نية الشهر **ج** ليس للاخر ان يصوم رمضان بنية انه منه اذا كان سفره في غير شهر بل يجوز صومه النفل والاجبة غير الوعدة وزاد الشيخ فيها ضعف **د** لو نوى الحاضر في شهر رمضان غير مع الجهل وقع عن رمضان امام العلم فقبل ان كان ذلك وقبل الاجبة عن احدهما ونحو في هذا من المتوفيق **هـ** وقت النية في الصوم المعين كرمضا والنذر المعين من اول الليل حتى يطلع الفجر فسبق قبل طلوعه بمقدار اربع ساعات او اخرها مع العلم حتى يطلع الفجر فسد صومه ذلك اليوم ورجبت قضاءه ولو تركها ناسيا او نذرا جازا بخلافها الى الزوال ولو نوى في وقت كان من الليل اجزؤه ويجوز مقارنتها بالطلوع الفجر ولا يشترط في النية من الليل الاستمرار على حكم الصوم بل يجوز ان ينوي ليل او يفعل بعدها ما بنا في الصوم الى قبل الفجر وان بنا بعد النية نعم بشرط الاستمرار على اما غير المعين كالقضاء والنذر المطلق فوقته من الليل مستمر الى الزوال ويجوز ايقاعها في اي جزء كان من هذا الزمان اذا اتم بفعل المتأخر في هذا وقت نية النفل الى الزوال في وقت نوى من هذا المدة اجزاء عند جماعة من علماءنا وعندنا **ز** في نية ما بعد الزوال في نية النية بعد الزوال الى ان يبقى من النهار ما يصح صومه اما لو انتهى النهار بانها نية النية لم يقع صومه وهو عند كثير من الحكماء بالصوم الشرعي المتابع عليه من وقت النية او من ابتداء النهار قال الشيخ في الخلاف الثاني وهو المعتمد **ح** قال الشيخ في الخلاف يجوز اصطحابا في رمضان بنية عليه يوم او ايام وفي المبطل لو نوى قبل الحلال صوم الشهر اجزؤه النية السابقة ان عرض له ليلة الصيام وهو نومه وانما هو ان كان ذا كرافلا يذم من يجنبها وكلها عندنا **ط** ادعى الشيخ رحمه الله والسيد المرتضى قدس الله روحه الاجماع على انه يكفي في رمضان واحدة من اول الشهر عن الشهر كله ولا يحتاج الى تجديد نية كل ليلة اذا عرف هذا فان الاول يجنب ما كل ليلة ان قلنا بما ذهبنا اليه ولا يبعد الحكم في النذر المعين وعلى قولهما لو فاته النية من اول الشهر لم يذم وغيره هل يكفي بالواحدة ثانيا ليل او ثانيا ليل عن باقي الشهر لا خرب عندنا **ي** لا يكره صوم الثلثين من شعبان بل ينبغي عليه ان من شعبان سوا كان من شعبان من الرطوبة ولا وسواء كان ضامما قبله او لا وكراهية المضى صومه مع الصوم الا لمن كان ضامما قبله او لم يحصل الرطوبة ونوى صومه في رمضان كان حراما وله يجزئه لو خرج من رمضان وتوّد الشيخ في الخلاف فلو ثبت الحلال قبل الزوال جدا لنية اجزاء ولو نوله من شعبان ثم بان من رمضان والنهار باق جلد نية الوجوب واجزؤه ولو لم يعلم حتى فات النهار اجزاء ولو نوى في ان كان من رمضان فهو واجب ان كان من شعبان فهو مندوب ثم بان انه من رمضان فليشخ قولان احدهما الاجزاء والثاني على **ب** لو نوى الاضمار لا اعتقاد انه من شعبان فان من رمضان قبل الزوال ولو يتناول المفطر نوى الصوم الواجب اجزاء واظهر بعد الزوال مسك بقبضه نهاره ووجه القضاء **ج** لو نوى الصوم في رمضان ثم نوى الخروج منه بعد اعتقاده قال الشيخ لا يبطأ صومه عند من ينظر كذا الوشك هل يخرج ام لا على انه قد ضعف لو نوى انه يصوم من رمضان سنة شعبان مثلا وكانت سنة احلكو شعبان صحت نيته اما لو كان عليه قضاء اليوم الاول من رمضان فتو قضاء اليوم الثاني او كان عليه صوم من سنة اربع ففواه من سنة خمس فلو صام عدا الاجزاء قبل او اخبر عدل واحد بالهلال او قلنا بعد الاكفاء فاقربها لو جهل ان لا يجوز ان ينويه عن رمضان واجبا وكذا لو كان عارفا بحجاب المنازل والسيور واخبره العارف بذلك بالهلال من غير مشاهدته **د** لو نوى انه صائم غدا انشاء الله فان قصد ذلك والشرع لم يصح صومه وان قصد التبرك او انه موقوف على المشقة والتوفيق صح صومه **هـ** لو نوى قضاء رمضان او غطوا عا ولم يعين لم يصح **و** لو نوى ليلة التبرك من رمضان ان كان غلظه فهو صائم وان كان من شوال فهو مفطر ففي صحة الصوم نظر **ز** لو ترك النية غامدا حتى زال الشهر

ولو نوى ان يصوم في شهر رمضان او غيره في شهر رمضان او غيره في شهر رمضان او غيره في شهر رمضان

إلى غير ذلك من غير أن كان قادرا عليها ثم فعل المفطر ومن أخبره بطلوع الفجر فظن كذب فعل المفطر
 وكان طالعا سواء كان المخبر عكلا أو سافرا أو أخبره بالطلوع فلم يمنع فلو وجب الكفارة ومن أخبره بدخول الليل فما
 إليه ففطر ثم بان كذب مع الفدية على المراجعة ومن دخل دخول الليل الظلمة عرضت من غير وعيها ففطر ثم تبين فساقطه خلاف
 الشيخ في بعض أقواله ومن بعد الفجر ولو دفعه لم يفطر ومن أحقن ما يبيع ومن نفض من البذر دون الطهارة فدخل الماء إلى خلفه
 حادثة التورثا بنا وهو مجنب مع شبه الغسل حتى طلع الفجر ومن نظر إلى من يحرم عليه فطرها فامسك ولو كانت محللة لم يجب فطره ولا كفارة
 في هذه المواضع العشر كج في مساواة الاشتقاق للمفوضة في ذلك فطره كره العمد كد روى النجاشي عن الصادق عليه السلام
 الصائم إذا تمضمض ببلع رقبته من ثلث مرات كره المشهور بين علماءنا عدم الفري بين صلوة الفجر والنفلة في رواية
 صحيحة السند عن الصادق وجوب القضاء بدخول ما المضمضة للصلوة المندوبة دون الواجبة كج لو تمضمض مندوبا أو طرأ
 أو غير في فيه لغرض صحيح فسبوا إلى خلفه فلا قضاء ولا كفارة ولو كان عابثا قبل وجب القضاء خاصة وفيه نظر كج لو وصل إلى
 بغير الحلو شيء لم يقصد الصلوة الحقة بالماء ما ينزل من الفضلات من فاسد أو تسرب أو تسرب الحلو من غير قصد لم يقصد
 ولو تمدا بتلاعه فسد **الفصل الثاني** في الأحكام وفيه كره بجاء أنما يجب الكفارة في أقطار ما يمتحن صومه كره صا
 وقضائه بعد الزوال خلافا لابن أبي عقيل والنداء المعين وشبهه في الاعتكاف الواجب ما عدا ذلك لا يجب فيه الكفارة سواء
 كان واجبا كالنداء المطلق وضو الكفارة وقضاء غير مضى وقضاء مضى قبل الزوال وسندوبا كالأمام المستحب صومه والاعتكاف
 المندوب يقصد الصلوة في ذلك كله **باب** انما يقصد الصلوة إذا وقع منه المفطر عمدا أم خطأ ومع وجوب الصلوة عليه فلو فعل المفطر
 لم يفطر وكذا لو فعله نائما أو مكرها أما لو تمدا وكان جاهلا بالحرم لم يعد حج كل موضع يجب فيه القضاء أما مفرد أو مضى
 فإنه يجب يومه مكان يومه لا غير في كفارة كل يوم من مضى عتق رقبته أو صبا شهرين متتابعين أو أطعم ستين مسكينا فحجرا
 في ذلك شعبة وقال ابن أبي عقيل إنها على الترتيب للسيد المرتضى قولان **باب** الإطعام لكل مسكين مد لا فرق في ذلك بين المحظور
 الشجر والتمر قال الشيخ لكل مسكين مدين **باب** إذا سبأ طي عن الصادق عليه السلام وقد سألته عن الصائم يصبه عيش حتى يمتلئ على
 نفسه قال يشرب بفقد ما يملك ومعه ولا يشرب حتى يبرؤ وهي حبه والاقرب عدم وجوب القضاء ولو شرب دابة على ما يملك
 به الرقود جبه القضاء والكفان في لو عجز عن أصناف الثلاثة صام ثمانية عشر يوما فان عجز تصدق بما وجد أو صاما استغنا
 فان عجز استغفر الله وسقط عنه الكفان **باب** حد العجز عن التكفير لا يجدي ما يضر في الكفارة فاضلا عن قوته وقوت
 عنها ذلك اليوم **باب** لا يقط القضاء بسقوط الكفارة للعجز ولو عجز عنه انقضاء سقط وكفاه الاستغفار في لو عجز عن صيا
 شهرين متتابعين ويمكن من صيامها منفردة ولم يفد على العتق ولا الإطعام فالوجوب الشهرين منفردة ولو عجز صام ثمانية
 عشر يوما **باب** قال الشيخان إذا عجز عن الأصناف الثلاثة صام ثمانية عشر يوما ولا بد فيها من التسابع قاله المصنف المرتضى ولو عجز
 وتمكن من صيامها منفردة فالوجوب يومها على التفرق **باب** لو عجز عن شهرين فسد على شهرين فالوجوب ولا ينظر إلى
 ثمانية عشر كذا لو فد على عشر يوما على أشكال في ذلك كله ولو عجز عن أطعام ستين ويمكن من أطعام ثلثين وجب ولو كان
 من صياهم والصدقة على ثلثين فالأقرب جوبها **باب** الكفارة في أقطار قضاء ومضاهي الزوال أطعام عشر متساكين فان عجز صام
 ثلثة أيام وروى عليه كفارة ومضاهي الزوال أطعام عشر متساكين فان عجز صام ثلثة أيام **باب** كعبه كفارة ومضاهي جعلها الشيخ
 على المتخف وذكر لا شيء جعلها على العاخر بل المشهور أن كفارة نذر المسكين مثل كفارة ومضاهي كفارة بمن فيه ولو اكل
 شاكرا في طلوع الفجر لم يثبت طلوعه ولا عدمه واستمر به الشك فلا قضاء عليه ولا اكل حتى تبين طلوعه ولو اكل شاكرا في
 غروب الشمس واستمر الشك جبه القضاء وفي وجوب الكفارة نظر لو ظن أن الشمس غربت ثم استمر الظن فلا قضاء **باب**
 لو كثر التبع المقض لو جوب الكفارة في يومين تكررت الكفارة سواء كفر عن الأول أو لا ولو كثر في يوم واحد قال الشيخ
 ليس لصحابنا فيه نص والذي يقضيه مذهبنا أنه لا يتكرر وقال المرتضى بالتركيب التكرار ككفر عن الأول كفر ثانيا والأول
 كفر ثالثة واحدة عنها سواء اتخذ السبب أو اختلف لا يتكرر القضاء بتكرار السبب يوم جماعا **باب** من فطر مستحلا وقد ولد على الفطر
 فهو مئذ لو لم يبرأ قواعدا لا سلام عرف ثم بما مل بعد ذلك بما يعمل بالمولود على الفطرة ولو اعتقد المحرم غرضه غار غرض

فِي الْمَدِينَةِ

في شرب الصائم شهر رمضان

٨١

فان عاد قبل الثالث وقبل الرابع من شهر رمضان على الجوع في رمضان يجنب وكذا عليه كفارتان وقضاء واحد
ولا كفارة عليها ولا قضاء ولو لم ياكل من شهر رمضان وعشرين يوما **ط** قال الشيخ رحمه الله لو لم ياكل من شهر رمضان وعشرين يوما
مكره من صحيح صومها وعليه كفارتان ومن منع ذلك في النائم قال لو اكرهها لاجل بل صومها حتى مكثه من نفسه افطر
لزمها القضاء ولا كفارة عليها لانها دفعت الضرر بالتمكين كالمرض والحرق عند سقوط القضاء عنها لانه لو زنى بها ففعل
منها كفارة ولو اكرهها قال بعض علمائنا تجل عنها الكفارة ايضا في نظر مع حسنة كما لو طلع الفجر في شهر رمضان ففعل
ابله فسد صومه وعليه مع القضاء والكفارة كب يجوز الجماع حتى يطلع الفجر مقدار ابقاء الغسل ولو علم سبق
الوقت فجاء مع وجب القضاء والكفارة ولو نزل السعة فواقع مع المرأة فلا شيء ولو كذب الظن ولو كان لا مع المرأة فاقض
كح لو انقرب برؤيه الحلال في رمضان وافطر وجب القضاء والكفارة كد لو فعل ما يجنب بالكفارة ثم سقط عنه فضرر ذلك
لمرض او جنس ونفاس لو حبه عند سقوط الكفارة كد لو تربع متبرع بالتكفير عن وجب عليه ان سواه كان المكفر عنه جبا
او قبله الا في الصوم فانه لا يقع ثبته الا مع الموت **المقصود الرابع** فممن يصح صومه وفيه ما يجنب البلوغ شرط في
وجوب الصوم لا يجنب على الصبي ان اطاق وحده البلوغ في الذكر بلوغ خمسة عشر سنة او الاثبات والاحتلام وفي الانثى بلوغ تسعة
اعشر الاثبات والاحتلام والحض ولا على سبيل البلوغ **ب** يجنب من شرب الصبي بالصوا اذا اطاق وكذا الصبيته ويشد عليها
بلوغ سبع مع المكنة وصوم الصبي المتبرع عن ثبته صحيح ونوى الذنب قال ابو حنيفة ليس بشيء بل هو مأكول للثابت في
نوع العقل شرط في جوب الصوم وصحة فلا اعتبار بصوم الجن ولا بومر بها بومر الصبي ولو كان يفتق بوما كما وجب بومر
بومر الا فانه حكم المعنى عليه حكم الجنون سواء سبقت النبذ او لا على الاصح ولا قضاء عليه مطلقا ولو تجدد الاغماء في آخر
من النهار بطل صومه في ذلك اليوم خالفه الشافعي الاسلام شرط في صحة الصوم لا في وجوبه والكانس يجب عليه لا يصح منه ولو لم
سقط قضاؤه واما المند فمجب عليه لا يصح منه حتى يرجع ويقتضيه ما في شهر رمضان في المفاته من المحض النفس شرط في صحة الصوم ولو
وجدا حدها ولو في آخر من النهار بطل صومه ذلك اليوم ويجنب لها الامساك تاريا اذا ناله بعد الزوال ولو لم يمسك احدها و
نوزل الصوم بعد سوا ما عشتا الحرام ولا يجنب عليها القضاء عند الطهر ولو انقطع دما حدها بعد طلوع الفجر لم يجنبها بالصوم
ذلك اليوم بل امسكتا ما دبرها وجب القضاء في استحاضه بحكم الطاهر يجب عليها الصوم ويصح منها اذا فعلت ما يجب عليها من
الاغتسال ولو اخاذ بها مع وجوبها بطل الصوم وقصر **ج** لا يجنب الصوم الواجب من المسافر الذي يجب عليه قصر الصلوة الا اذا قصر
المعنى اذا قبله بالتقصير من غير عذر من النية فانه يصوم ثلثة ايام في الحج وان كان مسافرا ومن فاض من عرفات غامدا لما قبل
الغروب عن البدنة فانه يصوم ثمانية عشر يوما وان كان مسافرا والنفذ حجة الله قول يجوز صوم ما عدا رمضان من الزمان
وهو نادرا ما صولنا فله لو حبه مكره فيه الا ثلثة ايام للحاجين في المدينة ط المرض لا يصح منه الصوم ان كان مرضا
ولو تكلم في لحيته ولو لم يضره وقدر عليه حتى لم يمنع المرض لا في جواز الاقار لبا بر انواع المرض مع الضرر كوجع
والعين والحى الدائمة وغير الدائمة والمرجع في الضرر به الخلل الانسان نفسه وقوله العارفي النائم اذا سبقت النية صح
صومه وان استمر الى الليل ولو طلع الفجر عليه نائما ولم ينو ثم استمر الى الزوال وجب القضاء في الجنين اترك الغسل عامدا مع المقد
حتى طلع الفجر لم يصح صومه وجب القضاء ولو استبظ جنبا لم يفسد صومه عن قضاء والتندر المعين ولا يفتقد عن قضاء
ولا عن نذر مطلق قال الشيخ ولا نذر **المقصود الخامس** في الزمان الذي يصح فيه الصوم وفيه ما يجنب الصوم
دون الليل ولو نذر صوم الليل ضمها او منقرا الوضوء اجاب لا يصح صوم العبد بالاجماع ولو نذر لم يفتدج صوم ايام
الشهر بل كان بينه حرام وفي اشراكه محرم او غير منظور هي اليوم الحرام من ذي الحجة والثاني عشر والثالث عشر ولو
نذر صومها وهو غير مفسد ولو كان بغيره من الاضاح صومها نذر او عن قضاء الواجب بالجملة هي غير مفسدة
من الايام التي يقع فيها الصوم في صوم يوم الثلث على انه من شهر رمضان وقد تقدم لو نذر صوم يوم معين وانقضى
لهذا الايام لم يجر صومه والا فمضى عدم وجوب القضاء **المقصود السادس** في شهر رمضان وما فيه نذر الا في شهر رمضان
وفيه ما يجنب الصوم يعلم الشهر برؤية الهلال من زاه وجب عليه الصوم وان كان واحدا ولا كان غائبا عن الحاكم او لم يبق

في شهر رمضان

في شهر رمضان

في شهر رمضان

كتاب الصوم

شهادته وورثته لو لم يره لعلمه ببلده وعلوه بالخامسة ولغيره لان اعين بالشهادة ولا خلاف في اعتبار الشهادة في وثوق الملا
وانما الخلاف في العدة فاخذنا بسلوك قول الواحد في قول ومضا خاصة وقال المفيد المقتضى انما يقبل عدلان صوابا وعلما واشترط
الشخص خمسة من البلد مع العدة او اثنان من خارجة مع عدة العدة خمسة من البلد وخارجة الوجه قول المفيد صحيح لا يقبل ثمة
النساء في ذلك ولا شيء من الامة لا منفرة ولا منصفا ولا يقبل في الاطوار الا شاهدان لو شهد عدلان باوله فضا موا
ثلاثين ثم لم يزل مع الصحو لزم الفطره لو انفرد برؤية شوال وجعل عليه الاطوار في لوراه عدلان ولو شهدا عند الحلة
او شهدا وورثت شهادتهما لعد معترف بهما بما خالف من ههنا الاطوار وكل منهما ان يفطر وان لم يعرف عدالة صاحبه لو اصبح
صائما يوم الاثنين من رمضان فشهد عدلان برؤيته في الماضية فطر وصلى العبد اذا كان قبل الزوال ولو كان بعد فطر
ولا صلوة في لو ذكر في البلد رؤية شايعة وجعل الصيا اجاعا ح لو لم يزل لالهلال صلا وغم على الناس اكل عدة شعبان ثلثين
يوما ثم صاموا وجوبا من رمضان فان غم هلال شعبان اكل عدة رجيلين وشعبان ثلثين ثم صاموا ولو غمنا الالهة اكل كل شهر
ثلثين يوما على قول بعض علماء ثا والوجه عندك العدة برؤية الخصة ط يستحب للرأي للهلال ليلة الاثنين من شعبان ومضا
على الاعيان ويجعل الكفاية لا يجوز الغوبل على الجدل ولا على كلام المجتهد ولا على الاجتهاد فيه ولا على العمل
لن قيم السنة القامرونا قص وشعباننا قصا بدا ورمضاننا مزايا ولا اعتبار ايضا بغير رؤية الفطر جدا التقى ولا بطوقه ولا بعد
خمس ايام من الماضية برؤية قبل الزوال يا لو افطر يوم الثلث ثم قام باليقين برؤية قضاء بعد العبد ولو لم يقم بمبته لكن اقل
شوال بعد صومه ثمانية وعشرين حتى يوما واحدا الا ان يقوم اليقين يومين فيب اذا راي لهلال اهل بلده جيبه
على عمل البلاد وجميع الناس واءتبا عدت البلاد او تقارب والشخص وجه الله جعل البلاد المتقاربة الملا يختلف في الحكم
كبلاد البصرة كبلاد الواحد البلاد المتباينة كبلاد مصر لكل بلد حكم نفسه وفيه قوة على قوله او سافر من راي الهلال
في بلاد الى بلد لم يزل في بلد فلم يزل بعد ثلثين فالوجه انه يصوم معهم بحكم الحال صحيح لو كان يجتهد في بلد الاقل
كالجوب وشبهه اذا لم يعلم الشهر جهده ويعد على ظنه فان ظن عمل عليه الا توخى شهر رمضان فان استمر الاشياء اجز
وان وافق ومضا وكان تكية فكل ذلك وان وافق قبله لم يجزئه والاقر علم وجوب الحج والاحكام بعد الصوم ولو وافق
الشهر من بعض صح فيما وافق الشهر وما صبه دون ما قبله واذا وافق صومه بعد الشهر ما تصبر صومه ايام بعد ما قامه مؤا
وافق بين هلالين او لم يوافق وسواء كان الشهر نامين او ناقصين او مختلفين ولو كان رمضان ناقصا شوالا وكان ناقصا
لزمه قضاء يومين ولو انعكس الفرض لم يجز عليه شيء ولو كان ناقصين لزمه قضاء يومين كذا لو كان ناقصين ولو صا
قبل مضا وظهر له ذلك قبل خوله وجعل في ان يصوم ولو صا تطوعا فوافق شهر رمضان فاقرب منه بجزئه بل يستحب
الدعا عند رؤية الهلال بما ذكر عن امير المؤمنين عليه السلام غير من الادعية الماثورة فيه وقت وجوب الامساك هو طوع
الفجر الثاني الذي يجبه صلوة الصبح الى غروب الشمس الذي يجبه صلوة المغرب وعلامته سقوط العصر المشقة قال الشيخ
وقال بعض اصحابنا علامته غيبوبة الفجر فلو غاب عن الافاق ثم شاهد ضوءه على بعض الجبال من بعد انباء عال مثل مضا
استدركه به جازا الاطوار وليس يعتد ولو اشته عليه الغيبوبة وجعل الامساك ويستظهر حتى يتيقن ولو غاب الفجر وفيه
لما زاره الفجر وفاقا صحيح الروايتين وجوب الامساك حتى يذهب علامته ظهوره في يستحب تقديم الصلوة على الاطوار الا
ان يكون له من ينظر للاطوار مع **المقصد الثاني** في شرايطه وفي قيمان **الاول** شرط الوجوب وفيه
في حشا العقل والبلوغ شرطان في جوا الصوم ولو بلغ قبل الفجر وجب صوم ذلك اليوم ولو كان بعد لم يجز له يستحب له
الامساك لم يفطر كان او صائما ولا قضاء عليه لو افاق المجنون في اثناء الشهر جعليه صائما ما بقي وان افاق قبل الفجر وجب صوم ذلك
اليوم والافلا وكذا المعنى عليه وب الاسلام شرط في الصحة على قلناه فلو اسلم قبل الفجر وجب صوم ذلك اليوم وما بعده وان
اسلم بعد الفجر سقط ذلك اليوم خاصة وامساكنا خبايا حاج السلامة من المرض شرط في الوجوب اذا كان الصوم يهدى المرض
يسقط البره مع ما الصحيح الذي يخاف المرض الصوما الوجه وجوبه عليه كذا لو كان به شهوة غالب للجماع يخاف ان يتحقق انشاء و
الاستحاضة اذا خاف المرض فطر في الاقامة وحكمها شرط في الصوم فلا يجز على المسافر سفره يجبه منه قصر الصلوة ولو صا لو يجزئه

شهادة وورثته

شرح قضاء الصوم

٨٣

ان كان غائما والا اجزاء ولو نوى الاقامة في بلد عشر ايام وجب الصوم ولو رد منه صاعدا ثم بها الجملة كل من سب عليه التقصير في
 الصلوة وجب عليه التقصير في الصوم هل بشرط يثبت اليقين من الدليل قال الشيخ نعم فلو يثبت خبر السفر من الدليل ثم خرج اى وقت كان
 من النهار وجب عليه التقصير في القضاء ولو خرج بعد الزوال امسك وعليه لقضاء وان لم يثبت بيقين من الدليل لم يجز له التقصير
 عليه صياد ذلك اليوم وليس عليه قضاء اى وقت خرج الا ان يكون قد خرج قبل طلوع الفجر فانه يجزى عليه الاضطرار على كل
 حال ولو قصر جبه عليه لقضاء والكفارة وقال المصنف في العشر خروجه قبل الزوال فان خرج ح لزمه الاضطرار وان خرج
 بعده اتم ولا اعتبار بالثبوت وقال السيد ابن بابويه بقصر مخرج وان كان قبل الغروب لم يعتبر بالثبوت الاقوى خيرا
 المقيد لا يجوز الاضطرار فيه يغيب عنه اذن مصره او يخفى عنه حد اذ ان يلهى في لوقته للمساقر وبره المرض فظهر
 استحباب الامساك وعليها القضاء وكذا الحائض اذا طهرت والطام اذا خاضت لوقته للمساقر وبره المرض فثبت
 كان فوال عندهما قبل الزوال جبه عليها الا ان كان واجزاها وان كان بعد الزوال استحباب الامساك وجب له القضاء ولو خرج
 المسافر منه يصل الى بلد او موضع اقامته قبل الزوال جاز له الاضطرار وان امسك حتى دخل واتم صومه كان افضل في
 الخلو من المحض النفس شرط في الصوم فلو زال عند زواله في اثناء النهار لم يصح صومه وجب له القضاء وكذا لو تجدد في
 اثناء النهار ولو قبل التمتع ينبغي بغير القسم الثاني شروط القضاء وفيه مباحث كثيرة في جوب القضاء
 البلوغ حال الفوات فلو فات الصبي لم يجز له القضاء سواء كان مبرا او غير مبرا في العقل شرط في القضاء فان جاز في اذاعة شئ من
 الايام او الشهر كله وهو مجنون لم يجز له القضاء وكذا المعنى عليه اليوم الذي يقع فيه لا يجزى قضاءه الا ان يقع قبل الفجر
 بفطرته واشترط بعض علماء السبق النبوي في المعنى عليه ان يجتهد في الاسلام شرط في جوب القضاء فالكافر الاصل لا يجزى
 عليه قضاء ما فات حال كفره ولو اسلم في اثناء الشهر لم يقض الفات يجزى عليه صيا المستسلم في اليوم الذي اسلم فيه لا يجزى قضاءه الا
 ان تسلم قبل الفجر ثم يفطر فيه ولو اسلم بعد الفجر ولم يكن افطر لم يجز له ذلك اليوم اما المتردد فيقضى ما فاتة زمان ودته ولا فرق
 من ان يكون الردة باعتماد ما يوجب لكفره او بشك فيه ولو اردت بعد عقد الصوم ثم عاد لم يقصد صومه فيه فظهر لو ان
 عقله لسكرا وشرب مرق قد وجب عليه قضا ما يفوته فيه قال الشيخ رحمه الله لو طرح في حلق المعنى عليه ومن ظن عقله وادان
 القضاء اذا افاد ليس يجتهد في شروط الكفارة هي شروط القضاء فكل موضع سقط فيه القضاء سقطت فيه الكفارة في
 يستحب للمعنى عليه والكافر القضاء **المطلب الثالث** في الاحكام وقته وطا مجزا اربعين قضاء الفات في السنة الى
 فاف فيها ما بينه وبين رمضان الا في فواخر المرض القضاء ببدنه تمامه داخل الثاني ولو تقصصا الحاضر وقضى الاول وكفر
 عن كل يوم يدين واقله مدخلا فالابن او ابن ولو كان تاخير مع الزهر على القضاء حتى ادركه الثاني ولو يقض وجب القضاء
 خاصه ولو استمر به المرض الى رمضان الثاني ولو رجع فيما بينهما صام الحاضر ومن يقضى الفات قال ابن بابويه نعم ولا كفارة في
 الشحان بكفر عن كل يوم ما تقدم ولا قضاء عليه الوجه عند قول ابن بابويه وعلى قول الشيخين لو صام ولم يكفر ولو اجزاء
باب ظاهر كلام الشيخ في الخلاف في الحكم في المرض وغيره من فاة الصوم وفيه نظر **ح** حكم ما زاد على قضاء سواء في الخارج
 منين فما زاد فيه شك الا في عدم تكرار الكفارة لو استمر به المرض حتى مات سقط القضاء ولا كفارة لكن يستحب ان يقضى
 عنه اما لو تزامن مرضه تمكن من القضاء ولم يقض حتى مات فقه عن الله يقضى عن الميت اكبر اولاده الذكور سواء فاته مرض
 او غيرهم ترك الميت القضاء وتمكنه ولو لم يكن له ولد ذكر وكان له اناث قال الشيخ رحمه الله يصدق عن كل يوم يدين عن مال
 واقله مدد قال المصنف يقضى لانيته والاولا قوى في السيد المرتضى وجب الصدقة او لاقان لم يكن له مال صاعدا وليس
 ان كان لولوا حدا من عليه قضا الحج لو كانوا جماعة في من واحد قضا عنه بالخصم وبطوع به البعض يسقط عن الاخر
 ولو اتخذ اليوم او انكسر لافرياءهم عليهم كواجب الكفارة ولم اقف فيه على نظر ط قد بينا وجوب الصدقة مع عدم الولي
 ونخرج من ذلك المال لوصا اجنب عن الميت فيقول الولي لا تقرب عدا الاجزاء ولو امر او اشارة في الاجزاء نظر
 بالكل صوم واجب على المرض وغيره كالتزويج اذا مات مع امكان القضاء ولم يقض جبه على الولي القضاء عنه والصدقة
 ولو وجب عليه صومه من متنا بدين ثم مات صدق عنه عن شهر من مال الميت والظاهر انما يدين عن كل يوم او بعد وقضى

في كلامه في الشرح

في كلامه في الشرح

كتاب الصوم

كتاب الصوم

كتاب الصوم

كتاب الصوم

كتاب الصوم

وله شهره والولي ان يصوم الشهر من غير صدقة سواء كان وجوبها على العيين او الخبير في الخبر للولي ان يصوم شهر من
يصدق من صلبه في البيت ويصدق من أصل المال **باب** قال الشيخ حكم المرأة في ذلك حكم الرجل فما يفوتها من من الشهر
او السفر او المرض لا يجزئها ولا الصدقة عنه الا مع تمكنها من القضاء والاهمال فيجب على الولي القضاء او الصدقة كما قلنا
في الرجل خلافا لابن ادريس **باب** اذا مات المأثر بعد تمكنه من القضاء وجب بقضه عنه ولو مات في سفره فلا يشيخ قولان
في الخلاف لا يجزئ في المأثر **باب** يجوز لقاضي رمضان الا يطارد قبل الزوال لا بعده فان افطر بعد
لعذر فلا كفارة عليه والا اطعم عنه عشرة ما كان فان عجز صائلا ايام **باب** لو اجتمع شهر رمضان وترك الاغتسال
من اول الشهر الى اخره وجب قضاء الصلوة اجماعا ووجب الشيخ قضاء الصوم مع اذنه ليس والا فوى عند الاول لو اذنه الى
الصبي عن الصادق عليه السلام **باب** الاولى تنابع ايام القضاء وليست اجبا **باب** لا يجوز لمن عليه صوم واجبه صوما او غير تطوعا
خمس ثاني **باب** يجوز القضاء في جميع ايام السنة الا العتد واما التشرع لمن كان بمنه واما بالحضر والناس والمريض والسفر
ولا يكره القضاء في عشرة **باب** لا يصح جنبا في قضاء رمضان فطر ذلك اليوم ولو لم يجز له صومه وكذا في النافله وكل
مالا ينعين صوما ما لو اكل وشربا سببا في قضاء رمضان فلو كان له يوم صومه وللشيخ قول اخر صنف **المقصود السابع**
في بقية اقسام الصوم وهو اقسام الاول في الواجب منه وفيه **باب** اجتناب اصوم كفارة قتل الخطاء واجبت العجز عن العتد وهو شهر
منايا من وكذا صوم كفارة الظهار **باب** صوم كفارة من افطر يوما من شهر رمضان واجبت هو شهر من متتابعين وجوبه على
الخبير بين وبين الاطعام والعتق **باب** صوم كفارة قتل العمد هو شهر من متتابعين واجبت الصدقة والعتق **باب** صوم كفارة
للمنع اذا لم يجد الهك ولا ثمنه واجبت هو عشرة ايام ثلثة متتابعة في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله ولا يجزئها الساب **باب** صوم
كفارة الهين وبقا في الكفارات واجبت صوم الاعتكاف المستغرق واجبت في اليوم الثالث منه على خلاف صوم كفارة من فاض من
عرفات قبل غروب الشمس عامدا ولم يجد الجذر ووقته ثمانية عشر يوما وصوم ما يجزئ التذرية الهين والهدوء واجبت هذه
اقسام الصوم الواجب في الصوم المندوب على اقسام كثيرة والمناكدة كراه من جلته اول خميس في الشهر الاول واطلوا
في الشهر الثاني واخر خميس في الشهر الاخير في ذابنه في الشهر الاول كذلك وفي الثاني خميس بين اربعين ويجوز ثانيا
من الصنف الى التثاء للتحفة اذا اخرها الى التثاء جاز صومها من اوله ومنفرقة ولو عجز عن صومها تصدق عن كل يوم بمقد
استحبا **باب** في النبي صوم الايام الاربعة في السنة يوم منبعا للنبى ومولده صلى الله عليه واله وحوالارض والعدي والطلع
والعشرين من ذي القعدة واول يوم في الحرم وثالثه وسابعه ونحو يوم العشر باسرها فاذا كان اليوم العاشر امسك عن الطعم
والشراب الى بعد العصر ثم تناول شبا من الزهر ونحو استحباب الحرم باسرها ويوم النصف من جاد الاولى وسنة ايام من ثلث
بعد يوم الفطر ويوم الخميس في ثمان والاشين وكل جمعة سواء افره او لا وسواء وافق يوم صوم او لا وصومها وعليها تسعة
وهو صوم يوم واطل يوم **باب** استحباب امساك وان لم يكن صوما للسافر اذا فطر اهله او بلدا يكثر الاقامة عشرة ايام فطر
والخامس القضاء اذا طهر في ثمانها وولطامها اذا جاءها احد الدين والمريض اذا برا وكان قد افطرها الكافر اذا اسلم
الصبي اذا بلغ وان لم يتناول شبا **باب** يكره للسافر ان يترك من الطعام او يترك من الشراب بل يتناول منها قدر الحاجة
ويشرب الكراهية في الجوع وليس بحرمه خلافا للشيخ ولا يجب الكفارة اجماعا **باب** المتخاضة يجب عليها الصوم كالطاهرة
ويشترط في صحة صومها الاغتسال ونحو غيرها والافلافا واختلف في غسل جبال القضاء **باب** يحرم صوم المبتدئين اعلا
واسفله الشيخ الغافل في الاشهر الحرم فانه يصوم شهر من متتابعين وان دخل فيها العتد واما التشرع وليس بمندوب وكذا
الجنس في ايام التشرع لمن كان بمنه وصوم الوصال حرام واختلف فيه في الهابة والمبوط هو ان يجعل غشائه محوره وفيه
صوم من من غير فطر ولو امسك عن الطعام لا يقبل الصيام بل ينها الا فطر لم يكن حراما وصوم الله حراما اذا دخل في المبتدئين
واما التشرع لمن كان بمنه لو افطره في السنة لم يكره الباقي **باب** في الجنة **المقصود الثامن** في التواب وفيه **باب** كذا
الشيخ الكبير العجز اذا عجز عن الصوم فطر اجماعا وفي وجوب كفارة قولان احدهما الوجوب للشيخ والثاني عند التبد
ويجوز ولا يقيد هنا تفصيل فقال ان عجز الكسبة فلا قضاء ولا صدقة وان طاقاه بمشقة فلا قضاء ووجب الصدقة قال

في المسائل النواحي لكتاب الصوم

١٥٥

الشيخ استأذن بالتفصيل بصاد لو عجز عن الصدقة سقطت جماعة باب الشيخ تولى في فدية الصدقة ففي النهاية و
 المبسوط عن كل يوم مقدار من الفدية ومع العجز مد في الاستبانة وهو جديج فوالعاش إذا كان لا يرى
 ذواله افطر ويصدق عن كل يوم مقدار من الفدية وان كان يرى برزاه افطر جماعة ويجوز القضاء مع البرز
 اختلف علماء فاقال المنع والمرض لا كفارة عليه اوجب الشيخ الكفارة في لا ينبغي لهؤلاء ان يتأثروا من الطعام ولا
 ولا يوافقوا النساء والاقربان ذلك كله مكروه ٥ الحامل المقرية المرضعة القليلة اللبن اذا خافنا على نفسها افطر
 وعليها القضاء والصدقة عن كل يوم مقدار لو خافنا على الولد كان لها الاطوار ويجب القضاء والصدقة ومخالفة ما ورد في وجوب
 القضاء وليس يعتمد في صوم النافلة لا يجب بالشرع ويجوز ابطاله ولو قبل الغروب لا قضاء لكن يستحب الايام وتباكر بعد الزوال
 وكذا جميع نوافل العبادات الا الحج والعمرة فانها يجان بالشرع ولو دخل في وجب معين لم يكن له الخروج منه ولو لم يستعين بها لم يخرج
 منه الا في قضاء رمضان بعد الزوال ٥ كل الصوم يلزم فيه التسامع الا اربعة صوم المنذر المجرد عن التسامع وما في معان من بين
 وعهد وصوم قضاء رمضان والصوم والسبعة في بدل المنع ط من وجب عليه شهران متتابعين اما الكفارة او نذر او غيره
 ذلك فافطر في الاول او بعد انتهائه قبل ان يصوم من الثاني شيئا فان كان لعنه من مرض او جرح لم ينقطع شأ به بل ينهي على ما
 ضله بعد زوال العذر وكذا كل عذر من قبله تعالى اما السفر فان تمكن من تركه لم يكن عذرا والا فهو عذر وان كان خافا
 لعنه عذر استأنف جماعة ولو صام الاول ومن الثاني ولو يوما ثم افطر لعنه وعنه فانه ينبغي على كل حال اهل حجر الا فطر
 قبل اكمال الثاني لعنه عذر وان جاز البناء تولى ولا يجوز لمن عليه شهران متتابعين ان يصوم ما لا يحصل معه صوم شهرين
 مثل ان يصوم شعبا ولو يكن قد صام من شعبا او يصوم شيئا الا خاصي من وجب عليه شهرين متتابعين لعنه وعنه فصاعدا
 عشر يوما ثم افطر لعنه وعنه جاز له البناء ولو افطر قبل ذلك استأنف الا ان يكون لعنه فانه ينبغي كذا العباد اذا وجب عليه
 صوم شهر لكفارة وعنه فانما يصوم عشر يوما جاز له تفريق البناء في خالف فيه ابن دريس فالثلاثة ايام في بدل بدل المنع
 متاخرة فلو صام يومين ثم افطر استأنف الا في موضع واحد وهو ان يكون قد صام يومين وعنه فانه يغفر العبد
 باثني بالثالث بعد ايام التشريق ولو كان الفضل بعد العباد استأنف مطلقا وكذا استأنف لو صام يوما ثم افطر اما السبعة
 فالوجه عدم وجوب ثنائها بسب كل صوم شامع اذا افطر في ثمانية لعنه ينبغي ان كان لعنه عذر استأنف الا في المواضع
 المستثناة ٥ هل يجوز صيام ايام التشريق بدلا عن الهك لمن كان بمنى فيه روايات اصحها المنع بل يكره للمسافر التكاليف
 فلو قدم من سفر وهو مفطر وقد طهرت من الحيض جاز الوطى لو غتره وقالت في مفطره فجامع فلا كفارة عليه وجب عليها
 خاصة ولو علم صومها فان طهرت فحبت عليها الكفارة ورنه ولو اكرهها فلا كفارة عليه عنها والافرى جوبها عليه عنها
 ما يكره السفر في فضا للضام الا الضرورة او مضى ثلثة وعشرين يوما منه ٥ من وجب عليه شهران متتابعين فحضر عن ذلك
 صام ثمانية عشر يوما ٥ لو نذر صوم يوم من رمضان قبل ان ينقضي الاقوى انقضاءه ولو نذر صوم يوم بعينه واما ما عدا
 فوافق ذلك اليوم والايام ان يكون منافر افطر وقضى ولو نذر صوم لثلاثة اشياء الا ايام التي يحرم فيها الصوم فانقضى نذره
 فلو كان عليه قضاء من رمضان او وجب له بعد النذر لزم ان يصوم فيها القضاء مقدما على النذر ولا كفارة عليه فيها
 ان كان الاطوار لعنه ولو وجب على ضام التمسك جبا كفارة بخبر او مرتبه فالوجه انه لا يصوم عنها بل ينفلق فضه الى
 غير الصومي المرتب بالخبر ٥ لو نذر صوم يوم قد مضى ولم ينقضي قال الشيخ ان وافق قدومه قبل الزوال ولم يكن تناول شيئا
 مفطر احدا لثبته وصا ذلك اليوم وان كان بعد افطره لا قضاء فيما عدا لو نذر يوم قد مضى اما سقط وجوب اليوم
 جافيه وجب صومه فيما بعد فوافق في مضاضامه عن مضاضا سقط النذر لا قضاء لو صامه عن النذر وقع عن رمضان
 ولا قضاء ٥ لو نذر صوم يوما ثم اوجبه عليه شهران متتابعين قال الشيخ يصوم في الاول عن الكفارة ليحصل التسامع فاذا صام
 من الثاني شيئا صام ما بقي من الايام عن النذر وقبل بسقط التكليف بالصوم والافرى صام ذلك اليوم عن النذر ولا ينفق
 به التسامع ولا فري بين تقدم وجوب الشهرين و تاخره ٥ لو نذر ان يصوم في بلد معين فللمشيخ قولان احدهما سقوط النسيين فيصوم
 اثنى عشر والاخر ثوبته ٥ لو نذر صوم سنة معينة وجب سقط العباد ايام التشريق ان كان بمنى ثم ان لم يشترط التسامع عدا افطر

كتاب الاعتكاف

في ثنائها الغيرة عذرتهم وقصوا افطرو وجب عليه الكفارة في كل يوم بقطرة ولو كان الافطار في ذلك كله عذرا فانه يني ويصوم
 ما افطرو ولا كفارة ولو نذر صوم منه غيره عتبه تحب في التوا الى التفرق ان لم يشترط التتابع **ك** لو نذر صوم شهر فحضر
 بين ثلثين يوما وبين الصوم في ابتداء الهلال الى اخره ويحضر لو كان ناقصا ولو صام في ثناء الشهر اتم ثلثين ولو نذر شهرا
 متتابعين فحضر ما يقع ذلك فيه ويحضر في النصف **ح** لو نذر ان يصوم يوما ويفطر يوما صوم داود عليه السلام فوالى الصوم قال
 ابن اديب وجب عليه كفارة خلف النذر **ك** لو نذر صوم يوم بعينه ففطر صومه لم يحضر به ولو نذر الصوم لا على وجه التفصيل
 بنفذه نذره ولو نذر صوما ولم يعين المقدار اجزاء يوم واحد ولو نذر ان يصوم ما نذر لم يعين كان عليه صيام خمسة اشهر ولو
 نذر حينا كان عليه سنة اشهر لو نذر العبد بغير ان مولاه او زوجته بغير ان زوجها لم ينعقد **ك** الصوم مستحب وكما قرئنا
 الفجر كان افضل قال ابن بابويه افضل السور السويق والتمر ويستحب تعجيل الافطار بعد صلاة المغرب لو كان هناك من ينظر قدمه
 الافطار قال الصادق عليه السلام يستحب ان عا الصائم عند الافطار وكان على قلبه يقول اللهم لك صمتنا وعلى رزقك افطرونا ففطر
 صائنا انك انت الله رب العالمين ويستحب افطار الصائم قال الصادق عليه السلام افطارك احب اليك من انك تسلم بعد عتق رقبة من ولدك
 ويستحب الاكل من البر في مضيق قال ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وآله اجو الناس بالخير وكان اجود ما يكون في شهر رمضان
 وكان اجود من الریح المسيلة **ك** ليلة القدر ليلة عظيمة لم ترفع اجاعا واكثر العلماء على انها في شهر رمضان ويستحب طيلها في
 ليل الى شهر في المشرا لا واخر اكد واكثر الروايات انها تطلب احد وعشرين وثلاث عشرين فلو نذر ان يتق بعد مضى ليلة
 القدر وجب عليه العتق بعد ان لاخ الشهر **ك** لو كان ابن بابويه عن مبر المؤمنين عليه السلام انه يستحب للرجل ان ياتي اهله
 اول ليلة من شهر رمضان عن الصادق عليه السلام قال اطعم يوما لفطر قبل ان يصلي ولا يطعم يوما الاضحي حتى ينصر **الامام المفضل**
التاسع في الاعتكاف وفيه مطلبان الاول في ما فيه وشرا به ومبكا **ب** الاعتكاف لغة اللبث الطويل في
 الشرح عبارة عن لبث مخصوص للعبادة وهو مشروع وسنة اجاعا وليس يفرض انما يجب بالند وشبهه افضل وقاعة المشرا لا واخر
 من رمضان كما امرنا يومه عن التكوني باسناد الى رسول الله صلى الله عليه وآله الاعتكاف عشرين شهرا مضيا بعدل محسن ويحضر
ب لا يتحقق الاعتكاف الا في امر مكلف مسلم حرا وعبد ماذون له من يفتح منه الصوم وهو على من بين واجب هو ما وجب بالند
 وشبهه مندوب هو ما عدا **ح** يقع اعتكاف الصبي المترك بفتح صومه وفل يكون شرعا اليخ فيه كالصوم **ب** الشبث
 في الاعتكاف ولا بد فيها من نية التفرق فلو قصد البني او منع النفس او الغضب لم يعتكبه ولا بد من الوجه ما واجبا او مندوب
 ولو نوى اعتكاف مدة لم يلزمه ثم استمر النية كما شرط فيه **هـ** الصوم شرط في الاعتكاف ولا يشترط صوم معتق بل ياتي
 صوم انفق صحح الاعتكاف فيه سواء كان الصوم واجبا او ندبا وسواء كان الاعتكاف واجبا او ندبا فلو اعتكف في رمضان لم
 فيه بصوم رمضان ولا يقع الاعتكاف في زمان لا يقع فيه الصوم كالعتبة واما الحضي للناس والمرض مع الضرر بالصوم والسفر
 من الصوم الواجب **ب** الاسلام شرط في الاعتكاف ولو اورد المعتكف بطل اعتكافه وللشيخ قول بعدمه بل يني لو حج
 وليس يجتهد في العقل شرط في الاعتكاف فلا يقع من المجنون ولا الغني عليه لا السكن **ح** اذن الزوج شرط في
 حق المرأة في النذر كذا اذن السيد في السيد والمدير والمكاتب امر الولد ولو كان بعينه وقالم يحضره ان يعتكف بغير اذن مؤ
 اما لو اعتكف في نية نفسه فالوجه جوازه ولو اذن لغيره في الاعتكاف ولو زوجة جاز له الرجوع والمنع ما لم يحجب ولو نذر
 المرأة او العبد اعتكافا فلم ينعقد الا باذنها فان اذنا على المعين فندرا لم يكن لهما الرجوع ولا صغها ولو اذنا مطلعا
 المنع عن التحيل كالموسع **ط** اذن المستاجر شرط في اعتكاف الاجير وكذا ينبغي في الضيف لا فقارة في صوم الطوع الى الاذن
ي او اذن لغيره في الاعتكاف فاعتق بعد التلبس اتم واجبا ان كان مندوبا ومضى يوما على الخلاف والاندبا ولو دخل
 بغير اذن فاعتق قال الشيخ رحمه الله ليس يعتد بما المدة شرط في الاعتكاف فاقبل ما يكون ثلثة ايام بلبثين فلا يصح الاعتكاف
 اقل من ثلثة ولو وجب عليه قضا اعتكاف يوم وقضاء يضم اليه اخرين ولا حصر في الزمان ولو نذر اعتكافا زاد على الثلثة
 لزمه ولو نذر اعتكاف شهر لم يعين تحب في التتابع والتفرق ثلثة وكوفيته بالتتابع وجب اذا نذر اعتكاف شهر فانه ياتي ان
 ثناء ثلثين يوما وان شاء بين هلالين وان كان ناقصا **ب** لو نذر اعتكاف شهر معين وجب التتابع فلو افطر بعد

والذي ليس عليه كفارة
 ولو نذر صوم شهر فحضر
 بين ثلثين يوما وبين الصوم
 في ابتداء الهلال الى اخره
 ويحضر لو كان ناقصا ولو صام
 في ثناء الشهر اتم ثلثين ولو
 نذر شهرا متتابعين فحضر ما
 يقع ذلك فيه ويحضر في النصف
 لو نذر ان يصوم يوما ويفطر
 يوما صوم داود عليه السلام
 فوالى الصوم قال ابن اديب
 وجب عليه كفارة خلف النذر
 لو نذر صوم يوم بعينه ففطر
 صومه لم يحضر به ولو نذر
 الصوم لا على وجه التفصيل
 بنفذه نذره ولو نذر صوما
 ولم يعين المقدار اجزاء يوم
 واحد ولو نذر ان يصوم ما
 نذر لم يعين كان عليه صيام
 خمسة اشهر ولو نذر حينا كان
 عليه سنة اشهر لو نذر العبد
 بغير ان مولاه او زوجته
 بغير ان زوجها لم ينعقد
 الصوم مستحب وكما قرئنا
 الفجر كان افضل قال ابن
 بابويه افضل السور السويق
 والتمر ويستحب تعجيل
 الافطار بعد صلاة المغرب
 لو كان هناك من ينظر قدمه
 الافطار قال الصادق عليه
 السلام يستحب ان عا الصائم
 عند الافطار وكان على قلبه
 يقول اللهم لك صمتنا وعلى
 رزقك افطرونا ففطر صائنا
 انك انت الله رب العالمين
 ويستحب افطار الصائم قال
 الصادق عليه السلام افطارك
 احب اليك من انك تسلم بعد
 عتق رقبة من ولدك ويستحب
 الاكل من البر في مضيق قال
 ابن عباس كان رسول الله
 صلى الله عليه وآله اجود الناس
 بالخير وكان اجود ما يكون
 في شهر رمضان وكان اجود
 من الریح المسيلة ليلة
 القدر ليلة عظيمة لم ترفع
 اجاعا واكثر العلماء على
 انها في شهر رمضان
 ويستحب طيلها في ليل الى
 شهر في المشرا لا واخر اكد
 واكثر الروايات انها تطلب
 احد وعشرين وثلاث
 عشرين فلو نذر ان يتق
 بعد مضى ليلة القدر
 وجب عليه العتق بعد ان لاخ
 الشهر لو كان ابن بابويه
 عن مبر المؤمنين عليه
 السلام انه يستحب للرجل ان
 ياتي اهله اول ليلة من
 شهر رمضان عن الصادق
 عليه السلام قال اطعم يوما
 لفطر قبل ان يصلي ولا
 يطعم يوما الاضحي حتى
 ينصر الامام المفضل التاسع
 في الاعتكاف وفيه مطلبان
 الاول في ما فيه وشرا به
 ومبكا ب الاعتكاف لغة
 اللبث الطويل في الشرح
 عبارة عن لبث مخصوص
 للعبادة وهو مشروع
 وسنة اجاعا وليس يفرض
 انما يجب بالند وشبهه
 افضل وقاعة المشرا لا
 واخر من رمضان كما
 امرنا يومه عن التكوني
 باسناد الى رسول الله
 صلى الله عليه وآله
 الاعتكاف عشرين شهرا
 مضيا بعدل محسن
 ويحضر ب لا يتحقق
 الاعتكاف الا في امر
 مكلف مسلم حرا وعبد
 ماذون له من يفتح منه
 الصوم وهو على من بين
 واجب هو ما وجب بالند
 وشبهه مندوب هو ما
 عدا ح يقع اعتكاف
 الصبي المترك بفتح
 صومه وفل يكون شرعا
 اليخ فيه كالصوم ب
 الشبث في الاعتكاف
 ولا بد فيها من نية
 التفرق فلو قصد
 البني او منع النفس
 او الغضب لم يعتكبه
 ولا بد من الوجه ما
 واجبا او مندوب
 ولو نوى اعتكاف
 مدة لم يلزمه ثم
 استمر النية كما
 شرط فيه هـ الصوم
 شرط في الاعتكاف
 ولا يشترط صوم
 معتق بل ياتي
 صوم انفق صحح
 الاعتكاف فيه
 سواء كان الصوم
 واجبا او ندبا
 وسواء كان
 الاعتكاف واجبا
 او ندبا فلو
 اعتكف في
 رمضان لم
 فيه بصوم
 رمضان ولا
 يقع الاعتكاف
 في زمان لا
 يقع فيه الصوم
 كالعتبة واما
 الحضي للناس
 والمرض مع
 الضرر بالصوم
 والسفر من
 الصوم الواجب
 ب الاسلام
 شرط في
 الاعتكاف ولو
 اورد المعتكف
 بطل اعتكافه
 وللشيخ قول
 بعدمه بل يني
 لو حج وليس
 يجتهد في
 العقل شرط
 في الاعتكاف
 فلا يقع من
 المجنون ولا
 الغني عليه
 لا السكن ح
 اذن الزوج
 شرط في
 حق المرأة
 في النذر كذا
 اذن السيد في
 السيد والمدير
 والمكاتب امر
 الولد ولو كان
 بعينه وقالم
 يحضره ان يعتكف
 بغير اذن مؤ
 اما لو اعتكف
 في نية نفسه
 فالوجه جوازه
 ولو اذن لغيره
 في الاعتكاف
 ولو زوجة
 جاز له الرجوع
 والمنع ما لم
 يحجب ولو نذر
 المرأة او
 العبد اعتكافا
 فلم ينعقد الا
 باذنها فان
 اذنا على
 المعين فندرا
 لم يكن لهما
 الرجوع ولا
 صغها ولو
 اذنا مطلعا
 المنع عن
 التحيل كالموسع
 ط اذن
 المستاجر
 شرط في
 اعتكاف
 الاجير وكذا
 ينبغي في
 الضيف لا
 فقارة في
 صوم الطوع
 الى الاذن
 ي او اذن
 لغيره في
 الاعتكاف
 فاعتق بعد
 التلبس اتم
 واجبا ان
 كان مندوبا
 ومضى يوما
 على الخلاف
 والاندبا
 ولو دخل
 بغير اذن
 فاعتق قال
 الشيخ رحمه
 الله ليس
 يعتد بما
 المدة شرط
 في الاعتكاف
 فاقبل ما
 يكون ثلثة
 ايام بلبثين
 فلا يصح
 الاعتكاف
 اقل من
 ثلثة ولو
 وجب عليه
 قضا اعتكاف
 يوم وقضاء
 يضم اليه
 اخرين ولا
 حصر في
 الزمان ولو
 نذر اعتكاف
 زاد على
 الثلثة لزمه
 ولو نذر
 اعتكاف شهر
 لم يعين تحب
 في التتابع
 والتفرق
 ثلثة وكوفيته
 بالتتابع
 وجب اذا
 نذر اعتكاف
 شهر فانه
 ياتي ان ثناء
 ثلثين يوما
 وان شاء
 بين هلالين
 وان كان
 ناقصا ب لو
 نذر اعتكاف
 شهر معين
 وجب التتابع
 فلو افطر
 بعد

في حكم الاعتكاف

٨٦

تشرع ما مضى ثم وقفت ما فات ولا يجب للتابع في قضاءه لو فات واجمع ولو نذر وشرط التتابع وجب فلو فات فضاة
 ولو نذر اعتكافا فامره بكونه ملتزما به لا في كل ثلثة اذ الشرط التام في كل واحد اعتكافا في شهر فلو كان بامره التام ولو نذر
 اعتكافا بامره معتد به ولم يشره الى التتابع الا ان بشره ولا يدينه الا الى بل الملبان من كل ثلث ولو نذر اعتكافا ثلثة ايام
 بشرط التتابع لم يشره بينها بل بان شرط التتابع اولا وللشيخ قول بغير دخول الملبان في بلين يجب ولو نذر اعتكافا بامره
 فضمن ذلك نذر الصوم فلو اعتكف غيره حاتم وصاعفه معتكف لم يجز له ولو افسد صومه انتزع التتابع وجب عليه
 الاعتكاف ولو نذر الاعتكاف مصلها وجب عليه الجمع بل لو نذر اعتكافا شهر معين وجب عليه الدخول فيه مع طلوع
 فاذا اهل الشهر لله بعده فقد خرج من الاعتكاف ولو نذر اعتكافا العشر الاخر دخل قبل المغرب من يوم العشر
 فماذا خرج الشهر خرج منه والعشر هم لما بين العشرين فلو كان الشهر ناقضا اجزه بالثغرة ما لو نذر اعتكافا عشرين
 فانه لم يدخل في بل طلوع الشمس له فيها باخر الشهر فقص جانب باقي يوم من الاخر ولو نذر اعتكافا شهر رمضان
 وجب فلو اخل به وجب له بقية شهره ما ان صامه ولم يعتكف فيه فانه لو نذر اعتكافا شهر معين او صومه ففعل ذلك
 قبله لم يجز له ولو نذر اعتكافا شهر رمضان لم يشره ان لم يشره فانه لو نذر اعتكافا شهر رمضان لم يشره ان لم يشره فانه لو نذر اعتكافا
 شهر رمضان لم يشره ان لم يشره فانه لو نذر اعتكافا شهر رمضان لم يشره ان لم يشره فانه لو نذر اعتكافا شهر رمضان لم يشره ان لم يشره فانه لو نذر اعتكافا
 ولو نذر اعتكافا في يوم قدوم من بلاد ما لم يشره ان لم يشره فانه لو نذر اعتكافا في يوم قدوم من بلاد ما لم يشره ان لم يشره فانه لو نذر اعتكافا
 الا ما لم يكن يحتاج في كل اعتكاف الى ان يضم اليه اخرين في المكان شرط في الاعتكاف وهو مسجد جامع فيه نبي او وصي نبي وهو
 اربعة مساجد المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه واله في مكة والكوفة ومسجد البصرة وجوز ان يدخل الاعتكاف في
 كل مسجد فكل اعتكاف للمرة كاعتكاف الرجل فلا يصح اعتكافه الا في احد المساجد الاربعة وليس لما شكك في مسجد غيره
 ومن لم يجد الاعتكاف على سطح المسجد الا قرب المنع انه لو نذر اعتكافا في موضع معين تعين ولا يجز له لو نذر ان كان
 افضل او اخص ما نذر الاعتكاف فيه ولم يقدر على الاعتكاف في موضع منه خرج واذا الاعتكاف اذ ان المسجد
 اذا نذر الاعتكاف في الاعتكاف فلو خرج لغيره لاسا بالشيخ بطل اعتكافه طوعا خرج او كرها ثم ان بعض ثلثة بطل
 الاعتكاف والافق من جهة المخرج **المطابق الثاني** في الاحكام وفيه **كر** مجازا لا يجوز للملك
 الخروج من الموضع الذي اعتكف فيه الا لضرورة فلو خرج لغيره بطل اعتكافه طوعا او نذر ان كان قد مضى ثلثة
 ايام مضى اعتكافه لما مضى وبطل من خروجه ان كان تطوعا او واجبا غير متتابع او متتابع من حيث الوقت بان يتكلم
 في الاخر فاذا عاد بطل الاعتكاف من حيث العود ولو كان النذر متتابعا من حيث الشرط بطل الا اذا نذر من حيث عوق وقضيه
 في غير الايام ويجوز ان يخرج للبول والغاية والغسل من الاحتلام واداء الجمعة لو اقيمت في غير الضرورة عندنا او مطلقا
 عندنا بل في عقيل لتشييع الجنائز وعبادة المنقرض وقامة الشهادة تعين عليه التحل والاداء **اب** لو كان الجانب
 المسجد متتابع خرج اليها الا ان يجد غضا فانه يكون من اهل الاحتلام ويجوز المشقة بدخولها فاجل الى منزله وان
 كان بعد ولو بطل صدق منزله وهو قريب من المسجد لقضا حاجته لم يلزم الاجابة لما فيه من المشقة بالاحتلام بل في
 المنزلة ولا فرق بين ان يكون منزله قريبا او بعيدا ما لم يخرج عن مشي الاعتكاف بان يكون منزله خارج البلد مثلا ولو
 كان له مكران احدهما آمن ولو خرج للجمعة عجل ولا يبطل الكسح الشيخ رحمه الله يجوز ان يخرج ليؤتي في منارة خارجة عن
 المسجد وان كان بينه وبين المسجد قضاء وهو جبان كان هو المؤذن وقدا عتاد صوفة وبلغ من الاسماع ما لا يبلغ لو
 اذن في المسجد ولو خرج الى دار الوالي قال على الصلوة او قال الصلوة ايها الا مبر بطل اعتكافه في مجوز للمعكف الصلوة
 الى السطح في المسجد ان بيت فيه على شكل ولو كان الى جنب المسجد معتبر ليست اخذه فيه ليرجى المخرج اليها الا لضرورة
 قال الشيخ اذا خرج لضرورة مما عدا ما لا يمتنع من الضلال ولا يمتنع بقاء الا لضرورة ولا يجوز ان يصلي في
 غير المسجد الا اعتكف فيه الاممكة خاصة فان يصلي في اي موضعها شاء ولو اعتكف في غير مكة فخرج لضرورة ففعل وقت الصلاة

احكام الاعتكاف

كتاب الاعتكاف

حتى ضاق وقت الصلوة عن عوره صلى الله عليه وسلم لم يبطل اعتكافه في إذا طلق المعتكف أو مات زوجها فخرجت واعتكف في
استأنف الاعتكاف ليس للمطلقة وجبة تمام الاعتكاف لو أخرجه الشيطان ظملا لم يبطل اعتكافه إذا لم يبطل دينه ولا يبطل
واستأنف أن لم يمض ثلثه ولو خرج سهوا لم يبطل اعتكافه بل يرجع مع الذكر **ح** إذا مرض مرضا يحتاج منه إلى الخروج أو يزيد
الصوفية خرج ثم استأنف على أشكال إذا لم يمض ثلثة بعد البرء وأن مضت ثلثة أتم ولو كان الاعتكاف مندوبا لم يجب القضاء
ولو خاضع للمرض خرج من المسجد فان طهرت وجبت إلى الاعتكاف ولا تجلس في الرحبة المجاورة للمسجد إن كانت وكذا التمسك
ومع العود استأنف إن كانتا اعتكفتا أقل من ثلثة والاعتكاف طحا لو أحرمت في المسجد الحرام بغير أذنة وهو معتكف لغيره
وبقي في اعتكافه إلى أن تم ثم يمضي في إحرامه ولو خاف فوت الحج ترك الاعتكاف فإذا قضى المناسك رجع إليه واجبا مع خوف
والأفلاحي قال الشيخ رحمه الله لو اعتكف على المعتكف إماما ثم أفاق لم يلزمه القضاء لعدم الدليل فيه نظرا لوجهه عند وجوبه
مع وجوبه لأكل بعد تعبين فمأناه **يا** لو أخرج رأسه بعض فمأناه لم يبطل اعتكافه وكذا بعض أعضائه **ب** لو
تدبر الاعتكاف في زمانين فمأناه وكذا المكان ولما فرغ من كان يبذل إن كان المسجد الحرام دخله مكة بغير أذنة
ح لو مضت فمأناه خاف منها على نفسه وماله فمأناه أو خربقها أن جلس في المسجد خرج ثم غادر عند انقطاعها **ب** لو مضى للمراة
المعتكفة أن يشرى شيء بأن تضرى بخلها في ناحية المسجد وسقطت ذواتها بوبه في الصحيح استحباب الاستئذان للرجل
في الاعتكاف في أصله مندوبا واجب مندوبا وبين وعمل وجبا لأفلاحي اختلف علماء أئمة المبسوط في المندوب
بالنية والدخول فيه واختاره أبو الصلاح وفي النهاية لا يجب إلا إذا مضى يوما فيجب الثالث فيجده نية الوجوب كذا الواقع
ثلاثة ثم يومين آخرين وجب السادس واختاره ابن الجبند وابن البراج وقال السيد المرتضى لو يجب أصله بل يرجع منه شاء وهو
الوجه عند **ق** لو شرط للمعتكف بشرط على تبه أنه إذا عرض له غارضان يخرج من الاعتكاف قال الشيخ فإذا شرط
كان له أن يرجع منه شاء وإن لم يشرط فذلك ما لم يقض يوما وعلى قول السيد إن كان مندوبا رجع منه شاء وإن لم يشرط ولو
كان واجبا فإن كان متبعا متابعا بشرط الرجوع رجع عند العارضة ولا يجب القضاء وكذا الوجه في التذرع بشرط التتابع ولو
عنه بشرط التتابع ولو بشرط على تبه خرج مع العارضة قضى مع الزوال متابعا ولو بشرط التتابع قضى ولا يجب التتابع
ولو لم يعبث الزمان لكن بشرط المتابعة بشرط على تبه خرج عند العارضة وإن بالباقي إن كان اعتكف ثلثة ولا استأنف
ولو بشرط على تبه استأنف متابعا ولو لم يعبث بشرط على تبه خرج مع العارضة واستأنف إن كان
أقل من ثلثة والائتم ولو بشرط التتابع ولا عتب ولا اشترط على تبه خرج واستأنف إن لم يحصل ثلثة والائتم **ق**
الاشراط إنما صح في عقد التذرع ولو أطلقه من الاشراط لم يصح الاشرط عند ابتاع الاعتكاف ولو اشترط الفرجة
في اعتكافه أو الوطى أو البيع للتجارة أو التكسب لصاغه في المسجد **ح** يحرم على المعتكف الجماع وبفسده غامدا سوا
انزلا ولا ولو وقع سهوا لم يبطل اعتكافه ويحرم عليه قبلته ويبطل بها الاعتكاف وكذا اللبس بثبوتة والجماع في غير الصلاة
ويجوز للمكسبه بغير ثبوتة ولا فرق في تحريم الوطى بين الليل والنهار **ح** يحرم عليه البيع والشراء فان فعل لم يبطل البيع
خلافا للشيخ وكذا يحرم جميع التجارة المشغلة والصنایع عن العبادة ولو اضطرت إلى شراء غداة أو شراء قبض بغيره أو بيع
شيئا للشرية فمأناه جاز **ح** يحرم عليه المأزاة والكلام الفحش والشيخ رحمه الله قولان في تحريم الطبيب استحب له وقا
العلم والمناظرة فيه فله وبعلمه بل هو أفضل من الصلوة المندوبة ويجوز الحادثة حال الاعتكاف ويحرم الصمت ولو نذر
في اعتكافه والاحسن عند المنع من جبل القرآن بكلامه **ك** كل ما يفسد الصوم يفسد الاعتكاف إذا وقع
كل ما يمنع الاعتكاف من فعله فمأناه ما يمنع من فعله لئلا يفسد الاعتكاف سبب لا جلال ولا خصوصية **ح** يجب لكفارة
الجماع على المعتكف سواء جامع نهارا أو ليلا أما غير الجماع كالأكل والشرب غيرهما من المفطرات ففي الكفارة أشكال قال
السيد السيد المرتضى يجب ذلك كله والوجه عندى التفضل وهو مجاب لكفان في رمضان والتذرع المعين أما لو كان
الاعتكاف مندوبا أو واجبا غير معين فالوجه عدم وجوب الكفارة إلا بالجماع خاصة كالكفارة عتوقه وصيانه
متتابعين أو أطعام ستين مسكينا مخبرا في ذلك قال السيد إذا جامع نهارا كان عليه كفاران وإن جامع ليلا فكفاران

كتاب الحج والعمرة

واحدة واطلاق لا قرب بقصد ان الكفارة واحدة والطلاق والاقرب بقصد ان الكفارة تعدد ان كان الوطئ في رمضان والا فكفا
واحدة ولو اكره المعتكف باذنه على الجماع فسد اعتكافه قال السيد وجب مع كفارات وان اكرهها ليل فكذا فان ولا يفسد
اعتكافها وان طأ وعثرها وافعلها كفارتان ولبلا كفارة وكذا عليه فسد اعتكافها ما عدا في تعدد الكفارة بالاكراه
نظره كل مباشرة يستلزم نزال الماء في حكمها حكم الجماع قاله الشيخ والوجه عندك وجوب الغضائ بذلك دون الكفارة كمن
لومات المعتكف قبل الانقضاء فان كان واجبا وجب على الولي ان يفرض عنه او يستنيب ان كان ندبا فلا كن
قال الشيخ قضائ الاعتكاف الواجب على التو وعنده نظرو ويتبع قضاء الله
كتاب الحج ومنه
مقدمة ومفاد ما المفارقة فيها يوم مباحث في الحج لغز القصد يقال ففتح الح
وكسرهما وكذا الحجة وفي الشرع عبارة عن تصدق البيت بالحرام لاداء المناسك في زمان معين واما العمرة فهي لغة الزيادة
وفي الشرع عبارة عن زيادة البيت بالحرام لاداء مناسك مخصوصة عند **باب** الحج من اعظم ارکان الاسلام وهو احد
الاسلام الخمسة وهو واجب النقص والاجماع وكذا التمرج **باب** الحج والعمرة يجبان مع الشريطة لامة على الفور في العمرة
واحدة في في فضل كثير روى الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام عن ابيه عن ابيه عن ابيه ان
رسول الله صلى الله عليه وآله لقى عرابي فقال يا رسول الله اني اريد الحج فقاتني وانا رجل مول فممن اصنع في مالي ما يبلغ
مثل اجر الحاج قال قال لئن لم يرد الله علي ما بلغ الحاج ثم قال ان الحاج اذا خذ في حجه لم يرفع شيئا ولم يضعه الا كتب الله له عشر
انفقها في سبيل الله ما بلغ الحاج ثم قال ان الحاج اذا خذ في حجه لم يرفع شيئا ولم يضعه الا كتب الله له عشر
حسنا ومحى عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات فاذا ركب بعير لم يرفع خفا ولم يضعه الا كتب الله له مثل ذلك فاذا طاف بالبيت
خرج من ذنوبه ما داسى بين الصفا والمروة خرج من ذنوبه فاذا وقف بعرفات خرج من ذنوبه فاذا وقف بالمشعر الحرام خرج
من ذنوبه فاذا رمى الجمار خرج من ذنوبه قال قتادة رسول الله صلى الله عليه وآله كذا وكذا موقفا اذا وقفها الحاج خرج من
ذنوبه ثم قال اني لك ما يبلغ ما يبلغ الحاج قال الصادق عليه السلام لا يكتب له ذنوب وبعده شهر يكتب له حسنة الا ان ياتي بكلمة
وفي الصحيح عن معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام قال الحاج يصرف على ثلثة اصناف يصنف بعثون من النار وصنف يخرج
من ذنوبه كجود ولدته امه وصنف يفظ في اهله وماله فذلك انما يرجع به الحاج وروى انه الذي لا يقبل منه الحج
وفي الصحيح عن الرضا عليه السلام في الحج والعمرة مقبلا الفم والذنوب كما ينبغي الكبر الحش من الحسد وقال الباقر عليه السلام الحاج و
العمرة لله ان شالوه اعطاهم وان دعوه اجابهم وان شفعو شفهم وان سكتوا ابتداهم ويغفون بالدهم السالفين
في الدعاء في تلك المواطن متجارب قال الرضا عليه السلام واقفا عند تلك الجبال لا استجيب لهم فاما المؤمنون فيسج بهم
في بنامهم وقال رسول الله صلى الله عليه وآله اوفيه لهم لا يرد لهم دعوه حتى يفتح لها ابواب السماء وتسير الى العرش عوا لول
لولة والمظلوم على ظلمة العمرة حتى يرجع والصائم حتى يفطر ونكر الحج مستحب قال الصادق عليه السلام من حج حجتين لم يزل في حجة حتى
يموت ومن حج ثلث حج متوالية لم يصبه فقر ابدا في لا ينبغي له ترك الحج لاجل الدين فقد سئل الصادق عليه السلام عن رجل ذى
يسلدين وحج قال نعم هو اقصى الدين **باب** بركة الرغبة عن الحج قال الصادق عليه السلام احذر ان يعوق اخاه عن الحج فصب
فمنه في بناءه مع ما يدخله في الاخرة **باب** المشي مع المكنة افضل من الركوب كان زين العابدين عليه السلام في ذئب مع الحامل
والرحال وكان ما تقرب الى الله عز وجل بشي احب اليه من الشئ الى بيته الحرام على القدمين وانا الحج الواحدة تعدل سبعين حجة
باب ينبغي له اذا عمر على الحج النظر في امر نفسه وقطع العلايق بينه وبين منامه لئلا يوفيه كل في حققة تدبره من له وتو
اليه من النفقة والوضوء المعروف في تحية يوم السبت والثلثاء ويحب الجمعة الاثنين والسفر والعمرة في برج العقر **باب** اذا
عمر على الخروج صلى ركعتين ودعا واستغفر من شئ من الصغرة فاذا خرج من داره قام على الباب كلفاء وجهه فقرأ فاتحة
الكتاب بانه وعن يمينه وعن يساره وكذا اية الكرسي دعا بالماور واداه وضع رجله في الركاب عاود دعا الاستك على
الراحلة ويحب حمل العصا في السفر **باب** ينبغي تشييع المسافر تؤدبه الدعاء له قال الباقر عليه السلام كان رسول الله صلى
عليه وآله اذا ودع مسافرا اخذ بيده ثم قال احسن الله لك الصحابة واكمل لك المؤمنين ومهل لك الحرفه وقرئك لبعيد كفا

وهو من اعظم ما ينبغي ان يحفظه الحاج

في اخره
واما الكفا فيشج
لم

كتاب الحج

في حجة الوداع

انهم وخط لك نيزك فانه من خواصهم عليك ووجهك لكل خير عليك بنفوي الله استودع الله نفسك سر على بك الله عز وجل
 يحكي بكرة السفر كذا وقال النكاح لم يزل رسول الله صلى الله عليه وآله يكره في بيت واحد والراكب في
 اعتلاء واحد وقال رسول الله صلى الله عليه وآله الرفيق ثم الطريق وقال امير المؤمنين عليه السلام لا تعجلن في سفر من لا يرفي
 لك من الفضل عليه كما ترى له عليك وقال الباقر عليه السلام اذا حجت فاصحب بحواك لا تصحب من يكفك فان ذلك مذل للمؤمن
 وقال رسول الله صلى الله عليه وآله من السنه اذا خرج القوم في سفر فاجروا نفعهم فان ذلك طيبك نفعهم احسن خلافتهم
 بل ينبغي غانمة المسافر قال رسول الله صلى الله عليه وآله من غان مؤمنا مسافرا نفس الله عنه ثلثا وسبعين كوتبه واجاره في الدنيا
 من الغم والهم ونفس عنه كربة العظم يوم تغص الناس بانفسهم ما به ذكوا التكوني قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 اما كروا للغرب على ظهر الطريق بطون الاوديه فانها مدارج الشباع وما كوا الحبان وقال رسول الله صلى الله عليه وآله
 والله لعلى ما على ذاك منكم فقل اللهم اوتني من لا مياكا وانت خير المنزلة من رزق خير ويدفع عنك شر ليس في الحج قدس
 وتذوقوا لواجب حجة الاسلام والمنذورة وشبهها وما وجب الاضداد والاستحباب وتذكروا السبب ما خرج عن ذلك
 وانما يجب حجة الاسلام مع اجتماع الشرائط الاربعة على الرجال الذناء والحناني وليس في الفاعل الشرايط كمن جاز ان اد
 الواحدة وامكنة التسكع وتنجب ايضا للعبد اذا اذن له مولا **المشكلة الاولى** في بيان حجة الاسلام وفيه فضلا
الاول في الشرايط وهي ستة البلوغ وكمال العقل والحرية والوارد والراحلة وامكان المسبر وان يكون له ما يوهبها
 فاضلا عما يحتاج اليه **الاول** البلوغ وفيه فرقتان **الاول** على الصبي الحج اجاها فان كان مبرا صريح احرامه وحججه ان
 كان غيره تميز جاز ولو لم يلا احرام عنه مجتبه بجمه للصبي فيجوز له دون الولي **ب** بشرط اذن الولي في احرام الصبي حجه ان
 كان تميزا والولي من له ولا في المال كالا في الجدل في الوصية ومن غيره ولو احرمه ما منع عنه صحته وان انتفى الاول بغير
 رواية ابن شاذان الشيخ عن ابي بصير ما يحتاج اليه الصبي من ماله وغيره مما يزيد على نفسه الواجب ثبت على الصبي
 في اذ عقد الصبي لا احرام قولي بنفسه ما يمكن منه وما يعجز عنه بنوبه الولي بجمه الصبي كما يجزى البالغ من فح والوكبه
 ان انشا ما حرام من الميثاق والوحي اذ لم يجد عليه من عنده الولي في شجر وضع في يده ثم اخذ ما والوحي عنه والطواف
 لم يتمكن من الشئ حمله وغيره وطاف به ونوى الطواف عن الصبي **هـ** كل ما يجزى على البالغ ضله منع منه الصبي لا يجوز ان
 يعتد به عقد نكاح وكل ما يلزم المحرم من كفارة في فعله لو فعله الصبي وجبت الكفارة على الولي اذا كان ما يلزم عبدا وسهوا
 كالحسد ما ما يلزم بالهداية بالتموه فله الحج وحجته ان احدهما لا يلزم لان عملا الصبي خطأ والثاني يلزمه والاول اقرب الى
 يلزم الولي **و** لو بلغ بعد اكمال الحج لم يجزه عن حجة الاسلام ولو كان في الاثنا ما كان بعد الموقعين فقد فاته الحج وانه
 فطوعا وجوبا حجة الاسلام مع الشرايط وان ذلك احد الموقعين بالغافي الاجزاء نظرا لوكبه الاجزاء ولو بلغ بعد
 الوقوف بالمشعر قبل مغرب قسه فان عاد اجزاء عنه وان لم يجزه عن حجة الاسلام **ز** لو وطى الصبي قبل الوقوف في مكة
 فان كان ناسيا فلا شئ عليه كالبالغ ولا يفقد حجه وان كان غامدا قال الشيخ رحمه الله عده وخطاؤه واحدا فلا يتعاقب بافتاء
 الحج فان ان قلنا بفناء الحج ولزوم القضاء امكن والاول اقوى فان قلنا بوجوب القضاء فالوجبة انما يجب بعد البلوغ
 فاذا قضى جزاءه عن حجة الاسلام ان كان قد ادرك في القاسية شيئا من الوقوف بعد بلوغه الا فالأجزاء **الثاني**
 العقل فلا يجب الحج على المجنون المطبق ولا من يعنونه المجنون غالبا اما من يباوده احيانا بحيث يتمكن من افعال الحج فان كان
 فانه يجب عليه مع الشرايط وحكم المجنون حكم الصبي غير المتميز للولي ان يجزم عنه باقيا في افعال الحج ولو زال عذره سدا الحج لم
 يجزه عن حجة الاسلام ولو كان في الاشياء فكل الصبي **الثالث** الحرية وفيه مباحث **الحرة** شرط في وجوب
 الحج بالاجماع فلا يجب على العبد الفري لا المالك ان تجزى بعينه ولا المذبر ولا المولى **د** العبد اذا حج باذن مولا صح
 حجه ولو كان يغيره لم يصح لو احره بغير اذن مولا لم يعتد للمولى فيمنع احرامه **ح** لو اذن له مولا في الاحرام فثبت له
 يكن للمولى فيه ولو اذن له في الحج لم يجزه عن حجة الاسلام ولو اعطى مولا حصة الشرايط بل وجب عليه الحج ثانيا ولو ادركه العتق
 قبل الموقعين اجزاء الحج ويدرك الحج باذنا احد الموقعين معقلا ما لو اعتق بعد الموقعين معا فان لا يجزه عن حجة الاسلام

في شرائع محمد الامد

٩١

ولو اعتق قبل الوفا وفي قده وامكنا لانان بالتح وجب عليه ذلك وكل وضع قلنا يجوز له الحج لا يجوز له ولا لا يجوز له
 لو اذن له مولا ثم رجع فان كان قبل التلبس علم العبد بذلك بطل الاذن ولا يجوز للعبد الحج ثم وان كان رجوعه بعد التلبس
 لم يجز الرجوع ولو رجع قبل التلبس لم يكمل العبد ثم احرمت بماله من الرجوع قال الشيخ **هـ** الاولى انه يصح احرامه والتب
 فسخ حجه **هـ** لو احرمت ماله ثم باعه صح البيع ولا خيار للشري مع علمه والافله الخيار ولو كان احرمت بغير اذن سيده
 صح البيع لا خيار للشري **و** الامة المزمعة ليس لها ان تخرج الاباذن المولى الزوج وكذا المكاتب بشرط قبض اذن المولى
 ولو عتق بغيره فماله مولا ففي جواز احرامه في ماله من غير اذن المولى نظري **و** لو احرمت بغير اذن مولا بطل فوائده وقبل
 فوائده الموقفين فان امكنا انما احرمت اخر صح واخر عن حجة الاسلام والافله **ح** لو اذن له مولا فاحرم ثم افسد حجه **ط**
 انما ما لفساد كالتحرير ويجب عليه قضاء وان كان رقيقا ولا يجوز له المولى في طلب الصبر الى حين العتق ولو احرمت بغير اذن سيده
 ثم افسد لم يتعلق به حكم ولو اعنفه مولا بعد افساده فان كان قبل فوائده الموقفين اتم حجه وقضاه في القابل واخره عن
 حجة الاسلام ولو كان بعد الموقفين اتم حجه وقضاه في القابل ولو افسد حجه الاسلام ولا يجوز له قضاء عنها قال الشيخ
و بدلت حجة الاسلام قبل لقضاء ولو بدلت بالقضاء انقضت عن حجة الاسلام وكان القضاء في ماله ولو اعتق قبل الوفا
 اتم حجه وقضاه في القابل واخره عن حجة الاسلام **ط** لو حجب العبد في احرامه بما يلزمه الدم كاللباس والطب وحلق
 الشعر والوطي قتل الصبي وكله وغير ذلك قال الشيخ يلزم العبد ويسقط الدم الى الصوم وليس له منعه منه قال المنجد على
 السبل الفداء في الصبي والوجه عند الفضل فان كانت الجناية باذنه كالواذن له في الصبي فاحرامه واللباس يلزم المولى الفداء
 عنه ومع العجز بامر بالصيام وان لم يافن لزم العبد الصوم سقط **ي** لو ملكه مولا الفداء اجزاء الصدقة ولو ما قبل
 الصيام جاز ان يطعم المولى عنه واما دم المنة فالخيار الى سيده بين ان يهدى عنه او بامر بالصيام وليس له منعه من الصوم
هذا الرابع في الاستطاعة فيه كالمجنا **أ** الاستطاعة شرط في وجوب حجة الاسلام بالنقص والاجماع وهي الزاد والراحلة
 فاما كان المسير فلو فسد الزاد والراحلة او احدهما مع بقاء المسافة سقط الحج وان تكن من المشي سواء كان عارضة متوال التنا
 اولاد يحصل المكث ملك حين الزاد والراحلة او الثمن والنقص مع وجوب الباع والتجرب لو فسد ما تمكن من المشي
 لم يجز عليه فلو حج ما شاء لم يخرج عن حجة الاسلام وجب عليه لا عادة **ج** لو بدله زاد وراحلة ونفق له **ح**
 وجب عليه الحج مع استكمال الشرط الباقي وكذا الحج به بعض اخوانه والشيخ قول بوجوب لا عادة مع الاسباب وفيه
 ضعف ما لو وهب له مال فانه لا يجز عليه القبول سواء كان الواهب فيها او بعدا **د** الابعاع دار السكنى فمن الزاد والراحلة
 ولا خادم ولا ثياب بدنه ويجب بيع ما زاد على ذلك من صنائع او عقار او غيرها من الدخاير ولو كان له دين حال على مؤ
 باذل بعد الاستطاعة وجب له الحج ولو كان مغبرا او مائنا او كان الدين مؤجلا سقط الوجوب ولو كان له مال وعليه دين
 بقدره لم يجز له الحج سواء كان الدين مؤجلا عليه وخالا **هـ** لا يجوز عليه الاستدانة للحج اذا لم يكن له مال غير الدين وما زاد
 من الحج بمال الولد على سبيل الاستحباب لا يجوز عليه الولد بدل المال الوالد ولا فرق في ذلك بين ان يكون له من نفسه عتقة
 اذا كان ناقدا **و** لو كان له ما يبيع به وما في نفسه النكاح لزم الحج ولا يجوز ضم المال في النكاح وان حصل العنت
 اما لو حصلت المشقة العظيمة فالوجه عند تقديم النكاح **ف** لو كان له مال فباعه قبل وقت الحج مؤجلا الى بعد فاته
 سقط الحج وكذا لو وهب له قبل الوقت واتلفه **ح** لو غصبنا لا تجب به او غصب حوله فوكبها حتى وصلته اتم ذلك
 وعليه الاجرة وضما المال ولم يخرج الحج وان كان مستطبا وعندك فيه نظر **ط** الغريب من مكنه بغير لراحلة في حق نفسه
 طائفة ولو لم يخرج لم يصبر لراحلة وكذا المكى بغير الزاد فيها ولو عجز كالزمن والمريض اعتبر لراحلة ايضا **ي** لو حج عنه
 غيره وهو مستطبع لم يخرج عن حجة الاسلام سواء كان نائب مستطبا او لا **ب** لا بد من فاضل غير الزاد والراحلة فلو
 ما يؤمن عبالة الذي يبيع نفسهم عليه حتى يجمع اليهم بقدر الكفاية على جاراتهم من غير تقصير لا يتدبر ولا يخرج من تحت
 نفسه **ب** بشرط ايضا ان يكون له ما يفضل عن قضاء ديونه سواء كانت حاله مؤجلا او سواء كانت لله تعالى كالتجارة
 وللا دمي **ج** الزاد المشرك هو ما يحتاج من مأكول ومشرب وكسوفان كان يجد الزاد في كل منزل لم يلزمه حمله والا لزم حمله

كتاب الحج

واما الماء وحلف المذابح ان كان يوجد في المنازل التي بنيت على العادة لم يجب عليها ولا وجب على من لم يكتسب مع غيره
 بل الراحلة المستطعة يجب ان يكون داخله مثله اما بالملك والاجرة لنفاهه وجوعه فان كان لا يشق عليه كواب الفسك
 الزامه اعتباره في حقه وان كان يلحقه مشقة عظيمة اعتبر وجود الحمل فيه لو كان وحيدا اعتبر نفقته لنفاهه وعوده
 ولو احتاج الى خاد من غير جوة بالملك والاستجار بقي بغيره في الاستطاعة وجوده ما يحتاج اليه في السفر لا لان
 الاوعية كالغاريقون وعينه الماء فلو نفذها مع الحاجة سقط الفرض من لو كان له بضاعة بكيفية غيرها او بغيره بكيفية
 عليها فالأقرب وجوب بيعها للحج او صرف البضاعة اليها ان كان بقدر الكفاية ذهابا وعودا وقد نفقته عياله كذا للشيخ
 لو كان واحدا للزاد والراحلة فخرج في جولة غيره ونفقة غيره او كان مستاجرا للخدمة او غيرها او كان ماشيا فخرج
 ولو لم يكن فاحدا لم يجب له مع بذل غيره ولا يجب ان يوجر نفسه بالزاد والراحلة والنفقة لعياله مع العجز فان فعل وجب الحج
 وكذا لو وجد بعض الزاد والراحلة ولم يوجد الباقي لم يجب ان يوجر نفسه بالباقي ففعل وجب الحج ويستحب ان لا يشتري
 الحج اذا تمكن من الشئ ثم يبعد واجبا مع الوجدا **وط** لا يعتبر جواز الزاد في المرحل مع وجوده في البلدان التي جرت العادة
 بجل الزاد منها واما الماء فان كان موجودا في المصانع التي جرت العادة بكونه فيها وجب الحج وان كان لا يوجد لم يجب
 وان وجد في البلدان التي لا يوجد فيها الزاد لا يوجد منها الزاد لو وجد من الزاد والراحلة بحيث شراؤها مع وجوب البائع ولو احتاج
 الى اثنين لم يجب الشراء ولو وجد باكثر من اثنين المثل وبأكثر من اجرة المثل فان تضرع به لم يجب الشراء اجماعا وان تضرع
 فالأقرب وجوب الشراء لو عجز عن الزاد والراحلة جاز ان يحج عن غيره ولا يجزيه عن حجة الاسلام لو اشترى بغيره بغيره
 الاستطاعة **م** من امكان السفر فيه **وط** بحثا يدخل تحت هذا الشرط الصحة وامكان الركوب تحمله السفر بالزاد
 الزمان فالمرض لا يجب عليه الحج مع الضرر وان وجد الزاد والراحلة بالاجماع ولو لم يضر بالركوب جبه عليه الحج مع باقي الشرط
 ولو وضعه المرض عن الركوب سقط عنه الفرض كذا المصنوع لا لا يقدر على الركوب لا يمسك على الراحلة من كبره
 في البنية وامقاد ولو وجد هو لا الاستطاعة ففي وجوب الاستئابة قوله لاحدهما الوجوب بخلافه الشيخ والثاني عدمه
 ابن ادريس والاقرب الاول **ب** المرض ان كان يرجى برؤه ووجد الاستطاعة وقد عليه الحج استحسانا يستحب جلا
 عنه فاذا استئابة ثم برأ وهو مستطاع وجب عليه غارة الحج بنفسه ولو مات سقط عنه فرض الحج مع الاستئابة وبقيها ولو كان
 المرض لا يرجى برؤه او كان العذر لا يزول كالافتاد وضعف البدن خلفه كبر السن وجبان الحج عنه وجلا مع الامتطاعة فان
 مات سقط عنه فرض الحج ولو زال العذر وجب الحج **ج** لو وجد المفقود المالك لم يجب الاخير سقط عنه فرض الاستجار الى
 العام المقبل ولو وجد من يستاجر باكثر من اجرة المثل فان امكنه التحمل من غير ضرر فالتسوية الوجوب لا فلا في المعضوب بل
 يكن له ما سقط عنه فرض الحج مباشرة واستئابة ولو وجد من يطعمه لزم الحج لم يجب شراءه ونفقه منه بفعله ولو شق وسوا مكان ولدا والاختيار
 ولو بذل له المال لم يبدل له الفعل لو جبه عدا الوجوه **هـ** لو كان على المعبود حجة الاسلام وضد زوجه جاز ان يستئبانه في سنة
 في يجوز للصحيح ان يستئب في التطوع ويجوز استئابة الضرر وغيره في الواجب **ذ** قال الشيخ المصنوع ولو جبه عليه حجة الاسلام
 او فساد حجة وجب عليه الحج عن نفسه وجلا فاذا فعل ذلك فساد اجرام وان يرافها بعد قوله فان نفسه عتقه تروح تحمله السفر
 شرط في الوجوب هو ان يكون الطريق امانا او يجر نفقة تام من معهم علما او ظنا فلو وجد مانع من عذر غير سقط فرض الحج وهل يجب
 ان يستئب ليبحث فيه كالمريض لو كان هناك طريقا واحدا من سلكه وان طال اذ لم يضر نفقته عنه واسع الزمان ولو قصر
 نفقته عنه وقصر الزمان عن سلوكه او لم يكن له الطريق واحدا هو مخوف او يبعد يضعف قوته عن قطع النفقة لم يجب عليه لو كان
 في الطريق عدا وامكن محاربته بحيث لا يفتخ خوف الاخر فهو مستطاع ولو خاف على نفسه من مثل الجرح او على ماله او نفسه مما يضر
 به لم يجب **ط** لو لم ينفذ العدا لا بالانكسار او خفاة قال الشيخ لم يجب لو قبل ان امكن دفع المال من غير حيف ولا ضرر وجلا لا فلا
 وجلا ولو بذل له ما ذل المطلوب منه فانكشف العذر وجب الحج وليس له منع الباذل في طريق البحر طريق البر فلو غلب على ظنه
 السلامة في احدهما متين وان كان في البحر جاز ان يمشي في الزمان شرط فلو ضاق الوقت عن قطع المسافة سقط الفرض ولو لم يجد
 وقتا للوقت عليه حتى لا يلحقهم الا عبثة كطي المنازل والحشا الشديد سقط تلك الاستئابة **ي** شرط الشيخ وجه الله الرجوع

هذا الخبر في سائر اقسامها ولو علم على هذا الوجه انما سقط الفرض لو غلب على ظنه السلامة

في بيان انواع الحج

الى كفاية فلو ملك الزاد والراحلة والنفقة ولها ذهابا وعودا ولم يكن له كفاية يرجع اليها من مال او حرفة او صناعة او غيرها
 لم يجز له الحج واختار ما يقيدوا به الزاج وابو الصلاح ولم يثبت المقتضى للمناخات اذ لم يكن عتقيا وهو لا يفي بالحج الا ان
 ليس شرط في الوجوب هو شرط في الصحة ولو احرمه وهو كافر لم يقع احرامه فان اسلم قبل فوات الوقت بالمشروع عليه الرجوع
 الى الميقات وانشا الاحرام منه فان لم يتمكن احرامه من موضعه ولا يقيد بالاول فليد لو انقضاء الحج سلبا لم يجز عليه
 اعادته وقوى في المبطل الاعادة ولو احرمه ثم انقضى عاد الى الاسلام كان احراما قايما وبني عليه به الاعيى بمجعله مع
 الشرايط وجوز قايما بمجعله مع الحاجة في شرايط الوجوب في الرجل هي شرايط في المرأة فان اجتمعت الشرايط وجب عليها
 الحج وان لم يكن لها محرم ولو لم يجد النفقة وخاف من المرافقة شرطا المحرم وهو الزوج او محرم عليه على التابيد لسبب او غيره
 ومن تحرم عليه وقتا وناخر كزوج الاخت والعبد فليس يحرم ولو كان الاب يهوديا او نصرانيا فلو وجهه انه محرم ما حج
 فلو وجهه انه ليس بمحرم والا فربا شرط البلوغ والعقل في المحرم يعني نفقة المحرم في حمل الحاجة اليه عليها فشرط في
 استطاعتها ملك زاده وراحلة زيادة على ما تقدم ولو امتنع المحرم من الحج مع بذلها له النفقة فهي كالفاقة المحرم في
 لو احتاجت اليه بعد النفقة والحاجة الى الرقيق فلو وجهه انه لا يجز عليه اجابته بالحج اذن الزوج ليس بمعتق في الواجب
 عليها حجة الاسلام او مندورة باذنه او قبل بغيره بها وجب عليها الخروج وليس له منعها عنه بشرط ان يثاذه فان اذن
 والاخر جت بغير اذنه اما التطوع فليس لها الخروج قبل اذنه ولو نذرت الحج وهي وجبة فان اذن لها في النذر صح والا فلا
 وحكم المستد وجبته حكم الزوجه اما البان فانها تخرج ابن شامت ليس للزوج منها وكذا المتوفى عنها زوجها بشرط الشرايط
 ذكرنا فانها ما هي شرط في الصحة والوجوب معا وهو العقل ومنها ما هو شرط في الصحة خاصة وهو الاسلام ومنها ما هو شرط في
 خاصة وهو البلوغ والحرة والاسطاعة وامكان السير **الفصل الثاني** في انواع الحج وقبيلها على الحج على
 ثلثة انواع تمتع وقران وافراد فصول التمتع ان يحرم من الميقات بالعصر الممتنع بها الى الحج ثم يدخل مكة فطوف سبعا اشواط بآية
 ويصلي ركعتي الطواف بالمقام ويحرم من الصفا والمروة سبعة اشواط ثم يقصر وقد اهل من كل شيء احره منه ثم ينشئ احراما
 اخر للحج من مكة يوم التروية والافيا يعلم بعد اذن ذلك الوقوف ثم يمشي الى عرفات فيقف بها الى المغرب ثم يمشي الى المشعر
 فيقف به قبل طلوع الفجر ثم يقصر الى منى ويرى جمر العقبة ثم يذبح عليه ثم يحلق رأسه ثم ياتي مكة ليوم او من غده فطوف
 للحج ويصلي ركعتيه ثم يحرم منى ثم يطوف طواف النساء ويصلي ركعتيه ثم يعود الى منى ليوم او يات خلف عليه من الجاراة
 يوم الحاد عشر والثاني عشر والثالث عشر صورة الاخر ان يحرم من الميقات ومن حيث يصح الاحرام منه بالحج ثم يمشي الى عرفات
 فيقف بها ثم يقصر بالمشعر الحرام ثم ياتي منى فيقف مناسكها بها ثم يطوف بالبيت للحج ويصلي ركعتيه ثم ياتي بعتر صفرة من ادق
 الحل وصورة القران كذلك لا ان يضيف الى احرامه شيئا **باب** التمتع فرض من ناهى عن المسجد الحرام وليس من حاضر مكة
 يحرمهم غير مع الاخبار واما القران والاخر فهو فرض اهل مكة وحاضرها فلو عدلوا الى التمتع ففي الاجزاء قولان للشيخ
 احدهما انه يجزى ولا ذم والثاني انه يجزى هو الاقوى عند **ج** حذوا عن المسجد الحرام الذين لا تمتع عليهم من كان بين منى
 وبين المشعر اثنا عشر ميلا من كل جانب للشيخ قول اخر انه ثمانية واربعون ميلا وهو اخبار ابن بابويه وهو الاقوى عند **ك**
 لا يجوز ادخال الحج على العمرة كما بالعكس لا يجوز القران بين الحج والعمرة في احرام واحد قال الشيخ في الخلاف ولو فعل لم ينعقد
 احرامه الا بالحج فان ادى بافعال الحج لم يلزمه ودان اراد ان ياتي بافعال العمرة ويجعلها متعة جاز له ذلك ولا يجوز
 حجتين ولا عمرةين ولو فعل قيل ينعقد احدهما ويلغو الاخرى في او اراد التطوع بالحج فالتمتع افضل انواعه **م** المفسر
 اذا احرم بالحج ثم دخل مكة جاز له فسخ حجه وجعله عمرة بتمتع بها ولا يلزمه طوافه ولا بعد سببه لئلا ينعقد احرامه بالتلبية
 القارن فليس له ذلك وكذا يجوز لمن احرم بعتر التمتع مع الضرورة للمنافعة عن تمامها العدة الى الاخراد اما بان يضي
 الوقت او يحصل حيف ومن شرط لو بعدا لكي من امله ثم عاد وجع على ميقات احرم منه وجاز له التمتع **ي** من كان من اصل
 الامضا فجاز بمكة ثم اراد حجة الاسلام خرج الى ميقات اهل دار احرم منه فان تعذر خرج الى ابي الحل ولو تعذر احرم من
 مكة هذا اذا لم يجاوز سنين فان مضت عليه سنان وهو مقيم بمكة صا من اهل مكة وحاضرها ليس له ان يمتع ولشيخ قول

٩٢

من الحج
 من الحج
 من الحج

كتاب الحج

غرام

اخره لا ينقل فرضه حتى يقيم ثلثا والمعتد الاول ولو كان له منزلا واحدا بمكة والاخر ما عنها اعتبارا لاعتداله فاحرم
 بغير هذا فان تداركها في التمتع وغيره ولو لم يضر هذه المدة كان فحده التمتع لا غير فحرم من البقاء وجوبا مع المكنة في التمتع
 في شهر الحج فلهما في شوال وذو القعدة وذو الحجة وفي الميسر شوال وذو القعدة والي قبل الفجر من عاشر ذي الحجة وفي الميسر في
 طلوع الفجر في الجبل وسبعة من ذي الحجة والاقر بالاول ولا يتعلق بهذا الاختلاف حكم الاجماع على فوات الحج بنحو الموقفين
 وصحة بعض افعال الحج فيما بعد العاشر برب لا يجوز الا حرام بالحج قبل شهر فلو احرى بمقبلها لم ينقل الحج وانقل التمتع
 رواه ابن بابويه عنده فظهر الحج لا ينقل احرام العترة الممنوع بها الا في شهر الحج فان احرى في غيرها انقل للمبتولة على حكم
 اما العترة المبتولة فيجوز في جميع ايام السنة ما لم يدخل الممنوع مكة وخشي فوات الوقت فنقل يندرج الى الفداء لغيره من غير منعه يعلم
 الحج وكذا الحائض والنفساء لو منعها عذرهما عن التحلل والنساء الحج **المفصل الثاني** في الاحرام وفيه قولان **الاول**
 في المواقيت فيه مطلبان **الاول** في تعيينها وفيه طائفتان **الاول** لا يجوز الا حرام الامن احكام المواقيت الى وقتها رسول الله صلى
 الله عليه واله للاحرام فبقاها هل المدينة ذوالحليفة وهو مسجد الشجرة ومبقات اهل الشام الحنفية وهي المهيمة بسكونها لها
 وفتح البناء ولا هل اليمن بل قبل الملم ولا هل الطائف قرن المنازل بفتح القاف وسكون الراء وفي الصحاح بفتحها ومبقات
 اهل العراق العتيق وب هذه المواقيت مأخوذة بالضم عن رسول الله صلى الله عليه واله في الحنفية بمبقات اهل المدينة
 مع الاخبار اما مع الضم فالحنفية في العتيق بمبقات اهل العراق وكل حجة من مبقات من ابن احرى جاز لكن الا فضل اثر
 من المسح وبلية غمر واخره ذات غمر ولا يجوز للحاج تجاوزها الا حراما هذه المواقيت وافتت أهلها ولن يهرجها
 للنسك فلو حج الشامي من المدينة احرى من ذي الحليفة ولو حج من العراق فبقاها العتيق وكذا غير ذلك من كان من فروع
 المبقات فبقاها فله بالاجماع في الصبي يجرى من فح ويجوز ان يجرى من المبقات **ح** هذه المواقيت انما هي لحرمان العترة الممنوع
 بها والحج مفسدا او قارنا اما حج الممنوع فبقاها مكة لا غير ولو احرى من غيرهما مكنة لا يجوز وجوب عليه لغيره الى مكة لانشاء الاحرام
 ولو تجاوزنا سببا او جازا فلا غرض من حصوله مانع احرى من موضعه لو كان بغيره فكذا لو كان من الرجوع فواتها بغيره من موضع
 ومن احرى موضع احرى من مكة اجزاء والفضل الاحرام من المسجد تحت المنارة ومقام بغيره عليه طائفة المواقيت الى
 قد مضى ما مؤاخذ الحج على خلاف ضربه والعترة المفردة اذا فده مكة طابا ومعه ما المغير والطارق اذا فدها من النساء
 واذا بالاعتماد وغيرهما من يريد فاته بلزومه يخرج الى دني الحل فيجرى به ثم يقر الى مكة للطواف التي ينبغي ان يجرى بها من
 الجمرتين فان فاته من التمتع فان فاته من الحديبية والضابط ان ياتي به من ادنى الحل **المطلب الثاني** في احكام المواقيت
 وفيه **ح** مباحث **الاول** لا يجوز الا حرام قبل المبقات **ح** ولا عترة الا لم يزل اذا كان يجرى بالعترة المبتولة في وجب خاف ان تقضى
 احرام الاحرام الى المبقات فانه يجوز ان يوقعه قبل المبقات ليدل به جزءا في وجب طلبا للفضل فقد روي انها تقارن بالحج وتبين
 الشبان من فدان يجرى للحج والعترة قبل المبقات فانه يلزمه بشرط وقوعه في شهر الحج ان كان للحج او للمتنع بها وان كان للعترة
 جاز مطلقا موضع احرى من ذلك والاول اقوى **ب** لو احرى قبل المبقات فحرمه من الموضعين لم ينقل احرامه لو فعل
 ما ينافيه لم يلزمه شيء ويجب عليه تجديد الاحرام عند المبقات **ح** اذا جازا الى المبقات واذا للنسك وجب عليه لغيره من الاحرام منه ولا يجوز
 له تأخير عنه بالاجماع فلو تركه طالما مع ارادة النسك وجب عليه الرجوع الى المبقات والاحرام منه ولو لم يتمكن من الحج
 بطل عنه حجه ولو احرى من موضعه لم يجرى ولو عاد الى المبقات ولم يجد الاحرام فذلك ولو حيد في المبقات لم يكن عليه
 دم سواء رجع بعد التلبس بشئ من افعال الحج كطواف القدوم او لا ولو تركه سببا او جازا فلا يربد النسك ثم تجد العترة
 وجب عليه الرجوع الى المبقات وانما الاحرام منه فان لم يتمكن احرى من موضعه مع امكان الرجوع لم يجرى ولا فرق بين
 النسك والجاهل بالمبقات بالشجر في لو اسلم بعد مجاوزة المبقات وجب عليه الحج ولزوم الرجوع فان لم يتمكن خرج الى الحل
 فان لم يتمكن احرى من موضعه لا دم عليه كذا الضحية والعبد لو بلغ واعتق بعد المجاوزة **ح** لو كان رجلا عينه لم يضر من
 الاحرام عند المبقات فان الشيخ جازله ان يخرجه عن المبقات فاذا زال المنع احرى من الموضع الذي انتهى المنع والظاهر ان مقصود
 تاخير كنفية الاحرام من نزع الثياب كنف الرأس فما الشرط الذي لا حرام فلا يجوز له تأخيرها مع القدرة ولو زال عقله

فاحرام المواقيت

فاحرام المواقيت

فاحرام المواقيت

في مقدمات الاحرام وكيفية

باغما عتبه سقط الحج فلو احرمه عنه دخل ان كان لا يسقط به حجة الاسلام الا ان يعوق عقلة قبل الوقوف ولو كان بعد التمتع
 لم يجزئه **ق** او كان الميثاق قربة فحسب ونفقت عمارتها الى موضع اخر كان الميثاق موضع الاولى فان امثل الاسم الى الثانية
ق او سلك طريقا بين مقيمتين احرم عند محاذات الميثاق برا كان او بحرا وهي رواية عبد الله بن مسعود الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام
 ولو لم يبرهن عند الميثاق احتياط واحرم ثم علم الجواز من غير ذلك الميثاق فمضى وجوب الرجوع اشكال في حجة القربة ولا يبرهن عليه ولو
 مر على طريق لا يجازي مقيمتا والا فربما لا احرام من ادنى المحل **ح** من جاز وبك من اهل الامتياز ثم اراد التمسك فليخرج الى
 ميثاق اهل الجهر منه فان لم يتمكن فليخرج الى المحل فان لم يمكن احرم من موضع ما لم يستوطن شين **الفصل الثاني**
 في مقدمات الاحرام وفيه **ح** عليك ان لا تخرج من ارضك او ارضك من ارضك او ارضك من ارضك او ارضك من ارضك او ارضك من ارضك
 وبما لا يبعد هلال في الحج فان من منها شئت ترك افضل ولا تخرج في الاستبصار والتمهيد هو واجب يجب مع العلم به
 خيره المقيد ب **ب** يستحب للعمرة توفير شعرك في الشهر الذي يربطه الخروج الى العمرة **ح** يستحب ان يبلغ الميثاق النظيف
 بازالة الشعر من الاطراف وقصر الشارب وتقليم الاظفار وحلق العانة والاطلاق ولو كان قد اطلق قبل الاحرام اجزائه ما لم يضر
 خمسة عشر يوما فان مضى استحب له الا ان ياتى بالاحرام افضل من الحلق والحلق افضل من شق الا بطن **ق** يستحب غسل
 اذا اراد الاحرام من الميثاق وليس بواجب اجامعا ولا غريق بين الذكر والانثى والحر والعبد البالغ وغيره ويجوز تقديم الغسل على الميثاق
 اذا خاف عوز الماء فيه ما لم يضره او يضره عليه يومه وليلة ولو وجد الماء في الميثاق استحب عادة الغسل ويجزئ غسل اليوم لذلك
 اليوم وغسل الليلة لها ما لم يضره فان نام قبل عقد الاحرام وليس بخطا او اكل ما لا يحل للحرم كله استحب له عادة الغسل ولو قلم
 اظفاره لم يعد الغسل ويجوز الا اذا كان بعد الغسل قبل عقد الاحرام الا ان يكون طهيرا يفي الى بعد الاحرام **هـ** لو احرم من
 غير غسل عادة الاحرام مستحب **ق** لو لم يجد الماء للغسل يقيم قاله الشيخ **ق** يستحب ان يحرم بعد الزوال عقب صلوة الظهر
 بيضا بصلوة الاحرام وهي ركعتان فان لم يتمكن فركعتان ثم يصلي الظهر ثم يحرم عقب الظهر ان لم يتفق وقت الزوال والشيخ
 له ان يكون عقبه بركعة فان لم يتفق صلى ثلث ركعات ثم احرم عقبها فان لم يتمكن صلى ركعتين بغيره في الاولى والحدود
 قل بايتها الكاثرين وفي الثانية الحمد والتوحيد مستباح **ح** بكرة ان تطيبك حرام قبله ولو كان مما يفي بالحج الى بعد الاحرام
 كان حراما ولو ليس ثوبا مطيبا ثم احرم وكان ثوبا يفي بالحج الى بعد الاحرام وجب اذا زالة الطيبان او يفعل وجب لتمام
الفصل الثالث في كيفية الاحرام وفيه **ب** **ح** اذا بلغ الحاج الميثاق قبل ما ذكرناه ودعا عند غسله ونوى
 ثم ليس ثوبا يزين باجتماعه بوشح بالاحرام وعاءه صلى للاحرام ركعتان ثم يصلي الفريضة ان كان وقت فريضة واحرم عقبها
 والاعتساب لنوافل فاذا فرغ من صلوة حله واشى عليه صلى على خذله ثم قال اللهم اني اسئلك ان تجعلني من استجاب لك الى
 اخرا لئلا فاذا فرغ لي وبكر من التلبية لا يزال على هيبته الى ان يدخل مكة ويطوف ويعمر بقصر وقد احل **ب** **ق** الواقف
 في الاحرام ثلثة اشياء التلبية وليس ثوبا الاحرام والتلبية والباقي تغل والنسك كما هي اجتهاد في شطرها وكيفية ان يقصد
 بقلبه الى نورانية ما يحرم به من حج او عمرة متقربا به الى الله عز وجل ويدكر نوع ما يحرم له من شئ او فرائد او افراد ويدكر
 الوجوب والندب ما يحرم له من حجة الاسلام وغيرها لا يجوز له الاخلال بشئ من ذلك ويستحب له الاشرط **ح** **ق** لو كان
 الاحرام مطلقا لم ينو لا حجا ولا عمرا انعقد احرامه وكان له صرفه الى اتيها شاء ان كان في شهر الحج على اشكال فان صرفه الى
 الحج صا حجا وكذا الى العمرة بغير عمرة ولو صرفه اليها معا لم يصح ولو عقده مطلقا قبل شهر الحج انعقد بغيره **ك** يصح اجزاء الاحرام
 وهو ان يحرم بما يحرم به فلان على اشكال فان علم بما احرم به فلا انعقد احرامه مثله وان تعد عليه عتق او غيبة قال الشيخ
 رحمه الله يمنع احبا طاولا لو بان ان فلا ناله محرم انعقد مطلقا وكان له صرفه الى اي الاشياء شاء ولو لم يعلم هل احرم فله
 املا كان حكمه حكم من لم يحرم ولو لم يبين ثم شرع في الطواف قبل التبيين فالاقوى انه لا ينعقد بطوافه **ك** تعيين الاحرام
 اول من اطلقه **ق** لو احرم بنفسك ثم نسب تخمير بين الحج والعمرة او التبعين عليه حلهما قاله في المبسوط في الخلافة جعل له
 عمرة وهو حن ولو لم تعين احدا من الاله ولو احرم بها معا لم يصح قال الشيخ وتخير كذا لو شك هل احرم بها او باحدهما فلا
 اتيها شاء ولو تجرد الشك بعد الطواف جعلها عمرة متعابا الى الحج **ق** لو نوى لاحرام بنفسك لم يجز ان يعقد ما نواه ومن مالفت

من اجازة في حجة القربة ولا يبرهن عليه ولو كان بعد التمتع
 من اجازة في حجة القربة ولا يبرهن عليه ولو كان بعد التمتع
 من اجازة في حجة القربة ولا يبرهن عليه ولو كان بعد التمتع

كتاب الحج

حج بنحان يذكر في نظره ما يتقدم من أنواع الحج ولو اتفق كان الأفضل الاضطرار ط التلبيات الادب واجبة بشرط في الاخر الممنوع
 والمفرد فلا يستقل احرامها الا بها او بالاشارة للآخر من عقد قلبه بها واما القارن فله ان يعقد بها او بالاشارة او بالتقليد
 بسورة التلبيات الواجبة لتبكي اللهم لبك لبسان الحمد للثقل والملك لا شريك لك لبك ذكره الشيخ رحمه الله
 في كتيبه وقال بنادير في هذه الصوة يستعمل بها الاحرام كما تنقاد الصلوة بتكبيره الاحرام وفيه واية معانية في غار الصحيح عن الصادق عليه السلام
 لبك اللهم لبك لبك لا شريك لك لبك لما زاد على ما ذكرناه من التلبيات الواجبة مستحب غير مكروه ولستحب الاكثار من لبك في المعاد
 لبك بسم الشيخ رحمه الله في دفع الصلوة بالتلبية قولنا أحدهما الوجوب الاقرب والاستحباب ليس على النساء حصر بالتلبية فقلبنه
 الاخر من الاشارة بالاصبع وتحريك لسانه وعقد قلبه بما ولا يجوز التلبية بغیر العربية **حج** لا تشترط في التلبية الطهارة اجامعا
 فيجوز للظاهر المحجب بالحدس الخافض **حج** بنحان يذكر ما يجرى في التلبية والاكثار من التلبية عند الاشارة والحج والاداء الصلوة
 ويجزى الاحوال واصطلاح الرافق وفي الاشارة وعلى كل حال **حج** المنع بقطع التلبية اذا شاهدها من مكة والمفرد والقارن
 بقطعان التلبية يوم عرفه عند الزوال والمعمرة مفردة بقطعها اذا دخل الحرم ان كان احرامه من خارجة ان كان قد خرج
 من مكة للاحرام قطعها اذا شاهدها للكعبة **حج** الاشارة والتقليد يقوم كل منهما مقام التلبية في حق القارن في الثلاثة شأنا
 عقدا حرامه به وكان الاخر مستحبا وقال السيد المرتضى لا يستقل احرام الاضطرار ط التلبية وهو اختيار ابن ابي عمير والاول
 اقوى والاشارة هي ان يشوئها العبد الجاني لا يمين ويصلح بالدم ليعلم انه صدق والتقليد هو ان يجعل في رقبته الهك فعلا او
 خطا او سيرا وما اشبهها قد صلى غير يعلم انه صدق والاشارة مختصة بالابن والتقليد بشرط بينها وبين البقر والغنم ولو كان البقر
 كثير واودا اشارة ما دخل بين كل بدنتين واشارة واحدة بيننا والاخرى بيننا **حج** بنحان يخرج على طريق المسيرة ورفع الصوت
 بالتلبية اذا علت احدى لبك وبينها وبين ذي الحليفة ميل ان كان راكبا وان كان ماشيا فحيث يحرم وان كان على غير طريق المسيرة
 ليه من موضع من شاء والا فضل ان يمشي خطوات ثم يلبى **حج** اذا عقدتبه الاحرام وليس ثوبه ولم يدع لم يشعر ولم يقلع جاز ان
 يفعل ما يحرم على الحرم فعله ولا كفارة فان فعل احدا للثلاثة حرم ذلك عليه وجبت الكفارة **حج** بنحان احرامه لبك ان بشرط
 على ثوبه عند احرامه ان لم يكن حجه فغيره وان جعله حيث حبسه لو نوى الاشرط ولم يلفظ به فالوجه عدم الاضطرار ومع التلظظ
 به لا يفيد سقوط الحج في القابل لو فاته في غايه بالاجماع بل جواز التحلل عند الاحضار وقبل التحلل من غير شرط ولو اشترطه احصر
 ففي سقوطه وما لا يضار قولنا احدهما السقوط قاله السيد والآخر عدمه قاله الشيخ وهو الاقوى ولا بد للشرط من فائده كان فهو
 ان مرضت او قذفت في اوقات الزمان وقتا على او منتهى عدا وغيره ولو قال ان يحلني حيث شئت لم يكن له ذلك قال الشيخ
 لا يجوز للشرط ان يحلل الا مع منية التحلل **حج** لا يلبى في مسجد عرفه ولا في الطواف **حج** بنحان ياتي بالتلبية لسانا
 لا يخللها كلام فان سلم عليه في اثناهما وان صلى على النبي صلى الله عليه واله بعد فراه من التلبية كتب لا عرف لا صحا
 فولا في التحلل يلبى **حج** بكرة نحره اجابة من ياتيه بالتلبية بل يقول يا سعد **حج** اذا قال لبك ان الحمد كسر الالف يجوز
 الفتح والاول في قال شك من فيها فقد خسر ومن كسر فقد عم **حج** ليس ثوب الاحرام واجبا لا جماع وشرط كونه
 مما يصح فيه الصلوة فلا يجوز فيه الصلوة كالحرم المحض للرجال ويجوز للنساء الاحرام في الحرم المحض خلافه للشيخ ويستحب الاحرام
 في ثياب القطن افضلها البصر ويجوز في الاخضر وغيره من الالوان عدا السواد فانه مكروه ولا بأس بالمعصفر بكرة اذا كان شبيها
 ويجوز في الحرم المشرج وفي ثوبه اصابعه ودر من وعفرا نا وطبائغ اعلى ذهب في الخند ولو اصاب ثوبه من خلوق الكعبة وعفرا
 لم يكن به بأس وان لم يغسله **حج** بكرة النوم على الفراش المصوغ والاحرام في الثياب الوسخة الا ان يغسل في الثياب الملعلة كن
 لا يلبس ثوبا نزه ولا مددعة ولا بأس بلبس الطين والابرة **حج** لا يجوز ان يلبس السراويل الا اذا لم يجد ازارا فيجوز ولا مانع
 ولا يجوز لبس القباء فان لم يجد ثوبا خازا لم يلبس مقلوبا ولا يدخل يديه في ثوبا القباء ولا قد يترحم ولو دخل كتف في الثياب
 وعفرا في كتبه ولم يلبس مقلوبا كان عليه القدام قال ابن ابي عمير ان لم يجد ثوبا خازا لم يلبس الخفين وبطنها الى ظاهر القدم
 التكرار ان يحل في يديه فوق اكتافه وبه رواية **حج** يلبس الحرم فعلن وان لم يجد ثوبا خازا لم يلبس الخفين وبطنها الى ظاهر القدم
 كان تشكيب ولا يجوز له لبسه ما قبل القطع وقال بعض اصحابنا يلبسها صحيح ولو كان واجدا للثغرين لم يجز له لبس الخفين المقطوعين

تقفه

فأحكام الأحرار من مئة ألف الطواف

45

وكذا أكبر لفتاء القلوب مع وجوب الأزار ولو لم يجدوا لم يلبس القمص ما لو عدم الأزار فإنه يجوز له التوجه بالقميص بالقبلة أو
غيره في ذلك يجوز أن يلبس المحرم أكثر من ثوبين يبقى بذلك الحجر البركة وإن غيرها لم يكن يستحب أن يطوف في ثوبين الذين أحرم منها
بكره أن يغسلها إلا إذا أصابها نجاسة لا يكره بيع الثوب الذي أحرم فيه لبس الواحده وعليه قبض نزع ولا يشترط ولو لبس بعد
الأحرام قال الشيخ وجب عليه بثمنه ونحوه من قديمه هي رواية معوية بن غمار الصحيح عن الصادق عليه السلام **الفصل الرابع**
في أحكام الأحرار وفيه مباحات الأحرام دكن من الأركان الحج بطلان بالاختلاف بعد ولو اخل به ناسبا حتى أحل ماله
قال الشيخ صحيح الحج إذا كان غازيا على فعله وانكره ابن ادریس وهو خطأ لا ينعى الأحرار إلا من محل فلو كان محرم بالحج لم يجز
أن يحرم بالعمرة والعكس ج يجوز للقارن والمفرد فتح حجة التي تمتع وبالعكس لمن ضاق عليه الوقت عن التمتع وحصل له
مانع كالحض والمرض وليس للقارن ذلك يجوز للقارن والمفرد إذا قام مكة الطواف لکنها يتجدد أن التلبس باللباس على
أحرامها ولو لم يجد التلبس أصلا صارت حجة نامة قال الحنفية والمطووعة في التلبس بما يحل المفرد والقارن وانكر
ابن ادریس ذلك وإنما يقال باللبس لا بمجرد الطواف والحق على قول الشيخ حديثان صحيحان أحدهما إذا تمتع بغيره
ومصرفه حل وإن كان قد ساق هدبا لم يجز له التحلل وكان قانا قاله في الخلاف وإذا فرغ المتمتع من عمرته وأحل ثم أحرم
بالحج فقد استفرغ ما التمتع بأحرار الحج وان لم يجز له التعقب في التمتع إذا طاف وسعى ثم أحرم بالحج قبل أن يقصر قال الشيخ بطلت
تعمده كانت حجة متولة وإن فعل ذلك ناسبا فله من ثوبا أخذه وقد تمت مسعته وليس عليه وقال بعض أصحابنا الناس على
وقال آخرون يبطل الأحرار الثاني سواء وقع عمدا أو سهواً وبقي على أحرامه الأول الوجه ما قاله الشيخ وهو أن يفسح بين الحج
بالحج من مكة أن يفعل ما لا الأحرام يوم التروية كما فعله ولا عند المبعث من أخذ التاريد فطعمه لأطفال وغير ذلك ثم يفسح
بكتفه وقادفاً انتهى إلى أن ينادي بالردم إلى فاذ انتهى إلى الردم وأشراف على الأبطح ورفع صوته بالتلبس حتى يأتى
ط الأحرار واجب على كل من بدا إلا أن يدخل مكة الأمن بكونه دخوله بعد أحرام قبل مضى شهره ويكره التحلل بالتحلل
وقال الميرزا صاحب التصانيف ويكون دخوله لفتا مباح أحرام المرأة كاحرام الرجل إلا في رفع الصوت بالتلبس وليس
المحيط وأحرارها في وجهها ولا تحجر ولا تعطنه بمحيط وغيره وحرمنا ترجمتها إلا وجهها ويجوز لها أن تسدل على وجهها ثوبا
لا يفسد طرفة البصر لها أن يلبس الثياب لا البرقع ولا الأقفازين ويجوز لها أن يلبس السرويل والفسان **المقصد الثاني**
في الطواف وفيه فصول الأول في دخول مكة وفيه مباحات إذا فرغ المتمتع من الأحرار من المباشرة إلى أن يقا
الحرم ثم غافل قبل دخوله مستتباً وضع ثيابه من الأذخر لطيفه ويذبح عند دخول الحرم فإذا انظر إلى موضع مكة قطع التلبس وحل
عقبه المدينين ولو كان على طريق المدينة قطع التلبس وانظر إلى عرش مكة وهي عقبة ذي طوى بيشب أن أراد دخول مكة
أن يغسل إمام من يبرم يهون أو فرج ولو اغسل ثم نام قبل دخولها أعاد استحباباً ثم يدخلها من أعلاها إذا كان داخل من طريق
المدينة ويخرج من أسفلها إذا عابس كنهه وقادفاً **باب ج** دخول مكة واجب للمتمتع ولا يطوف به في قصر للعمرة ولا يجزى
الغار والمفرد لا بعد الوقوف وقضاء مناسك منى لا يجزى التكرار في دخول مكة الأحرار لدخولها على شئ ولا يجزى الجوار
الأحرار لدخولها ومن يجزى عليه خولها بأحرار لو دخلها بغيره لم يجز عليه لقضاءه لا يكره دخول مكة للركن الخامس والثاني
يستحب لها الاغتسال لدخول مكة يستحب لمن أراد دخول المسجد الحرام أن يغسل ويدخله في مكنته ووقادفاً **باب ج** خضوع
من يارب يني شبيه يدعو بالمهم فادخل المسجد رفع يديه واستقبل البيت وعابا **المقصد الثاني**
في مقدار الطواف وكيفيته وفيه لا يجزى الطهارة شرط في الطواف الواجب لا يقع بدونه وكذلك في التلبس باللباس والركن
النجاسة شرط في الطواف الواجب أيضاً سواء كانت النجاسة ما أو غير ذلك وكثير في الطهارة ليست شرطاً في طواف النفل بل
الاقتل في الطهارة **باب ج** من العورة شرط في الطواف الواجب الختان شرط في الطواف للرجل من المرأة هي يستحب لمن أراد الطواف
أن يغسل لدخول المسجد ويدخل من باب شبيه بعد أن يقف عندها ويدعو ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم ويكون خوله بخضوع وخشوع عليه
السكينة والوقار ويدعو إذا نظر إلى الكعبة في التلبس في الطواف وهي أن يتبو الطواف بالحج والعمرة واجبا وإذا قرب إلى
إلى الله فلو طاف بغيره لم يضر طوافه في يجب أن يبتدأ بالطواف من الركن الذي قبله ويحتم به هكذا سبعه أشواط فان ترك

في
الأمم المتحدة



كتاب الحج

٩٨

ولو بخطوة منها لم يجز ولم يجعل له التشاخي بغيرها فاني بها **ح** يجزى بطوف على يديه بان يجعل البيت عن يمينه وعن
 نفسه من جبل البيت عن يمينه وطاف لم يجز ووجوبه لا غارة **ط** يجزى بطوف بين البيت مقام ابراهيم ويدخل الحجر في طوافه
 فلو سلك الحجر او على جداره او على شادروان الكعبة لم يجز **ي** يجزى بطوف على هذه الطهنة كبغلة اشواط فلو طاف دونها
 لم يمت تمامها ولا يجزى ما حرم عليه حتى ياتي بيقية الطواف وان قل فادفع من ذلك صلى ركعة الطواف واجبا في مقام ابراهيم
 ان كان الطواف واجبا وهو قول اكثر علماءنا فاما **ي** يجزى فصل ما بين الركعتين في المقام قال الشيخ في الخلاف يستحب فعلها ما خلف
 المقام فان لم يفعل وفعل في غير اجزاء وليس بمعتد به **ب** لو صلى الركعتين رجعا الى المقام وصلا فقام به مع المكنة فان شق
 عليه صلى حيث ذكر ولو خرج اشتد لو صلى في غير المقام عاد لم يجز **ث** فان كان ناسيا ثم ذكر تداركه ورجع الى المقام وانما
 الصلوة **ج** موضع المقام حيث هو الان ولو كان فيه عام صلى خلفه فان لم يتمكن فليصل جباله **د** ركعتي الطواف
 حين يفرغ منه سواء كان بعد العشاء او بعد العصر اذا كان طواف فريضة وان كان طواف نافلة اخرها الى بعد طلوع الشمس وبعد
 صلوة المغرب لو طاف في وقت فريضة فان كان الطواف واجبا فالوجه تحريمه اذا الفريضة او لا وبين ركعتي الطواف وان كان
 نفلا فله الفريضة ولو صلى المكنة بعد الطواف الواجب لم يجز **ز** عن الركعتين **هـ** يستحب ان يقرأ في الاولى الحمد التوحيد
 وفي الثانية الحمد المجيد **و** المكنة **ز** لو كان الطواف نفلا جاز ان يصلها في اي موضع شاء من المسجد **ح** لو صلى الكعبة
 حتى مات قس ولبنها حتى شرع في السعي قطع السعي غدا الى المقام فصل ركعتين ثم عاد فتم السعي **ط** يستحب له اذا دخل
 المسجد ان لا يتأكل شي حتى يطوف لودخل المسجد والامام مستغلا بالفريضة صلى المكنة معه فادفع من صلوة استل
 بالطواف وكذا لو قرئت فاتة الصلوة **ط** لا يستحب رفع اليدين عند رؤية البيت **ك** ينبغي له ان يستقبل الحجر بجميع
 يديه وان يقف عند ويدعو ويكبر عند كذا ثم يرفع يديه ويحمد الله ويثني عليه يستلم الحجر ويقبله فان لم يتمكن من الاستلام
 استلم يده وقبل يده فان لم يتمكن من ذلك اشار اليه بيده **ك** الاسلام مستحب ليس بواجب ليس بممكول لانه افعال من
 السلام وهي الحجارة فاذا من الحجر بيده ومسحه بما قبل استلم اي من السلام وحكي تغليب اليمن على يمينه انه اتخذ سلاما و
 جنته من السلامة وهي الدرع **ك** مقطوع اليد يستلم الحجر بموضع القطع فان كانت مقطوعة من المرفق استلمه بشماله **ل**
 يستلم الاسلام الركن اليماني فان لم يتمكن استلم يده وقبل يده ويستلم الاسلام الاركان كلها واكد **م** الحجر اليماني وهو اخر الاركان
 الادبعة قبله اهل اليمن وهو الركن الذي فيه الحجر ويستحب الوقوف عند اليماني والدفاع عنه وتكون دعوى الله
 طاف بالكعبة حتى اذا بلغ الركن اليماني رفع راسه الى الكعبة ثم قال الحمد لله الذي شرفك وعظلك الحمد لله الذي
 نبأ وحمل عليا اما ما اللهم **ن** الله خير خلقك وخير شرا خلقك ويستحب الاسلام في كل شوط وان يدعوى
 الطواف بالمقول **ك** يستحب ان يلتزم المتجاوز في الشوط السابع ويبسط يديه على خاطره ويصق به خذ وخذ
 يدعوا بالما توف وخذ كذا فرب مفضل ويستغفر الله منها ولو نسي الالتزام حتى جاوز موضعه فلا عارة عليه لو ترك
 الاسلام لم يكن عليه شيء **ك** قال في المبوط يستحب الاضطباع وهو ان يدخل اذنه تحت منكبيه الايمن ويجعله على منكبيه الا
 وهو افعال ما خوذ من الضبع وهو عضد الانسان وقلبت النائم **ط** لو وقعها مبلغا ساكنة **ك** يستحب ان يقبض
 في مشكبه بان يمشي متويا بين السبع والابطال وان يرمي ثلثا ويمشي ربعا في طواف القدوم خاصة ولو ترك الرمل لم يكن
 شيء ولم يقض في الاربع الباقية وهو مستحب في الثلاثة الاولى من الحجر والبر لو ترك في شوط اتي به في اثنين خاصة ولو ترك
 في طواف القدوم لم يستحب قضاءه في طواف الزبارة والرمل مستحب لا مكنة ايضا ولا يستحب للنساء الاضطباع **و**
 والصبي اذا حملها غيرهما مل بمائل ثلثا ومشي وبعاء ولو كان راكبا حرك رقبته في الثلاثة الاولى كن الدنوم من البيت
 الطواف افضل للنساء **ح** ولو كان بالفريضة زحام يمنع من الرمل فقل الى ان يجلفه من رمل او ثابرا الى الخاشبة الناس
 يرمي رمل او حجر عنها شيء من غير رمل **ح** يستحب ان يطوف ثلث مائة وستين طوافا فان لم يتمكن فثلثا وستين شوطا
 والزبارة يلحق بالطواف لاخر يصل الى كل اسبوع ركعتين بعد فرائضه من الاسبوع ويجوز تاخيرها الى اكمال الاسابيع
ك لو بنا عد حتى دخل المقام في الطواف لم يجز وكذا لو دخل الثانية ومنه رمل لو طاف فظهر الى الكعبة لم يجز

في احكام الطواف

٩٩

الا بطل الطواف اذا شابه ولو كبر جزء لم يرد غيره ولا دم عليه ان كان غير هذا **الفصل الثالث في احكام الطواف**
 ان يجزا الطواف الواجب هو محدث لم يجز به وان كان ناسيا بجماعة ولو كان طواف التطوع وصلى ثم ذكر انه على غير
 اعادة الصلوة خاصة ولو كان واجبا اعادة طواف في ثوب يحس بما ادا اعادة في الفرض ولو علم في أثناء الطواف انه قد طاف
 ولو لم يعلم حتى فرغ اجزاه وب لو احدث في طواف الفرض فان طاف والنصف فتم ما بقي الا اعادة من اوله وان شذ
 في الطهارة فان كان في أثناء الطواف بطله او شذ ان كان قبله لم ينافي **ج** لو طاف سنة وانصرف فليضف اليها شوطا
 اخر ولا شيء عليه ان لم يذكر حتى رجع الى اهلته من بطوف عنه ولا دم ولو ذكر وهو في التحي ان طاف اقل من سبعة قطع فتم
 الطواف ثم تم التحي كقطع طوافه يدخل البيت او التحي في حاجته له او غير في الفرض فان كان قد بناه والنصف
 بنه والا اعاده وان كان نفلا بنى مطلقا ولو دخل عليه وقت فمضى وهو بطوف قطع الطواف واستدأ بالفرض ثم عاد فتم
 طوافه من حيث قطع وصل بيني من حيث قطع او من الحجر في اشكال الاحوط الثاني والثالث على الاول ولو شذ في فوات الطواف
 قطع الطواف ولو تكرر منه في طوافه هم لو حاضا المدة او نفست قد طاف او بعا قطع الطواف وسعتا فاذا
 فرغت من المناسك تمت الطواف بطلها ولو كان دون ذلك بطل الطواف وانظرت في فوات طهرت وتمكنت من ذلك
 العترة والخروج الى الموقف فملت والاصار من عتبتها مفرقة **د** الطواف دكن من تركه لا بطل منه ولو كان ناسيا فمضى ولو
 بعد المناسك فان تعذر العترة استأنف به **و** من شك في تعدد الطواف فان كان بعد فمضى فمضى له بالنسبة اليه وان كان في أثناء
 فان كان الشك في الزيادة كان شك هل طاف كسيرة او ثمانية قطع لا شيء عليه ان كان في أثناء مثل ان شك في ان
 والتبعة والنسبة والاقل فان كان طواف الفرض اعادة من اوله وان كان نفلا بنى على الاقل استنبايا به يجوز البناء على
 الاكثر ويجوز له التعويل على غيره في تعدد الطواف فلو شك اعادة ان كان في النقص والا فلاح **ح** لا يجوز الزيادة على
 سبعة اشواط في طواف الفرض فلو زاد عمدا بطل طوافه وان كان سهوا استأنف به ثم اربعة عشر شوطا ثم يصلي ركعة
 طواف الفرض ويسعى بعد الى المقام فيصلي ركعة المنقل **ط** يجوز القرن بين الطوافين في المنفل وهل هو محرم
 في الفرض فيه اشكال قال الزاد بن ربه مكره شديد الكرامة والا فضل في كل طواف صلوة والقرن مكره في المنافل
 وعلى الاشكال في الفرضه واذا قرن بين طوافين سجد لانصراف على تو مثل ان ينصرف على ثلث اسابيع ولا ينصرف على
 اسبوعين **ي** لو ذكر في الشوط الثامن قبل ان يبلغ الركن انه قد طاف سبعا فليقطع الطواف ولا شيء عليه وان اتم
 بن كرخته يجوز ثم اربعة عشر شوطا استنبايا ولو شك هل طاف ستة وسبعة او ثمانية اعادة في الفرضه **يا** لو طاف اقل
 من سبعة ناسيا ثم ذكر فادغم طوافه ان كان قد طاف اربعة اشواط وان كان دونها اعادة من اوله ولو لم يذكر حتى رجع
 الى اهلته من بطوف عنه الباقي والجح **ب** لو طاف واجبا وهو محدث عامدا او ناسيا لم يصح طوافه ولو كان على غير
 النجاسة عامدا اعادة ولو كان ناسيا وذكر في الاشياء ازال النجاسة ونزعه وتم طوافه وان لم يذكر حتى فرغ منه في
 الثوب وضله وصلى الركعتين **ج** لو تخلف من حرام العترة ثم احرم ما بين طواف وسعى له ثم ذكر انه طاف محلا احل
 ولم يعلم انها هو اعادة الطوافين معا **د** المريض لا يقطع عنه الطواف فان كان يستسك الطهارة طهف به ولا ينظر
 يوما او يوما فان برا طاف بنفسه ولا يطف عنه مع ضيق الوقت كذا الكبير او طاف ببعض الاشواط فاضل بها لا يترك
 معه الطهارة انظروا يوما او يوما فان برا اتم طوافه ان كان قد تجاوز النصف والا اعاده وان لم يبر طهف عنه **هـ** لو طاف
 محرم ما طاف به ونوى كل منها الطواف عن نفسه اجزا عنها **و** يجوز الكلام بالمباح وان كان شرا في أثناء الطواف اجزا
 ويستحب فيه الدعاء بما تقدم وكذا في امة القرن ويجب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيه لو اتفق ويجوز للشرا في الطواف
 ولا يكره ان يقال شوطا وشوطان قال الشيخ نعم ينبغي ان يقال طواف وطوافان **ز** قال الشيخ لا يجوز ان يطوف عليه
 بوطلة وقال الزاد بن ربه مكره في طواف الحج حرام في طواف العمرة نظرا الى تعظيمه **ح** من نذر ان يطوف على
 قال الشيخ يجب عليه طوافان اسبوعا ليدبر واسبوعا ليدبره قال الزاد بن ربه لا ينبغي نذر في حق المرأة لا
 بحضور في الان حال سندها **ط** طواف الحج ركعتين بالا جماع كان طواف العترة ركعتين فمضى ما واخل به عامدا بطل تجزوان

في احوال الحج والوقوف بعثا

١٠١

باعتبار التبع ولا يجب بقصر من جميع ما حرم من احوال المعتمدين في الشجر لولا خلق بعض ذنبا لا في غيره من الحرم
على القولين ولا يرد في الوقوف بعثا شيئا كان جزاءه وكذا الوضوء وازالة النورة ولو قصر الشعر بالاذن عن حد الرأس وما
يجاز به جزاءه وكذا الوقوف بعثا واخذ من ثاوية واجبة عليه في ينبغي للمنع ان يتشبه بالحرمين بعد التقصير ترك
لبس الخيط وليس بواجب بكونه للمنع ان يخرج من مكة بعد عتبة قبل ان يقضي مناسك اجمع الاضحية فان اضطر الى الخروج
خرج الحجة لا بقوة الحج ويخرج محرما بالحج فان امكنه الرجوع الى مكة والافضل الى عرفات باجراره ولو خرج بغير حرام عاد فان
كان في الشهر الذي خرج فيه لم يقصر ان يدخل مكة بغير حرام وان دخله غير الشهر الذي خرج فيه دخلها محرما بالعمرة الى الحج
ويكون عمرة الاخرة التي تتبع بها الى الحج ولو خرج من مكة بغير حرام ثم عاد في الشهر الذي خرج فيه قال الشيخ ينبغي ان يدخلها محرما
بالحج ويجوز ان يدخلها بغير حرام فتوبلا على وانه يحق بزعمنا عن الكاظم ع وفيه نظر اذ قد بينا انه لا يجوز الا حرام بالحج المتمتع
الا من مكة ط يجوز للحرم المتمتع اذا دخل مكة ان يطوف ويسعى ويقصرنا علم او غلب على ظنه يمكنه انشاء الا حرام بالحج و
اذا كان عرفات والمشرق لو كان دخوله مكة بعد الزوال يوم التروية او ليلة عرفة او يوم عرفة قبل الزوال وسبكه والضا جادة
عرفات قبل التروية قال المصنف اذا زالت الشمس يوم التروية ولم يكن احل من عمرته فقد غاب عنه التمتع ولم يجز له التحلل فيها
بل ينبغي على احوالهم وينقلب حجة مفردة والاول اقوى **المفصل السادس** في احوال الحج وفيه خمس مباحث اذا قلنا
التمتع من عمرته حرام بالحج واجبا وحينئذ يكون يوم التروية عند الزوال ان يصلي الترمين ويجوز ان يحرم قبل ذلك ويكفي
اذا علم انه قد رقد على عرفات ب يجب ان يوقع هذا الاحرام من مكة من أي موضع شاء والا ففضل ان يكون من تحت المنبر اطلقا
والسجدة يفعل هنا كما فعل في احوال المعتمر من الاطباء والاعتدال والتظليل بالظلال لا الظلال والاشغال
وبغير ذلك ثم يلزم ثوبا حراما ويدخل المسجد فابا يسكنه وقاد ويصلي ويكسبه له عند المقام وفي الحج وان صلى في مكان كان
افضل لمن صلى الظهر حراما عقيبها كان افضل فاذا صلى احراما بالحج مفردا وبعده بالاشغال وغيره بذكر الحج مفردا ويلزم ان
ما شأ من موضع الذي صلى فيه وان كان ذاك اذا فاضل بغيره فانتهى الى الروم واشتد على الابطح ورفع صوته بالتلبية
حتى ياتي منه **حج الواجب** الا حرام الحج ثلاثة النبذ والتلبات الاربع وليس الترمين كما قلنا في احوال المعتمر مؤاملا لآتين
الطواف بعد احرامه ولو صلى فيه لم يجز له عن طواف الحج وكذا السعي لو صلى للمعتمدين هم بيجان بغير الحج لان عمرته كانت
فلو نسي فاحرم ما عمر وهو من الحج لو لم يكن عليه شيء ولو نسي الا حرام بالحج يوم التروية حتى حصل بعثا ولو لم يكن له رجوع احرام
من هناك فلان لو يذكر حتى يرجع الى مكة قال الشيخ ثم يجد ولا شيء عليه **المفصل السابع** في الوقوف بعثا وفيه ثمانية
عشر نجما **النجمة الاولى** اذا خرج الى الحج لا يخرج من مكة حتى تطلع الشمس يوم التروية ويقع في طلوع الشمس ويجوز للشيخ
الكبير المريض والملة وطائفة الزحام الخروج من مكة قبل الظهر يوم اربعين وثلاثة ب اذا احرم بالحج خرج الى مكة كائنا
واستحب له ان يدعو عند التوجه الى ثور ويدعو اذا نزل الى مكة ثم يقبض بها مستحبا ليلة عرفة الى طلوع الفجر ويكره الخروج
قبله الا بعد ذلك لم يضربا نحووق المشي ويصلي الفجر في الطريق والا ففضل ان يقبض حتى تطلع الشمس ولو خرج قبل طلوعها جاز
لكن لا يجوز وادي عمر حتى تطلع الشمس والا فامام لا يخرج من مكة حتى تطلع الشمس **حج** لوصاف يوم التروية الجمعة فمن قام بمكة
حتى ينزل الشمس من بغير عليه الجمعة لم يجز له الخروج حتى تصلي الجمعة ويجوز الخروج قبل الزوال فيستحب للامام ان يخطب
انام من ذى الحجة يوم التاسع منه ويوم عرفة ويوم النحر منه ويوم النحر الاول يعلم الناس ما يجب عليهم فعلم من انما كان في
الخطبة بعرفة يوم عرفة قبل الاذان في البيت ليلة عرفة منى للاستراحة ليس بملك ولا يجزيه شيء في السجدة ان يدعو
عند الخروج الى عرفات بالاثور فاذا انتهى الى عرفات ضرب خيامه وهي بطن عرفة دون الموقف ودون عرفة فاذا زالت
الشمس يوم عرفة غسل وصلى الظهر والعصر باذان واحدا قاصتين ويقف للقاء وحده من المقبرة الى وادي محسر
ح يجزي الوقوف بعثا التنية والتوجه في الوجوب التفرج الى الله ويجب ان يكون بعثا الى عرفات الشمس من يوم عرفة
ما حصل بعثا حراما قائما واجبا ساوذا كما وانما اذا كان قد سبق منه التنية في مقام الوقوف قائما افضل منه وكما ان
لو لم يبعثه بمكانا وهو لا يعلم انه بعثه فالوجه عدم الا حراما ولو دخلها قائما ولم ينم الترمين الى بعد الفجر وفي الاجزاء نظر

واجب الحج

واجب الحج

كتاب الحج

١٠٣

أقربها إلى الأجزاء خلافاً للشيخ والمغني عليه المخبون إذا لم يبق حتى خرج منها لم يجز به الوقوف والسكران إذا زال عقله لم يصح وقوفه
والأجزاء لا يشترط فيها الطهارة ولا شراعتونه ولا استقبال القبلة بالإجماع لكن الطهارة أفضل ويبسحان بغير طهارة
بغير طهارة من غير طهارة فإذا أذن المؤذن قام الإمام فبطلت بالناس الظهر والعصر إذا كان قاعاً قاسماً والمأمور يصح كالإمام وكذلك
والكفي بهم من كان مثله دون المسافر وإن قصر ما به بسجدة سجدة الصلوة حين نزول الشمس وإن بقصر الخطبة ونقطة وقته وبسجدة
الأغتيال للوقوف بقطع التلبية عند زوال الشمس من يوم عرفه فإذا جاء إلى الموقف بسكينة وقادراً على سبحة عليه كبر و
هلهل عدا وجهه في الأركان من الدعاء لاختار المؤمن ويؤثر على نفسه بسجدة بغير طهارة الموقف لأن العابد بن عم
الحج الوقوف بعرفة ركن من تركه عدا بطل حج بالاجماع ولو تركه ناسياً أو لعذر إذا كان لم يمكنه ولحق الوقوف بالمشعر
في وقته فقد أدرك الحج والاقصداته قبل الوقوف بعرفة وثان خبيراً وأول زوال الشمس من يوم عرفه وأخره غروبها
واضطر إلى الطلوع الفجر من يوم النحر فلو لم يتمكن من عرفات نها وأمكن من الوقوف ليلة وجب اجزائه إذا أدرك المشعر قبل طلوع
الشمس ولو فاته الوقوف بها وأخاف أن مضى إليها لافوت الشعر بقط الوقوف بعرفة واجزائه المشعر ولا يجوز أن يخرج من
عرفه قبل غروب الشمس فإن فعله عامداً صح حجه وجعل عليه بدنه فإن تمكن صام ثمانية عشر يوماً لو كان ناسياً لم يكن عليه شيء هكذا
لو تأخر قبل غروب الشمس فوقف حتى غربت لو كانت عودته بعد الغروب لم يسقط الدهر ولو لم يأت عرفات بها والعذر وحضر بعد غروب
الشمس وقف بها صح حجه ولا شيء عليه يجوز له أن يخرج منها أو في شام من الليل لو غم الغمام ليلة التلدين من ذي
الوقوف الناس يوم التاسع من ذي الحجة ثم قام ليلة ثمانية يوم العاشرة في الاجزاء فلو كان في العذر فوقف يوم التروية
ولو شهد واحد أو اثنان برؤية هلاله والحج والعمرة ما كانا شيئاً واحداً فوقفوا يوم التاسع على فوق رؤسهم وإن وقف الناس يوم النحر
عند شام من عرفه كلها موقف يصح الوقوف في أي مكان منها بالاجماع وحده عرفه من بطن عرفه وقوبه وعمره إلى ذي الحجاز فلا يجوز
الوقوف في هذه الأماكن ولا تحت الأركان فلو وقف بها بطل حجه ينبغي أن يقف على السهل على ميسر الجبل ولا يرتفع إلى الجبل
الأعند الضرورة إلى ذلك **الحج** يجوز النزول تحت الأركان إلى بزول الشمس ثم مضى إلى الموقف بسجدة بغير طهارة وجعل ذلك في
نفسه وحله وإن يقرب من الجبل وإن يصلي مائة ركعة بالتوحيد ينجيها بأية الكسبي واجتماع الناس في الأرض للتعريف يوم
المفصل الثاني في الوقوف بالمشرفة عشرة مباحات إذا غربت الشمس في عرفات فليقف منها قبل الصلوة إلى الشعر
داعياً بالمنقول مقصداً في شبره وعليه تسكينة والوقار ويكثر الاستغفار ومن ذكر الله تعالى ولا ينبغي أن يلبس في مشعر بسجدة
بغير طهارة المأز من وإن يصلي المغرب والعشاء بالمزدلفة وإن ذهب مع الليل أو نلته وجمع بينهما باذان واحداً فاصبح
ولا يصلي بينهما شيئاً من التوافل بل يؤخر نوافل المغرب والعشاء ولا يفصل بين الصلوتين ولو فعل لم يأنم ولو لم يصح
بكل واحد منهما في أول ذهابه اجزاء ولو فاته الجمع مع الإمام جمع هو ولو وضعه عاقب في الطريق وخشي ذهاب أكثر الليل
صلى في الطريق **ب** إذا وصل إلى جمع يات بها ذكر الله ثم داعياً متضرعاً مبتهلاً والمبث بها التبرير وإن كان التضرع
وكناج يحجب فيه الشبه والواجب فيه الوجوب التفرع إلى الله تعالى في الجبل لو وقف بعد طلوع الفجر الثاني بسجدة
يقف بعد أن يصلي الفجر ولو وقف قبل الصلوة فإذا كان الفجر طاماً دعا بدعوى المنقول وبجهد الله وبقي عليه يذكرون
الأنه وبذلك وحسن ما صنع به ما قد عليه يصلي على النبي ويدعو ثم يقف إلى أن يشرق شمس يرى الأبل مواضع الخفاف
وبسجدة الطهارة ولو وقف على غير ظهرها وكان جنباً اجزاء وإن بطا الصخرة المشرفة أو سجد أو سجد قال الشيخ وبالشعر
جبل منها انتهى فخرج بسجدة الصلوة عليه ذكر الله تعالى عنده هم الوقوف بالمشرك من تركه عدا بطل حجه وبجهد طلوع
الفجر التلذذ ولا يجوز إلا فاضله قبل طلوعه خبيراً فلو فاض قبل طلوعه عامداً بعد أن يكون قد وقف ليلة وجب عليه مرشاة وصح
حجه وقال ابن أدريس بطل حجه ولو كان ناسياً لم يكن عليه شيء ويجوز للحائض المنيعة وغيرها من ذوى الأعذار إلا فاضله قبل
طلوع الفجر ويحب أن لا يامام إلا فاضله من المخرقة قبل طلوع الشمس قبل بل بعد الاستنار ولا يامام بعد طلوعها ولو
غير الإمام قبل الاستنار بعد الفجر وبعد طلوع الشمس لو كان ما ثوماً في جمع كلها موقف وحدها ما بين ما في عرفه إلى
الحائض إلى أي حجه يجوز الوقوف في أي موضع شاء منه ولو ضاف عليه الموقف بإزالة أن يرتفع إلى الجبل في وقت الوقوف

كتاب الحج

فمناسك الواجب للنسك

١٠٢

بالشعر قبل طلوع الفجر إلى طلوع الشمس في الاختيار ويبتدئ وقت الضحوة إلى الزوال من يوم النحر فيجب الإتيان به ويجزئ مع أدائها
عرفات اختيارا وكذا لو أدرك عرفات واضطرابا أو المشعر اختيارا أما لو أدرك الاضطرار من فقه ذلك الحج اشكال ولو أدرك
احدا الاضطرار بين خاصته فاته الحج ويلوح من كلام السبل أنه ان كان عرفة فاته الحج وان كان المشعر صحح وعليه لك رواية عبد
الله بن المغيرة الصحيحة عن الصادق ع ولو أدرك احدا للاختيارين وفاته الاخر اختيارا واضطرارا فان كان الفات هو عرف
صح الحج وان كان هو المشعر ففاته ذلك الحج اشكال ولا فرق في فوات الحج ترك الوقوف بالمشرع بين العاقل والمجاهل صح قال الشيخ
من ترك الوقوف بالمشرع عدا وجبت عليه بدنة ولو بطلان الحج ولو ترك الوقوفين معا بطلت حجه سواء كان عامدا او ناسيا او جاهلا
ولو نسي الوقوف بعرفة رجع فوقف بها ولو إلى طلوع الفجر اذا علم انه بذرك المشعر قبل طلوع الشمس ولو غلب على ظنه القول
افضر على المشعر قبل طلوع الشمس فقد تم حجه وكذا لو نسي الوقوف بعرفات ولم يذكر الوقوف بالمشرع قبل طلوع الشمس ولو
نسي الوقوف بالمشرع ان كان قد وقف بعرفة صح حجه ولا يبطل ط بسحب خذ حصى الجار من المزدلفة وهو سبعون حصاة ويجوز
خذها من الطريق في الحرم ومن جميع مواضع الحرم عند المسجد الحرام ومسجد الخيف ومن حصا الجار وضع بعض علمائنا من اخذها من
المساجد كلها وهو حسن ولو اخذ الحصى من غير الحرم لم يجز تبين بسحب له الا فاض من المشعر بعد اسفاد الصبح قبل طلوع الشمس قبل
السكينة والوقار اذا كراه الله تعالى مستغفرا عايبا فاذا بلغ وادى تحمرا وهو واد عظيم بين جمع ومنه وهو الوجه اقربا من عرف
مشبه ان كان ما شيا وان كان زكيا حرك ذنبه ولو نسي الحزلة استحب له ان يرجع ويهرول فبهيد عو حاله السعي والتمحي
وروي ابن بابويه استحب للمحرم ان يمشي في ذوائبه اخرى مائة اذرع واذا فاض قبل طلوع الشمس من المشعر فلا يجوز
اذا تحمرا حتى تطلع الشمس وروي كراهة الاقامة بالمشرع بعد الاقامة **المفصل التاسع** في زلزاله وقضا الناسك
وفيه فصول الاول في الرمي فيه يوجب كفا اذا فاض من المزدلفة فليات الى منى على سبكنه ووقار عايبا بالنقول **المفصل**
مناسكه بمنى يوم النحر وهي ثلاثة الاول رمي جمرة العقبة الثانية الذبيح الثالثة الحلق وترتيب هذه المناسك واجب اذا نزل
استحب له المشاورة برمي جمرة العقبة حال وصوله وهي خير الجارات باليمن واولها مما تمكك عند العقبة ورمي هذه الجمرة يوم النحر
واجب حج يجب لرمي الحجارة ولا يجوز تبغيرها وان كان به من جلس الارض كالكلب والرد نيج والمذبح لا يجوز الرمي الى الخ
قال اكثر علماءنا وقال في الخلاف لا يجوز بالجمرة وكان من جلس من البرام والجوه وانواع الحجارة ولا يجوز تبغيرها كالمذبح ولا يجر
والكلب والرد نيج والملح والذهب والفضة والوجه الاول رواه في ذوات الحشمة عن الصادق عليه السلام هم يجان يكون المحصى بكبار
فلورمي بحصاة فلورمي بها هو او غيره لم يجز به وان كانت واحدة ولورمي بحصاة بمجنسه ففي الاجزاء نظره فلورمي بخاتم
فضه مما يجوز الرمي به فالاقرب الاجزاء في يجب كون المحصى من الحجر فلا يجزئ به لو اخذه من غير في السحبان يكون برشا
كحلبة فلفظة منقطة غير مكثرة وخوة ويكون صفا اذا قد الامثلة فلورمي اكثر من هذه المدة اذ اجزاء حج يبره ان يكون صفا
اوسوداء او حمراء او بضاء او مكثرة ط يوجب الرمي النبي بان يقصد فيها الوجوب والقرينة الى الله تعالى العبد وهو
حصى في يوم النحر لرمي جمرة العقبة فلواخل بواحدة وجب عليه الاكمال وايضا كل حصاة الى الجمرة بما يتي بها بفعله
وضعها بكفه في الرمي لم يجز به ولو طرحتها طرحتها في الاجزاء نظره ينشأ من صدق الرمي عليه علمه ولا يجزئ الرمي الا
ان يقع المحصى الرمي فلورقع دونه لم يجز به **المفصل العاشر** في رمي الصفا والمزدلفة فلو رمي بمجنس من ثمرات على
سبيلها او صابن شيا صلبا كالجمل وشبهه ثم وقعت في الرمي بعد ذلك اجزاء ولو وقعت على ثوب لسان ففضها او على
عنق بعير ففضها فوقيت في الرمي لم يجز وكذا لو وقعت على الثوب او العنق فحزك فوقيت في الرمي ولو ماها نحوها
وله يعلم هل حصلت في الرمي ام لا فالوجه عدم الاجزاء ولورمي حصا فوقيت على اخرى فظفرها الناس فوقيت في
الرمي لم يجز وكذا لو رمي الى غير الرمي فوقيت في الرمي ولو وقعت على مكان اعلى من الجمرة فتدحرجت فوقيت في الرمي
لا فرب الاجزاء ولورمي بمصفا فاللهها طار قبل وصولها لم يجز سواء وماها الطار في الرمي ولا لو صابن بمصاة
انسانا او جملا ثم وقعت على الجار اجزاء وكذا لو اعد الرمي بمصاة فلما انه لم يجز به الرمي بها اجزاء ولا يبري كل مصاة
بافرادها فلورمي بمصاة فغيره لم يجز به ولورمي اكثر من واحدة فوقيت واحدة ولو اختلفا في الوقوع بان تلاصقهما فبه

مناسك الواجب للنسك

كتاب الحج

١٠٣

وَأَحْكَامُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

وَأَحْكَامُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

ولو أتبع الحج فمبنيان وإن شاء وباقى الوقوع باب برمي جمرة العقبة من بطن الوادي من قبل وجهها لا من أعلاها
 وينبغي أن يؤمها مستقبلاً لها مستديراً للكعبة بحذاء غبها من الجوار وكل أفعال الحج يستحب فيها استقبال الكعبة من الوضوء بالموضع
 ورمي الجار الأجر العقبة فإن رسول الله صرنا ما مستقبلاً لها مستديراً للكعبة **حج** يستحب أن يؤمها مستقبلاً لها مستديراً للكعبة
 على طينها ثم يدعها بغير التسمية وإن يكون بينه وبين الجمرة قد عترة أذرع إلى خمسة عشر ذراعاً وإن يكبر مع كل حصاة
 ويدعو بالنفول **باب** يجوز الرمي للحدث والحجيب الطاهر من أفضل وأكبر وأجلاً الرجال أفضل ويستحب أن لا يقف عند
 جمرة العقبة **باب** وقت الرمي من طلوع الشمس إلى غروبها فإذا غابت فات الرمي فصله في القدر يجوز تأخير رمي جمرة العقبة إلى قبل الغروب
 بعد أداء المناسك ووقت الاستحباب لرمي الجمرة العقبة بعد طلوع الشمس يوم النحر ووقت الإجزاء من طلوع الفجر
 احتياطاً فإن رمي قبل ذلك لم يجز ويجوز للعليل وصاحب الضرورة والنساء الرمي في الليل قبل الفجر **باب** يستحب أن يرمي جمرة
 العقبة بمضغ ولا يقف عندها **باب** يستحب غسل حصي الجار الثالث من سبع وسبعون حصاة من جمرة العقبة يرمي يوم النحر
 خاصة ويرمي كل يوم من أيام التشريق كل جمرة سبع حصاة يبدأ بالاولى ثم الوسطى ثم جمرة العقبة ويحذف الكلا من
 الرمي **بسم الله تعالى الفصل الثاني في الذبح ومطالبة الشاة الأولى** فمن يجز عليه لحد وقبه **باب** من أذبح من رمي جمرة العقبة فوجبه
 هدبه أو نحره أن كان من البدن أو لحد واجبه على المتمنع بالنض الإجماع ولو تمسك الكتي جيب لحد خلا
 للشئ في كلامه فوجبه ولا يجب على المفرد والقارن ولستحلبها الاضحية **باب** دم الفصح سنك لا جبار فذا الحرم بالحج من مكة
 وجب لدم ولو أتى الميثاق وأحرم منه لم يسقط عنه الدم ولو أحرم المفرد بالحج ودخل مكة جازان بفصحته ويجعل عمره وشهده
 ويجعل عليه الدم **حج** إذا أحرم بالعمرة وأتى بأضالها في غير شهر الحج ثم أحرم بالحج لم يكن متمتعاً ولا يجز عليه لدم ولو أحرم بالعمرة
 في غير شهر الحج وأتى بأضالها في شهر الحج من الطواف والتمتع والتقصير حج من سنه لو يكن متمتعاً ولا يلزمه الدم ولو أحرم
 المتمتع من مكة بالحج ومضى إلى الميثاق ثم مضى إلى عتات لم يسقط عنه الدم ولو أحرم المتمتع للحج من غير مكة وجب الرجوع إلى
 مكة والأحرار منها أو أحرار من الحل والحرم ولو لم يتمكن من مضى على إحرامه لادم عليه هذه الخالفة ولو لم يزل المتمتع لم يصح له التمتع
 ولا لحد عليه ولو أحرم المفرد والقارن لعمرتها من الحرم لم يصح ولو طاف وسعاً لم يكونا معتمراً ولا يلزمها دم ولو أتم في شهر
 الحج ولم يحج في ذلك العام بل حج في القابل مفرداً عن العمر لم يكن متمتعاً ولا دم عليه **باب** تأجيل الدم على من حل من إحرام
 العمرة ولو لم يحل منها وأدخل إحرام الحج عليها بطلت متمتعاً سقط الدم **باب** لحد يجز عليه من نأى عن مكة ولا يجب على أهل
 وخاصيتها إلا أن يتم على نفسه ولو دخل الأفاقي متمتعاً إلى مكة نأى باللاقاة عما بعده فله عليه لدم لعمرة ولو خرج
 المكي من مكة لاقاه بغيرها ثم عاد متمتعاً نأى باللاقاة أو غيراً وضل عليه لحد ولو ترك الأفاقي الأحرار من الميثاق ولم يتمكن من
 الرجوع أحرر من ذوقه لعمرة فإذا دخل أحرر بالحج من عامه هو متمتع وعليه لدم لعمرة ولا دم عليه لحرارة من ذوق الميثاق
باب السلوك إذا حج بأذن مولا لا يجز عليه لحد حتى يتخير مولا بين أمره بالصبا وبين الهدى عنه والواجب من الصوم
 على السلوك كالواجب على الحركة العشر يوم عشرة أيام ولو لم يذبح المولى عن السلوك وجب عليه الصوم ولا يجوز له شئ
 منه ولو لم يصم العبد حتى مضى أيام التشريق استحب للمولى أن يهدى عنه ولو أدر لحد الموقنين معقاً إجراء عن حجة
 الإسلام ووجبه عليه لحد مع المكنة ولو عجز صام ولا يجز عليه المولى إذا عجز **باب** ما يجز عليه لحد على المتمكن منه أو من
 إذا عجزه بالشراء ولا يجز عليه ثياب الخلف لحد بل ينقل إلى الصور ويغير القعدة في موضع فلو علمه جاز الصوم وإن كان فاق
 في بلد **حج** لو تمسك الصبي وجب على لته أن يذبح عنه فإن لم يجد فليضه عنه عشرة أيام **باب** النسائي إذا تمسك وجب عليه لحد لا ولو
المطلب الثاني في كيفية الذبح وفيه **باب** حشاً **باب** من جفبه الشاة المشتملة على حبس الفعل وحسنه وكونه مذاباً وكفا
 أو غيرها وصفه من وجوباً وتذب والتفرياً إلى شدة يجوز أن يذبحها عنه الذاب **باب** الأبل يجزى بالخمر فلو ذبحها لم يجز
 والبقر الغنم بالذبح فلو شرفها لم يجز ويستحب أن يتولى الذبيحة بنفسه ولو لم يكن الذبيحة ولا فاعه واستحب أن يجعل يده
 مع يدي الذاب ويؤى الذاب عن صاحبها ويستحب أن يذكره لما نذرت الذبيحة ولو أخطأ فذكر غير صاحبها أجزأ عن صاحبها
 بالنسبة **حج** يستحب أن لا يلقا منه من قبل اليمن قد يذبح بها ما بين الحنك والركبة ثم يطن في يدها وهي الوهدة التي بين أصل الصفا

في الضحايا واحكام الاضحية

١٠٧

ببطلان الاكل والاكل لا يجوز الاكل من الواجب هكذا التمسع سواء كان دما منع او النذر او جزء الصيد او غيرها وبطلان الاكل
من هذا الطوع ولو اكل ما منع من الاكل منه ضمن المثل لما ولو اطمع ضيا ماله الاكل منه جاز ولو باع منه شيئا او انفق منه
بمثل ولو انفق اجنبية منه شيئا ضمنه بالقيمة فاجب الدماء الواجبة بنقل القران اربعة دماء التمسع وهو مرتبة دماء الحلق وهو
دم الخشاء وفي توشبه خلاف دماء الاحشاء وهو واجب على الثيبين بغير بدل يوق ما باقى في احرار الحج بدمج او بغيره وفي
العمر بدمج او بغيره يمكن وما يلزم من ذلك بغيره يمكن ان كان معتمرا او عينا كان حيا وبجبة تقربته على ما كين الحرم وهم من كان في
الحرم من اهله او غيره فله من الحاج وغيرهم ممن يجوز دفع الزكوة اليه كذا الصدقة اما الصوم فلا ينجس بمكان دون غير ولو
الى من ظاهر الفقر بان غنيا فالوجه الاجزاء وما يجوز تقربته في غير الحرم لا يجوز دفعه الى الفقراء من اهله الذين
لونه وهدايا مطلقا او معينا واطلق مكانه وجب صرفه في فقراء الحرم ولو عين موضعه فان كان في الحرم تقين ودفق على مكانه
وان عين غير لزوم اذا لم يكن لمعصية كبروا الاضنام ولو لم يتمكن من اصاله الى الساكنين بالحرم لم يلزم اصاله اليهم ولو تمكن
من الاضنام وجب الحج تقليدا لهذا مسنون وهو جعل نعل صلى فيه في قبلة الهك وهو مشرئ بين الابل والبقر والغنم وكذا
اشعار الابل مسنون وهو شق صفحة سنامها من الجانب الايمن وتلطيفها بالدم لغيره فانه صدقة ولا اشعار في البقر ان كانت ثلث
سناما ولو تكثر البذر خل بينها وشوا احد الهديين من الجانب الايمن والاخر من الجانب الايسر **ط** الذبيح والخمر مقد على الحلق
ومناخر عن الرمي فلو خالفنا سبأ لم يكن به باس وان كان غامدا اتموا اجزاء وكذا الذبيحة تقربته في النجاسة لو نذر هديا
بغيره زال ملكه عنه انقطع تقربته عنه ولا يجوز له بيعه واخراج بدله كما لا ينبغي اخذ شيء من جلود الهك بل يصد بها
ولا يعطى الجزاء **ك** لا يجوز الحلق ولا ذبابة البش الا بعد الذبيح او ان يبلغ الهك محله وهو من يوم النحر ويجعل في
بني كج غير التمسع لا يجوز عليه الهك فالقارن لا يخرج هديه عن ملكه وله ابداله والتمسع فيه ان اشترى او قلن لكن متى تاته
فلا تد من نحره يمينه ان كان الاحرار الحج وان كان للتمسع فقهاء الكعبة بالموضع المعروف بالخرقة ولو ملك لم يضمنه ما المضمون
كالنفاذ اذ فنه بجاقاة بدله ولو عجز هذا الباق عن الوصول الى مكة او منه جاز ان يخرج او يذبح ويكلم بما يدل على انه هك ولو
اضابه كسر جاز له بغيره يمينه ان يصدق بتمنه او يقيم بدله ولو نذر هك الباق يمين ولا يتعين بدونه ولو صرف من غير تقربته لغيره
ولو وصل فذبح بغيره صاحب عن صاحبه جزء عنه ولو وصل فقام بدله ثم وجد الاول فذبحه لم يجز بجزج الاخر ولو ذبح الاخر بجزج الاول فذبح
فما لم يكن مندوبا فانه يجز بجزج ويستحب ان ياكل من هك الشاة ثلثة وهك ثلثة ويصدق ثلثة هك التمسع وكذا يستحب الاضحية
المطلب الثاني من الضحايا وفيه كج تجزأ الاضحية مستحبة استحبابا مؤكدا وليست فحضا ويجزى الهك عن الاضحية
والجمع بينهما افضل **ب** اما ذبح الاضحية يمينه اربعة يوم النحر ثلثة بعد وفي الامسا ثلثة يوم النحر يومان بعد ولو ذبح
هذه الالام فان كانت الاضحية واجبة بالنذر وشبهه لم يقطع وجب قضاءها والافات اضحية **ج** وقت الاضحية انما
انما طلعت الشمس ومضى بقدر صلوة العبد والخطبتين سواء صلى الامام او لم يصل في الالام المعلن وذات ايام التمسع
والمعلومات عشر في الحج ويجوز الذبيح في اليوم الثالث من ايام التمسع **هـ** لا يكره ان يخل عليه عشر في الحج واذا انضج
ان يخلق رأسه او فقام ظفاره ولا يحرم عليه **و** وكذا ضحايا ان من يقد من افق من الافاق هديا فانه يواد ضحاه يوم اقبلت
فيه او يشرف منه ويجنب هو ما يجنب الحرم فاذا كان يوم مواعده حل مما يحرم منه في الاضحية بمكان بل يجوز في الحرم
وغيره فتختص الاضحية بالغنم الابل والبقر والغنم ولا يجزى الا ثلثة من الابل والبقر والغنم ويجزى من الاضحية الجذع لثنته
الافضل الثلثة من الابل ثم الثلثة من البقر ثم الجذع من الضان والجذعة من الغنم افضل من اخراج سبع بدنه **ح** يستحب ان يكون
الملح وهو الابيض مهنيا ينظر في سواد ويرك في مثله ويشبه في مثله ويكون تاما فلا يجزى في الضحايا الاعور ولا العرج ولا العرج
البين عرجا ولا الرنضة وهي التي تنبت على الله عليه اله ان يضحي بالتمسع وهي التي قطع اذناها من اصلها حتى يذابها والتمسع
وهي العجا بالاسا لدهي الشاة وصل قرنها والاشبه وهي التي تباخر عن الغنم لها ولها ولو كان لكل الال جاز والكسر وكبره
الحلأ وهي الخلوقة بغير قرن **ط** يستحب التضحية بذوان الال من الابل والبقر والغنم ولا يجوز التضحية بالثور
ولا بالجل من منه يجوز في الامسا ولا المحض **ي** يجزى الذكاة بانها في الروح وانما يكون بقطع الاعضاء الاربعه وهي الحلقوم

كتاب الحج والتحريم

١٠١

والمرى خاصة ويجزى حج البقر والغنم ونحوه لا بلان خالفه حرم الجوارح يا بغيره ان يتولى حج اضحية نفسه فان لم يجز جعله مع بد
 الذابح ولو اشنا بصلما جاز بخلاف الكافرين كان كاتبا ويجوز ذباضة الصبي مع المعزة والشرايط والآخر من ان لا يخلق لكن يجزى
 لسانه بالضميمة والنساء والمجنون والمجنون ويتولى الذبيحة البالغ العاقل المسلم الفقيه يجب بمحبة قبله القبله
 بالذبح والتحريم والضميمة ولا بكرة الصلوة على النبي صلى الله عليه واله ولو نسي الضحية لم يجز ولا يقطع راس الذبيحة الى ان يموت
 فطعة قبله كان حراما وفي تحريم الذبيحة قولان اقرهما الحل ولو ذبحها من قفاها فهي للفقينة فان بقيت فيها حية مستقرة قبل
 الاعضاء الاربعه حلت والا فلا والمعتبر في استقرار الحية وجود الحركة القوية بعد قطع العنق قبل قطع المري والودجين و
 الخلفوم وان كانت ضعيفة ولم تحرك لم يجز الحج بكرة باضة الاضحية وغيره بالذبح ويجزى لو فعل بل يجب لا كل ذبيحة
 وليس بواجب استحباب التقليل ويجوز الاكثر ولو اكل الجميع ضمن للفقره فيه الجزئ مع الوجوب والاستحباب او لا يجوز بيع لحم
 الاضاحي بكرة مع الجلود فان فعل تصدق بثمنه وكذا بكرة ان يعطيه الجزار بل يستحب التصديق بها ولا يبيع الجزار من اللحم
 الجزارة به يجوز اكل لحم الاضاحي بكرة ثلاثة ايام وازدادها ويكره ان يخرج شيئا مما تضيقه من ضيق بل يخرجها الى مقصدها
 ويجوز اخراج السنام للحاجة واخراج لحم ما ضاها غير اواشله او اهدى البقرة بكرة ان يضي بها بريد ويستحب ان يشربه
 يستحب التضحية بما قد عرفت من اذا عذرت الاضحية تصدق بثمنها فان اختلفت الاثمان جمع الاعلى والادنى والادنى لا يكون
 تصدق بثمنها فان اختلفت الاثمان جمع الاعلى والادنى وتصديق بثلث الجميع الحج اذا شري ثاة تجزى في
 الاضحية بنية انها اضحية قال الشيخ بصيرة اضحية بذالك من غير قول ولا اشار ولا تقليد واذا عين الاضحية على وجه صحيح
 به الثمنين ذال ملكه عنها والظاهر من كلام الشيخ انه لا يجوز له ايدائها بطا اذا تصدق ذال ملكه عنها فان باعها فسد البيع
 ويجزى ما ان كانت باقية وان تلفت كان على المتاع قيمتها اكثر مما كانت من حين القبض المجهن التلف ولو تلفها هو كان
 يوم التلف فان امكنه شرا اضحية من برون برخل الاضاحي كان عليه خراجها معا ولو فضل ما يمكن ان يشتري بجزء من
 حيوان ان يجزى في الاضحية كالبيع مثلا فضلية يشرب ولو فضل ما لا ياتي من جزاء يضيق به ولو قصر بغيره على شيء
 فان كان التلف اجنبيا وامكن ان يشتري بجزء حيوان للاضحية صحت البقرة الاقتصادية لا يلزم المضي شيء ولو اشترى
 ثاة وعينها للاضحية فوجدتها عينا لم يكن له ردّها ورجع بالادش وبصرفه الى الساكن استحبابا على الاقوى
 لو اوجب اضحية بعينها فغابت بما يمنع الاجزاء لم يجز له ابدال اجزاء ذبحها ولو وصلت فلا ضا الا مع التفریط ولو عاد
 قبل ايام التبريق ذبحها وان كان يقدر ذبحها قضاء ولا ارش عليه لو اوجب اضحية في عام فآخرها الى قبل عتية اخرها
 قضاء ولو ذبح اضحية غير العتية اجزأت عن ضا حيتها وعليه رثن التقصا بغيره الى الفقراء وفي وجوب اشكال ولو اوج
 كل منها ضا فذبح فقد صاحبه خطأ بخبر كل منها في ترك مطالبه صاحبه وتضمينه الادش كبك يجزى الاضحية عن
 وكذا الهدى المتطوع به وان لم يكونوا اهل بيتا فاصدا وكان بعضهم غير متقرب كحج الفتن والميتوم والولد والمكاتب
 المشروط لا يملكون شيئا فان ملكهم مولا هم شيئا في ثبوت الملك قولان اهدى الجواز فاذا ملكهم اضحية جاز ان يذبحوا ولو
 حلوا من دون ذلك سلبهم لم يجز ولو انفق بعضهم ملك بما فيه من التحريم ثاة جاز ان يضي بها من غير ذبا **الفصل الثاني**
 في الحاق والتقصير وفيه الحج مجتالا اذا ذبح الحاج هديه وجب عليه الحلق والتقصير يوم الحرة هو نسلك وتجزئ الحاج بينهما
 ايها من اجزاء وان كان صرقة او لبشعره وقال الشبان يجب عليها الحلق والاقر بان منهج ليس على المرأة حلق اجاعا
 يجزى بها من التقصير الا نملة كب يستحب لمن حلق ان يبدأ بالناصية من القرنا الايمن ويحلق الى العنقين ويجزى من التقصير
 ما يقع عليه الاسم حج لو لم يكن على راسه شعر سقط الحلق وتم الموتى على راسه وجوبه اشكال كي لو ترك الحلق
 والتقصير معا حتى ذاب اليك فان كان عامدا وجب عليه مائة وان كان ساهيا لم يكن عليه شيء وكان عليه عادة الطوائف والعي
 هم لو دخل فرج قبل الحلق وجع وحلق بها ونقص واجبا ولو لم يتمكن حلق مكانه وقد شعره الى منتهى ما لو لم يتمكن
 حلق مكانه وقد شعره الى منتهى ما لو لم يتمكن من ذبا شعره لم يكن عليه شيء وهو رده واجبه نظروا يستحب
 حلق ناصية من ان يذبحها وان يلقم الخفاره وباخذ من ثاويه ويدعو ونجف فيه النبذة لا يجوز الحلق قبل وقته وهو

من اللذرة

في الاضحية

كتاب الحج من التخرير

١١

بجعله ن برى في كل يوم من ايام التشريق الحار الثالث كل جرة يسبع حصبا واول الرمي يوم النحر هو مخض برى جرة العقبة
يسبع حصبا وفي الحاد عشرة وهو اول ايام التشريق يجب على الحار الثالث كل جرة يسبع حصبا وكذا في الثاني عشرة والثالث عشرة
ان لم يفر في الاول بيضا الرمي من الجرة الاولى وهي بعد الحرات من مكة ولير بها عن يمينها من بطن المبل يسبع حصبا
بر من حذو كبر مع كل حصاة ويدعو ثم يقوم عن يمين الطريق ويستقبل القبلة ويحمد الله ويثني عليه صلى على النبي
ثم ليقدم قليلا ويدعو وبالله القول ثم يقدم ويرمي الجرة الثانية ويضع عندها كما صنع اولا ويقف ويدعو صلبا
التابعة ثم يمضي الى الثالثة وهي جرة العقبة فيحتمل الرمي ولا يقف عندها **باب** وقت الرمي الايام كلها من طلوع الشمس
الى غروبها وفي الخلاف لا يجوز الا بعد الزوال وليس يعتمد في الافضل فله عند الزوال وقد خص للعليل والحائض
والرثاء والعبد الرمي قبل الاضحية ولو تيسر في بعض الحرات واجمعها حتى غرت الشمس فضاء من الغد وجوبا ويجب ان
يرمي الذي لا مسبكة والذي له يومه عند الزوال ويجوز الترتيب بين الغاية الحاضرة من ما فاته اولا والا فله يومه بعد
فادى ما له يومه اولا لم يصح ولو رمى جرة واحدة تابع عشرة حصبا كما اليوم وسبعا لانه بطلت الاولى كانت الثانية
لا مسبة لو فاته رمى يومين قضاء يوم الثالث منها على ما قلناه ولا شيء عليه ولو فاته حصا او حصانا اذ ثلاث فضاءها ولو
خرجت ايام التشريق لم يكن عليه شيء وان قضاها في قابل كان حوطا **ح** الترتيب في الجرات جذا وبدا بجمرة العقبة
ثم الوسطى ثم الاولى عاد على الوسطى ثم جرة العقبة وكذا الويل بالوسطى لو بدأ بجمرة العقبة ثم الاولى ثم الوسطى اذا
على الجرة العقبة خاصة لم يجب ان يرمي كل جرة يسبع حصبا ولو اخل بواحدة لم يجر ولو اخل باسبها اتم الناقص يحصل الترتيب
اذا اخل بثلاث حصبا فمادون ولو اخل بأربع فما زاد لم يحصل بالترتيب فانه يجب الاكمال لا العادة على ما بعدها ولو
رمى من حصبا وضاعف واحدة فلهها وان كان من الغد فلا يسقط وجوبها ولو علم انه اخل بحصا ولم يعلم من اى الجا
هى من الثلاث بثلاث حصبا ويجب على كل جرة يسبع مرات فلورمى السبع دفعة او اقل من سبع مرات لم يجر هم يجوز الرمي
زاكبا وما شيا افضل ويجب ان يضع الحصى كنه ياخذ منها ويرمى ويكبر عند كل حصاة ويدها والمقام ينسب بالشمس
وان برى الجرة الاولى عن يمينه ويقف يدعو وكذا الثانية ويستدبر القبلة في الثالثة ويستقبلها ولا يقف عندها
في يجوز ان يرمى عن العليل والمبطون والمعنى عليه الصبر ومن ماثلهم من المعذوبين **ق** لو رمى الحار كلها في
الايام باجمعها خفي ما الى مكة وجعله الرجوع الى مكة واغارة الرمي ان لم يخرج ايام التشريق والاقضاء من قابل او ثامن
بفضه عنه ولا دم عليه لو اخر رمى جرة العقبة يوم النحر عاد ما يوم الثاني من ايام النحر **ح** لو رمى الناصب الرمي كان حكمه
حكم النور ولا بشرط في الرمي كونه ما يومه منه ويجب ان يرمى عن اليمين غير ما ان يستأذنه وان يضع الحصى
الحصى كفا للناصب لان برى عن المعنى عليه وان لم ياذن له فلوزال عذره هو والوقت باق لم يجر عليهم الا غارة
وقت قضا الرمي بعد طلوع الشمس من اليوم الثاني **ح** ينسب التكبير في ايام التشريق عقب خمس عشرة صلاة وفي
سائر الايام عقب عشرة والصلوات الظهر يوم النحر واجبه لم يرضه ولا يستحب عقب النوافل وصوته الله اكبر الله اكبر
الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر على ما قلنا الله اكبر على ما قلنا من جهة الانعام **ق** ينسب للامان ان يحيط بعبد الظهور
الثالث من ايام النحر وهو الثاني من ايام التشريق وهو النفر الاول فبدء الحاج وتعليمه تسوية التجميل لمن اتى **الفصل**
الواضع في النفر من متى فيرجح ميثا اذا رمى الحاج الحار الثالث في اليوم الاول من ايام التشريق وفي الثاني منها اذا
ان ينفر من مكة ويسقط عنه رمى اليوم الثالث ان كان قد اتى النساء والصد في احرامه فلو جاسع في احرامه او قل صكبا
فيه لم يجر له النفر في الاول وجب عليه لمقام يمينه والنفر في الثاني **ب** لا يفر في جواز النفر في الاول بين اهل مكة
وغيرهم من يريد المقام بمكة اولا بعد فيجوز للمكي النفر في الاول وان لم يكن له عذر ويجوز لمن زاد المقام بمكة ان يتقبل
ج النفر في الاول انما يكون بعد الزوال فلا ينفر قبل الاضحية او حاشية يدعوه ويجوز ان ينفر في الاخير قبل الزوال
في او غرت الشمس في ثاني ايام التشريق يمينه وجبت المبيت بما وان اتقى ما لو دخل عليه من المعصرة فانه يجوز ان ينفر في الا
ولو دخل من غرة فغرت الشمس وهو كل قبل ان يفضال في وجوب المقام اشكال ما لو كان مشغولا بالثائب فغرت الشمس

الترتيب

منه

في طواف الوداع وترك الأضحية

فالوجه لزوم المقام ولو دخل قبل التزويج ثم غلبت الزيادة النسيان أو اختصاع لم يلزم المقام فلو أقام فدا وبات لا قرب جزاء
 عليه إذا انفرد في الأضحية والوداع فإن ينقد فعله قبله هم يجوز لمن نفر في الأول النسيان مكة والمقام مجازا ويستحب إذا ما إذا
 نفر في الأضحية ينقد قبل الزوال وإن يصلي الظهر مكة ليكتم الناس كيفية الوداع لأن النسيان المقام بينه بعد التفرغ بدهجته
 شاء لكن المستحب يعود إلى مكة للوداع **ف** إذا نفر في الأول من حصة اليوم الثالث منه استحبابا أن يستحب الحاج أن يصلي
 في مسجد الخيف بمنى مكة مقامه بها وكان مسجد رسول الله عند المناة التي في وسط المسجد فوقها إلى القبلة نحو من ثلثين
 ذراعا وعن منبها وبأرضها مثل ذلك فمن استطاع أن يكون مصلا فيه فليصل ويستحب أن يصلي تحت ركنات من
 الحرم من نفر في الثاني خاصة في المحصبين ببه ويصلي في مسجد رسول الله ويستحب فيه فليلا ويستحب على قضاء واجب
 أثر اليوم وإنما المستحب النزول بالمحصبين إلى الشرافة فيه وقد المحصبين إلى الجبلين إلى المقبرة وهي محصب الأضحية
 المحصبان فيه وهي المحصبان السبل من الجار إليه **الفصل الخامس** في طواف الوداع وفيه سبع ركعات
 إذا قضى الحاج مناسكه بمنى استحب له العودة إلى مكة لطواف الوداع ويستحب له دخول الكعبة وتبكيه للضربة ويستحب له
 ويحب له ويدعو ويصلي بين الأسطوانتين على الرخامة الحمراء ركعتين يقرأ في الأولى منها حم السجدة وفي الثانية عدد ما أتتهما
 ثم يمشي في زوايا الكعبة كلها يقوم في مستقبل الحائط بين الركن اليماني والغربي يرفع يديه عليه بوضوء ويقرأ
 ثم يقول في الركن اليماني فيصلي به مثل ذلك ثم يفعل ذلك الباقي الأركان ثم يخرج **ب** يكره الفريضة جوف الكعبة
 ولا بأس بالنافلة **ج** يستحب له عند الخروج بالنقل في يستحب له إذا خرج من مكة بعد قضاء المناسك
 طواف الوداع سبعة أشواط وصلاة ركعتين أو نوى الإقامة فالأقرب ما لا وداع عليه هم طواف الوداع مستحب لا يجزئ
 بركه دم وقنه بعد الفراغ من جميع خواجه ليكون البيت آخر عمله **ف** لو كان منزله في الحرم استحب له الوداع ولو أن
 طواف الزيادة عنه يخرج لم يثبت استحباب طواف الوداع ولو خرج ولم يودع لم يكن عليه شيء فان جمع للتوديع جاز
 فان كان قد طاف بالمبقات وجعل عليه الأضحية إذا وصل إلى المبقات وطواف الوداع لا حرام وسعها ولا يجب طواف الوداع
 وان كان قد خرج من الحرم ولم يصل إلى المبقات حرام من موضعه ان لم يخرج من الحرم لم يجب عليه التوديع الخارج
 والنفس لا وداع عليها ولا فدية عنه بل يستحب لها أن تودع من أدنى باب من أبواب المسجد ولا يدخله اجاعا ويستحب له الشفا
 ولو علة الماء تهتت طافها كما تفعل في الصلوة **ج** يستحب لمن يشرب من زمزم أن يشرب يديه ثم يمسح به
 كفارة لما دخل عليه حال الأضحية من قبل حرمه ومكة **المقصد الثاني** في ترك الأضحية وفيه فصول
الأول فيما يجب تجنبه على المحرم جنبات عشر شيا صيدا البر والسم والطير ليس المخط للرجاء والاكتحال بالبر
 وبما فيه طيب النظر في المرأة وليس الخفين وما يشبههما من الغدة والفسق وهو الكذب والجدال وهو قول لا والله و
 بل والله وقتل هوام الحسد وليس الخاتم للزينة وليس المرأة التحل للزينة وما لم يعتد لبسه واستعمال دهن فيه طيب
 وإزالة الشعر تعظية الرأس والتظليل بالبراء وإخراج الدم وقص الأظفار وقص الشعر والخشب وبغسل المحرم البش بالكانور وليس
السلح الأول الصيد فيه كل بجم الصيد حرام على المحرم في حج كان أو في غيره واجبين كانا أو يغلبن حججه
 كانا أو فاسدين **ب** صيد الحرم حرام على المحرم وصيد الحرم حرام على المحرم خاصة **ج** المراد بالصيد الحيوان الممنوع
 وقبل بشرط أن يكون حلالا في بعض الحرم الصيد سواء كان في الحرم أو كذا الحرم ومنه في الحرم وكل ما يحرم ضمن
 في الأضحية يحرم ويضمن في الحرم للحل إلا القتل والبر اغتبت فان قتلها حال الأضحية حرام ولا يحرم على المحرم في الحرم
 لا يحرم شيء من الحيوان الأهلي في الحرم لا للتحل ولا للحرمة ولا الذبح وان كانا جنبات **د** كفاية في قتل السباع طاهر
 كانت كالبارك والصغار وما شبيهها كالفهد والنمر إلا الأسك فان صلبا باردا وان في قتله كبش أو مبرور ولو أذاه فلا
 شيء ولا كفارة في الضبع ولا النول منه ومن الذئب براعي في النول من الوحش والآن في الاسم يرمي الغراب وما وكذا الخ
 والزبور ولا كفارة في قتله خطأ وفي العهد يقتل شيء من الطعام ويجوز إخراج ما أدخله إلى الحرم أسير من السباع في الحرم من
 البر بجمه قتله على الحرم مطلقا والحل في الحرم **ج** انما يحرم صيد البر خاصة ما صيد البر فانه حلال ولا فدية في كل الأضحية

أيضا

في طواف الوداع

في حكم الصيد

كتاب الحج والخمر

والمرء بصيد البحر ما يعلش في الماء ويبيض فيه وبفرخ كالسك ما يجلد السمكة والسحابة والترطان ونحوهما مما يحرم ولو كان مما يعلش
 في البحر عنب السبخ والفرخ فان كان يبيض وبفرخ في الماء فهو بحر حتى لا يفرخ اما طير الماء كالبط وشبهه فانه بري
 يبيض وبفرخ فيه ولو كان نجس من البحر او نوحان بري حتى فكل نوع حكم نفسه ط صيد البر حرام اصطباره وذبحه
 الاكل منه والاشارة اليه الدلالة والاعلاق عليه كذا فرقه وبضعة لا يجل الاغارة على الصيد ولو شارك محرم ما وجبت على
 من اجزاء كامل ولو ذل المحرم عليه فقتل ضمنه جمع وان كان القاتل محلا ولا فرق بين كون المدلول عليه ظاهرا او خفيا اما لو كان
 المدلول صيدا قبل الدلالة او الاشارة فالأقرب عدم تعلق ضمان به وكذا لو فعل فعلا عند ذنبه الصيد كما لو ضل
 أو شرف على الصيد فراه غيره فقتل للصيد فصاده **ح** لو كان الذال محرم والمدلول حلالا في الحل فالخبرة كاهل المحرم ولو كان
 في الحرم فقتل كل منهما جازاة ما ولو كان الذال محلا والمدلول حلالا في الحرم ضمنه المدلول كذا وهو من الدال في نظر ولو كان الذال
 حلالا والمدلول محرم في الحرم ضمنه المحرم وفي ضمان الدال الشكالي **يا** لو عار قاتل الصيد حلالا فقتله بغير الترخيص لا يضر صاحبنا
 فيه ولا يضر بقتل المدلول ان اغار ما هو مستغنى عنه كان يغيره ويصاد معه والضم ان اغار ما لا يتم القتل ولو اغار
 الذل بغيره في غير الصيد فبما يها فقتل على المعبر قطع باب صيد الحرم ضمنه الدلالة والاشارة كصيد الاخر سواء كان
 في الحرم او خارجا **ح** لو ذبح الحرم صيدا لم يملكه باجاءه ولو كان الصيد في منزله لم يملكه عنه **ح** لو ذبح الحرم كان ميتة حراما
 على الحرم والحل والذبح المحرم في الحرم وهل يكون حكم الجلد حكم الميتة او ان ذلك شكل فله الاول ولا يحرم ولو ذبح المحرم
 المحرم او ذبح الحرم على المحل سواء كان من الحرم فيه غارة او اشارة او دلالة او لا يحرم على الحرم ولو ضاع الحرم من اجل المحل
 اجزاء كذا لو ضاع المحل لاجل الحرم لم يمسح للمحرم وحل للمحل ولو ضاع الحرم صيدا في الحرم فذبح المحل فيه حل للمحل خاصة ما
 اذا ذبح الحرم الصيد كان حراما واستوفيه **ق** اذا اضطر المحرم فجان يتناول من الصيد بقدر ما يملك به من يحفظ به الحياة
 ويحرم عليه التجاوز عنه ولو وجد الميتة اكل الصيد فذاه ولو لم يتمكن من القتل اكل الميتة **ق** لا يجوز له مأكات الصيد
 وهو محرم ويجب عليه ان يذبحه فان لم يفعل ضمنه وان يمسح به بخل **ح** اذا ذبح الحرم الصيد فذبحه في الذبح فذبحه كاملا
 وللاكل فذبحه **ط** لو مكن صيدا في الحرم ثم ادخله الحرم ذاب ملكه عنه وجب له سله ولو تلف من يد او تلفه ضمنه ولو كان
 مقصود الجناح امسكه حتى يثبت دله ويحلى سبله او يورده من ثقبته حتى يثبت دله **ح** حله الحرم لا يجل صيدها
 كان في الحرم ولو اخرجها جازاة غارة فان تلف كان عليه قيمته وكذا غيره من صيد الحرم **ح** يضمن حرام الحرم المسلم والكافر
 والصغير والكبير الحر والعبد والرجل والمرأة **ك** المحل اذا رمى من الحرم صيدا في الحرم فقتله او اسل عليه فقتله او قتل
 صيدا على فرع شجرة في الحرم فقتله في الحرم ضمنه في جميع هذه الصور ولو رمى المحل من الحرم صيدا في الحرم او اسل عليه فقتله
 ولو قتل صيدا على غصن في الحرم فقتله في الحرم ضمنه ولو كان الصيد في الحرم فقتله في الحرم فقتله او اسل عليه فقتله
 التهم او الكلب الحرم ثم جمع فقتل الصيد لم يضمنه ولو رمى من الحرم صيدا في الحرم فقتله صيدا في الحرم ضمنه ولو اسل عليه فقتله
 على صيدا في الحرم فقتل الكلب الحرم فقتل صيدا غيره فيه لم يضمنه ولو اسل عليه فقتله على صيدا فقتله صيدا فقتله الكلب
 فقتله في الحرم فالوجه الضابط لا يجوز له اكل الصيد في هذه المواطن اجمع مواضعه ولا ولو وقع صيد بعض فوائده الحرم
 بعضها في الحرم فقتله فقتله ضمنه سواء اصابه في الحرم او في الحرم ولو وقع الصيد من الحرم فقتله في الحرم فقتله
 ضمنه ولو مكن من نفوقه فقتله فقتله ضمنه **ح** لو رمى صيدا في الحرم فقتله في الحرم فقتله في الحرم فقتله
 كان عليه لقتله كذا ولو اذبحه كسريه او ذبحه سلبا كان عليه ربع قيمته كذا بقره القاتل الصيد في الحرم اذا كان
 الحرم وحرمه الترخيص وليس يعتد ولو اصابه فقتل الحرم وما في فيه ضمنه على شكل كذا بقره الصيد فيما بين الحرم والحرم
 حرم الترخيص وليس يعتد الثاني الاستمتاع بالنساء وفيه **ب** بجمنا الوطى حرام على الحرم بالاجماع وكذا يجر عليه
 ان يفتل على نفسه نكاحا او تزوج غيره او يكون زليا في النكاح او يكره سواء كان رجلا او امرأة ولو اصابه حرام لم يجر
 له ان يزوج فيه ولو تزوج محرما بطل النكاح وكان ما ثوما وتفرق بينهما سواء كانا محرمين او احدهما ولو عقد لغيره كان باطلا
 وان كان الغيب محلا **ب** يكره للمحرم المحظية سواء كان رجلا او امرأة وان يخطب للمحلمين **ح** لا يجوز للمحرم ان يشتم الغيب

او اشرف

الحرم

فان كان المحرم

في النكاح والحيث الأحرار

بين المملوكين ولو شهد العقد النكاح ولا يجوز ذلك ما دام يعقد في حال إحرار أحدكم ولو عقد المهر حال إحرار المرأة وكان
 عالما بحرية ذلك عليه في نفسها ولو جعل له ابدان لم يكن حالما في نفسها ونجس العقد مع الإخلال ولو وكل محل مثله فعقد الوكيل بعد حر
 الموكل بطل النكاح سواء حضر الموكل أو لا علم الوكيل ولو وكل محرما فلا يعقد الوكيل بعد إخلال موكله صح العقد لا يبطلهم إذا انفك
 الزوجا على وقوع العقد في حال الإحرار بطل العقد لا مفرق قبل الدخول ثبت بعد مع جعل المرأة بالمهر ولو ادعى أحدهما وقوعه في
 الإحرار من أنكر الآخر حكمه لذى البينة ولو فقدت وكان المنكر الرجل قال قولونه مع يمينه وصح العقد لو كان المرأة قال قولها
 مع البينة وبحكم نفسها العقد في حق الزوج وثبت عليه حكم النكاح الصحيح كان قد دخل بها وجب المهر كله وإن لم يكن
 دخل قال الشيخ يحكم عليه بصفته ولو اشكل الأمر فلم يعلم هل وقع في الإخلال أو لا إحرار صح العقد قال الشيخ والأحوط تحريم
 في لو شهد وهو محرر فعل حراما وصح العقد ولو أقامها بعد الإخلال فلو جعل حكمها في كماله يحرم عليه الشهادة بالعقد حال
 إحراره يحرم عليه فاقمها في تلك الحال لو نكحها محلا حراما إذا وطئ العاقبة في الإحرار لم يمتنع مع التهمة والاهتمام بالمشور
 بلحوقه الولد بنسب حرجان كان قبل الوقوف بالوقوفين وبجاءت إقامة القضاء من قبل مبدئية قبلها العدة وإن لم يكن دخل لم يلزم
 شيء من ذلك **ط** يجوز له مراجعة امرأته وهو محرر وشراؤها لكن لا يقرب من سواها قصد به التبرع ولو يقصد **ط** يجوز له
 مفارقة النساء حال الإحرار بكل حال من طلاق أو خلع أوظهار أو إعلان وغير ذلك من أساليب الفقه **يا** كما يحرم الوطئ قبل الإكراه
 بغير مدبر أو متعلق به لا فساد كما يتعلق بالقبول كذا يحرم عليه القبل انقسامه ملامعة من شهوة والنظر اليهن شهوة والملاحة
 وإن يكن جماعا ويجوز أن يقبل امرأة اخذت وباقي المحرمات المؤقتة **ب** كل موضع حكم منه بطلان العقد فانه يفسخ من الزوج
 والمرأة من غير طلاق **الثالث** الطب في **ب** يحرم على الطبيب على المحرم بالاجماع أكل وشا واطلاء ويجوز له
 ملاسته ولو شام لم يجز أن يحيط بالكافور ولا يستل به ولا يئى من طبه اختلف علماء الفقه في إقتصر في النهاية على
 محرم المسك الغبير الزعفران والكافور والعود والورد مؤنثت أحرشبه الزعفران السحوق يوجد على قشور شجرة
 ينحدر منها في غير ما عجم كحرفه الطبيب هو الأقوى **ب** النبات الطبي منه ما لا يثبت للطبيب لا يتخذ منه كالشجيرة السموية
 والحامض والأخضر والفواكه كلها كالأترج والثفاح والتفجل واشباهه ما ينبت للأرمنون لغبر قصدا للطبيب كالحامض والصفير
 فهذا كله يباح شتمه ما يقصد شتمه ويتخذ منه الطبيب كالبابا سمين والورد والبلوط والوجه يحرم شتمه وجوب الفدية به
 منه ما ينبت للأرمنون للطبيب لا يتخذ منه طبيب كالبان والرجل المزخرف والآخر يحرمه أيضا **ج** الحمار ليس طبيب
 ولا يجزى بغيره فدية وبكره استعماله للزينة في العصفور ليس طبيب يجوز للمحرر لبس العصفور لا يجزى الفدية وبكره إذا كان
 مشعا ولا بأس بخلق الكعبه وشتم زانية سواء كان عالما أو جاهلا أو غامدا أو ساهيا **هـ** الرجمان الفار لا يجزى الفدية
و يحرم عليه لبس ثوبه طيب محرم فافترشه والنوم عليه الجلوس أو أصبغ به أو غسبه ولو غسله حتى ذهب الطيب
 لبسه جماعا ولو انقلعت أجنة الثوب لطول الزمن عليه ولو كونه صنع بغيره بحيث أخفى زانية أو شرب الماء جماعا ولو فترش فوق الثوب
 الطبيب ثوبا صغيفا منع الرأية والمباشرة فلا فدية عليه بالجلوس والنوم ولو كان الحمار ثوبا يدينه فالوجه المنع **ف**
 لو أصاب ثوبه طيب مدينا لا يكفيه إلا الفدية والطهارة صفة في الإزالة ونهيم ولو أمكنه قطع راحة ثوبه الطبيب فبشي
 غير الماء فله وتوضيح لا بأس بالمشق وهو المصنوع بالمرق وكذا المصنوع بالزنجار وسائر الأصباغ عدا السواد
 والطبيب **ط** لو جعل الطبيب خرقه ونهيمها كان عليه الفدية **ي** قال الشيخ بكره الجلوس عند العطارين الذين يبايعون
 العطر منسك على أنفه لو جاز في فاق فيه طبيب لا يقبض على نفسه من الرأية الكويخه قال الشيخ ولو كان الطبيب بائعا
 فإن علق بدينه منه شيء جبت الفدية وإن لم يعلق فلا فدية عليه إن كان بائعا وجبت الفدية إن علق بدينه راحة
 ولو من الطبيب المبلول بأي موضع من مدينه كان وجب الفدية كذا الوابلية ووجه جوازها واقتضى ولو كان يبيع طبيا فاعلم
 بها فان تعد وجب الفدية والإفلا ولو اضطر المحرم إلى يخطو فيه منك قال ابن بابويه لا بأس أن يسقط **يا** يحرم على المحرم
 أكل ما فيه طيب يجزى الفدية سواء أكله أو لم يأكله **ب** لو طيب بعض العضو وجب الفدية **ج** لو اضطر
 أكل طعاما فيه طيب منه أكله أو منه قبض على نفسه **الزواج** **د** ليس المخطوب فدية مملكت أحرر على المحرم لبس المخطوب

في النكاح

والغزاة

في النكاح

كتاب الحج والفجر

١١٤

فصل في محرمات الحج

الكتابان كان حلالا بخلاف **ب** محرم عليه لبس الخفين وما يشترطه القدم اختيارا ويجوز لضطاراج لا يجوز
 له لبس القباغان لم يجد ثوبا غير لبسه مقلوبا ولا فدية عليه لا يدخل يده في كتمه ويجوز له لبس السر قبل اذ لم يجد اذ لا
 فدية عليه **ج** لو اضطر الى لبس الخفين لبسهما قال الشيخ وشيخها ومنعه من دروس لا يجوز له لبس المشعشع من الخفين مع وجوب
 الغلبين فلو لبس جيت لفدية هم محرم لبس ما يشترطه القدم كالجورين الامع الضربة **و** يجوز لبس النعال مطلقا ولا
 يقطع القبل في النعل على العقب **ف** لو وجد نعل لا يتمكن من لبسه فله لبس الخف ولا فدية **ح** لبس الحرمان بمقدار
 الرد ولا غير الا الازار والمصنط **ط** يجوز للمرأة لبس الخيط والعلالة اذا كانت حائضا والسر بل مطلقا ولو كان الخنثى
 المشكلا لا يجزيه عليه اجتناب الخيط **ي** محرم على المرأة لبس القفاوين والحلي الذي لم تجر عاداتها بلبس قبل الاحرام
 ويجوز لبس الخنطالين والمسك وهو التوار من ذبل او غاج **الحاشية** من غني باقي المخطوطات **ف** لبس الجناح لا يجوز للحرم
 ان يكحل بما فيه طيب اختيارا سواء كان رجلا وامراة ويجببه الفدية **ب** لا يجوز ان يكحل بالواد اختيارا ويجوز له
ج لا يجزى الفدية بالاكتحال لا يجوز للحرم النظر في المرأة رجلا وامراة هم لا يجوز للمرأة ان تلبيس الحلي للزينة وما لم يعتد
 لبس في حال الاحرام ويجوز طامنا عدا ذلك ولا يجوز لها ان تظهر زينة حجاب **د** لا يجوز للحرم ان يلبس الحاتم للزينة ويجوز
 للسنة **هـ** محرم على الرجل في حال الاحرام تغطية الراس ولو كان الاذن من منة محرم تغطيته بعض الراس كالحجر تغطيته
 جميعا لثاود غير سوا في الحرم ويجوز تغطية الرأس بعصابة عند الحاجة **ح** محرم عليه الا تلبس من الماء بمحيط بقلوب
 الماء ما لم يجوز ان يغسل بالماء ويغضيه عليه بلبس شعوط لو حل على رأسه مكللا او طبعا او نحوه وجبت الفدية وكذا
 لو خضب رأسه وان كان رقيقا ووضع عليه ثوبا يستر رأسه وطلاء بسل او لبن ثخين **و** عطي رأسه ناسبا القفا
 واجبا وجدة التلبس تحبا بالاشنة عليه لو شرا منه او بعض اعضائه ففي الجواز اشكال **فا** لا يجب على الرجل كشف
 بل يجوز ستره وكشفه وقال الشيخ يجوز تغطيته الوجه مع ثوب الكفارة لا مع غيرها **ب** احرام المرأة في وجهها ولا يجوز
 لها تغطيته ويجوز لها ان تبدل ثوبها من فوق رأسها على وجهها الى تحتها قال الشيخ ويكون الثوب متجاوبا عن وجهها
 بحيث لا يمس لبسها فان اصابها ثم زال او زالت بغيره فلا شيء عليها والا وجب الله وفيه نظر **ج** الخنثى المشكلا
 يجوز له تغطيته رأسه ان يغطي وجهه ولو جمع بينهما ان منته الفدية وكذا الوعطي رأسه ولبس الخنطال محرم على الرجل
 التظليل ما برأ ويجوز حال نزوله او اضطر النساء الى التظليل بان لا يتمكن من ملقات الثمن او يكون مريضا او يناف
 المطر المضرة خاز ونفد ويجوز للمرأة التظليل وكذا الصبي اما المريض فيجوز مع الفدية ولو امل الصحيح امرأة او مريضا
 لخصا يجوز التظليل ونه **فا** محرم على المحرم ازالة شيء من شعر قلبه وكثيرا سواء كان شعر الراس واللحية والبدن ولو
 احتاج خارج الفدية ان كان الاذى من غير شعر كالقروح والصداع وان كان منه كالتأتة عنه فالفدية
 ولا فرق في وجوب الفدية بين حلق الجميع او البعض لو نبت شعره عنه ونزل شعره حجة فغطي عنه بازالة قطع اذا
 في عينه قص السريل الا قرب عدا الفدية ولو قطع يده وعلها شعره لم يضمن الشعر لو نبت بطنه وجب الفدية
 ويجوز للمحرم ان يحلق شعر المحل ولا فدية ولا يجوز ان يحلق المحرم ولا للمحل ذلك لو فعل ذلك اما لا كفارة سواء كان باذنه او
 بغيره لکن المحل لو حلق من اذن لزمه الفداء والا فلا **بق** قص الاظفار حرام على المحرم اختيارا وان احتاج جاز
 وجب الفداء وكذا بعض الظفر وان كثر ظفره كان له ازالة الشعر الا في جوب لفدية **ج** اختلف علماء ونا في الحجامه فيجوز
 ابن بابويه منها المفيد للشيخ قولان ويجوز مع الضرورة ولو احتاج حينئذ الى قطع شعر جاز ويجب الفدية ولو قام ظفره
 فادعى صفة جيل الفداء ولو اقامه غير وجب على الفدية مع الاداء ويجوز له ان يبط جراحاته ويشفى الدمل مع الحجام
 ولا فدية وان يقطع خروجه كذلك لو لم يخنخ القلعة جيل الدم بالقلع **ط** لا يملك حديد بقولك يدهم او يقطع
 بعض شعروا لا يمس في هواك ولا يملك في صور غير ذلك لا يقطع شيء من شعر لحيته يجوز غسل رأسه بالسك والخنثى
 و يدينه برفق لتلا بسفط شيء من شعر رأسه ولحيته دخول الحمام ولا يملك حديد فيه بعنف الا فصله **ك**
 لا يجوز قتل القمل الصغار والبرغث للحرم وكذا القارح عن يده الى الارض او قتل الزبقي ويجوز نحوها من مكان

كتاب الحج في الشجر

١١٥

ببداهم والديارهم بطعام وصام عن كل نصف صاع يوما ولا يحج عليه من صوم أكثر من شهرين وان ذابت لقبة ولا يحج عليه كالمشتين يوما مع نقص القبة في اختلاف علمائها في كفاية جزاء الصدف فقال المفسدون على الترتيبا حزون على الشجر والشجر قولان هم لو عجز عن الامساك الثلاثة صائمين عشر يوما في فطر الخ النعامة قولان احدهما من صفا والابل قال المفسدون والثاني من ما في النعامة سواء قاله الشيخ في الاول قوله في يحج على الوتر وبقرته بقره ولو لم يجد البقرة فومها وفرض ثمنها على الخطه والم كل ممكن نصف صاع ولا يحج عليه طعام ما زاد على ثلثين مسكنا ولا اتمام ما نقص عنه ولو لم يتمكن من الاطعام صام عن كل نصف صاع يوما ولا يحج عليه صائما ما زاد على ثلثين وان ذابت القبة ولا اكالم المصدق مع النقص ولو عجز صائما بامر محج يحج على الشاة وكذا في الثعلب لا دينه لو عجز عن الشاة في القلي فوم ثمنها ونقص على البراطم عشر مساكن لكل ممكن نصف صاع ولو زاد الطعام عن العشر كانت الزيادة له ولو نقص لم يحج عليه الاكالم ولو عجز عن الاطعام صام عن كل نصف صاع يوما ولو زاد النجوم من خمسة اصوع لم يحج عليه لصوع الزايد لو نقص لم يحج عليه لا بقدر النجوم ولو نقص النجوم ربع صاع مثله قالوا فيه وجوب يوم كامل ولو عجز عن ذلك صائما ثلثة اياما ما الثعلب لا دينه فقبل فيها الابدال كالطير ويحج فيه من النجوم ط اذا كثر من النعامة فان كان قد حرك فيه الفرج كان عليه عن كل بيضة بكارة من الابل وان لم يكن قد تحرك كان عليه ان يسلخه فحوله الابل اناها بعد البض فانيح كان مديا لبيت الله تعالى والاعتبار العدالات ولا فرق بين ان يكسر بنفسه وبذاته ولو لم يتمكن من الابل كان عليه عن كل بيضة ثاة فان عجز كان عليه عن كل بيضة طعام عشرة مساكن لكل ممكن مرقان عجز كان عليه صائما ثلثة اياما لو كسر بيضه فيها فخرج ميتا وكانت فاسدة لم يكن طيبه ولو باض الطير على فراش محرم فقلبه الى موضعه فنظر الطير فلم يحضه قال الشيخ يلزمه الجراء اذا كسر المحرم بيضه من القطار والقيح فان كان قد تحرك فيه الفرج كان عليه عن كل بيضة مخاض من النعم وان لم يكن قد تحرك كان عليه ان يسلخه فحوله النعم في اناها بعد البض فانيح كان مديا لبيت الله تعالى ولو عجز عن الاضال قال الشيخ حكمه حكم بيض النعام قال ابن اوديس ويؤيد جوب الشاة عن كل بيضة مع النحر عن الاضال ولا اشباعه الاضال من مقتوه وجوب الصدقة على عشر مساكن او الصائ ثلثة ايام النظر الثالث فيها الابل وفيه طيحا الحمام كل طائر مبدد بان بواضه وبقي الماء بان يضع منقاره فيه فيكرع كما تكرر الشاة في الكنائس كل مطلق حمام اذا عرفت في كل عام شاة ان كان القائل محرما في الحل وان كان حلالا في الحرم كان عليه درهم وان كان محرما في الحرم اجتمع عليه لامين ب لو قتل المحرم فخرج الحمام كان عليه حمل قد نظم ودعي من الشجر ولو كان القائل حلالا في الحرم كان عليه نصف درهم ولو كان محرما في الحرم اجتمع عليه لامين ج لو كسر المحرم بيض الحمام في الحل لم يكن عليه الفرج وجب عليه عن كل بيضة درهم وان كان قد تحرك فيه الفرج كان عليه عن كل بيضة حمل ولو كسر المحرم في الحرم كان عليه عن كل بيضة ربع درهم ولو كان محرما في الحرم لزمه درهم وربع لا فرق بين حمام الحرم والاهلي في القبة اذا قتل في الحرم الا ان حمام الحرم يشترى بقبشه علف الحمامة الاهلي تصدق بقبشه على الساكنين هم في كل واحد من القطار والحل والذاج حل قد نظم ودعي من الشجر وحده ما مضى عليه وبعده اشهر في كل من العصفور والصعوه والقبه وما اشبهها من طعام وقال ابن بابويه في الظاهر جمعة مرشاة ما عدا النعامة فان فيها جزاء وهو ضعف في قتل الزنور عدا كف من طعام ولا شيء في الخطا قال المفسدون قتل نائر تصدق بدين من طعام او نمر وهو حزين في قتل الطوار من الحيات والعقارب غيرهما ولا باس بقتل القمل والبواشياها لاحتل في الحرم ولو كان محرما لزمه الكفارة كف من طعام ج من قتل جرادة وهو محرر كان عليه كف من طعام او قتل جرادة اكثر كان عليه مرشاة ولو كان في طرية ولو قتل من الشجر من قتل لم يكن عليه شيء ط في كل واحد من الضب والغنق والبزوع كالمطر الشرب ربع فيها الاض من وفيه في حشائ كل صبيلا مثل ولا تقدر للثبع فيه يرجع فيه الى قول علي بن يقوامه ويجب لقبة التي يقددونها منه ويثبت في الحكمين العذلة والمعرفة ط يكونا اثنين فآراد ويجوز ان يكون القاتل احدهما اذا كان خلا ب قتل الشجر في البط والاوز والكر كى شاة قال ان ثلثا في القبة لعد النقص كان جازا وهو الظاهر من قول ابن بابويه ج قال الشيخ رحمه الله من قتل عطاية كان عليه كف من طعام وهو حزين في القبة واجبة في كل ما لا تقدر فيه شرها

في الزوايا

في حشائ

في استنباط النكاح والنفقة

وكذلك البؤس الذي لم ينقض فيها عقد وهم الكبر من ذوات الامثال فبعض يكبر الصغير مثله وان ضمنه بليكن اولي
 الذكور مثله الا ان يمتثلها والصحيح يصحح والمعيبي ان ضمنه بغيره كان اولي لو اختلف المعيب فضمن الا عور باخرج
 لو بغيره لو لم لا عور من احد المعيبين با عور من الاخرى فالوجه الجواز وكذا اخرج احد الرجلين بغيره باخرج
 ولو في الذكور الا ان يمتثلها وجوز الشيخ العكس لو قلنا ما خلا ضمنها بما خلا من القبة قال الشيخ ولو ضمنها بغيره ما خلا
 في الاجزاء نظري لو اصاب صيدا حاملا فالتفت جنبنا فان خرج حيا ما فالزوم فداؤها ففقدت مثلهما والصحيح
 او كبير وان عاش ولا عيب فلا شيء وان حصل عيب ضمن الارش ولو مات احد هما دون الاخر ضمن الميت خاصة ولو خرج
 الزم الارش وهو ما بين قهنتها حاملا ومحمضا **النظر الخاص في استنباط النكاح** وهو ان المباشرة والنسب
 كج مجتأ من قتل التوالد صيدا وجعل عليه فداؤه ولو اكله الزم فداؤه اذ الرواية دلت على جوب الجواز الثاني
 وقال بعض اصحابنا انما يجب جزاء ما قتل وقهنته ما اكل وهو حق وسواء دى جزاء ما قتل او لا ولا يتداخلان وب
 حكم البؤس حكم الصيد المحرم الاكل سواء كبره هو او غيره اخرج حيا ولو كره المحرم فالوجه ان لا يجرم على المحل اكله
 الشيخ يجرم وليس بمعتد **ج** لو اشترى محل المحرم بغيره فداؤه اكله المحرم كان على المحرم عن كل بيضة شاء وعلى المحل عن كل بيضة درهم
 كانهما بغيره بغير الصيدا المحرم اما بغير ما يباح اكله كبيض الدجاج المجنونة فانه حلال لا يجب كبره في حق لو اكله جزء الصيدا
 ضمنه فلو كسر قهنتها قال الشيخ عليه نصف قهنته وفي كل واحد ربع قهنته وفي عنبه كالقهنه في كسر احد جلد نصف
 قهنته كذا في كسر جلد يذبح ولو كسر يديه معا فكل القهنة وكذا في رجلية لو قتله كان عليه فداؤه واحد ولو شق بيشة من جوار
 المحرم وجانب يقتل بصدقه وان يسلها باليد التي شق بها ولو شق ريشا متعديا فان كان بالشرق فالوجه تكرار القهنة
 وان كان بغيره فالوجه الارش ولو حفظه حتى يثبت بيشة لم يقطر القهنة في اخرج الصيدا ضمن الجرح على قدره ثم ان
 ذاه سواء بغيره ذلك جب لا ارش ولو اصابه ولم يثر فيه لم يكن عليه شيء قال الشيخ لو كرهه او جلد ثم دله وقد صلح ورد
 وجب بيع الفداء لو جرح الصيدا فادله صاعدا متعديا فالوجه الارش قال الشيخ بغيره الجرح ولو جرحه فداؤه عن عنبه ولو
 يعلم حاله ضمنه اجمع ولو ذاه منها ولم يعلم هل مات من الجناية او غيرها ضمنه ولو فادله يعلم هل اثر فيه ام لا فداؤه
 صيرة الجناية غير متعدي فلم يعلم اصلا متعديا ولا ضمنه با على الارشين **ح** لو اشرك جماعة في قتل قتل على كل منهم فداؤه كامل ولو كان
 شريك المحرم حلالا في المحل لم يكن عليه شيء وعلى المحرم جزاء كامل لو اصابه الحلال الا انهم المحرم فالقربان على المحرم جزاء
 بجره ولو كان السابق محرم ما فعله جزاءه سلبا ولو اختلفا في حاله واحدة فعلى المحرم جزاء كامل ولا شيء على المحل ولو اختلفا في
 قتل صيدا حرمي جب على المحل القهنة كل وعلى المحرم الجرح والقهنة معا قال في التهذيب على المحرم فداؤه كامل وعلى المحل نصف
 الفداط لو رمى اثنان صيدا فقتله احدهما واصابة واخطا الاخر فعلى كل منهما فداؤه كامل لو قتله واحد اكله جماعة
 على كل واحد منهم فداؤه كامل **ي** لو ضرب بطير على الارض فقتله كان عليه موقوفه قهنته للمحرم والاخرى لا تستحق
 اياه وعليه للغيرها ولو شرب المحرم لبن طيرة كان عليه الجزاء وقهنته اللبن **ب** لو جرح صيدا وقتله اخرج قال الشيخ
 بلز كل واحد منهم الفداء **ج** لو رمى الصيدا وهو حلال في المحل فاصابه لههم وهو محرم فقتله لم يكن عليه ضمان
 وكذا الا شيء عليه لو جعل في راسه ما يقتل القتل ثم احره فقتله لم يكن عليه ضمان فداؤه كامل لو كان ملكه عند اذ كان
 خاضرا معه وجعل عليه ماله وضمنه لو امسكه وبذل ملكه ولو لم يكن له ان سال وتلف قبل امكانه فالوجه عدا الفدا
 ولو ارسله انسان من يده لم يكن عليه ضمان ولو امسكه حتى يمل لم يملكه ولم يملكه الاول اليه لا بسبب بيع ولو
 كان الصيدا في منزله لم يملكه عنه وكذا لو كان في يده وكله في غير المحرم ولا ضمنه لو مات بالامساك وله بيعه وبعته
 ولا ينقل الصيدا الى المحرم باقتناع ولا هبة ولا غيره مما من استبا القليل كان ولو اخذه باحد الاسباب ضمنه ولو اطلق
 اليه بالبيع لم يضمنه مع الجزاء القهنة لما لكانه وكذا لو اخذه وهو لو لم يملكه لم يملكه ولو لم يملكه لم يملكه ولو باع
 الحلال الصيدا بخيار لم يضمنه استجاء عبد الاخر ولو رده المشتري بسبب خيار فله ذلك ولا يملك في ملك المشتري
 بوجه له هذا اذا كان الصيدا في المحرم ولو كان في المحل جاز ذلك كله ولو رده صيدا لم يملكه في المحرم ووجه عليه

الفداء

كتاب الحج والعمرة

١١٨

ولوا ناع المحل صبيد المحل ثم اقلل المشتري بعد احراره لو يكن للبايع ان يختار عينه من الصبيد لانه لا يملكه ما اوا مسك
 المحرم صبيدا فذبحه اخر محرم فعلى كل منها فداء كامل ولو كانا في الحرم مضاعفا لذلما لم يبلغ بدنه ولو كانا محلين في الحرم وجب
 على كل منهما فداء كامل من غير تضاعف لو كان احدهما محلا والاخر محرا مضاعف في حق المحرم خاصة ولو امسكه المحرم في
 المحل فذبحه المحل ضمنه المحرم خاصة ولو تغفل بغير صيد فسد ضمنه ولو اخضعه فخرج الفرج سلبا لم يضمنه بغير او اغلق بابا
 حيا من حياه المحرم وخرج ويغفر ان ملكه وكان الاغلاق قبل الاحرام ضمن الحامة بدنه والفرج نصف البضيه ربع وان كان
 بعد الاحرام ضمن الحامة ثبته والفرج بجل والبضيه بدنه ولو كان الاغلاق من الحرم في الحرم جيب الجزار والفقيه ولو ارسلها اليه
 الاغلاق سلبه فالوجه عدم الضمان ولو اغلق غير الحامة من انواع الصب وضمن اذا تلفت الاغلاق بغير او نفر حام المحرم
 رجع عليه دمر شاة وان لم يرجع فعن كل طائر شاة الحج اذا وقع جازا عنه نارا فوقع فيها طائرا فان كان قصد ذلك وجب عليه
 كل واحد منهم فداء كامل والا كان على الجميع فداء واحد **وط** لو رمى صبيدا ففكر ان الصبيد قتل اخر او فخرها ضمنهما معاك ولو
 بغير او دابنه صبيدا فقتله ضمنه ولو كان ذكبا عليها سا بر كان عليه ضمان ما تجنبه بيدها وفمها ولا ضمان فيما تجنبه خطها
 ولو كان واقفا او مائقا لها غير ذكبي ضمن جميع جانيها ولو انقلب فالتفت صبيدا لم يضمنه ولو نصبت شبكة او حفرت بئر او وقع فيها
 ضمنه اما لو حفرت البئر بحق كافي ملكه او موضع منفع ينفع بها المسلمون فالوجه سقوط الضمان ولو نصبت شبكة قبل احرامه فوقع
 فيها صبيد بعد احرامه لم يضمنه كما لو جرح صبيدا فحيا مل فوقع في شئ تلف به ضمنه وكذا لو نفره فقتل في حال نفوره ولو سكن
 في مكان وامر من نفوره ثم تلف في الضمان اشكال ولو نفره المحرم بشر طيرا وجرحه يديه منعنا ثم اهلك نفسه بوقوعه
 في بئر او صده طائرا ضمن الجرح ولو امنع فغاب ضمنه كذا قال الشيخ ولو امسك صبيدا له طفل فقتل باسناكه ضمن
 كذا الواسك المحل صبيدا له طفل هلك في الحرم ولا ضمانا عليه الا امر لو تلفت لان ممكنا في الحرم ولو تلفت فخرها
 في المحل قال الشيخ ضمنها وفيه نظر كسب لو اغرى المحرم كلبه على صبيد فقتله ضمنه سواء كان في المحل او الحرم ولو ارسله
 ولا صبيد فخر له صبيد فقتله ففي الضمان اشكال ولو نفره صبيدا فهلك بمصاصة شئ او اخذ خارج ضمنه وكذا الوضو
 صبيدا لبيته فخر السهم فقتل اخر او رمى غضا فاضا بصبيدا ضمنه وكذا لو وقع الصبيد في شبكة او ضاله فاراد لقطه
 فقتل او غاب ضمنه **ح** لو امر المحرم عبده المحل بقتل صبيد فقتله فعلى السيد الفداء ولو كان الغلام محررا باذن السيد
 وقتل صبيدا بغيره فوجب على السيد الفداء **النظر في الناس** في اللواحق وفيه **ح** بجنا لو قتل المشي ضمنه
 بالمثل او قوم المثل واشترى به طعاما وتصدق به او صا كما قلناه وغير المشي يقوم للصبيد ويشترى بالمثل طعاما او
 عن كل مد من يوم ما ولا يجوز اخراج الفقه بخال وهل هي مخيرة او مرتبة قولان ولو جرح الصبيد ضمن ارش الجراح بان يجر
 صحيحا ومعيبا فان كان ما بينهما مثلا عشرة اذ عشرة مثله **ب** اذا اخرج المثل فبجته وتصدق به على ما كين الحرم ولا
 يجزى به ان يصدق به خيا وله ذبحه متى شاء فان الاحرام للحج وجب بخره او ذبحه متى كان للعمر فبمكة وليست بان
 يكون بقضاء الكعبة بالخزوة ولو اخذ الاطعام قوم المثل واخرج بغيره طعاما اما بمكة او بمكة على الفضل ولا يجزى
 الشبه ويجزى كلما يهي طعاما وتصدق على كل مسكين بضع صاع ويقوم المثل يوم يربد الثوب ولا يلزمه يقوم وقت
 الاطلاق وما لا امثله فان قلده الشارع اخرجه والا يقوم للصبيد وقت الاطلاق ولو اخذ الصيام صا من كل صاع
 صاع يوما فان بقي ما لا يعبد يوما صام يوما كاملا ولا يجوز ان يصوم عن بعض الجزاء من يطعم عن البعض ولا يتعين صوم
 بمكان دون غيره **ج** ما لا امثله من الصبيد تحبوا تلبين ويشترى بغيره طعاما فبمكة المساكين وبين الصوم ولا يجوز
 له اخراج الفقه ويقوم في محل الاطلاق ما المثل فيعتبر فيه النعم مكية قد مضت له بخره على المحل في الحرم من
 الصبيد ما يجره على الحرم ولو قتل المحل صبيدا في الحرم وجب عليه الفداء ولو كان محررا في الحرم كان عليه جزاء ان وقال
 السيد اذا صاد فعندما وهو محرم في المحل كان عليه جزاء ان ولو كان في الحرم وهو محرر عامدا اليه تضاعف فاما كان عليه
 في المحل والاقوى قول الشيخ **هـ** قال الشيخ انما يضاعف من الجزاء ما كان دون البدن ولا يضاعف فاقبه بدنه واوجب
 اياديه من المضاعف مطلقا ولو كان الصبيد مدفون قتل محلا في الحرم ومحرم في المحل كان عليه الفقه ولو كان محررا

في وقت الضمان

فيما يجب الكفارة في الامتناع

١١٩

في الحرم كان عليه فمناقب يجوز اخراج جزاء الصيد بعد خروجه قبل موته على اشكال صحيح كل من وجب عليه بدنة في كفارة
 الصيد ولم يجز اطعم ستمين متكبنا فان لم يجز صام شهرين فان لم يقدر صام ثمانية عشر يوما ولو كان عليه بقرة ولم
 يجز اطعم ثلثين متكبنا فان لم يجز صام شهرين فان لم يجز صام ثمانية عشر يوما ولو كان عليه بقرة ولم
 فان لم يجز صام ثلاثة ايام وط من الشبع من صيدها من الحرم حيث كان المحل والحرم وجوز ابن ادريس للمحل في المحل
 والا فربا الاول لو قتل الحرم جوارا او شاة في انة صيد لم يفرض له لو اكل لحم صيده لم يعلم ما هو وجب عليه
 شاة يا لو اقبل نفسان في الحرم فعلى كل واحد منهما دم وبب يجوز ان يكون مع الحرم لحم الصيد اذا لم ياكل من
 الى قتلا له اذا كان قد ضاع محل الحج لو اشرك محامون في قتل صيد في الحرم قال الشيخ لو مكل واحد منهم الفدية
 وان قتلنا بلزهم جزم فاحل كان قويا ولو اشرك محامون ومحمرون في قتل صيد في المحل لزم الحرم من الجزاء دون المحل
 وان اشركوا في الحرم فعلى الحرم من الجزاء والفدية والحل من الجزاء واحد بدل الجزاء في الكفارة بين الاطعام والذبح
 والقتل الى القاتل لا الى المحكمين والغنم في مثل هو ما نص الشارع على قتله جوارا من النعم كالبدنة في القاتل
 والبقرة في بقرة الوتر والشاة في الضبي لا اعتبار بالصورة ولا بالفدية في المنصوص وغيره المتغير القية ما يجوز
 في اطعام الفدية التملك والاباحة لو قتل الحرم صيدا فاخذه حرم اخر فعلى كل منهما جزاء ولا يرجع كل منهما على
 الاخر بما ضمن من الجزاء لو اصاب حرم صيد كثيرا على جهة الاحلال ورفض الاحرام متساوية لم يقرب او يذبح بل
 بكل مخطو وكفارة عليه الحج لو قتل حمامة صرد له وجب عليه لهما **المطلب الثاني** فيما يجب الامتناع
 كحج بمشاة اذا وطى الحرم امراته عالما بالحرم لو غامد اقل الوقوف بالموقفين فسد حجه وعليه بدنة واقامة الفاسد و
 القضاء في السنة المتسبلة على الفور ويجب على المرأة ايضا مثل ذلك من المضى في الفاسد والبدنة والحج من قابل مع الطارعة
 ولا شيء عليها مع الاكراه ويجب على المكره بدنان ولا يجزى بدنة الرجل عن بدنها مع الطارعة ولو كانت محله لم يتعاق بها
 شيء ولا يجب عليها كفارة ولا عليه بسببها ونفقتها الحج مع الطارعة عليها وكذا شئ ما عليها ويجب عليها ان يفترقا في
 القضاء اذا بلغا المكان الذي طمها فيه الى ان يقضيا المناسل من حيث يحرقان الروايات تدل على التفريق في الحج الاول
 من ذلك المكان ايضا وهو من معنى الافتراق ان لا يجزوا بنفسهما بل من حيث احبهما كان معهما ثالث قال ابن بابويه لو حجا على
 غير ذلك الطريق لم يفترقا بينهما وهو قريب قال الشيخ الحج الاول هي حجة الاسلام والثانية عقوبة وابن ادريس
 عكس الحال وهو القوي عندك لو حجا مع بعد الموقفين فتح حجه وعليه بدنة لا غير لو وطى بعد الوقوف بعرفة قبل
 الوقوف بالزلفه فسد حجه وجبت البدنة والا نام هم لو وطى ما سواهما لم يفسد حجه ولا شيء عليه كذا لو اكون
 على الجماع في الاخرين بين الوطى قبل والذبح في الاحكام التي تقدمت على التفصيل الذي ذكرناه وكذا ذبح الغلام
 على اشكال ما اتان اليه فسد لا فسد لا فساد به ولو اسقني يده قال الشيخ حكمه حكم الجماع سواء كان قد فسد
 الوقوف بالموقفين فسد حجه وجب عليه بدنة وابن ادريس منع من الافساد خاصة ونحن فيه من الموقفين ولو وطى
 فبادون الفرجين وجب عليه بدنة مع الافتراق ولا يفسد حجه وان كان قبل الموقفين عالما ولو لم ينزل ففي البدنة وقد
 لو وطى قبل الثلثين والاشعار والتقليد لم يكن عليه شيء وان تلبس بالاحرام اذا لم يقعه باحد الثلثين **الحج** لو كثر
 والوطى هو حرم فغن كل وطى بدنة سواء كفر عن الاول او لم يكفر وقد رد الشيخ في الخلاف وجوب الثانية مع عدم التكفير
 وجزم الشيخ في البسوط بال تكرار لو جامع قبل طواف الزيادة لم يفسد حجه وجب عليه جزاء وان كان غنيا وان لم يكن
 فقير فان عجز فشاة ولو جامع في اثنته وجبت البدنة ايضا لو جامع قبل طواف النساء في احرام الحج وجب عليه
 بدنة والحج صحيح سواء كان قد فرغ من سعي الحج او لم يفرغ ولو جامع في اثناء طواف النساء فان كان قد طاف خمسة
 اتمه ولا شيء عليه ان خاف اقل من ان يفترق عليه بدنة وانما الطواف من اوله ولو طاف اربعة قال الشيخ لا كفارة
 وليس بمفترق وان ادرى خطا هذا يا لا فرق بين ان يطاف في احرام حج واجب منه ذنوب وطى في المندوب قبل
 الموقفين فسد حجه وجب تمامه والحج من قابل وبدنة ولو كان بعد الموقفين فبدنة لا غير وكذا لا فرق بين ان يطاف

كتاب الحج والعمرة

٢٣٠

بهاذا قد

امارة الحرة او جارية المحرمة والمحرمة ولو كانت محرمة بغيره او محلة فانه لا يتعلق بها كفارة ولا به عنها ولو كانت محرمة
بازنه وطاعته ففي تعليق الكفارة بها اشكال اقر به الثبوت فحسب حكمها حكم العبد المأذون له في الحج اذا افترق بين
ولو اكرمها فلو كرهته على حكم المطاوعين قلنا بوجوب كفارة عنها تحلها السيد والا فلا يجب لو وطى امته
هو محلل هي محرمة بغيره فلا كفارة وان كان باذنه وجب عليه بدنة او بقرة او شاة فان لم يجد كان عليه شاة او صبيان
اياه ولو كان محلا وهي محرمة باذنه وجب عليه البدنة سواء كان قبل الوقوف او بعدها وسواء طاعته او اكرمها لكن مع الكفارة
يفسد جهرا ويحجب عليا باذن لها في القضاء الحج لو طاع المحلل زوجته وهي محرمة نظرا بغيره فلا كفارة وان كانت محرمة
بازنه كان حكمه الواجب قبل او زنا باثمة فيه ترد بدنته من كونه ابلغ فمقتك الاحرام فاسأل العتوية بالاحكام المذكورة
في وطى الزوجه ومن عدم النقص فمن غير من المتوقعين قال الشيخ من وجب عليه بدنة في فساد الحج فلم يجد كان
عليه بقرة فان لم يجد فسبح شاة على الترتيب فان لم يجد فبقرة البدنة ورام او ثمنها طعاما يصدق به فان لم يجد صام
عن كل يوم ثمانية ايام في اصحابنا من قال هو محرمة قال ابن بابويه من وجب عليه بدنة في كفارة فلم يجدها فعليه سبع شبات
او بقرة فصا ثمانية عشر يوما بمكة او بمكة هي لو وطى في العترة قبل التمتع فان كان بعد الطواف فسد عمرته ووجبه
بدنة وقضاؤها في القار اذا افترق بينه وبين النساء وليس عليه من القران الحج اذا قضى الحاج والمفترق
في فضا الحج الاحرام من المسافات في فضا العترة الاحرام من ادنى الحل وطى لو افترق القضاء الواجب بسبب فساد وجب عليه
بدنة اخرى تاما لفضا الفاسد والحج من قابل لا يتكرر عليه بل يكفيه حجة واحدة صحيحة وكذا لو تكرر فساد القضاء
لو عقد المحرم ليلة على امرأة ودخل المحرم وجب على العاقد كفارة كما يجب على الواطئ وكذا لو كان العاقد محلا على
كامل النظر الى غير سلفه فانه لو فسد حجه ووجبه عليه بدنة وان لم يكره النظر فان عجز فقرة فان عجز فثاة ولو كره النظر
حتى امك لم يجب عليه شيء ولو كرهه ولم يقترن به منه ولا مكنه لو يكن عليه شيء وان جردها ولو فكر فانزل لو يكن عليه شيء
كب او نظر الى اهل من غير شهوة لو يكن عليه شيء وان امنه ولو كان شهوة فامنه كان عليه بدنة كحج لو توارت
بشهوة كان عليه مشاة سواء امنه او لا وان كان بغير شهوة لو يكن عليه شيء وان امنه والحج صحيح على كل التقادير سواء
كان قبل الوقوف او بعدها كذا لو قبل امرته شهوة كان عليه جز وروان كان بغير شهوة كان عليه شاة ولا يفترق
على كل تقدير سواء كان قبل الوقوف او بعده انزل ولو ينزل ولو بشرط الشيخ في البدنة الانزال بشرط ابن ادريس
ولو لم ينزل كان عليه مشاة كما لو قبلها بغير شهوة وعقد في ذلك ترد وقال المفيد من قبل امرته وهو محرمة فعليه
انزل ولو ينزل فان هووبت المرأة ذلك كان عليها مثل ما عليه بكرة للمحرمان باكل من بد امرته او حاتم شاة ثمانية ايام
كأن من اعطى ثمة فامنه كان عليه بدنة وهل يجب عليه الكفارة نرى في ط والتهذيب عليه وهو رواية عبد الرحمن بن الحجاج الصحيح
عن الصادق كوي لو سمع كلاما من امرأة او اسمع على من يجمع من غير وثية لها فلتا هي فامنه لو يكن عليه شيء ولو كان برؤية
وجبة عليه الكفارة **كر** قد بينا انه اذا افترق حجه وجب عليه تمام الفاسد ولا يجب الحج عمره ولا يخل من الفاسد
عليه يفعل بعد الاقضا كما يفعله لو كان صحيحا ولا يقطع عنه تواب الوقوف من المسبب بغير لغة والرمح غيرها ويجزى
عليه بفساد كل ما كان محرما عليه من الوطئ نيا وقتل الصيد والطيب غير ذلك من المحرمات ولو خفي الاحرام القام
وجب عليه الحج في الاحرام الصحيح ويجب القضاء من قابل سواء كانت الفاسدة واجبة باصل الشرع او بالندوة شهيرة او
ويجب عليه الفور ولو افسد القضاء لم يجب فضاؤه بل يقضى عن الحج الاول ولو طاع قبل عترة ثم بعله قبل بدنة وجب فضاؤه
واحد بدينان كحج لو اخصر في حج فاسد فله التخلل بالوطئ ثم زال الحصر الوقت بعده فله ان يقضى في ذلك العام لا في
القضاء في العام الذي فسد فيه الحج غير هذه القصور ولو حج فطوعا فافسده ثم احصر كان عليه بدنة لا فضاؤه ولا احصر
وكفاره قضاء واحد في القابل **المطلب الثالث** فيما يجب على الطبيب الا اذا وافقه هم بمجا من طبيب غدا
يجب عليه مسوا استعمال اطلاقه او صبغا او بمجورا او في الطعام وسواء استعماله في عضو كامل او بعضه سواء مستطاع
النار ولا يابس مخلوق الكعبه وغفرانها والفواكه كالانرج والفساح والربا حين علم ما يبيها ولو كان ناسيا او جاهلا

كفارة الطيب واللبن والخلق والمخدرات

١٢١

بالخمر لم يكن عليه شيء لا فرق بين الاستدامة والاستدامة فلو تطيبنا سبائهم ذكر وجبت الأزالة ولو لم يزل وجبت
 وبجبال الكفارة بنقض الفعل فلو أزاله بغيره وجبت لكفارة مع فعله عما كان له يستدبره الطيب ج من تطيب بماذا وجبت
 أزاله بغيره ويستحب أن يستعين في غسله بجلال ثلاثين مرة ولو غسله بيد جاز ولو فقد الماء مسح بالتراب أو بالخشيش
 أو ودق الشجر كما يجوز له شربها الطيب بغيره لا شتمه وكذا يشترى الخيط والجوارحهم من استعماله من الطيب
 حال الأحرار وجب عليه من شاة مع العمد ولا شيء مع النسب وبجبال الكفارة للضطر عند الشيخ **المطلب الرابع** فيها
 بجبال اللبن والظليل وفيه ط بجنار إذا لبس الحر ثوبا لا يتحل له لبسه عما وجب عليه من شاة ولا فرق بين قلب اللبن و
 كثرة فلا يشترط لباس يومه وليلة **ب** الاستدامة في اللبن لا ابتداء فلو لبس ناسيا ثم ذكر وجب عليه أن يفعل
 وجب الفداء ونهيه عن أسفله من رأسه ج لو لبس مع الذكر وجبت لفدته بغير الفعل وإن لم يستدبره ولو نزع من ثوب
 فعل ج ما وجب لفدته إن قلنا أنه ينطهر والأفلاك لو لبس ثوبا بكثرة دفعة وجب عليه فداء واحدا لو كان في مرات متعددة
 لكل ثوب من غير تدخل مع تعدد المجلس هم لو احتاج إلى اللبن لبس عليه فداء ولو اضطر إلى اللبن لحفنه والجوارح بين
 قال الشيخ ولا شيء عليه في لو لبس قميصا وعمامة وخفين من رطل وجب عليه لكل واحد فداء في إذا لبس ثم صبر عنه ثم
 لبس ثوبا آخر ثم لبس بعد ثوبه أخرى وجب عليه عن كل لبس فداء سواء كفر عن الأول **ج** لو لبس ناسيا أو جاهلا ثم
 ذكر أو علم فزاع لم يكن عليه شيء والمكره لا فدية عليه نصا ط من عظم رأسه وجب عليه من شاة وكذا لو ظلل على نفسه طائر
 ولو ظللها للحاجة أو الضرورة وجبت لفدته ولا شيء على الناسي الجاهل والمكره إذا أزاله بعد زوال الاعتذار
المطلب الخامس في حلق الرأس وقص الأظفار وفيه ب بجنار إذا حلق المحرم رأسه متعمدا وجب عليه الفداء
 سواء كان لا ذى أو غيره ولو فعله ناسيا لم يكن عليه شيء وكذا النائم لو قلع شعرا أو فتر من النار فاحرقه أو الجاهل فوج
 الشيخ عليه لفدته وعندك في قلوب الكفارة أما صبا ثم ثلثة أيام أو دوما أو الصدقة على شاة مساكين لكل مسكين نصف
 صاع وقبل عشرة لكل مسكين مد وتجب لكفارة بين الثلاثة سواء كان لعذر أو غيره **ج** يجرى البر والشعر الزينج
 الفدية وتجب لفدته بما مطلق عليه من حلق الرأس لا فرق بين شعر الرأس وبين شعر باقي البدن في وجوب لفدته
 وإن اختلف مقدارها فلو نطف بطنه جميعها وجب عليه من شاة ولو نطف بطن واحد وجب عليه طعام ثلثة مساكين ولا
 يجزئ الدم ولو مس رأسه ولحمه فقط منها شيء من الشعر طعم كفا من طعام ولو فعله في وضوء الصلوة لم يكن عليه
 شيء هم اختلف قول الشيخ في الحرم هل له أن يحلق رأسه المحل فجوزه في الخلاف لا ضمان ومنعه في القديس لو قلع حلق
 عليها شعرا لم يكن عليه ضمان ولو خلد شعرا فسقط شعرا فان كانت مشنة فلا ضمان وكذا لو شك وتوكان ثابتة وجبت لفدته
 في بباح حلق الرأس لا ذى عليه لفدته وتجب بين الكفارة قبل الحلق وبعده **ج** لو ذبح الشاة في كفارة الخلق لم يجز
 له أكل شيء منها وبدمها إلى المساكين ط يحرم على المحرم قص أظفاره ويجزئ الفدية مع العمد في الظفر الواحد من
 من طعام وفي الظفر من صلبين وفي الثلاثة ثلاثة أمداد وكذا قفاها إذا إلى العشرة فيجب عليها من شاة على الناسي الجاهل
 في لو قص بعض الظفر وجب عليه ما يجزئ جميعه حال أو قصرها لو قص أظفار يديه وجب عليه مسافان التحل الجاهل ومن
 واحد وإن كان في مجلسين وجب ما **ب** من أفنة غير تغليم ظفره فقله فادما وجب على الفدية من شاة **المطلب السادس**
 وكفارة باقي المخدرات وفيه ب بجنار إذا رمى المحرم القملة من جده أو قتلها وجب عليه كف من طعام سواء كان عمدا أو
 سهوا أو خطاء **ب** يقطع الشجر الكبيرة من الحرم بقرة وفي الصغيرة شاة وفي مباحها قبة وعندك في قلوب من جادل يتر
 أو من يتر منها حال أحرار لم يكن عليه شيء ويجزئ عليه التوبة فان جادل ثلاثا وجب عليه من شاة ولو جادل مرة كانا وجب عليه من
 فان جادل مرتين وجب عليه بقرة فان جادل ثلثة فخره ولا شيء حال النسب في الصدق والكذب قد بينا أن الجدل هو قول الرجل
 لا والله بلى والله وتحقق الجدل بواحدة منها لا بمجموع اللفظين هم لا كفارة في الكذب جوى لا شفاء ولا في لبس الكاذب
 مع الخوف قال الشيخ إذا اقتتل اثنان في الحرم لم يجر كل واحد منهما **المطلب السابع** في الواحوق وفيه ج
 إذا اجتمعت أسباب مختلفة كاللبن تغليم الأظفار والطيب بغيره لكفارة اتحد الوقت وتكرر كفر عن الأول ولا ولو اتحد

ولا أن يتر

كتاب الحج والتجربة

١٢٢

فأما ثلاثة أئلاف على وجه التعديل كقتل الصبي فإنه يعدل به ويجزيه مثله ويختلف بالصغر والكبر فيكفر والكفارة بتكرار
 وأئلاف مضمون لا على وجه التعديل كقتل الشوك قلم الاظفار فان فعل أحدها دفعه فاحدة في وقت واحد وجب فيه
 واحدة وان فعل ذلك في اوقات كان يخلق بعض رأسه عدوة وبعضه عشيبة وجبت فدينان **الثالث** الاستمتاع باللباس
 والطيب قبله فان فعله دفعه فكفارة واحدة والاعتداف كفر عن الاول **الرب** لو جن بعد احرابه فجامع قبل الوقوف
 لم يفسد حجه ولو طأ الزم الضمان بخلاف غيره **ج** الصبي اذا قتل صبي اضمنه ان يطيب لبسنا ساهل لم يكن عليه شيء وان كان
 غامدا فان قلنا عده وخطاؤه واحد فذلك والواجب الكفارة وقد ترددت مع وجوبها هل يجب ما لا ادعى على
 اشكال لو جامع شبهة فان قلنا ان عمدا عدس حجه ان كان قبل الوقوف لا يفدنه على الركن او في ماله على الشريد
 وان قلنا انه خطاء لم يكن عليه شيء مع القول باضاد الحج ففي وجوبه لفضا وحمان اقر بما السقوط مع القول بوجوب
 ففي اجزائه حال صغر تردد واذا اوجبنا الفضا لوقضه حال البلوغ فهل يجزيه عن حجة الاسلام الوجه الفضيل
 ان يقال ان كانت الحجة التي اضد ما لو حصل اجزائه بان يكون قد بلغ مضى وقت الوقوف اجزاء القضاء والا فلا لو جن
 قافلة الحج فاعفى على احد منهم لم يصح حجهما با حرام غير عنه هم لو قبل اثره بعد طواف النساء كان قد طأ فطهر
 عليها شيء وان كانت لم تطف فقد ردوى معا ويزن غمار في الحن عن الصادق عليه السلام ان على الرجل دما مهنه غنما
 في الواحصر فيبت يهديه ثم احتاج الى الحق لا ذى قبل ان يبلغ الهدى حله جازله الحق ويكفر بالنكاح والصبا والصدقة
 من لو قلع من سبه مع الحاجة لم يكن عليه شيء وان كان لامعها وجب عليه فداء قاله الشيخ رواه مسلمة **المفصل الثاني**
عشر في المحصر الصدقات والقوات فيه فضول **الاول** في الصدق وفيه كل بمحالة المحصر هو المنع عن
 افعال الحج بالمرض خاصه والصدى العدى اذ انلبس الحاج بالاحرام وصار محرمها ثم صدق عن الوصول الى مكة ولا طريقا
 او كان لكن قصر نفقته عنها لتحلل سواء كان الاحرام للحج او للتمتع **ج** لو كان له طريق مؤمن موضع الصدق معه نفقة بكفيرة
 عليه سلوكها ولم يجز له التحلل سواء بعد اوقعت خاف لقول لا لانه انما يجوز التحلل بالصدى بخوف القوات وهو غير صدق
 عن الابد فليس له وفيه في احرامه فان كان محرمها بغيره لم يفت وان كان يحج صبر حتى يفتق القوات ثم يتحلل بغيره فليس له التحلل
 والاثبات بالعترة يجوز دخول القوات فاذا مضى على تلك الطريق وادرك الحج اتمه فان فاتة تحلل بعترة ولو قصر نفقته تجا
 له التحلل وكذا لو لم يكن طريق مؤمن موضع الصدق فانه يحل ويرجع الى بلدته انما يتحلل المصدق بالهدى ونسبه التحلل معا ولو
 قوى التحلل قبل الهدى لم يتحلل كان على حرام حتى يجر الهدى ولا قد يه عليه في نية التحلل فان شيا من المخطوات قبل الهدى
 فعليه لفداء هم لا يبدل الهدى التحلل ولو عجز عنه وعن ثمنه لفدله الى غيره وبقي على حرام ولو تحلل لم يحل في فعله عليه
 الحلق والنقص مع ذبح الهدى فيه تردد مع قربا لوجوب في خص بعض اصحابنا وجواز الهدى بالمصداق بالمصدق
 وقواه ابن ادرين الا ضربا لاول **ج** لو ساق المصدق في احرامه بدا قبل الصدق ثم صدق بكفيرة هذا السياق عن هذا التحلل
 فولا نأخذها الاجزاء وهو الاقرب **ط** لا يستعين مكان التحلل في الصدق بل يجوز تحريم موضع الصدق سواء
 كان حلالا او حراما ولو تردد على الحرم ففي وجوبه لمقتضى تردد في مكان لا يستعين بمكان فكذا لا ينقص زمان بل من
 صدق في الذبح في الحال والاحلال بما اذا منع عن الوصول الى مكة قبل الوقوف فهو مصلد وكذا الوعد عن الوقوف
 بالوقوفين قال الشيخ وكذا الوضوء من احد الموقوفين اما لو منع عن رمي الجمار والمبيت بمنى لم يكن مصلد وادوات حجه
 فيتحلل ويستنب من رمي عنه ولو منع بعد الموقوفين قبل طواف الزبارة والسحى كان له ان يتحلل وان بقي على حرامه فان
 بقى ولحقا بامتنع رمي حلق وذبح والا اخر من يوجب عنه فاذا تمكن رجعا الى مكة فطاف طواف الحج وسعيه قد تم
 حجه لا قضاء وان تحلل كان عليه الحج من قابل ولو تمكن من السبت صدق عن الموقوفين واحدها جازله التحلل والبقاء ان
 اقام على احرامه حتى فاتة الوقوف فاتة الحج وتحلل بعترة ولا دم عليه لقوات الحج وهل يجوز له ان يضيح نية الحج ويحجل
 عمره قبل القوات فيها اشكال لو طاف وسعى للفدوم ثم صدقته فاتة الحج طاف سعيه ثانيا لعترة اخرى لا يجزى بالطلوع
 الاول وسعيه لانه لو قصد به طوافا اتمه ولا سعيها ويجزى بالاحرام الاول **ب** اذا تحلل فاتة الحج وجب عليه الفداء

وإذا طاف طواف الحج

احكام المصدا والمحصون في الحج

١٢٢

فإن العام المقبل ان كان الغائب واجبا ولا فلا وكذا العتق الحج لا فرق بين الصدا العام والخاص ولو حضر يدين وهو قد عد على
 اذ ان لم يكن مصدودا ولم يجز له التحلل لو كان عاجزا عنه بخلافه كان مصدودا وكذا التحلل لو حضر ظمرا ولو كان عليه دين
 بحال قبل قدوم الحاج ففعله الحاج ففعله صاحب الدين من الحج كان له التحلل قبل لو احرره العبد بغير ان سبه او الزوجه بغير
 بغير ان زوجها كان للمولى والزوجه منعها من اتمام الحج وتحلل ولا مد عليها ما يجب له تاخير التحلل بخلافه لو زال العتد
 فاذا اخرجوا من المذوق قبل تحلله وجب عليه المص في تمام نسكه ولو خشي الفوات لم يتحلل وصبر حتى يتحقق ثم يتحلل بغيره ولو
 صار بوفاء الحج لم يكن له ان يتحلل بالهك ووجبه عليه ان يتحلل بغيره وجب عليه لقضاء ان كان واجبا ولا فلا ولو فات الحج ثم رآه
 الصديق بعد فعله ان يتحلل بغيره ولا مد عليه نفقات الحج لو غلب على ظنه انكشاف العدو قبل الفوات فجاز له
 التحلل بنحو البقاء على الاحرام فان انكشف العدو وانما لو اتفق الفوات اتم بغيره من لو صدق فمضى حجه فجاز له
 التحلل وجب عليه التحلل بغيره للافساد والقضاء الحج يستحب للمص من بشرط على تبخا للاحرام كما بيناه فان شرط
 ان يحل من مريض او ضاع نفقته ونفقته او منعه ظمرا او غير ذلك من الموانع فانه يحل منه وجب له التاخير عما هو عليه
 الهك قال الشيخ لا وقال المرتضى بسقط ولا تاثير للشرط في سقوط الحج من قابل مع وجوبه بطلان شرط ماله
 فانه مثل ان يقول ان خيما وفي مالي وضاق على الوقت او منعه العدو ولو قال ان تحلني حيث شئت فليس لك
 ولو قال انا افضل حرامى واحل فليس التاخير في الحج الصبد وعمل بالحل من غير صدق وانما لم يحل
 وجب عليه عن كل فعل كفارة وليس عليه لرفضه للاخر شي كالتصا لاهل الحج ان كانوا مسلمين فالاولى الاخر
 عنهم الا ان يلهوا الامام ومن نصيبه قائلهم ويجوز من غير عاء وان كانوا مشركين لم يجز قائلهم قال الشيخ ولا يجوز
 ايضا سواء كانوا قائلين او كافرين والمسلمون اقل واكثر مع انه قال في كتابنا المسلمين الاولى ترك قائلهم وهو
 مشر بمجوزة والاولى استجابة مع الظن بالظن كما لو احتاج الحاج الى لبس السلاح وما يوجب فيه القدية لاجل الحرب
 جازر عليه القدية ولو قتلوا النفس او اثلثوا اموالا فلا ضمانا كان هناك صكده فقتله الحاج فان كان لا هلك
 فقتله بخرا دون القدية وان كان مسلم او لا لما كان فيه الخراج والقية كب لو بطل العدو والطريق وهم معروفون
 بالعدو جازا لا نصرا والاولى التاخير ولو طلب العدو ما لا على يد الطريق وهم غير قاصدين او يقطعوا ان كانوا
 ممن يوثق بقولهم وان كان المال كثيرا كره بطله وان كان قليلا قال الشيخ لا يجزى له جازا التحلل كحج اذا تحلل الصبد
 قضا ما وجبه عليه خاصة فان كان حيا لم يجز عليه عمره بل الحج وكذا بالمكن كذا القيد يتحقق في العتق الفصل الثاني
 في المحصون وفيه حجب الحصر هو المنع بالمرض عن مكة او عن الموقفين فنه منع الحاج بعث مديته مع اصحابه ليندجو
 عنه في موضع الذبيح فان كان قد ساق مديا بعث ساقه والابش مديا او ثمنه ولا يحل حتى يبلغ الهك محله وهو منى
 كان حاجا ومكة ان كان معتمرا فاذا بلغ الهك محله قصر من شعرا من كل شئ الا من النساء الى ان يطوف للنساء
 في القابل ان كان واجبا او ايا من بطون عنه ان كان الحج نديا فحل للنساء حينئذ ولو وجد المحصون من نفسه كخف
 ببدان بيت مديته وامكنه المسير الى مكة فليستحق اصحابه فان ادرك احد الموقفين في وقته فقد ادرك الحج وليس عليه
 الحج من قابل وان لم يدركهما فاته الحج وقضاه ج اذا لم يبعث الهك بعث الثمن وواعد اصحابه لبشره وبدا بمجوه يوم
 المواعدة وفيه على احرامه ان ذلك اليوم مقصر بجل من كل شئ الا النساء فلو واعد عليه الثمن ولو يكونوا وحدا الهك
 او جعلوه ولم يشروه ولا زجوه عنه لم يجل التحلل وجب عليه ان يبعث في العام المقبل ليندج عنه في موضع الذبيح
 قال الشيخ ويجزى عليه ان يمسك غنما يمسك عنه المحرم الى ان يبيع عنه وضع ابنه او من ذلك كل المنع قال الشيخ ومن بعث مديته
 تطوعا من افاق فليواعد اصحابه يوما بعينه باشارة وتقليده فذبحه ثم يجتنب ما يجتنبه المحرم من النساء
 التباير والطيب غيرها يوم المواعدة بالاشعار الا انه لا يلبس فان فعل شيئا مما يجرم عليه كفارة كما يجزى عليه
 المحرم موقفا اذا كان يوم المواعدة بالذبيح احل وضع ابنه او من ذلك في المحصر اذا احتاج الى طاق راسه لا ذى ساع
 له وفداء هم لا فرق في حكم الاخصا بين الحاج والمعمر بقضيا الحج والعمرة مع وجوبها وجوبا ولا نفلا ولو كان

في حلاله

كتاب الحج والعمرة

١٢٣

المحصر وقد أحرم بالحج فان لم يكن له ان يحج في المقابل الا كذلك جوزه ابن اودين والافضل الاثنان بما هو واجب
عليه ان كان نفلا احرم بهما شاء وان كان الافضل الاثنان بمثل ما خرج عنه وح اذا ساق المحصر ومدا كفا
بشعره واجلبا بابويه وابن اودين مديا اخر الا حصار في لو اشترط على تبه يازلان محل وقت بلوغ الحد محل
وهو يوم العيد الا من النساء من دون انفاذ هذ ولا ثمنه الا ان يكون ثوبا واشعره وقلد **ح** قال ابن اودين المحصر
يقتر الحنيفة التخلل داخل في الا حرام ينسبه **الفصل الثالث** في حكم الفوات في بي بجنا قدينا فوان الحج
فاته الموقوفان معا فافان الحج يتخلل بطواف وسعي وحلق وهو غير مفترق ويسقط بقية افعال الحج من الرمي والمبيت ولا يفتي
في حج فاته ولا بد من نيته للاعتداد به بفتح مع فوان الحج المقام عليه الى نقضا امام الشريفة وليس بضر **ح** لا يجوز على غيره
بعضها فابت الحج الحد ونقل الشيخ عن بعض اصحابنا الوجوب لو كان قد ساق مديا فخر بمكة لعينه للا هذ ومع القول بالوجوب
لو لم يسبق ولا يجوز تاخير الى المقابل فلو اخره عصى فاذا قضى وجب عليه الحج ولا يجزيه عن هذا القضاء اذا كان في الغاية واجبا
وجب القضاء ولا يجزيه عن التخلل وان لم يكن واجبا لم يجز القضاء ولو كان حجة الاسلام وجب القضاء على الفور هي مرقاة
الحج الواجب بقبضه كفا فاته تمتعا او فدا **ح** لا يحتاج من فاته الحج الواجب الى تجديد احرام لعنه التخلل **ح**
التخلل لا يقطع عمر الاسلام ان كانت الفاتية حجة الاسلام **ح** لو اذ فاته الحج البقاء على احرامه الى المقابل لا يجزى به لم يجز
وجوب عليه التخلل بالعترة الكى غير سواء في وجوب الهدى بالفوات وعدمه وجوبه بخلافه من التمتع في العترة المفترق
لا تقف بخلاف التمتع بها **المفصل الثالث عشر** في احكام النساء والعبد والصبي والناية في الحج وفيه قول
الاول في احكام النساء وفيه **بجنا** الحج واجب على النساء كوجوبه على الرجال وليس للزوج منها عن الواجب بحجة
الاسلام والنذر وشبهه وما وجب بالافساد له منها من الطوع اجابا ولو اذن لها فيه جاز له الرجوع ما لم تلبس بال
لاحرام فلو تلبست بعد رجوعه جاز له ان يخلها وهل يلزمها الحد كالمحصر لو كره عدمه ولو تلبست باذنه لم يكن له الرجوع في
الاذن ولو تلبست من غير اذنه في الطوع جاز له ان يخلها **ب** لو كانت حجة الاسلام ولم يستكمل الشرايط جاز له منها
من الخروج اليها والتلبس بها ولو احرمت بغير اذنه والحال هذه في جواز تلبسها **ح** لو نذر الحج بغير اذن الزوج
لم يستعذرها ولو كان باذنه لزم وكان كحجة الاسلام **ح** حكم المطلقة رجعا حكم الزوج ما دامت في العدة فلو خرجت
منها او كانت المطلقة بامته كان امرها سديا فاهم اذا خرجت في حجة الاسلام باذنه فقد نفقة المحصر عليه الزا بجل السفر
عليها وكذا الزوج بغير اذنه في الزوج في الواجب باذنه في الطوع ولو افسد حجها فان مكنت زوجها من وطئها مخارجه قبل
الوقوف بالمشركين منها القضاء والكفارة في مالها وكذا ما زاد على نفقة المحصر لو خرجت في الطوع بغير اذنه كانت النفقة
اجمع عليها **ح** حج ما يجزى على الرجل من فقال الحج وتذكرة فهو واجب على المرأة الا في لبس الخط ولا يجوز لها ان
الاحرام عن وقت مكان الجنين بل يجرم وان كانت حائضا وتحتضن وتوضا ولا تضيء المستحاضة تفعل ما يلزمها من الاعمال
ان وجبت ثم تحرم عند الميقات والنقاسا كالحائض لو تركت الاحرام نسبا ما اوطئت عدم جواز رجعت مع المكنت
واحرمت منه ولو عجزت وصاق الوقت خرجت الى ادى الحل واحرمت ان عجزت احرمت من وضعها **ح** اذا اذنت
المهترمة طافت وسعت وقصرت كما يفعل الرجل ثم احرمت بالحج ولو خاضت قبل الطواف انتظرت الموقنين فان طهرت
ومكنت من الطواف والسعي والتقصير نساء الاحرام للحج وادراك عرفه صح لها التمتع والابطال منعها وصارت حجة
مفردة ولا يجزى عليها تجديد الاحرام ولا الدعوى كل متمتع حتى فوات الحج باستغاله بالعترة رفض العترة وصارت حجة مفردة
طوافا خاضت في اثناء طواف العترة فان كانت قد طافت اربعة اشواط قطعته وسعت وقصرت ثم احرمت بالحج وصحت
منعها فاذا فرغت من المناسك وطهرت تمت الطواف ومنع ابن اودين من ذلك ولو طافت قل من اربعة كان حكمها
حكم من لم يطف عند الشيخ وقال ابن بابويه لو خاضت بعد ثلثة او اقل جاز لها التحلل بالعترة وبعد اربعة صحته ولو خاضت
بيد الطواف قبل الصلوة سعت قضتها بعد المناسك وليس عليها اعادة الطواف **ح** لو خاضت في احرام الحج قبل طواف
النسابة اقامت بمكة حتى تظهر وجوبا وتطوف وكذا لو كان قبل طواف النساء ولو كانت قد طافت من طواف النساء

احكام النساء في الحج

حكم الصلوات والعبد الكفار والناس

١٢٥

اشواطها الخرج من مكة في الحاضر فودع البيت من باب المسجد ولا يجوز لها دخوله بيب يجوز لها اذا خاضت
 المحض بعد افعال العترة تقديم طواف الزيادة والنسأ ومنه ان ادرك الحج العيلة يجوز ان يطاف بها ولو عجزت
 طاف عنها ولها ويحرم عنها ولها اذا لم يقبل عند الاحرام ولو كان على الحج تمام جاز لها ترك الاستلام وقبل المناسك
 تطوف بالبنت كالطاهر اذا فعلت ما تفعله المستحاضة ويكره لها دخول الكعبة فمروا بطلقت بعد احرام الحج وجعلها
 العدة فان ضاق الوقت خرجت لقضاء الحج ثم عادت فامث العدة ان يبق عليها شيء وان كان الوقت منسأ او كانت حرة
 بعرة فانها نفيم وتغفر عذرها ثم حج وتعمد طواف الشجر والوجه التفصيل فان كانت حرة الاسلام مضت فيها في تمام
 العدة بقي المتوفى عنها زوجها يجوز لها ان يخرج في الحج وان كان تطوعا **الفصل الثاني** في حكم الكفار
 والصلوات والكفار في الحج وفيهم مباحث الا يجوز للعبد الحج بغير اذن مولاه وكذا المكاتب المذبر والولد ومن
 اعتق بعضه ومع الاذن لا يخرج عن حجة الاسلام ولو انفق ما لم يدركه العتق قبل احد الموقنين والزوجة المملوكة
 ليس لها ان يخرج للحج الا باذن مولاه ما وزوجها معا فلو كره احدهما وجب الا متناع ولو انفق بعضه ما به مولاه قال
 الشيخ يمكن القول بانعتاد احرامه فيها وحجته بغير اذن سيده وباحرام السيد باذن مولاه صحيح وكذا الصبي ولو بلغ اذن
 اعتق العبد فان كان بكف فوات الموقنين اتمما حجها ولو لم يخرجها عن حجة الاسلام وان كمل قبل الموقنين اجزاها عن حجة
 الاسلام ولا يحتاج الصبي الى تجديدا احرام وان كان المأبوع والعتق بعد الوقوف وقبل فوات وقته وان كمل قبل فوات
 وجبا الى عرفات والشعران امكنها والا اجزاها الشعر ثم كل موضع يخرجها عن حجة الاسلام فانه يلزمها الله اذا كان
 مشتملا والافلاج الكافر يجعليه الحج ولا يصح منه الا بشرط تقدم الاسلام فلو ترك الكافر على المقات من باب الله
 واحرم منه لو يصح احرامه لو مات على كفره فلا حكم له ولو اسلم بعد مقتضيه ما الوقوف سقط في تلك السنة والاولى
 المكنة في الخالف للامانة من اصل القبلة اذا حج ثم استبصر فان كان قد ادى ما كان الحج وانما له اجزاء ويستحب
 اعادته حج وان كان قد اخل شيء من اركانه وجعليه الاغارة والمراد بالركن هنا ما يقتضيه اصل الحق والاخلال به
 مبطل للحج وكذا ما سجد باقى العبادات اذا وقعها على وجهها لا يجعليه قضاء لها سوى الركاة الا ان يدفعها الى هذا
 الحق لله من شدة المناسك وهو سكران مجتهد لم يحصل ثباتا يصح حجه وجعليه الاغارة وان كان محصلا ثباتا على
 وجهها فالوجوب الاجزاء والشيخ اطلق هذا الاجزاء والظاهر من هذه التفصيل **الفصل الثالث** في حج النساء
 وفيه ثلاثة مجتاهد لا يجوز للمستطيع مع التمكن ان يشهد بغيره في الاثبات بالحج الواجب كالا سلام والندد وما التطوع
 فان كان المتاجر حرة جاز ان يشهد كذا ان كان غيبه حرة مع العجز عن التطوع والعدة عليه وبالعجز عن
 الحج الواجب بغيره وامكنه اقامه غير الحج عنه ففي جوب الاشابة قولان تقدم ما ولو لم يجد ما لا يقيم به غير سقط
 اجزاء وكذا لو وجد ما لا يجد لينا ب **ج** يصح الاستنجاار للحج ويبر ذمة المتاجر اذا كان ميتا وموتوا وفي
 حج النساء عن المتاجر لا الاجرة بشرط في النابيل لعقل والبلوغ والاسلام وان لا يكون حجة واجبا لاقرين
 اشراط العدالة ويجوز ان يحج الرجل عن مثله وعن المرأة عن مثله وعن الرجل سواها كانت المرأة حرة
 او من اقرار الرجل وسواء اخذ شجرة او لا وسواء كانت حرة او لم تكن ومنع الشيخ في كتابي الاخبار من نيابة المرأة
 الصرة وليس بمعتد وفا قد الاستطاعة يجوز ان يحج عن غير وان لم يحج حجة الاسلام سواء تمكن من الحج من غير
 استطاعة او لم يتمكن ويتحقق الاجرة له من فقد الاستطاعة وهو حرة وتمكن من الحج تطوعا جاز له ذلك
 يمنع عن التطوع ولو توفى حيا مندورا عليه صح عن المندود ولا يقع عن حجة الاسلام ولو احرم بحجة التطوع وعليه
 مندوبة فان تعلق المندوب زمان معين لم يقع التطوع فيه فان اوقعه فيه التطوع بطل ولم يجزئ عن المندوبة وان لم
 يتعلق بزمان معين لم يقع عن المندوبة وهل يقع تطوعا فيه شك في السيد المأذون له في النيابة يصح نيابة
 عن الحر في التطوع والواجب لا يجوز النيابة عن الخالف في الاعتراف الا ان يكون بالنابيل قال الشيخان ومنع ابن
 ابي عمير الاشياء **ج** بشرط في النيابة من النيابة عن المتوفى عنه بالنسبة والذكر ويحتمل ان يذكره لفظا في الامانة

اباها

لو يجزئها

كتاب الحج من الشجرة

١٢٤

كلها وكذا من طاف عن غير البيت المذكور عند الطواف لا يجوز الحج والعمرة عن حي الا باذنه سواء كان الحج فريضة او
 ويجوز عن الميت مطلقا من استاجر غيره ليح عنه حجة الاسلام فان كان بعد الاحرام ودخول الحرم اجزا
 عن التوبة وان كان قبل ذلك لم يجز في حجة الاسلام خاصة وهو اعتبار ابن رجب والاول اقوى ويجب على الورثة
 رد شئ من الاجرة ولو مات قبل دخول الحرم فليشع قولنا احدهما انه يستعاد منه الاجرة بكاملها والثاني يستحق من الاجرة
 ما عمل ويستعاد الباقي واخاها ابن اوزيس ثم رجع عنه الى الاول يا لو صد الاجرة عن بعض الطريق قال الشيخان عليه
 اخذ بقدر مضيقا بقي من الطريق الى مكة فيها الحج الا ان يضمن العود كاد ما وجب لا قوى عند الرجوع عليه المتخذ
 ان وقعت الاحابة على تلك السنة ولا يجب على المستاجر الاجابة في قضاء الحج فانها وان وقعت مطلقة وجب عليه الايمان
 بها ثم فانها ليس للمستاجر من الاجارة وكانت الاجرة بكاملها للاجير قال الشيخ اذا احضر الاجير محللا بالحد ولا قضا
 عليه المستاجر فان قطوع فذلك والواجب استاجر مرة فانه ويلزم الاجرة وباقي الاجرة او يضمن الحج فانها بطلب
 الاجير باذنه المحلل بالحد ويقع ما فعله من المساجر ويظهر كلام الشيخ وقوعه من المحضر الدم على الاجير لو اقامه محض
 فان الحج محلل بغيره ولا يستحق الاجرة على ما فعله من وقت الوقوف الى المحلل **الحج** لو افسد الاجير حج البتة قال الشيخ
 وجب قضاء ما عن نفسه كانت الحج فاقية عليه ثم ان كانت الحج معينة فنفسه له الاجارة ولزم المستاجر الاستبراء وانما
 وان كانت مطلقة لم يفسخ على الاجير ياتي الحج اخرى في المستقبل عن المستاجر بعد ان يقضى الحج فيفسد
 نفسه وليس للمستاجر من الاجارة عليه الحج الا افسد ما انقلب عن المستاجر اليه وطأ حرمها بحجة عن نفسه فاسده
 فعليه قضاء ما عن نفسه في العام الثاني ثم يحج عن المستاجر في الثالث ويمن قولنا كانت لفاسدة حجة الاسلام
 والثانية عقوبة ومثاقمة المستاجر بانها والقضاء في القابل عقوبة على الاجير ولا يفسخ الاجارة وان قلنا الاولى
 فاسدة والثانية قضاء لزم الثابت بالجميع لا يجزى عن المستاجر ويستعبد الاجرة ان تعلقت بزمان معين والواجب على
 الاجير الحج عن المستاجر بعد حجة القضاء ولو قبل بان حجة القضاء مجزئة كان وجبا بل اذا قبل الاجير شيئا من الخطوط
 كانت لكفارة عليه ماله وبس عقد الاجارة عن الحج صحيح يستحق به الاجرة لا رد فادفع الحج عن المستاجر وبسقط
 الفرض مؤامكات حيا او ميتا استاجر عنه وليه لا يقتل الاجارة الى تعيين محل الاحرام سواء كان للميت بقايا فله
 او ميتا كان ولو شرط ان يهر من قبل المقات لم يلزم ذلك لو عين له دون المقات ثم عجز واستاجر فلو كبر وجوب شيئا
 على هذه المشقة فلو اخر الاجير مع الشرط رجع واحرم من تمكن والامر حيا للمكة فلو استاجر الحج على طريق فحج على
 استحق الاجرة وهي دابة صحيحة عن حرم عن الصادق عليه ولو تعلق بالساقفة المعينة عرض مقصود شرطه المستاجر بعد
 عنها حج وبرئت منها منه رجع المستاجر بنفسه الفات من الطريق وقال الشيخ لا يرجع وفيه نظر **الحج** يجب على الاجير
 الايمان بالتوقيع الشرطي عليه من منع او حرمان او اخر واخاها علي بن رباب قال الشيخ اذا استاجر للقرن فتمتع اجزاء وان افسد
 ولو استاجر للتمتع ففقد او افسد لم يجز له وان استاجر للافادة فتمتع او حرمان او اخر او المختيار انه ان كان الحج واجبا فلا بد من
 تعينه عليه فيجب على الاجير ما عليه وان كان قطوعا علم من قصد المستاجر الايمان بالافضل وان لم يصح به في العقد
 فعلى قول الشيخ لو استاجر لعلمه فتمتع استحق الاجرة وعلى المختار ان علم منه التمتع استحق الاجرة باي انواع اتي والى
 تكلم وقع عن المستاجر وفي استحقاق الاجرة اشكال **وط** دمه التمتع على الاجير ولو شرطه على المستاجر صح ولو استاجر
 للقرن ففقد كان هذا الباقي على الاجير ولو شرطه على المستاجر جاز لك لو استاجر الحج من العراق فوصل الى المقات
 فاحرم بغيره عن نفسه ثم فعل ما سكتها وادخل ثم حج عن المستاجر فان كان قد خرج الى مقات العراق وادخل ففعل في
 الثالث حج عتق وان حرم من مكة فان كان له من مكة من الرجوع الى المقات حج حرم ولا بد عليه ان يتمكن لم يجز
 حاله الشيخ ولو عتق حرم الحج مطلقا وردا لثنا وثلث من المقات والافراد في رد الفوائد اشكال بين ان تطلب
 حجة من العراق حرم بها المقات وحج من العراق حرم بها مكة ويؤخذ بنسبة الفوائد ويقال حجة من العراق حجة
 من مكة والاول اقوى كالاجارة ان كانت معينة كان يستاجر به ليح عنه بكذا تعين على الاجير بقاها مناشرة وان كان

لا يجوز لو كان المستاجر حيا او ميتا

لا رد فادفع

ما لا يملكه الا فضل

في الحج عن الميت الوصية بالحج

١٢٧

مطلقة كان ساجر لم يحل له حجة وبقيت النيابة مطلقا وبموجب الاجابة الاستثاء ولو لم يكن الاستثاء لم يكن له ان يحج عنه بنفسه
ك ان ساجر لم يحج عنه فان عين السنة صح ان امكن اللبس بالاحرام وقتها لا بطلت سواء وقع العقد في شهر الحج
 وفي غير شهرها ما مع الحاجة الى التقدمة بالشرع او بدونه فان فعل الاجير في السنة المعينة بزم ذمته لا بطلت الاجارة
 ولو لم يعين بان يقول ساجر لك ليحج عني من غير تعيين الوقت فانه يصح بنفسه التعجيل ولو اخرها الاجير لم يفسخ الاجارة
 وليس للمسافر الفسخ سواء قبض بالاجارة او لا وسواء كان المسافر حيا مضمويا او وصى ميتا ويجعل له الاثبات بالحج
 في اول اوقات الامكان ولو عين له سنة بكد سنة الاجارة بان يسافر له يحج عنه في العام الثاني والثالث صح حج
 اخذ الاجير حجة عن غير سنة معينة لو يمكن له ان يوجر نفسه لغیر تلك السنة بعينها وان اطلق الاول فان ساجره الثاني
 للسنة الاولى فالا فربما عكس الصحة وان ساجره الثانية مطلقا جاز وان ساجره الاول الثانية جاز للثاني استيجاره
 لا في مطلقا والشيخ رحمه الله قال اذا اخذ الاجير حجة عن غير سنة معينة لم يمكن له ان يأخذ اخرى حتى يقضى له اخذها فان اذ
 ما ذكرناه من التفصيل فهو جليل والافهم منوع كذا لا يجوز للحاضر مكة مع تمكنه من الطواف الاستثنائية فيه يجوز
 للمغيب للحاضر غير المتكبر المبطلون والمعنى عليه **ك** ان يسافر الاجير فارة فاضل الاجرة وليس بالضرورة وكذا ان يسافر
 للمسافر ان يثمة للاجير لو اعوز به الاجرة كفى لا بد من العلم بالمومن وتعيين مقداره فلو قال حج عني بنفسك بطلت
 الاجارة وكذا حج عني بما شئت وبجيرة المثل ان حج وصحت الحج عن المسافر ولو قال اول من حج عني فله مائة كما
 جباله صححه ولو قال حج عني واعتمدا بانه قال الشيخ كان صحيحا في حج او اعتمر استحق المائة ونحن نقول ان كان جباله
 صح وان كان اجارة بطل ولو قال من حج عني فله عبد او دينار او عشرة ذراهم صح جباله الاجرة **ك** ان ساجرا سافر
 ليحج عنها حجة واحدة فاحرم عنها لم يصح احرامه عنها ولا عن واحد منها ولا عن نفسه ولو قيل ان كان الحج نكاحا صح عنها
 كان وجبا ليحج اذا احرم الاجير عن نفسه وعن من ساجره قال الشيخ لا ينعقد احرامه عنها ولا عن واحد منها **ك** اذا
 ساجر ليحج في سنة معينة فحصلت الاستطاعة في تلك السنة بعد عقد الاجارة وكان صوته انصرف الزمان لا يحج
 النيابة دون حجة الاسلام فلو احرم عن نفسه لم يقع عنها والوجه عدم وقوعه عن المسافر ولو ساجره مطلقا فانه يجوز
 الحج عن نفسه على اشكال لو احرم النائب عن المسافر ثم نقل الحج الى نفسه لم يصح فاذا اتم الحج استحق الاجرة لان
 ساجره الحج فاعتمدا للمعتمر في قال الشيخ لا يقع عن المسافر سواء كان حيا او ميتا ولا يستحق اجرة والوجه عندنا
 ما فعله عن المسافر ولا يستحق اجرة لب لو حصل الاجير تحلل بالحد ولا قضاء عليه ببقية المسافر على ما كان عليه ان كان
 الحج واجبا وجب الاستثاء بالافلا ولو فاتة الوقفان بتفريطه التحلل بعينه لنفسه وبعبء الاجرة ان كان الزمان
 متبنا وان كان غير تفریط قال الشيخ يستحق اجرة المثل المثل من القوات ولو قبل له من الاجرة بنبه ما فعله من افعال الحج
 ولست عاد الباقي كان وجبا ولو افسد الحج وجب القضاء ولو افسد القضاء وجب الحج انا حصلت الاستطاعة للثب
 بكد الحج وجب عليه حجة الاسلام عن نفسه اذا كان صوته ولم يخرج ثوبا فافعله عن غيره من وجب عليه حد النكبين خاصة
 خاله ان يوبع عن غيره في الاخر ويضرب موفا وجب عليه عن نفسه لا يحج عليه بشي من الاجرة وكذا لو لم يحج عليه احد منهما
 ان يوجر نفسه عن شخصين لادائها في عام واحد **المقصود الرابع عشر** في الحج عن الميت الوصية بالحج وحج النذر
 ومنه كتب بحسب ان من مات بعد تمكن من الحج واهله وجب ان يحج عنه من يحج عنه من صلبه ولا يقطع بالموت كذا البعث في العزة
 ومنه يحج ان يحج عنه من بلد او من المقات سواء كثرت الزكاة او قلت الوجه عندنا الثاني وهو اخبار الشيخ في الخلافة والنبوة
 وفي النهاية الاول ولو قصر الزكاة حج عنه عن المقات وهو اخبار ابن ابي شير لو كان عليه بن فان غصت الزكاة بمهاضر فيها
 ما هو بمجاور الفاضل يكون مبرا وان غصت الزكاة فتمت على اجرة المثل الحج من المقات على الدين بالمحصر ولو قصر عن ذلك
 صرف في الدين وان لم يقصر المجموع **ب** لو كان عليه حجة الاسلام واخرى مندورة اخرجت ما من صلبه المال والشيخ قول
 غير معتد **ج** لو نذر الحج مطلقا فلو وجب القضاء عنه من المقات ولو عين الموضع الذي ينشئ منه السفر للحج فيه
 وقضى عنه منه ومع ضيق الزكاة من اقرب الاماكن في اوله يخطف ما يفي بحجة الاسلام والنذر وقت الزكاة باحدهما فالأخير

لا يستحق
فكان

كتاب الحج

١٢٠

صرفها الى حجة الاسلام واذا صرفها الى حجة الاسلام فالأقرب عدم وجوب قضاء التذرع على الولي لكن يشترط هم من وجوب عليه
الحج فخرج في الطريق لادائه فأتى قال الشيخ ان كان قبل بلوغ الحرم وجب على وليه القضاء عنه من تركه وان كان بعد دخول الحرم
أجزأه والأقرب وجوبه الوجوب على من استغفر الحج في ذمته وفقط في أدائه فانه يقضى عنه من التركة اذا لم يدخل الحرم اطلاقا بحج
الاف عامه الذي مات فيه فانه لا يقضى عنه في استجد لانسان ان يحج عن ابويه ميتين كانا او حيتين عاجزين ولو مترجلا
او غيرهما الحج عن الميت برئت منه الميت من حجة الاسلام واذا حج عن غيره وصل ثواب الحج الى ذلك الغير من غير ان ينقص من ثواب
الحاج شئ من وجوب الحج وفقط فيه ثم عجز عنه بنفسه فمات به وجب ان يوصيه به ولو لم يكن حج واجبا وجب ان يحج
نطوقا صحت الوصية واخرجت من ثلث المال ولو اوصى بحجة الاسلام ولم يعين قدر الاجرة انصرف الى اجرة المثل
من صلب المال ولو عينه اخرج اجرة المثل من الاصل والزيادة من الثلث ولو قصر لم يعين عن اجرة المثل وجب على الورثة الاكبر
من التركة ولو مات ولا شئ له سكتا ما يحج به عنه صرف في الحج ولا يهرث حج من اوصى به حج وغيره فان كان الجميع واجبا
من صلب المال وان لم يقسم بالخصص وبدأ بالحج وان كان الجميع غير واجبا خرج من الثلث فان وفي الثلث عمل بوصية
والابدي بالاول فالاول ولو كان البعض واجبا اخرج من اصل المال والباقي من الثلث لو اوصى ان يحج عنه ولو قصر
المات فان لم يعلم آذنه التكرار حج عنه مرة واحدة وان علم منه قصد التكرار حج عنه مرات بقدر الثلث قال الشيخ اطلق
الحج عنه بقدر الثلث والوجه ما قلناه **ي** اذا حصل عند انسان لميت مال ودعيه ويعلم استغفر الحج في ذمته عند
اداء الوارث فاذا انقطع اجرة الحج ويدفع الى الورثة ما يفي بالثمن لو اوصى ان يحج عنه كل سنة شئ معلوم ففطر جمع
سنتين فما زاد لسنة واحدة **ب** اذا اوصى بحج واجبا فان لم يعين الاجرة حج عنه باقل ما يوجد من الحج عنه
من المقاتل وان عتقها اعطى المعين اجرة المثل من الاصل والزيادة من الثلث فان رضى المعين والا استوجر غيره بالمعين ان
سكا اجرة المثل او كان اقل وان كان اكثر فالوكيل ان الزيادة للوارث ولا شئ للمعين وانما كان او غيره ولد عن الاجرة
صحت البذل ما يوجد من الحج عنه به ولا يجوز العذر ولعنه مع الرضا وان لم يرض فهل يحج على الوارث دفع ما يرضى به
يبلغ الثلث وحتى يبلغ اجرة المثل او يحج عنه غير ما قلنا يوجد من الحج عنه الاقرب الثاني وان عين الاجرة صرة الوارث
او من يخاره ان ساوى اجرة المثل او كان اقل وان كان زيدا اخرج مسكا اجرة المثل من صلب المال والباقي من الثلث
وكذا البحث في النطوق الا انه يخرج من الثلث **ج** لو اوصى ان يحج عنه مرارا اخرج الواجب الباقي من الثلث لو
اوصى ان يحج الواجب من الثلث قصر حج من الاصل وان اوصى بحج نطوع اخرج من الثلث فان وسع ما عينه من موضعه
حج عنه والا فمن بعض الطريق ولو لم يتبع الثلث للحج اصلا صرف في وجوه التبرقيل يصير مبرئا وليس بمجبر لو خلف
مالا فهو ما يحج الواجب من ارضها الموضع فالوجه انه يكون مبرئا ولو كان هناك دين صرف فيه فليكن لو اوصى بالحج فاستوفى
شخصا واستاجر الحج عنه فان فعل الاجر مباشر عليه شح الاجرة وان خالف قال الشيخ يستحق اجرة المثل وهو مشكوك
من يندوا وعهدا وحلفان يحج وجب عليه بشرط في صحة التذرع وشبهه كالعقل والحرية فلا ينعقد نذر الصبي ولا المجنون
ولا من غلب على عقله مبر او مسكر او ما شابه ذلك ولا العبد المكاتب المطلق وان تحرر بعضه لا ام الولد ولا المذنب فاذا نذر
العبد كان لمولاه فصح التذرع ولو اذن له مولاه في التذرع فعقد وجب على الولي تمكينه من فعله واغائه بالمحولة مع الحاق
بقي المراء ان كانا نذرا على عده وجب عليه ان ينفذ نذرها الا باذن الزوج ولو اذن لها الزوج في التذرع ولم يرض
وجب على الزوج تمكينها من الحج ولا يحج عليها الا عانة بالمال وينفذ نذرا المطلقة باناء والمتوفى عنها زوجها والامة التي
لا ينفذ نذرها الا باذن مولاهما وزوجها **د** اذا انعقد التذرع وجب لاثباته بما نذره فان كان مطلقا استحق فعله في
وقات الامكان وان كان مقبلا وجب من تعينته فان اهل وجب القضاء وكفارة خلف التذرع وان فاته لعذر كفران
عذر وشبه ذلك لم يلزمه فيما بعد الحج اذا نذر الحج وعليه حجة الاسلام فان قصد بالندع حجة الاسلام لم يتبدل الا
وان قصد حجة الاسلام بتلاخل وان اطلق قال الشيخ ان حج نيبة التذرع اجزاء عن حجة الاسلام وان نوى الاسلام حجة
عليه الاثبات بالندع وله قول اخر هو عند الاكتفاء بواحدة منها عن الاخرى هو الوجه عند **هـ** لو نذر الحج ماشيا

او برك

في العمرة والزمان والزمان

١٢٩

وجب عليه اذا احتاج الى عبور البحر في السفينة استحبها باو لو ركب طرقة خيبارا غاد ولو ركب بعضه قال الشيخ بعض
 فبشئ ما ركب بركب فاشي وقال ابن ادريس بقضه ماشيا وهو جسد ولو عجز ركب جماعة قال المفيد ولا ينفق شيئا
 والشيخ او جينا في بدنة هدا بكفارة عن ركوبه وقبل ان يندرمعته ركب مختارا قضاء وكفر بخلف السندون وكتب للشيخ
 لم يجز لشي وان نذر مطلقا وجب القضاء ماشيا مع المكنة ولا كفارة وهو حسن وعند في ابطال الحج بالركوب مختارا
 اشكال لك بسقط المشي عن نافر بركب طواف النساء كما لو نذر الحج وجب وزنا العترة والعكس كذا يجزيه تعالى الله
 من المرفوعة او النكراد ولو نذر الحج وعليه حجة الاسلام وقضاها معا وبدا بحجة الاسلام ولو مات استوجر عنه
 صلبا لم يجز استنجاء اثنين لادانتهما في عام واحد ولو قصر التركة استوجر للحج الاسلام واستحب لوليها قضاء
 السند ولو نذر الحج او افنده وهو منصوب قبل وجب بسبب فيه فتركه لو نذر الحج كبا في شئ حشنة لو نذر
 ان يشي الى بيت الله الحرام فضر الى مكة ولو قال الى بيت الله واقصر قبل ينظر الى مكة وقبل بطل او قال الى بيت الله لا حاجا
 ولا مقصدا فالأمر بطلان السند ولو نذر ان يركب رذق ولدا حج به او حج عنه ثم مات حج بالولد عنه من صلبا ولو
 نذر الحج ولم يكن له مال فج عن غير قبل اجزا عنها وفيه نظر **المقصود الخامس عشر** في العترة والزمان والمراد في
 فصول **الاول** في العترة وفيه باب بمحاشا العترة واجبة مثل الحج بشرطه في العترة واحدة على الفور على اهل مكة
 وغيرهم **باب** العترة من ان مفردة ومنع بها فالاولى واجبة على القارن والمفرد والثانية على الممنوع وبجزي الشا
 عن الاولى **ج** اذا دخل بعترة مفردة فان كان عتاده في شهر الحج جاز نقلها الى الممنوع وان كان غيرها لم يجز ولو اعتمر في
 شهر الحج للممنوع لم يجز له ان يخرج من مكة حتى يقضى مناسك الحج لا بكرة العترة المفردة في سنة مرتين ويستحب في كل
 عشرة ايام مع القدرة وقبل لا بكرة في كل يومهم جميع وقفات السنة صالح للقبولة افضل ما يكون في وجب هي على الحج في السفر
 ولو ادرك احرام العترة في اخر ايامه جفت ادركه العترة في سبيل لا بكرة ابقاها في يوم عرفه ولا يوم النحر ولا ايام التذوق
 في قد تبنا انه لا يجوز دخاله الحج على العترة ولا العكس فان احرم بعترة الممنوع فضايق الوقت او حاست المرأة حجة مفردة
 ومضى فيه ان احرم بها الحج مفردا ثم ادا الممنوع فباله ان يتحلل ثم ينشئ الاحرام بعد ذلك الحج فبعضه متعافا ما ان يحرم بها الحج
 قبل يقضى من مناسك العترة او قبل ان يفرغ من مناسكها فانه لا يجوز على حال ولو قرن في احرامه بين الحج والعترة قال
 الشيخ انعقد بها الحج خاصة فان اى بافعال الحج لم يلزمه دم وان اراد ان بافعال العترة ويجزى بها ما منعه جاز ويلزمه ذلك
 في وقت عترة الممنوع اشهر الحج فوا حرم بها في غيرها وفلها في اشهر الحج لو لم يكن متمتعا ولا يلزمه دم مع مقاب
 العترة مقاب الحج لكن كان خارا من المواقيت واقصد مكة اما اهل مكة او من فرغ من الحج واذا الاعتار فانه يجزى
 الى في الحل وينبغي ان يكون احدا المواقيت التي وقفها النبي للعترة المستولة ط شرابط وجوب لعترة شرابط وجوب الحج
 ومجبه بصل الشرح وقد يجزى السند واليمن والعهد والاستياد والافساد والفوات فان من فاته الحج قبل سرعه
 فيه يجزى عليه ان يتحلل بعترة ويجزى ايضا بالدخول الى مكة اذا يجوز دخولها بغير احراما ما بالعترة او بالحج مع انشأ
 السند وصدمة تكرار الدخول وتكرار وجوبها بتكرار السبب في صورة العترة ان يحرم من المقاب الذي ينفق له
 الاحرام منه ثم يدخل مكة فيطوف ويصلى ركعتين ثم يسبي بين الصفا والمروة ويقصر ثم ان كانت عترة القح فقد
 احل من كل شئ احرام منه ويجب عليه بعد ذلك الايمان بالحج وان كانت منبولة طاف بعد التفصير والحاق طواف
 التحلل له ويصلى ركعتين للممنوع مما يجب على من ليس من اهل مكة وخاضعها والمفردة على اهل مكة وخاضعها ولا يصح
 الاولى الا في اشهر الحج ويسقط المفردة معها ويصح الثمانية في جميع ايام السنة ولو دخل مكة متمتعا لم يجز له الخروج
 حتى ياتي بالحج ولو خرج بحيث لا يحتاج الى استئناف احرام جاز ولو خرج فاستأنف عترة تمنع بالاحيرة ويتحلل من
 المفردة بالتفصير الحلق افضل ويحتاج في تحلل النساء الى طواف النساء وطواف النساء واجبة المفردة بعد السعي على
 معتمر من جبل وامارة وخصي وخشنة وصبي والممنوع اذا فاش عترة الممنوع وجب ان يعتمر بعد الحج عترة مفردة وينبغي ان
 يعتمر اذا امكن الموصي وان اضر الى استقبال الشهر جازيا التفصير معتبر في عترة القح والحاق في المفردة افضل لا يجزى

وجزى العترة

كتاب الحج

الحج والعمرة

الحج والعمرة

العمرة هكذا فلو ساق هذا بحجة قبل ان يحلق بفناء الكعبة بالوضع المعروف بالخزيرة ولو جامع قبل السعي في سكرته ورجبه
 فضا وها والتكفير بيده من حجة لا يجوز له ان يعتمر عن غيره وينبغي اذا احرم المني من مكة فانه اذا
 يحرم بالعمرة المفردة واذا دخل الحرم قطع التلبية **الفصل الثاني** في الزيارات وفيه للرجاء من احدهما
 غير الحرم فالجاء الى الحرم ضيق عليه الطعام والمشرب حتى يخرج في مقام عليه الحد ولو احدث في الحرم فويل فيه بجنايته
 لا ينبغي ان يترك مكة ان يمشي الحاج شيئا من وزها ومانا لها والا فربما منع غير مخرج بكرة ان يرفع احدها فوق
 الكعبة في لفة الحرم لا يجوز اخذها ومع الاخذ من سدة فان جاء صاحبها والاخذ من اخذ من احتفاظها لصاحبها
 امانة وبين الصدقة بها عن صاحبها وفي الضمان مع الصدقة قولان هم بكرة الحج والعمرة على الابل الجملالات والشيخ
 ابن حجر على طريق العراقان يبدأ بالزيارة النبي بالمدينة ثم مضى الى مكة فرائد الناس الحج وجب على الامام اجابة
 ذلك ولو تركوا زيارة النبي قال الشيخ بجبرهم الامام عليها ومنعه من ذلك بكرة الصلوة في طريق مكة بارتقاء
 السبيل اذ ان الصلوة وضعت في وادي الشرف فبها لا يتم في الحرم مكة والمدينة ما دام مقبلا وان لم يجر
 المقام عشرة ايام ولو قصر لم يكن عليه شيء وكذا في جامع الكوفة والحاج بر على ساكنة السلامي يجوز ان لا يامان
 بقوم من بيت المال المسلمين على الحاج والزائر ان لا يكون لهم مال يا من جمل جوارته وعبدك الله بالبيت الله تعالى
 سبع وعشرين في معونة الحاج والزائر من بيت يجوز ان يستدين الانسان للحج اذا كان له مال في بيوتات ولولا بكرة
 له مال كره له الاستدانة **الحج** يستحب لمن انصرف من الحج الصبر على العود ومؤال الله تعالى ذلك بكرة ترك الغرم والى
 السحب الدائم للفاد من الحاج بالمنقول به ينبغي للحاج الانتظار للحاج حتى يقضى مناسكها في الطواف للحج
 بمكة افضل من الصلوة ما لم تجاوز ذلك سنين فان جاوزها او كان من أهل مكة كانت الصلوة له افضل من ينبغي له
 مكة ان يشبه قوا بالحر من في ترك لبس الخط **الحج** الامام المحدثات عشرة في الحج والمعلومات ايام التشرع في
 ص من المال في الحج المفروض افضل من الصدقة به على لفاطة بل لو انفق في الحج الى ذلك المال لم يجز ضربه في غيره
 ك دخول الكعبة مستحب للنساء وليس بواجب لا ياكذ في حقهم كالتجسس كما بكرة الجاوزه بمكة ويستحب لمن
 ادعى مناسك الحج منها كب من اخرج شيئا من حطه لسان كان عليه زه اما ثياب الكعبة فقد روى الشيخ انه ينبغي
 لمن يصل النبي ان يتخذها للصالحات والصدقات او النجدة للبركة **الحج** لا ينبغي للموسر المتكبر ترك الحج المندوب اكثر من
 حنين سنة كد يستحب الطواف عن الرسول وعن الائمة عليهم السلام وعن الوالد والاهل والمؤمنين كد بكرة
 الخروج من الحرم بعد ارتفاع النهار قبل صلوة الظهر بها كوالسالم اذا حج ثم ارتد لم يجز عليه عادته كن
 من بلغ غير محسن وجب عليه الحنن ولو وجب عليه الحج قدما لحنان عليه كد يستحب الشرب من ماء زمزم وهذا
 كل الشئ افضل من الركوب مع القعدة اذا لم يضعفه عن الاداء الواجبات ولو اضعفه كان الركوب افضل من فضل
 عزمه يوم عرفه شريف يستحب فيه الصلوة فانه ركعة والتعريف بالامساك ويستحب ان لا يقف فيه الانسان الا بوضوء
 لا بأس بالنظر الى خرج المرأة والحاج يقبل الحلق لب الملوكة اذا تمتع بانذ مولاه وجب عليه الصوت وان ذبح عنه مولاه
 اجزاء وداه مغوية بن غمار في الصحيح عن الصادق عليه السلام **الحج** روى السكوني عن الصادق عن ابيه عن علي عليه السلام في الرجل يقول على
 بلذته قال يجزي عنده بقرا لا ان يكون عن يمينه من الابل وهي ضعيفة الشدة بكرة ان يطعم المشرك لحوم الاضاحي للذبح
 وذاؤه عن الباقر عليه السلام قال من قام بمكة سنين فهو من أهل مكة لا متعبه **الفصل الثاني** في الزيارات وفيه
 استحباب زيارة النبي استحبابا موكدا قال عليه السلام من زار قبري بعد موتي كن هابرا لي في جناتي فان لم يستطع فافضل
 الى السلام فانه يبلغني والاخبار في ذلك كثيرة ويستحب ان يقتل من زوره بالمنقول فاذا فرغ من زيارته الى المنبر ومجبر
 ومحمد ما بينه وصلى بين القبر المنبر كعتين ثم باق مقام جبريل ع يدعو بالمنقول واذا خرج من المدينة ودخل رسول الله
 هو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب فاشتم من عتبة مناف كيشة بالقاسم لديمكة يوم الجمعة سابع عشر ربيع الاول في عام الفيل
 وبعث من السابغ والشرب من رجب له اربعون سنة وقبض بالمدينة مسموما يوم الاثنين للثلاثين بقية من صفر سنة ثمان

فخرنا ان المذبح البقيع لنا الاثر

121

من الهجرة وله ثلاث وستون سنة أمه أمية بنت وهب بن عبد مناف ذرية كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن عبد
المطلب في الهجرة التي توفي فيها ومكة حرم الله والمدينة حرم رسول الله والكوفة حرم أمير المؤمنين عليه السلام وبسج الجوار
بالمدينة والأكاد من الصلوة في مسجد الرسول فقد روي سمع بن عمار في الصحيح عن الصادق عليه السلام عن النبي صلى الله عليه
أن الصلوة في مسجد مثل الفصول في غير الألسنة المحرم ويكره النوم في المساجد وما كره فيه يستحب لمن أقام بالدين
أن يصوم ثلثة أيام للحاجة إلا بعد الجمعة ويكون معتكفا في المسجد يصلي ليلة الأربعاء عند الأسطوانة التي
على مقام رسول الله ومصلاته يصلي عند ها ويصلي ليلة الجمعة عند مقام النبي ويستحب لمن جاء المدينة النزل بالمسجد
الاشرف والصلوة فيه يستحب أن المساجد كلها بالمدينة مثل مسجد قبا ومشرفة أم المؤمنين ومسجد الأحزاب هو مسجد الفتح
ومسجد الفضل وقبور الشهداء كلهم خصوصاً قبر حمزة با خلد بتركه مع الاختيار ومسجد عدي بن حم موضع شريف في مسجد رسول
الله أما ما لا فام فيسبب الصلوة فيه والأكاد من الدنيا بسبب استحبابه فاطمة عليها السلام بالمقول استحبها أبو
روث عليها السلام قالت أخبرني في هذا هو أنه من سلم عليه على ثلثة أيام أوجب الله له الجنة قال الراوي قلت لها في جنة
وجنتك قالت نعم وبعد موتنا وأخلف في قبرها فقبل أنه في الروضة بين القبر والمنبر ركني فيها الله في المسجد الآن
في البقيع قال الشيخ والروايات الأربعة متعارفات والأفضل في إيرادها في الموضعين ومن قال أنها دفنت في البقيع
فبعد من الصواب قال ابن بابويه والصحيح عندنا أنها دفنت في بيهاج على أبي طالب بن عبد المطلب فاشتم عبد مناف
المؤمنين عليه السلام كنبه أبو الحسن ولد بمكة في نفس الكعبة يوم الجمعة لثلاثة عشر ليلة خلت من رجب بعد ما قبل ثلثين
من الهجرة وقضى عليه السلام قبل بالكوفة ليلة الجمعة لسبع ليل بقيت من شهر رمضان سنة أربعين من الهجرة وله يومئذ
وسنون سنة فاطمة بنت سدين هاشم بن عبد مناف وهو ولد هاشم في الإسلام من هاشميين وقبر بالفرج
من بحف الكوفة وفي بارة فضل كثير لرسول الله للحسين عليه السلام هو في حجرة وقد سألته بارة ما لى زارك بعد موتك
فقال يا بني من أنا في بارة بعد موتك فله الجنة ومن أنا بأك زارك بعد موتك فله الجنة ومن أنا أخاك زارك بعد موتك فله الجنة ومن
أناك زارك بعد موتك فله الجنة وقال الصادق عليه السلام من زاد أمير المؤمنين عليه السلام ما شاكب الله له بكل خطوة حجة فان
رجع ما شاكب الله له بكل خطوة حجة وان وعمران والأخاديش في ذلك كثيرة في الحسن على أبي طالب الإمام الركن
كعبه أبو محمد أحمد بن شهاب بن أبي الجهم ولد بالمدينة في شهر رمضان سنة اثنين من الهجرة وقضى بالمدينة وهو ما في شهر
سنة سبع وأربعين من الهجرة وله سبعة وأربعون سنة فاطمة بنت رسول الله دفن بالبقيع وفي بارة فضل كثير قال
رسول الله للحسين من زارك حيا أو ميتا زارك حيا أو ميتا لو زارك حيا أو ميتا لو زارك حيا أو ميتا لو زارك حيا أو ميتا لو زارك حيا
على أناس نفذه يوم الفتن هم الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام الإمام الشهيد صاحب الدنيا أبو عبد الله والمدينة
آخر شهر ربيع الأول سنة ثلاث من الهجرة وقضى عليه السلام بكر بلا من أرض العراق قبل يوم الاثنين وقبل الجمعة وقبل السبت
عاشرا المحرم قبل الزوال سنة احدى وستين من الهجرة وله ثمان وخمسون سنة فاطمة بنتك لسان العالمين بنت محمد
قبر بالطف بكر بلا بنسوى القاضية في قرية النهروان وفي بارة فضل كثير في محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال
وشتعتا بارة الحسين فان ابتاده يزيد في الرزق وعبد في العبد بارة في مواقع السوء وتابانه مفرض على كل مؤمن
بقبر الإمام فرائد الله وعن الحسن عليه السلام قال من أتى قبر الحسين في السنة ثلاث مرات من الفقر يستحب بارة في يوم
والعبد بن قال وجب نصفه نصف عبداً وليلة العترة ويوم عاشوراء والعشرين من صفر في كل شهر يستحب بارة الشهداء
عنه وزبارة ولده على القول معه وبارة العباس في الشجب بارة الأئمة في البقيع وهم الحسن على وقد تقدم
على الحسين بن علي بن الحسين عليه السلام كعبه أبو محمد ولد بالمدينة سنة ثلث وثلثين من الهجرة وقضى بالمدينة سنة خمس
سبعين وهو سبع وخمسون سنة أمه شاه زمان بنت يزيد بن كسرى وقبر مع عبد الحسين في البقيع ومحمد بن علي بن الحسين
عليه السلام بارة الأولين والآخرين كعبه أبو جعفر ولد بالمدينة سنة سبع وخمسين من الهجرة وقضى بالمدينة سنة أربع
ومائة وسبع وخمسون سنة أمه عبد الله بنت الحسن بن علي بن هاشم من هاشميين وعلويين وقبر

۱۲۸

محمد حسین خان

وہابیہ

بالتعبير

كتاب الجهاد في الشريعة

١٣٢

وكتاب الجهاد في الشريعة

بالبيع مع ابنه وعمه جعفر بن محمد الصادق عليه السلام كنيته ابو عبد الله ولد بالمدينة سنة ثلاث وثمانين من الهجرة وقضى بالهجرة
 في ثمان سنين ثمان واربعين مائة وله خمس سنون سنة امة مائة من كنيته بن محمد النجيب ابي بكر وقبر مع ابيه وجدته وعمره
 على وفاته دارتهم فضل كثير قال الصادق عليه السلام زاد الامم بالبيع عفره ذنوبه ولم يمت فقيرا وقال العسكري
 من زاد جفرا واباه له ذلك عيشه ولم يصبه شتم ولم يمت قبلا **و** موسى جعفر بن محمد بن علي بن الحسين الكاظم
 العبد الصالح عليه السلام كنيته ابو محمد وبكنى ابا ابراهيم وابا علي وابا الحسن ولد بالا بوا سنة ثمان وعشرين ومائة من
 الهجرة وقضى مائة وما ببغداد في حبس السند بن شاهر السنين من رجب ثلاث وثمانين ومائة وله خمس وخمسون سنة
 امة ولد يقال لها حميدة البربرية ببغداد من مدنية في المقبرة المعروفة بمقابر قرش في زيارة فضل كثير قال
 الرضا عليه السلام زاد قبر ابي ببغداد كن زاد قبر رسول الله وقبر مائة مؤمنين الا ان رسول الله ولا مائة مؤمنين
 فضلها **ح** علي بن موسى جعفر الرضا مولى المؤمنين كنيته ابو القاسم وبكنى ابي الحسن ولد بالمدينة سنة ثمان و
 اربعين ومائة من الهجرة وقضى مائة بطوس في سبأ من اراض خراسان في سنة ثلث وثمانين وله خمس وخمسون سنة امة
 ولد يقال لها ام راس في زيارة فضل كثير قال عليه السلام من زادني على عبدك وفراي تبت يوم القبر في ثلثة مواضع
 حنة خالصه من هو الها اذا نظرت الكتب بينا وشمنا لا وعند الصراط والميزان **ط** محمد بن علي بن موسى جعفر
 الجواد كنيته ابو جعفر ولد بالمدينة في شهر رمضان سنة خمس وتسعين ومائة من الهجرة وقضى ببغداد في اخر ذي القعدة
 سنة عشرين ومائة وله خمس وعشرون سنة امة ولد يقال لها الخضران وفي ببغداد في مقابر قرش عند
 الكاظم وفي زيارة فضل كثير وبني ابراهيم بن عقبة قال كنيته الى ابي الحسن الثالث اسأله عن زيارة ابي عبد الله
 وزيارة ابي الحسن وابي جعفر كنيته الى ابو عبد الله المقدم وهذا اجمع واعظم اجرا **ي** علي بن محمد بن علي بن موسى
 الامام المنجى كنيته ابو الحسن ولد بالمدينة منتصف ذي الحجة سنة ثلثة عشر ومائة من الهجرة وقضى بسمر
 قان في رجب سنة اربع وخمسين ومائة وله احدى واربعون سنة وستة اشهر امة ولد يقال لها سمانة قبر بداره
 في سمرقان وفي زيارة فضل كثير وبني بالثمام قال قلنا لا في عبد الله ع ما لمن دارا حدا منكم قال كن زاد رسول
 الله صلى الله عليه واله **ج** الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر الامام العسكري كنيته ابو محمد ولد بالمدينة في
 ربيع الاخر سنة اثنين وثلثين ومائة وقضى بسمرقان لثمان خلون من ربيع الاول سنة ستين ومائة وله ثمان
 وعشرون سنة امة ولد يقال لها حديشة بنت ابي طالب بن عبد الله بن الحسين بن علي بن ابي طالب في زيارة فضل كثير قال
 عليه السلام قبري بسمرقان ايمان لاهل الجانبين قال المفسر اذا اوفت زيارة الامام بن سمرقان نفعت بطاهر الشاه
 قال الشيخ هذا المنع من دخول الدار حوط ولو دخلها لم يكن مأثوما ويستحب زيارة القايم في كل وقت في كل مكان
ب يستحب زيارة سلمان بالنقل وكذا زيارة المؤمنين قال الرضا عليه السلام من اتى قبر اخيه المؤمن من اى ناحية يضع يده
 انا اتولاه سبع مرات من فزع الاكبر **كتاب الجهاد** و توابه فيه فصول **الاول**
 من يجب عليه كجهاد الجهاد من اعظم اركان الاسلام وفيه ثواب عظيم قال الله تعالى لا تسبقوا الفاعل من غير
 اولي الضر والجا هذون في سبيل الله يا مؤالهم وانفسهم فصل الله الجاهدين يا مؤالهم وانفسهم على الفاعل هذون
 وكذا وعد الله الجاهدين على الله اعذبنا وقال رسول الله والذى نفسي بيده لعذوة في
 سبيل الله اوردوه خبر الدنيا وما فيها وقال عليه السلام فوق كل ذى بر حتى يقتل في سبيل الله فاقول في سبيل الله
 فليس فوقه بر وفوق كل عقوق حتى احده الله فليس فوقه عقوق والاخبار في ذلك كثيرة وهو واجب بالنص
 والاجماع وجوبه على الكفاية اذا قام به من في ضامه كفاية وغنا سقط عن الباقي وهو سائغ في كل وقت لاني
 الاشهر الحرم وهي جرد والقعدة وذو الحجة والمحرم فانه لا يوجع القتال فيها لمن يرى فيها حرمة ومن لا يرى لها
 حرمة جاز قتاله فيها ويجوز في كل مكان وقد كان محرم في الحرم فتسخ **ب** المهاجرة والجنة والناس فيها على اقسام ثلثة
 احدها من يجلبه مو من اسلم في بلاد الشرك وكان منصفاهم لا يمكنه فيها رزقه ولا عذله من مرض وغيره **الثاني**

كتاب الجهاد في الشريعة

في فتح علي الجهاد

١٣٣

من يشبه له وهو من سلم بين المشركين وله عشر تجبر عنهم ويمكن اظهار دينه ولا ضرر عليه المقام عندهم كالعباس
 الثالث من سقط عنه وجوب الاستجابة وهو المنوع لمرض او ضعف او عذر نفقة والهجرة باقية ما دام الشرك
 باقيا **ج** الذكوة شرط في جوب الجهاد فلا يجزى على المرأة ولا الخنثى المشكل ومن التحق بالرجال وجب عليه الجهاد
 البائع شرط فلا يجزى الجهاد على الصبي حتى يبلغ هم العقل شرط في الوجوب فلا يجزى المجنون **و** الهجرة شرط في الوجوب فلا
 يجزى العبد ولا المدبر ولا المكاتب المشروط ولا المطلق وان انتفى اكثر من الاسلام لكن شرط في الوجوب لا يجزى الكافر
ح لو اخرج الامام العبيد اذن ساداتهم والنساء والصبيان جازا لا تنفع بهم ولا يخرج المجنون لعدم الاستغناء به **ط**
 سقط فرض الجهاد عن الشيخ الكبير لضعف قوته عن الحرب وعن الاعمى والاعرج اذا لم يقدر على المشي والركوب
 وغيره من اذ كان بضمي لو احتاج الى نفقة وعجز عنها سقط عنه فرض الجهاد فاذا كانت المسافة مقصورة لم يجب
 عليه حتى يكون له زاد ونفقة عياله في غيبته سلاح بقا لم يرد وان كانت طويلة افتقر مع ذلك الى وجوب الرحلة و
 الضابط الحاجة اليها سواء قصر المسافة او طالت والشيخ اعتبر مسافة التقصير ليس بعمدا اذا قام الجهاد من فيه ككاهنه
 سقط عن الباقيين ولا يجب على غيرهم الا ان يقبض الامام لا قضاء المصلحة وقصور العائدين عن الدفع وتعبه على نفسه
 بالتدرا وبلا استخبار او اذ التفت الزحفان وتقابل الصفا **ب** من تعين عليه الجهاد وجب ان يخرج بنفسه او يبايع
 غيره عنه لا ان يقبضه الامام **ج** الجهاد قد يكون للدفاع الى الاسلام وقد يكون للدفع بان يدهم المسلمين عدو
 ويشترط في الاول اذن الامام العادل ومن باء الامام والثاني بمحيطا وكذا لو كان المسلم في أرض العدو والكفار
 ساكنين بينهم با مان قد هم قوم من الشركين وخشي على نفسه ان يتخلف جاز له مساعده الكفار ويقصد بها الجهاد الدفع عن
 نفسه لا معانة الشركين وكذا من خشي على نفسه مطلقا او ماله اذا طلب السلامة جاز ان يجاهد للدفع وليس من وجب
 عليه ستا غير الجهاد صحف الا حارة ولزم الاجتهاد ولا يلزمه الاجرة ولو عينه الامام للخروج لم يجز له الاشتيا
 ولا يجوز ان وجب عليه الجهاد بران يبايعه من غير يجعل فان فعل دفع عنه وجب عليه الجهاد والمجمل الى صلاحه حال الشيخ
 للناشب ثواب الجهاد للستاجر ثواب النفقة واما ما باخذه اهل الديوان من الارزاق فليس باجرة بل يبايعون لانفسهم
 وباخذون حقا جعله الله لهم فان كانوا اصدوا انفسهم للقتال واقاموا في الثغور فهم اهل الفسخ لهم سهم من الفسخ
 يدفع اليهم وان كانوا مقربين في بلادهم بغزو اذ احتواهم اهل الصدقات يدفع اليهم سهم منها ويستحب اعانة
 المجاهدين ومسا عدهم فيها فضل كثير من الساطان والعامه وكل احد **د** الفقير اذا بذله ما يحتاج اليه الجهاد
 عليه الجهاد حينئذ ولو كان على سبيل الاجرة لم يجز لو عجز عن الجهاد بنفسه وكان موسر فله وجوب اقامه غيره
 قولان **هـ** من عليه بن حال ممكن من اذنه لم يجز له الخروج الى الجهاد الا باذن صاحبه **ز** وفاء او يقيم كميل
 برضى يرا ويؤثقه بهن وان لم يكن متمكنا منه فلا مزجوا خروجه بغيره من صاحب الدين وان كان مؤجلا فالوجوب له ليس
 لصاحبه المنع ولو تعين عليه الجهاد وجب عليه الخروج وان كان مالا اذن غيره او لا ويستحب ان لا يتعرض لخطار
 القتل بان يارز او يفت في اول المقاتلة **ح** من له ابوان مسلمان لم يجاهد تطوعا الا باذنها ولها منعه ولو كانا كافرا
 جاز له مخالفتها والخروج مع كراهتهما ولو تعين عليه باحدا لاسيما السابقه خرج مع منع ابويه المسلمين ولا يجوز لهما
 منعه وكذا جميع الواجبات وحكم احدهما حكما معا ولو كان ابواه رقيقين ففي اعتبار اذنها اشكال ولو كانا مجنونين
 لم يقبض فيهما ولو سافر لطلب العلم او التجارة استحب لهما ان يستاذنهما ولو منعاه لم يحرم عليه مخالفتها بخلاف الجهاد
 لو خرج في جهاد تطوعا باذنها انشغاه منه بعد سر وقيل وجوبه كان عليه ان يرجع الا ان يخاف او يمرض او يذهب نفقته
 او يخو ذلك ففهم في الطريق ان امكنه والامضى مع الجيش فاذا حضر لصف تعين بحضوره ولم يبق لهما اذن ولو جرح
 في الاذن بعد وجوبه عليه تعينه لم يؤثر رجوعهما ولو كانا من فاسيا ومنعاه فان كان بعد تعينه لم يقبض بهنهما
 وان كان قبله وجب عليه الرجوع مع المكنه وكذا اليث اذا اذن المدين له ثم رجع ولو اذن في الغزو والدام وشرطا عدم
 القتال فحضر تعين عليه القتال ولو خرج بغيره فحضر القتال لم يجز له الرجوع وحكم المولى اذا رجع في الاذن للعدو

كتاب الجهاد والتحريم

١٣٤

وكتاب الجهاد

حكم الايون في لو نجد العذر وقبل ان يلقى الزحفان تخبر في الرجوع والمقام ان كان العذر في نفسه لم يرض وان كان
غير كرجوع الدين والايون والمولى في الاذن وجب الرجوع وان كان بعد النقام الزحفين جاز الرجوع بعد الشا والرجوع
في الاول دون الثاني **كتاب الجهاد** يتجوز قتال بيه لشرك ويجوز قتله كالباطنية فيه فضل كثير وهو الاقامة عند الثغر
لحفظ المسلمين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رباط ليلة في سبيل الله خير من صبا شهر وقبامه فان مات جري
جري عليه عمله الذي كان يعمل واجري عليه زقه ولز القيان واقلة ثلثة ايام واكثره اربعون يوما فان زاد كان ثوابا
ثواب المجاهدين وبها كذا استحباب الرابطة حال ظهور الامام وفضل الرباط المقام بائدا الثغور خوفا لشد الحاجة
هناك **كتاب الجهاد** حال ظهور الامام فان سوغ له القتال جاز له وان كان مسترا او لم يوقع له لم يخرج ابتداء بل
يحفظ الكفار من الدخول الى بلاد الاسلام ويعلم المسلمين باحوالهم ويقاومهم ان قاتلوه ويقصد الدفع عن نفسه
وعن الاسلام لا الجهاد ويكره له ان ينقل الاهل والذرية الى الثغور المخوفة ولو عجز عن الرابطة بنفسه فبغيره او غلامه او جارا
او اخا ان الرابطة كان له في ذلك ثواب عظيم **كتاب الجهاد** لو نذر الرابطة وجب عليه لوفاء به سواء كان الامام ظاهرا او مسترا الا انه
لا يبدأ العذر والغناك لا يجاهدون الا على وجه الدفع ولو نذر ان يصير من ماله شيئا الى الرابطة في حال ظهور الامام وجب عليه
الوفاء به وان كان في حال استناره قال الشيخ لا يجب لوفاء به بل يصير في وجوب البر والوجه جوب الوفاء به قال الشيخ ولو خاف
الشفقة من تركه وجب عليه جهته صرفة الى الرابطة والوجه جوب الصفة مطلقا ولو اجر نفسه لنزوي عن غير الرابطة فان
كان الامام ظاهرا وجب عليه لوفاء به وان كان غائبا قال الشيخ لا يلزمه الوفاء به وترد عليه ما اخذه فان لم يجده فعلى غيره
فان لم يكن له ورثة لزمه الوفاء به والوجه لزوم الاجارة مطلقا واذ قتل الرابطة كان شهيدا وثوابه ثواب الشهيد
الفصل الثاني في كيفية الجهاد ومن يجب عليه قتاله وفيه كبريائنا من يجب قتاله اوصاف ثلثة البغاة
واهل الذم اذا اخلوا بالشرايط وغيرهم من اصناف الكفار وكل من يجب جهاد يجب على المسلمين النفور اليهم اما لكفرهم او
لنقلهم الى الاسلام فان بدوا بالقتال وجب جهادهم والافنية اليكينة وان اقل في كل عام مرة ولو اقتضت المصلحة التنازل
عن ذلك جاز تجلته وغيرها ويجوز ضلعة في السنة مرتين واكثر ويجب مع المصلحة **باب** انما يجوز قتال المشركين
بندد عاينهم الى محاسن الاسلام والشرائع الداعي هو الامام او من نصبه صورة الدعا ان يطلب منهم الانقياد
الى الالتزام بالشرع والعمل بمحاور الاسلام وما نصبنا الله به وانما بشرط الدعا فحين لم يبلغ الدعوة ولا عرف
بالشبهة اما العارفون بها وبالكليف بضد بغيره فانه يجوز قتالهم ابتداء من غير ان يدعوه الامام سواء كان الكافر
حريا او ذميا والدعاء افضل ولو بدرا ناز قتل كافر قبل بلوغ الدعوة اليه سا ولا تؤد عليه لادبته قال الشيخ **ج**
الكفار ثلثة اصناف من له كتاب هم اليهود والنصارى والمثلية والابجيل فهو لا يطلب منهم احدا منهم اما الاسلام او الجزية
ومن لم يشبهه كتاب هم المجوس حكمهم حكم اهل الكتاب من كتابه ولا يشبهه كتاب ككتاب الاوثان ومن لا دين له قتله
به وبالجملة كل من هذا الاصناف الثلاثة فانه لا يقبل منهم الا الاسلام فان جاؤوا والاقتلوا ولا يقبل منهم الجزية وان كانوا
اعجاما او كانوا من كفار قريش **كتاب الجهاد** يدفع يجب على المقل والمكث ولا يجوز لاحد التخليف لامع الحاجة اما لحفظ
او الاصل والمال او لمنع الامام من الخروج فان امكن استخراج اذن الامام في الخروج اليهم وجب ذنه والا فلا ونودي
بالنفي والصلوة فان امكن الجمع بان يكون العدو بعد صلواتهم خرجوا والا كان النفي ولا صلوا على ظهورهم لو
كانوا في الصلوة او خطبة الجمعة او غيرها ولا ينبغي ان ينفي الخيل الا من حقيقة الامر ولا ان يخرجوا مع قائد معترف بالهرطقة
بل يخرجوا مع شفيق على المسلمين شجاع وان كان معترفيا بالمعصية ولا ينبغي للامام ان يخرج معه من يجادل الناس
بهذههم في الجهاد كمن يقول لخرشد بدا ولا يؤمن من هذا الجبل لا المرجف هو الذي يقول قملك سيرة المسلمين
ولا مدد لهم ولا طاعة لك يا كفار اكثر منهم وقوتهم ولم مدد وصبر لا من يعين على المسلمين بالنجس للكفار مكانة
باخبار المسلمين واطلاعهم على عوزاتهم وابوابهم وسهم ولا من توقع العداوة بين المسلمين وبعي بينهم بالفساد ولو
خرج احدهم لم يكن له سهم ولا رضى ولو كان الامام احد هؤلاء فقد الناس هم يجوز اخراج النساء للاتفاق بينه وبين الجهاد

فمن يجوز قتاله وكيفيته

١٣٥

الجار منهن وبكره الشواب في يجوز للامام الاستغاثة باهل الذمة في حرب الكفار بشرط ان يكونوا في السلم فله بحق
 معها اليهم وان يكونوا ممن يوثق بهم بوضعهم لا يبلغ به سهم الجاهل من المسلمين في ينبغي للامام الرفق باصحابه في السيرة
 قبل مع موافقيه في المذهب النسب على مخالفيه فيها وان يشترط اهل الرأي في تحريم اصابه المنازل الجيدة كواور المياه وموا
 العشب يحمل من نفقة ابيه مع وجود الفضل ويجوز العقبه ولو خاف رجل تلف اخر لونه ابيه قبل بجيد فاضل مكن
 ليجري به صاحبه **ح** الجها موكل بالنظر للامام واجتهاده وبلز الرعية طاعة فيما يراه ما يبا ويبغي له ان يترتب قوما
 على اطراف البلاد رجالا ينفون من اذانهم من المشركين وبما يجعل حصونهم وخنادق ويجعل في كل ناحية مبرا بقلدهم
 الحرب تدبر الجها شجاعا ناصحا عارفا ولو اخرجوا الى المذاحم للامام ترغيبا للثمن في الزاد اليهم كل وقت والمنا
 عندهم ط ينبغي للامام ان يبدأ بقتال من يلبس ولو كان لا بعدا شذوذا واعظم ضرا كان لا يبدأ بقتاله اولا وكذا
 لو كان قريبا وامكنه الفرصه من الابتداء وكان الاقرب ما اذا امكنه من قتاله مانع ويستحب ان يترتب بالمسلمين مع
 القلة ويؤخر الجها حتى يستد امر المسلمين **ح** اذا التفتا الصغار من الفراء بشرط ان لا يزداد الكفار على الضعف من
 المسلمين وان يقصد بفرده الحرب من الحرب لا يحرم لو قصد التحرق لقتال كان بطلب الامكن للقتال كاستدبار الثمر
 او الرمي او يرتفع عن هابط او يعض الى مواد المياه او يستند الى جبل وكذا لا يحرم لو قصد التخيير في سنة سواء قبل المشا
 او فصر وقتل الفقة او كثرت ولو غلب على ظنه الهلاك لم يحجز الفراء قبل يجوز ولو غلب على الاكر فالاولى ان يقاتل
 حتى يقتل ولا يلبس نفسه للاسرا لو زاد المشركون على الضعف من المسلمين لم يحجز لثبات اجماعا ولو غلب على ظن
 المسلمين الظفر استحب لثبات ولا يحجب لو غلب على ظنه العطية بل يحجز الاضراف اذا امنوا منه وقبل لا يحجب معون
 وكذا القول فبين قصد رجل فغلب في ظنه انه ان ثبت له قلة فغلبه الحرب ولو غلب الهلاك في الاضراف والاثبات
 فالاولى لهم لثبات وفي وجوبه اشكال **ب** لو افترق اثنان بواحد من المسلمين لم يحجز لثبات وقبل يجب **ح**
 لو قدم العدو الى بلد هاز لا هله التحصين منهم ولو كانوا ازيد من الضعف لم يحجزهم المدة والخبرة ولو لقوهم خارج المحنة
 جازا للتحيز الى الحصن وفيها بالذات ليس عذرا في جواز الفراء ولو تحجزوا الى جبل لقاتلوا فيه وهم رجاله جاز ولو تلف
 سلاحهم فالتجوا الى مكان يمكنهم القتال فيه بالحجارة وللشجر والشجر يحوز جاز ولو حشدوا لانيته لقتال بالحجارة و
 الخشب لا ضرب عكالا ثم ولو اتقى الكفار ما في سفينة فيها مسلمون فاشتعلت فان غلبت ظن سلامتهم بالمقام **ح**
 وان غلب الالفاء في الماء الفوا انفسهم وان اسوى الامر ان فالوجه التحيز اليه ينبغي للامام ان يوجه لا منقوي
 الله والرفق بالمسلمين وان لا يجهلهم على مهلكة ولا يكلفهم نقب حصن يخاف من سقوطه عليهم لا دخول مطوية يفتح
 قتلهم تحنها فان فعل شيئا من ذلك اساء واستغفر بالله ولا كفارة عليه لا ريب **ب** اذا نزل الامام على بلد جازله
 محاصره يمنع السابلة دخولا وخرجا وان ينصب عليهم النخيق ويرمهم بالحجارة ويهدد الحطاط والحصن والقتال **ح**
 ان كان فيهم نسائا وصبيا للضرورة ولو لم يتحج الى ذلك فالاولى تركه ولو فعله جاز ولو كان فيهم اسرا مسلمون و
 خاف الامام ان يروهم على الاسارى جاز ربههم ويجوز القاء النار اليهم قد فرمهم بها ورمهم بالنفط مع الحاجة وبكره لا
 ويجوز قتالهم بجميع اسباب القتل من رمي الحيات والقوائل والعقارب كل ما فيه ضرر عظيم ونفرتهم بالماء وفتح الازمان
 عليهم وبكره مع القذرة بغيره وهل يجوز بالقاء السم في بلادهم الاولى الكراهية في بكرة قطع الشجر والنخل والاحتج
 جاز ونبت العندليب وانما يقتلواون بالنهار ولو احتج جاز ويستحب القتال بعد الزوال ولو اقتضت المصلحة تعذيبه جاز ولا
 ينبغي قتله وايم في غير حال الحرب لباظنهم والامام عليهم سوا مخفنا اغنم لها ولو لم يفتح يجوز في حال الحرب قتله **ح**
 وكذا يجوز عقرها للاكل مع الحاجة سواء كان مما لا يند الا للاكل كالتجاجة او يحتاج اليه للقتال كالنخل ولا يحتاج اليه في
 القتال كالنمر النعم **ب** لو تركز الكفار بساتهم وصبياهم فان كانت الحرب ملحة جاز قتالهم لا يقصد قتل الصبي ولا الم
 ولو يكن ملحة بل كان الكفار متحصنين في حصن او من وراء خندق كافرين عن القتال قال الشيخ يجوز ربههم الاولى تحبهم
 لو تركزوا بساتهم فان لم يكن الحرب ملحة لم يحجز الرمي وكذا لو امكنت القذرة عليهم بكرة الرمي او من شرهم فان خالفوا ودموا

في عقد الأمان وقسركم وحكامه

١٣٧

كل لفظ يدل على هذا المعنى صريحا مثل ذمتك وانت في هذا الاسلام وكذا كل كلمة علم بها ذلك من قصد العاقد مؤ
 كان بلفظ التعريض وبغيرها فلو قال بالفارسية من هو امن وكذا لو اشار بما يدل على الأمان قطعا او صلاحا مع البنية
 اما قوله الامان عليك ولا تخف ولا تذهل ولا تخزن وما شابه ذلك فان علم من قصد الأمان كان امانا وان لم
 يقصد فلا غيرهم يردون الى ما منهم اذا اعتقدوه امانا ثم يصيرون حربا ولو قال له قف او قم او الق مسلحا لم يكن
 امانا ويرجع فيه الى التكميل فان قال ردت به الأمان فهو امان وان قال له اودعه سكتل الكافر فان توهده امانا اعيد الى صاحبه
 والا فلا ولو اشار المسلم اليهم بما يرجع من امانا وقال ردت به الأمان فهو امان وان قال له اودعه امانا فالتقوا
 ويرون الى امانهم ولو مات المسلم وفارق لم يبين كانوا آمنين ويرون الى امانهم ثم يصيرون حربا الى ان يجدوا لهم
 امانا في وقت الأمان قبل الاستسلام يجوز بقاءه وللأمان ان يؤمن الا سيبر بعد الاستسلام عليه الاسر ولو اقر المسلم
 انه من المشرك فان كان في وقت بيع فيه منه انشاء الأمان قبل اقراره وان كان في وقت لا يبيع كبعد الاسر لم يقبل الا بالنية ولو
 شهد جماعة من المسلمين انهم منوهة فالوجه عدم القبول ولو ادعى المسلم انه اسرق فادعى المشرك انه امنه فالقول للمسلم في لو اقر
 بعين الاسلام على الظهور فاستند الخصم بما زعم المصلحة ولو استندوا بقصد حصولهم في الاسر فزعمهم لم يبيع ولو ادعى الحرب
 الأمان فانكر المسلم فالقول قول المسلم فلو حبل بينه وبين الجواب موتا وانما لم يسمع عوى الحرب وفي الحالين يرد الى امانه
 ثم هو حرب صحيح من عقد امانا كالكافر جيب عليه لوفاء به ولا يجوز له العذر فان نقضه اثم وجب على الأمان منعه من المنقض
 ان عرف بالامان فلو عقد الحرب في الامان لم يكن في ذل الاسلام وجب لوفاء له ودخل ما له تبع في الامان وان لم يذكره ولو دخل
 دار الاسلام بغير امان ومنعه من امانه فهو حرب ولا امان له في نفسه ولا ماله ولو اعطى ان دخوله بمناعه على سبيل التجارة امانا لم
 يكن امانا وقد اقر الى امانه وبما مل بالبيع والشراء لا يسل عن شيء ولو لم يكن معه تجارة ولا حبة من ثمنه لم يقبل منه ولا يبيع الا امانا
 فيه لو كان ممن صل الطريق وحملته الراجح في المركب لبيتا فحق كونه ثارا ويكون لمن اخذه تردد ط لو عقد الأمان لم يكن في دار
 الاسلام صحيح فلو عاد الى دار الحرب كان تجارة او رسالة او غيره وفي نفسه الحق فالامان باق وان كان للاستيطان بلان
 السر يبطل الأمان في نفسه دون ماله ولو نقله منه الى دار الحرب تنقض فيه ايضا ولو لم ينقله وبعض فيه ببيع او هبة او غيرها
 صحيح تصرفه ولو طلبه بيت الله لومات في دار الحرب تنقل الى داره فان كان مسلما ملكه وان كان حربيا انتقل اليه انتقض الا
 فيه يكون للأمان خاصة ولو دخل دار الاسلام فعقد امانا لنفسه فومات عندنا انتقل ماله الى داره المسلم وان لم يكن الا كافر في دار
 الحرب انتقل اليه صافيا للأمان وكذا لو لم يكن له دار ولو كان امان فترك ماله ونقض الأمان ولحق بدار الحرب لم يبطل امانه
 فان رجع لباخذ ماله جاز سبيته لو اسر الحرب الذي لماله امان لم يزل الأمان عن ماله فان قتل انتقل الى داره المسلم ان كان
 الى الحرب وصافيا وان غادره او من عليه ماله اليه وان اسقى زال ملكه عنه وان اغتق لم يعد اليه ان مات لم يرد على نفسه
 وان كانوا مسلمين لو دخل المسلم ارض العدو امانا فتر منهم شيئا وجب عليه رد الزباجه لو اسره المشركون والمسلمون
 بامان على ان يقيم في دارهم ويترك خباياهم حرمت عليه مؤالهم بالشرط ولا يجوز له المقام مع القدره على الهاجرة ولو لم يأمروه
 بالاسره واستخدموه كان له الحرب اخذ ما امكنه من ماله لم ولو اطلقوه على مال لم يجب لوفاء به ولو دخل المسلم دار الحرب
 فاقترض من حربيا لانه دخل المقرض اليها بامان كان عليه رد اليه فلو تفرج الحرب بغيره وامرها مهر وجب عليه رد اليها
 وكذا لو اسلمها معا وقرأها اليها فانما نزلت الزوج المهران صحيح للمسلم ملكه والا القبة ولو تزوج الحرب بغيره ثم اسلم الحرب
 خاصة والمهر في ماله لم يكن الزوج مظاهريه وكذا الوقات لهما ودة كفارة لم يكن لهم ايضا المطالبة به ولو كانوا مسلمين
 كان لهم المطالبة ولو ماتت التحريم ثم اسلم الزوج بغير موتهما كان لواثرها السلم المطالبة الزوج بالمهر ليس الحرب مظاهريه وكذا
 لو اسلمت قبله ثم ماتت طالبا وارثها السلم دون الحرب لو خرج الحرب المستامن بمال من اموال دار الحرب بشرى به شيئا لم يجر
 له ولو دفع الحرب الى الذي يتبادر فيه دار الاسلام كان امانا وبان اذا خلى المشركون اسرا مسلما من ابد بهم واستخفوه على
 ان يبيع فدا عنه او يبيع اليهم فان كان ذلك كره ماله لم يزل الوفاء لهم برجوع ولا قد به وان كان مخفارا لم يجب لوفاء بالمال
 ولا يوجب لهم مع الكثرة على المال والتجسس سواء في ذلك المرأة والرجل **ح** اذا طلب المشركون الأمان جاز للأمان منهم مع المصلحة

وإذا كان من دخلها حيا لم يمان بها وان كان ميتا لم يمان بها ولو كان ميتا لم يمان بها ولو كان حيا لم يمان بها

كتاب الجهاد النجوى

طلبوا امانا لانفسهم ففعل الامام كما نوا من على انفسهم وان طلبوه لاهلهم خاصة منهم فمنا واهلهم منون ولو امنوهم على نذر
 منهم منون واولادهم واولادهم وان نزلوا الوكبة خول اولاد البنات ولو امنوهم على اخوتهم دخل الذكور والامهات وكذا
 الابناء يدخلونهم الذكور والامهات ما البنات والاخوان فيخص بالامهات ولو امنوا اباؤهم دخل الاباء والامهات والاخوة
 دخول الاجداد ولو امنوا ابائهم دخل ابنا الابناء **باب** ينبغي للائمة ان ينفذوا رسولان ينفذان العدا العارفة بمواقع
 غلوزة الرسول ككتاب فان لم يجدوا جماعة من المسلمين بجمعة ثم فتح المشركون الباب دخل المسلمون لم يجز لهم السبي ان كان
 الكتاب باطلا **باب** اذا امن المسلمون مشركا على ان يفتح لهم الحصن لو يكن لهم نقض امانه ولو ادعى كل واحد من اهل الحصن انه
 الامن حرم اسرقاقهم مع الاشياء ولو قال العترة الامان على اهل حصنه افتحه لكم فامنوه على ذلك فهو امن واهل الحصن
 اموالهم ولو قال امنوني على الف درهم من مالي على ان افتح لكم الحصن فهو امن على ما طلب يكون الباقي فباؤا ولو لم يبق له الا
 درهمين لم يبق له زيادة على ما له فلو لم يكن له درهم وكان له عرض اعطى في ذلك ما يشاء الفاعل لو قال الف درهم من مالي ولا يجر
 له كان لغوا **باب** يجوز التحكيم فاذا حضر الامام بلدا حاز له ان يعقد عليهم ان ينزلوا على حكمه فيحكم فيهم بما يرى هو وبعضهم
 وليس له ان ينزلهم على حكم الله ويجوز ان ينزلوا على حكم الامام او حكم بعض اصحابه بشرط في الحاكم سبعة امور الحرية والامانة
 والبلوغ والعقل والذكورية والفقه والعفة لا يشترط عليه بالشفقة جمع بل بما يتعلق بهذا الحكم وما يجوز فيه ويعتبر به
 ويجوز ان يكون الحاكم اعني محمدا في الفتنة وعلى حكم اسيرهم مسلم الا ان يكون من الراي فيهم منكره وان لم يكن اسيرا ولو
 نزلوا على حكم رجل غير معين على انهم يقيموا ما يجازونه لانفسهم فافان اخذوا من يجوز حكمه قبل منهم والافلا ولو جعلوا اختيارا
 لثنتين الى الامام حازا جازا ويجوز ان يكون الحاكم اثنين واكثر فان اتفقا جاز ولو مات احدهما لم يحكم الاخر الا بعد الاشارة
 عليه وقصوا غير ولو اخذوا من بعض الحكم حتى ينفقا ولو نزلوا حكم اثنين احدهما مسلم والاخر كافر لم يجز ولو مات من النفقوا
 على تعيينه لم يحكم فيهم غير الامع الاتفاق وبرودت ايمانهم ولو حكموا من لا يجمع فيه شرائط الحكم ونزلوا البنات لم يشر
 لا يصلح لم يحكم وردوا الى ايمانهم **باب** يبيع ما يحكم به الحاكم ما لم يخالف الشرع وانما يبيع الحكم اذا كان الخط للمسلمين فان
 حكم بقتل الرجال وسبي النساء والذرية وغنمه الما لنفقوا وان حكم باسترقاق الرجال وسبي النساء والولدان واخذ الاموال
 وان حكم بالقتل وترك السبي بكل جاز مع الخط وان حكم بعقد الذمة واداء الجزية جاز لهم النزول على حكمه وان حكم بالقتل جازا
 وان حكم بالقتل على الذرية جاز وكذا ان حكم بالاسترقاق ولو حكم على من اسلم بالاسترقاق وعلى من اقام على الكفر بالقتل
 جاز فلوا واسترقاق من اقام على الكفر بعد ذلك لو يكن له واذا دان من عليه جاز ولو حكم بالقتل واخذ الاموال وسبي الذرية
 وراى الامام المن على الرجال وعلى بعضهم **باب** اذا نزلوا على ما يحكم به الحاكم فاسلوا قبل حكمه عصوا اموالهم ومائهم
 وذرايعهم من الاستغناء والقتل والتبج لو اسلوا بعد الحكم عليهم فان كان قد حكم بقتل الرجال وسبي النساء والولدان
 مضى الحكم عليهم الا القتل ولو اراد الامام اسرقاقهم بعد الاسلام لم يجز ويستغنم الما وسبي الذرية ولو حكم بقتل الرجال
 وسبي النساء والذرية واخذ الما كان الما غنمه ويجزى الخس ولو نزلوا على ان يحكم فيهم بكتاب الله تعالى والقرآن كما
 ليس بمخصوص فيحصل الاختلاف **باب** اذا دخل حرب البنات امان فقال له الامام ان رجلا من الحروب الاحمك عسلت حكم
 اهل الذمة فاقام سنة جازا ان ياخذ منه الجزية ولو قاله اخرج الى الحرب فان اقامت عندنا صبر نفسك ذمبا فاقام سنة
 ثم قال اقامت الحاجة قبل قوله ولم يجز اخذ الجزية منه بل رد الى ما منه قال الشيخ ولو قلنا انه يصبر بها لانه خالف الامام كان
 قويا **باب** اذا حكم الحاكم بالرد لم يجز اذا اتفقوا على ما لم يجز عليه الحكم بل جاز سواء قبل التحكيم او لم يقبله بل يجوز ان يخرج
 من الحكومة واذا حكم الحاكم بما لا يجوز له فقد ولو حكم بعد ذلك بالسابع فالوجه القعود **الفصل الرابع** في الغنمة
 وهي الفاتكة المكتسبة سواء اكتسبها من الكارياح والغازات والرواغات وغيرها او اكتسبها لقتال الجاثي ما هو عن الثاني و
 اقسامه ثلاثة ما ينقل بمجول لا يقتنه والحيوان وما لا ينقل كالعقارات وما هو موكلا لاطفال والنساء والفقراء الاول ما
 فيما ينقل ومجول وفيه **باب** ما يجوز من الغنمة ما ينقل بمجول ان لم يفتح تملكه للمسلم كالتخزين والخزير لم يكن غنمه وان
 كان ما يفتح تملكه من الاشياء المملوكة فهو للغنائين خاصة بعد اخراج الخس والجبايل والاشياء المباعة في الاصل كالصنود

منه في
 قوله

في غنائم الحرب وغيره واحكامه

والاجار والاشجار فان لم يكن عليه ثمنك فهو للواحد وليس غنيمة ولا فتنية ولو وجد ما يجمل ان يكون لهم للمسلمين
 كما تلاحظ فالافرنان حكم حكم القطر وقيل بمرت سنه ثم يلحق بالغنيمة ولو ادعاه مسلم فالافرنان عليه البينة ولو ادعاه
 من يوتهم او من خارجها ما لا يثبت له في ارضهم كالمس والادوية فواحق به ولو طاف له فيه بقله او ما تجزئه فذلك **باب**
 لو ترك صاحب المقسم شيئا من الغنيمة عجز عن حمله فقال من حمله فهو له كان بائرا وبغيره لا خذره ولو وجد في ارضهم وكان فان
 كان في موضع بقدر عليه فهو كما لو وجد في دار الاسلام يخرج منه الخمر والباقي له وان لم يقدر عليه الا بجماعه من المسلمين
 فالافرنان غنيمة **ج** لا يجوز النصر في شئ من الغنيمة قبل القسمة الا ما لا بد منه كالطعام وعلف الدواب مع الحاجة لا بد
 ويجوز ذبح الجوارح المأكول مع الحاجة ولا يجزئ عليه لغيره ويرد جلودها الى الغنم ولو استعمله في سقاء او نعل او شراك رده الى
 الغنم وعليه جرة المذبة وارشها نقص ولو زاد ثلث الغنيمة بالصنع لم يكن له شئ ولا يجوز تناول ما عدا الطعام والعلف
 والدم ولا استعماله ولا الانفراد به ويجوز استعمال الدهن المأكول في الطعام عند الحاجة ولو لم يكن مأكولا فاحتاج
 ان يدهن به او يدهن به فانه لم يكن له ذلك الا بالقيمة على اكمال ويجوز ان ياكل ما يتكوى به او يشربه كالخيل والكبش
 وغيرهما عند الحاجة وليس له ان يقتل ثوبه بالصابون ولا ينفع بالمجاورة والا فتخاذا النخال منها ولا الجوز ولا الخف
 لا الجبال والشجر الكتب التي لم ينفع بها كالمطبخ الادوية غنيمة وان لم ينفع بها كالتوراة والابجيل فان امكن الانتفاع
 بجلودها او روثها بعد الغسل كانت غنيمة والا فلا وجوارح الصيد والنبات غنيمة وكذا كلاب الصيد ولو لم يرغب
 احد من الغنائم جازاها واعطاها غير الغنم ولو رغب فيها بعض الغنم بخصا لغيره لا يجزئ عليه من نصيبه ولو
 رغب الجميع فتمت لو تعدد الضمة او تنازعوا في الجند اخرج بينهم اما الخنازير فليست غنيمة ولا يبط احد ولا يجوز بيع
 الثياب ولا ركوبها من الغنم ولو كان للمنازى حيا لا يورق جازا ان يطعمهم مما يجوز له الاكل منه سواء كانت للضمة او
 للنجارة ولو كان معه بزازة او صقود لم يكن له ان يطعمها من الغنم بخلاف الخيل اذا ثبت بها المسلمين على الغنيمة لم يخرج
 النصر فيها ولا في بعضها خي الطعام الا مع الضرورة سواء اخرجوها في دار الاسلام او في دار الحرب على شكل ولو كان
 معه من الطعام فضله فادخله في دار الاسلام رده الى الغنم سواء كان قليلا او كثيرا ولا يجوز وطى حاربه الغنم اذا جاز
 المسلمون الغنائم جميعها ثبت حقهم فيها وملكوها سواء جمعوها في دار الحرب او دار الاسلام وثبت لكل واحد من الغنم
 حق الملك في جزء مشاع غير معين وانما ينعين بالخباء والامام هم من غل من الغنيمة شيئا رده الى الغنم ولا يحرق دخله سواء كان له
 السلاح او لا وسواء كان الرجل ثابرا بدينه او لا وسواء كتب لاحاديث والعلم او لا وسواء كان له الدابة او لا وسواء كان له
 اخر او لا وسواء وجع الى بلده او لا وسواء مات او لا وسواء باع مائة او مائة وعشرة او لا وسواء كان الفاضل صديقا او اخر
 او عبدا او كرا كان او لا مسلما كان او لا انكر الغلول واعترف به ولا يخرج سهمه من الغنيمة سواء كان صديقا او بالغا او
 طاف النال قبل القسمة وجب رد ما عليه الغنم وكذا بعد القسمة فان تمكن الامام من قسمه بين العسكر فضل والا فالافرنان عند
 الشك به **ق** اذا سرق من الغنيمة ذوالهم ولم يرد على سهمه بقدر النصاب لم يقطع وان بلغ النصاب قطع ولو كان السارق كذا
 او ثمة وسرق اكثر من ثمة فخرج له بقدر النصاب قطع والا فلا ولو ادعى الشبهة المحملة سقط القطع ولو سرق عبد الغنيمة
 منها لم يقطع ولو كان احد الغنم من ابن السارق غير الغنم لم يقطع الا اذا راد ما سرقه عن نصيبه له بقدر النصاب ولو كان
 السارق سبيلا عبد في الغنيمة كان حكمه حكم من له نصيب **ح** الغنم هو الذي يكم ما اخذ من الغنيمة ولا يطلع الامام
 عليه الا بضعه مع الغنيمة فان غل على وجه التخرق قطع والا فلا ولا يهرق رجل السارق كما قلناه في الغنم اذا باع
 الغنم من غير ثبنا فان كان المشتري من الغنم لم يصح بيعه وفيه يدا الشري وليس له رده الى البائع ولا للبايع ثمنه
 عليه وان لم يكن من الغنم لم يهرق عليه ولو كان البيع طعاما لم يصح البيع ايضا والشري احق به فاباع احدهما عتقا
 من برضا من الغنيمة لم يثبت الثبارة ولو اشترى غنما فانما طعاما او علفا في بلاد العدو صح وليس بقرض حقيقة ويكون
 الثاني احق بالثبارة على المقرض رده على المقرض فان فعل كان له المهر وعليه حق به ولو خرج المقرض الى بلاد الاسلام
 لم يكن المقرض رده عليه بل يرد الى الغنم ولا يرد الى المقرض الاول ولو اقضه الغنم لم يرد في الغنيمة لم يصح رده

في حكم ان ينفق
 في دار الحرب

وخرج المقرض من دار الحرب الطعام فباعه في دار الغنم

كتاب الجهاد

١٤٠

واستعبد من القبايض كذا الوبايع منه وكذا الوبايع من غير الغنائم واخذ من طعام الغنيمه ولو باعه من غير الغنائم بطل
 البيع واستعبد ولو باعه من غانم كان الغانم ولي به ولا يكون بيعا صحيحا **ب** يجوز ذلك ما لم يبيع من الغنيمه شيئا قبل القسمة
 بصلحه فلو غدا الكفار واخذوا المبيع من الشري في دار الحرب كان لغريمهم من المشرى مثل ان خرج به من العسكر وكذا
 تضامه عليه وان حصل بغيره فربما قال لئلا يفسد البيع واذا قسمت الغنائم في دار الحرب جاز لكل من اخذ منها المصير
 فيه كيف شاء بالبيع وغيره ولو باع بعضهم شيئا فغلب المشرى عليه لم يفسد البيع **ب** ويجوز لامير الجيوش ان يشري من مال
 شيا قبل القسمة **عبد العتق الثاني** في احكام الاسارى وفيه كتاب **الاسارى** ضريان ذكورا واثنا والذكور
 بالنون والاطفال وهم من لم يبلغ خمس عشرة سنة فالنساء والاطفال لم يكونوا نسبي ولا يحل قتلهم ولو اشكل امر الصبي فيكون
 وعده اعتبارا لابنائهم فان كان قد ابنت الشعر الحن على غائره حكم ببلوغه والافلا واما البانعون من الذكور فان اسرق قبل
 الحرب فاقضاه لقتال الجهاد لا ما بين قتلهم قطع ايديهم او جلهم من خلاف تركهم حتى ينفقوا ويوتوا ولا يجوز ان يباعوا
 ولا يهره وان اسرق بعد ان وضعت الحرب واقرها واقضاه لقتال الجهاد لم يحرق قتلهم وكان الامام مخيرا بين المقتل والاشرف
 وهذا الخبر ثابت في كل كافر سواء كان من يفر على يده بالجزيرة او لا وقال الشيخ ان كان من عبدة الاوثان فخير الامام بين
 المقتل والاشرف وليس يعمد ولا فرق بين العرب والعجم في ذلك وهذا الخبر بخبر مصلحه واجتهاد لا تشبه الا ان يستوي
 في المصلحة فصار تشبهها ولا يكون القتل اولى **ب** اذا اسلم الاسير بعد تسقط عنه القتل سواء اخذ قبل قبضه الحرب او بعد
 قال الشيخ ويخير الامام بين المقتل والاشرف ولا يجب الاشفاق عينا فان اخار الامام ان يقاتله ما لا او رجلا
 جاز بشرط ان يكون له عتق بخبر من الشركين وان لم يكن له عتق لم يحرق قتلهم واما مال الفدا غنيمه للغانم ولو اسلم
 الاسير قبل ان يقع في الاسر لم يحرق قتلهم ولا اشراقه ولا العادة به سواء اسلم في حين محصور او مبرور او في غيره
 يكون دمه محفونا وكذا ماله وذريته لاطفال واما البانعون فحكم الكفار واما الدور والارضون التي له فهو في فلا يكون
 له **ج** اذا اسر اشرك البالغ وله ذكبه لو بوسرها المسلمون فالزوجية باقية فان من عليها الامام او فاداه لم يفسخ النكاح
 وان اسرقه ففسخ ولو اسر الزوجة ففسخ النكاح وكذا يفسخ لو كان الزوج صغيرا واسر الزوجة سواء سبه الزوج
 او لا وكذا الوصي بعد ما يتو او بازا وبان نطق سوا مسبا لها رجل واحد اثنان والوجه انه اذا سبها واحد ملكها معا
 النكاح باقيا ما لم يفسخ ولو كان الزوجان مملوكين قبل ان يفسخ النكاح والوجه بخبر الغانم **ب** اذا اسلم الحرب في
 دار الحرب يحرق ماله وذريته الصغار من العتق والمال المعصوم منها انما هو ما ينقل ويجوز اما ما لا ينقل فانه في
 المسلمين ولو دخل في الاسلام فاسلم فيها وله اولاد صغار في دار الحرب صاروا مسلمين ولم يحرق سبهم ولو اسلم وله
 حمل فبعمه في الاسلام ولو سببت المرأة وهي حامل فاسلم ابوه او كانت الحربية حاملا من مسلم بوطى مباح كانت
 تفادون الحمل ولو اسلم في دار الحرب له فيها عقار ثم غنمها المسلمون سلمت عليه ماله المنقول دون الارضين والعقار
 فانها تكون غنيمه ولو اسلم من حر في رضة في دار الحرب صحت الاجارة فلو غنمها المسلمون كانت غنيمه وكذا المشرك
 للمساخر ولا تبطل الاجارة **هـ** لو اعتق المسلم عبد الذي لم يحرر في دار الحرب ثم اسرق في جوار استرقاقه وجنات ثبأت من مملوك
 مطا في الاذن في الاسترقاق ومن ثبوته حق الولاء للمعتق المسلم فصا كالا بق المملوك ولو اعتق الذي عبده الذي صح عتقه
 فان لم يحرر في دار الحرب فاسرق في دار الحرب فاسلم فاسلم مولا له فان خرج البا قبل
 مولا فحرر والافه هو على الرقبة قال الشيخ ولو قلنا انه يفسخ جراح على كل حال كان مولا ولو كان المولى صبيا او امرأة لم يلزم
 حتى غنم وقد حارب العبد المسلم صا جاز ان يملك مولا **و** لو اسلمت ام ولد الحرب وخرجت البا قبل مولا فاعتقت
 استبرأت نفسها **ح** لو اسلم العبد دون مولا حتى غنم العبد انتقل الى المسلمين ولو عقد المولى لنفسه اما ان لم يفسخ المسلم
 ملكه وكذا حكم المدبر والمكاتب بشرط والمطلق واما الولد **ط** اذا سببت المرأة ولدها الصغيره فبها بغيرها بل ينفق
 الا ما لم ينفقها الى واحد ولو قصر سهر دفعها اليه استعفا الفاضل او يجعلها في النحر فان لم يفعل باعها وزد منها في
 المغنم وحرر بعض اصحابنا النفره والاموي قتلناه ولا يزوج ولا الكراهية برضة الامر والنفره وحكم البيع هذا الحكم فيكسر

في حكم الاسارى

في أحكام الميراث

١٤١

المالك للنفقة بين الام وولدها واذ بلغ الصبي سبع سنين جازت النفقة ولو باع الام ما انفردت او الولد ما انفردت
 مكره ما عندنا وضح البيع عند الشيخ بجرم وبيع البيع **في** قال الشيخ يجوز النفقة بين الولد والوالد وبينه وبين الحجة ام الام وبين
 الاخوين والاخات وبين من خرج من عمود الابوين من فوق واسفل مثل الاخوة والاولاد والاعمام والاولادهم ونساء الاقا
 ولا خلاف في جواز النفقة بينه وبين الرجم غير المحرم وبينه وبين الام من الرضا عنه والاخت منها وفي جواز النفقة بينهما
 في العتق **يا** لو اشترى من الغنم اثنين واكثر وحسبوا عليه نصيب بناء على انها اقا وبجرم التصديق بينهم فظهر لهم لانسب
 بينهم وجب عليه رد الفضل الذي فهم على الغنم **باب** لو جئت جارئة ذات ولعقبها لم ينفذها مولاهما قال الشيخ لم يجز بيعها
 منفردة عن ولدها بل يباعان معا ويعطى المخرج عليه ما يثبت له جارئة ذات ولنفقة عنه والباقي للسيد ولو كانت حاملا
 ولم ينفذها السيد لم يجز بيعها ان كانت حاملا بجرم بصر حتى يضع ويكون الحكم كما لو كان منفصلا ولو كانت حاملا بمولود
 بيعها معا اذا كان منفصلا **في** قال رحمه الله لو باع جارئة حاملا الى اجل فقتل الماشرك قد وضعت له المولود فحق جواز
 رجوعه عنها وان ولد لها وجمان ولو اصاب جارئة فانت بولد بمولود في يد الماشري وعلم بغيرها لم يكن له ردها بالعيب لو
 كانت حاملا بغيره بين الارش والرد **باب** اذا بيع من لم يبلغ صا دقفا في الحال فان سبي مع ابوية الكافر بن فهو على بيناه
 ان يبيعه منفردا عنها قال الشيخ تتبع الماشري في الاسلام فلو بيع من كافر بطل البيع ولو سبي مع احدهما قال الشيخ تتبع احدا ابوية
 في الكفر لو مات بوال الطفل المبيعه معها لم يحكم باسلاكه وكوه بغيره على الكافر **باب** الحمل هو الذي يجلب من بلاد الشركان
 جلب قوم وتعلقان بما يوجب الارث قبل ذلك سواء كان قبل العتق او بعده وبورثون على ذلك سواء كان النسب
 الوالدين والولاد ومن يفرق بخلواخذ الطفل من بلاد الشرك كان رقيقا فاذا اعتقه الساني فعتقه وثبت عليه ولادة
 فان افر المعلق بنسب كل واحد من ابين عمه فالوجه انه لا يقبل الا بالبنية او تصديق المقر به ولو اقر بولده لافريانه كذلك
 لو اسلم الماشرك ولم يكن معه ما يركبه عجز عن المشي لم يبيعه قبله ولو بدر مسلم فقتله كان مددا ويجوز بطعم الاشهر
 يسقى وان ابد قتل بعد لحظة **في** بكرة قتل من يبيعه قبله صرا وهو المحلل للقتل **في** لو وطئ جارئة من الغنم قبل الفسخ
 حالما بالشر لم يرد عنه من الحد بمقدار نصيبه منها ويقام عليه الحد بمقدار نصيبه في الغنم من سواء قتلوا او كثر او
 وطئها باهلا بالشر لم يقطع عند الحد قال الشيخ ولا يجب على الواطئ جارئة الغنم المهر ولو اقبلها قال حكم ولدها حكمه
 منه بقدر نصيبه من الغنم ويقوم بقية سهم الغنم عليه فان كانت الغنم قد رحقه فقد استوفى وان كان اقل
 فما رحقه وان كان اكثر رد الفضل ويلحق به الولد لمحوا صحتها والجارئة ام ولد في الحال ويقوم الجارية عليه بثلث
 سهم الغنم فان كانت الغنم بقدر النصيب حلت عليه ان كانت اقل اعطى ما رحقه وان كانت اكثر رد الفاضل
 وانما يقوم الولد اذا قومت الجارية بعد وضعه فيقومان معا باخذ الغنم من الفاضل من القهتين عن النصيب ولو
 قومت قبل وضعه لم يقوم الولد عليه **في** لو وطئ بعدا لنفسه وحصولها في نصيبه يتعين الامام ولو شرط الرضا
 كان الوطئ مضافا للملك وان عتقت لغيره وجب عليه ما يجب على الواطئ اقر غيره من الحد والمهر وقية الولد مع العلم ولو تو
 ان يتعين الامام غير كاف في التمليك فوطئ كان شبهة في سقوط الحد ولو وطئها وهو معتق قومت عليه مع ذلك
 واستلحق في نصيب المياقين فان امتنع كان له من الجارية بقدر نصيبه بجرم من الولد بقدر النصيب والباقي للغنم
 الجارية ام ولد **باب** لو كان في الغنم من يتعاق على بعض الغنم قال الشيخ الذي يقتضيه المذهب انه يتعاق منه نصيبه
 يكون الباقي للغنم ولا يلزم فيه المياقين ولو جعل الامام في نصيبه ونصيب جماعة هو احداهم فانه يتعاق نصيبه
 الاقرب ان لا يجب عليه شراء حصص المياقين ولو رضى بالعتق فالاقرب التفويض عليه مع البتة ولو اسراياه منفردا فالاقرب
 عتقه عليه لو اسرقه او ابدا لصنعه صار دقفا وعتق عليه **باب** لو اعتق بعض الغنم من عتق من الغنم قبل
 فان كان مما لا يثبت فيه الملك كالقمل لم يصح عتقه ملكه وان كان من يملك كالمرة والصبي فالاقرب حقه عتق نصيبه
 وتقوم الباقي عليه فيطرح في الغنم ان كان مؤسرا وان كان معسرا صح عتق نصيبه فان كان بقدر نصيبه من الغنم لم
 يفيهم له من الغنم شي وان كان اقل بطل التمام وان كان اكثر رد الفاضل **باب** في الارضين وقبر

في أحكام الميراث

كتاب الحج

بجناأ الارضون على اربعة اقسام احدها ما عليك بالاستقامة وبوقفة بها بالسيف فانها للمسلمين قاطبة ولا يختص بها
المقاتلة ولا يفضلون على غيرهم ولا يختص الامام بين قمتها ووقفها وقصرها هلها عليها بالخراج ويقبلها الامام لمن يقوم
بغارتها بما يراه من النصف والثلث وعلى المتقبل اخراج مال القبالة وحق الرقبة وفيها يفضل في يده اذا كان نصيبا بالشر
او نصف العشر ولا يفتح التصرف في هذه الارض بالبيع الشراء والوقف وغير ذلك للامام من ينقله من متقبل الى غير ذلك انما
مدة القبالة وله التصرف فيه بحيث يراه من مصلحة المسلمين وارتقاء هذه الارض بغير الى المسلمين باجمعهم والامام
وليس للمقاتلة فيها الا مثل ما لضيقهم من الضيق في الارتقاء **الثاني** ارض من اسلم هلها عليها طوعا وقبلا
نفوسهم من غير قتال فبذلك في ايديهم ملكا لهم بضع لهم التصرف فيها بالبيع الشراء والوقف سائر انواع التصرف اذا عمرها
وقاموا ببنائها وبؤخذ منهم العشر ونصف العشر اذا بلغ المضاربان تركوا غمارتها وتركوها خرابا كانت للمسلمين
قاطبة وجاز للامام ان يقبلها من غيرها بما يراه من النصف والثلث والربع وكان على المتقبل بعد اخراج حق القبالة وموت
الارض اذا بقي معه نصيب العشر ونصف العشر وعلى الامام ان يعطى اربابها حق الرقبة **الثالث** ارض الصلح وهي كل
ارض صالح اهلها عليها وهي ارض الخيرة يلزمهم ما يصالحهم الامام عليهم من نصف وثلث وربع او غير ذلك وليس عليهم غير ذلك
حدا السلم اربابها كان حكم ارضهم حكم ارض من اسلم طوعا ابتداء وبسط عنهم الصلح لانه خيرة ويصح لاربابها التصرف فيها بالبيع
والشراء والهبة وغير ذلك والامام ان يزيد وينقص ما يصالحهم عليه بعد انقضاء مدة الصلح بحيث يراه من زيادة الخيرة و
نقصانها ولو باعها المالك من مسلم صح وانقل ما عليها الى قبلة المالك عند اذا صولحو على ان الارض لهم ما اوصولحو على ان
الارض للمسلمين وعلى عناقهم الخيرة كان حكمها حكم الارض المفتوحة غنوة عامها للمسلمين ومواتها للامام **الرابع**
ارض الاموال وهي كل ارض اخلها عنها وتركوا او كانت مواتا لغير مال كالحبث وكانت جاما وغيرها مما لا يربح
فاستحدثت مزارع فانها كلها للامام خاصة لان نصيبها من غيرها وله التصرف فيها بالقبض والهبة والبيع والشراء بحيث
يراه وكان له ان يقبلها بما يراه من نصف وثلث وربع ويجوز نزعها من يد متقبلها اذا انقضت مدة الضمان لاما اخبرته
بملكها فان من اخطاها او لم يتصرف فيها اذا قبلها بما يقبلها غير فان كان للامام نزعها من يده وقبيلها من
وعلى المتقبل بعد اخراج مال القبالة فيها يحصل في حصته العشر ونصف العشر **قال الشيخ** كل موضع او جباية
العشر ونصف العشر من اقسام الارضين اذا اخرج الانسان مؤنثه ومؤنثه عبالة سنة وجب عليه فيما يبق بعد ذلك
الخمس لا هلج الارض لما خوزه غنوة للمسلمين قاطبة ان كانت محباء وقت الفتح بهكرنا الامام حاصلها في
المصالح مثل سد الثغور ومعوثة الغزاة وبناء القناطر وازدقاق القضاء والولاية وصاحب الديون وغير ذلك من
مصالح المسلمين واما الموات وقت الفتح فهي للامام خاصة ولا يجوز لاحد احياها الا باذنه مع ظهوره واثباته
كان عليه طمها له ولو كان غابا ملكها الحجة من غير دن ومع ظهوره يجوز له اقلها من يدين احياها اذا لم يقبلها بما
يقبلها غير ولا يجوز بيع هذه الارض على ما تقدم بل البيع بقبول النضر من البناء والعرض وحق الاختصاص بالنضر
لا الرقبة ككلما يختص الامام من الارضين الموات ودون الجبال ويطون الا ودينه والا حايه ليس لاحد التصرف
فيها مع ظهور الامام عليها الا باذنه وسوغوا لشعبهم حال القسبة النضر فيها بحجرا الاذن منهم هي الظاهر من الحديث
ان النبي صلى الله عليه وآله فتح مكة بالسيف ثم امنهم بعد ذلك لاصلاحها **في** ارض السواد هي الارض المغنومة من الغزاة
التي فتحها عمر هي سواد العراق وحده في العرض من مقطع الجبال يحلون الى طرفها القادسية المتصل بحد بين ارض العرب
ومن مخوم الموصل طولا الى ساحل البحر بلاد عبادان من شرقه حبله فاما الغري الذي تلبه لبصرة فانما هو اسك
مثل خط عثمان بن ابي العاص ما والاها كانت سباخا ومواتا فانها عتمة لبحر العاص وميت هذا الارض
لان الجبل لها اخرجوا من البادية بلاد الثغاف شجرها فقهوما سوادا وبعث عمر اليها بعد فتحها ثلاثة انفس عمار بن ياسر
على ملوانهم اصابها بن مسعود قاضيا واليا على بيت المال وعثمان بن حنيف على مساحة الارض قال ابو عبيد بن
مساخها سنة وثلثون الف الف جرب ضرب على كل جرب ثلث عشرة ذراهم وعلى الكرم ثمانية ذراهم وعلى جرب

في كيفية قسمة الغنيمة

١٤٣

الشجر والرغبة سنة وذاهم وعلى المحطة أربعة وذاهم وعلى الشجر وذهبن ثم كتبنا إلى عمر بن الخطاب فامضوا وكانوا زعماء
 مائة وستين ألفاً منهم ولما انتهى الأمر إلى مبرأومين عليها من غير ذلك ورجع ارتفاعها في من الحجاج إلى ثمانية
 ألفاً منهم قال الشيخ والذي يقضي المذهب هذه الأراضة وغيرها من البلاد التي فتح عنوة يخرج عنها الأرباب أو
 الأخصاس الباقية للمسلمين فاطبة لا يصح التصرف فيها بيع ولا هبة ولا إجارة ولا ارش ولا يصح أن يبنى دوراً ومنازل ولا
 وسفارات ولا غير ذلك من أنواع التصرف الذي تتبع الملك ومنه فعل شيء من ذلك كان التصرف باطلاً وهو باق على الأصل قال
 وعلى الزواجر التي رواها أصحابنا أن كل عسكر أو قرية غنم بغير الإمام تكون الغنيمة للأما خاصة تكون هذه الأرضون
 وغيرها مما فتح بعد الرسول إلا ما فتح في بلد مبرأومين من أن فتح شيء من ذلك يكون للأما خاصة ويكون من جملة الأنس
 التي لخاصة لا يشرك فيها غير **ق** إذا نزل الإمام على بلد فخاصه وادوا الصلح على أن يكون للبلد لهم وكانوا من أهل
 الكتاب جاز له أن يضا الحكم بشرط ثلاثة أن يذلوا الجزية وأن يجري عليهم أحكام المسلمين وأن لا يجمعوا مع مشركي على
 فقال المسلمون فإذا بدو ذلك عقد معهم الصلح ولزموا ما داموا على الشرط ويكون أرضهم ملكاً لهم يصح لهم التصرف فيها كبيع
 شأوا ويجوز للمسلم استيجارها منهم ويكون الأجرة له والخراج عليه لو باعها من مسلم صح البيع وانتقل ما عليها من الخراج
 إلى قبة الدين ولا يفي معلقاً بالأرض **ح** كل أرض تركها لها غاراتها كان للأما تقبيلها ممن يقربها وعليه طغها
 لأربابها وكل أرض موات سبق لها سابق فغيرها وأصحابها كان أحق بها إذا لم يكن لها مالك معروفان كان لها مالك معروف
 وجعل عليه طغها لكما **الفصل الخامس** في كيفية قسمة الغنيمة وفيه مطالب **الاول** الجنايد وفيه **ب**
 بجنايد يجوز للأما أن يجعل جيلاً لمن يذله على مصلحة من مصالح المسلمين كطريق سهل أو مافي مغازة أو قلعة يفتحها أو ما
 يأخذ أو عدد ويغير عليه وتغير يدخل به ويستحق الجيول له الجبل بنفس الفعل الذي جعل له الجبل سواء كان مسلماً أو كافراً
 ثم الجباله بجنايد يكون معلومة أن كانت في بلد الجباله أو بالمشاهدة أو الوصف أن كانت في بلد المشركين جاز أن يكون جيل
 كجارية وثوب **ب** إنما يثبت الجباله بجنايد ثم أن كانت في بلدان قال من دلنا على ثغر القلعة فله كذا فانه يجلب
 دفع الجبل بنفس الدلالة ولا يتوقف على فتح البلد أن كانت من مال الغنيمة بان قال من دلنا على ثغر القلعة فله الجارية
 المغنيمة عنها أو جارية مطلقه منها فانه إنما يستحق بالدلالة والفتح **مع** لو شرط جارية معينة من القلعة وفتح صوف
 سلمت الجارية للدين بقيت على الكفر وإن كانت قد أسلمت قبل الأسر بجنايد استرقاها ودفع إلى لنا لا الغنيمة ولو أسلمت
 بعد الأسر سلمت للدين كان مسلماً وإن كان كافراً دفع إليه الغنيمة فان فتح مسلماً ولم يكن الجارية داخله في المدة فله
 وإن دخلت صح الصلح فان أختار الدال قبيلها مضى الصلح وسلم إليه الغنيمة وإن أختار صاحب القلعة دفعها إلى الدال و
 أخذ الغنيمة فعل ذلك وإن أجب كل واحد منهما قال الشيخ يرضى الصلح ولو قبل مضى الصلح ويدفع إلى الجيول الغنيمة كما لو أسلمت
 قبل الصلح كان حراً ولو ماتت الجارية الجيول قبل الظفر وقبل قال الشيخ لا يدفع الغنيمة إليه وهو جليل ولو كان له
 جارية كانت الجارية بينهم **ك** لو كتب بعض المسلمين إلى المشركين بخير الإمام وما عزم عليه من قصدتهم وبدكر أحوالهم
 بطل بذلك بل يجرؤ ولا يجرؤ لهم إلا أن يتوب قبل تحصيل الغنيمة هم يجوزون النقل ولو بشت الإماماً وبشته فله خوله وأهل الحرب
 للفرس سنة تسير على الهدى بجبل لهم الربع بعد الخمس جاز ما قدمت به الشرية يخرج خمسة والباقي يعطى السرية منه الربع
 وهو خمس آخر ثم يقيم الباقي بين الجيش والشرية وكذلك إذا قيل من دار الحرب مع الجيش وأندسرية وجعل لهم الثلث بعد
 الخمس جاز فإذا قدمت السرية يشي أخرج خمسة الإمام ثم أعطى السرية ثلث ما بقى ثم قسم الباقي بين الجيش والشرية مع
 بشرط في النقل أن يكون من الخمس ولا من الخمس **و** إنما يستحق النقل بشرط السابق ولو لم يشترط الإمام نقله لم يكن
 لأحد فضل عن سهمي **ق** إنما يؤخذ للأما من الغنيمة مع الحاجة إليه بان يقل المسلمون ويكثر المشركون ولو كانوا متقنين
 فلا حاجة به ومع الحاجة إن رأى أن ينقلهم من الثلث والربع فله ذلك والأقرب أنه يجوز أن ينقل أكثر من الثلث والربع
 والنية عليه نقل في البداية الثلث وفي الرغبة الربع فالبدء السرية عند دخول الجيش دار الحرب والرجعة عند الخروج
 وقبل لبداة السرية الأولى والرغبة الثانية وكما يجوز النقل للشرية كذا يجوز لبعض الجيش **ح** إذا نفذ الإمام سريته فانه

القول الرابع

كتاب الحج

١٢٤

بعضهم بشي دون الاخرين كان اللواي تخصيص من جاء بشي دون الاخرين مع الشرط لا بد منه **ط** لو قال الامير من طلع هذا الحصن او هذا
 هذه السور او ثقب هذا البيت دخل كذا فله كذا ومن جاء باسره فله كذا جاز ولو لم يكن مكرها **ح** لو لم يكن في الشنبل
 مصلحة للمسلمين لم يجز ولا ينخص النفل بنوع من المال ولو قال من رجع الى الساقية فله دينار طار وكذا لو قال من يعمل في شيا
 الغنم ولو نفل السرية استوى فيه الفارس والراجل الا ان بشرط الفضل وكذا لو بعث سرية من اهل الذمة جاز له ان ينفل
 مع المصلحة **يا** لو بعث سرية عليهم امه نفيلهم بالثالث بعد النحر ثم ان امير السرية نفل قوم منهم لفتح الحصن او للبادية
 بغل من الامام نظر فان نفيلهم من سهم السرية او من مهامهم بعد النفل جاز ولو نفيلهم من سهم العسكر لم يجز ولو بعث سرية
 السرية سرية من سرية ونفل لهم اقل من النفل الاول واكثر فهو جاز من حصة اصحاب السرية لا من حصة العسكر الا ان يكون
 امير العسكر اذن له في الشنبل فيجوز تنفيله للسرية الثانية في حق جميع العسكر **ب** لو فقد رجل من السرية فذهب بعضهم
 بطلبه ذهب خروف لاصابة الثماني ثم رجع الجميع مع المفقود اشركوا باجمعهم في النفل وكذا الواصاب للمفقود وغنائم
 الطالبه وباقي السرية اشركوا بالسوية كما لو لم يفترقوا ولو تفرقت السرية قسمين وبعد احدهما عن الاخر بحث لا يقد على شئ
 ثم اصاب كل قسم غنمة او اصاب احدهما دون صاحبه لفل من جميع ذلك بينهم بالسوية ولو لم يلقوا الا عند العسكر فلكل فريق
 النفل مما اصابوا خاصة ولو قال الامام من اخذ شيا فهو له ولو كره عند الجواز **ج** لو بعث سرية من اهل الذمة او من الاخرين
 ونفل احدهما الثلث الاخرى الربع **ث** اصابوا كان جازا فلو ذبح رجل من بعثه الامام في سرية الربع مع الاخرى احتل بغير
 احدهما حرطه والثاني ان يجعل له مع سرية الثلث مقدار ما سئل له وهو الربع اما لو ضل في وقوع في الاخرى ولو كره من
د لو بعث سرية ونفلهم الربع ثم ارسل اخرى وقال الحقوا باصحابكم فا اصبتم فانتم شركاؤهم فلم يمتهم لثانية بطلانها
 ثم غنموا معهم اخرى فنفل الثانية لهم جميعا والاول للسرية الاولى قال ابن الجندب لو غنمت السرية المنقلة فاطبها العبد
 فابجد هم المسلمون شركوهم في النفل ما لم يهرزوه في العسكر **يا** قد بينا جواز الشنبل المجهول ولو قال من جاء بشي فله
 قليل او كثير او شئ منه فله اقل من النصف لو قال فله جزء منه فله النصف فنادوه ولو قال من جاء بشي فله سهم رجل
 سهم فاجل لا فادس ولو قال من جاء بالف درهم فله الف درهم فجا بالالف لا غير يمكن له اكثر من الف ولو قال من جاء بالالف
 فله لاسير الفلونه وغنما ولو قال من جاء باسره فله مائة درهم كان ذلك من الغنمة او في قبة لاسير او كبت قال ابن
ق لو قال من اصاب صبا او فضة فهو له فاصاب على واحد ما كان الذهب والفضة له دون السيف والجفن ولو
 اصاب غاما نزع نصه للغنمة ولو ظهر مشرك على السور بقائل المسلمين فقال الامام من صعد السور فاحذ فهو
 له وخمس مائة فصعد رجل واخذ بركان له مع خمس مائة ولو سقط الرجل من السور فبار باله رجل ففعله خارج الحصن
 يمكن له شئ ولو رما فطره من السور فالاقرب لا يستحق النفل ايضا ولو اخطى الصفاة فقال من جاء برأس فله كذا
 انضى الى رؤس الرجال جون الصبيبا وواضهم الكفار فقال من جاء برأس فله كذا انجاء رجل يبي او برأس فله النفل ولو جاء
 برأس فقبل انه كان ميتا فقال لا تقبلنه فحق القبول مع اليقين نظر ولو لم يعلم راس مسلم او كافر لم يستحق النفل ولو جاء اخر
 وادعى انه القاتل فالقول قول الاقرب مع اليقين فلو نكل لم يعط النفل وهل يستحقه المدعي فيه اشكال **ي** لو قال من دخل
 من باب هذه المدينة او الحصن فله درهم فاقسم ثوب من المسلمين فدخلوها استحق كل واحد منهم الفاسواه تربوا واجهوا
 ولو قال من دخل فله الربع فدخل عشرة استحقوا باجمعهم الربع ولو قال من دخل فله جارية فدخلها جماعة وليس هناك سوى جارية
 واحدة فلكل واحد حصة جارية وسطا ولو قال جارية من جوارهم كان لهم ما وجدوا غير لو قال من دخل فله ثلثة ومن دخل
 فله اثنان ومن دخل فله اثنان فدخلوا على الثعاقب كان لهم ما تمامه ولو دخلوا دفعة بطل نفل الاول والثاني وكان لهم جميع
 نفل الثالث لو قال من دخل منكم خاسا فله درهم فدخل عشرة مع استحق كل واحد النفل ولو دخلوا على الثعاقب استحقوا
 خاصة **المطلب الثاني** في السد وفيه **ي** **ي** **ي** يجوز للامام ان يجعل للقائل سلبا لقول من خص به مع
 ولو بشرط الامام لم يستحقه على الخصوص واخبار ابن الجندب تخبر عن القائل بان لا بشرط الامام **ب** اذا شرط
 الامام للقائل جاز له اخذ وان لم ينفذ الامام يستحق له استبدان **ج** شرط في استحقاق السلب كون المقتول من القاتل

فله من طاعة من جاء وصاروا نفع القائل الامام من اياه ولو قال

في السلب

في أحكام السلب والرضخ

١٣٥

الذين يجوز قتلهم فلو قتل امرأة أو صبيا أو شيخا قاتبا ونحوهم من لا يقابل له يستحق سلبه لو قتل أحدا من هؤلاء وهو مقاتل استحق
 كى بشرط أيضا كون المقتول منسقا فلو قتل أسيرا أو غنما أو من أشبه به بالجراح وعجز عن المقاومة لم يستحق سلبه لو قطع
 يده رجل ودخله فقتله أخرا فالسلب للقاطع ولو قطع يديه أو رجله ثم قتل أخرا قال الشيخ السلب للمقاتل لا القاطع ولو قاتل
 رجل رجلا فقتله أخرا فالسلب للمقاتل ولو كان الكافر مقبلا على رجل بقتله فقتله فقتله فالسلب للمقاتل هو
 بشرط في استحقاق السلب أيضا القتل أو الأشنان بالجراح بحيث يجعل معطلا في حكم القتل ولو أسر رجلا لم يستحق سلبه إن قتله الإمام
 بشرط أن يغزى القاتل بنفسه في قتله إن يارز الحصف المشركين أو إلى مبارزة من يارزهم فلو لم يغزى بنفسه بل رمى بما في صفه المشركين
 من صف المسلمين فقتله لم يستحق سلبه لو جرح جماعة من المسلمين على شرك فقتلوه فالسلب للجنة الغنيمه ولو اشرك في قتله إن كان مثل
 أن جرحه فأتى وضربه فقتله كان السلب لهما وإن كان أحدهما البالغ في ضربه على أشكال بشرط أيضا أن يقتله الحرب قائمه
 سواء قتله مقبلا أو مدبرا ولو أسره المشركون فقتله لم يستحق السلب بشرط كون القاتل ذا نصيب من الغنيمه أو سهم ورضخ
 فلو لم يكن له نصيب لكان تاب بربان يكون مخلا أو معينا على المسلمين أو مرجا لم يستحق السلب إن كان لنقص فيه كالمراة والمجنون
 فالوجه استحقاق السلب للصبي يستحق السلب كذا العبد المراه والكافرا العاصي بالقتال كمن يدخل يغزى من الإمام أو بمنعه أو
 مع عدم تعينه عليه فإنه لا يستحق السلب لعبد إذا قتل قبل أن يستحق سلبه مولا ولو خرج من غزاه فالاقترب استحقاق مولا
 أيضا ط اختلف علماء شافى السلب فقبل يمينه الخوف قبل لا يجزى هو جدي السلب يستحقه القاتل من أصل الغنيمه
 لا من ضمن الخنس بيا إذا قتل أحدا واستحق الثمن قبل بفعل ما قوطع عليه من عليه بيب الثقل يستحقه المجرم لا إذا بدع
 السهم الزائب لمولا فقد ردد بل هو موكول إلى الإمام قلا وكثر النقل يكون ما بان بفعل الإمام من سهم نفسه من الأثام
 أو يجعله من جملة الغنيمه فلو جعل الإمام نفلا لمن يندب إلى فعل مصلحة فبرع قوم بذلك المصلحة لم يكن للإمام أن ينفل
 وكذا لو وجد من يفعل تلك ينفل أقل حج الفصل عن الشرك كالرجل والعبد والذائب إلى عليها أحال المشرك والسكن
 الذي ليس معه غنيمه لا سلبه المصلحة إن احتاج إلى في القتال كاللثاب العامة والدرع والسلاح كالسيف فهو سلبان
 لم يجز اليه كالحاتم والمنطعة والحميا الذي للنفقة والتاج والسوار فقد ردد الشيخ فيه وقوى كونه سلبا والدابة التي يركبها
 من السلب سواء كان وأكبها أو تانلا عنها إذا كانت بيده وجميع ما على الدابة من رجز ولجام وجميع التها والحلج التي على
 الآلات سلب إنما يكون الدابة سلبا ولو كان فاسكا بئنا فافى سلبه الجنب الله يساق خلفه ليس من السلب لو كان
 بيده قال ابن الجنيدي يكون سلبا كبد يجوز سلب لشل وتركهم عراة ويكره مجرديهم ولم يأخذ أمير المؤمنين عليه السلام
 عنده ما شره الحرب بكمه ينفق مدهى السلب إلى يمينه بالقتل والاقترب الاكتفاء بشاهد واحد يوق لو قال الإمام من
 أخذ شيئا سلبا فهو له جاز **المطلب الثالث** في الرضخ وفيه ط بمشأ الاثام في اللسان عن الغنيمه بل يرضخ
 وإن احتج الهمم للطبخ والمداواة ومعناه أن يعطى شيئا من الغنيمه يفصر عن السهم بحيث يراه الإمام وب العبد لا يرضخ
 لهم بل يرضخ لهم الإمام بحسب براه وإن جاهدوا ولا فرق بين العبد المأذون وغيره في عدم الاثامها وقال ابن الجنيدي
 لهم للمأذون وإن كره مولا الغز ولم يرضخ له أيضا ولو عرف منه الإباحة استحق الرضخ كالمأذون والمدبر والمكاتب
 ولو عتق العبد قبل تقضى الحرب ساهم للسيد ولو قتل سيد المدبر قبل تقضى الحرب وهو يخرج من الثلث عتق واسهم له إذا
 كان ومن انفق نصفه قبل يرضخ له بقدر الرقبة ويساهم بقدر الحرية وقبل يرضخ له ج الخنثى الشكل يرضخ له وقبل له نصف
 ونصف الرضخ وإن انكشف خاله وعلته جولى ثم ساهم الرجل سواء انكشف قبل تقضى الحرب وبعده وقبل الفسنة وبعدها على
 ك الصبي يساهم له إذا حضر الحرب سواء كان من أهل القتال أو لم يكن حتى أنه لو ولد بعد الحيازة قبل الفسنة ساهم كالرجل المقاتل
 ولو ولد بعد الفسنة لم يساهم له هم الكافر لا يساهم له بل يرضخ له الإمام ما يراه وإنما يستحق سهم المؤلفة أو الرضخ إذا خرج إلى
 القتال بإذن الإمام ويجوز الاستعانة في الجهاد بالمشركين بشرط أن يكون من الرأى في المسلمين فامون الضر وليس للرضخ
 فندمعتين بل هو موكول إلى نظر الإمام لكن لا يبلغ للفارس هم الفارس ولا للراجل سهم الراجل وينبغي تفضيل بعضهم على
 بعض بحسب تبهم وكثرة النقع بهم في الرضخ يكون من أصل الغنيمه لا من رغبة الآخر ولا من سهم المصالح ولو أعطاهم

وكان إذا جاز عليها وفي رواية لو كانت خمر أو غير ذلك ففصله أو كان سلبا

وقال الشيخ

كتاب الجهاد

١٣

منه

الامام ذلك من ماله من الاقبال وحصة من الخمس فاذا ذلك في يجوز للامام ان يشترج اهل الذمة للقتال ولا يبين ذلك فان لم يكن قتال لم يستحقوا شيئا وان كان قتالوا استحقوا الاجرة وان لم يقتلوا افرغوا الاستحقاق ولو اؤدوا الاجرة على انهم الراجل والفارس احتمل ان يعطى ما يكون رضا من الغنيمة وما زادهم المصالح واحتمل دفع ذلك كله من الغنيمة وهو لا عندك لو غزا المرجف والمخذل لم يسم لهم لو ان كان فاق من كالفريسة لو غزا رجل يغرب في الاما مخطا ومنه من الغنيمة للامام ولو غزا يغرب ابن ابويه او يغرب من من له الدين استحق السهم كما قال الشيخ ليس للاغراب من الغنيمة شيء وان قاتلوا مع المهاجرين بل يرضح لهم الامام ما يراه ونفسه بالاغراب من اظهر الاسلام ولو بصفة وصوله على اغفائه عن المهاجرة وترك النصب قال ويجوز ان يعطى من سهم ابن السبل من الصدقة واجبا دارين لهم النصب فيه قوة **المطلب الرابع** في كيفية القسمة وفيه حجج مجتمة اما بيد الامام يدفع السبل من جملته ثم يخرج من الغنيمة اجرة الخيال والمحافظة والناقل والراعي وكل ما يحتاج اليه الغنيمة من النفقة مدة بقائها ثم يخرج الرضخ ثم يقسم بقية الجمل هذه ويقسم بقية الاغراب الباقي بين الغائبين ويقسم بقية الغنيمة على قسمة الخمس بحضورهم وغيبه اولئك **باب** للامام ان يعطى من الغنيمة ما يحتاج من فريسة جوادا وثوب مرتفع او جارية حشا او سيف قاطع وغير ذلك ما لم يضربا لعسكر ولم يبطل الا صطفا بموت النجى صلى الله عليه واله بمل هو ثابت للامام بعده وهل هو قبل الجمل او بعده فقلان **حج** اذا خرج الامام ما ذكرناه قسم الباقي بين الغائبين مما ينقل ويجوز لا يشرك غيرهم فيه اما الارضون والعقارات فهي للمسلمين قاطبة ويقسم ما ينقل ويجوز بين الغائبين للراجل سهم واحد للفارس سهمان وقال ابن الجبلة ثلاثة اسهم وهو رواية لنا ولو كان معه فارس جماعة كان له سهم ولا فارس سهمان وان تعدت ولو غزا العبد باذن مولاه على فريسة رضح للعبد واسهم للفريسة وكان الجميع للمولى لو كان معه فريسة رضح له واسهم لفريسته سواء حضر السبل القتال ولا ولو غزا العبيد على فريسة له وفريسة ولو غزا المرأة او الكافر فالأغراب منها رضح ان يبد من رضح الراجل من ضنفها واقل من سهم الفارس ولو غزا المرجف والمخذل على فريسة لم يسم له ولا لفريسة اذا استغاد فريسة بغروا عليه ففعل اسهم له والفريسة يكون سهم الفريسة المستعبر لو استغاده لغير الفريسة فغزا عليه ستحق السهم له واما سهم الفريسة فكالمغصوب ويكون سهم الفريسة المستعبر لو استغاده لغير الفريسة فغزا عليه ستحق السهم له واما سهم الفريسة فكالمغصوب ولو استغاده لغير الفريسة فغزا عليه ستحق السهم له ولو غزا فريسة فغزا عليه لم يسم له للغاصب الا عن نفسه صاحب الفريسة ان كان حاضرا وكاسهم لفريسة له والا فلا شيء للفريسة وعلى الغاصب جزء الثلث سواء كان صاحبا حاضرا او غائبا ولو كان الغاصب اسهم له كالمخيف كان سهم الفريسة لصاحبه مع حضوره والا فلا شيء له وكذا لو غزا العبد بغرب من مولاه على فريسة مولاه هم لو غزا جماعة بالشارب على فريسة واحد قال ابن الجبلة كل واحد سهم واحد ثم يفرق بينهم سهم فريسة واحدة وهو جيد **حج** يستحق السهم الثالث بالفريسة سواء كان عسقا او برذوا او مغفرا او هجينا سواء اشد كذا ذلك الغراب ولا قال الشيخ وبهم اللحم والضرع والقيم والاعجف والوانح ومنع ابن الجبلة من سهام ذلك كله وهو حسن في المرض بينهم له ان لم يخرج بمضرة عن كونه من اهل الجهاد كالمحمي وصاحب الصداع ولو خرج به عن كونه من اهل الجهاد قال الشيخ بينهم له عندنا كالزمن والاشل ولو نكس الفريسة بصاحبه حمله ومبارزته او شربه اسهم له ولم يمنع بذلك من الاسهام ولو استاجر للحرب ثم خلا معاددا والحرب اسهم للاجبر والاستاجر سواء كانت الانما في الذمة او معتبرة ويستحق الاجير مع ذلك الاجرة ولو لم يجز المشتاجر استحق الموير السهم الاجرة **حج** الاعتبار بكونه قاتلا وقت الحيازة للغنائم لا بدخوله المعركة فلو ذهب فريسة قبل تقضى الحرب لم يسم له فريسة لو دخل جلا فاحررت الغنيمة وهو فارس فله سهم فارس **ط** من مات من الغزاة او قتل فان كان قبل احرار الغنيمة وتقطعت القتال فلا سهم له وان كان بعد فريسة لا يجوز تقضيل بعض الغائبين في القسمة على بعض بل يقسم الغنيمة للفارس منها والراجل سهم ولذي الاقراس ثلاثة سواء خاربوا او لا اذا حضر المحركي للارباب والمخذل لا يفضل احد لشرفه ولا لشدة بلائه وكثرة حربه ولا يعطى من لم يخضر لوقته ولا الغنيمة وليس للامام ان يقول من اخذ شيئا فهو له يا الغنيمة يستحق بالحضور قبل القسمة فلو غنم المسلمون ثم لحق بهم مدد فان كان قبل تقضى الحرب اسهم لهم اجماعا وان كان بعد تقضى الحرب جازا

فكيف ينهب الغنائم وأهل الفسنة

١٤٦

الغنم قبل الفسنة أسهم لهم عندئذ ولو لحق الأسير المسلم بعد تفضي الحرب ففسنته الغنم لم يسهم له وإن لحق قبل قضاء الحرب
فجاء به مع المسلمين استحق السهم وإن لم يقابل أسهم له وكذا لو لحقهم بعد الانقضاء قبل الفسنة ولو دخل تاجر مع الجاهدين في
الحرب كالنواز والخياط والبطار والنجار والشوا وغيرهم من اتباع العسكر فإن قصدوا الجهاد مع النجاة أسهم لهم ولو
كأنوا جاهدوا ولم يقصدوا ولو لم يقصدوا لم يجاهدوا لم يسهم لهم ولو لم يعلم لا شيء حذر فالظاهر أنه يسهم لهم ويب
أن يخرج الجيش من بلد غازيا فيبعث الأمام منه سرية فتعنت شاركها الجيش وكذا لو غنم الجيش شاركهم السرية ولو بعث
سرية إلى جهة واحدة تعنتا اشرك الجيش والسريةان جميعا ولو بعثها إلى جهتين فكذلك ولو بعث سرية وهو مقبض ببلد
الاسلام فغنمت اخضعت الغنم ولو بشاركهم أهل البلد ولا الأمام ولا جيشه وكذا لو بعث جيشا وهو مقبض ببلد ولو
بعث سرية إلى وجهين وهو مقبض فكل واحد منهما مختص بالغنم ولو اجتمع لستريان والجيشان في موضع فغنما كانا
جيشا واحدا ولو بعث الأمام سولا لمصلحة الجيش ولبلد أو جاسوسا لينظر عدوهم فيقتل أخبارهم فغنم الجيش قبل رجوع
أهلهم أسهم له **في** قال ابن الجندب إذا وقع النفي فخرج أهل البلد من طهر فغنم العدو وغنم أو أهل المسلمين كان كل من
خرج أو حبس أو خرج أو أقام في المدينة من المقاتلة محررا من العتق شركاء في الغنم وكذا لو حاصرهم العدو فباشر به بعض أهل
المدينة إلى أن ظفروا وغنموه إذا كانوا مشركين في العونية والحفظ للمدينة ولو كان الذين هم ملوكا وعلى ثمانية فرسخ من المدينة فغنم
وغنموه انحصروا بالغنم **في** قال الشيخ لم يجز في الغنم في أرض العدو وكبره تأخيرها إلا العذر من خوف المشركين أو قلة
حلفاء أو انقطاع عورة وقال ابن الجندب الأولى ألا ينضم إلا بعد الخروج من دار الحرب يجوز فيها **في** لا ينبغي للأمام إقامة
الحديث في أرض العدو بل يؤخره إلى دار الاسلام ولا يسقط الحد سواء كان هناك أماما أو نائبه ولا ولو رأى من المصلحة تغلبة
فوز دار الحرب أو كان مستحق الحد أسيرا واسلم فبهم لم يخرج الميثاق من عندنا التجارة وغيرها ولو قتل ضلما اقتض منه في
دار الحرب فقتل عذرا ولا يسقط القصاص وإن لم يكن الأمام أو نائبه حاضرا **في** المشركون لا يملكون أموال المسلمين إلا
إذا غار المشركون على المسلمين فخذوا زوارهم وعبيدهم وأموالهم ثم ظفر بهم المسلمون فاستعادوا ما أخذ منهم فإن أولادهم
برأ إليهم بالبيعة ولا يسرقون وأما العبيد والأموال فإن قاموا البيعة قبل الفسنة دون علمهم لا يبرأ إلا أماما للبيعة شتا وإن
أقاموها بعد الفسنة فلا شيء فلو كان أحدهما أمة برء على أبيه وبرء الأمام فبهم ذلك للبيعة من بيت المال والثاني أنه يكون للمقاتلة
ويعطى الأمام ما رباها التمانها والأول الحق ولو أخذ المال أحد الرهينة عوضا أو غيره فضا حله حتى يغير شيئا من الواجب
عبد المسلم فالحق به دار الحرب لم يملكوه ولو أسلم المشرك الذي في يده مال المسلم أخذ منه بغير قبضه ولو دخل مسلم دار الحرب فقتل
أو أسراه ثم أخرج إلى دار الاسلام فضا حله حتى يبرأ فبهم عليه ولو أعفاه من يده أو باع أو قص فيه بطل ولو غنم المسلمون
المشركين شيئا عليه غلامه المسلمين ولم يعلم صاحبه فهو غنمه ولا توقف حتى يحوى صاحبه لوقال العبد في بلد الشرك أن القاتل
من بلاد الاسلام فحق قبول قوله نظر وكذا لو أعزنا المشرك بما في يده أسلم بعد الاستغناء وقبله قبله ولو كان المال الموجود
في هذا الكافر أخذ من مسلم وكان في يده أسلم متاجرا أو مستعارا من مسلم ثم وجد المتاجر أو المستعير كانه المطالبة قبل
الفسنة وبعد ها ولو دخل حرب أو الاسلام بامان فبايع عبدا مسلما ثم لحق به دار الحرب فبهم المسلمون كان باقيا على
ملك البايع وبرء المسلم الثمن الذي أخذه ولو تلف العبد كان للمسيء الفسنة وعليه دمه وقبضه إن القتل ولو أسلم الحرب في دار
الحرب له مال أو عفا أو دخل مسلم دار الحرب اشترى منها عقارا أو مالا ثم غراه المسلمون فظهره على ماله وعفاه لم يملك
وكان باقيا عليه إن كان مما ينقل بمجول وأما العقار فانه غنمه ولو أحرز المشركون جارية مسلم فوطئها المحرم ثم ظهر المسلمون
حليها فبهم أو لا فها لملكها ولو أسلم عليها المشرك لم يزل ملك صاحب الجارية عن ولده إلا أن يسلم ثم بظاها بعد الاسلام
فلنا أنه ملكها ثم يهل بعد الاسلام فإن الولد يقوم على الأب بلزم العتق **في** لو أسرا الأمام قوما من أهل الكتاب ذناؤهم
فذاؤهم فشاؤوا في بينهم وشتاؤهم وذلواهم باعطاء الجزية لو يكن له ذلك في التنازل والذناؤ **في** من فز المسلم على
الخصم قبل الفسنة لم يسحق الغنم ما لم يبد قبل الفسنة ولو فز بعد الفسنة لم يزل ملكهم ولو فز قبل الفسنة وقالوا كما فتحنا
لقالوا منجزنا إلى فته فالوجه أن لهم سهاؤهم فيما غنم قبل الفسنة ولا بعد ما لم يفتحوا الفسنة **في** إذا أساجر أجبر العبد في الفسنة

كتاب الجهاد

١٢٨

من ثوبه

من ثوبه

كتاب الجهاد وغيره من غير الجهاد لوقته اسمهم لوان اشأ من ماله مغلوبة مخضرة فيها بغيره قالوا كبره لا يستحق سبها الا ان يفسد عليه
 فذلك السهم ولو اشأ من الجهاد في الغزو او جردا ليدلوه وخرج منها وشهدا لوقته استحق السهم ولو افسد نفسه لحفظ الثمنه او سرق
 الذناب من الثمن او غيرها جاز وحلته الاجرة كما لو وضع الى الجوز فربما ينفذ عليها لم يملكها الموجد بذلك **كتاب**
 اشترى المسلم اسيرا من يد العدو باذنه لزمه دفع ما اذاه المشتري الى البائع من ثمن وان كان يغير اذنه لم يجب لو انفق على الاذن
 واختلفا في قتل الثمن قالوا قول الاسير كج اهل الحرب اذا التولوا على اهل الذمة فسيبوه واخذوا اموالهم ثم قد علمهم
 المسلمون وجب دهم الى ذمتهم ولم يجز شراقتهم واما اموال المسلمين اذا علم صاحبها قبل الفتنه ودفع عتوانا
 بعد الفتنه فلو ما نفقه من الخلاف وهل يجزى اثم فيه نظر ويجوز ان لا يملكه المسلم مع امكنه **المطلب الخامس**
 في قسام الغزاة وفيه **ح** مجتاز الغزاة ضربان المطوعة وهم الذين اذا استولوا غزوا اذا لم ينشطوا اشتغلوا بمعايشهم
 فهو لا لهم سهم في الصدقات اذا غنوا في دار الحرب شادوا القاتمين واسمهم لهم الثاني الذين ارصدوا انفسهم للجهاد
 فلم من الغنم وبنه الا خمس يجوز ان يعطوا من الصدقة من سهم من السبيل **باب** ينبغي للامام ان يتخذ الديون وهو
 الدخيل للجهاد القبايل قبيلة قبيلة ويكتب عطاياهم ويجعل لكل قبيلة عربيا ويجعل لهم علاقة بينهم ويعقد لهم التوقيع
 اذا اراد الامام انفسه عليهم فله الا ضرب الى رسول الله ص فالافريقان استورا قدامهم هجرة فان استورا قدامه لانس فان
 فرغ من عطاياهم بدأ بالانصار فاذا فرغ منهم بدأ بالعرب فاذا فرغ من العرب فقام على الجهم هذا كله مستحب واجبي قال الشيخ فتى
 المجاهد ان اذا كانوا اجابا يطون على ما نفقه فاذا مات المجاهد او قتل له ذنبه وامراه اعطوا من بيت المال كفايتهم لا من
 الفتنه فاذا ما غنوا فان صدقوا انفسهم للجهاد كانوا المحكم هم يحصل الاما المقاتلة وهم الباقون ويجزى لفرسان والرجال
 والذرية والنساء العلم قدر الكفاية ويقسم في السنة مرة ويعطى المولى ويحبس ثمنه من كفايته الا انه يفر بالعطاء كما اذا
 سئل ان يعطى عطاياهم ويعطى كل قوم قدر كفايتهم بالنسبة الى بلدهم ويجوز تفضيل بعضهم من سبيل الله بن السبيل لان الغنم
 في اذامرضها حد من اهل الجهاد ورضها برحى ذواله ليقط عطاؤه والا كان حكمه حكم الذرية بعد موت المجاهد
 ولو مات المجاهد بعد الحول طالب رثته بالسهم في ما يحتاج الكراع والافان الحربي اليه يؤخذ من بيت المال من اموال
 المصالح وكذلك ذلك في المحاكم والولاية والمصالح يخرج من ارتفاع الاراضي المفوضة عنه ومن سهم سبيل الله ومن
 جلة ذلك ما يلزمه فيها بخصه من الانفال والفى وموجبات من لا عقل له ومن لا يعرف قائله وغير ذلك مما تقول انه
 يلزم من بيت المال **ح** اذا اهدى التمسك الى الامام والى جل من المسلمين هدية والحربا ثمة فالاقرب لخصاصها هو المهدى
 بجاولا يكون غنمه **الفصل السادس** في احكام اهل الذمة وفيه مطالب **الاول** في وجوب الجزية ومنه
 منع فيه **ف** مجتاز الجزية واجبة بالضر والاجماع وتتخذ لكل كتابي فاعل بالغ ذكره في الكتابي من له كتاب حقيقة وهم
 اليهود والنصارى ومن له شبهة كتاب هم المجوس يؤخذ الجزية من هؤلاء الثلاثة سوا ما نوا من المبدلين وغير المبدلين ومن
 كانوا عريا او عجا ويؤخذ من دخل في دينهم من الكفار وان كانوا عاوا قبل الفتن والتبديل ومن سله وذراريه ويؤخذ من الجزية ولو
 ولدوا بعد الفتن وان دخلوا في دينهم بعد الفتن لم يقبل منهم الاسلام ولا فرق بين ان يكون الشغل بن كتابين او مشين او ابن
 كتابي ودثنى لفضل الذي ذكرناه ولو ولد بين ابوين احدهما تقبل منه الجزية والاخر لا تقبل فحق قول الجزية منه ثم
ب المجوس يؤخذ منهم الجزية مثل اليهود والنصارى **ح** لا يؤخذ من غير حنة الثلاثة جزية ولا يقبل منهم الا الاسلام
 من سوا ما حنة الكفار ولو ولد له قبل ان يكونوا عريا او لم يكونوا من عباد الاوثان من العرب او لم يكونوا من مشركيهم
 سوا ما كان لهم كتابا كصحفهم وصحفهم وادخلوا ولم يكن **ك** قال ابن الجندان الصابون يؤخذ منهم الجزية لانهم
 من اهل الكتاب انما يخالفونهم في فرج السائل لا في الاصول وقبل انهم من اليهود وكذا النصارى هم يؤخذ الجزية من
 النصارى من البغويين والقطوينة والملكية والفرنج والروم والارمن وغيرهم من يدين بالانجيل ويعمل بشريعته
 عليه **ف** بنو تغلب جزايل من العرب من يدين بدينهم وانما يدينوا في الجاهلية الى النصرانية واشغل ايضا من العرب قبل ان
 يخرجوا من ثوبه ومجناضات القبايل الثلاث من اهل الكتاب يؤخذ منهم الجزية كما يؤخذ من غيرهم ولا يؤخذ منهم الزكاة

فاحكام اهل الذمة وقد اخرجت ووقتها

١٣٩

مضاعفة في لا يجل في اهل الكتاب لا ملائمة وان كانوا من بني تلبح لو غزا الامام قوما فدعوا انهم اهل كتاب
دخلوا قبل نزول القرآن اخذ منهم الجزية ولم يكلفهم لبنة وشترط عليهم بهذا العهد والمقالة ان بان كذبهم فان ظنهم
يجب قتالهم وانما يظهر باعترافهم باجمعهم انهم عبادون ولو اعترف بعضهم ببعض عهد المعترف ولو شهدوا على الاخرين لم يقبلوا
اسلم منهم اثنان فعلا انهم شهدوا انهم ليسوا من اهل الذمة انتقض العهد وقولوا ولو دخل غلبت في ذمة اهل الكتاب قبل
نزول القرآن وله ولد صغير كبير فاقاما على عبادة الاوثان ثم جاء الاسلام فان الصغير يقرب على دين الذمة ان يذل الجزية في
الكبرى في سقوط الجزية عن الفقير اهل الكتاب قولان اشهرهما انه لا يسقط بل ينظر بما الى وقت بشاره ويؤخذ منه عاقبة
عليه في كل عام حال فقره واختاره الشيخ واسقط الجزية المفدي لدية الجزية عن الصبي فاذا بلغ طوبى بالاسلام او بال
الجزية فان امتنع منها صار حرا فان اختار الجزية عندها الامام بحسب ما يراه ولا اعتبار بجزية امه ولو كان الصبي ابن غائب
وبلغ طوبى بالاسلام خاصة فان امتنع صار حرا ولو بلغ الصبي ميذا لم يزل الجزية عنه ويكون ماله في يده ولديه ولو ادان
الامان بالجزية والمصير في الجزية كان له ذلك وليس لوليه منعه عنه ولو ادان بعقدا ما نابذل جزية كثيرة فالوجه
عنده ان لوليه منعه من ذلك يا لو صالح الامام قوما على ان يؤدوا الجزية عن ابنائهم غير ما يدفعون عن انفسهم فان
كانوا يؤدرون الزايد من موالهم جاز ويكون ذبا في جزيتهم وان كان من موال اولادهم لم يجزى به لو بلغ سنها لم يجزى
الجزية عنه فان اتفق هو ووليه على بديل الجزية وعقدا جازوا ان اختلفا لم يقر له وان لم يعقدا ما ناصرا به الشيخ الا ان
اذا عقد الذمة لوجده هو واولاده الا صاغرا ماله في الامان فاذا بلغ اولاده لم يدخلوا في ذمة ابيهم وجزيتهم لا يعقد
ولو كان احدا بوجه وثنا فان كان الابحقر لم يقبل منه الجزية بعد البلوغ بل يقهر على الاسلام فان امتنع رد الى ماله وماله
حرا وان كانت الام الحرة في دار الاسلام لم يذل الجزية بل يسقط الجزية عن المجنون المطبق ولو لم يكن مطبقا فان
ينضب اعتبار حاله بالاعطى فان انضبط اخل عتبا الا غلب التلق لا يؤخذ الجزية من النساء ولو بذلتها عرفها الامان لا
جزية عليها فان ذكرنا ناعلم وطلبك فها جازاخذها منه ولو شرطه على نفسها لم يلزمها جازها الرجوع في الهبة و
لو بعث من دار الحرب بطلب عقد الذمة وقصير الى دار الاسلام وعقد لها الذمة ومكنت بشرط الالتزام احكام الاسلام ولا يقو
منها شيء ولو كان في حصن ورجال وصبي او نساء فامنع الرجال من اداء الجزية وبذلوا الصلح على ان الجزية على النساء والصبيان
لم يجز وبطل الصلح ان فعلوا وبذلوا النساء ذلك ودعوا ان يؤخذ منهم الجزية ويكون الرجال في امان لم يصح ولو قبل الرجال
او لم يكن في الحصن سواء لسا عقد الذمة بالجزية لم يجز ذلك وتوصل الى فتح الحصن وبسبب وقال الشيخ يلزم عقد الذمة
لهم على ان يجري عليهم احكام الاسلام ولا ياخذ منهم شيئا فان اخذه رده ولو دخلت الجزية دار الاسلام للتجارة بامان
لم يكن عليها ان تؤد شيئا يوقى يؤخذ الجزية من الشيخ الفاني والزمن والارض ساواة الاعنى لها ويؤخذ من اهل القوم
والرهبا بن الاقر بعد سقوط الجزية عن العبد واختار الشيخ سقوطها ولا فرق بين ان يكون لذي الحق المسلم ويؤد بها
مولاه عنه ولو كان نصفه حرا ونصفه من مولا نصيب الجزية ومن مولا نصيب لرقبه ولو اشتق كان حرا لم يتر با
الجزية بل يقهر على الاسلام فقال ابن الجند ولا يمكن من الحقوق ما اد الحربي بل يسلم او يجبر ان كان ذميا لم يفرق دأرا الاسلام
الابذل الجزية او يسلم **المطلب الثاني** في قدرها ووقتها وفيه **مبحث** اختلف علماء مسائل بعضهم ان لها
قدرا موقتا وهو ما قدره على استلزام الفقه اثنا عشر درهما وعلى المتوسط اربعة وعشرون وعلى الغنى ثمانين درهما وبغور ذهاب
في كل سنة واخرون انها مقدرة في طرق الفلذ دون الكثرة فلا يؤخذ من كل كتابي اقل من دينار واحد ولا يند في طرفها
قال ابن الجند الثالث ناذ صلبه الشخانها غير مقدرة لا في طرف الفلذ الا في طرف الكثرة بل هي موطئة ينظر بنظر الام
وهو الاقوى عندك **مبحث** الجزية باخر المول ويؤخذها سلفا ولا يجبا وله **مبحث** يؤخذ الجزية مما تبتر من ماله
من الامان والعرض على قدر نكتهم ولا يلزمهم الامام بعين من ذهاب فضه ومع بذل الجزية يجبر قائلهم اجماعا على
تجزئ الامام في دفع الجزية ان شاء على رؤسهم وان شاء على ارضهم وهل يجوز له ان يجمع بينهما لا يتدخل الجزية بل اذا
اجتمع جزية شين واكثر استوفيت منه اجمع لهم عن رؤسهم شيئا عن رضاهم شيئا منع الشخان من ذلك وقال ابو الصلاح

فيما يجوز الرجوع

وقد اخرجت ووقتها

تباينه

كتاب الجهاد

١٥٠

يجوز في الاقوى عندك في يجوز ان يشترط عليهم في عقد الذمة ضيافة من بينهم من المسلمين ولو لم يشترطها لم يكن وجوب
عليهم ويجوز ان يكون الضيافة المشترطة دائمة عن اقل ما يجب عليهم من الجزية وان يكون معلومة بان يشترط عددا معلوما للضيافة
في كل سنة والافضل جواز ان يشترط ضيافة ما زاد على ثلثها اما لكل واحد وتعيين النوف قدرا وحسبا وتعيين جنس الايام
لحم ومنه وزيت وشعير وبقدره وتعيين علف الدواب من الشعير والبن والقمح لكل ما به شيء معلوم ولا يكلفوا الذبيحة ولا
ضيافةهم باوضع من طعامهم لاعم الشرط وينبغي ان يكون الضيافة على قدر الجزية فيكثرها على الغنى ويقلها على الفقر
يوسطها على المتوسط ولو شاوروا ساكنيهم وينبغي ان يكون نزول المسلمين في فواضل منازلهم وفي بيعهم كذا بينهم
بمروءة بان توسعوا ابواب البيع والكاين وان يعلوها من بجانبهم من المسلمين فيدخاوها ويكافا فان لم يفسدوا سبوت الاغنياء
ولو ايسر للفقر لا ضيافة عليهم وان لم شعهم لم يكن لهم اخراج او بابا لمنازلها ولو كثر ما من سبق الى منزل كان
اقترب ولو جازوا دفعه استعملوا القرعة في اذا شرط عليهم لضيافة فان وفوا بها فلا بحث ان امتنع بعضهم جبر عليه لو
امنعوا اجمع ففرضها عليه لو احتاجوا الى المائدة قولوا فاذا قالوا انقصوا العهد وخرقوا الذمة فان طلبوا منه بعد ذلك العهد
على اقل ما يراه الامام ان يكون جزية لهم من ما جابهم ولا يتقدر ببلد **ح** اذا ادوا الجزية لم يؤخذ منهم غيرها سواء انجزوا
في بلاد الاسلام ولم يجزها الا في بعض الجواز **ط** اختلف في الضمان فقال ابن الجبند عندك ان يكون مشروطا عليهم في العهد
ان يكونا حكام المسلمين جارية عليهم اذا كانتا الخصومات بين المسلمين وبينهم او تجا كوا اليها في حضرة ما منهم وان يؤخذ منهم
فما لم على الارض وقال الشيخ هو التزام احكامنا وجريانها عليهم **ي** ينبغي ان لا ييسر عليهم في اخذها ولا يعذبون اذا
اعسر عن اداها ما اذا مات الذي بعد التحول لم تقط عنه الجزية واخذت من تركته ولو مات في ثلثة ففى مطالبته
بالقسط نظرا فيه المظالمة وتقدر الجزية على الوضائا والوكبر ما وانها للدين ولو لم تجلث شيئا لم يطالب بالورث شيئا
ولو انكركا كان الامام غريبا بصر مع الغنى ما بقدر الجزية ولو سلفها الامام رد على وشه بقدر ما بقى من السنة **ب**
واسم الذي قبل اداها ان كان قبل التحول سقطت لا يؤخذ منه لخطا وان كان بعده فمولا ان احدهما السقوط والثاني عهد
والاول اقوى لا فرق بين ان يسلم بسقط عنه الجزية او يسلم لاذلك **ج** لو اسلم في اثناء التحول وقد سلف الامام الجزية
رد عليه فطبا في التحول والاولى عدم رد ما مضى **المطلب الثالث** فيما يشترط على اهل الذمة وفيه **و** بحث
الا يجوز عقد الذمة المؤبدية الا بشرطين ان يلتزموا عطاء الجزية في كل حول وان يلتزموا احكام الاسلام ولا يصح عقد
الهدنة الا للامام او نائبه فلو شرط عليهم في الهدنة شرطا سدا مثل ان يشترط عدا الجزية او اظهار النكير او اسكانهم الجواز
ودخالهم المناجدا والحرم فسد الشرط وفي فساد العقد شك **ب** ينبغي للامام ان يشترط عليهم كمال نفع المسلمين ورفعة
لهم وجعله ما يشترط عليهم شرا قسا ما حدهما يجب بشرطه ولا يجوز تركه وهو شرط الجزية عليهم التزام احكام الاسلام فلو
اغل بها او باحدهما عهدا او ناسبا لم ينفذ الهدنة وما لا يجب بشرطه والاطلاق يقتضيه وهو الاضغوا واما هنا في الامان من الغم
على حر المسلمين واما امداد المشركين بالمعونة وهذا ان التمس بقبض العهد بخالفها سواء مشروط ذلك في العقد او لم يشترطه
ينبغي اشراطه بما يجب عليهم الكف عنه من ترك الزنا بالمسلمة وعدا صانها باسم النكاح ولا يقتنوا مسلما عن دينه ولا يقطع عليه
الطريق ولا يؤدى الشركين عينا ولا يقبض على المسلمين بدلالة او بكتيبة كتاب الى اهل الحرم فيجبرهم باحوال المسلمين ولا يقال
مسلم او مسلمة فمضى فعلوا شيئا من ذلك وكان تركه شرطا في العقد نقضوا العهد والا فلا بل يجدهم الامام ان اوجبت الجنا
حدا ولا يعززم وما فيه فضاخنة على المسلمين مثل ذكر دينهم او كتابهم او دينهم بسوقا نالوا بالسبب تعالى او لرسوله
وجب عليهم ان نقضوا للعهد وان فكروا به بدون التباركا لو اكتاب الله او دين الاسلام لا ينبغي نقضوا العهدان شرط عليه
الكفر الا فلا وما يضمنون لمتكروا لاضرر على المسلمين فيه وهو ان لا يحد ثوا كتيبة ولا يبعثوا في دار الاسلام ولا يرفعوا الصوامع
سكنهم ولا يضربوا ناسبا ولا يطالبوا اليه على ناسا المسلمين ولا يظهروا الجحود والتميز في بلاد الاسلام فهدا كله يجب عليهم الكفر
وان لم يشترط فان خالفوا وكان تركه مشروطا نقضوا العهد والا فلا وقولوا بما يقتضيه الجناية وقال الشيخ لا يكون نقضها
للعهد وان شرط عليهم السادس ان يمتنعوا عن المسلمين وينبغي الايمان ان يشترط عليهم عقد الهدنة في ايمانهم وشهوتهم

في الجزية والامان

في احكام الابنية والمساكن والمساجد

١٥١

وكانهم فلبسوا ما يخالفت لونه سائر اللوان الثياب باخدم بشدة الزمان في سلمهم ان كانوا نصارى والافضل له كحرقه بجعلها فوق
 غمامة ويخفى ان يختم في قبته خاتم خاص ونحاس واحد يوضع فيه جملادرجا البناذير وكذا يا مريانا هم يلبس ثيابا
 يلبسها وبين المسلمين بان يشدوا الزنار ويغير احد الخفين بان يكون احدهما احمر والاخر اخضر ولا يمنعوا من خرا الثياب ولا
 يفرقون شعورهم ولا يكون الخيل بل ما عداها بغير خروج ويركون عرضا رجلا الى الجانبين ظهورا الى اخرهم يمشون فطلبوا
 وحمل السلاح واتخاذ ولا يتكوا بكى المسلمين كما في الناسم الى عبدالله وابي محمد ولا يمنعون من الكنى بالكنية **المساجد**
 وهو المعاهد الذي يكون له امان بغيره فيجوز للامام ان يوسمه دون الخول بعوض وغيره ولو اراد ان يقيم حوله
 عليه عوض فان عقده الامان فان خاف الا ان يمانه بغيره بالامان وردة الى الحرب كمن يبيع الامان اذا عقد الله
 ان يكسب سائرهم واسما ابائهم ويجعلهم يعرف على كل عشرة عريفا واذا عقدوا الذمة عصوا انفسهم واولادهم الا صاغروا القتل
 والسبي والقتل اذا مواع على الذمة ولا يبرحوا الكنائس ويبيعهم ويخربونهم ولا يظهرونها ولو زحفوا اليها فخرج
 الحاكم بين الحكم عليهم بحكم المسلمين وبين ندمهم الحاكم ومن اراق لهم من المسلمين خيرا او قتل خيرا فان كان مع الظاهر فلا
 شيء عليه وان كان مع استناده وجب عليه الفدية عند مصلحته لا يجوز اخذ الجزية من الجزية على المسلمين كما خربوا
 الخنزير ويجوز اخذها من ذلك **في** اذا مات الامام وقضى ما قدره من الجزية امدامينا او بشرط الدوام وجب
 انقائهم بعد مضاف ذلك **المطلب الرابع** في احكام الابنية والمساكن والمساجد **باب** بمخال الاجور لاهل الحرب
 ان يدخلوا دار الاسلام الا باذن الامام ويجوز له الاذن للمصلحة بعوض وغير عوض مع الحاجة كقتل الميرة ولدا والاشيا
 ولو كان تاجر الا يحتاج المسلمون الى تجارتهم كالعطر وشبهه لم ياذن له الا بعوض ماله مصلحته سواء كان عشرة ماله او لم
 يكن ولو اذن بغير عوض لمصلحة جاز ولو اطلق الاذن ولم يشترط العوض ولا عده في العوض اشكال وقوى الشيخ عند
 فان شرط الامام شرطه وانما بان باخذ منهم العشر كل سنة او افلا واكثر اخذ منهم والافضل ما يراه مصلحه ولو دخل
 الحرب بغير امان وقال اتيت برسالة قبل قوله ولو قال اتيت مسلم لم يقبل الا بالبيعة ولو لم يبع شيئا كان للامام قتله واشر
 واخذ ماله **باب** لا يجوز لشرك ذي ارضي او حربى سكنى الحجاز ونغنى بالحجاز مكة والمدنية واليمامة وغيره يبيع وفدك والحج
 من حجاز الحجاز بين نجد وحمزة قال الاصمعي ابو عبيد جيزة العرب ما بين عدن الى بئر لعراق طولا ومن بلد والى
 الواطرات شام عرضا وقد يطلق جنزة العرب على الحجاز ويجوز لهم دخول الحجاز باذن الامام للجان ويجوز للامام ان
 ياذن لهم في مقام ثلاثة ايام فاذا اقام في بلد ثلثة ايام انتقل عنه الى بلد اخر وانما ياذن الامام مع المصلحة كحمل الميرة
ج لو دخل الحجاز بغير اذن الامام عز ولا يقتل ولا يسرق وان كان جاهلا لم يضر ويمنى عن المعاهدة ولو دخل باذن
 واقام ثلثة ايام جاز ان ينتقل الى غير من بعض مواضع الحجاز ثلثة ايام وهكذا لو مرض بالحجاز جاز له الاقامة ولو مات
 دفن في مكانه **باب** يجوز له الاجتياز في أرض الحجاز باذن وغيره ناله الشيخ فلم اجناذ لم يكن من المقام اكثر من ثلاثة ولو
 كان له دين على رجل فاداه الاقامة لا مضاه لم يكن له ذلك وكل فيه قال الشيخ لا يمنعون من دخول الحجاز ولو كان
 جزاير وجبال ممنوعوا من سكناها وكذا سواحل البحر الحجازي لا يجوز لهم دخول الحرم الا اجنازا ولا استيطانا ولا دخول
 الكعبة بميرة لاهل الحرم منع من الدخول اليه وان اراد اهل الحرم الشراعتهم خرجوا الى الحل وانباعوا منه ولو جاز شوكه الى
 الامام بعش الميرة فمع رسالة ولو اضع من اذنها الا مشاهة خرج الامام اليه من الحرم ولو دخل الحرم غالما بالخير لم يضر
 ولو كان جاهلا لم يضر الا ان يغادر بعد الفجر من أرض الحرم فقله منه ولو مات لم يدفن فيه قال الشيخ ترك
 على ناله والوجه بغيره واخره الا ان يقطع ولو ضا لهم الامام على دخول الحرم بعوض قال الشيخ جاز ذلك وجب دفع
 العوض وان كان خلفه وكان العوض فاسدا بطل له الجزية ولو صالح الرجل والمرأة على الدخول الى الحجاز بعوض جاز
 ولو صالح المرأة على سكنى دار الاسلام فغير الحجاز بعوض لم يلزمها **باب** لا يجوز الذمى ولا الغير من اصحاب الكفار دخول
 المسجد الحرام والاجاع باذن وغيره وكذا غيره من المساجد عندنا ولا يجوز للمسلم ان ياذن له في ذلك **باب** اذا قدم قوم
 من المشركين الى الامام فزولهم في مفضل من اهل المسلمين فان لم يكن لهم مفضل من اهل المسلمين فواضيانا كان ذلك

والا فمخالفة

كتاب الجهاد

١٥٣

اسكنهم في اقبية الدور والطرفين لا يمكنهم من دخول المساجد فتح البلاد التي يتبعها احكام المسلمين ثلثة اقسام احكاما انشاء المكون
 واحدته واخطوه كالجزيرة بغداد والكوفة فلا يجوز احداث كتبه فيها ولا بيع ولا يثبت احكامهم ولا صومعة ولا صليب جاعا ويجوز ان
 ما وجد من البيع الكتابي في ما فتح المسلمون عنوة فهو للمسلمين ولا يجوز احداث بيعة ولا كتبة ولا صومعة ولا صليب فيها
 كان قبل الفتح فان هذه المسلمون وقت الفتح لم يجز استجراؤه ايضا وان لم يجدوه قال الشيخ لا يجوز اقراره **الثالث** ما فتح
 على ابناء الارض لهم فلم يجد بها شاذ فيها واظها بالخروج والخيار برضوا لنا قورن ان صولحو على ابناء الارض للمسلمين و
 يوردون الجزية فالحكم في البيع والكتاب على ما يقع عليه الصلح ان شرط اقرارهم عليها او على احداث ذلك وانشاءه جاز وان
 شرط عليهم ان لا يحدوا شيئا او يجرى بها جاز ايضا ولو لم يشرطوا شيئا لم يجز يحد شيئا واذا شرطوا الحد ينبغي ان يعين
 مواضع البيع والكتابي **ط** كل موضع لا يجوز لهم احداث شي فيه اذ احداثه جاز نقضه تخريبه وكل موضع لم اقره لا يجوز هذه
 فلو ائتمروا في جواز اقراره ويجوز دم ما تشع منها واصلاحه **د** واهل الذمة ان كانت محلته مثل ان تسمى
 الذمى ان كانت محلته مثل ان تسمى الذمى عصة يتناقص فيها بناء فليس له ان يعاود على بناء المسلمين ولا ان يباويه بل يجب ان
 يقصر عنه وان كانت متباعدة تركت على حالها وان كانت على اهل المسلمين وكذا لو كان للذمى دار غالبة تسمى المسلم دار الى جانبها اقصر منه
 فانه لا يجب على الذمى هدم علوه ولو ائتمروا والذمى الغالبة فاذا وجدته بها لم يجز له العلو على المسلم ولا المساواة وكذا لو
 ائتمروا ارتفع لو يمكن له احداثه ولو تشع منه شيء ولم يتهتم جاز دمه واصلاحه لا يجب ان يكون اقصر من بناء المسلمين باجم
 في ذلك البلد وانما يلزمه ان يقصر عن بناء محله فالا ينبغي بعد اهل الذمة في الجاهل ولا يذايمهم باسلامه واذا سلوا على اهل
 اقصر في الرد على قولهم عليكم **ب** مصر الجزية مصر الغنمة سواء المجاهدون وكذلك ما يؤخذ منهم على وجه المعاوضة
 لدخول بلاد الاسلام **الفصل السابع** في الهادنة وقيد اهل الذمة منهم ونقض العهد وفيه مطالب **الاول**
 في الهادنة وفيه كتب **أ** الهدنة والوادعة والعامدة وضع القتال وترك الحرب الى مدة بعوض غير وهي مشروعة
 بالنص والاجماع وانما يجوز مع المصلحة للمسلمين ما لا يضرهم عن المقاومة ولو لم يزل الاسلام وليد الجزية والزام احكام
 الاسلام ولو لم يكن المصلحة للمسلمين لم يجز هادنتهم **ب** اذا اقتضت المصلحة الهدنة وجب كالمدة ولا يجوز مطلقا
 الا ان يشط الا اماما مختارا لنفسه متى شاء وكذا لا يجوز الى مدة مجهولة واذا اشترط مدة معلومة لم يجز ان يشترط نقضها من
 شاء منها ويجوز ان يشترط الامام لنفسه ان يشترط لهم ان يقرهم ما شاء ولا يجوز ما اقرهم الله **ج** اذا اقتضت المصلحة الهادنة
 وكان في المسلمين قوة لم يجز الا ان يهادنهم اكثر من سنة ويجوز ان يهادنهم اربعة اشهر فادون وهل يجوز اقل من سنة واكثر
 من اربعة قال الشيخ الاظهر انه لا يجوز ولو قبل بالجواز مع المصلحة كان تويا ولو لم يكن في المسلمين قوة واقتضت المصلحة هادنتهم
 اكثر من سنة لم يكن ثبوتها اعداد قوة او لضعف العدو وهو اشد نكابة من الذي يهادنه او لغيره جاز قال الشيخ وابن الجوزي
 ويتقدم الزيادة بعشر سنين فلا يجوز الزيادة عليها **د** وعقده ازيد من عشرين بطل الزيادة خاصة لو اذ حربي خوار
 الاسلام وسولا او متامنا فان كان لقضا حاجه من نقل ميرة او تجارة او اذا عدالة يحتاج اليها المسلمون جاز للامام الاذن
 بعوض غير يومين وثلاثة وان اذالاقامة قال الشيخ يجوز الى اربعة اشهر لا يزيد الوحي عند الجواز مع المصلحة **هـ** الهدنة
 ليست واجبة على كل تقدير سواء كان بالمسلمين قوة او ضعف ويجوز على غير مال ولو صالحا للمسلمين على مال يدفعه اليهم جاز
 مع الضميمة واجبا الا في عهدهم واذابن المال لم يملكه الاخذ ويجوز ان يهادنهم عند الحاجة على وضع شيء من حقوق المسلمين
 في اموال المهادنين وان يضع بعض ما يجوز ملكه من اموال المشركين بالقدح عليهم حفظ اصحابهم وتحرير ذواتهم **و**
في لا يجوز عقد الهدنة ولا الذمة بالجزية الا من لا مال له او ما يملكه الا ان يمان فيجوز لا خادرا لهما بان يؤمنوا احاد
 المشركين **ز** اذا عقد الهدنة وجب عليه حمايتهم من المسلمين واهل الذمة ولا يجب من اهل الحرب ولا حامية بعضهم من بعض ولو
 مسلم اذمى عليهم شيئا منهم ولو افاض عليهم قوم من اهل الحرب فسيبهم لم يجب عليهم شتقا منهم والوجه انه يجوز للمسلمين
ح الشرط الصحيح في عقد الهدنة الا ان يشترط عليهم ما لا يضرهم من اموال المسلمين والفاقد بطل العقد مثل ان يشترط
 رد النعام والسلاح ولو شرط رد من غير مسلم الى الجاهل مسلم فادرا اخذه فان كان اربعة بمقتضونه من الافتقار

لا يجوز ان يهادنوا المسلمين الا في الضرورة

في المهر وتبديل أهل الذمة

١٤٣

جاء رده بمقتضى ما لا يمتنع من اخذها اذا طلبوه ولا يجبر على الفسخ معهم لا يمنع من الرجوع اليهم ان اخذوا ذلك ولذا يبرأ من المهرين
 والمفاتيح وان كان مستضعفا لم يجز رده ولو شرط في الصلح رده الرجال مطلقا لم يجز وبطل الصلح ومع بطلانه لا يرد منهم من
 منهم رجلا كان وامراه ولا يرد البكر عنها بخلاف لو جاء صبي ووصف الاسلام لم يرد ولا يرد المجنون ولو بلغ افاقا وصفا
 الاسلام كانا مع المسلمين وان وصفا الكفر فان كان ممن لا يقر اهله عليه الزما بالاسلام او ردوا اليها فان كان ممن يقر اهله عليه
 الزما بذلك والخبر ولو جاء عبدا لم يرد ولا يرد عليه فهو لا ثمرة **ط** والنساء المهاجرات اليها عليهم حرهم
 على الاطلاق فلو صالحهم الامام على رده من جاء من النساء مسلمة لم يجز الصلح ولو طلبت امرأة او صبية الخروج من عند الكفار
 جاز لكل مسلم اخراجها وتعين عليه ذلك مع المكنة **ي** انا عقد الهدنة مطلقا فجاما منهم اثنان مسلما او بامان لم يجز ردهم
 ولا يجوز ذلك سواء كان حرا او عبدا رجلا وامراه ولو اطلق الهدنة ثم جاءت امرأة مسلمة او جات كافرة واسلمت لم يجز ردها
 فان جاء ابوها او خوها او احدا من اهلها لم يدفع اليه ولو جاء زوجها او وكيله بطلبها لم يسلم
 اليه ان طلبها ولم يكن قد سلم اليها فلا شيء وكذا لو لم يتم شيئا وان كان قد سلم رده عليه دفعه ولو سمي مهر فاسدا
 اقضها كما لم يكن له المطالبة به ولا يقبضه وكل موضع يجزى رده المهر فانه يكون من بيت مال المسلمين المعد للمصالح او
 يرد ولو قدمت الى بلد الامام او بلد خليفته ومنع من ردها اليه لو قدمت الى بلد غيرها وجب على المسلمين منه من اخذها ولا
 يلزم الامام من عيبتهم شيئا سواء كان المانع من ردها العامة او رجال الامام ولا يرد عليه انفق في العرس ولا ما يهدى اليها
 ويكرهها به **ب** لو قدمت اسلمت ثم جئت ردها ولو اشبه وقوع الاسلام في السلامة والمجنون لم يرد ولا يرد
 مهرها فان افاقت فاقرب بالاسلام رده مهرها عليه وان اقرب بالكفر ردت عليه فجاءت مجنونة ولم يعلم حالها لم يرد عليه
 ولا يرد مهرها فان افاقت وذكورتها اسلمت وعليه مهرها ومنع منها وان ذكورتها لم يسلم ردت عليه **ب** لو قدمت
 صغيرة وضعت الاسلام لم يرد اليهم قال الشيخ ولا يجب والمهر الا ان تبلغ وتقيم على الاسلام وان لم تقم ردت **ج** لو قدمت
 مسلمة ثم ارتدت وجب عليها ان تؤمن ان امتنع حلفت انما وضعت وقت الصلوات فلا تقبل فان جاء زوجها وطلبها لم
 يرد عليه يرد عليه مهرها **د** لو جاءت مسلمة فجاء زوجها بطلبها فأتاها بعد المطالبة وجب والمهر عليها ان كان المهر
 مهر على ورثته ان كان الميت هو ولو مات احد فاقبل المطالبة لم يكن له شيء **هـ** لو قدمت مسلمة فطلبها زوجها بائنا
 او خالها قبل المطالبة لم يجب المهر اليه وان كان بعد المطالبة وجب ان كان رجلا لم يكن له المطالبة ولو اجهاد وعليه المهر
 مع المطالبة **و** لو جاءت مسلمة ثم جاء زوجها واسلم فان سلم قبل انقضائه عدتها كان على المتكاح فان كان قد اخذ مهرها قبل
 اسلامه ثم اسلم في العدة ردت عليه وجب عليه مهرها اليها ولو اسلم بعد انقضائه عدتها بائنا منه فان كان قد طلبها بالمهر قبل
 انقضائه عدتها كان له المطالبة والا فلا ولو كانت غير مدخول بها فاسلمت ثم اسلم لم يكن له المطالبة بمهرها **ز** لو قدمت مسلمة
 الى الامام صلات حره فان جاء مستبد فطلبها لم يدفع اليه الا فتيها ولو جاء زوجها لم يرد عليه لو طلب مهرها وكان حره رده عليه
 ولو كان عبدا لم يدفع اليه المهر حتى يحضر مولاه فطالب به ولو حضر الولي دون العبد لم يدفع اليه شيء وعقد في وجوب رده
 مهره لامة نظر **ح** اذا قدمت مسلمة الى الامام فاجاد رجل ادعى وجهها فان عرفت ثبت والا اقام مسلمين عليهن ولا
 يقبل الواحد مع امرأتين ولا مع فرائض من امرأتين ولا مع عيبن رده عليه اذا ثبت بالبينه او الاعتراف وادعى تسليم
 المهر اليها ثبت ان صدقته والا فليقبل ليقبضه ويقبل ما هدا امرأتان او مع عيبن ولا يقبل قول الكفار وان كثره ولو عدل اليه
 قال قول قولها مع اليقين **ط** لا اعتبار بالتخييل بانقل الامر من المقبوض وما وقع عليه العقد فلو اختلفا في المقبوض
 كان القول قولها مع اليقين وعدها التينة **ك** اذا عقد الامام الهدنة ثم مات وجب على من بعده الائمة العمل بموجب ما شرط
 الاول الى ان يخرج مدة الهدنة **كا** اذا نزل الامام على بلد وعقد معهم صلحا على ان البلد لهم ونصير من اجاعا على رضهم
 بعدد الخبز يوزن بطنهم من احكامنا جاز ويكون ذلك في الحقيقة جزية فلو اسلم منهم واحد سقط وصارت الارض عشيرة
 فان شرط ان يأخذ العشر من ردهم جاز اذا غلبت على طينة لا يقصر عن اقل ما تقضيه الصلحة ان يكون جزية ولو ظن العشر
 لم يجز فان لم يظن القصور وعده قال الشيخ الظاهر في الذهب انه يجوز لان فضل الامام حجة **كب** قال ابن الجوزي لو كان

خبره ابا حنبله شرط في الهدنة فحدث المسلمين ما لم يكن يجوز ذلك الشرط معه مبتدأ لم يجر عند فتح ذلك الشرط والهدنة
لاجل الحادث **المطلب الثاني** في تبديل اهل الذمة وفيه **فصل** **ح** اذا انقلبت في قبلة الجهاد الى دين
بغير اهل عليه بالجهاد كاليهودي نصرانيا او بالعكس او بجوبتها والنصر في جوبتها وبالعكس قال ابن الجبلة يجوز ذلك ويقر
عليه بالجهاد وقال الشيخ الذي يقضي له ذلك الكفر كالملة الواحدة ولو قبل انه لا يقر عليه كان قويا وذلك يدل على تردد
قال فاذا قلنا بقره وانقلبت امة على جميع احكامها من انقلبت الى الجوبتها فكذلك **ب** اذا انقلبت الى دين بغير اهل عليه فلا يجر
مع القول بالافراد وان قلنا لا يجر في شيء بطالب منهم من يقول بطالب الاسلام خاصة ومنهم من يقول بطالب الاسلام
او بدنه الاول وتردد الشيخ **فصل** **ح** اذا انقلبت الى دين لا يقر اهل عليه كاليهودي بغير تبديل اهل عليه اجماعا وقوى الشيخ
انه لا تبديل منه الا الاسلام وقبل بطالب الاسلام بالرجوع الى دينه الاول وقبل او دين بغير اهل عليه والضعف للشيخ
وابن الجبلة فان قام على الامتناع قتل واما اولاده الكبار فلم يحكم بنفوسهم واما الصغار فان كانت امة على دين بغير اهل عليه
ببديل الجهاد اقر في بلاد الاسلام وسواء مات الامان لا وان كانت على دين لا يقر اهل عليه عليهم بقرن ايضا لما سبق لهم من الذمة
المطلب الثالث في نقض العهد وفيه **فصل** **ح** اذا عقد الامام الهدنة وجب عليه الوفاء بما عقده ما لم ينقضه المشركون
فان شروا في نقضه فان كان الجمع جفت اهلهم وان كان البعض فان انكر الباقون ما فعله الناقضون بول او فعل ظاهرا واعتزلوه
او ناسوا الامام بغير ثبوت انكارهم واما منهم على العهد كان العهد باقيا في حقهم وان سكتوا كانوا ناقضين ايضا **ب** اذا نقض
جميع المشركين العهد غرهم الامام ومنهم ما غار عليهم صارا حرايا وان نقض البعض غرهم الامام خاصة دون المقيمين على العهد
فلما اخلطوا اقرهم الامام بالتميز ولو لم يميزوا فن اعترف بالنقض قتل ومن انكر قتل قوله وترك ولو نقضوا العهد ثم تابوا قال
ابن الجبلة اقرهم القبول منهم **ح** اذا خاف الامام من خيانة الهادين وعذرهم بسبب ما رده على ذلك جاز له نقض العهد
ولا ينكف وقوع ذلك في قلبه حتى تدله امانة على ما خافه ولا ينقض الهدنة بنفس الخوف بل الامام نقضها بخلاف الذي اذا
خف من الخيانة فان عقده لا ينقضه الا ما يرد ذلك **ب** اذا نقض الامام الهدنة لخوفه وببذل اهلهم عهدهم فانه يردهم الى ما منهم
بغير حرا فان لم يضمنوا النقص خفا مثل ان ياتوا عن المشركين او يطمعهم على عودتهم فانه يردهم الى ما منهم ولا شيء عليه ان تضمن
حقا كقتل مسلم او اللطال استوفى ذلك منه كذا ان كان الله محضا كاذبا او مشركا كالسفره **ح** اذا عقد الهدنة وجب حفظهم
المسلمين واهل الذمة دون اهل الحرب فان عقد الذمة كان عليهم بذب عنهم اهل الحرب غيرهم فان شرط في عقد الذمة ان
يدفع عنهم اهل الحرب فان كانوا في بلاد الاسلام بطل الشرط وان كانوا في ارض الحرب بين الدارين صح الصلح ومنه لم يدفع عنهم اهل
الحرب حتى مضى حول لم يكن عليهم جزية وان سبهم اهل الحرب فليكن بشر ما سبهم من الاموال لا الخمر والخمر **ب** اذا عقد
اهل الحرب على اهل الهدنة واخذوا اموالهم وظفرهم الامام واستند اموال اهل الهدنة احتل وجوب الرد عليهم **المطلب الرابع**
الراجع في الحكم بين المعاهد والمهادين وفيه **فصل** **ح** اذا حاكم البنادقة في مسلم او مشرك او مسلم وجب على الحاكم
ان يحكم بينهم على ما يقضي حكم الاسلام وان حاكم اهل الذمة بعضهم مع بعض تجبر الامام بين الحكم بينهم والاعراض عنهم لا
يجب الحكم بينهم كذا لو كانوا مشركين **ب** اذا استعكف احد الخصمين على الاخراج اياه الامام في كل موضع يلزم الحاكم حكم
بينهم فاذا استدعى حكمه وجب عليه الخضوع الى مجلس الحكم ولو جاز في مبدئيه على وجه الذي في طلاق وظهار او ابداء تحية الامام
في الحكم بينهم حكم المسلمين والرد على اهل غلهم ليحكم بينهم بينهم فان حكم بينهم منعه في الظاهر من الوطى قبل الكفاية
يكفر بالصوم ولا بالتقرب بالطعام **ح** لا يكره للمسلم ان ياخذ من نصراني مالا مضابا ويكره له ان يدفع الى النصراني
مالا مضابا ويمنع ان يشترط عليه لا يجرى الا بما يوجب في شرع الاسلام فاذا شرط واشترى بطل الشرط وان كان
بين المال في الذمة فان قبض الثمن ضمنه وان بشرط واشترى بطل البيع واذا انقض المال فان علم المالك انه نصراني فخلو
او خالط محظور لم يجز له قبضه ان علم انه مباح قبضه وان شك كره **ب** اذا جرت نفسه للذمى صح سواء كانت في الذمة او مضابا
ويكون اوقات العادة مشتتة **ح** اذا قتل الذمى بالابوغ في شرعا وشرا عكرا لانا والواط والسفره كان الحكم في ذلك
كالحكم بين المسلمين في اقامة الحد وان كان مما يجوز في شرعهم كزنا ونكاح الحارم لم يضرهم مع الاستئذان وان اعلنوا

وغيره من الجهاد

حكم قتال اهل البغي

١٥٥

ادبهم الامام على ظاهره قال الشيخ وروي ترفيع عليهم متحد وهو الصحيح و لو باع نصراني من مسلم عملا واشتراه منه بطن
 البع وان تفاوضا وكونا الاثنان في المشتري سواء كان مسلما او مشركا وادقنا الخبر في اذا اوصى مسلم لذي بعد مسئلة
 بفتح الوضبة ولو كان العبد مشركا فاسلم قبل موته اوصى ثم مات قبل الوضبة لم يملكه صحيح يمنع المشرك من تملك العبد لم
 وشرا المصاحف فان اشترى لم يصح البيع قال الشيخ وحكم اخاديش بنول الله صلى الله عليه وآله وانا والسلف فاقوا بغيرهم
 المصحف والافوي عند الكرام ما كتب النور والادب فان شراها جاز لهم ط اذا اوصى لذي بطن ببناء مكنته او بغيره ووض
 لصالواتهم او مجمع لصلواتهم بطلت الوضبة وكذا لو اوصى لذي بطن جازما دما للبيعة والكنيسة او بغيره لصلواتهم او بغيره
 ببناء مكنته بغيرها المارة من اهل الذمة او من غيرهم او وقفها على قوم ليكونوا ارجل جرحها للصغار جاز الوضبة وكذا
 اوصى لغيرها والشافعية ولو اوصى ببناء مكنته لنزول المارة والصلوة قبل بطلت في الصلوة فينبذ كنبه بصفه ثلث لثمة
 المارة فان لم يكن بطلت قبل بئى الثلث لنزول المارة ومنعون من الاجتماع للصلوة وكل ما توقي لو اوصى بشئ يكتب
 المؤزبة او لا يخل والذبور او غير ذلك من الكتب القليلة بطلت الوضبة ولو اوصى بكتب طب وحكا او غيره وتوقف عليهم
 او على غيرهم خافوا بكرة السلم اجرة رم ما ينفذ من كتاب البع من بناء وتجارة وغير ذلك والبربحر **الفصل**
الثلث في قتال اهل البغي فيه لم يجز افعال اهل البغي واجبا للنصر والاجماع وبثبت حكم البغي ثبنا بطلته ان يكون
 في ضعة وكثيرة لا يمكن كفهم وتفرق جميعهم الا بانفاق ونجس جوارح وقال لو كانوا قرا كواحد العشرة لم يكونوا اهل
 وكانوا قطاع طريقا واهل البغي واهل الذمة واهل البغي ان يخرجوا عن قضا الامام منقذ من عنه في بلد او
 بلاد لو كانوا معه او في قضا لو يكونوا اهل البغي الثالث ان يكونوا على الباطنة بنا وبل مانع عندهم لم يوجب قضا
 خروجهم على الامام ولو لم يكن لهم تاويل مانع وباتوا بغير شبهة فهم قطاع الطريق حكمهم حكم الخارجين ولا يشرط
 في كونهم اهل بغي ان يصبوا لانفسهم اما ما بل كل من خرج على امام عادل ونكت ببعته وخالف في احكامه فهو باغ
 وحكمه حكم البغاة سواء اصبوا لانفسهم اما ما اولاج الامامة عندنا ثبت بالنصر والاجماع ولا الاختيار وكل من
 خرج على امام منصوص على امامته وجب قتاله قبل البت اليه والحوال عن سبب خبره وايضا ح الصواب له الا ان يوافق كلامه
 وجوا والافانهم بغير خبرهم مع المكنة قبل القتال الحوارج هم الذين يكفرون بالذنب بنا لون من على علمه من علما
 فهو لا ينفاه هم بقتال اهل البغي على كل منكرية الامام لقناهم عموما اخصوا او من ضربة الامام على الكفاية ما ليس به
 الامام على القبحين فيجب بكتفبه قدام غير والتاخير عنه كيرة والفرار في حريمهم كالفرار في حرب الكفار ويجوز ان
 ينووا اطاعة الامام وقتلوا في اناظهم يوما اعتقدوا مذهب الخوارج وطغوا في الائمة ولو وصلوا منهم واشتعلوا من الحيا
 وقالوا لا نصلي خلفا ما لا انهم في قضيه الامام ولم يخرجوا عن طاعته لم يخرج قتلهم مجتبر ذلك ولا يكونوا بغاة ماداموا
 في قضيه الامام فان بعث الامام اليهم واليا فقتلوه او قتلوا غير الوالي من اصحاب الامام قتلهم حتما في اذا استعاضوا
 البغي بنسائهم وضربانهم وعبيدهم في القتال قاتلوا اهل العدل قاتلوا مع الرجال لا يمكن التحريضهم وان في القتل عليهم
 واذا ارادوا شرا او ضربة قتل انسان كان له نعم بما وان في على نفسه ما ح اذا استعان اهل البغي بالشركين المحرمين و
 عقدوا لهم ذمة واما ما على قتل اهل العدل لم يصح ما عقده وبقيلهم الامام مقبلين ومدبرين واذا قوا في الاستخيرة
 الامام بين المن والمغذوا والاشقاق والقتل وليس لاهل البغي ان يتبرؤا اليهم ليدلهم الامان وان كان فاسدا وان
 استعانوا باهل الذمة فاضا ونوهم واسلم الامام فان ادعوا الشهنة المحملة من اعتقادهم وتوبع القتل مع الطائفة من الظالم
 او الاكرام قبل قولهم بغير يمينه وكان عهدهم باقيا وان لم يدعوه انتفض عهدهم وجاز قتلهم مقبلين ومدبرين ولو الفوا
 اموالا وانتفاض منهمها وكذا بضمن اهل البغي ما يتلفونه من مال اهل العدل وانتفضهم حال الحرب في قبلها وبعدها فان
 استعانوا بالمشائمين انتفض امانهم ولو ادعوا الاكرام انتفضوا الى البيعة ط يجوز الامان يستعين باهل الذمة على
 حرب اهل البغي منع الشيخ في المبوط ذلك وليس بجيد ولو استعان من المشائمين بمن يري قتلهم مقبلين ومدبرين
 موضع لا يجوز لم يجز الا مع الضرورة او يمكن الامام من دهم عنهم طالة الادبار وكذا يجوز ان يستعين على اهل الحرب باهل

كتاب الجهاد

١٥٠

الذي من هو حسن الرأي في المسلمين مع من الامام من صبر وقيم مع اهل الحرب **ب** اذا اقرها اهل البغي فقتلوا
فذكر الامام على قهرها فعل ولا يباين احد منها على الاخرى بل يقابلها حتى يعثروا على الطاعة وان لم يتمكن تركها يدعوا القاض
الى الطاعة فان ثبت قاتلها وان خالف جماعة عليها علمها البغي قاتل الاخرى قاتلها كسرها لا معونة الاخرى ينبغي ان يقابل
مع الله هي اقرب الى الحق فان تناوبوا مع الله المصلحة اكثر بالقتال معها فان خففت الله قاتلها او رجعت الى طاعته كفر عنها
يجزى قال الله ضمها اليه لا بعدلها في الطاعة بل لا يقابل اهل البغي بما يبع تلافيه كالنار والمجنون والشرقي مع الضرر و**ب**
ان لم يكن دفع اهل البغي الا بالقتل وجب لا شيء على القاتل ولا ضمان على اهل العدل فيما يلقونه من اهل البغي حال الحرب
ولو قتل العادل كان شهيدا ولا يغسل ولا يكفن ويصلى عليه ويدفن ولو اتلف اهل العدل قاتل اهل البغي ما انفسهم قبل الشروع
في الحرب وبعد انقضائه ضمنوه قال الشيخ ولا خلاف ان الحرب اذا اتلفت شيئا من اموال المسلمين ونفوسهم ثم اسلم قاتل لا ضمان
ولا يضمنه وما المقتول فانهم يضمنون ما يلقونه من الاموال والانس قبل الحرب بعد ما وفيها ولا فرق بين الواحد
الجميع من اهل البغي الضميمة **ب** اهل البغي فيما ان احدهما ان لا يكون لهم فئة يرجعون اليها ولا يفسحون عند الله
ان يكون لهم فئة يفسحون اليها فالاول لا يفسح على جرحهم ولا يتبع مدبرهم ولا يقتل سبهم والثاني يفسح
على جرحهم ويتبع مدبرهم ويقتل سبهم سواء كانت الفئة خاضعة او غائبة فربما يبعث على قتل واحد من اهل العدل
من منع قتله ضمنه ولو كبر سقوط القصاص **ب** لو وقع اسير من اهل البغي في ايدي اهل العدل وكان شابا قويا جلي حتى
يتابع او يهزم اصحابه الى غيرة وبرموه وسلكهم ثم لو امد بين اليه لم يطلق وخاف قتله لو كان الاسير غير اهل القتال
كالصبي المنة اطلق على اشكال **ب** لو اسر كل واحد من الفريقين ساريا من الاخر جاز فدا اشكر اهل العدل باسرا اهل
البغي لو ابي اهل البغي جيل اهل العدل من معهم لو قتل اهل البغي اشكر اهل العدل لم يجز لاهل العدل قتل اسراهم
اذا لم يكن لهم فئة **ب** اموال اهل البغي ضرايان احدهما لم يجزه الصكر والاجماع على ثبته على ملكهم الثاني ما حواله
من سلاح وكراع وخيل واثاث وغير ذلك فللشيخ قولان احدهما انها تقسم بين اهل العدل للراجل سهم ولل فارس سهمان
ولذي الا فرس ثلاثة وبه قال ابن الجبند والثاني انها باقية على ملك اهل البغي لا يجوز استغنائها ولا هبتها وهو خير
المحقق ابن ادريس هو قوي **ب** لا يجوز لاهل العدل الانتفاع بكراع اهل البغي لا يسلمهم الا في حال الضرورة قاله
الشيخ المصنف وجوزه الشيخ والاول قوي **ب** الاجماع على انه لا يجوز بيع اهل البغي سواء كان لهم فئة ولا
يملك ثباتهم **ب** اذا سال اهل البغي ان ينظرهم ويكف عنهم فان سألوا به الانتظار ابد لم يصح وان كان مدة معلومة لم يصح
وتغيروا لم يجزهم الا في ذلك وان كان للتفكر والعود الى الطاعة قبل ولو بدلوا ما لا ينظرهم فيها لا يجوز لهم انتظار الجرح
ولو كان في ايديهم اشكر اهل العدل سألوا الانتظار الكف لطلقوا اشكر اهل العدل واخذ منهم الرهائن جاز فان اطلقوا
اهل العدل اطلق الامام ومقاتليهم وان قتلوا من عندهم لم يقتل هاتين فاذ انقضت الحرب طلفت الرهائن مع الامن
لو خاف الامام على اهل العدل لضعف عنهم فلو كبرهم الى وقت المكنة كما لو تعود اهل البغي عند النكاح فيهم ورفع المصن
او ادعوه الى حكم الكتاب بعد ان دعوا الى ذلك فابولهم برفع عنهم الحرب لا بما يكون وجوعا الى الحق مصرح من غير ادراك
لو كان مع اهل البغي من لا يقابل ففي جواز قتله اشكال **ب** اذا غلب اهل البغي على بلد فحبوا الصلوات واخذوا الخيرة واستادروا
الخارج لم يقع موقعه والامام ان يجبره واذا اقاموا الحدود قال الشيخ لا يباين مرة اخرى للشفة ولو طالبهم الامام بالصدقة
فذكر ان اهل البغي استوفوا منهم فان لم يجز الامام طالبهم ثانيا ولو اجازها فالا حريا لقبول من غير ثبته ولا يمين قال الشيخ
ولو ادعوا اداء الخراج لم يقبل قولهم ولو ادعى اهل الذم اداء الخيرة الى اهل البغي لم يقبل منهم كذا لا يجوز لاحد الحكم والقضا
الا باذن الامام او من نصبه فلو نصب اهل البغي قاضيا لم ينفذ قضاءه مطلقا في حق او باطل سواء كان القاض من اهل البغي او من
اهل العدل ولو كتب بحكمه الى قاض اخر لم ينفذه **ب** اهل البغي فاق بعضهم كفارة فلا يقبل شهادتهم وان كان عدلا فيهم
سواء شهد لهم او عليهم وسواء كان على طريق التدين او لا على وجه التدين **ب** المقتول من اهل العدل لا يغسل ولا يكفن
يصلى عليه لافرق بين الخوارج وغيرهم **ب** اذا ارتكب اهل البغي في حال مناعهم ما يوجب الحد ثم قتلهم قتلهم فيهم

لم ينفذ

والقول
من اهل البغي لا يغسل
ولا يكفن ولا يصل
عليه

في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

١٥٧

وانما مسنونا ببلد الحبيب **الحج** قال الشيخ بكروه للعادل القصد القتل بسبب الباغى او ذى رحمته فانه قتلته كان جازا وروى ان كان ذارفا
 ولو قتل الباغى العادل منع من الميراث **كتاب** يجوز للعادل قتل الباغى بالقتل قال ابن الجبلة لا يستحب للوالي ان يقاتلهم
 يجوز الهدنة ولا يثبت احد من اهل البغى ولا قتل غيلة قال لا يستحب للوالي ان يقاتلهم الى عدوان يامر بقتل الباغى
 المساجد الجامة وسواق المسلمين وباسر الناس بالدغامة بالنصر على اعداء المسلمين من سبيل النجاة او احدا لا يضر عليهم
 وجب قتله ولو عرض بالسبغ وكذا لو عرض بالشتم **لا** الرقة هي الخرج عن الملة بالكفر بمانع الزكاة ليس بمنكر ويجب قتاله
 في بدنها فان بدنها والاقل ان كان محمدا للشرك ولزكهما مع التحليل للشرك كان مرتدا واذا تلف المنة مالا او نفسا حال ردة
 عنه سواء تحبضه في منعه او لا **ليك** اذا قصد وجار حياك بر بدنه فقتله او حر به كان له ان يقاتله وضا عن نفسه و
 حر به باقل ما يمكن دفعه ولو لم يندفع الا بالقتل جاز ولا يبر له ولا قود ولا كفارة وهل يجب على الانسان ان يذاع
 عن نفسه قال الشيخ الاقوي لو حارب لا يجوز الاسلام اما المال فلا يجب بذاع عنه ولا اعلم فيه خلافا والمرأة يجب عليها
 ان يذاع من اراد فحما ولو قتل لم يكن له دفع **الحج** اذا تمكن المقتوم من الهرب جبا لا ذافع ولو تمكن من الصباح وجب
 حصل المساعدة **ل** الا يضطر الى كل طعام ينجس وشراب ينجس بجملة مثاولة لمحفظ الزمق **الفصل التاسع**
 في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وفيه **الحج** مباحب الامر بطلب القتل بالقول على جهة الاستعلاء والنهي بقبضه
 والمعروف بكل فعل حسن اخضع بوصفا به على حسنة ذاعرفنا على ذلك اودل عليه والمنكر كل فعل قبيح عرفنا على فحشه او دل
 عليه الحسن ما للقادر عليه لتمكن من العلم بحاله ان يفعله والقبيح هو الذي ليس للتمكن منه ومن العلم بقبحه ان يفعله
 والحقن شامل للواجب التذرع بالمباح والمكروه والقبيح هو المحرم خاصة **ب** المعروف ينقسم الى الواجب والتذرع الامر
 بالواجب واجب بالتذرع بدم المنكر كله قبيح والنهي عنه واجب **حج** في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ثواب عظيم
 قال الله تعالى كنتم خير امة اخرجت للناس يا من آمن بالله واليوم الآخر الذين كفروا من بينكم يراهم لن ينزل اليهم
 قوله كانوا لا يتفانمون عن منكر قتلوه وركبوا عن الصادق عليه السلام قال جاء رجل من ختم الى رسول الله فقال يا رسول
 الله اخبرني ما افضل الاسلام فقال الايمان بالله قال ثم ما اذا قال صلة الرحم قال ما اذا قال الامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر قال فقال الرجل فماذا لا يعمل ابغض الى الله قال الشريك بالله قال ثم ما اذا قال قطع الرحم قال ثم ما اذا قال
 ترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر قال الكاظم عليه السلام لا بأس بالمرء ان يعرف وينهى عن المنكر او يستعملوا عليكم
 شره كما فهدعوا خياردكم فلا يشجب لهم وعن الباقر عليه السلام قال قتل لقوم لا بدونهم الله بالامر بالمعروف والنهي عن
 عن المنكر وقال النبي لا يزال الناس بخير ما امر بالمعروف والنهي عن المنكر ونهوا على البر فاداموا فاذلك عن
 منهم البركات وسلط بعضهم على بعض لم يكن لهم ناصر في الارض ولا في السماء والاعبار في ذلك كثيرة في ان تقول القتل
 على وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واختلفوا في وجوبها في مقامين احدهما هل هو عقلي او شرعي
 والثاني اقوي لثاني هل هما واجبا على الكفاية او على الاعيان السبعة على الاول وهو الاقوي والشيخ على الثاني
 شرط وجوبها اربعان يعلم المعروف والمنكر منكرا بالانكاد والامر ان يجوز تأثر انكاد
 فلو غلب على ظنه او علم عدم التأثر لم يجب قد جعله صليا شرط على الاطلاق والاولى ان يكون شرطا لما يكون بالامر
 واللسان دون الغلبان يكون المأمور والامر على الاستمرار ولو ظهر منه امانة الامتناع سقط الوجوب
 وان لا يكون على الامر والتأثر ولا على احد من المؤمنين بسببه مفسدة فلوطن توجيه الضرر اليه والى احد المؤمنين
 بسببه سقط الوجوب **ق** مراتب الانكاد ثلاثة بالقلب واللسان واليد فالاول بجملة وهو اول المراتب فاذا علم ان
 فاعل المنكر ينزع باظهار الكراهية وجب كذا الوعد حياجه الى الهجر وجب له محبة لئلا يبدل ولو لم يؤثر انتقال الى الانكاد
 باللسان بالوعظ والتزجر يستعمل الاشارة لا فانادوا الا انتقل الى ما فوقه ولو لم ينزع وانفرد اليه بالانكاد
 وشبهه فاندلوا فنظر الى الجراح قال السبيل يجوز ذلك بغير اذن الاقام وقال الشيخ ظاهر مذهبنا انما
 ان هذا الخبر من الانكاد لا يكون الا لا يشر او لمن ياذن له الا اماما قال وكان المنكر يخالف في ذلك ويقول يجوز

في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

كتاب المناجر النجهر

(١٥٠)

ذلك بغيرته وافقه به الشيخ في النبأ وهو الاقوى عندك لا يجوز لاحد اقامة الحدود غير الامام ومن نصبه لا امام له
وقدر خص في حال غيبته الامام ان يقيم الانسان الحد على ملوكه اذا لم يخف ضررا على نفسه ولا ماله ولا على احد من المؤمنين فالشيخ
الشيخ وقد خسر ايضا في حال الغيبة اقامة الحد على الولد والزوجة مع الامن ومنعه ابن ادريس للفقهاء وهل يجوز للفقهاء اقامة
اقامة الحد في حال الغيبة جزم به الشيخان وهو قوي عندك ويجوز على الناس ما عدهم على ذلك لا يجوز الحكم والقضاء
الناس الا للامام ومن افت له الامام وقد غرض لا ثمة عليه بل ذلك الى فقهاء شيعتهم المامومين المحصلين لدارك الامام
الباشرين عن ما خذ الشريعة الفهمين بنصب الادلة والامارات في حال الغيبة فينبغي ان عرف الاحكام واستمع شرايع الحكماء
في باب القضاء من الشيعه الحكم والافنا ولبعد ذلك اجر جليل وثواب عظيم مع الامن على نفسه وماله والمؤمنين فان خاف على
احدهم لم يجز له التعرض له على حال حكم اذا طلب احد الحكمين المرفعة الى قضاء الجور كان متعبا للمحق مريبا للناثم مخالفا
للامام ويجوز على كل من يمكن منعه عن ذلك ومساعدة غيره على الترفع الى قضاء المحق اذا اوقع خصما الى قسبه عارفا
بالاحكام جامع شرايط الحكم وجب عليه حكم بينهما على ما يلي الحق ولا يجوز ان يحكم بينهما بمذاهب اهل الاختلاف فان اظهر
الى الحكم بينهما على مذاهب اهل الاختلاف فادله ذلك ما لم يبلغ الدماء فانه لا تقبض فيها على حال ويجوز تنفيذ الاحكام على الرقيب
الحق في كل ما يجب عليه القبول لعارف بالاحكام القضاء كذلك يجب عليه لقبها حال الغيبة بان يحق اذا امن الضرر ولم يخف
على نفسه ولا على من المؤمنين ويجب عليه ان يفقه عن معرفته لا عن تقليد روي الشيخ في الصحيح عن الباقر عليه السلام من
افقه الناس فغير علم ولا هلك من الله لغيره ملائكة الرحمة وملائكة العذاب لمحقه من عمل بفساد ولو خاف على نفسه
من الاغتيا بالحق جاز له مع الضرر وخوفه الاغتيا بمذاهب الاختلاف والكون للضرر مع المكنة باب يجوز تنفيذها
اهل الحق ان يجنبوا بالناس الصلوات كلها من الفرائض الخمس والعبد بنسبها بما يؤكد امع عدم الخوف اما المجعة فاقطع
علاقتها فاجاز ما بعضهم وضع سلا رواين ادرين من ذلك وهو قوي لا يجوز لاحد ان يعرض نفسه للتوقيف
من قبل الظالمين الا ان يعلم انه لا يفتك الواجب لا يرتكب الفسح ويتقن من وضع الاشياء مواضعها فان غلب على
ظنه خلاف ذلك لم يجب التعرض له فان اكره على الدخول جاز حينئذ ويجتهد على نفاذ الاحكام بالحق تمت
الفائدة الاولى وهي العبادات من كتاب التحريم وهو اخر جزء الاول منه وتلوه

في الثاني انشاء الله تعالى القاعدة الثانية في المعاملة

والحمد لله رب العالمين صلى الله عليه وسلم

الرسول محمد وآله الطاهرين

كتاب المناجر وفيه مقتله ومقاصدا ما المقتله فيها مباحا

يجوز طلب الرزق بالمعاش في الحلال والاجماع قال الله تعالى مشوا في صلاتكم وكلوا من رزقي وقال رسول الله صلى الله
عليه واله من الرزق امسك صلاح الما في فيه فضل كثير وثواب عظيم قال رسول الله صلى الله عليه واله الكا وعلى عباله كالحا
في سبيل الله وقال عليه السلام نعم العون على قومي الله الغني وقال امير المؤمنين عليه السلام الله يحب النجار المين وقال عليه
السلام ابارك الله لكم فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه واله يقول ان الرزق عشرة اجزاء ثم ثلثه في التجارة وثلثه
في غيرها وقال عليه السلام تعرضوا للتجارة فان لكم فيها غنى عما في ايدي الناس وقال الصادق عليه السلام الله تبارك وتعالى يحب
الاعتراف في طلب الرزق وعنه عليه السلام قال اوحى الله عز وجل الى داود عليه السلام انك نعم السديد لو انا اكل من بيت المال ولا
تعمل بيدك شيئا فبكى داود وادعى الله عز وجل الى الحد يدان ابن ابيك داود وقال الله تعالى له الحد يدان فكان يعمل كل يوم
دورا ويبيعها بالف درهم فعمل عليه ثمانية وستين دورا فباعها بثلاث مائة وستين انفا استغنى واستغنى عن بيت المال
وقال عليه السلام غني بحجر عن الظلم خير من يملك على الاثم وقال لا خير فيمن لا يجمع المال من حلال فكيف به وجبه
وقبضه بغيره ومصل به روجه قاله ما فعل عمر بن مسلم قبل اقبل على العبادة وترك التجارة وقال ويجهد ما علم ان
تارك الطلب لا ينجا له ان موثا من اصحاب رسول الله لما نزل من حق الله يجعل له محرابا وبرزقه من حيث لا يحتسب

الحق

في أدب التجارة وخباياها

١٥٩

اعقلوا الأبواب فلبوا على العباد وقالوا قد كتبنا ببلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ما علمكم على ما صنعتم فقالوا يا رب
الله يهمل الله عز وجل ما رزقنا فاقبلنا على العباد فقال انه من فعل ذلك لا يستحي الله عليه عليكم يا مطلبين لا بغض الرب فاعلوا
اليوم يقول رزقني وترك الطلب قال الصادق عليه السلام كفى بالمرء إثما ان يضيع من يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم ملعون ملعون من يضيع
ويؤخر عن الغار الكاظم عهده قال عمل الدنيا كانه كعقش ابداء وعمل الآخرة كانه كعقش غدا والآخرة في ذلك كثيرة
ب ينبغي ان اذا التجارة ان ينفقه فيها ليعرف كيف ينشر الكتاب يميز صحيح العقد وفاسده ويسلم من الربا وكان
المؤمنين عليه السلام الكوفة فيسكن كل يوم مكره من القصر بطوف في الاسواق ومعه لذة على عاتقه فينفق على اهل كل سوق
ينادي يا معشر التجار تعوا الله عز وجل فاذا هم معوا صوته القواما في ابدعهم وادعوا اليه بقلوبهم سمعوا باذانهم فبقوا
قد موالا استخافوا وذكروا بالسوء واقرئوا من المبتاعين وترنوا بالحلم فها هو اعن اليمين وجانبوا الكذب فيجاءوا عن
الظلم وانصفوا المظلومين ولا تضربوا الزناوا وفوا الكيل والميزان ولا تجسوا الناس اشياءهم ولا تغشوا في الارض فستد
فطوف في جميع الاسواق بالكوفة ثم يرجع فيفقد للناس **ج** ينبغي للتاجر ان يسوي بين الناس في البيع والشراء فيكون
الصبي بمنزلة الكبير والمساكين بمنزلة المالكين المستحي بمنزلة البصير المذاق **د** اذا قال التاجر لغيره هلم احن اليك يا
من غيري هج وكذلك اذا غامد مؤمن فليجهد لا يرج عليه فان اضطر ففزع باليسر منه **هـ** اذا قال لثان للتاجر اشتر
مناعا لم يجز ان يعطيه من عنده وان كان جوا لا بعد البيان **و** ينبغي الاقالة للمستقبل واعطى الراجل واخذ
الناقص ولا يجوز العكس بكرة لمن لا يعرف الكيل والوزن ان يولاهما **ز** ينبغي للتاجر في البيع والشراء والقسط
والانصاف **ح** بكرة ان يدخل السوق ولا من سبق الى مكان من السوق غير مملوك كان احق به الى اللبس **ط** ينبغي
الدعاء عند دخول السوق بالمنقول وان يكبر الله تعالى ثلثا اذا اشترى ان يشهد الشهادتين ويسأل الله ان يبارك له
فيما يشترى ويخبره فيما يبيعه اذا انتشر عليه نوع من التجارة انتقل الى غيره لوريج في نوع منها او مد عليه واذا حل
الشكر بادا الى البيع ولا يترك الشراء للعدا ولا يطلب لقا به فيما يبيع ويشترى من الربح بل يبيع باليسر **ي** ينبغي
ان يتجنب في تجارته خمسة اشياء مدح البايع ودم المشتري وثمان العيوب اليمين على البيع والربا وبكرة التورم
المقاول في البيع والشراء ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس معاملة سفلة الناس والادنين منهم وذو العاهات
والخادفين والاكراة ونحاطهم ومناكحتهم ومعاملة اهل الذمة وتبين المتاع بالظاهرين وحده واخفاء عيوبه بل يبرمه ولو كان الرد
بما لا يظهر للخص حرره **ب** ينبغي معاملة من نشاء في خبر بكرة الاحتياط من الثمن بعد العقد قبل الشرف وبعد
ج من باع شيئا لغيره لم يجز ان يشتره لنفسه ان زاد في قيمته على ما يطلب في الحال الا باذن مالكه **د** ملك الغن حرام وهو
الظهار والجحد واخفاء الردى فيما لا يمكن معرفته كوثب **هـ** ولذا بكرة البيع في المواضع المظلمة التي يخفى فيها العيوب
و بكرة ان يدخل الرجل على سوما خبير وحرره في المبسوط وان يزيد وقتا للذم بل يزيد وقتا لمناذي ولودخل
على سوما خبير وتعاقد البيع صح وان فعل حراما او مكروها **ز** **ح** اذا كان النبي قال لا بيع بعضكم على بيع بعض ومعا التهي
عن قول الرجل للمشتري في مدة الخيار انا ابيعك مثل هذه السلعة بافل او خيرا منها بالثمن واقل وكذا ابتنا والنتي من
جاء الى البايع في مدة خياره فدفع اليه اكثر من الثمن ولو خالف انعقد البيع مع فتح احد المتعاضدين وان فعل حراما **د**
البحث حرام وهو الزيادة للشراء بل يقر المشتري فيزيد ولو اشترى مع البحث صح الشراء فان ظهر عنهما الغبن تخبر الغبون على
ما باي ولا فرق بين ان يكون البحث هو اطاء البايع او لا ولو قال البايع اعطيت كذا فاشترها به ثم بان كذب كان للمشتري
الخيار مع الغبن **ج** بيع التلمية طار هو الموطاة على الاعتراف بالبيع من غير بيع خوفا من ظالم **د** غي النبي صلى الله عليه وسلم ان يبيع حرا
لباد وهو من يبدل ليل من غير اهله ما سواه كان يبدوا او من بلدة اخرى ومعناه التهي ان يكون سارا لا يعرفه الغريب ينبغي
ان يتولى البكر البيع لنفسه ليشترها الناس برخصه يبيع عليهم التعر على هو للخرير قال في المبسوط نعم وهو قول ابن ابي
وقال في النهاية بالكرهية وانما يحرم بان يقصد الحاضر في البيع للباري ان يكون البائعا حرا بالسر ان يجب البائعا
للبيع ولو خالف انعقد البيع ولو اشار الحاضر على البائعا من غير ان يباشر البيع فالرعية الكراهية ولا باس من اشترى للبائعا

كتاب المناجر النجف

١٤٠

في فلفي الركبان المشيخ تولى ان احدهما الخمر والثاني الكراهية وهو ان يخرج الى الركبان لقاصد البلد فبشرى منهم قبل مغربهم
 بالعرفى للبلد ولو خالف واشترى نفعاً لبيع ومع العين تجوز لمعقون ولا خيار مع عدمه والخيار انما هو للبايع خاصة
 الا في ان الخيار فيه وفي النجش ليس على العود ولو تلقاهم باعهم فهو بمنزلة الشراء ثبت لهم الخيار مع العين الفاضل ولو
 خرج غير قاصد للشر فلفي الركبان فاشاق لم يكره الشراء ولا البيع ولو تلقى البلد في اول السوق بعد دخوله لم يكن يكره
 وحل فلفي او غيره فاشاق فان زاد كان تجارة وجلباً ولم يكن فلفياً **كتاب** في البيع عن الاحتكار وفي تحريمه للشيخ قولان احدهما
 التحريم وهو قول ابي الصلاح وابن ادريس ابن ابي بويه والثاني الكراهية وهو قول المفيد وسائر الاول اقوى ومعنى الاحتكار
 هو حبس الخطة والشعير الذي يربى باليمن وفي البيع قولان مع احتياج الناس من غير البازل هو المحذور ولا احتكار فيها على
 وقال ابن ابي بويه ثبت في الترتيب وهو وانما ثبت الاحتكار في هذه اذا استبقاها للزيادة في الثمن ولو
 استبقاها للمعروف والزرع لم يكن محظوراً **كتاب** يجب على الامام اجار المحذور على البيع مع تحقق الاحتكار وقال الشيخ حله
 في الرخص ويعنون به ما وفي الفلانة ثلثة ايام والحق ما قلناه وهل له اجارهم على التسعير والمفيد وسائرهم وقال اكثر
 علماءنا لا بأس بذلك وهو الوجه عندك **كتاب** في البيع عن بيعين في بيعه فقبل البيع ثمن حالاً وبازيد موحداً وقبل ان يبيعه
 بشرط ان يشترى منه اخر ومنه ان ادريس ولا بأس به عندك **كتاب** في البيع عن بيع حبل الحبله وهو ان يبيع ثمن موحداً في
 مناج مناج النافه وعن المير وهو بيع ما في الانعام وعن بيع عشب النخل وهو يطفه وعن الملك فيج وهو ما في بطون الاما
 والمضامين وهي ما في اصلاب النخل وعن الملك وهو ان يبيعه غير مشاهد على انه متملكه وقع البيع وعن المتابعة
 وهو ان يقول ان يبيعه لم ينفذ شرايته بكذا وعن بيع المحض وهو ان يقول ان يبيعه هذه الخصة فعلى اني ثوبه فقولك بكذا
المفصل الاول فيها يحرم التسليم ويكره فيه فذلك **الاول** فيها يحرم التسليم وفيه **كتاب** في اجار
 النجش ضربان ذاتي النجاشه كالمسند والدم والنجش والقناع والنجش وشبهه وما يعرض له وهو ضربان احدهما لا يمكن
 تظهيره كما لما بقا الى عرض النجاشه والثاني يمكن تظهيره كالشباب فالاول والاول الثاني لا يجوز بيعه ولا شراؤه ولا التسليم
 به الا الايمان النجش لقابله الاستصحاب تحت السماء وثاني الاخير يجوز التسليم **كتاب** السرجين النجش يحرم بيعه وغير النجش يجوز
 بيعه وابوال مال لا يوكل لمح نجه لم يكره التسليم وفي قول ما يوكل لمح نجه هو ان احدهما الجواز قاله السيد والشيخ منع الا بوال ابل
 خاصه للاستفاء به **كتاب** يجوز بيع كلب الصيد شراؤه وفي كلب الزرع والماشية والحابط قولان اقولها الجواز وغير ذلك
 من الكلاب يحرم التسليم اجماعاً ماناً وكذا يجوز اجارة الكلاب المنفعة بما والوصية بما ومنها ويحرم انكاف المعلم وعلى التلذذ
 الغرم وان كان اسود بها وبأج قل العقور ويحرم اقتناء ما عدا الكلاب الاربعه ويجوز تربيه الجرب الصغرى حلاً لا مورد
 المذكورة واقثناء احد الاربعه ولو ملكك ماشية فادشها غيرها او حصدها عنه له اقتناؤه الى ان يشترى او يتخذ **كتاب**
 اخر ويجوز لمن لا يصيد ان يقتني كلب الصيد **كتاب** يحرم اقتناء الاعيان النجشة اذا خلت من المنفعة كالنجش وشبهه ولو كان
 فيه منفعة جاز اقتناؤه كالكلب السرجين لتربيه الزرع والنجش للرد الى الخلد وكذا يحرم اقتناء الموزيات كالحبات والعقارب
 والسباع **كتاب** الا في بيع كلب الجرب لا مكان تظهيره **كتاب** يحرم التسليم بكل ما يكون المقصود منه حراً كالا
 اللهم ومثل العود والزهر من اكل العباد كالصليب والصنم والالات الغار كالمطربج والزهر والاربعه عشر سبع الغضب
 ليعمل خمر وكذا الصغرى لو باعته كذلك بطل العقد وكذا بيع الخشب ليعمل صنماً ويجوز بيع ذلك كله على من يعلمه اذا لم يبيع
 لذلك على كراهية ويحرم التوكيل في بيع النجش وان كان الوكيل ذمياً وكذا الشراء وكذا يحرم اجارة السفن والمساكن للنجش
 وانما هذا لما كبره لو اجرها لم يعمل ذلك لا بشطه جاز ولو اجريه فبشبهه او اتيه ليجل النجش جازاً لم يجزها للشر فيحرم
 ولو كان البيت في السواد حراً جازاً لذلك كما لو كان في المدينة ولو استأجره من مسلم وادبى النجش فيها سلمه لم يكن
 للمالك ضمه واجره لذلك فالأفرب النجش للمعروف **كتاب** يحرم بيع السلاح لاعداء الدين وعمله لهم عند قيام الحرب
 عدم الهدنة ويجوز بيع ما يكون من السلاح كالدرع والخفاف ولا فرق في النجش بين جميع الالات الحربية لابن اسلم
 الممد كفتح النجاشه وامر وتعليقه واجر الغيبة كذلك وقد ذكر في خصه باياحه جال الغيبة في العرايين انهم يتكلمون بالباطل

كتاب المناجر

تفصيل المكاتب المحترمة

١٤١

ولا يلعب الملاهي السعيدا والفصيل يكون من برف المعص ويحكم عندها بانثاء اشعر القول البعيد عن الفحش والباطل
 ما عدا ذلك حرام في المعص غير **ط** الناحية بالباطل اجزا حرام ولا باس بامر الله انما في المعص قول الباطل وان كان مكرو
 خصوصا مع الشطرنج القمار حرام وكذا ما يؤخذ بسبب جنس البصيلة بالجوز والحاتم والشطرنج **و** الفرس بما يجني من الجوز
 اللبن بالماء وكذلك لبس الماشطة وتزين الرجل بالحزام **ك** عمل العنق المجتمعة حرام وكذا اخذ الاجرة عليه **ح** بيع
 موقوفة الظالمين بالحرم **و** لبس النسيه حرام وكذا السماعها ونجاء المؤمنين والكذب عليهم لانهم وسب المؤمنين والسعي في
 الغش مدح من يستحق الذم وبالعكس الامر بشئ من ذلك واخذ الاجرة عليه التشيب بنساء المؤمنين وبيعهم حفظ كتب
 الضلال وسميها لغير النقص والحجة ونسخ التوراة والانبيا وتعليمها واخذ الاجرة عليه **و** تعلم السحر وتعليمه والتعبد
 والكهانة والقبالة حرام واخذ الاجرة عليه السحر كل ما يتكلم به او يكتبه ورقته او يعمل شيئا يؤثر في بدن السموات والارض
 او عقله من غير مباشرة قال الشيخ لاحققة له وانما هو تخيل وقيل له حقيقة وعلى الوجهين ان استعمله فلو كسبه لم يكفر ولا
 فلا ومن اجل السحر فان كان بشئ من القرآن والذكر والاقسام والكلال لم يلحق به ولا باس به وان كان بشئ من السحر فهو حرام
 والكاهن هو الذي له رأي من الجن ياتيه بالاخبار فانه يقبلها لم يتكلم به النجم حرام وكذا تعلم النجوم مع اعتقاد انها مؤثرة او لما
 مدخل في الثائر واخذ الاجرة عليه لو تعلم لبعض قدر سحر الكواكب بعد ما احوالها من التوسيع والكسف غير ان باس
 والتعبد هي الحركات السريفة جدا بحيث يخفى على الحق التميز بين الشئ وشبهه لسرعة انتقاله منه الى شبهه وهي حرام وكذا
 الاجرة عليها وكذا القبالة وكل ما يشاكلها **ن** بيع الحر حرام وكذا اكل ثمنه ومن ماله ليس بمملوك للانسان ولا يبيعه
 له **ح** بيع المصحف يجوز بيع الجلد والورق لا بيع كلام الله تعالى ولو اشترى المصحف عقدا لبيع على الجلد
 الورق جاز والاحرم كما بيع ولو اشترى الكافر مصحفا لم ينفذ البيع وقال بعض اصحابنا يجوز ويحبر على بيعه ويجوز اخذ الا
 على كتابه القرآن **ط** بيع السرقة والخبائث وبيعها واخذ ثمنها ولا يحبر مع الجهل بكونها سرقة ولو اشترى السرقة
 بغيرها جاز لشرائها لو تعلم العين المسرقة ومن وجد عنده سرقة كان ضامنا لها الا ان يعلم البينة بشرائها فممنوع
 به على البائع مع جملة بالخصبة ولو اشترى بالمال المسرقة ضمتها وجازية فان كان بالعين بطل البيع وان كان في
 الذم حل المشتري له وحل الجارية والتصرف في الضبعة وعلية **و** مال خاصه ولو سجن به بركات فممنوع وجوبه عليه **ك**
 الرضا في الحكم حرام سواء كان حكم لباذله او عليه بحق وباطل **ك** لا يجوز بيع تراب لصيانة وان بيع بصدق ثمنه ولو ملككم
 البناج **ك** التطفيف حرام في الكيل والوزن **ح** كل ما لا ينفع به كالحشرات مثل الفأرة والفقار **و** الخنافس والجد
 ونبات وذلن وسباع البهائم التي لا يصلح للاصطفاة كالاسد والذئب وما لا يؤكل ولا يصاد به من الطيور والرخم و
 الحذاء والقراب الابنوع والاسود وبيضاها لا يجوز بيعه ولا شراؤه ولا يتحل ثمنه وكذا المسح كلها بغيره كالجوز والمطاط
 والتمساح والسلاحف الرقاق وبرية كالذئب القرد وان قصد بالبيع حفظ النافع واللكان وجوز ان ادريس البيع
 كلها سواء كان مما يصا عليها ولا يصا وهو حديد **ك** في بيع الضيل قولان احدهما الاباحه وهو الاقوى يجوز بيع المرقع
 بئخذ للصيد كالقرد والسنقر مخوفان وان لم يكن معلما ولا يقبل التعليم وهل يجوز بيع ما يصا عليه كايوهه نوحه ليجتمع
 الطير عليها فبصيده الصابدين اشكال كذا العلق **ك** يجوز بيع كل ما ينفع به من الاعيان المملوكة انتفاعا مباحا الا
 ما استثناه من الكتب الوقف والمكاتب اما الولد وضميرها مما بائني في موضعه كذا يجوز بيع جميع **و** ما ينفع
 بها في الصيد كالقرد والسنقر الشاهين والعقارب منع الشيخ منه في النهاية وهو ضعيف لوراءه عيسى القسم الصحيح عن
 عليه به بعض ما لا يؤكل لحمه من الطير ان كان مما لا ينفع به كالغراب والحذاء والرخم واشباهها لم يجز بيعه وان كان طامرا وان كان
 مما ينفع به بان يصير فخا جاز وفي العلق التي ينفع بها كالثعلب على كسبه صاحب الكلف **و** وال بيان الموضوعه
 في الله الصيد ترد واقترية النفع من حيث هو انتهى عن بيع الحشرات **ك** يجوز بيع دود القرم ويزده وان لم يكن معه قتر ويز
 وان لم يكن معه قتر وكذا بيع النحل مع المشاهدة وامكان التسليم بان يكون محبوسه وان كانت منهية ونوت قدوت مشاهدة
 بان يكون متورا في اقراصه لم يجز بيعه **و** بيع التراب والحجارة وان كثرت وجوها وما له منفعة منقصة ساقطه في نظر الشارع كالا

الندم

کتاب التجارات

194

المذموم فيها لا يجوز بيعه **فن** لا يجوز بيع الثياب لاشتمالها على لحوم الاقاعي الخمر لا يجوز للداوي ولا لغيره الا ان يبيعها على ما لا يفسد
من الخشاش والنيات فيجوز بيعه ان كان ما ينفع به والا فلا وفي جواز بيع لحي الادميا ورد **حج** لو باعه ذرا الاطراف في اليها انما
لا يجازله باذال بيع ولا يجوز بيع الارض المفتوحة عنوة **ط** يحرم اخذ الاجرة على تسييل الاموات وتكفينهم ودفنهم والصلوة
عليهم على كل ما يجب عليه من ذلك واخذ الاجرة على الاذان ويجوز اخذ الرزق قربة من بيت المال وكذا يحرم اخذ الاجرة على القضاء
ويجوز اخذ الرزق فيه من بيت المال وكذا الصلوة بالناس ويجوز اخذ الاجرة على عقد النكاح والمخطبة في الاملاك
الفصل الثاني فيما يكره للتكبير وقيل **حج** يكره الصر وبيع الاكفان والطعام والرفيق وانما الله
والخمر صنعها والحياكة والنساج ليقولوا الصاوق عليه السلام لا يبيع الصبغ فابان ان قلت نعم قال لا تمكن ما يباع قلت فما اكل
قال كن صبغلا **ب** كسب الحجام مكرهه مع الشرط وطلق مع علمه وليس يحرم في البابين ورواية سماعه ضعيف
يكره اخذ الاجرة على ضرب الفحل للمساج وليس يحرم ولو اعطى صاحب الفحل مدينه او كرامة لو يكن حراما وينبغي ان يوضع العقد
على العمل وتقدره بالمره والمهرين من غير كرمه وروايت في الاطراف ما شبهه بكثرة قهره بالمدة ولو عصب فحلا فانه
الماله كان الولد لصاحب الايدى عليه جرة المثل ويكره اتراء الحجار على العتيق وليس يحرم **ب** يكره كسب الضياع ومن لا يحب الحرام
حج يكره اخذ الاجرة على تعليم القرآن وتاويل الشيخ الروايات بما يدل على التحريم مع الشرط ومن لا يقول به نعم لو تبين الغلبه
وجب عليه لوجوب حفظه لتلايقه بقطع العجزة ولا بأس باخذ الاجرة على تعليم الحكم والادب ما ما يجب تعليمه على الكفاية كالفقه
فانه يحرم اخذ الاجرة على تعليمه مع تقيته عليه يجوز استئجار ما يشرح ليدفع له كسب لفقه الاحاديث والاشغال الباعه والسجلات وغيرها
منها يباح كتابته كالحكم والادب كذا يشار من يكره له مصنفه ويكرهه تعبير المصاحف بالذهب يكره الاجرة عليه ولا يجوز اخذ الاجرة
على نسخ كتب الضلال لغیر الحجرة والنقض **ف** يجوز اخذ الاجرة على تعليم الخط وينبغي للمعلم التوبة بين الصلوات في التعليم
والاحتساب عليهم اذا استوحيروا لتعليم الجميع على الاطلاق فتاوى جرحهم وان تفقت لواجب نفسه لبعضهم لتعليم مخصوص الاخر
لتعليم مخصوص جاز التفصيل بحسب ما وقع العقد عليه **ف** يجوز الاستئجار للخطا وخفض الجوار والمداواة وقطع السمع
والكحل سواء كان من العلل الطبية اخذ الاجرة عليه واذا استاجر للكحل مدة استحق الاجرة بالفعل وان لم يؤخر **حج** يكره
ان يؤخر نفسه لكل صنفه وبه واخذ الاجرة عليه لو فعل ذلك الاجرة ويجوز ان يؤخر نفسه لكل عمل مباح مشفع به ولا بأس
باجر القالبه والمناشطه مع عدم الغش ولو فعلته حره كوكيل الشرع وشتم الحدود وتجهتها ونقض الابدان الارجل ويكره الصبر
والقضا **ط** من دفع الى غيره من الايدي في الخارج والفقراء فان عين اشخاصا لم يحمله المخالفة فان خالفه فانه من
لم يبين تخفيفه عظام من شاء من الخارج كيف شاء ويجوز له ان ياخذ مومع حاجته بقدر ما يعطى غيره ولا يفضل نفسه
يشه وفي رواية عبد الرحمن بن الحجاج الصحيح عن الصادق عليه السلام المنع وحمله الشيخ على التقدير الاول وفي رواية صحيحه
جواز ان يعطى عبدا له مع حاجته **ي** اذا امتزج الخلال بالحرام فان تميز وجب فع الحرام المداويه مع وجوده
الصدق به مع عدمهم وعدم وذاهم وان لم يمتزج اخرج عنه وحله الباقي **يا** يجوز اكل ما ينثر في الاعراس مع علم الاكل
لغظا او لبنا من الخال ويكره اخذه انما باو لو لم يعلم فصد الا با حرامه **ب** يجوز بيع جلود السباع كلها مع لئلا
وكذا بيع عظام الغنبل وقال ابن البراج انه مكروه ولا اعلم سنده **حج** يكره وكوب البحر للتجارة ويحرم مع ما ذكره الخو
وكذا يحرم كل سفر يطهر فيه مادة الخوف **ب** يجوز اخذ الاجرة على ستمه في المباح وبها الاجر الخاص لا يجوز ان
يعمل لغیر المساجر ويجوز لغیره ولا بأس للمراة ان ياخذ اجر على المنزل **ق** قال الشيخ اذا مر انسان على ثمره النخل فان
له ان ياكل منها قدر كفايته ولا يحمل منها شيئا على حال وشرط ان لا يبيع من عدم فصل المضى للاكل وفي لزوع والفواكه
اشكال **ف** لا بأس بالزراعة وليس مكروهه وكذا يجوز اخذ الاجرة على البذر **حج** لا بأس بعباد اليهود والنصر في
فيما لا يحتاج فيه الى الاسلام كالحياكة والنساجه اما ما يحتاج فيه اليها كذا حرفة فليجوز التجارة في الحيازة المضاربة
والمنقبة بالبيع **ط** يكره بيع الملك لغیر حاجته ويحب شراؤه **ك** اذا استاجر مملوك غيره فانه المملوك لا يفتقر
المولى بل يفتقر العبد في الكا ويرجع عليه بعد العتق قاله الشيخ وضع ابن ابي من الاستسعا ويقول الشيخ رواية

خبر المظالم

تفصيل المكاتب المكرهه

١٤٣

صحة كالا باس فله الذم بتراده قبل سبكه من المعدن بغيره كذا معناه في غير ما كتب نفل ابن ادریس عن بعض علمائنا
 يخرج خضا الجوز ورجح كراهته في ثمن الماء الذي يفسد به الميت من الكفن ما ينع وان وجب التعميل والتكفين قال الشيخ اذا وجد
 الماء لنفل الميت بالثمن وجب شراؤه من تركه فان لم يجلف ثوبا لم يجب على احد ذلك ويجوز اخذ الاجرة على حمل الموتى الى الموضع
 بجعلها اليها اكلوا من البلدان والنجاسة العرفية وما ما بعد عن ذلك من المشا هذا يجوز اخذ الاجرة عليه كد سلطان الحق
 لا يتبين منه والعدل من قبله ويجب مع الالتزام ويجوز اخذ جوازه اما الجايز فلا يجوز الولاية منه اختيار الامع العلم بالمكنة من
 الامور المرفوعة التي عن النكوص وضع الاشياء من اصدقائه الموارث وغيرها مواضعها يجوز الولاية من قبل الجايز معتقدا انه
 يفعل ذلك من قبل سلطان الحق على سبيل النيابة عنه ولو ظهر على الولاية مع عدم العلم بانث الولاية ولا يعلم فيها الحق ما يمكن
 فان اضطر الى ظلم الجاني للضرورة ما لم يبلغ الذم فلا يجوز التمسك بها على ولو امكنه دفع الجايز في عدم الولاية وجب يستحب مع تحمل
 الضرر البسيط ولو خاف على نفسه او ماله اجمع او على بعض المؤمنين جازت الولاية وجوازه الجايز ان علمت حراما وجب نهيا الى اذبا
 مع المكنة ومع علمه بصدق غيره ولو لم يعلم تحريمها جاز تناولها وينبغي اخراج النجس منها وبصل اخوانه من الباقي كمن كبر منها
 الظالمين والاولى تركها مع المكنة ولو دفع الظالم شيئا لم يعلم حراما لم يحمل اخذه وان كان بعوض فان قبضه عاده على المالك مع
 العلم ولو جهله ارتفعت الوضوء له بصدق به قال ابن ادریس في اصحابنا ذلك ويكون ضامنا مع علمه رضا صاحبنا وروى
 انه بمنزلة اللفظة وهو بعيد عن الصواب ليس هو عندك بعيد من الصواب خذ ابن ادریس بقا ما نهى به المالك ولا يجوز قضا
 على الظالم مع الامكان وكذا يكره كل مال يحمل المحذور الا باخذه كالمرابي وغيره فان علم حراما حرم ولا يقبل قول المشرك في ذلك
 كقول اشاعرة المشية ثلثتها اصله التحريم كالتبعية قبلها كالكفارة يجوز شراؤه ما لم يوجد به مسلم ولو كانت في بلد الاسنة
 حلت ما اصله الا باخذه كالماء المتعطر من النجاسة او شاة تغبر الى النجاسة وما لا يعرفه اصل كرجلي يد حرام وحلال
 ولا يعلم احدهما فالاولى اجتنابه **كرهنا** باخذ الظالم شيئا من الزكاة من الابل والبقر والغنم او باخذه من حق الارض
 شيئا من الخراج وما باخذه من الغنم باس لمقامه خلل وان لم يستحق اخذ ذلك ولا يحمل غارمه على وباء به وان عرفهم
 الا ان يعلم في شيء منه بهدائه غصبه فلا يجوز تناوله ولا شراؤه **صح** اذا غصب الظالم شيئا ثم تمكن المظلوم من اخذه او اخذ عوض
 كان تركه افضل ولو كان الظالم قد ادفع ففجوازا لاخذ من الوديعة بغيره فله ان يقر بها الكراهية ولو استخلفه لم يجز
 المقاضة في الوديعة وغيرها ولو ادعى الظالم شيئا فان عرفه انه له او لم يعرفه انه لغير فانه يجب عليه ردّه مع المطالبة اليه ولو
 عرفها بها لم يجز ردّها الى الظالم ويجب ردّها الى صاحبها مع الامتنان ردّها الى الظالم مخفيا راضيا ولو لم يعرف شيئا
 تركها الى ان يعرفه ولو حلفه الظالم جاز الحلف ولو من جهتها الظالم بما له ولم يتقصد دفع الجميع اليه **ك** يجزى على ان
 ان باخذ من مال والده شيئا وان قل بغيره منه الامع الضرر به بخلاف منها على نفسه المثلث فباخذها بملك به ومقدن كان الولا
 يتفق على الولد او كان الولد غنيا ولو لم يتفق مع وجب النفقة لغيره الحاکم فان قلنا الحاکم جاز اخذ الواجب ان كره الاب
 لم يجز على الاب ان باخذ مال والده البالغ مع غناه عنه واتفاق الولد عليه والواجب لو كان الولد صغيرا جاز للاب
 اخذها له قرضا عليه مع سبارة واعطاء ومنع ابن ادریس من الاضرار ولو كان للولد مال والاب معسر قال الشيخ يجوز
 ان باخذ منه ما ينج به حجة الاسلام دون التطوع الامع الاذن ومنع ابن ادریس في الواجب ايضا بغيره ويجوز ان يفسر
 من مال والده الصغير بغيره العداك ببيع عليه كذلك ولو كان للولد جارية لو يكن له وطؤها وكسها بشهوة قال الشيخ يجوز للاب
 نفقتهما عليه وطؤها وقبلة في الاستبصار بالصغير البالغ مع الامتناع من الاتفاق عليه لو كان موسرا حرم ذلك الا على جهة الضرر
 من الصغير على ما قلناه وان كان ابن ادریس قد خالف فيه لا يجزى على الاخذ شيء من مال ولدها صغيرا كان وكبيرا وكذا الولد
 لا يجوز له ان باخذ من مال والده شيئا ولو كان معسرا وهو موسر جاز على نفقتهما على ما يافى وهل لها ان تقترض من مال الولد
 جوزه الشيخ ومنع ابن ادریس معتد فيه توقيف ويقول الشيخ وذات حنيفة **ل** لا يجوز للمرأة ان باخذ شيئا من مال
 زوجها وان قل لا باذنه وهو قوله اخذ المأدوم اذا كان يسيرا بصدق به مع عدم الاضرار بالزوج ولو منعها لفظا حرم
 ولا يبرح حتى ذلك من يقوم مقام المرأة في المنزل كالجارية والبنات الاخوات والاموال الغنم والمراة المستوقة من الضرر
 طيلة

الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 وضع انقضاء العلم والظن
 بذلك يجوز الولاية
 من قبله ومع العلم
 بالمكنة
 ٤

وهو جاز يجوز ولا يصح
 تناول قدر كفاية من مال
 ولده الصغير
 ٧

كتاب البيع من الخبر

١٤٣

منه

لا يجوز لها الصدقة بشئ منه **ج** لا يجوز للرجل ان يأخذ من مال زوجته شيئا مع عدم الاذن وينقص على الماذون ولو دفع اليه
 ما لا يشترط له الانتفاع به بئنا التصرف فيه بغيره ان يشترط فيه جارية بيطاها ولو اذنت فلا كراهية ولو شرط له شيئا من المبيع كان
 فرضا ولو شرط له شيئا من فرضا ولو شرط له المبيع كان فرضا **المقصد الثاني** في عقد البيع وشروطه وفيه
كتاب البيع انتقال العين مملوكة من شخص الى غير بعض معلوم على وجه التراضي وشرطه صفة بالقبول الاجماع ولا
 فيه من عقد يشتمل على ايجاب قبول الايجاب اللفظي الدال على النقل مثل بعتك ومالكك او ما يقوم مقامها والقبول اللفظي الدال
 على الرضا مثل بعتك واشتريت نحوها والا فليس عندنا ان المفاطاة غير لازم بل لكل منها فسخ المعاوضة فادامت العين باقية
 فان تلفت احك الغنمين لزمت لا يجوز على كل واحد منهما الانتفاع بما قبضه بخلاف البيع الفاسد **ب** لا بد في العقد من
 اللفظ ولا يكفي الإشارة ولا الكناية مع القدرة وان كان غائبا ويجزى الاخرى وشبهه الإشارة **ج** لا بد في اللفظ
 ان يكون بوضوح الماخذ في الايجاب والقبول دون المستقبل والامر بالامر عدم اشتراط تقديم الايجاب **د** يشترط في
 المتعاقدين البلوغ فلا يصح بيع الصبي لا شراؤه وان ادله الولي سواء كان منيرا او غير منير وفيه اربعة اقسام بغيره اذا بلغ عشر
 سنين وشهدا ولا فرق بين البكر والكبير **هـ** يشترط في المتعاقدين العقل فلا يصح بيع المجنون ولا شراؤه وان ادله الولي سواء
 كان مطبقا او لا وادار الا ان يعقل صحيحا وكذلك ينبغي بيع الغيب على الاثر ولا شراؤه ولا التكرار غير المنير ولو رضى كل
 واحد من هؤلاء او الصبي كبذره او اخله بما فعله لم يستدبه **و** الاختيار بشرط فلا يصح عقدا المكره ولو اجابا ما فعله بعد ذلك
 عذره صح العقد **ز** لواعب العبد ما في يده باذن سيده صح وبغيره يفسد على الاجارة وكذا لو اشترى بما في يده ولو
 اشترى في الذمة قال الشيخ الاول انه لا يصح شراؤه ولو امر امران يتباع له نفسه من مولا فالأمر بالجواز **ح** الملك او حكمه
 شرط في لزوم البيع ونفيه بحكم الملك ان يكون البايع ولها عن المالك بان يكون ولها او وكيل او ماذون له فيه او وصيا او حاميا
 او امينا لحاكم او ابا او جد مع ضرورة المالك فلو باع غير المالك من غير ولا ينفذ على الاجارة فان اجاز المالك صح ولو لم يزل
 بطل وقبل بطل من ذم من لم يمتدحه في البيع صلى الله عليه واله عن بيع ما ليس عندك وهو ان يبيع سلعة معينة وليس بمالك
 لها ثم يبيع الى المالك البشري بغيره ويدفعها ولو باع ما ليس ممتعا صح وان لم يكن عنده **ط** لواعب القصور وصاحب السلعة
 لو لم يزل البيع وان كان خاضرا **ي** لو وكل رجلين في بيع السلعة على الجمع والتفريق فباعا معا فالعقد للسايق في العقد لا للغير
 ولو انفرد دفعه لوكبه البطلان ويجوز للمالك ان يبيع بنفسه مع انفاذ الموانع وكذلك لو وكل الماذون والوصي الحاكم وامينه
 والاعلى الجذع المصلحة للمولى عليه ولو باع مالا يملكه وفتح المالك انزع من المشتري رجع المشتري على البايع بما دفع اليه
 بما اخبره من نفعه وعوض عن اجرة او ثمن على قول اذا لم يعلم او ادعى البايع اذن المالك والافق رجوع مع العلم بالبيع
 ولو باع ما يملك وما لا يملك صفقة صح فيها يملك ويغفل الاخر فان اجاز المالك صح العقد والابطال فيمنه المشتري في المثل
 بين اخذه بطلان نصيبه من الثمن وبين الفسخ ولو باع ما يملك وما لا يملك كالتجر في الخبز صح فيها يملك خاصة بعد حصر
 من الثمن ولا خیار مع عدم العشق **يا** للابن الجدة للابن لولا انه على الولد ما دام غير شهيد وان بلغ او غير بالغ اما الزوج
 وشهدا ان الولد لا يبر عنه ولكل منهما ان يولي طرفا لعقد ولو وكل التصرف فيما جعل له ما دام الموكل جازا للزوج وفي جواز
 تولي طرفي العقد شكال المولى الجواز مع الاعلام والوصية بغيره بغيره بعد موث الوصي على الصبي والمجنون ويجوز تولي **الاستدلال**
 على خلافه في جواز ارضاءه فلو ان منع ابنه وليس منه وجوز الشيخ وجوز ايضا ان يقوم على نفسه الحاكم وامينه بلبان على
 المحجور وعليه للنفقة الفلن مطلقا وللصغير مع عدم الاب والجد والوصي بحكمه ان على الغائب **يب** يشترط في مشري المسلم الانا
 فلو اشترى الكافر مسلما لم ينفذ قبل يجوز ويجزى عليه ولو وكل الكافر مسلما في شراء مسلم لم يصح واود كل مسلم كافر في شراء
 مسلم فالوكبة العتق ولو قال كافر اسلم اعتق عبدك غني عن كفارة في ما غنقه فالوكبة العتق ولو اشترى كافر مسلما في
 بيعتق عليه كالا بغيره لتمام اشكال ولو امتاح الكافر مسلما لغيره لانه منع ولو استاجر مته كته في الجواز نظر
ج لا يصح بيع الحر لا شراؤه وكذا ما لا يصفه فيه كفضلات الانسان من شعره وظفره وقد سلف في الامر بجواز بيع
 لبن الارمقان وكذا لا يجوز بيع ما يشتره فيه المسلمون قبل الحياة كالماء والكلاء والتمك ولو استولى على شيء من تلكا

في عقد البيع وأقسامه

١٥٥

ولا يصح بيع الأرض المفوضة عنوة بل يجوز بيع آثاره فيها كالبناء والناس وما البر من استنبطه وماء النهر من حفره يجوز بيعه على كونه
وما يظهر من المصادق في الأرض الملوكة لا يمكنها يجوز بيعها والتصرف فيها **فصل** لا يجوز بيع الوقف مادام عامر ولو أدى بقاءه إلى
خرابه جاز بيعه كذا ياباع لو خسر وقوع فتنه بين أربابه مع بقاءه على خلاف **فصل** لا يجوز بيع أمهات الأولاد مع خبوة الولد
إلا في ثمن بقبضتهن إذا كان زنيا على ولاها ولا شيء سواها وفي شرائط مؤقلا لك أشكال ولو مات له لها جاز بيعها
فصل لا يجوز بيع الرهن إلا بإذن الرافق أو يكون المرهن وكذا البس للرهن بغير الإذن المرهن ولو باع كل منهما من قبل
إذن صاحبه فلا خسر الفسخ إلا أن يبيع المرهن لو قبل **فصل** العبد الجاني يجوز بيعه سواء كانت الجناية عمدا أو خطأ ومنع البيع
في العقد الوجه ما قلناه ثم المحج عليه ووليته أن عفا أو صالح على مال الزمها لما لك لزم البيع أن قتله قصاصا رجع المشتري بالثمن
أو عفا على البايع أن لم يكن غالما قبل البيع باستحقاقه القتل ولو كان الجناية خطأ فإن أخذ المحج عليه بطل البيع والإكراه على
المولى أو ش الجناية أو قبضه العبد **فصل** لو كانت الجناية توجب القصاص فاقض استوفى ولو عفى على مال أو كانت الجناية
خطأ متعلق المال برفقة العبد فيجب المولى بين تسليمه للبيع وبين أن يفديه من ماله فإن أخار المولى بغيره أو ثل القبض
على الأرض كان الراد للمولى ولا رجوع عليه في النقض ولو أخار العبد جاز قال الشيخ باقل الأمرين من قبضته
وأرض الجناية ودك جميع الأرض أو يسلم العبد ببيع الجاني خطأ دلالة على اختياره وأما الأرض والقبضه عند نزول
الحق عن رقبته العبد قال الشيخ ينبغي أن نقول فيها بوجوب الأرض إن بيعه بآه بطل ذلك دلالة على التزام المالك في ذمته
وبلن نقل الأمرين من الأرض وقبضه العبد كان التسليم وسر الرقبه قلناه ولا خيار للمشتري هنا ولو كان مضمنا
لم ينقطع حق المحج عليه عن رقبته العبد والمشتري الفسخ مع عدم علمه فان فسخ رجع بالثمن وإن لم يفسخ واستوعب الجاني
قبضته انشترحت بجمع المشتري بالثمن أيضا وإن لم يستوعب جمع بطل الأرض ولو علم المشتري بنبط الحق برفقة العبد لم
يرجع شيء ولو أخار المشتري أن يفديه جاز ويرجع به على البايع مع الإذن والأفلا ولو كانت الجناية عمدا خسر المولى المالك
فان رضى المالك والمشتري بذلك فالحكم كما تقدم وان قتله قبل القبض بطل البيع وكذا لو كان بعد **فصل** العبد الجاني إذا
كان مضمونا ببيع في الجناية تقدم الرهن أو تأخر ولو قطع العبد بغير علمه ثم بيع وقطعت يد عند المشتري كان له الرد والأرض
ولو كان المشتري غالما قبل العقد فلا شيء له ولم ينقطع الرد ولو جوب بالمقطع في ملك البايع **فصل** يصح بيع العبد المزد عن غيره
ويتخير المشتري مع عدم العلم ولو كان عن فطر فالوجه عدم صحة بيعه على أشكال وكذا كل من وجب فطره كالعبد والمحررة إذا
لم يتقبل القدره عليه لو تأخر قبلها صح بيعه **فصل** الكفارة على تسليم البيع شرط في صحته فلو باع الأبق من غير ما يصح سوا علم
مكانه أو لا ولو كان المشتري بحيث يقد عليه قال السيد المصنف رحمه الله يجوز بيعه مضمنا وكذا لو حصل في يده لثان فانه يجوز
بيعه عليه قال ابن الجنيب يجوز بيعه على التقدير الأول بضمه البايع وكذا الجمل الشارو والطاير قبل صيده والسمك في الآ
ولو ضم إلى هذه غير ما صح بيعه ولو باع ما يمكن تسليمه في الحال لا فيه فالوجه جوازه ويتخير المشتري **فصل** شرط في صحة البيع
علم المتعاقدين بالعوضين ومع جعل أحدهما بطل قال ابن الجنيب لو كان الثمن مجهولا لأحدهما جاز كان يقول بغيره كوطنا مبر
ما بيعت لو جعل ما لم يجز والوجه ما قلناه وكذا بطل لو باعه بحكم أحدهما أو بحكم ثالث من غير اثنين **الثنى الفصل**
الثالث في أخبار وفصوله اثنتان الأولى في أقاله هي ستة الأول أخبار المجلس وقبضه **فصل** مباحث إذا تباينا ثبت لكل
منها أخبار الفسخ مادام في المجلس هو ثبت في كل بيع وبطل أو فسخا بالابان ولو كان مادني انتقال سواء كان في الفسخ
أو في المنازل وكذا بطل بالتصرف وبالثاني بطل العقد بان يقول بعتك ولا خيار بيننا وقبل الآخر أو بعه بان يقول
كل منهما بعدا لعقد آخر ثامنا العقد وما أشبه ذلك **فصل** لو قال أحدهما لصاحبه خسر ولو قبل الآخر شيئا لم يطل جليا
السالك لا القابل **فصل** لو كان المشتري هو البايع بان يبيع عن ولده لنفسه أو بالعكس قبل أخبار عملا بالأصل السالك
عن معارضة التصور ورده بصيغة التثنية مقرونه بالافتراق وشرطها الكثرة وقبل لا يسقط وبغير مفارقة مجلس العقد
وعشرك في ذلك فطر **فصل** لو فسخ قبل العقد سقط خيارها سواء فسخا ذلك ولا علماء أو جهلاء وكذا لو مر بها أحدهما من
صاحبه لا يقضي بطل العقد على رضاها في التفرق ويجوز لكل واحد منهما بعدا لعقد مفارقة مجلس بطل الخيار بين
المشتري

فصل في أخبار المجلس وقبضه

كتاب البيع والخيار

ع ١

بجزمهم لو اقام في المجلس وضرب بينهما ما تراو بينهما ما لم يسقط خيارهما ولو اقام ما مضى من مبيعين ولم يفرقا فلو
 بقا الخيار وان طال المدة **ق** لو اكرها على التفرق فان منعها من الخيار لم يسقط خيارها وبقيت لها الخيار في المجلس
 وقال الاكرها ما لم يفرقا عنه ولو لم يمنعها من الخيار سقط ولو اكرها احدهما لم يسقط خياره وخيار الاخر باق ما دام في المجلس
 فان فارق بطل الخياران وكذا لو زال الاكرها عن الاخر فارق المجلس زوال الاكرها ولم يخبر واكرها على التفرق دون الخيارين
 لو اجبه احدهما ورضي الاخر سقط خيارهما ولو اكرها ما مضى من مبيعين لم يسقط خياره وبقي خيار صاحبه لو خسر من احدهما قامت
 اثاره مقام لفظه ولو لم يفرق بينهما او جزا او غنى عليه قام ولبي مقامه فلوزال عذره لم يضر على الولى فيما مضى **ح** لو اكرها
 بفنقل الخيار الى رثنه فان فارق لم يكن مكانه بطل الخياران معا وكذا ان اخذ المبتدئ لو تصرف المشتري ببيع او هبة او عتق او غيرها
 ذلك كان ابطالا للخياره وكذا البائع لو تصرف كان ذلك على الفسخ ولو تصرف احدهما ورضي الاخر بطل خيارهما معا **ط** البيع
 بائنه بعد التفرق ما لم يوجد ما يقتضيه جواز الفسخ بان يكون حيوانا او بشرط امدة او مجلبة عيبا او تدل على اوجه مجازي
 الصفة او يظهر الخيار في المراجحة ولو اخطأ في العقد خيارا بعد لزومه لم يلحقه الفسخ في خيار الحيوان وفيه بخان **ز** اجمع العلماء
 على ان للمشتري الخيار في الحيوان الى ثلثة ايام فان خرجت ولم يخبر بغيره ببيع ولم يفسخ في الثلثة سواء شرطه في العقد
 ام لا ولو شرط سقوطه او افسخه المشتري بعد العقد وتصرف فيه تصرفا لازما كالبيع والعقود او غير ذلك من كماله والوقت
 سقط **ب** الخيار من المشتري خاصة وقال المرتضى ثبت للبائع ايضا الى ثلثة ايام كالمشتري والمعتد الا ان الثالث خيار
 الشرط وفيه من حيث يجوز ان شرط الخيار في العقد لكل واحد من المتعاقدين اي مده كانت اذا كانت مضبوطة سواء
 زادت على ثلثة ايام ام لا وسواء كان بقدر الحاجة او لا **ج** يجوز ان يكون المدة المذكورة مضبوطة كالسنة والشهر واليوم ولا
 يجوز ان شرط ما يجهل الزيادة والنقصا كقد ومحتاج واذك الغلات وهو برب الرباح ونزول المطر والمخاض والجد اذا كان
 شرطا ذلك بطل العقد سواء سقط الشرط قبل مضي الثلث او خلفا الزايد عليها ولو شرط الخيار ابدا او ما بقا او ما شاء ابطال
 العقد **ج** لو باع شرط الخيار لها او له حدها واطلعا او لم يبينه ولا قرنا بمدة معلومة ولا محجوز بطل العقد قاله الشيخ رحمه
 الله وهو جليل وقال المرتضى رحمه الله ثبت الخيار وما يبينه وبين ثلثة ايام ثم لا خيار بعد ذلك واحتج بان خيار المعتبر متقد
 بالثلاثة ومع الاطلاق ينصرف الى المعهود وهو جليل ان زاد الشرط في الخيار والافلا **د** لو شرطه الى العطاء واراد وقته فان
 كان معلوما صح وبطل لو كان مجهولا او اذا الفعل **هـ** لو شرط الخيار شيئا ثبت يوما ولا يثبت يوما احتمل الصحة في المبيع
 الاول البطلان فيما عداه وبطلان العقد صحته مع الشرط بحسبهما قريبا لاحتمال ان **و** اذا بطل الشرط بطل العقد المضمون
ق يجوز جعل الخيار لهما ولثالث لهما او لاحدهما مع سواء فقهنا الثالث وان شرط لاحدهما مده ولا اخذ
 ولو اشترى شيئين وجعل الخيار في احدهما معبنا صح البيع فان فسخ فيما شرط صح ورجع بقسطه من الثمن وان باعهم بطل العقد
 فيها **ح** اذا جعل الخيار لنفسه ولا جنبه معا فخر كل منهما في الفسخ والامضاء ولو جعل الخيار للاجنبه ورضي صح ايضا ويكون
 بمنزلة الوكيل ولا خيارا لمن جعل الخيار للاجنبه ولو كان المبيع عبدا فمجل الخيار له فالوكيل الصحة ولو كان البائع وكذا فسخ
 الخيار لنفسه وللمالك ولهما صح ولو شرطه لاجنبه وكان وكلا في التوكيل او ما صح والافلا **ط** لو شرط الموازنة صح ان
 قرنا هبته معبته وله الفسخ قبل الاستيفاء **ي** يجوز ان شرط مدة معلومة يرد البائع فيها الثمن ويرجع المبيع النماء في
 مده الخيار والشرط ولو جاء بعض الثمن في المدة لم يجز القبول لم يفسخ البيع الا ان شرط الاثنان بذلك القبض ثم ان كانت المدة
 ظرفا للذات والاسترجاع كان له الفسخ متى جاء بالثمن في اثنائها ويجب على المشتري قبضه ولو جعلها غائبة لم يجز قبضه لا بعد
 ابعده مضبوطة ولو جعل البائع الخيار لنفسه مدة معلومة كان له الفسخ في جميع المدة وان لم يحضر الثمن ولا قبضه بخلاف الصورة
 الاولى لو ابيع خيار العين وثبت للمقبوض خيار الفسخ سواء كان بائعا او مشتريا وانما يثبت مع القبض الفسخ وقت البيع
 للمقبوض وان استندت جهات على عجلته فلو كان غائلا بالعين لم يثبت له خيار ولو قل العوض ولا حد للعين بل يرجع الى العادة فما
 يقع الثمن له حال المعاملة لا يثبت به خيارا ولا الاثنان به بوجوب الخيار وليس الثلث شرطا ولا يسقط الخيار بالتصرف مع
 التحويل لو نقل ببيع وشبهه بطل خياره وكذا لو استولدا لامة ولا يثبت بهذا القبض ارض بل يخبر بين الرد والامساك بجمع الثمن مع

في خيار البيع

في خيار الكراهة

في خيار الغيب

في بيان الخبر وحكمه

١٩١

امناع الرد بل من ضمن جميع الخبرين المتأخرين **ج** مباحث أمن باع شيئا معينا بمن معلوم لا بشرط ما خبر الثمن ولو مضى
 البايع الثمن ولا المشرع تسعة لزم البيع ثلثة ايام فان جاء المشرع بالثمن في الثلاثة كان الحق بالبيع ان خرجت المدة فمخبر
 بين الفسخ والامتناع ولو كان الثمن موجلا سقط خيار رد وان خرج الاجل ولو قبض الثمن وكذا الاخبار والبايع لو كان في البيع
 خيارا لاحدهما ولو قبض المشرع المتاع او ردع البايع فلا خيار وكذا الوضوء من المتاع او قبض الثمن وادعه المشرع ولو قبض
 بعض المتاع او قبض البايع بعض الثمن فالخيار باق **ب** لو ملك البيع قبل القبض فهو من مال البايع سواء ملك في الثلثة او
 وقال المفسر والمرخص بهما الله المثلث في الثلثة من المشرع ولو ملك بعد القبض بالامتناع فهو من مال المشرع قبل الثلثة
 ويقدحها اجماع **ج** لو كان المتاع مما يشترع بالملك او يخرجها من البقول وشبهها كان الخيار يوما الى الابد ان جاء المشرع بالثمن
 فيه لزم البيع والامتناع البايع على ما قلنا من الشرط السادس من خيار الرقبة وفيه **ب** بحثا اذ باع شيئا معينا غير شاهد وجب
 بما رفع الجهالة ويسمى بيع خيار الرقبة وهو بيع صحيح فان وجد على الصفة لزم البيع ولا خيار وان لم يجد على الصفة فمخبر بين الفسخ
 والامتناع ولو اختلفا في اختلاف الصفة فالقول قول المشرع **ب** لو دفع العين فوجدت فوق الصفة فلا خيار ولو وجدها
 دونه فمخبر ليس له المطالبة بالعوض ولو اختلفا في الامتناع لم يكن له المطالبة بالارش **ج** لو ادعى المشرع زيادة وصف على ما
 ذكره البايع فالقول قول البايع بخلافه لو ادعى ان الوصف متا موجودا لو وجد البعض بخلاف الوصف فمخبر في البيع
 كله **هـ** لو اخرج يذكو الوصف الواقع للجهالة مع عدم المشاهدة بطل البيع وان كان البيع معينا بخلاف النكاح **و** بشرط في
 بيع خيار الرقبة ان ذكر الخمر او الوصف فواحد باعها بطل ولو باع الشاهد وجب فيه كل ما هو مقصود بالبيع ولو شاعدها
 ووصفها الباقي صح وتخير مع عدم المطالبة ولو نتج بعض التوبة باع على ان يبيع الباقي ويدفعه بطل العقد الا في
 ان خيار الرقبة على الفور ويثبت قبل الرقبة ان كان على غير الوصف مطلقا ولو اختلفا العقد قبل العقد في عدم
 الرقبة اشكال وكذا لو باع على ان لا يثبت خيار المشرع **ج** يثبت الخيار لمن لم يشأه سواء كان البايع او المشرع
 ولو لم يكن واياه ثبت لهما معا الخيار ويثبت مع الزيادة في الوصف للبايع ومع النقصا ولو شرط البايع خيار الرقبة
 لنفسه فلو لم يكن قدواه صح الشرط وان كان قدواه فلا وكية للشرط **ط** اذا اشأه المبيع ثم عقدا بعد مدة فان لم يطرأ
 التغير لم يفسخ البيع وان كان غايها فان وجدته كان لزم البيع وان تغير الى الزيادة فمخبر البايع والى النقصا فمخبر المشرع ولو اختلفا
 في التغير فالقول قول المشرع ان باع بعد مدة يعلم تلفها بطل اجاعا ولو شاعده المبيع فان وجد على الوصف
 لزمه والاثبت لخيار **ي** يصح بيع الوضوء مع الثمن مثل بيتك عند التركة ووصفه يثبت للمشرع الخيار مع خلاف
 الوصف ليس له المطالبة بالعوض على ما قلنا وكذا لو تلف قبل قبضه بطل البيع فمع عدمه مثل بيتك عند تركه ويصفه
 من غير شارة الى عين معهودة ولو وجد على الوصف جقيقته والاطالبة بالبدل ويجوز التفريق قبل القبض ولا يجوز
 في هذا على ما يتعدى جوده ولو قرنه بالمدة كان سائما **يا** لا يجوز بيع عين بصفة مضمونة كان يقول بيتك هذا الثوب على
 ان طوله كذا وعرضه كذا وغيره الصفا على انه لو يكن كذا فعلى بدله على هذا الصفا **ب** يجوز ان يبيع شيئا ويشترط
 ان يسلم اليه بعد شهر او اكثر ويجوز بيع العين الحاضرة وبالدين بل خلاف **الفصل الثاني** في محله وحكمه
 وفيه **ط** بحثا ابيع العين المشاهدة يدخله خيار المجلس بشرط وان كان حيا وادخله خيار الرقبة والشرط وان كان صرفا
 ودخله خيار المجلس قال الشيخ ولا يدخله خيار الشرط اجاعا عند كونه نظرا وان كان سائما دخله خيار المجلس بشرط **ب** الرقبة
 يدخله خيار الشرط للمؤمن وفي الرهن اشكال **ج** الصلح ان كان ابراء كان يقول لي الفانك عن النصف ارفع الباقي فلا
 خيار فيه وان كان معاوضة لم يدخله خيار المجلس والوجه عند دخول خيار الشرط فيه **د** الهبة لا يدخلها خيار المجلس الا في
 دخول خيار الشرط وكذا الصفاق **هـ** التفعة لا يدخلها الخيار **و** الساقاة لا يدخلها خيار الشرط **ح** الاجارة لا يدخلها خيار
 الشرط دون خيار المجلس سواء كانت معينة او مطلقة **ط** الوفاء لا يدخله الخيار ان معاكدة النكاح والصدقة لا يدخله خيار الشرط
 دون المجلس **ي** الطلاق لا يدخله الخيار وكذا العتق والخلع **يا** السبق الرقبة لا يدخله خيار المجلس ولا خيار الشرط
ب الكتاب المشرط ليس له خيار الشرط ولا خيار المجلس لان المطالبة لا خيار فيها **ج** المقفول

في خيار الرقبة

في خيار الرقبة

في خيار الرقبة

خيار
الحوان الطا
واكان غايته
دخله

لا يدخله الخيار
المؤارة

كتاب البيع والخيار

الخيار كالتسليم والرضا به لا بد منها الخياران معا فظهر ان خيار المجلس لا يدخل في شيء من العقود سواء البيع او الخيار الشرط ثبت في كل
 من النكاح والطلاق واللعق **باب** خيار المجلس بطلان التفرق والتأخر والتصرف وخيار الشرط بالتصرف
 ولو كان خيارا الى الوارث من اى انواع الخيار كان سؤا لمطالب الفسخ قبل موته او لا و اوج من قام وله مقادير وله كذا **باب**
 بعد ذوال العقد فيما فعل الولي ولو كان صاحب الخيار مملوكا فمات فالخيار للولي سواء كان الشارع له بعدا ولا خيرا بشرط
 الخيار له على اشكال لو جعل الخيار لا جهة فمات فالوجه عليه سقوط الخيار وبطلان الخيار لا يثبت الا على الشافعيين **باب**
 اذا تلف المبيع قبل القبض فهو من مال البائع وان كان في مدة الخيار ولو ائتمنه المشتري فهو من ضمانه وبطلان خياره ولا فرق بين
 بطلان خيار البائع ولو تلف بعد القبض وانقضاء الخيار من المشتري وان كان في مدة الخيار فمات المبيع واحدهما سقط الثمن
 وجب للمشتري على المشتري وان اخذ او امضا او سكتا حتى مضت مدة الخيار وجب الثمن **باب** لو تصرف المشتري في مدة خيار
 مضى فابحصى الملك كالعتق والوطى والوقف الركوب السكنى بطل خياره وكذا الوضوء للبيع او باعده بغير فاسد او عرضه للزمن
 او غيره فلم يقبل الموهوب واستحقاقه لو ركب الدابة لينظر مكرها او طمعا ليعرف قدره او حطب الشاة ليعلم مقداره فقد قبل **باب**
 خياره ولو قبلت الجارية المشتري قال الشافعي لا يطل خياره والوجه بطلانه مع الرضا **باب** لا يطل خيار البائع بطلان خيار
 المشتري ولو تضمن بما ينظر الى الملك كان **باب** لو ائتمنه المشتري بطل خياره والوجه عدم بطلان خيار البائع **باب** هل
 للمشتري طى الجارية في مدة الخيار والمشاركة او خيار البائع الا من جوزه فلا من عليه لاحل وينعقد الولد حرا بغير فيه قال
 الشيخ ولو فتح البائع لزمه قبل الولد ولو لم يكن ولد لزمه عشرة فبها ان كانت بكر او نصف العشرة **باب** لا يطل خيار البائع بوطى المشتري
 مع علمه وبدونه الا مع رضاه والوجه عند ان البائع اذا فتح رجوع بالقيمة ولا يرجع بقيمة الولد ولا عتقه عليه ما وطى البائع فالخيار
 فيه قوي لا بعد الفسخ ومعه يفسخ العقد لاحل عليه ان علم بالخبر ويجعل الفسخ باول جزء من الوطى فيقع تمامه في الملك
 فلا حد ولا مهر وينعقد الولد حرا ولا فيه له والامه **باب** كذا البيع ينقل بالعقد والشيخ قول بانقاله بربا بفضا **باب**
 سواء كان لهما او لاحدهما ايها كان **باب** التما المفضل المتجدد تابع للمبيع ان فسخ تبعه المفضل للمشتري سواء مضى العقد وفتح
كتاب ثلث البيع من الخيار قبل القبض انفسح البيع وكان من ضمان البائع وان كان بعد القبض والخيار للبائع فالتلف من المشتري
 ولو كان بغيره فالتلف على الفرج **باب** على المشتري فطرته في الخيار مع الشرط **باب** لو اشترى امه حاملا فولدت بعد في مدة
 الخيار ثم ردها لزمه رد الولد ايضا **باب** تصرف احد المتبايعين في مدة الخيار اما بقتل العبد كالببيع وانشاء لها كالاجارة و
 الزمن والتزويج يبطل الخيار والوجه صحة تصرفه سواء كان البائع او المشتري على اشكال ولو تصرف المشتري باذن البائع او
 البائع بوكالة المشتري صح التصرف وانقطع خيارهما ولو ائتمنه المشتري فعاد العتق وكذا لو ائتمنه البائع في خياره على اشكال و
 يفسخ البيع قطعا ولو ائتمنه بازال الاشكال ولو اشترى طائفة بعد ثم ائتمنها معا نفذ عتق الجارية خاصة ولو قدم عتق الامه صح
 وبطل خياره وبطل عتق العبد ولو قدم عتق العبد انفسح البيع صح العتق على اشكال وبطل عتق الامه لا بكرة فقد الثمن
 وقبض المبيع في مدة الخيار **باب** ابتداء مدة خيار الشرط من حين العقد قال الشيخ من حين التفرق ولو شرط من حين التفرق
 بطل **باب** اذا شرط الخيار الى مدة لم يدخل تلك الغاية بكاملها فلو باع خيارا الى الليل لم يدخل الليل ولو شرط
 الى طلوع الشمس وغروبها صح ولو شرط الى طلوعها من تحت السحاب صح فماتت بطل ولو شرط المواعيد بان يبيع بغير
 ان يشاء لم يملك ان يبيعه لذلك لو يمكن له الرد حتى يتأمر قال الشيخ وليس للشيء احد الا ان يشترط مدة معينة ويجوز
 عند وجوب التعيين **باب** لصاحب الخيار الضميمة ان كان غيبا وكذا انفسح المبيع لو انقضت المدة ولم يفسخ احدهما
 لزم العقد وبطل الخيار **باب** اذا قال احد المتبايعين لا خلا لغيره جاز له الخياران غيبه صاحبه الا فلا سؤا خذعه
 ان لا او شرط الخيار في العقد حيلة على الانتفاع بالعرض لياخذ غلته في مدة انتفاع المقتضين الثمن ثم يرد بالخيار عند
 الثمن جاز وحل لا خذ الثمن الانتفاع به في مدة الخيار **باب** اذا قال بعتك على ان تغد على الثمن بعد شهر الا فلا بيع بيننا صح
 البيع ولو باع على ان يسلمه المبيع بعد شهر صح ايضا **باب** البيع منضم الى شرط سابق جاز ما لم يوجب بيعا قبل احد المتبايعين
 فلو باع جارية بشرط ان يطأها المشتري صح البيع **باب** لو باع عتق وشروط مدة الخيار في احد ما عتقها صح وان اجم بطلان

لو كان المشتري بالثمن من البائع ولو كان مشتركا ما للثمن من المشتري

في الربو ما هيته وقسامه

١٤٩

وما هيته وقسامه

اذا شرط وطالبه خبرا
فيلزمه انشاء مدة كان الربو
في الباقي المصير لـ

وما هيته وقسامه

لكل منها ينط من الفن سواء عنيته بان يقول من هذا الفن الاخر الباقي في كل
ينقطع الخبرا **لـ** اذا اشترى ثمان بشرط ان الخيار لها ثم اجاز احدهما فالوجه جواز فتح الاخر بمجالات فاطمعه عنيها واخفاها
لما القول قول منكر الخيار ومنكر الزيادة ومدعى المعتين الا عند من جوز بمجهله **لـ** يقوم رغبة الوكيل في خيار
الرغبة مقام رغبة ولا يبطل خبره اذا لم يوكله في التزام البيع **لـ** اذا جبه البائع في خيار المشتري لم يبطل خبره وان
كان مقبوضا **لـ** اذا شرط الوكيل الخيار لم يوكله فتح وان شرط لاجنب لم يفتح والاطلاق ليس بمجبد بل ان كان وكلا مطلقا
صح الا فلا ولو شرط احدا المتعاقدين خيارا ان يفتح فاذا انقضت مدة الاضطرار من جهة من الاخر **المفصل الرابع**
في الربو وفيه فصول **الاول** في ماهيته **تحريره** **مبحث** **مبحث** الربو الزيادة لغز وفي الشرع بيع احدا المتساويين
حسنا بالآخر مع التفاضل قد راع شرطا ثاني وهو حرمان بالنقص والاجماع **قار** الى واحد الله البيع وحرمان الربو اتقوا
الله وذروا ما بقى من الربو ان كنتم مؤمنين لان اكلوا الربو اضعافا مضاعفة وقال النبي عليه السلام اجنبوا البيع الموثقات
قبل ما رسول الله ما هي قال الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرمت الله الا بالحق واكل الربو واكل مال اليتيم والمولى
الزحف قد فلتنا الفانات المؤمنات ومن رسول الله صلى الله عليه واله الربو واكله وباعه مشتريه وكاتبه وشكاه
وقال الصادق عليه السلام وهم ربا اشد من سبعين زينة كلها بذات محرم **ب** الربو اضر بربو الفضل كبيع درهم بدرهمين
وربو النسبة كبيع قنبر خنطرة بقنبر منها نسبه وهو حرمان بنوعه **اجماع** **ج** ثبت الربو بشرطين الكيل والوزن وفي
العدولان اتفاق الفن والمثل في الجنس لا يجري ربو الفضل الا في الجنس الواحد وانما ثبت الربو بالنقص وليس
الشائع على العلة فيه عندنا **الفصل الثاني** في الجنس وفيه **ك** **مبحث** **ك** كل شئين تناو لها لفظ واحد فاما
كالخطة بمثلها والادز بمثلها فان كان مكبلا او موزونا جاز بيع المتجانس وزنا وزن نقدا ولا يجوز مع زيادة ولا اسلاف
احدهما في الاخر ولا بشرط الفايض الا في الضرر ولو اختلفا جازا التفاضل نقدا اجماعا وفي النسبة خلاف **ب** قال الشيخ
الخطة والشعر جنس واحد وقال ابن عقيل باق علمائنا انها جنسا والاول اقرب **ج** التور وكلها جنس واحد فاما
اصنافه كالبرقي والمعلق وغيرهما لا يقال والانواع اجماعا وكذا الرطب كله جنس واحد وهو مع التمر جنس واحد
يجوز بيع التمر البرقي بالمعلق غير من الاصناف متفاضلا **ك** الغنم كله جنس واحد وان اختلفت اصنافه وكذا الزبيب
هي الجنان اجناس مختلفة فلم لا يبل جنس واحد عرابها ونجاها ولحم البقر المربى الجواميس جنس بانقره ولحم الغر أيضا
جنس واحد فيجوز بيع لحم الابل بلحم الغنم متفاضلا والوحوش اصنافا لحم البقر الوحشية جنس بانقره وكذا الضئيا الكباش
جنسا يجوز بيع احدهما بالآخر متفاضلا والوحشية من كل جنس مخالفا له في البقر الوحشية مخالفا للبقر لا يشترط
الطير واصنافا وكل ما انفرد منها باسم وصفه فهو صنف فلم الكراكي لحم الخباز ولحم النحل ولحم الفواخت ولحم القمار
ولحم الدجاج ولحم القطا ولحم الغظا اجناس مختلفة يجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا وبجسه مما تلاق الجنان كل
ما اخص باسم وصفه فهو صنف مخالف للصنف الاخر وقوى الشيخ رحمه الله كون الخنثى جنسا واحدا ولا يدخل في الجنان
ج الشحم والحم جنسا يجوز التفاضل بينهما نقدا **ط** الالبان تتبع اختلاف ما تتخذ منه فلبن الغنم ضائها وما غيرها جاز
بانقره ولبن البقر المربى الجواميس جنس لبن الابل عرابها ونجاها جنس بالجملة فاللبن تابع **ي** الحلول تابعة
لاصولها فكل غنم جنس بانقره وخل التمر جنس بانقره باجماع احدهما بالآخر متفاضلا **ق** الادفان اجناس مختلفة قد
الشرح جنس بانقره ودهن الجوز جنس ودهن اللوز جنس بانقره وادفان رغبة ما يتخذ لكل كالزيت والشرج للذات
كدهن الخرفع واللوز المر والطبيب كدهن البنفسج واللوز ولا للطبيب لا الدواء كالزيت ودهن السمك ويجري الربو في
ذلك ويجوز بيع الشرج بمثلها فلا نقدا ويبيع زيت الزيتون بزيت الفجل متفاضلا **ب** كل شئ يتبع اصله فلو كان
شئان اصلين فاما جنسا كدبس التمر ودين الغنم كل شئين اصلهما واحد فاما جنس واحد الذئب الفضة جنسا **ج**
الربو يجري في لحم الطير **م** كل شئ مع اصله جنس واحد كدقيق الخنطة مع ما واللبن لا يجوز التفاضل بينهما نقدا
ولا نسبه فيجوز بيع الخنطة بالدقيق متماثلا نقدا لا نسبه وكذا يجوز بيع الخنطة متماثلا نقدا لا نسبه والتفاضل فيها بالايوز

كتاب البيع والربا

١٧٠

نقدوا ولا تشبهوا كذا ما نجد من الحنطة كالحب ونسبها وبجوز بيع بعض فروع الحنطة بعضها مماثلة نقد لا تشبه ولا يجوز
 التفاضل نقد ولا تشبه ولا يشترط تشاؤهما في الغنمة ويجوز بيع الدقيق بالسويق مماثلة نقد ولا يجوز تشبه ولا تشاؤهما
 مطلقا ويجوز بيع الخبز بمثلته مع تشاؤهما في الاصل ولو اختلفا جاز التفاضل كخبز الحنطة بخبز الذرة سواء كان احدهما طرا
 او باسا وبغير التساوي فلا يجوز عدلا ولا التفاضل فيه **فصل** في الجبل الذي من كل جنس متساو بان لا يجوز التفاضل
 بينهما نقد ولا تشبه فيها مع الفضلة المصنوعة بالمكسر مع تشاؤهما وزنا **فصل** في اختلاف علماؤنا في بيع اللحم بالخبز من جنس
 مع العلم بقصد اللحم فالأقرب جواز وضع الشئ رجاء الله تعالى عليه وانه ضعيفه السند لا يضر عن افادة المطلوب بخص على
 جواز بيعه بغير جنسه **فصل** لو باع بخرم ما كوله اللحم جازا جاعا ويجوز بيع المطبوخ بمثلته وكذا المشوي بالمطبوخ وبما
 ولا يشترط في بيع اللحم بمثلته نزع العظام **فصل** السكك المشقة وهو الذي فيه الشمع يجوز بيعه بمثلته متساويا والمصنعة بمثلته متساويا
 سواء صنعت بالشمع او بالنار **فصل** يجوز بيع الخبث بالخبثان تشاؤهما عدلا او اختلفا سواء كانا صحيحين او كسرين او احدهما
 الطين الذي ياكله الناس بخرم بخرم واكله والما لا يؤلفه والعاقبة كالا هل يبيع والسقونيات يثبت فيها الربا
 وكذا طين النداوي لا يربى ويشبهه **الفصل الثالث** في الجبل والوزن وفيه باب بحثنا يثبت الربا
 في كل مكبل او مؤزن مع اتفاق الجلس في المحدث قولان والشيخ لم يثبت فيه الربا مع التفاضل عدلا وان ثبت المغيرة الاولى
 اقوى **باب** كل ما كان جنسه مكبلا او مؤزنا حرم فيه التفاضل وان نقد فيه ذلك ما استعمل قلة كالحب من الحنطة
 ومادون الارز من الذهب لكثرة كالبزرة العظيمة ولا فرق في ذلك بين المكبل والموزن **فصل** المصنوع من المؤزن
 ان خرج من الصنعة عن اعتبار الوزن جاز التفاضل فيه كالثوبين والافلاك **فصل** انما يجرى التفاضل في المكبل
 والوزن مع اتحاد الجنس ولو اختلفا جاز التفاضل نقد وفي النسبة للشيخ قولان والاقر عندى المنع ولو كان احد
 الموضين متساويا جاعا **فصل** ما لا يدخله المكبل ولا الوزن يجوز التفاضل فيه نقدا مع اتحاد الجنس وفي النسبة للشيخ قولان
 اقرها عند الكراهية والافضل ان يذكر كل واحد منهما بثمنه **فصل** اختلف علماؤنا في بيع الرطب بالتمر متساويا نقدا
 مع اتفاقهم على المنع منه تشبه ومفاضلا مطلقا فمخوزه بعض ومنعه جزون وهو الاقوى هل يطرده العلة في كل
 مع باسبه حتى لا يجوز بيع العنب بالزبيب ان تشاؤا وكذا الحنطة المبلولة بالبائس والشبن الرطب بالبائس واللبن
 بالخبث الاقر عند ذلك لقول الصادق عليه السلام في الرقابة الصالحة لا يصح التمر بالبائس بالرطب من اجل ان البائس
 والرطب طيبا والبائس ففساد الرطب بالرطب العنب فيجوز مماثلة قطعاً وكذا الحديث بالعقيق في يجوز بيع
 بالخبث متساويا نقدا ولا يجوز تشبه مطلقا والعصير ما العنب الله لم يمتد النار والخبث ما ممتد النار لا يجوز بيع ما
 بكال او مؤزن جزافا تشاؤا في الجنس واختلفا في المكبل بالمكبل وزنا مع تشاؤهما جاعا ولا المؤزن بكال ولو كان المعد
 معتدرا عدلا او مؤزنا معتدرا فله كثره جاز ان يكال فيه مكبال ثم يعدل ويوزن ويؤخذ الباقي بحبابه **فصل** يجوز فيه
 المكبل وزنا وبالعكس جزافا فبها وفيها التماز خروا وفيها ما لا يجوز بيع بعضه ببعض **فصل** الاغنياء في المكبل والوزن
 بانه الشرع فما يثبت انه مكبل او مؤزن في عصر عليه في الحجاز عمل عليه لا الثقات حيث ان الى البلدان ولو جعل
 حاله بالحجاز فلكل بلد حكم نفسه واعرف حاله في نفسه عليه وقاله يعرف حاله اصلا رجوع فيه الى عادة البلد ولو
 اختلف البلدان فلكل بلد حكم نفسه قيل يعلف بالتقدير والمكبل باع بغير جنسه زنا ولو بيع بمثلته لا قرب جواز ان
 علمت مساواة او غلب على الظن والافلاك والمؤزن لا باع بالمكبل الا مع العجز عن وزنه ولو كان في حكم الجبل ولو
 واحدهما مكبل الحنطة والاخر مؤزن كالدينق جاز بيع احدهما بالآخر وزنا وفي المكبل اشكال فالأحوط الوزن **فصل**
 انما يجرى التفاضل مع اتحاد الجنس ولو ضم مع التاقص من غير الجنس باعنا بالتفاضل كما باع مدعجوة ودرهما بمدة ودرهم
 او بدرهمين او بددين او بددين ودرهمين وكذا الخالص من الرقوبان يبيع الناقصة بجنس اخر ثم يبيع
 الزيادة بذلك الجنس وبالناقصة بشيء اخر الزيادة او بشيء اخر الزيادة يبيعا في المثليين ولو باع نوعين مختلفي القيمة
 من جنس نوع واحد من ذلك الجنس كدنانير صحيح واخر مكسر صحيح او مكسر زنا ولا يشترط تشاؤى القيمة

ولو كان وزنا ولا يشترط تشاؤى القيمة

في أحكام الربا وبيع الصن

١٧١

في أحكام الربا

في بيع الصن

ولو باع ما لا يربو فيه مع ما فيه الربو غير مقصود ذلك الجنس كان كالدار الموقوفة بالذهب ولو اشترى عبد الله مال واشترط عليه
وهو ربوي بطل ان ساراه الثمن وقصر ولو اشترى ثاء ذات لبن بلين او عليها صوبصوا وخالبه من لبن بذات لبن حاز سوا كانت
الثاء مذكاة او حبة **ب** اذا باع الربوي بجلده مع كل واحد منها من غير الجنس مما الدين بمقصود ان كان يبيع كحبات الشعير في
الحظيرة لم يمنع تحريمه التفاضل وان كان كثيرا الصلح المقصود كالماء في الخل فهذا لا يمنع من بيعه مثله وبالحال وان كان لغير مصلحته
كالماء المشوب باللبن والامان المشوشة ففي جواز بيع بعضها ببعض اشكال ولا فقه يحرم التفاضل مع بقاء الاسم والافلا
ولو باع بجنس غير المقصود لو باع الدنار المشوش بالفضة بالذاهم فانه يجوز ان كان الثمن اكثر ولو باع الدنار المشوش مثله
والثمن فيها متفاوتا وضرب معلوم المقدار جاز ويجوز بيع مكونات من الحظيرة بمكون وفي احدهما عقدا للبن واشتمل الفصل
الرابع في الاحكام وفيه **مناجاة** اذا باع الربوي بجنسه متماثلا او بغيره متفاضلا لم يجز قبض قبل التفريق الا في
الصن فلو تصرفا قبل التفريق في غيرهما لم يطل البيع **ب** الربوي المحرم بين المسلمين في دار الاسلام ودار الحرب **ج** ثبت
الربو بين المسلم والذمي قال الشيخ رحمه الله وقال المفيد والمتن ابن بابويه رحمه الله لا يثبت واجبنا على التفاضل بين المسلم
واهل الحرب **د** لا ربو بين الولد والوالد لان مال الولد في حكم مال الوالد ولا بين السيد وعبده المخلص ولا بين
الرجل وذوقته ولو كان العبد مشركا ثبت الربو بينه وبين كل واحد من مواليه **هـ** كل من قلنا بانسقاء الربو بينه وبين
غيره فان لكل منهما ان يأخذ الفضل ويطلبه الا اهل الحرب فاننا اخذ الفضل ولا نطلبه **و** من فعل الربو متعمدا
ثم وجب عليه رد المصاحبة ولو لم يعرفه فضله عنه ولو عرفه دون المقدار صانحه ولو جعلها معا خرج خمسة على مستحقه
وخل الباقي ولو فعله جاهلا لم يثم ويجوز الاستغفار مع العلم ويجوز عليه رد الربو الى الكفاية قال ابن ادریس ومنعه الشيخ رحمه الله
الا حاديت صحيحة لكن قول ابن ادریس لا يجوز عن **الفصل الخامس** في الصن وفيه **كره** **ج** اذا اشترى الربوي
بعضها ببعض هو جاز بالنقص والاجماع واشترط فيه التفاضل في الجالس بخلاف فلو تصرفا قبله بطل ولو تفا بضا البعض
صح فيه خاصة ولو فارقا المجلس مصطحين وتفاضلوا قبل التفريق صح ولا يشرط التقابض في الحال فلو طال مقامها في المجلس
راضطيا بهما ثم تفا بضا صح ولو وكل احدهما في القبض فقبض الوكيل قبل تفريقها صح سواء فارقا الوكيل المجلس قبل القبض
او لا ولو اقرقا قبل قبض الوكيل بطل **ب** لو تفا برقا في المجلس فقال احدهما لصاحبه خرافضا البيع او فضحه لم يطل البيع **ج**
ج لو اشترى دنارا بعشرة فادفع خمسة صح في نصف الدنار ولو استعار النخبة قرضا ودفعها عن باقي الثمن قبل التفريق
صح ولو اعطاه اكثر من عشرة لم يزن له حقه بعد وقت صح وانما خال الوزن ويكون الزايدا مائة بضمينه مع التفريط خاصة
ولو اخذ منه دراهم واعطاه دنائره اكثر من قيمة الدراهم او مثلها او اخذ منه نائره واعطاه الدراهم مثله او اكثر من
ذلك وساعه كان جازيا وان لم يوازنه وبقائه في الحال لان ذلك في حكم الوزن والتقدير ولو اعطاه اقل صح **د**
والاحوط ان يوازنه وبقائه في الحال او يحدد العقد في حال الوزن والتقدير لو كان لثان على صفة دراهم ودنا
فيقول له حول الدنا نبر الى الدناهم او الدناهم الى الدنا نبر وساعه جاز وان لم يوازنه في الحال ولا ببقائه لان التقدير
من عنده قاله الشيخ رحمه الله وقال ابن ادریس ان تفرقا قبل التقابض بطل ولو كان لثان على غير دراهم جاز ان يأخذها
دنا نبر وكذا العكس ولو تغير الاستاكان له يبيع يوم قبض الدراهم دون يوم الحاسبة اذا لم قد ساعه ولو كان له عند
دنا ودينه فضا فهو معلوم البقاء او مطلق صح الصن ولو ظن العبد بطل ولو شك فيه فالأقرب الصن الا ان يعلم
انه كان مالا ولو اشترى منه دراهم ثم اشترى بها دنائره قبل قبض الدراهم لم يصح الثاني ولو اقرقا بطل العقدان **هـ**
بحر التفاضل في الجنس الواحد ان انضم الى احدهما زيادة صنعة فلو اشترى خلتا لا وزن مائة قهقهة صنعة عشرون زكبد
من مائة بطل يسوي في وجوب المساواة المصوغ والمكسوة والجهد الزود والنبر المصوب لو كان في الفضة غش لم يبع
بالفضة وكذا الذهب المشوش لا يباع بالذهب لو كان الثمن معلوما جاز بغيره بجنسه مع زيادة تقابل الثمن ولو باع
المشوش بوزنه خالصا لم يستبد **و** تراب مثلا الذهب يباع بالذهب تراب مثلا الفضة لا يباع بها وجوه الذهب
الفضة يباع بها معا او بما يباع برهما ويجوز بيع الرصا بالفضة والصن بالذهب ان كان فيها فضة او ذهب لا يجوز بيع

كتاب البيع وكسره

١٧٢

تأويل الصياغة فان بيع قد الى اذ بال الثمن فان لم يقبلوا تصدق بغيره **صح** الدوام المشوشة اذا كانت مغلوقة الصنعة جاز
اخراجها ولو كانت مجهولة الصنعة وجب الاعلام **ط** الاواني المصنوعة من الجوهر ثلث علم مقدار كل واحد بان يثبت
بما تلو غير مطلقا وان لم يعلم وامكن التخلص لوقع باحدها وبيعت بما او بغيرها وان تعدت بيعت بالافل ولو شاع
تغلبا بيعت بما **ي** السوف الحلاوة والمركب الحلاوة ان علم مقدار الغلبة بيعت بما مع زيادة الثمن او بغير الجنس مطلقا
وان لم يعلم وتعدت زعمها بيعت بغير الجنس وبه مع غير **يا** لو باع جردا بدينهم وشرط عليه ضما ختم خاتم فلا يملك الحكم
ولو قال صنع اخا تاما وزنه درهم واعطيتك درهمين من غير بيع جاز **ب** الذهب الفضة سبعة اثمانا فلو اشترى هيا
بلد هيك فضة بفضته وكانا معيكتين ثم وجدا احدهما فاقبضه عينا بطل الصنعة ان كان من غير الجنس الا انهما لمشتريين
الامساك وفتح العقد ليس له الابدال ولو كان العيب البعض وكان من غير الجنس بطل فيه خاصة وله رد الجميع اخذ الجهد
بخصته واما الابدال ولو كان منه كان له رد الجميع امساكه وليس له رد المعيب وحده ولا ابداله ولو اراد اخذ ارش المعيب
فان اتحد العوضا لم يجوز ولو اختلفا فله الارش في المجلس فلو فارقاه لم يجز ان ياخذ من الاثمان ويجوز من غيرها ويجوز الرد
ان نقصت قيمة ما اخذه من التلف عن قيمته يوم الصنعة او زادت ولو تلف العوض بعد القبض ثم علم العيب كان التالف
لم يكن له الفسخ وان كان الباقي وفتح البيع بده واخلقه التالف على المتدبرين لا ارش ان اتخذا او فارقا المجلس
ج لو عرفنا وذن العوضين جاز البيع بغير ذن وكذا الوعده احدهما واخبر به الاخر فلو وجدا اخذه ناقضا بعد التفريق
بطل ولو كان زائدا او قال بعتك هذا الدنار بهذا الدنار بطل وان قال بعتك دينار بدينار صحيح وكان الزائد مائة مثقال
فان اراد دفع عوضه مع بضاعة خيلز بجلته بغيره ولو اراد احدهما الفسخ كان ذلك **ك** لو تصافا فوكانا غير معيكتين
ثم تصافيا في المجلس صح الصنعة وان كانت المينا غائبتين بشرط قبضتهما في المجلس فلو وجدا نقابض عينا فله المطالبة بالبدل
قبل التفريق سواء كان العيب من جنس او من غيره ولو كان العيب من جنس رضى به جاز ولو طلب الارش لم يجوز مع اتخا **ل**
و يجوز مع عده ولو اقرقا بعد القبض ثم وجدا العيب جلته قال الشيخ له الابدال ولو كان من غير الجنس بطل الصنعة ولو
كان البعض صح في السلم خاصة ولو طلب اخذ المعيب الفسخ فعلى قول الشيخ ينبغي انه ليس له مع الابدال **س** من شرط
المصانة في الذمة العلم بالموضوعين اما بصفة تميزان بها او بان يكون للبلد نقدا بال معلوم فصير اليه الاطلاق
ولو قال بعتك دينار بمصر يا بعتك من نقد عشرة دنانير لم يصح الا ان لا يكون في البلد نقد عشرة دنانير سوى واحد
هـ لو كان لرجل في ذمة اخذه هبة لآخر درهم فاصطفا بما في الذم لم يصح ولو كان لرجل عليه ذمة بقر قصاذا
على التفريق فان كان يطمه كل درهم بمجناه من الدنار صح والا فان صار ذمة بها وقت الحاسنة لم يصح لو بنا بياض
ولو قبض احدهما لم يمت صافه بما في ذمته صح ولو اعطاه لا على حجة القضاء فاحضها وقوماها احتسب قيمتها يوم القضا
لا يحكم الدفع فلو بلغت ونقصت صح مني من المالك ولو قبضها القابض نيابة لاستيفاء فلو كرهه بغيرها من **ح**
احد المتدبرين من الاخر ويكون صرفا بعين وذمة فلو كان الفضة الذم في الذمة موجلا جاز وكذا لو كان خالا ولو كان لرجل
عشرة دراهم فدفع اليه دينار وقال استوف حقتك منه فاستوفاه بعد يومين جاز ولو كان عليه درهم فوكل غيره في بيع ذم
واستيفاء حقه منها فباعها بدينار لم يكن له ان ياخذ منها نقد حقه ولو باع جاز به بدينار فاحد مجا درهم ثم ردت الحيا
بغيره او قاله لم يكن للمشتري الا الدنانير **ح** لو قال لغيري درهم بدينار فاشترى الثمن فاشترىها ونقد عنه الثمن
وجعل عليه قضا ما شقده عنه يجوز ان يشتري احدها بضمه الا غير زيادة او نقصا **ط** لو كان له على غيره درهم فباعها
ان يبيعه باها بدينار بغيره وبالعكس بقبضها قبل التفريق ولو كانا غير معيكتين وقول بدينار ليس بالمنع ضعفت
المسئلة **و** والمركب الحلاوة يجوز بيعها بجنس الحلاوة مع مفرقة القدر وزيادة الثمن على ما في الحلية نقدا لا يجوز
تسليمه باه بغيره جاز ببقدره ما في الحلية **ك** قال الشيخ لا يجوز ان يبيعه ما عا بدنانير غير درهم لان المتدبرين
استثنوا قيمة الدرهم من الدنار فيحصل الجهالة والوجه الصحة على تقدير معرفة قيمة الدرهم من الدنار اما لو كان الثمن
موجلا فالركبة ما قاله الشيخ رحمه الله مطلقا وانما التجديد فصل ذلك فجوز في الخاص ومنعه في الشبهة وبه دل الحديث

كتاب البيع

او حصلا او قايما معلوما او غيرهما ولو لم يشترطه كان للبايع وله التيقن بغيره الى حين الحصاد او حصلا قبل وقته لغيره
غيره لم يملك الانتفاع بها ولو بقيت لم يرق لم يبيع على البايع اذا لم يشر بها لارضها لم يشر بها ولو كانت مضمرة بها كما
والذمة جازا لها وعليه ثبوت الارض اذا نقل العرق وان كان مما يحصد منه بعد اخرى كالقث والغنم فان كان مخفوا
قال الشيخ يدخل الاصول الاخرى عند عدمه ولو لم يكن مخفوا فالجزة الاولى للبايع والباقي للمشتري عند الشيخ ولو
دخل فظعا ولو كان ثمة بكثر ثمة كالقضاء والخيار لم يدخل **ج** لو باع ارضا وفيها يندد وكان الاصل يبقى لم يدخل
كالقث والكواكيب مما يجره دفعه بعد اخرى قال الشيخ يكون للمشتري وكذا لو عرس وبيع الارض قبل ان يرسخ عرقه ولا يرسخ
عندك عند دخوله وان كان مما يحصد فاحدة كالحظيرة لم يدخل ويخبر المشتري مع عدم علمه بالبذر بين الرد والاخذ بالجمع
ولو نقله البايع في هذه البيرة فلا خيار ولو اشتراه مع الارض فالوجه الصحيح وهو اخبار الشيخ لان جملة الثلغ لا تؤثر في
كاللبن في الصرع مع الشاة واسمان الحيطان **د** لو اشترى نخلة فيها طلع فان كانت موقوفة فهي للبايع ويخبر المشتري
ان لم يعلم بالتأخير لا خيار لو تركها البايع ولا يبطل الخيار بقسطها في الحال وان تكن موقوفة فهي للمشتري ولو اشترى
فيها بذر للبايع او شجرة ثمر للبايع وظن المشتري ان الزرع او الثمرة له فليس له الخيار ولو باع نخلة لم يشر ثمره غير
سنة فما زاد كان للمشتري الرد ان جملة الارشك لو باع دارا يستحق سكنها غير البايع **هـ** لو باع قربة دخلت البئر
دون المزارع الا بالنصب او بالعقوبة كما لو ساءر عليها مع المزارع واتفقا على ثمن ثم اشراها به **و** لو باع
دارا بحقها ثلثا والربع الارض والبناء ولو كان فيها نخل او شجرة قال بحقها قال الشيخ يدخل وعندي فيه اشكال
ويدخل من البناء والحيطان والنفوق والدرج والعقود والاعلى والاسفل الا ان ينقل الاعلى والاسفل بالسكنى غارة
يدخل الا بالشرط ويدخل في الدار ما هو متصل بها من مضاحها كالابواب المنصوبة والخوابي المدفونة والرفوف المسمدة
الاوتار المثبتة والاضلاع في الابواب المنصوبة والسلم المثبت ونبر الماء والاجر والماء فيها قال الشيخ ويدخل فيها الكر
المنصوبة وعندك فيه نظروا لا يدخل ما هو متصل بها مما ليس من مضاحها كالحجار المدفونة والكثيرة المدفونة وهل يدخل
المفاح الا فرغيم ولو اشترى البايع نخلة كان له الممر إليها والخروج منها ومكسها من الارض **ز** لو باع ارضا
فيها حجارة فان كانت مخلوطة فيها دخلت ولا يخبر المشتري ان لم يشر بالغرس ولا بالزرع او علم بها ولو جهل مع ضارحها
تخير بين الرد والامساك قال الشيخ ولا ارش له وعندك فيه نظروا ان كانت مبنية كالاساسات **ح** الدكة المبنية دخلت وان
كانت مودعة للنقل والتحويل لم يدخل للبايع نقلها والمشتري مطالب به في الحال وعليه ثبوت الارض ليس للمشتري
اجرة عن زما النقل وان كان طولها مع علمه ولو جهل الحجارة او ضربها فهو عيب ثبت له الخيار الا ان ينقلها البايع في
زما ليس من غير ضرر وكذا لو غصص الباع من بدل البايع فاستخلصه في الزمان البئر لو طال زمان النقل تخبر المشتري بين
الرد والاخذ بالثمن اجمع ولا اجرة له قال الشيخ ولو لم يشر كان للبايع نقلها ايضا ويخبر المشتري ان طال الزمان ولو كان
لم يخبر المشتري ولا ينقل ملكها اليه لو كانت الارض ذات شجر وكان ترك الحجارة وقطعها لا يقبل في كمال ارض البضاء
اذا كان فيها حجارة لا يضر بقاؤها والزرع وان كان تركها يضر قلعها لا يضر فكالبيضاء وان كانا يضران فلا خيار للمشتري
مع علمه والبايع نقل الحجارة والمشتري مطالب به ولا ارش له ولا اجرة وان كان جاهلا بالحجارة او الضروية
بين الرد ولا بحث وبين الامساك للبايع نقلها وعليه ثبوتها واما ارش النقص بقطع العرق قال الشيخ لا يوجب القبض
ولا بطله وان كان تركها لا يضر واراد البايع قلعها تخبر المشتري ولو علم المشتري بالحجارة بعد الغرس فلا خيار له لتصرفه
ولو كان الترك والقلع ضررا للبايع القلع والمشتري مطالب به وعلى البايع ارش النقص وان كان قلعها يضر
وتركها لا يضر ويصني بتركها فلا خيار للمشتري وان اراد قلعها كان ذلك له وله ثبوت الارض وارش نقص الشجر **ج**
اذا باع ارضا فيها معدن دخل في البيع ولو لم يعلم به البايع تخبره ملكها بالاحياء وان ملكها بالبيع احتل عدل الخياط
لان الحق لغريمه واحتل ثبوته كما لو اشترى معبأ ثم باع لم يعلم بعيبه فاستحق الارض **ط** لو اشترى ارضا فيها بئر او عين مستلبة
دخل في البيع وكذا يدخل الماء المحفوف فيها وكذا العيون الجارية في الاملاك يدخل في بيعها والماء الجارية اذا كانت نابتة

في حجب تسليم المبيع والتمتع وحكمه

١٧٥

في غير ملك لم يملك الا بالاخازة في الاناء وشبهه لو دخلت الى ارض رجل لم يملكها الا ان يجعل لها مستقرا في ارضه
 كالحوض ويحضرها قبة يأخذ فيها من ماء النهر والمصانع المتخذة لبناء الامطار يجمع فيها الوكبة يملك ما فيها ويصح بيعه
 اذا باع نخلا مثمرها ناشرا شرط المشتري الثمرة دخلت والا فان كان قد ابرأ لم يدخل فان لم يكن قد ابرأ دخلت ما لا يبرأ لتامع في
 يحصل ولو تفتقت من نفسها فابترها الواقع ولو اشترط احد المتبايعين الثمرة فهي له سواء كان المبيع قبل التنازل والمشتري بعد
 وكذا لو اشترط جزءا ما عدا الثلث شبهه في المبيع ترك الثمرة المؤبرة الى اوان الجذاز ولا يجزئ بيع النخل منها ويرجع في ذلك
 ما جرت العادة به فيقطع ما يؤخذ بسراقة استحكام الخلافة في بستان كان ابقاؤه اجزا وان كان فما تجزئ تمر يترك الى
 وقت اخراجه وان كان عبدا او فاكهة ترك حتى يتناهي اذ ذاك ويقطع مثله وكذا لو اشترى الثمرة خاصة وجعل على المبيع وضعا
 على النخل الى وقت اذ ذاكها **باب** لو ابرأ بعض البستان المور للمبايع وغيره للمشتري ولو ابرأ بعض شجرة النخلة الواحدة دون بعض
 ففيه تبعية ما لم يبرأ المور بنظره لو اشترى على نوعين ابرأ احداهما دون الاخر فالمور للمبايع وغيره للمشتري ولو ابرأ بعض البستان
 غير المؤبرة خاصة فالثمر للمشتري ولو بيع المور خاصة فالثمر للمبايع ولو باع احدهما لشخص والاخر لغيره فثمره غير المور
 والمور للمبايع **باب** الا ان يبرأ بعض النخلة دون غيرها فلو باع النخل وقد اطلع ثمره للمبايع وكذا لا يعتبر التنازل
 في غير النخل بل للثمر للمبايع ان ظهرت والا للمشتري **باب** انما ياخذ المشتري الثمرة غير المؤبرة وانما تملك النخلة المبرأ
 ولو كان بغيره من العقود لم يدخل بل كانت باقية على ملك التامل فلو اصدمة نخلا مثمرها لثمة للزوج وما كان من
 اوله وسوا كان العقد عقد معاوضة كالنكاح والصلح او غيرهما وضعت كالحبنة قال الشيخ ثبت في عقود المعاوضات حكم البيع
 لو باع شجرة مثمرة فالثمر للمبايع مع وجوها سواء قصد ثمره كالورود والباقى ممن وان لم ينفخ جذبه نللشيخ قول بالدخول
 او كان مما يظهر ثمره يارزة كالغصن مع ظهورها او كانت مستمرة في شريقه كالرمان او في شريقها كالجوز او يظهر ثمره
 ثم يتناثر فيظهر الثمر كالنفاخ بعد تفتحه وظهر ثمره او لم يظهر على اشكال **باب** يدخل في الشجر الاغصان والاوراق و
 سائر الاجزاء **باب** لو كانت الثمرة للمبايع واحتاجت الى البقي لم يكن للمشتري منع لو لم يجز كان له ولو تضرر الشجر مع ثمر
 الثمر واحتاج الشجر الى السقي مع الضرر والثمره قيل انما طلب البقي بما جازى لآخر عليه قيل يرجع مصلحة المشتري لكن
 لا ينبغي ان يرد عن قلة الحاجة ولو اختلفا فيه رجع الى اهل الخبرة وكل من التمس السقي كان الوثقة عليه لو خفف على الشجرة ببقية
 الثمرة عليها العطش او غير فان كان يسيرا لم يقطع وان كان كثيرا فحفظ على الاصل ليس ونقص حلهما قيل لا يجزئ ذلك وقيل
 يجزئ المقطع **باب** لو كانت الثمرة للمبايع فحزنت اخرى فان تميزت فكل ثمره والا اشتركا ومع الجهل بصطليان ولا يطل
 العقد **باب** بيع العبد لا يتناول ما في يده وهل يدخل في بيعه عورة من الثياب التي عليه نظر **الفصل الثالث**
 المشتمل وفيه **كتاب** انما اطلاق العقد يقتضيه وجوب تسليم المبيع والتمتع فان امتنع احدهما اجبر وان امتنعا اجبر معا
 او لو تفرقا في تقديم الاخبار وموأك كان دينيا او عبدا وقال الشيخ رحمه الله يجزئ للمبايع ولا ثم المشتري تانبا فان كان مواسرا
 على التسليم ان كان غائبا عن البلد اخف على التسليم حسب ما تقرر للمبايع فتح البيع الصبر ان كان ميسرا للمبايع الفسخ
باب كل موضع حكمنا فيه بالفسخ فله ذلك بغير حكم حاكم وكل موضع قلنا يجزئ عليه فذلك الى الحاكم **باب** لو اشترى
 قبل الوزن وكان ميسرا للمبايع الفسخ في الحال ان كان مواسرا فضا الحاكم من ماله ولو اشترط تاخير اداء الموضع وجب دفع
 الحال على الاخر ولو ابدل بعض الموضعين جبر على بدل الباقي **باب** لو كان المبيع جازية لم يكن للمبايع بعد قبض الثمن الرجوع
 عن مثله لاجل الاشياء سواء كانت حقة او غيرهم وليس للمشتري مطالبة المبيع بعد العقد بكسر لانه يظهر حمله
 لو شرط المبيع تاخير التسليم الى مدة معينة جاز وكذا لو شرط سكتا لدارود كوب الدابة مدة معلومة **باب** في الاقرب
 ان القبض الكيل او الوزن في المكبر والموزون والقبض اليد فيما ينقل ويجول والنقل في الجوار والنقلية فيما لا ينقل
 ولا يجوز لو باع ثمر على وزن النخل فالقبض فيها التحمل لا النقل **باب** اذا ملك المبيع قبل القبض جاز البيع ودفعه
 من الثمن سواء كان التلف من قبل الله تعالى او من المبيع فان كان من قبل المشتري استقر الثمن في ذمته لم يكن للمبايع قبضه او
 قبضه لم يرجع به المشتري وان كان من اجنبية قال في البوطية يبرأ المشتري بين فسخ البيع والرجوع على المبيع بالثمن وبين امضاء

فربما في بيده او يدره قال
 الشيخ حجر عليه امواله
 حتى يلبس الثمن وان كان
 غائبا

كتاب البيع

١٧

بجميع الثمن وهل
لا ذلك

والزام الاجنبى بالقبض وهو حسن والقول يجوز دفعه بين البائع والقابض مع مباشرة الادلائ لا يخلو من قوة **ح** لو اشترى ثوب في التلعة قبل
القبض والتمكين منه تخبر المشتري بين الرد والامساك مع الارش الشيخ فولا نأخذ بالبر لم ذلك واخنا رابن ادرين فلو تراضيا
على الارش جاز ولو قطع المشتري قبل القبض استقر البيع فان تلف بعد ذلك في هذا البائع قبل القبض انسخ البيع ورجع البائع
بادش النقص فيقوم سلبا ومقطوعا ويرجع بالنقصا بالنسبة الى الثمن لا الفية **ط** لو باع شاة بثمن معين فاكلته قبل القبض
فكل من كانت فيه من المتبايعين والاجنبى فالنقص يسببان لو كان في هذا احد بطل البيع ولو اشترى شاة او شقصا بطعام
فقبض الشاة وباعها واخذ الشقص بالشفعة ثم تلف الطعام قبل القبض بطل البيع الاول والثاني دون الاخذ بالشفعة
يرجع مشتري الطعام على مشتري الشاة والشقص بقبضه ذلك لعدم رده وعلى الشفع مثل الطعام لا نعوض الشقص بالمبيع
او برؤية متفاديه من ثمن البائع حتى يقبضه المشتري ولو طلبه شفعة البائع ضمن قيمته حين العقد ولو حله بقبضه الثمن فهو
غاصب لا يكون وهذا الا ان بشرطه في نفس البيع **ي** التماز المتجدد قبل القبض للمشتري فلو تلف الاصل قبل القبض بطل
البيع وسقط الثمن عن المشتري ولو تلف التماز ضمنه البائع مع التفريط لا بدونه ولو اخطأ البائع بغير اخطا لا يمكن تبين
فان دفع البائع المجمع جاز ولا تخبر المشتري بين الفسخ والشركة وقبل فسخ مطلقا **يا** لو تلف بعض الباع قبل القبض وله
قط من الثمن كبعد من جدي بن تخبر المشتري بين الفسخ واخذ الموقوف بحصته من الثمن فما يقط على الفية كالفية فسطعها
وما يقط على الاجزاء كالحبوب امسكه بحصته قال الشيخ والاولى انه لا خيار للبائع وان قلنا له الاختيار كان موقبا ولو اخنا
امسكه بكل الثمن فلا خيار للبائع قطعا وان لم يكن للثا لفقط من الثمن كبدا لبعدا فاقطعت بعد البيع وقبل القبض
تخبر بين الرد والامساك وهل له الارش فولا نأخذ بالبر لم ذلك **ب** لو اشترى ثوبا عدا فادى الحاضر نصيبه على البائع ثلث
حصته البية لو دفع المجمع لم يكن له قبض حصته الغائب فان كان شريكا اذن في الفضا رجع البية الا فلا **ج** ببيع البائع تسليم
المبيع مفرغا فيقبل ما فيه من المنافع والزرع اذا حصص العرق والمضرة والاحجار المدفونة وتسوية الارض ولو اشترى الفغير
شيء فدل واخرج واصحح الفاسد لو كان المبيع مغصوبا وعلم المشتري قبل العقد فلا خيار وكذا لو قصرت مان اسفادته
ولو طال تخبر في الفسخ والامساك بنهر جرة على البائع ولو منعه البائع بثبت الاجرة **د** لو وطى ما باعه قبل القبض وجب
ولو نقصنا لو طوى كذا غاب البكارة مثلا وجب ان شل النقصا ويدخل في الاول لانه مثبت عندنا للبضع عشرة فية الجارية
مع البكارة ونصفه مع علمها ولو اكسب المبيع ثم تلف قبل القبض بطل البيع الكسب للشر **هـ** لو اشترى من ذي غير
ثم اسلم قبل القبض فلو جبه بطلان البيع ويرجع بالثمن فلو نخلت الخمر فلو جبه عدا العود الى الفية ولو اشترى عدا او شقصا
ثم مانا المشتري مفسا تخبر البائع بين الفسخ بعد ثلثة وبين الامساك ويكون من جملة المراء ولا يكون احق بالمع
لم يكن وفا **و** ببيع ما اشتراه مما يكال او يوزن قبل قبضه يحرم اذا كان طعاما الا توليته ويجوز بيعه ما لا يكال ولا يوزن
قبل قبضه جماعا منا وان كان مما ينفذ او يوزن ويصح اجاره ما لا يبيع بغيره قبل القبض قبله خلافا للشيخ ويصح وهذه مطة
والشركة فيه التولية والحوالة به وتزوج الامة قبل القبض والكتابة والملاءمة بيع المهر قبل قبضه ما لا يملك بغير البيع كالارث
والوصية والغنم يجوز بيعه قبل القبض ولو باع الغنم على الغاصب صح وكذا على غيره ويخبر المشتري ان لم يعلم او لم
يتمكن من الانشاع سريعا **ز** لو كان له طعام من علم وعليه مثله فقال لغيره انقبض من غيري فنقلت قال الشيخ لم يجز وبه
اخذته على صاحب بيماله اما على الامر بقبضه وبكاله الامر فيصح فقبضه منه ولو دفع الى غيره مالا وقال مثلك به مثلا
الطعام المثل لك على ففعل قال الشيخ لم يصح فان اشترى بالعين بطل البيع وان اشترى في الذمة ملك الطعام وضمن
الذاهم ولو قال اشترى طعاما ثم اقبضت منك صح الشراء ومنع البيع من صحة القبض لا يبيع الطعام قبل قبضه ولو قال اقبض
لنفسك من نفسك منع الشيخ منه لانه لا يجوز ان يتولى طرفا القبض عندك فبه نظرو لو كان الطعامان او الحال فضا جاز فولا
واحد او لوقضا طعاما اشتراه فباع احدهما نصيبه قبل الفسخ صح ولو باعه بعد الفسخ بذلك الكيل الله كاله **ح** **ط**
يجوز الشركة والتولية فيما يجوز بيعه فاذا قال لا اشترى شركتي في نصفه فشره صح وكذا لو قال ولتني ما اشترته بالثمن فقال
وليك مع علمها بالثمن وبطل مع حمل احدهما به ولو اشترى عدا فقال ثالث اشترى مني وكان له الثلث ولو اشترى عدا

في أحكام بيع الصبر

١٧٦

نقبض بضعة ثم باع نصف القفزة في توجه البيع الى القبض كله فنظر **ك** لو كان له طعاما مدينا فباعه على من هو عليه فباع
وكذلك على غيره بما خذ او حال قبل قبضه منع منه بعض علمائنا ولو كان له طعاما مدينا فباع على انهم يقضيه اليه
من البيع قال الشيخ لم يجز الشرط ولا البيع قال ولو قلنا بقضا الشرط خاصة كان قويا والوجه عندنا صحة ما قال ولو باع منه
طعاما بعشرة على ان يقضيه لطعام الذي عليه جوده منه لم يصح ولو قضا اجزا لبيع طعام بعشرة لم يجز ولو باع طعاما
بعشرة موزنا فلما حل الاجل اخذ بها طعاما مثله اعطاه جاز وان كان اكثر لم يجز وقد ذكرنا الجواز مطلقا وهو الاصح
ك لو باع سلفه وقبض المشتري من البائع جاز للطبع شرائها منه باي ثمن كان نقدا وشبهه قال الشيخ وفي اصحابنا من ذكر
ان ذلك لا يجوز **ك** الا قاله الشيخ لا يصح في حق المتعاقدين وغيرهما فلا يثبت حكم البيع في حقها بل يثبت في السلم
المبيع قبل قبضه وكذا في غيرها فلا يثبت حكم البيع في حق الشفيع بغيره انه لا يباخذ الشفيع الا قاله ويجوز قبل القبض ويثبت
من غير حاجة الى كل ان ولا يصح الا بمثل الثمن فيبطل لو اقله بازدا وانقص **الفصل الرابع** في أحكام بيع الصبر
ب بحثنا في المنع من بيع الكحل والموزون جزافا سواء كانت ثمانا او غيرها فلو باع الصبر وعرضا مقلدا
واحدما واخبره الاخر صح وان لم يشاهد باطنها وكذا يصح مع الجزم المشاع منها انما معلومة النسبة والعلم بمقدارها
والافلا **ب** لا يجوز للبائع ان يفسد الصبر بان يجعلها على كية او ثقبها ويجعل الردي في باطنها فان فعل ذلك فباعها
واخبره مقلدا لها ثم وجد المشتري تخيها في الفسخ واخذ الارش ولو كان تحتها حفر او كان باطنها اجوف ففسد البائع ان لم يعلم
ج لو قال بعثك هذه الصبرة كل فقير بدهم وعلم المقلد صح والابطال وكذا يبطل في الفسخ الواحد على اشكال ولو
قال بعثك منها عشرة اقضه صح مع العلم بتحقيق الشرائع **ك** لو قال بعثك هذه الصبرة بكذا على ان يملك فقير او
عالمين بالمقدار وعينا الفسخ المشاهدة او الوصف صح البيع والافلا وكذا لو قال على ان انقص ففسد منها مع العلم
وكذا كل متساوي الاجزاء **هـ** لو باع ما لا يتساوى اجزأه كالارض والثوب المقطع صح مع المشاهدة وان لم يعرف الثوب
ولا عدد الغنم وكذا بيع اجزاءها بالجزء المشاع ولو قال بعثك كل ذراع منها بدهم وعلم الذراع صح والافلا ولو
قال بعثك منها عشرة اذرع وكانت اذرعها من غير ما صح وان اجم وكان الذراع معلومة الذراع قال الشيخ رحمه الله
صح البيع له بنفسه العدة لان الذراع عبارة عن بقعة بعينها وموضعه مجهول عندك فيه وقد ثبتك من ههنا
الى ههنا صح ايضا ولو قال عشرة من ههنا الى حيث يندى قال الشيخ يصح لقبضه بالذراع والمشاهدة وقبل لا يصح
الاختلاف اجزاء الارض **و** علم بالسنن **و** لو قال بعثك نصيب من هذه الدار وعلم مقدارها صح والابطال وكذا
يبطل لو قال نصيبا او سبعا وابهم وكذا لو قال بعثك شاة من هذا القطع ولم يعينها واشوب حكمه حكم الارض في جميعها
فتقدم لو باع عرضا على ان يخرج من معلومة فقصت تخير المشتري بين الرد والامساك ولا يبطل البيع من ثاس فان
رد واسترجع الثمن وان امسك للشيخ قولنا ان احدهما الامساك بجميع الثمن والثاني بفسطه فقبل تخير البائع صح وفيه قو
ولو امسكه المشتري بالجميع سقط خيار البائع ولو كان للبائع ارض ملاصقة قال الشيخ وجب عليه ان يوفيه تمام البيع
منها تعويلا على رواية عمر بن حنظلة عن الصادق عليه السلام ومنه ان ادرين وهو جند ولوز اوت الارض فالدقواه الشيخ
صح البيع وهو حسن فحينئذ قبل لا يكون الزيادة ههنا للبائع بل تخير بين تسليم الجميع بالثمن والفسخ وقبل كونه ويجوز
بين تسليمه زائدا وتسلم المقدور ويخرج الزيادة ومع تسليم الجميع لا خيار للمشتري وتخبر مع استرجاع الزيادة بان
اختار مع الاسترجاع الامساك احتمل ان يثبت للبائع الخيار لتضرره بالشركة وعليه ان يرضى بالثمن عوض الجميع عوض البصر
او لو لو طلب المشتري الزيادة بعوض او طلب البائع عوضا لم يجز الاخر ولو اتفقا جاز وحكم الثوب ما لا يتساوى
اجزأه كذلك وكذا لو باعه فطبا على انه فانه فزاد ونقص **ح** لو تباين اجزأه فزاد ونقص اخذ البائع الزيادة
ورجع المشتري بثلث النقص ولا خيار للمشتري لو اخذ البائع الزيادة والوجه في ثبوتها مع التقصا **ط** لو اخبر بالمقدار
وباعه صح وان لم يكله فان باع المشتري نكالة الثاني والزيادة واسترجع ثمن الناقص ولو اختلفا بعد التلف فاقول
قولا للمشتري مع يمينه عند البينة قل او كثر ولو اعلمه بالكحل وباعه ثمن سولما زاد ونقص لم يجز ولو نظر اخيه الى الكحل

مكبر ان الفسخ قبل قبض
لان لذراع

كتاب البيع الفرع

١٧٨

منه ولو كان

جازان بشره بغير كيل ولو كاله البيع للشرعي ثم اشتراه منه ببيع في الكيل مان وكذا لو اشترى الشريكان طعاما ثم باع احدهما
 شريكه قبل تقربهما بعد ان كئلاه **ي** لو قبض الشري المبيع ثم ادعى النقصا فالتقوله مع مبيته فعلا بدنه ان لم يكن
 حصر كبله ولا ذنه وان حضره لقول قول البائع ان ادعى نقصا كثيرا والوجه قول قوله في قليل يمكن وقوعه في الكيل فلو
 اسلفه في طنا بالعراق ثم طالبه بالدينه لم يجز عليه فقه ولو طلب القبة قال الشيخ لا يجزى له بيع الطعام قبل قبضه وعندها
 انه مكروه فيجوز مع التراخي كذا لو كان قرضا ولو طالبه بقبضه بعراق وجب خضا ولو تبرع المقرض بدفع المثل في المدة
 لا يجزى المقرض على القبض ولو غصبه بالعراق وتلفه فطالبه مفي المدينة قال الشيخ لا يجزى له المثل ولو طلب المقيمه وجب فيها
 بعراق ولا يجزى له على المدينة والوجه عندك مطالبته بالمثل فان تذر القبة بعراق **باب** لو باع ما اشتراه
 بعد قبضه ولم يقبض البائع فلف غير القبض بطل البيع **الاول الثاني الفصل الخامس في الفرع في البيع**
 بجنا **ال** لا يجوز بيع ما ليس عنده اذا كان معينا في يده ملكه قبل شرائه ولو كان مطلقا موصوفا جاز وان لم يكن في ملكه
 لا يجوز بيع الحلة بطن امة منفردا ولو باع مع امة صح ولو باع الام وشرا وضعا بامدة مستبنة بطل لا يجوز بيع حبل
 الحبله قبل تاج الشاج وقبل حبل حمل الشاج اجلا ولو باطل بغيره لو شرط الاول في عقد فصح شكل **ج** لا يجوز
 بيع اللبن في الضرع سواء كانت ابا مملوكة او لا ولو باع مع ما اخليه فيه قال الشيخ يجوز لرواية سماعه والوجه عندك
 البطلان **ك** اخشا والمفبد حمة الله وابن ادرهس جواز بيع اصوا النعم وشورها على اودها منفردة مع المشاهدة ومع
 الشيخ والاول اقوى وكذا يصح لو باع النعم واشتبهت الاصواف ولو باع الصوف على ظمرا محبوا مع ما في طينة قال الشيخ
 يجوز والوجه انه لم يمتدح لا يجوز بيع التملك في الاجام اجاعا ولو ضم اليه قصبة كماله قال الشيخ جاز وليس معتد كذا
 صح ولو اصطاد شبا وباعه مع ما في الاجهروا بما يصح بيعه في الماء مع مشاهدته اجمع وملكه وامكان اصطاده **و**
 قال الشيخ يجوز ان يشترى الانسان او يملك شيئا معلوما جزية رؤس هل الذئبة وخراج الارضين وثمر الاشجار
 ما في الاجام من السموك اذا كان قد ترك شي من هذه الاجناس وكان البيع في عقد واحد وان لم يترك شي من هذه
 الاجناس لم يجز ومنع ابن ادرهس مطلقا وهو الاقوى **ف** لو اعدت كذا او مصفاة لصيدا التملك فحصل فيها ملكه ويجز
 ان لا تاجر برك الحجة ليجبها فيها وشبكة لصيد البطا دجها ولو اشترى ارضا للزراعة فبذل فيها ملكه وقضى الملك
 فالاستجار احق به من غيره ملك ولو وثبت ملكه الى سبينة فاخذها قبض الركا بكانت ملكا اما السفن المعقدة لذلك كانه
 يجعل فيها الضور ويصير فيها صواني الصفير لثب التملك فان صاحبها يملك ما يحصل فيها كالشبكة ولو عشتا برفق داره
 وفرخ او نوحا طير لم يملكه وكان احق كذا لو دخل الماء داره ولو نصب شبكة فوقع فيها صيد ملكه وكذا لو اغترف الماء
 بانه ولو اتخذ لبناء الامطار والسبول مضان يحصل فيها الماء ملكه بالتحصيل ولو اعد ارضا للزراعة فبذلها ملكه ليجز
 فيها الماء فبصير ملكا ملكه ولو لم يبد هذا لانه يملكه وكذا لا يملك لو وقع الصيد في شبكة مضمونة ولا مقصورة
 للصيد ويكون احق ولو حصل صيد في كلب لسان او فهد او صغرة وكان قد اشترى له بارسانا لصاحبه ملكه وتكون
 من نفسه كان احق من غيره ملك وكذا ما يحصل في فم البهائم من الخيش **ح** لا يجوز بيع الطير في الهواء سواء كان مملوكا او غير
 سواء كان مما يلف الرجوع او لا ولو كان في البرج والباب مفتوح لم يجز وان كان مغلقا جاز وان افتقر شلبيه الى منفعة
 كلو باع ما لا يملك وقف على ابقائه المالك ولا يكتفي خصول المالك ولا سكوت ولا يقع باطلا في نفسه خلافا للشيخ
 بعض قواله فلو اشترى لو كبل او باع غير الماذون في بيعه او شره ضمن فانوث على المالك او تلف فان اشترى غير المعين
 بشئ في الذمة صح فان اجاز الموكلا لا الزمة **ث** لو باع الام لم يطل الحمل ولو جوا الامع الشرا ولو اشترى
 على ما حامل صح وكذا على انما يكون ولو شرط حليفه ومعتن لم يجز **ج** لا يجوز بيع البيض متصلا بالحواسن او ولو
 شرط في بيع النخاضه جاز ولو انفصل من الحيوان بعد موته حل بيعه ان كان قد اكتمت الجدا لا البيض الفوقاني والافلا يصح
 بيع بيضه الا بوجله ان امكن ان يضره خا والافلا **ب** لو شرط البائع في البيع الحمل لغيره وجب له ومنعه الشيخ وابو البر
 في الجواهر هو ضعيف ولو بشره كان له ايضا ما لشره الشر **ح** يجوز بيع السمك في قاره وان لم يفتو وبنامه

فانقسام الغزو وحكامه

وفقد حوط قبل اوعطاه راجعا بما تجرى العادة لم يجز بده والاوجب يجوز ان يندل للظرف ما يحتمل بآذنه ونفقاته
فما تجرى العادة بمثله ولا يجوز ان يندل او ينفق ولو باع له لعله مع الظرف فجاز من غير ان يندل ولو قال بعتك هذا
الغنم بظرفه كل بطل بدهم صح اذا عرف وزنها جلد وان لم ينفق المفضل على اشكال ولو باع بضاع مجهول لم يجز ولو قبح
من غير راحم ففقرها بالوزن فزاد فيلزم تفاوت الموزن في مثله لم يجز بده الزيادة ولا يجوز ان ينفق عطاء المفضل
وان قل بده لو لم ينفق الثمن او باع بحكم الشري بطل البيع فان هلك في يده كان عليه قيمته يوم ايقاعه الشئ وقيل
ان اردى بضمن بالمثل فان اعوز فتمثل بوجه الاعواز وان لم يكن مثليا فقيمته اكثر ما كانت الى يوم الهلاك ولو كان
بقيمة اقتره من بالمبتاع ورجع بارش بقصه في يده بجذبه ولو زاد الثمن بالحدوث قال الشيخ رد فيه الزيادة وهو قوي قال
ابن ادریس بذلك ان كانت الزيادة عنها والافلا ولو باع بحكم البائع قال الشيخ ان حكم باقل من القيمة مضمون ولو لم يكن له اكثر
وان حكم باكثر كان له القيمة وقبل البيع الا ان يترع الشري والوجه على بطلان البيع ايضا فان كان باقيا انزع وان كان
مالا فله المثل والا فالقيمة قال ابن ادریس اكثر الغنم اليوم الملاك لا قيمة حال البيع ولا بد من اختيار ذي الطم الى المصلحة بالذبح
او التهم يجوز على الوصف فان وجد كما وصفه لا تخبر الشري ولو بيع بشرط السلامة من غير اختياره ولا وصفه فلا اثر في جواز
فان خرج مبيعا تخبر بين الارش والرد ولو تصرف سقط الرد ولو كان المبيع ثوبا اختاره الى فساد كان يجوز والبيع جاز
مطلقا بشرط القيمة فان وجد صحيحا منها والا كان له الا من والرد ان لم يضر ولو تصرف سقط الرد ولو لم يكن لم يضر فيه
كالبيع بطل البيع واسترجع الثمن ولو باع بعد مشاهدته ثم اشتراه صح فان لم يضر بخرجه ولو لم يكن له الرد ولو اختلفت
القيمة فالقول قول الشري على اشكال بين يجوز بيع الاعني وشراؤه ولا فرق بين ان يولدا عني او يجده له ولا بين بيع
والمسلف **ج** لو باع ثوبا بما فيها وفضه لم يضر ولا يلزم التصفيف **ط** لو باع ما يجوز بعه ما لا يجوز فاسا
ثلاثة ان يبيع مغلوبا ومجهولا فيبطل معلومين ينقسط الثمن عليها بالاجزاء كعبد مشتركت ببعده اجمع فصيح في نصيبه
بقسطه ينفق الباقي على الاجازة فان اجاز المالك صح واخذ نصيبه من الثمن والا فلا ولا يبطل نصيب الشريك
من راس معلومين لا ينقسط بالاجزاء كعبد حر دخل وحر وعبد غير وعبد نفسه فصيح فيها يصح بعه بقسطه
يبطل في الاخر الا في ملك غير ينفق على رضائهم ان هم مملوك غير قسط الثمن بالنسبة الى الكثرة وان لم يكن مملوكا
قسط بالنسبة الى مستحله وكذا حكم زهن باملك وقال الامام مالك ذهبة سائر العقود **ك** لو اشري جملة ففلسف الشئ
قبل القبض لم ينفق في الباقي وتأخذ بحصته من الثمن وله الفسخ ولو كان لكل رجل عبد فباعا فاما صفقة ثمن واحد
صح وقسطا ثمن على قدر القسطين **كا** كل موضع يعلم الشري تفريق الصفقة قبل البيع لا خيار له فيه ولو جعله
الخيار ردنا للبائع **كب** يجوز بيع الرقم وهرج الثوب برغم المكتوب عليه اذا كان معلوما حال العقد من غير كراهية
كج لو باع عبد من عدين او ثلثة لم يضر وان شرط له الخيار **كد** يجوز عطاء البقر والغنم بالقيمة قد
من زمان بشئ من الدزاهم والدنانير والهنم والذهب والمفضة احوط قاله الشيخ وقال ابن ادریس يمكن العمل بغير
الرواية بان يجلد بجلد البقر ويبيع مع ما في الضرع مدة من الزمان والوجه عند البطلان ان كان بينا والا كان
يمزله الا باخرة **كه** قال الشيخ يجوز ان يشترى الانسان ثمن السيد لكل كرم من الطعا فبئنه بشئ معلوم ولذا لو بطل
بعد الطعام لو اذنه زارة الصيغة عن الباقر عليه السلام وابن ادریس منع من ذلك **كو** قال الشيخ اذا اشري من غير طاعة
معرفة من القصب لم يملكها غير انه شاهد ما هلك القصب قبل القبض كان من مال البائع لان الله اشترى منه
ذمته وفي القليل نقد كسر من وجد عنده سرقه كان غار ما لها ان هلك ورجع على بائنها مع قيام اليقينة بالبيع
بما دفعه الى البائع وبما عزمه وانفقته بما لم يحصل في مقابلته نفع الا ان يعلم انها سرقه فلا رجوع ولا يجوز ان يشري
من الظاهر ما يعلم ظاهرا ببعينه اذا لم يكن ما خوزه اعلى وجه الخراج والزكوة ويجوز فيها ما لا يعلم انه ظلم وان علم انما
ان في ماله عصبيا ونحوه افضل **حج** يجوز بيع عظام الفيل وانما الامشاط منها وكذا بيع جلود السباع وكل حيوان
سوا الاربعى بخير المكن اذا علم انه مذكى او شراؤه من المسلمين **كط** يجوز بيع ولد الزنى وشراؤه اذا كان مملوكا

كتاب البيع والشروط

كتاب البيع والشروط
 ١٨٠
 في البيع والشروط
 كتاب البيع والشروط

فيها ولو امتنع الشراء
 تحريم البايع في البيع
 والامتناع الاجاز
 المشرى
 بغير بيع
 بغير بيع
 بغير بيع

لنور الله الصالحين من الصالحين ورواه الله تعالى في سورة البقرة
 ثم لو سلم قبل بيعه حرم بيعه بنفسه وبوكيله المسلم او الذمى من غصبه الا واشترى به جازيه حل له الفرج وكان عليه ذم
 المال اذا كان الشراء في الذمة وان نقل الغصب لو كان بالعين بطل الشراء وكان الفرج حراما ولو حج به من غير سبق وجوب له
 يحرم عن الوجوب المتجدد ولو سبق وجوب حجه الاسلام اجزاء الا الهلك وعليه ذم المال لا بيع المكرة باطل ولو انا
 بعد ذوال الاكراه **الفصل السادس** في الشروط المذكورة في العقد وفيه ثوب ثمانية اذا ختم في البيع شرطاً باصاح البيع
 ولزم الشرط ان يثبت الشرط او يثبت ما ليس ببايع بطل الشرط اجماعاً والبيع ان اقتضى الشرط حمله المبيع والا فلا فيه كذا
 خلاف الشيخ ومع القول باصحة ليس للبايع الرجوع بما نقصه الشرط من الثمن ولا للمشتري الرجوع بزيادة الثمن ان كان هو
 المشرط ومع البطلان لا يحصل له ملك سواء اتصل به القبض ولا ولا ينفذ تصرف المشتري فيه ببيع وغيره **ك** ان شرط ان يثبت
 العقد التسليم قبل المجلس لم يقدح كما زاد في حقه وعنده وان تعلقت به مصلحة المتعاقدين كما لاجل الجباة والشهادة والضمين
 والرهن واشترط صفة مقصودة كالكتابة جازية ولو لم يرد من مقصود ولا من مصلحة ولا منافاة لمقتضاها ان اضاها
 اقتضى منعه للبايع في البيع او يثبت عقد في عقد مثل ان يبيعه بشرط ان يشترى ثرا ويؤجره وان اقتضى ما ينافيه صح وان يبي
 على التعليل المشرط به مثل ان يثبت البايع عتق العبد ان اشترط غير العتق مثل ان لا يبيع او لا يملك لا يملك لا يملك بطل الشرط
 دون البيع عند الشيخ **ج** لو قال بيع عبدك من فلان على ان علي خمسة فباعه على هذا الشرط قال الشيخ صح البيع لقوله عليه
 المؤمنون عند شروطهم وهذا شرط سابق ولو قال بيع عبدك منه بالف على خمسة فان سبق الشرط العقد وعقد البيع مطلق
 لزم البيع لم يكن على الضامن شيء وان قرنه بان يقول بعثك بالف على ان ضمن فلان ختمه صحيح البيع بشرط الضمان فان ضمن فلان
 لزمه الا يشترط البايع **ك** بيع العبد بطلان فلو ان يبيع بعض الثمن على ان اخذ السلعة احتسبه من الثمن والا كان للبائع
 له ان شرط البايع عتق العبد صح البيع والشرط فان اعتقه المشتري والا فاجبا وجهاً اخرها عدم الاجبا فبخر
 البايع ح ولو مات العبد قبل عتقه اخل استقر الثمن عليه لا شيء عليه اخل ان يكون للبايع الرجوع بما يقتضيه شرط من
 التفصا واحتمل تخبر البايع من اجازة البيع بجميع الثمن وبين فسخه فيرجع بالقيمة ولو شرط الولاء بطل الشرط خاصة
 وفي بطلان البيع وجه قوي ولو باعه بشرط العتق بعد شهر وسنة فالوجه عند الجواز **و** لو اشترى بشرط العتق
 ثم باعه بشرط العتق فالوجه بطلان الثاني ولو اشترى ما بشرط العتق فاجلها فانه يفتقها **و** لو باعه ذرا بشرط ان
 يفتقها جاز وكذا لو باعه شيئاً بشرط ان يصدقه **ج** اذا جمع بين عقدين مختلفي الحكم بعضهما احد كالشراء ببيع القبا
 والنكاح والبيع والاجازة صح ولو جمع بين البيع والكتابة مثل كاتبتك وبعثت كذا بدينار قبل لم يجز ولا نه قبل
 الكتابة بعد فن ومع بطلان البيع ففيها الكتابة وفتحها بقطها وجهاً **ط** اذا باعه ذمناً او ثمة كان على المشتري
 حصاه او الجلاذ وكذا ما يجزى بشرط ولو شرطه على البايع صح **ي** لو شرط منعه للبايع صح اذا كانت معلومة ما
 بقدر العمل كجباة الثوب لشاخة الغزل او بقدر المدة كالعمل شهر او لوقت العمل اما بملك المبيع قبله او بهون البايع
 ففي الابطال نظر كذا يجوز ان يثبت البايع نفع المبيع مده معلومة ولو باع امه واخوته وطبها مده لم يصح **يا** لو باع
 ما اشترى بشرط المنفعة صح ويكون المنفعة صح ويكون المنفعة مستثناة في هذا المشتري الثاني فيتنجز مع عدم العلم كعمه
 ولو ائلفه ضمن اجرة المثل ولو تلف بغير تقريط فلا ضمان **ب** لو اراد المشتري قوبض البايع عن المنفعة المشترطة
 عوضاً او ما يقوم مقام المبيع في المنفعة لم يجز على البايع القول كان له النصف في عين المبيع باستيفائه المنفعة ولو تراضيا
 جاز ولو اراد البايع اعارة العين واجازتها لمن يقوم مقامه فالأقرب جوازه ولو اشترط المشتري منعه للبايع في المبيع
 فاقام البايع مقامه من بطل فالأقرب جوازه الا ان يثبت المباشرة ولو دفع عوض لم يجز القول سواء البايع والمشتري
 ولو قال بعثت هذا الذرا واجر كذا شهر بكذا اذا لوجه العتق **ج** لو شرط في العقد هو باعه البايع الحق به بالثمن
 الجواز اشكال **د** لو اشترى غار به بشرط الاغارة عليه ذرا باعها او شرط الا يبيعهها ولا يفتقها ولا يباها قال الشيخ
 صح العقد ون الشرط **س** لو باعه بشرط الرهن والضمين صح العقد الشرط ان كان الرهن معلوماً بالمتاهة ولو

في البيع الفاسد واختلاف المباحين

١٨١

مصر في ارض
بحر شاذم
قرار اوده

في حكم البيع

والفهمين بالاشارة او بذكر السبب لو كانا مجهولين لم يصح مع الصحة لودفع الرهن او ضمن لزوم والاختلاف المباح ولا يوجب
الصحة القضا وان عدله ولودفع غير الرهن او غير الفهمين لم يلزم المباح في قوله وان كان المدفوع اجود او شرط رهن
فاسدا كالحرم والمجهول بطل الشرط وفي بطلان البيع صح نظري لو شرط رهنه ممتنا فقبل القبض فغير المباح بين قبض
معتبا وبين فتح البيع ولو علم بالمعتب بعد قبضه لم يطل خباره ولا ارشله ولا المطالبة بالمبدل لو غاب بعد القبض او تلف
فلا خيار ولو اختلفا في ذلك من حدوث السبب حكم لن لا يجهل الا قوله من غيرهم ولو جاز الامر ان احتمل تقلدهم قول الرهن
علما بصحة العقد المرتقن لعدم ثبوت قبض الرهن للمجهول فاشك ولو قال الراعي تلف بعد القبض المرتقن قبله فالقول
مشكوك القبض ولو اختلفا في ذلك من تقلب المصير من غير اصيل القول قول الراعي لا تقاها على العقد والقبض الصحيح و
اختلفا في المنفعة والقول قول الثاني وقبل قول الرهن كالماله على القبض لو وجد الرهن عينا بعد ان حدثت عند
اخره الرد وفتح البيع ولا ضمان على المرتقن في الحادث عنه بغير شرط ولو ضل في يد المرتقن ثم علم انه كان حيا
قبل ان يملك فتح البيع للمدرك ولو شرط اشترطان البيع على نفسه قال الشيخ لا يصح والوجه عندك عنها ولو شرط الا يبيع فيها
ان لم ينفذه في مدة معلومة صح ما وان زاد عن عشر ليلة ولو قال يبيعه على ان اقبضك دينك منه ففعل صح ما ولو
قال اقبضه حتى على ان يبيعك كذا صح القضاء والشرط وكذا اقبضه حتى من مالي على ان ابيعك كذا ولو باه شرطنا خجل الحال
صح سواء باع بغير المثل وان بدل وانقص مع علمه بالقيمة **الفصل السابع** في احكام البيع الفاسد فيه فحشا
البيع الفاسد من اصله لا يحصل به ملك سواء اتصل به قبض او لا ويجب على القابض بالبيع الفاسد رد البيع مع ثمانية المثل
والمفصل واجره مثله مدة بقائه في يده ان كان في الاجرة ودر او من النقصان ان نقصت العين والقيمة ان تلفت فقبل
بوكم التلف قبل الاكثر من يوم القبض الى التلف فاختار الشيخ الاول لو كان المبيع موقوفها المشرع فلا
حد ولا اثم وكذا في غيرها ويجوز عليه عشر القيمة مع البكارة ونصفه مع الثبوت ولا يجب له مهر مع ذلك وينفق الولد
حر الاولاء عليه ويلحق به ويوجب على الواطي قهره يوم سقط حيا لا يوم الحياكة وارش النقصان بالولادة ولا يجزئ
الولد النقصان وان ساواه في القيمة ولو سقط ميتا لم يضمنه اما لو ضرب جنيبه بطنها فالقيمة ميتا اما لو ضرب على الصابغاء
دماء والسبب فيها اقل الامر من من به الجنين او قهره حين سقوطه وباقي الدية لو شته واما حكم الامة فيجب زها مع
ارش النفس بالولادة كما قلنا ولو مات بالولادة ضمن قيمتها ولو كان الضارب الواطي فالقيمة ميتا فعليه به الجنين باخذ
السبب منها اقل الامر من الباتة لو رشه غير الواطي ولو ملك الواطي هذه الجارية فيما جد قال الشيخ رحمه الله ضمير اوله
ج لو اعتضد المشرع بالبيع الفاسد لم ينفذ كذا ما يرتضونه ولو باعته جنيبا على المشرع الثاني رده الى المباح ولا
ولو تلفت به تخبر المالك في مطالبة من شاء بغيره ويرجع المشرع الثاني بثمنه على الاول والاول على المالك بما فيه
البية في القيمة وحياتي قال الشيخ فبشر كذا ما كانت من حين القبض الى حين التلف قبل يوم التلف ثم يقران تفاوت
في بداهة رجوع على من شاء فان رجع على الثاني لم يرجع الثاني على الاول وان رجع على الاول رجع الاول على
الثاني ولان اختلافه كانت الزيادة في بدل الاول ثم يرجع الاول ورجع عليه جميع رجوع الاول على الثاني بالنقص
وان رجع على الثاني رجع باساقص ويرجع بالزيادة على الاول ولا يرجع بها الاول على الثاني ولان كانت في ذلك
فحكمها حكم ما لم يردك اذا تفاضا بالفاشد والتلف المباح الثمن ودمه ان كان مثليا والاقا لقيمة فان تلفت رده
المشرع المتلعة وكان من جلة الفراء وليس له امساك البيع ولا يتخصص ما سببها منه منه هم حكم الثمن المعتبر
كالتميز فان تلف قبل القبض بطل البيع سواء كان من الامان او لا في اذا اشترى عبدا بمائة فقطضا عنه غيره صح
وبقيته فان بان العبد متقاردا المائة الى الدافع ولو رده المشرع بغيرها فانه فالوجه الرد على المشرع ولو اذن في
البيع كان الرد عليه قطعا وكذا الجير لو تخرج فادفع الصداقه ثم طلق قبل الدخول في ان قال العبد غير رافع
من شريك فاشتره ثم بان العبد متقاردا كان الضمان على السيد سواء حضر قول العبد او لا وكذا لو كان موصوبا او موصوبا
الفصل الثامن في اختلاف المتبايعين وفيه فحشا اذا باع بغيره وشرط نقد الرهن ولو اطلقا انصرف

كتاب البيع والعقود

١٨٢

نفذ البلد لو كان فيه نقدان انصرف الى الغالب لو تناوبا ولم يحصل ترجيح المعاملة باحدهما بطل البيع كذا الوزن ولو
 اختلفا في النقدين الى نفذ البلد وعلى مدعي البين ولو تناوبا والنقدان فالوجه مخالفتها **باب** لو اختلفا في نقد الثمن
 مال الشيخ ان كانت التسعة في القول قول البائع مع يمينه وان كانت ثمانية في القول قول المشتري مع يمينه وقال الشيخ
 وابو الصلاح القول قول من كانت التسعة فيه مع يمينه فان كانت في يد البائع فالقول قوله وان كانت في يد المشتري
 فالقول قوله واخاره ابن ادریس عند ذلك تردد ولو مات المتبايعان واختلفت ورثتهما في مقدار الثمن فالقول
 قول ورثة المشتري بكل مال سواء كانت ثمانية او تسعة **ج** اذا حلف البائع قضي له وان نكل حلف المشتري ولو تناوبا
 اوردته بالعبد بعد قبض الثمن ثم اختلفا فالقول قول البائع **د** لو اختلفا فقال بطل هذا العبد قال المشتري بل
 هو العبد الاخر بالثمن قال الشيخ القول قول البائع مع يمينه **هـ** لو اختلفا في عين البيع فقال بطل هذا العبد قال بطل
 هذا الجارية قالوا نعم الجارية من هذا المشتري ان كانت في يده والا فرب في يد البائع وبطل العبد في يد البائع ولو
 للمشتري طلبه المبيع اخلاه وان كان في يد المشتري رده على البائع وليس للبائع طلبه اذا اخذ منه لو طلب المشتري الثمن
 او لم يسله كان للبائع فتح البيع واسترجاعه ولو اقام كل منهما بيته ثبت العقد ولو اقام احدهما بيته بدعواه حكم على الآخر
 وكان عليه البين **و** لو اختلفا في تاخير الثمن وتجهله او في قلة الاجل او في اشتراط من البائع على الدرك ارضه من عنده فالقول
 قول البائع مع يمينه وعلمه اليقين ولو اختلفا في شرط خيار البائع او ضمن عن المشتري بعهدة الثمن او في قلة الركن الشرط
 فالقول قول المشتري وكذا لو اختلفا في غير ذلك فالقول قول المنكر ولا يتحققان وكذا لو اختلفا ورثتهما فالقول قول
 البائع في المبيع ورثة المشتري في الثمن **ز** لو اختلفا فيما يفسد به العقد او في شرط فاسد فالقول قول من يدعي الصحة مع يمينه
 ولو ادعى لا كراهة فالقول قول المشتري وكذا لو ادعى الصغر على اشكال ولو ادعى الجور ولم يعلم له حاله في القول قول
 المشتري لو ثبت له حالة جنون فكذلك على اشكال ولو قال العبد بعتك وانا غير ما ذكرك في التجارة فالوجه ان القول قول
 المالك ولو قال فترثنا عن فتح فقال بل عن تراض فالقول قول مدعي الزوم **المقصد السادس في العيوب**
 وفيه فصول **الاول** في معرفتها وفيه **ك** بحثا كل نقص في عين يقضي بفسخ المالة في عادات التجار او في ما
 فيها يقضي له عيب كالحقن والجلد والبوص والعور وما يوجد من الصفا يخرج المزاج عن الجري الطبيعي نمل كالمزاج
 او غارضا كمنى يومه والاصبع الزائدة وغيرها وبالحيلة كل ما زاد او نقص عن اصل الخلقة **ب** الحمل عيب في الارث
 اما تزويج الامة فالوجه انه ليس بعيب **ج** البخر قال الشيخ انه ليس بعيب في العبد والامة سواء والامر بعينها عيب فيهما
د لو وجد العبد والامة فانيين قال الشيخ لا يثبت الخبا فيها سواء كانا صغيرين او كبيرين وعندك فيه نظر هم الموقوف
 الفرائض قال الشيخ انه ليس بعيب في الامة والعبد والوجه انه عيب في الكبيرين **و** المرقع عيب في العبد والامة والامر بعينها
 المشترى الا باق عيب لا يعلم فيه خلافا في الامة والعبد في الصغير والكبير **ح** لو كان العبد يثر بالخمر والنبيذ فانه
 انه عيب كذا الحق المشددا الاستطالة على الناس على اشكال **ط** عدم الختان ليس بسببنا المذكور الا انه صغير او كبير
ي الثوبه ليست عيبا ولا تعلم فيه خلافا **ف** اكون الجارية محرمة على المشتري بسبب رضاع الاقربانه ليس بعيب
 على اشكال ما الا حرام والصبا فلبنا عيبا فلعنا وكذا علة البان والرجعة **ب** مرقع النساء والحجامة ليست عيبا
 والعسر ليس بعيب كذا الكفر كونه ولد في الامة والعبد وكذا الجارية لا تحبس المبيع ولا غيرها من الاضام **ج**
 كون الجارية لا تحبس في مدة سنة اشهر ومثلها تحبس عينا لم يكن لكبير **د** عدم الشعر على لعانه في العبد والامة
 عيب كذا استحقاق القتل بالجناية او الرقة او استحقاق ذهاب بعض اعضاءه بسرقته او جناية او استحقاق الحلاما بقر في اشهر
س الجائنة عيب ان لم يقبل المحل الظاهر قبله في ما طوبى له وفي غير عليه مؤنة او ينقص المحل او قيمته والا فلا يوجب
 المدعى في التثبت البصر عيب يوجب الرق والارض مع عدم علم المشتري **ز** لو اشترى مهن او جارية غير متعبرين
 الرقة اخلتها وجده من الثمن بل يشبه في البزير البائع ان يطمع مهنها ازاها لثمنه وان كان مهنانا **ح** الاصلية تدليس في
 جمع الثمن في المضرع ثبت به خيار الفسخ للمشتري **ط** الشراكة عيب فلا يشتري من غير ثبات يظهر ان البائع شرى كالمزاج

فوق البيع

واقسامها واحكامها

١٨٢

بموجبها

بموجبها في ضيقه ونحوه المشتري بين الرد واخذ حصته بالقطعة من الثمن ولو اجازنا لو وجد ذلك انما على اشكال كذا
والجذام والبرص وغيرهما ولها احكامها في وكذا القرن وكذا العود والحدب وما كان في الصدر او الظهر وكذا السلع
الفصل الثاني في الاحكام ونحوها اطلاق المقدم بقضية المسألة من الثمن فلو باع واطلق او شرط
المسألة ثم ظهر عيب في وجوده عقد البيع بنحو المشتري بين البيع واخذ الارش مع عدم التصرف ولا خيار للبائع بل للمشتري
خاصة سواء كان البائع غالما بالعيوب ولا فان اخذ الارش واسترجع الثمن وان اخذ الارش لا مثالا واخذ الارش كان له ذلك سواء
تقدمت عليه او لا **باب** معنى الارش ان يقبضه المشتري صحيا ثم يقبضه مضمنا فلو خدعت ما بينهما من الثمن بتلك النسبة يتولى
المشتري اهل المعرفة بذلك المتاع فان اختلفوا على الاوسط قال الشيخ وصية التوفيق في اقل الخالفين بينهما من وقت العقد
ورقته **باب** ان باع المبيع جليلا واشترى من العيوب لئلا يكون غاشقا فان لم يقبل احدهما صح البيع وكان
الحكم على ما تقدم **باب** اذا اخذ المشتري رد البيع بالعيوب جاز ولا يعتبر رضا البائع ولا خصوه ولا حكم الحاكم
قبل القبض وبكده **باب** خيار الرد بالعيوب على المتراخي لا يسقط الا بالاسقاط وان اخرج المظالمه بخلافه **باب** اذا اشترى
المعيب لم يعلم كان له الرد والارش ما لم يتصرف فيه فان تصرف سقط الرد سواء كان قبل العلم او بعده وسواء تصرف بنفسه
او بوكيله وسواء كان التصرف لازما كالبيع والعقود او غير لازم كالمطبخ والوصية والتدبير وقال الشيخ رحمه الله ان وجوبه
او الهبة بنحوه بالارش والرد لان له الرجوع فيها وان كان بعدا لعنق فلا وليس بمشترى ولا يسقط الارش بالتصرف سواء
علم بالعيوب قبل التصرف او بعده وسواء كان التصرف لازما او غير لازم ولو باع ما اشترىه مضمنا سقط رد من غلوا اليه
بعد جواز الرد سواء علم بالعيوب ولا وسواء فسخه المشتري بحكم الحاكم او بغير حكمه **باب** اذا علم بالعيوب قبل البيع سقط الرد
والارش وكذا لو علم به بعد العقد واسقط حقه منه وكذا يسقطان لو قبل البائع بالعيوب لا وفعل ان ارد من
بعضه لئلا يتنا وجوب قبض العيوب لا يكفي في اسقاط الرد التبرع من العيوب جليا والاولا صح **باب** لو باع
المعيب غير المتنا من غير اذنه ولم يعلم المشتري ثم خدعنا المشتري عيبا فسخ سقط الرد وجب الارش عن القديم وليس له
الرد مع رد ارش الحادث قبل القبض لم يمنع الرد انهما فقد ظهر ان الرد يسقط بالتبرع من العيوب ويعلم المشتري بالعيوب قبل
العقد واسقاطه بعهده وباحداثه فيه حدثنا الا في الشاة المضرة والامة الحاملة على ما ياتي ومحدث عيبه عند
في غير الجحون واما الارش فانه يسقط بالثلاثة الاولى خاصة **باب** لو باع المعيب ثم اراد اخذ ارش بانه ذلك سواء
باعه غالما بصيبه او غير غالما ولو باع بعض المعيب فظهر على العيب فله الارش لما بقى في يده ولما باعه لغيره وما بقى
بخصه من الثمن **باب** لو اشترى اثنين صفقة فوجد احدهما عيبا لم يكن له رد المعيب مسالا الاخر بل يفسخ في ردها
معا واخذ الارش سواء كانا مضمنا متصفا المتفرق كصالحى الباي ولا وسواء حصل القبض او لا ولو اشترى اهما صفقة
كان له ذلك **باب** لو اشترى اثنان شيئا صفقة فوجد احدهما عيبا لم يكن لهما الاختلاف فباخذ احدهما الارش وبور الآخر
بل يتفان على احدهما **باب** لو اشترى اربعة صفقين كان لهما ذلك ولو رثا اثنان عن ابائهما خيار عيب ففسخا حدهما
سقط حق الآخر من الرد لان الارش **باب** لو اشترى من اثنين شيئا فوجد مضمنا فله رد عليهما ولو كان احدهما غاشقا
رد على الخاضر حصته بقسطها من الثمن ويبقى نصيب لباي يده وكذا لو باع احدهما جميع العين بوكالة الآخر سواء
كان الخاضر الوكيل والموكل ولو اراد رد نصيب احدهما وامساك نصيب الآخر كان له ذلك ولو اشترى شيئا صفقة
وشرط الخبا وفي احدهما اكثر من ثلث كان له الفسخ في الشرط فيه الخبا وفي الآخر **باب** لو اشترى حلتها من ذهاب
ففسخ بجلسته جليلا وكذا لو باع فلو ظهر فيه عيب لم يكن له ارش واذا رد ما لم يقبض ولو حدث عند عيب سقط الرد ايضا
والوكبة انه لا يسقط حكم العيب السابق فحتملا ان يتخير المشتري بين الامساك بغيره ففسخ الحاكم البيع ورد البائع
الثمن ويطالب بغيره الحلى من غير الجليد ويكون بمنزلة التالف فحتملا ان يفسخ البيع ويرد الحلى على البائع مع ان الفسخ
المتجدد ويكون بمنزلة الماخوذ على عهده سواء احدث فيه العيب لو تلف الحلى ففسخ البيع ورد منه من غير الجليد
الثمن والاخر عندك فلو وكذا لو باع قفيرا مائة الروبوا مثله فوجد احدهما مائة اخذه عيبا ينقص لغيره وذا الكيل لئلا

من العيوب وقت العقد
وضيح هذه البرائة سواء
علم المشتري بالعيوب لا
وسواء علم البائع

ولو كان المشتري غاشقا عند التصرف او غير جليلا ولو ارش ولو كان العيب جليلا

كتاب البيع العيون

١٨٤

أخذ الأرض بل الحكم ما تقدم بل لو ظهر على عيب بعد ذلك ملكه ببيع أو وقف أو موت أو قتل أو تعدل الرد لا سبيل ولا نحو
 كان له الأرض سواء كان قبل العلم بالعيب بعده ولو أكل الطعام أو لبس الثوب أو تلف ثم علم بالعيب جمع بارشاً وضماً وكذا لو
 اشتغل بالبيع أو عرض للبيع أو تصدق بما يبدل على الرضا قبل علمه بالعيب ببدل فان الرد يسقط ويثبت لأرض ولو اشترى من
 ينفق عليه ثم ظهر على عيب سابقاً لو كبر ان له الأرض خاصة فهو لو اشترى عيباً فابق ثم ظهر على عيب ثان كان الباقي
 غير متجدياً أخذ الأرض وعبر عنه بمحصل العيب وورده ولو كان متجدياً وكان له الأرض خاصة فهو لو تعيب عند المشتري لو
 يكن له رده بالعيب السابق فلو اختاره البائع جاز ولو اراد المشتري الأرض حراً قال الشيخ ليس بذلك والوكبر عندى
 له الأرض ان اختاره ولو امتنع البائع من قبوله معيباً كان للمشتري حق لأرض قوله واحداً ولو رده برضا البائع لم يكن
 له المطالبة ببدل الرد بارش العيب بضا ولا فرق بين ان يكون العيب الحادث عند المشتري لما منع من الرد نقصاً في العيب
 أو الصفة كنفث الصغرة ولا فرقاً أيضاً بين ان يكون البائع دلس على المشتري وكتم العيب لظهوره وبين علمه وسواء كان
 العيب الحادث عند المشتري من فعله أو فعل اختيه أو فعل الله تعالى في المنع من الرد من لو رجع بارشاً لعيباً بعد العلم
 ملكه ولم يجز في الرد سواء كان منبرعاً في عتقه أو اعتقه في كفارة وغيرها من الواجبات المحجبة إذا كسر ما ليس له فيه بعد
 الكسر فوجبه معيباً كما ينبغي القائل بالرد المأثور جمع بكل الثمن وليس عليه والعيب على البائع وان كان له فيه سقط
 الرد وجب له الأرض ولو كان الثوب ينقص بالشر فشره فوجبه معيباً ثبت له الأرض خاصة والا كان له الرد أيضاً ولو صبح
 ثم ظهر العيب سقط الرد وجب لأرض ولو اختار البائع أخذه ورد فيه الصبح لم يجز للمشتري ويثبت لأرض ولو اشترى
 أمه فحلت عنده ثم ظهر العيب سقط الرد وجب لأرض ولو كان له أمه جاز الرد لأنه زيادة ولو علم بالعيب بعد الوضع ولم ينقص
 الولادة كان له أمه ولد ودالاً مع عدم النضر ولا فرق بين حملها قبل القبض وبعده ولو اشترى أمه حاملاً ثم
 ظهر العيب سقط الرد وجب لأرض ولو كانت طائفة جاز الرد لأنه زيادة ولو علم بالعيب بعد الوضع ولم ينقص الولادة
 كان له أمه ولد ودالاً مع عدم النضر ولا فرق بين حملها قبل القبض وبعده ولو اشترى أمه حاملاً ثم ظهر العيب بعد ذلك
 رد الولد ولو تلف الولد فهو كعيب عند المشتري وكذا لو نقصت الولادة لك إذا اشترى أمه فوطئها ثم وجدها حبلية كان له
 رد ما على البائع ووردها نصف عشر فمها ولو ظهر على عيب غير الحمل لم يكن له رد ما بعد الوطئ بل كان له الأرض خاصة
 ولو تصرف فيها بغير الوطئ ثم ظهر عيب الحمل فالأمر بغيره عدم الرد وثبوت الأرض ولو اشترى أمه ذات زوج وظهر عيب
 الحمل بعدان وطئها الزوج وكان المشتري قد جاز النكاح فالوجه سقوط الرد أيضاً ولا يقوم نكاح الزوج مقاماً
 المشتري على أشكال ولو زنت في بلد المشتري من غير شعور ثم ظهر الحمل عند البائع ضل قول الشيخ من ان الزن ليس يثبت
 له الرد وثاني على قولنا سقوطه ولو وطئها بغيره ثم ظهر الحمل السابق كان الرد وفقاً لرد أشكال الظاهر ان الرد
 بنصف العشر في النص إنما هو للثب مع احتمال عبثه فلي هذا أصل في المشتري بارش البكارة قال ابن ادرين بالاولى وأما
 عليه الإجماع ولو كان العيب غير حمل فله الأرض كما لو زاد رد العيب زيادة متصلة عنده رده مع الزيادة وان كانت
 منفصلة فان كانت كسباً من جهة كجارة وإجارة عمل أو بوهبة له فله أو بصل أو بخط أو بختش رد العيب خاصة وكذا ان كان ثباً
 وثمرة فانه برد العيب من النماء ولا يمنع النماء رده هذا إذا حلت عند المشتري ولو اشترى أمه حاملاً ثم ولدن عند المشتري رد
 الولد أيضاً ولو حصل النماء قبل القبض اراد الرد قال الشيخ رحمه الله يكون النماء للبائع وعنده فله رد كبرك رد النماء
 المضار وهي التي جمع ببيعها اللب في ضمانها لئلا على المشتري فيظن انه قد دخلها في كل يوم ووردها فله اللب وان شأ
 امسكها بغير رد ولو كان المشتري غالياً بالنسبة لم يكن له خيار ولو ضا إليها عادة واستمر على كثره لم يكن له الرد ولو
 بعض الجهل لا يسقط الرد وقول الشيخ لظاهر الخبر المذكور فانه لم ينف في المضارة على حديث من طرقنا وإذا رد
 قال الشيخ ووردها عوض اللب وهو ضاع من ثمروها وقال حزون يرد معها مثله أمداً ومن طعام والوكبر ان اللب يرد
 كان باقياً والامثلة ولو يرد فالتعويض لا يسقط ما انفق عليها وهو انجاء وحلفه في انها لم ولو أوجبنا ضاع الثمر
 وجب ان يرد عنه غير معيب لا يجب الاجود بل الواجب ما ع من حق اسم الجيد لا فرق بين ان يكون فيه الثمر مثل ثمة الثا

منه
براد

واقسامها واحكامها

١٨٥

او اقل او اكثر عندنا في دفع ثمنه اللين مع قدر والمثل ولو عدل المرفوع وضعه كان عليه فميت في موضع العقد ولا اعتبار
 بفضله الا قوائم بل الواجب اجماع من تكرر في جميع البلدان ولو كان عين اللين موجوا لم يتغير فرده مع الشا
 لم يجز البايع على قبوله قال ولو قلنا بجواز قوتها ولو تغير لخلل على القول وجوبه وكل ذلك لا ينافي على ما اقول
 ولو علم بالتصريح قبل جلبها اما بالافرار او بالتبديد فما من غير شئ ولو رضى بالتصريح فظهر اخر غيرها فالوجه
 سقوط الرد للضرر والمطالبة بالرجوع العيب قال الشيخ رحمه الله الرد ورد صاعا من تراء وتريد للين التصريح ولو كان
 مصراة وظهر بها عيب قبل التحصيل لم يكن له الرد بل الارش **كج** مدة الخيار في المصراة ثلثا بام كغيرها من الحيوانات
 ثبتت على الفور ولا يسقط بالتصريح ولا ثبت قبل انقضاء الثلاثة على اشكال **ك** لا فرق في التصريح بين
 الشاة والبقرة والناقة ولا ثبت في الامه ولا الاثان ولا الفرس قال ابن الجنيدي يثبت في كل حيوان او في غيره
ك لو اشترى مئتين او اكثر في عقد واحد فرده من دفع كل مصراة صاعا وعندنا قبة اللين او مثله لو
 لو اختلف المتبايعان في البهائم هو قبل العقد او بعده عند المشتري ولا يثبت عملهما بطلان العقد هذا الحال ولو اثنى
 فالقول قوله البايع مع يمينه **ك** لو اشترى من الوكيل كان الرد بالعيب على الموكل والقول قول الموكل في عيب العيب
 عند المشتري والاقر بان لا يقبل افراد الوكيل في ذلك فلو رده على الوكيل لم يكن للوكيل رد على الموكل ولو اثنى
 الوكيل ونكل عن اليمين فرده عليه لنكوله في رده على الموكل اجماعا احدهما الرد لرجوعه اليه بغير اختيار والثاني
 عدمه لان نكوله كالاقرار والاول اقوى لو اشترى جارية على انها بكر فقال المشتري انها ثيب امرائها بالنظر
 وبقبل قول مرة ثقف في ذلك ولو وطئها وقال لو اجدتها بكرا كان القول قول البايع مع اليمين **كج** لو انكر النكاح
 كون الرد له للعيب عليه فالقول قوله مع يمينه لو انكر كون المردودة بالخيار سلعة قيل القول قول المشتري **ك**
 اذا رد الذبابة للعيب السابق قال الشيخ حازه ركوها في طريق الرد وعلفها وحلبها واخذ لبنها وان نجت كان له رد
 لان الرد انما يسقط بالرضى والعيب ترك الرد مع العلم او بان يخلت عنده عيب هي منقبة هنا ونحن نأبى الا في
 الركوب والحلب فان وقع قبل الفسخ بطل الرد وتصرفه وان وقع بعده لم يقع الرد الى حصول النقص **ل** اذا باع
 الخبز على غير وزن المكي عليه قال الشيخ لم يصح والآخر بالصحة وعلى قوله يرد المشتري ويسترجع الثمن ويحق الحكو
 بين المكي عليه سيد الخبز فان افض استوفى حقه وان عفا على ان كان الخبز او جاك المال تعلق برقبه العبد
 تخبر المولى بين تسليمه للبيع واخذائه فان بيع باقل لم يلزم من السيد القبة وان فضل للموكل وان فداء فباقل الامر
 من ارش الخبز او القبة فمضى لرد جميع الارش وتسلم العبد ولو قتل العبد قضا صا قبل التسليم الى المشتري
 انفسح البيع ان كان بعده رجوع المشتري بجميع الثمن قال الشيخ والاولى فيما يوجب الارش ان يبعده بعده ولا على الثمن
 المال في مده وبلزمة اقل الامر فلا خلاف للمشتري لو قبل لا يان من السيد فداؤه وان التزمه كان قويا ولو كان السيد
 معسر لم يسقط حق المكي عليه من دقة العبد فيخرج المشتري مع عدم علمه فان فسخ رجوع الثمن وكذا ان كانت الخبز
 مستوعبة ان لم تسلمو عيب جرم الارش ولو علم قبل البيع فلا رد ولا ارش ولو اثنى ان يقد به كان له
 ولو كانت الخبز على بعض الاطراف فان كان المشتري عالما قبل العقد فلا رد ولا ارش وان لم يكن عالما تخبر بين
 الرد والارش ولو قطعت يده عند المشتري قضا صا لم يسقط الرد قال الشيخ رحمه الله وحكم الرد حكم القاتل في صحة ميعه فان علم
 المشتري سقط خبائه ولا تخبر بين الرد والارش فان قتل في يد المشتري رجوع بجميع الثمن وكذا القاتل في الحارثه انا نأبى
 الفداء عليه ان لم يثبت حتى قد رعله في جوار بغير اشكال **ل** احدث عيب عند المشتري في الحيوان لا يمنع الرد بالعيب السابق
 ان كان مذكورا في الثلاثة من غير فضل المشتري لو كان بعد ما سقط الرد وجب له رد كغيره وكذا لو باع الحيوان اسلمها
 سائما ثم حدث عيب للمشتري في الثلاثة من غير فعله كان له الرد ولو كان بعد الثلاثة لم يكن له رد الا في الحيوان والجدام
 ما فيها اذا احدثت من حين العقد الى تمامه عند المشتري كان له الرد بها ما لم يتصرف في رواتبه الحاق القرن بما وافقها
 ابن الجنيدي لا فرق بين ظهور هذه العيوب في السنة في البايع والمشتري لو ظهرت بعد السنة فلا رد الا ان يظهر قبل البيع

اولا بغير الرد

كتاب البيع والشراء

١٨٤

فوقنا الزاد والحق

ولو تضمن الشرع وظهور في السنة فالوجه عدل الرذيل ثبت الارش على اشكال **الفصل الثالث** في التدليس وفيه
باب بحثنا اذا شرط المشتري صفته مقصود صحيح وان لم يكن فلهما عيبا وتجبر بين الرد والامساك بغير شيء ولو لم يجدها
كذلك مثل اشراط الحجوة في الشعر والريج في الخواصيص والصنع والصيد في العهد وما شئت لك ولو اشترط ما ليس بمقصود
فبان بخلافه كما لو اشترط كون الشعر سبطا فبان جردا او كونها جارية فبان غائبة فلا خيار **باب** قال الشيخ رحمه الله
اذا اشترى عابرة لم يصح حقه بنظر الى شعرها هل هو جردا وسبط واسوارا لبس فلو رآه جردا ثم ظهر التدليس انه سبط ثبت
الخيار لانه عيب في الوصف وجهها بالطلاء ثم استواو وخرجهما ثم اصفر كان له الخيار ولو قلنا بانقائه كان قويا والله
ولله قواه فوالا قوتي عندي لان بشرط هذه الصفات يخرج الخلاف **باب** لو اسلم في جارية جردا فسلم اليه
سبطه فله الرد ولو كان بالعكس قال الشيخ له الرد ايضا والاقوى انه لا ردك لو اشترى جارية مطلقا فخرجه جردا
او مكررا فلا خيار ولو شرط البكارة ولم يحصل قال الشيخ ردك احكاما لانه ليس له الخيار وله الارش بين كونها بكر او شيئا
اخذته في الاستبصار ابن ادريس وقال في الهامة لا رد له ولا ارش والوجه عندك انه ان ثبت انها ثبت عند البائع
كان له الرد والارش والا فلا ولو شرط العكس فلا خيارهم لو اشترى عبدا مطلقا فخرج مسلما او كافرا فلا خيار
ولن شرط الاسلام فبان لكفره الرد وبالعكس قال الشيخ لا خيار ولو قبل به كان قويا **باب** لو اشترى عبدا مطلقا
فخرج فحلا فلا خيار فان كان خصا ثبت الخيار ولو شرط فنان فحلا فلا خيار **باب** لو اشترط كون الشاة لبونا
صحيح ولو شرط انما تحلب كل يوم فلما معلوما لم يصح وكذا لو شرطها غيرة اللبن او شرط البيض في الدجاجة صح لو شرط
كون الجارية حاملا والذانية فالوجه الصحة ولو شرط انها تصنع الولد في وقت معين لم يصح ولو شرط انها لا تحلب في
الصحة فظهر لو اشترط انها لا تحلب فبان حلا ثبت الخيار ان كانت امه والوجه ان الدانية كذلك لو اشترط كون
الحمار او البقرة موصوفا فالوجه عدم الصحة وكذا لو اشترط في الذئب انه يوقظ للصلاة او انه يصيح في الاوقات
المعلومة او شرط بجهته من مسافة بعيدة او معيثة او كونها جارية مغنيته او الكباش فظاها او الدابة مقاندا
لو ادعى المشتري تقديم العيب فقال البائع لا يستحق الرد على هذا العيب كان جوابا صحيحا وجب عليه الحاكم اطلاقه عليه
وان قال بغيره ربا من هذا العيب جازا خلافة على عدم استحقاق الرد وعلى جوابه ولو اضع من الاخير قبل له ذلك و
يجوز على عدم الاستحقاق فاما اذا عُد العيب قبل البيع ثبت الرد والارش مع التصرف الارش ومع العلم بنقطة وان
حدث بعده وبعد القبض فقط الرد الا في الحجوة في الثلاثة ما لم يقصر او المبوب الثلاثة الى سنة ولا يثبت الارش
بها بمجرد بعد القبض مطلقا الا في الحجوة وان حدث قبل القبض قال الشيخ لا ارش واخذ ابن ادريس والاقوى عندك
ثبوته ولو قبض بعضه ثم حدث في الباقي عيب كان الحكم كذلك فيما لم يقبض ولو وهب البائع المثلثين بعد قبضه ثم
وجد المشتري ما لم يبيع عيبا كان له الرد واسترجاع مثل الثمن او قيمته لان الثمن عاد اليه بغير الوجه الذي يقو اليه بالرد
وله الارش ان اخذاه **باب** لو قال لاشترين بعثك هذا العبد بالف فقال احدهما قبلت بصفه بخمسة مائة لم
ينفذ لعمده مطابقا لجواب كذا لو قال قبلت بصفه كل واحد منهما بنصف الثمن او قبلت بصفه لعمده العبد
من الثمن ولو قال بعثك هذين بالف هذا العبد منك وهذا الاخر منك فقبل احدهما بخمسة مائة لم يصح ما لو قال هذا
منك بخمسة مائة وهذا من الاخر بخمسة مائة فقبل احدهما بخمسة مائة بضع **المفصل السابع** في بيع المخبئ
والمواضعة الثرية وفيه **باب** بحثنا ابيع المخبئ خاين غير مكروه وبشرط العلم برأس المال وقد روي فلو جمل او جلد
راس المال وقد روي بطلان بغيره كذا الصنف والوزن مع اختلافهما ومن ذكر البائع وان كان ولده او عله صولا الاخيار
عن الغبن **باب** بكرة بيع المخبئ بالنسيئة الى اصل المال بان يقول راس مالي ثمانية بعثك به وبيع كل خنزير واحد بثلثي
بعثك بمائة وبيع عشرة **باب** اذا اراد الاخيار بين السلعة فان لم يتغير خبر ثمنها فقبلت شريه بكذا او راس مالي
فيه كذا او يقوم على او هو على ان تغير ثمنها بان يزيد ثمنها كالمثلثين فقبل الصنف والتمه والناج اخيرا لثمن من غير ثمن
وان كان قد استحقه او اخذ الثمن وان ذابت بجملة كفضاة الثوب فان راس مالي فيه كذا او عمت فيه بكذا ان عمل جرة

في البيع والشراء

فيها

والمراجعة والمواضعة والتولية

١٨٧

خرج منها الى الثمن بشرط ان يقول يقوم على او هو على لا يجوز ان يقول اشترته بكذا ويريد المجموع وان نقصت بمخرجه
جنازة او غير ذلك او تلف بعضه خيرا الحال **لو** ظهر الغيب فخذ ارش سقط من راس المال واخبر الباقي فيقول راس
كذا او يقوم على بكذا ولا يقول اشترته بكذا ولو اخبر بالحال فيقول اشترته بكذا واستعد
ارش كذا جاز ولو جنى على العبد فخذ ارش الجناية لم يجز ضمها ولو قبل بوجوبه كان وجها ولو جنى العبد فذاه الشئ
لم يجز اقتداء به لثمن وكذا لا يجز بما يعمل في السلعة بنفسه او غيره بغير حجة ولا ما يجز من الادوية والموتنة والكوة ولو
اخر بغيره الحال جاز ولو قال بعثك بما قام على استحقاق مع الثمن ما بدله للدلال والكفال واجرة البيت ان يكن ملكه ولو
خطا البائع بعض الثمن عن المشتري او استره فان كان بعد لزوم العقد لم يجز به ولو كان في مدة الخيار اخبر بالاصل انضا
لانه منه من احدهما لاخر ولا يكون عوضا وقال الشيخ يلحق بالعقد فيجزي بالناقص مع اسقاط البعض بالزيادة مع الضمنية
وليس يجزى ولو تغير عرفها وفعالها بان رخصت او غلتا خبر الثمن لا غير **لو** قال راس ماله مائة وباعه وباعه وعشر
فبان لشعيرتين او اقرارا في البيع صححا وتجزا اشترى بين الرد والاخذ بجميع الثمن وهو مائة وعشر وقبل يكون للثمن
الرجوع على البائع بما زاد في راس المال وهو عشرة وحضتها من البيع وهو درهم فبطل الثمن تسعة وتسعين وقواه الشيخ
الله فتح يجهل الخيار والمشتري يجوز ان يخبر في الاخبار الثانية ويتعلق عرضه بالشراء بالثمن كمالا لكونه خالفا او كمالا
او غير ذلك وعلمه لانه رضى بالزيادة ولا خيار للبائع عندها وكذا يثنى على ما قواه الشيخ لانه باع راس ماله وحضته
من البيع واذا اخبر والمشتري الرد كان له مع بقاء السلعة ولو هلك او قصرت لم يكن له الرد قال الشيخ وله الرجوع بالثمن
وهو مائة على ما قواه **لو** قال بعد البيع اشترته بمائة وعشر لم يقبل منه وان ادعى الغلط وكو عرف باعتهما
لا فسد وان اقام يمينه لم يسمع وليس له الاخذ من المشتري الا ان يدعى عليه العلم ولو كان وكجلى قد اشترى بمائة وعشر
واقام يمينه قبل قال الشيخ ولو قلنا لا يقبل كان موقرا **لو** باع سلعة ثم اشترى منها ما زاد او بشرط وان كان
من قصد ما يكون مكرها فلو باع غلاما لم يخرجه ثم اشترى من غيره شرط بشئ زائد جاز ان يجزى بالزيادة ان لم يكن شرط
الاخاء والافلاو كذا لو باع على ابيه او امه او من لا يقبل شهادته ثم اشترى منهم وان لم يجز بالحال كذا لو اشترى من مكان
ط لو اشترى ثوبا بعشر ثم باع بحضته عشر ثم اشترى بشرة جاز ان يجزى بالحال على وجهه وان يجزى بشرة من غير
ي لو اشترى سلعة بمائة الى سنة ثم باعها فراجح خلاص غير ثا للشيخ فلو كان احدهما ان يكون للمشتري من الاجل مثلا ماله
والثاني يتجزى بين الفسخ والاخذ بما وقع عليه العقد الا وهو الاقوى عندك كذا لو اشترى الى سنة فاخبره اشترى الى سنة
وكذا تجزى المشتري لو باع بعد ثبوتها فاخبره اشترى بدراهم وبالعكس او كان قد اشترى بغيره فاخبره اشترى ببقداو
بالعكس فما اشبه ذلك في الرد والاخذ وقع العقد عليه كلما قلنا انه يجزى الاخبار بغيري المراجعة لم يفعل تجزى المشتري بين
الرد والاخذ منها اشترى هو ولا يفسخ البيع فاسدا ولو اشترى بثوبا بعشر ثم قبل لها زيادة درهمين فاشترى احدهما
ففسخا بغيره با حذره خبر جاز وعشرين **لو** باع المساقاة جاز المراجعة والتولية ويجزى الاخبار في التولية كما يجزى في البيع
ويجوز بلفظ البيع والتولية وكذا يجزى الاخبار في المواضعة بما يجزى المراجعة **لو** صدقة المشتري في الغلط بالالا
حكم عليه لو اقام يمينه بالزيادة عن اخباره لم يسمع على ما قلنا وان ادعى الغلط ما لو اقامها على المشتري باقراره بالعلم
بالغلط فاقام التمتع ولو طلب المشتري من البائع الحلف على علم العلم بالزيادة وقت البيع كان له ذلك فان تكلمت على
ان حلف تجزى المشتري بين الاخذ بالزيادة على اشكال والفسخ ولو قيل ان الزيادة لا يلحق العقد فيجزي البائع كان وجها ول
بازر مع القبول فبطل الزيادة من البيع الوجه ذلك ان نسب البيع الى الثمن مثل ان يقول ببيع كل عشرة درهما ولو قال
بيعت عشرة لا غير لم يثبت لو اخذها بالزيادة ونصيبه من البيع لم يكن للبائع خيار وكذا لو اسقط الزيادة عن المشتري
بيع او اشترى شيئين صفقة لبيع احدهما لم يجز ثانيا او اخلفا سواء قوما او بطل الثمن عليها بالسوية وباع بها
الا ان تجزى بالحال كذا لو اشترى شيئا صفقة واخلفا لم يكن لا حذرها نصيبه المراجعة لا بعد اعلام المشتري بالحال ثانيا
اجزاه او اخلفه قبل لو قوما التاجر متاعا على الواضعة متى معلوم وقال بغيره فان زدت على راس المال فهو لك **لو** اشترى

كتاب البيع من النجاشي

١٨٨

قال الشيخ رحمه الله تعالى وان لم يوجب البيع فان باع الواسطة بزيادة كان له وان باعه برأس المال لم يكن له على التاجر
 شيء من باعه باقل ضمن تمام ما تقرر عليه لو زاد المتاع ولم يبيع لم يكن للتاجر الامتناع من قبوله وليس للواسطة ان
 يبيعه من يجه ولا يذكر الفصل على القيمة في الشراء ولو جهل الزيادة لصاحب المتاع وله الاجرة وكذا ان باع برأس المال
 وان باع باقل بطل البيع قال الشيخ ولو قال الواسطة لا تاجر خبير في ثمن هذا المتاع وادبج على فيه كذا ففعل للتاجر
 غير انه لم يوجب له البيع ولا ضمن هو الثمن ثم باع الواسطة بزيادة على رأس المال والشئ كان ذلك للتاجر وله اجرة المتاع
 لا اكثر من ذلك ولو كان قد ضمن كان له ما زاد على ذلك من الربح ولو يكن للتاجر اكثر من رأس المال الذي قدره **باب**
 بغير كمال الضم الزوف في المراجعة مع الاختلاف **فوق** بيع الموضوعة جاز بان يجبر برأس ماله تسعة برأس المال ومضيق
 كذا لو قال بوضيعة منهم من كل عشرة لزمه شغون ويكون الخط عشرة وقبل ثمنه وجزء من احد عشر جزءا من درهم فيكون
 الثمن احدا وتسعين الاجزاء من احد عشر من درهم وقواها الشيخ لان عقد البايعة في معرفة الثمن ان ينصف الموضوعة
 الى رأس المال ثم ينظر قدرها اذا اجتمع فاسقطه من رأس المال وهو الثمن فاذا قال واسر المال عشرون بعثك به وهو
 المشرود منها ونصف فضتها الى العشرين خمسة فبضعة عشرة وعشرين وقد اوضحه المحقق فاسقطه من عشرون فيبقى
 ستة عشر فبطل البيع الذي اخبرناه اقوى لانه اذا قال مواضعة كل عشرة ^{واحدة} مواضعة الى رأس المال فيجوز منه
 عشرة تبقى شغون ولو قال بوضيعة منهم لكل عشرة كانت الوضعية من كل احد عشر درهما **باب** لو اشترى نصف
 بئنة واخر نصفها بشئ ثوبا عنهما سائمة بثمن واحد فهو بينهما نصفان وكذا ما راجحه او مواضعة وتولية ولا يتم
 على رأس المال **باب** لو جهل رأس المال في المراجعة والمواضعة والتولية واحدهما او جهلا واحدهما قدر الربح
 او الوضعية بطل البيع **باب** لو قال اشترى هذا المتاع وان يد لك شيئا فاشتره لو لم يكن الا ما اخذ ولو اخذ من تاجر لا
 واشترى به متاعا بطل له ثم جاء به الى التاجر فاشتره منه لم يكن برأس اذا كان قد باع التاجر ولا يجبر التاجر
 على بيعه اياه ولو كان اشتره لنفسه ثم نقله الى التاجر كان المتاع له لا سبيل للتاجر عليه للتاجر من ماله **باب** لا يجوز
 بيع المتاع في اعدا تخلفه وجوب شذوذه الا ان يكون له بارنا محج بوقفه منه على صفه المتاع في الوقت الذي يجوز بيعه
 ح فاذا وجد كوصف لزمه والا كان له الفسخ **باب** لو امر بغيره بشيء متاع له وينقد من عنده الثمن عنه فاشتره المأمور ونقد
 عنه ثم بخر المتاع او هلك كان من مال المأمور **باب** المصداق **باب** في بيع التام وفيه لم يفسخ
 لا يجوز بيع الثمر بعد ظهورها وبدء الصلاح عاما واكثر بشرط القطع والتبقي منه فدية ومنضمه الى غيرها ولو لم يبد
 صلاحها قبل بيعها الى غيرها لو باع اكثر من عام واحدا بشرط القطع فبطل لو خلا عن هذا وقبل يجوز وهو لا
 ولو باعها قبل الظهور عاما مفسدة بطل قوله واحدا ولو باعها كالمعاملة من ومنضمه فالوجه البطلان ولا فرق عند
 بين بيعها على ما لا اصل والاخيه **باب** لو باعها قبل بدء الصلاح بشرط القطع ففسخها حتى بدأ صلاحها لم يطل
 البيع وهل يشتركان في الزيادة منع اضحابنا منه ووجبوا الثمرة للشري وعلموا حرة التبقي وعند الجمهور محتمل ذلك
 خصوصها في ملكها لان الشري ملك الثمرة والبايع مالك الاصل وهو سبب الزيادة والزيادة ما بين بينهما قبل بدء الصلاح
 وبقائها بعد لان الثمرة قبل بدء الصلاح للشري تمامها لاحق للبايع بها ولا يبطل البيع لو قلنا نأخذ من الثمرة
باب اذا باعها بعد بدء الصلاح مع بشرط القطع والتبقي مطلقا في الشئ النخل في الحكم سواء **باب** بدء الصلاح في النخل
 تعتبر لونه من الخضرة الى الحمرة والصفرة وفيما لا يردون قط وروى عنه في الكرم اعتداد التحصير وان كان خفي في ذلك فحينئذ
 وبشاهد ولا اعتبار في ذلك بطلوع الزيادة لا بشرط تناقصه **باب** اذا بدأ صلاح بعض الثمر جاز بيع الجميع سواء كان
 من نوع ذلك الجنس او من غير نوعه ولو ادرك ثمره في ثمار دون اخر جاز بيعها بتمامها ولو باع اعدا واختار الشيخ رحمه الله عند
 الجواز وليس بجديد لا يجوز بيع النخض كالقضاء والخيار وشبهها قبل ظهورها ويجوز بيعه اذا انعقد لقطه واحد
 ولقطه مضمرة عن اصولها ومضمرة ويجوز بيع اصول هذا القول المنكرة وهو صنار وكبار ولا بين كونها مثمرات ولا كونها
 مانعة ثمر طاهرة فهي للبايع ويجب على المشتري تركها الى وقت بلوغها ولو اشترطها المتاع جاز ولو تجدد بعد العقد

من كل عشرة كذا وعكسها
 ويصح ويطلو من كل
 عشرة درهما ولو قال
 الثمن مائة وبعثت بواضعه
 درهم

منه

ما بين بينهما احدا
 وقبيلها او اخذها
 ويحل

فيما لا يردون قط وروى عنه في الكرم اعتداد التحصير وان كان خفي في ذلك فحينئذ

في بيع الثمار واقسامها حكمها

١٨٩

ثم قال المجلد للشري فان لم يميز اشراك **ح** يجوز بيع ما يتجزأ بعد ظهوره جزء وجزأ بشرط القطع وغيره سواء كان فصلا او غير من البقول ولو اشترى الرطب وما اشبهها جزء واحدة بشرط القطع وجب في الحال فلو اخرجها الثمرة اذا بيعت سلفه ولو اشترى فصلا من شعبه جزء على ان يقطعه ففعل ثم غارت ثمرته فمولى صاحب الارض ولو اشترى جزئين كان لصاحب الارض ما ينبت في الثالثة ولو اشتراه باصوله فقطعه ثم نبت كان لصاحب الارض خاصة لا لصاحب الارض ولو سقط من الزرع ثمرته في العام المقبل فهو لصاحب الارض **ط** يجوز بيع ما ينجز طرقة واكثر بعد ظهوره كالنوت والحناء منفردة ومع الاصول **ي** يجوز بيع الثمرة مع اصولها ومنفردة سواء كانت بارزة كالنخاع والتمش او في قتر يحتاج اليه لاداء كالحجوف في الشرا لاسفل ولا يحتاج كالشرا لاعلى **ج** يجوز بيع الزرع متبلا تماما وحصيدا سواء كان بارزا كالشعير او متبلا كالحنطة منفردة ومنضمه مع اصوله سواء شرط القطع او لا ويجوز بيعه قبل ان يسيل بشرط القطع والتبعية ولو اطلق فلو كره وجوب التبعية الى وقت الحصاد ما لم يقصد الفصل فيجب على المشتري تحريم قطعة لو شرط القطع ولم يقطع تحريم البايع بين قطعه وبقائه وعلى المشتري جرة مثل الارض الزكوة ان بلغ النصاب هذا اذا كانت الارض عشرين و ان كانت خراف جبهه فعلى المشتري الحراج قاله الشيخ وابن ادريس وفيه نظر ولو اطلق او شرط التبعية وجب على البايع ايضا الى وقت الحصاد ولا جرة **ب** يجوز بيع الخبز لمن لم يبيض بعد ومنعه من الجند ولا فرق بين ان يبيعه قبل بدو الصلاح مع الارض جازا اجماعا وكذا يجوز منفردا بالملك الارض وغيره على الاقوى **ح** لو باع صاحب الارض بضعف ثمره جازا فلو شرط في البيع قطع جميع الزرع فلا قربا للتمتع ولا يلزم الوفاء بالشرط **د** لو باع البذر قبل خروجه لم يصح وان علم بمقداره وكذا لو خرج وباعه البذر ولو باعه مع الارض صح وان لم يخرج بعد ولو باع ما لم يقصده منه متوركا لجوز له بضعفه بغير شاهد ولو كان الظاهر مضمنا كالبصل الوجه جواز منفردا ومع اصوله وكذا لو كان معظم المقصود متوركا على اشكال **س** يجوز بيع الجوز واللوز والباقي الا اخضر في قشره سواء كان مقطوعا او في شجره وكذا يجوز بيع التين المتبقي في انواع الاصول بعد انعقاد الثمرة لم يدخل في البيع الا ان بشرطها التثنية ويجوز على المشتري التبعية الى ان اخذه بمجرى العادة ولو باع الثمرة جازا ان يستثنى رطلا معلومة ولا فرق بين البش والخلعة الواحدة او الشجرة ويجوز ان يستثنى ثمر شجرة بعينها او شجرتا بعينها او نخلة او نخلات معينة ولو استثنى نخلة او نخلات مجهولة او ان كذلك بطل البيع وكذا لو استثنى رطلا معلومة ولم يعين الجنس اذا كان اكثر من واحد ويجوز ان يستثنى جزءا مشاعا معلوما النسبة كالثلث ولو كان مجهولا لم يصح **ي** لو باع قفيرا معلوما واستثنى منه رطلا معلومة او جزءا مساويا صح ولو قال بعثك من هذه الصبرة قفيرا الامكوكا صح ايضا ولو قال بعثك هذه الثمرة باربعة دراهم لا يقدر درهم صح لا ثم يميز له بعثك ثلثه ارباعها باربعة ولو قال الاما لوكودرها لم يصح ولو استثنى من الجوز اجزاء معلوما مشاعا جاز ولو باع قطعا واستثنى شاه معينة صح البيع وكذا لو استثنى جزءا مشاعا معلوما النسبة ولو كانت مجهولة لم يصح ولو كان ما كولا فاستثنى الرأس والمجلد فليس فيه قولان ولو استثنى الحمل جاز **ح** لو استثنى المشتري للزرع او النخل بقاء الى ان اخذه لقطا قبل بطل الجماله وان وجب له ذلك حكما ولو باعه رطلا او اذراعا معينة فان عين موضعه صح والا فلا علما بذر خان لدار او جملها احدها اوها ولو استثنى الكيس من التمس او الحب من القطن لم يصح وكذا لو استثنى الشجر وكذا لو باعه بدينار الادرها او قفيرا الان قصده رفع قيمة التين منه وهي مجهولة **ط** لو استثنى من الثمرة شيئا بضعه استثناه ثم تلف بعض الثمرة سقط من الثمن بما جئت لتلف الثمرة لجانحة قبل القبض فهي من مال البايع وان كان بعد من المشتري مؤاعن النالف الثلث او اقل واكثر ولو كان التلف بفعل البايع فمن ضمانه وان كان من المشتري ضمنه وان كان من غيرهما فان كان بعد القبض فله الرجوع على المتلف بالتبعية وان كان قبله تخبر بين الفسخ والرجوع على المتلف ولو تلف لبعض الحكم فذلك لكنه ان اخذ الامساك فالأقرب تخبر البايع هذا اذا تلف قبل القبض ولو كان بعده فالنصف من المشتري قال الشيخ ولو قلنا انه يفسخ في مقدار النالف كان قويا والوجه ما قلناه من ان قال الشيخ رحمه الله واذا عجز البايع عن سقي الثمرة او تسليم الماء ثبت للمشتري الحراج لعجز البايع عن تسليم بعض ما تناول العقد **ك** يجوز

بشرط القطع والتبعية
التبعية في الجوز ولو باع
قبل بدو الصلاح

في بيع الثمار

كتاب البيع المحجل

لشئ الثمرة بينهما في شجرها وليس بمكروه بزاد عما اشترى او نقصا قبل القبض بعده **كتاب** اوباع الثمرة واحتاج الى بيع قبل بيع على الباع ذلك لوجوب تسليم الثمرة عليه كاملة بخلاف ما لو باع الاصل واستثنى الثمرة فان الشئ لا يجب عليه البيع فلو اصيل الباع حتى تلفت ضمن والا فربما عدا انفساخ البيع كالعبد المقبوض اذا كان مريضاً قبل القبض ومات **حج** قال الشيخ اذا اشترى محلاً على ان يقطعه جذاً عافى فيه حتى اتمركت الثمرة لدون صاحب الارض من قايمة يقبض مراعاة كان له اجرة المثل وتبلغ الثمن بالثمن صاحب المحل والوجه وجوب جوع الباع على الشئ باجزة الارض **كتاب** اوباع اصل الثمرة والارض وقدر ورق كان الورق للبائع ولو باع اصل الثمرة كان الورق للمشتري **كتاب** بيع الحافلة حرام وهي بيع الزرع بحفظ او شجره كبدل ولا جزافاً ولا نقداً ولا شبهة وهل ينشأ كون المحطة من تلك الغلة قال الشيخ في الخلاف نعم حتى لو باع الارض بمحطة من غيرها جاز وقوى في المبطل منع وهو الاقوى **كتاب** بيع الزاينة حرام وهي بيع الثمرة بتمراً نقداً ولا شبهة لا بد ولا جزافاً قال الشيخ وينشأ في المحرم كون الثمر من تلك الثمرة فلو باع ثمره النخل بثمر من غيره جاز ولا نقوى عندك المنع واستثنى من هذا العربة وهي المحلة تكون في بستان غيره او داره يشترى ثمرها صاحب الدار والبستان فاعلم ان الثمن يجمع بغيره ثم سواء كانت خمسة او سوا او ازيد او اقل ولا يجوز ان يبيع جميع ثمرها بطله غريباً من رجل واحد من رجاله في عقود منكر كون لا يشترط في بيع العربة ان يكون موصوفاً لباعها ومنع اشتقاقها من الاعراء وهو ان يجعل الرجل لغيره ثمره محلة عامه ذلك بل يثبت عربة لغيرها من غيرها واقرها بالبائع **حج** انما يجوز بيع العربة بغيرها ثم لا ازيد ولا نقص ويجب كون الثمرة لشئ به معلوماً بالكل ولا يجوز جزافاً وهل يجوز بغيره ما يطابقه نظر ويشترط مساواة الثمرة وقت صيرها ثمر للتمل المدفوع **كتاب** يشترط في بيع العربة بالبيع بالنقد ولا النسبة وهل يشترط التقابض في المحل قال الشيخ نعم ومنع من ادريس والقبض في الثمر النخل وفي الثمرة النخلة ولا يشترط حضور الثمر عند النخل فلو تباها وعرفا الثمر والثمر او مضى الى المحلة فتسليمها الى المشتري ثم مضى الى الثمرة الى صاحبه **حج** يجوز بيع العربة للمحتاج الى كل ما كان ولغيره سواء كان مفعلاً من غير الثمر او لم يكن وسواء باعها لوابها بغيره او من خولها جال العربة بطله او لغيره ولو تركها **حج** حتى صارت ثم لم يطل البيع شوا تركه مع الحاجة او علمها وسواء كان الترك لغداً او غير **حج** لا يجوز بيع العربة في غير المحل مثل العنب ما بر الفواكه **كتاب** لو قال بعك هذا الصبر من التمر والغلة بهذه الصبر من جنسها سواء بسواء او بغيره لا ان يعلم المقداد وقت العقد سواء تباركاً عند الاعتبار او لا وكذا لو كانت الاخرى من غير الجنس **حج** يجوز لا حد لثمن ان يقبل حصته شريكه من الثمرة بشئ معلوم منها والظاهر ان ذلك ليس على وجه البيع للثمن عنه بل على الصلح **كتاب** اذا كان لاشين ثلثان عليها ثمة فحضرها ثمراناً عاتمة احدهما ثمة الاخرى فان كانتا عريتين صح بيعهما وان لم يكن عريتين لم يجز **حج** لو قال انا اخمن لك حصرتك هذه بعشرين صاعاً فزاد على ما نقص فعلى اقامتها لم يجز اجاها وكذا لو قال عدفتانك او بطيخك فان زاد على مائة فلو ما نقص فعلى اطن خطبك فزاد على كذا فلو ما نقص فعلى المقصد **كتاب** التلغ في بيع الجوز وفيه فصول **الاول** فمن يبيع بغيره وفيه من اجل كل جوز مملوك يجوز بغيره وشراؤه جميعه اجازاً لما عدا المعلومة النسبة ولو استثنى الرأس والجذ فان لم يكن الجوزان ما كولا لم يصح البيع وان كان ما كولا قال ابن ادریس يجوز ذلك ويكون له الرأس والجذ ونقله عن استبداء المضي وقال الشيخ يكون شريكاً للبتاع بمقدار الرأس والجذ ونقله عن استبداء المضي وقال الشيخ يكون شريكاً للبتاع بمقدار الرأس والجذ وكذا لو اشرك اشان فان د في شراء جوز او شرط احدهم لنفسه الرأس والجذ ولو استثنى شحم الجوز ففيه اشكال لا باس باستثناء النخل الموصوف والمعدة وانقضا خدنة العبد مدة من الزمان ودكوب لثابة مسافة معلومة او اتماماً معلومة **كتاب** الكفر الاصل سبب سرقا المحارب لئلا يبرو ليرى المرق في عقبيه ان زال الكفر ليطراد الحرب مملوك بخلاف دار الاسلام ولو بلغ الملتقط في دار الاسلام فاقرب بالعبودية حكم عليه قال ابن ادریس لا يحكم عليه بالرق وليس بمعتق **حج** كل احد يبيع الرجل ان يملكه عدا احد عشر ايام والانهات لا ابلد ولا تيجان وان علوا والاولاد واولادهم ذكورا واناثا وان تزولوا والاخوان والعمات والخالات وبنات الاخ وبنات الاخت من المحلة النسب ضرران ذكورا واناثا لئلا يكون عدا المؤمنين وهذا الاخوان ولز علوا

صاحب الارض قال

عالم من اجل واحد او من بستان غنود متكررة ثم لو كان لعدة خلاصه في عقود ما يبيعها

من بيع

بيع الحيوان وقسامه وحكامه

١٩١

في أحكام البيع

والأولاد وان نزلوا كالابن وابن الابن وابن البنت وهكذا وبملك من عدا مولا من المم والخال والاخت وغيرهم والامانة
 بفتح ان يملك من عدا المم عليه النكاح ^{النكاح} بفتحها موبدا ومن عدا من يجوز ملكها كبت النعم وبنت الخال ومعه عند مولا
 هو ما انتفاء استفراده لا انتفاء ابتداءه فلو ملك احد مولا عتق عليه الحال وكذا المنة بفتح ان يملك كل احد من
 الاباء وان علوا والاولاد وان نزلوا ^{لوملك الرجل والمرأة احدا فادبر من الرضا} الذين لو كانوا نساء اعتقوا
 الشيخ يعنى كالنكاح من غير ان يولد عن المم والوجه ما قاله الشيخ رحمه الله ^{لوملك كل من الزوجين صاحبه}
 صحيح لكن يبطل النكاح ^{في الكافر لا يفتح ان يملك المسلم ابتداء} ولو كان له مولا كافر فاسلم المملوك اجبر على بيعه
 المسلم واخذ منه مولا ^{من كل من اقر على نفسه بالعبودية حكم عليه بما مع شرائط الاقرار} وعلمه شهرته بالحرية ولا يقبل
 رجوعه سواء كان اقراره كافر او مسلم ولو اقر المشرك بالحرية لم يحكم عليه بالرق ولو اشترى عبدا فادبر على الحرية لم يقبل
الفصل الثاني في احكام الابطاع وفيه ^{بما يختص} اذا اشترى حيوانا ادما كان او غيره
 ليقط الخبار ثبت له الخبار خاصة ثلثة ايام فان خد فيه عيب بعد العقد وقبل القبض تخبر المشتري بين الورد والاربن
 ولو تلف كان من مال البائع ولو قبضه ثم تلف او خد فيه عيب في الثلاثة كان من مال البائع ايضا ما لم يحدث فيه للمشتري
 حدثا ولو خد فيه عيب عند المشتري من غير عيب لم يسقط حقه من الرد باكمل الخبار وفي الارش مع الامانة نظر ولو خد
 العيب بعد انقضاء الثلثة بطل الرد بالخبار والعيب السابق ^{بفتح بيع الحامل منفرده عن الحمل ومنفعة النهر فان}
 اطلق لم يدخل الحمل ولو اشترط المشتري حقه فلو سقط قبل القبض وجع المشتري بحضه اولد من الممن بان يقول له
 حاملا ومجهضا ويرجع بنبذة النقا وت من الممن ^ج لو قال العبد اشترى حيوانا فبكرته حتى صح البيع لها والى عليها فان
 اذن له في اداء مضيقه عنه تجاوز رجوع عليه لو تبرع لم يرجع ولو تلف المبيع كان بينهما والمسا مؤا الرجوع على الامانة عند
^{في} اذا اشترى عبدا اذ قال كان له ماله لبايعه لان بشرطه المشتري مؤا علم به او لا والشيخ يفضل ضعف لو اشترى
 مع ماله وكان ربوا اشترط الخالفه في الحمل وذاته الممن واخذها من غير خبثه اليه وان قل ^{هـ} لو قال اشترى حيوانا فبكرته
 وشرط ان الرجوع له ولا خسر عليه قال الشيخ رحمه الله يجوز ذلك ومنعه ابن ادرين هو قوتي ^و لو اذ احد الثكنين
 الرد بالعبودية الاخر الارش للشيخ قوله في الخلاه واستوفى واخاره ابن ادرين وضع في غيره ^{في} يجوز النقل الى غيره ولو
 ونحاشها اذا اراد شراؤها ولو لم يرد لم يخرج ^{بفتح} ليمن اشترى مملوكا ان يغير اسمه وان بطعه شيئا من الخلاه وان
 يفسد عنه شيئا ويكره ان يربيه منه في المبر ان فانه لا يصلح وان بطاه من ولدت من الرد والعقد الملك ^ط العبد له
 شيئا سواء ملكه مولا او لا وقبل ملك فاضل الضربة وارش الجائز وما يملكه مولا وليس بمعتق فلو باعه وماله كان الحكم
 ما تقدم فلو رد العبد للمعتق الما ل ايضا فلو تلف ماله ثم اراد ردّه كان بمبراة العيب المتجدة عند المشتري ^ي من اشترى
 جارية حره عليه طوقها قبل او غيره وتقبلها ولها ثمة حرة حتى يستبرأها بحضه وخمسة واربعين يوما ان كان مثلاً مختصراً
 ولو تخلف لم يجز على البائع استبرأها قبل بيعها باقلها ان كان قد ردها معها ومع استبرأ البائع ليقط وجوب استبرأ المشتري
 وكذا يسقط لو اخبر الثقة باشترائها خلا فالابن ادرين او كانت امه او كانت صغيرة لبست في سن من تخيض او كانت طائفة
 او حاملا او حاملا ^{يا} قال الشيخ لوملك الجارية بمهنة او اذت واستغنام لم يحجر له ولها الا بعد الاستبرأ ومنع ابن
 ادرين ذلك واقصر بوجوب الاستبرأ على عقد البيع ^ب لا يجوز وطى الحامل قبل قبضه مضي اربعة اشهر وحشة ايا
 ويكره قبله حتى تضع ولو وطئها استبرأ من غيرها فان لم يفعل كره له بيع ولها ولها ليس بمجرم ويستحب ان يبرأه من مبرأته
ج لو قال مع عبدك من فالت على ان علي حمانه لم يفتح بوجه هذا الشرط لان الثمن يحجب المشتري اجمع فاذا شرط بغيره
 على غير ملك الممن والممن وقال في المصنوع لعمول عليه المؤمنين عند شراهم وفيه قوة بخلاف ما لو قال اطلق زوجتي
 وعلى خسرانها واعتق عبدك وعلى خسرانها لانه عوض في مقابلته فكذلك لو قال على عمة الصا حان في الحجيج قبل توضيع الحج
 فان الامتياز عند المشتري سواء كانت حسنة او قبيحة ولا يلزم وضعها عند غيره فان جعل ذلك عند من يثق به كان جائزا ولو
 باعها بشرط المواضعة صح وكذا لو اطلق ثم اتفقا على المواضعة ولو ملكك ارغابت من هذا المشتري ان كان قبضها والا فليس البائع

كتاب البيع والكسب

١٩٢

والنفقة في هذه الاشياء على البائع مع الوضوء وبركة النفقة بين الاطفال وامهاتهم حتى يمتنعوا عنهم بلوغ سبع سنين وقبل بلوغ هذه الرضاع وقبل مجزئ النفقة والاقرى الاول والوجه عند كراهية التفريق بين الولد والابوين غير من ذوى الارحام بينه سواء قريبا وبعد كراكن اوافقه ولو فري بين الام والولد قبل السبع صح البيع **الفصل الثالث** في بياح من هذا الباب في بيع **ب** اذا اوارى جارية ثم ظهر انها الغيب البايح انشرا عنها المالك وعلى الواطى عشرتها ان كانت بكر او نصف لعشر ان كانت ثيبا وقال ابن ادریس من شرطها ان يمتنع الولد خرا وعلى الابيعة يوم مولده جرة مثلها مثل بقائها في يده ويرجع على البايح بما اغتره على انه له يعرض وهو ثمن الرقبة او على انه له يعرض ولو حصل في مقابلته منع وهو قبة الولد وهل يرجع بما دخل على انه يعرض عوض وحصله في مقابلته منع وهو مثل في مقابلته الاستمتاع والعشر **ب** عند اخر من قبل نعم لان البايح باحه بغير عوض وقبل المحصول عوض في مقابلته وفيه قوة **ب** لا يجوز بيع امهات الاولاد مع وجود اولادهن الا في ثمن رقبتهن مع عدم غيرهن ولو مات السيد خلفا مولدا وولدها واولاد اجلت في نصيبها ونعتوى في الحال وان لم يخلف سواها انعتقت نصيبها لها واستسكت في نصيبها في الورثة **ج** يجوز شراء ما يبيعه الظالمون مع استخفافهم للشيء وطبقة وان كانت الاما وكذا كل ما يؤخذ من دار الخرج بغير إذن الامام يجوز تملكه في حال الغيبة **د** يجوز شراء امه الطفل من قبلته وبياح وطبها من غير كراهية وكذا شراء المالك من الكفا اذا اقره المالك ببيعها او قامت لهم البينة بذلك او كانت ابيهم عليهم **هـ** اذا اشترى من غير عبد فذفع البايح اثنين ليخار منها فابقا احدهما من المشتري قال الشيخ برد الباقى وان ترجع نصف الثمن المرفوع وبطلان بقاها وجب اخثار ورد النصف وان لم يجد كان العبد بينهما وهي ذابة الشكوى عن الطلاق والطريق ضعيف الوكيل ان يبيع ان وقع عليه عبد من عبد بن بطر وضمن المشتري لا يبق بقبضته وان وقع على موصوفى الذمة صح البيع وضمن التالف بالقبض وله المطالبة بالعبد الثابت بالذمة **و** الجارية المشتركة اذا وطبها احدهم دونى عنه لدمع الاشياء والافقد نصيبه يقوم الامه ويلزمها ان كانت كثر من غيرها **ز** اشترى من رجل والا با لشئ قاله الشيخ والوجه الزامه بارش البكارة بعد اسقاط نصيبه منه خاصة الا ان يجلبها فيغير منها يوما الجنازة ومن ولدها يوم سقوطه حيا بعد اسقاط نصيبه منها **ح** المملوك ان اذا كانا مازونين في التجارة فاشترى كل منهما صاحبه كان العقد لنا بقا فان اتفقا معا قال في النهاية بقرع بينهما من خرج اسمه كان البيع له ويكون الاخر مملوكا وقد كى انه اذا اتفق ان يكونا العقد في حال واحد كانا باطلين والاحوط ما قدمناه وابن ادریس افق هذه الرواية **ط** ذابة اخذت من عن الصادق عليه السلام والوجه عند صحة البيعين معا ان كانا وكلين اذ كل منهما مملوك لمولى الاخر ايا لوقلنا ان المولى يملكها فاشترى كل منهما صاحبه بنفسه وقلنا ان العبد يملك ما لو كيه البطلان وفنوى الشيخ في النهاية يصح الحمل على ذلك بقوله وكان الاخر مملوكا وكذا ان اشترى بالاذن **ي** اذا قال مملوك انسان لغیر اشترى في ذلك على كذا قال الشيخ ان كان المملوك مال حال القبول لزمه دفع ما شرطه والا فلا وهو بناء على قاعده من ان العبد قد يملك فاضل الضريبة وارش الجنازة وما يملكه مولا **ك** لو ولدت جارية من ذى جاز بيع الولد وتملكه والحق بثمنه والصدق به وانفاه ولو كانت نثى جاز له وطبها على كراهية وبغنى له الغزل ومنع ابن ادریس من وطبها بناء على كراهية وليس فيه **ل** ان ادفع الى الخاسر ثلث جواز البيع بشرطه نصف البيع فباع اثنين واحيل المالك الثالث قال الشيخ لزمه دفع ما شرط فيما باع خاصه والاقرى دفع اجرة المثل **م** لو اشترى جارية سرقة من ارض الصلح ودفعها على البايح او ورثته ومرتجع الشئ ولو لم يخلف حارثا استعفت في ثمنها قاله الشيخ والوجه دفعها الى الحاكم ليجهدها على دفعها على من سرقة منه **ن** لو اعطى مملوك غير الماذون في التجارة مالا لا يمتنع عنه ثم يبيع عن صاحبه ثم اخلف مولى المملوك ورثة الامر ومولى الاب فاشترى كل منهم شراء الاب قال الشيخ وعمله برد المتعلق على مولا الله كان عنه يكون رقا كما كان ثم اى الغنمين اقام البينة انه اشترى بماله سلم اليه وان كان المتعلق قد حج لم يكن الى ذابحة سبيل الله الشئ رحمه الله والوجه ان القول قول سيد الماذون والعبد المبتاع لسيد الماذون وعنفه باطل **المفصل العاشر** في السلم وفيه مقدمة ومضون اما المقدمة فمضى في ما هبه وقضى السلم والسلف ثنى واحدا يقال سلم واسلف سلف ولا يستعمل الفقهاء سلم وان كان جائزا

فان شئ
الملوك اياه
واعنفه واعطاه باقى
المال لبيح

في النول في سائر أحكام

١٩٢

وهو بيع عوض مؤخر في الأجل معلوم بثمن مؤخر وهو نوع من البيع يتقدم به البيع ويلتزم السلم والتمتع
 ويتحقق فيه شرط البيع في جواز انقضاء البيع بلفظ السلم اشكال لان كل ما جاز العكس قطعا وهو جاز بلا خلاف بشرط السلم
 سنة ذكر المحقق الوصف في الاجل وقبض الثمن قبل التفرق وقدر السلم فيه بالكيل او الوزن وجوز غالبا وقت حلوله
الفصل الاول الوصف في الجوز فيه كتب بجنا يجوز اسلاف لا عواض فيها اذا اختلفا في الاثمان وبالعكس
 ولا يجوز اسلاف الاثمان في مثلها وان اختلفا **باب** لو اخل بذكر الجوز بطل السلم ونفعه بالجل للفظ الدال على الحقيقة كالخط
 مثلا والاداء العبد لو ذكر الجوز اخل بالوصف اعني اللفظ البين بطل **ج** يجب كون السلم فيه ما يضبط بالصفة التي
 بخلاف الثمن يا خلافا بحيث لا يتغابن الناس بملف السلم فتصح السلم في الجوز والجوز والثمار والنفق والمخضر والرمان
 وباقي الفواكه وما ينبت في الارض والبعض الكا غن والجوز واللوز والالبان والسمون والشح والاطياب والنبات الاثر
 والادوية البسيطة والمركبة اذا عرف مقدارها ببيانها والحدود والرضا من الصفرة النحاس والطعام وجميع الجوز ولا يصح فيها
 لا يضبط وصفه كاللؤلؤ والجواهر التي تحلى بها كالباقون والزبد والعقيق والفهرزج واللم طرية وشوكية والخزنجير والجلود
 والنبل المعول والمعاد والارض التي هي المعولة وقال الشيخ لا يجوز السلم في الفزد يجوز في غير ذلك من الفزد
 المركبات ان تميزت اجزاؤها وهي مقصورة كالشباب المنسوجة من قطن وكان يصح السلم فيها **الثاني** ما ركب من مقصور
 وغيره اصله المقصور لا ينفع في الجوز والمخ في الجوز الماء في الخل يصح فيه ايضا **الثالث** اجزاء مقصورة غير متميزة كالشباب
 والمعاين يصح السلم فيها ان علمت مقدارها والا فلا **الرابع** غير مقصور ولا مصلح فيه كالماء المشوي اللبن لا يصح فيه
 لم يضبطه هم يصح السلم فيها متساوية اذا امكن ضبطه بالوصف وفي الخبر اشكال اقرب لعدم ضبطه بالوصف وجوز
 الفرض للمعاد دفعا للضرورة ولا ينافر جواز السلم في النبل المعول والشباب لا يجوز السلم فيها ويجوز في غيرها ما قبل
 منها في لا يجوز السلم في الرق والاطراف وكذا لا يجوز في الجلود والنفق وانما لو كان ثمن قوي باصدان ثمن هو
 البطن يفيق ضعيفا فلا يمكن ضبطه قال الشيخ يجوز اذا علم الثمن وشوهد الجلود ولو لم يمسلم في الحقيقة **ج** قد بينا
 ان شرط صحة ذكر الوصف الاجماع واقع على ذكر الجوز ويجوز كما عدا بعد ذكر الجوز والنوع مما يختلف الثمن باختلاف
 ويجوز الوصف للميزان بوزن فيه بلفظ بغيره غير المتماثلين ولا يكفي الجوز والنوع والجوز ولا يجوز ان يصفى الاثر
 بحيث يندرج في السلم فيه كذا لا يصح اشراط الاجزاء في الجوز ولو شرط الارض في الاثر جواز عدم العجز عن تسليمها
 بموجب قوله وبذلك كل وصف ذكره على اقل الدتجا ولو اسلف في ثوب على صفته خرفة اخضرها لم يجز لا مكان فلفها ففصل
 جملة الوصف لو اسلم في جارية ولدها جاز وكذا جارية واخوها او عمتها او اطفالها وفي جارية رجل وشاة كذلك وفي
 في ذلك كله اشكال ما لو اسلف في جارية معها ولدا وشاة كذلك جاز قطعا لا يجوز السلم في الخطب جاز في الماء
 قريبا ودواب يجوز اذا عين صفها ووزنه يا يجز كل سلم ذكره من الجوز والجوز والرواة ويجوز كل من
 بعد ذلك بصفات متميزة في التميز بعد ما التوم من برق ومغلي والبلد من بصر وكوفي القند من كبار وضعا والتما من
 الحديث العبق واللون من الاسود والاحمر لو كان النوع واحدا اللون اختلف النوع عند اذا اطلق العبق اجزاء ما اطلق
 عليه اسم العبق ما لم يكن متساويا لا حشوا ولا متغيرا ولو اختلف عام او عامين صح ويدكر في الرطبة الايض الا بالحد
 ولا يحدد من الرطب الا ما اربطه لا المصفى لا قد بما فارين بتمرد لا المشدخ وهو ما لا يترطب فشدخه وكذا العجوة في
 العبق الفواكه **باب** بشرط في التبرع الجوز النوع لو صار فيه البلد كاشمير المرق قد يوجب من الصفا والكبار والحد
 او العبق واللون كالحمر والصفرة والياض والاحوط ان يقال حشا غامو عامين وليس شرط وانما باخذ الشري مع شرط
 الجوز ما كان سلميا من الثوب بقل يوبس او ماء اصباها او عفتونه وانما باخذها مصفى فجاز بل عنه قشر وكذلك الحكم في الثمن
 وجميع القطعتان من المدن والمحض شبهها **ج** بشرط في الصل البلد كالجبل البلد واللون كالبياض والصفرة والرمان كان
 والخمر ينجى له الطالب بسبل المصفى من الثمن لوصفي بالنا ولم يجز على اخذ لا قضا نفه عنه وبشرط في الجوز ان يذكر
 النوع والسن والذكر واللا مؤثر واللون ويرجع في السن الى قول البلد كان صغيرا ولو كان كبيرا ان كان صغيرا

کتاب الحج والعمرة

فصل فی بیان و بیان

كتاب البيع والصلح

١٠٣

في أحكام البيع

ي لا يشترط كون المسلم فيه موجودا وقت السلم لجواز السلم وإن التنا في الزمان **الفصل الخامس في الأحكام في**
 كما بحثنا إذا تعدد تسليم السلم فيه عند المحل أو الجزء أو لفريقين السلم في بيع العين أو لمجمل الثمار تلك السنة تجزئ السلم
 بين الصبرين أن يوجد الثمار في العام المقبل أو يفسخ العقد ويرجع بالثمن إن كان موجعا أو مثله أو قيمته إن لم يكن مثله
 ولو قبض البعض تعدد الباقي بخبر بين الفسخ في الكل وفي البعض الرجوع بما قابل المنسوخ من الثمن وبين الصبرين السلم
 فإن فسخ ما لو جاز البائع تخبر أيضا ولو أخذا المشتري أخذ البعض بمجموع الثمن سقط خيار البائع وابن دريس منع من ثبوت
 الخيار للمشتري في الكل والبعض هو خطأ **ب** لو أسلم الذبيحة في خمر وخمر ثم أسلم أحدهما قبل القبض بطل البيع سواء كان
 المسلم المشتري أو البائع **ج** إذا كان الثمن مشاهدا معلوما المقدار لم يجب كونهما بنصب وصفه فيجوز كون
 الثمن جوهرا ولو لو وما شاكله مع المشاهدة **د** إذا قال أحدهما السلف في كذا وقال الآخر في غير ذلك فافسخ العقد
 يجوز سلف ما يكال فيها بقال أو وزن وما يوزن فيها فيجوز أن يكون لاس المال ثمنًا وعوضًا عما ألفا للثمن إن كان زبوا
 والأفلا ولو أسلم عرضا في عرض مؤثقا بصفة الثمن فأنه عند الحلول بذلك العرض فلو كره لزوم قبوله لأنه أنماه بالمسلم
 فيه على صفاته ويحتمل عدم الوجوب لافضائه إلى كون الثمن هو المثلن والاقتراب لا قل وكذا لو أسلم جارية صغيرة في كبر
 فعند حلول الأجل صارت بصفة المثلن وأحضرها فلو كره وجوب القبول ولا يجب عليه العتق أو طهرها ولو قبل ذلك حبسها
 أيضا **و** لا يشترط تعيين مكان الاقتباس سواء كان في جملة مؤنة أو لا وسواء كانا في قرية أو لا والمشيخ رضي الله عنه
 في الخلاف بشرطه إذا كان في جملة مؤنة وهو عنك كجند أو نكوه ابن دريس ولو شرطه جاز ولو لم يشرطه مع الإطلاق ينضم
 إلى بلد العقد ولو عينا موضعا ورفع في غير جاز مع التراضي ولو لم يرض إلا غير لم يجز **ف** إذا أسلم في شئتين بثمنين
 جاز وإن لم يبين ثمن كل جنس ويجوز أيضا أن يكون الثمن جنسين كخمس دينار وعشرة دينار فها في كوطعام وإن لم يبين
 كل واحد منهما **ح** لو أسلف في شئ لم يجز بيعه قبل حلوله ويجوز بعه وإن لم يقبضه على ما يفيده على كراهية وكذا
 يجوز بيع قبضة ثوبين بقبضة ثوبين ثم باعه فلا كراهية ويجوز أيضا التركة فيه بعد الحلول قبل القبض والحالة بوطعاما
 كان أو غيره وكذا الأقال في الجبيع وفي القبض كذا الصلح عليه على قبضة مع الأقاله برد الثمن إن كان موجودا والأصله
 ولو لم يكن مثلهما فالقسط ولو أراد أن يعطيه عوضا عنه جاز مع التراضي ولا يجوز جعله عوضا عن سلم آخر إلا بعد قبضه **ط**
 لو أسلم في شئ واحد على أن يقبضه في وقت منفعة أجزاء معلومة جاز وكذا لو أسلم في شئتين ولو كان لأجزاء غير معلومة
 لم يصح **ي** إذا حضر المسلم فيه وقت حلوله على الصفة وجب قبوله سواء كان عليه قبضة ضررا أو لا فإن امتنع الزمها بالقبض
 الأبراء فإن امتنع قبضه الحاكم ورفضه البائع وليس للحاكم أن يرضى لو أناه قبل محله لم يجز قبوله سواء كان عليه
 ضررا وخوفا أو مؤنة أو لم يكن **يا** إذا حضر المسلم فيه على الصفة وجب قبوله وإن أنابه دون الصفة لم يجز مع التراضي
 سواء كان من الجنس أو من غيره ولو أنفقا على أن يعطيه دون الصفة ويريد شيئا في الثمن جاز ولو دفع الدين بشرط البيع
 أو غيره شرطه جاز وإن أنابه أجود من الموصوف وجب قبوله إن كان من نوعه إن كان من غير نوعه لم يلزم ولو تراضيا
 جاز سواء كان الجنس أحدا أو مختلفا ولو جاز بالاجوف قال أخذه وزر في درهما لم يلزمه لو أنفقا جاز ولو جاز بالزبد في الصفة
 لم يلزم قبول الزبادة ولو قال يذوق بالانديد وها وانفقا جاز **ب** ليس له الأقل ما يقع عليه الصفة وليس له المخطئة
 خالصة من الشعر واللبن ولو كان الثمن قبل الجاز بخلاف الكثير لا يلزمه أخذ الثمن إلا جازا ولا يلزمه أن يتناهي جفانه
 ولا يلزمه قبول المعيب **ج** إذا قبض المشتري برئ المسلم إليه فان وجد به عيبا فرده زال ملكه عنه وعاد الحق إلى
 البائع سليما ولو وجد البائع بالثمن عيبا فان كان من جنس الشيء بطل العقد وإن كان من جنس غيره بطل الأرض والرد
 ملب لا يقبض المكمل إلا بالمكمل والموزون لا بالوزن ولا يقبض جزاء ولا ينظر قدره به فان قبضه كذلك رد الثمن
 وطلب الباقي ولو اختلفا في قدره فالقول قول القابض ما إذا كان دفع ما سبعة المكمل ويجعله لا مستوحا ولا توقا
 لبدا خل جزاءه **د** لو اختلفا في قبض الثمن هل وقع قبل التفريق أو بعده فالقول قول مدعي الصحة ولو اقاما بينة
 فذلك ولو اختلفا في قبضه فالقول قول البائع وكذا القول قول البائع لو قال قبضه ثم رد ذلك المكمل وذلك كله

في جبر الكيل والوزن وسبع المبال والمراعي

١٩١

مع اليقين مراعاة للصحة **قوله** لو اسلف في شيء وشرط مع السلف شيئا مملوكا صح ولو اسلف في غنم وشرط اصوات نجاها بغير
 في الصحة مولا ان اقرها الجواز **قوله** يجوز للشري ان يخلع او كفيل من السلم اليه وليس بمكروه فلو تقابل السلم او فتح
 لعقد السلم فيه بطل الرهن وبرئ الضامن وعلى السلم اليه رد مال السلم في الحال ولا بشرط قبضه في المحل ولو اقرضه
 الفاد اخذ بها رهنا ثم صا لها رهنا على طعام في الذمة صح وزال الرهن اما لو اشترى بها طعاما مسلما لم يصح بغير الرهن على
 حاله **قوله** اذا ضمن محل السلم فيه كان للمشتري مطالبة الضامن فان سلم البائع المال الى الضامن ليدفعه الى المشتري جاز
 ولو قال خذ عن الله صمئت عنه لم يجز لانه لا يستحق الاخذ الا بعد الايفاء ويكون قبضا فاسدا مضمونا فان دفعه
 الى المشتري برئ لو صالح المشتري الضامن عن المتاع ثمته حاز وكذا الوصاية وكذا لو كان بغير الثمن فيها **قوله**
 لو اختلفا في المحلول فالقول قول البائع لا تكره ولو اختلفا في اداء السلم فيه فالقول قول المشتري لا لو شرط احلا ثم
 انقضا على انقضاء فلو كره الجواز **قوله** لو اسلم في اللبن قبضه بالكيل بعد سكوته وركوزه بعد الحار يجوز قبضه بالوزن
 بعد ركوزه ان كان مما يختلف به الوزن **قوله** الا ان قبله **المفصل الحادي عشر** في النواع وفيه فصول اربع
 في جاز المتكدر والكيل والوزن وفيه **باب** اجرة الكيل ووزن المتاع على البائع لان عليه توفيقه للمتاع وتوفيقه
 الى المشتري واجرة الناقل للثمن ووزنه على المتاع **باب** من مضى نفسه لبيع الامتعة كان له الاجر على البائع من انتبه
 للشراء كان له الاجر على المتاع ولو كان ممن يبيع ويشترى كان له اجر ما يبيع على البائع ان كان وكلا له اجر ما يشترى
 على المتاع ان كان وكلا وليس له ان يخذل عن سلعته واحدة اجر من البائع والمشتري بل يخذل من يكون ظاهرا
 وكلا **قوله** اذا دعي الى الدال متاعا ولم يأت به يبيعه فباعا تعقد صححا وكان للمالك الخيار في الفسخ والامضاء بين ربه
 بصحة يبيعه ولو قبض الثمن انصرف الى من المثل ولو باعه بالامتنع وقف على الاجازة ولو لم يقين نقدا ولا شيئا فنصر
 الى التمسك فاقباضا عنها شيئا من المثل ولو امر ببيعها نقدا فباعها شيئا من المثل انصا **قوله** لو قال لربها نقدا
 يدها فباعها شيئا من ذلك الدار او بغيره ثبت الخيار للمالك كذلك لو قال بغيرها شيئا بغيرها فباعها نقدا بغير
 او بغيره **قوله** لو اختلف الواسطة وصاحب المتاع فادعى الواسطة الامر بينهما ويكفي انكر المالك فالقول قول المالك مع
 وعدم اليقينة فان وجد المتاع استخاره وان احدث فيه المشتري ما يفيقه وهلك عنه الخيار فاحبث الرجوع على من اخطأ
 والواسطة يقبضه اكثر مما كانت الى يوم التلغف فان رجع على الواسطة لم يكن للواسطة الرجوع على المشتري ولان
 على المشتري فلو اشتري الرجوع الى الواسطة بما نسيها لم يحصل له في مقابلته نفع ولا يرجع بالثمن ولو اختلفا في
 القيمة فليحكم المالك البينة **قوله** لو اختلفا في النقدا فالقول قول المالك مع اليقين **قوله** الواسطة امين لا يضمن ما
 يئلف الا بعد ما وتفرط فلو ادعى المالك فعلية البينة وعلى الواسطة اليقين ولو ثبت ضمن القيمة يوم التفرط ولو
 اختلفا فالقول قول الغاصب مع اليقين **قوله** لو قال له بغيره امين الثمن فباعه بغيره المثل او بغيره ولا خيار للمالك
 ولو باعه ما قل تخير المالك في الفسخ والامضاء **قوله** فقال الشيخ ضمن الواسطة تمام الفقه وقال ابن ادريس بطل البيع
 هاديا **قوله** لا ضمانا على الواسطة فيما يئلفه عليه ظاهري **قوله** الجواز لشيء جوة المال على المشتري وفي جوة المتاع
 على البائع ون الواسطة فيها وكذا الدرك على البائع لو كان البيع مستحفا وقال الشيخ كل وكيل باع شيئا فاستحق
 وضاع الثمن في يده لو وكيل فانه يرجع للمشتري على الوكيل والوكيل على الموكل وليس بمعتد **قوله** لو تبرع الواسطة بالبيع
 الشراء لم يستحق اجره وان اجاز المالك **الفصل الثاني** في بيع المباء والمراعي وفيه **باب** مجاز اذا كان
 للذاتان شر في قناه فاستغنى عنه جاز له بغيره بذهب وقضة وغلة او عرض غيرها وكذا ان اخذ الماء من هرة عظيم في قنائه
 بعباد يارز عليها مؤنة ثم استغنى عنه جاز له بغيره والمرد بذلك اجازة التمهيد هذه النفعة با ما معلومة ويهيئ بها جاز لكن
 ذلك مكروه بل الافضل ان يعطيه للمحتاج من غير عوض هذا البيع هو النطاق الاربعاء الله هي النبي صلى الله عليه وآله
 عنها فالنطاق جمع نطقة وهي الماء قل او كثيرا الاربعاء جمع ربيع وهو النهر **قوله** فقه رسول الله صلى الله عليه وآله
 في نيل وادى في نيل لا على الله هو اسفل منه للنخل الى الكعب للزروع الى الشراك ثم يرسل الماء الى

في جبر الكيل والوزن

في جبر الكيل والوزن

كتاب الدين

١٩١

من هو دونه ثم كذلك بغير من دونه مع من هو دون منحه **بجواز** يحج الإنسان المحي من المرحى الكلا اذا كان في
 ارضه سقاء بياته فيبيعه **ولا يجوز** بيعه في غير ذلك قال الشيخ من اشترى من شرعي جازان يبيع شيئا منها باكثر ماله ويرى
 موبالباقي ما يبيع منها وليس له ان يبيع بمثل ما اشترى او اكثر ويرى معهم الا ان يحدث فيه حدثا ويكون ذلك بغير
 صاحب الارض فان لم يرض لم يجز وانما ان يرغاه بنفسه المتعمد جوازا لبيع بها اذا وان لم يحدث حدثا وسواء ارضا
 المالك ولا اما لو شرط المالك المرحى بنفسه انه يفتقر الى ضاه **ك** من باع نخلا واستثنى منها نخلة معينة في سورها
 له المملها والمخرج منها **ولا يجوز** بيعها من الارض **هم** روى عن الصادق انه سئل عن اهل الخراج فقال ثلثها
 وعن النخلة في الفري وما يوقد من العلوج والاكر او اذا نزلوا القرى قال بشرط عليهم ان يبيعوا فيها اشترط عليهم **ولا**
 والنخلة وما سوى ذلك فيجوز ذلك وليس لك ان تأخذ منهم شيئا حتى تشارطهم وان كان كالمستيقن من ثلث تلك
 الارض او الفري اخذ منه ذلك **ولا يجوز** ان يأخذ الانسان من طريق المسلمين شيئا ولو قد شرب ولا يجوز ايضا بيعه
 ولا شرايته يعلم ان فيه من الطريق فان اشترى علم بعد ذلك ان البايع قد اخذ شيئا من الطريق وجعل يريه اليها مع
 ونجبر بين الفسخ والرجوع على البايع بالذلة وان لم يقم له يمين عليه شي **ق** الشرائع حفت في مثلك مباح للتملك
 ملك ماء ها وجاز له بغيره كمالا او ذنابا **بجوز** بيع جميع الماء ولو حضر في الموانع للملك لم يملكها واشترك الناس فيها وانما
 المباح من لبنائها لانها والكمارة غيرة مملوك ماله **بجوز** بيعه بغيره بعد الشجرة قبله وكل ماء منع في ملكه
 فهو له **بجوز** بغيره **الفصل الثالث** في الاقالة وفيه **فصل** الاقالة الفسخ في حق المتعاقدين وغیرهما سواء كان قبل
 القبض او بعده وليس بيعا لا في حقها ولا في حق غيرها فلا يجزى **ب** من شرط صحة الاقالة عدم الزيادة في الثمن
 والنقصا بل بالثمن فلو اقاله بازيد او بانقص بطلت الاقالة وكان الملك باقيا للمشتري ولا يجزى **ج** تصح الاقالة
 في جميع ما تناوله العقد وفي بعضه سواء كان سلبا او غير **د** اذا اقاله رد الثمن ان كان باقيا ومثله ان كان تافعا وقبضته
 ان لم يكن مثلبا ولو دفع عوضا عنه لم يستجد جوازه مع التراضى سواء كان باقيا او تافعا بخلاف ما لو اقاله بغير المجلس **هـ**
 قال الشيخ اذا اخذ الثمن بدل الدراهم او بالعكس وجب القبض قبل الفرق لانه من ذلك اخذ عوضا اخر جازان بقاؤه وقبل القبض
و لا يسقط اجرة الدلالة لان البيع الاول والكيما هو لا الوزن ولا الناقص لو تفايلا بالثمن وجع الى عوض ما لكه لو كان
 العوض تافعا لو جبه صحتهما وكان الحكم كما قلناه في الثمن ولو اختلفا في ثلث الثمن بطلت الاقالة قالوا جبه قبول قول المشتري مع
 وعدا لبقية ولو اختلف فيها بكلام لا حد سبق **كتاب الدين** ونوابعها وفيه **الفصل**
الاول في الدين وفيه **فصل** **الاول** في كراهية الدين وفيه **مبحث** في كراهية الدين مع الاختلاف قال ابي
 المؤمنين عليه السلام ما كره الدين فانه مثله بالانهار ومهته بالليل وقضا في الدنيا وقضا في الآخرة في الصحيح عن عبد الرحمن بن
 الحجاج عن الصادق عليه السلام قوروا بالله من غلبة الدين وغلبة الرجال بوا لا اثم وقال الباقر عليه السلام كل بقرة القتل في سبيل
 عز وجل الا الدين لا كفارة له الا اراه ولو يقض صاحبها ويعفو الذي له المحي وفي الصحيح عن معاوية بن وهب قال قلت لابي عبد الله
 عليه السلام انه ذكر لنا ان رجلا من الانبياء مات عليه ثيابان فلم يلبس النبي عليه فقال صلوا على صاحبكم فقال ابو عبد الله
 عليه السلام ذلك الحق ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه واله افاض ذلك ليعطوا او ليربوا بعضهم على بعض ولا يستحقوا بذلك
ب لو اضطر الى الدين جاز وفي ذلك كراهية فقد روي في الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه واله مات وعليه دين
 وكذلك الحو والحسين عليهما السلام عن الكاظم عليه السلام قال من طلب هذا الرزق من حله ليعتوبه على عياله ونفسه كان من المجاهدين
 في سبيل الله عز وجل فان غلب عليه فليستد على الله عز وجل وعلى سوله ما يوت به عياله فان مات لم يقضه كان على عياله
 قضائه فان يقضه كان عليه **ق** الله عز وجل يقول انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفه فلو بهم
 وفي الزعاج الغارمين فهو فقير مسكين **مخرج** لو كان له مال جازان يستدين لم تكن من القضاء وان كان الاولي
 تركه وكذا الاستدانة مع الحاجة وكان له ولي يقضه عنه جازان يستدل ايضا وذكر الشيخ عن سلمة قال قلت لابي عبد الله
 عليه السلام الرجل منا يكون هذه الشئ يتكلم به وعليه دين يطعمه عياله حتى ياتي الله عز وجل امر او يستغرض على ظهر

كتاب الدين

منها بعض قرابة

فاحكام الدين والنقض

[illegible]

١٩٦
ما بود
المعروفه بان الله
تعالى يقول ولا تأكلوا أموالكم
بكم بآبائكم الا ان تكون
تجارة عن نواصمكم ولا
يتفرغوا على ظم
الاوعده

تاریخ

او الصفة
من غير شرط او كونه
باسم سواء كان المرفوع
بفضله فذلك هو الاول
بسم الله

كتاب الدين

٢٠٠

من جهة المقرض على معنى ان المقرض قد العين او المثل ولو طلب المقرض العين لم يجز المقرض على دفعها وقول الشيخ في الخلا
ضعيف فان ذلك المقرض العين سلبه وجب على المقرض القبول وان تغير سعرها وان ردت ما ناقضه لم يجب سواء كان المقرض في
عين او صفه وفي وجوب قبول العين على المقرض في غير المثل اشكال في المقرض المطالبة بالعوض في الحال جلد ولو اقرضه نقدا
ولو اجل المقرض له بناجل وكذا كل من حال لم يتاجل سواء كان بزيادة فيه او لا وكذا لو كان مؤجلا لم يخل لم ينجح تاجيله الى اخره
في ذلك المقرض بدل المثل من المبيع والاجرة والصلوات وعوض الخلع نعم يستحب له الوفاء ويجوز تعجيل الموجل باسقاط بعض
وبدونه مع التراضي **باب** يجوز قرض الكيل بالموزن والجماعا وكذلك يجوز قرض غيرها مما ثبت في الذمة وكذا يجوز
اقراض غير المثل كالجواهر والحيوان واشباهها والشيخ رحمه الله قول بالمنع في اقراض ما ليس مثلي ويجوز اقراض الرقيق سواء
كان عبدا او امرا وسواء اقرض الامة لمحرم لها كالاب والاسخ او لغريم **باب** لا يجوز اقراض المكمل والموزون جزافا و
لو قدره بمكمله معينة او بصفة معينة غير معرفين عند العامة ولو كانت اذاهم مما يتعامل بها عدا اشترط تعيين العدة
وبعد عدا وان اقرض وزنا وكذا كل معتد ويجب معرفته عده وقت الاقراض **باب** كل مثل يجزى بمثله سواء
كان تماكالا او وزنا او لا وسواء ارضى او فلا ولا ولو قصد المثل رد القية يوم نقد المثل ولو لم يكن مثليا وجب
القية يوم الاقراض ولو اختلفا في القية فالقول قول الغارم **باب** يجوز اقراض المخبر عدا وزنا فان استقرض عدا رده
عدا وان استقرضه وزنا رده وزنا ولو شرط ان يخطيه كثر او جود حرمد ولو كان للحاجة ماء فاحتاج بعضهم ان يفتي في
غيره فبشرنا مستقرض من نونية غيره ليد عليه بدله في يوم نوبته لو يكن بئاس **باب** لو استقرض من يفتق عليه عتق
بالقبض ولو استقرض جاربه حازه وطو ما بعد الاستبراء ان وجب من لو اقرض غيره الف الف وفيه كل شهر ثمانية
حاز ولو كان عليه حنطة فاقرضه ما يشري به حنطة ويوفيه اياها حازا ايضا ولو ادا ان يفتق نفقة لعياله فاقرضه ما
ان يكفها الى عياله حاز ولو اقرض كارة ما يشري به غاملة يعمل في رضة ويبدل ما يبدلها من غير حاز
لو اقرض من غيره لاهم فاشترى منه سلعة فظلف يوفى بالتمسك ولا يرجع عليه بشئ ان وقع الشراء بالعين وكان
البائع عالما بالعيب لو اقرضه بدها في الذمة ثم قبض منه عوضا ولم يعلم بالعيب جبه وذاهم حاله من العيب يرد
منه على المشتري ويرد ما المشتري عليه فاعن القرض ويقتضيه الثمن في الذمة سليما ولو حرمها على البائع وفاء
ودفع الثمن حيا حاز **باب** لو اقرضه قال اذا مت فانت في حل كان وصيه ولو قال ان مت فانت في حل لم ينجح لو
القرض لسعين بمائة عد او الوزن واحد حاز اذا كان لا يفتق في مكان الا بالوزن وكذا لو كانت تفتق بوزنها ولو قال
اقترض من فلان مائة ذلك عشرة فلا بأس منه حيا انه على مباح ولو قال اكفل عني فلان الف قبل لم يجز لان الكفيل
بذمة الدين ويجب على المكفول عنه قضاءه مع الاداء كالقرض مع العوض يكون مائة المئنة **باب** لو استقرض وذاهم
وجب عليه رد مثلهما في الوزن والصفة ولا يرد ما بسكة محالفة لسكة القرض ولو سقطت تلك الذاهم وجاءت
غيرها لم يكن عليه لداهم الى اقرضها او سعرها بقيمة الوقت **باب** اقرضها فيه كذا قال الشيخ ومبره صحة ولا يجب
المقرض رد النقدا حاز في رواية ضعيفة السند عن الرضا عليه السلام ان عليه واهم يجوز بين الناس بعينه الذاهم
الا في شقوق بين الناس لا يجوز ان يسقط الذاهم الا وله حية لانك لا تؤخذ ا صل فلان ربه اخذها وعولا يفتق
واما له قيمه واهم لا وله قبول المطالبة بالذاهم الذي تكون في الحال **باب** اذا اقرض في بلد ثم طالبه في بلد اخر
لم يجز عليه حمله الى بلد المطالب لو طالبه بالقيمة لم يرد ولو تبرع المستقرض بدفع المثل وامنع المقرض كان له ذلك وان
لم يكن في حله مونة **باب** لو اقرض من مباح اخر ثم اسلم او اهداه بطل القرض ولو يجب على المقرض ثمن سواء كان هو السند
او الاخر كذا قال المقرض ان يفي بماله وجب لركاه على المقرض ان كان ما يفتق ولو شرط الزكاة على القارض فالشيخ
سمح ولزم من الزكاة القارض والوجه خلافه **الفصل الثالث** في بيع الدين وبيع حيا الدين الموحل
لا يجوز بيعه فطنا الا بعد حلول الاجل والحال يجوز بيعه على من هو عليه وعلى غيره بخال وان لم يكن معتبرا ولا يجوز
بيعه خرب الدين ان كان دينيا وجب في الشاواة قد اذاع اتفاق الجنب لامة اخذها وان لم يكن دينيا

كما اخذ
ما يفتق بين الناس
وجمع الشئ بينهما
بأخذته ما يفتق بين
الناس
مباح

في ذمة المملوك

٢٠١

خامسة عشر عليه وان بدوا انقص بحسبه وبغيره وقال الشيخ لو باع الدين باقل ماله على الدين لم يلزم المدين اكثر مما كان
 المشرك من المالك ليس بمعتق لا يجوز بيع الرزق للكه على السلطان قبل قبضه وكذا لا يجوز بيع اهل الزكوات والاخا
 قبل قبضها **ح** اذا دفع المصاحب الدين عروضا على انها قضا ولو ساعره احتسب قبضها يوما لقبض ولا يلزم رد المثل
 اموال اعطاه قرضا عليه منه بد مثله **ح** الدين لا يتبع ملكا لصاحبه لا يقبضه فلو جعله مضاربة قبل قبضه لم يتبع
 القسمة لا يتبع في الدين فلو كان الدين ماله في ذمة جماعة ثم تقاسم به كان ما يحصل لها وما يتوهم عليها **ح** الله اذا باع مالا لا يتبع
 للمسلم ملكه كالنور والخمار يرد مع الثمن الى المسلم عن قوله ولو كان البائع مسلما لم يخرج **ح** لو باع الدين كان ضامنا
 له فان وفي الله عليه الدين **ح** **باب** ارجع على البائع بالدرك قال الشيخ رحمه الله **الفصل الرابع في ذمة المملوك**
 وفيه **باب** اجتناء المملوك لا يملك شيئا من ملكه مولا ولا يجوز له ان ينصرف في نفسه باجازه ولا استدانة ولا غير ذلك من وجوه
 النظر ولا فيما في يده ببيع ولا هبة ولا اقرضا ولا غير ذلك الا باذن مولا ثم هو قسما ما ذون له وغير ما ذون فغير ما ذون
 لا ينصرف الا باذن مولا على ما تقدم الا في الخلافة والخلع وليس له ان يقبل الهبة والوصية ولا يتبع ضامنه ولا شرائه وما الماذون له في
 التجارة ويجوز له كل ما يندرج تحت اسم التجارة او كان من لوازمه فليس له ان يبيع ولا يواجر نفسه ولا يتبع النوع الذي رسم له للتجارة
 فيه ولا باذن لصيه في التجارة الا بالاذن **باب** العبد غير المملوك اذا استدان بغير اذن مولا كان لازما لدمته ببيع به اذا
 عتق واخرى لا فلا ولا يتعلق بوقته ولو استدان الماذون في الدين تعلق بدمته المولى ان استغناه او ابدى بغيره وان اعتقه
 فليس له قوله ان احدهما ان يتبع به العبد الاخر يلزم المولى وعندك في ذلك تردد ولو استدان الماذون له في التجارة لا جلتها
 المولى اذاؤه وان كان لا لا جلتها كان كغير الماذون وقبل ينسب العبد وليس بمعتق **ح** اذا مات مولى الماذون اخذ
 العبد من تركته فان ضاقت التركة غيرهم العبد غناه المولى بالمخصص **ح** لو اذن له في التجارة في نوع ما تجر في غيره كان ما
 يستد به عليه ذمته **ح** اذا اشترى غير الماذون او افترض له ببيع ويرجع البائع والمفترض في العين سواء كانت في يد العبد او
 المولى ولو تلفت في يد العبد كان له المثل في ذمته بغيره بعد العتق والا فالقبض وان تلفت في يد المولى كان له المثل والعقد
 على السيد في الحال وان شاء طالب به العبد مع عتقه وبياره وعند القائلين بالملك للملك **ح** المبيع والقرض والبائع والمفترض في
 فيه اذا كان في يد العبد ان تلفت بغيره المثل او الفهر بعد العتق وان كان في يد سيد له يمكن للبائع ولا للمفترض اخذ وبيع
 البائع والمفترض على العبد مع عتقه وبياره **ح** اذا اذن له في الشراء انصرف الى المقدر لو اذن له في التسليم تجا وكان الثمن في
 ذمة المولى ولو تلف الثمن وجب على المولى عوضه **ح** اذا اذن له في الصفا احتمل بقلبه يكسبه او بذمته **ح** اذا ثبت خياله
 العبد بالقبض كان لولى الجناية استيفاء القصاص ان وجبت وان عفى على مال يعلق برقبته او يهديه مولا وكذا ان وجبت
 وفيه الملتفات في ذمته وان لم يتم بینه لم يقبل قراره في حق المولى فلا ينقص منه ولا يؤخذ منه مادام عيدا فاذا اعتق استوفى
 منه وكذا لا يقبل قراره فيما دون النفس سواء كان قراره بما يوجب القصاص والمال **ح** لو اقر بغيره لم يجر قطعه مادام في
 ولا غرامة عليه سواء اعترف بما في يده او غيره ويتبع بما اذا اعتق **ح** اذا اذن له في التجارة فافترضا اذ نكح قبل ولا يملك
 ثم ان كان ما في يده بقدر الا فطره فضة منه والا كان الفاضل في ذمته ببيع به بعد العتق **باب** الاذن لا يستفاد من التحو
 فلو اتجر ولم يفته مولا لم يكن ماذونا والاقرب لا ينقل بالاباق وبغيره البائع **المقصد الثاني في الرهن**
 وفيه **فصول** **الاول** في الرهن فيبيع بجناء الرهن لغته الثبوت الدوام وقبل هو الحابس قال الله تعالى قل الله
 بما كتب ههنا وفي الشريعة عبارة عن المال الذي يجهل بثقه بالدين ليشوفي من ثمنه ان تعذر استيفاءه من هو عليه فقال الله
 التي فهو رهون وقبل ان رهنت لغته ايضا **باب** الرهن جائز بالقرض والاجماع قال الله تعالى فريهان مقبوضة ورهون رسول
 الله صلى الله عليه وآله وصحبه عند يهود اشترى منه طعاما **ح** **باب** ما يره في السر والخصر معا وذكر الشرح الا به خرج مخرج القضا
 اذا قال العبد الكاتب في التمر لا بشرط ايضا علمه الكاتب اجماعا **ح** الرهن غير واجب المقصود من الاية الارشاد لا الامر
 هم الرهن عقد يفسر الى لا يجازي هو كل لفظ ذال على الاذن كما قوله وهنك وفدا وثقه عندك او ما استقبل منه
 و يفسر الى قبول وهو اللفظ الدال على الرضا كقوله قبلت وما اشبهه لو عجز عن الطوق كفت الاشارة الدالة عليها وان كانت
 كانت

في الرهن والحكم

كتاب الرهن

٢٠

ق عقد الرهن لا يرد من جهة الراهن وبما من جهة المرتهن في يكفي في لزوم الرهن الايجاب في القبول ولا ينفي القبول
 احد في البيع وفي الاخر ينفي القبول هو اختيارنا من الجنبين كذا يلزم بالاجابة القبول وان لم يكن ممكلا او موزونا ويجوز ان يرد
 على تسليمه بغير العقد والفرع على قول الشيخ انه لو قبضه من غير اذن الراهن لم ينعقد وكذا لو اذن في قبضه ثم رجع قبله و
 كذا لو جن او اغنى عليه وما قبل القبض ليس استدامة القبض شرطا فلو نادى الى الراهن او نضر فيه لم يخرج عن الرهن ولو
 ما هو في يد المرتهن لزم ولو كان غصبا ولو رهن غايبا لم يصر رهنه حتى يحضر المرتهن او القائم مقامه ويقبض الرهن ولو
 اقر الراهن بالا قباض حكم به عليه مع اشفاء علم الكذب لو رجع لم يقبل رجوعه ولو ادعى الموطاة على الاشارة بالا قباض فهو
 له العين الا ان تشهد البينة بالا قباض لا بالاقترار به نعم لو شهد بالاقترار فقال لم اقر لم يثبت البيع **ح** اذا كان عليه
 ديون على غير الرهن حجب الحياكم عليه لاجل الغناء وجب تسليم الرهن الى من رهنه عنده قبل الحجب وعلى قول الشيخ ليس ذلك اذ لم
 يشق القبض الحجب **ط** رهن المشاع جائز كما اعتد وبقبضه المرتهن كما يقبض المشاع ولو كان دارين شريكين فدين احد
 نصيبه من بيت بعينه جاز والقبض في الرهن كالقبض في البيع فلو رهن ما لا ينقل كان قبضه بالتخلية ولو كان له شريك
 افترق الى انه قد يفتقر الى اذنه وكذا يفتقر الى اذن الشريك في قبض ما ينقل ويجوز ان اتفقا على قباض المرتهن او
 الشريك جاز ويكون الشريك ثانيا له في القبض وان اتفقا على عدل فذلك ولو تعا سرت نصيبا كما عدا من جهة قبضه
 لهما ولو كان له منفعة جرة لا ربا به بعه يقصر عن محل الحق لم يكن بيعه ولو رهن دارا ومما فيها فخلى يدينه وينها ثم
 خرج الراهن من قبضه ولا يفتقر الى التخلية بعد الخروج **ك** اذا جعلنا القبض شرطا وجب ان يكون القابض المرتهن
 وكلمة ولا يجوز ان يقبضه الراهن من نفسه المرتهن ولو وكله المرتهن فالوجه لجواز ولو رهنه دارا ومما فيها فخلى
 يدينه وينها **ل** اذا رهنه في الدار وكذا لو رهنه ذابرة عليها حمل له ثم سلمه للجانب كذا لو رهنه لحد ون الدابة او
 معها وسلمها اليه صح القبض **يا** اذا مات المرتهن قبل القبض لم يفسخ الرهن وسلم الى الورثة وثيقة او الى الحاكم وكذا لو مات
 الراهن قبل القبض عندنا ولو جن المرتهن بغير اذن في تسليمه اليه ولو خرج قبل الاقباض صح عندنا وعند الشيخ في بعض
 اقواله ان كان له اشارة مفهومة او كتابه فان في القبض جاز ولا فلا وكذا لو اذن في القبض ثم خرج ولو اقر الراهن اذنا
 عقده ولم يكن قبض الرهن ولا سلط على قبضه كان المرتهن القبض **ب** لو نضر الراهن قبل القبض لم ينفذ الا باذن
 المرتهن عندنا وعند الشرطين للقبض صح النص وبطل الرهن سواء كان التصرف لازما كالبيع او غير لازم كالحبة غلبت
 ولو زوج الامة لبطل الرهن عند الفريقين **ج** لو رهن ما هو في يد المرتهن رهنه او غصبا لزم وان لم يقبض مدة يمكنه
 القبض فيها ولا يفتقر الى اذن الراهن في القبض سواء كان مما يزل بنفسه كالعدا ذابرة او لا يزل كالنوب الدار **د**
 اذا اختلفا بعد انفاهما على الاذن في القبض فقال المرتهن قبضه وقال الراهن لم يقبضه احتمل تقديم قول المرتهن مع
 عمل بالضمه واحتمل تقديم قول الراهن اذا الاصل علم القبض واحتمل تقديم قول المرتهن مع منبته على ما قلناه واحتمل تقديم
 قول صاحب اليد فان كان في يد المرتهن فالقول قوله في قبضه بالاذن لا بعد الرجوع وان كان في يد الراهن فالقول قوله
 في علمه عن اليد بعد قبض المرتهن وهذا كله ناقط عندنا لان القبض ليس شرطا **الفصل الثاني** في شرائط
ط بجنائنه الرهن ان يكون عبئا مملوكا يمكن قبضه بغيره سواء في ذلك المشاع والمنفعة فلا يصح رهن الدين و
 المنفعة كسكنى الدار وخدعة العبد قول الشيخ رحمه الله في ان رهن المدبر منفعة الى الخاتمة ليس بمعدول من المدبر انما
 للتدبير ولو رهن ما لا يملك وقف على امانة المالك ولو رهن ما يملك وما لا يملك مضمرة في ملكه ووقف في حصة الشريك
 على الاجازة ولو رهن ارض الخراج ارض ولو كان فيها بناء وغيره جاز رهنه ون رقبته الارض ولو رهن الجميع صح
 في الا لا خاصة والخراج على صاحب الارض دون المرتهن والمساخر فلو اذاه احد فاما بدين اذن المالك لم يكن للراهن
 واوفضا بان شرط الرجوع وجب كذا لو لم يشترط **ب** لا يصح رهن الخمر من المسلم عند ذمى او مسلم وكذا لا
 يصح رهنها عند المسلم لذمى ولا مسلم ولو رهنها الذمى عند المسلم ورضنها على يده حتى لم يصح ايضا ويجوز رهن العصبان
 استباحا والوفاء سنا فالرهن بماله وان استحال غمرا خرج عن كونه رهنه وبنوا ملك الراهن عنه ولو نذر بعد صيرته

في رهنه

نظر الرهن والمرهون

٢٠٣

خبر الرهن للمرهن خبرا ولو استحال خلا غا والملك الرهن من غا الرهن ج لو كان في يده عصبه فضا خرافا راقه ثم جبر
 فضا في يده خلا فني بقاء ملك الاول اشكال من حيث انه ازال به واسقط حقه با راقه وكذا في تملك الثاني لان الاول
 فعل الما مؤشرا والجامع ممنوع محرم عليه لا يثبت به عليه فلا يصح تملك الثاني والا فلو اقرضت له مع نفسه التخليل بالجمع
 وكذا لو كان عند غيره فضا عند انسان فانقلب خلا عند المرهن ملكها المرهن كس لو رهن شاة فماتت بطل ملكها وخربت
 من الرهن فلو وضع الرهن جلد لها لم يعد ملكا عندنا وعند ابن الجبجد ينبغي عمو وفي اعارة الرهن ح اشكال بقاء من كون
 الرهن ملكها باللباغ بخلاف الخمر المتخلل من نفسه هم لو رهنه عصبه فضا خرافا قبل القبض بطل الرهن ولا خيار ولو اختلفا
 فقال المرهن قبضه وهو خير وقال الرهن كان عصبه قال الشيخ القول قول المرهن لانه يكره قبض الرهن وقبل قول الثاني
 على العقد والتسليم رعا المرهن فضا القبض وهذا عندنا اقوى وكذا لو رهنه عبدا حيا فوجده ميتا في يد المرهن لم
 اختلفا فقال الرهن ما بعد القبض قال المرهن قبل ولو قال وهذا عصبه فقال المرهن رهنه خرافا وقبضه خرافا
 قبل القول قول المرهن لانكاره العقد وقبل الرهن ولو رهن عصبه فضا خرافا قبل قبضه بطل الرهن فان غا خلا
 غا الرهن عندنا ومن شرط القبض لم يعد عندنا ولو اشترى عصبه فضا خرافا في يد البايع فضا العقد غا خلا لم يعد ملك
 المشتري في الخمر اذا انقلب خلا حلت سواء انقلب من نفسها او بالتخليل ولعل التخليل حراما في يجوز رهن الجارية وان
 كان لها ولد صغير حيا غا فان حل الحق جاز بيعها دون ولدها وان كان له اقل من سبع سنين على كراهية والشيخ منع ذلك
 بل بان غا غا فانما قابل الجارية يكون المرهن احول به من باقي الغرما فيقوم وهو ان ولد بدين ولدها ويقوم الولد ويؤخذ
 من الثمن بالنسبة ولو لم يعلم المرهن بالولد حال الارتمان لم يكن له خيار عندنا واثبت الشيخ له الخيار في البيع الشرطي
 فيه اذا فسخ الرهن بناء على تحريم التفرق لان ذلك نقص في القهر لو رهنها حائلا فحلت في يد المرهن من زوج او
 زنا جاز بيعها با نفرد فاعندنا وعند الشيخ بيا غا معا ويكون المرهن احول بما يقابلها من الثمن فيقوم الثمن من الولد
 فيقوم الولد وبان بالنسبة بخلاف الا وفي المهر رضى يكونها ام ولد ط لوباع عبدا بالتحال له اولها فله المهر في
 فقه الجارية وعند الشيخ لا يجوز بناء على قوله بعد لا يقال لا بعد الخيار ولو رهنه المشتري في ماله خياره لزمه البيع
 ولو باع شيئا واقر المشتري بالثمن كان للبايع اخذ العين فلو رهنه قبله ففي كونه فسخا للبيع نظروا وكذا لو رهن الموهو
 فيما يصح رجوعه فيه هل يكون رجوعا اشكال يجوز رهن المرتدان كان عن غير فطرة ولا خيارا للمشتري في البيع مع
 علمه فان تاب قال العيب قبل توبته ان كان عن فطرة او ليت قبض فلو رهنه فوطا خيارا ولو لم يكن عالما ثم علم كان له
 دعه والخيار في البيع الشرطي ولو امسكه حتى قتل فلا خيار ولو ائجه العلم بعد التسلل اخل ان يكون كالمستحق فيثبت له
 الخيار في البيع وان يكون كالمسب فلا خيارا ولو باع المرتد عن فطرة او لم يثبت لم يعلم المشتري حتى قبل ففسخ الوحيان لكن
 على الثاني يثبت له الارش يا لو رهن عبدا سارقا او زانيا صح الرهن وكان كالعبد لم يوجب له ولو رهن فاطم الطريق
 فضا قبل فقه الامام عليه صح الرهن لقبول التوبة منه ولو كان بعد فضا يصح **باب** العبد الجاني يصح رهنه سواء
 الجناية عبدا او خطا فان افككه ولا يبقى هذا والابطال الوفاة فيما قابل الجناية وابطال الشيخ في الخلاف الرهن في العبد
 الخطاء معا **ج** لو رهن عبدا واقبضه ثم اقرضه حتى قبل الرهن فان صدق المرهن كان الحكم ما تقدم في رهن الجاني
 ان كذبه نقذا فزاره في حق نفسه لا حق المرهن وعلى المرهن اليقين على بقي العلم وكذا لو اقرضه كان عصبه واعتقه وكذا
 لو باعه او كاتبه مطلقا ثم اقر با حذره الاشياء الا المتوفى به في الكتابة وكذا الواجر ثم اقرضه بالجناية فاذ حلف المرهن
 بقره الرهن بحاله وفي جوع الجنة عليه على الراهن اشكال من حيث منع تصرفه من الاستيفاء وامكان هذه عليه بالجناية قبله
 وضع القول بعد التماس انما اراد المبيع او افككه او غيرهما نقذا الاقرضه ومع التضمن مجمل الرجوع بالارش وبالاقل
 منه ومن الغيرة ولو نكل المرهن حلف المبيع على الراهن فان نكل لم يحلف الراهن ايضا **باب** لو جع العبد بعد الرهن قدم
 حق الجنة عليه بيع في الجناية ان استعرق والا بقدرها والباقي من ولو نكل ببيع المبيع وكان باقي الثمن رهنه ولو فداه السيد
 بقره رهنه كان ولو فداه المرهن على ان يكون رهنه باذن الراهن جاز رجوع الفداء لا يضمن المرهن جناية الرهن ولا يقطع

الرهن
 في البيع الذي شرط
 خبره وتجانسه عندنا ومن شرط
 القبض ثبت الخيار ولو
 بعد بطل الرهن ولا
 خيار

كتاب الرهن

٢٠٣

دين المرهن لو بيع في الجناية وفداء السبد سواء كان بقدر الفداء او اقل واكثر ولو كانت الجناية عمدا كان الخيار في القصاص
والاستيفاء الى الجني عليه قد منه ولو جني على مولا عمدا اقتص منه لا يخرج عن الرهانة وليس له القصاص على مال ولو كانت نفقا
خافق له ولو كانت خطاء لم يكن مولا عليه شي وبقي رهنا ولو جني على من يرثه المالك ثبت للمالك ما ثبت لو رثه من القصاص
الا متزاع في الخطا ان استوعبت الجناية فبئس الاطلاق ما قبل الجناية ولو جني على مكاتب استبدل المشروط ثبت للمكاتب
القصاص والعفو على مال فان عجز عنه ثبت للستبدل القصاص والعفو على مال وكذا ان قتل المكاتب **باب** لو دبره ثم
قالو كبه بطلان التدبير قال الشيخ ولو قلنا بصحتها معا كان قوبا فان قضى المالك من غير الرهن جاز وان باعه فله وان لم يبيع
مضى الحاكم الدين من ماله ولو لم يكن مال باع الحاكم العبد بطل التدبير والرهن معا **باب** لو رهن عنده الذمعي عبدا مسلما
او صحيفا قبل بصره برفع يده عنه ووضع عنده من الرهن قبل الاجل وقبل بصره والا فرب كراهته انما هي بالنسبة الى الله عليه
واله كتب نفقه **باب** لو رهن ما لا يبيع قباضه كالطير في الهواء والمسلم في الماء امكن الجواز وكذا الجني في الايقون نفقا
يجب لو رهن في قفاله صح في برزور رهن ام الولد اشكال الجواز في من دبرها ولو سوغناه مطلقا لم يجز سبها ما دام
ملكها حيا **باب** لو رهن ما يبيع المصلحة قبل الاجل جاز ان شرط بغيره ولو لم يشرط قبل بطل بصره وقبل بصره ويجوز
على سبها **الفصل الثالث** في المتاعدين وفي بيع الجنايا **باب** لو رهن ما كمال العقل جواز التصرف ويجوز لو
الطفل ان يره من ماله اذا اقتصر الى الاستدانة مع المصلحة مثل ان يشترطه عقاره فيحتاج في اصلاحه الى الاستدانة او
له ما يحتاج الى الاتفاق عليه ويكون بحاجة الى نفقة وكسوة او يخاف من تلف بعض ماله فيستد الى حفظه ويرهن ما
مصلحة وله ان يقبض الرهن مع المصلحة ايضا ولو رهن الطفل والمجنون لم يصح لو اجاز الولى اما لو عقدا الكامل
الرهن ثم جني قبل الاقباض فانه يصح عندنا خلافا لما في شرط الاقباض ولو اوجب ثم جني قبل القبول بطل وكذا الحكم في
الغنى عليه **باب** لا فرق في شرط كمال العقل وجواز التصرف بين الرهن والمرهن في ذلك فلو رهن الصبي والمجنون
لم ينعده رهن فضا لكن يتولى عنها ولها الارتمان والقبض وليس للولى ان يسلف ماله الا مع العتقة بان يهدى لها
لاجل الاجل ولا يجوز له اقراض ماله الا مع خوف التلف من غرق او حريق او ما اشبه ذلك فباخذ عليه الرهن فان تعلق
اقرضه من الثقة **باب** المكو لا ينعقد رهنه بما ياولا قبولا ولا شئ من غنوه ولا زال الاكراه باجازه فاعلمه صح
في المجنون عليه لفساد نفسه لا ينعقد رهنه لو تجدد الحجر بعد العقد لم يره الرهن وان لم يسهل القبض عندنا ولو قبض
ومن شرط القبض منع الاقباض بعد الحجر وان كان الرهن متقدما فهو لا يصح من القبض والمجنون والمجور عليه المكو
الرهن كما لا يصح عقدهم ثم الرهن قبضه بغير العقد **باب** ولو للطفل والمجنون خمسة ارباب وجد ينفق تصرفها مع
المصلحة ولكل منهما ان يشترى لنفسه من مال الطفل ويبيع عليه فيكون موجبا قايلا وقايضا مقبضا والوصية والحاكم و
امتنع لهم الا لا ينع مع المصلحة وليس لهم تولى طرفي العقد فلو باع احدا الخمسة مائتا ومائة نقلا بمائة نسبه واخذ الرهن
جاز مع المصلحة من خوف التفتت غير من استبا التلف لا بد منه ولو باعه بمائة وعشرين واخذ الرهن صح سواء كانت المائة نقلا
والرهن على العشرين وكان الجميع نسبه في الكتاب يجوز ان يبيع بالدين ويأخذ الرهن مع المصلحة كما لو تولى عليه بذره او
كنا العبد لما ذون له في النجاة **باب** يجوز ان يكون كل واحد من المتاعدين راحدا واكثر فلو رهن اثنان شيئا بدين عليها
عند جمل صح وكان بمنزلة عقد بين فاذ قضى احدهما نصيبه من الدين او برخصايت حصته طلقا الا ان يكون كل واحد
رهن حصته على جملته الدين فلا يخلص من الرهن الا بايقاف الجميع واذا صار راحدا طلقا واراد قسمتها مع الرهن
لم يجز الا باذن الشريك سواء كان مائتا او اجزاه كالطعام ولا كالخمر ولو كان الرهن حجرة فطالب بالقسمه على
بغير نصيبه احد الحجرين كان للرهن الامتناع من ذلك ولو اذن المرتهن كان للشريك الامتناع ايضا ولو كان الرهن
واحدا عند اثنين كان بمنزلة عقد بين ايضا ويكون نصفه رهنا عند احدهما بحصته والاخر رهنا عند الآخر بحصته من
الدين فاذا قضى احدهما او ابراه خرج نصفه من الرهن وكان له مطالبة المرتهن الاخر بالقسمه **الفصل الرابع**
فيما يبيع الرهن عليه فيه **باب** يجوز اخذ الرهن على كل حق ثابت في الذمة يبيع استيفاءه من الرهن مثل من السبي

في الرهن

في الرهن

بيان الشرط في ضمن الرهن

٢٠٥

واجبة المقادير والمهر وحوض الخلع والقرض وارثا بجائز وقته الشك في لا يجوز اخذ الرهن على ما ثبت في الذمة
 حصل سببا لوجوب كماله قبل الفعل او لا والله على العاقل لا يجوز اخذ الرهن عليها قبل الحول ويجوز بعده على التمسك
 وفي الثاني على التمسك في الثالث على الجميع **ج** مال الجعالة يجوز اخذ الرهن عليه بعد الرضا قبله في مال الكتابة يجوز
 الرهن عليه سواء كان مشروطا او مطلقا واذا فسخ المشروطة لا يجزى بطل الرهن وضع الشيخ من اخذ الرهن على مال الكتابة
 وليس بمعتد **هـ** عقد المسابقة ان كان جعالة لم يجز اخذ الرهن على العوض فيه قبل الفعل وان جعلناه اجارة صح
 في يجوز اخذ الرهن بكذا الحق ومعه لا يجوز قبل الحق كالرهن على ما يستند به على ثمن ما يشترط **ح** لا يجوز الرهن على ما يكره
 استيفاء من الرهن كالاجارة المتعلقة بعين المورث مثل خدمته وصح فيما يمكن كالعمل المطلق فاذا هرب جاز بيع الرهن واستيفاء
 غيره بذلك لتحصيل ذلك العمل **ط** يجوز اخذ الرهن على الذمة مثل الرهن على عهد الثمن والاجارة ان خرجا مستحقين اخذ
 المشتري من الرهن الثمن وكذا المصنوع يجوز اخذ الرهن به وكما اشبه من المحقوق له ثبت في العين على شكل **ي** لو رهن
 على حق ثم استدان اخر من المهرين ثم جعل الرهن على الثاني ايضا صح وكان رهنا عليها معا وبطلان الشاهدان يشهد بالرهن على
 المجموع وان لم يفصل في ذلك سواء فسخ الرهن الاول عقدهما او لا وكذا ان يجعل على من ثالث ورابع الى ما شاء ولو رهن
 شيئا على حق ثم رهن اخر على ذلك الحق ايضا جاز وكانا جميعا رهين سواء فسخ الرهن الاول عقدهما فانها اولاهما
 وعليه من مستوعب لا قرب علم جواز رهن الوارث لتركه **يا** لو رهن شيئا عندئذ ثم رهنه عند اخر فان كان باتفاق
 المرهنتين من غير بطل الاول كان رهنا على التحقين ولو لم يعلم التحق الاول في الفسخ والامضاء وكذا لو لم يعلم الاول لو
 افند الاول على ان يكون رهنا عند الثاني ففيما بطل رهنه نظر **ب** يجوز اخذ الرهن على الحق الحال والموجب بالخل
ج لو كان له عليه لفت بغيره من فقال المقرض افرضه لما اخرى على ان اركنك شيئا على الا لفتين جاز وكذا لو قال بغيره
 على ان اركنك شيئا على الثمن والقرض **الفصل الخامس في الشرط وفيه كن** بجائزا الرهن عقد قابل
 للشرط الصحيح دون الفاسد والشرط فيما صح لا ينافي مفضي الرهن وفاسد الاول مثل ان يشترط كون الرهن في يد المقرض
 او قدل او يبيع عند محل الدين وهذا القسم لازم والباقي مثل ان يشترط كونه مبيعا عند حلول الاجل بالدين وهل يفصل
 فساد الشرط فيه نظر **د** فواء الشيخ عدم الفساد وهو جدي واذ لم يفصل لم يبطل البيع الذي اشترط فيه الرهن ولا يفسد فيه
 خيار **و** لو شرط المرقن منافع الرهن لنفسه فن كان الرهن على الدين لم يجز سواء كان الدين مستقرا في الذمة او قرضا
 لكن في الدين المستقر يبطل الشرط خاصة دون الرهن وفي المقرض المشاف يبطل القرض والشرط معا دون ولا فرق بين ان
 يكون المنافع اعبا ما كالتماء الفصل ومنافع كالمقتل وان كان في بيع بان يرهن على الثمن ويشترط المرقن المنافع لنفسه
 فان كانت معلومة كسكنى الدار سنة صح البيع والرهن والشرط وان كانت مجهولة يبطل الجميع **ج** لو شرط ان يكون ثمن الرهن
 رهنا صح ولو لم يشترط لم يدخل في الرهن على قولي القولين **ك** لو شرط الراهن الايباع عند محل الايمان رضى الراهن او
 تخفى مبلغ كذا او بعد محل الحق بشهر لم يفصل الرهن ولو كبر صح الشرط سواء كان ذلك في قرض او غيره من المحقوق **هـ**
 لو رهن صدقة ما فيه لم يعلم المرقن الطرف بطل الرهن فيه خاصة وصح في الصدقة وكذا لو قال رهنتك الصدقة
 دون ما فيه لو قال رهنتك الصدقة واطلق صح فيه خاصة ولم يدخل ما فيه ما لو قال رهنتك الخ نقطة ما فيها صح في الخ نقطة
 خاصه ان كانت مقصودة بالارتهان وكذا الوالوق ولو لم يكن مقصودة لم يصح فيها **ق** الرهن غير مضمون فلو شرط الراهن
 ضمانا على المرقن بطل الشرط وصح الرهن **ز** اذا رهنه الى مدة معينة على انه ان لم يقضه فيه كان مبيعا بالدين بطل الرهن
 والبيع ولا يكون مضمونا في المدة ويكون مضمونا بعد ما لان فاسد كل من الرهن والبيع كصحة فان غرس المرقن في عقد الرهن
 امر بقلعه ان كان في ملك البيع كان له قلع فان لم يفعل قال الشيخ تخير الراهن بين ابقائه في ارضه وبين اعطائه ثمن الغرس
 بين مطا لينة بالقلع على انه يضمن ما نقص الغراس بالخلع وكذا البحث في البناء **ح** لو رهن نخلا مؤبرا لم يدخل الثمن الا بالشرط
 وكذا لو كانت غير مؤبرة او لم تكن مؤجرة وكذا لو رهنه غنما عليها صوا وارضافها بناء او غرس لم يدخل فيها الا بالشرط ولو
 شجر او بناء صح ولا يدخل في البناء ولا من الشجر ولو رهن الشجر او البناء لم يدخل البناء **ط** لو كان بستانا بستانا
 شجر او بناء صح ولا يدخل في البناء ولا من الشجر ولو رهن الشجر او البناء لم يدخل البناء **ي** لو كان بستانا بستانا

والرهن على الرهن

كتاب الرهن

فيها شجر سوا ما يئيد الرهن او حمله السهل ولا يجزى الرهن على فله اشكال فان قلنا من الارض خاصه بالدين بيعت دون
 الثابت بها مع امتناع من القضاء ولو دخل النخل ثم اختلفا في تحديد بعضه بعد الرهن حكم لن بشهاده الظاهر ولو اختلفا
 ان قدم قول الراهن **ط** لو دفعه هنا وشرط المرهق في العقدان يكون وكذا في بيعه عند المحل جاز وفتح البيع سواء كان
 حاضر او غائبا وكذا الوكيل لو كان له به وليس للرهن فتح الوكالة ولو مات بطلت دون الرهانة ولو مات المرهق لم ينفصل
 الوكالة الى الوارث الا مع الشرط **ي** لو شرط الرهن وضع الرهن تحت يده جاز وكذا الوكيل وضعه على يده عدل ويكون
 قبض العدل قبضا للرهن وكذا الوكيل ان يبيع العدل عند محله ولا يكون شرطا في الوكالة ولو هل للرهن عزل العدل عن الوكالة
 الله قواه الشئ بقي لك وكذا البعثة المرهق لو عزل العدل عن البيع لكن الشئ هنا اقوى مع الحلول بغير العدل في بيعه
 يجوز بذا ان المرهق ما الراهن فلا يفسد الى الجلب بذا انه **يا** لو مات العدل فانفق على وضعه عند احداهما او اخر جاز ولا يفسد
 الحاكم عند من يرضيه لو كان في يد المرهق فمات لم يجز الرهن على تركه في يد الوثقة ووضعه الحاكم مع التنازع عند من
يب اذا عيننا للعدل حبسا وقدر لم يجز العدل وان اطلقا باع بثلث المثل حال من نقد البلد فان خالف كان لكل منهما
 منحه واستعاد العين ولو كانتا اتمه تخبر الراهن في الرجوع على العدل بكمال القيمة فيرجع بها على المشتري وعلى المشتري
 بكمال فلا يرجع على العدل ولو كان النقص ما يغيب الناس بثلثه صريح البيع ولا جزم ولو زيد فيما باعه بثلث المثل او بما يغيب الناس
 به اللزوم ولو يفسخ البيع ان كان في مدة الخيار او لو كره عد الفسخ **يج** اذا باع العدل الرهن وقبض الثمن كان في ضمان
 الراهن الى ان يقبض المرهق **ب** اذا مات الراهن انفسحت وكالاته بغير الوارث بالقضاء او بيع الرهن ولو امتنع منها
 مضى الحاكم بما يقض من ثمنه لذين فلو تلف الثمن في يد واستحق الرهن نزع الحاكم الى المستحق من يد المشتري بعد اخلاص
 الوكيل على العدل فان كان الرهن شرطا في بيع تخبر المرهق في فسخه ويقض المشتري على الراهن لو كان جازا وباع الوكيل
 الثمن واستحق الرهن في يد المشتري وكذا كل وكيل باع وقبض الثمن واستحق الشئ مع علم المشتري بالوكالة وليس للمشتري
 الرجوع على الوكيل ثم يرجع الوكيل على الموكل واستحق ببدن الثمن الى المرهق يرجع المشتري على المرهق ولو رده المشتري
 ببيع جمع على الراهن ولو لم يعلم المشتري بوكالة العدل جمع عليه رجع هو على الراهن ان اقره ولو انكره فان لم يكن مع العدل
 بينه حلف الراهن **ب** احد المين لا يضمن ما يلف في يد الامع التفريط او التمسك فلو ضاع الثمن منه كان القول قوله
 مع المين في عقد التفريط ويكلف من ضمان الراهن لا المرهق ولو ادعى تسليم الثمن الى المرهق كان القول قول المرهق ولو
 للعدل على الراهن وفي الرجوع على الراهن فيرجع الراهن على العدل لا ان يكون الرهن محضه او يكون قد شهد
 اشبهن غايبا او ماتا ولو باع بدين ضمن الا ان اذناه **بق** لو اختلفا فيما باع ببيع بقدر البلد سواء كان من جنس الدين
 ولا سواء وانفق قول احدهما او لا ولو كانا من نقد البلد بيع باغلبهما فان تناوبا بيع باو فربما خطأ فان تناوبا عين الحاكم فربما
 لو ثبت حال العدل بفسق او ضعف عن حفظ الرهن اجب على الباخر اجرة من يده وكذا لو ظهرت عداوة لاحدهما ثم انفق على
 رجل وضع عنده والارضه الحاكم ولو اختلفا في غير ذلك الحاكم فان ثبت نقله والا فمركبه في يده وكذا لو كان في يد
 المرهق فادعى الراهن تغير حاله ولو مات العدل لم يكن لورثته ما ساء الا بالترخيص **بج** للعدالة عليها وبجوبه
 فان امتنا اجبرها الحاكم فان امتنا نصيبا كرامتها وليس له رده عليها الى الحاكم قبل رده عليها وفيه بذلك وكذا
 بضمن الحاكم وكذا لو تركه العدل عند مين مع وجودها ففيه هو والامين ولو امتنا ولا حاكم جاز له وضعه عند
 ولو امتنع احدهما قد فعل الى الاخر ضمن هو وياه ولو كانا غايبين والعدل عند من مرض وسفر وغيرهما قبضه الحاكم او من
 ينصبه ولو غلبت الحاكم جاز ابداعه من ثقت ولو اودعه الثقة مع وجود الحاكم ضمن ولو لم يكن له عند لم يجز له التسليم
 الى الحاكم ولو كان احدهما غايبا لم يسلم الى الحاكم **ب** يجوز لها نقله من لعل متفقين ولو اختلفا لم ينقل بقول احد
 ويجوز جعل الوهن في يده لئلا يبيعها ولها امساكها فان رضى احدهما باسائها الاخر وحله لم يجز وكذا لا يجوز ان يقبضها
 الرهن سواء كان يمكن القسمة من غير ضرر او غير ذلك لو جنى على الوهن في يد العدل وجبت القيمة على الجاني وكانت هنا
 ويحفظها العدل وليس له بيعها مع العدل **ك** لو غصب المرهق وجب بده وبها التسليم الى العدل ولو كان في يد المرهق

وإذا كان المرهق قد باع الرهن على غيره كان البيع صحيحا ولو كان المرهق قد باع الرهن على غيره كان البيع صحيحا ولو كان المرهق قد باع الرهن على غيره كان البيع صحيحا

عنه إذا لم يكن للعدل يبيعها فإذا حلف المرهق تخلف في الرجوع على العدل باطل الأمر بين القه والدين كلا

وإذا كان المرهق قد باع الرهن على غيره كان البيع صحيحا ولو كان المرهق قد باع الرهن على غيره كان البيع صحيحا ولو كان المرهق قد باع الرهن على غيره كان البيع صحيحا

فاحكام الرهن وفرونها

٢٠٧

نشدت فباللحم او سافر فيه فمده لم يقطع الضمان **ك** اذا استقرت في محله ومن عنده فمدا رهنه ان وضعها
 على يد غيره فباعتها الذي من ذم في حياجه بالثمن الجبر على قبضه والابراء ولو جعلت على يد مسلم فباعها على حيا ربها الذي
 من مسلم لم يجر على قبض الثمن **ج** لو انفق على منعه على يد غيره لم يقطع الا باذن مولاه سواء كان بجعل او لا ولو انفق على
 الوضع عند الكاتب صح ان كان بجعل **والا فلا** **ك** لو باع وشرا الاقنان على الثمن جازا اذا كان معلوما بالثمن
 او الصنف كالسلم فان وفي المشتري والالتزام بالبيع بين الفسخ والامتناع بغيره وكذا يبيع لو شرط الجبل مع العلم بالاشارة او
 الاثم في الصنف بان يقول وجعل غنم ثمة اشكال لو امتنع الجبل من الضمان بغير البيع في الفسخ والامتناع ولو جازا المشتري بغير
 الرهن والجبل المشتري لم يجر البيع على القبول وان كان اكثر من قبضه الشرط ولو شرط ستمائة اشترى فاماه بمثلها فالأمة
 عليه الالتزام ولو جازا الجبل الرهن بطل الرهن وتجزأ البيع في الفسخ والامتناع ولو شرط من احد الشئيين من غير تعيين له
 بفتح كسر لو لم يشترط ركنها وتبرع المشتري بغيره كقوله كوشط كون المبيع وصا على الثمن صح الرهن والبيع وقال الشيخ
 بطل الرهن وليس بجهد وكذا لو شرط ان يسلم اليه البيع ثم يرد اليه هنا فصح البيع والرهن معا وقال الشيخ بطلان
 وهو جسد كمن يورث المديون بشرط ان يرد في الاجل عند الرهن والاجل لازم قاله الشيخ وعندي فيه تردد
الفصل السادس في الاحكام وفيه باب **ح** اذا منح الرهن عقد الرهن او تركه عند الرهن **الدين**
 او ابراه الرهن منه بطل الرهن وكان فانه في هذا الرهن لا يجب ود الامع المطالبه ولو قضاها بعض الدين او ابراء من بعض
 لم يفسخ شيء من الرهن وكان جبهته محبوسا على باقي الدين وان قل **ب** اذا رهن المصونة الفضة عند الغاصب
 ولا يبرأ الضمان وان اذن له في القبض على شكله لو قبضه لما لك ثم دفعه الى الغاصب هنا يرمى من الضمان وكذا لو اذن
 من الضمان غير قبض ولو باع عليه سقط الضمان وكذا الجبل لو كان في يده ابتداء فاسد ولو كان في يده غاربه فلا ضمان الا ان
 يكون الغاربه مقبوضا فلا يبرأ الا بالاباء **ج** وعلى المقدرين بقطع انتفاع المرمق **ح** اذا رهن عينين ففلسفت احدهما
 قبل القبض بطل الرهن فيها خاصة وكانت الاخرى هنا على جميع الدين وتجزأ الرهن ان كان الرهن شرطا في البيع ان كان بجهد
 القبض بطل فيها ايضا ويصح في الباقي ولا خيار وللمطالبه بالعوض **ك** اذا وطى عاربه جازله رهنها فان ظهر بها
 حمل ولد لدون سنة او اكثر من عشرة اشهر من بين الوطى استقر الرهن وكان الولد ذقا وان كان لسنة اشهر لم يمتد
 كان حرا ولو خرج الا انه عن الرهن ولو اقر الراهن بالوطى قبل العقدان متعاضدا من ام الولد لم يمتد رهنها والا حاز
 ولو كان بعد العقد لم يمتد في فساد الرهن والوكبه صبر رهنها ام ولد لا يجوز بيعها تا دام الولد بها هي الراهن المرمق
 ممنوعا من التصرف في الرهن فليس لكل واحد منهما التصرف ببيع ولا هبة ولا امانة ولا سكة ولا وطى ولا غير ذلك
 وطى الراهن قبل حرا سنة كانت من ذوات النحل او لا لكن لا حد عليها لا يبرأ ولو انلف بوطيه جرحا لا مضاض او
 الاضاضا من الارش جرحا ولو اوجلبها صلت ام ولد لم يخرج من الرهن فانه سواء كان مؤسرا ومعتق لكونه لا جازا
 ما دام الولد حيا ولو ماتت بالولادة ضمن الراهن القيمة تكون رهنها هل تعتبر القيمة حين التلف وحين الاحبال واكثر
 ما كانت منها فية اشكال لو نقصت قيمتها كان عليه الارش تكون رهنها لو بقيت على حالها لم يجز بيعها مع حياها ولها في
 يجوز لبقي حق المرمق فان استوعب الدين القيمة بقيت والا لم يجز بيع الفاضل الا ان يوجد من يشري المقابل للدين هنا
 فان بيع مقابل الدين نقل الباقي من الرهن فان ما في الراهن غرق وكان الباقي **ق** قال الشيخ لا يقوم على الميت ولو بيعت
 الى الراهن ثبت لها حكم الاستبدال ما لو وطئها باذن المرمق فانها نصير ام ولد مع الجبل ولا تخرج من الرهن **ك** لا
 ولا قيمة لو نقصت او ماتت بالولادة ولو رجع بعد الوطى لم ينفع ولو رجع قبله وعلم الراهن بالحكم كما لو اباذن
 او لم يعلم بالحكم كما لو لم يرجع **ق** لا يجوز للراهن ضرب الجارية للتأديت غير الا باذن المرمق وبدونه فانه يسب
 والعين ولو اذن المرمق فلا ضمان لو غابت ونلفت **ف** ليس للراهن عرق الرهن فان فعل كان موقفا على امان
 المرمق سواء كان مؤسرا ومعتقا فان فسده بطل العرق واستقر الرهن وان اطافه صحيح العرق وبطل الرهن وليس للراهن
 بالمعوض لو اشترى الا حازة والفسخ استقر الرهن فان بيع بطل العرق وان غلبت فقه نفور النوح اشكال ولو اعتقد

كتاب الرهن

٢٠١

بإذن المرهن صح وبطل الرهن ولو رجع في الإذن كان حكمه ما تقدم في الإحاطة أما المرهن لو اعتذر بغيره وانما
 المالك ولو سبق الإذن فإصح لو ادعى الراهن أن المرهن في الإحاطة أو الاعتاق فالتقول قول المرهن مع اليمين وهذا البينة
 فان حلفه كان كما لو لم ياذن وان نكل حلف الراهن وكان كما لو اذن ولو نكل في خلاف الجارية اشكال ولو اختلف الراهن
 وورثة المرهن حلفوا على نفي العلم ولو اختلف المرهن وورثة الراهن حلفا المرهن على نفي الإذن والورثة على اثباته فطحا
 ط إذا اعتذر المرهن بالإذن في الوطى وحلفه وكلاهما لا الظاهر ولا الشارعة فلهذا الجمل لم يقبل إنكاره كون الولد منه
 ولا يمين على الراهن لو أنكر أحد الأربعة فالتقول قوله مع اليمين لو وطئها المرهن من غير أن حلف مع العلم والولد
 وقول الراهن وعليه به المثل إن كان الجارية أو كانت نائمة ولو طأ وعنه فلا مهر على اشكال ولو ادعى الجمل بالهجر
 مع امكانه وبسقط الحلف لحقه الولد جاز وعليه قيمته وقت سقوطه خبا والمهر مع الإكراه لا مع المطاوعة ولو كانت جاهلة
 بثبوت المهر أيضا والأمر عندك بثبوت المهر مع البكارة وضعفه مع الشبهة في كل موضع أوجبنا المهر فيه ولو اذن الراهن جاز
 الوطى لأحد ولا مهر سواء طأ وعنه وأكرهنا والولد حر ولا نية على الأب قول الشيخ في المبسوط إذا اذن الراهن لم يجز
 محمول على انتفاء لفظ الحمل ولا نصبر ولد في الحال لو ملكها المرهن ضارفاً مولداً فإذا اذن المرهن في البيع
 قبل الأجل صح البيع ولو يجب جعل الثمن وهنا إلا أن بشرطه في الإذن فصح البيع ولو لم يشرط ولا يجب التمسك ولو قال
 المرهن أودت بأهلك في الإذن أن يكون ثمنه وهنا لو بطلت إلى قولهم ولو اختلفا فقال المرهن أذنت بشرط أن يعطيني حقوقي
 الراهن بل بطلنا قال الشيخ القول قول المرهن لأن القول قوله في أصل الإذن فكذلك في صفته وعندك فيه اشكال وكذا لو قال
 أذنت بشرط جعل الثمن وهنا وقال الراهن بل مطلقاً ولو اذن الراهن المرهن في البيع قبل الأجل لم يجز للمرهن التصرف في الثمن
 إلا بعد الأجل ولو كان بعد حمله جاز **باب** لو رجع في إذن البيع بعد أن توثق في صحته ولو كان قبله وعلم الراهن أنه صحيح
 وإن لم يعلم قال الشيخ الأول صحة الرجوع وبطلان البيع لو قال بعت بعد رجوعي فقال بل قبله فالتقول قول المرهن صحيح
 المحو لا أو مؤجل ثم حل فان اذن المرهن في البيع كان الثمن وهنا إلا أن يقضيه منه أو من غيره ولو رهن عبداً
 ثم تبرأ قال الشيخ يبطل التذير لو قبل بكونه موقوفاً على إذن المرهن كان وجهاً فان انفك قبل موت المولى بقي مذبذباً
 إن باعه في الذم يبطل التذير وإن امتنع من البيع والرجوع في التذير بيع عليه إن مات وقضى من غيره عتق من الثلث ولو لم
 يكن غيره وكان الدين مستغرقاً ببيع به وإن فضل من قيمته عتق ثلث الفاضل **باب** لو قال المرهن أذنت لرسولك في شيء
 فبشره فقال بل بعت فالتقول قول الراهن مع يمينه عدا البينة ثم الرسول إن صدق الراهن فالغبره الراهن واليمين على الرسول
 يمين وإن صدق المرهن فكذلك ولا يرجع المرهن عليه شيء فلا قبل شهادة الرسول لأحدهما **باب** لو قال هنت هذا فقال
 بل هذا خراج مما أنكره المرهن عن الرهن وحلف الراهن عن الآخر وبقي الدين بلا رهن وكذا لو قال أذنت في رهن هذا فقال
 بل في هذا ولو أقام المرسل بينة أنه اذن في رهن ما ادعاه واليمين عن رهن الآخر وإنما المرهن بالبينة بالعكس ثبت ما ادعاه
 المرهن ولو أنكر الإذن للرسول في الرهن فالتقول قوله مع اليمين ولو قال الراهن التوبة ولو اذن في رهنه وإنما هنت عند
 عبداً وقد قتلته وعليك قيمته فالتقول قوله في التوبة قول المرهن في برائه ذمته **باب** إذا حمل الحق وجب على الراهن إيفاء
 الدين مع المطالبة فان قضاها من غير انفك والأطول بعبثه فان امتنع كان للمرهن بيعه إن كان وكلاً والأرفع أمره إلى الحاكم
 وللحاكم حكمة تفرقه حتى يبيع وبيعه بنفسه **باب** لو حلف المرهن على عبداً الراهن فان لم يكن رهنه كان للمولى القضا حالاً
 إن يكون المقنول ابن القائل وليس له القنول على مال سواء كان المقنول قنواً ومذبراً أو مولى المولى فان كان مهنواً عند
 غيره من كان للمولى القضا حالاً أيضاً وله القنول على مال فان قصر من الجناية عن قنائه لم يبيع بقدر الأثر يكون رهنه
 عند من حلف عليه ولو لم يصدق في شراء البعض بيع الجميع وكان باقي الرهن الجناية رهنه عند من حلفه وإن سادها أو كان الإذن
 أكثر بيع الجميع وكان الثمن رهنه عند من حلف عليه بحمل أنه ينفذ إلى يده من حلفه عليه هنا وينفك من رهنه منه
 مع علمه ما غلبه شراؤه بالأذن يمين الفقيه ولو كان رهنه عند من حلفه الجاني فان امتد الحق فإجانبته فلا وان نفدت
 تساوت القيمان وتساوت الحثان فكذا وجبنا فإجانبته هذا لأن يكون دين المقنول أصح وأثبت من دين القائل لأن

في أحكام الرهن وفروعه

٢٩

يكون منفردا من الغائل عوضا عن غيره بغيره صدقا قبل الدخول في حمله ونقله وعدمه مع النقل باجماع ويكون الرهن من الغائل
على التيقن وان الغائل الغائبان واختلفا تخافان بان يكون بينهما ما ودين احدهما مائة والاخر ما بين لو ينقلان
كان دين الغائل اكثر ولا ينقل وان انقل الغرض لو ينقل ان كانت قيمة المقتول اكثر وان كانت قيمة الغائل اكثر مع بقدر الحاجة
يكون فيها مدين الجني عليه يتجلبلك وهذا بدنه ولو انقضا على التيقن وجعله رهنا بالدينين جاز ولو كان احدا الدينين
من بلا والاخر متجلبلا مع الغائل بكل حال فان كان دين المقتول مجلبلا مع الغائل البشري في دين المقتول منه وان بقي منه شيء
كان رهنا بدنه وان كان دين الغائل مجلبلا مع المقتول في دينه شيء كان رهنا بدنه المقتول **باب** اقرار العبد
بما فيه فضا من اوديه باطل وان كان رهونا او غيرهما من ذلك اذا جني المهرمون تخبر المولى بين افتكاكه باورش المجانية ويكفي
رهنا على خاله وبين تسليمه للمبيع والمهرمون ح افتكاكه بالادش ايضا ويرجع على الراهن ان اذنت له وان لم ياذن قال الشيخ يجمع
ايضا وعند غيره نظر **ك** لو امر السيد عبده المهرمون بالمجانة وكان بالغنا فلا محذور لغنى الاثم والمجانة برغبة العبد
الحكم كما تقرر وان اكرهه فذلك عندنا بغير المجانة برغبة العبد ولو لم يكن بالغنا وكان متهما فذلك على ما ذكر من شئ القضا
على من بلغ عشر سنين على اشكال ولو لم يكن متهما كان الجاني هو المولى والقضا من علمه المال في ذمته فان كان له غير السيد دفع منه
وان لم يكن قال الشيخ الا حوط الايباع العبد في المجانة **ك** يجوز ان يستعير شيئا لغيره ويكون مضمونا بالقيمة ان تلف
فقدنا عاقبة او بيع بها وان بيع بالاكتر كان له المطالبة بما بيع به وهل يرجع على القيم او بالقيمة وقت الاقباض او التملك انفا
ولو رجع عن الاذن قبل العقد لم ينفذ الرهن وان كان بعد لم ينفذ الرجوع والاقرم جواز اذنه في الرهن مطلقا الا انه
ان عين الحق والتدو والحوال والتاجيل لم يجز للمستعير المجانة الا ان يرهنه بالادش واوديه بالادش بطلان في
وصح في الماذون فيه على اشكال ولو اذن في الحال فزمن مؤجلا او بالعكس لم يصح فان رهنه على دين حال باذنه كان
له المطالبة بفكاكه ولو اذن في المؤجل لا فزمنه ليس له المطالبة بفكاكه **ك** قيل قبل الاجل لو تلف العبد من المهرمون بغير تفرط
او جني فبيع في المجانة يرجع صاحبه على الراهن بالقيمة ولو طالب المالك الراهن بفكاكه فامنع ففكها صاحبه بغير اذنه لو رجع
وان كان باذنه رجع وان لم يشرط الرجوع ولو اختلفا في الاذن قال قول الراهن فان اقام السيد البينة بالاذن رجع
ولو شهد له المهرمون قالوا بغيره شهادة **ك** لو استعار من رجل شيئا للرهن ثم دفع نصف الدين لو ينقل من الرهن شيء حتى
يقضه النجيب ولو استعار من اثنين فزمن عند واحد وقضاء نصف الدين من احد النصفين احتمل الاول وان ينقل نصفه فان
علم المهرمون تعدد ذلك فلا خيار ولا احتمل ثبوته وجعله ولو كان هذا العبد رهنا عند اثنين ففوض احداهما انقل نصفه ففوض
كل واحد منهما ولو جعل الرهن رهنا على كل جزء من الدين لو ينقل من الرهن شيء في هذه الصور كلها **ك** اذا جني على المهرمون كان
الحكم المولى المهرمون وله ان يحضر شخصوا لخدمته يحمل للمالك وكذا العبد استاجر المودع الخصم بينهما المالك فان
البينة والاحلف المنكر فان كل روث على الراهن المهرمون وان نكل الراهن سواء كانت عدا او خطا فان كانت عدا كان للمولى
القضا من المهرمون ولو عفا على مال تعلق به المهرمون ولو عفا مطلقا او على غير مال فلا قضا من لا وية فان عفا على مال
او كانت المجانة خطأ مثبتت من نقل المبلد لو اراد ان يفر من الرهن فيكون المهرمون المأخوذ رهنا ولو ابرأ الراهن
الجاني من الارش لم يصب ان سقط حق المهرمون بعد ذلك ولو قال المهرمون اسقطت حقي من ذك سقط حقه وكان للراهن ولو
قال المهرمون اسقطت الارش او ابرأ منه لم يصب وهل يسقط حقه بذلك من الوشقة فيه محتمل لا سريته اقربها السقوط
كمر او كان الرهن امة حاملة ففرض بما صار في الف جنيبا متبا الرز المجانة عشرة قهارة الا ان يشرط المهرمون رهنا ثانيا
ولا يجزئها نقص الاول ولو كانت امة وجب ادش ما نقص بوضع يكون رهنا ولا يجزئ المجنين ولو ائتمت جانيها
وجب قهارة الولد ونقص القيمة للراهن لا حق للمهرمون فيها قال الشيخ ولا يجزئ الا سريته من قيمة الولد او ارش ما نقص
الامر **ك** اذا جني على الراهن وجعل الجاني ناقرا شخص بالمجانة فان كذابه سقط حقه وان صدقه الراهن خاضع سقط
حق المهرمون من الوشقة وكان للراهن وان صدقه المهرمون سقط حق الراهن وتعلق حق المهرمون بالادش ان قضاء الراهن
بما لا ابراء المهرمون رجع الارش الى المهرمون اذا حدث في الرهن عيب بد المهرمون لم يضمنه الا مع العقد او التفرط

كتاب الرهن

٢١٠

ولا يثبت له خيار في بيع المثل شرط فيه الرهن ولو اختلفا فقال الراهن مثلك فقال المرهن قبل القبض فان كان في قرض
او ثمن لم يشترط فيه الرهن لم يكن الاختلاف معنى وان كان شرط في البيع قد روي من يشهد الحال له ولو تناوبا في الاختلاف
فقال الراهن على بطنه العقد لو قبل الرهن برة او قطع في مئة قبل القبض كان له فسخ البيع المشرط عليه ولو وجد المرهن
عيبا في هذا الرهن فله الرد وفسخ البيع ولو مات الرهن عقد فيه عيب قبل رده لم يكن له رده وفسخ البيع قاله الشيخ والاخر عيب
جواز رده مع العيب المتخير بالعيب العندهم ولو رهن عبد بين مسلم احدهما فاث في هذا الرهن فامتنع من تسليم الاخر لم يكن
للمرهن خيار فسخ البيع قاله الشيخ وكذا لو وجد فيه عيب امتنع من تسليم الاخر والاخرى عندك ثبوت الخيانة في الموضعين
كحي اذا اتفقا على ان العقد قبض الرهن من الراهن وان انكر المذلل سؤلنا باس شرط القبض ولا ثم ان اتفقا على تركه في
يد من ثامنا ولا اذعه الحاكم الى الثقة **كتاب الواو** كالموروث الا في شئتين احدهما حلول الدين الموجل بموت من عليه
والثاني امتناع الراهن من تركه في هذا الواو اذا لم يشترط المرهن **ل** كوقال الراهن رهنتك احد العتبات الذين في يدك
فقال المرهن بل هما قال قول قول الراهن ولو قال رهنتك على غنائه من الالف لانه على فقال بل على الجميع فالقول قول الراهن
وكذا القول قول الراهن في قد والدين ولو قال لا شئني رهنتك في عبدك على الدين الذي عليك فالقول قولها مع اليقين
ولو صدق احدهما ثبت الرهن في حقه وحلف الاخر ولو شهد عليه شريكه قبل مع اليقين ولو انكره وشهد كل على صاحبه لو جرحوا
حلف صاحب الدين مع كل واحد وثبت ادعاه ولا يقضي الانكار وفقا لاختلاف الشبهة المتخاصمين والقول قول الراهن في
فضاء الدين بالرهن لو كان عليه خرب غير من سواء ادعى التلفظ بذلك ولا مع التبر ولو اتفقا على الاطلاق ولم يدع
القاضي شبهة احتمل ان يقينه باي الدين شاء وان يكون بينهما وكذا الواو ابراه المرهن عن احد الدينين ثم اختلفا فالقول قول
المرهن ومع الاطلاق يحمل الاثر ولو قال لم اسلم الرهن اليك بل اجرته او عصبته واجرته لغيرك فحصل في يدك وادعى
المرهن الاقباض فالقول قول الراهن في عدم الاقباض **ل** امتناع الرهن للراهن سواء كانت منفصلة او متصلة لكن المتصلة ببيع
الرهن كالسهم او المنفصلة مثل سكنى الدار وخدمة العبد وثمر الشجرة وحل الذابى سواء كانت موجبة مال الارقان او بعد ولا يكون
رهنها سواء كانت للذو غيره وليس للراهن سكنى الدار ولا اسكانها باجارة ولا عارية لكنه ان اجره كانت الاجرة له ولو كان الرهن
انه لم يجز للراهن ان يخلها بوضع بل على امرأه او على وليها ولو كان الرهن في يد غيره لم يكن من ذوات الحمل وليس له ان يغير في ذلك
فان غرس لم يقطع ولو رهن شجرة يقصد وقته كالنوت والمخاد والاس لم يدخل في الرهن ويجوز له تزييج العبد المرهون والحيوان
المرهونة لكن لا يسلم الجارية الا بعد الامتناع **ل** يجب على الراهن الاتفاق على الرهن ولو جرح عليه كان عليه المداواة
وكذا لو مات كان عليه مؤنة تجهيزه ودفنه وكذا اجره مسكنه وحاقله على الراهن وكذا اجره من يرد العبد من الاقباض ولو كان
الرهن ما شبه لم يكن للراهن ان يخلها على امانه او امان غيره وكذا الاثر على لو كانت انا سواء ظهر الحار قبل حلول الدين
او لا وقال الشيخ لا يجوز للمرهن منعه من ذلك في الذكور والامانات ولو اراد الراهن رعي الماشية لم يكن للمرهن منعه وتأويل
للبا الى من هي يده وليس له الاشتغال بما مع وجب المرغى لو لم يوجده كان له ذلك وليس للمرهن منعه لكنها بائرا ليل الى بعد
برضاها نه او الحاكم ولو اراد المرهن نفلها مع الجديح او لو اراد الانتقال واختلفا كان قول الراهن او لك للراهن حق العبد
ونقص الجارية في الزمان المسئل ليس للمرهن منعه الا ان يكون الدين محل قبل يوقها وينقص منها بذلك فله المنع ولا يجبر الراهن
على مداواة العبد لعدم تحقق انه سبب لبقائه وقدير غير ولو اراد المداواة بالاضر فيه لم يكن للمرهن منعه والا كان لذلك
ولو اراد المرهن مداواته مع عدم الضر لم يكن للراهن منعه ليس الرجوع على الراهن ولو تحقق الضر لم يكن له ولو اراد الراهن
نايل لفل لم يكن للمرهن منعه ما يحصل من ليق سقيا ليس لا يتعاقب به حق الراهن لقيام المتخير منها مقامه لو كانت النخل والشجر
مزدخرة حكم اهل الخبر بالتحويل جاز ولو جفت منها شئ كان رهنها لثالث التعفج لو ادعى ثلثان على رجل الرهن والتسليم له
قول الراهن مع يمينه سواء كان في يده او يدها او يدها ولو كان مع احدهما يمينه حكم بما وان كان منهما يمينان متساويين اخرج
بينهما ولو صدق احدهما كان رهنه عند ويحلف للآخر بان نكل احلف الاخر واخذت القية رهنه ولو صدقتهما وامر بالاستوى لا
فان كان في يده او يدها او يدها المرفوعة كان رهنه عند المرفوع والاخرى خلافه للآخر فان نكل احلف الاخر واخذت القية رهنه ولو كان

في أحكام الرهن والرهينة

٢١١

في باب الاخر فالقوله اولي ايضا ولو كان في يده ما فذلك وان قال لا اعلم وصرفه انفس العقيد مع علم البينة فان كذابه فالقول
قوله مع البين فيكون كما لو صدق ولو نكل حلفا وينسخ العقد ويحمل الفقه على ان لو رهن الاصل والشرع صح وان كان الدين
موجلا به ذلك الشرع قبل حلونه فان كانت تحققت فحل بها ذلك والا باعها وكان الثمن رهنا وكذا لو رهن الثمرة منفردة سواء
كانت مبررة او لا وسواء شرطها القطع او لا وكذا كل ذرع قبل ادراكه او بعده ولو رهن ما يخرج على التعاقد كالباب في الحيا
والنجان صح رهن الخارج سواء كان الدين حالا او موجلا الى اجل يجل قبل حلوله لثامته وبعده مع التبرع وعدمه فاذا طرأ
الثابت واختلفت فان صح الرهن برهن الجميع او انشا على قدر الرهن فلا يجرى الا كان القول قول الراهن مع يمينه وكذا البينة من
الخبرة مما يخرج من الثمرة مما يخرج ومثونه الثمرة من السنة والحافط واجزا الصلاح والجزاء والتبليغ على الراهن مثل مؤنة المحرم
وليس لاحدهما قطعها قبل بدو حلالها الا باتفاق صاحباها الا ان يريد قطع بعضها للتحقيق عن الاصول ولدفع الفساد او
لازدحاما بعضها مع بعض وان كان تعبلا او ذكها جاز واجبه المنع اذا كان فيه مصلحة لها ولو احتاجت الى موضع يتحقق فيه كانت
اجرة ذلك الموضع على الراهن ولو اذ الرهن دفع ما يخرج عليها ويكون الرهن على الجميع جاز مع الاتفاق ولو كان الراهن غائبا
قول الحاكم امها فان انفق الرهن بغيره لم يرجع مع المذوق عليه الا لاقر بالرجوع مع اشهاد عدلين لم يرد الرهن ويبد
الرهن امانة لا يضمنه الا بالانقضاء والتعذر لا يسقط بغيره شيء من حقه ولو كان الدين اقل من قيمته لم يضمن الفاضل وسواء كان
مما يخفى فلا يملك كالدفع للفضة ولا يخفى كالحجر والعقار ولو قضا الدين وطالبه باستعانة الرهن فان اخذه لم يضمن وان
كان لغيره ضمن اكثر مما كانت قيمته من حين المنع ضمن التلف مع الفضا والبراء من الدين ببقائه غير مضمونة ولو شرط الرهن
الرهن من الراهن لينفع به لم يضمنه ولو تلفه الرهن او اجته الزم الفقه ولا يكون وكبلا في الفقه لو كان وكبلا في الاصل لو
ادعى الرهن ملاك الرهن فالقول قوله مع البين ولو ادعى ربه على الراهن لم يقبل الا بالبينة ولو بان استحقاق الرهن بده
الرهن على ما لك وبطل الرهن ولو تلف ضمنه الرهن استخف مع العقد او الشرط ولا يرجع على الراهن بما اخذ المالك من
المالك الرجوع على الراهن فيرجع على الرهن ولو لم يفرط الرهن فالوجه جواز الرجوع المالك عليه يرجع على الراهن
لغيره ولو رجع على الراهن لم يرجع عليه لو اسلم في طعام واخذ به رهنا ونفايلا برئت منه المسلم اليه من الطعام وجب
عليه رد المال السلم وبطل الرهن والبر لم يضمنه على رأس المال ولو اعطاه به عبدا اخرى جاز ولو اقضه الفاربين فاخذ
بالفرع عبدا سقط الدين عن ذمته وبطل الرهن فان تلفت العين في يد المقرض انفس العقد وعاد القرض والرهن كونه
اذا مات المقرض ولو يعلم الوارث الرهن كان كسبيل ماله حتى يقوم البينة به ولو مات الراهن او اقرض الرهن اخذ الحق ببقائه
ذمته عن غير من الغرماء ولو اعوز ضرر مع الغناء بالفاضل ليجزى انصر الرهن بركوب وسكنى او اجارة ضمن وعليه الجوز
ولو كان للرهن مؤنة كالداية انفق عليها ونفصلها **ط** يجوز للمقرض استيفاء ذمته بما في يده ان خاف جمود الوارث لا يثبت
له ولو اعترض الرهن وادعى بقاء بقوله لا بالبينة وله احلاف الوارث ان ادعى عليه رهنا رهنا حيا فزعه او يضمنه
فاحضنها فضا فان كان المالك والرهن باقين ما اذا مات المقرض انتقل حق الوارث الى الوارث والمراهن الاستعانة
من تسليمه اليه فان انفق على امين والادفعه الحاكم الى من يرضيه **ص** اذا اختلفا فقال احدهما هو ذمته وقال
المسلك هو رهن فالقول قول المالك على خلاف ما صحح لو اقرض الرهن من صاحبه اغاره لم يفسخ الرهن سواء كان قبل
التبليغ او بعده وكذا لو كان من غير صاحبه لكنه يكون حراما الا باذن الراهن والاجرة للرهن واكثرى شيئا ثم رهن الرقبة
ثم كراه او اوصى ببنفقه عين ثم ارتضاها ثم اجرها لم يفسخ الرهن وكان الكوي صححا ولو رهن عند شريكه ثم باع فطلب اليه
الشفعة ففي كونه اجارة للبيع نظر بقاء من كون الطلب وقفا على صحة البيع المتوقفة على الاجارة ومن كون الاجارة رضا بالبيع
فيطلب الشفعة **د** لو رهن ما يبرع اليه لفساد قبل الاجل فان شرط البيع جاز ولا يبطل عند الشئ والافرى عند الجواز
ويجوز على غيره ويكون الثمن **المفصل الثالث** في المطلق فيه فصول **الاول** في الشرط وفيه مناجيل
الفاسقة ما خوزه من القلوب الشريفة اختار مال الرجل في الشرع ان لم يرض عليه بكون لا يفي ماله بما ومنع من التصرف في ماله ولا
يتحقق الحجر الا بشرط او بغيره ثبوت بونه عند الحاكم فحلولها وقصور امواله عنها والتمس الغرماء وبعضهم الحجر **ب** او

كتاب الفلاس

٢١٢

منع المقتضى

غناؤه المحرر عليه لا بعد ثبوت ثبوتهم عند وثبتت بالبينه واغترافه فاذا ثبتت الذبون لم يحجر عليه حتى ينظر في ماله مثل
 بدونه ام لا فنظر حكم عليه من المقتضى ويقوم به المقتضى فاذا قصر حصر عليه ويظهر المحرر عليه ليجوز ماله **ج** بنوعه
 التي انما عليها يحجب من موطنه ان كان لا رايها الرجوع فيها لا رايها بالحجاز **ج** اذا قوتها كماله وماله فاقا حصر
 عن الذبون الحالة اجيب عن طلب المحرر سوا مكان بعض الغناء او جميعهم لو كانت ماله بقية بالذبون ولم يظهر ما راي الفلاس مثل ان يكون
 نفسه في كسبه ورجح راس ماله المحرر عليه جاءه بل يورثه فضا الذبون فلان منعه حبه او باع حله ماله وان ظهر ما راي الفلاس
 مثل ان يكون نفسه من راس ماله المحرر عليه ان سأل الغناء **هـ** لو ظهر المحرر الفلاس المحرر عليه بغير ما حصره في مال الغناء
 ذلك ولو سأل الفلاس المحرر عليه لم يحجر المحرر الا في تلك الابداء **ثله الغناء** **و** انما يحجر على الفلاس اذا قصرت ماله عن
 الذبون الى الله اما الموجهة فلا فلو دفن ماله بالحالة وقصر عنها لم يحجر عليه ولو قصر عن الحالة فحجر عليه لم يشارك حله
 الدين الموجه ولا قسم له الا ان يحل قبل القسم ولا تحل الذبون الموجهة بالحجر وان حلت بالموت **و** اذا حصر المحرر عليه بغير ما
 به احكامه بغير منعه عن النقص في ماله وبيع ماله وقسمتها والمنع عن حبه واختصاصه كل غير معين **الفصل**
الثاني في منعه عن التصرف في بيعه **ج** بجنا **أ** يمنع الفلاس من كل تصرف مبتدأ بصفه الما الموجهة في المحرر كالتق
 والرقن والبيع والكفاية اما الاضافه للمال كالتكاح والخلع واستيفاء القصاص والعفو عنه والاقرار بالنسب فغيره بالمال
 والاحتياط في الاشياء قبول الوصية فانه ما ضرب **ب** اذا تصرف تصرفا بضاف لما لا عند المحرر كان باطلا ولو كان موقوفا
 ولا فرق في البطلان بين التصرف بغير عوض كالبيع والايارة او بغير عوض كالهبه والتق والوقف سواء كان العوض مثل المثل
 او ازيد او اقل ولو اقرضه انسان بعد المحرر باعه بمن في المذمة كان المال تاما في ذمته ولو شارك صاحبه الغناء
ج اذا اقرضه من اضاف الى ما قبل المحرر قبل قوله وشارك المقر له الغناء وهل ينظر الى عين اشكال ولو اكد به الغناء وفلما توب
 اليه من حلفه فان نكل ففي احكام الغناء على الموطاة او المقر اشكال ولو اقرضه من في ذمته المقر له سواء كان هناك
 وفاء للباقي او لا **د** كونه من بعد المحرر باختيار صاحبه كانه من البيع لم يضر به مع الغناء سواء علم صاحبه بالمال بالمحرر
 او لا وان يمكن باختياره كانه في مال او خباية شارك في بيعه باق الغناء ولو ادعى عليه فان فخره فاقام المدعي بينه
 شارك ولو وجد البينة كان على الفلاس اليه من نكل حلفا **ثبت الدين** وشارك كالاقرار **هـ** لو حصر عليه خطا
 تعلقت الذبون بالدين وليس له العفو لو كان عمدا ثبت له القصاص وله العفو على غيره قال وليس للغناء منعه له العفو على
 مال يتعلق به الذبون ولو عفي مطلقا سقط القصاص والمال **و** لو شهد له عدل بماله جاز له ان يحلف لبينه فيعلق
 به حق الغناء ولو امتنع لم يكن للغناء ان يحلفوا وكذا لا يحلف غناء الميت مع الشاهد الواحد بماله **و** لو شهد له
 المحرر شرط التواب جاز ان عتبه فلا يثبت ان اطلق احتمال وجوب قيمته فهو بغيره فيقول الفلاس لا قل وما جرت به العا
 ان يثاب بمثل فليس له ان يرضى بيمينه وما يرضى به الواهب يكون لما يرضى ان قل ولا اعتراض للغناء **ح** اذا تابها بجنا
 ومحرر عليها قبل انقضائه كان لكل منها اجازه البيع فيمنعه من غير علة ضرر كذا الوجه على احد هما وله خيار سواء كان
 الخط في تصرفه او لا ولو كان له حق من سلم وغيره لم يكن له قبضه اقل او اذن منعه الارضا الغناء **ط** اذا اجر دادا
 ثم افلس ومحرر عليه لم يكن له ولا لغناء منه فتح الاجارة فان اخار الله الغناء الصبر **س** يتبع حتى يفضيه **ث** الاجارة جازوا
 انهدمت الدار في الاثنان فسحق الاجارة في المختلف ويرجع المستاجر بحسبه من الاجرة يشارك الغناء ان لم يجد عين
 ماله ولو كان الغناء قد اتموا ففتح العتمة اشكال ولو طلب الغناء البيع في الحال جاز وقت الاجارة على حالها
 لو اختلف الغناء في البيع والصبر قبله طالب البيع **ي** لو اشترى العين لم ينفق ولو اشترى في الذمة جاز ولا يشارك
 الغناء ولا يتعلق بعين منعه سواء علم بالمحرر او لا ولو اشترى قبل المحرر جاز له بعهده بالبيع مع العتمة لا بد منها
يا لو اقرضه بالرجل التبع يشارك المقر له الغناء ولو قال هذا المال ضامنه لغايب احتمل قبول قوله مع اليه من يفرقه
 بينه ولو قال حاضر صدقة كان المقر له وان كذب كان للغناء **ب** لو وجد له مال بعد المحرر بغير ما حصره ما لم ينفق بالحق
ج لو كان عليه من موجه لم يحل بالمحرر ولا حق لصاحبه اغنيا ماله بل يقيم على باقي الغناء ما اذا حل الاجل بعد ذلك المحرر

في اختصاص الغريم بعين ماله في بيع

٢١٣

الحجر عليه كان في يد شئ لا ينفك ما عليه لو مات وعليه من موجد حل اجل ما عليه مؤا كان الميت يجوز اكله وسواها
 الورثة الا ولو كان له قال موجد له يحل بونه **الفصل الثالث** في اختصاص الغريم بعين ماله وفيه كونها
 من وجد من الغرماء عين ماله كان اخوة انا كان خبا سوا كان هناك وفاء للباقين او لم يكن واصحاب السلفه ان يضر مع
 الغرماء فلو اشترى سلفه او فليس ثمنها وحجرها كما كان البايع احق بسلفه من اخذها وان شاء يضر مع الغرماء بالثمن او
 المفلس ان كان هناك وفاء كان لصاحب المال ان يأخذ عين ماله وان يضر مع الغرماء وان لم يكن وفاء لم يكن له الا اختصاصا
 ولا فرق بين ان يكون بعد الحجر عليه وقبله فان الموت بمنزلة الحجر مع الوفاة وبما تجبر لما لك بين اخذ العين والضر
 مع الغرماء قبل على الفور ولو قبل ان على التراخي كان وجهه ومع اختيار العين يثبت له سواء كانت السلفه تساقطت
 لثمنها او اكتر او اقل ولا ينفك الفسخ الى حكم حاكم ولا معرضة المبيع ولا القدوة على تسليم ولا امتناع عن غير فلو
 في المناشيد يكتفي بطله يمكن التغير فيها صح فان بان ما لفاوق الرجوع بطل وضرب بالثمن مع الغرماء ولو رجع في الاين
 الشا و صح فان قدر عليه خله وان تلف كان من ماله الا ان يكون التلف قبل الرجوع ولو رجع واشتبه بغير فقال الشا
 هذا المبيع فقال الفلاس هذا القول قول المفلس لو اشترى شفاها بما يجنيه الشفعة ثم افلس وحجر عليه كما علم
 الشريك بالبيع واذا لاخذ بالشفعة زاد البايع الرجوع في الشفوع الى الشفيع وكان الثمن اسوة بين الغرماء لا يخص
 به البايع لو زاد الغرماء او زاد الميت فع الثمن منهم او حصوبه من باقى مال المفلس والتركه لم يجز البايع على القبول
 وكان له الرجوع في العين ولو دفعوا الى المفلس ثمنه لبايع لم يكن له الفسخ وكذا لو سقط سائر الغرماء حقوقهم فلك
 الثمن او وهبه قال امكنه اذا منه او غلبت مؤا له حتى وفى بالدين هو هم اذا وجد البايع السلفه بخلافها فخير بين تركها والضر
 مع الغرماء بثمنها لا بغيرها وبين اخذها وان وجدها ناقصة بقضا يقابله عوض ويصح فرده بالبيع كما لو وجد بعد من غير
 او بعض الثمن بخير بين ترك الباقي والضر مع الغرماء بحصة من الثمن والضر بما يقبض من الثمن وان لم يقابله عوض مثل ان سقط
 بعض اطراف العبد فان لم يجز في مقابلته ان ارش ان يسقط بفعل الله تعالى او بفعل المشتري بخير بين اخذ العين ناقصة بجميع
 وبين تركها والضرر بجميعه ان وجب في مقابلته الا ان كان يحصل بخلافه احيى بخير بين تركه والضرر بجميع الثمن وبين
 الرجوع فيه والضرر بحصته ما نفص من الثمن فينظر كنه نقص من قيمته ف يرجع بذلك الجزء من الثمن لا من القيمة وان وجد
 ذاته زائدة منفصلة بخير بين الرجوع في العين خاصة وذا الزيادة وبين الضرب بالثمن وان كانت متصلة قال الشيخ يكون
 نابذ للاصل ان تجبر المالك العين كان له مع الزيادة ان تخير الثمن كان له وفيه عند فظروا لو باع نخلا فثمره قد بلغت ثمة
 او طلعا ابروا شجرة المشتري فاذا افلس بعدا تلف الثمر او تلفت الثمرة بخير البايع بين الضرب بجميع الثمن وبين الرجوع
 في النخل والضرر بحصة الثمرة من الثمن ويقوم الثمر باقل الاسر من يوم البيع ويوم قبض الشجرة قال الشيخ يعتبر يوم
 القبض ولو لم يكن النخل مؤثرا ورجع البايع في الاصل لم يوجب الثمرة قال الشيخ يضرر بحصتها من الثمن لو كانت ثمرة وتلفت
 في يد المشتري وافلس بعد بدو الصلاح او التجهيد رجع البايع النخل على اشكال عند في لو اشترى رضا فيها بدو رقة ثم
 ثم افلس بعدا شذرا حية كان للبايع الرجوع في الارض دون الزرع وكذا لو اشترى مياها فاحصنه ثم افلس بعدا رضا فحالم
 يكن له الرجوع فيه بل بالثمن لو باع حابيا لا تخير او رضا فارغة فاشترى وزرع الارض ثم افلس بعدا لما يمكن
 له الرجوع في الارض والحابط دون الثمرة والزرع وليس له المطالبة بقطع الثمرة ولا قطع الزرع قبل الحصاد والحصاد لا اجر
 له في ذلك فان طلب المفلس والغرماء او بعضهم قطعة قال الشيخ يجاب الطالب لو قبل بماله لم يخط كان حسنا ولو اتفق المفلس
 والغرماء على القطع خاز ولو رجع في النخل قبل التناهي لم يبقه الطلع في الرجوع لو اشترى حابيا فافلس وقد حملت رجة
 قبل الولادة لم يبقها الحمل وان افلس بعد ما فكذا ذلك ويكره لاحدا الام بانفراد ما عندنا وعند الشيخ يحرم قبل سبع سنين
 فان وضع الى المفلس فيه الولد لما اخذ معا قال الشيخ تخير المفلس عند فيه نظروا ما منع البايع سبعا لامة والولد فما اصاب فيه
 الولد للمفلس وسلم الى البايع ما اصاب فيه ما ولد لها ولد لها ولو باعها حاملا ورجع قبل الولادة استعادها مع الحمل ان كانت
 قد ولدت فالوجه انه لا يتبعها الولد ولو كان الحمل من المشتري كان للبايع الرجوع فيها دون ولدها ولو طالت بينهما بحيث

كتاب الفلوس احكاما

٢١٣

فيكون الولد حكم ما يكون في الحكم من الثمار وحكم الطلع فالذي لو ظهر من كاسينزلة الطلع غير المور والظاهر
 بمنزلة المور وما يظهر من المور حكم المور بان ظهر من روده وانتشر عنه وغير المور بان لم ينتشر وان كانت الشجرة وكذا
 كانت كالموتيرة ان نفتح عن الجنب فلا تكفي فيا لو قال البائع رجعت قبل ظهور الثمرة فهي لم تقال المثلث بعد فان صدق
 الثمرة المثلث لم يقبل ثماره ثم يحلف المثلث على اشكال في اخذ الثمرة ويقسمها على الغراء ولو نكل لم يحلف الغراء بل يحلف
 البائع ويثبت الطلع له وان نكل سقط حقه كان المثلث ولو صدق الغراء البائع قبلت شهادتهم مع الشرايط ولو اختلف حلف
 المثلث لا يجزي ثمة بينهم فان طلب المثلث ذلك فلو جحد انهم لا يجزون على قبضة لو صدقه بعضهم وكان مقبول القول صح
 والاختلف المثلث منهم على المكذب البائع وحكم المصدق ما تقدم ولو صدق المثلث البائع فان صدق الغراء فالتموله
 وان كذبوا لا قربة قبول قول المثلث ويبك لو باع ارضا ايضا فيها المشرق وغيره ثم افسس فان اتفق المثلث والتمه
 على الازالة خاز له الرجوع في العين وعليهم تسوية الحفر من مال المثلث ولو نقصت الارض بذلك فله ان ينقص المثلث
 من المثلث من القلع لم يجب قلعها فان دفع البائع قيمة البناء والغرس جاز الرجوع في العين وكذا لو دفع ما ينقص بالطلع
 على ذلك قال الشيخ نعم وعندنا نظر وان امتنع من قيمتها او ارش النقص بالطلع فالوجه جواز رجوعه في العين سواء
 كانت الارض اقل من قيمة الغراس واكثرها فان اتفقا على البيع قيم الثمن على قدر القيمة ولو امتنع صاحب الارض
 من بيعها فالوجه علمه اجباره على ذلك بل يباع البناء والغرس خاصة بشم على الغراء ولو كانت الارض من رجل و
 الغرس من آخر وعرضه ثم افسس كان لكل منهما الرجوع في عينه فان ارادنا الغرس قلعه كان له ذلك ولا يجزى على اخذ القيمة
 من صاحب الارض قلعه بضمن النقصا كان له ولو اراد بيعها احتمل ان لا يكون له ذلك لانه عرض بحق ولا نه لو كان
 لم يجز على قلعه بغيرها واحتمل ان يكون له ذلك لانه اقامه منه مقلو عا فكان عليه ان يأخذ وليس له بتقنية ماله
 غير بخلاف المثلث لانه عرض في ملكه **م** لو افسس بعد قباض بعض الثمن كان له الرجوع في العين بقدر ما بقي من الثمن
 فلا يشترط في رجوعه في العين دوما قبضه لرجوع في الجميع واو طلبه لم يجز اجابته ولو تلف بعض البيع احتمل ان يرجع في جميعه
 مع شتات نسبة التالف المقبوض من الثمن وان يرجع في بعضه فقط المقبوض من الثمن على التالف الباقي فيضرب مع الغراء
 بالباقي ويبك لو افسس الشاجر قبضه المدة ضرب بالاجرة مع الغراء وان كان قبل قبضه شيء من المدة تخير المور بين الرجوع في
 والضرب مع الغراء وان مضى بعضه فبعضها تخير بين الضرب بالجميع وبين الضرب بالاجرة فبعضه الرجوع في الباقي فان كانت الارض
 مشغولة بزراع قد استعملها في حياضه وتفرغ الارض وان لم يحصل ان كان له ثمة اذا قطع وانفق المثلث الغراء على قطعه
 كان لهم فان اتفقا على التقية بعد لو افسس صاحب الارض اجرة مثله لزمه قبوله وتركه وان ارادوا التقية بغير عوض لم يكن
 لهم ذلك ولو اختلفوا اجب من طلب القطع وبجمل اجابته من يطلب الاقطع وعلى تقدير بقاءه اذا احتاج الى السقي فتفاء الغراء
 بامر الحاكم او المثلث وجبوا بالاجرة التي مقدرة على المور دون وان لم يافد الحاكم ولا المثلث لم يرجعوا في شيء ولو كان للمثلث مال
 لم يقسم وطلبوا الاتفاق منه احتمل علمه الاجابة لئلا ينفك المعلوم في المثلث وشوته لانه من المصالح وبقاء الزرع معاد
 لو يكن له ثمة مع القطع فان اتفق الغراء والمثلث على قطعه لم يجز لهم الحاكم على التقية وان اتفقا على التقية كان الحكم كما تقدم
 بما لا يفيقه ثمة وان اختلفوا لم يقل من يطلب التقية **م** لو افسس بعد مخرج البيع بغيره فان كان مساويا تخير البائع بين الضرب
 بالثمن وبين الرجوع في العين ويقاسم ولو طلب البيع فالوجه عدم وجوب اجابته في ذلك وان كان مال المثلث اقل من ثمة
 بين الثمن والرجوع في العين فبقاسم له المطالب البائع في اخذ ما يساويه ماله ويدفع الباقي الى الغراء وان كان ارجح سقط
 حقه من العين وضرب بالثمن مع الغراء **ن** لو اشترى حطة بطلها او ثوبا فقصه او خالطه بخوط منه او شرا ففقد او عدا
 فعلم ضعفه ثم افسس كان للبائع الثمن مع الغراء واخذ العين وكان للمثلث اجرة ما فعله بخلافه لو ضمن من قبله تحا
 او تعلم ضعفه من قبل نفسه ولو لم يزد القيمة او قصت بالغل سقط حكم العلام مع الزيادة ان كان المثلث على تقية او اجرة
 كان شريكا للبائع فان وقع البائع الزيادة بالغل جاز المثلث على قبوله للغراء وان لم يدفع بيع الجميع ودفع ثمن الاصل بغير الزيادة
 الى البائع وما قابل الزيادة الى الغراء وان كان القاطل اجبر له يستوفى اجرة مكانه لجلس العين على الاستيفاء وقد في قول

ولو اراضا الارض

و حال الغرأ وقسمه أمواله

٢١٥

على ما هو الغرأ فان كانت اجزته بقدر الزيادة ونقص القيمة ان كانت خديعة الزيادة وضربا بالباقي وان كانت اقل كان له
بقدر اجزته والباقي للغرأ ولو وضع الثوب بضع من عنده ورجع الباقي في العين فان بقيت فيه المؤكدة والبضع تشاكا
بالنسبة وان نقصت فيه الثوب جعل النقصا من قيمة البضع ويكون شريكا في الثوب بقدر ما فيه وان زاد كانت الزيادة للمفسر
ويكون شريكا في الثوب بقدر قيمة البضع والزيادة معا ولو كان البضع من غيرهما باق فان بقيت القيمة كان صاحب الثوب
والبضع شريكا بالنسبة وان نقصت القيمة ضربا صاحب البضع بقدر النقص مع الغرأ وان زادت كانت الزيادة للمفسر
ولو كان البضع والثوب من احد بقيت القيمة مع فيه ان شاء وان نقصت ضربا بالنقص من القيمة مع الغرأ وان زادت
كانت الزيادة للمفسر لو كان الثوب للمفسر البضع لغير ولو زيد القيمة كان صاحب البضع شريكا بقدره وان نقصت كان النقص
من البضع وضربا بالباقي مع الغرأ وان زادت كان لصاحب البضع بقدر نصيبه والباقي للمفسر **من الممنوع الحق**
بالرهن من غير ان يبيع بقدر الدين او اكثر استوفى الممنوع وكان الفاضل الباقي للغرأ وان بيع باقل ضربا للممنوع بالباقي
مع الغرأ ولو كان الرهن مبيعا لم يكن للباقي الرجوع في العين لخلق به حق الممنوع به وتقدم حق الممنوع على حقوق الغرأ فان كان
الدين اكثر من قيمته ومثله بيع فيه وان كان اقل بيع منه بقدر الدين وكان للباقي الرجوع في الباقي **ك** اذا اقلل الباقي بها
فان وجد المشتري عين ماله كان الحق من ماله والغرأ وان لم يجد قال الشيخ بضربا بالسلم فيه ولو قيل انه يجزى به من ذلك
بين من بيع بضربا بالثمن كان وجهها قال الشيخ وكيفية الضرب بالسلم فيه ان يقوم ويضرب بالقيمة مع ثمنه وان كان في مال
المفسر من جنس المتاع منه بقدر ما يخصه من القيمة ان كان مثليا وان لم يكن اشترى له بقدر الذي يخصه القيمة مثل المتاع ولم
يكن ليس له اخذ بدل المتاع القيمة للخصه لانه لا يجوز ضرب فيه الى غير قيل بضربه الا في عقد الكراهية وعلى قولنا يجوز
الضرب بضربا بالثمن في مال باخذ ما يخصه من جنس القيمة ومع عدم الضرب لو عزل له فضله من جنس القيمة ففصل العرشى له ما
بساوى المتاع قد داو قسم الباقي من القيمة بين الغرأ لان حظه في المتاع لا القيمة **ك** لو اشترى حيا فترده اشترى ما مضى
ثم اقلل ضربا بالثمن المتاع والماء وليس لها الرجوع في العين **ك** لو استاجر ليجل ثمنه الى بلد فحمله ثم اقلل الشاخر قبل الوصول
الى البلد فان كان الموضع اقل من ثمنه ففسخ الاجارة في باقي المسافة ووضع المتاع عند الحاكم او ثقه مع تعذره وان كان مخوفا
وجب حمله الى موضع الاجرة ودفعه مما هو مأمون ولو استاجر ظهرا بعينه لركبه شهر ثم اقلل المالك كان الشاخر حيا ولو
كان الظاهر في الذمة كان سواه الغرأ ولو حمل بض المتاع الى البلد ثم اقلل الشاخر كان له الفسخ في اجارة ما بقى **ك** انما يصح جوع
صاحب العين بما لو كان الثمن جالا فلا وكان موقفا قبل الحمول لم يخبر بالعين ولا ثمنه ولا الغرأ ولا يحمل المالك الظن
ولا يجب يفاق التلف حتى يخرج الاجل بل يقسم على الحال لو حل اجله قبل انقضاء الحجارة فان كان قيم المال وبيعت العين فلا
رجوع وان لم يبيع كان له الرجوع فيها **ك** بضم الرجوع في كذا ما انتقل اليه بالمعاوضة المحضه كالبيع والاجارة والسلم
والصلح فثبت الرجوع الى اس المال عند الاقلا **س** ان كان باقيا والمضاربة بالقيمة مع التلف لا يثبت الفسخ في التكا
والخلع بعد استيفاء الغرض لانه ليس بمضاربة معاوضة **ك** شرط الرجوع سبق المعاوضة او سببها على الحجر فلا يثبت فيها
جرى سبب جوع بعد الحجر لولا باع من المفسر المحجور عليه بعد الحجر فليس له الرجوع في العين ولا الضرب بل يصح حتى يوسع الله
عليه ولو اقلل المكري والدار في بدل المتاجر فانه قد ثبت فله الرجوع الى الاجرة ويضرب مع الغرأ وكذا لو باع جارية بعين فلفظ
الجارية في بدل الحجر عليه فربا البايع العبد بالسبب فله طلب قيمته الجارية وهل يقدر بالقيمة او بكتابته احتمال **ك**
انما يصح الرجوع في العين مع بقاءها فلو تلفت ضربا بالثمن وكذا لو زادت القيمة على الثمن او خرجت عن ملكه او تلفت بما
حق الرهن او الكتابة ولو عاد الى ملكه فالوجه صحة الرجوع فيه ان كان بفسخ كالاقالة والرقب بالعتيقان كان بسبب جند
كبيع او عتق او ارث فلا **ك** لو اقترض ثم اقلل كان المقرض الرجوع في العين ان كانت وجوه ولو اقلل امرأه عينا
ثم فسخ النكاح او طلق قبل الدخول انحق المهر وبعضه كان بحق به مع وجوه **ك** لو اقلل مبدع ثوبا من الجارية بوقب العبد
فالوجه جواز رجوعه في العين فاقضه بضربا بالارث **ك** لو اقلل ثوبا من الصبي والمبايع محرم لم يرجع فيه لو كان
خلالا والصبي في الخلع با الرجوع وان كان المشرع محما او كان البايع في الخلع **الفصل الرابع** في كيفية الفسخ

وقسمه أمواله

كتاب المقتل

٢١٩

منقول عن

على المقتل كذا لو باع الوكيل المالك والوكيل المالك والوكيل المالك

في المقتل

وفيه بحثا على ما كان عليه من ماله وقمته على نية الدين وينبغي للحاكم احتضا المقتل ببيع لضبط الثمن ولا قد
يجوز من ماله من قديمه ولا كثر غلبة الثمن منه وليسكن نفسه واحتضا الغرماء لان البيع لهم ودمار غيوا في شراء البعض
والمقتل عن الدين ولو باع الحاكم خال غيبته لمقتل الغرماء **باب** نية الحاكم ان يامر المقتل والغرماء بتحصيل ماله من مقتله
فان اتفقوا على ما يوزن ذلك ولو عين المقتل نية المقتل والغرماء اخر عين الحاكم على النية منها فان تنازعا بين المقتل والمقتول
ولو تنازعا في ما يوزن ذلك ولو كانا غير مقتولين اختارا او تفهما او عرفهما او اجزا الواسطة على المقتل ان لو يوجد من بيع ولا يصر
شي في بيت المال **ج** ينبغي ان يباع كل شيء في ماله ولو بيع في غير ماله في ماله خازن او باع في ماله قبل الزاد
بعد لرقم البيع وانقطاع الخيار لكن في البيع الاقالة او بدل الزاد **ك** لا يدفع الى من اشترى شيئا حتى يقبض
الثمن فانما منع المشتري اجبر على التسليم الاخذ **هـ** ينبغي ان يكره بيع الرضوخ وصرها الى المقتنين وبالحال وصرها الى
الجنح عليه لو كان في ماله ما ينجي نفسه ببيع او لا ثم ان كان فيه حيوان يحتاج الى الانفاق عليه باعه مابقا على غير ثم يبيع
السلع والتماش وجميع ما ينقل بحول ثم يبيع العقار وينبغي للمدعي الاقسط والاضعة وكذا العقار لتوفره على الشراء
و يباع مال المقتل بنقل البلد فان كان من غير جنس حق الغرماء دفع اليهم بالقيمة **ز** اذا قسم الحاكم بين الغرماء فظهر
عن غير نقص القيمة وشاؤهم معه ويحتمل عدم النقص بل يرجع على كل واحد بحصة تقضيها الحساب الاول **ح**
اذا باع الحاكم فان كانا القريم واحد دفع الثمن اليهم من غير تاخير وان تعدوا ما مكنت القيمة من غير تاخير وان تعدوا
القيمة في غير واحد من المقتل من القيمة المخرضة وان لم يجدوا ردة عند القيمة **ط** المقتل يجب ان ينفق عليه على من ينجي نفسه
عليه من ماله والكسوة له ولهم على الاقسطا محال في القيمة والكسوة ويسمى الانفاق عليه الى يوم القيمة فيدفع القيمة
ذلك اليوم خاضعة لحياله وينبغي ان يكون ذلك بما لا يتعلق ببعض الغرماء ويعينه هذا اذا لم يكن له كسب لو كان واكتسبا
ينفق من كسبه لو وارثا والفاضل الى الغرماء ولو قصر تمت القيمة من ماله **ي** لو مات المقتل كفن من ماله الكفن
المفروض وهو ثلثة اقواب خط ودفن وان ماتت وجهه كفن من ماله ايضا وكذا الوفيات عندنا في الابناء على
المقتل ما دله الذي يجره ولا دار سكناه ولو كان له في بعض ما كفا به بيع الفاضل عن الحاجة ولو كانت دار السكنى وعبد
يملكه عتقا او مال قتل باثماها وجد اخا بها لو يكن لهم اخذها على اشكال ولو كانا رهنا ولو فضل بينهما فالوجه الاقسطا
في البيع على مساوية **باب** الاكتاب غير واجب على المقتل ولو كانت له دار غلة او دابة وجب ان يواجرها وكذا المملوكة وان
كانت ام ولد **ج** اذا باع الحاكم مال المقتل فله هذه على من يبيع عليه الوكيل والامتن **د** اذا باع الحاكم وملك الثمن
في يده بغير قهر يطمئن بان استحقاق العين يرجع اليه على المقتل وهل باخذ المشتري الثمن من مال المقتل او يضرر مع الثمن
قال الشيخ الصفيح الاول **س** لو جنى عبد المقتل يعلق الاثر برقبته وكان ذلك مقبلا على حقوق الغرماء فباع العبد
الجائز فان زاد ثمنه ردا ففاضل الى الغرماء ولو كانت اقل لم يكن للجنح عليه غيرها ولو اراد مولا فله كان للغرماء منه
و يقسم الحاكم المال على الدين حاله لا الوجلة بل ينقي الوجه في ماله ولا يكلف الحاكم الغرماء محبة على ان لا غرماء
سواهم ويقول على انه لو كان لظهر مع ساعة الحجر **ز** اذا بقى من الدين شيء لم يشكك الوجه جارة مستولدة
والضبعة الموقوفة عليه ثم ان لم يبق له مال واعترف به الغرماء ففي احتياج فان الحجر الى حكم الحاكم نظر اقرب الفاء فجد
قمة ماله وكذا لو تناقوا على دفع الحجر ولو باع ماله من غير ان الغرماء لو يصر وان كان باذنه فصح وكذا يصر لو باع
من الغرماء بالدين ولا يبرئ سواء **الفصل الخامس** في بيعه وفيه **ح** اذا كان في يده مال وجب
رئيه منه فان اشترى حلبة الحاكم وغرموان شاء باع عليه قضا الدين عنه وان لم يكن له مال فله ما يراه على الاعا وكذا
المخضم فان ثبت الحق عليه من ماله كالباع الفرض بالجملة اذا كانت الدعوى مالا او ثبت له اصل مال فلا ادعى ثمنه ولا
يثبت له كان القول قول الغرماء مع اليقين فان كانت الدعوى جارية او عن ائلاف ماله ولو ثبت له اصل مال كان القول قول
اليقين وعده اليقين وبسقط المطالبة ان اقام يقينه بالاعا وطلب غيرهم مع اليقين اليقين حلف الوجه ان الحلف واجب
طلب الغرماء وان عرف له اصل مال وادعى ثمنه كان عليه اليقين فان شهد بالثمن ثبت ان لم يكونوا من اهل المعرفة الباطنة ولو

في لواحق باب الثقلين في غرغانه

٢١٢

طلب غفره بمنه على الله لا يجوز له بالاعتناء الان لم يقبل الا ان يكونوا من اهل البيت الباطنة والمعرفة المتقادة والبيت
 تسمع على الاعتناء وليست على النقيض ان تضمنه لانها تثبت خاله فظهر بقف عليها الشاهد كما في نفي الوارث وتسمع في الحال
 فلا محل لممكن الفس بعد قبول اعتناء شهادته ولا اقل حجج اذا ثبت اعتناء وعلا الحاكم لم يكن للغرغانه ملازمة كذا ادعى
 الغرغانه استنادا لا يثبت ذلك المحجوز انكروا لقولهم مع اليقين وعد البينة وان صدقهم وكان واقفا بالدينون لم يحج عليه الا حجة
 سؤالهم ولو تجلده غرغانه قبل الحجج الثاني قسم بينهم وبين الاول ولا يختص به المتأخرون وان استفاد من جهة ان صدقهم
 وادعى انه مضاربة فان كان لتأنيق لقولهم مع اليقين وان كان الحاضر وصدة فكذلك ولو طلبوا بين المقر له اهل فائدة
 قسم بين الغرغانه هم لو كان عليهم من مؤجل لم يكن لصاحبه منعه من مضرب على الاجل ولا المطالبة بكفيل وكذا لو شرط
 انجهاد **و** اذا ثبت الاعتناء لم يكن للغرغانه مواجزة ولا استعمال ولا محل مضرب ولو يوم ما بل يحجب نظاره الى ان يوسع الله تعالى
 عليه ولا يحجب على التمسك ان كان ذاصفة ولا على قبول الهبة ولا الصدقة ولا الوصية ولا القرض ولا بيع المرأة على الزوج
 ليقبض منها **ف** اذا امتنع المورث من قضاء الدين كان لغريمه ملازمة ومطالبة في الاغلاط في القول مثل انما لم يمتنع
 ولو مات فظهر امرته مفلس لم يكن للمبايع استرجاع المبيع بل يترك الغرغانه **الفصل السادس في اللواحق**
ي تجب لكل من عليه دين وجب قضاءه حسب ما يجب عليه فان كان خالا وجب عليه قضاءه عند المطالبة في الحال مع القدرة
 ولو اخر عنها اثم ولا يقبل صلوة في قضاها بل تجب اعادةها وان كان مؤجلا وجب قضاءه عند الحلول مع المطالبة **ب** التمسك
 بقضه عليه فيبيع الحاكم ويقضه ما عليه من الدين الثابتة عند بعد مطالبه صاحب الدين ولا يسلم الا بكفيل من حضر الغرغانه
 ولا حجة مضرب في قضاها بكفيل وان كان له بينة تطل حجة الخصم والكفيل المالك بطل البيع ان كان الحاكم باع
 له شيئا **ح** اذا ادعى على المورث لا يثبت وخاف المحبس من الاقرار جاز الحلف ان كان كاذبا وجوز جوابا مع علمه بالخير
 عن الكذب بنوى لقضاء وجوبا مع المكنة ولو حلف مع تمكنه كان اثما ويجب عليه دفع الحق الى صاحبه لكن لا يجوز للغرغانه
 بعد خلافه مطالبة لكن اذا اقام ثابا ورقه ماله جاز له قبوله فان رد منه رجحا قال الشيخ ياخذ من المال ويصرفه
 وجعل ان يرد على المضارب على النصف ما لو كان خرضا او ذبا او غصبا واشترى في الذمة فالرجح للمالك فكله وان اشترى
 بالعين في الغصب بطل البيع والرجح لا يزال للسلعة وان لم يخلفه ولم يتمكن من اخذه وحصل عنه مال له جاز له ان
 منه من غير زيادة فان كان من الجنس والاخذ بالقيمة وان كان ما عنده على سبيل الوديعة كره له الاخذ منها قال الشيخ
 في الاستبصار وضع في النهاية والاول اقرب **ك** اذا غاب صاحب الدين وجب على المدين بنية القضاء ولا يجوز له ان يخلو
 للشيخ فان مات سلمه الى نفعه ولو مات صاحب سلمه الى ورثته ويجهل في طلبهم فان لم يجدهم سلمه الى الحاكم ولو علم نفي
 الوارث قال الشيخ تصدق به عنه والوجه انه لا مال لهم **د** استدان في الزوجة في النفقة بالمعروف وجب على الزوج
 دفعه اليها لقضيه وان لم ياذن في الاستدانة **هـ** اذا مات من عليه دين وجب بقضه ما عليه من اصل الزكاة
 قبل الميراث سبدا بالكفر المفروض ثم يصرف في الدين والفاضل في الوصية من الثلث الباقي ميراث ويجب على من قام
 البينة على الميت الحلف معها على ثبوت الحق فان امتنع من اليقين سقطت بينة ولو لم يكن بينه ولم يحلف فطلب اليقين
 من الورثة كان له ذلك **ز** ادعى عليهم العلم والافلا ولو اقام شاهدا واحدا حلف معه ولا يلزم من بين اخرى ولو لم يخلف
 الميت شيئا لم يجب على الورثة القضاء من مالهم فان تبرعوا واحدا كان مثابا ويجوز احتسابه من الزكاة وان كان ممن سقطت
 ولو اقر بعض الورثة لزمه في حصته بقدر ما يصيبه من اصل الزكاة وان شهدا ثمان منها حلان اخير شهدا عليها على
 الورثة وحلف المدعى ولا يلزم المقر دفع جميع الدين من نصيبه **ح** يستحب ان يقض عن اخير المومن الميت ما عليه من الدين مع
 تمكنه فان لم يقض لم يخلف شيئا سقط الدين وان خلف قد مات بكن من بخاصة كفن وسقط الدين فان تبرع انسان بكنه
 دفع ما خلفه الى الديان ولو دفع اخر كفا ثانيا قال ابن بابويه في الوسالة يكون للورثة دون الديان وينبغي تقسيمه ثانيا
 لهم على سبيل الصدقة والافه على ملك **ح** اذا قل عليه من وجب قضاءه من ماله ان لم يكن غريبا او كان قاصرا
 ان كان خطا عمدا قال الشيخ لم يكن لاوليائه ان ياتوا بالامكان فغنموا الذين عن صاحبهم فان لم يفعلوا لم يكن لهم المهور **و**

كتاب الحج من الشريعة

٢١١

لم يعفو بقدر ما يصيبهم الحق عند ان لهم المطالبة بالتقوى وبضيق المال سواء دفع القائل حوضا او لا نعم لو عفووا على ما
 ورضوا القائل به بغيره ليدون به ط اقامات عليه بكونه بجا غنة خاصا وما وجدوا من تركه بقدر ما يوجبهم من غير قبيل
 نعم يخص صاحب التهن دون غيره ولو وجدوا ما يصيبه فان كان في باقي التركة وفاقا كان حق بعينه والاشارة
 اذا مات من الدين فصالح المدين الوفاة على شيء ما وتبرأ منه في العلم بمقدار ما عليه منته لم يعلم بمقدار ما
 عليه اعلمهم بعد الصلح ولم يرضوا كان الصلح باطلا **المفصل الرابع في الحج وفيه فصول الاول في ثبوتها**
 وفيه **باب** الحج لغة المنع ومنه يسمى الحج حجرا قال الله تعالى حجرا محجورا اي حراما محجورا ومتى التحل حجرا قال قسم للحج
 حجرا لمن ارتكب التبع وحجرا للبيت مانع من الطواف فيه وفي الشرع منع الانسان عن التقرب في ماله وهو ثابت بالنسبة
 الاجماع قال الله تعالى ولا توتوا السفهاء اموالكم اليه حمل الله لكم قايما وهو قايما حجرا على الانسان الحق غير كماله من الرضا
 والمكاتب والعبد والراهن وقد مضى بعضها وحجرا بحق نفسه وهم ملائمة الصبي المجنون والتقية المحجور على هؤلاء عام بالنسبة
 الى اموالهم وذممهم **باب** الصبي محجور عليه لا ينفذ مقتضاه في ماله بل يبلغ وشدا او بعينه البلوغ بالموثقة ثلثة عشر سنة
 بين الذكر والانثى واثان مخصصا بالانثى فالشركة خروج المني من القبل والسن والابنات والمختصة المحض والمحلج
 المني وهو الماء الذي يخرج من خلق الله تعالى منه الولد سبب البلوغ سواء خرج بقطرة او نوما بجماع او اضلالا بغير ذلك سواء
 تارة شهوة او لا **باب** الخنثى المشكل ان خرج المني من فرجه حكمه ببلوغه وكذا ان خرج المني من الذكر والمحض من الرحم ولو
 خرج المني من احداهما خاصة قال الشيخ لا يحكم ببلوغه بجواز ان يكون زائدا وعندك في ذلك نظر هي السن يحصل به البلوغ
 وهو في الذكر خمس عشرة سنة وفي الانثى تسع سنين لا كما قلنا في الذكر **باب** المحض كونه على البلوغ بلا خلاف وكذا المحجل
 ولا اعتبار بظاظ الصور لا بسوق العترة وهو راس الانف **باب** الابنات هوان يثبت الشعر تحتن حول كرا الرجل او فرج المرأة
 على العانة ولا اعتبار بالزغب الضعيف هو معتبر بحكمه بل به البلوغ في حق المسلمين والكفار والاقربان اثبات المحجور بل
 على البلوغ اما باقي الشؤ فلا بد وان الصبي اذا بلغ عشر سنين او خمسة اشياء دجوات وصبيته بالمعروف عترة واقترنت
 عليه تحل له النامة وعندك في ذلك نظر **باب** لا يكف البلوغ في ذوال الحجة بدون الرشد فلا ينفذ قضاء المجنون ولا الصبي وهو
 الذي يضر امواله في غير الاغراض الصحيحة ولا يدفع ماله للبيت ان طعن في المن ولا يكف في دفع ماله اليه بلوغ خمسة عشر سنة
 مع فسادها ولا ينفذ عنه الحج والحج على التقية غام في تصرفاته في ماله فلا يصح بيعه لا اقراره ولا غيره لك من التصرف سواء
 وقت منه مباشرة او اقام في ذلك وبكلا ط الرشد هو الصلاح في المال فاذا بلغ وشدا هذا المني سلم اليه فالدوان كان
 غير شدي في شبهه اذا كان فقير غير مستلزم للتبذير مثل ترك صلوة او منع زكوة او اقام على كذب فهذا سلم اليه فالدوان اذا كان
 مضلح له وان استلزم التبذير كمن يكثر الخمر والاث للهو والتفقه على الفساق فهذا لا يسلم اليه شيء لاجل تبذيره واشترط الشيخ
 العدالة وعندك فيه نظر ومن اكثر المال الصلح الخمر مع قاعة بالباقي ليس يتبذره ولا سرق وصرفه الى الاطعمة النفسية التي لا يلبس
 بجاله تبذير **باب** انما يعلم رشد باختياره تبغوض الضرر الذي تبغض فيها اماله كوالثا جرمه من ابي البيع والشري فان سلم
 من الغاية عرفه شدا وعلل لكبار الذين يضافون ما لهم عن الاسواق يدفع اليه نفقة مدة ليعملها في مصالحه فان كان قويا حافظا
 يستوفى على كبله وينفقه كان رشدا والمرأة يعلم رشدا ما بملاك فقها اصلاح شأنها والاعتناء بما يلبسها من الغزل
 والاشغال وغيرها من حرف النساء فان وجدت حافظا في مديها قارة على التكسب من غير ما ينفقه في شدة ما ولا اختيار
 قبل البلوغ مع التميز مع اذن الولي يصح منه ويصح **باب** ثبوت البلوغ والرشد بشهادة الرجال في الرجال والنساء
 بشهادة النساء في النساء **باب** المملوك ممنوع من التصرف الا باذن مولاه سواء كان التصرف في عين المال كالبيع والهبة وبالثا
 كالاسكان وسواء كان يبيع كالبائع الاجاز او غيره كالصانع منها **باب** المهر من مجموع عليه الا في ثلث ماله في النكاح كالحنف
 والصدقة والعقود لو اشتمل البيع على الجاهة مضمنا ما بل راس المال من الاصل والزيادة من الثلث ولو اجازت الورثة من غير
 جميع ما اجازوا فيه **المفصل الثاني في احكام الحج وفيه** **باب** اذا زال الحج من الصغير ببلوغه ورشد
 وجب عليهم ماله اليه كذا لو زال سعة التقية او جنون المجنون ولا ينفق في ذلك الى حكم الحاكم **باب** اذا بلغت الصبيته

احكام الحج والعمرة والضيعة

فقد نضر فيها وجب عليهم مالها اليها ولا يشترط تزويجها ولا ولا ولا لايتها عند التزويج سنة ولا دخول الزوج بها
 للمرأة الثالثة الشبهة الضمنية في مالها كيف كانت من التبرع والعاوضه ولا يشترط اخذ الزوج فيها بغيره بل من الثالث بغيره
 للمرأة ان ينفذ من مال زوجها بالنسبة اليه بغيره في المادى والاخره من غير ذنه بالهبة والهبة لا ان يكون
 ممنوعه من ذلك او ينفذ كراهته وليس له بغيره مقام المرأة كالجارية والاخذ في الغلام ذلك الا بالاذن في كسب الحج
 على المفسد الا يحكم الحاكم وكذا السفيه ولا يثبت للحج فطره ولا الفلح ولا بغيره ولا السفيه من دون الحكم فم يزدل حجر المفسد
 بغيره ماله لا يحكم الحاكم وهل يشترط حكم الحاكم في نوال حجر السفيه قال الشيخ نعم وفيه نظر اما حجر الصبي فانه يزدل عنه بغير
 صندره لا يحتاج الى الحاكم في بيع الحاكم انا حجر على السفيه ليهده عليه لغيره فم يثبت ما لم يشترط الا شهادته عليه
 واذا حجر عليه الحاكم لم يضر بغيره ولا شراؤه ولا غيره من المصريات في ماله ولا يرجع الحاكم ما باع من ماله ويرد الفسخ ان كان ثوبا
 وان التفتة السفيه وتلف في يده فهو من ثمن الشئ ولا شيء على السفيه كذا اكل ما باعه من ماله من ماله الناس بوضاهم ان كان
 باقيا رضاء الحاكم الى ذهابه ان كان نالفا كان ضابعا سواء علم بالحج او لا هذا اذا كان صاحبه مسلط عليه ما ان حصل
 في يده باختيار صاحبه من غير تسلط كالغائب والوديعه اذا تلفت بغيره احتيل عليه الضمان لغيره من مالها ما
 ما اخذه بغير اختيار صاحبه وتلفه كالصبي الجنا بغيره ضامن في حكم الصبي الجنا في حكم السفيه ان ما يملكه من
 غيره فانه ينفذ في ماله بغيره ولو حصل في يده باختيار صاحبه تسلطه كالبصير والقرض والتمن لم ينفذ لو اتلفا
 او تلف بغيره فم ينفذ ولو اتلفا فالا فربا انه كذلك **الحج** اذا اقر السفيه بماله لم ينفذ اقره سوا كان عبدا او نبيا او
 مال للعبيد بل ينفذ وان ملك حجر بغيره بخلاف المفسد فم ان كان محقا وجب عليه فيما يدينه وبين الله تعالى الخروج عنه بغير
 الفلح والافلا **ط** لو اقر السفيه والمفسد بما يوجب ضمانا او حدا كالقتل عمدا والجرح والرقا والقتل حكم عليهم ان
 واستوفى منهما في الحج لو اقر ايسره قبل في القطع لا المال ويصح اقرارهما بالنسبة ينفذ على هذا السفيه المفسد من بيت
 المال لان ماله فانه **الحج** اذا اطلق السفيه والمفسد وكسبه صح طلاقه وكذا لو طامرها او خالفها سواء كان بهر المثل
 او بدونه لكن لا يسلم اليه العوض بل الى الزوج لو سلمته المرأة اليه فهو من ضمانها فم لو اخطى السفيه والمفسد لم ينفذ
 وكذا لو دبر او كاتب **ب** لو تزوج ونفق على اجازة الولي فان مضى صح والا فلا وكذا لو باع او اشترى فاجاز الولي
 فالوجه الصحيح وتوى الشيخ الطلاق وليس يجزى **ج** لو دبر او دعى في وجهه عده الجوار وله الاستيلاء ولو اذبحا ونفق
 بموته مع فجو ولد كغيره **د** يجوز له طلب العضا من يجوز له العفو على مال لكن لا يسلم المال اليه بل الى وليه وله
 العفو على غير مال في العفو ويجوز قبوله للموضعه والهبة **س** لو احرى بغيره واجب صح وانفق عليه لانه ولو كان للفقير
 واستوفى نفقه سفره وحضر او امكنه تحصيل الفاضل في الطريق فذلك ذلك ولو زادت نفقته سفره وحضر او امكنه
 تحصيل التفاضل في الطريق فذلك ذلك ولو زادت نفقته في السفر لا كسبه له كان لوليها ان يجلبه بالصبا **هـ** لو اخطى
 بغيره ولو حث كفر بالصيام وكذا لو اذبح في ظهانه او لزمه كفانه قتل الخطاء والافطار في مضاه وشبهه ولو
 عباد بدينه لزمته ولو نذر صدقة لم يصح **ز** اذا نال السفيه فالحاكم حجره فان عاده سفره عيدا للحجر فان قال ذلك
 حجره فان عاد السفر عاد الحج **ح** لو وكله اجنبية في بيع او هبة او غيرها من النضر فان مالها صح لان السفيه
 يملكه الهبة النضر مطلقا **ط** الا انه في مال الطفل والمجنون والبله لا ينفذ ان لم يكونا قاضيا لوصي لاهلها فان
 يكن الحاكم وامنه ولا لا يملكه الا ما له الهبة لولا انه في ماله الحاكم او امينه خاضعة الرشيد اذا صار قاضيا
 الا انه غير مدين قال الشيخ الظاهره بغيره عليه الوجه عند خلافه **الفصل الثالث** في النضر في مال اليتيم وفيه
ط بجنائ اليتيم من ماله ابوه قبل بلوغه ولو مات قبل بلوغ الصبي لم يكن يتيما وكذا الوثانث الام قبل بلوغه لم يكن يتيما اذا
 كان ابوه باقيا **ب** للاب الجد للاب المصنف في مال الطفل لا يداخلها الحاكم ولا غيره في ذلك اما الام فلا ولا ينفذها
 وان كان الاب الجد مغووبين فاذا لم يكن اب لا جد كان ولية من اوصى اهلها اليه بالنظر في امره وان لم يكن وصي فالنظر الى
 الحاكم ولا ينصرف الحاكم مع وجود الوصي **ج** يجوز لولي الطفل سوا كان الاب والجد والوصي والحاكم او امينه ان يتجرر المقتل

وكذا ما حصل في غيرها على حجر الوديعه والفقير فلتف بغيره

في النضر في مال اليتيم

كتاب الفسخ

٢٢٠

نظره ومصلحة وينبغي له ان يشترى العقار ويكون مأمون التلف بحيث لا يكون قريبا من الماء يخشى غرقه ولا بين طائفتين
 متعادلتين بحيث يخشى عليه الحريق وينبغي ان يبنى له عقاره بالاجر والطبن والجص والطين لانه اعوفى النفع من غيره ولو
 اقتضى مبادؤه بالطين والجص فله ان يكره للولي بيع عقار الطفل لامع الحاجة الى ذلك واقضاء المصلحة واذا كان الباع
 ابا او جد اباؤا للمعاكر اجماله وان لم يثبت عنده انه مصلحة غيره كما لو وصى بشهفه فان الحاكم لا يسجل على بيعه الا بعد ثبوت انه
 مصلحة عنه واذا بلغ الصبي وانكر كون بيع الام والجد مصلحة كان القول غويا لا يثبت له انكر بعد بلوغه كون بيع الولي والوصي
 غيرهما مصلحة اقتصر الباع الى البتة وكان القول قول الصبي هو يقبل قول ولي الطفل سواء كان ابا او جد او وصيا او غيره
 في الاتفاق وقدره بالمعروف لا يثبت الى انكار الصبي ولو قال الوصي انفقت مئة ثلاث سنين فقال الصبي لم يمت يا ابي لا
 سنين فالقول قول الصبي يجوز المضاربة بالطفل للولي ويكون الماعمل ما يشترطه الولي من الربح ويحب ان يكون الماعمل
 امينا فان دفعه لمغير التقة ضمن ولو كان الولي هو الماعمل فالأقرب ان لا يصح المضاربة ويكون له اجرة المثل
 يجوز ايضا مال البتيم وهو دفعه الى ثمة تجزئه ويكون الربح باجمعه للبتيم لا يجوز بيع عقاره لغیر حاجته ويجوز له كتابة
 عبده مع المصلحة ولو اقتضت المصلحة عتقه فالوجه جوازه **ح** يجوز للولي تسليم البتيم الى معلم الصغرة وتركه في الكلب
 ايضا **ط** يجوز ان يفرق البتيم بالماكول والمبلون السكنى وان يخلطه ببايلته ويحكيه كاحدهم فيأخذ من ماله بازاء ما نفقا
 مؤنثه ولا يفضل على منكر بل يستحب ان يفضل نفسه عليه لو كان امرؤه ارفق به امرؤه وكذا لو كان الرقيق في مرضه استحب ابا
 الولي ان كان مؤسرا لا ياكل من مال البتيم شيئا وان كان فقيرا قال الشيخ باخذ باقل الامر من اجرة المثل وقد اختلفا
 في من قال ابن ادریس باخذ فلك كما يشاء اذا عرفت هذا فلا يستغنى الولي له شيء عليه عاقه ما احتل الى البتيم **و** كان
 با ارضه فما اذا اجر الولي بمال البتيم نظره قال الشيخ يستحب ان يخرج الزكوة والربح باجمعه للبتيم ومنع ابن ادریس من
 اخراج الزكوة **ب** لا يجوز لغیر الولي التصرف في مال البتيم ويجوز للولي مع اعتبار المصلحة من غير متعلق ولو اجر
 الولي المال لنفسه قال الشيخ ان كان متمكنا من ضمان المال كان الربح له والخسارة عليه منع ابن ادریس فله ان يقر
 مال البتيم على الولي قال الشيخ ولو لم يكن متمكنا من ضمانه كان عليه ما يجزى الربح للبتيم **ج** اذا كان للبتيم مال
 عليه على بعضه جاز مع المصلحة وحل للمصلح ما باخذه من باقي المال قال الشيخ والوجه ما قاله ابن ادریس ان تصليح
 جاز للولي مع المصلحة اما من عليه الحق فلا يجوز له منه من باقي المال اذا كان ثابتا في ماله وليس للولي مجال **د** لا يجوز
 لمن عليه حق للبتيم بصله اليه وان لم يعلمه اذ هو حق عليه بل على جهة الصلة والحاجة وينبغي برائة منه **هـ** الموقوف للنفقة
 في موال البتيم ينبغي ان يثبت على كل واحد منهم ما يصل اليه من الكسوة مما يحتاج اليه اما الماكول فالنفاة بينهم فيه
 ليسر لا يجزى لكل واحد منهم شيء بل يجوز من جميع وتسوية في احتياجه **و** لا يجوز اخراض مال البتيم الا مع الصلح
 مثل ان يكون له مال يحتاج الى نقله الى غير ذلك البلد ويخاف الطريق فيقرض الثقة وان اسره من كان احوط وكذا لو خاف
 على المال ان يهلك الحريق جاز اخراضه من الثقة وكذا لو كان ما ينفق بطاولة واحدة خبر من قد بهر ولو لم يكن للبتيم مصلحة
 بل فضلا فاقا المقرض فضا حاشا له يجوز ولو اذ الولي اسره لم يجبه بل ينبغي اخراضه من الثقة ولو لم يجد المقرض او
 وله اذاعه مع وجوب المقرض ولا ضمانا عليه **ز** الاقرب ان لا يسر للوصي الاستئابة فيما يولي مثله بنفسه مع المكنته **ح** لا يجوز
 للوصي البيع على البالغ سواء كان حاضرا او غائبا سواء كانت حقوقهم مشتركة بينهم وبين الصنف في عقار بضرر بالضرر ولا
 سواء بيع فيها لا بد في المضاعف والكبان منه او فيما مته **ط** هل يجوز تصرف الصبي المبرق في اذن له الولي فيه ولا الاقرب ان لا
 وكذا لو تصرف من غير اذن الولي الاخر جله فوقفه على الإجازة بل يقع بالحلا على شكل **المقصد الخامس في الفسخ**
 التفهيم لمال والتفريق اقسام ثلاثة صما وحواله وكفالة فلهنا فصول ثلاثة **الاول** في الفسخ ومطالبة البتيم والوصي
 الضامن وقبضه **حاشا** يصح صما كل عاجز التصرف في ماله سواء كان رجلا او امرأة ولا يصح من غيره فلو ضمن البتيم او الوصي
 عليه والمبرشم او الطفل كان بالحلا ولو اتى نوع الصما بعد البلوغ او بعد الاقالة فالقول قول المنكر هذا اذا عرفت
 حال جنون ولو لم يبرهن في ادعى الضامن انه كان مجنونا وقت الصما قال الشيخ ان القول قوله **ب** لا يصح صما المجرى عليه

في الفسخ والتملك

في شرائط الضمان والضمان

٢٢١

لا ضمان الصلح لغيره ما لم يضمن عليه للفعل فصح ويبيع به بغير ذلك لا يجوز ولا يشارك الضمان له الغرام مع لا يصح في الضمان غير ذلك
 سواء كان ما ذكروه في التجارة أو لا وان اذن له ولا يصح وتعلق بالانسان برقبته لا بكسبه ولو شرط ان يكون الضمان
 بما في يده او كسبه لادن لما لك صح كما لو شرط في ضمان الخمر ان يكون من مال يمينه كالمكاتب يصح ضمان الاباذن سواء كان فلتا
 في العبد وحكمه حكم القن في تعلق الضمان برقبته او كسبه وفي شرائط اذن التبدل في شرائط الضمان ما لك في الوضو ما على العبد
 في ماله فلو جاز الصلح المبرم يصح ضمانه اذا كان متعلقا بما ياتم ان توفي في مرضه صح ما ضمنه من ذلك تركه ولو اجاز الوضو
 صح في الجمع وكذا لو بوا من مرضه سواء مات منه بروه او لم يمت في الرقبة يصح ان يضمن دون اذن الزوج في الدين
 يصح ضمانه ان علمت اشارة ولا يكفي كتابه بالصلح منفردة عن اشارة فهم فيها قصده للضمان ولو لم يعلم اشارته لم يصح
 بشرط في الضمان الملائمة وقت الضمان او علم المقبوله باعنا فلو ضمن العسر لم يعلم المقبوله كان لا يصح ان يضمن عند
 العلم بالاعناء والعود على الضمان عند هذا بشرط الفسخ على النور اشكال ولا بشرط استمرار الضمان فلو ضمن وهو على
 ثم اعسر لم يبطل الضمان ويبرأ المقضون عنه بشرط في الضامن الاختيار فلو ضمن مكرها لم يصح اجماعا **المطلب الثاني**
 في الحق الضمان وضمانه في ضمانه كل مال ثابت في الذمة سواء كان مستقرا كمن البيع بعد انقطاع الخيار او غير
 للبطلان كالاشترى بدينه في ماله الخيار ولو كان قبل القبض لم يصح وكذا يصح ضمانا ما ليس بالدين لا يضمن بل يضمن في كل
 الجاهل قبل الفعل وكذا في السبق والمناضلة اما الوضو في العمل في الخيار او سبق فانه لا يصح ضمانا لا يصح ضمان
 ما ليس بالدين ولا يؤول الى اللزوم مثل ضمان الدين قبل تحققه بان يقول ضمانت عند ما يستدينه منك ما تعطيته فهو من
 ضمانه في سواء اطلق او عين مثل ضمانت ما قطعه من دهم الى عشرة وقد ضمن الشيخ على لزومه من قال الق مناعك في
 المبرور على ضمانه فيكون ذلك بطلان فانه يكون غرضه التخفيف عن الضمان وتخليص النفوس وكذا قال يصح لو قال الغر
 طوا امرنا لك على الف والقال الكافر فك هذا الاشارة على الف وهذا ان صح فلا نه في محل الحاجة بخلاف غير **م**
 يصح ضمان الحق الجوهري ولا بشرط العلم بكسبه لادن فلو ضمن ما في ذمته صح بلزومه ما يقوم به اليقينة انه كان ثابتا
 في ذمته وقت الضمان لا ما يوجد في كتابه لا ما يقر به القهرون عنه ولا ما يحلف عليه المضمون به برد الدين من المضمون عنه
 اما لو كان الرد من الضامن فانه يلزمه ولو ضمن ما يقوم به اليقينة عليه لم يصح لعدم العلم بثبوته في الذمة وقت الضمان وال
 الشيخ في التماسه لو قال انا ضمن لك ما ثبت لك على ان اذنت به الى وقت كذا ثم لم يجز له وجب عليه فانه يثبت به اليقينة
 للمضمون عنه ولا يلزمه ما لم يقر به اليقينة ما يخرج له الحاشا في فتره كذا ان ما يلزمه ما قام به اليقينة او يحلف ضاملا
 فان حلف على ما لا يقر به اخذ هو ذلك وجب عليه الخروج منه وقال في المبطل لا يصح ضمان الجوهري سواء كان واجبا حالا
 الضمان او غير واجب لا يصح ضمانا ما لم يجز له ما كان معلوما او مجهولا فالجهول لا يوجب ضمانا ان يقول ضمانت لك ما علمت
 به فلا ما وقع من هذا الاصح لجهالة المدعى وجوبه والجوهري الواجب ضمانا ان يقول انا ضمن لك ما يثبت لك به القاض على ذلك
 او تشهد لك به اليقينة من مال عليه وما يكون مثبتا في دفتره هذا الاصح لجهالة المدعى وان كان واجبا في الحال وقال في
 من عابنا انه يصح ان يضمن ما يقوم به اليقينة دون ما يخرج به دفتر الحساب يستعرف به ضا وكلا في التماسه
 مشكوك ما ذكره في المبطل لا يثبت ما اخبرناه ان ضدا ما قلنا والظاهر ان ضده هنا ان ضده الجوهري مطلقا لا يصح
 والا فويضا فضلا من اولا في ارض الخاتمة يصح ضمانه سواء كان نفودا او جونا او غيرهما فهو يصح ضمانا تنفذه
 الزوجه الماضية وضمان نفقة البوا لا يثبتها ولا يصح ضمانا نفقة المستقبل او غيرها على التمكن وفي الفرق بين
 مال الجاهل قبل العلم وبين النفقة المستقبل اشكال ولا فرق في ضمان الماضية بين ان يحكم بها ما كره ولا ولا بين ان
 يكون معلومة او مجهولة على ما اخبرناه في جواز ضمان الجوهري خلافا للشيخ في بعض قواله ولا يضمن واذ ضمن النفقة
 الماضية وجب على الضامن نفقة مثل المرأة على مدد حال الرجل وقال الشيخ بن نفقة العسر في يصح ضمانا مال السلم لثبوته في
 الذمة وقال الشيخ لا يصح ضمانا مال الكتابة لعدله لزمه في الحال اذ للكتابة عا طر شجيرة نفسه ولا يؤول الى اللزوم وان
 الكتابة ادى الى مال عتيق وخروج من كونه مكانا فلا يضمن ان يلزمه الكتابة بحيث لا يكون له ان يشاء من ارضه ولا يضمن

وبلزمه
 الالف لجواز ان
 يعلم انه مخرج حرام فليس له
 يذل ما نذر كذا لو قال
 اعن عبد الله
 على الذمة

كتاب الضمان

٢٢٢

بأنه جواز ضامنه يمنع جواز بيع الكا تبنه متفق بالتمام
في هذا المتعبر مع شرط الضمان المقبوض بالبيع الفاسد بغير ضمانها ط الامانات كالودعه والعين ومال المضاربة والشركة
والاستماع مع عدم الضمان والعين المدفوعة الى الصانع لا يتحقق ضمانها ولو ضمن من هو في يد تفرط او تعدد ضمانها اما
قبل ذلك فلا ولو ضمنها ان تعذر فيها لم يصح بيعها العهدة عن البائع والمشتري اما عن البائع فهذه المثلث من غير
المبيع مستحقا وانما يصح هذا الضمان اقضى البائع المثلث اما قبله فلا واما عن المشتري فضمن المثلث الواجب بالبيع قبل
تسلمه وان ظهر فثبتت العهدة اسم الكتاب اليه يكتب فيه وفيه البيع بذكر قبل المثلث فيقول الى المثلث المضمون والودعه
ضمن العهدة فاقول لو خرج المبيع مستحقا كان للمشتري الرجوع على الضامن دون البائع في الفاضل الضمان العهدة ان يقول
ضمنت عهدة او ضمنت عنده او ضمنته دكه او يقول للمشتري ضمننت خلاصك منه ولو ضمن خلاص المبيع لم يصح لانه اذا
خرج حر المثلث تخلص منه ان خرج مستحقا لم يستطع الا بالبيع وذلك لان ما لم يوجب لم يصح ان ضمن عهدة المبيع وشلا
بطل في الخلاص صح في العهدة بيب اذا ضمن العهدة عن البائع فاستحقاق الرجوع المشتري بالمثلث ان كان لسبب
بعد العقد مثل تلف المبيع قبل قبضه او عصبه منه او يحصل التقابل بينه وبين البائع فان المشتري يرجع على البائع
خاصة دون الضامن وان كانت بسبب ان كان بغير تفرط من البائع كاخذه بالشفعة فان المشتري ياخذ
المثلث من الشفع دون البائع والضامن وان كان بغير تفرط من البائع فان كان باستحقاق اجرة كان له الرجوع على
الضامن وان كان بالرد بالعيب لو فيه انه لا يرجع على الضامن ولو اراد اخذ ارش العيب لو فيه انه لا يرجع على
الضامن ايضا يرجع في ذلك كله على البائع ولو خرج بعض المبيع مستحقا او حرا فاحدا والمشتري الفسخ كان له الرجوع على
الضامن بما تايل المستحق والحرية من المثلث خاصة ويرجع على البائع بالباقي **م** اذا ضمن عن البائع او ضمن البائع ما
يحدثه المشتري من بناء وغرس لم يصح لعدم وجوبه قال الشيخ لا يصح لانه ضمانا ما لم يوجب بمجمل الجواز للزوم بالعقد على
مشتري لا يبيع ولو شرط في البيع ان يبطل البيع كذا الوشرطاء في مدة الجوار لا بعد انضائه وهو بناء على قوله مبدا انشغال
الملك قبل الجوار **و** بل يصح ضمانا نفصا الصخرة وفي حصة صار ذاة الجبل في البيع شكل اقرب له لجواز وكذا الاقرب جوار ضمانا
ارش العيب عهدة للمحق بالبيع بالعيب بالفساد من جهة اخرى غير كونه مستحقا على اشكال لكن ذلك كله لا يندرج تحت
ضمان مطلق العهدة على تردد **ب** يرجع ضمان المثلث في مدة الجوار والا فرب جواز ضمن من واحد الى عشرة **المطلب**
الثالث في باقي اركان الضمان وهي ثلاثة المضمون عنه والمضمو له وعقد الضمان وفيه هم مباحث المضمون عنه كل
من في مته حقا لا بشرط رضا في الضمان ولو ضمن عنه لزم الضمان وان كره المضمون عنه اوردته بعقد الضمان اما المضمون
له فانه بشرط رضا ولو ضمن من غير رضا المضمون له لم يصح وكذا بغير رضا الضامن وقد تقدم **ب** لا بشرط في
صحته الضمان معرفة الضامن بالمضمون عنه والشيخ قولان جوارهما نعم يميز بينهما بفتح مغد الفصد الى الضمان عنه بمحض
ج يصح الضمان عن الميت سواء ترك وفاء ولا وسواء ترك ضامنا ضمن عنه في حيوة او لا وكذا يصح الضمان عن النفس
د لا بشرط معرفة الضامن للمضمون له بل يصح ضمانه وان جهل المضمون له والشيخ قولان وبشرط رضا قوله واصلوا الاثر
اعتبار بقوله **هم** الضمان عقدا بزوال النقص الاجماع قال الله تعالى وان جاء به حمل بعير وانا به زعيم وقال عليه السلام الرقيم
غارم ولا خلاف بين العلماء كانه في جواره وهو عقلا لزم من جهة الضامن يتضمن الحق ويقال ضمنين وكسب قبل
وجعل زعيم صير بمغته واحمر عبانة ضمنته تكفلت وتحملت وما ينفذ عن الزوم ولو كتب انضمت الى كتاب الغرير الذي
انقعد الضمان فلا لا يفقد بقوله اوكس او احضر لا يقع الا من اقلو علقه بمجي الشهر فدل بخلافه ولو نجح وعلق الاداء ولا يخله
الجوار ولو شرط فيه تخيار ففي ابطال الضمان اشكال **المطلب الرابع** في الامكام وفيه **ل** بمجانا الضمان اذ
لزم الضامن اذا ما ضمن وكان المضمون له مطالبه بلا خلاف ولا اعتبار بغيره مطالبه المضمون عنه **ب** الضمان ناقل
للمال من ذمة المضمون عنه الى ذمة الضامن ولا يجوز للمضمون له مطالبه المضمون عنه ولا فرق في ذلك بين ان يكون المضمون عنه
حيا او ميتا وبشر المضمون عنه بالتمام وان لم يبرأ الضامن ولو ابرأ المضمون له ذمة المضمون عنه لم يبرأ الضامن ولو ابرأ ذمة الضامن

في كل ان اقل

وشتافته
امام الضمان
الضمان من المضمون
عنه ومن الضمان
ذمة الضامن

في كل ان اقل

في اركان الضمان وحكامه

٢٢٣

براجعها ولو يكن للضامن مطالبه المضمون عنه شيء إذا اطلق له بما صح وله ان يطالب اي وقت شاء وان كان قبل
 صح ايضا ولو كان الدين ما لا تضمنه مؤجلا صح وكذا لو كان الدين مؤجلا فضمنه حالا على اشكال ولا شبهة ليل مطالب
 المضمون عنه قبل الاجل وان ضمن باذنه وادى ما لا ولو كان مؤجلا فضمنه الى اجل ان بدا وانقص على اشكال صح والشيخ قول
 من الضمان الحال مطلقا وقول آخر بالنسبة من ضمان المؤجل الى الحال اذا ضمن الحال مؤجلا صح وبرئت منه المضمون عنه ولو كان
 مطالبه المضمون عنه الا بعد الاداء ليس للمضمون له مطالبه الضامن قبل الاجل ولو قضاه الضامن قبل الاجل فالوجه انه ليس
 مطالبه المضمون عنه الا بعد الاجل ولو كان الدين مؤجلا فضمنه حالا وجب عليه الدفع في الحال وليس له مطالبه المضمون
 عنه الا بعد الحلال والاداء هم اذا ضمن مؤجلا فبات الضامن حل الدين عليه ليس لورثة الرجوع على المضمون عنه الا بعد
 الاداء ونقصا الاجل ان كان الاصل مؤجلا ولا اعتبار بموت المضمون عنه في بيع تراخي الضمان يجوز الضمان على الضمان
 ويحول الحق الى من اخبره في ادى احدى المضمون عنه يرى الجميع وان ابرأ المالك الضامن الاخير فكذلك ولو ابرأ من
 قبله من الضمان او المضمون عنه لم يبرأ احد ولو ادعى القضاة الاخير رجوع على الضامن المذكور فكذا الى ان يرجع الحال الى
 المضمون عنه ليس للفرع مطالبه السابق على الصلح وان تعذر الاستيفاء من الاصل في يجوز للمضمون عنه ان يضمن
 الضامن فيحول الحق الى من كان قبل الضامن ومنع الشيخ من ذلك لثلاثة اقسام اصله ليس بشيء وقام به بن البرج
 لو ضمن المضمون عن الضامن من غير مال الضمان جاز قول واحد صح يجوز تعدد الضمان بان يضمن اثنان فادوا واحدا
 ضمن كل واحد منهما بعض الدين صح ويرى المضمون عنه وكان على كل واحد منهما بقدر ما ضمنه سواء شأوا او اختلفا وان
 ضمن كل واحد منهما جميع ما عليه صح فاما السابق ولو ابرأ فترانا بان يضمن من المالك والوكيل في واحد فيترتب
 البطلان لتحققهما كل واحد منهما خالصا الاخر عنه فانه برائة الذمة ومن الضمان مع القرعة او النصف في بطلان
 ضما الوكيل من حيث انه فعل حين فعل الموكل متعلق الوكالة اعني حالة بطلان الوكالة ولو ضمن احد فاما صاحبه صح
 ما على المضمون عنه في مضمون ولو ضمن كل واحد منهما صاحبه انقل ما كان على كل واحد الضامن ويرى الضامن من
 الاصل ليس للمالك مطالبه كل واحد بالجميع لا مطالبه احدهما به ولو قال كل واحد منهما ضمنت ما عليه فغفر فافسدا
 فالوجه صحة الضمان لكن سيقول بانه كل واحد النصف اذا ضمن باذنه ونقد باذنه رجوع عليه سواء قال للمضمون عنه
 اضمن عنه وانفد عنه او قال نقد واطلوق كذا يرجع لو ضمن باذنه ونقد بغيره ولا يشترط تعدد الرجوع على المضمون
 عنه لان الضمان عندنا ناقلا ولو ضمن بغيره لم يرجع ولو ضمن بنفسه لم يرجع ^{وتكده باذنه} انما يرجع
 الضامن على المضمون عنه في موضع الرجوع باقل الامر من قبل الدين والمدفوع ولو ابرأ غيره لم يرجع ولو دفع عن
 الدين عرضا رجع باقل الامر من قبل الدين ولو احواله فهو بمنزلة الاضامن يرجع باقل الامر من الدين والقدر
 الحال به سواء قبض الغريم من الحال عليه واداه او قلنا لا نسبنا لفلان او مطلقا اذا كان له على اثنين مائة وكل واحد
 ضامن لصاحبه جاز للمالك انهما ضلقتا الذمة كل منهما مشغولة بالضمان لا بالاصل فاضمن اخر عن احدهما المائة
 صح ضما الخمسين فانفدت مائة سقط الحق عن الجميع ورجع على المضمون عنه بالنصف مع الاذن في الضمان ولا يرجع
 على الآخر الا مع اذنه لا نقاد عنه ولو ضمن عنهما مائة ورجع كل واحد بالنصف مع اذنهما بالضمان والا
 فعلى الاذن خاصة بسبب اذا ضمن باذنه لم يكن للضامن مطالبه المضمون عنه الا اذا طولى في قوى الشيخ جو المطالب
 وان لم يطالب الضامن وما قلناه او لا ولو ضمن بغيره لم يكن له مطالبه مطلقا وليس للمالك الضمان مطالبه المضمون
 عنه في مال البه قبل اذنه ولا مطالبه المضمون عنه في مال منته لثبوت المضمون عنه الدفع في اذنه المضمون
 عنه يرى هو الضامن وكذا الوقضى الضامن المتبرع اما الماذون فيؤثر باذنه ومطالب المضمون عنه ولو ضمن تبرعا فضمن
 المضمون عنه فان كان بمسئلة الضامن ولو كبر رجوع عليه الا فلا مل اذا كان له دين على اثنين فاحد منهما صاحب
 فعلم المضمون له كان له ان يجبر ضما من شاء منها فبذنه الدينان معا وبغير الاخر فان ضمن ثالث الدينين معا عن من
 ضما صح ورجع عليه خاصة ان كان باذنه وان ضمن عن المالك لم يلزمه شيء وان اجازها معا انقل ما في فقه كل

كتاب الكفالة

٢٢٤

كل منها الى الآخر واستقر الدين عليهما كما كان **وسمى** او ادعى على خاضع فابيان كل منهما ضامن لصاحبه عتق الخاضع
 له الزامه بالجميع ان لم يكن بينهما الغائب القبول قوله بعد الرضا مع يمينه فان حضر الغائب عتق الزم بقدر نصيبه ان كان الخاضع
 ضمن بمسئله والا فلا وان لم يكن انكروا لقول قوله مع يمينه ولو انكر الخاضع كما بينه بالقول قوله مع يمينه فان قامت عليه
 يمينه واستوفى منه لم يكن له الرجوع على الغائب او عتق الغائب وجمع الخاضع عن انكاره كان له الرجوع بما ادى عنه ولو
 انكر الخاضع وظل في حضر الغائب عتق لو كان المضمون الرجوع عليه شيء مع رضا يمينه الخاضع ولا يوقى الماذون
 له في الضمان اذا ادعى اياه فاضمنه فانكر المضمون له كان القول قول المضمون له مع يمينه فان شهد المضمون عنه فثبت شهادته
 مع انشاء الشهادة ولو لم يكن مقبول القول خلف المضمون له ورجع على الضامن ثانيا ورجع الضامن بما اذاه او لا ولو لم يشهد
 بما اذاه اخبره لو اعترف المضمون له بالقضاء فانكر المضمون عنه فحق الرجوع الضامن بمجرد اعتراف المضمون له على المضمون
 عنه **اشكال** في الرجوع **يقول** اذا قال واحدا فانا وهذا ضامنون لك فكيف له اخرا وجب على الضامن ان يثبت
حج كل من قضى بين غيره شيئا لم يكن له الرجوع على من عليه الحق ولو كان يمينه الرجوع اما لو قضى بينه وبين غيره الرجوع
 فانه يرجع بما ادى عنه والوجه انه كذلك مع عدم يمينه الرجوع ولو اذن لغيره قضاء يمينه عنه فضاخ الماذون على غيره حتى يثق
 فالوجه رجوعه على الامر باطل الامرين **بطل** انما يرجع الماذون في القضاء مع الاشهاد فان قدر له يرجع ان كذب الاذن
 ولو شهدا احتمل ذلك ايضا لان المراد قضاء من اذاه لم ينفعه وان صدقه القايض رجوع قطعا والمعتبر شهادة من ثبت به الحق ولو
 اشهد رجلان او امرأتين جاز ولو اشهدا احدا خلف عنه فالوجه الجواز ايضا ولو اشهد من ظاهر الفتوى لم يستدل بك الشهادة
 ولو اشهد من نفسه مستور فحق الاعتداد به احتمالا لو ادعى موثقا لشاهد من وانكر الاذن اصل الاشهاد فيه فقلبه قوله
 ان كان قد دفع اليه ما لا ينفصل انظر لك اذا كان له على كل واحد منهما مائة فضمن كل منهما صاحبه فقد قلنا انه ينفصل
 ذمة كل منهما الى الآخر ولا يجمع المالا ان في ذمة كل واحد منهما ذمة فبعض هذا الضمان باطلا في نفسه ويظهر له فوايد منها ان
 المضمون له اذا جازضا احدهما دون الآخر اجمع المالا ان في ذمة ويري الآخر من مطالبة ذمة ان الحق قد يكون خالا
 فاذا ضمن كل منهما مؤجلا لزمه الاجل بعد ان كان خالا ومنها ان يكون مؤجلا فاذا ضمنه خالا ان اجل الاجل وكان له المطالبة
 في الحال منها انفكاك الوهن لو كان مجازضا واهل ضامنا كل منهما مجري مجري لاداء الاخر مائة ليس كذلك فحق الرجوع احدهما
 او دفع اقل ما ضمنه ففي رجوع الآخر عليه فظروا وضمن احدهما صاحبه فبطل المالا ان عليه من ضمن المضمون عنه الضامن
 المالا ان في ذمة **الفصل الثاني في الكفالة وفيه الحج** **يقول** الكفالة هي التهمة بها النفس فالبان ضامنا
 التزام احضاره فان تكفل المالك كان ضامنا والكفالة يتوعد بها صحبة قال الشيخ ولا يدين بها من الاجل الا قريب جوازها خاله
 ومؤجلة ومع الاطلاق يكون معجلة فاذا اشترط الاجل وجب ان يكون معلوما لا يطرأ اليه الزيادة والنقصان فبطل
 لا يطل الكفالة وبطل لو شرط وفيها الكفالة **حج** **نظر** **حج** اذا قال انا كفيل بفلان او بنفسه وبذمة او بوجه
 كفيل بجمع لان هذه الاشياء يصير بها عن الجملة فلو قال انا كفيل بفلان وبذمة او بوجه لا يمكن جودته بذمة فبطل
 الصحة وكذا لو كفيل بغير مشاع منه كثلثة ربيع او قال انا كفيل بفلان او بوجه او بغيره يمكن ان يثبت يمينه في العتق
 وبطله الشيخ وهو حسن **كس** يصح الكفالة بدين كل من يجنب اخضاره في مجنب الحكم بدينه لا فم وحق تصح المطالبة بدين
 كان الدين معلوما او مجهولا وسواء كان المكفول بالغ او صغيرا او عاقلا او مجنونا واذن الوالي قائم مقامه ان اشهر
 اذن المكفول له **كس** يصح الكفالة بيد المجنون والغائب والنقص والمبدل الا بق ومن عليه عقوبة لا ادعى بالدين وان
 لم يعم عليه اليقينة **ق** لا تصح كفالة بدين من اجله لاجل الحاسم او كان تعلقا في اولاد من يعمى الكفالة من اخضر
 الجاني عند خطاء في النفس ما دونها **ق** الاقرب جواز الكفالة بالمكاتب منع الشيخ ليس بجديد **حج** **يقول** الكفالة
 رضا الكفيل بالمكفول له ولا عبرة بشا المكنون في البطر بغير رضا واختاره ابن ادريس ومنه قوة ط اذا كانت الكفالة
 خالة او مطلقة كان له مطالبة باحضاره في الحال فان احضره هناك لم يظلمه تمنعه من الاستيفاء ما عليه لو بشر الكفيل
 ولم يلزمه المكفول له ثلثه في تلك الحال ان لم يكن هناك بدينه لزمه قوله على اشكال ان قبله يرمى لكفيل ولا يضمن

وقوله الكفالة

في معنى الكفالة وشروطها واحكامها

٢٢٥

الذي يقول برئت اليك منه او قد سلمته اليك وقد اخرجتني من كفالتك او ان ائتمنت من يثلمه برئ الكفيل على شكل الكفالة
 بفطر الى شهادته وجعل لا اذن الحاكم وفي المبطون ائتمنت من يثلمه شهادته على برئ فان قصد شرط الائتمنا وكان منوها
 وان كانت مؤجلة لم يجز الا قبل الاجل ولو اخصر قبله لم يجز على الكفول القبول وان ائتمنت الضامن في التسليم على الكفول
 ولا يبرئ منه الكفيل فان حل الاجل واخصر عليه برئ **ح** لو كان المكفول نحو فان كان في حبس الحاكم وجب لثلمه
 لا مكانه بامر الحاكم او بامر الحاكم ثم يرد الى السجن ويجبر على التحقن معا وان كان في حبس ظاهر لم يجز قبوله **ح** لو كفل مالا
 وكما المكفول فبا اجل بقدر وصوله اليه عتوه وان كفل مؤجلا اجلا ذلك بعد الحول ولو ائتمنت من اخصاه مع حق
 وامكانه وجب عليه حق المكفول **ب** اذا كفل واطلق ولم يوضع التسليم انصر الى بلد العقولان ساه في غيره لم يبرئ
 له ان يثلمه باه يجوز في حبس الظاهر كما قلنا ولا ان يثلمه بحسب في حبس الحاكم فان طالب الحاكم باخصاه اخصر جليل الحاكم
 بينهما ثم رده الى السجن وان عين المكان في الكفالة لم يبرئ بثلثه في غير سواء كان بمكان اخر من البلد ولا **ح** اذا
 قال كفلت الى لعدا والى من كذا حل باوله **ح** اذا ائتمنت الكفيل من اخصار المكفول حبس عليه وعلى اداء ما عليه
 ابدا الا ان يجضروا موت المكفول **ب** لا يصح الضمان والكفالة الا منجرب ولو قال اذا جاء زيد فدا من لك ما
 عليه او اذا قدم الحاج فانما كفيل بفلان لم يصح وكذا لو قال اذا جاء رأس الشهر وخرجت المسنة الفلانة **ب** لا يصح الكفالة
 موقته فلو قال انما كفيل بفلان شهر على معنى انه يجضروا شاة المكفول في مدة الشهر خارج **ح** اذا تكفل رجل الى اجل
 ان جاء به فبرئ الا لزمه ما عليه لو كره الصلة لان ذلك مقتضى الكفالة اما لو قال ان ائتمنت به كان على كذا وحسن الاجل لم يبرئ
 الا اخصار الرجل ولو قال على كذا الى كذا ان لم اخصر ثم لم يجضروا جيب عليه ما ذكره من المال لو قال ان جئت بقرى ففكك
 والا فانما كفيل بفلان رضا من ما على فلان لم يصح **ح** من اطلق غرا من يدنا جيب حق قتلهم من اخصاه او اذا ما
 عليه فلو كان قائلا لزمه اخصاره او دفع الدية ومع الدفع اذا اخصر القاتل هل قبله وسعد الدافع من الاولياء فبها
 فليس للدافع قتل القاتل وهل له الزامه بما ادى عنه على تقدير اشتغال جوارقه فله فيه نظر **ط** لا بد من تعيين المكفول
 فلو قال كفلت لحدثك او كفلت بزيد او غمرا وكفلت بزيد فان لم يأت به فبغيره لم يصح **ك** اذا قال كفلت بفلان
 على ان يبرئ من الكفيل او على ان يبرئ من الكفالة قال الشيخ لم يصح لفناء الشرط الا يصح ان يبرئ بالوجه عند
 الصلحة ان جوزنا الشرط في الكفالة وح لا يلزمه الكفالة الا ان يبرئ المكفول الكفيل الاول وكذا يصح لو قال كفلت
 هذا الغريم على ان يبرئ من الكفالة بفلان او ضمنت هذا الدين للشرط ان يبرئ من ضمان الدين الاخر او على يبرئ من الكفالة
 فلان وكذا الوسيط في الكفالة والضمان ان يشكك المكفول في المكفول به باخر او ضمن ديننا عليه ويبيعه شيئا معتبرا
 او يبرئ اياه **ك** اذا مات المكفول برئ الكفيل ولا يجز عليه غرم المال ولا يقضه ان كان كفيل بالبدن وان كان كفيل
 بالمال لزمه لانه يكون ضمانا وكذا يبرئ الكفيل لو ابرء المكفول للمكفول او الكفيل وقضا الكفيل وسلم المكفول نفسه ثلثه
 تاما او هربا لمكفول بحيث لا يعلم خبره او اختلف كذلك لم يبرئ على اشكال ولو ابرء الكفيل لم يبرئ الاصيل ولو كفل اثنان بواحد
 صح فان قضى احدهما الدين برئ الاخر وكذا لو قضاه المكفول بواحد وكذا الوكيل نفسه الى المكفول منه تاما ولو لم
 احدلها قال الشيخ لا يبرئ الاخر وعندك فيه نظر **ك** اذا تكفل رجل من اثنين لم يبرئ بثلثه الى احدهما ولا يبرئ احدهما
ح اذا تكفل باذن المكفول جيب على المكفول اخصر ومعه عند المطالبة به فان كفل بغيره وطلبه للمضوف فان كان المكفول
 له عليه منه وجب عليه اخصر والا فلا ولو قال المكفول اخصر مكفولك كان توكل باخصاه فيجيب عليه اخصر ومعه ولو قال
 غلق نفسك من الكفالة لم يكن توكل ولا يجز على المكفول اخصر ومعه الا ان يكون قد اذن له في الكفالة **ك** اذا
 قال لغيري كفل فلانا او اضمنه ففعل المأمور كان الكفيل والضامن مؤلما شره لا شيء على الامر **ك** اذا قال كفلنا
 امرئ المكفول به من الدين فانكر الكفيل له كان القول قوله مع منعه فان حلف بيمين الكفالة وان نكل جلف الكفيل
 ويبرئ من الكفالة ولم يبرئ المكفول به من الدين لو قال كفلت ولا تقولك عليه نكرته فالقول قوله كماله وهل
 الى لصين الا في ذلك لو نكل فالتوجه خلاف الكفيل مع احتمال بيبك **ك** اذا قال المكفول للمكفيل قد ابرئناك

ويؤا
 كان فيه
 مولا

كتاب الحجة في النسخ

وكذا لو قال غلبته
المصلحة او رده
الى

الكفا له برئ وكذا لو قال برئ من الدين الذي كلف به وببر الكفيل في هذا الموضع وهذا المكفول به ولا يكون ذلك اضرافا
بالقبض الا في الصورة الاخيرة فانه ببر المكفول به كفا للمالك عتقا فانه ولو قال للمكفول به قد برئت من الدين الذي
كلفك عليه فلان او برئت الى من برئ لكفيل والمكفول به وكذا لو قال له ابرئت من الدين الذي قبلك ابرئت الى من
الدين فذلك لا نه من الفاظ الثبوت ولو قال فصد غير دين الكفا له قبل قوله مع يمينه **كر** اذا كان لذي على مثله غير
مكفله في محض ثم اسلم المكفول له برها لكفيلها المكفول به معاد لو اسلم المكفول عنه فذلك ولو اسلم الكفيل
برئ من الكفا له دون المكفول عنه الا ان يكون كفيلها بالمال **لج** اذا قال اعطاك فلانا كذا لم يكن كفيلها اذا اعطاه
كان الغريم الاخذ المراد بالامر شيء وان كان خليطا ولو قال اعطه عنه كان كفيلها **كط** اذا خاف بعض الركا
قال في بعض مناعة او جعفر في النسخة لغيره لم يرجع به على احد شوا القاء بليته الرجوع او تبرعا وكذا لو قال
مبضم لو متنا حيا لقا و لو قال القوم على صا نه ضمنه القائل خاصة وان كان صا ما يجبل المضرة ولو قال الله
وانا والركبان له ضمنا فان قصدنا الاشرار لا نفر من الجحيم ولا يلزم باقي الركبان شيء شوا سمعوا وسكوا
او انكروا لم يسمعوا وان قصدنا الاشرار لغيره ضمنا لا يلزم باقي الركبان شيئا واما الذي يضمن الجحيم الضم
ويحتمل ان يكون كاحدهم الا ان يقصد الثاني والقول قوله مع يمينه في اذنه ولو اذنه في ذلك لزم الجميع المال
ل يضحى تراعى الكفا لان كان المال فهو ضار وقد تعدد ان كانت النفس لزم الاخر احضا من كذا ويلزم السابق
عليه خطا من يندمه وهكذا الى ان ينهي الى الذبوت فان مات المدين او اثار المكفول له برئوا جميعا وكل كفيل مات مكفول
برئ هو من مكفول الميت فلو مات وسط الكفلا و الثلثة برئ الميت وكفيله معادون المدينون وكفيله ولو كفل
كل من الكفيلين بخصا حبط فان مات الاضلي وبرئ من الدين برئ معاوان مات احدهما لم يبرئ الاخر **لا** اذا مر
وشرطا لا قباض ما كان بكفيل الرهن على التسليم لم يشرطه لتبطل الامع القبول بوجوب التسليم **لب** هل يجوز
الكفا له بدين الميت لو اقره بدينه فصار وجوبه بعض الجواهر او قد يمتنع احضاده لاداء الشهادة على صورته
فيه نظر **لج** اذا مات المكفول له فالامر بغيره بطلان الكفا له وينقل الحق الى ورثته **الفصل الثالث**
في الحواله وفيه مطلبان **الاول** في ما فيها وشروطها وفيه ما يجنب الحواله عقد شرع لا شغال الحق من ذمة
اخرى واشتقاقها من التحويل ليست بباقي خبار المجلس فانما هي عقد اوراق بنقشه ليس بحول على غيره ولا يجوز
البيع ويجوز في الربويين ويلزم مجرى العقد ويجب لوفاء بما وهب ما لم يصح في قول العلماء كافة ويعلق بثلثة اشياء
المحل وهو الذي عليه الحق والمحل الذي قبل الحول والمحل عليه هو الحق للمحل يقال حاله بالحق عليه بحيلة الحال
الرجل اذا قبلها والمحال به هو الدين نفسه **ب** يشترط في الحواله رضا الاشخاص الثلاثة وهل يشترط ان يكون على
المحال عليه بن ولا قال الشيخ الاقوى عدم الاشراط وهو جدي **ج** الحقان كل منهما صحته الحواله باجاء واحد له يكون
مثليا كالمجهون والنيابة لا يصح الحواله به اذ ثبت في الذمة بالقرض ويجوز اذا كان في ذمة جيهون وجعل عليه بالجناية
كاوش الموضوعة فغيرها ان يجعل بها والوكية عند مجوز الحواله بكل حوال الى من لم يكن مثليا **د** يجنب يكون المال معلوا
ولا يصح الحواله بالجهول اجماعا وقد بينا ان التثنية ليست شرطا وعلى قول الشيخ اذا كان له ابل من الدين وعليه الاخر مثله
صحت الحواله وان كان عليه ابل من دينه على اخر مثلهما مضافا حاله عليه فان قلنا القرض بالقيمة لم يصح الحواله لاختلاف
الجسورين قلنا بالتثنية صحت الحواله وكذا العكس هم اذا حال من له عليه دين قال الشيخ رحمه الله يشترط تماثل الحقين
حبا ووصفا وقد راجع على من عليه مبدع من عليه فضة بفضة دون العكس وكناجل من عليه صناع بمثلها ومن
عليه مكنة بمثلها ومن عليه مضربة بمثلها وعكس في ذلك الاشكال لانا سوغنا الحواله على برئ المذمة فليست مشغولها بالمخالفة
والوكية حواله ذلك كله ثم ان الشيخ اخبرنا ما ذهبنا اليه من شرط التساوي في التاجيل والحلول فبما شككنا لمره بعد الا
فلو حال من عليه بن موبل او حال بد بن محال في الحلول والتاجيل او منا وله في التاجيل لكن مخالفته في زيادة الا
ونقصا لاستبعد جوازه فلوا حال من به حال بين موبل بشرط تجيله فالوكية الجواز وكذا يجوز لو شرط بقاءه على نفسه

فانما يشترط في الحواله

في معنى الحوالة وتفسيرها وأحكامها

٢٢٧

الحال على من فيه حال شرط ما قبله فالأمر بالقبض ولو لم يشرط ما قلنا في الضمان ولا خلاف في أنه لو رد الحال عليه فوق
 الصفة أو رد منها مع رضا المحال أو عمل ما شرط ما قبله من غير شرط كان ما بقا ولو حال مؤجل فانت المحل أو المحال
 لم يطل النا قبل وان مات المحال عليه حل الدين في شرط الشيخ كوفي الحق بما تخرج المعاوضة عليه قبل قبضه لا فلا يفتح الحو
 بال التسام لأنه لا يجوز المعاوضة عليه قبل قبضه وعند فقه في شرط الحوالة يثبت الحق في ماله المحل فلو حاله فانه
 في المستقبل لم يصح جماعا ويصح الحوالة بمال الكاتب وقبل بالمنع وقد قلنا في الضمان وكذا يصح الحوالة على المكاتب غير
 الكاتب ولو حل نجم جاز للعبد أن يحل ماله بقبضه من الكاتب ابتاعا **ح** الزوج إذا حال المرأة بالصداق ضريح وان كان قبل
 الدخول كذا لو حالته المرأة بجمع قبل الدخول ولو حالته بعد الدخول صح جماعا **ط** إذا حال البائع بالثمن على المشتري
 منه الخبايا وكذا يجوز بالحدف أو حال المشتري به البائع في المدة **ي** إذا حال من لا دين عليه بجلد على غيره عليه
 دين كان توكله وليس حوالة ثبت فيها أحكام الوكالة ولو حال من عليه دين على من لا دين عليه فقد بينا جواز ذلك أنه حوالة
 صحيحة وقبل ليس حوالة وإنما هو اقتراض فان قبض المحال منها الدين دفع على المحل لأنه فريض وان أبرأ منه ولم يقبض شيئا لم
 يفتح البراءة لأنها برائة لمن لا دين عليه ان قبض منه الدين ثم قبله بآية وجع الحال عليه على المحل لأنه قد غرم عنه وإنما حاله
 بقبضه شائفة بمحل عند الرجوع وان حال من لا دين عليه على من لا دين عليه فهو كالة في اقتراض وليست حوالة لأن الحوالة
 إنما هي بين عليين ولم يوجد أحدهما في شرطه وما عدا ذلك يقع المذهب المدة المدة المحال عليه وعلم المحال باعتناء فلو حال
 على من لم يعلم المحال باعتناء كان له فسخ الحوالة والرجوع على المحل مؤاشر شرط المحال المدة أو لا وعلى تقدير عدم شرط
 فتواء فالتحال عليه ففسا أو لا مؤاخره وحلف عند الحاكم أو لا وليس استدانة الفسخ شرط فلو حاله على مولى فريض ثم
 اغتبر لم يكن له فسخ الحوالة ولو لم يرض المحال بالحوالة ثم بان المحال عليه ففسا أو متباين مع على المحل جماعا ولو أحل على
 مولى فلم يقبل منه أصغر فله الرجوع على المحل **المطلب الثاني** في الأحكام وفيه مبرمجتا **أ** الحوالة عقد باطل
 للمال عودته المحل إلى المحال عليه بغير المحل إذا تمت بارتكابه من دين المحال سواء أبرأه المحال أو لا والشيخ رحمه الله قول
 ضعيف سواء ضمن المحال عليه المال أو لم يضمن قال الشيخ ولو لم يقبل المحال الحوالة لا يفسد المحال عليه لم يضمن كان له عطا
 المحل لم يبرم فمتمما لحوالة وهو جليل لا شرط ما لم يحل فكان فسخ الحوالة لكن عند الشرط لا فسخه فله قضاء الحوالة
 الا فتاوى أهل الضمان ولا وكذا بغير الحال عليه من دين المحل **ب** إذا تمت الحوالة تبرأ بها له بعد الحق إلى المحل بل
 لأن يكون المحال عليه معسرا ولا يعلم المحال ما في غيره الصوة فلا مؤاخره أمكنه استيفاء الحق ونفذ لمطل أو غلب منجده
 أو سابق معسرا وموت أو غير ذلك بشرط المحال الرجوع على المحل مع تعدد الاستيفاء ولو كبر جلدان الشرط وفي بطلان الحوالة
ح أشكال **حجج** إذا حاله على مولى غير مطلق ولا جاحل لم يجب عليه قبوله لانا قد اعتبرنا رضا المحال ولو قبل المحال لم يجهز
 على المحال عليه قبول الحوالة لانا اعتبرنا رضا أيضا وان لم يكن المحال عنه ومع قبول الثلثة بئس الحوالة في يجوز
 الحوالات هي إذا حال البائع بثمن العبد فخرج حرا أو مستقلا بطلت الحوالة فان كان البائع قد قبض برى الحال عليه من دين
 المشتري وكان له الرجوع عليه لم يكن له عليه دين ويكون الثمن في يد البائع للمشتري بغير عليه زواله إلا أن لو قبض بغير
 كما كان وفي ماله المحال عليه كان عليه حق ويثبت حريته العبد بالبينة أو اتفاقهم وكذا لو حال البائع لأجنبى على المشتري
 بالثمن وقبل الحوالة ثم ظهر أنها حرة أو الاستحقاق بطلت الحوالة ويثبت حريته بالبينة أيضا أو الاتفاق وإن أقر المحل والمحال
 عليه كذا في المحال ولا يثبت له قبيل قولها ولو أقام بالبينة لم يجمع لتكذيبها إياها بالبائع ما لو أقامها العبد فانه ينفذ
 بطل الحوالة ولو صدقها المحال وادعى أن الحوالة لشخصين العبد فله قولونه مع ميسره ولو أقام بالبينة في الحوالة بالثمن
 قبلت له البينة والتكذيب لو اتفق المحل المحال على حريته العبد وكذا في المحال عليه لم يقبل قولها عليه حريته العبد وبطل
 الحوالة وليس للمحل ولا للمحال مطالبة المحال عليه بئس ولو اتفق المحال والمحال عليه على حريته عتق العبد وبطل الحق
 بالنسبة اليها ولم يكن للمحال الرجوع على المحل **و** إذا حال المشتري البائع بالثمن على أجنبى فقبضه ثم رد المشتري
 بالبينة المقابلة بئس المحال عليه يرجع المشتري على البائع ولو رد قبل القبض ففي الإبطال فظروا مع رجوع المحل على

في معنى الحوالة

كتاب الخوالة

(٢٤٨)

عليه بدنه ولم يبق بينهما وبين البايع معاملة ومع الصبر يرجع المشرى على البايع بالثمن ويأخذ البايع من الحال عليه
 حال البايع المشرى بالثمن على من حاله المشرى عليه صح وخالف المشرى في غيره ويرى البايع ولو كانت المسئلة نجاة لها إلا أن
 حاله اجتبى بالثمن على المشرى ثم رد بالمسئلة قبل بطلان الخوالة كان رد قبل القبض لسقوط الثمن فهو على البايع بدنه ويرى
 المشرى فيها وإن كان بعد القبض يرى المشرى والبايع ورجع المشرى على البايع بما دفعه إلى الاجتبى وحمل الصبر وذكر الشيخ
 أنه وفاء بخلاف الأول والعلق الخوالة صانعة للمعاينة فإن حال المشرى لا يجنب الثمن على البايع صح ويرى المشرى فيها
 ولو ثبت بطلان البيع من أصله بطلت الخوالة في الموضعين **فإذا قضى المحل الدين بعد الخوالة** فإن بمسئلة الحال عليه يرجع عليه
 أن تبرع له يرجع ويرى الحال عليه **لو قبض قال حلفته بلفظ الخوالة** فقال بل وكلتك بلفظ الوكالة بالعكس قال قولك
 الوكالة منها مع يمينه ولو أقام أحدهما بينة حكم بما ولو انفعا على أن قال حلفتك بالدين الذي قبله ثم اختلفا قال المحلل قصد
 الوكالة وقال القاض بل حلفته قال قول المدعي الخوالة على الأصل في الموضع بمحل تقديم قول المحلل على ما لا يخاله بقا الحق
 واختاره الشيخ **وقلى الأول** يحلف المحلل ويثبت حقه في فقه الحال عليه فيقطع عن المحلل الثاني يحلف المحلل فيبقى حقه في فقه الحال
 عليه على المتقدمين إن كان الحال قبض الحق وتلف في ذلك فقد يرى كل منهما في فقه الآخر متافا في فقهه فبقا صان وبغضان
 وإن تلف من غير تفریط فالحال يقول قبضت حقه ويرى منه المحلل بالخوالة والحال عليه بالتسليم والمحل يقول تلف المالك
 وكل من غير تفریط فلا ضمان وإن لم ينفذ لم يملك المحلل عليه عشرة إن عليه من الدين مثل ما في يده وهو متحقق للقبض فلا فائدة
 في أن يقبضه منه ويحمل أن يملك أخذه من قبل المحلل مطالبة بدنه وهو الوجه لا موضع للبينه لها لعدم اختلافهما في لفظ البيع
 أو ضل يرى وإنما اختلفا في القول وإن لم يقبض الحال من الحال عليه لم يكن له القبض بعد ذلك مع يمين المحلل ولو حلف المحلل
 كان له أن يقبض لوقا حاله حلفك بديتك فقال بل وكلته أحمل ما تقدم من الوجهين فإن قدما قول المحلل مع يمينه يخلف يرى من
 الحال ويقبض الحال من الحال عليه لنفسه وإن قدما قول المحلل حلف طالب المحلل بحقه وله مطالبة الحال عليه بالوكالة
 أو بالخوالة فإن قبض منه قبل قبض من المحلل يرجع المحلل على الحال عليه وإن كان قد قبض الخوالة وتلفت بتفریط سقط حقه
 وكذا إن تلفت بغير تفریط ولو انفعا على أن المحلل قال حلفك بديتك ثم اختلفا فقال أحدهما هي خوالة بلفظها وقال
 الآخر هي وكالة بلفظ الخوالة قال قول مدعي الخوالة وطعا ولو نكر المحلل بين الحال لم يملك السبعة عشر أما لو قال
 حلفك ولم يقل بديتك ثم ادعى قصدا لوكالة أو سبق الغلط بان أراد أن يقول وكلتك فبقا حلفك حلف سماع
 انكار الدين **ط** لو طالبه بدنه فقال حلفك على فلا نا الغائب لقول قول المالك ولو أقام المدعي بينة سمعت منه
 لاسقاط حق المحلل عنه **لو ادعى أنه حال فلان** الغائب لم يملك المحلل لقول قوله مع يمينه فإذا حلف سوتى
 فإذا حضر الغائب كذبه يرى منه وإن صدق كان له المطالبة بالخوالة ثانيا وإنا قام مدعي الخوالة البينة حكم بها في حق
 سوتى المطالبة ولا يقبض بها الغائب فإذا حضر ادعى حاجا إلى إعادة البينة ولو ادعى أن فلان الغائب حاله عليه فأنكرها
 قال قول قول المنكر فإن أقام المدعي بينة ثبت حقه في حق الغائب بمجيب الدعوى إلى المحلل أن لا يقم بينة ترتب اليقين على حق
 الدفع مع الاعتراف فإن قلنا به وجبت والافلا فاذ حلف على الأول يرى وليس الحال الرجوع على المحلل أن صدق المدعي
 لم يثبت الخوالة عندنا لأن رضا الحال عليه مقبل إلا أن ينفرد رضا الحال عليه فيبطل بدنه عنه لا يقبل قوله في حق الحال عليه لا
 يمكن إبطال الدين عن الحال عليه فيؤخذ منه ويسلم إلى المحلل وإن أنكر الخوالة حلف سقط حكم الخوالة وإن نكل الحال عليه ففيه
 عليه صدقة المحلل لو يكن له مطالبة الحال عليه ثانيا وإنا نكر المحلل قال قول قوله إن يتوفى ثانيا وليس للحال مطالبة المحلل الكز
 ينبغي أن يقبضه المحلل ويسلم إلى الحال عليه فإذا نكل المحلل في حقه إلى الحال عليه لا عرف كل من المحلل والحال بظاهر صان
 للحال عليه لو صدق الحال عليه المحلل في الخوالة ودفع فأنكر المحلل حلفه ورجع على الحال عليه ثانيا **فأ** لو حال الضامن عن فقه
 على من له عليه بن صح ويرى هو المضمون وعشو كانت الخوالة بمنزلة الأقباض في الرجوع على المضمون عنه في الحال وإن لم
 يقبض الحال ولو أهاله على من له بن عليه صح ويرى الضامن ولا يرجع على المضمون فإن قبض الحال من الحال عليه ورجع على
 الضامن رجع الضامن على المضمون عنه وإن لم يرجع أو أراه لم يرجع على المضمون عنه ولو قبضه ثم وهبه ورجع على الضامن فلا

من غير ضمان
 بغير بطلان الحال
 ان كان تحفا فقل المالك
 ماله وان كان مبيلا
 ثبت لكل
 منها

فله أخذ
 ما قبض له عنده
 قبض من المحلل

المحل
 وان لم يحلف
 ثم

كتاب الصلح بين الخصمين في المال

كان الدين على اثنين كل منهما كقبل لصاحبه عليه حاله احدهما بالدين اجمع صح فيما عليه ان كفاية المال ما فله عندنا وانما
صاحب الدين دخلا على احدهما بجمع صح الحوالة فما عليه خاصة ان قلنا باشرط الدين في ذمة الحال عليه وقال اخلتكم بما
عليه ما لو قال اخلتكم بالمال اجمع على فلان ولم يشترط في الحوالة ثبوت الحق في ذمة الحال عليه فما صح اجمع لكن ليس للمحال
الرجوع على شريكه في الكفاية بما يخصه الا ان يجال باذنه فان خاله عليها جعالت له على كل واحد بقدر ما عليه ولو حاله
عليهما ليستوفي منهما او من اتجاشاه جميع الدين فالوجه بطلان الحوالة وكذا لو حاله على اثنين بالجمع من غير ان كان يستوفي
من اتجاشاه ولو لم يكونا متكافئين فاحاله عليهما معا ليل كل واحد ما عليه من الدين وبس لو حال الزوجه بالصلح فان
قبل الدخول احتل بطلان الحوالة وحقها كما في قلنا في العبد المعبود لو طلقها قبل الدخول صح الحوالة في النصف وبقي النصف
محملا للمهر **الحج** قد بينا جواز الحوالة على كل من عليه فالحال عليه طالبة المحل بجملة منه فان قضاه الحال عليه قبل ان
يخلصه قال الشيخ ان كان با مو رجع على المحل وان لم يكن با مو لم يرجع فان هذا الشيخ اشترط الاذن في الحوالة فهو حق وان كان
في الادامات والافهين هذه الحوالة كالصلح ليس للمحال عليه ان يرجع الا بما ادى اليه من اختلاف المحل والمحال عليه بعد
القضاء فقال المحل ان كان عليك ملك حلت به عليك وانكسرت الحال عليه لقول قول المنكر مع منعه فترجع على المحل وبما
كان له دين في ذمة غيره فوضعه لاخر قال الشيخ الا توى جواز الهبة وليس بمعتد **المقد** كذا في الصلح وفيه
لج بجملة عقد شرع لقطع النزاع بين المختلفين وهو على انواع صلح بين المسلمين واهل الحرب وبين اهل العدل والنجى
وهو سلفه صلح بين الزوجين واخيهما شقاق بينهما وسباني و صلح بين الخصمين في الاموال هذه الباب معقوله **ب** الصلح
عقد قائم مستقل بنفسه ليس فيها على غيره وهو لا يرد من الطرفين لا بطل الا بالقبول وقد اجمع العلماء كافتة على ثبوته فالقول
بؤد الى محرم حلال او محلل حرام ولاخبار بقدر انعقاده لاحدهما سواء اقره من المحل او لا وان اشتمل على المعاوضة ولا **الحج**
الى شرط البيع وقول الشيخ في الحلال اذا قلنا ما يبايننا رضائهم مع الاقرار على يمينين لا يعجز والا كان سببا للدين
بانه يكون ذبا صغيف **الحج** الصلح باقر على الاقرار والانكار وانما يقع الصلح على الانكار اذا اعتقد المدعى حقيقة في
والمدعى عليه براءة ذمته فيجوز للمدعى اخذ ما يرضاه من غير ان يكون من جنس المدعى ومن غير ان يوافق المدعى
او نقصان وجدا لما خوذ عنها كان له رده والرجوع في عوادة ولو وجد الدافع بالمصالح عنه عياله يرجع به على المدعى ولو
الما خوذ شقها او المصالح عنه لم يثبت الشفعة فيه ولو كانا هذا كاذبا كان الصلح باطلا في نفس الامر ولا محل للمكسر
اخذ ما لصلح اذا وضع الاقل مع كذب ولا للمدعى ان كان مبطلا ويحكم عليهما في الظاهر بالصحة ولو ادعى على رجل امانة كالتو
والمضاربة او مضمونا كالفرض الثرى في الوضعية فانكروا بالصلح **الحج** اذا صلح اجنبه عن المنكر المنكر كمواء اخرت
للمدعى بجملة عواده او لم يعترف وسواء كان باذنه او بغيره وسواء كان في ذمة او عين ثم ان لم ياذن المنكر في الصلح لم يكن
لا اجنبه الرجوع عليه بشئ لو اذنه على اشكال وان اذن في الصلح خاصة لم يرجع مع الاداء بترعا وهل يرجع مع ردة
الرجوع الوجه انه لا يرجع ايضا **الحج** اذا صلح الاجنبه عن المنكر لنفسه لكون المطالبة له فان لم يعترف المدعى بجملة عواده
فالوجه عدم الجواز وان اعترف له بالصحة فان كان المدعى بائناح ويكون الخصم بين الاجنبه والمدعى عليه ان كان عينا
وصلقه على عواده صح الصلح وان عجز قال الشيخ تجزئ من فسخ الصلح والاقامة عليه **ق** لو قال الاجنبه للمدعى تاويل
المدعى عليه مضاحك عن هذه العين لك بما باطنا ويجوز ظاهرا لو جبه صحة الصلح فان صدق المدعى عليه ملك العين
ورجع الاجنبه عليه اذا ان كان اذن له في المنع ولو انكر الاذن فالقول قوله مع منعه وان انكر التوكيل فالقول قوله مع منعه
وليس للاجنبه الرجوع عليه ثم ان كان الاجنبه ضاقا في عوى الوكالة ملك المدعى عليه العين بالصلح وان لم يكن ضاقا فله
عدم الملك واحتمل ان يقف على الاجابة **ق** اذا قال المدعى عليه جازا لم يكن اقرارا بالمدعى اما لو قال ملكته كان اقرارا
لو كذا لو قال جازا او هبته او ابرائنه منه او قبضت **الحج** اذا اعترف بتجوز ما منع من ادائه حتى ضلح على بعضه كان الصلح باطلا
وسواء كان بلفظ الصلح او الهبة او الابراء وسواء شرط في الهبة والبراء اداء الباقي والاطلاق اما لو اعترف له وصالحه من غير
كان جازا سواء صاخره البعض باكثر في غير الربوى في الربوى اشكال منه في يجوز بغير الجمل اقل واكثر وسواء كان

في ذمة المدعى عليه

والاذا
رجع عليه
اذن في الصلح
فان رده
قد رطل
استقامت

كتاب الصلح والتخفيف

٢٢٠

الصلح عن دين او عن عين فاذا اعترف له بدينه فبذلها له على درهم او بالعكس جاز ولو لم يكن صديقا ولا يقرب منه شرطه وكذا الوصل
 بالجنس لو اعترف له بعوض فبذلها له ثمن او بالعكس صحيح ولو لم يكن سبي ولا بلغة احكامه لو صلح على سكنى دار او خدعة عبد او على
 ان يعمل له عملا صحيح ولو لم يكن اجازة فان تلفت الدار او العبد قبل استيفاء شيء من المنفعة بطل الصلح وان كان في الاشياء بطل فيما اخذ
 من المدة ورجع بقسطه ولو ادعى عين فاعترف بثمن صلح على ان يزوج امرأته صحيح ولا تبدل من المجلد عقدا النكاح وجعل المصالح
 عليه مهر فان نفخ النكاح بما سقط المهر فقلنا يكون المصالح عليه مهر ارجع الزوج ^{في المهر} ولو طلقها قبل الدخول رجع بنصفه ولو
 اعترف بدعوى العين وصالحة ان يزوج نفسه فاقترعته بمصالح ولو اعترف بعين مبيتها فصالحة على كاهنها فاقترعته
 بالارش صحيح فان زال العيب جئت ارضه لا به مهر المثل وان لم يزل لكن انفع نكاحها بالمسقط للمهر رجع الزوج ^{بشرط} رشه
 اذا اعترف بالدين في مئة فابرام من بعضه اعطاه الباقي صحيح لو شرط في البراء ذلك لو صحيح ولو صلح على ان يدفع اليه بعض
 ربه من ثمن في صحيح وان كان ربويا فان خرج فاقبضه مستحقة رده الى مستحقه رجع على الدافع بعوضه لئلا الرجوع في البراء الى
 اذا كان ^{بمقتضى} اذا اعترف بالعين وتجب غوبها ودفع الباقي صحيح وان شرط في المهر وكذا مبيع لو صلح على بعضها وكذا
 الباقي في حكم الموهوب لكن لا بلغة احكامه ^{في} اذا ادعى ثمنها فاعترف له بصلح على بعضه صحيح وكذا الوصل على ثمنها منقولة
 عليها وعلى سكناء سنة ولا يكون ذلك غاربه بل يحل الاشكان من غير عوض وللشيخ هنا قول ضعيف ^{بأن} لو صلح على
 خدعة العبد سنة فباعه صحيح البيع ويخبر المشتري مع علمه ولو اعترف له بصلح صحيح ايضا ولا يبطل الصلح ويحب على العبد الخدعة
 يرجع على السيد لو وجد مغبيا عينا ينقص الخدعة به كان له فتح الصلح ولو صلح على العبد نفسه صحيح ولو لم يكن مغبيا فان خرج
 به عيب كان له الفسخ ^{في} اذ اظهر استحقاق احد العوضين بطل الصلح فان كان عن اقرار انزعه لمقره ^{بأن} خصوصه مضمون وان كان
 عن انكار رجع عنه ^{بأن} الوضعية ^{بأن} الوضعية فان الصلح لا يبطل من راس بل المصالح فسخه ^{بأن} لو اعترف له بدين في دين
 وصالحة على درهم او غيرها جاز سواء بدأ صاحبه او لا وسواء شرط القطع او لا اما لو صلح على قبل موهبه من الارض ففسخ
 الصلح اشكال ولو كان في يدها ثمن فاعترف له احداهما فصالحة عليه صحيح وان لم يبدل احد سواء شرط القطع او لا فان شرط
 القطع قاسمه الشريك وقطع نصيبه الا تركه الى وقت الشدة ولو كان الزرع لو احدا فاعترف له بنصفه وصالحة بنصفه لادرس
 بصير لزرع كله لو احدا لارض بينهما نصفين صحيح بشرط القطع وبغيره وان صالحة على جميع الارض بشرط القطع ليلزم الارض
 فارعه جاز ^{في} يجوز تعجيل الوصل باسقاط بعضه فان صالحة على ذلك جاز ولو لم يكن كروها اما لو صلح على الموهوب
 ببعضه خالا او كان ربويا فالوجه عند الجواز ولو صلح على الفحالة بنصفها مؤجلا فالوجه عند الصحة وان كان ربويا وكذا
 يجوز لو اراه من النصف لكن لا يلزم الاجل فان شرط في البراء جمل الجميع فوجب الصلح عن المجهول منها كان او عنها اذا اتفقا ^{بأن} بشرط
 ولو عليه احدهما وكان اكثر لم يخير الا ان يعرف اياه ولو اختلفت فخر خطه بقدر شعيرة طمنا بعا واخذ كل منها بنصيبه فبذلها
 الا ان يظلم او لو اختلف ضمير طعام ولو بطلما مقدارها فباعه باها بشن لو صحيح ولو صلح على ثمنها بجا اذا كان العوض منها
 لا يحتاج الى شهادة لاسباب المعرفة كالمنازعة عين في مولى بجمهولة وحقوق متفلكة او في ارض او عين من المال لا يعلم كل
 واحد حقه منها جاز الصلح مع الجهالة من الطرفين وان كان مما يحتاج الى شهادة وجب ان يكون معلوما وان امكنها معرفة ما جاز
 عليه بان يكون عنها موجودة وجب العلم بما وكذا لو كان من عليه الحق يعلم وجب ان يعرف صاحبه ^{بأن} يصح الصلح بين كاهنها
 يجوز اخذ العوض عنه سواء جاز بعه كالا عبا المملوكة او لا كارض الجنان وودعه العبد مكنى الدار وعبدك بيع ولو صلح
 عما وجب القصاص باكثر من ثمنه واول جاز ولو صلح عن الخطا باكثر من ثمنه من جنسها وكان ربويا نصيبه نكال ولو اختلف
 شيئا مصلح عنه باكثر من قيمته من جنسها جاز وللشيخ قول بالمنع ضعيف لو صلح عن القيمة فالوجه ما قاله الشيخ ولا خلاف
 في الجواز لو صلح من غير الجنس بالاكتر او الاقل ^{في} يجوز الصلح عن الموهبل الحال وبالعكس وبلز لا قبل وعن كل ماله
 والموهبل يثله ^{في} لو صلح عن القصاص بسيد يخرج مستحقا بطل الصلح ورجع بارش القصاص لا بقيمة العبد وكذا لو خرج
 ولو صلح على دار او عبد فوجد العوض مستحقا او مبيها رجع في المذاق والعبد ان كان باقيا وبقيته بل كان ماله ولو صلح على
 العيب ببدل فان مستحقا او حرا رجع بارش الموهبل لو صلح عن القصاص بغير بيان حرة او بطلان لثمنه مستحق رجع بالدين ^{بأن} لا يكون

کتاب الکواکب والمجیرات

۲۲۱

[illegible]

كتاب الوكالة للشيخ

٢٣٢

بدل على الرضا بذلك قبلت ما شاء من الألفاظ ولو لم يقل لفظا وضلا ما بدل على الرضا كالنصر وفعل ما أمر به كان
قبولاً صحيحاً **باب** لا يشترط فوراً قبول بل لو وكل جازان قبل على الترخي فولا وفلا سوا كان حاضراً أو غائباً
من شرط الوكالة أن يقع من جهة فلو علفت على شرط أو ضمنه بطلت ولو قال منها عزلتك فانت وكيلي لم ينقل بعد الغزل والنج
الوكالة وعلق النصر صح ولم يجز للوكيل النصر قبل وجو العلق **باب** يجوز التوكيل بجعل وبغير جعل فإن كانت بجعل استحق
الوكيل عليهم ما وكل فيه إلى الموكل إن كان مما يمكن تسليمه وكل في عمل كغسل يابس أو يقص أو يحيطه فني سلمه إلى الموكل
استحق الأجر وإن كان في منزل الموكل وإن وكل في بيع أو شراء استحق مع العمل وإن لم يقبض الثمن في البيع إلا أن يجعل الأجر في
البيع والقبض **باب** في شرائه تسعين ما وكل فيه أشكال فلو وكله في كل قليل وكثير أو في كل تصرف يجوز له وفي كل ما له النصر فيه
الشيخ لا يجوز لعظم الغرض فيه القرض للنصر ولو قبل بالجواز كان حسناً ويكون تصرف الوكيل منوطاً بالصلحة ولو قال لا أشترى ما شئت
لا يجوز لأنه قد يشترى ما لا يند على ثمنه ولو قبل بالجواز مع اعتبار المصلحة كان وجهاً لا يشترى لا يشترى المصلحة دون
ولا يشترى ما لا يفكر الموكل على ثمنه ولا ما انتفت المصلحة فيه ولو قال بيع مالي كله جازاً عاماً وكذا اقتصر دون كلها ولو قال
بيع ما شئت من مالي أو من عبيدي واقتصر ما شئت من دوني وكذا اقتصر في المستقبل ولو قال اشترى عبيداً
أو ثوباً أو أطلق قال الشيخ لا يجوز للمجهل لأنه ولو قال تركب أو عتقها جازاً عاماً أو وجهه عند جواز الأول أيضاً ولا يشترط
ذكوراً والتمن أطلق أو قبل بل إن يشترى من المثل **باب** الوكالة عقد جاز من الطرفين فلهما بكل غرض وكله متى شاء ولو
غرض نفسه سواء كان الموكل حاضراً أو غائباً فافسخ الوكيل بطلت كالأمر وبطلت تصرفه بعد الفسخ واقتصر في النصر بطلت
إلى المخلصة عقد الوكالة **باب** بطلت الوكالة بموت الموكل أو الوكيل أو الممنون من أيهما كان وكذا الإغما وبطلت الموكل منعا
الوكالة ونفسه كموث العبد الموكل في بيعه والمرأة الموكل في طلاقها ولا تبطل بالتور وإن طار ما ناوله بالسهم وإن كثر
ولا السكر ولا بالفسوق المتجوز إن كان في الأجنابة عقد النكاح ولو جعل الحاكم على الموكل نفسه أو فلو بطلت الوكالة
إضافاً في عبا أمواله بخلاف ما لو جهر على الوكيل ولو جهر على الموكل لم تبطل الوكالة بما لا يتعلق بالمال كالتصو والشراب والدين
والطلاق والقصاص والخلع ولو كان وكيلها فيها بشرط فيه الأمانة كوكيل على التيمم وعلى الوقف على الفقراء ونحوه انقلب
بفسقه فهو موكل ولو كان وكيل من بقت في مال نفسه انقلب بفسقه لا يفسق موكله **باب** إذا عزل الموكل الوكيل أو
العزل انقلب جازاً عاماً إن لم يعلم بل شهد على عزله فإن كان مع إمكان الإعلام لم ينزل وهل يجوز لشاهد العزل الشراء من
الوكيل فيه نظر وإن كان معتد به فقولان أجوبهما عدم العزل واختار الشيخ في النهاية العزل فلي ما اختاره متى تصرف بطلت
منه تصرفه فلو اقتصر وقع موقعه وعلى قولنا الشيخ يكون قصاص الوكيل بعد الغر خطاً ولو مات الموكل فقد انقلب الوكيل
سواء علم بموته أو لا فكل تصرف فعله بعد الموت كان باطلاً وإن لم يعلم بالموت **باب** لا تبطل الوكالة بالنعك فيما وكل فيه كبيع الثوب
وركوب الدابة لكنه يضمن بالنعك فإذا باع صح البيع وبشر من الثمن بالسليم إلى المشتري وهل ينزل الضمان بمجرد العقد فيه نظر
مذاً أنه انتقل العين إلى المشتري برز فاقبض الثمن من المشتري كان مائة غير مضمون وكذا لو وكل في شراء شيء فتعقد في الثمن
فإنه يبرأ بتسليمه إلى البايع ولا يضمن البيع ولو وجد بالبيع عيباً فترده المشتري عليه ويعد هوياً اشترى عيباً فترده وقبض الثمن
فأوجب عود الضمان **باب** لو وكل امرأته في بيع أو شراء ما غير ثم طلقها لم تبطل الوكالة أما لو وكل عبداً ثم اعتقه أو باع عبداً
انقلب له وكذا لو وكل عبداً فترده لم يبرأ ما لو لعتق فلو جبه بقاءه وكأله وكذا لو اشترى الموكل فألو وكل مسلم كافراً فما
يصح تصرفه مبرح به إن كان ذمياً أو متاعاً أو حريباً أو مرتداً ولو وكل مسلماً فارتد لم تبطل وكأله سواء لم يحق بداءه أو لا
أو أفا مبداءاً الحربي سواء كان ذمياً أو لا ولو ارتد الموكل لم تبطل الوكالة أيضاً إن لم يكن عن ظن ولا يبطلت كذا
التفصيل ولو وكل في حال رده **باب** لو وكل رجل في نقل امرأته أو بيع عبده أو قبض دابة من ذل فقامت لبيته بطلاق
الزوجه وعق العبد وانتقال الدار عن الموكل بطلت الوكالة **باب** لو تلفت العين الموكل فيها بطلت الوكالة على ما تقدم
فلو دفع إليه بربا أو وكل في الشراء به فهلك أو ضاع واستغرضه أو بطلت تصرفه بطلت الوكالة سواء ملك في الشراء
بالعين أو مطلقاً أو بشد الذنبار فإن اشترى ح وقف على إجازة الوكيل ولو اشترى الوكيل بين يدي الغير شيئاً فالوجه الوفاق

فما يقبل التوكيل وما يعسر الموكل

٢٣٢

فما يقبل التوكيل وما يعسر الموكل

على الاجارة لا وقوع الشراء للوكيل بل لو خاب او كذب طالب التوكيل الغرم وجب عليه الدفع اليه لا اعتبار بمخوثرته
 الغائب في الميثاق موقوف على البينة عن الغائب بقول عزك وانك نيا ينك او ضحك او بطلت او نقصت او
 تضر او اضع من التصرف ولو انكر الوكالة فقام الوكيل البينة مثبتة لم يكن الا نكاره لا فيما عني فطعا وفي المستقبل
 اشكال في التوكيل في التوكيل بضم الحاء فيصح الوكالة من دون رضا ولو عرله الخصم فيقول **الفصل الثاني**
 فيما يصح التوكيل فيه وما لا يصح فيه **باب** ما يتعلق بغير اشارة من العبد مباشرة لا يصح التوكيل فيه بكل
 ما جعل في دفعه الى غيره لا يخص بالباشرة جاز التوكيل فيه شرطه ان يكون مملوكا للموكل فلو وكل في طلاق امرأته سبكتها
 او عبد بشره لم يجز ان يكون مما يصح فيه النيابة **باب** الطهارة لا يصح النيابة فيها للغيرين تحلفها ولا يجوز ان يوصيه غيره
 في حمله الا مع الضرورة ويجوز ان يستعين ويجوز التوكيل في تضرره وتوبه من النجاسة **باب** الصلوة لا يصح النيابة فيها الا في
 ركعتي الطواف مع العدة ويجوز من قبل الموثق عندنا وان لم يكن توكيل الحقيقة في الزكاة يجوز النيابة في ذاتها فلو وكله
 غيره ويجوز ان يشهد في اخراجها من مال ومن مال الثابت بنسب الغنم ايضا في التسليم **باب** الصيام لا يصح النيابة فيه الا اذا ملك
 فصوم عنه ولته راما الاعتكاف فلا تدخل النيابة في الحج تدخل النيابة مع العجز والموت في البيع يصح التوكيل فيه وفي
 جميع احكامه كذا الترمذ والزهري وقضيه **باب** القلي لا يتصور فيه الوكالة راما الحج فيصح ان يوكل الحاكم من يوثق عنه **باب** الصلح
 يصح التوكيل فيه كذا الحوالة والصلح والتملك والوكالة والاذن على اشكال والعارضة والقرض والمباينة والمطالبة بالشفعة
 واخذها واخذها والاجارة والاصطبار والاحتياط والاحتياطات على اشكال والحجالة والمفارقة والعطاء
 والمباينة والوقف وقبض الحقوق ودفعها كالميراث وغيره والقسم والوصايا والودائع والنكاح ايجابا وقبولا من الولي
 والخاصة المرأة والخلع والطلاق والرجعة واستبراء القصاص يحضر موكله غيبته وقفا لاهل البغي والجماع واستبراء القصاص
 دون اثباتها الا اذا اذنت عقد الخيرية وتسليمها وقبضها والذبح وعقد السبق الرمي والقضاء والدعوى واثبات الحج والعمرة
 والقرض والصلح والابراء والعقود والتدبير والتكليف لا يشترط علم الوكيل في القصد والمبرع عنه ولا من عليه الدين وفي اشرط
 علم الموكل نظري المصنوع يصح التوكيل فيه فاذا غصب يوكله كان هو الغاصب الموكل ولا المبرع ولا القسم من الزكاة
 ولا الابلا ولا الظهار ولا اللعان ولا العتق ولا الرضا ولا الخيانة ولا القسامة ولا الاشارة بل يجب الحد على اثنان كالتوكيل
 ولا الايمان والندوة والعهود وما الشهاد فان الشناك كان شاهدا فروع لا وكلا ولا الاستدلال فيما جازي الشيخ الوكالة
 في الاقرار فان عين الموكل لم يلزم ما يبره الوكيل في الاقرار وان اطلق لم ينفذ اقراره لو وكله فاذ اقرارا يطلق رجوع في التفسير الى
 الموكل ولزم من مناه من الوكالة ففي كونه اقرارا من الموكل طرفان قلنا بلزمن وكلمة في الاقرار بالمعنى ما عني وفي المطابق ما عني
 ويجوز على المعنيين **الفصل الثالث** في موكله وفيه **باب** ما يتعلق بغير اشارة من العبد مباشرة لا يصح التوكيل فيه بكل
 شئ بنفسه كان قبل تدخل النيابة جاز ان يوكل فيه بعباد كان او امرأة حرة او عبدا مسلما او كافرا فلو وكل المجنون والسكران
 والمغنى عنه لا يصح كذا الصبي متبركا كان وغيره ولو بلغ عشرة ازان يوكل فيما له فعله بنفسه كالوصية في المروءة والشفعة
 والطلاق على ما فيه ممنوعة وليس له ان يوكل في غير ذلك وان كان مراعا باذن الولي او غيره منه **باب** لو عسر للموكل
 المجنون بطلت الوكالة من وقت عرضة ان لم يعلم به سواء كان مطبقا او اودا وكذا الاعماء واما السكر العارض
 فلا تبطل الوكالة **باب** المجنون عليه نسقه او فاس ليس له ان يوكل فيما لا يجوز له التصرف فيه بنفسه كالاموال ويجوز فيما
 له التصرف فيه بنفسه كالطلاق والخلع واستبراء النكاح كالعبد الفاس ليس له ان يوكل الا باذن سيده فيما يشترط فيه اذن
 المولى لا يكفي فيه الاذن في التجارة فيما لا يتعلق بها اما المكاتب فله ان يوكل فيما يولى بنفسه مما يصح فيه النيابة ويجوز للفقير
 يوكل فيما يبرأه بنفسه من غير ان السيد كالطلاق والخلع فلو وكله اجته في شراء نفسه من مولا **باب** صح **باب** لا يجوز للموكل ان
 يوكل غيره الا باذن الموكل سواء اطلق الا اذا كان الوكيل ممن يرفع عن متعلق الوكالة او كان كثيرا متفرقا فيجوز نفسه
 فيجوز له ان يشهد هل يجوز للمعاجر من حيث الكثرة الاستنابة في الجمع ويجوز ان يقتصر على الزيادة العجز عنها الا في
 الاخير لو اذن له في التوكيل خاف بلا خلا ولا وقال وكذلك فاصنع ما شئت في جواز التوكيل نظرا فيه ذلك **باب** اذا

كتاب الوكالة

٢٣٤

ناسقا
لغيره ولو وكل

في الوكالة

في الوكالة

الحكم بالوكالة
وان كان

ان وكله فانه
على وجه الرجوع عن
الشهادة بطلان الوكالة
ان شهدا

له في التوكيل فان عتق لم يجز التوكيل وان اطلق وجب ان يعين على امين فلو وكل امينا فاجب عليه عزله في الوصية
له ان يوكل وكذا الحاكم وامنه وولي النكاح يجوز ان يوكل في تزويج مولته سواء كان ابا او جدا اما الوكيل فينفذ على
الاذن **ح** اذا اذن الموكل للوكيل في التوكيل صح وكان الوكيل الثاني وكلا الموكل لا ينفل بموت الوكيل الاول ولا عزله ولا
ملك الاقل عزله الثاني ولو اذن له ان يوكل لنفسه جاز وكان وكلا الموكل ينفل بموته وعزله اياه وموت الموكل عزله الاول
ولو وكل الاول من غير اذن نطقا بل عرفا كان الثاني وكلا الموكل **ط** العبد لما اذنت له في التجاره يجوز له ان يوكل فيها بجواز
التجارة الى التوكيل فيه من غير اذن ولا يجوز في غير ذلك **ي** لا يجوز للمهر ان يوكل في عقد النكاح ولا شراء الصديق
للابن الجيران يوكل عن الصغير **ب** للقابيل يوكل في الطلاق اجماعا وكذا للامام في اوقع الطلاق بجواز الوكيل في
خلافا للشيخ **ج** ينبغي للحاكم ان يوكل عن السفهاء ونواقص العقول كجذامهم **د** يكره للوكالات مباشرة الحكومة ولو
لهم ان يوكلوا فيها **الفصل الرابع** في الوكيل فيه **ب** بجواز **ط** بشرط فيه البلوغ وكلا العقول فلا يصح شرا
الصبي ولا المجنون والمنوع عليه فلو وكل الصبي لم يصح تصرفه وان كان يعقل ما يقول **ب** كل ماله ان يملك بنفسه ما يصح النيابة فيه
صح ان يكون وكلا فيه **ج** يجوز وكالة الماسوق في النكاح اجماعا باقوله وفي غيره وكذا الكافر المرتد ويجوز الاستئذان في
عليه لغيره وفسد في الاموال وغيرها **ي** لا يجوز استئذان المحرم فيها ليس له ان يفعل ما يتبعه الصديق عقد النكاح هو العبد
يجوز ان يكون وكلا في قبول النكاح باذن مولاه وفي ايجابه وكذا في غير من العقود وغيرها ولا يجوز من دون اذنه **ح**
المراة يجوز استئذانها في كل ما يصح الاستئذان فيه ويجوز ان يكون وكلا في عقد النكاح اجماعا باقوله وكذا يجوز ان يكون وكلا
في طلاقه وغيرها والاخر يجوز ان يوكلها في طلاق نفسها ونفل الشيخ خلافا عن بعض علماء شافعي ذلك وقوى الشيخ **ف** كل ما
يصح للوكيل ان يوقعه مباشرة لا يجوز ان يوكل فيه فلا يجوز للكاثر ان يوكل في نكاح المسلمة قال الشيخ والاخر عند الجواز
الطفل ولا المجنون في الحقوق اجمع الا فيما يجوز للطفل ان يوقعه مباشرة على ما قلنا في الرواية ولا بشرط عدالة الولي لا الوكيل
في النكاح **ح** يجوز ان يوكل عتق في اعناق نفسه **ط** يجوز للمكاتب ان يوكل بجعل من غير اذن مولاه وليس له ان يوكل لغيره
بغير جعل الا مع اذنه **ي** يجوز توكيد الوكيل فلو وكل اثنين جاز وليس احدهما الا انفرادا بالنظر في الجمع لافي البعض
الا ان يجعل له ذلك ولو جعله لاحدهما لم يكن الاخر فذلك ولو وكلها في حفظ ماله حفظاه في خزائنها ولو غاب احدهما
لم يكن للاخر التصرف ولا للحاكم ضم اقراره ولو ادعى احد الوكيلين وكالة اثبته الحاكم وسمع البينة منه وان كان الاخر غائبا
يمثل الحاكم بالنظر في الامم حضور الغائب لا يحتاج مع حضوره الى اعادة البينة ولو جعل الغائب الوكالة او عزله نفسه لم يكن
للاخر التصرف ولو وكلها في التصرف لم يكن لاحدهما الا انفرادا بها كغيرها من الحقوق **ي** المسلم يجوز ان يوكل على مثله مثل اجماع
ويكره ان يوكل الذي على المسلم وليس محررا خلافا للشيخ وفي بعض اقواله وتوكل الذي على الذي على المسلم على المدعي كذا توكل الذي
لمثله على مثله ولا مسلم على الذي ولا يجوز ان يوكل على المسلم لا الذي ولا مسلم **ب** يستحب ان يكون الوكيل امينا ذا بصيرة تامر
بالمعنة التي بنازعها **الفصل الخامس** فيها ثبتت بالوكالة وفيه **ب** بجواز الاثبت الوكالة بدعوى
الوكيل خوفا مكنة لغيره او صدقة او ثمة ثبتت باقرار الموكل او البينة وهي شاهد اعلان ولا يثبت بشهادة الترافع فرادى
وان كثرت ولا بشهادة رجل وامرأتين ولا بشهادة اثنين وان كانت الوكالة بمال **ب** لو شهد عدلان بالوكالة ثم شهد احدهما
ان الموكل عزله لم يثبت الوكالة ان كان عبده لو تورش شهادته في الغزل ولو شهد ثالث بالغزل لم يثبت ان شهادته قبل الحكم
ولا بعد الا ان شهد معه اخر به او شهدا بالوكالة ثم شهدا بالغزل قبل الحكم وان كان عبده لم يثبت اما لو شهدا الا على وجه
الرجوع فانه يثبت الغزل بشهادتهما **ج** بشرط في ثبوت الوكالة اتفقا فيها في الشهادة فلو شهدا احدهما انه وكله يوم الجمعة
الاخر يوم السبت وشهدا احدهما انه وكله بالجمعة والاخر بالجمعة وشهدا احدهما انه قال وكلتك والاخر انه قال استبكتك ولا
لك في التصرف لوما شهد من الفاظ الوكالة او شهدا احدهما على عقد الوكالة والاخر على الاقرار بها او شهدا احدهما انه وكله
في بيع عبده وشهد الاخر انه وكله في بيعه الاخر انه قال لا تبعه حتى تستامرني او تستامرني
لم يثبت الوكالة ولو شهدا احدهما انه اقره بوكيله يوم الجمعة والاخر انه اقره بوكيله يوم السبت وشهدا احدهما انه اقره بالجمعة

(الاخر)

في أحكام منازع الوكيل والموكل

٢١٢

الآخر انما يترتب به او قال احدهما اشهدانه وكلمه وقال الاخر اشهدانه استنباه او اذن له في التصرف من غير حكمة بقضاء او
احدهما انما يترتب به وكلمه والاخر انه اقترانه فانه ما يبرر وصية في حياته في التصرف بثلث الوكالة ولو شهد احد ما انه وكل في بيع عبث
والآخر في بيع عبث وجان به ثبت وكلمه العبد وكذا لو شهد احدهما انه وكل في بيعه لزيد والاخر انه وكل في بيعه لزيد
وان شاء لعمري لا يثبت الوكالة بخبر الواحد ولا يجوز للوكيل التصرف بمجرد الخبر وان شرط الضمان مع انكار الوكيل وكما
لا يثبت لغيره بخبر الواحد وان كان رسولا ولو شهد اثنان بالوكالة على الغائب فقال الوكيل فاعلمت هذا انا اخص الان بان
لان القبول لا يوجب على العود ولا يشترط في الوكالة ان يضاف حضور الوكيل عقدا للوكالة ولا علمه بغيره ولا يضر جملة به ايا الوكيل
لو علم هذا المشاهدين لم يثبت وكلمه وان قال فاعلمت وسكت طلب منه التمسك فان فسر الاول بثبت وكلمه وان فسر
بطلت هم كوا فامر البيهقي على الغائب به وكلمه سمعت بيته وحكم على الغائب لو قال من علمه الحق احلف انك لا تشق مطا
له يجوز لو ادعى الغرض واقام بذلك بيته سمعت الغرض وان لم يقيم بيته لم يكن له احلف الوكيل الا ان يدعي عليه العلم
بالغرض فحلف على نفسه في نفي شهادة الوكيل على موكله مطلقا اذا كان من اهل الشهادة وقبيل شهادته له فيها البس كذا
فيه ولو شهد بغير الغرض بما كان وكلمه فيه سمعت فيه شهادته ان لم يكن قد شرع في الخصومة عليه وكان قد اقامها وردت
ان كان قد شرع او اقامها لم يقبل لو شهد المولى بان الزوج وكل في طلاق امرها او تيمم تحت المفع بيها البضع لها ولو
شهد بغير الغرض عن الطلاق لم يقبل منه انما انما الموقوف او ادعى الوكالة فشهد له انباء او ابواه قبلت لو شهد له انباء الوكيل
لم يقبل ويقبل لو شهد له ابواه ولو ادعى كالة الغائب في الخصم العزك شهد له انباء الغائب لم يقبل ولو ادعى من الوكيل شخص
الوكيل او ادعى عنه وبما اخبر عند الغرض شهد له انباء قبلت ولو ادعى مكاتب الوكيل فشهد له سببه لم يقبل ولو شهد له انباء
سببه قبلت ولو ادعى انباء السيد الشهادة قبلت **ط** للحاكم ان يحكم بالوكالة لغيره ولو شهد بكونه شخص لم ينفرد في البيهقي
في لو ادعى الوكيل له واقام شاهدين معها المأكل وانما لم ينفرد في الخصم للموكل **فا** اذا ادعى الوكيل له التمسك
دعواه في حق موكله قبل ثبوت كالة ولو ادعى بغير ما لا على غائب وجه كماله واقام بيته حكم له بعد الاخلال على شكله
انتم كماله فان خسر الغائب انكر الوكالة او ادعى الغرض لم يؤثر في الحكم **بب** لو ادعى الوكيل له فشهد له اثنان احدهما ابن
الآخر قبلت جماعة ولو شهد له ابنا الوكيل قبلت ولو شهد له انباء لم يقبل ان انكر الموكل ذلك وكذا لو كان غائبا او ساكنا
الفصل السادس في المنازع وقبيل **بج** اذا ادعى الوكيل له وانكر الموكل فالقول قوله مع منبته اذا لم يكن
للمدعي بينه ووقا فكذلك ودفعنا اليك الا فانكر الوكيل الجميع فالقول قوله وكذا لو قال فكذلك فانكروا **لوز** في
وانكر الموكل الوكالة ولا يثبت فالقول قول الموكل مع منبته فان شهد المرأة الوكيل لم يرجع عليه شيء والاربعون ثمانية
كل اخوان ابن دوزي ويصغر وقبل يحكم بطلان العقد في الظاهر فان كان الوكيل صفا وجب على الموكل ان يخلصها
ويستوفى اليها نصف فبرقوه ولو ضمن الوكيل للمهر رجعت عليه اجمع على الواجب ينبغي ان يرجع بالنفس والاول
لان الفقه لم يشرع بانكاره فيكون النكاح باقيا في الباطن فوجب الرجوع ثم ان صدقت المرأة الوكيل في دعوى الوكالة لم يضرها
ان يزوج الا بعد ان يظلمها والوجه وجوب الطلاق على الوكيل وبه شهدت الرواية **جج** لو ادعى ان فلان الغائب
وكلمت الزوج من زوجها ومات الغائب لم يثبت له المهر الا ان يصدقها الورثة او يثبت بالبيته **ك** لو صدقت الموكل على
الوكالة وانكر انه زوجة فهذا الاختلاف في قصر الوكيل في قبيل **ل** لو ادعى الموكل انكار الموكل فاعلمت هذا انا اخص الان بان
روكنته في نكاح النكاح بالفان في عقدتها وضمن الوكيل لا تشتم انكر الموكل فاعلمت الاول باق بحاله فان صدقت
المرأة الوكيل فقبل يرجع على الضامن ام لا فيه نظر اقربيه الرجوع وان لم يصدقه لم يرجع عليه شيء **و** انما اختلفنا في
الوكالة كان القول قول الموكل مع منبته فاذا ادعى انه في شرع الجارية بغيره قال الموكل انك بغيره فقدم قول الموكل
مع منبته البيهقي فان كان الوكيل اشترى بعين مال الموكل وذكر الشراء له في العقد رجعت الجارية الى البائع وان اشتراه
بعين مال الموكل الا انه لم يذكره في العقد فان صدق البائع في ان الشراء بعين مال الموكل فالحكم ما تقدم وان كذب حلف
على نفسه العلم فليطرد عوا الوكيل ويلزمه البيع وبغيره الوكيل الثمن الموكل فان كان الوكيل كاذبا فالتسليم للبائع وعلى البائع

في المنازع والوكيل

كتاب الوكيل

ما قبضه من الثمن للوكيل وان كان صادقا فله تسلفه للوكيل ولا يحمل له فان اراد استخلاها من غيرها لم يملكها وان اشترى في
 الذمة والاطلاق لم يبيع وان ذكر ان الشراء الوكيل بطل البيع ولا يلزم الوكيل وكل موضع قلنا بطل فيه البيع يرجع الجارية الى
 البائع وكل موضع حكم بصدقة ثبت للملك للوكيل ظاهر فان كان كاذبا في نفس الامر ثبت له ايضا باطنا وان كان صادقا فله الملك
 باطنا للوكيل فبما ساء الحاكم بالبيع على الوكيل بان يقول ان كنت اذنت لك فقد بعته بعثته يقبل الوكيل لئلا يضر له الفرج ولو
 ذلك شرطا حقيقيا وان كانت بصيغته فان اجاب الوكيل الى البيع ثبت للملك من الوكيل باطنا ايضا وان اشيع لم يجرى ح فالاولى
 ان الوكيل لا يستحل استمتاعها ويجوز له بيعها واستيفاء دينه من الثمن فان كان وفق حقه ولا توصل الى الفاضل الى الوكيل
 واستيفاء الناقص منه ولو تولى الحاكم بيعها كان جائزا **ح** اذا قال وكنتك في بيع العبد فقال بلى في بيع الجارية او قال وكنتك في
 البيع بالعين فقال بلى او قال وكنتك في بيعه نقلا قال كسبه او قال وكنتك في شراء عبيد فقال بلى في شراء امته او قال وكنتك في
 كله قول الوكيل والحكم فيه كما قلنا فما اذا اختلفا في ثمنها **ح** اذا باع الوكيل نسبه فقال الموكل تمام اذنت في التلف فقول
 مع مبيته فان صدقة الوكيل والمشتري كان شرعا مع بقاءه من ثمنها وان كان فالبايع بالقيمة على من شاء فان رجع
 الوكيل رجع الوكيل بما على المشتري وان رجع على المشتري لم يرجع المشتري على الوكيل بشيء وان كذبا فالقول قوله
 مع مبيته ويرجع بالعين مع وجودها وبقيتها على من شاء منها مع تلفها فان رجع على المشتري رجع المشتري على الوكيل
 اخذ منه او لا وان رجع على الوكيل لم يكن للوكيل الرجوع على المشتري في الحال فاذا احل الاجل رجع قائل الامر في ثمنه
 والتمن التمس ولو صدقة احلها كان له الرجوع على من صدقة بغير عين والحكم في المكذب على ما تقدم ولو انكر المشتري كون
 الوكيل وكبلا في البيع وانما المتاع ملكه فالقول قوله مع مبيته **ط** اذا قال الوكيل تلفها لك في ثمنها والتمن الذي قبضه
 الموكل فالقول قوله الوكيل مؤا دعى تلفه بسبب خفي او ظاهر كالحرق وكذلك من في يد امانة كالا ب الجرد الوضو الى
 وامنيه والمودع والشريك والمضارب والمرهن والمتاجر **ح** لو ادعى تعدد الوكيل كلبس الثوب وكوب الدابة او
 تفرط في حفظه فانكر الوكيل فالقول قوله مع مبيته فاحلف فلا ضمانا عليه سواء يحمل او غيره ولو باع الوكيل وتلف الثمن
 في يد من غير تفرط ثم استحقك العين رجع المشتري على المالك الوكيل **يا** اذا اختلفا في التصرف فيقول الوكيل
 بعته او قبضت الثمن فقل قول الموكل لم يبيع ولم يقبض احتمل تقديم قول الوكيل لان قراره بما له ان لم يفعل واجمل فقل
 قول الموكل لا اقرار الوكيل هنا على الموكل فلم يقبل كما لو اقر عليه قولي الشيخ الاول وشك فيه ترد **ب** اذا وكل في الشراء
 فقال اشتره بمائة فقال الموكل بخمسين وهو يباي المائة فالقول قوله الوكيل على اخذ الشئ وان كان الشراء في الذمة
 ويحمل تقديم قول الموكل على ما تقدم وان كان الشراء بالعين **ج** اذا ادعى الوكيل الرد الى الموكل قال الشيخ ان كان بغير
 جعل فالقول قوله مع المبيع وان كان بجعل فالقول قوله الموكل ولو قبل ان القول قول الموكل مطلقا كان حسنا وكذا اذا ادعى
 الرد على البتيم والاب والجد والحاكم وامنيه والشريك المضارب من حصلته يد ضالة اما اذا ادعى الوضو او الولى للضمان
 على الطفل فالقول قوله مع المبيع ولا فرق بين ان يدعى الوكيل رد العين والتمن ولو انكر الوكيل قبض المال ثم ثبت ذلك
 او اعترف فادعى الرد والتلف فقبل قوله واوقام مبيته بالرد والتلف فالقول قوله ما لم يفرط في التلف او لا يفرط في التلف
 او ليس لك غشك او قبل بشئ فانه قبل بقبضه وبشئ عناه **هل** اذا اشترى وادعى الوكالة فيه كان القول قول المنكر فان
 كان الوكيل ذكر الشراء له بطل البيع مع بين المنكر وان لم يذكره قبضه عليه والتمن فان كان الوكيل صافا توصل الى بيع المتاع
 كما تقدم وان كان كاذبا وقع الشراء له باطنا وظاهرا **ح** اذا ادعى الوكيل تلفه فيقول الموكل اذنت لئلا يضر له الفرج
 قول الوكيل مع المبيع ولو اشترى الوكيل بغير الجارية بين ماله الوكيل والوكيل والوكيل مطالبة الوكيل مع جعل البائع
 والوكيل مع العلم **ق** لو طالب الوكيل الغريم فقال لا تحقق المطالبة لم يسمع قوله ولو قال عزك ابرأني وقضيت فان
 ادعى العلم على الوكيل فوجبت العين عليه الا فلا ولو صدقة مطلكت كانت **ف** لو اقر الوكيل بقبض الدين من الغريم
 وصدقة الغريم وانكر الوكيل فالقول قوله الموكل على اسكال ولو امره ببيع سلعة وطلبها وقبض ثمنها فلف من غير
 تفرط فاقرا الوكيل بالقبض وصدقة المشتري وانكر الوكيل فالقول قوله الوكيل لان الدعي عليه حيث سلم البيع ولو قبض الثمن

مع مبيته
 البينة سواء كان
 باقية او الفوت اذا
 وكلت في ثمنه
 الجارية فقال بلى في
 غيرهما فالقول قوله
 الوكيل

كان
 للنازع المأمور
 ببيع ثمنه ومثوا
 كان

في احكام الوكيل والوكيل في المحاكمات

ولو ظهر في البيع عبثه على الوكيل ولو قبل برونه على الموكل كان اقراره صحيحا ولو كلفه في قضاء ديونه فادعاه وانكر الغرض فادعاه
قوله مع يمينه ويطلب الوكيل ثم الوكيل ان كان قد قضا بمحض الموكل لم يرجع الموكل عليه شيئا وكذا ان لم يكن بمحضه لكن اشهد
عليه مدين ما نا او غابا او كان ظاهرهما العذلة ثم ظهر فضتها وان لم يشهد عليه كان له الرجوع سواء صدقه الموكل وامر بالاداء
او لو قامها وكذبه لتصرفه بترك الاشياء وان لم يبرها ما وازن في القضاء بغيرها او اعترف الغرض فلا ضمانا ولو قال
الوكيل قضيت بمحضتي او قال اذنت لي قضاءه بغير قبضه او قال اشهدت بما مدين ما نا فانكره الموكل فالقول قول الموكل
مع اليمين ويجوز تقديم قول الوكيل ولو دفع الى الوكيل عبثا ليدفعها عند ذلك فانكر الاستدعاء فالقول قوله مع اليمين ثم
ان كان اودع بمحض الموكل لم يضمن وان كان بغيره اخذ منه الرجوع وقواه الشيخ وثبوتة للتصرف بترك الاشياء ولو ادعى
المستودع فان كانت اليمين باقية كان للموكل استعادتها او ابقاها وان كانت فاقعة لم يضمنها المستودع وفي قضيتين او
اشكال امره العذر **قوله** اذا ادعى خيانة وكبلة لم يسمع الا مع التعيين وحيث يكون القول قول الوكيل مع يمينه عدم البينة
لتنقي الجبل ان كان شرطه ولو نكل حلف الموكل وثبت الخيانة وقا ^{وقا} صفة فاذا كان له جعل على البيع كان له المطالبة به من
قبل ان يتسلم الموكل الثمن ولو قال او كلنك في بيع مالي فاذا سلمت الثمن الى فلان كذا استحق الجبل بعد التسليم **قوله** اذا ادعى
الوكاله عن الغائب في قبض حقه فان اقام بينة اقرعه وان لم يقيم بينة وانكره لم يبره بيمينه عليه اليمين وان ادعى عليه
العلم سواء كان الحق دينيا او عبثا كالوديعه وشبهها ولو صدقه لم يبره بالتسليم اليه في الدين واليمين مما على التكليف
الدين فلا دفع اليه مع التصديق وعلوه وصدقه الموكل برب الدافع وان كذبه فالقول قوله مع اليمين فان كان الحق موجبا
في يد الوكيل كان له اخذها وله مطالبته من ثام وادعاه فان طالب الدافع فللدافع مطالبته الوكيل وان تلفت العين او تضررت
وقد ما رجع صاحبها على من ثام وعلى اتجا رجع لم يكن للمأخوذ منه مطالبته الاخر الا ان يكون الدافع دفع العين الى الوكيل
من غير قصد بغير الوكاله فيجوز ان رجع المالك على رجع هو على الوكيل وكذا الوضد وقد تعدد الوكيل او شرط استقر
الضمان عليه رجع على الدافع رجع الدافع على الوكيل لتصرفه وقد العكس ولو كان الحق دينيا لم يكن للمالك الرجوع على
الوكيل وان كذبه بل يرجع على الدافع بما اخذه الوكيل ويكون قصاصا بما اخذ منه صاحب الحق وان كان تلف في يد الوكيل
لم يرجع الدافع عليه ان كان قد صدقه او لا ولم يضر ولو تلف بتصرفه او لم يكن قد صدقه الدافع رجع عليه لو جاء وجب
وادعى انه وارث صاحب الحق وانه قد مات فانكر من عليه الحق لزم اليمين على باقي العلم وكذا يلزم اليمين في كل موضع
لزم الدفع ولو صدقه لزمه الدفع اليه في العين والدين اجماعا ولو ادعى ان صاحب الحق اخاله عليه فضله فلو صدق
وحوي الدفع اليه لو كذبه توجهت اليه **الفصل السابع في الاحكام وخصه** **قوله** يجوز الوكيل في
مطالبته الحقوق واثباتها والمحكمة فيها سواء كان الموكل غائبا او حاضرا صحيحا او مرضيا وليس الخصم ان يمتنع من محامته الوكيل
وان كان الموكل حاضرا **قوله** كلما جاز الوكيل فيه جاز استيفاءه في حضرة الموكل وبغيره سواء كان قصاصا او حقة او غير
غيرها وكذا يجوز للوكيل في الطلاق والقباع وان كان الموكل حاضرا اخلافا للشيخ **قوله** اذا وكل صاحب منزلة فيها وكل
فان وكله غاما قام مقامه في جميع الاشياء وان كان خاصا فكذلك فيما عساه من غير بعدد على العقل بربا مما يخصه نصرا او
مع اعتبار المصلحة الموكل ولا يملك الوكيل من التصرف الا ما يقتضيه ذن موكله من جهة النطق والعرف ولو وكله في التصرف
في عمل معين لم ينفذ التصرف في غير ذلك ليس للوكيل مخالفة الموكل فان فعل وقف تصرفه على الاجازة مع تعلق الغرض بال
فروعين له السوق التي يبيع فيها فباع في غير ما يملك الثمن او ازيد قال الشيخ يصح والوجه ان كان للموكل غرض في التصرف
بان يكون السوق مع وجود النفقة او كثرة الثمن او حله او صلاح اهله او لودعه بين المالك وبينهم وقف على الاجازة
مع التعذر والا فلو حله ما قاله الشيخ ولو عين له المشتري لم يجر له بيعه على غير ذلك الثمن او ازيد **قوله** لو اشترى غيبا
عين له شراء لم يلزم في حق الموكل ثم ان كان قد اشترى بالعين فالوجه وقوفه على الاجازة ولو قبل بالطلاق
فذكر الوكيل في العقد وصدقه البايع او اقام بينة لم يلزم الوكيل البيع ورد البايع ما اخذه وان لم يذكره ولم يصدقه
بينة هناك حلف البايع على انشاء العلم ولم يلزم مرد شيئا وكذا لو ادعى البايع انه باع مال غيره بغيره فادعاه فالقول قوله

ولا يجوز ان يقر الوكيل
خاصة ورجع الدافع

كتاب الوكالة

٢٣٨

لا في
اذن الغير كذا
القول قول البائع لو
ادعى المشتري انه باع
مال غيره بغيره وقال
البائع

المشتري في الملكية للبائع بملكه او ملك موكله او انتفى البائع والمشتري على ما يبطل البيع قال الموكل بل البيع صحيح قالوا
قوله مع البين ولا يلزمه رد ما اخذه عوضا وان كان الشراء في الذمة ثم نقلا العين فان اطلق له البيع دون الموكل بطل
الشراء للموكل بطل في حق الوكيل والوكيل ان اجاز له ان يبطل في حق البائع وكذا كل من اشترى شيئا في حق غيره
بغيره من شوا كان وكيل ذلك الغير ولا ولو وكل في تزويج امرأة فزوج غيره فانما لو جبره وقوف العقد على الاجازة فان اجاز
له ولا فلا لكن يجب على الوكيل نصف المهر كقلنا **اولا** لو قال اشترى يدي عليك طعاما صحيح وكذا لو قال اسلف
اسلفه فيه وانصرف الى الخطة فان اسلف في الثمن لم يجز ولو قال اشترى خيلا انصرف الى المعتاد في موضعه فان نصف
في بخار الى الارض وان كان حقيقته فيه قضا للعادة اذا ثبت هذا فاسلم الوكيل الثمن الى البائع برئ من الدين في
قبض الطعام كان ما تنفي به ولو لم يكن عليه دين فقال اسلف الفان مال في كرم طعام فخرضا على فضل فالأقرب الصفة اذا
اذاها كانت بنا على الامر كذا لو قال اشترى عبد اسواه عنك او لم يبيعه وكذا لو قال اسلف الفان كرواقض الثمن حتى
من مالك او من الدين الذي عليك حتى ولو لم يسم الوكيل الموكل ثم قال اسلمت لفتى قال الموكل لي فالقول قول الوكيل
مع بينه في دفع الاصل الى الموكل ولو انتفى على الاطلاق من غير قصد له او وكله فلو جبرته للموكل في اذا وكل في عقد
لم يملكه ولا يملك اي مملك بالمقد الصحيح **بصحيح** لو وكل في شراء عبد او غيره لم يملك العقد على بعضه ثم اوعده على البع
الاخر ولا الا ان ياذن في تعدد الصفعة وكذا لو وكل في بيعه لو وكل في شراء عبد او اطلق ملك العقد جله واحد
واحد وكذا اوزن في بيعهم على امثال اما لو نص على المبيع في البيع او الشراء فانه لا يجوز له ان يبيع او لو قال اشترى
عبد بن صفعة فاشترى عبد بن لاشين شركتهما او لكل منهما عبد مندرج من وكيلهما او من احدهما واجاز الاخر
صح ولو اشترىها منها صفتين لم يجز وان قبل بلفظ واحد منها وقع للوكيل ان لم يذكر الوكيل **ط** اذا امر بالشراء
بالعين لم يكن له ان يشتري في الذمة ولو امر ان يشتري في الذمة لم يكن له ان يشتري بالعين ولو اطلق انصرف الى الشراء
ح اذا اطلق الاذن في البيع انصرف الى الحال بقدر البلد لا النسبة وكذا الشراء ولو كان في البلد نقدان باع باغلبهما فان
شاه باع بما شاء منها ولو عين النقد والنسبة لم يجز الخالفه فلو امره بالبيع نقدا فباع نسبه لم يجز وكذا لو امره بالبيع
فباع نقدا بثلثي المثل او باع نسبه لما كان او باع بينهما ان تعلق بالتاجيل عرض صحيح والاجاز ولو وكل في الشراء نسبه فاشترى
نقدا لم يلزمه الوكيل لو اذن في الشراء نقدا فاشترى نسبه بالثمن المذكور او اقل فلو جبره لوقف على الاجازة مع خصوص
والاصح مطلقا **د** اذا عين له الثمن في البيع لم يلزمه البيع لو باع باقل بل يقف على الاجازة وكذا الشراء ولو اطلق له البيع
انصرف الى البيع بثلثي المثل لا بتمامه وكذا لو اذن في الشراء فاشترى بثلثي المثل وللشئ قول بان الوكيل يضمن بما
حلف عليه المالك ومضى البيع فعلى هذا لو اطلق فباع بثلثي المثل لزم الوكيل الباقي من ثلثي المثل وهل يضمن الوكيل
الفاو بين ما باعه وبين ثلثي المثل ارب بين ما يغيب الناس به وما لا يشاين الاقرب الاول وهذا كله على قول الشيخ
اما على قول الشيخ اما على ما اخبرنا من اولئك ولو قد زله الثمن لم يكن له بيعه فقلد منه وان كان يبيع ولو لم يقدر فباع
بدون ثلثي المثل ما يشاين الناس مثله فالوجه الصحيح ولو حضر من يشتري ما يضمن ثلثي المثل لم يجز الوكيل بيعه بثلثي
المثل على الدافع ولا على غيره ولو باع بثلثي المثل فجاء من يبيع عليه في هذه الخبر الوكيل فلو جبرته لا يجب عليه تصحيحه
لو امره بالبيع بثلثي فباع بان يذم له البيع سواء كانت الزيادة من عين الثمن او لا اما لو كان الثمن او بعضه من غير عين الثمن
انصرف الى الاذن فان امتصا والاصح ولو باع باقل وقف على الاجازة ولو اوعى الوكيل الاذن بغيره المالك فالقول قوله
مع بينه ثم لينتاد العين ان كانت ناقصة مثله او قيمتها ان كانت تامة فان نقلا الوكيل والمشتري على الثمن ودفع الوكيل
السلف الى المشتري وتلفت في ذلك رجع الموكل على من شاء منها لكن رجع على المشتري لم يرجع المشتري على الوكيل
رجع على الوكيل رجع الوكيل على المشتري باقل الامر من ثمنه وما اغتره **هـ** لو وكله في بيع عين بثلثي فباع بعضها بالثمن
الثلث او وكله مطلقا فباع البعض بثلثي المثل فاشترى الباقي بالثمن الا اجازة والفسخ مع قول القول بالزوج
يجوز له بغيره لو كان الاصل في بيع الباقي من العين خلاصا وكذا لو وكله في بيع عينين بما فيه فباع احدهما بغيره اما في بيع

فحكم الحاكم في البيع والشراء والقبض

۲۲۲

لو مکن
لہ شراشد بالحبیر

C

عبد مائة فباع بعضه ما قل لو لم يزلوا جماعا ولو وكله مطلقا فباع بعضه بالمثل من ثمن المثل لم يجز ملك لوان في الشراء
بثمن معتق فاشترى باقل لو كان يقول لا تشتر يا فلان في شراء بالاقول بطل ولو قال اشتره بمائة ثم نكحته بغيرها ولم يشتر
باريد من المحسن واقل من المائة والا فلهما منه يجوز ان يشترى باقل من المحسن ولو قال اشتره بمائة وبنار فاشترى بمائة وزعم
قالا قريبا لو قوت على الاجازة ولو قال اشتر نصفه بما شراؤه جمع او اكثر من النصف مما يصح البيع لو قال اشتر نصفه بمائة وكذا
تشترى جميع فاشترى اكثر من النصف مما قلنا بجميع بالمائة جاز كما تقدمت ولو وكله في شراء عبد موصوفاً فاشترى على الصفة
فيها جاز وان ظاهراً في الصفة واشترى بأكثر منها لم يلزم الموكل ولو اشترى ما هو باريد من تلك الصفة بالمائة او اقل جاز ولو
اشتراها دون الصفة بالمائة او اقل لم يجز ولو قال اشترى عبد مائة فاشترى عبداً يسيراً وماه بها او بدخلاً جاز ولو كان لا يكمل
مائه لم يجز ولو كان يساوياً أكثر واشترى بها جاز وان اشترى بأكثر لم يجز **فصل** لو وكل في شراء عبد مائة فاشترى عبداً يسيراً أو
كل واحد اقل من مائة لم يجز وان اشتراها المائة ونفساً وكل واحداً واحداً المائة جاز ولو لم يملك الموكل ولا باريد احدها بالنصف
ويجوز في امثالها الاخر الباقي او يرد ويرجع على الوكيل بالنصف لا يلزم احدهما ويلزم الوكيل الآخر ويرجع الموكل عليه بالنصف
ولو باع الوكيل حداً لعبد مائة وقف على اجازة للموكل ولو كان وكيلاً مطلقاً لم يبيع وخدعة الباطل في بيعه ولو علم على احد
هذين **فصل** طلاق الاذن في الشراء ينصرف الى التسليم فلا يملك شيئاً ما لم ينفذ الشراء المعين بل يلزم الموكل ولو لم يعلم بالبيع
كان الموكل الرتبة مع العلم والموكل ايضا فان رضي قبل رد الوكيل لم ينفذ الرد ولو قال البائع للموكل اصبر الى الرد حتى يحضر الموكل
لم يلزمه الاجابة فان اخذ على ذلك ثم حضر الموكل فلم يرض به لم يفسد رده وان قلنا بان يكون الرد على الفور ولو ادعى البائع علم
الموكل ورضاء انصرف الى اليقينة فان فقدت له توجيه اليقين على الوكيل الا ان يدعي العلم بخلافه على نفسه فان رد الوكيل وحضر
الموكل ولحقه بقول البائع واقامت به اليقينة بطل الرد ويترجمه الموكل للبائع رده عليه ان لم يشترط في عزل الوكيل
علمه والا فلا على اشكال ولو ضمير الوكيل كان للموكل بعد حضور الرد الا ان ينكر البائع الشراء للموكل ولا يبيعه فخلف في حفظ
رد الموكل ولو امره بشراء سلع معينة فاشترى غيرها وجدها معينة ففيه ملك الموكل الرد اشكال فيه ذلك ولو علم الوكيل
قبل الشراء فهل له الشراء بيئته على ملك الرد مع العلم به بعد البيع **فصل** اذا اشترى الوكيل لوكلة انتقل الملك الى الموكل من غير
من غيره ان يدخل في ملك الوكيل فلو وكل المسلم زمناً في شراء غنم او حمار فاشترى لم يصح الشراء ولو باع الوكيل بثمن معين
ثبت الملك للموكل في الثمن ولو كان الثمن في الذمة فالموكل المطالبة به وثمن ما اشترى في الذمة ثابت في ذمة الموكل
لا الوكيل والبائع مطالبه الموكل خاصة ولو اراد الوكيل بيع الموكل ولو اراد الوكيل بيع الوكيل ايضا ولو دفع الثمن الى
البائع فوجد معه باقره على الوكيل كانا مانعاً في يد الوكيل في ان يستلف الفاني كرتام ملك الموكل الثمن ولا يصح
الوكيل ولو دفع الى رجل ثوباً ليبيعه فعزل فوهبه المشتري مندباً فالمندب للوكيل ولا لصاحب الثوب **فصل** اذا قال البائع
هذا الثوب عشر فما زاد عليها فهو كان للوكيل اجره المثل والزيادة للمالك اذا وكله في الخمر ولم يقبل اقرار الوكيل عليه
قبض الحق ولا غيره سواء على الحق ولا المصالحه عليه لوازن في ثبات الحق والحكمة عليه لم يملك قبضه بالعكس ولو كان
ربها او عينا ومواء علم الموكل بحقوق الغنم ولا كما اذا وكله في البيع كان وكيلاً في تسليم البيع الى المشتري بعد اتمام الحق
ولا يملك قبض الثمن لكن ليس له تسليمه الا بقبض الثمن للمالك وحضوره فان سلمه من غير قبض منه ولو قبل بالملك مع القرينة
كما لو اذن في بيع الثور في السوق الذي يصنع الثمن بقبض الوكيل فيه وعلمه مع اتفاقهما كان وجهاً **كتاب** اذا وكله
في البيع والصفة او مطلوبة التفتحه لم يكن اذا في الثابت هل يملك الماذون في البيع مطلقاً حبلاً للخيار للمشتري الا في حق
ابسه ذلك بل افاض نفسه ولو وكله **فصل** لو وكله في شراء شيء ملك لتسلمه منه وحكم قبض البيع حكم قبض الثمن كما تقدمت ولو
اشترى عينا وسلم الثمن فخرجت صحفة الا فريانه ليس له خاصية البائع في الثمن ولو اشترى قبض السلعة واسر التسليم
من غيره عدا فهلك الثمن جهته لا ضماً لامع القريب **كتاب** لو وكله في قبض دين فلان مات نظري في لفظه فان وكله
في قبض الدين منه لم يكن اذا في القبض من الوارد وان وكله في قبض الدين الله على ذلك كماله مطالبة الوارد وكذا لو قال اقتصر
خمي من فلان فوكل فلان من يدفع اليه كان للموكل القبض من الوكيل **كتاب** اذا قبض الوكيل الحق وكان امانة في يده لا يضمنه الا

افقہ
مجلس المحکمہ
اوقصاص او غیرہ
افقہ غیر مجلس المحکمہ
بملاک الایہ
۱۰۰

كتاب النكاح

٢٤٠

مع العقد أو التفرط ولا يلزم تسليمه قبل طلبه لو طلبه فخره فمعه مع انشاء العقد منه لو ادعى الموكل المطالبة قال لقول قول الكوكل
مع علم البينة فان نكل عن اليمين حلف المدعي والزمن الضمان ولو وعده بزيادة ثم اعاده قبل الطلب والتلف كذا لا يبرأ
ولا يثبت على اشكال ولو صدق الموكل برى ولو لم يثبت بل منعه مطلقا من مع التلف لو اعاده او الرق قبل الطلب وقبل
قوله ولو اقام بينه وبين كذا لو كان له ذمامهم على كذا فثبتت سوا في طلبها فاقصد له وبنار اذها فاضاع من غير عقد
كان من مال الباعث ولو بعث ذمامهم كان من مال المالك ولو اخبر الرقول الدافع بانك المالك في قبض الدينار كان من ضمان
الرسول ولو كله في قبض ثوب قبض اثنين فالتلف الواجب منه الدافع ويرجع به على الرسول يجوز الرجوع على الرسول ولا
يرجع على احد لو وكل في قبض الدين فخذ به وضا له يصح ولا يضمنه الوكيل لو تلف من غير تفرط لان صحيح العقد فاسد
مستوفان في الضمان ولو دفع اليه ذماما لشري بها شيئا فمضاهضها ضمن لو تلفت سواء تلفت معها او لا الا ان يكون قد
اذن في المزاج او مضاهضها بغيره بعضه عن الاخر **ك** لو امره بالايذاء فادفع من غير اتياد فالأضرار على الضمان
امكانه ولو ادعى الوكيل الايذاء وانكر الموكل قال قول الوكيل مع يمينه ولو انكر المودع قال قول قوله مع اليمين **ح** كل من
عليه حق الامتناع من تسليمه الى غيره حتى يثبت عليه بالقبض سواء كان بيمينته او لا وسواء كان من عليه الحق بقبول قوله في
الرد من غير يمينته كالمودع او لا كالفاسد ما لم يثبت الايذاء الى ما خبر الحق فان ادعى الوكيل وجوب الدفع فيما يقبل قول الدافع
فبغير اليمين فان اخرض من واذا شهد على نفسه بالقبض لم يجب عليه تسليم الوثيقة بالحق ولا تترتب ما بل له ابقاءها في يده كط
الدين يكون اموال غيرهم سنة الاب الجدة ووصيتها والحاكم وامنه والوكيل قال الشيخ ليس احد لهم ان يشري لنفسه
من نفسه مال من هو ولي عليه سوا الاب الجد وكذا يجوز ان يبيع الاب الجدة عن احد الولدين ويشري للاخر دون الادبنة
الباقية فليس للوصي ان يشري مال اليهم وان زاد في القيمة على مكيله منه في المذاون والى النكاح غير ذلك الوكيل اما لو وكله
شرا شيئا لم يجز له ان يعطيه من عنده الا بعد اعلانه وان كان الذي يعطيه اجور وكذا ليس له ان يبيع الجدة عن احد
اولاد الصغير وعبد المانذون ويجوز ان يبيع على ولد الكبر والذ وذو جنة ومكانة طفل بل عليه لو وكله في تزويج
امراه غير معتبة جاز له ان يزوجه ابنته ولو اذنت له المرأة في تزويجها فقل له ان يزوجه الا قرب المنع
والاولى ان له ان يزوجه ابنته وان كان صغيرا وكذا بوالده ولو وكله في بيع عبد اخر في شراء عبدا فلا فرق جواز قوله
طرف العقد ولو وكله المنداعيا في الخصومة عنها لم يستبعد جواز وقال الشيخ الا حوط المنع ولو وكله واذن له في الشراء لنفسه
او غير بين يديه على غيره على نفسه جاز ان يشري لنفسه سواء عين الثمن او اطلاق كذا يجوز لو وكل عبدا في شراء نفسه من
او يشري له عبدا غيره منه وهل يجوز للعبد ان يشري نفسه كذا لا لنفسه فيه نظر لكن لو قلنا به منوغناه بشرط اعلانه المولى
وان يكون الثمن مما يجز ملكه بعد الاعتاق وان يكون للعبد ملكه القليل مع اذن المولى فعلى هذا القول العبد اشرك
نفسه في بطلان صدقة سيده وفي كذا جاز ولو من هذا الثمن لو قال السيد انما اشركت نفسك عتق العبد وعليه دفع الثمن الى مولاه ولو
انفق قبله العبد على ان الشراء لربها فالوجه انفق الى ان يثبت ثبوت الثمن عليه لكن ليس للسيد مطالبة به بل باخذه العبد او
الحاكم منه ويسلمه الى البائع ولو صدقة السيد كذبة في كذا حلف برى واستقر السيد العبد وان كان يبيع في الشراء
لنفسه مع اخرها او كذا قال قول العبد **اذا** كل عبد في عتاق نفسه او امراته في طلاقها جاز ولو وكل العبد في عتاق
عبد والمرأة في طلاق بناتها لا فرقان السيد تلك اعناق نفسه والمرأة طلاق نفسها علما لا علما ويجوز ان يبيع
الاطلاق الى المصنف في غيره ولو وكل غيره له في امر نفسه صح سواء عين او اطلاق وان وكله في ابراء غرامة فالاعتقال في دخوله
وعلمه كذا نفذه ولو وكله في خصوصتهم لم يملك خصوصه نفسه ولو وكل المصنف للمصنف عتق في ابراء الضامن صح وبغير المصنف
عنه ولو وكل الضامن في ابراء المصنف عنه لم يصح ولم يبرأ الضامن ولو وكل الكفيل في ابراء المكفول فابره برأ معا ولو وكله
في اخراج صدقة على الساكنين وهو مباح جاز ان يخذل مثل ما يطع غير لا يفضل نفسه عليهم لو عين له بجزء الاخذ او بغيره
وكذا لو دفع اليه ما لا يفرق في قبيل وهو يخذلهم ولو قال اعطيتك لم يجز له الاخذ منه ويجوز ان يعلنه منه وولاه ذلك
ووزجه دون مملوكه **لا** اذا وكله ملك المصنف ابداما لم يثبت بعتق او يحصل احد الاشياء الموجبة للفسخ او ما يبدل على

ولو
فكله في مبيع فانه
فالا فربعه
دخوله

كتاب الجارة وتعرفها وتوابعها

(٢١٤)

الرجوع على الوكالة فلو وكله في طلاق زوجته مع قيام الخصومة بينهما ثم اصطفاها فالأقرب بطلان الوكالة على أشكال
وكذا لو فوطها أو قبلها أو لا مسها أو فعل بها ما يحرم على الزوج فلي هذا الوكالات المخصوصة انشتر إلى تحريمها عند الوكالات
على تردد وكله في بيع عبده فاعتقده أو باع عبدا صحيا أو تزوجا بطلت الوكالة ولو باعها بعد فاسد لم تبطل لب لوقال
اشترى لك العبد بغير ما فيه فاشتره للوكيل لوقال نصف حكم النصف الآخر ما تقدم من أنه ان ذكره وقف على الإجازة ولا
وقع لنفسه لو شره وأخرى بالقدحان مخالفا وكذا لو قال بغير بطلان فباعه مع عبده بالقبض فبطلت سواء لم يبيع عبدا
على أن يجعل الخيال له شهر فباعه جعل الخيال ثلاثة أيام لم يبيع وكذا لو كان أقل أو وجه الجواز لو كان أكثر لكان ذلك في عتق
عبده ففحق بصفه أو بالعكس فالأقرب الصحة وينتق الجمع فيهما ولو وكله في تزويج امرأة وبين المهر لم يجر له النجاء ون
فان زوجها بأكثر لم يلزم الموكل وقف على الإجازة فان لم يرض فحق الرجوع إلى مهر المثل والزاء الوكيل بالزائد شك
ولو اختلفا في الأذن فالقول قول الموكل مع يمينه ثم ان صدقت المرأة الوكيل لم يرجع عليه شيء والا كان الحكم ما
تقدم من الرد ولو لم يسم انصرف الاطلاق إلى مهر المثل فلو تجاوزت يمينه غبن فاحتسب له الجواز ولو اذن له في التزويج
مطلقا انصرف إلى الكفو ولو زوجه من غيره وقف على الإجازة ولو يلزمه النكاح ولو زوجه بنبه الكبيرة والصغيرة جاز
ولو زوجه عبدا أو نحوها لم يجر مع انتهاء المصلحة ولو اذن له في التزويج بقلته وهي حرة فارتدت لم تحف بداء الحرب
فالا فرب جاز له الجواز لظن المصلحة اليها لم لو وكله في إجازة داره انصرف الاطلاق إلى جرة المثل بنقل المثل ولو اجرها
بالعرض فالأقرب لوقوف على الإجازة ولا يلزم الإجازة ولو اذنت فبطلت ولو وكله في استئجار أرض فاحتسب له الجواز ولو اذن له
يجز ولو وكله في المصالح عما يستحقه من ماله ففصلح على ما قبل فالأقرب على الجواز ولو ضاح عن الوضحة وما يجزى
منها بغير ما ذكره فبطلت سلم المالك كله للزوج لان نصف الضمة خاصة لو اذركه في شراء شيء انصرف الاطلاق إلى
الشراء بالآمان فلو اشترى بكلي أو وقف في الذمة أو مغبنا انصرف إلى الإجازة ولو يلزم الموكل لن إذا حضر جيل
مدع عند الحاكم جاز له الخصم ان ينقل كبله للمنازعة ولم يجر عليه الخصومة بنفسه وكذا لو حضر له بغير الجواز بنفسه
وجاز له الاستنابة فيه وكذا اليقين المدعى

كتاب الأحاديث وتوابعها ومقال الأول

في الإجازة وفيه فضول **الأول** في العقد وفيه ما يجتاز الإجازة عقدا بقبض تملك المنفعة بعوض معلو
واشتقاقها من الجبر وهو العرض وهي جائزة بالنقض والاجماع ولا بد فيه من إيجاب قبول ولبت بعبارة اللسان وعبارة
الإيجاب جبر تلك أو كقولك القبول ان قبول قبلي ولا ينقل بلفظ التملك بغيره ولو قرره بالمنفعة المعتبرة مثل ان
يقول مملكتك سكنى هذه الدار ونوى الإجازة لم ينقل ولو قال بعتك سكناها سنة فالأقرب عدم الجواز لانحصار
لفظ البيع بنقل الاعيان وهل المعقود عليه المنافع المتأخر والعين فيه نظمان قلنا بالاول جاز ان يقول اجرتك
ذاك وفي شرط تقديم الإيجاب فخرج الإجازة عقدا من الطرفين لا يبطل الا بالتقابل او لعدم الانساب
الموجبه للفسخ كوجوب عيب في الاجر المعين او انقضاء المشا جبر او وجوب عيب في العين كما في هذا المذرك ولا يفسخ بالمدور
فلو اكترى جمل الدار ثم بدل او مرض ولم يخرج لو يكن له فسخ الإجازة وكذا لو اشترى جارا وكانا للنجارة فاحترق قائمته
او تلف ماله لو يكن له الفسخ وكذا لو اجر جمل من انسان لم يجر عليه ثم بدل النور او اجر داره او مكانه واداد الفسخ ثم بدأ
له عنه لو يكن له فسخ الإجازة ولو فسخ المشا جبر الإجازة قبل انقضاء المدة لم يفسخ وكانت المنافع مملوكة له لم يزل عنه
وكذا لا يفسخ لو تركه الانقضاء بها خرجت المدة اختيارا او بغيره فسخ الإجازة ان لم يكن دفعها ولو اذ استيفاء قبضه
المنافع جاز في المدة اما لو خرجت للبني للمطالبة بالانقضاء عوض ما تركه ولا اجرة في اختلاف علمائنا فقال بعضهم
ان الإجازة تبطل بموت احد المتأجرين وان كان البت المشا جرا والموجر قال بعضهم تبطل بموت المشا جرون والموجر
قال آخرون لا تبطل بموت من كان منها وهو الأقوى عند سواهم كان الموت قبل استيفاء المنفعة او بعد استيفاء البعض
ولو مات المشا جرون ولا ورث له يستوفى المنفعة او يكون غايبا كمن يكرى دابة وموت في طريق مكة ولا ورث له ولو لم يجر
على جملته شيء يحمله احتمال فسخ الإجازة فمات في المدة ولو جاز ما منع المشا جرون من استيفاء المنفعة كالحل والنصب والافترق

تتبع

سنة
بكذا
انقضاء
المدة
بكذا
لو قال
بعتك هذه الدار

كتاب الأجاره

٢٣٢

عده الفسخ ولو كان له عليه قناع لم يطل الاجارة وكذا لو كان هناك وارث يستوفي المنفعة لهم لو اجر البطن الاول الوقفة
ثم انقرضوا في اثنائها بطلت في الباقي خاصة فان كان المورق قرض مال الاجارة اخذ المستاجر من تركته بمقتضى الباقي **ق** اذا اجر
الولي الصبي او المملوك ما لم يمتد بعلم بلوغه فيها بطلت في الباقي وصحت في المحل ولو اجر بغير علمه او بغير علمه في حق البطلان
في الباقي ولو اجر وحسب فبلغ في اثنائها فالأمر بثبوت الخيار للصبي بين الفسخ والامضاء ولا يلزمه العقد فوجب الفسخ رحمه الله اتفاقا
ولو زعم العقد ثم بعد ذلك اثبت له الفسخ كما قلناه امامة المحرر عليه الخيار له فيها بعد البلوغ ولا فرق بين الاب والجد ولو
وغيرهم من الأولاد واذا مات الولي لم يفسخ الاجارة على ما اخبرناه نحن وكذا لو غرل وانتقلت الولاية الى غيره وليس الثاني فسخ
ما عقده الأول **ق** لو اجر عبده مدة ثم اعتقه في اثنائها صح العتق ولا يطل عقد الاجارة وليس للمعبود جوع على مولاه باجرة
المثل ولا خبا ولا عقد في الفسخ ونفقة العبدان كانت مشروطة على المستاجر والمعتق واشتباها بالحكم وبعض المسلمين والاسنى
وقد اتفقوا على كل يوم وصحة باقية الى المستاجر الا في احوال مستاجر على اشكال في حال بعض الجهل ونفقة على
فيما اذا ارادته على المستاجر لا باستيفاء عوض النافع يكون كالباقى على ملكه ولعله قد نفع العبد على نفقة نفسه لشغلها بالآ
ولا نفقة على المستاجر فمقنع على الولي وليس بمسجل **ح** اذا باع المدين المستاجر صح البيع لا يفسخ على الاجارة المستاجر سواء باعها
للمستاجر او لغيره ثم ان علم اشترى بالاجارة لم يلزم ولا يفسخ بين الفسخ والامضاء بالجميع فان اخذ الامضاء او كان عالما بملك
المدين مسكونة النفع الى حين انقضاء مدة الاجارة ولا يلحق تسليم الدين الا حين الانقضاء فافسخ المستاجر الاجارة لحد ففسخ
فلا فرق جوع المنفعة الى البايع لا المشرع لو اشترى المستاجر صح البيع الا في عدم بطلان الاجارة فيكون الاجار باقيا على
المشرع والتمس ايضا بتمتع البائع فان دفعه بغيره يفسخ الاجارة بفسخ البيع ولو قبل بفسخ الاجارة مع شتر للمدين عدم
وجوع المشرى بالمال كان وجهاً ط لو رد المستاجر المدين فان قلنا مؤن مؤن المورق بطل الاجارة بطلت في الباقي ويرجع المستاجر
بالاجر على التركة وان قلنا بعد الابطال على ما اخبرناه فالأمر بفسخ العقد بطلان الا انه لا فرق في الحكم بين الفسخ والامضاء
فلو مات المورق وخلفا بين احدهما كان الرقبه بينهما والمستاجر احق بالجميع مدة الاجارة وعليه نصف الاجرة للاخر فان كان قد
دفعها لم يرجع لشي على اقله على التركة **ح** لو تلفت الدين المستاجر افسخ العقد بلفها ويرجع المستاجر باجرة الباقي ولو
خرجت معتبرة كان له الفسخ وليس له المطالبة ببدلها ولو خرجت مستحقة بقاء بطلان العقد يرجع المالك على شتر منها با
المثل فان وجع على المستاجر وجع على تاجر كان دفع البطلان على اشكال ولو علم المستاجر في رجوعه بماد ففسخ اشكال
ولو كان المدفوع اقل من الاجرة ففي رجوع المستاجر يرجع عليه من المقات مع الجهل نظر اقره عد الرجوع فلو اشترى
موصوفاً ففسخ العقد ولو المورق الا بطلان يخرج من موصوفه طالبا لبدل وكان الحكم في رجوع المالك ما قلناه
ولو وجدها معتبرة ففسخها كان له الا بطلان ايضا **الفصل الثاني** فيما يصح اجارة وفيه **ك** كذا في المحل
اغارته فصح اجارته بمقتضى كل عين يمكن استيفاء منفعتها الحكمية مع بقاء نصيب اجارته اما ما لا يمكن استيفاء المنفعة
منه فلا فرك الطعام والشمع فانه لا يصح عقد الاجارة فيه **ب** يجوز اجارة الارض للزراعة وليس بمكروه سواء كان
بالذهب او الفضة او المطعوم غير الخارج منها سواء كان المطعوم من جبن ما يخرج منها او لا اما لو اشترى بها ما يخرج منها
فانه لا يجوز **ج** لا خلاف بين العلماء كانه في جواز استئجار العقار والذوايب كذا يجوز اجرة الحمام سواء شرط على المشرى
ان لا يدخل احد غيره اذ اراد لم يشترط ويجوز استئجار القنارة للزراعة بما تماشى يجوز اجارة الاعيان المشاهدة والموصوفة
وبثبت له خلع الرقبة والا فربحتك جواز اجارة غير العين مع الموصوف للزراعة ويجوز في الاعيان المشاهدة وغير
كلما يتعلق العرض به فان كانت ما احتاج الى شاهدة البتة ليعرف صغيرها وكبيرها وموافقتها وان كانت حماما وجب فيها
قدرة لعلم كبيرها وصغيرها ومعرفة ما نه هل هو من قنارة او غير من يحتاج الى شاهدة البتة وعرفها ومعرفة اخرج الماء منها
شاهدة الا تون ومطرح الرقاد وهو موضع الرمل مصروف ماء الحمام ولو اشترى اجارته لاجل انشاها ففسخها
بالوصف كذا يجوز اجارة العبد البهيم والشباب الصغار والحمام والجمال والحامل واللات والذوايب والسرير والحمام
ابره حلا الا ان المحرر لا يفسخ في الرجوع والنور والشباب هم يجوز اجارة الحمار والذوايب والجمال وسواها في الاجارة

في
عليه كات
والافسخ على العبد
انفق في السعي جاهد
الاجارة مسوعة فاق
انها على العبد اجار
انفق عليه
المشاجر

بطلان الاجارة

فما يصح اجازة الاجازة

٢٢٣

الحال بحسب ما فيه من حيل لا فرب جواز اجازة الدائم والدائم للنظر والتحلي هذه معلومة ولو اطلق اجازة ما فاق
جوازها وايضا في الاطلاق الى استعمالها في النظر والتحلي لا يكون قضا مع الاطلاق خلافا للشيخ في يجوز استيجار الشجر
والنخل ليحفظ ثباتها او ليطعمها عليها حتى يستظل بظلها سواء كانت ثابتة او مقطوعة وكذا يجوز استيجار الحيا
لذلك يجوز غنم كند من له طينا او دوا وكذا غير الغنم ويجوز استيجار النخل للضرب على كراهية بشرط التقيد
بالمرأ والمراثة لمقتضى الاكفا بالمرة نظر اقر به العكس لان يكون في فحلا لاطراف ماشية كثيرة فيقدره بالدة ط يجوز
استيجار ما يبقى من الاطيار الصندك واقطاع الكافور والندل للشم للريح وغيرهم هذه معتبة وكذا يجوز استيجار الخا
لبضع عليه خشبا معلوما معتبة يجوز استيجار الشجر لها مسجد اصيل فيها وثوب يصلي فيه وكذا يجوز استيجار البئر ليغني
منها اباما معلومة السطح للشم عليه استيجار الفهد والباري الضفر للصيد هذه معتبة واجازة كتب العلم التي يجوز
بيعها للقرأة فيها والنسخ منها واستيجار درج في خط حسن ليكتب عليه يقتل فيه استاجر شجرة ليرحمها ويزد
المخلف اخرته ومن النافع لم يحجز ولو استاجرها ليحتمل بها ثم يرد ما من غير اشغال ففي الجواز نظر وكذا التردد لو استاجر
طعاما ليحتمل به على ما يذنبه من غير كل والاقر بالمنع وكذا يجوز استيجار السور ليعلمها ليحتمل بها وما اشبه ذلك ولا يجوز
استيجار ما لا يقابل من المشهور ما كالمورد والرياحين للشم وفي جواز استيجار الغنم والابل والبقر لها خلدتها وبشرطها النجا
لا ولها خلدتها وشعرها او غيرها اشكال وقد حكى اصحابنا جواز اخذ الغنم بالاضربة مدة من الزمان ولا يجوز استيجار
شجرة لياخذ ثمرها او شجرا من اعينها بيب كلما منفعته محرم لا يجوز عقد الاجازة عليه كالشترنج والورد واللات
القمار واليه من الرمز والنوح بالباطل والغنا كذلك ولا بأس باخذ الاجر على النوح باخذ الاجر على النوح بالحق
والغنا في الاعراس يجوز ان يستاجر من يكتبه له غنا او نوحا ولا يجوز ان يستاجر من يحمله خمر للشرب ومثله فلاخذ
او خنزيرا ولو استاجر لخل الخمر طلبا للخليل او الاقامة ونقل المينة من منزله او محلة الى خارج البلدة لانه الرابحة له
استبعد جواز ولا يجوز الاستيجار على كناية شئ محرم او بدعة او شعرا طائفا بكنة ضلال لغير الغرض المحرم وكحل الخمر لهد
الذمة ويجوز ان يوجر نفسه لنجارة كرم الذي لا بأس باجر الحياض ويكره مع الشرط وكذا يجوز استيجار من يكتسب
الكيف لكنه مكروه ايضا ولا يجوز ان يوجر من يوجر له من يكتسب ما يبعده او يكتسبه او يجره فيها الخمر وان كان في المواد فيها
كلما يجره بغير حرم اجازة الا الحرف الوقت ما لولدت هذه يجوز اجازتها وان حرم بيعها وما عداها لا يجوز كالعبادة
والجل الشار وما لا ينفع به كسباغ البهائم والطبوق التي لا تصلح للصيد والاقر بالمنع من اجازة المصنوع لغير الغاصب الذي له
به كذا لا يجوز اجازة الحلب العقور والخمر بجره لا يجوز استيجار كلب الصيد لما شبهه بالزروع والحابط ولو اجر ما غصب منه
فلا فرب بالمنع كن ادعى اجازة الدائمة وانزاعها ظاهرا من ما له كذا والافق على جواز اجازة هذه السنة لغير الغاصب
يجوز اجازة المشاع على الشريك وعلى غيره وكذا يجوز ان يوجر داره للاثنتين وان يوجر نصف داره لواحد والنصف الاخر لآخر
او يوجر له او لغيره من يجوز اجازة المصنف للنظر فيه المحظ منه على اشكال وكذا يجوز اجازة كنية العلم والفقه الادب
وعبر ذلك يجوز اجازة المسلم نفسه للذبح ليعمل له عملا وهل يجوز لخدمته الاقر به لكرهية دون المنع ولا فرق في جواز
اجازة نفسه ليعمل معتن او مطلق في الذمة مدة من الزمان قط لا يجوز ان يستاجر الدب لموظفه وقت الصلوة ويجوز
استيجار السور لا صطبار الفار لا يجوز الاجر على الاذن والصلوة بالناس ويجوز اخذ الرزق من بيت المال ويجوز
اخذ الاجر على الحج وتعليم القرآن على كراهية شذبه ويجوز على بناء المساجد والفساطط وغيرها وعلى الرقيصا وكذا ما
المكبر فيما لا يفرش حصرو يكتسبه بقلوبه في جاله اخذ الاجرة على ذلك لا على الصلوة ويجوز الاجر على تعليم الشعر المباح و
الحنا والفقه اشباهه الخطوط لا يجوز اخذ الاجرة على ما لا يبعث نفعه من العبادات المخصصة كصاوة الانسان لنفسه حجة
نفسه واداء زكوة نفسه بلا خلاف يجوز اخذ الاجر على الصلوة عن الغير بشرط ان يكون متبعا كما يجوز للحر اجازة نفسه بلك
خلافا لما لعل معتن كخباطة ثوب وقلة من الزمان معلومة وكذا يجوز الاستيجار لحفر الابار والاعنار والنفق والنفق
وعلى ضربا للبتن وعلى البناء وتطيين السطوح والحيطان ويخصها هذه معلومة ولا يجوز على عمل معتن لا خلاف

كتاب الأجرة

الطين بالرمز والغلظ واجز السطح بالعلو والزلزل وكذا الحائط ويجوز ان يتاجر نسيج كبر فقه او سجد وشعر مباح ويجوز
 او مضطرب لا يكره وعلى حياز زرع دفعه فقه فقه على سقاء القضاء في النفس ما زرعها وعلى الكلا على الطريق وعلى
 الكيل والوزن المعلومين بالمد او الفدان على ملا زرع لم يتحقق ملا زرعه وعلى بيع ثياب يبيعها وعلى شراء ثياب
 معينه على اشكال او على البيع على شخص معين على اشكال ايضا وعلى خدمه سواء كان الاجير جلا او امراة محر او عبد وحكم الظن بعد
 الاجارة حكم قبلها وعلى الارضاع سواء انضم الى الحق او لا وعلى الختان وقطع السلع والكحل والطبيب للمداواة وقلم الضرس
 والراعي للرعي وبالحمل كل عمل محله مذكور كيب يجوز استئجار العين المتاجر مواء رضى المالك ولا بشرطين احدهما ان يور
 مثله او يور في الاستعمال الثاني ان يتجره العقد عن شرط التخصيص فلا يجوز بشرط ان لا يسكن غير اذ لا يركب له يجره المالك في استئجار
 الارض للزراع والفرش والقبض ليلبس كيج لا يجوز استئجار ما بعد استيفاء منفعة كما لو استأجر ارضا فيها ما لا ينجره
 او ينجره غير فقه بالوقت لو كان ينجره منها وقت الانشاع جاز ولو كانت الزراعة ممكنة لكن ينجره عليها الفرق والغادة
 غرقها لم يجر اجارتهما وكذا لو استأجر الاخرى للتعليم الا على الحفظ وارضاء الامام لها للزراعة ويجوز للسكون ولو اطلق
 وكان في محل يتوقع الزراعة فيترك لصريح بالزراعة ولو كان الماء متوقفا على اليد ففسد ولو كان يعلم وجوب الماء فيكون
 وجوب الماء بالانظار لا الوجه الصحيح كذا لو استأجر الابل والبقر والذباب الحية والحيوان والعلف منفردة ومنفعة المصاحبة او اليها باليد
 الزرع وادارة الرعي استقام الماء عليها ولعل لم يتحقق له مثل ان يتاجر البقر للركوب والابل والحمار للجر مع امكانه جاز والآخر
 جواز اجارة الحائط والفرق للنظر اليه والتعليم منه ومنه الشيخ وفي استئجار الدال على كلمة ترويح بها السلعة من غير نية نظر
الفصل الثالث في شروط الاجارة وهي ستة **الاول** المتعاقدان بشرط فهم الباطن والعقل وجواز النظر
 فلا يصح اجارة الصبي وان كان منبرا ولو ان له اولى على اشكال ايجازا وقوله وكذا المجنون والعتي عليه السكون كذا لا يجر
 والنائم والغائب والساهي لانشاء الفضل فيها مذكور والتقية المحجور عليه العقل ينحصر مع هذين بالاجارة المتعلقة باموال
 ملو اجزانفسها للعلل كان جازا ولو اجر الواهن او المتهن من دون رضا الاخر لم يجر ولو امتنع احدهما او هما معا وكانت
 المعين مما يصح اجارتهما اجرها الحاكم وكذا حكم الشريكين اذا تاجر في الاجارة وللولى الشاط على مال الطفل والمجنون
 بالاجارة لو كان الوصي الحاكم عنها مع فقلا ذلك وعن النفقة المحجور عليه الغائب **الثاني** الاجرة وهي لازمة في السنة
 وتكون فيه فلو اخل بما اصرح ولزمه مع استيفاء المنفعة جرة المثل وكذا الويل العقد في كل موضع فانه ثبتت جرة المثل ولو
 زاد على المستحق او سواه او نقص بشرط كونها معلومة بالوزن والكيل فيما يدخله والمساواة مطلقا على اشكاله الا كفا
 بما فيها يدخله وجزمه الشيخ بالجواز وكذا جاز ان يكون ثنانيا في البيع جاز عوضا في الاجارة فيجوز ان يكون عنها او منفعة من
 النفوس بها كسكنه دار ليكن اخرى واختلفا في استئجار عبد بالسكنه ويجوز ان يكون مطلقه بشرط الوصف لواقع الجها لا في
 موضونه معلومة المقدار ولا يكره بالطعام الوضو ولو استأجر دارا بها جاز مع الثيبين والافلا وكذا لو استأجر دارا
 وبشرط صرفها الى العماره ولو استأجر لسلخ المنة بجلدها لم يجر ولو كان المذكور قال الشيخ يجوز وعقد فقه نظر الجها لا في الجمل
 فلا يعام خرفه سلبا او معينا ونجنا او رقيقا ولو استأجر لعل المنة بجلدها ثبت له اجرة المثل ولو استأجر لوعى النعم قد
 معينه بنصفها او جز معلوم جازا النام بينهما من حين العقد على النسبة وكذا لو استأجر لوعىها بشاة معينه منها ولو كان
 مجهولا لم يجر وثبتت جرة المثل ولو استأجر بدراها او سلها او صوفها او شعرها او بعض ذلك لم يجر وكذا لو استأجر
 بطعامه شرابه وكسوته او باءها لم يجر مواء كان ظمرا او غيرها ولو عين الطعام والشراب الكسوة بما يرفع الجها لا جاز
 بشرط تعيين وقت الدفع ولو استأجر بوضو شرط الاطعام والكسوة عليه فقه الجواز نظر ان سوغناه وقتا خارجا في
 القدر في الاطعام والكسوة المفرد كفا به يجر عادت ولا يقدر الاطعام على له الطعام الاجير الا لما يوافق من
 الاخذ به ولو بشرط طعاما ولا كسوة كانا على نفسه ولو شرط الاجير طعاما غيره وكسوته جاز بشرط العلم بالمقدار وهذا
 يكون ذلك للاجبر ان شاء المغير وان شاء مكره او الشرط له فقه نظر ولو استأجر رابة علفها او باجر متي حلفها فان غيبه
 جاز ولا يكره ولو شرط طعاما معينا واستغنى عنه بطعام نفسه او غيرا يجر عن الاكل المرض او غيرا لم يقط نفقته طالب

مستأجر الاجارة

في شرط الأجرة وما يتعلق بها

٢٣٥

فما ولو احتاج إلى ما لم يملكه يأنه المستاجر يجب مع قدر الشئ من الطعام يشترى به ما يصلح له ولو شرط الطعام
 الأجرة وسوغناه مع الاطلاق لوجه بقدر طعام الصحيح ولو استفضل من طعامه فان كان الموجد دفع المدة أكثر من الواجب
 ليأكل قدر حاجته ويستر الباقي وكان في تركه لأكله ضرر على الموجد بان يضعف عن العمل ويقل لبن الظئر منع منه ولو لم
 يلحقه ضرر في الاستفضال دفع المدة الواجبة وان بدد ماله لباقي فصار له الاستفضال لو قدم الطعام فمهلك تلف
 قبل اكله فان كان بعد القبض فهو من ثمن الاجرة لا من ثمن الشئ لو كان مائة ولا يخصه فيها بطعامه فهو من ثمن الشئ
 ولو قال مع هذا الثوب كذا اذا ددت فهو ذلك فلو كسبه عندك وجوز اجرة المثل للدلال والزيادة للمالك ولا يترد لوقا ولو عا
 بالقدرا المسمى ثبت له اجرة المثل ايضا ولو باع منقص لم يصح البيع ولو تم رد الزرع ضمن النقص للشيخ قول بضم النقصا مطلقا ولو
 باعه لشبه لم يصح ولو استاجر له حصد الزرع او حرا الفحل يجوز منه معلوم كالسدين شبهه فافوكذا لو استاجر الطائر بالخاله
 المتبرعة او بغيره فيها ولو شرط للرضع جزء من الرضع الوفي بعد الطعام لفاطمة لثما جز ما منه اجدا صرام فافوكذا في الحال قال
 خطبة اليوم ذلك يدفان وان خطبة غدا فمذموم فلا يبيع قولان احدهما يجوز ويضمن ان عمله في الاول دفان وان عمله في الثاني دفع
 الجواز ايضا لكن ان عمله في الاول اذمة دفان وان عمله في الثاني كان له اجرة المثل لكن لا يرد عن دونهن ولا ينقص عن درهم ولو لم
 باليطان وثبت اجرة المثل كان وجهه اول قول الشيخ لا يخلو من قوة ولو قال ان خطبة رصبا وهو ما يدرين ذلك دفان
 وان خطبة فارصبا وهو ما يكون بدو فاحد ذلك درهم فافوكذا على اشكال ولو استاجر له ليجل متاعه الى موضع معين باجرة معينة
 في وقت معين فان قصص عنه نقص من اجره شيئا جاز ولو شرط سقوط الاجرة مع التقصير لم يجز وله اجرة المثل عملا لرواية محمد بن
 مسلم الصحيح عن الباقر عليه السلام هل يبعك الحكم بالوكيفية لك فلو استاجر الى صوابين فان قول من مثنون فان قول الكوفي
 فغيره في الجواز نظروا كوفي دابة وشرط ان ردها اليومها مذكور ولقد فافوكذا في الجواز نظر **الثالث** ان يكون
 المنفعة اما بالتسليم للمالك العين او بانفرادها فلو استاجر عينا جاز ان يوجرها غيره من يساويه او يقص عنه في استيفاء المنفعة
 لا بشرط المالك علمه ذلك قبل قبض العين للموجر غير ايضا والا فربا نه ليس له ابدال الثوب الذي عين المخاططة والصبي
 المذبح في ذلك رضاع والعلم ثم المستاجر ان اخذ في العين من هذا كحفر لهم شيئا والحائط وعمل الباب وغير ذلك وان قل العمل
 خزان في يوجرها باكثر مما استاجرهما من الجنس قولان اقرهما المنع ولو اجرها بغير الجنس جاز سواء كان بالزيادة او النقصا ولو
 اجرها من الجنس قل جاز ايضا جاز ولو اجرها بالجنس من غير حذر بان يلفظ بطلان العقد نظرا مع القول بالصحة لا يوجب
 بالزيادة ولو سكن بعض الدار واجر الباقي بغير الجنس جاز بالزيادة والنقصا ولو كان من الجنس لم يجز ان يوجر بان يدا لان العمل
 فيه حذر ويجوز ان يوجر باكثر مما لا اجارة والصانع اذا قبل عمل لثمة معلوم لم يجز ان يقبله غيره باقل من ذلك مالم يجز
 فيه حذر كقطع الثوب وخياطة شئ منه او بطبخ خبزا او ابر ولو احدث حذر جاز ان يقبله باقل من ذلك الجنس وغيره وكذا
 لو لم يجز من قبله باقل من غير ذلك الجنس ولو شرط الموجر استيفاء المنفعة بنفسه فاجرها ضمن ولا يجوز اجارة ما لا منفعة
 له ان يكون له منفعة لا اعتبارا في نظر الشارع او يكون له منفعة محضة ولا يجوز ان يوجر ما لا يجره الا باذنه فان فعل الاخر
 وقوفه على الاجارة **الرابع** ان يكون المنفعة معلومة وفيه كبحا يجب كون المنفعة معلومة لنفسه الغرض فافوكذا
 مجهولة مثل ان يستاجر احد الدارين لم يجز والعلم يحصل بما ينفذ من العمل كخياطة الثوب بناء الجدار ونسخ الكتاب ما يقدر به
 المدة كالحائط شهر او سنة مثلا ولو كانت العين ما لعمل كالحجران خاز فيه الوجهان وان لم يكن عمل كالدور والارض لم يجز
 الا على الوجه الثاني وهل يجوز قبيل المنفعة بالمدة والعمل معا كما لو استاجر له ليجتهد في هذا الثوب في هذا اليوم قال الشيخ لا يجوز
 لا يمكن الفصل في اقل من ذلك الزمان واكثر ويحتمل الجواز لان الاجارة وقعت على المدة والمدة ذكرت للتجمل فتح ان فرغ قبل
 المدة لم يكن له الزامه بالعمل في باقيها وان خرجت المدة قبله فله استا جرفه العقدان فتح قبل عمل شئ فلا اجرة وان كان يعمل
 كان عليه اجرة مثل ما عمل وان اذنا الامضا الزم باقي العمل خارج المدة لا غير ليس للاجر الشيخ **ب** اذا مرث المنفعة بال
 وجبة يكون مضبوطة لا يطرأ اليها الزيادة والنقصا كالسنة والشهر واليوم ولو عقد على ما لا ينصب كادراك النمل
 وفلدهم الخاج لم يجز وجبة المثل مع استيفاء المنفعة ولو استاجر كل شهر مائة درهم لم يجز الا شهر قال الشيخ صحيح يكون

سواء كان
 من الجنس ومن غيره
 وان لم يجز فيها حذر
 في جواز اجارة ما
 مما استاجر ما
 ع

کتاب الاجارۃ

۲۲۵

المتن في شهر واحد في الزيادة البطلان ويكون له اجرة مثل في الجميع لو قربت بالعمل بخباطة الثوب بناء الجدار اقصى
 الشجيرة ان شرطه او اطلقا ولو شرط مدة متأخرة عن العقد قال الشيخ لم يخرج عندك فيه فطوقا لو كانت الاجارة في السنة مثلا
 مثل ان يستاجر من الركبوا بجان ان يكون مجله وموخره قال لو استاجر لتخصيل خباطة خمسة ايام بعد شهر لم يخرج ولو قال اجرتك من
 هذا الوقت شهر بكذا وان اذ انما صح في الشهر وكان في الزيادة اجرة المثل **ح** اذا اطلق السنة وجب استا باني عشر شهر بكذا
 اقله ولو شرط فلا يله كان تاكيدا ولو قال علة في سنة بالايام وجب ثلثا منه وستون يوما ولو استاجر هذا اليه من اول الهلال عدا
 عشر شهر اهل اليه ولو كان في ثناء الشهر عدا بكذا احد عشر مثلا لانه اخذ من الثاني عشر ما زادها خارج من الشهر الاول قبل ان يجر
 ثلثين وهو حق ولا يستوفى الا احد عشر بالعد **د** لو قيد السنة بالرومية وهي التي سبعة اشهر منها احد فثلثون واربعة وثلاثون
 واحد ثمان وعشرون وكانا غرضين بجباها صح ولو جملة احدها او كلاهما بطلت ولو قيد ما بالبطنية وهي التي كل شهر منها ثلثون
 برزبذ منها خمسة لتساوي الرومية جاز ايضا مع العلم بالحجاب مع هذين القيدين يكون مدة الاجارة ثلثا من خمسة وستين
 يوما **هـ** لو اجره العبد وعينه حمل على العتق وان اطلق حمل على الاقرب بمحمل البطلان ويخرج المدة بدخول ولد جاز منه
 كذا لو علقه بشهر يترك فيه اثنتان كجاء في مبيع ولو علقه برجاء وبشهر من المنفعة حمل على جبا منه مع احتمال ما قلنا ولو
 علقه ببعد من عباد الكفار وها بعلما منه صح والاقلا **و** لو اجره الى النساء ما خلا المدة غرض بالتمسك لا زوالها ولو قال
 الى الليلة فهو الى اوله وكذا الى النهار ولو استاجر نهارا فهو لغرض بالتمسك ليلة الى الطلوع **ز** لو استاجر قطا الى مكة
 ولم يبين وقت الخروج بطل العقد كذا كما يستاجر مئة ولم يبين ابتداء **ح** لا يشترط في مدة الاجارة ايضا لها بالعقد فلو اجر
 المحرم وها في جيب صح سواء كانت العين مشغولة بغيره ولا فان كانت الاجارة على مثل العقد يخرج الى كرايتها وان كانت في نفسه
 ذكر ابتداءها ولو اطاق فقال اجرتك سنة او شهر فاقرب الصحة فليبدأ المدة من حين العقد ان لم يتم السنة والشهر على هذا يخرج
 ان يؤجر العين الواحدة لاشئين في ما بين قبل ان تنقضي مدة الاول **ط** لا يقدر اكثر مدة الاجارة بقدر بل يجوز على ما اذا
 عليه ان يجاوز سنة او ثلثين سنة او اكثر ولو استاجر شهر لم يجز يقيط الاجر على الايام وكذا لو استاجر سنة لم يجز الى التقيط
 اجر كل شهر كذا لو استاجر سنة فضا عدا لم يجز يقيط اجر كل سنة ولو قسط الاجر على اجزال المدة جاز فان اخذت من الدار وبعض
 الاجر اسقط ما شاء في التقيط وان لم يقسط لم يقسط المدة في اصل العقد وجب بحسبه **ي** يجوز استئجار المنازل القفا
 بشرط التقييد بالمدة المعينة ولا بد فيه من اشتاء الوصف المرافق للجهالة ان كان من ضبطه بوصف يثبت له خيار الرقبة
 لو اجرها للزراعة فان كان مخترع ببيع معلوم وجب اشتاء الوصف بما يقع للجهالة ولا يصح اجارة العقار في الذمة بل يكون
 مشاهدا او موصوفا **يا** اذا استاجر عمل معين فان قدره بمدة مثل ان يستاجر شهر الجهر له بشرا او نهر لم يجز معرفة القدر
 وعليه ان يحفر المدة وهل يحتاج الى معرفة الارض فيه نظر فان قدره بالعدل مثل ان يستاجر حفرة بئر معينة او حفرة معين وجب
 مشاهدته ومعرفة دور البئر وعمقها وطول النهر وسعته وعمقه ولو كانا وجب اتيال الزاوي لو انهارا من جوانبها او سقط
 فيه هبة وشبهها لم يجز عليه اخراجه ولو وقع مع التراب لكان اخراجه منها الزوالا حفرا اخراجه الا ان يقع بعد تسليمها مخفورة
 ولو حصل بصخرة او خاد منيع الحفرة منع ما يمنع من حفره ونجس في المنع فثبت له من الاجر بالنسبة ما عمل فقيط الاجرة
 عليه على الباقي باخذ بالنسبة لا يقسط على الاذرع وفي رواية من استاجر ليجر ثرا عشرة فمات بعثته وراهم فحقراة و
 امسح من الباقي بسط الاجرة على خمسة وخمسين جازا ما اصاب احداهما فهو للقائمة الاولى **لا** ثلثين للثانية وهكذا والاول
 اتم في لو كانت الصخرة مما يمكن حفرها او شيئا مع المنفعة قال الشيخ يجب عليه ذلك وعندك في نظري لو استاجر لجر
 اللبن وقربه بالعمل ففقر الى الماء وذكر القالب موضع الضرب ما يؤخذ منه الماء فان كان هناك قالب معروف فجاز
 الحوالة عليه كذا لو عين ابداة ولو شرط قالمبا غير معروف هو مشاهدا لو وجه الجواز ولو قدره بالزمان لم يقسط الى ذلك
 سوى موضع الضرب على اشكال **ج** لو استاجر للبناء فان قدره بالعمل ففقر الى معرفة المكان وموضع الماء وذكر القالب
 والدة البناء من لبن او حجر او طين ولو استاجر لبناء الجدران لم يملك ثم سقط الحائط بعد البناء حتى الاجران لم
 يفرطوا به محكما ولو شرط لبناء محلا لا ضلعة الا حادته وغرته فالتف من الالة ولو استاجر لبناء عشرة اذرع فرفع بعضها

يوم
حمل على افرح
ابا الماسنوع اليه
الا ان يمين غير
ولو عانه
٤

فشرط الأجلاء وأهل الأعمال

ثم سقط اتحاد موافق المقتضى قبل إذا استأجره للتسخير فقرنه بالعلم حينئذ يكره على الأوراق وقد عرفت هذا وعرفنا أن ما
من كل جانب في صحة العلم وقاطعة ثم الخطان عرفنا بشاهدة أو الوصف الرفع للجهالة جاز ولا اقتصر في ما مدينه ويجوز
الأجر بأوراق الفرع وما وراق الأصل لو قاطعة على نسخ الأصل بشئ معلوم جاز وإذا غلط فليكن الجرح به العادة لم يكن عليه
شئ ولا تجاوز العادة فهو عيب فيه ولو كان الكاخذ من المستأجر كان عليه الإضرار ولا يجوز له التنازل عما يقتضيه عاظمه كالخيار
وفت الكاخذ وكذا ما يشبه الكتابة كالتسليم فيسأل المستأجر لمحض الزرع فخرها ما يبدى معتبرا وعمل معلوم وكذا في دفعه
أو دفعه بغيره فليقل إلى موضع معين ولو استأجره للاعتناء بالاحتشاش جاز وقرنه بالمدى أو العمل ولو أجزى نفسه لغيره فخره بالمدى
أن ينقل لغيره معتبرا أن تره بالمدى فان كان لأحد دفعه لآخر لم يجز وإن كان فيه ضرورة لأقرب يتوسط ما قابل فعله مع الثاني من الأجر
وسكنه أحكم كل أجزأه على مع غيره مستأجره **وقد** لو استأجره لاستيفاء الفضل فخره بالعمل جاز وكذا أن فخره بالمدى مع كثرته
وعلى المقتضى من فهل الأجرة على المقتضى منه أو على المستوفى نظرا من حيث أن الاستيفاء واجب لا يتم إلا بالأجرة فيجب كالأجرة في
حيث أن المقتضى منه عليه التمكن وقد حصل والأول فيه قوة **وقد** لو استأجره لتسليمه ثابا فخره بالمدى ولو عين العمل فليقل من كل
الندم بشئ بشئ ما علموا ما صح لو قال كلما اشترى ثوبا بذلك دهم جاز وكانت الثياب معلومة بصفة مقلدة فحين جاز
وان لم يكن كذلك ثبت له إبرة التلخيص لو استأجره المحرر لخدمته لم يجز له منعه عن فرائض الصلوات اليومية خبرها كالمجمع الأحكام
والإبائ والاقرب أن له منعه عن التواكل أن كانت في وقت الحاجة وكذا العبد **وقد** لو استأجره إذا جاز إطلاق العقد ولا يجز
ذكر الكسنة ولا صفته بما عمل بالاطلاق ويجوز أن يسكنها بنفسه وعياله وان لم يذكر في العقد وان يسكنها غيره ممن يتوهم مقامه
في الحرة ودفعه ويضع فيها ما جرت العادة به من الرجل والطعام والثياب لا يسكنها من مواضعه كالقضاء والحل والحد ولا يجز
فيها الدوايل كالحاجة عن العادة ولا يجز فيها ثيابا لم يكن ولم يجز عليه موافقة ولا شاهد حال مما هو مقرر فيها كالأجر
وضع الأشياء الثقلية فوق سطحها وحمل الطعام في بيوتها على سبيل الإحراق فيها ولا يجز كرهه السكك ولو أكثر في
ظهور لم يكن جاز أن يركبه غير من هو أخف ولا يركبه الأثقل ولا يشترط التساوي في الطول والقصر والمعرفة بالركوب واللين
للمالك منعه عن ذلك ولو شرط في العقد اعتصام المستأجر باستيفاء المنفعة **وقد** لو استأجره للرضاع دون الحضانة أو الحضانة
دون الرضاع أو لهما معا جاز ولو أطلق العقد على الرضاع فالأقرب على دخول الحضانة بربطه الصبي بحفظه وجعله في حجره
داخله منه وكلمة ونهضة تنظيفه غسل خرقة وثيابه أشياء ذلك واشتقاقها من المحسن وهو ما تحت الأبط تشبهها
بعضها الطهر الفراخ والنبض ويجوز استئجار المرضعة على رضاع من طائفة نصيب لا يتعدى الرضاع من تعيين المدى ومقرنه
الصبي بالتأشده وموضع الرضاع ومعرفة العوض وهل المعقوب عليه الرضاع خدمة الصبي حله ووضع الثدي في فيه فيكون اللبن
تأصبا كماء البشر في الدار أو الصبي في الصباغة أو اللبن الآخر بالتأشده ولهذا يمتنع الأجرة بالرضاع وان لم يشترط ذلك
وكون المنفعة عينا للرضعة وعلى المرضعة أن تأكل وتشرب بما يكفيه اللبن ويدو ويصلح به وللمستأجر مطالبتها وعليها التمسك
بجرح العادة ولا يجز صغر اللبن بأجمعه إلى الولد فلا يلف له ما يتصرفه ولو أسقته لبن الغنم لم يمتنع جاز ولو دفعه إلى غارها
فأرضعت فالوجه أنه لا جرة لها ولو اختلفا في الأرضاع فالقول قولها مع اللبن ويجوز أن يجرأ منه ومدبره ولم يولد
دون خلق التجارة للرضاع ولبن الوأمة ضمن الإصناع ولا إجارة نفسه من دون ذنبه وإنما يجوز الإجارة على الأرضاع إذا كان
في اللبن فضل عما يحتاج الولد إليه لو كان الولد مملوكا لأن السيد إنما يملك فاضل حاجته مملوكه ولو كانت الأمه مريضة لم يجز
إجارتها للرضاع إلا بأذن الزوج على أشكال فيما إذا منع شيئا من حقوقه ولو زوجها بعد الإجارة لم يفسخ عقد الإجارة
يكون للزوج الاستمتاع بها وقت فراغها وعليها وان لم ينفذ المستأجر ولبن الإجارة مكاتبه ولها أن توجر نفسها ويجوز أن
أن يستأجر أمه وأخته وابنته سائر أقربه لرضاع ولده ولو استأجر زوجة لرضاع ولده صح ولو لم يرضع ولو كانت
فحالة ذلك ولبن الزوجية أن توجر نفسها للرضاع إلا بأذن الزوج على أشكال ولو توطعت بالرضاع ولدها منه دون
غيره لم يجز إلا بعرضه على القبول كان له منعهها قال الشيخ ولو قامت لعقد الإجارة على رضاع الولد لم يجزها رافعة حباله ويجز
مع البيوتة وجوزة ابن أو ابن مطلقه وحيد وبطل الإجارة بموت المرضعة أو الطفل فان كان قد مضى بعض المدد رافعة

كتاب الأجرة

٢٢٨

كتاب الأجرة

بما فائدة الارح بالجميع ولا يبطل بموت المتاجر ولبنة الرضاع على الضمان كان مؤسرا وان كان مسرا على الابن ليس للرجل بما
 امرته على ارضاع ولد منها ولم يجرها مملوكة ومدبره وام ولد ومكاتبه المشرفين لا المطلقة **الخامس** ان يكون المنفعة
 مباحة فلو استاجر مسكنا لم يجر فيه خمر او دكانا يبيع فيه شايحرا او اجبر النخل له حراما لم يصح العقد وكذا لو استاجر حاضرا
 لكن **التجدي الثاني** ان يكون المنفعة مقدورا على تسليمها فلو استاجر الا بق للخدمة لم يصح ولو ضم اليه غيره ففقه
 نظره لا يجوز اجارة الارض للزنا حتى يخرج منها سوا من مقداره او حيلة جزأ مشاعا **الفصل الرابع**
 باقى مباحا للمفاد وهو **المكسب** اتملك الشاخر المانع بالعقد وبزول ملك المؤجر عنها لا يجوز للمؤجر التصرف فيها ولو استاجر دارا
 منه فكن شهر مثلا لم يكن للمالك اخراجه منها فان خرج بنفسه لم يقطع عنه مال الاجارة وكذا لو لم يملكها اصلا ولو منعها للمالك
 من السكن في ابتداء مدة العقد حتى خرجت السنة انقضى العقد ولو مكنته بعد المنع في الابتداء انقضى العقد فيما مضى وكان عليه اجر
 الباقي بالنسبة لو خرج المتاجر بعد ان سكن شهر من قبل نفسه وتركها شهرا فمكنتها المالك باقى السنة او اجراها لآخره عليه
 بطلان الاجارة في الباقي ويجوز على المالك اجرة المثل عن هذه المدة سواء زادت عن المسمى او سارت وقصر عنه ولو مكنته شهر ثم
 سكن المؤجر شهرا ثم تركها وجب على المؤجر اجرة مثل الشهرين وعلى الشاخر اجارة الجميع **ب** لو سكن بعض المدة ثم اخبره المالك
 تمامها كان له مدة ما سكنه الشاخر ولا يقطع عنه الاجرة فيما مضى باخراج المالك له فمهر وهل ينفسخ الاجارة في الباقي الا في
 عدم البطلان ويكون للمتاجر اجرة المثل ان زادت عن المسمى ولو نقصت عنه فالأقرب ان لا يضمن الزائد وكذا لو اجرة ومعه
 المالك عن استيفاء المنفعة بعد استعمالها بعض المدة او اجرة وعنده المخدوم ثم امتنع من اتمامها او اجر نفسه لبناء حائط او حياطة
 او حفرها او حمل شيء الى موضع فحمله بعض الطريق او بين بعض الحائط او حائط بعض الثوب وحفر بعض البئر فانه لا ينقطع اجرة الشاخر
 في ذلك كله ولو اجر نفسه للخدمة فمهر باجره بانه فتردت واخذ المؤجر العين ومهر بها او منعه من استيفاء المنفعة فمهر المتاجر
 بين الفسخ والامضاء فان لم ينسخ انفسخ بمضى المدة يوما فبها فان غارت العين في الاشياء استوفى الباقي ولو انقضت المدة
 انفسخت الاجارة اما لو كانت الاجارة على موضوع في المدة كحياطة الثوب او بناء حائط فالو كجه انه يستاجر من ماله من تكاليفه ولو
 فقد كان للمتاجر الفسخ والضرب في وقت المدة على المطالبة بالعلج اذا استاجر دارا او ارضا للزراعة فانقضت المدة
 وغرفت الارض وانقطع بناؤها في اثناء المدة فان لم يبق فيها مقع اصلا فمهر كالتالفه بنفسه الاجرة فيما مضى وليس له الفسخ فيما
 مضى الرجوع الى اجرة المثل على اشكال وان بقي فيها مقع غير ما استاجر له مثل ان ينسخ بقرضه الدار ووضع حطب فيها او نصب
 خبيرة او صيد السمك فالأقرب ثبوت اجارة المتاجر بين الفسخ والامضاء بالجميع ولا يبطل الاجارة من دون الفسخ ولو اخبره المالك
 بجهله بان لا يجره او لم يكن له الفسخ بعد ذلك ولو كان المنع الباقي لا يجوز استيفاءه بالعقد كما لو استاجر للركوب فصار لا يصلح
 لا للجل او بالعكس انفسخت الاجارة ولو امكن الانتفاع مع تصوره مثل ان يمكنه الزرع بغير ماء او كان الماء ينجر عن الارض لغيره
 عرفت على وجه يمنع معه بعض الزرع او كان يمكنه سكنه مائة الدار لم ينفسخ الاجارة بل ينجر المتاجر بين الفسخ والقول بالجميع
 على اشكال لو كان الحادث لا يضر مثل انقطاع الماء وقت الحاجة او وقت الحاجة لكن يجبه المؤجر من موضع اخر وكان
 الثمر مما ينجره بغيره من غير منع من الزرع من الضرر لو كان للمتاجر الفسخ ولو حصد المالك من الفرق وانقطع الماء بغير العين
 ينجر المتاجر بين فسخ الجميع او البعض بمك الباقي بحسبه لا بالجميع **ج** يجب على المالك دفع ما يتوقف المنفعة عليه كالماء في
 ولو ضاعت من المتاجر بغير نظره وجب على المالك بدلها ولو اتمه بغيره السكن وجب عليه بناءه وكذا لو سقطت خشيته
 وجب بدلها وعليه عمل المأوى اما ما ياتى به الصهر وجب عمل ابوابه وبزله وليس عليه التحسين والزيادة اما المتاجر والوالبكرة
 ضل المتاجر وعلى المالك تنقية البالوعة والكيفية ان خرج الشاخر ايام المدة اما الواجب المبرور لا لها بفعل المتاجر الا في
 امر كذلك وكذا العج في فريج جنة الحمام ولو خرجت المدة وفي المدة قبل انقضاء وجب على المتاجر بغيره ما منه على اشكال
 لهم لو شرعوا على متاجر الحمام وغيره ان مدة تقبله عليه في المنع نظره لا يجوز ان يشترط استيفاء ما قبل مدة التعطيل بعد
 مدة الاجارة ولو شرط المالك ملغا فاما ما اخذه يكون في هذا بخلافه على الرهن وجره على المتاجر بعد انقضاء المدة
 قال الشيخ يبطل العقد **و** ان اخذ العبد كالحرة والفرق بعد استيفاء المنفعة ينجر المتاجر وليس له الارش ولو لم يعلم بال

مباحة اجارة العقار وحكامها

٢٣٩

حتى انقضت له فلا خيار ولا اشراف اذا شرط المالك الاتفاق على العين مثل ان يشترط ان ما يحتاج المزارع او المالك اليه من
 العانة فعلى المشاجر على البطلان نظر وانما يحكم ولو لم يشترط لكن اذن له في الاجراء لمصلحة من الاجرة جاز فان اختلفنا
 في الاجراء فاعول قول المشاجر على اشكال ولو اختلفنا في القدر فاعول قول المالك ولو اذن له في الاجرة جاز فان اختلفنا
 ولو اذن له في الاجرة لمصلحة المالك فاجارة الموضع كان له الرجوع به ولو فعلت الحاكم فالا فمجرد الرجوع للضرورة **ح**
 اذا اجرة ارضا يصلح للزراعة والغرس جيبين احدهما ان قال اجرتكها للزراعة او الغرس لم يصح حتى يغبى ولو قال اجرتك
 لها جاز وزرع النصف غرس الاخر على اشكال ويحتمل البطلان وهو قوي ولو قال للزراعة ما شئت فغرسها ما شئت فلا فريضة
 ولا يجب التقييد بينهما بل يجوز ذرع الجميع وغرسه التقييد بالسوية ومقتضاه **ح** اجرة المزارعة لا يجزى له الغرس ولا
 البناء ويجزى في انواع المزارع مع الاطلاق ومع التخصيص لا يجوز العقد الماهو اكثر ضررا واوقل ولو اجرها للزراعة
 نوع معين فلا تجزى جواز زرع غيره ما يباين في الضرر او يقصر عنه ولا يجوز الماهو ازيد ولا اذا شرط المالك
 التخصيص كذا البحث لو اكلها للغراس في الاطلاق والتخصيص ولو اجرها للبناء لم يكن له الزرع ولا الغرس والعكس فيه
ح اذا كان الماء دائما صح اجارة الارض للزراعة والغرس سواء كان الماء من ضرره عين او مصنع بكنهه ولو لم يكن
 الماء دائما بل كان وقت الحاجة مثل ان يزد وقت الحاجة اليه للزراعة ومصر واشتد ذلك فانه يجوز اجارة
 الارض للزراعة قبل زيادة الماء وبعده ولو كان مجتهدا لم يجز لا يتحقق حصول وقت الحاجة لم يجز اجارة الزرع والغرس
 قبل وقت الحصول يجوز بعده ولو اجرها في غير وقت الماء مطلقا على ان لا ما لها جاز الا لشئ عينا في غير الزرع كالقن
 بها وغيره ومع حصول الماء يجوز له زرعها وليس له ان يبيعها لا يفسد وله زرعها قبل مجيء الماء الرجا حصوله ولو اطلق الا
 لهذه الارض مع علمها بما فيها صح ولو كان انما غرسها ثم يقطع قبل الزرع او كان لا يفسد في كل العادة ولو اشاجرها
 للزراعة ولم يعلم بما فيها او علم وظن ان المالك يبيعها في وقت الماء اليها لم يصح العقد ولو اشاجر ارضا غارقة لم يجز الا ان يعلم
 انحس الماء عنها وقت الحاجة **ب** لو اشاجر للزراعة فزرع في وقت الحاجة غرسا لم يفسد فان كان القرب من المشاجر كالزراعة
 ما لا يترك في المدة فكل الغاصب يتجر المالك بين قطعه وبقائه بالاجرة ولو اشاجر المشاجر قطع زرعه في الحال كان له
 ذلك ليس للمالك اخذه بالقيمة بدون رضا صاحبه ان كان يفسد بغيره مثل ما هو له حصل او اقر الا هوية او المأوى
 او غير ذلك فعلى المورث تركه وله المضي واجز المثل في الزيادة في جيبين **ح** لو اشاجر المشاجر في وقت الحاجة لا يستطاع ان يباين في المدة
 والاقل اقرب لو اراد المشاجر زرع ما لا يبدل في المدة فلا فريضة للمالك منعه وقال الشيخ له مشقة في نظر نعم له فله
 عند الانقضاء ما قبله ولو اشاجر لزراعة مدة لا يكمل فيها وشرط تفريغ الارض عند الانتهاء جاز ولو لم يفرغ وان اطلق فالتفرغ
 الجواز سواء امكنه الانقضاء بمافي المدة بزرع ما يباين في المشرط في الضرر او يقصر عنه ولا على اشكال **ح** فلا فريضة في
 الابقاء على المالك لو رضى بالاجرة عن الزيادة جاز ولو اشترط التقييد الى وقت المبلوغ بطل العقد **ح** اذا اشاجر المشاجر
 سنة ما بقي بعدها غالبا صح سواء شرط قطع الغراس عند الانتهاء او لا وله الغرس قبل الانقضاء لا يقدره ويجب مع الانتهاء
 قطع الغرس مع الشرط وهل مؤنة القطع على الغارس او المالك فيه فريضة ان شرط على المالك ولا يجوز على المشاجر بتوبة المخسر
 اصلاح الارض الا ان يفسد قبل المدة ولو اتفقا على بقاءه بوضو او غير جاز ان يقره بمدة معينة ولو اطلق العقد للمشاجر
 القطع وعليه بتوبة المخسر كذا ان قلعه قبل انتهاء المدة ولو لم يقلعه قال الشيخ لم يجز على قلعه مجانا ويتجر المالك بين اخذ الغرس
 بالقيمة ويجزى المشاجر على القبول بين الخيار على القطع مع دفع الارش لنقص الغرس بالقلع وبين التقييد بالاجرة المثل فريضة
 على قبول القيمة نظرا لا يتجر المالك بين دفع قيمة الغراس والقلع مجانا والثلث فيكونان شرطين ولو باع الغرس غرسه على
 المالك جاز وقام المشرع مقام المبيع ولو شرط في العقد بقبول الغراس في الاخرى لم يطلن وثبتت اجرة المثل على ذلك
 للزراعة واطلق جاز ان يزرع ما شاء وله زرع ما هو ابلغ ضررا وادناء وما يباين وان عين المزرعة جاز ان يزرعها ما يشاء
 او يقصر عنه في الضرر وسواء شرط اذ كان شرط ان لا يزرع غير صريح الشرط والعقد ومع التخصيص لو زرع ما هو ابلغ ضررا
 كان المورث قلعه سواء بلغ الى الضرر او لا بل على ما شاء او لا ثم يفسد من المدة ما يمكن فيه زرع المثل كان له ذلك والا فلا عليه

كتاب التجارة

٢٥٠

كتاب التجارة

اجرة جميع المدة ولو لم يعلم المالك حتى استخلفه لوجه ان له المسمى واجرة الزيادة ولو لم يوافق من كل الشئ المحبوس ذلك وبين
 اجرة المثل وكذا لو اشترى للكنة فاسكن القضا او الخلفان الوجه ان ياخذ المسمى اجرة الزيادة من الضرر وكذا لو اشترى من غير
 الجمل فيها وزاد من القطن فوضع ذلك الوزن من الحديد ولو قال اذرع ما شئت جاز ولو لم يكن ان يقر من لو اشترى لها للبناء
 ونشره معرفة الموضع والبرخ في الملو نظرا **الفصل الخامس** في باقي ما حيث لم يوافق في بيعها او في بيعها اذا اشترى
 لمنفعة كان له ان يستوفي تلك المنفعة ومثلها وفيها فلو اشترى ما يحل شيء معلوم طازان يجلها ما يساوية في المقدار
 والضرب وليس للتو جرابا ل الداية بمثلها او جود يدون رضاء المشاجر ولو كانت المنفعة التي يستوفيها اكثر من او بمثلها
 للمنفعة عليه الضرر لم يجر فلو اشترى ما يحل جلد لم يجل قطنا وبالعكس لكثرة مقدار الاول في ثاقل الهواء فيكونه
 معلومة الثاني موصفا واحدا من الفكان عليه المسمى واجرة الزيادة ويضمن ولو اشترى للركوب لم يكن له ان يجل وبالعكس
 ولو اشترى لركوبه طازا لم يكن له ركوبه بالترح وبالعكس ولو اشترى لركوبه بترح لم يكن له ركوبه يا ثقل
 ولو اشترى ما للركوب والحمل في مسافة معينة لم يجر ان يسلك بها في غير ما سواه كان اكثر ضررا والمأخوذ او خروجه او اقل
 ولو ضل ضمن من حمل يجل المسمى مع الزيادة ان كانت اجرة المثل فيه **نصر** ج اذا اشترى للركوب والحمل الى غاية فلو
 كان عليه المسمى اجرة المثل للزيادة ويضمن من حين العقد ولا خيار للمالك مع بقائها بين المطالبة بالاجرة وبالقيمة
 العقد وان بعد مسافة التجاوز ولا فرق في الضمان بين ان تلف في الزيادة او بعد زوالها الى المسافة هذا اذا كان صاحبها
 غائبا وان كان حاضرا او لم يوافق حتى تمت العقد فيها لم يكن مضمونا ضما البدن بل ضما جها عليها فان ماتت والمشتري
 زاك يضمن اما الضم اما قبل الزيادة على مسافة الاجارة بعد النسبة على الاحتمالين هذا ما قاله الشيخ والوجه عندك
 الجميع وان كان صاحبها ساكنا وان تلفت بسبب سيج او سقوط في هذه وشبهها بعد نزوله عنها وتسليمها الى صاحبها لم يضمن
 ولو كان التلف بسبب العقد فانه يضمن ليا جها وكذا الاول ضمن الجميع لو كان التلف من الركب بسبب الحمل او السقوط
 الضمان بها الى المسافة **في** لو اشترى حمل في فحل الزيد وجب المسمى واجرة المثل للزيادة بل منه الضمان ولو اشترى حمل فقبض
 فان كان المشتري قبل اكتمال من غير علم المالك كان حكمه حكم من اشترى حمل في فحل وان كان المالك من غير علم المشتري فلا اجر
 عليه للزيادة والمشتري لا يضمن للزيادة بل في موضعه ليس للتو جرابا من ذلك لو لم يره ولو رجعا الى المبدأ الاجرة ثم علم بالزيادة
 فالأخيرين للمشتري المطالبة بالزيادة ولا يجر عليه قبول المثل ولا ضما ولو تلف الزيد من الطعام ضمنه سواء كان له احداهما
 ووضع الآخر على ظهر الداية او كاله ووضع ان تولاه اجنبية من غير علم المشتري فهو متعلق عليها ضمن الداية لصاحبها والطعام
 لما كره ولو كاله المشتري ووضع للمالك مع علمه بالزيادة فلا ضمان وفي ثبوت الاجارة في الزيادة نظروا على الحال فله اجرة الزيادة
 ولو اضره بالحمل ففي الاجر نظروا ان كاله احداهما وجملة اجنبية بامر او بامر الاخر فهو كما لو جله احداهما ولو كان بغيرهما فالتعلق به الضمان
 اذا عرف هذا اذا حملها اذ يدفقت لنا انه ضامن من ضمن الجميع والبعض بالتقسيط الاثر الثاني ولو كانت الزيادة بما لا
 يقع غلطا او ضمن ولا وجب لها اجرة في ذلك كله هذا اذا تلفت من الحمل او تلفت بسبب غير كافر من السبع والوقوع في الوعد
 واخذها لظا في الضمان اشكال **في** لو اشترى الداية مدة غزاه لم يجر وكذا مدة سفره في تجارته فان قد انما اجرة المثل ولو
 لكل يوم شيئا معلوما من غير تعيين الا بالام لم يجر ولو عينها صح وبازمة الاجر سواء كانت مقبلة او مابرة ولا بد من تعيين ما انما
 له من كوابل وحمل وكذا لو اجر نفسه لشيء النخل كل ولو بتمرة او فليس او غيرها جاز بشرط تعيين الداية ولو لم يكن بطل وكان
 له اجرة المثل مع العقد ولا بد من معرفة الدلو والبر ما يستوفي به **في** لو اشترى دابة عشرة ايام بعشرة درهم فان حبسها اكثر
 من ذلك فله بكل يوم درهم لم يجر ان جعله لك شرطا في العقد بطل العقد والا فلا فان حبسها اكثر من المدة كان له اجرة المثل
 وكذا الجن في الضمان اشكال **في** لو اشترى لجلها على انها عشرة افرق مدهم فما زاد فحسابه **في** لو اشترى صبرة مشاهة الى موضع معين
 جاز ولو قال اشترى لك لجلها كل صبرة فقبض درهم فان علما مقدار القفصين صح اطا عا والافا لا قرب لبطان وثبت
 اجرة المثل لا يلزم في قبض واحد على اشكال ولو قال لجل ثمنه ابدى مدهم وما زاد فحسابه هو عليه حمل الجميع صح في القفصين لم
 يجل الزيد بشرط والابطال وجب اجرة المثل ولو ادر منها حملت عن باقيها فحسابه ليس به وكذا لو قال لجل ثمنه ابدى مدهم

في الزيادة

في اجارة النخل وما يتعلق بها

٢٥١

ان تحمل الباقي بمقتضى ذلك او قال لتحمل هذه الصبرة كل فغير يديم وتفضل لي صبرة اخرى في البيت بخلاف ذلك وتعلم الصبرة
 بالمشاهدة او لم يعلمها ولو علمها بالكيل لها ولو علمها احد بمخاصة صح فيها خاصة ولو قال لتحمل هذه الصبرة في
 البيت بمقتضى فان علم الله في البيت بالمشاهدة صح والافلا ولا يصح في المشاهدة بانفردا ولو قال لتحمل هذه الصبرة في
 عشرة اقتر بديهم فان ذكرت على ذلك بمقتضى صح في العشرة خاصة ان لم يحمل الزايد شرطاً **ح** اذا شاجر ذاب للركوب
 اشترط في صحة معرفة المتعاقدين بما عقد عليه فاذا اجره جلا للركوب وجب معرفة الركابين واللاذلة بركبانها كالمخاض
 وغيرها وهل الحمل مغطى او مكشوف وجلس غطاءه ومعرفة الوطاء وان كان متقبلاً ذكره وبمحتاج الى معرفة المتعاقدين كالقربة والطح
 والسفرة ونحوها من جميع ما يحمل معه ويجب معرفة الدابة التي يركب عليها اما بالمشاهدة او الوصف بذكر الحمل كابل ارضه
 او حماره ونوع كبحه او عرباً وروثاً او مصراً او شامى الذكورة والانثى وجودة مشبهه واثمة واذا كان الكرا الى مكة او ما
 يشبهها مثلاً لاملح للوجر في السبل لم يجز ان ذكر وقته وقدره كل يوم ولو كان السبل في كل وقت الى الوجه فالأجرة عليه ويجوز ذلك ايضا
 لكنه مستحب اذا اطلق للطريق من اذن معرفة عمل على العرف مع اختلافهما وكذا لو اختلفا في وقت السير للبليل والهاوي في موضع
 المنزل من داخل البلد او خارجاً فانه يحمل على العادة ولو لم يكن للطريق من اذن معرفة فالأجرة صحيحة العقد الرجوع الى العادة في
 غير تلك الطريق **ح** اذا شرط حلاؤه وكان معينا ففصل بالاكل المتعاد فالأجرة لا تقرب له ليس له حمل بدله وقوى الشيخ ان الملائكة
 وليس يجرى لو شرط ذلك فالأجرة الجواز وكذا لو فقه الزاد بالاكل اما لو نقص بالسفرة او بالاكل الخارج عن العادة فالوجه جواز
 حمل العوض على ما اشتهر له لو نفذ الزاد وكان بين يديه مراحل يوجد الزاد فيها كان له ان يشري ما يشري منه من حله وان لم يوجد
 او وجد شئ من غلاته كان له ان يحمل البدل مع نفسه لو شرط عدم ما يبال ما نقص من الاكل فنقص سيرة او سقوطاً او وجه جواز الا
ح اذا اكتم جلا ليج عليه فله الركوب عليه الى مكة ومن ركنه الى غيره والخروج عليه الى غيره ولو اكتم الى مكة فقط لم يكن الرجوع
 عليه الى غيرها منه **ح** يجب على المؤجر ان يقيم ما يحتاج الركوب له من الحاجة والقيط الزمام والتمريج والمخاض او البردع
 والمغزو والمشاجر الزايد على ذلك كالحجارة والحبال التي يربط بها والوطا التي ترفع فوق الحذاء تحت الحمل وعلى المؤجر رفع الحمل
 وحمله وشدته على الحمل ورفع الاكحال مثلها وخطها وعليه غارة الزاد على الصعود والنزول وعليه السابوق والظاهدين اذا اكتم
 على ان يصحبه لو شاجر على ان يأخذ الدابة هو ويصحبها فانه كان ذلك جميعه عليه اما الدليل فالأجرة لا تقرب له ليس على المشاجر ان كان
 الاجرة على ظهره معتمداً على المؤجر ان اجره للحمل الى المشروط واما السوق فان كان فان كان الكرا ليجل المشاجر او لركبه وعليها فانور
 عليه ان مشاجر ليجل المشاعر فعلى المؤجر جميع ما قلناه على احداهما لو شرطه على الاخر جازو على المؤجر ان يركب المشاجر والناظر لكبر
 او مرض او سمنه ليس عليه ذلك لغير المعتد ولو كان قريبا حال المعتد فضعف او بالعكس كان الاعتبار بحال الركوب على المؤجر
 ايافا البغير لغيره لصلوة الفريضة وقضاء الحاجة والظاهرة ويثبت على قومه حتى يقبل المشاجر ذلك ثم يركب اماما
 يمكنه فله زاكيا كالاكل والمشرية صلاة النافلة فلا يجزىها فذلك ولا ان يركبه ولو كان في موضع يخبر بين التمام
 القصر فطلب المشاجر التمام لم يكن للمؤجر مطالبة بالنقص بل يقف معه حتى يتم صلاته ولو اجره وسلمه اليه لركبه بنفسه
 لم يلزمه شئ مما قلناه ولو كانت العادة بنقصه الزاد المنة عند قرب بعض المنازل لم يجز على الركاب المنزول فيه وان كان
 جلا على المشي **ب** لو هرب الجال بانفراؤه لبطل الاجارة واقام الحاك عوضه من يقوم بما يجبر عليه من اطعام الدابة
 والسد والحل ولو لم يجبه الا استوى الحال وفيها فله نصيب في حمل المشاجر والتفقة على الحال واقامة عوضه ولو لم يكن فضله من
 الحاك عليه ما من بيت المال او غيره ودفع الى المشاجر ما يحتاج اليه لو اسدى من المكشي وانفق جاز وان اذن المشاجر
 في الاتفاق لم يرجع به جاز ولو اختلفا في قدر التفقة فان كان الحاك قد دفعها قبل قوله في المقدر مع المين دون الزاد وكذا
 ان لم يقد في العرف خاصة ولو اتفق بغيره ان الحاك مع الفتنة عليه لم يرجع بها وكذا مع الفتنة وترك شرط الرجوع و
 الاشتهار ولا يقبل قوله في ايجاب الرجوع له على غيره وان شهد بشرط الرجوع فالأجرة ثبوت الرجوع فان انقضت مدة
 الاجارة ورجع الجال طولياً عليه سلم اليه الجال بلان لم يعد او لم يودع الحاك منها بقدر ما عليه ان فضل كان للحاكم
 الحجار في بغيره مع العبيد والاحتفاظ بالثمن في الايقان هرب بماله وكانت الاجارة في الذمة لم ينفع بالهرب بغيره

كتاب الجارة

Pay

الحاكم من مال الجمال الظاهر فان قلنا المال اقترض عليه فاعني بيننا المال وبعض الناس والمستاجر والاقرضانه ليس له ان يتجمل
الاستيحاء والى المستاجر لو قيل الاقترض من المستاجر الفسخ وبقي المال بناء على الجمال والبقاء على العقد بطالب الجمال مع عود
بظهره كماله ان يكون مقبلة بزمان ونقص في مال الاجارة وان كانت الاجارة على محضه مقبلة لو يكن للحاكم ان يستاجر له غيرها
فان فسخ المستاجر رجع الاجارة ويمنع الحاكم العيّن ان وجدها والا التسلل والقبض ولو لم يكن له مال فهل له ان يقترض عليه الشئ
لكن له ذلك لو كان له خصم يمنع بالاقترض من المستاجر لا ينفعه العادة وان لم يفسخ وكانت الاجارة متعلقة بمدة انفسه باقضاءها
ولو بقي من الزمان شئ ثم عاد الجمال بماله انفسه فيما بقي لا فيما استوفاه وان كانت مقدرة بالعدل كان له المطالبة به مع رجوع
الجمال سواء كان عوده بعد مضي مدة يمكن فيها الانتفاع او لا **ب** صحيح ذكر العقيدة وهو ان يركب البعض بمشيء الاخر فيشترط ان يقبلها
بغير نسخ مقبلة او زمان معا ومثل ان يركب الى الزوال ومشيء الى اخره وبغير هذا اركان التبرير في ذلك لو اكره على
ان يركب يوما ومشيء اخر جاز ولو اطلق العقيدة من غير تعيين فان كانت هناك عادة معلومة حل عليها والابطال ولو انفسا على ان يركب
ثلاثة وحيث مثلها او ما زاد على ذلك ونقص جاز ولو اختلفا لم يحجر المنع منها ولو اكره اثنان للعقيدة بينهما يركب احدهما ثم ينزل
فيمركب الاخر جاز ويكفي الاجارة متعلقة بجميع المسافة ويرجع في التناوب الى العادة او ما يتفقان عليه ولو اختلفا في ابتداء
المنع ولو لم يكن للتناوب عادة بطلت الاجارة الا ان يعين في العقد التناوب اما بالزمان او بالناسخ فليكن لو استاجر للعمل لم يجب
معرفة المحل من كونها فرسا او ايدا وغيرها الا ان يكون كسيرة كسيرة الحركية كالفلكية والزجاج ويكون الطريق ما يقصر
على بعضها وان بعض فيقتصر على مقبلة ولا بد من معرفة المحل فلو شرط ان يحمل ما شاء لم يجز وكذا لو قال ليحمل عليهما طائرا
بل يجب معرفة ما بالمشاهدة او الوصف والقدر والجنس والظرف وان دخل في الوزن لم يجز الى كونه والا وجب ان اخلفه ولو لم
يخلفه كالصود الشر لم يجب تعيينه ولو استاجر لمانه دخل من الحظرة لم يدخل في الظرف ولو قال لمانه يدخل ولو استاجر ظهر
للمحل موصوفا بجنس مثل ان يشترط التحمل والبقال والابل ليس في السرف فلا نفوذة الصيغة ولينسكن السرف فلا يحصل
من التحمل فاراد حمله على غير ذلك المجلس لم يقبل منه سواء كان المستاجر او المورث **ب** ولو استاجر بغير الحر جاز وانفسه في
معرفة البقرة يجوز استيحاء ما بانقاردها فامتنع من الحرث المستاجر وبانضمامها الى ما لهما بالعدل جاز والى الا لا كالتبريد
الا له ولو استاجر البقرة للباس انفسه في معرفة الزرع اما بالمشاهدة او المدة من غير تعيين الزرع ومنه شرط المدة انفسه في تعيين
البقرة **ب** ولو استاجر لادارة الرضا انفسه في معرفة الحية بالمشاهدة او الوصف فقد العمل اما بالزمان او بتقدير الطول
وذكر جنسه ولو استاجر لدوران الدواب انفسه في مشاهدة الدواب قد العمل اما بالزمان او بامتناع شئ معين كالحوض
ولو استاجر للفرس انفسه في معرفة العرب قد العمل بالاستيفاء بالزمان او بتقدير الغريب او بامتناع شئ معين ولا يجوز التقدير
بغير مال ارض وان كانت مقبلة وكذا لو قدره بغير مال لا يشترط ولو استاجر لاستشفاء الماء انفسه في معرفة الالة كالواو وبغير
والفرس وقد عمل العمل اما بالوقت وعدا المرات وامتناع معين فان قدره بالمرافق انفسه في معرفة الموضع الذي يشترط منه
بغير مال وان قدره بمال شئ انفسه في معرفة موضع الماء ولو استاجر الدابة لنقل المترا جاز ولا بد من معرفة ما يركب
موضع وقع المقدس في المدة فان وقع على العمل المعين لم يجب **ب** ولو استاجر دابة وذكر المستاجر انها تنجب والكلها فان
كان من قبله مثل ان يكون قلبه او كوفه لا خيار له وان كان من قبلها كالتناوب فله البصر فان دعي في الخيار وان لم يرض فان
فان استاجرها بغيرها كان له الفسخ دون الابدال وان كانت في الذمة كان له البدل ولو يكن له فسخ العقد **الفصل**
السلوك في تعيين الاجر وفيه **ك** بحثا العيّن المستجرة امانة فهذا المستاجر لا يضمنها الا بعدا ونفريطا واذا انفسه
المدة وجب عليه دفعه وليس عليه رد الا مع المطالبة ولا يضمنها بعد المدة بغير شرط ولو طلبها صاحبها بعد المدة وجب لها
مع المكنت فان امتنع ضمنها وعليه جرة التلحق الا مشاوان لو استعملها ولو امتنع من الانتفاع من قبل نفسه لزمه الاجرة
لا ضمان وان كان بوقوع الاصطبل على الدابة **ب** لو شرط المورث على المستاجر عيّن لم يصح هل تطل الاجارة فينظر
ولو اجره شيئا وشرط عليه السبر لبل او وقت الظهيرة او لا يباخر بها عن القافلة او لا يفر في الاعقاب او لا يبدل ولا يملكها
حرفها معينا ولا ينزل واديا فخالف ضمن **ج** اذا كانت الاجارة فاسدة لم يكن العيّن مضمونة ايضا الا بالتمسك في بؤنغ

حاشية
بخط المصنف
فدعينا الله والركن
له مال بقدر من الحاكم
عليه ما من علينا
او من بعض الناس
لهم من الناس
وهذه الصورة ليس
للقدر من المشايخ
فانه لان المشايخ
في هذه الوجوه
فلا بد له لا مذهب
منه بطل

فيها العن جنان في الجرم

٢٥٢

للمسافر ضل الدابة بجري الحاق وتكبيها بالبحار والاصلاح والتمسك على السير لمحق الرفعة والراغب ضمن الدابة النار وتشتت
 النيران المدور والسير والعلم ضربا للصبي للتاديب لاصفها لاصفها لوتلفها الدابة بغير المشاجر مما يروع ضمها به لوجهن
 وكذا لا يضمن لو وضع عليها السرج او اللجام او البردعة فاشتد لو تعدد في ذلك كله ضمن ولو ضم لبرائه المتأخر فبانت
 والراغب لا يضمن مع ضربه موافق العادة ولو مات الضحية ضيفا فله او وقع عليه شيء من السفن لم يضمن المؤذي ولو كان
 الصبي حرا او عبدا لهم الختان والحجام والمنظف فانلفوا شيئا بفعلهم ضمنوه وان كانوا خادقين كما لو قطع بعض الحشفة او قطع
 الطبيب سلعته فميتا او ذفا او يقطع باله كانه اوفى قتلا يصلح للقطع فيه اما لو لم يجاوزوا محل القطع مع حذفهم في الضمة
 فانفق التلف فاتهم لا يضمنون ولو ختم صديقا من غير ان يلبه او قطع سلعته من انسان غير ان نه فميتا جانيته ضمن ولو عدل
 باذن من له الولاية لو ضمن الامع التعدي لو اشاجره لقطع ضرر من قطع غيرها امر ضمنه واقتصر منه في التعدي والاعنى
 لا يضمن لما شابه الا بالاعتكاف او التفرط مثل ان ينام عنها او يفعل او يضمنها في بعد منه او يغيب عن نظره وحفظه او يضمن بها
 كثيرا او في غيره وضعه او من غير حازه او يسلك بها طريق مخوف لو اختلفا في التعدي فالتقول قول الراعي ولو اختلفا في كون
 الفعل بغدا رجع الى اهل الحيرة ولو ادعى موت شاه قبل قوله مع اليمين ولا يضمن وان لم يات بجلاء فالا يضمن ما يلفه
 العربي للصنوع والاكرااد واخذ السباع الامع التعدي بان يخالص صاحب الغنم في المرمى فان اطلق ولو بين الموضع فلا يضمن
 الامع التعدي الصانع مثل القضا والخياط والحائك والطباخ واتباعهم يضمنون ما يلف بفعلهم سواء كانوا في ملك
 المتاجر او ملكهم وسواء كان المتاجر حاضرا او غائبا والحال يقطع ما يلف من حمله عن راسه ويكلف من عمره والجاني
 ما يلف بقوده وسوقه وانقطاع حبله كالتدبير للحمار والملاح يضمن ما يلف في يده او حذاه او ما يبالغ به شغبه سواء
 حصل منهم التعدي او لا وسواء كان صاحب الفل حاضرا او غائبا وكذا اكل من اعطى شيئا لبلطه فاحده او اغابه لو كان للشا
 عبيد صغارا وكبارا على حمله ضمن المور ما يلف من قوده وسوقه وكذا الاجير الخاخر يضمن ما يلف بفعله سواء كان عتق
 او لا اذا تلف الصانع الثوب بعد حمله تحيرا الى الك من ضمنه باه منقول عليه الاجرة ان لم يكن دفعة بين تضمنه اياه
 قبل حمله ولا اجرة عليه وكذا الوائف الخاخر ما حمله تحيرا بين تضمنه في موضع التلف عليه اجرة حمله اليه بين تضمنه اياه
 في موضع التسليم ولا اجرة **ح** اذا دفع عركا الى غايك فقال النجعة عشرة طولا في عرض راح فليس في ايديها حلا اجرة له
 على الزيادة ثم ان كانت الزيادة في الطول خاصة استحق المسمى ان كان في العرض فالأجرة له يستحق بغير حمله من الاجرة
 ولو كان ناقصا في العرض فلا اشكال فيه فموت على الارض في البابين من النجعة اشد في احداهما فاصلا الى الآخر فلا غنة
 له عن الزيادة وكان الحكم في النقصان ما ذكرنا وليس لصاحب الثوب فيه الى المتاجر الزيادة من الثوب لو اقرت الزيادة ضمن
 العن مثل ان يامر بعشرة يكون صفها فينجح عشرة خفيها او بالعن ضمن الارش والوجه عند الاجرة **ح** اذا قال
 للخياط ان كان هذا يكفي فبضاقا لنم قال اقطع له يضمن **ب** لو امر بقطع قميص رجل فقطعه قميص امرأة احتمل
 بارش ما بين قميصه وحميها ومقطوعا وما بين قميصه ومقطوعا قميص امرأة ورجل والاول يعرض على المتقاضي لا يستحق
ح اذا اختلفا فقال اذنت لي قطعة قميص امرأة او قباء او صنع الثوب او رد فقال بل في قميص رجل او في قميص او في الضمير
 احمر فلو جبن القول قول المالك مع يمينه على عدم الاذن بما ادعاه الخياط والصباغ ولا اجرة عليه على قطع ما ادعاه
 الخياط والوجه انه لا اجرة له ايضا في مقابلة القطع الذي يصلح لما ادعاه المالك وللاذن ثم الخياط ان كانت له يمين
 الخياط ففقه وان كانت للصانع جاز له ففقه انزع الخياط منه الا ان يثق على العوض ولو طلب المالك ان يثدي كل
 خيط خيطا ليعقد في مكانه عند سله لم يجز له وكذا البحث في الصنع **ب** اذا استاجر لمل في عين فلف في بدل المور
 من غير قهر لم يضمن سواء كان هلاكا بما استطاع او بغيره كما لفرقا والقهر باليد المالبة عليه لا اجرة له فيها عمل فيها
 ان كان الممل في ملكه والمتاجر غائبا ان كان في ملك المتاجر وهو حاضر قال الشيخ لا اجرة له لانه ليس له العمل في حيزه ولو جاز
 الثوب على استيفاء الاجرة ضمنه الا ان يجعله المتاجر منها ولو دفع القضا الثوب الى غير المالك للاشتباه ثوب اخر ضمنه
 فطهره مع الارش في يمينه القضا الارش اشكاله بطلان ثوبه فان كان موجودا اخذ وان نقص فله الارش ولو هلك

كذلك
 على شكل كذا
 الاشكال لو كانت الزيادة
 فيها ولو نسيه فاضاع
 الطول فالأجرة
 انه
 فافطمة
 فقال نعم فقطعه
 ولو بكفه ضمن الخياط
 ارش القطع ولو قال
 بكفه فليس
 هل بكفه

كتاب الأجرة

٢٥٤

فتاوى حكام الأقاليم

عند الفضايلة لزوم أشكال اقترية لك **ف** إذا استأجر الخدم في بقرط من ضمنه وإن كان بغير شرط لم يضمنه إذا
 كان الشئ في ذلك أحدهما واجبة **ق** إذا استأجر لخدمته في البيت من القمار في بيعه لم يضمنه إذا سرق الثياب من الحمام
 لم يكن على صاحبه شيء إلا أن يودع فقط **ق** إذا أخرج من أو عبدا فمقت ثيابه كان عليه الضمان ولو قال له الخمر قطع يدني
 فقط لم يضمنها ولو قال له عبدا فمقتها **ح** إذا استأجر للخدمة في بيت كالتوفيعة فمقتها بغير سبب فلا ضمان إلا مع التلف
 مثل أن يلبس الثوب ثم يهرق من حره فله ضمانه بغيره أكثر ما كانت من يوم التلف إلى يوم التلف وإن كان التلف بسبب
 ضمنه يوم الجناية **ط** إذا استأجر لخدمته أو عبدا أو يعلمه صنعة فمقتها بغيره لا بالتلف ولو استأجر لخدمته
 فمقتها بغيره لم يضمنه إلا مع التلف أو التلف من سوا مكان صاحبه حاضر أم غايب ولو أخرج روثا أو جمل الطريق
 فمقتها بغيره لو غرق أو أكل من ثمنه لم يضمنه ذلك فمقتها بغيره **ك** إذا استأجر ثوبا لللبس فمقتها بغيره إن بقي
 فيه لبس للبيوتة فيه **ك** إذا استأجر دابة لقطع المسافة فمقتها بغيره من غير تسيير ستقر الأجرة عليه فإذا استأجر دابة
 المدة في وجوب الضمان وموتها وموتها الرضا شكل بلوغ من كل الشئ وجوب ذلك كله عليه **الفصل السابع** في بقاء
 الأحكام وفيه لا يخفى إذا تمت الأجرة بأكملها ملك المشاجر المنافع المعقودة عليها إلى المدة ويكون حله على ملكه لا ملك
 المورع وملك المورع مال الأجرة بمجرد العقد مع الإطلاق وأشرط التجديد لا يشترط في ذلك استيفاء المنفعة ولا دفع
 وفهنا سوا كانت معتبة كالنوب والدار والعبد وغيره معتبة ولو كانت الأجرة على عمل ملك الأجير بالمقدار ما مال الأجرة
 وهل يشترط تسليمه قبل تسليم العمل فيه فظفران قلنا بغيره وكان العمل في ملك الصانع بغيره من العمل لا يشترط الأجر حتى يتم
 العين وإن كان في ملك المستأجر استحق الأجر بفضل العمل ولو استأجر كل يوم باجر معلوم استحق باجر كل يوم فب **ب** إذا
 اشترط تأجيل الأجر صح بشرط أن يكون الأجل مضبوطا ولو شرطه متجا يوما بيوم أو شهر بشهر أو أقل من ذلك أو أكثر
 ولو خالف في نفسه في الأجرة في النجوم صح بشرط الضبط **ج** إذا استوفى المشاجر المنافع استقر الأجر فإن سلمت العين إليه
 ومضت المدة من غير مانع له عن الانتفاع استقر الأجر وإن لم ينفع المشاجر وكذا لو استأجر للعمل ومضت مدة يمكن استيفاء
 فيها مثل أن يستأجر دابة ليركبها إلى موضع ومضت مدة يمكن ركبها فيها ولو بذل المورع العين فامتنع المشاجر من أخذها
 مع إمكانه ومضت مدة الاستيفاء استقر الأجرة ولو كانت الأجرة مشغلة بعد شهر على عمل موصوف كخباطة ثوب
 وبناء حائط وقلم ضرب من بذل المورع العين ومضت مدة يمكن استيفاء فيها فامتنع من أخذها فمضت الأجرة نظروا
 الأجرة فاستد وعرضها على المشاجر فلم يأخذها فلا أجر عليه وإن مضت المدة ولو قبضها المشاجر ومضت المدة القدر
 أو مدة يمكن استيفاء العمل فيها احتل بخير أجره المشاجر عليه ما لو استوفى المنفعة فانه يلزمه أجره المثل لا أقل الأمر من
 المسمى بالأجرة **د** الأجرة عطفة لا زرع على ما تقدم لا يثبت فيه خيار المجلس ولو شرط الخيار فيه لم يملكها ولا حلهما ولا جنيته
 فإذا بشرط ضبطه بالمدة المعلومة سواء كانت معتبة مثل أن يستأجر هذا العبد أو مطلقه في المدة مثل أن يستأجر لخدمته
 ثوب **هـ** إذا استأجر عبدا فمقتها قبل قبضها انقضت الأجرة إجماعا وكذا لو تلفت بعد قبضها في ابتداء المدة ولو تلفت
 بعد مضي بعض المدة لم يضمن فيها مضمون بطلت المستقبل وعليه من الأجر بقدر المضي فان ساوت أجزاء المدة بطلت الأجر
 عليها وإن اختلفت كوضع بكثر إجازته في وقت دون آخر بطلت الأجرة على قدر القيمة في المدينين لا على المدينين وكذا التلف
 لو أبق العبد **و** لو غصب العين المستأجرة بعد التمكن التام والقبض لم تبطل الأجرة وإن كان على المشاجر دفع الأجر
 ولمطالبه الغاصب بأجرة المثل سواء زادت عن المسمى ونقصت إن كان قبل القبض من غير المشاجر في الفسخ مع الرجوع على
 المالك بالمسمى في الرجوع على الغاصب إن اختار الأضداد إن اختار الفسخ كان له ويسقط عنه مال الأجرة ويسترجع مع
 ولو رقت العين في الأثناء ولو يكن قد فسخ كان له استيفاء الباقي وكان الخيار فيها مضمون ثابتا وليس له مطالبة المالك بالاختيار
 وإن كان متمكنا منه ولو أقر المالك بالرقبة ثبت في حق المستأجر بل كان له خاصة الغاصب لو كانت الأجرة على عمل كخباطة
 ثوب أو عمل شيء فمات العبد أو الخياط أو الجمل الحامل لم يفسخ الأجرة وكان عليه فاته من بهل ذلك وكذا لو غصب لو تعدد
 البذل بغير المشاجر في الفسخ والصبر حتى يظفر بالعين المعتبر ولو منع المالك من استيفاء المنفعة في ابتداء المدة كان له

في بغير حكم الاجارة

٢٥٥

الفسخ والاقرار له الاضافه جع بالفاوت ان كان ولو عضد المستاجر العين المستأجرة كان ذلك استيفاء للمساخر ولو ابق العتق الا اذا
 كان للمستاجر البقاء فان جع قبل الانقضاء الفسخ فيما مضى من الايام لا يفسخ في الباقي ولو لم يرجع انفسه في الباقي خاصة في لو
 استاجر مسكنا حصل خوف في ذلك البلد عام منع السكنى فيه ويجوز للمدعي منع من الخروج الى العين المستأجرة للزور في ثبوتها
 للمستاجر ان كان لو استاجر دابة لم يكن لها او يحلفها الى موضع معين فانقطعت تلك الطريق بخوف الناس او استاجر الى مكان فامنع الناس
 من التوجه تلك السنة فالأقرب بثبوت الخبر لكل منهما بين الفسخ والامضاء ولو كان المخوف مختصا بالمستاجر كمنعه من ذلك
 المكان او حبس او مرضا عتقه او تلف متاعه لم يملك الفسخ **ح** لو وجد المستاجر العين المستأجرة عيبا مخفيا في الفسخ ولا
 بالجميع وليس له المطالبة بالبدل لو نجد العيب بعد العقد كان للمستاجر الفسخ في الباقي والامضاء بالجميع فلو اخذت الدابة كان على
 المالك غارقتها والسكن خیار الفسخ وهل اجاب المالك على إيماره فيه فنظر ولو باع المالك العين كان على الاجبار اولى سوايته
 البيع الهدهد او تاخر ولو اختلفا في كون الموقوف عيبا رجع الى اصل الخبر ولو كانت الاجارة في مصر لم يكن له الفسخ وكان له الابدال
ط يجوز ان يشترط كمالا يكمل عينة يفتقر الى تقديره بالمدلة لا العمل لا بد من ذكر المدة في كل يوم او المدة وكيفية بالشرع
 الاعلى وجه له على الكحل على العليل او شرطه على الكحال جازا ما الخوط فعلى الخياط وكذا المداو والافلام على النائح لا التنا
 ولو استاجر لبناء حائط وشرط الاجر على الصانع فالوجه يجوز والصانع على الصباغ واللين على الرضعة ولا استأجره منه فكله
 فيها ولو كان عينة استحق الاجرة ولو كانت عينة في أثناء المدة انفسحت الاجارة في الباقي وكذا لو مات ولو اشترى من لاكتحال مع قبال الموضع
 استحق كمال الاجر بمضى المدة ما لو قال اصل الطبيب الكحل يضره فحكم حكم البئر ويجوز شجار الطبيب المدد او انه يحكم في كل
 ولو اشترط المريض الدواة على الطبيب فالأقرب يجوز ولو استاجر لقلع ضررته فحان بوا قبل القلع انفسحت الاجارة ولو لم يضره واشترى
 المستاجر من قلعه لم يجز عليه الاجرة اذا مضت مدة العمل يجوز ان يشترط لرجوعه ما يشبه مقبلة او زمانا مقبلا فان عتقها
 قعت بطل العقد لو ماتت لو مات بعضها بطل ما لم يمس له الزامه برعى البدل لو ولدت لم يجز عليه عي الشاة لو قرن الرعي
 بالمدد وجب كسر الحبل كالايلاد البقر والغنم والنوع كالنجا والجمول والمرايا الفان والمغزو لوطا طاق البقرة الا في رعيه
 ودخول الجوامع في دخول النجا في اطلاق الايلاد اشكال لو وقع العقد في موضع يقع الاطلاق عليها بالتوبة فمضى الى التغير
 ولا بد من ذكر الكبير والصغير فيقول كذا او سنا الا اذا عتق العبد لم يجز عليه الزيادة وان كان من سنا فله ولو بعين العبد لاشترى
 لرجوعه قال الشيخ لم يرد عليه القدر بقاء الواحد عادة من العدة فلو اقتضى بقاءه لم يجز له ان يرد ولو تفرقت منها كان له الايلاد والى
 نجه كان عليه ان يرد عي الشاة معها للقاء ولو قبل باليطان كان وجها ما اذا ظهر للزوج عيب في الاجرة سابقا على القبض كان الفسخ
 او المطالبة بالعرض ان كانت الاجرة مضمونة وان كانت مقبلة كان له الرد والارش لا المطالبة بالبدل لو اقل المستاجر الايلاد
 فسخ المجرى ان شاء **ب** بكرة ان يشعل الاجر قبل ان يقاطع على الاجرة وان ضمن مع اشتغال التمه ولو استعمل قبل التمه
 كان له اجرة المثل لو شارطه واعطاه بالشرط عرضا ثم تغيره كان عليه بيع وقطاعا للمال دون وقت الحاشية **ج**
 الاجر لخاص هو الذي يستأجر مده مقبلة والمشارك هو الذي يستأجر للعمل مجزأ عن المدة فالاول لا يجوز له العمل لغيره **ح**
 الا باذنه في المدة والثاني يجوز **ط** اذا اشتد المستاجر في العين ضمنها وقت العدة ان ولو اختلفا في الفسخ فقول قول
 المستاجر مع عينة وقيل لقول المالك ان كانت دابة والوجه الاول يجب على المستاجر عي الدابة وعلفها بجميع الاعادة
 فلو اهلكها من **ب** من استاجر رجلا بغيره في حوائج كانت نفقة الاجر على المستاجر الا ان بشرطها على الاجر قاله الشيخ
 منع من اذنه في قوة **ب** اذا افسد المملوك فيما استؤجر فيه يان موده كان لا رما للمولى كسب العبد من **ط** اذا اشترى
 النحر الاجرة فامسقطها **ح** لو اسقط الماسر النفقة المبينة لم يسطعما الوارء عا استخفه في منعه من العمل فانه يصح **ح** اذا سلم
 ليعمله صنعة فذلك لم يضمنه صغيرا كان او كبيرا وسوا كان حرا او عبدا **ط** اذا رضع الى الصانع شيئا ليعمله فان عقده معه
 صح ان لم يمتحن ان كانت فاسدة فاجرة المثل وان لم يعقد لكن صرح له باعطاء الاجر فاجرة المثل ايضا وكذا لو عرض له باع
 الاجرة مثل ان يقول خذ هذا فاعمله وانا اعلم انك لا بد لك من اجرة ولو لم يبرهن ان رضى فخرج فان كان من عادته اخذ الاجرة عليه
 بان يكون منصبه لذلك فله اجرة المثل ايضا وان لم يجز له عادة بالاجرة عليه فان كان الفعل ما يستحق عليه الاجر كان له اجرة المثل

بلا يشترط ان يشترط

كتاب المزارعة

٢٥٥

وان لم يكن له اجرة لم يفت الى ما عهدها وكذا البحث لو دفع مبلغا ليعملها ولو تلفت المصلحة من حرره من غير فطرط لم يضمنها ولو تلفت
 بفعله ضمنها **ك** اذا استاجر رجلا ليجعل له كتابا الى صاحب غايب فلم يجده في الوضع المشروط فزجع به الى صاحبه حتى الاجر له فانه
ك اذا اختلفا في قدر مال الاجارة ولا يقينه فالقول قول الشاخر مع اليقين **ك** اذا اختلفا في قدر مال الاجارة ولا يقينه فالقول قول الشاخر مع اليقين
 البتة ان حكم البينة المجرى معها **ك** لو اختلفا في المدة مثل ان يقول اجرتك سنة بيدنا فيقول بل سنتين بيدنا بن يقول
 المالك مع يمينه وعلما بالبينة ولو قال بل سنتين بيدنا ففهمنا اختلفا في الغرض والمدة فلا يثبت ان يحلفا ويضخ العقدين بينهما
 وحلف كل منهما على نفق اذ عا الاخر ولو رضي احدهما بيمين صاحبه فحلف العقدين ولو قال المالك اجرتك سنة بيدنا فيقول بل سنتين
 فيحفظها سنة بيدنا فيقول المالك مع التكني سنة **ك** لو اختلفا في اصل الاجارة فالقول قول المتكرو وكذا لو اختلفا
 في قدر الشاخر ولو اختلفا في قدر العين المستأجرة الى ان كانا فاقول قول المالك **ك** لو اختلفا في العن العين المستأجرة
 فالقول قول من ذكره ولو ادعى الشاخر ابا القبيصة من عندك بغير فطرط وان الدابة قد تهرت من غير شفاع بها فالقول قول
 قوله مع يمينه وكذا لو ادعى ابا القبيصة ان الدابة باقية او جاء به غير يقر ولو ملك العين فاختلفا في قدر هلاكها او ابق العن
 مرض فاختلفا في قدر ذلك فالقول قول الشاخر مع اليقين لان الاصل عدم العمل **ك** لو ادعى الصانع او
 الملاح او المكاره هلاك المتاع وانكر المالك كلفوا بالبينة ومع عدمها يلزمهم الضمان ولو قبل ان القول قولهم مع اليقين كان
 او في كذا البحث لو ادعى المالك تلفه بغير فطرط **ك** قال الشيخ يجوز التسليم في المتاع فان ذكر بلفظ التسليم كان من شرط
 قبض الاجرة في المجلس وان كان بلفظ الاجارة مثل ان يقول استأجرتك من كذا ظهر وصفتك كذا قيل فهو حجتان احدهما
 القبض في المجلس والثاني عدمه ولو رجع **ك** اذا اختلفا فقال المورع مع قبل المجلس المقدر وضيق المورع لكون
 اسهل على المجلس طلب الركب العكس لكون اسهل عليه لقبول من احدهما وضع متوقفا **ك** اذا استاجر فطرط الرضاع فانقطع
 اللبن فالأمر بغيره **ك** اذا استاجر من بين الفسخ والامضاء اما بالجمع او بفرد المحضة على اشكال **ك** اذا استاجر فطرط الرضاع
 فاب لا يبرأ به يكن على المورع ثبوت فانه علم الشاخر فلا يخبر ولا افله **ك** الملك المشترك لا يجوز لاحد من ابناء
 باجرته واجارته دون باقي الشركاء فان تشاركتا او موافقتا او من الزمان **ك** الاجرة العبد لولا ولو شرط الشاخر للعبد
 من غير علم المولى لم يجز الوفاء بولا ليجل للملك ان اخذ فخره على عبده على مولا فانه الشخ والوجبة تقاؤه على المانع
المفصل الثاني في المزارعة وفيه فصلان الاول في الماهية والشرائط وفيه باب بحث المزارعة
 والمخايرة في واحد للمزارعة مشتقة من الزرع والمخايرة مشتقة من الخياطة وهي الارض التي يزرعها
 بمحضه متاعه يخرج منها وهي حارة سواء كانت الارض او كان بينهما فحل بقدر البياض هي عقد لازم لا يبطل الا بالمقابل
 ولا يبطل بموت احد المتعاقدين وعبارته ان يقول زارعتك على فدان الارض مدة معينة بمحضه معينة من حاصلها وكذا يبطل
 بقوله ازرع هذه الارض على فلان او صل هذه الارض للزارعة المدة بالحقصة معلومة **ب** بشرط في المزارعة امور اربع ان
 يكون النعم متاعا وان يكون مضيقا كل منها الانفعالية منه معين مثل ان يكون لاحدهما الاقل والاخر الهزنا وما يزرع على
 الجدار والاخر ما يزرع في غيرها او بشرط احدهما زرع فاحية والاخر زرع اخرى وبشرط احدهما التسوية والاخر الصفة او العمل
 قدر ما يتبين والاخر الباقي اما منفردا او مع مضيقه بطلان **ج** يجوز اشتراط التسوية في النماء والفاضل فيه اشتراط فله
 فضله على كراهية وكذا اشتراط تغيب معين من غير الارض المزرعة ولو شرط احدهما تغيب معلوما من الحاصل وما زاد فيها
 في البطلان نظير كذا الوشرط احدهما اخرج بزره والباقي بينهما فان فخره خلافا والجواز حتى في ان شرط اخرج البذر جاز
 وان لم يشترط لم يخرج حقه من الحاصل على قدر الشطك **ك** المزارعة هي ما يزرعها بمحضه حيا له مضيقا واحدهما مثل ان يشترط
 احدهما تضيقا مجهولا او اشتراط تغيب معلومة من الحاصل فبطل المزارعة ومنها ما لا يقينه ذلك كعمل بابل لارض
 غلامه او عمل العامل في شئ اخر فهذا لا يبطل المزارعة ولو شرط ان يزرع سجا فله كذا وان متى يد ولا يزرع فله كذا في الجواز
 اشكال لو قال ان زرعته فطرط في الربيع وان زرعته شبرا في الثلث فانه زرعته من شبر فالثالث ما زرعته من ثمانية اذ في الثلث
 ولو قال ان زرعته من ثمانية فطرط وكذا يصح لو جعل الثلث بمحضه وبيع الشبر نصف الباقي انما عني ما يزرع من كل واحد

وكذا
 لو ادعى التلف بغير
 فطرط ولو ادعى ان العبد
 مرض في مدة فالاخر الضيق
 فان جاء به صحيحا فالقول قول
 المورع وان جاء مريضا فالقول
 قوله

بطلان
 الاجارة ولو
 استاجر الرضاع
 فاختصا فانقطع
 اللبن

في المزارعة وفيه فصلان
 الاول في الماهية والشرائط

مطلوب
 وتبين الملك
 اشكال في اشتراط فطرط
 فلو شرط كل منهما
 منها

وان
 زرعته فطرط في الربيع
 فله كذا لو قال ان زرعته
 فطرط من حقله في الربيع

منها

في شرط المزارعة وحكامها

٢٥٧

ان

في حكم المزارعة

منها انما يتعدى البذر والمكان بالمشاهدة والمساحة هم قبل كونه اجارة الارض للزراعة والمخضة والشجر ما يخرج منها او
 البطلان ويجوز بطلان الشجر الزينة او من غيرهما من جوهي يبيع بين هذه الزرع بالاشهر المصنوعة ولو فرض على تعيين المزارع
 من غير كماله فوجها ان آخرها البطلان في انما يتعدى مدة معلومة فادرك الزرع وبعضها لا اقرب منه ليس للعامل زرع
 الارض ثم ما يتعدى ان كان مع انتهاء تلك المدة هذا اذا عتبا الزرع ولو اطلقه او كانت لقادة بتقديده زرع مسمى فانه يجوز
 كما لو شرط ان يزرع شجرين فصا عددا او انتهى المدة قبل اذ كانه فالأدوية للمالك والله سوا ما كان بسبب العامل كالقسط او من
 قبل الله تعالى كغير الهواء او تأخير الماء عن وقت لقادة ولو اتفقا على التبقي بغير عوض او بغير عوض جاز لكن مع شرط العوض بغير
 الضمين المدة ولو شرط في العقد ما خبر ان يبقى بعد المدة بشرطه فالأدوية للمالك ان اذا ترك العامل الزراعة حتى انقضت المدة
 ان مزاجه المثل لو كان قد اشترى جرها الزينة الاجرة ط يبيع كون الارض الشجر يزرع عليها ما ينفع بما بان يكون لها ما اما من
 ثم ما يزرع من او مصنع او غيب متعاد ولو تعدد وصولها اليها بالزراعة المزارعة ولو زرع على الانجر الماء عنه او بغيره المدة او
 في ثمنها بعد فوات الوقت المتعاد للزرع لو يبيع لو كان قبل ذلك يكون مسمى بعض الزرع جاز ولو كان يبيع عنها بالانجر يبيع فالأدوية
 المزارعة لا الاجارة للزرع للجهل بوقت الانتفاع في او انقطع المسمى في ثمن المدة فان كان الزرع يحتاج اليه بغير المالك
 في الفسخ والامضاء ان كان قد زرع عليها او اشترى جرها الزينة ماسلفه يبيع بما قابل المدة المتخلفة فا اذا
 اطلق المزارعة كان له ان يزرع ما شاء وان عتق المزارع او يجر المزارعة فان زرع ما هو اضر كان للمالك اجرة المثل ان شأ
 او المسمى مع الارش ولو كان اقل ضررا جاز في ب لوان شرط الزرع والغرس في الاقرب جوي بين مقدار كل واحد منها
 وكذا البحث لو اشترى جرها زرع او غرس بين مختلفه الضرع **الفصل الثاني** في الاحكام وفيه خمسة مجزاء اذا كان
 في الارض شجر وساقاه على الشجر وذا على الارض التي بين الشجر صر سوا قسط يبايض الارض او اكثر فاقال سابقك على النخل
 وذا غرسك على الارض مدة كذا على النصف فكذا لو قال غاملك على الارض والشجر بالنصف لو قال وذا غرسك على الارض
 بالنصف سابقك على الشجر بالربع او بالعكس فاقال سابقك على الارض والشجر بالنصف في الجواز اشكال من حيث
 ان المزارعة في الارض او شرط المساواة العالمية على اصل ثابت الاخرى الجواز مع اراة المجاز الشرعي وكذا البحث في
 الارض البيضاء لو قال سابقك على هذه الارض بغير شرط يبيع فكذا لو قال سابقك على الشجر بالنصف لو يدرك الارض ولو
 في العقد ليس للمالك ان يزرع ولو شرط ربا الارض ان يزرع هو دون العامل جاز ولو زاد عددا منها لمخالفة
 جاز ان بشرط العامل ثمها سوا ما كان الشجر يزرع فاقال وذا وذا ولو اجز يبايض الارض ساقاه على الشجر الذي بها
 جاز سوا فكل ذلك حيلة على شراء الثمرة قبل وجودها **اولا** ب يصح المزارعة اذا كان البذر من رب الارض والعم
 من العامل وكذا يصح لو كان البذر والعوامل من العامل وكان من احدهما الارض والعم من الآخر البذر ولو كان بلفظ
 لم يصح لغيره الموضع **ح** لو كان البذر منها بغير شرط ان الزرع بينهما بالتوبة فهو بينهما كذلك وليس احدهما
 تفاضل في البذر وشاوب في الحاصل وتفاضل في ك اذا ضل المزارعة كان الزرع لصاحب البذر فان كان هو المالك
 كان عليه اجرة المثل لعمل العامل وان كان هو العامل كان عليه اجرة مثل الارض لعماله ولو كان البذر منها فالزرع لهما وقول ان الفا
 من اجرة مثل الارض لعماله نصيب العامل واجرة العامل بقدر عمله في نصيب صاحب الارض لو قال صاحب الارض اجرتك
 نصف رضى مدة كذا بنصف بذر ك ونصف ضعتك ومنعته عواملك فالتك واخرج العامل المدة كله لم يجر مجازة النصف
 ولو امكن معرفة المنفعة ونسبها وضبط البذر جاز هم لو قال صاحب الارض انما زرع الارض بكذا وعواملك ويكون ثمنها
 من مائت والزرع بينهما جاز في واشترك ثلثه من احدهم الارض من الآخر البذر ومن آخر العوامل والمثل فالأدوية الجواز
 على اشكال بلفظ المزارعة لا الشراكة وكذا لو كانوا اربعة فكان العوامل والمثل من اثنين ولو كان شركة لم يصح وكان الزرع
 لصاحب البذر ولصاحب الارض المثل الاجرة عليه لا يجز القسمة بالقاض ولو كانت الارض لثلاثة فاشتركوا
 في ان يزرعها بغيرهم وديتهم واعوانهم على الشراكة في الحاصل فيقصد ما لهم **جاف** لو زرع رجلا على ارض لرجل
 ابانا فسقط من الحب الحاصل من الزرع في تلك الارض غاما آخره ولصاحب البذر لا لصاحب الارض الا ان يكون صاحب

انقط

على
 الاخر شجر
 كذا لو شرط التفاضل
 ما يزرع الشرط سواء كان البذر
 للمالك او العامل كذا
 لو

كتاب المسافات

٢٥٨

ولو اختلفا في قدر الحصة
فالقول قول صاحب البنية
مع مبيته

التي
وجبت الزكوة فيها
عليه على المالك
كذا المالك ان بلغ
نصفه

في مبيته ان يزرعها

اسقط حصة منسوخ اذا اثنان عا في المدة فالقول قول منكر الزيادة ولو اقاما مبيته قد تمت ببنية العامل بقبل يرجع الى القرعة
ط لو ادعى العارية وادعى المالك الحصة والاجر ولا يثبت له الحصة الا ببنية صاحبها لا يزرع المثل في القرعة اذا عرفت ذلك
فللزارع بقية الزرع الى وقت اخذه **ح** لو ادعى العارية وادعى المالك الحصة فالقول قول المالك مع مبيته وكان للزارع
المثل وادعى الارض ان غلبت ط الحصة لا يثبت على المالك بقية الزرع الى وقت اخذه بل للمالك قلعة ان لم يدرك بغيره
عليه كذا لو ادعى الاجارة وادعى المالك الحصة فاجاز **ح** يجوز للزارع ان يزرع غير مع الاطلاق وان لم يثبت للمالك كذا
لان لبنائه غير في العمل ولو شرط المالك المثل ببنية المزارع لا يثبت له الحصة الا ببنية المزارع **ب** خراج الارض مؤتمرها
على تيجاد ولو شرطه على العامل او يتيها جاز **ح** يجوز للمالك خرس الزرع على العامل ولا يجب على العامل القول فان قبل
صح وعليه دفع حصة الارض ولو ادعى الخرس او نقص كان شرطه بالسلكة فلو تلفت فانه مؤتمرها او ارضيه من غير شرط من
العامل لم يكن عليه شيء وقال ابن خلدون ان كان ذلك نجما اما يحصلها او بغير بطلان ان كان صلحا من حاصلها بطلان ان كان
غيره من تلفت لعلها بالاقاب التقاوية وغيرها وفيه قوة **ب** الحصة التي باخذها المزارع الحصة العمل من المثل بملكها
بالزراعة لا بالاجارة فلو تلفت لصاحب الزكوة فيه عليه الاقل **ب** اذا سوغنا اشتراط اخراج البذر او على ما
البه الشيخ وابن دويون فخلنا في قوله فالقول قول العامل ان كان البذر من ثب الارض ولو كان من العامل ففي تقديم قوله نظر
ولو ادعى اخذها اشتراط حصة معينة والآخر مجهولة فالقول قول مدعي الصحة وكذا البنية الاجارة **ب** وان شرط الخراج على
العامل وكان قد دام معلوما جاز وكان لان مال فان زاد السلطان كانت الزيادة على المالك ولو شرطه الشيخ لطرف الجاهل وفي
توزيع اشتراطه اشكال ومعه يكون شرطه جاز **ح** باجتماعه على العامل فلو زرع على ارض ثم باعها لم يطل الزرع وجب على الشيخ
الصغير انقصا المدة ان كان غاليا قبل المقدار لم يكن غاليا ثم يبين لصغير عوضه لا ارض على اشكال وبين الشيخ **ح**
من اشجاره والسكرية وزرع فيها او غير من يبين المالك وجب عليه قلعة للمالك مع امتناعه بقلعة بغير ارض له اجزا المثل
وارض الارض ان طابت وطم المحرقان كان بانه لولا المثل الا بالارض **المفصل الثالث** في المسافات والنظر
في المصنف والشرائط والاحكام فمهمنا فضلا **الاول** في ما فيها من شرطها ومثها **ب** المسافات معاملته
على اصولها ببنية محصة من شرطها وهي ما علم من الشيء لا بد فيها من اجابة بقوله سابقك او ما ملكت وملكك وما اتيتهم
ومن قول وهي عقد صحيح لا زرع من الطرفين لا يطل الا بالتفصيل ولا ينسخ بغير حلا للمعالمين ولا يجوز له ولا يحجر عليه ولو شرط
المريض للعامل ان يزرع اجرة المثل ففي اخراج الزيادة من صلب المال اشكال ولو قال استاجر منك لشيء يشاخصه بكل ثمره بنصف الثمرة
لم يصح بطلان لو قال سابقك **ب** عقد المسافة لا يدخل فيه شيئا الجبل لا خصنا بالبيع ولا الشرط لعدم امكانه من المثل
عليه هو العمل مع الفسخ على اشكال **ج** بشرطه في الصحيح ان يكون المعاملة على اصل ثابت له ثم ينفع بما مع بقاء عيبه في
المسافة الى التخل والكسر وشجر الفواكه ولا يجوز على الاثر له من الاشجار ولا ودي ينفع به كالحصصا ولا على ما له ثم
غير مقصود كالصنوبر ولو كان له ودي ينفع به كالنوت الحنا وود مقصود كالوزن والاعرة **المسافة** عليه **ب**
لو ساقاه على ودي التخل مغفر من وعلى صغار الشجر الى مدة يجل فيها غالبا بغيره من ثمرها جاز ذلك ثم ان حلف ثلاثا لم يزرع
العامل الحصة والافلا شيء له **ب** بشرط ان يكون المعاملة على الثمرة فلو جمل للعامل مع النصب من الثمرة فصبيا من الاصل
لم يصح وكذا لو جعل له خسر من ثمرها مدة بقاءها فلو جمل له ثمرة عام بعد مدة المسافة ففي البطلان نظر **ب** بشرط ان يكون
المعاملة على اصل ثابت فلو ساقاه على شجر بغيره لم يجز وان قرنه بمدة يجل ان يمكن فيها غالبا ولو قال له غرس في حيا كان من
خله فلك بحق عملك كذا وكذا ولو الباقى لم يجز والمالك القلع مع الارض واخذ الثمر من الثمرة فلو ساقاه فلو اخذها والعامل
اخذ شجرة كان له ذلك لا ارض عليه الارض ولو اتفقا على ابقاء الثمر من دفع الاجرة جاز وكذا لو دفع الارض لغيره
ان الثمر بينهما او على ارض من بينهما **ب** بشرط كون المدة معلومة لا يطرأ فيها الزيادة والنقصا ويكون وجود
الثمرة فيها غالبا ولا قد يرد كثيرا اما اقلها فبمقدار مدة تكمل فيها الثمرة فلو ساقاه اقل منها لم يصح وكان الاجرة المثل ان ظهر
الثمرة ولو لم يظهر من الاثر الاجرة اجزا ولو ساقاه سنة فظهر الثمرة في آخرها ولم يكمل فالعامل شرطك **ح** بشرط ذكر الحصة

كتاب الشفعة

٢٤٠

بالعكس ولو انفصلت بينهما فبطلت الشفعة مع تساوي العمل ولو تفاضلا فيه فان كان قد شرط له فضل في مقابلة عمله استحق فضل
 له من اجرة الشرا وان لم يشرط له شيء خلاشي له **الحج** يجوز الشفعة على العمل من الشجر كما يجوز على المنفعة العامة وعلى انما يجر الشفعة
 على شجر معلوم بالمشاهدة او الضمة الواقعة للجهاز فلا ساقاه على مجهول او على احد بيتين من غير تعيين لم ينجح **فيما اذا اشترى**
 السنة بجزء منها غاليا فلم يجل تلك النسبة لو يكن للعامل شيء ولو ظهر من الثمرة ولم تكمل فله نصيب منها وعليه تمام العمل فيها على
 اشكال لو ساقاه الى مدة لا يجل فيها غاليا او يجل بجزء الثمرة وعدها فلا قدر البطلان وله اجرة الشرا ولو ظهر من الثمرة في ذلك
 المدة لو يكن للعامل فيها شيء لو اشترى من المالك عام ودارته مقامه لو اشترى من المالك عام ودارته مقامه لو اشترى من المالك عام ودارته مقامه
 الحاكم من التركة من يملكه ولو لم يكن تركه او تعدد الاستنجار فللمالك الفسخ وعليه الاجرة الى وقت الموت ولو خالف الامتناع
 فان كانت الثمرة فظهرت مع من نصيب العامل باجرة ما بقى من العمل يستاجر عنه ولو اشترى من المالك عام ودارته مقامه لو اشترى من المالك عام ودارته مقامه
 قد بدا صلاحها خيرا لهما لك بين شراء حصته للعامل واستاجر على باقي العمل والفاضل للورثة وكذا لو لم يبدأ صلاحها ومن
 بشرط قبل الصلاح موع به حصته للعامل بشرط القطع ان باع المالك ايضا ولو اشترى من المالك عام ودارته مقامه لو اشترى من المالك عام ودارته مقامه
 الاشرط ايضا للمالك الباع على العامل فبشأن الحاكم على الاتفاق على التمسك بشجره متجان فان عجزت فلا قدر اخذ
 الباقي من التركة ولو عجز عن استيفاء الحاكم فلا قدر جواز الرجوع بما انتقصه مع الاستناد على اجتناب الرجوع ولو تمكن من التمسك
 واثق واستند على الرجوع فلا قدر جواز الرجوع وكذا لو اشترى من المالك عام ودارته مقامه لو اشترى من المالك عام ودارته مقامه
 من فاه ان لم يقترح احدا للعقد فان لم يجد من يثبت المال فرضا فان لم يجد اخر من اجله لم يجد شاجر من يملك باجرة مؤثرا
 الى الاذالك فان عجز استاذن الحاكم واثق فان فقدت الالة بطلت الشفعة والاتفاق والرجوع ولو عمل المالك بنفسه كان
 متبعا للمالك الفسخ وعليه الاجرة الى وقت المهر بطلت الشفعة مع وجوب التبرع بالعمل فيه نظرا فان عمل الاجنبى ولم يشر
 استثنى العامل الاجرة وكان الاجنبى متبرعا **الحج** العامل امين لا يضمن الا مع الغش او التفتك وقوله مقبول مع المهر في
 التلفت كما انما يرد ولو ثبت انما يرد الاخر او البينة او النكول لم يكن للمالك رفع يده عن حصته وله رفع يده عن حصته
 المالك ولو ضم المالك اليه من يحفظ نصيبه كانت اجرة الحافظ على المالك لا على العامل **وط** لو عجز عن العمل مع امانيه
 حذر المهر يساعده ولا ينزع يده منه واجرة عليه لو عجز بالهيئة فام من يعمل عوضه اجرة عليه ايضا **ك** لو اختلفا في الحصص
 فالتقولا للمالك العامل ولا يتجان بل للمالك وكذا البحث لو اختلفا في قدر ما بينهما ولذا الساقاه من الشجر ولو كان هناك
 يتجهل بما وان تفاوضا فالوجه تقديم بنية العامل يقال الشيخ يفرع ولا يخلف من خرجت المهر غدا ولو تعدد المالك
 فصدقه احدا من الآخر اخذ من نصيب المصدق اذعاه ومن نصيب الآخر ما حلف عليه لو شهد المصدق على النكوة
 عدا قبلت شهادته ولو كان العامل اثنين والمالك واحدا شهد احدا العاملين على صاحبه قبلت شهادته ايضا **كا** الحصص
 فلكلها العامل بالظهور لا بالمعاشرة ويجب لزكاه على كل من بلغ نصيبه مضابا سواء كان منفردا او مضابا الى غيره هذه الثمرة ولا
 يضم حصص احدهما الى الآخر ولو كان احدا بالابصار الزكوة منه كالخزائن والمكاتب جيب على الآخر ان بلغت حصته مضابا
كس لو كانت المساقاة على نخل في ارض خراجية كان الخراج على المالك ولو شرطه او بعضه على العامل جاز ولو شرط
 العامل رزاقا منفردة عن الجمل للمالك من الثمرة لم يجر وكذا لا يجوز لوجيل الثمرة السنة التي تلي سنة المساقاة او ثمة بيتان
 غير بيتا العاملة ولو شرط عليه علفا غير النخل الذي ساقاه عليه ففي سنة في البطلان فظهر **حج** لو ساقاه على نخل فباع
 العامل غير على النخل لم يجر وان جازيا من **كل** لو ساقاه على شجرة مستحقا دفع الى المالك ولشدة العامل عليه كافي
 الثمرة يرجع باجرة مثله على الساقه ولو نقصت الثمرة بالنقص لم يكن للمالك الرجوع بالنقص على من ثاء منها ويشتر الرجوع
 على الغاصب لو اقتضاها واخلاها كان للمالك الرجوع على من ثاء منها بالجميع وبالقبض وقوى الشيخ انه لا يرجع على
 العامل بالجميع بل بالتصديقان رجوع بالجميع على الغاصب في رجوع الغاصب على العامل بما اقله نظرا في بيع العامل باجرة فبأن
 رجوع على العامل بالجميع رجوع العامل بقدر نصيبه الغاصب باجرة مثل نصيبه بمقتضى نصيبه على اشكال ولو رجع عليه باجر
 العامل باجرة مثله ولو تلفت الثمرة في الشجر او بعد الحصاد قبل القسمة فالوجه الرجوع على من ثاء **كل** ان رزاقه رضا الى غير الثمرة

حصته
 العامل وبيع حصته
 وبيع الحاكم حصته
 ولو اشترى المالك باجر
 الحاكم

كتاب السبق والظن وأحكام السابقة

١٠٦

في حكم السبق

على أن الغرض منها بطلان المغاربة الغرض لصاحبها صاحب الأرض قلعة إذا وقع أرضه نصفه قبل وله البرة أو ضعه لوضع القبة يكون
 الغرض له لم يجز الغار من كذا الودع الغار من اجرة التفتة لم يجز صاحب الأرض عليها أو كل موضع يبطل فيه السابقة يكون
 التفتة لذلك عليه جزء المثل للعامل **كر** ولو استاجر القبل في التفتة بجدة منها أو موقرة بعد وصولها جاز وكذا لو كان
 قبل بدو الإصلاح بها أجمع وببعضها بشرط القطع أو لا أو استاجر قبل ظهورها بها أو ببعضها فانه لا يجوز **المفصل**
الرابع في السبق الرمي فيه فصلان **الأول** في أحكام السابقة وفيه **مبحث** في السبق السابقة جازة ولا خلاف قال
 الله تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل روى عن النبي أنه قال لأن القوة الرمي قاله فلا تأكلوا وقال تعالى
 أفاد من سبق قد وقع الإجماع على جواز السابقة على الفصل والخلف الحاقه بقوله عليه السلام إن الملك تكة لتفرع عن ذلك
 وتلعن صاحبها خلا الحاقه بالخلف والربط الفصل قال لا سبق إلا في فصل أو خفا أو خافه يدخل تحت الفصل سهم النساء
 والمراد بقوله الخراف السبق يدخل تحت الخلف لا بل لا قبله وتحت الحاقه الغرض من الحارو البغل لا يجوز السابقة على غيره
 كالسابقة على الأقدام والسنن والطهارة والمارة ودفع الحجر وغير ذلك سواء كان بعوض أو غير عوض ويجوز السابقة
 على ما يتناول له الحديث بعوض غير عوض **ب** الرمي والسبق يجوز السابقة فيها وكذا القبلة والبغال والخمير لا يجوز
 على الأقدام إلى موضع جبل غير بعوض وغيره ولا على رمي الحجارة بعوض وغيره ولا الطير بعوض وغيره ولا المراكب والفرس
 بعوض وغيره **ج** عقد الميمنة والرياسة لا من الطرفين ينشأ إلى الجاني قبول قال لأن الرمي المضال في الرمي الرها
 في الجبل والسباق فيها كسبق السبق بآسان الماء مصدره سبق سبق سباقا على دفعها العوض وهو الخطر والمذبح الفع
 والوجوب من سبقوا حذو ويقال فيه كل من سبقوا العين إذا حذو يقال سبقوا إذا أخذ السبق وسبقوا إذا أعطى السبق أيضا
 وهو من الأضداد ويقال سبقوا لتشد يد العرج سبق وإذا حزنه ويوصف لهم بأنه غاسق وهو الذي يجرى الغرض في
 شقبة يثبته وهو الخارق أيضا والخارج ما وقع على الأرض ثم رجع إلى الهدم وجميعه جاز إن أصاب الغرض ونفذ فيه
 مضى لم يؤثر فهو صواب وجبه صارد وقصد السهم صر صر وأصرته أما ما الطامح والفاخر فهو الذي ينشأ عن
 كيد التنوير فاهبا إلى السماء والخاصل هو الذي أصاب الغرض وقد خصله إذا أصابه المعطع الذي يسهل سببا وشبهه إذا كان
 هو الذي يجازي الهدم من غير ضابته والحاضر هو الذي يقع بين يدي الراعي والداير الذي يخرج من الهدم وهو الماقد أيضا وجميعه
 موارد والمراد بالهدم إذا أصاب الهدم شئ عود وبكسر الخاء الذي يصيب طرف القطاس فلا يثقبه لكن يخرق الطرف بخرقه
 والحاضر ما أصاب أحدا يثبته الخارق ما حذره ولم يثقبه المزلزل الذي يضر بالأرض ثم يثبت إلى الغرض والهدم ما وقع
 من الأرض والقطاس ما وضع في الهدم ليرى الغرض ما نصب الهواء بقصد أصابته ويصير القطاس هدفا وغضارا فله
 السابقة والمهمات والرفق بكسر الهمزة والفتح الرمي المبادء هي أن يبادر أحدهما إلى الاصابة مع التساوي في الرشق
 والحال هو سقاط ما تساوى في أصابه السابق هو الذي يفقد بالهدم وهو الغنم والكسوة هو الكامل هو مجتمع
 الكفتين وهو الثاني ما بين أصل الشق والظهر من الخيل مكان السام من البقران تساوت حلقه القربين في قد الشق
 فمن سبق به أو ببضه فهو ما بقول إن كان أحدهما أطول عنقا فان سبق القصير بالحق أو ببضه فقد سبق إن سبق الطويل
 بالجميع قد سبق وكذا إن سبقه بأكثر مما بينهما في طول الشق وإن كان أقل من فدد الزيادة كان السابق هو القصير لأنه قد سبق
 بكامله لا اعتبار بالاذن والمصلحة هو الذي يجازي رأسه صلو السابق والصلوان ما بين الذببة ثمالة والمحلل الذي يدخل بين المتسابقين إن سبق أحد
 وإن سبق لم يضره والغاية من السابق هي عقد السبق لا من سواه كان العوض منها معا أو مناهما أو من أجنبي قبل أنهما
 عقد جاز كالجمالة وقواه الشيخ فله الأول لا يجوز الفسخ وإن لم يتلبس بالعمل وعلى الثاني يجوز قبله بعده للفاصل كذا
 في الهدم والرمي لا المضو على أشكال بشرط كون العوض متلوفا معا بالمشاهدة أو الوصف الرابع للمجهالة ويجوز أن
 يكون بينهما غيبا خالدا أو مؤجلا أو يكون بعضه خالدا وبعضه مؤجلا ويجوز أن يجزى الأمام من أحده ومن يثبت الما دون
 يجزى أحدهما أو كلاهما أو أجنبي إذا كان دينا أو حلا جبر على شأبه إذا قلن به ضرب يتحقق مع الشراء ومع الاصابة المقنونة

كتاب التبرع والتمليك

عليها بنحو السابق السابق سواء قلنا انها عقد لازم او جازي ويجوز اخذ المهر والضمين على الموضع ان كان مباحا واذا اخرج
 احدهما كان السابق منها ولو لم يكن اكثر من السابق والباقي المصلح جازي بشرط ان يطعم العوض صاحبه حتى يخلص منه الشرط ولو قبل
 بفنائه فلا فائدة منه فاما السابقة وهو اختيار الشيخ والشرط ان اقضت بخلاف شرط الصيغة مثل جباله العوض او المالك
 فالعقد فاسد وان لم يقض مثل ان يشترط ان لا يبرح ماله الا ما سبق في الاخرى فمصاد العقد بفنائه في كل موضع فانه
 فيه السابقة فان كان السابق هو المخرج لم يثبت شيئا على صاحبه كان سبقه له وان كان الاخر استحق على المخرج اجره المثل ولو
 كان العوض مستحقا كان مخرجه قيمة ومثلها **الشرط** اذا قال اجبت لاشئ او جماعة من سبق فله عشرة صحح فان سبق احدهم تنقضى
 وان جاءه ودفعه لم يستحقوا شيئا ولو قال لاثنين من سبق منك فله عشرة ومن صلى فله عشرة لم يصح لو قال من صلى فله عشرة
 جاز وكذا يصح لو قال الجماعة من سبق فله عشرة ومن صلى فله عشرة ولو قال للمصلي عشرة والمسا بق خمسة لم يصح لو قال عشرة
 من سبق فله عشرة فسبق واحد اخذ عشرة وان سبق اثنان فلهما عشرة ولو سبق لثلاثة فلهما عشرة ولو سبق لاربعة فلهما عشرة
 لكل واحد من السبعة عشرة كما لو قال من سبق فله عشرة ومن صلى فله عشرة فسبق خمسة وصلى خمسة فعلى الاول السابقين
 عشرة والمصلي خمسة وعلى الثاني لكل من الخمسة الاول عشرة ولكل واحد من الثانية خمسة وبطريق على الاول احتمال البطالة
 ط اذا كان سبق منها لم يشترط التحلل او اخرجها عوضا وقالا من سبق متافاة العوض اصح فان سبق احدهما اخرج مال نفسه
 ولو ادخل محلا جاز فان سبق المحلل اخذ العوضين وكذا ان سبق احدهما ولو سبقا معا اخرج كل منهما بما قال نفسه ولو سبق
 احدهما والمحلل اخرج السابق قال نفسه وكان العوض الاخر بينهما وبين المحلل ينفق ولو قال لا يخرج من سبق فلهما فلهما
 جاز ولو قال لخمسة من سبق فله درهم فسبق واحد وصلى ثلثة وتأخر الخ من فلهما يسبق درهمان
 وللثلاثة المصلين درهم ولا شيء للثاخرى **تشرط** في السابقة مورختم تقدير المسافة ابتداء او انتهاء فلو
 استبفا لنظر ايها ينفق قبل صاحبه من غير ان ينظر ان اليها لم يجز تقدير العوض وتبين ما يسبق عليه تساوي فانه
 السابقة في احتمال السبق فلو كان احدهما ضعيفا لذاته او مريضا لم يعلم انه مسبوق لم يصح العقد وكذا بشرط في ذاته المحلل
 ولا بشرط تساوي جلسها فيجوز بين البغال والحجر كذا الابدل في الجبل مع احتمال السبق وان يجعل العوض لا احدهما او المحلل
 لو جعله لاجتبه لم يجز في اشراط تساوي الموقف شكال فاقدينا ان السبق يحصل للعق في المتساوي والمخافة وما كثر
 في المختلف فلو شرط احدهما السابقة بثلاثة اقامه او اقل او اكثر ففي بطلان الشرط نظر **باب** بشرط في السابقة
 الدائنين حينئذ فلو تساوى على بعض فخر لم يجز الا مع احتمال السبق على اشكال ولا بشرط تساويهما فمما انفكوا السابقة بين المبرزين
 الجوزين وبين الخائفين والعقاب **الشرط** اذا تساوى لم يجز ان يجزى احدهما الى نفسه فمما انفكوا السابقة بين المبرزين
 ولا ان يصيبه وقت العقد في السابقة ولا يرضى كلفه **الفصل الثاني** في احكام الرعي فيه **الشرط** ان ينفق الرعي
 الى عشرة شرايط **الاول** ان يكون الرعي معلوما وهو يسكن الرعي الذي لا يتفقان عليه مطلقا عند الفقهاء **الثاني**
 عند اهل اللغة بما بين الفرس الى الثلثين **الثاني** ان يكون على الاصابة معلوما فيقال الرعي عشرة وعشرة والاصابة
 خمسة مثلك **الثالث** الاصابة مثل ان يقول حواشي وخواص او خواص ما اشبه لك مما تقدم **الرابع** ان يكون
 فلما المسافة معلوما اما بالزرع فيقال مائة ذراع مثلك واما بالمشاهدة **الخامس** هذا الفرض هو ما يصبغ هذا
 اما بالمشاهدة او التقدير كما في الخبرين **السادس** العلم بالسبق هو المال المخرج **السابع** تساوي جميع احوال
 الرعي فلو شرط ان يرعى احدهما عشرة والاخر عشرة او اصابة احدهما خمسة والاخر ثلاثة وان اصابه احدهما خواص والاخر مائة
 او يحيط احدهما من اصابته بما يرعى احدهما من فريه الاخر بعد او يرعى احدهما مائة مشغولة او راحة كل شئ والاخر
 خال عن ذلك او يحيط احدهما واحد من خطاته لا عليه لا لم يصح **الشرط** تعيين المائة فلا يصح مع الاصابة فلو شرط
 ان يكون مع كل واحد منهما آخر اثنان او ازيد من غير تعيينهم بالمشاهدة او المعرفة لم يجز **الشرط** ان يكون السابقة على
 الاصابة لا على البعد فلو قال لا يسبق لبيدنا ميا لم يجز على اشكال فمما انفكوا السابقة بين المبرزين
 جعل العوض للخطي ومن المصلي يجز اما المبادر والمخاطف في شرط ذكر احدهما نظرا فيه عدم الاشراط وما ذكرناه

قال نفسك واخذت
 صاحبه وان لم يسبق
 احدهما اخرج كل منهما

فشرط الرعي

كتاب الكفو والرفاهة

٢٤٣

مكانها أو غيره ويشتق منه من غير أن يكون الفرض محققا بالشيء فالأقرب أن يفرض لو فرض السهم منه لم يثبت فالأقرب أنه يفرض
 لأنه بلغ من الحق ولو أصاب في الفرض وثبت في الهدية مع جلاء من الفرض وأدعى الحق وقطع الجدل لشد الرمي أكثر من
 وأدعى ضعف الفرض فالأقرب مع مبنه ولو وقع في غير الثقب خشي **يا** لو شرط الاصابة مطلقا فكيف أصابا بالصلابة ولو
 لو وقع دون الفرض ثم انقلب ضارب الفرض بقوة وهو التمسك في استل السهم بوضع الوثيق فيها على خطا ولو ادعى
 وأصاب بصلته الفرض فالأقرب الاصابة **بب** إذا كان الرمي غاصا جازله فاعلم الرمي حتى يثبت ولو تناصلا لم يثبت
 ليضرب ويصلد مبنه الرمي بحيث يكون قد رما بمسبلة موافقا للاصابة فاصابا وكما في الرمي في وجه الفرض فخرج الرمي بفقد
 ما يكون قوة رمية مع معاونة الرمي بصل إلى الفرض فاصاب حسب ولو كانت الرمي غاصفة لم يثبت الخطأ عليه ولا الاصابة
 له ولو حوّل الرمي الفرض عن مكانه بعد الرمي ووقع السهم في الهدف حسب ان كان الشرط الاصابة او كان الشرط الحق أو سبق
 وكان الهدف بصلته الفرض واشتد ولا لم يجلب له ولا عليه لو أصاب الفرض موضع انفاله كان خطأ ولو شرط الحق فثبت
 في الفرض ثم سقط حسب **ج** إذا شرط الاصابة موضع من الهدف فلو شرط الاصابة الشئ وهو الجمل فاصاب الشئ لم يثبت
 كاحاطة شئ بمحل والرمي في حوله الشئ والمعاينة هي المحيطة التي تعلق بها ويصحب شرط الاصابة الفرض اعتبارا بصلته الشئ
 والشئ في الرمي لو أصاب المعاليق فالأقرب عدم الاعتداد **د** إذا طلب احدى الزيادة في الرشق والاصابة فان قلنا ان يثبت
 الاثر فيكون له ذلك لا يثبتان يتفاسخا ويعقدان على حسب ما ارادنا قلنا انه جازر ولو اختلف في الرمي واختلف في الشاويان
 واصابة نلها الزيادة والقصا ولو طلب احدى الزيادة فان اجابوا الا كان لا الفسخ وان تفاضلا فان طلب الزيادة في الرشق
 فغير المفضل وانما الاجابة والفسخ وان طلب المفضل لو يكن له ذلك **هـ** لو قال امن سبق المرمى اصابا من غير ان يكون
 قاصدا بخمسة من عشر لم يجز الا كمال السابق ولو أصاب احدها خمسة والآخر اربعة فقد فصل الاول ولو رما احدهما عشرة فاصاب
 خمسة والآخر تسعا فاصابا اربعة حكم بالسبق قبل العاشر فان اخطأ فهو مسبق والله اعلم وان اصابت رما الاربع من التسعة
 فهو مسبق ولا حاجة الى الاكمال ولو قال لا اصابا افضل صاحب ثلث من عشر فهو سابق فهو غلط وليس بها مفاضلة ولو رما
 الرشق مع الفائدة كما قلنا لا بد منها كما لو أصاب احدهما اثني عشر واخطأ الآخر ولو قال لا اصابا خمسة من عشر فهو سابق
 فمن اصاب خمسة من قبل صاحب فهو سابق ولو أصاب كل منهما خسا او يصبف احدهما خسا فثالث سابق وهذا كالحال في الرشق
 الاكمال مع الفائدة لا بد منها كما لو رما عشرة عشر خطيا معا لم يجز الا كمال ولو شرط ان يجز كل واحد منهما خاسرة باثني عشر
 فالأقرب يجوز **في** إذا شرط ان يرمي ارسا فاكثرة جاز مع التعيين من غير حصر فان شرط ان يرمي كل يوم فادرك منها جازر
 ولو ادعى حمل على التجريد يرمي ارسا او ارسا في آخر ما لم يحصل عارض من مرض وشبهه فاذ اصاب المرمى قبل كمال الرشق
 الى الندم ما لم يشرط الرمي بكذا ولو اذ احدهما التطويل والتساغل عن الرمي بمسح القوس وشبهه منع من ذلك ولا يفتقر الى
 بالاعتناء بمنع كل منهما من الكلام الرمي بالاعتناء بالاعتناء والاعتناء بالاعتناء على القول بان الله اعلم
 يمنع الحاضر منهما من ذلك كما يشاهد الا عين ولا بد من السابق ولا يفتقر المسبوق والاعتناء بالاعتناء مع الاعتناء بان الحكم
 ولو اختلف بين ان الحكم بين الجنا والاصلاح الامع الشرط **و** لو رما من عشر فاصاب كل واحد اثنين فادرك احدهما امره من هذا
 فان اصبحت فلان كذا اخطأ جلاله ولو قال ارم هذا السهم فان اصبحت فلك كذا غير ما لالتفات لاجل جلاله ايضا وبأخذ مع الاصابة
 الامع عليه او لا يجز من الرشق ولو قال ارم هذا فان اصبحت فلك كذا وان اخطأت فعليك كذا لم يجز **ز** لو قال فاضل
 نفسك فان كان صوابك اكثر فلك السابق لم يجز وكذا لو قال فاضل نفسك فان كان صوابك اكثر فقد فضلت ولو قال ارم عشرة
 فان كان صوابك اكثر فلك كذا جاز جلاله **ح** لو رما من ثمانية فاصاب بالفضل او بهما معا فهو اصابة وان اصابا القوس
 فهو خطأ ولو اصاب فوق كبد ثمانية فصل في الفرض لم يثبت ولا عليه لو كان الثابت في الفرض قد نفذ فيه حتى بلغ قوة
 الفرض ثم اصابه فان كانت الاصابة مطلقة حسب وان شرط الحاسق لم يثبت ولا عليه لو اصاب الفوق وسبح على السهم
 حتى اصابا الفرض هو اصابة **ط** ان قلنا ان العقد لازم لم يكن لاحدهما التمسك بعد العقد فان امتنع جلي فان امتنع عز فان
 ضلح الادد الى المحتش فان فعل ولا عذر وان قلنا انه جازر كان للفاضل ان يعز في المفضلة ويجوز ولو شرط ان يتعذر

سبق
 لو رما من عشر
 الفضل قال بطلان
 سلك فان
 اصبحت

في أحكام الرقابة وشروط الوفاء

٢٥٥

منه اريد بطل العقدان قلنا انه لازم والا فلا ولا يجوز ان يشترطون السبق على النجاس ولا يجزئ عقد النضال بشرط ان يثبت
 السهم ولو شئى قد رد ذلك فلو حجة منع لمكسبته وحصول المنافع به وكذا لا يشترط قدرا نقاع العرض عز وكيفية الارض بنشر
 الاطلاق الى العرض لو شرطه لم يجز خفضه ولا رفعه قلنا بلزوم المقدار لا يجزئ لو عقد على ما تارة ذراع ثم انقاعا على
 الزيادة لم يكن له ما ذلك الا بقدر النفاستحوا نشاء عقد على ما يريدانه ان قلنا انه لازم والاحراز وكذا التمسك لو شرط ان يثبت
 او كما تم طلبا اصابه العرض لا يجوز ان يشترط الا اصابه في عدد يتقدم منه ذلك كما لو شرط اصابه تسعة من عشرة وكذا لو شرط
 اصابه عشرة وقوى الشيخ الجواز فيها وهو جاز لو كان الرشق عشرة والاصابة خمسة بشرط الاصابه من تسعة مائة ان العا
 لا يجزئ وان اصابه لم يجز **كتاب** يجوز للراعي ان يقف بين شاء من العرض عن مائة ارباعه ولو شرطه مائة مائة مائة
 ولو قال احدهما يستقبل الشمس والاخر يندبرها اجنبيا لئلا يستدبره ولو شرط الاستقبال لم يجز ان يكون الوفاء
 حينئذ من قبله من بالاختيار والاخر جواز الفرع والاولى اختيار رتبته احدا للآخرين واحدا من اختيار الآخر واحد
 هكذا ولا يختار احدهما الجميع ثم الآخر الباقي ويخرج في السبق الاختيار من الرتبته ولو جعلوا الرقبه لغيره في جاز لم يجز ولو
 احدا للآخرين انا اختار او كما على اخرج السبق عليه لانزومها فانا اصابنا السبق على الآخر **كتاب** لا يثبت من قبله
 فلو اختار ثلثة لا يثبتهم لصاحبه صا حبة قلنا لا يثبتهم للقول لم يجز ولو حضر غريب بعينه فاختار في احد الغريبين فخرج
 لا يجزئ الرمي بطل العقدية وفي محاذير ذلك اختار الرقيم الآخر في مقابلة ولا يثبت في الباقي بل لكل حزب خيار تقضي
 ولو ظهر ما قبله لاصابة فقال حزب غننا وكثيرها او بان كثرها فقال الآخر غننا وتلبيها لم يثبت لهم **كتاب**
 شرطوا تقديم احدا للآخرين فيكون احدهم لا يثبت جاز ولو شرطوا ان يكون ذلك مقدرا فذلك منه من الحرب الاخر ثم فلان ثانيا
 من الحرب الاخر لو كان معه كان باطلا واذا ثبتت المدة لواحد من غير ود السهم عليه لم يجز له ولا عليه **كتاب**
 احدا للآخرين السبق منه سبق حزب به لم يجمع عليهم الامع الشرط فيرجع بالتوبة وبأخذ السابق بالتوبة ويجزئ قيمته على قدر الامتياز
كتاب يشترط كون الرقبين الحربين يمكن قسمه غير كثر يتساوون فيه فلو كانا ثلثة وجب ان يكون ثلث ولو كانا اثنان
 وجب ان يكون له ربع **كتاب** اذا قال احدا للتناضل لصاحبه قد فضل له اصرح الفصل مقابلة وعلى كذا لم يجز ولو تفاخرا العقد
 على مقابلة اخر جاز ولو لم يتفخا فتمت الاصابة مع ما استقطر استحق قدوما اخذ في مقابلة الطرح ولو سبق احدهما صاحبه
 عشرة فقال ان فضلك فلان هذه عشرة وان فضلك فلا شئ لك فقال ثالث للسبق انا شريك في الغنم
 الغنم ان فضلك فنصف عشرة على وان فضلك فنصفها الى لم يجز لان الغنم والغنم للفاضل لا لغير الراي وكذا لو سبق كل واحد
 فاحدهما صاحبه عشرة واخر لا محالة فقال اربع لكل من سبقين انا شريك في الغنم والتم **كتاب** لو قال واحد اخر ادر
 هذا التهم فان اصابته به فذلك درهم صحيح جاز ولو قال ان اصابتك درهم وان اخطاك فذلك درهم لم يجز ولو قال ادر
 درهمي ابرأك من خطائك فذلك درهم صحيح جاز لان كل من اصابك اكثر فذلك درهمي ابرأك من خطائك ولو قال ادر عشرة درهمي
 سهم اصابته به فذلك درهمي ابرأك من خطائك فذلك درهمي ابرأك من خطائك ولو قال ان اصابتك درهمي ابرأك من خطائك فذلك درهمي
 لم يجز لان الجحافل في مقابلة العدا لا عمل للمقابل وكذا لا يجوز لو قال ادر درهمي ابرأك من خطائك فذلك درهمي ابرأك من خطائك
 قرعة في سبق عليه لا يرمي فانا اصابك سبق على الآخر **كتاب** شرط اصابه موضع من الهدى على ان ما كان اقرب الى الشئ
 ليقط الا بعد خان لانه نوع من المحاطة فاذا ارمي احدهما سهمها فوقف في الهدى رمي الاخر حقه فوقع بعد من
 الاول ثم رمي الاول بها فوقع بعد من الخمسة سقطت الخمسة الاول وسقط الذي بعد الخمسة بالخمسة ولو رمي احدهما جني في الهدى
 بعضها اقرب من بعض رمي الثاني خمسة كلهما ابرأ من الخمسة الاولى سقطت الثانية اجمع ثبت الاول اجمع ولا يقط الا قربا
 لان الاقرب يسقط الابد من رمي الآخر لا من رمي نفسه ولو اخطا احدهما الهدى الاخر الفرض سقط ما اصاب الهدى ما اصاب الهدى
 ولو اصاب احدهما الفرض الاخر العظم الكثرة سطره يسقط الاول ولو اصابا الهدى كانا في القرب سواء تساقطا ولو رمي
 احدهم ساقطا وهو ما وقع بين يدي الاخر عاذا وهو ما دفع من احدا للجانبين والاخر عاذا وهو ما جاز الفرض قبل القرب
 الى الجها كان وسقط بلا يبد **كتاب** لو رمي ثوبا بينهما وفيه مقاصد الاول في القرب

بشدة الاصابة
 مائة مائة مائة
 ويجوز على ما بين
 حسن بن غمارون وكذا
 لا يجوز ان يشترط
 ح

اذا شئى
 يكون ان يرمي
 حربه لم يجز وكذا لو قال
 اختارني على ان يملك
 السبق ويخرج من ابيه
 كان السبق
 ع

عد
 بطلان
 بطل لان تارة جاز
 من الحرب يكون الى
 نفسه منه

كتاب الفقه في الفقه

٢٤٠

والنظر في خصوص ثلاثة **الاول** في المقتضى من مباحث الوديعه حقيقتهما استنباه في حفظ المال وتوابعها كانهما
 بما الى الامانة وهي ما خزنه من ربح او اسكن واستقر في الكساف او عتلت قبل ما لا اذا قصته اليه يكون مدونه عنده
 قبل مدونه وهي عقد بائع من الطرفين ولما حكم في الشريعة بالنقل الاجماع **ب** بتقيد الوديعه الى ايجاب قبوله وكفى بهما
 عبارة دالة على معناه وكفى في القول الفعل مجردا عن القيد ولو طرح الوديعه عنده لم يلزم حفظها اذا لم يقبلها ولا ينفى لثباته
 من التكليف فلو استودع من القبيح المجنون ولو اكره على القول لم يرد به ولو اهلها لم يضمن **ج** لو ادع الصبي فغرض
 فيها لم يضمن لغيره لانها فاته مضمون ولو ادع المجنون لم يضمن بالاثبات مباشره وبثبوتها **ك** عقدا الوديعه بتبطل بالموت عنها
 والمجنون والاعفاء وبغيره فمضمر اذا انفتح فيه امانه شرعية فبده كالقريب بطوره الربح فبذره **هـ** المحرمه بشرط في المتعاقدين
 او اذن المولى فلو استودع العبد فان كان بائنا مولا صحيح والافلا وحلى التعبد الاول لو شرط العبد او بائنا للافلا فلو جبره
 الضمان بكسبه اما على التعبد الثاني فالافريانه يتبع به بعد التسليم لا تصح وبغيره الطنونه المجنونه ولو ادعها فمضمر القابض ولو
 رده اليها لم يبرأ وانما يبرأ بوجه الى اهلها **و** الوديعه امانه بحفظها فلو اهل المستودع ضمن ولو لم يهل لم يضمنها وان تلفت
 سواء تلف معها شي من ماله او لا وكذا لو اخلت منه فمرا ولو تمكن من الدفع وجب لواه **ز** ضمن ولو خاف من الظالم لم يضمنها
 بخلافها اليه لا ينجى محل الضرر والكثير لاجل حفظها **ح** وانكر ما فاطمها الظالم باليمين فملاها من الخلف بوجه ما يخرج به عن
 الكذب **ح** بحد الوديعه الى صاحبها مع الطلب ما كان الدفع فلو اهل مع القيد والمطالبه ضمن **الفصل الثاني**
 في اسباب الضمان وهي شئ واحد على الاجمال هو التمسك والتسليم **الاول** الاستماع بالوديعه فان البس الشوك
 او ركب الدابة او اخذ الداهم بصرفها في حاجه ضمن ولو نوى الاخذ ولم ياخذ او غرر على التعبد ولو سئله فمضمر الوديعه
 فيه اخفاء ضعيف بخلاف المفسط ولا يبرأ بها لو ترك الحمايه ولو رد القريب بعد التسليم والدابة بعد اذركها الى المحرم لم يبرأ الضمان
 ولو اخله الى المالك سقط الضمان عند الاستئمان ولو لم يرد بها لكن قبل الاستئمان او امره من الضمان بربها ولو اخرجها من
 الاستئمان لم يضمنها وان اخلها الى المحرم لم يبرأ كونه راعه فوضعهما في كيس ثم اخرج منها درهما فمضمره خاصه ولو
 رد ذلك الدرهم بغيره الى الكيس او اخلها بالباقي ولم يبرأ بغيره فمضمر الضمان الى الباقي ولو رزى الضمان عن الدرهم وان رد به ماله
 بالباقي ضمن الجميع ولو تبرأ بغيره فمضمر الضمان الى الباقي وكذا لو مزج الوديعه بغيره فان ماله او من غيره استبدل بماله بغيره فانه
 يضمنها ولو كانت الداهم في كيس للمودع فان لم يكن مشددا فذلك وان كان مشددا ففصل الشاوك كانت مخومه فكسر الختم
 وان لم يجل الشاوك فمضمرها اجمع ان لو بلغت منها شاة لا يفتق ضمانة الختم لو خرق الكيس فان كان الخرق خروفا لتضمن ما خرقه
 دون الداهم وان كان مختمه ضمن الداهم فلو ادع كسب فزجها ضمن ان لم يكونا مشددين ولو اختلف بعض الوديعه لم يضمن الباقي
 الا اذا كان متصلا به كما لو قطع القريب بعد الصبر لو كان محبسا فالقريبه مضمون الجميع لو قبضه اختلف بعضه فلو خلط المستودع القريب
 بماله خالطا لا يبرأ مضمونها سواء كان الخلو طحاها او غيرها او لم يبرأ كالداهم والدابة لم يضمن الا ان يضمن المفسط
 بغير المزج كحل الشاة ونحو الختم وكذا الا يضمن لو مزجها باذن المالك ولو اطلق الوديعه فمضمرها ولو رد بدلها الى موضعها لم يبرأ
 بذلك وكانت ضمانه **الثاني** التضييع بان يلقيه الى مضيقه او يدله عليه ساقا او يبيعها الى اهلها او لا يجرها في حرمه مثلها
 ولو وضع بالبيان فالقريب الضمان ولو اكل الوديعه لم يضمن وكذا لو سلمها مكرها وللمالك الرجوع على من شاء من الوديعه
 والظالم واذا طالبه الظالم وجب له ان يرضى بها ولو طلب غير الخلاء ولم يجلط فالقريب الضمان **الثالث** الخلفه في كيفية حفظه فان
 له موضعا للحفظ تعين فان لم يبرأ عن غيره وظلها فان كان الموضع ملكا للمودع او مستأجر ضمن له لانه في الحقيقة وكالتي
 استباح الا ان نجاة عليها فبطلت لانه ما هو بحفظها وان كان ملكا للمستودع فمضمرها منه او حفظها ابتداء في غير فان تاركا
 ضمن قطعان كان مثلا او حرز قال الشيخ لم يضمن عند كسبه نظرا فيقول الاشكال لو تلفت بالقتل كان هذا ما لبيت المتقول المبر لو غشا
 عن القتل ضمن به ولو كان الى حارس ولو لم يمتن له موضعا فمضمرها ابتداء عن حارس من حرسها لو تلفت من حارس او غرق او
 او دون فمضمره **ر** كل موضع قلنا انه ضمن بالقتل انما هو مع عامه خوف التلف اما او خاف التلف من حارس او غرق او
 او لوقاته يجوز فمضمرها وان عين له حارسا سواها عن فمضمرها عند كسبه او خافا فمضمرها الى مثل العين او حرسا ولو فمضمرها الى

في داره

من كتاب الفقه

في شروط الوفاء بعد أحكامها وإليها انضما

۲
ضمن وان كان حوز
مشيها

اورد فان لم يتمكن من المساكاة والاجوف لا ضمان وان تمكن ولم يكن حوزتها في الضمان اشكال ولو لم يبقها مع الخوف فقلت
 فالأقرب للقبول ان لا يعتد به موضعاً ضمن وان عتد ولم يبقه عن النقل فذلك ولو نقلها عن النقل ففي عقد الضمان اشكال اذا
 عرف هذا فلا فرق في الضمان بين ان ينقلها من دار الى اخرى او من بيت من دار الى بيت آخر منها مع التعيين والتمتع عن التحويل ولو
 قال لا يخرجها من المعين وان خفت التفت فخرجها من غير خوف ضمن وان اخرجها مع الخوف وتركها فلا ضمان ولو امر بوضعها
 في صندوق فوضعتها في غيره او في خزانة فوضعتها في غيرها فالقبول فيه كما قلنا في البيت سواء ولو امر بوضعها في بيت فوضعتها
 في ثيابة ضمن ولو وضعها في ثيابة وكان امر بوضعها في بيت فوضعها في ثيابة فقلت من غير تفریط لو وضعها في ثيابة في
 وقت فراغها لم يضمنها الى بيت مع المكنة من المساكاة الا قرب الضمان ولو نقلها عن التحويل فقلت لو امر بوضعها في ثيابة
 فوضعتها في جيب وفي الضمان اشكال بالعكس ولو امر بوضع الخاتم في الخنصر فوضعه في البصر كان مطلقاً الى بيت لو وضعها
 وان كان ضيقاً يقف عند الامانة ضمن وبالله اكس ضمن ولو قال منها في جيب او كانت فوضعتها في بيت ضمن ان سقطت منه ولو نقلها
 منه فقلت على اشكال ولو امر بحفظها مطلقاً فوضعتها في جيب او بيده لو ضمن الا ان سقطت من بيده لا ضمان فهو ولو نسيان
 ولو تركها في مكانة مشددة لو ضمن فان كانت غير مشددة فسقطت ضمن ان كانت خفيفة وكذا ان كانت ثقيلة على اشكال ضعيف
 ولو نقلها في عصبه لو ضمن سواء كان مما يلي الجيب نعم ولو امر بشدها مما يلي الجيب فمكس ضمن ولو كان بالعكس لم يضمن ولو نقلها
 على وسطه لو ضمن ولو دفع اليه صندوقاً وقال لا تنم عليه ولا تقفل عليه او لا تضع عليه حذاء في الغرة وقال لا تقفل عليه الا
 قفلاً واحداً فقفل قفلين لو ضمن ولو قال اجعلها في هذا البيت فلا تدخله حذاء فدخل اليها فمكس ضمن سواء سرقها
 حال الادخال او بعد ولو سرقها من البيت لا ضمان **الرباع** الا بداع ومن ادع شباكاً ودعه من غير ان يمسك
 ولا ضرره كان ضامناً سواء ادع من جرت عادة بحفظه ماله كالماء والغلام وغيرها وان كان القاصي ولو اراد التفرقة وقال الى المالك
 او وكيله فان فقدتها الى الجاهل كان تعذر في ثبوتها فان تعذر رجاله السفر بها ولو انفق هذا الترهيب ضمن على اشكال ضعيف ولو ادع
 في سفرها في النقل والضمان ولو دفعها في موضع واعلم بما تقدره على الموضع كانت بما لا يضرها الدفن فهو كاداعها عند ولو ادع
 بها احد ضمنها الاصح خوفاً لمعاجلة عليها وكذا ضمن لو اعلم بما غير الثقل ولم يشعر بالمكان واشعر وليس سائماً بالمكان
 او كانت مما يضرها الدفن ولو اراد السفر بها وقد نجاه المالك ضمنها الا ان نجاة التفت مع المقام بها وان لم يكن نجاهه وكان العذر
 مخوفاً او البطلان المقصود كذلك ضمنها وان لم يكن كذلك حمل جواز السفر بها مع العترة على المالك والوكيل والحاكم والعترة
 رعية هو الا قوتى ولو دفع الى الحاكم للضربة ففي وجوب القبول على الحاكم وجهان ولو دفعها الى الحاكم من غير اذارة السفر لغيره
 كالحرق والتهيب غيرها لم يضمن وان تعذر الحاكم واحتاج الى اذاعها ودعها الثقل ولو وجد المالك او وكيله فخطاها
 الى الحاكم او القتل ضمنها ولو جعلها في بيت المالك بنفسه من دون الحاكم ضمن ولو حجب المالك او حجب عليه السفر الى الحاكم ولو نقل
 الودعة من قرية الى اخرى كان حكم المسافر بها وان لم يكن بينهما مسافة القصر **الخامس** التفصيل فيحتاج الودعة اليه ولو دفعها
 في ثيابة فمكس عليه لقيامه بحفظها وتلقيها على قدر حاجتها سواء المالك او له ثيابة ولو نقلها المالك من العترة استغنى لم يضمن
 الاضمان لكن لو امثل لم يضمن وكذا لو دفعها في ثيابة الى اللبس وجلبت ولو اهل ضمن الامع على المالك
السادس الجور من اودع شيئاً وجبده على مالكة مع المكنة والمطالبة فان طالبه المالك فحجج ضمن ولو سأل المالك من
 مطالبه فحجج ففي الجور اشكال **السابع** التأخير عن الدفع مع المطالبة وامكان الدفع ولو لم يمكن لبعدها او لحاجة في طريقها
 للتجسس عن جديها او غيرها ذلك لم يكن متعدياً بترك تسليمها وليس على المستودع مؤنة لوجعها الى مالكة اذا كان جديها بنفسه الى
 المؤنة بل عليه ان يمكن من اخذها ولو سألها بنفسه من المالك كان عليه الرد ولو دفع مؤنة **الفصل الثالث** في الامانة
 وفيه **باب** قبول الودعة مستحب بل يعلم من نفسه الامانة وليس واجباً **باب** الودعة مائة لا ضمن الا بالعترة
 ولو شرط الضمان له لم يضمن وان قبل الشرط وكذا الوال انما ضامن طاعة وكذا ما اصله الامانة **ج** لا يجوز مزج الودعة
 بغيرها من جلسها او غيرها الجود او ادون ومما مثل ان يمزج اليه من ثيابة او زبيح او اسودع من ثيابين فاذا نفي المزج جاز
 ولا ضمان ولو ادون احد هما ضمن تصد غير الاذن ولو امرت بغير تفریط فلا ضمان ولو امرت بغير الضمان على المالك اذا حضر

او اعلم ما الله

الموقع: **قلاوون**

حقوق الوفاة غير
المالكية في حد

فصل اول

(الموج)

كتاب الفقه

٢٩٨

الودع الوفاق جعله فيها الى المالك والوكيل والحاكم والثقة على الترتيب ولو تعدد وجب الاضامتها والاشهاد فان اهل مع
 الغد رخصه ما من ضمن ولو ما جئناه ولو بوض فالأقرب عند القضاة ولو اوصى فاستوفى من وكذا لو وصى اجملا من غير تعيين كما لو قال
 عندك نوري لم يثبت عندنا انما لو لم يكن عنده غيره لم يضمن ولو قال عندك نوري بعتك لم يضمن في تركه ثوبا صالحا لا يثبت عند
 القضاة على اشكال ولو وجد تركه بكن مخموم عليه مكيوينة ودفعه فلان له بسلم البئر الا مع البينة **وهو** لو امر المودع غلاما بوض
 بعلف الدابة وسقيها فالأقرب عدم الضمان ولو امره بحفظها فمقتضاها في كمال الظاهر ووضعها في حصة الظاهر فالوجه الضمان بخلاف ما لو
 كانا باضين **وقد** ادعى عليه دعيه فانكره فالقول قوله مع القين فان اقيمت عليه البينة فادعى عليه الرد والتلف من قبل فان كان صنف
 محو انكاره اصل الودع لم يقبل قوله بغير بينة ومع اقامة البينة فالأقرب عدم قبوله ايضا وان كانت الصنفه انه لا يلزم تسليم
 شيء اليك وليس في شيء من قبل قوله في الرد والتلف في مجرى الودع بغير مع المطالبة والمكينة فان اخر منها ضمن ولو اخره
 لم يضمن وان كان لاستخدامه غرض نفسه مثل ان يكون في غماره على طعام او على ثوب او طلب لا مهال ليهضم **الطعام** لو قال
 رد على كذا وطلب الوكيل رد ولو لم يرد مع المكنت ضمن ولو لم يطلبه لكن تمكن من الرد فلم يرد فالأقرب ان الضمان على اشكال ولو اوصى
 من حال الوكيل المساعدة فاهل ضمن فطعاما او رد على الوكيل ولم ينفذ فانكر الوكيل فالأقرب عدم الضمان بخلاف لو وكيل القضاة
 لو طم البئر رد فادعى التلف فالقول قوله مع يمينه مؤدا على سبيل الظاهر كما هو مقرر والقارة على اشكال او خضا ولو ادعى الرد
 فالقول قوله مع البين الا ان يدعى الرد على غيره من ائمنه كدعوى الرد على ارضا المالك او دعوى هادف المستودع على المالك
 او دعوى من طهر الربح ثوبا الى ارضه او دعوى المستودع الرد على وكيل المالك **لو** ادعى ثمان عليه دعيه فاعترف احد
 مطالبا وقال لبنت البين فان صدقها خلص منها وصادقها الاقرب ان لا يوجب قلمها الى عدل غيره وان كذبا حلف على حق
 ولا يكفي بين واحدة على اشكال بل لا بد من يمينين فاذا حلف احتمل استعمال القرعة **فخرج** انهم حلف فان نكل حلف صاحب
 فيه بينهما واحتمل الغنم بينهما وخرج لا ضمن المستودع ضمنه القوي ما استودع بمهله لان الجهل عند وان نكل فحلفا على
 علم من القنير وجعلت القنير والعين في ايديها فان سلم العين بمجة لاحد فارد نصف القنير الى المودع ولو يجب على الثاني الرد
 لانه استعملها بهمينه ولم يرد عليه ليدرك قال الشيخ **لو** حلفا فبعض قولان احدهما القنير بينهما والثاني انه يوقف حتى يصطالحا او
 اقوى ثم قال ولو قلنا بالقرعة كان قوماً عندك في ذلك فظن لو حلفا حلفا حكم له ولو نكل احتمل القنير والقرعة ولو كان
 معا فالقول قوله مع يمينه ولو كذب صدقها وصدق الآخر فكذلك يدفعها الى من اعترف له بها مع يمينه المأكنة لو اقر لها معا كان
 لكل واحد منها بالنصف يكون الحكم في النصف الاخر ما تعلق فيها اذا اقرها بجميع لغيره **فأذا** خرج الودع من يمين عن اخراجها
 فلفظها دعي انه اخر حيا للحيوان ما من جريح او غريق او غيب او غير ذلك فانكر المالك فعلى المدعي البينة على حصول السبب **فخرج**
 يعني القول بوجه النافع مع البين **باب** اذا ودع المودع من غير اذن ولا ضرورة ضمن للمالك الرجوع على من شاء فان رجع
 على الاول برئ الثاني فان رجع على الثاني كان للثاني مطالبة الاول **فخرج** لو كان ثبانا عنده ودعيه بوجدي بينهما احدث
 من التركة ولو كان عليه من سواها فاني الدين سوا الاقرب بين ان يؤخذ في تركه من جنس الودع او لا هذا اذا اقر المستودع
 ان عندك ودعيه او على يد غيره لان اثبت بينة انه ما من عنده ودعيه ولو كانت عنده ودعيه في حياته ولو بوجدي بينهما
 ولو بغيره لم يثبت عندنا ان تلف فقي جوبضا منها اشكال **فصل** لو فادع عنده ودعيه معلوما بغيره فبعضها فبعضها
 من اخذها ولو لم يعلم المالك بالوعد جبر على الوعدة اعلامها وليس لهم انساكها وكذا لو اطار الربح الى ارضه ثوبا وعلمه بغيره
 اعلام المالك **باب** المستودع امين والقول قوله فيما يتبعه من تلف الودع بغيره مع يمينه ولو ادعى ردها الا صاحبها فالقول
 قوله ايضا مؤدا ودعيه اياه بينة او بغير بينة **فصل** لو قال فخذها الى فلان بامرك فانكرها لكها الاذن في دفعها فالقول قوله للمالك
 ولو صدقه على الاذن لم يضمن بترك الاشهاد ولو اصررت المالك بالاذن وانكر الدفع فالقول قوله المستودع فان اقر المدفوع اليه
 بالقبض كان لدفعه من يمين الجميع وان انكره فالقول قوله مع يمينه مضمون المأمور به الاشهاد وان كان الامر بالدفع ودعيه فادعى
 عدم الضمان فاذا حلف برئ ايضا كان الهالك من المالك **فصل** اذا استودع دابة وجعل عليه القيام بعلمها وسقيها فان قد على المالك
 او وكيله طلب بالانفاق ولو رد فادعى عليه فاذن له ثم يرجع به فان فعله المالك ووكيله دفع امره الى الحاكم فنفق عليها من ما احتسب

ولو اخرجهما للفقير والطريق
 امن فحق الضمان اشكال
 اما لو كان مخوفاً بغيره
 ولو قال المالك اربط الدابة
 في كذا فوضعت في يده فادعى
 خذها غاصب فالأقرب ان الضمان
 مع

مع الفرد

فصل في كذا
 فصل في كذا
 فصل في كذا
 فصل في كذا

كتاب الغاربية وأركانها وحكامها

٢٥٩

ولو لم يجدوا في الخطب منها أربع بعضها واقفا على ما أتى وأخبارها أو الاستدلال على صاحبها من بيتا لما كان من غير
 بدعته إلى الموضع فلو كان رأى فيه شيء من قول لا خلاف عليها جاز ولو استدل من الموضع جاز ثم بدعته لئلا ينشأ ما لا يخبر به
 أن يوازن لغير الاتفاق بقدر ما يراه الموضع ويرجع به على صاحبها ما وافق في ذلك فلو كان قول الموضع في الموضع
 في الواجب قول المالك أن اختلفا في ذلك المدة التي اختلف فيها فلو كان قول المالك ولو كان قول الحاكم ولو كان قول المراجع ولو كان
 فالأمر بالمرجوع ولو لم يكن من الحاكم فلم يستأنف في الأقرب الرجوع ولو كان شاهد أو غير ذلك الحاكم ولو كان شاهد أو غير ذلك الحاكم ولو كان
 حج إذا خبط واختلفا في القيمة فالقول قول الناصر وقيل قول المالك وفيه ضعف **في** إذا مات الموضع سلبت الوصية
 إلى الوارثين كانوا جماعة سلبت إلى الجميع أو من بقوه مقامهم ولو سلمها إلى بعضهم من غير أن يثبت لباقيهم ضمن حصص من الوارثين
المفصل الثاني في الغاربية وفيه قولان الأول في المقدور وفيه قولان **المفصل الثاني في الغاربية** ما خوله من غاربية
 به غير أن من غاربية البناء لا يمتنع من غاربية الحارة وهو اسم من قول المالك عرفنا اشباع اعانة وغاربية الدار الاسم الإجمالي
 المصطلح والغاربية عقد يقضى بأجرة المنفعة خاصة بغير عرض يخرج عنها الأجرة كالباع والتمتع والاحتياج **في** الغاربية
 عقد مشروط بالنقص والاجتماع قال الله تعالى وما أوتيكم من شيء فخذوا به وقول المالك في غاربية المالكين وقال الله تعالى
 عليه السلام الغاربية مؤنة والمخيرة مؤنة والدين مؤنة والغاربية عقد جائز من الطرفين ويقضى إلى الجاني قول
 وعبارته الصريح آخرتك بمثل قبله ويقع بكل لفظ يشتمل على الأذن في الاشباع وقد يجعل المولى بالفضل **المفصل الثالث**
أركانها وفيه قولان الأول أن أركان الغاربية ثلاثة المعبر المستعبر المستعار ويشترط في المبرر التكليف وجواز
 التصرف ولو كان العتية والمجوز أو المجوز عليه التمتع أو العتية لم يجز ولو كان العتية من أولاد له الوقي في الاعانة جاز مع
 المصلحة ولا فرق بين أن يبرأ منه أو يملكه أو يكون نائبا من غير **في** بشرط في المعبر كونه مالكا للمنفعة فلو أعاد المأجر حج لو
 أجاز غير من ليس بمالك لم يجز وإن كان مستعبره لم يستعبر بشرط المنفعة لنفسه بوجه ولو لم يكن ان يوجب بشرط في
 المستعبر كونه له لا للبرج عليه فلو استعار المحرم صيدا لم يجز أمساكه وإن كان من محل ولو أمسكه ضمنه وإن لم يشترط عليه القيمة
 وعليه مع تلفه فله لصاحب الجواز لله تعالى وهل يجوز للشرك استعانة المولى بالعبد المسلم للاستعانة به فله بشرط
 في المستعار كونه عبدا مملوكا يصح الاشباع به مع بقاء عبثه كالنوب الدانية ويصح اعارة الأرض للزراعة أو الفرس أو البناء
 وكذا يجوز اعارة الجوز للزراعة أو العبد أو الجارية الخادمة وإن كانت الجارية أجنبية ويجوز أيضا عارة العمل للضرب عارة
 الكتاب للصيد والحفظ **في** لا يجوز اعارة العين لنفع محرم كاعارة الدار لشرب فيها الخمر **في** بكرة ان يستعبر أحد الدية
 الخدمته ويشترط استعانة المولى للزراعة لا يجوز استعانة الجوز للاستعانة بالملفط التحليل أو الأباضة فلو وطى بلفظ الغاربية مع
 علم بالشرب لم يكن زائبا ولا مقهورا وطى شبهة ويجوز استعانة الناة للحليب يكون ذلك غنمه ويجوز استعانة العين للموت **في**
 يجوز اعارة كل عين يصح الاشباع بها منفعة مباحة مع بقائها كالزود والمقادير الثابتة المحل في غير ذلك ولو استعار العبد
 والدابة فله من الثمن بما جاز ولا يكون قرضا ولو استعادها للاتفاق كان قرضا ولو قال آجرتك بماك للعبث فله في الأجر
 الجواز فلو قال لعل هذا الثوب فاستعاره لبدنه كان العمل بما يؤخذ الأجرة عليه استحق الأجرة ولا فلا **المفصل الثاني**
في أحكامها وفيه قولان الأول بملك المستعبر من الاشباع بالغاربية ما جرت العادة به في الاشباع بذلك المتعاكس الدانية في الركون
 والدار في السكنى والثوب في اللبس ولو أذن المالك في نوع من التصرف لم يجز التصرف في ما صدره أكثر من أن يوزن له في نوع الخط
 لم يكن له زرع ما هو أضر منها وزرع ما صدره مثلها أو زرعها ولو غدا عن الجواز لم يجز مطلقا ولو أذن في الفرس فبقي
 في البناء ففرس فالوجه **في** أن الطلاق له الغاربية فالأمر بالمجوز وله الاشباع ولو أذن في الفرس أو البناء جاز له
 الزرع دون العكس ولو أذن له في الزرع مولا لم يكن له التكاثر ولو طلق الأقرب الجواز ولو أذن في الفرس مطلقا فأنفذه
 المتجر لم يكن له غير من آخرى كذا ولو أذن له في وضع خشيته على حائط فأنكره لم يكن له وضع آخر **في** لو استأجر ثوبا لم يملك
 موقعا له غيره فلبسه فهو ضامن وكذا ولو لبسه من بلبسه كذا غير الثوب من الأعيان إذا أعاده غير من غير أن يضمنه
 كان الثاني لا يعمل بها إلا ما كان المستعبر عليها ثابتا فلا يملك أجره المثل على من شاء منها فان رجع على الأول فخرج

في الغاربية

في الغاربية

في الغاربية
 المستأجر مملوك
 قديم أو غيره
 ويصل كذا هو مقوله
 من الاشباع

كتاب الغاربه

٢٧٠

على الثاني مع علمه وان رجع على الثاني لم يرجع الثاني على الاول لو كان بما لا يخفى رجوع الاول عليه عند رجوعه على الاول
 رجع عليه فلو تلفت لم يكن في بدل الثاني ضمنها الثاني فان رجع على الاول كان الاول الرجوع على الثاني ومن رجع
 الثاني لم يرجع الثاني على احدى كواجبه المستعبر لم يجز وكان للمالك الاجرة ان شاء اجرة المثل وان شاء المتيه وله الرجوع
 على من شاء والفضل هنا كما قلنا في العاربه ولو اذن له المالك في الاجارة مده معلومة او في الاعارة مطلقا او متبعا جاز
 فاذا عقد المستعبر الاجارة لم يكن للمالك الرجوع حتى تنقضي المدة ولا يكون العين مضمونة على المستعبر الا على المشاجر هجر
 العاربه مطلقه ومقبدة والمعتبر الرجوع في العاربه متى شاء سواء كانت مطلقه او موقته ما اذن في الشغل بما لا يجوز منه
 الرجوع ولا يلزم في المطلقه الصلح وقت يمكن المستعبر الانتفاع في مثله بالعين ولا في المقبدة يخرج الوقت بل يجوز قبل
 وكذا يجوز للمستعبر ان يمتد منه شاء اجماعا في المستعبر الانتفاع بالعاربه المطلقه ما يرجع المالك المقبدة ما لم يرجع او يمتد الوقت
 ولو عثر بعد المدة كان غاصبا وعليه الاجرة فان كان قد عثر من قبله وعليه تسوية المحفر فحق الاذن في الاستعاره شيئا
 لم يمتد فحق شرط العلم بقدر الدين وجبته اشكال فان عثر له قدر الدين او حمله و صفته من الحلول والتأجيل فحق
 يجوز له المخالفة فان خالف كان المستعبر فتح الرهن لان اذن له في الرهن بمقدار فبرهنة على قدر المالك المطالبه بان كان
 ان كان الدين خالفا او مؤجلا حل امله وان لم يحل فذلك على اشكال واذا حل الدين ولم يمتد الرهن جاز بيعه الدين فاذا
 بيع بالدين وتلف بغيره كان للمالك الرجوع على الراهن بالقيمة وله الرجوع في صورة البيع بالدين ولو تلف من غيره لم يكن
 على احد ضمانه ولو استعار شيئا من اثنين فوهنه على ما تارة صفقه عند واحد ثم قضى خبثين لبيتك حصته احدهما لم ينفك
 الا بضمان الجميع ولا يضمن الغير الدين في قبة عبد اذا وهنه مستعبر ح اذا استعار شيئا لينفع به ففعل به من الرجوع
 فيه الرهن ففي جواز الرجوع اشكال فلو استعار ولو حازرقع السبينة لم يكن له الرجوع ثم بعد اصلاحه فيها اذا لم ينجح في البيع
 ويجوز الرجوع قبل دخول البحر وبعد الخروج منه ولو اعاره ارضا للدين جاز الرجوع ما لم يبدل فليزج ما لم يبدل
 المبتدع لو اطاره ما بطا الطرح خشيته جاز الرجوع ما لم يطرح ويبقى عليه في الرجوع ح مع الارش اشكال ولا يجوز
 فحازا ولو اذله المستعبر باختياره او سقط الحائط فبناه المالك بذلك اللبن او غير له يمكن للمستعبر لوضع ثانيا لا مع
 ضلته الاذن وكذا لو سقط الحائط ح اذا استعار ارضا للزراعة فله الرجوع ما لم يزرع فان زرع بعد الرجوع كان
 للمالك فله يغيره وعلى الزارع ارض الارض وتسوية المحفر والاجرة وان زرع قبله ففي جواز الرجوع اشكال فان مؤثرا
 او كسبا الارض على الاذن فليس له القلع بذكره وان منعه او كسبا بقاءه في الارض الى وقت اذا ذكره بغير عوض ولو بذل
 فيه الزرع لم يجز على بية القول على التقديرين ولو كان مما يمكن حصاه فصلا فلو كسبه التردد ايضا في الاذن له
 في البناء والغرس كان له ان يرجع قبل الفعل لا يجوز للمستعبر البناء والغرس فان فعل كان للمالك قلعه الزامه بالاجرة وفي
 الارض وتسوية المحفر فان لم يرجع حتى عرس او بنا ثم رجع في الاذن فان كان قد شرط على المستعبر القلع عند انقضاء
 العاربه ان كانت معتدلة او شرط القلع متى طال به ان كانت مطلقه فانه يلزمه القلع وليس على المالك ضمانا قتل الغرس
 البناء بالقلع ولا يجز على المستعبر طم المحفر وتسوية الارض ان لم يشرط القلع فان اختار المستعبر القلع كان له ذلك وان كره
 المالك ويل يلزمه تسوية المحفر وطها فيه حال وان لم يشرط القلع وطالبه المعتبر لم يكن له ذلك الا بعد ضمانا يفتقر بالقلع
 ح يحمله قلة ما بعد من ما نقص فيقوم قايمة ومعلومة بغير ما بين الغنمين ولو قال المعتبر ان الغرس قيمة الغرس في البيع
 بغير المستعبر على ذلك وعندكم فلو قال المستعبر ان افع فيها الارض ليلته المالك جازية اجماعا ولو طالب المالك بالقلع من
 غيرهما الارض قبل المدة لم يكن لذلك وان كان بعد المدة فالأمر بيلد ذلك اذا عرف هذا فان لم يبدع المعتبرية الغرس ولا غرس
 ارض لنقص لو يكن له القلع فان انتفاعا على البيع جاز وقيمة الثمن على قدر الغنمين بان يقوم الغرس بغيره في ارض المعتبر الا
 منقولة بزرع الغرس في حوزة التسيب وانما مشاعا من البيع كان للمعتبر الدخول الى حوزة الاستقلال بالشجر ومن الانتفاع به
 من شدة اذنه فيه غرسه واما المستعبر فليس له الدخول لغرسه جازية قطعا وفي حوزة الحاجة كسبه الغرس حمان قوتى الشجر المنع ولو
 باع الغرس من غرسه على المالك فجاز ولو باع له غرسه في حوزة الدخول فان استوفاه بما البيع الاطلاق اذا حل الشك

اوش
 النقض او يجرى
 الغرس عليه ولو اذن
 طالب بالقلع من غير
 قايمة

في أحكام العارية والغارة والضمان

٢٧١

الى ارضه بغير قبضت زرعاً او شجرة كان لصاحب الحق له فقله عن ارض غيره وان طالب صاحب الارض بالنقل كان له ذلك ولا ارض عليه وهل على صاحب العارية ان يحمي الحق الا في قبضت بيب العارية امانية غير مضمونة الا مع القصد او التفرط في الحفظ او اشتراط الضمان او يكون العارية للذهب والفضة وان لم يشترط او يكون المستعير حراً والعارية صيداً او شجر من غير المال ولو اشترط في ذلك سقوط الضمان في الاصل والصيد وغير المملوك **الحج** اذا ذهب شيء من اجزاء العين بالاستعمال من غير تفرط لم يضمن المستعير وكذا لو تلفت العين بمثلها بالاستعمال من غير تفرط ما لم يشترط الضمان ولو تلفت العين او تلفت بغير الاستعمال فان فرط ضمن في الاصل ولو استعمالها استمالا مادوناً فيه فلتقت بعض اجزائها ثم اتلفتها بغير تفرط ضمنها كاملة **س** اذا كانت العين باقية وجيدة الى الكفا او الى المكمل او غير ذلك ولا يبرأ لوردها الى ملك صاحبها او الى الموضع الذي اخذها منه واذا ادمعها مع علة الضرر وكذا لو ردتها الى من جرت العادة بحفظها كزوجة المالك ومساكنه الدابة **ق** اذا استعار دابة لغير كفاها الى موضع فجاوز وزنه الضمان وعليه جرة الزيادة وكذا لو حملها الثقل من المازون او سترها اكثر من المعتاد واشتد لودعي المستعير لادنى السبل الى المسافة البعيدة فالقول قول المالك لو انكر وان كان شبهة قاله المستعير **ق** اذا ظهر استعفاء العين كان للمالك الرجوع على من شأنا بجزء مدة الاستعفاء لكن مع رجوعه على المستعير يرجع المستعير على الميرور والمكر وهذا اذا كان المستعير حراً ولو كان غلاماً فالرجوع عليه لا يرجع موه على اهل بيته يرجع على الميرور كان المستعير رجوع عليه كذا البحر في القبة ولو تلفت العين في يد المستعير بغير تفرط **الحج** اذا ادعى المالك الاجارة والمنفعة المتأخر فان لم يضمن له يمكن الاستعفاء فيها فالقول قول المانع وكذا الوفاة للمالك اعني ادعى المنفعة الاجارة فالقول قول المالك فمع ولو وصفت مدة المنفعة فيها فالقول قول المالك مع شبهة لا قول المانع خلافاً للشيخ والوجه ان المالك يحلف على عدم الاجارة لا على المدعى فتح ثبتت اجرة المثل ولو تكلف في خلافه لآخر نظر ولو اختلفا في اثناء المدة فالقول قول المالك فيما مضى وقول المستعير فيما بقي ولو ادعى المالك العارية والمنفعة فالمنفعة بدعي استعفاء المانع ويهتزم بالاجر للمالك والمالك ينكرها ما حلف باخذ العين خاصة ولو اختلفا في ذلك بعد تلف العين فان كان التلف عقيب القبول فلا فائدة من الاثبات يكون من العارية كالتحصيل للفضة فالأخر فيه ان القول قول المالك سواء ادعى الاجرة او العارية لانه بآراء الاجارة بغير قبض من الميرور من القابض بآراء الاجارة بلحج الى الاصل وهو الضمان القابض فيحلف المالك باخذ العين والقول قول القابض ولو اختلف بعد قبضه مدة لمثلها اجرة فان ادعى المالك الاجارة فالقول قوله مع شبهة في علة العارية وثبتت له اجرة المثل وان ادعى الاجارة فلا فائدة على المستعير عندنا ولو كانت العين مما يضمن بالاغارة فالقول ايضا قوله مع اليقين الا ان يكون الاجر بقدر القيمة او اكثر فلا يمين **ق** لو اختلفا في اشتراط الضمان فالقول قول المنكر ولو اختلفا في القيمة او القدر مع التفرط فالقول قول المنكر الزيادة ولو ادعى انه استعار الصبيح لانه اخر مدعى المستعير بل يمكنه في تقديم قول المالك نظر **ق** لو ادعى المالك الضمان القابض لعارية فان كانت العين فائده ولم يضمن مدة فلا فائدة للاختلاف فباخذ المالك عينه وان مضت مدة لها اجرة فالقول قول المالك مع اليقين وثبتت له اجرة المثل ولو تلفت على القابض الضمان فلو ادعى المالك الضمان القابض الاجارة فلا فائدة في وجوب القيمة وقد لا اجرة فالقول قول المالك مع اليقين وان نقص المسمى عن اجرة المثل كما اذا استعار من القابض كان للمالك الرجوع على من شاء بالاجرة وبما فيه مع التلطفان رجوع على المستعير رجوع المستعير على القابض لو رجع على القابض يرجع القابض عليه هذا اذا كان المستعير حراً ولا يشترط عليه الضمان ولو كان غلاماً لم يكن له الرجوع على القابض لو رجع عليه المالك للفاصل الرجوع عليه ان عجز المالك ولو شرط القابض الضمان في رجوع المستعير عليه مع الجهل باخذ المثل من القيمة والاجرة اشكال بترتب عليه رجوع القابض على المالك على القابض لو كانت القيمة زائدة في يد القابض ثم نقصت استعار فابعد النقص ضمنها المستعير خاصة وكانت الزيادة على القابض المسمى في رجوع المستعير قلناه كتب اذا استعار شيئاً للذئب بغير شيء مخصوص فاستعمله في غيره وكذا يضمن لو جمل عارية ثم ثبتت بالبيتة او بالافراد ويؤخذ الاستصحاب **الحج** اذا ادعى التلف فالقول قوله مع شبهة لو ادعى الرد فالقول قول المالك مع اليقين كذا لو تلفت شيء من اجزاء العين بالتفرط في الاستعمال ضمنه ان كان الاستعمال مدة الاذن لتلفه من غير تفرط على اشكال **ك** اذا استعار الخيل

اذا كان المستعير رجوعاً على الميرور والمكر

ضمها
نافعة وكذا انضمها
فانضمها ولو تلفت بغير تفرط
مع شرط الضمان فكذا لا ضم
فالمعارية اما دلالة الضمان
فان كان مضموناً فضمها
والا فلا **ق** اذا كانت
العارية مضمونة فضمها بالمثل
اذا كانت من ذوات الضمان
والا فلا فائدة يوم التلف
تلف من اجزاء شيء حال
الضمان بالاستعمال
ثم تلفت
ع

كتاب الشركة

(٢١٢)

لا يثبت في الشركة
كالشركة
فصل في الشركة

أصل من محرم فان كان في المحرم ملكة المحل لا يثبت عليه ان كان يثبت عنه صحت الغايبة وكان عليه ضمانة صاحب من
أو الشرا المفضل الثالث في الشركة والمطرق في الميراث والما فيه وقبر مباح الشركة على قسامة ذلك
شركة في الاعيان اما بالبرق عند البيع او الميراث او الوضعية او الحيازة كالاعتناء والاضطراب والاحتياط شركة في الاموال
بعد الاجارة او الوقف شركة في حق القصاص من القدر ونحو الشركة والعيب الرهن والتفقد ومزق الطرق والبيوت
مقصود على الاول بسم الشركة باعتبار احوال رغبة شركة العتاق هي شركة الصبيجة وهي ان يخرج كل من الشركة
و يخرجها من كذا برقع معه التبرع بملك لثنا وبها في النصف كالعاريين اذا تناوبوا في السبق فان عتاقها يكون اربعة
وقال اقر بهي ما خوزة من عن الشيء اذا عرض يقال عتاقه لا عرضت فثبت بذلك ان كل واحد من شركتي صاحب
قبل ان يعاينه يقال عتاقه فلا تا اذا عارضه بمثل ما له وفعاله وكل من الشريكين عارض صاحبه بمثل ما له وفعاله وشركة المفاوضة
وهي ان يكون مالهما من كل شيء مملوكا بينهما وهي باطلة سواء كانا مسلمين او لا وسواء كان مالهما في الشركة سواء كانا
جميع ما مملوكا من جنس مال الشركة وهو الدراهم والدينار ولا شركة الايمان وهي ان يشارك الصاحبان فيها يحصل من كل
علمها وهي باطلة عندنا سواء كانت في الاحتياط والاعتناء او في غيرها وسواء انفقنا الصنع او اختلفنا بالمال
كل من الصاحبين اجرة عمله بافراده ولو لم يميز العمل بان يشاركهما كخباطة الثوب ففعل كل منهما فيه شيئا غير مملوك مطلقا
في الاجرة وشركة الوجوه وهي ان يتفق رجلان على ان يشركا ولا مال لهما على ان يبيعا ما يما وبما ويكونان في البيع
وهي باطلة ولو اختلفا في الصانع الشراعتنا فاشترى لهما وقع الشراعتنا **الحاج** الشركة عقد صحيح بالنسبة للاجتماع وهي جائزة
من الطرفين وبشرط فيه اقلية كل من المتعاقدين للتوكيد والتوكيل فان كل واحد من الطرفين في مال نفسه ومال صاحبه باذنه
ويكفي في الصيغة ما يدل على الرضا بالمرجع في انما يصح الشركة مع المرجع الواقع للاجتماع سواء قصد المرجع او لا فلو اختلف
احد المالكين بالآخر من غير قصد لما كان تحقق الشركة ولو مرجع الصبيجة بالقرصة والتميم بالكتان لم يصح وكذا كل اختلاف
يكن معه التميز فان الشركة فيه باطلة ولو قلنا لم يخلط على العقد والعكس جائز ولا بشرط تساوي المالكين قد روي العلم بالعلم
حالة العقد وقد نفع الشركة في الاعيان الممتزة بان يبيع احدهما نصف المكين الله له نصف عن صاحبه **الشركة** جائزة في الشركة
اجماعا وكذا في العراض عندنا سواء كانت من ذوات الامثال او من غيرها على وجه لا يمكن التميز مع مثل ان يبيع احدهما نصفه
لصاحبه وبمخرجها من جمل مملوك مع الاختلاف في شركة التجارة بالاموال جائزة بين المسلمين ويكره بينهم وبين اهل الذمة
اجماعا فلو اشترى الله بمال الشركة او باع بما يجرى على السلم وقع فاسد وعليه الضمان قد بينا ان شركة الايمان باطلة ولا
تخل منها اجرة عمله ولو قال احدهما انا اقبل وانت تعمل على الشركة في الاجرة كانت اجرة العمل للمستقبل وعليه اجرة العمل للعقار
ان كان المستقبل فلا يجوز العمل الا كانت الاجرة للعامل وعليه المستقبل اجرة السلم ولو عمل احد المكينين بشركة الايمان وروى
كانت اجرة للعامل فاصح لو اشترى في الحيازة فان اختلف الفعل بان يتعلما شجرة او ينمرا فاما ودفعه تحققت الشركة وان
فقد العمل اخص كل واحد بما حازه **النظر الثاني** في الاحكام وفيه كثر شيئا اذا اشترى شركة العتاق او الميراث
فتمت من بيعه ما بالاصل المالك اجاعا ولو اشترى القارعة الرجوع مع تساوي المالكين او بالعكس قال الشيخ لا يصح وكان الرجوع
قد روي لما اراد لكل منهما اجرة مثل عمله في ما اصابه فانه يملكه بغير شرط وهو الاقوى عندنا وشروط الاجارة التي
اوله عرف قد بينا جواز الشركة بالمرضى والحكم في المتعة كذلك وكذا يجوز في المشغول من الايمان مع العلم بالشركة
سواء قل الغسل وكثيرا ان يزيد على النصف كذا تصح الشركة بالغلو مع المرجع الراجع للتميز سواء كانت ماقسة او غير ماقسة
الحاج لا يجوز الشركة بالمال المجهول الجواز الذي يمكن العلم به بعد المرجع ولا بالمال الغائب الذي لا يمكن التميز استرجاع المرجع
في الشركة سواء كان المال من الايمان او من غيرهما سواء عتاق المالكين او حضرا او لا وموافقا في بيت لهما وفي يد كلهما او لا هم
اذا حصل الشباع والمال لم يجرى لاحد الشركاء النصف في يد من اذن الباقي ولا يجوز العقد عن محل الاذن سواء كان في عين
او نوع او بلدا او طريقا ولو اطلق له الاذن تصرفا كفايا مع اعتبار المصلحة فيبيع ويشتري من الاجرة ومناورة ومواضعة
تولية ويقبض البيع والتمن ويقبضها ويطلب بالدين ويحمل بخلافه بقراب العيب **و** يتاجر من مال الشركة ما يجازي حوائج

فصل في الشركة

ولو اشترى اجماعا ايضا
جائز للاختلاف

في حكم الشركة العنانية والبيع الشريفي

٢٧٣

الشركة
ولا يفسد بمضاربة
ولا يخرج قال الشركة
بالله او مال غيره ولا
يسند على مال

ما يرى اجازته ليس ان يكافئ يفتق على مال الامع المصلحة ولا يزوج الرقيق ولا يقرض ولا يملك ولا يشارك بمال الشركة
بغير مال الشركة فان فعل لزمه في حصة سواء كان بعين او دين ولو اقرضت في عين باعها لزمه وكذا يقبل لو اقرضت المبيع او
باجرة المشارك والجار له دفع ارش لم يثبت باع المحط من ثمنه والشرعية كالمدة لاجل البيع لو خط من الثمن ابتداء او ابراء من ثمنه
في حصة الاقرب جواز ان يبيع ثمنه بشرى كذلك سواء كان عنده نقد او من جنس الثمن ويودع مع الحاجة لا بد من ان
يوكل فيما لا يباشر بنفسه ولو وكل احدهما ملك الآخر عزله والا فرياق لاحدهما ان يرضى ويستر من على مال الشركة وفي الشفعة
استكان الا فرياق له الا قاله ولو قال عمل برأيت اقتضى العمل برأيت في جميع اصناف التجارة وهل يملك ثمنه شيء بغير عوض كالمضاربة
المحطية والعقد والابرام فالاقرب ان يبيع ولو اخل احدهما بالامضاربة كان الربح له دون شريكه ولو اذن كل من الشريكين احدهما
في المضاربة فاستقر بالاشهاد لزم ولو تعدد المادون ما عين له شيء كان الربح على ما اتفقا عليه واذا حصل الاذن لاحد
الشريكين في المضاربة لم يكن لغيره ذلك ولكل من الشريكين الرجوع في الاذن والمطالبة بالقيمة والشركة من العقود الجارية تبطل
ايتها كان وجوبه والحجر عليه لفسده او فسخ احدهما على معنى ان الباقي على جواز المضاربة ولو عزل احدهما صاحبه ففسخ
المضاربة خاصة فلا يضر فيها زاد على نصيبه يبقى المال على الشركة والعازل المضرب في الجميع فالمرء المضرب سواء كان المال نا
او به عرض ولا يجوز على الشريكين مضاض المال المادون في الايتباع به بل يقتضي الاقتران اتفاقا على القيمة وان اتفقا على
البيع جاز ولو طلب احدهما القيمة والآخر البيع اوجب على القيمة واذا مات احد الشريكين كان لوارثه القيام على الشركة والمطالبة
بالقيمة ولو كان له مال كان له فضل المصلحة من احد الامرين ولو وصى الميت بمال الشركة لواحد معين كان حكمه حكم الوارث ولو
وصى لغير معين كالقفل لم يجز الوصى الاذن في المضاربة ففسخ نصيبه لمضرب اليهم ولو كان على الميت من لم يكن للوارث نصيب
الشركة الا بعد فسخه لا تصح الشركة موقلة فلو شرط الاجل فيها لم يصح ولكل منهما ان يبيع متى شاء فم لو شرط الاجل
لم يكن للمضرب التصرف بجزءه الا باذن مشافح **ح** اذا وقعت الشركة فاسد كان الربح على قدر المال ورجع كل منهما
على الآخر باجره **ط** الشريكان من اذا قبض المال باذن شريكه لا يضمن ما ينفق به الا مع العسك والمضاربة في الاحتفاظ
وبغير قوله في رد نحو الملق سواء ادعى سببا ظاهرا كالتفرق والحرق او خفيا كالرقبة وكذا القول قوله مع يمينه في عقد المضاربة
وعقد الجارية **ي** اذا كان لثمن داتان فاشتركا على ان يواجزاها فاحصل لهما كان بينهما لم يصح كان لكل منهما اجرة دائية
لو تشاركوا في شيء معلوم في ثمنهما ثم حله على الشريكين او غيرهما صح وان وقتا جاز صح ولو قال مع عبدك في ثمنها لم يصح
وكذا لو قال آجره لتكون الاجرة بينك وبينى ولو اغان احدهما صاحبه بالتقبل كان لاجرة مثله لو كان لفصا آله والاخر
يملك شركا على ان يعمل بالآلة هذا في بيت الآخر والكبير بينهما لم يصح كان الحاصل لهما على قدر اجرة عملهما واجر البيت والآلة ولو
وقع دائية او اخر ليعمل عليه والحاصل بينهما لم يصح كان الحاصل للعامل عليه اجرة الدائية ان يقبل كل شيء فعمل عليه وان كان في الاجر
بينهما فالاجرة للمالك وللعاقل اجرة مثله ان رضى المالك بالاجرة والافضل الحاصل فاحصل قدر اجرة المثل لهما الا على ما اشترطا
ولو وضع الى شئ غير ما يصنع ثوبا بثلث ثمنه او بغيره وكان الثوب لصاحب الغرض عليه اجرة الصانع وكذا لو قال له
اذا نجحت في ذلك نصف الربح وكذا لو دفع شبكة للصياد بها على النصف لم يجز وكان الثمن للصايد وعليه اجرة المثل
لشبكة ولو اشترى صاحب الدائية والمجاول في الحاصل لم يصح والاجرة لصاحب الدائية وعليه صاحب المجاولات اجرة المثل ولو
اذن عن الماخوذ ونقصت لواجر كل منهما ملكه منفرقا فلكل منهما اجر ملكه **يا** لو اشرك ثلثة من احدى دائية ومن الاخر ثلث
والاخر العمل لم يصح وكذا لو اشرك دائية من احدى ومن آخر ربحي ومن الاخر دائية ومن الرابع العمل والاجرة باحدهما
في الاول للثمناء وعليه اجرة المثل للدائية والراوية وقبل يتم اقلانا ولكل واحد منهم على صاحبه ثلث اجرة مثله وبمقتضى ذلك
المباذ قال الشيخ والاول على وجه الصلح والثاني من الحكم وما في الثانية فان كان قد استاجرهم لجمع المصلحة فلكل ربح الاجرة لا
كل واحد لزم طعن بغيره يجمع كل واحد منهم على صاحبه بربح اجرة مثله ان كان قد استاجر واحد منهم ولم يذكر صاحبه لا
تواهم فالاجر كله له وعليه لصاحبه اجرة المثل وان نوى صاحبه بذكرهم كان كما لو استاجر منهم اجمع ولو كان قد قال استاجر
هذا الدكان والدائية والراوية بكذا وكذا الطحن كذا من الطعام صح والاجر على قدر اجرة مثلهم لا بالسوية فبان ان الاجرة لا

كتاب الفراض وأركانها وقواعدها

٢٧٥

أحدهما والآخر الآخر ولو كذا وبطلت أحدهما علوها والآخر سفليها أو يمتنع من القسمة مال من أحدهما لغير حصته الآخر بقا
منتهى الضرر كما يجوز في الحجر الواحد لهما مال لا يجوز قسمتهما وإن رضى بها الشرك ولو كان بين اثنين وقف لم يجز قسمتهما
بينهما ولو كانت حصته أحدهما طلقا جاز قسمتهما مع الوقف والقسمة بقبضه الغير ولو لم يمسكها وانما يفتح مع اتفاق الشركاء ولو
بغيره لهما والفرقة ولو طلب أحد الشركاء القسمة لم يجز لباقيون عليه لو جعل لهم القسمة في جوارهم فلو كان أحدهما
أحدهما ورأى الآخر دينا لم يفتح الشركاء أن يشترط بينهما ما كان لهما فإذا أرادوا القسمة نظروا في القسمة لغيره وقوما الثوب وقوا
الآخر بضاعة ^{ويكون الثوب} ^{منه} ^{شركة العتلة} ^{وكانت} **ك** إذا كانت الشركة فاسدة وباع أحدهما وأشركه صحيح عملها كان والمالك به
أمانة والربح على قدر رأس المال ويوزع كل منها باجره عمله في مال الآخر ولو كانت شركة الفاضلة فحكمها كذلك وأما شركة
الأبدان فأنها باطله وكل منها أجر عمله ولو اشترى العبد كان الحكم فيه الصلح وأما شركة الوجوه فأنها باطلة كما تقدمت في شركة
أحدهما لهما اشتراكه إن اشتراه لنفسه كان له خاصة **المقصد الرابع** في الفراض خصوصية **الأول** في أدائه وفي
الصيغة والمالك والساعي وليس المال والعمل الربح فهذه مطالب **الأول** في الصيغة وفيه ثلث **الأول** في الفراض خاصة
بالإجماع وهو أن يدفع شخص إلى آخر مالا لا يسمى به على الشركة في الكسب من غير أن يكون عليه شيء من الخسارة وهذا الصيغة هل هي
بالفراض أم من الفرض هو القطع لأن صاحب المال لا يقطع بغيره ودفعه للعامل وأما من المساواة كما يقال فغايته من الشاغل
إذا وازن كل منهما صاحب شجرة فكان للمالك ما خرج ماله وازن العامل بعلمه وأهل العرق يمتنعونه مضابته ما خوه من
الضرر في الأرض ومن ضرب بكل واحد منهما في الربح ليسهم والمقارض بكسر الميم صاحب المال وبفتحها العامل والمعلم يمكن
الربح للعامل له يشق لرب المال من المضاربة **باب** لا بد في هذا العقد من صيغة خاصة وهي ما قاله وضلت وضائق
أوما أدى معناها فهو للعامل قبلت ما اشبهه ومع حصول الإيجاب والقبول يتم العقد وهو جاز من الطرفين لكل منهما الفسخ
سواء نقل المال وكان به عرض ولا يلزم فيه التاجيل بل يقول فارضك إلى سنة فإذا مضت فلا شيء ولا يشترط في ذلك شرط
قال الشيخ رحمه الله ولو قبل بالحوار كان رجحا ولو قال إن شئت فلا تشترط فدار به رجح ولو قال فارضك سنة على أن
أملك فيها منعك لم يصح **المطلب الثاني** في صحة العقد وفيه **ج** مباحث **أ** شرط في المتعاقدين التكليف
امكان التصرف فلو قاض الصبي والمجنون أو السفه والفقير أو المملوك لم يصح ويجوز بقصد العامل ما يتجده وكذا المالك
بفتح الضامة يجوز للعامل والمالك ويجوز أحدهما **ب** يصح قراض المريض ولو شرط للعامل ما يزيد على أجره المثلص
ولزم من صلح المال بخلاف ما لو حيا الأجير في الأجر فانه محسب لزمانه من الثلث في المزارعة والمساواة لو شرط الزائد
نظر في حلالة من الأصل أو من الثلث فإذا مات انقضى القراض فان كان المال ناضا ولا دين أخذ الوارث رأس المال
وأقلها الربح على الشرط وإن كان هناك دين انقضى للعامل بنصيبه من الربح وفيه الباقي من البت وإن كان به عرض فجا
لوارث أخذ نصيبه بالقيمة وأتت الفاضلة قال الشيخ وله الزام للعامل بالبيع بحيث رأس المال والعامل على الشرط وإن كان دين
فقط للعامل ببيع المتاع ويختار إلى الغرماء الدين وبأخذ هو حصته من الربح **ج** المملوك يصح أن يكون غاملا بأذن المولى
ويكون حصته من الربح لولاه ولا يجوز أن يكون غاملا للمولى لأن المولى يستحق العمل بغير عقد القراض **المطلب الثالث**
في المال بشرط في رأس المال مورد ربحه أن يكون نقدا معتقدا معلوما مسلما وأردنا بالفضل الذاهم والثاني فلا يجوز
القراض بالعرض ولا بالنقرة والسبائك والحلوى بالفلوس ولا بالدرهم الغشوشة سواء كان الغش أكثر أو أقل أو متساويا
وأخبرنا بالعين عن الدين فلا يجوز المضاربة في الذمة قبل قبضه فان قبضه جاز ولو أذن للعامل في القبض من الغرماء
لم يصح العقد لم يجز له بعد القبض ولو قال فارضك هذه الألف شهر ثم قرضك بعد ذلك لم يصح وكذا لو عكس أن
قلنا بطلان القراض لو قبل ولو عيّن دأبهم فقال فارضك على أحد هذين الألفين والآخر عندك ودفعه وماني
كسب من ممتزج لم يجز وكذا لو قال فارضك بما بينهما شئت أو قال بغير هذه السلعة فإذا انقضى منها فهو قراض لم يصح ولو مات
المالك بالمال عرض بطلت المضاربة فلو أقر الوارث لم يصح ولو كان الغدق بدل العامل ودفعه وغصبا وقارض عليه صح
لو تلفت لو دفعه بالشرط والغصب لم يصح بها وأردنا بالعلوم أن يكون معلوما العقد والوصف لا تكفي المشاهدة وقبل لا

شركة العتلة

في عقد الفراض

في عقد الفراض

في عقد الفراض

في شرط الفرض وما يتعلق به من أحكام

في شرط الفرض

مسألة كانه الفرض يرد على ان كان العامل متبعا وان كان في هذه عيبه فقال خيرا لم يجز له بيعه فلو اشترى العامل ذلك ونفع الفرض من
 الفرض فانه يرد ليس له ان يزوج مال الفرض بغيره فان ضل بين الاذن ضمنه وكان الرجوع على ما شرطه **المطلب الاول** في امر
 في الرجوع فيه وكل ما بحث فيه شرط الرجوع هو ان يكون محصيا بالعادة من شركا معلوما بالجزئية لا بالتقدير
 عينيا بالخصوص بالاعتدال من جهة المالك والعامل فلو اوصف جزء من الرجوع لغيرهما لم يجز وبالأشراك على تخصيص كل
 واحد منهما فلو اخص المالك بطل فرضا وكان بضاعة ولو اخص العامل كان فرضا وبالعلم من جهة حصته بطل احداهما
 وبالجزئية النسبة بالجزء المتاع كالنصف الثلث ولو قال على الشريك من الرجوع مائة وثلث الباقي او يكون بيننا وبالعكس بطل
ب اذا وقع الفرض صحيحا ملك العامل المحض الشرط والشيخ رحمه الله تعالى في اخره ضيفان للجزء المتاع الاخبار الصالحة
 فاردة بالاول حج اذا نظر المالك للملك فذكر من الرجوع صح موافق كان المملوك عاملا او لا وكذا العامل لو شرط للملك
 ويكون فاشترط لكان من العبد لستد بها وان شرط لغيره لم يجز وايضا واجبة فان شرط على احدهم العمل مع العامل صح كما
 علمين وان لم يشترط بطل ولا يكون للمالك لو قال للعامل لك الثلثان على ان تعطى اقل ذلك حصته ففي الزور ونظر
 لو شرط على الساعي ان يوليه سلطة معينة يراس ما اياها لم يجز لا مكان اختصاصها بالرجوع فبغيره المالك مبدل لو شرط المالك لا اتفاق
 بالسلطة الى وقت البيع كاستخدام العبد وكو الفرض قال الشيخ بطل الفرض **فهم** اذا وضع اليه الفرض فمتميزين وقال خذها
 ففرضا على ان يزوج هذه في بيع هذه بطل ولو كانا من جنس وقال في بيع الفرض ذلك في بيع الفرض ولو قال لك ربح
 احد الفرضين او ربح بخانه في شهر او عام بعينه لم يجز **ف** العامل في ذلك حصته من الرجوع بظهوره ولا يتوقف على جوده
 ناضجا على خبره لرجوعه ملكا غير متصرف بل هو قاطبة لراس المال فان وقع خسران انحصر في الرجوع وانما يشترط لصحة وايضا
 المال والبيع قبل الفرض على اشكال فان كان ما يجزئ الفرض كانت زكوة الاصل وحصة المالك على المالك نفسه زكوة حصته
 العامل على خاص العامل ولا يضم احدهما الاخر في الحول بل العاقبة حول بانفرادهما ولو قلنا لا يملك كان له حق مؤكدا
 يورث عنه ولو اتلف المالك او خسر المالك من حصته **ق** لو قال خذها على النصف صح واقضه النصف بغيره في الرجوع
 وكذا لو قال على ان الرجوع بيننا ولو قال على ان لك النصف مسكتك عن الاخر صح ولو قال على ان لي النصف مسكتك بطل
 ويجزئ الفرض ويكون الباقي للعامل ولو قال على ان لك ربح نصفه ونصف ربحه صح ولو قال لاثنين على ان
 لكما نصف ربح صح وتبا وبافي المحض وان اختلفا في العمل ولو فضل احدهما صح وان تناوبا في العمل ولو قال خذها
 على ما شرط فلان العامل صح ان كانا عاملين وان جهلا او احدهما لم يصح ولو قال للعامل لك ثلث ربحه ثلثا باقي الرجوع
 صح وكان له سبعة اشباع الرجوع ولو قال لك ثلث الرجوع وثلث ما بقى كان له خمسة اشباع ولو قال لك ثلث الرجوع وثلث
 ما بقى فالنصف اوقال الرجوع وربع الباقي فله ثلثة ثمان ونصف في سواها الحساب ولا لو قال لك على ان لك النصف
 الثلث صح وكان السدس له ايضا ولو قال خذها على النصف لم يمين صح وكان الشرط للعامل لان التمام للمالك ففرض
 الشرط الى من يمينه لم يكن في حقه ولو اختلفا فقال للعامل شرط على المالك شرط على المالك شرط على نفسه
 اختلف تقديم قول العامل لانه يدعى الظاهر **ح** اذا قال خذها فراضا على ان الرجوع كله لي بطل وكذا بطل لو قال كله لك
 ولا يكون بضاعة ولا قرضا ولو لم يذكر قرضا كان الاقل بضاعة والثاني قرضا ولو قال خذها والرجوع كله لك ولا ضا
 عليك كان قرضا قد شرط فيه في الضمان ولا ينفى بشرطه ولو قال لك الرجوع كله لي كان بضاعة فلو قال عليك الضمان لم يلزم
 لو قال خذها على ان لي نصف الرجوع الاخرى وراهم لم يصح ولو قال قارضتك على ان لك شرك في الرجوع او شركا لم يصح
 عند البطلان لا يكون له مضاربة للثلث لو قارض اثنين واحدا شرط القدر واحداهما من الرجوع جاز وكذا لو اختلفا في شرط
 احدهما اكثر من الاخر اقل ولو شرط احدهما النصف الاخر الثلث على ان يكون الباقي بينهما بالتسوية اختلف البيع والجواز فيكون
الشيخ المنع الفصل الثاني في الاحكام وفيه لن بجاء العامل مابين لا يضمن ما يثلف الا بالنفريط او
 التعدي قوله مقبول في التلغ مع الممين وعلى مقيل في الرد قولان **ب** اذا اشترى العامل من يتبع على المالك
 كان اذنه صح الشرع وانفق فان لم يبق من الفرض في بطل الفرض والابطال في الثمن **اص** ثم السد على التعدي بان كان فيه

في عرفه

في حكم الفرض

كتاب القراض

٢٧٨

فضل قال الشيخ ضمن المالك حصته العام والاقرب الاجرة وان لم يكن فيه فضل لم يضمن المالك على قول الشيخ شيئا وعلى قولنا
 ففي الاجرة نظر وان كان يميز فيه فان كان بالعين بطل الشراء فقال الشيخ والاقرب خوفه على الاجارة وان كان في الذمة
 فان ذكر المالك وقع على الاجارة وان لم يذكر وقع له وليس له دفع الثمن من مال القراض فان خالف ضمن ولو كلف في سائر
 عبد مطلق لو اشترى من يفتق على المالك فالاقرب خوفه على اجارة الموكل حج اذا اشترى زوجة المالك احتل
 الصفة والبطال ولو اذن صح وبطل النكاح ولو قلنا بالصحة مع الاطلاق لو كان بعد الدخول استحق المولى المهر وان كان
 قبله فاشكال ولو كان المالك امرأة فاشترى العامل زوجها باذنها صح الشراء وبطل النكاح ولو كان العبد قراضا وان كان
 بغيره فاشكال ان كان بالعين وان كان في الذمة وقع له ان لم يذكرها لفظا ولا بطل مع عدم الاجارة في اذا اشترى
 الماذون من يفتق على يده باذنه صح والوجه انه يفتق على المولى وباخذ الماذون الغنم من مولا له بغيره في الثمن وان
 كان بغيره بطل سواء اشترى في الذمة او بالعين بخلاف العام اذا اشترى في الذمة ولا فرق بين ان يشتريه بدين على الثمن
 او بغيره نعم اذا اشترى العامل با نفسه فان لم يكن فيه ربح صح الشراء للقراض بخلاف بيعه فان بيع قبل ظهور الربح فلا
 بحث ان يفتق بدينه حتى يظهر ربح وقلنا انه يملك المحصة بالظهور وهو الاقوى عتق عليه قبل ملكه ولا يستحق العبد
 الباقي هل يقو على العامل مع لباره قال الشيخ نعم والاقرب انه يستحق العبد وان كان للعامل مؤسرا وان اشترى وكما
 فيه ربح فالوجه صحة الشراء ايضا وان قلنا انه يملك المحصة بالقسم لم يفتق عليه نصيبه في اذا فسخ المالك القراض و
 كان المال فاضا قبل التصرف او بعد ولا ربح اخذ المالك المال اجمع وهل للعامل اجرة المثل الى ذلك الوقت مع العمل فيه نظر
 ولو كان ربح اقلهما على الشرط ولو كان به عرض قال الشيخ للعامل بغيره سواء ظهر فيه ربح او لا يجوز ان يرضيه من
 يشتريه بربح الا ان يدفع المالك فيه العرض بقول مقومين فليس له البيع حج والوجه انه ليس للعامل بغيره مع فسخ المالك
 بل يقبل ما كان فيه ربح وان لم يكن اخذ المالك لو وجد للعامل من يشتريه بربح كان له بغيره ويقبل به المالك بالربح قاله
 بعض المجتهدين والاقرب انه ليس كذلك لان هذا الزيادة بعد فسخ العقد فلا يستحقها العامل قالوا منع العامل من البيع ان
 المالك يفسد المالك فيه نظرا ما لو كان المال مباحا فان باع منه كان على العامل محصله من هو عليه للمالك اجارة
 عليه مع الامتناع وان لم يكن فيه ربح وفيه ختم لا يفتق كذا البحث لو كان الفاسخ العامل واذا قلنا بجواب البيع على العامل
 لو باع بربح المال لم يبيع المالك في افضاض منه ولو كان نسبة وجب له لو طلب احدى قيمتي الربح مع بقاء المضاربة لم يبيع
 عليها سواء الممنوع المالك والعامل ولو اتفقا على النسبة جاز فان خسر والعامل اقل الامر من نصف الخسارة وجميع ما
 اخذ في اذامات المالك فان كان المال فاضا قبل التصرف او بعد ولا ربح اخذ الوارث وان كان فيه ربح فاسمه ان كان به
 عرض قال الشيخ كان للعامل بغيره لان ماله وارث وهل للعامل اجارة على البيع فوافقه ولو كان شيئا كان على العامل محصله
 ولو اراد الوارث فسخ العامل فان كان المال فاضا انما يفتق به عقد وان كان به عرض لم يجر ولو مات العامل وكان المال
 فاضا ولا يبيع اخذه المالك وان كان بغيره فاسم الوارث وان كان به عرض كان للمالك منع الوارث من البيع واخذ الخسارة
 باعه او قومه على المالك فان كان فيه ربح فتم بين المالك والوارث وان طلب المالك اقرار الوارث فان كان المال فاضا صح
 اشتبا العقد والافتلاح اذا قارض على النصف فقارض العامل غيره باذن المالك وشرط الربح بينه وبين المالك يضمن
 صح وكان الربح بين المالك والثاني ان شرط بعضه لنفسه بطل وكان الربح للمالك وعليه اجرة مثل الثاني ولا شيء الا
 وان كان بغيره من المالك وشرط الربح بينه وبين الثاني دون المالك بطل ثم ان ربح احتمل ان يكون الربح كله للمالك فيضمن
 فيكون النصف الآخر للعامل الاول وعليه الثاني لاجرة وهو الاقرب محتمل كون النصف الثاني بين العامل وبين الثاني
 على الاول بنصف اجرة عمله محتمل عدم الرجوع ومحتمل ان لا يكون للمالك شيء من الربح ويكون الربح كله بين العامل
 او الاول عليه جز الثاني والمالك يضمن من شاء منها فان رجع على الاول لم يكن للاول الرجوع على الثاني وان قال
 الثاني احتمل رجوعه على الاول بغيره لغرضه وعدمه لعدم الطيف به ولو كان الثاني عالما كان للاول الرجوع
 عليه ان رجع المالك عليه لا يرجع عليه هو على الاول لو رجع عليه المالك ط اذا اقرضت العامل وحصل له فضل ثم طلب

في أحكام القراض ما يتناولها

٢٧٩

الفتنة وكان المال ثامنا من جنس ثمن المال اقتضاء على شرط وان كان من غير جنسه كالدوام مع الدائم اخذ المالك بفنائه
 المال ان شاء واقتضا الباقي والاباع الذامل بقدره من المال وقسم الباقي وان كان عرضا تمخر المالك في الاخذ بقبته داس
 المال وطلب البيع ولو قدر بيع البعض ببيع الجميع واخذ المالك من المال وقسم الباقي وان كان العامل خذ الجميع وقد تركت على
 فلتنا بملك المحضه بالظهور لم يجز القبول الا واجب في اذ دفع الفاعل القراض فاشترى العامل بما عتد للقراض اما بالعين
 او مطلقا ثم اشترى عبدا اخر بالفان كان بالعين بطل الشاغل وان كان مطلقا بطله وقع الثمن له وليس له ان يدفع مال
 القراض فيها فان خالف ضمنه والربح له **باب** اذا دفع العتق للقراض فبلغت احدى ابعده وانما في التجارة كانت محسوبة من
 الربح وليس للعامل في الربح شي الا بعد توفيقه الا لعين وان تعلق قبل العمل قال الشيخ يكون ايضا من الربح وان كان ابن
 اذ لو لم فيه فظرو ضعف **باب** اذا كان في يده ودفعه او غصبه فاعترض المالك بالشراء به فراضا صح له بيرة العاصب بغير
 العقد او بالدفع الى البائع قال الشيخ الثاني وفيه خصال **باب** اذا قال للمدين ان اخذ الدين الذي لم عليك فقبضه
 فذلك قبضه فذلك قبضك عليه لا يصح قبض المدين وذمته مشغولة كما كانت ولو قبل بالصح كان وجهها من
 اشترى بعين المال قال الشيخ كان الشراء له لانه لا يملك ان يشترى بعين ماله ملكا لغيره وان اشترى في الذمة قبل فيه
 وجهان احدهما انه قراض سددت عليه بالتصه فاذا دفع المال غنا برئت منه لانه قضى به غير باذنه ولا حصته له بل
 الاجرة والثاني انه ليس بقراض صحيح لا فاسد بل الربح للعامل وكذا الخائن ولو قبل بالاول كان وجهه على القول بصفة
 القبض اذا اشترى بالعين كان قراضا فاسدا لاجرة والمالك الربح اما لو كان الدين على اجته قال للعامل قبضه
 قارضك عليه كان القبض صحيحا والقراض فاسدا فالربح للمالك وللعامل الاجرة **باب** اذا تلف المال بعد الشراء وقبل فيه
 فالأقوى ان التسليم لرب المال ويجوز عليه ثمنها ثانيا ويكونان معا داس المال وليس للمالك الخيارات في دفع الثمن فانما يكون
 الثاني داس المال وان الاول وبين غلله يدفع فيكون البيع للعامل والثمن عليه كذا لو تلف الثمن الثاني قبل تسليمه
 على رب المال بضمه ثانيا وهكذا او يكون الجميع داس ماله والا فرب عندك ان كان قد اشترى في الذمة كان باذن
 المالك فذلك لا والآن الشراء باطلا ولا يلزم الثمن احدهما ولو كان التلف قبل الشراء اخذ القول بوقوع الشراء
 للعامل وجوب الثمن عليه لا يفسخ القراض **باب** ليس لرب المال ان يشترى من العامل شيئا من مال القراض
 ان يأخذ منه بالتفعة وكذا لا يشترى من عبده المادون وان كان السيد قدينا وله ان يشترى من المكاتب ما خذ منه
 بالتفعة ولو اشترى العامل من مال المصنعة شيئا ولا ربح فالأقرب الجواز **باب** اذا دفع البه لفا قرضنا وشرط ان يأخذ
 له ايضا صح القراض بشرط لكنه لا يلزم الوفاء به **باب** اذا دفع البه لفا قراضا بالنصف ثم دفع البه لفا اخرى قال فيها
 الى الاول كذلك فان كان قبل ودان الاول في التجارة صح دكانا معا قراضا بالنصف ان كان الثاني بعد ودان الاول
 قال الشيخ يبطل الثاني لاستمرار حكم الاول في الربح والخسران المخصصين به فاذا شرط ضم السائمة البه لزم جبرها ان احدهما
 بربح الآخر **باب** اذا دفع الفاعل قراضا وقال لاضف من عندك اخرى وبالجهر بها على ان تلت في الربح وللمالك بطلان
 الشيخ قال كذا لو شرط الاكثر للعامل ليس محجوزا ولو دفع العتق وقال اضف من عندك الفاعل اخرى على ان لا للعين
 تركه والالف الاخرى قراضا **باب** لو لم يثبت ان يدفع ماله قراضا الى التفعة غلوه دفع الى غير التفعة ضمن **باب** اذا خسر
 فاقترضها البه فبها مع المال الى المالك من غير ان يشترى بملك يترجع للمالك ففسخ المالك لو يمكن للمعترض الرجوع على الثاني
 بما اخذ **باب** اذا اشترى بما تاجر به ثم اخذ من اخر مائة واشترى بها جارية ثم اشبهنا ثمان كل في الجارية وبيعنا
 قتما الثمن بثلثا وان ظهر ربح كان للعامل نصيبه ان خسر ضمن العامل ان فرط في المخرج والا فلا ولا يملكها العامل
 ووجهنا براهن المال عليه لا الشيخ ولو قلنا بالقرعة كان قرضا **باب** يجوز للعامل ان يامل آخر ويبيع بالمالين ويؤ
 حصته من الربح الثاني له ولا يباين المالك الاول **باب** فيرجع اذا اخذنا بغيره عن السعي لضعفه او كثر المال ضمن لغيره
 في قبضه **باب** اذا قتل عبدا القراض وكان القاتل عبدا اجنبيا وجب القصاص فان لم يكن فضل لم يكن للعامل حق
 فان اقتصر او غنى على غير مال زال القراض وان غنا على مال كان قراضا وان فضل لم يكن للعامل الا قراضا بالقصاص ولا للمالك

كتاب القراض

٢٨٠

عشر
أخذ المالك

المثل للعامل

وإذا اشترى الربح على الشراطين عتوا على ما ذكرنا من جهة القراض لم يكن للعامل وطؤها ولا للمالك ولو أن
 صاحبها جاز ومعتبر في اذن المالك لفظ التحليل وليس كذلك إذا كان يزوجها بغيره ولو اتفقا عليه جاز ولو اذن المالك في وطى
 ما بشر به للعامل لم يجز ولو وطى العامل من غير أن كان عليه مهر وان كان هناك ربح وان علقته من غير ربح فالولد للمولى وعليه
 المهر وان ظهر ربح تحريرا للولد ومضاراة له ولعله فيهما وقته الولد بغير سقوطه حيا ان قلنا انه يملك بالظهور والاعلام
 كقولنا ليس للعامل ان يكتسب عكس القراض على ما نقله ولا للمالك فان اتفقا جاز فان اعتق كان الولد للمولى ان لم يكن ربح وان
 كان فهو بينهما على التبعة فلا اشرط الولاء عليه والافلا ولا لو اختلفا **ك** اذا دفع مائة فخر العامل عشرة اشهر
 ثم ربح العامل كان رأس المال تسعة وثمانين لا تسعا لعلنا تنقضى القراض بالخسر ولهذا الورع ربحه عليه من الربح حتى يجبر
 الدائبة بالخسر ان كان يوجب بدل العامل فاذا اخذ المالك عشرة انتفض فيها القراض كما لو اخذ الجميع فتح ينتفض في الخسر ما ينقص
 من عشرة فينقسط العشرة الماخوذة على تسعين فكل عشرة واحد وتسع واحد فيكون رأس المال ما بقي فتدبر مائة لا يجز
 على العامل جبر ما ينقص المشرق من الخسر فلوا سرق المالك كان فيه ربح استقر ملك العامل على ما ينقصه من ذلك المدة
 بقطب بالنقصان ولو كان المال مائة فربح عشرة فما خذ منه تسعين ثم خسر الباقي فصار اربعين زد الاربعين وكان له على
 المالك خمسة لان سدد ما اخذ ربح ولا يجبر به الخسر لان الماخوذة انتفعت فيه المظانية **ك** اذا دفع اليه بغيره لغيره
 على التركة في الحاصل كان تراضا باطلا والاصل للمالك وعليه جرة العامل ولو دفعه من غير ربح على التركة بطل وكان
 الحاصل للعامل وعليه جرة التركة ولو دفع ارضا للقرى على التركة فيها المبيع والماء **ك** اذا دفع المالك على العاين اجرة
 الارض ثم ان لم ينقص القرى بالقلع كان للمالك الزام الغار من به والاشهر بين طلبة مع الارض فادفع قيمة القرى
 واجابته بالاجرة ولو كان زرعاً لزمه ابقاؤه بالاجرة فان اخذ المالك قلع القرى بالارض والغار من الابقاء بالاجرة
 فله قول المالك ولو انعكس القرض قد مر قول الغار من ولو اخذ المالك اخذ القرى بالقيمة والعامل القلع مع اخذ الارض
 قد مر قول العامل ولو انعكس القرض قد مر قول المالك ولو قال المالك اخذ القيمة وطلب الغار من الابقاء مع الاجرة **ك** اذا دفع
 او بالعكس لم يجبر احدهما على ما طلبه الاخر **ك** اذا كان القراض سدا لغير التمسك بمجره الاذن وحصل الربح للمالك وعليه
 اجرة المثل للساعي ولا ضمان على الساعي لا يتبعه ولا يضره ولو شرط المالك الربح كله ففي استحفاظ العامل الاجرة
 نظرا لاجرة يستحقها الساعي سواء كان في المال ربح او لا وليس للعامل قراض المثل انما اذا كان العبد كالتقوى والتسليم
 محتوية من الربح وكذا ابدل منافع الدواب بهر الجوار ولو وطى العامل وجب عليه لعقره في المالك نظرا وما التقى
 الحاصل بالاسباط والى وانخفاض السوق بخسران يوجب جبره بالربح وما يقع باحراق وسرقه وفواته من فالوجبة
 كذلك لا السبب اذا اذن لعبد في التجارة جاز على حسب الاذن فان اذن في الشراء في الذمة جاز وكذا لو اذن في التجارة
 في صنف واحد لم يجز ان يتجرف غير اذن له في التجارة لم يجز ان يواجر نفسه ولو اذن له لكونه يبيع ويشترى
 فلم يمنعه لم يكن ذلك اذنا في التجارة ويكون بيعه باطلا وكذا شراؤه الا ان يجبر المولى في بطلان غرضه بماله في الذمة
 نظرا الى ابق الماذون لم يطل الاذن وليس للماذون ان يتخذ غوة غير اذن مولاه وكذا لا يصح بيعه لغيره **ك** اذا
 اشترى العامل ما لم يوزن فيه فربح كان الربح على ما شرطه ولا يكون باجمعه للمالك ولا بمصدقانه وجوبا **ك** اذا
 سرق المالك وعصفا لا فربح للضابطة طلبه الخصومة عليه ان ترك ذلك مع غيبته للمالك وامكان التلصص ففي الضمان نظر
 ولو كان المالك حاضرا وعلم بالخالف في لزوم العامل به نظر الى الربح وقاية لرأس المال يجبر به الخسر سواء كان الربح والخسر
 في مرة واحدة او الربح في صفقة الخسر في اخرى واحدهما في سفر والاخر في اخرى ليس للعامل ان يخذل من الربح شيئا غير اذن
 المالك لو نطق المالك حاضرا ففعل المالك ففعله اليه وقال عليه ثانيا فهو عقد جديدان ربح لم يجبر الخسر الا بالاول اما لو
 بقضه بل ان لم يفت في العمل بعد انضاضه لاقر به ليس عقدا ثانيا بل يجبر من الربح الثاني ما خسر اوله **ك** اذا مات وفيه
 اموال مضاربة فان علم مال اقدم بعينه كان أولى به وان جهل بشاؤنا وفيه وان جهل كونه مضاربة قضى به ميراثا ولو مات وعلم
 ان بيده مضاربة ولم يوجد في اخذها من التركة اشكال **ك** اذا شرط على العامل ضم المال اليها من الوضعية بطل

احكام النزاع في الفرض كتاب الحبث

٢٨١

المال او الوضعية ولا
بيع الا من اشترى منه
ولا يشترى او لا يبيع او
يوليها فاختاره من السلع
ولثاني ما يفسد جماله
الرجح مثلاً بشرط

مع اليقين

مستحب

الشرط في صحة الفرض اشكال او بشرط العامل بغيره نفسه المرفوع وكذا في المحضر لن الشرط الفاسد على اقسام ثلاثة
احدها فيما في مقضى العقد مثل ان بشرط للعامل جزءاً من الربح مجزئاً او بجزء الكسب او العبد بن او درهم معلومة
بجميع حقه او بغيره لثالث شرط ما ليس من مصلحة العقد لا مقتضاه مثل ان بشرط النفع ببعض السلع مثل لبس التوبك
واستخدام العبد وركوب الدابة ووطي الجارية وضمان العامل المال وبعضه هذه الشروط كلها باطله بفسد العقد وانقضت
جماله الربح والا فلا على اشكال **الفصل الثالث** احكام النزاع وفيه يا مجتأ او اختلفا في ورز من المال
فالقول قول العامل مع اليقين وكذا القول قوله مع اليقين لو ادعى الخسارة او التلف او دعوى عليه الخيانة او التفرط فانكر
بواخلافهما اشترى فقال المالك للفرض ادعاه العامل لنفسه فالقول قول العامل لانه اصبغ به وكذا القول ان شرى
للفرض قال المالك لنفسك **ج** لو ادعى المالك انه هاه عن شرا المعين فانكر فالقول قوله مع اليقين لان الاصل عدم التلف
وعلمه الخيانة **د** لو ادعى العامل الاذن في البيع نسبة او الشراء بعينه فانكر المالك في ذلك فالوجه ان القول قول المالك او
ادعى عمو الاذن وادعى المالك تحضيمه وادعى الاذن في شرا شيء مبيته وانكر المالك فالقول قوله مع اليقين لان المالك
او اختلفا في قدر ما شرط للعامل فالقول قول المالك مع اليقين ولا يتجالفان ولا يضاف الى قول العامل فيها لبيان
اجرة المثل ولا الى قول المالك فيها بزيادة عليها **هـ** لو ادعى العامل رد المال فانكر المالك فالقول قول المالك لان
قول العامل في اوفاء العامل رجحت كذا ثم خسر وتلف الربح قبل مع اليقين اما لو قال غلط او نسيت او قبيل والربح
بما اقر به من الربح **ج** لو ادعى انه دفع اليه فراضاً فانكر ثم اعترف او قامت اليقينة فادعى التلف قبل الانكاد وتلف اليه
ولو كان هذه انكاده بعد الاستحقاق قبل **ط** لو دفع الى اثنين فراضاً ثم اختلفوا فقال المالك راس المال ثلثا الحاصل
والثالث الاخر الوبح فصلقه احدهما وقال الاخر بل راس المال ثلثه والثالثان ربح فالقول قول المكذب مع يمينه فباخذ
حصته مما ادعاه فابذره وهو السدس ياخذ المالك بصدقه في الاخر ما ادعاه راس ماله وهو الثلثان يبقى السدس لرب المالك
وللمصدق ثلثه لان الماخوذة باليمين وهو نصف السدس اخذ من ربح المالك والمصدق على نسبة استحقاقها وهي الثلث **ي** لو
اختلفا فقال المالك دفعه فراضاً وقال العامل فراضاً فالقول قول المالك وانما يتجالفان وبقيت للعامل اكثر الامر من اجرة المثل اذا لم يرد
عليه ما ادعاه وما ادعاه المالك من النصيب قبل بعض الجهور والقول قول المالك وفيه نظروا فاما كل منهما يثبت قال بعض الجهور
بتعارضهما ويقسم الربح بينهما نصفين ولو كان هناك خسران فادعى المالك القرض والعامل القرض فالقول قول المالك مع اليقين
ولو ادعى المالك الايضاع وادعى العامل القرض ففي قديم قول العامل من حيث ان العمل له نظروا ويمثل انهما يتجالفان **ج** ياخذ
العامل اقل الامر من اجرة المثل ما ادعاه نصيباً ولو ادعى المالك الايضاع والعامل القرض امكن اختلاف كل منهما على ما
ينكره الاخر فبقيت للعامل اجرة المثل المزد **يا** اذا وجبت النفقة في سفر لوانفق من غير المال ما من ماله او قرضاً ليرجع
ففي الرجوع اشكال او بشرط النفقة ثم ادعى الاتفاق من مال نفسه وطلب الرجوع كان الامر قوله مع اليقين سواء كان
المال في يده او رده الى المالك **كتاب الحبث** وتوابعها وفيه فاصد **الاول**
في الحبث وفيه فضلك **الاول** في الما هبته وفيه **ج** ياخذ الحبث عند نفسه قبله الحبث من غير عوض وبقية
الحبث والعطية قال الشيخ رحمه الله الهدية والصدقة بمعنى واحد لهذا البحث لوجهاً لا يصب في صدقة على مسكين غير انه اذا
قصد التواضع والتقرى الى الله تعالى بالحبث متهيب صدقة وان قصد بها التوقد والمواصلة سميت هدية **ب** الحبث جائزة
والاجماع وهي عقد ينفذ الى الايجاب القبول القبول هل يستغنى عن الايجاب والقبول في هدية الاطعمة الاقرب علمهم
بحجوز التصرف عملاً بالاذن المشتار من العادة والمالك الرجوع ماله يلف ولا يلفه هذا التصرف ومع التلف ليس للمالك مطالبته
بالعوض ولا يصح تليفه لا ناقبته فالاجاب كل لفظ قصد به التملك المذكور مثل وهبتك وملكتك والقول كل لفظ ذال
على الرضا بالاجاب **ج** لا يصح الهبة الا من بالغ كامل العقل جازي التصرف فلو وهب الصبي او المجنون او السفيد المحجور
عليه للفلس والنجدة والمملوك لم يصح **د** وكان الهبة خمسة الواجب هو كل مال جازي التصرف فلو وهب غير المالك لم يصح
والموهوب له وهو القابل ويختار فيه البلوغ والعقل وجواز التصرف في ذلك فلو وهب العبد لم يصح والموهوب هو كل عاقل

کتابخانه

مملوك يبيع نفسه فلو وهب له دين لم يجز رد كذا الوعد بطل لا يصح فملكه من الاعيان كالتحجور والتخاير ولو لا يبيع نفسه كالوعد بطل لا يصح
والصدق على الجاني القبول على ما قلناه والقبض فلا يبيع المبيع ما لم يذهب القبض الى المقتد فلوات الواهب والموصون له بعد القبول
قبل القبض بطلت الهبة وما عانت قبل الاذن في القبض او بعده وقال الشيخ لا تبطل بوث الواهب بقوم الوارث مقامه في الاذن
وفيه بعد شرط صحة القبض اذن الواهب فيه فلو قبض المتهب واذن الواهب لم يحصل الملك له القبض شرط في الهبة سواء كانت
بالهبة كشيء معين او غير معين وسواء كان مكبلا او موزونا او لم يكن احدهما يكون الواهب قبل الاقباض بالتخاير ان شاء اقبض
ان شاء منع ولو اذن لم يفي القبض فقبض تحت الهبة ولو رجع قبل القبض بطلت الهبة ولو قبض بغير اذن الواهب لم يبيع الهبة
وان كانا في المجلس **في الهبة قبل القبض** باقبة على ملك الواهب فلو تمت كان البناء للواهب كذا المصنف بقية احكام
الملك ولو اتمتها التمس كان له الزامه بالتمتع **في اذنه** في ذمته كان ابراء صحيحا ولا ينفذ الا ابراء الى القبول قال الشيخ وهو
في نفس لثمة اذ الهبة ثم غوى العدم هو بدل على ترمه **ح** لو وهبه فامروى بها المتهب كالموصون والقبض انقضت بالانجاب
والقبول يكفي حصولها في يد من القبض المتجدد ولا ينفذ الى المتجدد قبض ولا مضى زمان يمكن وقوعه فيه ولا يجزى اذ في
القبض حكم القبض لا لا ينفذ ولا يجوز التخلي عنها بغير اذن المتخذ ولا يجوز التحويل ويصح منه المتاع كالقصور ويتحقق فيه القبض
بمنه المتاع سواء قبل التمس كالعقار او لم يقبلها كالمجوس ولو وهب لثنتين شيئا صحيحا كان مما يمكن قسمته وكذا
يصح لو وهب لثنتين شيئا مما يمكن قسمته او لا يمكن واذا وهب لثنتين واكثر لما في القبض فقبضه تحت الهبة ولو اذن
لأحد فادون صاحبه صحته الهبة في نصيبه لما دون خاصة بالانصاف منه ما لا يصح قباضه كالطبخ الهواء والتمتع على
الماء والعبد الا بقا والجمل الشار والمضروب لغير الغاصب مع علمه مكان القبض ولو امكن ووهبه لغير الغاصب صح
ولزم مع القبض ليس للهيب القبض من الغاصب ولو اذن الواهب ولو وكل الواهب الغاصب في القبض جاز ولو وكل
المتهب الغاصب في القبض جاز ايضا ويصح مقبوضا بذلك ولا ينفذ في مضى زمان يتحقق فيه القبض ملكه المتهب وفي
الغاصب من زمانه يبيع منه اللبن في الضرع والحمل في البطن والوجه جواز منه الصواع على ظهر النعم لجواز
بيع ذلك واذا اذن له حلب الناء كان باخه لا مبه ولو وهبه زبنا قبل استخراجها ومن سمس قبل عصره لم يبيع ولا يبيع
المسك مكيه ثم شجرة المتجددة او حبل ذبته المتجدد **ح** لا يجوز هبة المجهول مثل ثاة من ثمنه او عيد من خمره والا فربما
منه المعلوم عند الواهب المجهول عند المتهب يملك البطلان على ضعف ما لو كان مجهولا عند الواهب معلوما عند المتهب
ان يكون في يد المتهب ما لا الواهب يعلم الواهب قد يبيع نوعه فوهب جميع ما في يده فالاشهاد لبطلان على اشكال ولو
صير مشاهدا صحته الهبة وان كانت مجهولا للدار قبل الوضوء في العقد شرط ما في مقتضى الهبة كقوليه وهبك بشرط ان
يبيعه او لا فيه او بشرط ان يتبعه او يمتنع بطل الشرط والا فربما صحته الهبة ببراء ابراء عما في ماله صح ملفظ الا براءة الهبة
والانقطاع والعفو والمليك الصدقة ولا يبيع منه ما في ماله غيره له قال الشيخ ان قبضه منه جاز بغيره
لوجع من كذا ماله علمه شرط الاقباض منها ويجزى كالتحجور ويجزى بغيره بعين حاضرة او بموصو بشرط قبضه في المجلس
ان الدين على ما قبل او معسر ما حله ويصح البرائة من المجهول اذ لم يكن طريقا الى معرفته ولا بشرط ان يقول ابراءك
من درهم الى الف مثقال لو كان من عليه الحق يعلمه ويكفره لئلا يطالب صاحبه به ولكن منة فالافتراف المنع من جواز الابراء
لو ابراء من عانة وهو ينفذ ان لا يبيعه له عليه ماله ففي صحة الابراء نظري لو لم يصير قبول الهبة وقبضها ولا يبيع قبض
به الوارث لا قبوله وان عده الوارث لا يبيعه له في ذلك وغيره ينفذ المتهب في القبول والقبض الى اذن الوارث من لو وهب
لذلك له الصنعة شيئا في يده صح ولم يجز الى قبوله ولا قبضه شيئا في ماله ولا يبيع على الاية وضع الموصو على يده
بما كان من الاثنان وكذا حكم الجذاما في الاوليا فقال الشيخ ليس لهم ان يتولوا الا ببراء القبول بل ينصب الحاكم
في قبضها منهم **ح** اذا اقر بالهبة والاقباض حكم عليه باقراره سواء كان الموصو في يده او به المتهب لو انكر بعد ذلك اقبض
احل له لو طلبه على عدا الواهب ولو اقر بالهبة مطلقا وعلى المتهب الاقباض فالمقول قول الواهب سواء كانت المتهب في يده

في شرائط الطهارة والحكام

٢٨٣

الواهب للمنتهب لو قال نعم عقب قوله وهبته واقتضت ان كان اقرارا **الفصل الثاني** في الاحكام وفيه كتب
 بمقتضى ما يكره تفصيل بعض الاولاد على بعض في الطهارة وليس يخرج من طهارة الطهارة لانه في الولد والوالدة التسوية
 بينهم في الطهارة وهل نزل الكراهية لخصصه على غيره من زيادة حاجته او زمانه او كثرة غايته واشتغاله بالعلم ونحوه من ان
 بل اوقف الآخر واستغانه بالطهارة على المعصية الاخرى ذلك **باب** المراد بالتسوية ما يفهم من مناهما وهو عدم التفاضل
 سواء كانوا ذكورا او اناثا او ذكورا واناثا ولا يفتى بالتسوية جعل الذكر ضعف الانثى **مخرج** يجوز للولد المطالبة بالدية
 من كذا ولو امتنع كان له حصة على كراهية شدة ذلك اذا تمت الهبة بالايجاب القبول والمقبض ملكها الموهوب له فان كان
 الموهوب احد الابوين فرمت له حصة اجازة ولو لم يكن للواهب الرجوع فيها سواء انا بعلها او لا وكان ذارحم فيها وان كان
 اجنبيا كان له الرجوع فيها ما دامت العين باقية ففي جواز الرجوع فلو كان اما الزوج والزوجة فقد اجمعا الشيخ محمد بن
 الرخم في انه ليس كما ان يرجع فيها لغيره في نظر ولو قبض البعض في الزوم فيه اشكال لافترق الزوم والافترق مؤ
 المنتهب كما انظر في الهبة المطلقة لا تنفع الثواب وما كانت من الانسان لمصلحة دونها او لمن هو على اناب لم يكن للواهب
 الرجوع ولو ظهر استحقاق الموهوب كان للمنتهب الرجوع في الموضوع وليس له الزام بالصا وليس لكل منهما مع فساد ما اخذه ان يرجع
 في تمام ما دفعه ان كان منفصلا وان شرط ثوبا بجمعه وصح لزومه ودفع ما يصدق عليه طلاق الاسم ولو اصابه منها فالا
 يجوز ولا يجزى عليه دفع ما رضى الواهب لا فيه الموهوب كما ما يقض العادة انه هبة مثله وفوق الشيخ لزوم الاخير في
 شرط الثواب للمعتن والطلاق كان للواهب الرجوع في هبته ما لم يدفع المنتهب اليه ما شرط ومع القبض الرجوع ولا يجوز للمنتهب على
 دفع العوض بل ان دفع ثمن الهبة والا كان للواهب الرجوع فان تلفت العين او غابت بفعله او بفعله قبل الاثابة
 ثم لم يثبت ففي رجوع الواهب بالارث مع العيب الهبة مع التلف او ما شرطه نظر ولو لم يشرط الثواب كان اجنبيا فرجع اليه
 قبل التصرف كان له اخذ العين فان كانت نجما فلا يجزى ان زادت زيادة متصلة كانت الزيادة للواهب وفي الرجوع وان
 كانت منفصلة فهي للموهوب ان نقصت وغلب لم يكن له الرجوع على المنتهب بالارث ان نقصت بالاستعمال قلنا ان المنتهب
 لا يسطر الرجوع فلا ارث ايضا لو استعاض العتق اذا صنع الثوب ثم رجع الواهب فان قلنا التصرف يسقط الرد فلا يجزى
 وان قلنا يجوز الرجوع مع كان الموهوب شريكا في بعضه **مخرج** الرجوع في الهبة يقول الواهب قد جئت في الهبة او ارجعها
 او قد تهاونا اشبه ذلك ولا يفتقر الرجوع الى حكم حاكم بل يجزى ان لم يقض به حاكم ولو اخذ المتاع من الموهوب لم يكن ذلك رجوعا
 بغيره ما لم ينضم اليه قربة بل قد عليه فلو مات لم يعلم القربة لم يحكم بالرجوع ولو حصلت القربة كان رجوعا ولم يفتقر الى
 على الاقرب لو نوى الرجوع ولو ثبت به صريحا ولا كتابه فانه لا يقضى الرجوع ولو علق الرجوع على شرط مثل ان يقول اذا
 قلته زيد فقد رجعت في الهبة لم يصح وكذا لو علقه على صفة ولو وطى الحادة ففيه كونه رجوعا **مخرج** لو مات الواهب في
 موضع يصح له الرجوع ففي اشغال هذا الحق الى الورثة اشكال اقرب العلم ولم اقف فيه على نص لنا فلو فضل ولد له شيء ثم مات
 بعد لزوم الطهارة لم يكن للورثة استعادته **باب** انواع الواهب ما وهبه قبل القبض صح وان كان بعينه بطلانه ولو كان بعد
 القبض فان كان الموهوب حيا او عوضه لم يصح البيع وان كان اجنبيا يجوز الرجوع بما وهبه باه اخلت صحة البيع لجواز
 الرجوع وعدمها لانه لم يضاف ملكا وحكم الشيخ بالطلاق ما لو كانت الهبة فاسدة فان البيع ماض وكذا لو باع مال موهبة
 فلم يعلم بوقته ثم بان انه منته قبل البيع وكذا لو اوصى لزيد بقرته عتقا او كتابها قبل الوصية ثم ظهر فساد العتق والكتابة
 اذا تاخر القبض عن العقد حكم بالاشغال من حين القبض لا من حين التبرع بالوصية فانه يحكم بها بغير المورث وان تاخر البيع
 بشرط **باب** الرضا والرضا في بيع فان برأ او شرط ثوبا بواحدة الهبة خرجت من طهارة المال واستقرع الهبة ومات في
 ذلك المرض خرجت من الثلث **مخرج** لو ادى عليه الهبة كان القول قول المنتكح مع يمينه وكذا لو اقر بانه وهبه لغيره او عا
 المنتهب لا يضر لو قال وهبته وملكته وانكر الاقباض ان كان ما كذا او توهم الملك بالعقد كان القول قوله مع اليمين ولا
 حكم عليه ولو قال وهبته وخرجت اليه لم يكن صريحا في الاقباض نعم ان كان الموهوب في الهبة كان ذلك كتابته عن الاقبا
 ولو كان في الهبة لم يكن اقرارا بالقبض **باب** قدينا انه لا يجوز للموكل ان يرجع في الهبة لولده سواء كان له ولد او لا

ولو يبرئ
 عنها فان تلفت
 او انا منته او ان كان
 ليس له الرجوع فيها
 ولو كان الموهوب قد
 ولزمه في الهبة
 باقية
 للواهب
 الرجوع في هبته
 فان شرط الثواب فان
 عين لوفد الهبة بدفع
 لم يكن ذلك بما فلا
 بل يفتقر الى
 فلو ظهر العوض عتقا

كتاب الوقف

٢٨٣

وله وكذا ليس كذلك الرجوع فيما عساه لغيره مؤاخذة بحالها أو الغلة أو غير محرم كفتا العامة هنا بحالة **بسم** لو لم يرد
 شيئا فهو هبة ثالثة فان قلنا انصرف مانع من الرجوع فلا بحث في الاكراه الرجوع سواء تصرفا ثالثا ولا وان رهنه انفسه ولو
 قلنا انصرف غير مانع من الرجوع ففي الرجوع هنا اشكال ما لو انصرف الكفاية او انفاك الرهن فانه يجوز الرجوع على ذلك ان
 المقتدر ولو بانه لو هو في عقد عاد اليه ففي جواز الرجوع اشكال اقوى من الاول **قوله** اذا جاز الحاكم على الموصوف كان ممن
 يصح الرجوع عليه لا اقوى من الثالث استغناء العين ولا يشاكره الغناء ولو بانه انما اشترط ما يقين موثقا وانفسه يستحق
 الرجوع بعد البيع فالأقرب ان البايع اخذ من الوهاب **قوله** اذا جاز الموصوف نقلت الجارية برقبته واذا الوهاب الرجوع **قوله**
 ما لا يقرب جواز الرجوع لكن لا يقطع حق المجني عليه بل لا اقتضا من من يملكه ان شاء ولا يرجع الوهاب على المتهيب من غير
 ولو اخذه المجني عليه لو كان له الرجوع فيه لوبدل ارش الجارية **قوله** في المصنف فموجب الجارية ان لا يكون له الرجوع ما لو
 المتهيب زاد الوهاب الرجوع في العين وسوغناه مع التصرف لو كان كذلك هنا ولو طلبه بديل الدين ليرجع فيه فالأقرب
 الجارية التي على اشكال **قوله** اذا جاز الموصوف الجارية لو هو فيه وسوغناه الرجوع مع التصرف جاز الرجوع ولا يلزم
 الوهاب للمهر ولو جاز الرجوع اشكال ومعه لا يرجع في الوارد يكون حر أو لا قبله عنه **قوله** اذا رهنه حليا
 من جيلته ومن غير جيلته جاز مع الفاضل والتسوية بشرط التقاض في الجليل وان اتحد الجليل كولو هو الجارية للتصنيف
 صحيح ولا يشترط الاذن في التصرف ولا مضرة بما يتحقق فيه ولو هو هبة لغيره جاز فان وكل المهر يستعبر فيه صح وان لم يصر
 يمكن فيه جيلته الا عادة فلا يجوز له الامتناع الا باذن الموصوف **قوله** اذا رهنه الجارية المشاعة جاز صح وان رهنه الجارية
 كذلك مع الاقباض ولو اشترط المشاعة من كان كذلك ولو اذن فيه كان له الامتناع باق المدة **قوله** الاقرب شرط النجاسة
 القول بحيث يكون جوابا لك يجازي لو انقضى مده مع رسله **قوله** في الجارية الحرة وقيل المهر البه فان لم ينفصل كان باحدا ولو
 قبل اشترط القول فطفا كان وجها قضاء للعادة بقول هذا با من غير نطق **المفصل الثاني** في الوقف وفيه
فصل الاول في المامنة وقبض مباح **قوله** الموقوف من يملكه يملك الاصل والطلاق المتغير فقال وقفت ففانك
 او قفت لا في شأنا اللغة ويقال جيلته احبته لا بد فيه من المصينة الذالة عليه **قوله** الجارية او كفاية من ماله بما يدل عليه
 فالصريح الفاظه ثلثة وقفت وهو صريح فيه اجاءا وفي جيلته سلبت قولان احدهما انه صريح والآخر انه كفاية بقية الم
 البينة قال الشيخ الذي يقوى في نفسه ان صريح الوقف قول واحد وهو وقفت خاصة به يحكم بالوقف فاما غيره من الالتقا
 فلا يحكم به الا بدليل واخاؤه ابن ادريس هو الاقوى واما الكفاية فثلثة صدقات حرمات **قوله** ان قرض بما ما يدل على
 الوقف صريحا البه مثل صدقة محترمة او محبوسة او مسئلة او مؤبدة او لا يباع ولا يوهب ولو اطلق الكفاية ونوى بها الوقف حكمه
 نواه باطلا دون الظاهر الا ان يعرف بما نواه ويقبل قوله في نية الوقف عدمها **قوله** لا يحكم بالوقف لغير المعلن
 بما يدل عليه مثل ان يبيعه مسجدا او يقرض للناس بالصلاة فيه او مقبرة واذن بالدفن فيها او سقاية وياذن في حولها واما
 جازي فتابا القول الدال عليه **قوله** لو قال الموقوف عليه رد الوقف بطول ولو سكتا لا فيها عينا بوله اما البين الثاني فانه
 بقوله لا يوتدعه بقره **قوله** من شرط الوقف الاقباض فلا يصح مدونه **قوله** اذا تم الوقف صح ولو لم يجره فصح ولا بطل المحرم
 الوقف ليس للواقف الرجوع فيه سواء اوصى به بعد موته او لا وسواء حكم به جازا او قولا المقتدر رحمه الله الوقف صدقة لا
 الرجوع فيها الا ان يحدث الموقوف عليهم مانع من موقوفهم والقرينة الى الله تعالى في بطلانهم او يكون الشرط في الوقف رد عليهم
 انفع من تركه على ما يشاء **قوله** ان الوقف مال به ملك الارث عنه والاقران الموقوف عليه بملكه ملكا غير تام فثبت بشاهد
 وبين ومن قال بانها الى الله تعالى لا يثبت الا بشاهدين **قوله** اذا وقفتا دخل في الصور واللبس الموقوف ان حالة الوقف
 ما لم يخرج عنه **قوله** لا يستلحق الوقف عقد توقف على ذات وموقوف عليه ولكل واحد من الاربعه شرطان فمن ذكرها
 في الفصول لا يثبت انما الله تعالى **الفصل الثاني** في شرائط الوقف وهي اربعة النجاسة والدوام والاقباض
 وعدم التركة فمنها **قوله** اذا علق الوقف على شرط او صفة لم ينفذ وكان باطلا مثل ان يقول اذا جاء راس النهر
 فلا رد وقف وفيه او اذا ولد ولد لدا ولم لا غايبة لا يعلم فيه خلافا **قوله** اذا وقفت على الوقف بما لا ينقض فالباطل

في الوقف

في الوقف

في شرائط الوقف والواقف

٢٨٥

ان يقف على كذا واولاده من غير بيان المستبعد الا نفي فنية فلو كان احدهما البطلان والثاني الصحيح موقوف
 الواقف ان كان موجودا او الى رثته ان كان معدوما الغدار الشيخ رحمه الله وقيل الى رثة الموقوف عليه بخلاف الموقوف
 وابن ادريس فيه قوة ولا يباد على يمين مال المسلمين ولا الى الفقراء واذا عاين الى رثة الواقف اشرك الاخذاء فيه الفقهاء
 على تدبير الميراث الاقرب الاقرب للذكر مثل حظ الانثيين **فصل** اذا علق علقه كان يقف سنة او اكثر في البطلان نظر
 ان يمتنع ويكون حيا يرجع اليه بعد المدة بطل الوقف او يمتنع لو منع بدون لا قباض فلو مات الواقف قبل القبض
 الوقف على من لا يقدر على القبض وكان الموقوف الموقوف كذا الوجه او علق عليه ما لو مات الواقف قبل القبض الموقوف
 ففي صحة نظره لو كان الوقف على له الصغر كان قبضه قبضا علقه لو يقف على نصيب كل قبض عنه ولا الى مقرر فان كان
 قبل لا قباض وكذا الجدل في الوصية على اشكال القبض بما بشرط في الملقحة الاولى فاذا حصل تم الوقف ولا يقف على
 قبض يمينه لطبقات هو الناظر في تلك المصلحة من قبل الشرع ولو وقف موقفا فذلك لا يقف على الموقوف وبلزوم قبضه
 فيه وكذا يابره وقف المقبر يدفن واحدا ولا يابره يدين ذلك هم لو وقف على نفسه لم يصح الوقف لو وقف على نفسه ثم
 على غيره فلو كان احدهما الصحة والثاني البطلان في العبرة بوقف على الغير بشرط قضاء دونه والاستعانة منه والافتاق
 لم يقف ولو وقف على الغير بشرط عوده اليه مع حاجته ان حيا يورث عنه فاما لو وقف على الفقراء عاد الفقهاء انهم
 منهم جازان يتناول عنه وكذا الوقف على المسلمين فان باع منه ومنع ابن ادريس من ذلك قال الشيخ اذا وقف موقفا
 جازان يسكن من وقف عليه وليس ان لا يكون غيره معه وليس يجزى ان الوقف ان كان عاما للمسلمين جازان يسكن غيره
 كان خاصا يقوم له السكنى بنفسه **فصل** في كونه شرط اخرج من موقوف من الوقف بطل الوقف ولو شرط ادخال من يولد
 معهم جاز سواء كان الوقف على اولاده او غيرهم ولو شرط نقله عنهم بالتحية الى من سويهم لم يجز قال ابن ادريس لو كان يورث
 على اولاده الا ما غر خاف ان يدخل معهم من يريد ان لا بشرط وليس يجزى في وقف على من لا يولد له قال الله تعالى
 تعالى ما جعل الله من مجرى ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام قال ابن ادريس في النافذة التي تدر خمس بطون صحروفا وانما
 ذلك منها مجزا اذ هي ثمنها والجر النوا سائبة هي التي تدر عشر بطون كما ان ثلث فليس بها اكل مالها لا يركب لا يؤخذ
 وبرها ولا يجلد الا لضيقها ما الوصيلة هي النافذة والشاة تدر عشر بطون في كل بطون ذكر وانثى فاذا كان منها ذكرا
 وصلت اولاده ما وقبل هي الشاة تدر خمس بطون في كل بطون خفافا فان زاد ذكرا سادسا ذكر وانثى فالو وصلت اخطافا
 تدر بثلث لك يكون حلالا لا للذكر وحراما على الاناث واما الحام فهو النحل ينجم من ظفر عشر بطون فيسبى يقال حمى ظفر فلا يركب
 والنفهاء هي العبد الذي يتوق بشرط عدم اولاده سائبة ذلك ما يعين ابن مقفع في الاية **فصل الثالث**
 في شرائط الوقف بشرط فيه مورا بعد كونه بالغا عاقلا جازا نصرا ما لا منقرا الى الله تعالى فلا يصح وقف الصبي ولو بلغ
 عشر ففي نفوذ وقفه اشكال ينشأ من عدم البلوغ الموقوف به الاحكام ومن ذلك الرواية على الصدقة والوقف نوع منها
 والافترق عند النفع ولو وقف المجنون والناهي والغافل والسكران والمجنون عليه المقتضى لا يصح ولو وقف المماول بطلان
 كذا الفصول وان اجاز المالك ولا يصح وقف المكره واجازته بعد ذلك كذا في المالك وقف الموقوف على انكالاته
 من قصد القرينة فلو وقف غير متقرب الى الله تعالى بطل الوقف اما المريض فان برأ من مرضه صح وقفه وان مات فيه اخرج من ثلث
 المال ولو اجاز الورثة خرج من الاصل ولو اجاز بعضهم نقد من الامتياز فدر نصيب المخرج من الثلث في الباقي قبل بقية من الامتياز
 مطلقا والوجه الاول لو ضم الوقف الى عطايا متبرع بها كالحبة والعق والمائة مائة بالاقطاع الاول ان قصر الثلث عن الثلث
 والوجه الثاني الورثة الى ان تستوفي الثلث ثم يخل النقص على الاخير وكذا البحث في الوصايا المتعددة ولو حمل الثلث قبل يتسم على
 الجحيم بالخصص استعمال القرعة حتى لو قال فموا بعد موتي كذا كان نصيبه بالوقف يخرج من الثلث ولو قال هو وقف بعد
 موتي ففي كونه نصيبه بالوقف صحيحا ووقفه شرطا بالوت باطلا نظره ولو وقف المريض على له او بعضه ثم شيا صح صح
 من الثلث ولو وقف فان وهو يخرج من الثلث على الوجه نصيبه بالوقف يخرج الوقف على شرط وكذا الوقف على امرئ زوجته وان كانت
 الذار جميع ملكه فان اجاز الورثة فلا يجزى ان منسوا كان الثلث ونسبا والثلثان مطلقا سواء زاد الورثة عن الوقف عليه ولا

ما تضافوا
 فاذا انقضوا
 الفقراء والمساكين واليتامى
 وبعض المهاجرين والجماع
 او الشاملين بغير تبذير
 على هذه من غير ذكر الاولاد
 ولو علقه بما يفرض نالها
 مثل ان يقف على اولاده
 فلو لا اولاده
 ع
 ولو وقف
 على الفقراء والفقراء
 اقف على نصيب قبض
 الوقف ولو وقف على
 على مصلح لم يقف عليه
 وكان الموقوف امرئ
 للوقف

في شرائط الوقف

كتاب الوقف

٢٨٥

كتاب الوقف

يكون غير لابن والبنت واجاز الوقف دون النسوة فالوجه ان النصف يكون وقفاً على الابن والثلث على البنت ويكون الثلث
 طلقاً لاولاده لو اختلفوا النسوة دون الوقف صح الوقف في الثلث وكان الثاني ميراثاً بينهما بالتسوية على سبيل الميراث ويعتبر فيه
 شرائطها **الفصل الرابع** في شرائط الوقف عليه هي رغبة وجوه وتعيينه وصحة عتقه ونسب الوقف عليه
 فهذا لا ينعى الا بفتح الوقف على المبدء ابتداء كما لو وقف على لده ولا ولده او على من يتولد له سواء كان مما يصح جوه
 او ممنوع ولا يفتح الوقف على حمل من ينقل ولو وقف على المبدء تبعاً للموجود صح مثل ان يوقف على عقبه عقبه ثمانية
 خاتمة بلزوم وان لم يكن ثمة البطون وجوز **ب** لو وقف على المبدء ثم بعد على الموجود تردد الشيخ في الصحة والبطالان وتوفي
 الصحة على الموجود وكذا لو وقف على من لا يفتح الوقف عليه كما لو وقف على المجهول ثم المعلوم او على عبده ثم على اولاده ومع
 ان كان من لا يفتح الوقف عليه يمكن ان يرضى كالمجهول والمبدء انصرف منافع الوقف الحلال الى من يفتح عليه ان امكن ان يرضى
 كما لمبدأ الخلف في توقف الانصراف على ان يرضى عملاً بالشرط وعدمه لانها لا تملك غيرهم اشكال فغوى الشيخ الثاني وعلى
 الاول قبل يصرف المنافع الى الفاعل ممتدة بقا المبدء الى الوقف عليهم بعد ان يرضى **ج** لو وقف على العبد لم يفتح سواء
 كان عبداً نفسه او غيره ولا يكون الوقف عليه فناءً على مولاه ولا فرق في ذلك بين العتق والموت وما لولد والمكاتب المشروط
 الذي لم يرد من مكاتبه شيئاً اما المطلق اذا ادى شيئاً من كتابته صح بمقدار ما فيه من الحرية وبطل في الباقي ولو وقف على الفأ
 بطل أيضاً **د** لو وقف على نفسه ثم على المساكين لم يفتح في حق نفسه وفي صحته في حق المساكين فلو ان تقدم ما ولو شرط ان يفتح
 على نفسه منه بطل الوقف ما لو شرط ان يأكل اهلها او من يملكه يفتح ولو شرط ان يهبه من شاء او يهبه لغيره لم يفتح قال
 المرتضى لو شرط ان احياج اليه في حياته كان له بيعه الانشاع بغير حياز وليس بمجرب وقال الشيخ لو شرط بيعه لنفسه عبداً
 صح الشرط يرجع ميراثاً عند الموت ولو شرط الخيا لنفسه فكذلك هم اذا قال هذا وقف او صدقة ولو لم يكن انصرف لم يفتح
 لو ذكر مصرفاً مجهولاً كان يقول على احدى بن واحد الشاهدين وان ارفقه على من يجوز الوقف عليه ثم على من لا يجوز الوقف
 عليه قلنا بفتح المنقطع صح هنا وصح بعد ان يرضى من يفتح الوقف عليه الى من يفتح اليه المنقطع ولو كان صحيح الطرفين
 منقطع الوسط كان يفتح على اولاده ثم على عبيدهم ثم على الفقراء احتمال الصحة والبطالان وعلى تقدير الصحة ينظر فيما لا يجوز الوقف
 عليه ان لم يكن ان يرضى لغنياء والا ففي الغائبة واعتبار ان يرضى رجحان تقدمها ولو كان صحيح الوسط خاصة مثل ان يفتح على عبده
 ثم على اولاده ثم على الكنبه احتمال الوحيان ومع الصحة مضمون بعد من يجوز الوقف عليه مضمون المنقطع **و** لو قال هذا وقف على
 ولدي سنة ثم على المساكين صح وكذا لو قال على ولدي مدة حياته ولو قال هذا وقف على المساكين وبعد ان يرضى هم على ذلك
 صح على المساكين ولغاؤه لا منشاغ ان يرضى هم **ح** لا يفتح الوقف على من لا يملكه كالعبدان قلنا انه يملك البيت المحار
 الملك والجن والشياطين والمرئ من فطره والحرية ومل يفتح على الذي قبله ثم مطلقاً وقبل ان كان ارحم من غيره **و** لو وقف على
 المظلمة وقبل ان كان احد الابوين ومل يفتح على المرئ من غير فطره ونظر في الوقف على بعض المساجد والمساكن هذا والقناطر او
 المدارس والتفانيات وكتب الغفلة الاحاديث والقرآن صح لان الوقف في الحقيقة على المسلمين خصص صرفه في بعض محلات
ط لو وقف المسلم على البيع الكنايس ويونان لغيره وكتابة التوزيع والامتناع لغيرها من كتب الانبياء السالفة الى غير
 ذلك لم يفتح ولو كان كائناً من نوعه ولو وقف الذي لا يجوز ان يفتح على معونة الزنا وقطاع الطريق
 وغيرهما من الفساق ولو وقف على ميراثي البيع والكنايس من التجار من اهل الذمة فالانبياء يجوز الوقف على خادم الكنبه
 او على مصالحها من المحصر والاصنام لم يفتح **ي** يجوز الوقف على القبيلة العظيمة والمساكين اجماعاً وكذا يجوز في غيرهم
 سواء امكن استيعابهم وحصرهم او لا مثل ان يفتح على خريش او يهبه فاشم او يهبه قديم وكذا يجوز على اهل كل قبيلة او مدية كلهم
 ويغفلون على اقاوية عشيرة ويدخل في الوقف كل من صل عليه لاسم ولو وقف المسلم على الفقراء انصرف الى فقراء المسلمين خاصة
 عملاً بقوله الخار لو وقف الكافر على الفقراء انصرف الى فقراء نحلته **ف** اذا وقف على المسلمين انصرف الى كل من صلى الى
 القبلة ولو وقف على المؤمنين انصرف الى الاثنى عشرية وهل بشرط مجانبته الكبار قال الشيخ نعم ومنع ابن ابي رجب وجوز
 ولو وقف على الشيعة اندرج فيه كل من قدم عليه من الامامية والجارودية من الزيدية والواقفية وغيرهم من فرق

في شرط الموتى على ما يتناول

٢٨٧

فأشهر
بالأبوة أو أهل
بداخل من نسب الميراث
الأمومة قبل الأبوة
لو وقف على الميراث
كان من نسب
الميراث

الشبهة من البقية من الزيدية ولو وقف على الامامة فهو على الاثنى عشرية ولو وقف على الزيدية فهو لكل من قال بالامامة
وكذا لو علمهم بالنسب الى ابي كان لكل من نسب اليه بالابوة فالهاشمية بن علي بن ابي طالب ولو وقف على الحسين بن علي بن ابي طالب
ولو وقف على علي بن ابي طالب لم ينسب اليه بنو علي بن ابي طالب ولو وقف على الفاطمية بن علي بن ابي طالب كان اولادها فاطمة عليها السلام بنو علي بن ابي طالب
الوقف على القبيلة وغيرهم من المتكبرين المذكورين الاثنا عشرية ويكونون سواء الا ان بشرط الفضل ولو قال علي بن ابي طالب الله تعالى
كان للذكر مثل حظ الأنثيين وكذا لو وقف على الذرية سواء ما لم ينفصل **الحج** قال ابن ابي ابيس لو وقف الامام على الميراث
كان الامام مائة خاتمة لان الفريابي الله تعالى ما يحصل به هو شرط وقال الشيخ يدخل في كل من صلى الى القبلة وكذا لو وقف
الامام على الرضا لم يصح قال الشيخ واوقف على الشيعة كان شاملا لجميع فرقهم من الكشيانية والناووسية والفقهاء والوفاء
وقال ابن ابي ابيس ان كان الواقف مائتا خاتمة بالامامة وان كان من احد هؤلاء حمل كلامه على شاة حاله في اخضا من اهل
بطنه بالوقف خاصه فكل اذا وقف على اولاده واولاد اولاده واولاد البنين واولاد البنات وكذا لو قال على اولاده
ولم يقل الصلابة فانه يدخل فيه اولاد بنه واولاد بناته ما تعاقبوا واما ما سألوا فقال على اولاد ابيه كان اولاده خاصة ولو
على من نسب اليه ففيه دخول اولاد البنات نظر ولو قال الهاشمي على اولادى واولاد اولاد الهاشميين لم يدخل في الوقف من كان
بناته من كان غير الهاشمي ومن كان من غير اولاد بنه ومن اولاد بناته دخلوا وقال على عقيب اولادى واولاد بنه واولاد
البنين واولاد البنات ولو قال على عشرين منهم اخضع قومه غيرهم ولو وقف على قومه قبل يكون للذكور من اهل القبيلة
الاثنا عشرية وقال ابن ابي ابيس ان يكون للرجال من قبيلة من يطلق عليهم اهل ربيعة وبنو عكرمة ولو وقف على غيرهم كان لاقارب
قريش اذا وقف على قومه واولادهم واولاد اولادهم انقص ذلك لغيره ليطون الاخير مع البطن الاول ولا يقدر بعضهم
بغير قريش لو سجد حل لم يشارك حتى ينفصل حيا ولو وقف على اولادى ثم اولاد اولادى وقال الاعلى فالاعلى الاول اقرب
من الاخير والاول الاول والبطن الاول ثم البطن الثاني وقال على اولادى فاذا انقرضوا فعلى اولادهم ثم رتبة اجد بشرط
بشرط البطن الثاني شبا حتى ينفرض البطن الاول كله ولو لم يبق من البطن الاول الا واحد كان الوقف كله له لا يشاركه البطن
الثاني ولو قال على اولادى واولاد اولادى على ان مات منهم عن ولد كان ما كان جازا عليه جازا على ولد ذلك ولد على
الترتيب الاول يحصل الذرية ثم يترتب كل والد ولد فاما ما من ولد انتقل الى ولد سبعة سواء في البطن الاول والاول
لو لم يبق ولو وقف البعض من الباقي على بقوله كما لو قال وقف على ولدك وولدك ثم على اولادها وعلى اولادى ثم على
اولاد اولادى واولادهم ما تعاقبوا وعلى اولادى واولاد اولادى ثم على اولادهم واولاد اولادهم فبشرط من من شره بنه بالاولاد
وغيره من من شره بنه بالترتيب **الحج** اذا وقف على اولاده اشرك في اولاده واولاد اولاده ما تعاقبوا على احوال ولا يمنع
الاثر الا بعد الوصية بما يضره عن الظاهر واليه حل على ما دللنا القريش عليه فلو قال على اولادى واصلي والذين
يطون من البطن الاول ولو قال على اولادى ولا ولد له من صلبه انصر الى اولاد اولاده وكذا لو قال على اولادى الاولاد
البنات وعلى اولادى الابن فلان **الحج** لو قال على اولادى ثم على اولاد اولادى على ان مات من اولادى عن ولد
فصبه لوالده او لخته او لولد اخوته فهو على ما شرط ولو قال على ان مات منهم فصبه لولده ومن لا ولد له
فصبه لاهل الوقف فان مات احد البنين الثلاثة عن ابنين كان نصيبهما فان مات الثاني عن غير ولد كان نصيبه لخته ابنة
اخيه بالتوبة ولو مات احد ابنة الاخ عن غير ولد كان نصيبه لخته عمته ولو مات احد الثلاثة وخلف اخوته وابنة اخ له فصبه
لاخوته ولا شيء لابن الاخ مادام ابوها حيا فان مات ابوها صار نصيبها لاهلها باخذ ان من عهدها من الثلث في اهلها
فلو مات الثالث كان نصيبه لابن الاخ ولو خلفت ابنا كان نصيبه لخته هو النصف لكل واحد من ابنة الاخ الربع وعلى
الاخوال الثلث قلناه يكون لاهل الثلث ثلثا الثلث **الحج** لو قال على ان مات منهم عن غير ولد كان نصيبه
لن هو في ربه وكان من ثبات كان نصيب البنت من غير ولد لاهل البطن الذي هو منه وان كان من ثبات فالاثر بنو نصيبه لاهل البطن
الذي هو منه يسوي في ذلك اخوته وبنو بنه عم ابنة بنو عمه فان لم يكن ربه احد بطر الشرط **الحج** اذا وقف على اولاده الثلاثة
على ان مات عن غير ولد لولده نصيبه من اولاده نصيبه من هو في ربه فان مات احد من ابين ومات الثاني من ابين ثم

كتاب الوقف

٢١٨

ما من احد لابن وترك اخا وابن عمه الحيا لا خير في نصيبه من اخيه من جهة لو كان في رخصه ان يترك لا يصل اليه الوقف
 ففي اخذه فظهر ان يكون له او غيره ولا يدفع على ثلثة على هذا الوجه ثم يموت احد الثلثة عن عياله احتمل ان لا يأخذ الرابع
 شيئا لانه ليس من اهل الوقف **قسط** لو وقف على الذكور والامهات وقال من مات من الذكور فنصيبه ولا وده من البنات فلا حظ
 الوقف لهنه فاشترط ولو قال على ولا رى على ان يصير الى البنات الف الباقي للبنين لم يستحق البنون شيئا حتى يستوفى البنات
 الا ان **ك** لو قال وقف على ولا رى فلا فذلك وقال ثم على الساكنين لم يكن لا ولا اولاده شي ولو كان له ثلثة
 فقال وقف على ذلك فلان وقال وعلى اولادك لم يكن للثالث شي وكان الاولين واولادها واولاد الثالث بالسوية
 كما اذا وقف على قوم بشرط انصافهم بصفة استحقوا ما داموا على تلك الصفة مثل ان يقول من اشتغل بالعلم او حفظ القرآن
 فله من ثلث فلا شيء له وكذا لو قال من كان على مذهب كذا فله ومن خرج منه فلا شيء له وكذا لو فضل الكبير على الصغير **قسط**
 والمال على الجاهل والفقير على الغني او بالعكس بالسوية بين الذكور والامهات وان لا يفضل في لحاقه فقه قوما على آخرين
ك اذا وقف على اولاده ثم على الساكنين انصرف الى الساكنين بعد انقراض اولاده واولاد اولاده وان نزلوا وبشرط فيه
 الفقير المسكين لا يمتنع احداهما عن الاخر الا ان يمتنعها بصفة على الفقير من الساكنين ان لا يمتنع الفقير بينهما ولا يجب تسميتهما
 وكذا كل وقف على بشرط من اهل البيت في المدة فان زاد الاخير في ذلك وصار الى اهل البلد لا يجب تنج من غاب صاحب
 ان الوقف على من يمكن حقه بصفة التبرك والسوية فلا يجوز التخصيص لا التفضيل ما لو وقف على من لا يفيض فلا يفيض
 ذلك فيجوز صفة الى الواحد التفضيل في الجماعة ولو وقف على من يمتنع الزكاة كان للاصناف الثمانية المذكورة في القرآن ولا
 انه لا يجب التبرك ولا السوية ويجوز ان يخصص بعضا من صنف بصفة ولا يجب ان يفيض مثل ما يفيض في الزكاة فلا يعطى التما
 بشرط ان يصير في الغرم ولا المكاتب بشرط ان يصير في كتابه **قسط** اذا وقف على جزاره رجع فيه الى المرف وقيل كان من ياتي
 او غيره فاعا من كل جانب هو جاز وقيل الى اربعين ذرا وهو بعيد وهل بشرط ملك الجار للدار حتى لو كانت مساجر او متعل
 لغيره تارة الوقف فيها اشكال ما العاصف لظا مرعد متداول الوقف له ولو قلنا بدخول المساجر والمستعمل خرجا عن الدار خرج
 عن الاستحقاق ولو عاذا فغده عوه اليها اشكال ولو ناع صاحب الدار واره اليه ليكنها خرج عن الوقف ودخل الشريك عوه
 فلو استعاد فاعاد الوقف اليه وذلك لانه لو لم يكن للدار مسكونة ففي استحقاق مالكها اشكال ما لو كانت موطنة فاتفق التسمية
 العود ثم وقف الوافق لا فرق في خوله وهل يشارك صاحب الدار من موانع كونه واهله فيه نظرا ولا يخرج حصص الدار
 عن الوقف لغير المنقطع ولا يبرر في السكنى بينهما وبين غيرها وعلى القول بمران المساجر والمستعمل فاستحقاق مالكها
ك اذا وقف في سبيل الله انصرف الى كل ما يفتقر الى الله تعالى كعونة الغزاة والحاج وبناء القناطر والمساجد ولو قال في
 سبيل الله وسبيل التواب سبيل الخير فكذلك لا يوجب فيه القابض ان لا تأبى الغزاة وادبر الناس اليه واخذ الزكاة للحاجد
 منهم من عدا العالمين والغزاة المولقة **قسط** اذا وقف على مصلحة فبطلت كمنها صفت في جوار البر لو وقف على البر ولو يفتقر من
 في كل ما يفتقر الى الله كعونة الفقراء وغيره **قسط** اذا وقف على اولاده واخوته او بنه فلان استوفى الذكور والامهات والامهات
 والامهات على النساء الا ان بشرط التفضيل **قسط** التخصيص **قسط** لو وقف على احواله واعماله لسا واولادهم
 على اقراب الناس اليه فهو الذكور والبنين والولد وان فولدت له الاجداد والاخوة ثم الاعمال والاحوال على ترتيب الميراث وكل من
 في الميراث يمنع فمالكن منا يباون ما لا يفضل ولو اجمع الاخوة المتفقون والاحوال والاعمال كذلك كان المتفرق بالابن
 اول من المتفرق باحد **ك** اذا وقف على اولاده فاذا انقرضوا وانقرضوا ولا اولاده فعلى الفقراء لو وقف ولا
 فاذا انقرضوا قال الشيخ باخذ اولاد اولاده فاذا انقرضوا فالتفريق انما يقرضهم بل على ان لهم نصيبا لكن لا يأخذون
 الا بعد انقراض الاولاد وقبل ان لا يأخذوا ولا اولاده شيئا لان تخصيصهم بالذكر يعطى اخرهم من لفظ الاولاد ورج يكون
 انقراضهم بشرط الصفة الى الفقراء ورج قبل برجع الوقف في اولاده الى اخرها لناس اليه وانما انقرض اولادهم لا يضر الى الفقراء
قسط اذا وقف على عقيب بلدهم من بعده على عقيب عمره عقيب بلده فاذا انقطع عقيب بلدهم عقيب عمره وانما يحد عقيب بلده
 ثم من بعد ذلك جمع الوقف اليه **قسط** اذا وقف على عقيب عمره عقيب بلده فاذا انقطع عقيب بلدهم عقيب عمره وانما يحد عقيب بلده

في شرائط الوقف وحكام الوقف

٢١٩

مواليد بنصر الله كذا لو كان له مولى من اسفل فانه ينصرف الى مولى من اسفل ولو اجتمعوا في قرن بما ينصرف الى احدهما حمل عليه ان الخلق قال الشيخ تشريك بينهما ولو قيل بالطلاق للجهالة اذا اشترك لانه لا يرد عليه ولا معيبة **فصل** اذا وقف على قربة يابنة انصت الى كل من كان مشهورا بقربته من قبل الرجال والنساء ولو وجد له قربة بعد الوقف حل فيه ولو قال لا هل ينسب انصر الى ابنتي من قبل الرجال والنساء فلو وقف على غيرة صح وان لم يصح كشيء عقيم **فصل** اذا وقف على شخص ثم على الساكن فان احدهما احتل مورد نصيبه للمساكن والا فرب عوفه الى الآخر **باب** اذا وقف على ولادة دخل البنون والبنات والخنازير ولو وقف على البنات والبنات او على احداهما لم يدخل الخنازير ولا يدخل في ولادة النصف باللعان ولو اخرجت بعد دخل **الفصل الخامس** في شرائط الوقف فيه **باب** بجناز الوقف كل عين مملوكة يمكن الانتفاع بمجامع بقائها وشرطه ان ينع ان يكون عبدا مملوكا ينفق بمجامع بقائها وتصح اقباضها فلا يصح وقفه للبس يمين كالتب خالا كان او مؤجلا على ما كان او مفسرا جاحدا كذا لو وقف قربة او ذرا او لم يصح ولا ينفذ وقف الخنزير والحمير وكل ما لا يصح تملكه ولا وقف الطعام وشبهه مما لا يقع كالكاء والتمنع الا في سهله كذا ولا وقف لابق ومالا يمكن اقباضه **باب** الذهب والفضة ان كان حليا صح وقفه جاحدا وان كان طائرا رزاهم قبل لا يصح لان الانتفاع بهما انما يصح باخراجهما ولو قيل بالجواز لامكان الانتفاع بهما ولو في شئ قليل كان حيا ولو سوغناه ففي جواز حله للوقوف عليه **فصل** كل ما يبرم اليه المثل كالمشهور من البنات والرجال حين لا يصح وقفه لا يصح وقفه الا يصح بغيره كانه الولد والرمي ومنه يصح وقف السباع من البهايم والطير والافر جوازا ان كانت مما يصاد في الافك وكذا لو وقف لا يصح وقفه ثانيا **فصل** لو وقف ملك غيره بغير ان يثبت البطلان فلا اعتبار باجازه المالك والتخبر فان اجاز المالك لزم ولا يطل وهو اقربها **فصل** لو وقف مرقا او لحاما عليه حلية صح الوقف ولا يباح الحلية وشبهه في غيرها وكما في كل ما يصح الانتفاع به مع بقائه صح وقفه سواء كان عقدا او جوازا او سلاحا او كراعا او انازا او عرفا او دقفا **فصل** يصح وقف اشياء كالعتق وقبضه كقبضه في البيع ولا يثبت بالوقف شفعة للشريك ولو اراد الموقوف عليه قيمته مع الطلاق **فصل** الا ان يضمن بدلا من الموقوف فبغير نظر لضمنه مع جزء من الوقف لو كان الجبيع وقفا واراد الموقوف عليهم تسهله يجر ولو بيع الموقوف فالا فربان لا ربا بالوقف الشفعة مع شرائطها ولا يصح نفاط اذا كان العبد من اثنين فاقف احدهما نصيبه جاز فان اوقف بعد ذلك الواقف والوقوف عليه لم يصح وان عتق المطلق حصته صح ولا يقوم عليه الباقي **فصل** يجوز وقف الشيء على جهتين مختلفتين كما لو وقف داره على ولده والمساكن فان عتق نصيب كل واحد عمل به والا كان لولده النصف والمساكن النصف **فصل** لو قال على فجد وعمري والمساكن كانتا ثلثا **فصل** لو جعل مغل داره مسجدا دون غلوها او بالعكس جاز ولو وقف موضعان وسطا واز جاز وان لم يذكر الاستطراق ويكون الموقوف عليه حقا لا سطران كما لو اجر بيتا من داره **باب** لا يجوز وقفه على نفسه ولا الدار المستأجرة ولا الموصى بخلته ولا الاقرب جوازا وقف الكلب المشفع به والنسوانا القود فلا وكذا لا يصح وقفه على منفعة له محله كالاتيها **الفصل الثاني** في الاحكام وفيه **باب** ايجبة تباع ما شرطه الواقف في العقد فاذا شرط النظر فيه لنفسه صح وليس لغيره معارضته فيه وان شرطه للموقوف عليه وللبعضهم ولا جبة جاز وان اطلق ولم يبين فان قلنا انه ملك للموقوف عليه كان له وان قلنا للواقف كان النظر له وبعده للحاكم وان قلنا لله تعالى كان النظر للحاكم وكذا البحث لو شرط لاحد فمات لو كان الوقف على المصالح كالمساكن او على من لا يخصه كالمساكن فان النظر فيه مع الاطلاق او مع موت المشرط الى الحاكم ولو جعل النظر لا يشد على ذلك فهو مضمحل اليه لو اطلق وكان الوقف عليه احدا شيدا فهو اولى بالنظر لا كان واقفا ولو قلنا واما مع الرشقة كل منهم النظر في نصيبه لو كان غير شيدا للنظر فيه ولو جعل النظر لا يبي عدل ثم فنقضت اليه الحاكم امينا ويجعل النظر له **فصل** اذا وقف جوازا وشرط تقبضه من ماله او من كسبه صح الشرط وان اطلق قال الشيخ يكون تقبضه في كسبه لو عجز كبر او مرض كانت تقبضه على الموقوف عليهم على التقديرين ان كان مملكا لهم كان وجهادنا قلنا انه ملك لله تعالى كانت تقبضه في بيت المالك لو صار مقعدا عتق سقطت عنه الحلية وعن مولا النفقة وكذا البحث لو كان غير جوازا وحاج الى الاتفاق لمان وشبهها فان شرط على الشرط والاختار من ماله او ماله ما يصح في غماره والفضل للموقوف عليه **فصل** اذا كان الوقف على شخص وكان شرا فانه وارضا فربعت بخصك لبعضهم من المحبة المهمة نصا وجبت

شرائط الوقف

في احكام الوقف

وقد كان لا يشد فاسقا فالأثر عليه ولو قبل بنوعها على الموقوف عليهم

كتاب السكن والحجر والوقف

فيه ان كانا من غير منحصرين كما لا يكون لم يكن عليهم كوة مما حصل في ايديهم وان حصل في ملكهم فلهذا لا يراد بالوقف
 الجواز فانه والدفع الى غير ما يملك بالقبض اذا ائتمن الوقف بما يوجب القضا من اقص منه فان كانت نفسا بطل الوقف
 سواء كان ائتمن عليه الوقف عليه وغيره وليس للمعنى عليه شرفا وان كانت من غير اقص من مكان الباقى فتقارروا بوجوب
 قبل تعلقت بالوقوف عليه بناء على ملكه وقيل بالواقف ان ملكه لم يزل وهو الموجب لغيره من البيع قبله بين المال كونه
 ملك الله فضا كما امر الميراث الاقر بملكوته لئلا يملكه اقل الوقف وجب القضا من الاقربان للموجودين من الوقف عليه
 استنهاؤه وفي المفاوضة ان قلنا بانقال الوقف اليهم وان قلنا الى الله تعالى الامر الى الامام وكذا الوقف بين اوجرح
 عند اوجرت زنا فلو وجوب من ارباب الوقف ان قبلت وجبت لغيره فالاقرب له كذلك ويجوز ان يشترى بالوقف
 يكون دفعا وعلى هذا فالارض ايضا بشرى به عبد يكون حق ان احتمال الانقضاء منه لا يجوز بيع الوقف بحال ولو
 انقضت لذلك لم يخرج العرض عن الوقف لم يخرج منها ولو وقع خلف بين ارباب الوقف بحيث يمتنع خرابه جافه على
 ما رواه اصحابنا وقال ابن ابي ذر لا يجوز بحال ثم فصل ما رواه اصحابنا الى ما وقف على قوم من غير ما يملك والى ما
 في الاول يجوز بيعه للموقوف عليه عند بعض اصحابنا وقاله الثاني لا يجوز بيعه اجماعا ولو قبل يجوز البيع اذا هبطت
 بالكتابة كذا وانقضت عاد مؤاناه لم يكن من غلبانها وبشرى به من ماله يكون وقفه كان رجعا واذا وقف مسجد فخر
 غرت لغيره او لغيره بعد الملك الواقف لم يخرج العرض عن الوقف لم يخرج بيعه بحال اما الله فلا بأس باستعمالها
 في غيره من الساجد لخواص السبل متبا او اكمل السبع عاد الكفن الى الورثة لا منافع وصوله اليه بعد ذلك بخلاف البيع
 لا مكان عمارته لو اريد الواقف للمسجد دفعه من الارض جعل مائة او مئتين السكنى تجوز له بيعه ولا يجوز غير شرف
 المسجد الاقرب المنع مع الضرر مع عدم اشكال ولو قلنا بالجواز منشاء من العرض لنفسه ولو غير في ارضه ثم وقفها بعد
 العرض لم يزل حق الواقف من الشجر ولو لم يزل من فلهما وكان نفعها له ولو وقف النخل مع المسجد على الميراث فاصح والاقبل فيها دون المسجد
 وقفها على المسجد بشرط ثمنها الله وما يفضل من حصص المسجد وغيره جاز ان يقصر الى مسجد آخر ولا يجوز صرفه الى الساكنين لا يجوز
 للموقوف عليه طوا الامه الموقوفة فان ولد لها كان الولد حرا ولا ينفق عليه لاحد قبل تصدق ولا ينفق بونه وتوخذ القهر من تركه
 لمن يملكه من البطون وفيه نظري لو اقلعت نخلة الوقف وانكسر قال الشيخ جاز بيعها لا ارباب الوقف الاقربان لك مع عدم
 الاشناع بها في السقف غير ما مع النفع بالاجرة للشقف غير ما لو كبر المنع بالاقرب جواز تزويج الامه الموقوفة وبشرى
 الوقف عليه ان قلنا انه يملك الواقف ان قلنا ببقاء ملكه وان قلنا بالاشغال الى الله تعالى كان امرها مملوكة لاهلها ملكتها
 ثم خرج نفسها والى الموقوفين من ارباب الوقف اما الولدان فوجب تحريمهم وان شرط وقفه او كان من مملوك كذا ذلك او من
 زنا قبل انقص بل ليطن الذين يولد معهم فان قبل فلم يمتد قوتى الشيخ كونه وقفه كامر ولو ولد لها الحر لغيره كان حرا وعليه قهره الموقوف
 عليه لو كان من مملوك ولو بشرط وقته كان بينهما ويكون البحث في السلق بصبب الامم كما تقدم ولو اكرها اجنب فوطها او طار
 فغلبه الحد مع انشاء الشهادة عليه الميراث وجوب من ارباب الوقف حكم الولد ما تقدم ولو وطها الواقف كان لا اجنب باب
 اجر البطن الاول الوقف ثم انقضوا قبل المدة فان قلنا الوقت بطل الاجارة فلا يجزى ان قلنا انه غير مطلق الاقربان لها بطلانها
 الا ان يجزى البطن الثاني ولو ضموا رجع المتاجر على ورثة البطن الاول بما قبل المتخلف من المدة **الفصل الثالث**
 في السكنى والحجر والصلقات وفيه باب بحثا السكنى عقد يقضي الى الجاني قبوله تقبض كذا المجلس فامدتها التسلط
 استيفاء النفع مع بقاء الملك على صاحبه فان كانت السكنى مطلقة او بقول اسكنك عمر او عمرى قبل عمرى وان قرنت بالمدة
 قبله فيه ان يقول او قبلك هذه الدار مدة كذا او كذا اما من الاقربان من يقبض الملك فصغيرة الاجاب اسكنك
 الله او الارض او عمرتك او قبلك عمرى او مدة معلومة اذا حصل العقد والنقص في الاسكان قبل بلزوم مطلق
 وقبل ان قصد القرينة وقيل بلزوم مطلقا والاول اقوى **فصل** اذا قال لك عمرى هذه الدار واطلق لم يلزمه شئ معين وكان
 لاخر له من شامول اقص واقوال مدة عمرى وعقبك لزمه ولو ملك المعسر هذه الدار ان قال مدة عمرى او عمرى وجبت بعد
 موت من قرنت المعسر الى صاحبه ولو قبلها مدة غير النكاح ومنك المالك لم يكن لوقفه خراج الساكن واهله الا بعد موته

السقف
قال

او مدة
من الزمان قبل
سكنى وان قبلت
بالعمر لا يقول
اعمرتك بل عمرتك
او عمرى

احكام السكك والحبس والصدقة وكتاب الوصايا

[illegible]

كتاب الوصايا السبع

44

ورقبل الفيض
ع

في شربها الصبي والمريض والمحمي

192

[illegible]

الزخم

كتاب النكاح

بشيء نصير الى قول المثل ولو قال بغيره خرج من المذوق واليكن ذلك ان كان الوصي له استعمال فليس معنى لا يخرج
 كون ذلك فريضة للتخصيص من نظره لو انشئت الفرائض في الورثة في تخصيص ما شاء فاما يقع عليه عرفه لان الموضع بالعطية ويطر
 القوس من قوله والاخر يبينه ليشق وترها العدا لا تنفع بغيره وكل لفظ يقع على شيئا وخواصا واما فلو رثت النكاح في تعيينه
 ما شاء منها **الحج** لو اوصى له بجزء من ثمن الوصية بالجزء خاصه وبطلت النكاح لو اوصى له بجزء من ثمن الوصية **والثاني**
 في حق الوصية بالثلث فما دون سواء كانت الوصية بعين او منفعة فان اوصى بقدر من الثلث وقف على اجازة الورثة فان اجازوا
 صح وان ابطلوا اجازتهم نفذت الاجازة في قدر حصته من الزيادة وبطلت في قدر حصته من النكاح في الاجازة تفيد المقتضى وان
 الوصي لا ابتداء عطية فلا يشترط فيها ما يشترط في الهبة هذا اذا اوصى بشيء ولو وقف عقبة فهل هو كذلك او يكون عليه
 يشترط فيها ما يشترط الهبة فيه نظره ولو اعتق عبد لا مال له سواء في ماله وصية باعتاقه فاعتقوه بوصية نفذ العتق في الثلث
 ووقف عتق بامره على اجازة الورثة فان اجازوه عتق جميعه اخصه عتقا بالثلث **والثاني** في الورثة بثلث ولو وقف على
 ورثته في ماله فان اوصى بالثلث في ماله كان في حال المخرج والصحة ولا يفسخ من الاصل
 وان كان قد اوصى في النكاح وشا اوصى بالجمع قبل ان يولد او بعد فانه يفسخ من الثلث ولا اعتبار الاجازة الورثة فيه بل
 يصح من الثلث وان لم يرضوا وانما يصح اجازتهم في الزيادة عليه في شرطه على ما سبق في الورثة من الاجازة فبها اذا اوصى بالثلث في ماله
 بعد الموت لتمامه **ح** اما ان يرد فهل يملكه من القبول بعد الموت من الاجازة فيه نظره والهاء فيه تابع والاخر يبينه من الاجازة
ح اذا اجاز الورثة بعد الموت صحته لا خلاف ان اجازوا قبله فنقول ان اوصى بالثلث في ماله وليس للورثة الرجوع **ح** وهو اخبار الشيخ
 رحمه الله والثاني المنع اخذاره المقتضى ان يرد ليس لو اجازوا في النكاح لم يكن لهم الرجوع كما لو اجازوا في المهر **ح** اذا اوصى
 المذكرة فاجاز الورثة ثم قالوا انما اجرنا هذا ان المالك قبل ان يرضى ان كان الموصى له بثلث فله ان يرضى به فانه قد اوصى له
 او كان المالك ظاهرا لا يخفى عليهم لو يملكه اياهم وان لم يملكه بثلثه وكان المالك خفيا كان القول قولهم في الجمل به مع المهرين ولو
 كانت الوصية بعين كدار او عبدا وفسر بر بعل على الثلث فاجازوا الوصية ثم قالوا انما المالك كثير يخرج الوصية من الثلث قبل
 قبضها او ظهر عليه من ولم يعلمه لم يملكه اياهم **الثاني** في الاجازة شيئا معلوما ولو قبل منها وانه القرض الاول كان وجها لان
 الواو قد سلمه بذلك لتمامه في نفسه له من المال ما يكفيه فاذا بان خلافه تحققت الضرر في الاجازة **ح** لا يصح الاجازة الا من
 جانب الضرر ولو اجاز العبد المجنون والمجنون وعطية لغيره صح وما المقتضى فان اجازته صحه **باب** لا يجوز تغيير شيء مما اوصى
 به الميت في المهر الف المشرع فان خالفه لم يجر اجازته **ح** لو لم يكن له وارث من نسبه لا سببا وصي بجميع ماله ففي رواية فصح
 الوصية باجمعها ولو قبل تصحيح الثلث خاصة كان وجها لان له وارثا هو الامام عندنا وهو الذي يعقل عنه لو كان له وارث
 لم يكن له الوصية باكثر من الثلث وان كان الوارث ذافرض باخذ ما يقع بعد اكثر من الثلث منه باخذ الباقي بالود عندنا او كان
 زوجا او زوجة **باب** بغير ثلث المال من الوفاء لاص من الوصية فلو اوصى النكاح بما يخرج من الثلث ثم افسخ مات اعتبر
 الثلث حال الموت فان لم يخرج الموصى به من الثلث بطل الزيادة واعتبار ببيان ولو اوصى هو فقبر ثم اخرجته خرج
 الوصية من ثلث ماله وصية وارثه جازع سواء كان القتل غدا او خطاء **باب** لو اوصى الى انسان بالضاربة بتركه على ان لا يخرج
 بين العامل والورثة بالسوية صح الوصية وهل يشترط ان يكون من الثلث فيه نظر **قوي** اذا اوصى بشيء يخرج من الثلث
 عمل بها وان قصر الثلث عنها فان كانت باجمعها واجبة اخرجت من ثلث المال وان كان بعضها واجبا بترك الواجب صلب المال الباقي
 من ثلث الباقي بعد الاول منه فالاول ولو كان الكل غير واجبا بالاول فالاول حتى يستوفي الثلث فكان النقص اخل على
 الاخير ولو اجاز الورثة عمل بالجميع **قوي** اذا قال بموجبة واحدة بغد معين وكان فيه فضل عن جزء الثلث كان الزيادة المأب
 فان عين احد من الورثة بالبر لا يخرج الوارث او الموصى ان كان في النفع الى من شاء ثم ان كان الحج الموصى به مطلقا اخرج من الثلث
 وان كان واجبا اخرج من الثلث من الاصل والزيادة من الثلث ولو لم يبق للمعين بالحج الواجب خذ الباقي من صلب المال ولو عين
 غاي للمعين بطل المعين وبشأن ما قبل ما يكون بغير حج عنه بشر الباقي الى الورثة ان كان الحج واجبا وان كان مطلقا فصح
 بطلان الوصية نظره ولو لم يبق ما يوجب غير المعين ولو قال للمعين او قسوا الحج الى من يحج واصروا الباقي الى من يحج اجابته ولو قال

الثلث
 نظره لا يفسخ
 في الاجازة القولية
 فلو قبل بعد الموت
 ثم اجاز الوارث بعد
 ذلك صح وجعلت
 الموصى له

بما صح

خرج
 الموصى به من
 الثلث صحه وصية
 ولا اعتبار بغيره
 سواء علم الموصى ما
 يجز له او لم يعلم
 ولو اوصى ثم قتل او
 جرح

كتاب النسخ

له وشجر لا ثم لها لا ثم له غالباً وقبل يقوم الرقبة على الورثة والمنفعة على الموصي له فيقوم العبد بمنفعة فاقبل قبته ما قبل
 قيمته ولا منفعة فيها فاقبل عشر علم ان قبته المنفعة تسعون وقبل يقوم المنفعة على الموصي له ولا يقوم العبد على الورثة راجعاً
 النسخ وله ولو اراد الموصي له اجارة العبد والدار في الدار فله ذلك ولو اراد الموصي له اخراج العبد من البلد كان له ذلك على
كل اذا وصي له بشجرة مثمرة او دائماً لم يملك الموصي له ولا الورثة اجاراً الاخر على المسقة ولو ارادها النسخ على
 وجه لا يضر الاخر لا يملك الاخر منفعة ولو يملك الشجرة كان الحطب الوارث ولو وصي بحملها سنة معينة فلم يحمل تلك السنة
 فلا شيء للموصي له ولو قال لك ثمها اول عام ثم صرح وكان له اول عام ثمها ولو وصي لرجل بالشجرة ولاخرها لم يلحق صاحبها
 الاصل مقام الوارث فيها قلنا ولو وصي لم يملين ثمانية وصفها صحيح كالشجرة ولو وصي باحدتها فله ذلك ويقومها الموصي له
 العبد **كر** اذا وصي بمخاض العبد ومنفعة الدابة كانت المنفعة على الورثة سواء كانت الوصية مقبلة بالزمان او
 على المابند **كو** اذا عتق الورثة العبد الموصي بمنفعة صح العتق والمنفعة باقية للموصي له بما ولا يرجع على المعتق شيئاً
 اعني صاحب المنفعة لم يرجع ولو وصي صاحب المنفعة منافع العبد له واسقطها عنه كان للورثة الانتفاع به وهل يلزم منه ذلك
 فيه نظر ولو اراد الوارث بيع العبد بائناً وباع مساوياً بالمنفعة ولو وصي لرجل برقبة عبد ولاخر بمنفعة جاز وقام العبد
 لمقام الوارث ولا يقطع نصيب الورثة في الرقبة الموصي بنصفها ببيع وهبه وعتقه وغير ذلك ولا يبطل حق الموصي له بذلك
كر لو وصي لرجل بمنفعة امته فامت بولد مملوك فهو له الرقبة ولو وطئت بشبهة وجب له مهر وهل يكون مالاً
 الرقبة والمنفعة الا في الاول ولو انك بولد من الشبهة فهو حر ويحب قبته يوم وضعه لصاحب الرقبة وهل للوارث وطئها
 اشكال ما ضاع من المنفعة وليس له ذلك فان وطئها بشبهة فلا حدة عليه ولا حصر لماله عليه قبته ولداها يوم سقوطه حراً لما لك
 الرقبة والقبه في غير ذلك **كح** اذا قل العبد الموصي بنصفه وجبت قبته وهل يكون له مال الرقبة خاصة او بشرى بها عتق
 حتماً فيه اشكال **كط** اذا وصي لرجل بحبب زرع ولاخر بمنفعة صح والمنفعة عليها ولو امتنع احدتهما منه جبراً على اشكال
لو وصي له بنجام ولاخر بمنفعة صح ولا ينفق احدهما الا باذن الآخر وابهاا طلب قطع النسخ جبراً لاخر المانع عاين ولو وصي
 بدينار وشتر غلة داره واجرة ديناران صح فان اراد الورثة بيع الشتر بابقاء النصف المانع اجرة دينار كان له منهم ولو كانت
 الدار لا يخرج من الثلث فلهم بيع ما زاد عليهم من الثلث فان كانت ديناراً ارادوا فهو للموصي له وان كانت اكثر فله دينار
 والباقي للورثة **كز** اذا وصي بمسكين عبد ولاخر بمنفعة في الثمنين ويجوز ان يسلموا صغيراً او كبيراً صحيحاً او معيباً
 ولا يكون له جزء مشاع من العبد ينسبه العبد فاو كان له عبد انا وصي بعبد كان للورثة ان يعطوه واحداً منها ولا يكون
 الموصي له شريكاً للورثة بالنصف لو لم يكن له الا واحد من الوصية وكذا لو ماتوا ولم يبق الا واحد ولو ماتا السيد اجمع قبل
 موت الموصي بطلت الوصية وكذا لو ماتوا ولو ماتوا بعد موته بغير طيب من الورثة او قتلهم فان كان للورثة ان يعينوا من
 شأوا ويحب عليهم او على القائل نفع قبته من عتقه ولو ماتوا بغير نفي بطلت الوصية ولو قال لا وصيت لك بعبد من عتقك
 ولا عتيدك بطلت الوصية ولو اشترى قبل موته عبيداً احتمل البطلان لوقوعها باطله لانها وصية بالشيء والصحة كالموصي
 بثلاث عبيد وله عتيد ثم ملك آخر من مال الوصي بعبد من غير اضافة فانه يبيع ويشترى له عبد اي عبد كان ولو وصي بعبد
 انطلق الى الذكرا ما لو وصي له بجارية او امه كان له ان يبيعه لا ذكر ولا انثى ولو وصي بواحد من نفعه او بواحد من ثمنه لورثة بين اعطى
 الذكر والانثى **لأ** والمنفعة **لأ** اذا وصي له بشاة من ختمه فالحكم كالوصي بعبد من عتقه ويقع على الضان والمغز والصنبر
 والكبير والانثى والذكر ولو وصي بكثير من الابل والكثير من الضان والنبش على الذكر الكبير من المغز ان وصي بكثير من
 الغنم تناول الذكور خاصة والصغار والكبار ولو وصي بالخنزير بذكر الابل والناقة بالانثى وان قال عشرة من الابل تناول
 الذكور خاصة ولو وصي بالناقة تناول الاناث خاصة ولو قال اعطوه بعضاً اشرك بين الذكر والانثى وان وصي بثور فهو ذكور النعم
 والبقرة للانثى والدابة واحدة من الخيل والبغال والذكور وان وصي بخمار فهو ذكور والانثى للانثى والمحصن للذكر من الخيل
 والفرس للذكر والانثى ونبيذ لورثة نبيذ ما شاء وما يقع عليه اسم الوصية في ذلك كله ولا يفتق الدابة سرّاً ولا البعير
 دحلماً **لج** اذا وصي بعتق عبده لزم الوارث عتاقه فان امتنع اجبر الحاكم اذا خرج من الثلث والامتناع فاذا اعتقه الوارث

والله اعلم
 بما لا نعلم
 ان الرقبة فلا حدة
 في قبته ولد ولا
 ليس له مال الرقبة
 رويها وصلها ذلك
 الرقبة ذلك
 ح

والله اعلم
 بالذات والآخرة
 ولو قبلة بقبته اخضر
 الى المقدر كقوله وانه
 بهم لها النصرة الى الخيل
 ولو قال ينفق بقبته
 وللهما حرج
 البطل

في الوصايا المبررة بالجملة وحكامها

٩٧

بالقوى
وفيل
لورثه بغير ذل
والمد

نبت ١٤

في الوصايا المبررة بالجملة

والحاكم فهو من جن الاعناق وولاؤه للموصي كذا الوصى الى الوارث بعينه **ل** اذا وصى بغير عينة وليس له غيره **ع** الحق
نظمهم بالفرقة ولورثتهم اعنى الاول فالاول حتى يتوفى الثلث بطل الوصية في الزائد ولو وصى بغير عينة بغير عينة
عبد استخرج العبد والفرقة على الاستحباب **و** ما جاز لو وصى بغير عينة مؤمنة وجب ان لا يحد بغير عينة من لا يحد
بوصى لو اعقوب من ظن انما نها تم بانها خلاف اجازات عن الوصى **ل** لو وصى بغير عينة بغير عينة فم بوجده لا يحد
النزاع توقع الوجور ولو وجد باقل شري واعقوب دفع الباقي الى الرقبة **ل** لو وصى بغير عينة بغير عينة على ان لا يخرج ثم مات
فكانت الزوج عتقت فان تزوجت بعد ذلك لم يطل عتقها ولو وصى لامرأته بالف على ان لا تزوج او على ان تبني مع ولا
فعلت واخذت الا لغيرهم تزوجت وتكون ولا حمل بطلان الوصية وصحتها **الفصل الرابع** في الوصايا المبررة
وفيه **ح** ما اذا وصى بغير عينة من ماله كان له السبع وقبل العشر لو قال لهم كان ثمننا ولا يتخير الورثة في اعطاء ما شاءوا
ولا يحكم له باقل سهم المورث ولو وصى له بشي كان سدا **ب** لو وصى بغير عينة بغير عينة رجوع في نفسه الى الوارث
كما لو قال اعطوه جثا من مالي وقسطا او نصيبا او قبلها او جليلا او جزيل او عظيما او خطيرا بلا خلاف لو قال اعطوه
كثيرا اعطى ثمانين درهما ولو عيّن الموصى له شيئا او عيّن الوصى قصده من هذه الالفاظ وادعى علم الوارث كان عليه
البينة وعلى الوارث البينة على نفي العلم **ج** ان قال اعطوه مثل نصيب فلان ولا من لا غير كان ذلك وصية بالصفقة
مالم تكن وصية بالجمع وليس بعبد من هو ليس لكن الاول اقرب فليس ما قلناه ان اجاز الوارث اقتضا التركة بالسوية
لو بجزء كان الموصى له الثلث ولو كان له اثنان فاصولناك بمثل نصيب احدهما كان الموصى له بمنزلة ابن اخر فضا الى اولاد
فيكون له الثلث كذا الكل اربعة بغير عينة **و** عند مالك يكون له النصف مع الاجازة ولو كان له ذكور واناث ووصى
بمثل نصيب احدهم على الجميع اعطى مثل نصيبه ان كان من غير اثنين اعطى مثل نصيب قلهم **و** انما لو كان له ابن واربع زوجات
كان له مثل نصيب زوجة قال الشيخ **و** يكون الفرقة من اثنين وثلثين للموصى له سهم لكل زوجة سهم ولابن سبعة عشر
والخو ان الفرقة من ثلثة وثلثين فلان ثمانية وعشرون ولو قال مثل نصيب ابني كانت الفرقة من اثنين ياخذ الموصى
مثل الابن ثمانية وعشرين لو كان له بنت فاصولناك بمثل نصيبها كان وصية بالصفقة **و** انما لو وصى بمثل نصيب احدهما فهو
بالثلث لو كان ثلث اخوات من ام و اخوة ثلثة من امك وصية بمثل نصيب احدهم من غير اثنين كان له مثل قلهم فله سهم من عشرة
ولكل انثى سهم ولكل ذكر سهم ولو كان له زوجة وبنت وقال مثل نصيبتي فاجاز الورثة فالفرقة من خمسة عشر للزوجة
والباقي بينهن **ب** البنت **ك** اذا وصى بغير عينة ارشاحا بمثل البطلان والصحة فيكون وصية بمثل النصيب **هـ** قال ابو حنيفة
سلام الضعيف مثل لقوله تعالى ضاعفوا الذاب ضعفين اثلثين وقوله فانت كلها ضعفين واذا كان الضعفا مثلين فالوا
مثلا **ز** الوصى بضعف نصيب غيره كان له مثله على هذا وهيل مثله لقوله تعالى ضاعفوا المائة قال ابو حنيفة **ز** الضعف
الشي هو ومثله ضعفاء هو ومثله **ح** لو قال وصيت لك بضعف نصيبتي فله مثله نصيبه لو قال ثلثة اضعافه وثلثة
امثاله على قول ابو حنيفة وعلى الآخر يكون له في الاول ثلثة امثاله وفي الثاني اربعة امثاله وفي الثاني ستة امثاله وهو قول
مروان استعمل العرب **ق** لو وصى بمثل نصيب من لا نصيب له كالفانك العبد الكافر المحجوب فلا شيء له **ح** لو وصى
لرجل ثلث ولا خير بربع ولا خير بجزء ولا خير بمثل وصية احدهم فله النحر ولو وصى لواحد عشرة ولا خير بربعة ولا
بمثل وصية احدهم كان له اربعة ولو قال فلان شريكهم قبل كان المصنف لكل واحد منهم حظ لو وصى بمثل نصيب واحد فقد
كان يكون للاثان فوصى بمثل نصيب ثالث لو كان فله الربع ولو وصى بمثل نصيب خامس لو كان فله الخمس **ي** لو وصى
لثلاثة بمثل سهام بينهم ثلثة فمال بينهم اسداسا مع الاجازة وان لم يجز فاطل وصى لهم ثلثة من عشرة ولو اجاز والوا
خاصة فلم يرد عليها التساوا اما المجاز له فله التساوي فاخذ يخرج التساوي وهو ثمانية عشر ثم نصيب ثلثة في
ثمانية عشر يكون اربعة وخمسين المجاز له ثلثة ولكل واحد من صاحبيه ستة ولكل اربعة عشر قال بعض المبرزين المجاز
له الى البنتين ففرض اربعة في عشرة بغير مشر وثلثين للمجاز له سبعة وكذلك لكل اربعة من ثمانية بينهما فان اجازوا
بعد ذلك الاخير بينهم لكل واحد منهم سدين المال فبالمال اسداسا **ط** لو وصى لثاني بثلثي ما حصل لهم

كتاب الوصايا

وهو أحد عشر من سنة وثلاثين ألفا حصل لها وهو ثمانية وبقسم بينهم على خمسة فكلهم فاضل خمسة عشر وثلاثين يكون
 ولو اجاز احد البنين لهم دون الآخر كان للآخر ثلثه من ثمانية عشر وللآخر ثمانية بينهما بقية سبعة فكلهم فاضل خمسة عشر
 في ثمانية عشر ولو اجاز واحد من البنتين ثلث ما في يد من الفاضل وهو ثلثهم من ثمانية عشر فيا لو اوصى بثلث ماله
 لم يزد اوصى بثلث نصيبه على ورثته وهم ثلث بنتي لعمر فان اجاز واحد زيد الثلث وعمر السدين وان ردوا بطلت وصيته
 وعمر ويحتمل مع الاجازة ان يكون لعمر الربع على صندوق اوصى له به بالنصف لعمر بثلث النصيب فكل الامر مع الاجازة
 فيكون لعمر الثلث على الاول وهو لا أقوى والربع على الثاني ويحتمل ثالث وهو ان يكون له السدين لأن حق الوصية الثلثان
 ينقصون من الاجازة وهي غير ثابتة في حق عمر فلا ينقص عن السدين لأباجازة وهو حسن ولو اوصى بالثلثين واجاز
 فكل الاول لزيد الثلثان ولعمر ربع الثلث وعلى الثاني الربع لعمر فلو ورثه نصف السدين على الثالث لعمر والثلث
 بـ لو اوصى لزيد بثلث نصيبه على يد بنية الثلثة ولعمر نصف الباقي ولو اجازوا احتل ان يعطى صاحب النصيب مثل
 نصيبه لو ادت اذ لم يكن هناك وصية اخرى فيكون له الربع وللآخر نصف الباقي فيخرج من ثمانية ويحتمل ان يعطى مثل
 نصيبه من ثلثي المال فله السدين وللآخر نصف الباقي ويخرج من سنة وثلثين ويحتمل ان يعطى مثل نصيبه بعد اخذ صاحب
 وصيته فله ثلثها الذي روي طرية ان تاخذ مخرج النصف ليقط منه سهمان في سهم هو النصيب ثم يزد على عدد البنين واحدا
 ويخرج نصيبها فيخرج نصيبها ثمانية بنين فبقي سبعة في المال للموصى له بالنصيب منهم وللآخر ثلثة ولكل ابن
 او تاخذ سهمها من البنين وهي ثلثة فقول هذه بقية ماله من نصيبه فاذا ادت بثلثيها ثم يزد مثل سهم ابن فيخرج
 من سبعة ولو كانت الوصية الثانية بنصفها فيبقى من الثلث مخرج النصف الثلث وهو ستة تنقص منه سهمان فيبقى
 خمسة هي النصيب يزد واحد على سهمها من البنين يصير بقية ثمانية في سنة نصيب ربعه وعشر بنصفها ثلثة فيبقى احد
 عشر وهو المال لصاحب النصيب خمسة فيبقى من الثلث اثنان يدفع منها سهمان الى الآخر فيبقى خمسة عشر لكل ابن خمسة واثنا
 سهم من البنين يزد على ثلثها سهمان آخر هو سهم ابن نصيبه ثم نصيبها في ثلثة ولو اوصى لثلاث بنين لثلاث اخرج
 اثنان وثلثة واربعة واضرب بعضها في بعض تبلغ اربعة وعشرين زد على عدد البنين واحدا نصيب ربعه واضربها في
 عشرين نصيب ربعه وثلثين فانقص منها ضرب نصف سهم في اربعة وعشرين ذلك اثني عشر في اربعة وثلاثون فهي
 انقص من اربعة والعشرين سدسها لاجل الوصية الثانية وربعها لاجل الوصية الثالثة فيبقى خمسة اربعة عشر هي نصيب
 فادفعها الى الموصى له بالنصيب ثم الى الثانية نصفها فيبقى من الثلث وهو سبعة والى الثالثة ربع المال احد عشر
 اثنان واوجو لكل ابن اربعة عشر ثمانية عشرها من البنين وهي ثلثة ويزيد ثلثها وثلث سهم ابن نصيب ربعه نصيبها في ثلثة
 لاجل وصية الثلث تبلغ احدى وعشرين نصيبها في اربعة لاجل وصية الربع تبلغ اربعة وثلاثين في اربعة واثني عشر
 نصيب حد بثلثة لثلاثة الاربع المال فخذ مخرج الكسر اربعة وزد عليها سهمان يكون خمسة وهو النصيب وزد على عدد
 البنين واحدا واضرب في مخرج الكسر نصيبه ستة عشر بدفع الى الموصى له خمسة وثلثين منه اربعة فيبقى له سهم ولكل
 ابن خمسة او يختص كل ابن بربع وبقسم الربع الباقي بينه وبينهم ارباعا ولو قال الاربع الباقى قبل النصيب فزد على
 سهمها من البنين سهمان واربعا واضرب في اربعة نصيب ربعه عشر للموصى له سهمان ولكل ابن خمسة ولو قال الاربع الباقي بعد
 الوصية جعلت المخرج ثلثة ويزيد على الثلثة واحدا هو النصيب يزد ربعه ويزيد على عدد البنين نصيبا وثلثا ونصف
 في ثلثة يكون ثلثة عشر هو المال للموصى له سهمان ونقول للمالك ثلثة نصيبا ووصية هي نصيب ربع الباقي بعد هذا
 وذلك ثلثة ارباع نصيب ربع نصيب هو الوصية فيكون المال كله ثلثة وربعها يسطها الى ثلثة عشر ولو قال لثلاثة
 ما بقى من الثلث فخذ مخرج ثلث الثلث وهو سبعة وزد عليها سهمان نصيب ربعه نصيب يزد على سهمها من البنين سهمان
 فلكل واحد ثلث في سبعة نصيب ربعه وثلثين للموصى له ثلثة ولكل ابن ثلثة ولو قال لثلاثة ما بقى من الثلث قبل الوصية
 جعلت المال سنة وزدت عليها سهمان فهذا هو النصيب وزدت عليها نصيبا البنين سهمان ونصفا وضررت في سنة نصيب
 سبعة وعشرين نصيب للموصى له سبعة واخذت منه نصف في ثلث بقى معه ستة وربع احد عشر ولكل ابن خمسة

كتاب الفرائض

٣٠٠

مكتبة

الثالث عتق ولا يفقد ولا الاخر بغيره بغير ما لو وصى بالعتق فانه لا يرث ولو وصى بغيره فانه لا يرث ولو وصى بغيره فانه لا يرث
 استقبل قبوله ولو يجب ان لو وصى لوارث ثم صار غيره وارث قبل الوفاة صحت الوصية اجازاً وكذا بالعكس عندنا كما لو وصى
 لغيره ثم صار له ولداً او وصى بغيره ثم تزوجها لا يفتح الوصية للميت سواء علم انه ميت او لا ولو وصى للميت شيئا منها
 لغيره وصى بثلثه لم يفتح الميت من سواه علم موت الميت او جحد وليس الميراث الوصية وكذا لو قال هو بيننا وكذا
 غير الميت من لا يفتح ملكه كما لو قال فاطمة وشهد ولو وصى بغيره فانه لا يفتح الوصية بغيره كما لو قال يفتح الوصية للميت
 فان افضل ميتا بطلت الوصية ورجع المال ميراثاً لو وصى بماله فمات العاقر من غير او شرب او اكل او اضر
 وان وضعته خيراً صحت الوصية له اذا حكم بوجوده حال الوصية وذلك بان باقى ثلثه من ثلثه اشهره من الوصية وان اتت به
 لشهر من حين الوصية لم يفتح ولو جاءها ما بينه وبينها ثلثه من ثلثه من زوج او مولى صحت الوصية والا فمن الاختار يوم عمل
 وقال الوصية ومجده بعد ما ولو وصى لغيره من زوجها او غيرها صحت الوصية له ولو كان متعياً بالمال والانتكاح
 لم يفتح الوصية له لعدم رتبته في الوصية ولو كانت غرضاً الا ان الزوج لا يطأ ما نسبته في ذلك لا يمكن وصوله اليها
 في زمان الحمل او كان اسيراً او محبوساً لم يفتح الوصية له ولو وصى لغيره من المرأة لم يفتح بغيره الوصية بيديها اذا وصى لغيره
 فولدت ذكراً وانتهت ثمانية منها ولو قال ان كان في بطنها ذكراً فله دينار وان كان فيها جارية فله دينار
 فولدتها مائة كان لكل منها ما وصى له لو قصر الثلث فالأقرب خول النقص على الآخر ولو ولدت احدها خاصة فله وصية
 ولو كانا ذكراً حمل التوزيع وتخير الورثة في التعيين وايضا في تبطل ما بعد البلوغ ولو قال ان كان حملها اثنان كان لهما
 بطنها لو ولد في بطنها او جميع ما في بطنها ذكراً وان كان اثنان فله دينار وان كان اثنان فله دينار وان كان اثنان فله دينار
 فلا شيء لهما فاما بفتح الوصية للميت ان كان اجنبياً ومنع بعض علمائنا من الاجنبية وبعضهم من القريب ايضاً اما الحر فبالاخرى
 انه لا يفتح الوصية له ويصح وصية الذي يملكه والاسلم وانما يفتح وصية المسلم للذمي وبالعكس فيما يفتح به وصية المسلم للمسلم
 والمزنيان كان عن غيرة لم يفتح الوصية له لانه ليس اهل للملك وان كان عن غير غيرة فقولان ولو وصى لكافر بمسجد او عبد
 فالأقرب البطلان ولو وصى لكافر بمسجد او عبد لم يفتح الوصية له لانه ليس اهل للملك وان كان عن غير غيرة فقولان ولو وصى لكافر بمسجد او عبد
 وكذا قبله قبل القول لو كان بعد الوفاة والقبول صحت بيع من مسلم بغير الوصية لاهل قرية او قريته بغيره
 فيه السلم والكافرتنا ولنا وصية المسلمين خاصة ولو صرح كدخلوا على احد القولين وكذا لو كان اهل القرية كلهم كفاراً
 ولو كان فيهم مسلم واحد فالأقرب خول الكفار ان سوغنا الوصية لهم ولو كان اكثرهم كفاراً لم يخص بها المسلمون وكذا في
 في الفاظ العوكة خونية واعامة البائس الفقير ولو وصى لكافرتنا وصية اهل بيته وبطل في وصية المسلم
 ان وجد القرية والافاشكان لو كان في القرية كافر غير من اهل القرية لم يدخل في وصية على شكل الحج لا يفتح
 الوصية لمعبد غير ولا مكانة المشروط والذي لم يورث من مكانة شيئاً ولا مدبره ولا اولاده سواء اجاز مولا او لم يجر
 ولا يورثه من غير ولا يعبد ذارته ولا اجاز الورثة وسواء كان قليلاً او كثيراً ويصح الوصية لسيد ومالك ومكاتب
 وامرأته وان وصى لاحد ما لا يورث من ماله تركته او ربهما صحت الوصية وبغير القدر الموصى به بعد خروجه من
 الثلث فان كان بغيره عتق كان الموصى به للورثة وان قصر قيمته عتق واعطى الفاضل وان كانت اكثر عتق منه قبل
 الوصية وصلى للورثة فيما بقى قال الشيخ لو بطلت قيمته ضعف الوصية بطلت ليس بمعتق ولو وصى لمعتق من ماله كزوج
 دار او مائة درهم صحت الوصية ايضاً وكان الحكم ما قلده من اختياره مع القيمة واذا الوصية لم يرقبته حمل القيمة ويعتق من الثلث
 كالشهر البطلان لانه لا يملك رقبته صلى اذا وصى بمعتق عبده وعليه بن قال الشيخ ان كانت قيمة العبد ضعف الثلث
 اعتق العبد وسعى في خمس ابدان قيمته ثلاثة ابدان وسبها للورثة وان كانت قيمة اقل من الضعف بطلت الوصية والوجه
 نقد الميراث على الوصية فان فضل بعد شيء عتق من الثلث وكان الباقي للورثة ولو وصى بمعتق مائة على ان لا يزوج مائة
 من الزوج بعد الوفاة عتقت وان تزوجت بعد العتق لم يعد في الزوج ولو وصى لامرأته بالفرع على ان لا يزوج ففعل
 واخذت الالف ثم تزوجت حمل بطلان الوصية لقوات الشرط ايلا من العتق الذي لا يمكن رصده وعلمه لقيمة الوصية

ففي الرحمة المجدودة ما يغني عن

كان

كتاب الوصايا

٣٠٣

كان له مولى ولو يكن على شكله العدم وهل يدخل في الوصية لو ابيه مدبره وام ولد الاقرب خولا المدبر عند ام الولد
ك اذا اوصى لشيء الزكوة كان الاصل الثمانية المذكورة في القرآن وتبغى ان يجعل لكل صنف من الوصية
والاخرى اوجب في ذلك ويجوز الاقتصار من كل صنف على واحد ولا يجوز ان يجعل عظام ثلثة من كل صنف ولا اثنين ولا اربعة
انما لا يجوز الاقتصار على اهل بلد ولو اوصى للفقراء دخل المساكين وبالعكس ويجب ان يسمي من امكن منهم والرفع اليهم
اليهم على قدر الحاجة ولا يمانع من ان يسمي ثلثة الا بالاقبال ولو اوصى بمسكن للفقراء وكان ابدا لم يدر فقرا لم يبق عليه شيء ولو
اوصى بمسكن لله في كل ما يقرب به الى الله تعالى كعونة المجاهدين والحاج والزاد وبناء المساجد والقنابر وكيفية
الموت وغير ذلك من القرابات هذا الجود قولي الشيخ ولا يختص بالشيخ والمجاهدين خلافا للشيخ ولو اوصى بالسلم للفقراء اوصى
الى فقراء المسلمين وكذا الكافر اذا اوصى للفقراء اوصى الى فقراء مسلمة **ك** اذا اوصى بثلثة لزيد والفقراء كان لزيد الثلثة
وقبل الربع والاخرى الاول ولو كان زيدا فقرا لم يدر من سهم الفقراء شيء ولو ضم الى زيد قوما من خيرة كاخوته اخل
ان يكون كالاول وان يكون زيدا حلهم **ك** اذا اوصى بثلثة وقارب غنمهم لم يخرج صرفه الى المالكين فان اثنى
ثلثة لم يخرج الاقتصار على الاقل ولو امكن ان يشترى بزيادة من ثلثة كان اول من شرا ثلثة غالبية ولو اوصى بثلثة فان
الوقارب صرفوا الى المالكين والعبد بشرى وبغنون ولا يختص بالمالكين ولا بالعبد ولو اوصى ان يشترى بثلثة ماله عبدا
يفتقوا بشرى ثلثة فان وجد اثنان وبعض الثالث خاصة قال الشيخ بشرى اثنان وبغنون وبغنيان الفاضل ولو قبل ثلثة
بعض الثالث كان زيدا **ك** اذا مال اعطوا فلان كانا ولم يسم ما يعمل به فلان صرف اليه يعمل به ما شاء **ك** اذا اوصى
بثلثة في البرص في كل ما يقرب به الى الله تعالى كاصلاح طريق وفلن اشجر واعناق وقبة ولا يجب قيمته اقلنا في الفقراء
والصدقة القرابة والنجى ولو قال ثلثة حيث يريد الله بما صرفه ايضا في كل قرية ولا يختص بالفقراء والمساكين ولو اوصى بثلثة
في سبيل الله والفقراء هم ينفق عليه فان الفرس الاقرب عودا الى الورقة وان انفق البعض ثم ماتت عاد الباقي الى
الورقة **ك** اذا اوصى بثلثة في سبيل الله **ك** اذا قال بثلثة عبيد فلا تأسنه ثم هو حررت الوصية بالحقبة
والخبرة فان قال الموصي له بالحقبة لا قبل اقبل وصيتا لحدته فالاقرب انه لا ينفق العتق في الحال بل بعد السنة لا اذ مات
الموصي لم قبل الوصية فان رجع الموصي بطلت الوصية جا علان فان لم يرجع قبل بطلت الوصية وتكون الوصية به الورقة الموصى
فان لم يملك الورقة الموصى هو موقوف **ل**ب اذا اوصى لواحد بنصف ماله وللآخر بالثلث والآخر بالربع ولو
يجز الورقة اعطى الاول الثلث وسقط الاخران ولو تولى البديهة استعمل القرعة فان فضل كان لمن يلبس بالقرعة ولو اوصى
لرجل بجمع ماله والاخر بالثلث واجازة الورقة اخذ الاول الجميع وسقط الاخران بذا مضى صاحب الثلث واجازوا اخذ
الثلث والثلثان لصاحب اكل ولو اشتهيا اشترع وان لم يجز الورقة فان بذا مضى صاحب الثلث **ك** اذا اوصى بثلثة وسقط صاحب
الكل وان بذا مضى صاحب اكل اخذ الثلث وسقط صاحب الثلث ولو اشتهى اشترع **ك** اذا اوصى للفقراء كان لمن يحفظ جميع الفقراء
فان لم يحفظ عن فقراء القريب لحيان ولو اوصى للعلماء اعطى العالم علوا من الشرع فبدل فيه الفقه والتفسير
الحديث ولا يدخل فيه سيا مع الحديث فقط اذا لم يكن له معرفة بالطريق ولو اوصى لقبيلة عظيمة كالعلويين والهاشميين
صحيح وانما الوصية في بلد الوصية ولا يجوز ان يشترى ولا الشوية ويعدل الذكور والانثى ان كان للفظ بثلثها كالاخوة
والا نذرته والعالمين والا اختص بالذكور ان لم يتناول الاناث كالبني والذكور والرجال والعلماء والامانات
بنوا الذكور كالتجارة والامانات وان وضع للذكور وامكن دخول الاناث مع الاجتماع كالمسلمين والمسلمين
فالاقرب خول الاناث على شكل والا اذ امل النساء اللائي فارقت ازواجهن بوث او غير ذلك على جميع ايام وهي المرأة الخالة
عن اهل القرابة لذبح الاقارب لهم وهو مشرك بين الذكور والاناث وكذا البشيرة بينها المشرك البكر وقل ما يجب
كل جنس ثلثة اما لو اوصى لثلاثة عبيدين فانه يجب الشوية عليهم ولو اوصى لزيد ولجبريل عليه السلام جميع انما النصف بطل في حق
جبريل وكذا لو قال لزيد للربع ولو قال لزيد لله تعالى اخل ان يكون النصف لزيد والباقي لغور وان يكون الباقي
للغور ولو اوصى بثلثة ماله لغازاة اشرك المشركين من بين المسلمين صحيح كايضا العكس ولو اوصى لزيد بالثلثة

في الوصية وشرايطها

٢٠٢

في الوصية

بشرط ان لا يقدر الفاضل على ان يشترط في الوصية العقل فلا يصح الوصية الى
 المجنون ولا السفه ولو طرأ الجنون على الوصي بطلت وصيته ولو كان المجنون يتوهمه او اذ في صحة الوصية اليه فطوب
 بشرط في الوصية المنع المانع فلا يصح الوصية الى الطفل المنع سواء كان عاقلاً او لا ويجوز ان يوصى اليه متصفاً الى اليأس
 العاقل بشرط في وصية المسلم الاسلام فلا يصح وصية المسلم الى الكافر سواء كان حراً او مملوكاً او ذمياً او كافراً
 او اجنبياً ولو اوصى اليه مسلم صح ولا بشرط عدالة في ذميه ويصح وصية الكافر الى المسلم الا ان يكون التركة اجراً او خيراً
 في اختيار الشيخ ان لم يدر شرط فلا يصح الوصية الى الفاسق وان كان مؤمناً ومعتزلاً من دينه وعند غيره نظروا ولو اوصى الى
 عدل فسقط بعد موت الوصي عنه الحاكم واستتاب غيره هم يصح الوصية الى المملوك ان اذن له مولاه والا فلا وكذا اليأس
 والمكاتب المتفق بعضهم ان لو ولد ولو اوصى الى عبد نفسه او مدبره او مكاتبه وامره قال الشيخ لا يصح وان لم يكن في الوصية
 وشهد وجوزوا بعدد غير الله الوصية الى المذنب والمكاتب في هذه العتقا المعتبرة في الوصية بشرط تحققها لخال الوصية
 وقبل من الوفاة والوصية وقبل في المدة باجماعها وقوى الشيخ وابن دريس الاوسط فلو اوصى اليه صبي او عبد او مجنون
 ثم مات بعد ذوالاوصية صح عند من يعتبر الشرط حال الوفاة ولو اوصى الى عاقل مجنون ثم مات بعد ذوالاوصية صح عند
 القولين الاولين ومن الاخير لو جن او فسق بعد الموت بطلت وصيته فان عقله او تاب لم يقد وصيته في صحة الوصية
 الى المرأة والاعني مع وجود الترابط والى العدل العاجز ويضم الحاكم اليه مبنياً يعينه ويكون الاول هو الوصي ومن
 وكذا الوصي الى عدل فيجوز له ان يوصي الحاكم بضم اليه الشفعة وليس الحاكم فرع بدال العدل في الوصية صح يجوز ان
 يوصى الى اثنين فاذا كان شرط الاجتماع او اطلق لم يكن لاحدهما الا انفراد عن صاحبه بشي من التصرف ولو تشاركوا
 فيقتصر احدهما منفرداً الا ما يحتاج اليه من الكوة وشبهها ويجزها الحاكم على الاجتماع فان تعذر استبدلها
 وليس لها المقاسمة للمال ولو تغيرت حال احدهما بموت او فسق لم ينصف الآخر بانفراده ويضم الحاكم منه اصيباً ولا
 يجوز للحاكم جعل الاولانية لهما جميعاً فيه وجهان ولو عجز ضم الحاكم اليه من يعينه على التصرف ولو تغيرت حالها ما
 يفتق وموت او جنون اقام الحاكم عرضهما اثنين وهل ان يقيم واحداً فيه وجهان ولو سوغ لها التصرف منه في
 جاز لكل منهما ان ينصف في جميع المال وينفق تصرفه وان لم يداخله الآخر ولو اقمتهما المال فتصرف كل منهما في بعضه
 ولو تغيرت حال احدهما بغير ضم الحاكم منه اصيباً ولو كان يفتق او موثقتا الاولانية باجمعهما للثاني ولا يضم اليه الحاكم
 بشرط يجوز ان يوصى الى احدى شي يعينه الى آخر في غير ولا يشترك احدهما الآخر اذا اوصى اليه شي لم يصرف شي في غير
 ولو قال قد اوصيت الى زيد فان مات فقلدا وصيت الى عمرو صح ويكون كل منهما وصياً الا ان وصيته عمر موقوفة على موت
 زيد وكذا لو قال اوصيت الى زيد فان كبر ابي او تاب من فقه او اشتغل بالعلم فهو وصي صح ولو اوصى الى زيد ثم اوصى الى
 عمر وقبلهما ما كانا شر يكتسب ولو تغيرت حالهما بالتصرف ولو قيل احدهما دون الآخر انصرف بالتصرف ولو اوصى الى زيد ثم قال ضم
 عمر اليك فعلى عمر دون زيد لم يكن لغيره الا ان يضم الحاكم اليه مبنياً في اذا اوصى الى اثنين احدهما صغير
 اخر الكبير الى حين بلوغه ليس للصغير التصرف قبل البلوغ ولا ينصف شي مما فعله الكبير قبل البلوغ بعد ان اختلف المشرع
 ولا للكبير التصرف منفرداً بعد بلوغه ولو مات الصغير وبلغ فاسد العظمي نفر الكبير الوصية ولو دخل الحاكم في اذا اوصى
 الى غيرهما بحسب على الغير القبول له الرد في جوف الوصية بعده ولو قيل لم يكن له الرد بعد موت الوصي يجوز في جوفه بشرط ان
 يعلم الرد فان لم يعلم ختمه مات لم يصح الرد وجب على الوصي الغيا مغباً فان امتنع بعد الحاكم على ذلك ولا بشرط في القبول
 وموعده في حياة الوصي فلو اوصى الى غير ولم يقبل حتى مات صح القبول ولو مثل الوصية في اذا اوصى الى الثقة فظهرت
 الخيانة بعد الموت على الحاكم واما غيره ولو اوصى اليه ولو لم يمتعه عن ضم اليه الحاكم من ابتاعه ولا يجوز
 لما اخرج به عن الوصية ولو اوصى الى الخائن فالا فربا البطان وكان بمنزلة من لا يوصى له ولو قيل بالجواز وضم اليه
 ان امكن الحفظ والا فلا كان وجهاً في الوصية ان كانت بالمال بان جعله التصرف بعد موته فيما كان له التصرف من قضا
 ديونه واستيفائها وراد الوذائع واخذها وتفرقة امواله بشرط في الوصية اهلية التصرف في المال وهو العقل والبلوغ والحرية

کتاب الوصایا

[illegible]

في فضل المرض والمقام

٣٠٥

ولا مستقام الى الرجال لا التام اليه على الاوصى **ح** لا تقبل في الشهادة بالوصية الا عدول المسلمين مع الاحتياط
 ويجوز مع الضرورة وعدم عدول المسلمين قبول قسبين من عدل المسلمين من ظاهرها الا انه عند اهل بيتهما فلا يقبل
 شهادة غير عدل المسلمين الكفار **ح** اذا شهد الرجل عدلين له على جارية ربه او غيره انه اشتملها ثم مات فموتت
 شهادة ثما واذا الميراث غير ثم اعتقاد فقبلت شهادة ثما ورجع الوارث بالتركة على اخذها ورجعها بعد ذلك كما كان يكره
 للميراث فاقبلها لانها حينها حقة **ح** لا تقبل شهادة الوصي لا ينفذها الا بغيره فغسل الوصي له بالخرج به ما لم ينفذ الثلث
 او شهد بالمال للطفل الذي على امره وقبض شهادة ثما لا ينفذها الا بغيره فغسل الوصي له بالخرج به ما لم ينفذ الثلث
 باضمان غير البه لا يتجسس ولا ينفذ ثما من الورثة على الميت يمين او يمين لغير قبلت شهادة ثما وان جرت
 ولا ينفذ الوصي عما شهد به **ح** لو اقر الوارث العدل بان مورثه اوصى لزيد بالثلث حلفه به وان كان وارثا
 غيره فان اقام آخر شاهدين بالوصية له بالثلث ولم يجز الورثة فالأقرب تشاركتها مع اتحاد الجاهل والاعلى والا
 حكم للأخير ولو لم يكن عدلا كانا لثلث لمن اقام البينة وهل يأخذ المقل من حصص الميراث شيئا فبذلك اشكال اقرب الى اخذ
الفصل الثالث في تصرف المرض وفيه **كتاب** انصرت المرض فيما مؤجلة ومجزة فالوجلة ما
 علق بالموت كالوصية بالمال والمديونية وهي تخرج من الثلث بالاجماع وكذا لو علق الصبي بصره بما بعد الوفاة والمخبر
 كالحبسة والوقف والتمتع والاراء والمحابات في البيع وغيره من عقود المعاوضات ان وقعت من المريض ومير من مرضه
 ذلك ثم مات او وقعت من الصحيح فصيرت الاصل **ح** اذا اقر وان وقعت من مرض الموت فموت كان اقرها خروجهما من
 الثلث وكذا اذا وهبته العتقة فاقبض في مرض الموت لما اقره وان كان المريض ميم كما كان من الثلث وان كان فموت
 اخرج من صلبه الى سواء كان لو ادرى ولغيره **ح** لو باع المريض بثلث المثل نقد البيع وملك المشتري الثلثة
 فان ابراه من الثمن مضى الا براء من الثلث وكان على المشتري ثلثا الثمن للورثة ولو باع باقل من ثمن المثل مضى البيع
 فيها قابل ثمن المثل من الاصل والزيادة من السلعة يكون مائة ان خرجت من ثلث المثل كانت للمشتري ايضا والا كان
 له ما قال بالثلث **ح** البيع اذا اشتمل على الحباة لم يقع بائنا في نفسه ولو باع عبدا هو الركة ومهنة ثلثون بثلث
 فموت بائنا بثلث فان اخذ الورثة جميع البيع في المبيع وان لم يجزوا كان للمشتري الثلث ايضا فان اخذوا الاضما اخذوا
 ثلث المبيع بالثمن اجمع وقال بعض الجمهور باخذ نصفه بنصف الثمن لان فيه مائة بثلث المبيع بقسطه من الثمن عند
 بيعه المبيع كما لو اشترى سلعتين بثلثين وبيع البيع في حدهما بثلثين وهو وجه ايضا ولا ينفذ المشتري من الثلث
 فادعته لباخذ المبيع وليس للمشتري ايضا خلع الثلث وهو ان يفتح وبأخذ ثلث المبيع بالمحابات ولو اشترى
 عبدا قيمته عشرة بثلثين ضلوا قلناه يكون للمشتري عوض العبد عشر بثلثان لم يجز الورثة وعلى الوكيل الاخر يكون
 نصف الثلثين ويسلم له نصف العبد ولو باعه وقبضه ثلثون بثلثين ضلوا قلناه بفتح البيع في نفسه اسداسه لجميع
 الثمن على الوكيل الاخر بفتح في ثلثية ثلثي الثمن وطريق ما قلناه ان يملك الثمن وثلث المبيع الى قيمته فيفتح البيع في ثلثي الثلث
 وهو خمسة اسداسه على الثاني بسقط الثمن من قيمة المبيع وينسب الثلث الى الباقي فيفتح البيع في ثلثي الثلث وهو ثلثاه
 بثلثي الثمن فان خلف المبيع بثلثه اخرى فتح البيع في العبد الا نصفه بفتح جميع الثمن وعلى الثاني في ثمانية اشاعة ثلثا
 اشاع الثمن اما لو باع بفتح بثلثين بثلثين بفتح منها بائنا عشرة ولا تركه سواء بائنا بثلثين في الحكم الوكيل الثاني
 لان المساواة في القدر شرط في القصد والاحصل الزيادة في المبيع في النصف نصف الثمن السدس في معاملة النصف الثلث
 بالحباة ولو باع بفتح بثلثين بثلثين فالحباة بالنصف فموتت على الورثة ثلث قفصهم وعلى المشتري ثلث
 قفصهم فيفضل معدره فان هي قدر الثلث الذي تحت الحباة فيه **ح** اذا وهب لمرءة اجمع فان اخذ الورثة جميع وان
 لم يجزوا فان شرط الموص وكان تدين ثمن المثل صح ايضا مع دفع الموص وان لم يشرط الموص صح من الثلث سواء انفق
 اولاد الوهاب خالي فان وسعها الثلث صحا معا والامدنى بالاول فالاول وكان النقص على الاخير لو وهب مريض
 تركته اجمع ثم وهب الوهاب له ما وهب بائنا ولا شيء له سواء دخل الدود فاذا كانت التركة مائة بغير بثلثية في ثلثية بثلث

انظر في الامور

يخيرها

يخيرها

كتاب الوصايا النجوى

٢٠٤

سماها بقية ثمانية فادى ثمانية على الكل اثنين وخمسة وعشرون ثم شد ثلثها ثلثة اسقاطها سماها بقية سماها بقية الوصية
 الاور حقلان هو الربع او فنزل تحت الهبة في شئ ثم تحت الهبة الثانية في ثلثة بقى الوصية الاول ثلثا شئ وللواهب
 حانة الا ثلثة شئ بعدل شيئين اجبر فابل يخرج الثلثة سبعة وثلثين وضفا رجع الى الواهب ثلثها اثنا عشر نصفه
 للوصية خمسة وعشرون ولو وصي جارية ولا مال سواها وقبضها ثلثا ثلثة فقبضها الوصية وطبها ومهر مثلها ما
 ولم يجز لورثة فقد صحت الهبة في شئ وسقط من مهر مثلها ثلث شئ وبقى الواهب مع مائة الاشياء ثلثا بقا ثلثين
 وما مثله ما صحت فيه الهبة فبغير الاربع مائة بشئ وثلث شئ فيكون اربع مائة تقابل ثلثة اشياء وثلثا فبغيرها في
 ثلثة يكون عشرة فالثلثة ثلثة اعشار اربع مائة وذلك مائة وعشرون فقد صحت الهبة في شئ الجارية وسقط حصة الغير
 وحصل للورثة ثلثة اثنا عشر وثلثة اخا من الغير ذلك مائتان واربعون مثلك ما صحت فيه الهبة ولو وطبها اجبته
 فذلك يكون عليه مهرها ثلثة اخا من الواهب حصة الوصية الا ان الهبة ثلثة اشياء فبغيرها مائة على الثلث بعد حصول
 المهر من الواهب فان لم يحصل منه شئ لم يرد الهبة على ثلثها وكلما حصل منه شئ نفذت الهبة في الزيادة على ثلثة ولو
 وطبها الوافع حصل عليه من الغير مائة وما صحت فيه الهبة فبغير الوصية من الجارية شئ بالهبة وثلث شئ بالغير
 للورثة شئان مثلا فحصل له بالهبة فيكون الجارية بعدل ثلثة اشياء وثلثا فالثلثة ثلثة اعشارها فالوصية من الجارية
 بعدل سبعين وثلثة من الغير ثلثون وسبق للورثة مائة ومائتان وهما مثلا ما حصل بالوصية ولو وصي لم يرض بعد الا الهبة
 سواء فقلل البعدي الوافع حقا وان سقى الوصية الوصية كان الثلث نصف الجارية والنصف ثلثا فبغيرها ثلثة اشياء
 باجمعة للورثة وهو مثلا نصف فبغيرها ان الهبة جارية في نصفها فداء وكانت قيمته ثلثة ثلث صحت الهبة في شئ وبلغ
 بهم نصف العبد وقبضه نصفه وذلك بعدل شيئين فبغيرها ان الشئ نصف العبد وان كانت قيمته نصف العبد او اقل
 وثلثا قيمته بادرش الجارية نفذت الهبة في جيبه لان لادرش نصف العبد او اكثر ولو كانت قيمته ثلثة اخا من لدرش
 وفداء بالادرش فقد صحت الهبة في شئ وبغيرها ثلثة وثلثين فضاء ومع الورثة عبد وثلثا شئ بعدل شيئين فالشئ
 اربع فبغير الهبة في ثلثة اربع العبد ورجع الى الواهب بقية مائة وخمسة وثلثة اربع الهبة سبع مائة وخمسون حقا
 الجعيع ثلثة مائة فهو نصف ما حصل له الهبة في شئ اذا اعتوق من الموت نفذ لعق من الثلث على ما اخبرناه سواء كان نجبا
 ومعتقا بالورثة اذا وصى بالعتق وجب على الوارث الاعطاء فاذ اخرج من الثلث الا فباق فداء فاعتق لغير الحاكم وبحكم يرضون
 حين العتق وكذا في الوصية لانه السبب لوارث بايعه الوصى الى غير الوارث بالعتق كان الاعطاء اليه ولو وصى بوضا
 من جهتها العتق بذلك بالواجب لا من ضل المال وكان الباقي من الثلث ولو كان الكل تطوعا كان باجمعة من الثلث بعدل
 من وصية فالاول ولا او لو بغير تقديم العتق ففدرك الشئ اذا كانت من جهة الوصايا الجعدي بدو شئ فنزل بذلك ان
 كان واجبا فذلك ما ذكره الوصا في اذا جمع بين عطية منجزة ومعلقة بالموت بدو في المنجزة او لا فمن اعق منجرا
 واوصى بشئ فانه يبذل بالعتق وكذا في الوصى بالعتق فانه يبذل بالهبة ثم ان الشئ الثلث للباقي صحح الاصح بان يجل
 الثلث وبطل فيها قصر عنه في اذا اعتق عبدا ولا مال سواهم عتق ثلثهم وبقي العتق فبغيرها ذكر ما ذكره الوصى
 ولو استغفم بلفظ واحد من غير ترتيب عتق ثلثهم وبخروج بالقرعة ولو اعتق مملوكه ولا شئ سواء عتق ثلثه واستغف
 في باقي قيمته للورثة **شرح** اذا وصى بعتق جميع ماله بركة وله ماله بركة مخصصة وماله بركة مشتركة بينه وبين غيره ومع
 عتق الجميع عتق المخصص قدما بخصه من المشترك قال الشيخ ويقوم حصص الشركاء عليه من الثلث ويعتقون وفيه نظير
 ط اذا وصى بقبول ثلثة مؤمنة وجب للثلاث ان لا يوجد قبل عتق من اثنا مائتان من لا يبرء يصيب عداوة والاقرب الى
 واذا اشترى ثلثة على انها مؤمنة واعتقها ثم ظهر انها كاذبة كذلك فقد اجزأت عن الوصى في اذا اعتق عبدا بلفظ
 واحد وشاؤت قيمته وكان لهم ثلثه صحح كسبه اعيد قيمته متساوية افرع بينهم اما على الحصة او الرقبة وان كان فيهم
 كسرة تبين قيمتها مائتان والآخر ثلثا مائة افرعت بينهما فاما ما وقع عليه بركة الحصة غربت قيمته في ثلثة لهم
 فبالفرض ثبت له قيمته العبد من مائة مائة خرج بالنسبة فهو القدر الذي يعتق منه فادى وقت على الذي قيمته مائتان

لا شفا

في النسخ الشكوك والمبطلات في الوصية

٣٠٧

فربما في ثلثة صار ثمانية ونسبت منها فيه القدر معا وهي غشامة تجدها ختمها فمقتومها ختمها سلاما وان وقعت على
 الآخر عتق منه ختمها انما لو كان له عبدان منها واحدا فقال فلان حر بعد موتي ولمعنا ثمانية ولو بعينه فخرج منها
 في المتق والمال لا هم فيجعل بطلان الوصية فيها لو وقعها لغيره وبين والعتق لان نسخة اخرى في حال استقامتها با اذا اتى
 عبدا من عبده وله بعينه استخرج بالقرعة لو اوصى بعتق احد عبده احتمل تجبر الوارث فيه لو اوصى بعتق عبد من غير اوصائه
 ولا يتبين وصفه اعتق الوارث من يخرج في الكفاية **ق** قد بينا ان العتق يخرج من الثلث وبعينه حال الوفاة فخرج
 من الثلث علم ان العتق صح في حال العتق فان غلب المظني او كسبنا قيم بين الورثة وبين صاحبه على قدر مالها فيه
 وربما اوصى الى الورثة اذا اعتق عبدا لا يملك غير فكسب قيمته في حال جهوه سيد فللعبد من كسبه بقدر ما عتق منه
 وباقه لسيده فبذلك اذ به مال السيد فزاد الحرة بذلك وتزداد حقه من كسبه فينقص به حق السيد من الكسب فينقص بذلك
 فذكر المتق منه فاستخرج ذلك بالجبر فيقال عتق من السيد شيء وله من كسبه شيء لان كسبه مثله والورثة من العبد وكسبه
 شيان لان لهم مثل ما عتق منه وقد عتق منه شيء ولا يوجب العبد ما حصل له من الكسب في نسخة يخرج الحرة لا يخرج
 سيده فضلا للعتق شيان والورثة شيان من العبد وكسبه فيقسم العبد كسبه نصفين يفتق منه نصفه له نصف كسبه للورثة
 نصفها ولو كسب مثلي قيمته فله من كسبه شيئا فبذلك ثلثة اشياء والورثة شيان فيقسم العبد كسبه اقسام ثلثة
 اقسام له ثلثة اقسام كسبه للورثة خمسة وخمسا كسبه ولو كسب ثلثة اقسام قيمته فله ثلثة اشياء من كسبه مع ما عتق
 منه وله ثلثة اقسام يفتق منه ثلثاه وله ثلثا كسبه ولهم الثلث منها ولو كسب نصف قيمته عتق منه شيء وله نصف شيء ولهم شيئا
 فالجميع ثلثة اشياء ونصف اقسامها ايضا فاصارت سبعة له ثلثة اقسامها فاعتق ثلثة اقسام له ثلثة اقسام كسبه
 اقسام في لهم فاذا كانت قيمته مائة وكسب خمسين فقد عتق من العبد شيء وبقية من الكسب نصف شيء لان الكسب مثل
 قيمته والورثة شيان فالعبد كسبه وهما مائة وخمسون بعد ثلثة اشياء ونصف يفتق بها في يخرج النصف هو اثنان
 بصيرته ونصف الاثنان في مائة وخمسين يكون ثلثة ثلثة كسب ثلثا وهو ثلثة اقسام مائة يفتق من العبد
 ثلثة اقسامه يتبعه من الكسب ثلثة اقسامه فحصل للورثة اربعة اقسام العبد اربعة اقسام الكسب مما عتق ثلثة
 اقسام العبد فيكون للورثة ستة اقسام مائة والمعتق ثلثة اقسام مائة ولو كان على السيد من يفتق قيمته في كسبه ثلث
 الوصية وان لم يوصع من العبد وكسبه بقية الدين والباقي يفتق على ما يملك العبد الكامل وكسبه فلو كان على السيد من
 كسبه يفتق من كسبه نصف العبد ونصف كسبه قسم النصف الباقي من الورثة والمعتق نصفين ولو كسب العبد مثل قيمته للسيد
 مال مثل قيمته السيد ويملك القيمة على الاشياء الاربع فلكل شيء ثلثة اقسام فاعتق من السيد ثلثة اقسام له ثلثة اقسام
 كسبه لو اعتق عبدا قيمته عشرة ون ثم اعتق آخر قيمته عشرة ولا مال سواهما وكسب كل واحد مثل قيمته لو بطل الحرة في الاول
 والا لبعده كسبه فيجعل له ضعف ما للورثة بل طر بقاء ان تقول عتق منه شيء وله من كسبه شيء والورثة شيان فيقسم العبد
 وكسبه على الاشياء الاربع فيكون لكل شيء خمسة عشر فاعتق منه بقدر ذلك وهو ثلثة اقسام اربعة اقسام كسبه
 والباقي منه ومن كسبه والعبد الآخر وكسبه جمع للورثة ولو اذن عتق كل واحد كسبه ليجوز الورثة من العبد
 الآخر وكسبه مثلي الاذي وهو نصفه نصف كسبه ببقية نصفه نصف كسبه بينهما نصفين فاعتق ربعه له ربع كسبه بثلثة
 اربعة ويتبعه ثلثة اقسام اربعة كسبه ذلك مثلا ما اعتق منها ولو عتق العبد دفعه اربع بينهما فخرج له قرعة فخرج
 فحكمه كالوفاة بعتقه لو كان له ثلثة اقسام قيمته كل واحد مائة وعشرين مائة واعتمهم ولم يخرج الورثة
 اقرع لاجل الدين فان وقعت على غير المكسب مع في الدين ثم اقرع بين المكسب الآخر للحرة فان خرجت على غير المكسب
 فحكمه كالوفاة بعتقه لو كان له ثلثة اقسام قيمته كل المكسب مائة للورثة وان وقعت قرعة الحرة على المكسب فله ثلثة اقسام
 فيقول عتق منه شيء وبقية من كسبه شيء والورثة شيان فالسيد وكسبه ثلثة اقسام بعد اربعة اشياء فالشيء خمسة عشر
 وذلك ثلثة اقسام العبد فيفتق ثلثة اقسامه يتبعه من الكسب خمسة وسبعون يبقى للورثة ربع خمسة وعشرون من
 كسبه ثلثة اقسام العبد لا آخر قيمته مائة فيحصل للورثة مائة وخمسون وذلك ضعف ما عتق من العبد ولو وقعت قرعة الدين على

نصفها

عتق كل مكان

كتاب الوصايا بالخراج

٢٠٨

في غير الوصايا
يجب اطلاق عليه العتق
ولم يقض الدين من كسبه
خاصه لا مكان وقوع
الدين عليه فبأن الكسب
له لا من

وتضمنه
من الكسب

المكتسب لا يبع نصفه في الدين ^{مقتضى} ولا يجوز ان يقضى بماله من الميتة ^{مقتضى} وإنما قضى الدين بما يتبع ماله من دين
الكسب لطلن التوفيق فان ثبت هذا اخرج بين باقر بين العبد بين الآخرين في الحرية فان وقعت على غير عتق با حصة
للورثة الباقي وان وقعت عليه عتق باقره واخذ باقي كسبه ثم اخرج بين العبد بين التملك من وقت عليه العتق
عتق ثلثه وبقي ثلثاه والعبد الآخر للورثة فيكون العتق خمسة اسداس عبد لأن مال البيت بعد قضاء الدين عبد واحد
ولو لم يكن هناك دين اخرج بين الثلثة فان خرجت حصة العتق على المكتسب عتق وكان كسبه له وبق العبدان الباقيان
ما مثله ما عتق وان خرجت على غير المكتسب عتق وبقي من الثلث شيء لأن قيمة العبد والكسب دية ما دفعه بين الباقيين
فان خرجت الحصة على المكتسب عتق ثلثه وقداستوى في الثلث وان خرجت على المكتسب فلنا نقد العتق في شيء وبقي
من الكسب وللورثة شئان مثله ما عتق وقد نقد العتق في عبد قيمته ما لم يجعل للورثة مثله ذلك ما شان في
بدهم عبد قيمته ما شان ومائة الكسب فيسقط من ذلك ما شان وبقي منهم مائة تعدل اربعة اشياء فالثاني خمسة وعشرة
ويبقى للورثة عبد قيمته مائة وثلثة ارباع المكتسب خمسة وسبعون وكسبه ثلث خمسة وسبعون يكون لهم ما شان وحصة عتق
عبد وبيع عبد بمائة وخمسة وعشرين ^{الحج} اذا عتق عبد بدين بلفظ واحد ولا مال سواها وما مثله او باقره فانه
اخرج بين الحي والبيت فان وقعت على البيت فالحي رقيق وتبين ان البيت نصفه حر لأن الواصل الى الورثة مثله نصفه
وان وقعت على الحي عتق ثلثه ولا يجلب البيت على الورثة ^{فان} لو عتق عبد وقيمة عتقه لا مال سواه مات قبل
سبده وترك عشرة بنين استحقها السيد بالولاء وتبين انه مات حراً ولو خلف عشرة دخله الدور ففول حراً منه شيء ولو لم
كسبه شيء ولسبده شئان وقد حصل في سبده ^{فان} عشرة تعدل شئين ^{فان} نصفه حر ^{فان} وباقره رقيق والعشرة للسيد
نصفها بالورثة ونصفها بالولاء ولو خلف العبد ولداً فله من رقيقته شيء ومن كسبه شيء يكون لولده بالميراث وللشئان
في قسم العشرة على ثلاثة الا بن ثلثها والسبده ثلثاها وتبين انه عتق من السيد ثلثه ولو خلف العبد عشرة بنين وبناته
كسبه شئان يكون لابنه ولسبده ثلثاها العشرة بين السيد الولد نصفين وتبين انه عتق نصفه ولو مات الابن قبل
موت السيد كان ابن معتقه وند السيد ثلثاها فالتبين ان اباه مات حراً اذا السيد ملك عشرة بنين هو مثله قيمته فعتق وجروا
ابنه الى سبده فورثه وان لم يكن ابن معتقه لم يورثه ولاؤه ولم يرثه سبده به وكذا البحث او خلف الولد عشرة بنين لم يورثه
الا بشئ او ملك السيد عشرة بنين من ابي خمسة كانت ولو لم يملك عشرة بنين لم يورثه الا بالابن الميراث فان لم يبق ولو عتق
البحر من ولا ابنه يلبس به ^{فان} من المرض اذا تزوج ومات في مرضه فان لم يدخل بطل النكاح ولا مهر المرأة ولا ميراث في
دخل صحيح النكاح وثبت لها الميراث وكان لها المهر من حاجي فيه بان كان مهر مثلها خمسة فاصدقها عشرة لا يملك سوا
كان لها مهر المثل ثلث الحايات ولو اجازا لورثة ثبتت الحايات ولو ماتت قبل نفوذها ولم يخلف سوا المصداق دخلها
الدور فصير الحايات في شيء فيكون لها خمسة بالصدوق وشئ بالحايات وبقي لورثة الزوج خمسة الاشياء ثم حج
اليهم بالميراث نصفها لها وهو اثنان ونصف شيء صاهم كسبه ونصف لا نصف شيء بديل شئين اجبر بها بالخروج الشئ
ثلاثة وكان لها ثمانية رجع الى ورثة الزوج نصفها اربعة صار لهم ستة ولورثتها اربعة ولورثة الزوج خمسة اخرى
بقي مع الورثة اثنان عشرة ونصف لا نصف شيء بديل شئين فالثاني خمسة فجازت لها الحايات اجمع ورجع جميع ماله
به الى ورثة الزوج وبقي لورثتها اصلها مثلها ولو كان للمرأة خمسة ولا شيء للزوج بقي مع ورثة الزوج عشرة الا نصف
شئ بديل شئين فالشئ اربعة فيكون لها بالصدوق تسعة مع خمسة اربعة عشر رجع الى ورثة الزوج نصفها مع
الدنيا ربي لهم صاهم ثمانية ولورثتها سبعة ^{فان} اذا عتق امته حرة ثم تزوجها في مرضه ودخل صحيح ورثته اجماعاً
ان عتقها في مرضه ثم تزوجها ودخل كانت تخرج من الثلث عتق ودبت ولو عتق امته لا يملك غيرها ثم تزوجها
صحيح النكاح فان مات ظهرها والنكاح وبسقط مهرها وبعتق ثلثها وبق ثلثاها وان كان قد دخل بها ومهرها نصف قيمتها
عتق منها ثلثاها اشياءها واشترى اربعة اشياء عنها وطريقه ان يقول عتق منها شيء ولها بصدقاتها ^{فان} وللورثة شئان
فيجمع فذلك يكون ثلثة اشياء ونصف بلسها فيكون سبعة لها منها ثلثة وثلثة اربعة ولو اراد اربعة دفع حصتها من

في المباحة المشككة والفرض في الوصية

٢٠٩

من مكرها وهو مبعاه وصونها سبعا فادبروا عنه سبعا فلم يبق له شيء من مكرها وصونها
 بقية وهو ثلث قيمتها كان رجلا ولو اعقها وقبعتها مائة وبن ورجل ومهرها كذلك وخلفها طاهج النكاح وبطل المص
 والآباء الذين توفقوا على ثبوت العقد الموقوف على الموقوف على بطلان المهر لفتوا الثلث عن القيمة مع صحة وصية
 من المثل لا نهجى بحري رث الجارية وبطل العتق في بعضها لزيادةها عن الثلث وطريق تحصيل مقدار العتق ومحصنة
 من المثل ان يقال عتق منها شيء وحصل لها من مهر المثل شيء آخر وحصل للورثة شيان في مقابلة ما عتق منها فيكون ترك
 التي من جملتها الجارية في قدرها وادبها شيان التركة ثلثمائة وقيمة الجارية ثلثمائة فعتق ثلثة ارباعها وحصل لها ثلثة ارباع
 مائة من مهر المثل تردى منه خمسة وعشرين ثمانية قيمتها بقية لها خمسون والورثة مائة وخمسون لو اعققت المهرضة عبدا
 قيمته عشرة ودرجها عشرة في ثمة ثمانية خلعت مائة ختمت العشرة الى مائة فيكون هي التركة فيها النصف يبقى للورثة
 خمسة وخمسون لا يحجب عليه قيمته كخلع المهرضة جارية اذا خلعت في مهرها فان كان مهر المثل صحيحا العتق والذكان
 باكثر كانت الزيادة على مهر المثل بحياة يستمر الثلث اذا خلعت مهرها ثلثة عشر ثلثين لا مال لها سواها فلا تزوج
 ثمانية عشر ولو تزوج المهرضة على ما ذكره لا يملك غيرها ومهرها لها عشرة ثم مضت فاخلعت منه بالمائة ولا مال
 لها سواها فلها مهر مثلها وشي بالمائة والباقي له ثم رجع اليه صداق المثل وثلث شي بالمائة فصلا له مائة الا ثلث
 شي بثلثين فالثلثة ثلثة ثمانتها وهو سبعة وثلثون ونصف فصلا لثلاثين ومهر المثل يرجع اليه مهر المثل وثلث الباقي
 اثنا عشر ونصف فبغيره خمسة وخمسون وهو مثلا بحاياتها وطا لو وهب المهرضة مائة لا يملك سواها فقبضتها
 ثم ماتت خلعت مع زوجها فقد حلت له في شي والباقي للواحد رجع اليه بالمهرضة نصف شي الذي كان له فيه فبطلت مائة
 الا نصف شي بثلثين فالثلثة ختمت ذلك اربعون رجع الى الواهب نصفها عشرة فبطلت مائة وبقى اربعة الموهوب
 عشرة وطريقين باخذ عدد الثلثة نصف هو ستة فثلاثة ثلثها اثنين وثلثي نصفه سبعة فبطلت مائة وبقى
 الواهب بقية فبقيت المائة بينهم على خمسة والتم الذي سقطت لا يذكر لانه يرجع على جميع البهائم الباقية بالسوية فيطرح
 كالبهائم الفاضلة عن الفرض في مثله الرذ مثل ان يخلت مائة واثنين فلا يبين اربعة ولا منهم وبسقط ذكر الهم الآخر
 لو اعق المهرضة عبدا لا شيء له سواه وقيمة مائة فقطع اصبع سيد خطأ عتق نصفه عليه نصف قيمته وبطلت
 نصفه نصف قيمته وذلك مثلا ما عتق منه وانما وجب نصف القيمة عليه لان عليه من ارش الجارية بقدر ما عتق منه
 ختمت ذلك ان يقول عتق منه شي وعليه للسيد شي فصاع السيد عبدا الاشياء وشي بثلثين فاسقط شيان بقيت
 من السيد بثلث شيان مثلا ما عتق منه ولو كانت قيمته مائة من عتق ختمت لانه عتق منه شي وعليه نصف شي للسيد فصاع
 للسيد نصف شي وبقية السيد بثلثين فيكون بقية السيد بثلث شيان ونصفا وهو ثلثة ارباعا ثلثة الثلثة عتق ختمت
 كانت قيمته خمسين او اقل عتق باجمعه لانه يلزم مائة وهي مثلا ولو كانت قيمته خمسين فلنا عتق منه شي وعليه شي ثلثا
 شي للسيد مع بقية السيد بثلثين فيبقى للسيد اذن ثلث شي فعتق منه ثلثة ارباعا على هذا التماس لان ما زاد
 من العتق على الثلث بقى على اداء ما بقا له من القيمة لو اعق عبدا لا مال لها وادبها وادبها فبطلت مائة الا
 مائة وخمسون في الادنى على الارض جارية بقية ثلث قيمته وارشها كذلك ثم مات السيد فان وصية قرعة الحرية على
 الجارية عتق منه اربعة ارباعا عليه اربعة ارباعا من ارش جاريته وبقى لورثته خمسة ارباعا جاريته والعبد الآخر وذلك
 مائة وثلثون هي مثلا ما عتق منه وطريقه ان يقول عتق منه شي وعليه نصف شي لان جاريته بقدر نصف قيمته فبطلت
 نصف شي وبقا السيد بثلثين فبطلت الباقي السيد شي ونصفا فاذ اصبحت الى ذلك الشيء الذي عتق جارا
 جنبا بثلثين ونصفا فالشي الكامل ختمت اربعة ارباعا من ارشها ولو وصفت قرعة الحرية على الجارية عليه
 عتق ثلثة ارباعا من ارش جاريته فبطلت الباقي وذلك شح الدية لان الجارية على من ثلثة ارباعا بقدر ما فيه من
 الحرية والورثة الواجب من الارش بقية قيمته الجارية فيستحقها ولا يبق له السيد ما ارشها فبطلت ثلثة ارباعا
 الا اربعة ارباعا من ارشها فبطلت الباقي لان المهرضة عتق من الاصل لان الاعذار الثلثة لا يكون لما يخرج من ملك

كتاب الوصايا النجارية

بشرى وقال الشافعي يكون من الثلث هو موقوف لو اشترى المريض اباه بالفك ملك سواها ضلع القول باخراج النجارية من الاصل
 ببيع البيع ينعقد جميعه على ما اخبرناه بمقتضى ثلثه ويقتضى ثلثه ان كان من ينعقد عليه من حق والا فلا يثبت قبل النجارية
 فيه الحج اذا ارسل رجل نجاريه وانت بولدك الموصى ولا تركة سواها وقبضها متساوية كان للموصى ثلثا النجارية والثلث
 الباقي والولد للورثة ولو ارسله لغيره فمما لم يقبل القول قام طرفة مقامه في بكرة له الرد فاذا قبل الوارث ملك النجارية
 وحملها باقبول من الموصى لان المورث هل يقضى بوزن المورث من النجارية وحملها وقبضها سواها فيه نظر بناء على ان
 الملك حصل للموصى ليس هو القبول لم يحصل من المورث من كون الوارث انما ملك بما ورث عنه من القبول فهو مملوك
 ليس بملك له وعلى كل تقدير فلو ولد لابن المورث الموقوفة على النجارية الموقوفة على القبول من جميع الورثة ولو كان احدهم
 ولو ارسله لغيره مات الموصى الموصى له وله ابن من الامة ولم يجر الورثة فقبلها الولد غنق ثلثها وفي تقويم الباقي
 عليه شك **ك** اذا غنق المريض شقطين من عبد بن علي التباقي ان خرج الاول بكامله من الثلث غنق وان فضل
 من الثلث شيء غنق من الثاني بقدر الفاضل ولو خرج الثاني كله غنق ولو لم يفضل عن كمال الاول شيء لم يبق من الثاني
 شيء وقدر الغنق في الاول باجمعه ولو قدر الثلث من الاول غنق منه بقدره ولو غنق الشقطين منها دفعه فان خرج
 من الثلث غنقا وان خرج الشقطين خاصة غنق الشقطين وان خرج ازيد منها فاقرب القرعة ويحمل منه الفاضل بينهما
ك اذا ملك المريض من ينعقد عليه غنق غنق وورث كالهبة والمهرث ولو كان بعوض صح الشراء من الثلث
 وغنق في ابطال الشراء في الزايد نظروا على تقدير الصحة لا ينعقد على المريض اما الوارث فان كان من ينعقد عليه غنق والا فلا
 ومع غنق جميعه على المريض يثبت منه وان غنق بعضه رث بقدر النجارية وان تقوى على الوارث لم يثبت بالنسبة الى نصيبه ولو اشترى
 اباه بالفك ملك سواها وخلف ابنا فعلى القول بيمين البيع من الاصل ينعقد على المريض وعلى الآخر ينعقد ثلثه باقية على الابن ولو اشترى
 ابنه بالفك من تركة وقبضه ثلثه الا ان خلف ابنا آخر غنق كله على احد القولين وعلى الآخر ملك اخوه تسعة ينعقد ثلثا
 لانه ملك ثلثه بالحايث ولو تركت الفين سواها غنق كله وورث الفان التركة هي الثمن لا الغنم ولو اشترى ابنه عمه بالفك ملك
 سواها وقبضه كل واحد الف غنق احدهما ثم خلف بعدهما في التركة ثلثا ما اخبرناه بمقتضى ثلثه الا ان يجر الوارث غنق اجمع ثم
 يورث ثلثه ثلثي بقية التركة فيعقد منه ثلثا ثلثه ثلثي بقية ثلثه ثلثا خيرة للابعد يحتمل غنقه كله ويرث اخاه لانه
 بالاعتناق يصير ابنا لثلث التركة فينفذ جازمه في اعتناق باقية فبذلك النجارية ثم يملك له المهرث ولو تبرع بثلث التركة
 ثم اشترى اباه وله ابن فان قلنا باخراج النجارية من الاصل صح الغنق للابن ويرث ان قلنا انه من الثلث قلنا السابق
 النجارية فيصح الشراء ولا ينعقد على المريض لانه لم يبق من الثلث شيء ويرثه الولد فيعقد عليه لا يورث لان الغنق انما حصل له
 بعد الموت وكذا النجى لو اشترى اباه ثم اعتقه اما لو وهبه ابوه او ورثه فانه ينعقد عليه ويرث لو ملك من يرثه من كونه
 عليه بن عمه فاعتقه في مرضه كان عتاقه وانه من الثلث على ما اخبرناه فان خرج من الثلث غنق وورث وان لم يخرج
 من الثلث غنق منه بقدر الثلث وورث بقدر باقية من النجارية **ك** كل ما يملك المريض في مرضه من الحقوق الواجبة فهو من
 ذل المالك كارت النجانية وجنابة عبده وما غاص عليه من المثل وما يقبض من الناس بمثل والنكاح بمهر المثل وشراء جارية للمثل
 كغيره الثمن بثلث المثل وكذا شراء طعام لا ياكله مثله بثلثه بل اخلاف بين العلماء في ذلك ولو غنق بعض غنما ثم وقفت
 بنا برالدبرين صح قضائه ولا سبيل للغنم عليه ان لم يبق فذلك لانه ادعى جباضا كما لو اشترى بثلث المثل ولو غنق
 بغيره ثم اقره بن مستوعب ففي صحة الغنق نظر **ك** الطائفة النجارية يترك مع الوصية في احكام اربعة احكامها انما يخرج من
 الثلث على ما اخبرناه ويقف نفوذها فيها زاد عليها على الاشارة الثانية ان فضلها انقص من فضل الصدقة في حال الصحة الثالثة ان
 خرجها من الثلث يعتبر حال الموت لا قبل ولا بعد الرابع انما اذا اجتمعت العظام باقية الاول منها فالاول كالوصية وبقيتها
 في الاحكام الاول انما لا يرضى في حق المعطى ليس له الرجوع فيها وان كثرت الثاني ان قبولها على الفور في جنوة المعطى وكذا
 بخلاف الوصية فانه لا حكم لقبولها ولا ردّها الا بعد الموت الثالثة ان العطية تقبض الى شرطها المستوفى في الصحة من العلم
 بالقبول في البيع وعلمه بالتعلق على شرط في الغنق وغير ذلك من الاحكام بخلاف الوصية الرابع ان المريض ان فضل الوفا خرج

في القرنين العاشر والاربعين

٣١١

من الثلث ان بزمانه ثم مات خرج من الاصل الوصية يخرج من الثلث مطلقا الخامس انما مقل على الوصية بهذا الجوار
 بهنل النفس على الوصايا ولو اجتمع على عطاء فان ترتب بدعي الاول الاول وكان النقص داخل على الاخير ان وقعت دفعة
 بان كل جماعة في بقاها فادفعها دفعة قسم الثلث بينها على قدر الحقوق ولو نذر عتق سعيد عتق سعيد ثم عتق سعيد
 عتق سعيد ان خرجا من الثلث ان لم يخرج الا احدهما فادفع عتق سعيد ان بقي من الثلث ما يعتق به بعض سعيد عتق تمام الثلث
 منه ولو نذر عتق سعيد ان يزوج مخرج باكثر من مائة المثل فان بانه معتبر من الثلث ان قصر الثلث عن المائة والعقود من
 المائة لان الزوج شر في العتق فينفذ عليه فوجوب المائة اسبق ويحمل التساوي لان الزوج سبب للمائة بشرط
 في الثلث كسج المرضقما مخوف غير مخوف الثاني كوجع العين والضرر والصداع البصر وحمى ساخنة وهذا حكم حكم في
 في عطاءه الاول ما امتدك لجذام وحمى الربيع والفالج عند انتهائه والسل في ابتداءه وحمى الغيرة غير متدق يعلم فيجوز
 مونه كالمذبح ومن انزع خنونه او لا يعلم لكنه يخاف منه لان كالبشرى والحمى الصلبة الرخا اللزوم وذا الجنب
 وجع القلب الربو والقولنج فهذه كلها يحق معها الحجر في الوصايا والشرعان عازاد على الثلث سواء كان معها حمى ولا ولا
 المخوف لله لا يمكنه منعه ولا مسكه مخوف وان لم يكن مخرفا بل ينقطع ويغور ليس مخوف الا ان يكون معه حمى بدو عليه
 او يصبغ الدم ولو اسكل الحال في المخوف غير رجع الى اهل الخبز وهم الاطباء المسلمون العدول لو حاج به الله فهو مخوف
 وان يغير عقله وكذا الصغراء اذا حاجت به او البتة الحاج والطارعون والجراح النافذ الى الباغ او الى الجوف مخوف ولو كان
 في هذا وساق شينها لم يجر الموضع ولا باكل ولا حصل مع ضربا فهو غير مخوف **كط** لو حصل الخوف من غير مرض
 لم يعلق به الحجر مثل حال الحمار الحرجي حال الحمار الطائفتين وكذا الاسير اذا وقع مع من يرى قتله
 ركوب البحر وقت اضطرابه وحضور مستوفي القصاص منه والطلاق اذا خسر

مخوف فاط

الحامل فهذه الاسباب كلها لا تتعلق بها حكم المرض
 وبعض الشرعيات للخبر معها من الاصل

هذا فهرست في الجلالين **من كتاب كذا** وكذا الوصل الطائفة ببلد فوساكن

كتاب النكاح كتاب الفراق كتاب العتق كتاب اليمين واليمين **كتاب الايمان**
 كتاب الجنازة كتاب اللفظة كتاب الحج والعمرة كتاب الغصب كتاب الشفعة كتاب الصلوة
 كتاب الطهارة والاشهاد كتاب الميراث كتاب القضا كتاب الشهادة كتاب الجلاء كتاب النجاسة
 كتاب النجاسة

كتاب النكاح

هذا المجلد
الثاني من كتاب المنظومات
المسمى بالخبر الذي لم يؤجل له في تصانيف
الفقه على يد ولا نظير للإمام الميرزا الأعظم
الأعظم الخليلي والفضل الأكبر كمال الجامع
الخبر نوابه من مآثر الرب المجلد المحقق بكماله
علما أفتى كانبأ به أيسر أبل جال المذهب
العلامة المجلد قدس سره ورحمه

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب النكاح وفيه مغلقة ومقاصد ما التفتة فيها فصول الأول في ما قبله

فصل فيه ٥ مباحث ١ الاختلافات النكاح حقيقة في العقد بجان الوطى لو ورد ما في الكتاب العزيز قال تعالى وإذا أنكحتم النساء
ثم سلفتموهن من قبل أن تتوفين وقال تعالى حتى تنكح زوجاً غيره وإنما بعد حقيقة في الأول والغلبة الاستعمال فيه وصحة فغيره من الثاني
فبما هذا سماع وليس نكاح وأولوية الجواز على الاشتراك بذكر أن على مجازيه في الثاني فيكون أن نكاح شرعاً حقيقة في عقد الزوج
بما ذكر في الوطى ٢ النكاح مشروع بالنسبة للإجماع قال الله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وانكحوا الأيما منكم وقال
النبي صلى الله عليه وآله ما مشى النكاح من استطاع منكم الباء فلينتح فانه اغض للبصر واغنى للفرج ومن لم يستطع فليصم فان
القول وجب واجمع المسلمون على مشروعيته ٣ النكاح مندوب إليه مرغ فيه قال رسول الله صلى الله عليه وآله من تزوج فقد أحسن
نصف منه وقال صلى الله عليه وآله ما بيني وبينكم إلا ما بيني وبينكم قال صلى الله عليه وآله من تزوج فقد أحسن نصف منه وقال
عنه في القبايل هي أن التقط يحنى حبساً على باب الجنة فقال له ادخل فبقول لا يدخل حتى يدخل بنو أبي ذر عن الباقر عليه السلام
لو كتماناً بصلبها فزوج أفضل من كتمان بصلبها عز قال رسول الله صلى الله عليه وآله لو كتمان بصلبها فزوج أفضل
وإذا غلب يقوم ليلة ويصونها قال صلى الله عليه وآله إذا لم تكونا كالعراة قال أكثر أهل النسا والعراة قال صلى الله عليه وآله
أمر فانه يقول السلام أفضل من زوج مسلمة شر إذا نظر إليها ونطبعها وأمرها وتحفظه إذا غاب عنها في نفسها وماله في
الناس على إضمار ثلثة خائف على نفسه من الوقوع في محظور وإذا ترك النكاح فهذا يحجب عليه إغناء نفسه بالنكاح ومن له شهوة
ويحجب عنها الوقوع في محظور فهذا يشجبها النكاح وهو أفضل من الخلق للعباءة من لا شهوة كالعين والكبير المريض مضطراً
فالأمر في هذا عند شيخنا النكاح لا لا تنفاه مضاحكة ولعله لزوجة من الخلق بغيره لا شغاله عن العام والعبادة بما لا فائدة فيه ٥
النكاح مستحب للعتق والغنى لا ينبغي أن يترك مخافة العيلة فان رسول الله صلى الله عليه وآله تزوج فقير لم يقد على خاتم حديد ولا وجلة
الأذان ولو كان له دنانير وقال من تزوان يلقى الله طاهر مطهر فليطبعه زوجه ومن ترك التزويج مخافة العيلة فقد أساء الظن بالله
عز وجل قال الصادق عليه السلام من ترك التزويج مخافة العيلة فقد أساء الظن بالله سبحانه أن الله عز وجل يقول ان يكونوا فقراء فغنىهم الله
من فضله الفصل الثاني في مضايص النبي صلى الله عليه وآله عليه السلام وهو واجب محرر ومباح وكراهة قال الواجب الموالد و
الوزر والاضحية ونحوها من إختار فضها من ثبات وإذا العراة من هو الدرر والسلاح لا ينزعها حتى يلقى المدد في
الليل ثم يفتح بقوله فتعجبه ما ناله لأن العراة الكثرة في قول الشعر بطلان هذا العدة الواجب المنفعة في نكاح الكتابيات

وغيره من الأثر

في النكاح وخصايص النبي

٣

بها

في النكاح

الا عين وهو العنبر بما كان عليه من بصره من غير ان يكون الباطن الوصال بمعنى انه كان بطوى الليل بلا اكل و
 شرب مع صبا النهار لان يكون صائما وان يحكي نفسه واجله القناتم والنفق وان يحكي من الغنم وان يصلي ابن شام من كثر
 ويظهر ما يرى من اربابها كان ولم يكن لاحد قبله ذلك قبل ابي له اخذ الماء من العطشان واجله ان تزوج ما شاء بغير حضر وان يز
 بلا مهر واختلف في حسن تزوج بلا ولي ولا شهود وهما ثابتان عندنا لكل احد ان يتزوج محرما على خلاف قال الشيخ رحمه
 الظاهر انه محرم عليه بغيره ولو اقيم لواحدة من ثمانية وثلاثين عندنا هل يجب عليه لشدة الباطن خلاف ذلك كما
 بعثنا الجميع واخص كل من يبعثه الى قوم وسلكوا الانبياء كلهم في محرماتهم وحقق بالقران وقبالة الى البعثة نصر بالرواية
 حيلة في وجانها المؤمنين وحر من على غيرهم وكان يامر عبيده ولا يامر غلبه يرى من خلفه كما يرى من قدامه **الفصل**
الثالث في مباحة متفرقة من هذا الباب وهي ما يجتأكل امرأة مات النبي صلى الله عليه وآله عنها لم يحل لاحد ان يتزوجها
 سواء دخل بها او لا لكن في وجانها عليه كل من دخل بها من ما من فارقها من جوفه ما تبغى كالمراة التي وجد بكتفها بياضا ففخ
 نكاحا او بطلان كالمراة التي قال له راعون ما الله منكم فطلقها فدخل للنكاح كما حمله الاصح محرم بها ايضا **باب** المحرم في الزواج
 غير محلك لكونه عليه لها با ولا يكون من اهل بيت بل يوحى من الله سبحانه اكرامه عليه السلام ولهذا لا يحرم بها من غير ولا اهلها من
 ولو كن اهلها حقيقة لم يحرم **ج** قال بعض الناس السنة لا يجب على النبي صلى الله عليه وآله سواء ابتداء بالسنة او لا والامر
 وجوبها كغيره من الامة وعده وجوبه ابتداء على حق غير من امتي لا يجوز للاجنبي النظر الى المرأة الا كفوفة
 كالطبيب للعلاج وان كان الى العورة وكذا من يريد الشهادة على المسبل الذي يده الزوج او الحاجة كمن يريد ان يشهد على
 امراة لا يبرئها الا بالنظر الى وجهها ومن يريد معاملتها وكالحاكم المحتاج الى وية وجهها ليحكم عليها او يجلها ويحوي ان ينظر الى
 وجه امراة يريد نكاحها وان لم يشأ منها وكغيرها وشعرها وان يكره النظر اليها فانه وما شئ ولا يجوز النظر الى غير الوجه والكفا
 من غيرتها وكذا يجوز ان ينظر الى اذن يده شعرها والى الذمبة وشعرها لانها بمنزلة الامه ولا يجوز للملذذ ان ينظر
 ويجوز ان ينظر الى وجه الاجنبية وكغيرها من ولا يجوز ممانعة النظر **هـ** يجوز للرجل ان ينظر الى حذو حشفه وكل اجزاها
 وظاهره وكبره الى العورة وليس يحرم وكذا المرأة في حق الزوج والزوج النظر الى الحمار ما عدا العورة وكذا المرأة **و** ان يجوز
 النظر الى الاجنبية مع الخفية او الحاجة كما قلناه **ز** لا يقصر الناظر على ما يقصر اليه النظر **ح** يجوز للرجل ان ينظر الى مثل
 عدا العورة سواء كان شابا او شيخا وسواء كان جن الصورة او قبيحا ما لم يكن النظر للملذذ او ربه فيه فحرم عليه النظر اليه **ط** ولا
 المرأة يجوز لها النظر الى مثلها سواء كانت حسنة او قبيحة ما لم يكن ربه او ملذذ فيهم **ج** لا يجوز للمرأة النظر الى الاجنبية من
 الرجال الا للضرورة ولا يجوز للنخلة النظر الى المرأة سواء كانت مالكة له او لا على اشكال قال الشيخ والذي يقوى في نفسه التحريم
 وكذلك اصحابنا في تفسيره تعالى او ما ملكك بما تحسن الما وبه الامام اما النخلة ذاك وهو في حقيقته محرم فانه يجوز النظر لقوله
 او لنا عين غير الى الاربع من الرجال **ط** لا يجوز للاعيان صوم المرأة الاجنبية ولا يجوز للمرأة النظر اليه ان ابن ارمك
 دخل على النبي صلى الله عليه وآله وعنده فابشره حفصة فلم يجبا عنه فلما خرج انكر عليها فقالا اني اعنى قال انعيا وانما انا
 الصبي المحمدي فلما نظر الى المرأة بمعنى المرأة لانهم عليها في النكاح اليها وكذا الصغيرة النساء يجوز النظر اليها اذا لم يكن في محل الشهوة
ي العضو المنفصل هل يجوز مجرى المصنف محرم النظر اليه في اشكال **فا** المتراكم في احكامه من المنع والاذن ويجوز ان
 المتاح كالتدوير والنظر الى الفرج لتحل نهاده **الز** **الفصل الرابع** في الادوية **ي** مباحة البشيمة
 لمن اراد العقاقير فيجب للنساء من جمع كرم الاصل والبكار والولادة والعفة ولا يطلب الجمال والمال فانه يجرها بل تزوجها لذيها
 لبركة الله تعالى لجان المال قال رسول الله صلى الله عليه وآله الا اخبركم بمخيرنا لكم قالوا بلى يا رسول الله قال من خيرناكم
 الولود والودود والشيعة العفيفة العزيرة في اهلها الذليلة مع علمها التبعة مع زوجها المحتكم مع غيره التي تسع قوله وتطبع من
 واذا حل بها ماله ما اراد منها ولم تبدل له كبد الرجل قال عليه السلام الا اخبركم بشيئا لكم قالوا بلى يا رسول الله فاجابنا
 قال من شئناكم الذليلة في اهلها العزيرة مع علمها العقيم المحتوم الى لا تورع عن قبيح المتبعة اذا غاب عنها زوجها المحتكم
 اذا خضر اليه لا تمنع قوله ولا تطيع امرها اذا خلا بها عنك فنعى الصعبة عند كوثها ولا تقبله عذرا ولا تغفر له ذنبا وقام صلى

كتاب النكاح

٢٤

عليه الرضوخ فقال ايها الناس اياكم وحضراء الذين قيل يا رسول الله وما خضر الذين قال المرأة المحسنة في نبي الله صلى الله عليه وسلم
 المجهول الاول ان لا ينزح الرجل في عشرين فان تزوج منهم كان الغالب على ذلك الحق قال الشيخ رحمه الله وقد ورد في الاخذ
 الحق على التزويج بالافاريج من صلة الرحم وهو حسن **باب** التحسين اذا عقد النكاح ان يتخير الله تعالى بان يسأله ان يخير
 له فيما قد عزم عليه يصنع ما رآه ابو بصير عن الصادق عليه السلام قال صلى كعتين ويحلى الله عرقه قبل يقول اللهم في كرايتي
 اللهم فنددني من النساء اعفهن فرجا واعفهن لي في نفسها مالي او سمعهن رزقا واعفهن بركة وقصص في منها ولدك طيبا تحببني لغيري
 صالحا في جنون وبعد موي **ج** روي عن الصادق عليه السلام قال من تزوج والعمر في العقر لم ير المحنة قال ابن بابويه ورواه
 بكروه التزويج في محاق التهم **باب** التحسين الاطلاق في كراج الذل والاشهاد وليس شرط ان توافر الكتمان والخطبة امام العقد وليت فاجبه
 وابقاعه لبلد كذا الزفاف ما الولية فبالنهار **باب** التحسين الزفاف الولية يوما او يومين يدعى فيه المؤمنون ويكره تخصيص غنما
 بذلك لو كان الكافر لم يتحب اجايشه اليها ولو حضر لم يتحب لاكل ما باشره ولا ما سوا كل ما شر في الاعراب ولا يجوز اخذه الا اذا زانية
 صريحا او بشا هذا الحال هل يملك بالاخذ قال الشيخ نعم والشرع عند ليس بكروه لكن بكروه انهاء بالان يعلم كراهية المالك فحرم
باب التحسين الزفاف ان يامر المرأة بان يصلي كعتين ويكون على طهارة اذا دخلت عليه يصلي ايضا مثل ذلك ويكون متطهرا
 يدعو الله تعالى عقب كعتين وبالله ان يرزقه الفها ووقفا ورضاها ويضع يده على ناصيتها ويقول اللهم على كذا بليت تزوجها
 وفي ما نكح اخذها وبكلماتك استحلت فرجها فان قضيت في جهتها فتبا ما جعله مسلما سويا ولا تجعله شرك شيطان **باب** التحسين
 التمهيد عند الجماع فقد روي عن الصادق عليه السلام من تزوجها فحجته ولدان شرك شيطان ويعرف ذلك تحبنا وبضياح **باب** التحسين
 في الحاق خونا من اسقاط الولد كذا في اول الشهر وسطه واخره قال الصادق عليه السلام من فعل ذلك فليس له لقط الولد وشك ان يكون
 مجنونا واشتد عنه ذلك اول شهر مضى وبكروه ايضا في ليلة خسرو الفرو يوما لكسوف وفيها بين غروب الشمس والحد يغيب الشفق
 ومن طلوع الفجر الطلوع عا لثمن في الريح السوداء والحمراء والصفراء والولادة قال الباقر عليه السلام لا يجمع في هذه الساعة
 التي وصفت في حق من جاءه ولد ويرى ما يحق قال الصادق عليه السلام بكروه الجنابة حين يصفر الثمن حين تطلع وهي صفراء وكذا بكروه وقت
 وقفا السفر الذي يمكن معه ماء يغسل به والجماع وهو عريان وعقب لا حلال قبل الغسل لبا من المجنون على الولد ولا باس ان يجامع
 مرة عقب اخرى من غير غشال وبكروه الجماع مستقبل القبلة ومستدبرها وفي السفينة قال رسول الله صلى الله عليه وآله من جماع
 امرأته وهي خارجة فخرج الولد مجنون ما اذ ابرص فلا يلو من الأنف وبكروه ان يجمع وعند من ينظر اليه النظر الى مرج المرأة والكل
 عند الجماع الا يذكر الله تعالى ان بطرق اهله **باب** الوطى في الدبر شديد الكراهية وليس بحرم واختلف في الغسل عن الحيض اذا
 لم يشترط في العقد ولما ين قبيل هو محرمة ويجب معه عشرة دنائير ودية ضباع النطفة وقيل مكروه وان وجبت الدية في كل مجنون
 للرجل ان يترك وطى امرأته اكثر من اربعة اشهر الا الضرورة **المفصل الاول** في العقد واللبانة وفيه فصل **الاول**
 في العقد وفيه **باب** بمنا النكاح يفتر الى الجاني قبولها العقد ولا يثبتها من الصيغة الدالة عليها مع القدرة ولو
 عجز او احدثا عن النطق كفت الاشارة الدالة على الرضا في حق العاخر **باب** لا يجازي بختار وجنك وانكحت في منقك
 اشكال لا ينفذ بلفظ الجنية ولا الصيغة ولا البيع ولا الاجارة سواء ذكر المهر في ذلك كله ولا والقبول ان يقول قبلت النكاح او
 التزويج ولو اختلفا في الصيغة بان يوجب بلفظ التزويج فيقبل بلفظ النكاح جاز ولو اقتص على ذكر قبلت من غير ذكر احداهما
 جاز **باب** بشرط النطق بالصيغة بما يوجبها بالمرتب فلو عجز او عجز احداهما كفت الصيغة بغيرها ولو عقد بالافاريج مع القدرة
 على المرتبة لم يصح ولو كان احدهما مجنونا بالمرتبة والاخر غير ما ان كل بما يثبت بشرط فهم ان الولي وجب لا ينفذ النكاح بالكتابة
 ولا بالكتابة بجره من الاشارة الدالة على الرضا ولا معها مع القدرة على النطق لا يثبت في الصيغة من الاشارة بها على صيغة الماخذ
 فلو قصد الاشارة بلفظ الامر كقوله تزويجها فقال تزويجك قال الشيخ صحيح وان لم يأت بلفظ القبول ثانيا ولو ادى بلفظ الاستنهاك كقولك
 ان تزويجك فقلت فقلت تزويجك لم ينفذ حتى يقبل وكذا لو قال ان تزويجك فقلت تزويجك خاطبا واغيا في بيتك فقال تزويجك ولو قال
 ان تزويجك بلفظ المنفصل فيقول تزويجك قبل يصح من غير قول ثان ولو قبل له فوعف بذلك من فلان فقال نعم فقال الزوج قبلت قال الشيخ
 موقوف على صحة وصية فله نظر **باب** لا يشترط تقديم الايجاب على القبول فلو قلنا القبول على الايجاب ينفذ قال الشيخ وكذا في البيع

كذلك

بشرط

ونحو ذلك

في عقد النكاح والولاية

٥

لوقوله القبول ولو كان الزوج غائبا فقال المرأة زوجت نفسي من فلان او فلان او زوجت فلانة من فلان فبلغ الزوج ذلك فقبل
 لم ينعقد **ق** اذا وجب ثم جن او انعم عليه واما بطل حكم الانجاب فلو قبل لم ينعقد كذا الوقول ثم جن قبل الانجاب او انعم
 عليه كذا البحث في النكاح لا يبطل النكاح بخلاف المجلد في الشرط فان شرط النكاح بطل العقد ولو شرط النكاح في الصداق المقدور
 الشرط لا اعتداد ببقاء الصبي في العقد انجابا ولا قبوله لنفسه لغيره وكذا المجلد في السكن وان التزم به بعد الاقامة وبالجملة لا بد
 للعقد من المكلف **ق** بشرط امتياز المعقود عليها عن غيرها بالاشارة او الاسم والصفة فلو قال زوجتك فلانة او بنتي
 لذكر من واحدة بطل كذا بطل لو قال زوجتك هذه الجارية ولو قال زوجتك بنتي فلانة او بنتي هذه او بنتي له واحد صحيح
 وكذا يصح لو قال زوجتك هذه وهي ماهرة ولو قال زوجتك بنتي فاطمة وابنتي فاطمة ولا بدت له غيرها صحيح اعتبارا بالاضافة
 للذكر والفاء الاسم المفارق ولو قال زوجتك فلانة واطلق لم يصح ولو كان للذكرى ماهرة الصغرى خادمة فقال زوجتك
 الكبرى صحيح وكذا لو قال فاطمة وكذا في الصغرى ولو قال زوجتك ابنتي فاطمة ونوى الصغرى فقال قبلت نكاح ونوى الكبرى صحيح ظاهر
 للذكرى لانها على الاسم بطل باطلا لان الولي وجب للصغرى الزوج قبل غيرها ولو صدق بطل ظاهرا ايضا ولو كان له عدة
 بنات فزوج واحدة ولم ينفقها عند العقد فان لم ينفق واحدة معبنة بطل على ما قلناه وان نوى معبنة صحيح فان اختلف هو الزوج
 في المعقود عليها فان كان الزوج قد اهرق كملهن فالقول قول الاخرى الظاهرة وبطل الشبهة البهية وعلى الابن بسوق البهية للمؤنة فان
 لم يكن الزوج قد اهرق كملهن بطل العقد **ق** لو كذب في الوعد قال زوجتك فلانة ونوى الصغرى فقال قبلت نكاح ونوى الكبرى صحيح ظاهر
 لم ينعقد **ب** لا بشرط في نكاح الرشيدة الولى بشرط في غيرها واما الشاهدان فلا بشرطان في شيء من النكاح ويجوز لو اقر
 الزوجا او الاولياء سواء توامرا كانا ولا **ج** لو ادعى زوجة ماهرة صدقة او ادعت هي صدقةها قضى الزوج بينهما ظاهر
 نوارنا ولو ادعاهما احداهما حكم عليه وقضى بمقتضى العقد في حقه خاصة دون صاحبة لو ادعى زوجة ماهرة وادعت اخوها زوجة
 اقام كل منهما بينة حكم لبنته ما لم يسبق تاريخ الاخرى ان يكون قد دخل بالمعقود فان حصل احد الامرين قضى لها ولو ادعى
 المولى العبد وشراء زوجة ماهرة لم يملكه كان العقد باقا وكذا ان اشترى ما لنفسه على ما اخبرناه من ان العبد لا يملك شيئا وعلى المولى
 القول الآخر بطل ولو تزوجت بغيره فاشترى ما بطل العقد اشترى ما بال نفسه او بالشرك بينه وبين المولى وبشرط ان لا ينفق
 الصغرى عن الشرط فلو قال ان كان ولدك اثنى عشر زوجتك لم يصح وان كانت ابنتي ولو تزوجتك بنتي على ان تزوجت بملك
 فالأخرى لصحة ما لو جعل بيع احداهما نكاح الاخرى فانه بطل قطعا **ق** الخطبة مستحبة وهي نصيحة ونصيحة الاول هو
 بمخاطبتها بما لا يستحل غير النكاح مثل ان يقول اريدك وانكحتك والثاني ان يخاطبها بما يستحل غير مثل ان يقول رب
 واعقبك او طلع لك ارضي عليك ولا يفتن بل تزوج او ارضه ثم المرأة ان كانت خالصة من بيع او عدة جاز للمعقود
 بالخطبة والنصريح وان كانت ان تقول اريدك عدة وجب له المهر النصريح لها بالخطبة ولا النصريح وان كانت مطلقة فلها
 حاز النصريح لها بالخطبة من الزوج وغيره ولا يجوز النصريح منها لها وان كانت الطلاق لسبب عدة حرمت الخطبة نصريضا و
 نصريحا من الزوج ويجوز من غيره نصريحا ولا نصريحا ولو خرجت عدة جاز من الغير نصريحا وان كان الطلاق بائنا غير محتاج الى الخطبة
 كالخلع شبهه جاز النصريح من الزوج وغيره في عدة والنصريح من الزوج حاشية ويجوز بعد العقد النصريح من الزوج وغيره والمهر
 عنها تزوجها يجوز النصريح لها لا النصريح وبعد عدة يجوز النصريح او اعرض هذا فان جواب المرأة مثل الخطبة فيجوز لها النصريح فيه بكرة
 ان هو اعدها شرعا ومعناه ان يخطبها فيقول والى من القول والمهر من الكلام مثل ان يقول عند جماع برضيت وكذا لو عرض به بان يقول
 رب جماع برضيت لو صرح بها بالخطبة فيما صرح من النصريح به او ادعاهما سكرتم انقضت عدة وتزوجها صحيح النكاح بشرط ان يخطب
 امرأة فاما ما قال الشيخ من على غير الخطبة عليها ان ياذن له ويترك لها فان خطبت تزوج على خطبة اخية كان نكاح صحيحا
 اما لو خطبت منعتا وسكتا ورضيت به ولم يصحح بالا جازية مثل ان يقول ما انت الا دها او ما فبك عيب فيمهر على غيره
 خطبتها واذن المرأة لوليها في تزويجها من يتامكان لكل احد خطبتها **الفصل الثاني** في اولياء المقدور وقبيل
 بجنا المرأة ان كانت صغرى او مجنونة كانت الولاية في نكاحها لكل احد الا اب الجد لا بد ان علا سواء كانت بكرا او ذكرا كانت

مهرها

کتاب النکاح

بوصى افرغ فان فقد أمعاً كانت الآية المحبوبة الى الحاكم فزوجها مع اعتبار المصلحة قال الشيخ المراد بالحكم هنا الامام او من ينكره
الامام خاصة ولا ولاية له على الصغير ولو فقد الحاكم انقضت الولاية عنها ايضاً وان كانت بالغة رشيدة فان كانت ثيباً كانت الولاية
لها خاصة بزوجها من شائت لو عقدت بنفسها حتى وان كانت بكر فكذلك على اقوى القولين ولا خلاف في ان لها ان تزوج
بنفسها مع عقل ولبها وبمجرد البقرة البالغة الرشيدة ان تنقض عقد نفسها وغيرها ولا فرق في جواز عقد ما لنفسها بين
ان يكون صغيراً او زوجة بمحض الوضعية ذلك كما يجوز للرغبة ولا يشترط ان يكون في ذلك كله حج اذا تزوج من له الولاية
كالاب الجدة بكون الوكيل عليه فسخ النكاح بطلان العقد في الذكر والامانة الا لامة اذا تزوجها مولاها ثم اعتققت فان لها خيار
الفسخ في اشترط الشيخ رحمه الله في العقد في النكاح خاصة بفناء الاب وان كان متناً سقطت ولا يشترط في النكاح والاقراب عنده
عدم الاشرط له للولي ان يزوجه ماله صغيراً كانت او كبراً بكونها عاقلة ومحبوبة وكذا العبد وليس لهما ان يزوج
نفسه من دون اذن الولي وله ان يزوجها على النكاح لمن به عيب وجب الفسخ ويغير ولا فرق في ذلك بين ان يكون الولي كراً
او انثى في الاقربى ان الوصي لا ولاية له على الانكاح وان كان الاب الجدة قد استدان الفسخ سواء كان الوصي عليه كراً او انثى
وسواء كانت البنت صغيرة او كبراً وسواء عتق الاب وج الصغير ولا تعمله ان يزوجه من بلغ فاسد العقل مع الحاجة الى النكاح في
الحج وعلمه لنفسه ليس له ان يزوج مع انتفاء الضرورة ولو صلح كان العقد باطلاً ولو دخل الاقربى ثوباً من المثل ما مع الحاجة
فان يجوز له ان يزوج ثوباً من المثل ان لم ياذن له الحاكم وان زاد عليه بطل الزايد ويجوز للحاكم ان ياذن له في النكاح بمثل المثل
مع تسكين المرأة واطلاقها **ح** ليس للاب في المهر اخبار الثيب الكبر على النكاح اجماعاً وكذا لو كانت بكراً وشبهة ولو كانت
صغيرة كان لها اجاباً على النكاح سواء كانت ثيباً او بكراً وسواء كانت صغيرة او معتوقة وليس لغيرها من الصبا كالامخ والعلم
ذلك قد بينا اشترط الاذن في البالغة مطلقاً لكن يكفي في الكبر بالسكون الخالي عن قرينة الكراهية ولا بد في الثيب من
الطلاق هل توفى البكر بوطى الزوج قال ابو حنيفة لا لقوله عليه السلام البكر **ح** على ما تقرر عام ولا ولاية له فيهما
حين ان كانا بكرين **ح** ليس لوكيل البالغة ان يزوجهما من نفسه لو اذنت له في ذلك فالأقرب يجوز ويجوز للمهر تولى طرف
النكاح على خاتمه فلا بد تزويج موكله ولا يكفي الايجاب بينهما بخبراً عن العبد وليس للوكيل ولا الولي ان يزوجهما بدون مهر المثل
فان ضل كان لها فسخ المسمى وهل لها فسخ النكاح فيه نظرو وكذا لو تزوج الصغير باكثر من مهر المثل ولو زوجهما الولي بالمجنون او
المجنونة فسخ لهما الفسخ وكذا لو زوج العقل ببلات عيب وجب الفسخ ولو تزوجته بغيره لم يفسخ خطبها الفسخ مع الجدة ولو زوجهما
مملوك فلا خطبها صدا البلوغ اما الصبي لو زوجه بملاوكة ففي ثوب الخبر لا اشكال ولو صلح الزوج على انكاح الاب والجد
فانكر لم يصد بانكاه وثبت انكاح وكذا لو اتفقا على النكاح بمحض شاهد من وانكر الشاهد اذ لو بلغت صيد تزويج الولي
فذكرت ان بينهما وبين الزوج رضا او ما يوجب بطلان النكاح ففي قبول قولها نظر امر به القبول بالنسبة اليها اما لو اذنت
البالغة في تزويجها من شخص يكره او زوجهما ومكنت الزوج ثم ادعت المحرقة فانه لا قبل منها **ح** قال الشيخ رحمه الله
لا يفسخ على الاجازة فزوجها الاخي كان العقد باطلاً في نفسه لا يصح بالاجازة وكذا في طرف الزوج وقال لكن قد يصدق
اصحابنا في تزويج العبد خاصة انه موقوف على اجازة مولاها فاما نكاح الامة فمضوض عليه نه زناً اذا كان غير ابن سبها
ولو قبل بوقوفه على الاجازة كالباع كان وجهاً **ب** لا يفسخ الفسخ ولا يفسخ النكاح سواء كانت له اجاباً كالا ب الجدة
كغيرها او لها في حق البالغة وسواء كان الفسخ متجديراً او لا اما الكافر فلا ولاية له على المسلمة سواء كان حراً او مملوكاً وسواء كان
كان حراً في ماله ولا قال الشيخ رحمه الله لو تزوج الذي بيننا النسي من مسلم صح العقد عند من اجاز العقد لهم من اصحابنا
فان ثبت له الولاية وهو حيد ببيت الامة المسلم على الكافرة والتحريم لا يفسخ ولا يفسخ النكاح اذا علمت انكاهه وكذا العبي والعبي
الذين يتركا الحرام مع الكفار من الحجام والحائك **ح** المجنون لا يزوجه ولغيره لا مع الحاجة بان يزوج النساء ولو كان لطلال فمهر
انظرها وكذا اصحاب البر كسالم قبل ان كان اب كافر او عبداً كانت الولاية له الجدة مع انتفاء الصفا عنه ولو زال انتفاء
عن الاب عادت الولاية ولو اختار الاب رجلاً والمحل آخره من سبق عقداً لها صح نكاحه لو اقر بانه عتق الجدة ولو تزوج
في اقباع العقد فمهرها الجدة **ح** ومن اذا تزوج الصغير من له الولاية لم يفسخ العقد فلو مات احداهما ودفن الآخر ولو عتق

فأوليا عقد النكاح وأما مني

منه ولا يبرأه وقف على الإجازة بعد المبرع فان مات أحدهما قبل بلوغه بطل العقد ولا يبرأه سواء كان الآخر رجلاً أو امرأة
بعد بلوغه أو لا وان بلغ أحدهما وان مات عن الآخر منه فان إجازة بعد بلوغه حلفته لم يجزها طبع في المهرث ووقف فان
امتنع فلا يبرأه **فصل** في يجوز نكاح الأمة بغير إذن مولاهما سواء كانت الرجل أو المرأة وسواء كان النكاح دائماً أو متصفاً
للشيخ هنا تفصيل ضعيف ولو كانت من عليه لا يبرأه فتنكاحها مباح ولو كان من فوقها لم يكن المولى عليه الفسخ بعد زوال عذبه **فصل** في
يقتضي ولا يبرأه عليه مولاة فلا يجوز له إجباراً على النكاح ولو أذن المولى بغير العقد صح فان عتق المهر فزاد كانت الزيادة في المهر
ينبع بما بعد العتق وان أطلق انصر إلى مهر المثل لا يجزى في الزيادة كما تقدمه به لثبت مهر المثل مع الإطلاق والمسمى مع التعيين
في منه المولى وفي كسب العبد الأجنبي الأول وكذا البعث في نفقة الزوجة **فصل** في الإجماع لا يبرأه ولا يبرأه من القرابات سوا الأب والجد
ومع بلوغها ورشدناها فلا يبرأه عليها مطلقاً كما تقدم لكن يستحب أن نشأته أياً في العقد وان توكل أحدهما مع فقده ولو كان لها أخوة
استحب أن يجعل الإبراء الأكبر ولو اختار كل من أخوته رجلاً استحب أن يختار الأكبر ولو تزوجها الأخوان بالوكالة فالعقد النكاح
ماؤه حلت بالآخرته في الأول بعد العدة وكان لها المهر لمحق به الولد وحلت أوقعتها العقدان فالأجنبي لبطانته المأذون
فان لها ان تخبر عقد من ثابت منها والأولى عقد الأكبر ولو دخلت أحدهما فإجازة له ولو فسخ العقد لم يبرأه وان رخص له
والأبطل قبل بلوغها المهر بطل على أدعائها الوكالة ولو تزوجها الجنيته عتق من وقال الزوج زوجان من غير أن ينفق
فولها مع البين **فصل** في المولى إجباراً العبد على النكاح وكذا المذبر ما الكاتبة الطاق والمشرط ومن استوفى بعضه فليس له إجباراً
ولو امتنع المولى مع طلب العبد لم يجز على نكاحه لو كان العبد بين شريكين كان لهما معاً إجباراً على النكاح وليس له أحد ما ذلك إلا في
الأخر ولو طلب لعبد النكاح لم يجز المنع من شريكين حليفه لكن يستحب له إجباراً وكذا لو كان لولد ولو زوج أمته من عبد خذ
ولم يجز له مهر فيه لكن يستحب في كونه **فصل** في كونه أن لا يبرأ من مهر العبد المأذون له في الزوج ونفقة زوجته على مولاة وقال الشيخ
يكونان في كسبه ان كان له كسب فمولاة أو سالة غماراً للكسب لئلا يستمتع ولو نكح مولاة بالنفقة والمهر كان له استمتاع
غماراً والوجوب متعلق بما يشترط من الكسب بما مضى مما هو في يد مولاة وكذا لو تزوج به مهر وحل ثبته كسبه بعد الإجماع قال
ولو لم يكن في كسبه مولاة تكونان أحدهما في منه يتبع به بعد العتق المهر والنفقة وقبل على المولى ولو رجع أحدهما كما إذا تزوج في النكاح
مطلقاً تناول الصحيح خاصة فان نكح فاسداً فرق بينهما فان دخل جها المهر في ذمته يتبع بعد العتق لا في ذمته ولا قبله وكذا لو تزوج في
اذن مولاة ومع إطلاق الأذن يجوز ان يتكح حرة أو أمة وفي أي بلد شاء لكن لا ينافي في الزوجة إلا بأذن المولى ولو عتق المالك فالحرة
كانت مومناً وان كان إجازة مولاة والأبطل فلو تزوج أمة بغير مولاة ثم أمر بشراؤها لم يفسخ النكاح مطلقاً ان قلنا ان العبد
لا يملك والأركان فيه تفصيل ولو تزوج من عتق بعضه بامره مع الأذن صح فلو اشتراها بما يملكه بانقضاء من نصيب الحر بطل
النكاح وكذا لو اشتراها بكسب جميعه **فصل** في المولى إجباراً الأمة على النكاح والمذبرة وأما الولد من الكاتبة ومن اغتوى بعضها ولو
طلب أحدهما الزوج فالأقرب أن أولاهما منعها عنه **فصل** في تزوج عتقه فالمرأة في ذمته مولاة وقبل في كسبه فلو ضمنه السيد صح لها
مطالبة السيد خاصة فان طلقها قبل الدخول سقط عن السيد نصفه ان كان قد ضمن وان لم يكن قد ضمن فاد نصف من الكسب السيد
ولو طلقها بعد العدة غار النصف من الكسب ولو باع السيد عليها بطل النكاح فان كان بعد الدخول فخاصاً بالمهر والتمن وان كان
قبله احتل سقوط جميع المهر وقواه الشيخ واحتل سقوط نصفه ولو كان البيع بغير مهر فان كان قبل الدخول بطل البيع والأخبار في
ان كان بعد صح وانفسخ النكاح **فصل** في أذنيه عتق المهر والنفقة بالتبديل على ما قلناه وعلى قول الشيخ بكسبه فاضمه كان له
ان يسافر به منه من كسبه الأتملا و تزوج **فصل** في إجبار برسلها لئلا يستمتع وله ما كان لها من الخدمه والتفرجها فإذا أسكنها غاراً
فلا أقوى سقوط النفقة عن الزوج وان أسكنها وجبت **فصل** في يجوز للمولى أن يوكل غيره في تزويج المولى عليه لا يفسخ لو كاله المهر
في النكاح ولا فرق في ذلك بين ولا يبرأه إلا بالوكالة لا يبرأه بين ولا يبرأه إلا بالوكالة لا يبرأه بين ولا يبرأه إلا بالوكالة لا يبرأه بين
ولو تزوجها المولى قبل كفو كان لها الفسخ ولو تزوج به من غيرها كان لا راداً والكفاية مخرها الشيخ رحمه الله بالإيمان والقبول بالنفقة
ولو زوجت نفسها بغير مهر المثل لم يكن لأحد الاعتراض ولو ادعى كاله الغائب في التزويج فزوجها له ضمن المهر ثم حلف المولى بوجوبه
على الوكيل نصف المهر بمحضه فان الغائب لم يرثه إلا مع البينة بانه لا يرصد بغير الوتر ولو تزوج به أكثر من المأثور لم يصح المهر كذا

كتاب النكاح

لو تزوج به بغير الجهر ولو زوجه فله مهره جاز ولو قال لها ان زوجك الناصب طلقك وكنتي فاستبناف العقد بالاعتقاد ضمن ثم انكر الغائب
فالنكاح الاول بحاله وهل ثبت في ذمة النكاح من فيه تزود ببناء من برائة ذمة الاصل فالفرع اولى ومن اعترف بالفرع ثبت
الحق في ذمته **ك** اذا اذنت الجماعة في الزوج فزوجها كل واحد منهم برجل كان العقد المسمى وان دخل بها الثاني وتزوج
الى الاول بعد العدة ولها مهر المثل ولو لم يدخل فلا مهر ولا عدة ولو اقترنا ولو يعلم السبق عدله او يعلم عين السابق بطل الجميع ولو
علم سبق احدهما ثم اشكل توقف بديهة يتبين ولو ادعى كل منهما علمها بالسبق فخلعت ونكته فخلعا او نكلا بطل النكاحان ولو اعترف
لها قال الشيخ فهو كالاقرار وبطل العقدان ولو قبل بقاء الدعوى كان زوجها ولو نكحت فبطلت احدهما ونكلا الآخر صحيح نكاح النكاح
ولو اعترف لاحدهما ثبت نكاحه وقوى الشيخ رحمه الله احلها على عدله العلم للثاني لانها لو اعترف لزوجها مهر المثل فاذ احلفت
بقي الداعي بينهما وكذا لو ادعى زوجتها اثباتا فاعترف لاحدهما فان اعترف للثاني نفى الزاها مهر المثل وجهان وان نكحت
احلفت للثاني ولا يحكم بحاله وقوى الشيخ عدل زوج مهر المثل فاذ اذنت في احلافه والاقرع عدله سماع الدعوى على الثاني ولو
ادعى اذنت الزوج ان اخاها تزوجها بغير اذنها فالقول قولها ولو سمع من الرجل اذ غامر زوجته المرأة وكذا المرأة حكم بالوفاة
بينهما ولو سمع من احدهما دون الآخر وثبت الساكن المقررون العكس لو تزوج امرأة في عقد وامرتهن في آخر فالثاني في آخر
صحيح عقدا واحدة خاصة ان قلنا بطلان العقد فيما اذا تزوج رابعة خامسة في عقد والا فلا **ح** العبد المأذون له في التجارة
اذا كان له امة فهو لسيد له ان ينكحها من شاء سواء كان على العبد من استغرق لغيرها او له ان يطاها ولا يعتبر في ذلك كراهة رضا
العبد ولا ظهور العجز على العبد وليس للعبد ولا لغيره النكاح على ان يشترط بل امرها الى مالكها ان كانت مملوكة ولو وكل حر عدا في عقد
النكاح جاز سواء كان امينا او قيوما **ط** يقول الوكيل في القبول زوجة فلان ولا يقول منك ويقول
الوكيل قبلت فلان ولو قال قبلت سكت لا ضرب لا انعقاد ولو قبل الوكيل نكاحا ونواه لموكله لم يقع له بخلاف البيع **ل** لا ي
ان يزوج ابنة الكعبة المجنون ولا يزيد على واحدة وان جاز ان يزوج من الصغير بغير اذنها وكذا التجدر وهل يزوج الصغير المجنون فغير
اما المجنونة فبزوجها مع المصلحة وان كانت صغيرة ولو بلغت غايتها جنت غارت ولا يبر الاب هل للمنفقة في المرض تزويج نفسها
فيه تزود ببناء من امكان عودها الى الرقة من حصول الحرمة حالة العقد **المفصل الثالث في المحرمات** ذكر الله سبحانه وتعالى
في كتابه خمس عشرة امرأة محرمة منها ما هو بالنسب منها ما هو بالبنات والبنات والبنات والبنات والبنات والبنات والبنات والبنات
وبنات الاخ والسبب في ان احدهما يقتضي التابيد والآخر على الجمع لا اول الرضاع والمصاهرة والسبب في ذلك كونهن
ذلك كله في **الاول في المحرمات بالنسب** فيجب مباحا بالنسب سبعة الام حقة ومباحا في الحقيقة والولد
الحجازا لها وان علون وكذا الام والامهات واما التجدر اما في مالا بنات البنات حقة ومباحا في الحقيقة بنات الصلابة المحاذ
بنات البنات بنات الابن وان نزلتا والاخ سواء كانت له ولا ما ولها والعمة سواء كانت حقة او محاذ في الحقيقة اخ
الاب لا ميرة ولا مة ولها والمجاز اخ التجدر ان علا كذلك والحالة حقة ومباحا في الحقيقة اخ الام والمجاز اخ امه
وان علن اخ اخي الام وان علا سواء كانت من الاب والام او منها وبنات الاخ حقة ومباحا في الحقيقة بنات الاخ والمجاز
بنات ابن الاخ او بنات بنت الاخ وان سفلن وبنات الاخ حقة ومباحا في الحقيقة بنات الاخ والمجاز بنات ابن الاخ
او بنات بنت الاخ ان سفلن وهو لا يجر من على التابيد والصلابة فغيره يجر من على الرجل اصله وفروعها وفروع اولادها
واول فرع من كل اصل بعد اصله وان علا **ب** النبي ثبت بالوطى الصحيح والشبهة ولا يثبت بالزنى شرعا فلو ولد من الزنى
لم يلحق به ولا يحل له ولا اولاد موأبائه واعامة طه ان كان انتى وان كان ذكر لم يحل له بنت الزانى ولا ينعق عليه لو ملك
اما المنقبة باللعان فانها لا تحرم عليه ان لم يكن قد دخل بالامه ولا على غيره مطلقا **ج** لو وطئ المطلقة بالشبهة فاشتباه
لاقل من ستة اشهر من وطئ الثاني ولاكثر من عشرة من وطئ الاول لم يلحق باحدهما ولو كان بين العتق والسنة فهو له وان
كان لسنة من الثاني ولاقل من عشرة من الاول احتل القرعة والحقوقه بالثاني وحكم اللين تابع للنسب لولا عن نفى اللين
بطل النسبين ما حيل الفرائض كان اللين تابعا ايضا ولو اعترف به بعد ذلك حاد نسبه لغيره ميراث منه بل الولد بغيره
الفصل الثاني في الرضاع ومطالبة بغيره الاول في اركانها وهي ثلثة الرضعة واللبن والمحل فمقتضى

فصل في الرضا

فصل في الرضا

في الحرمان بالرضاع وشروطه واحكامه

حبس المصنعة كل امرأة حرة والدة بالنكاح الصحيح ما كان او متعة او ملك بمين وشبهه كنكاح الشبهة وسواء كانت الولادة
 عن نكاح او سقط فلا اعتبار بلين البهيم ولا لبن الرجل ولا البنية ولا من لبنها من غير ولادة ولا من لبنها من في ربيته بلين
 المنكوحه بالشبهة على الاقوى **الشرط الثاني** ان يكون عاقله مسلمة عفيفة وضيقة وبكره استرضاع الكافرة فان اضطر استرضع
 الذمينة ومنعها من شرب الخمر واكل لحم الخنزير وكره له تسليم الولد للحمل الى من لها وبنا كذا الكراهية في استرضاع المجوسية وبكره
 ايضا استرضاع من ولدت او ولدته من ذنوبها والتوبة في علمها **الحق** لا يشترط دوام النكاح
 وقت الرضاع فلو طلق الحامل او المرضع فارضعت بعد طلاقه بلينته بشرط الحرة سواء ارضعت قبل انقضاء العقد او بعدها
 انقطع لبنها ثم عاد او بنت لم ينقطع وسواء زاد او نقص كذا لو تزوجت بخبر ودخل بها وحملت لو انقطع اللبن ثم عاد في وقت
 امكانه للثاني كان له دون الاول ولو اتصلت بغيره من الثاني كان ما قبل الوضع للاول وما بعده للثاني **الشرط الثالث**
 في اللبن وصوله عينه صفا الى الحمل بالمتناص من الثدي فلو حصل منه جبن او قسط او مزج بغيره من ما به او غير مؤثر
 في التغذية او لا بشرط الحرة وكذا لا اعتداد به لو جرب في حلقه او سعط به او حقن او قطر في احليله او جرح به حيث يصل الى المعدة
 وانما الاعتناء بما يرضعه من الثدي ولو جعل في غير الصدر ما به ورضع فامزج حتى يخرج عن كونه لبنا لم يفسد كس الحمل هو مقتضى
 الصحة المحكي فلا اعتبار ما به اللبن الى جوف من مجازة الحولين ولورضع العدة بالرضعة فتم الحولان ثم اكمل بعدها او اكمل الحولان
 وامر به من الاختيار لم يفسد بخلاف ما لو تمت الرضعة مع كمالها ولا اعتبار ما به اللبن الى المعدة **المطلب الثاني**
 في شرائطه وهو ان يكون اللبن عن نكاح صحيح وقد تقدم الثاني العدة وهو ما بنت اللحم وشدة العظم او يرضع يوما وليلة
 او خمس عشرة وضعة فاذا رضع دون العشرة لم يعتد به وفي العشرة قولان ويشترط في الرضعة امور ثلثان يكون الرضعة
 كاملة وتوالها وارضاعها من الثدي فقلد بر الرضعة عرق قيل ان يروى الحصة ويصلد من قبل نفسه فلو انقطع الثدي ترك
 ثم عاد وان كان تركه او كذا لا غرض منى وضعة كاملة وان كان لا كذلك كالتفليس والالتفات الى ملاعبة ولا انتقال من
 ثدي الى اخرها بوضع واحد لو وضع قبل اكمال الرضعة سقطت من العدة ونقته بوا الى الرضعة علمه الفصل برضاع اخرى فوضع
 من واحد بعض العدة ثم رضع اخرى بطل حكم الاول ولو كان للرجل خمس عشرة وضعة او اقل فارتفع منها العدة ويقتد
 ما لم يكمل من واحد خمس عشرة وضعة متوالية ولو فصل لا برضاع امرأة اخرى بل بوجوب الحصة اللبن او يحقنه او يسلطه
 بعد فضلك ولو شككنا في العدة فلا يخبر ولو شككنا في وقوعه بعد الحولين فكذلك تغلبنا لاصالة عدمه للحريم على
 اصالة بقاء المقدار الثالث وقوعه في الحولين بالنسبة الى الموضع وهل يشترط في ذلك الرضعة لك الامر بعد ذلك
 كمل ولدها حولا ان ثم ارضعت من اللبن من له ورضعها بشرط الحرة الرابع ان يكون اللبن للفحل واحد فلو ارضعت اثنين بلين
 فلبين لم يجز احدهما على الآخر ولو ارضعت واحدا كمال العدة من لبن فلبين فلا حرة ولو قصر كما ولو ارضعت بلين فحل واحد
 جامعهم بعضهم على بعض لو ارضعت فجامعه كل واحد واحد **المطلب الثالث** في احكامه فغيره
 بل يمتثل اذا حصل الرضاع بشرطه انشترط الحرة من جهة الموضع الى المصنعة والفحل ومنها اليه ما من جهة لبنها فانما
 يتعلق به خاصته وبسكته دون من هو في طبقته كاخوته واخوانه او على من كانته وعقداته واخوانه وخالاته وابائته
 وانما غائره ويكون الحكم فبين من في طبقته وعلى حكم من لم يحصل منه رضاع فيجوز للفحل نكاح اخن الموضع نكاح ايتها
 وعقداته وان كان للزوج حل له نكاح الموضع ونكاح ايتها واخوانها كذا ذكره في المبسوط ثم قال ذلك احكاما لا يخرج
 اولاد هذه المصنعة وجميع اولاد الفحل يحرمون على هذا الموضع وعلى ابيه وجميع اخوته واخواته وانهم صاروا بمنزلة الاخوة
 وخالف جميع الفقهاء في ذلك قال وما الحرة المنتشرة من جهة البقاء فقامت بجل واحد منها ومن كان من نسليها واولادها
 ومن كان في طبقته من اخوتها واخوانها ومن كان على منها من ابائهم وامهاتهم وجميعهم تغلق كولدها من النسب
 ما حرم على ولدها من النسب حرم على الموضع ام رضاءا واخوها خاله وانما حدة كلهم من امر عليه لو كان
 من الرضاع بنت من غير ابنة من الرضاع حرمت على من كانت من النسب ان كانت من الرضاع لم يجز وزوج المصنعة ابنة
 الرضاع واخوه عم الموضع واخنة عمتها واباؤه احباره وان كان هذا الفحل ولدا من غير هذه المصنعة فهو اخ لا يجزى على

وشروطه

وشروطه

كتاب النكاح والرضاع

المرضع سواء كان من الإثارة أو من الرضاع ولو ارضعت في الإثارة لا ينكح إلا بالرضع من هذه جهة الرضاع
 منها إلى نساء من جهة نازع ابن أو ابن في بعضها فقال لا يجوز للفعل أن يزوج باحث المرضع ولا يجلقه كالأبوين في الميثاق
 باحث من جهة أمه أو من جهة أبيه في النسب لا يجله الصاهر لأنه لا صاهر من حيث هو خطأ قال وكذلك أم ولد من الرضاع
 محرم من النسب فيه ضعف فاحرم في النسب المصاهرة أيضا لا باعتبار النسب **باب** كل من يتكلم بالفعل من الإثارة
 من الرضاع مؤثر على هذا الرضاع سواء كان أو لا نسب أو رضاعا وكل من نسب إلى الرضعة ولأنه ولد من نكاح لا محرم
 عليه من نسب إليها بالنسبة رضاعا **ج** لا يجوز لأب المرضع أن يتكلم في إكراه صاحب اللبن ولادة ولا رضاعا ولا في إكراه
 الرضعة ولأنهم في حكم ولد وقد تقرر ما قبله من إكراهها أو إكراهها في ذلك ما أو لا اللبن لم يرضعوا من هذا اللبن فهل لهم أن ينكحوا
 في إكراه الرضعة ولأنه لا يجله الوكيل يجوز ولو ارضعت امرأة ابنا أو بنتا لابن أو ابنة من جهة كل منهما أن يتكلم في إخوة الآخر في الرضا
 شرطه إذا نكح من جهة واحدة وإذا حصل عقبة بطله ولو تزوج رضية أو رضعة امرأة محرمة عليها كان عقبة
 أو محرمة من إرضاعها أمه أو أخيه أو بنته من غيرها إرضاعها امرأة أبيه فان كان لبن أبيه حرمت عليه الأخت وكذلك التفصيل لو
 ارضعها امرأة أبيه أو أخيه ثبت للزوج نصف المسمى أو ثلث الرضعة رضاء عنها ويرجع الزوج به على الرضعة إن فصلت
 الفسخ وإن لم يفسخ فلا رجوع على اشكاله فثبت البضع وإن تفرقت الرضعة بالارضاع فثبت أن ينفك عنها فثبت ثبوتها
 من غير شعور الرضعة سقط مهرها ولو زوج أم ولد بعد الرضعة فزوج الرضعة من لبن مولاه حرمت على العبد والمولى وكذا لو تزوج
 بكبر صغير في فسخ أمه العبد أو العبد أو غيرها ثم تزوج وأرضعته بلبن الثانية حرمت عليها معا **ك** لو ارضعت أم ولد
 زوجية فان كان يلبس حرمتا مؤبدا وان كان من غير ذلك لم يكن كذلك البتة أيضا إن كان دخل بالأم والأخت معا والمصغر
 نصف المسمى يرجع به الزوج على الكبيرة والكبيرة معا إن كان دخل بها والأخت معا لئلا يشي لها لأن الفرقة جارية منها قبل الدخول ولو
 ارضعت الكبيرة زوجية حرمتا إن كان دخل بالكبيرة والأخت معا مؤبدا والمصغران معا ولو ارضعت زوجية الصغيرة أحد الكبيرين
 ثم أخرجت من كلهن قبل نكاح الرضعة وأولى الرضعتين وقواء الشيخ وهو ضعف ولو ارضعت بعد طلاقه زوجية لأخرى حرمتا
 أيضا **هـ** لو ارضعت منه الوطوء زوجية حرمتا معا وعليه ضعف من الرضعة ولا يرجع به على الأم ولا يزوج ملكه عنها ولو كان
 منه غير موطوء لم يحرم الزوجه ولم يفسخ نكاحها ولو كانت مكاتبه جمع عليها لأن السيد يثبت له حق على مكاتبته ولو كانت موطوءة
 بالعقد جمع به عليها بعد العتق **و** لو تزوج كل من الرجلين امرأة الآخر بعد الطلاق ثم ارضعت أحدهما الأخرى حرمت الرضعة
 عليها معا والمرضعة على من دخل بالرضعة ولو طلق زوجته فزوجها الآخر ارضعت أحدهما الأخرى حرمت الكبيرة معا مؤبدا
 والصغيرة على من دخل بالكبيرة ولو زوج ابنه الصغيرة ابنة أخيه الصغيرة ثم ارضعت أحدهما انفسخ النكاح لأن المرضع إن كان هو
 الذكور فهو زوجية أيضا لها وإن كان الأنثى فهي عمة وأخت **ح** لو ارضعت زوجية زوجية من ثلث صناعا بلبن غير
 واحد بان سقط كل واحد منهما من الرضعة الآخر حرمت الكبيرة والصغيرة إن كان ذلك إن كان دخل بالكبيرة والأخت معا
 ارضعت لثالث حرمت عينا إن كان دخل بالكبيرة والأخت معا ولا يحرم عينا ولا جمعا ولو ارضعت أحد الثلث ثم الأخرين دفعت حرمتها
 الكبيرة عينا والأولى كذلك إن كان دخل بالأختين عينا إن كان دخل بالأختين معا ولو ارضعت عينا على التتابع حرمتها
 والأولى إن كان دخل بها والأخت معا أو الثانية فان كان دخل بالأم حرمت عينا والأخت معا أو الثالثة فيجوز
 تخريفها خاصة كن تزوج باحث أمه فان الشجر لم يخص بها ويجعل تخريفها مع الثانية لا تخافا براضاع الثالثة صانها ابن
 في حالة واحدة فافسخ نكاحها دفعة واحدة وهو قبيح هذا إذا لم يدخل بالأم فان كان قد دخل من كلهن مؤبدا **ط**
 لو ارضعت وثلاث الرابطة حرمت الرضعة مؤبدا والصغيرة كذلك فإن كان قد دخل بأحد منهن والأخت معا ولو ارضعت بناء
 زوجية لثلاث فثبته وجبته كل بنت زوجية فبان برضعت الرضعة الأخيرة في حالة واحدة حرمت الكبيرة لا الثانية فبان
 كان بها حرمت أصغرها مؤبدا ولا انفسخ نكاح من دخل به تجدد العقد عليها جميعا لا تخفى بيات خالصة فكل الصغار
 المسمى يرجع به الزوج على الرضعة والكبيرة التفصيل لم يكن دخول الجميع مع الدخول يرجع به الزوج أيضا على البتات ولو نكح
 الأرضاع حرمت الكبيرة الأولى حرمت الصغيرة إن كان دخل بالكبيرة عينا والأخت معا أو الثانية فبان كذلك إن كان دخل بالكبيرة

احكام الرضاع ولو احمده

فانما تحرم مؤبدا ولو ارضع المسمى بجمع على منعه كل واحد به ان لم يكن دخل كان نكاحا لم يولد ولو ارضع امرؤ عدة
الكثير الرزق فلا يفسخ نكاحها لان الصغيرة احدثت لوارضتها حادثة خالدة ولو ارضعها اثنتا عشرة سنة فالكثير خالدة
فان رضعت فلا يفسخ لانه يجوز الجمع بين المهر وخالتها وان ارضعها امراة والكثير فالصغيرة والكثير لهما اثنتا عشرة سنة وانفسخ
النكاح منها فلا يمكن اعتبار رضا العمة لصغرهما ولو ارضعت امراة الكثير الصغيرة والكثير عتمة ان رضعت لم يفسخ النكاح
ويفسخ النكاح في كل هذه الواضع للجمع لا تحرم للتا ببدن سواء دخل بالكثير لا في بجم من المصاهرة في الرضاع ما يحرم
منها في النسب من تزوج لها امراة من الرضاع او بنت حرمها عليه مؤبدا ولو كان لها اخ من الرضاع حرم جميعا لا بصرا ولو كان
لها بنت اخ او بنت اخ من الرضاع او بنت اخ من الرضاع او بنت اخ من الرضاع او بنت اخ من الرضاع او بنت اخ من الرضاع او بنت اخ من الرضاع
نكاحا ولو زنى بالمرقة حرم عليه منها من الرضاع ان قلنا بالتحريم ولو لم يولد له من الرضاع او بنت اخ من الرضاع او بنت اخ من الرضاع
وبالجملة حكم الرضاع حكم النسب التحريم سواء ولد له من الرضاع او بنت اخ من الرضاع او بنت اخ من الرضاع او بنت اخ من الرضاع
ولكل منهما ان يتكح اما خيرة من النسب بخلاف الاخوين من النسب لان ما اخ من النسب مما حرم منها منكونه الا بجملة
اما الاخ من الرضاع وكذا لو كان لا خيرة من النسب من الرضاع باذنه ان يزوجها وكذا لو ارضعت امراة من النسب صبيها صا اياه
وكان له ان يزوج امراة ولو زنى الابن رجة الابن لا يشبهه ففي تحريمها على الولد اشكال منشاء الآية واصالة التخليل وزود
الشيخ فقه الاخر بالتخليل على التحريم ولو لم يعلم الولد فوطيها حرمت عليها معا ولها على الولد المسمى ان كان دخل قبل الفسخ
والا فلا يفسخ مهر المثل لو طيها بالشره وعلى الابن المثل ايضا ولا يرجع الابن على الابن ان كان قد حال بينه وبينها بجملة
ما لو ارضعها امراة لان الابن منه مهر المثل بالوطي ولا يفسخ عليه ثابا اما الامراة فيجب عليها للزوج مهر بارضاعها وبجمل الرزق
لان المهر ثبت على الابن بوطيها وانما ارضعها عليها وجب لولده عليه حل الحملولة فلا يسطر احداهما بالآخر وقواه الشيخ
على التحريم وهو قبيح قديما ان اللبن نابع للثدي فلو زنى بامراة وارضعت لبنه مولودا لم يصير ابا ولا المرضعة امراة
ولا الولد احمدا ما لو وطئ لشبهة فانت بولد ورضعت من لبنه كان الموضع تابعا فان لحق الولد بالاول فالمرضع كذلك
وكذا الثاني ولو اثنى عتمة ابان اثنتي عشرة اشهر من وطئ الثاني ولا اكثر من عشرة من وطئ الاول فالمرضع متقني
عنهما ايضا ولو امكن الحافه بها الحق من تحريمه الفرقة فمن خرج اسمه فهو له وتبعه الرضع وليس لولد الشبهة ان يزوج بينه
احدهما قبل الفرقة واما بعد ما يتزوج له نكاح ثبت من اثني عشر شهرا ولو نفى الرجل باللعان فارضعت الام لبنته كانت اما
للمرضع ولم يكن الزوج ابا ولو اختلف بعد النكاح وودعه الولد وهو لا يرث الولد وكان الرضع تابعا ايضا **الرجوع**
ارضعت امراة زوجة ولد حرمته وكية الولد عليه مؤبدا ودون ام الولد على الولد وللصغيرة نصف المسمى على الولد قال الشيخ
يرجع به على سبيلها كما لو خفي عده القن فاختران فبده ومن قبل الامر من من الشبهة لو نصف المسمى بل لو ارضعت
امراة صغيرة فزوج بها رجل قبل اكماله صح فان اكملته انفسخ نكاحها وحرمت الكثير مؤبدا والصغيرة كذلك ان كان دخل
بالكثير والاحد والعقدان شاء وللصغيرة نصف المهر ويرجع الزوج به على الكثير ان انقضت بارضاعها والكثير المهران كما
دخل بها والا فلا يفسخ ان لم يكن سببا في الفسخ والا فلا **المطلب الرابع** في الواحده فيه **مباحث**
لا يثبت الرضاع الا بشاهدين عدلين قال بعض علماء اثبت بشهادة رجل وامراة رابع شامسا وهو موقوف ولو اقر
الرجل قبل العقد او المرأة ثبت حكم التحريم ولو اقر احداهما بعد العقد لم يثبت له الا بالبين او مصدق بالآخر له لكن ان
كان المقر الزوج قبل الدخول انفسخ النكاح وكان لها نصف المهر لو كان مغربة او صدقة فلا شيء له احلاها مع
ادعائها العلم وان كان بعد الدخول ثبت لها المهر المسمى كل سواء اقام بينة او لا صدقة ولا وان كان المرأة لم يقبل قولها و
ليست ان يطلقها التحل لغيرة ولا يندفع النكاح لو لم يطلقها لكنها لا يندفع على طلب المهر لو كان مقبوضا او بقدر الزوج
على استداده مع الانكار فان ادعت علمه بذلك حلف على نفى العلم فان حلف نفى على النكاح والا حلف على القطع وفقر
بينهما **باب** لو اقر الرضاع مع عدة الاحتمال لم يؤثر تحريما كما في الاصل منه انما امر من الرضاع فانها لا تحرم عليه
وكذا لو اقر لعبد وهو اكبر شامسا منه انه ابنه لم يفسخ عليه **ج** اذا اقر احداهما قبل العقد بالرضاع المحرم ثم رجع وقال نعم

في الرضا

كتاب النكاح والرضاع

او كذب لم يقبل جوعه في ظاهري حكم قد بين قبا بينه وبين الله تعالى فان كان صاف في الاول حرم ظاهرا وباطنا وان كان كاذبا
 ظاهرا خاصة **لا يقبل الشهادة في الرضاع** الامتصاصة فلو شهد بان هذا ابن هذا من الرضاع او اخو له لم يسمع حتى يثبت
 انها ارضته خمسة عشر رضعة متفرقة من اللبن ضمن الى جوفه في الحولين بمثل الذي يقبل بينه وبين رضاع اخرى بينه
 الشاهدان في صول اللبن الى الجوف على الظاهر من تحريك شفطه عند التقاط الثدي المعلوم جوف اللبن فيه مصاعا على الحادة
 حتى يصدق من قبل نفسه للشيخ لا يجوز ولا يكفي ان يحكي القرين فيقول رأيت قد انظم الثدي حلقه بجره ولو ارضه بغير
 ثباتها ولم يثبت له بلغة ما تدعى له بجرها ان شهدا **قد بينا ان الرضاع انما يستتبع احكامه لو حصل اللبن عن ولادة وانما**
يتحقق في المرأة فالحكمة اذا ولدت حكم بانها امه الاعلى ما يروى في الشواهد ان حتى ولدت فاولدت فبشر لها المحرمه ان كانت امه
 وان كانت كراهية بغيره ان كان منسلا او قننا مولودا على ما يكف منه فان كان رجلا لم يشر ولا يشر في **قال الشيخ في الخلاص**
 اذا حصل الرضاع المحرم لم يجعل للفحل نكاح اخا لم يضع لبنه للاحد من ولده من غير الرضعة ومنها لان اخوته واخواته
 صاروا بمنزلة اولاده وليس بمعتك الوجه جواز النكاح بين اخا لم يضع او لا رضاعا اللبن وقد تقدم **في رواية** اذا
 ربت المرأة حليبا لبنها فانه يكره لغيره لمح ما كان من نسبه عليها وليس ذلك بمحذور **الفصل الثاني في المصا**
وفيه طحشا من وطئ امرأة بالعقد الصحيح والمالك والاباحه حرم عليه بها وان علت لبنها وان تزلن سواء كن بنتا
 بنتا وبنات ابن سواء تفلقت لادهن او تخرت وسواء كن بائنة حرة او لم تكن تحرما مؤبدا بالعقد الدائم والمنقطع
 وذلك اليهن ولو عقدوا لم يدخل حرمهم الزوجه وان علت تحرما مؤبدا على شهر الزواجر وحرمت بناتها لكن يكره ان يلد
 اذا نظر الى الام الما بجره على غير النظر اليها وكذا بجره على الجمع اخا الزوجه سواء دخل الزوجه او لم يدخل فان طلق الزوجه طلاقا
 بائنا جازله العقد على اخنها في الحال ان كان رجعا لم يجر حتى يخرج من العدة فان عقد على اخنتين دفعة واحدة كان عقدا
 باطلا على ما اختاره في المبوط وهو مذهب ابن ادريس وفي النهاية بخلافها سواء روي صححه او عطفه منها كان عقدا **الثاني**
باطلا دون الاول بجره ايضا على الجمع بين بنت اخا الزوجه وبنت اخيها الا برضى العدة والحالة فلا يجوز له الجمع بين العدة
 بنت الاخ ولا بين الخالة وبنت الاخ لا برضى العدة الخالة سواء تقدم عقدها او تاخر سواء كانت العدة والحالة حقة كالعدة
 الدنيا والحالة الدنيا او حازا كالعدة العليا والحالة العليا فان عقد على بنت الاخ او بنت الاخ مع العدة الخالة كان العقد
 موقوفا ان اجازاه صح ولم يكن لها بعد ذلك اخبار وان فسخناه بطل وقال ابن ادريس يكون العقد باطلا ولا بد من تجديد
 مع الرضا وهل للعدة والحالة فسخ نكاحهما واغترال الزوج قال الشيخ نعم واختاره ابن ادريس وجعل ذلك فسحا لاطلاقها ولا
 نفقة لها فيه لان يزوج باخها في الحال عقد فيه نظر فان طلق واحدة منها بائنا جازله العقد على بنت الاخ او بنت الاخ
 في الحال وان كان رجعا لم يجر الرضاها او بعد العدة وهكذا حكم الرضاع في جميع ما تقدم وله ان يدخل العدة والحالة على
 بنت الاخ او بنت الاخ ولا يقبر حتى المدخول عليها **ب** محرم حليمة الابن وهي منكوبة بالعقد او الملك والا
 محرم مؤبدا ولو عقد الابن ولم يدخل حرمه ايضا مؤبدا على الاب كذا المحرم منكوبة بالعقد او الملك والاباحه محرم
 مؤبدا وسواء كانت المعقود عليها مدخولا بها او لا فخر بين الاب الحقيقي والمجازي كذا في طريق الولد فيجره على الولد
 منكوبة الجلا بيلوكه مولى على الاب منكوبة بن ابنه او ابن بنته وان نزل وسواء كان بالنسب والرضاع وكذا
 الولد ولا يجره امه منكوبة احدهما على الآخر وان علت لابناها وان تزلن نعم يكره للرجل ان يزوج ابنة بنت امرئ
 المدخول بها اذا كان قد رزقت بعد مفارقتها ولو كانت ولادتها متقدمة على نكاح الام لم يكن مكرها **حاج** لا يجر
 مملوكه الاب على الابن مؤبدا بجره الملك ولا مملوكه الابن على الاب بذلك ولو وطئ احدهما مملوكه حرمته على الآخر تحرما
 مؤبدا ولا يجوز للولد ان ينكح مملوكه ابيه الا بالاذن او الملك فان فعل من غير شبهة كان زانبا وعليه الحد والمهر مع الاكرام
 في المطاوعة اشكال وتوى الشيخ رحمه الله سقوطه لعونه عن مهر النجوى لو حلت لولد مملوك للولى لا ينفق عليه ولو كان
 لشبهه سقط الحدان حلت من شبهة عتق على الاب لاقتة على الابن ولما المهر من تقدم ولا يضيق ولانها علت بمملوك
 ثم عتق بالملك لا حل النسب كذا لا يجوز للاب ان يطأ حواشي ابنة من غير ان يعتقها فانها مملوكه ولو وطئها الابن قبل

وان تزلن بغيرهم جميع
 بمعنى انه لو طلق الام قبل
 المدخول جازله العقد على
 البنات

منكوبة
 الاب على الولد
 سواء كانت

في الوضائع وأحكامها

ذلك ولا عليه المهر مع الشبهة وإنما مع العلم فان كانت مكرمة وجب الاقارب موطوءة ولو حلت له بنحو وعلى الابن فكم لا ان يكون
 ابنه ولا اقربا فلا نصيب من ولده ولو كان الولد صغيرا لادبانه فهو مما وكنه على نفسه بطاها بالملك كى يجوز الجمع بين
 الاثنين في الملك ولا يجوز الجمع بينهما في الوطى فاذا وطى احدكما حرمت الاخرى حتى تخرج الموطوءة من الملك ببيع او غيره
 او كتابه وكذا لا يجمع بينهما وبين عمتها ولا خالتها في الوطى الا بصحة العقد والحالة ويجوز الجمع بينهما في الملك ولا يكتفى
 بتخلل الاخرى من الاولى لان المنع من الوطى لم يمتد الى غيرها ولا يستبرأ منها ايضا فان باع الموطوءة او كانتا موطوءتين
 الاخرى ثم تمت عليهما الاولى ببيع فتح كتابه لم يجل له الردودة حتى يجرى له وطئها فان وطئ الثانية بعد وطئ الاولى
 قبل اخراجها عنه كان عالما بخبر ذلك عليه الشئ حرمت عليه الاولى حتى يموت الثانية فان اخرج الثانية عن ملكه لم يرد
 الى الاولى لم يجر له الرجوع اليها وان اخرجها من ملكه لا لذلك جاز له الرجوع الى الاولى قال ان لم يعلم بخبره بذلك
 عليه جاز له الرجوع الى الاولى على كل حال اذا اخرج الثانية عن ملكه والاخرى عند ان الثانية محرمة دون الاولى لكون
 بغيره الرجوع حتى يشتر الثاني ولو اخرج الاولى من ملكه حلت الثانية ولا حد عليه على التفادي ولو كان له اثنا اثنان
 موطوءتين احدهما حرمت الاخرى وان كانت الموطوءة حلت له الاخرى فان فتح الكتابة للغير قبل وطئ الاخرى كان خيرا بين
 له اذا تزوج امرأة جاز له شراء اخوها او طيها بملك اليهين سواء كان شراؤها مستقلا على النكاح او متاخرا ولو كان
 له امه بطاها بملك اليهين جاز له تزوج باخنها فحرم عليه الامه مادامت الثانية في حباله وتخللها المنكومة وان لم
 تختم له وطئها ببيع او شبهه ويجوز ان يتزوج باخت خبته اذا لم تكن اخنائه ودون تركه افضل وكذا يجوز للسيد ان
 يتزوج باختي خبته اذا كانت احدهما اخته من ابيه والاخرى من امه ويجوز ان يجمع بين المرأة وذويها ابها وابنتها
 لو تكن امها وبين امه الرجل بنت امه اذا كانت من غيرهما ان يتزوج الرجل ابنته بام امه وابنتها وذلك ان يتزوج
 الرجل بغير امه مع غيرها **في** من قبل جارية شهوة او لسانها كذلك لو يتعاقب به طهر باخنها وكذا لو نظر الى غيرها
 ولا يحرّم امها ولا بنتها وقال الشيخ تحريم وهو ممنوع وهل تحرم على ابنة ابنه بغير النظر او القبيل او اللبس من غير وطئ
 قال الشيخ نعم ونحن نمنع ذلك وتخلل المني على الكراهية علة بالاصل ولو نظر الى ما سبق لغيرها لهما النظر اليه او قبله
 ليس بغير شهوة او بغير الحرمة اجماعا **في** التي الطاري لا ينشر الحرمة فالوفى بام امه بعد العقد او بابنتها او لا طباخها
 وابنتها او ابنتها لم تحرم امه عليه كذا الوفاء لابن جارية الابن وبالعكس لم تحرم على ما لهما وقال الشيخ تحريم سواء
 بما قبل الوطى او بعد وقال الشيخ اذا زنى بجارية ابنة قبل ان يطاها الاب حرم على الاب للملك وطؤها وان كان قد
 تكبد وطئ الاب لم يحرم وليس بعقد ما اذن السابق على العقد المشهور ان من زنى بعته او خالته حرمت عليه بنتها فما
 وباح من كل ما بين اذن المنع وكذا لو طباها او جملنا او فقهه بغيره على الاب طباها المفعول به واخذ وبنته فحرم
 مؤبدا سواء كان للواط باقيا بالخفة بكمالها او بغيرها بعد ان يتحقق الاقارب سواء كانا صغيرين وكبيرين وبالفقر بوجه
 تحريم على المفعول به فاذا رتب الفاعل ولا يحرم مع عدم الاقارب من الطرفين ويجرم مع الاقارب حيلة للمنعول ان علت
 بينانه وان تزنى ولو كان له ام او اخت او بنت من الرضاع فالاقرب يحرم من ايضا ولا يحرم بنت خبته لا اخت ابنة ولو
 المخون فالاقرب لا يحرم عليه بغيره والعدو ولو لا طمكرها على اشكال او شبهة عليه بامه فكذا ما اذن السابق بغيره
 ضيقا على هذا ما انه ينشر حرمة المصاهرة كالوطى الصحيح الاخرى لا ينشر واختلف علماء انا باعتبار الروايتين على قولين فسد الشيخ
 بغير ام المزني بما وابنتها ويجرم على الاب من زنى بها ابني وبالعكس خالف الفقهاء السداسي في ذلك **ح** وطئ الشبهة
 عقدها هل ينشر حرمة المصاهرة ام لا قال الشيخ نعم وفيه اشكال اقربا لانه لا ينفردون بقطر المدة معه ولحقه الولد ولا فرق بين شبهة العقد
 كن تزوج فاسدا مثل نكاح الثمار مع عدم علمه بالخبر وبين شبهة الوطى كن وطئ امرأة اشبهت عليه بزوجه وبين شبهة
 الملك كن اشترى جارية شرافا سدا او تهيئت عليه امه الغير بامه الحكم في ذلك كله سواء وحكم الرضاع في جميع ما تقدم حكم
 النسب **ط** اقسام الوطى ثلاثة مباح طلق فيه طلق بغيره المصاهرة سواء كان بعقد او ملك بين او باحة فحرم به الموطوءة
 وان علت على الوطى بيناها وان تزنى وتحرم الموطوءة خاصة على اب الوطى وان علا على ابنته وان تزنى بخبرها مؤبدا وقصير

ابنه في
 لا يجوز له الرجوع
 ثم يشر في العدة
 او القوي



في حكم بقية المحرمات الغير المؤبد

١٥

بما يوجب اللعان لو لم تكن صما او خرسا او قنطرة ما بالابو جبال العان لولا لانع لم يحرم عليه كذا الوعد وغيره من النساء او كانت ذات عيب لا ولو كانت صما بغير خرس او قنطرة ما بالابو جبال العان حرة ابدا على اشكال **ق** من طلق امرأته اشبع فطيلقات المدة بكنها بينهما وجلان حرمته على المطلق بدو ظاهر هذه الفتوى في تناول المحرمات لان الامه تنقسم الى نكاح او غيره وجال فتح يحمل المحرمات في السنة المطلقا للامه بمنزلة الثلث للمحرم وفيه ضعف في محرمات في التاسعة اذا نكحها بينها او غيره وجال لصدوق فطيلقات التسع ونكاح وجلب عليها وهو ضعيف ايضا وعقد المحرم في طرف الامه مطلقا وهو اقواها وان كان لا يخلو عن نظركم في طرف المحرم في طرف المحرم بين الزوج المحرم وغيره ولو تداخل بين الطلقات التسع للمحرم طلقات التسع ونكحها اكثر من رجلين فالوجه ثبوت المحرم الويل الفصل الرابع في نكاح المحرمات بقوله مطلق وفيه **ق** لا يثبت احكام المحرمات على التام بعد بقاء حكم المحرم في حاله من حره وهذا الفصل معصوم عن كون فن عقد على امرأه حرم على غيرها سواء كان العقد دائما او منقطعاً مادامت في جوارحه فاذ كانها بموت او طلاق جاز نكاحها وكذا لا يجوز الجمع بين الاخير في النكاح الدائم والمنقطع وملك اليه من قد تقدم فان عقد على احد الاخير حرمته الاخرى حتى يطلق الاولى فان طلقها بائنا جاز له العقد اخفها في الحال وكذا لو طلق وان طلقها لم يحل الثانية حتى يخرج الاولى من تحتها فان عقد على الثانية والاخرى في جباله كان العقد باطلا وان وطئ الثانية فرق بينهما قال الشيخ رحمه الله ولا يرجع الى الاولى حتى يخرج النكح وطئها من تحتها فان جئت بولد كان حاملا لمحرمه والاقرى عندي جواز الرجوع الى الاولى من غير نظر المدة ولا فرق في ذلك كله بين الدائم والمنقطع وقد ذكر في المتن ان انقضت حبلها لا يجوز العقد على اخفها حتى ينقض عقدتها والوجه عند الاستصحاب في ذلك جواز العقد على الاخف بعد انقضاء الاجل في الحال **ب** لا يجوز العقد على الامه وعنده حرة الابا دون المحرم فان عقد من غير اشهاد ان قال الشيخ بتجبر المحرم في الفسخ والامضاء والاعتراف قال ابن ادريس يقع باطلا لا ينفذ الرضى في صحته بل ينضم الى المحرم ولو قبل بوقوعه موقوفا كان حراما اما القول بجواز فسخ عقد المحرم المقدم فضعيف لو عقد عليها في حاله واحدة كان العقد على المحرم ماضيا وعقد الامه باطل عند الشيخ وابن ادريس لو قبل موقوفا كان حراما ولو عقد على المحرم وعنده زوجة مته كان العقد ماضيا ولا خيار ولا امة هنا ولا فيما تقدم ثم ان كانت المحرمه ماله فلا خيار لها ايضا وان لم تكن ماله بان له زوجة مته كانت بالخيار في عقد نفسها بين الفسخ والامضاء ولا خيار لها في عقد الامه ومنه اخذوا المحرم العقل على الامه المتقدمة او الثانية لم يكن لها بعد ذلك خيار ولا خيار للمحرم لو كانت له امه كما بالملك بكم الممنوع بما حكم الدوام فلو وقع على حرة كان المحرم منع عقدها او يقع باطلا على الخلاف ولو وقعها في عقد صحيح عقد المحرم وبطل عقد الامه ولو عقد على المحرم وعنده امه متمتع بها تجبر المحرم في فسخ نكاحها ولو عقد على المحرم بائنا وعنده امه اشبع فطيلقات المحرم فلو نكحها ايضا وكذا لو عقد على حرة دائما ثم على امه متمتع بها فان المحرم تجبر بها وكذا لو جمعها في عقد وكذا البحث لو كانت المحرم متمتعاً بها والامه دائما **ج** شرط بعض علماء ما في نكاح الامه دائما امرين عدم الطول وهو عدم التزوي وهو الخبر عن المهر والمنفعة وخوف العنت وهو المنفعة من التزوي من بعد الطول او من الفسخ لم يجز له نكاح الامه من جمع الشرطين جاز له العقد على امه واحدة لا غير الاقرب لها شرطان في التدبير الاول يجوز فسخه لنافقها العقد على الامه وان كان سابقا **د** لا يجوز للمحرمان بيع عقد على اكثر من اربع حواير بالعقد الدائم فمن تزوج اربعاً من الحواير بالدار حرة مطلقا زاد غبطة الا ان يشارك احد الاربع بموت او طلاق او ما اشبهه من اللعان وشبهه وان مات احد منهن او طلقها بائنا جاز له العقد على اخرى في الحال وان طلقها رجعياً لم يجز له العقد حتى يخرج المصلحة عن عقدتها ولو ادعى امرأها بائنا المدة فانكرت فالقول قولها وعليها المنفعة وكان ان يترجى بالامه او بالاخت ولو كان له ثلث فترجى اثنين في عقد واحد قبل تجبرتها بشاهدين قبل بيع باطلا وكذا لو تزوج اثنين عقب طلاق الرابعة او من قبلها ولو ثبت عقد الاولى خاصة ولو تزوج حسناً وعقد واحدة لا فساد لطلان مع احتمال التجبر يجوز له ان يعقد بالثمة على من شاء من غير خص في اربع وان كان لا فضل ان لا يتجاوزهن وكذا يجمع بين ابي عبد الله كان في الوطئ ملك اليه **هـ** لا يجوز للمحرمان بيع عقد من الامه دائما على اكثر من اثنين ويجوز ان يقد منقطعاً على اكثر من اثنين ويجوز للمحرمان بيع الدائم بين حرتين وامتهن وبين ثلث حواير ماله ولا يجوز ان يجمع بين ثلث حواير وامتهن ولا بين اربعة حواير وامه ولا بين ثلث امه وان لم تكن معهن حرة ولا فرق في الامه بين الفسخ والامه الاولى

في حكم بقية المحرمات الغير المؤبد

كتاب النكاح

(١٥١)

والمكاتبان المشترطان والطلاقان اللذان لم يقدرا شيئا مما المطلقان اذا اذنت شيئا ومن انقضت بعضها ففي محرمها اذا اذنت
 منهن اشكال اخر بل المحرم يغلبنا الجانب المحرم ويجوز ان يقبل على الاما ما في عدمه في المتعة وكذا انكح بها ان لم يكن
 ما شاء وكذا الاباحه في الامور العبدان يقبل على اكثر من حريم غبطة ويجوز ان يقبل على اربع اما كذلك وعلى حرة او
 ولا يجوز له العقد على حرة وثلاث اما ولا على حريم وانه لا حصص في المنقطع والتحليل في الحرة والامام كاتر ولو انقضت بعض الامور
 كالحرة بالنسبة اليه تغلبنا المحرمه وان لم يقبلها بالامر في المحرمه لعله اما انقضت بعضها لا في اربعة بيكم المحرم في العدم وحكم العبد
 ما فيه من الجهتين ولا يباح له اكثر من حريم او اثنين او حرة وامتنين في لا يجرها الحامل من الزنى على الزاني ولا على غيره
 ولا يفسخ في بائنه العقد عليها الى الوضع **ح** من طلق الحرة ثلث طلاقات بينها رجعتا حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره سواء كان
 تحت حرا وعبد فاذا طلقها الثاني ومات عنها جاز الاول العقد عليها ان حصل شرط المحلل الا بئنه فيما بعد ومكنا اذا ما في
 طلاق السنة محرم بعد كل ثلث محل مع المحلل اما طلاق العدة فقد بينا انها محرم في شع اما الا مة فاذا طلقها زوجها المحرم والعبد
 طلقين حرمت على الزوج حتى تنكح غيره فاذا انكح غيره فارتفع جاز الاول العقد عليها وهكذا ان لم يبع كل طلقين وشغل مع
 المحلل والاشكال في الفرق بين طلاق العدة والسنة في الامور فقهية ومن انقضت بعضها ففي علة طلاقها اشكال **ط** من منع
 نكاح الامة مع وجو الطول من العتق ووجو نكاحها مع وجو من يقرضه المهر مع رضا الحرة بتاخير صداقها او تنويض بعضها
 لان لها ان تطالبه بقرض صداقها في المدة فلحقه الضرر وكذا يجوز مع وجودها في الضرر في الشوبع على الواحدة فان
 امتن دفعه بطل العقد عنده وان رتب ثبوت عقدا الاول ولو عقد دفعه على اربع حرا وامة فسد عقدا لا متخاصة ولو تزوج
 الامة ثم وجد الطول لم يقصد عقدا اجماعا ولو قال بعد العقد كنت واجدا للطول بين العقد وصدقه المولى حكم بفسا العقد
 حقا وان كذبته ففي حقه خاصة ولو كان ذاما لقال اسفله بعد العقد لقول قوله ولو تزوج بامة ابنته ثم ورثها بطل النكاح
 فان وصيها ابوه لغير وخرجت من الثلث فان اختار الوصي له ايضا العقد صحح الا كان له فسخه ولو كان القبول بعد الوفاة
 وقتنا الملك بطل النكاح وان قلنا انه كما شف عن الملك حين الوفاة فلا بطلان وهكذا القضايل وقتنا بانقال
 الموصي به الى الوارث اما اذا قلنا ببقاءه على حكم مال الميت هو الحق فلا بطلان على المقدر **ي** لا يجوز للعبدان
 بتزويج الامة على الحرة كما قلنا في المحرم الا برضى الحرة وكذا لا يجمع بينهما في عقد واحد من ذوالرضى يا لو كانت نخبة حرة
 صغيرا لا يمكنه وطؤها جاز له نكاح الامة على المولى وكذا لو كانت كبيرة غائبة لا يصل اليها على اشكال ولو وجد ما يشري
 به الامة جاز له العقد على الامة اذا لم يرغب اليه حرة **ب** من تزوج امرأة ثم علم انها كانت قد فنت لم يكن له فسخ العقد
 ولها الصداق عليه ولا يرجع به على المولى في وانه له الرجوع **ج** اذا تزوجت المطلقة ثلثا وشروط على المحلل في العقد
 انه لا نكاح بينها بطل العقد وقيل يلغو الشرط خاصة ولو شرط الطلاق صحح النكاح وبطل الشرط والمهر والمهر المثل
 مع الدخول ولو لم يصرح بالشرط وكان في نيتها ذلك او شبه الزوجه والمولى لم يفسد النكاح وكل موضع حكم فيه بفسخ العقد
 فانها محل على الزوج الاول مع الدخول والفرقة وانقضاء المدة وكل موضع حكم فيه بفسا العقد فاحل لا محل بل نكاح
 الثغار باطل وهو ان تزوج بنته او لبنته برجل على ان يزوجه الرجل بنته او لبنته ويجعل بضع كل واحدة مهر للآخرى ولو
 عقد اكد ذلك فلا نكاح بينهما ولو قال زوجتك بنتي على ان تزوجني بنتك على ان يكون نكاح بنتي مهر لبنتك صحح نكاح
 بنته وبطل نكاح بنت الخاطبة لو قال على ان يكون نكاح بنتك مهر لبنتي بطل نكاح بنته وصحح نكاح بنت الخاطبة لو قال
 زوجتك بنتي على ان تزوجني بنتك على ان صدق كل واحدة منها مائة صحح النكاح وقال الشيخ رحمه الله وبطل المهر كونه
 جعل مائة في كل واحدة تزويج الاخرى شيئا آخر فيبطل الشرط فيبطل المهر لا فرق بين اختلافهما في المهر وانفاقهما وانما
 حكم بفسخ النكاح هنا لانه لم يشترط في البضع اثنان بخلاف الاول لئني جعل بضع كل واحدة منها ملكا للرجل الاخرى
 ولا يثبت بالمهر ولو قال زوجتك بنتي على ان تزوجني بنتك على ان يبيع كل واحدة منها مع عشرة دراهم فهو للآخرى بطل
 ايضا ولو قال زوجتك بنتي على ان تزوجني بنتك ولم يبيع مهرها صحح النكاح ان كان مهر المهر ولو قال زوجتك جارية
 على ان تزوجني بنتك ويكون رقبة جارية بفسا النكاح صحح النكاح ان كان مهر المهر ولو قال زوجتك جارية

في نكاح المشرقات والمسلمة

١٢

أصله

والكفار والأما والغير المنعة ومباح آخر فيه **الأول** في نكاح المشرقات فيه ج حيث لا يجوز للمسلم
 نكاح غير الكنائيات من بنات الكفار ومساكن كان مقدرا له أو مقدر ملك يمين بالاختلاف ما الكنائيات من اليهود
 النصرانية والمجوس فالشهور يخرجهم من العقد الدائم وفي المنع وملك يمين لربان اقربها الجواز على شكل في المجوسية
 هنا في الاختلاف ويجوز في الكنائيات استدامة كان جليل الذمى عنه كتابه في نكاحها **باب** اليهود لهم كتاب لتوثيق
 والنصارى لهم لا يجزى ما المجوس قبل كان لهم كتاب ثم تخدع من بين أظهرهم ظاهرا كذب في حقهم في أحكامهم ما الظاهر
 فهم قوم من اليهود ويجوز لهم في بعض الفروع حكمهم حكم أهل الذمة وقيل يوثقون حكمهم حكم الحرثين أما الصابون فتقبل
 هم نصارى وقيل أنهم يوثقونهم في الأصول ويقولون إن لملكنا طوق وصيدونا الكواكب حكمهم حكم الحرثين أما من نكاح
 غير التوراة ولا يجزى الكفار حكمهم حكم الحرثين أيضا وذلك مثل نصف يوثقون في يوردا من انقل إلى من أهل الكتاب
 عن كان بعد النسخ كانوا يحكم الحرثين أيضا وان كان قبله حكمهم حكم أهل الذمة **ج** إذا قلنا يجوز نكاح الذميين بثلاث
 ما ثبت للزوجة المملكات من الحقوق كالسكنى والنفقة والكسوة والضم أحكام الأبناء من مطالبها لغيره عندنا ما المذكور
 الطلاق وثبتت عليها حقوق الأرواح كالتمكين من الاستماع والسكنى حيث شاء ويجوز له وطؤها قبل الفسار من الجور
 أو النكاح عند انقطاعها ولو قلنا بالنكاح في المسلمة فكذلك أيضا في غيرها الفصل وان لم يصح منها النية تحصيل الحق الذي
 وان تعدد تحصيل حق الله تعالى وكذا لو كانت مسلمة مجنونة فاشترىها على الفسار وان لم يصح منها النية وما الفسار من
 الجنابة فلا يركب نكاحا لها عليها الحاصل أن كل ما يمنع من الاستمتاع فلا جباها على في الشك كل ما يمنع من كمال
 الاستمتاع ففي جباها على فظروها لا يمنع منه ولا من كماله فليس لها جباها على فطول شعرها ولا الاطفاوان منع
 من الاستمتاع اجبر على الشراء فلا وله منعها من البيعة والكنيسة والخروج من بيتها وشرب الكبر من الخمر بحد
 الاشكال احوال فلو كانت مسلمة وازادت شرب النبيذ على مندوب الخمر منع في منع الكافرة من كل الخمر بحد احتمال
 ثبوت النجاسة عند النكاح وكذا البسر له منع المسلمة عن اكل الثوم والبصل واشباهها وله منع المشرقة من لبس جلد البقرة ومن
 النجاسات التي يمتنع **باب الفصل الثاني** في اسلام احد الزوجين وفيه **باب** بحثنا اذا اسلم زوج الكنائيات
 دونها فهو باق على نكاحها سواء اسلم قبل الدخول وبعد ويجوز له نكاحها بالعقد السابق مع كراهة ويكون حكمها ما نقله
 سواء كان في دار الاسلام او في دار الحرب واختلف المذاهب في ما لو اسلمت كنائيات يهود وزوجها فان كان قبل الدخول
 انفسخ العقد ولا مهر لها وان كان بعد انظر قدة الطلاق فان اسلم فيها كان النكاح باقيا وان انقضت على كراهة
 عنه ولها المهر وقال الشيخ ان كان الزوج بشرابط الذمة كان النكاح باقيا غير أنه لا يمكن من الخلو بها وان كان الدخول
 عليها بالبلوغ لم يفسد العقد والعدة للحرة ذات الاخرى ثلثة وللأمة ثمران ولغيرها ثلثة أشهر ولو كانت شفيقة من شخص
 انظر ثلثة العدة بالاشهر ايضا مع الدخول **باب** اذا اسلمت يهود بعد الدخول فقد قلنا انها يفسد العقد وعلمها نفقة
 سواء خرجت العدة وهو باق على الشرك واسلم قبل الانقضاء **ج** غير الكنائيات من بنات الكفار كانوا اذا اسلموا احوال
 منهم فان كان قبل الدخول انفسخ النكاح في الحال سواء كان المسلم الرجل والمرأة ولو كان بعد الدخول انفسخت العدة فان
 اسلم الآخر فيها كان النكاح باقيا والا انفسخ العقد لا فرق بين ان يكون المسلم الرجل والمرأة ولا اعتبار بالذمة في هذا الحكم
 وعلى الزوج نفقة العدة مع الدخول كما قلنا فلهذا ان كانت ولو كان للمسلم هو فان انقضت العدة قبل اسلامه لم يكن لها نفقة
 ولنا اسلمت في الاشهاد كان لها النفقة عن المستقبل وفيها مضى وجهان احوالها الموقوف فلو قال اسلمت بعد شهر من اسلامي
 فلا نفقة فيها على قال قبل بعد شهر من القول قول مع يمين وكذا لو قال قبل انقضائها العدة قال زوجها نفقة وقال
 بل بعد الانقضاء فلا نفقة قال قول قول لو اسلم احدهما وكلف الآخر حتى انقضت العدة وقت البيوت ولو اختلفا فقال
 الزوج اننا اسلمت فنفقت فلا نفقة لك وقال بل اسلمت فاقبى النفقة احتمل تقديم قوله على بقية البيوت لا يثبت واصلها
 براءة الذمة وقولها الوجوه النفقة عليها ولا الاصل البقاء **ج** اذا اسلم الكافر عند اكثر من حزاب وثبات بالعقد الدائم
 فاسلمن او كنائيات ان لم يكن يفسد نكاحا وفاق البوائى سواء تربعت عليه من او وقع دفعة واحدة وسواء اصابه الا والبلاد

في نكاح المشرقات

والسنة

كتاب النكاح

او الاخر في المتباين كان حر ولو كان املا وحر ابر تخر منهن وحرين او اربع حزاب ولو كان اربعا لا اذ يثبت عقده عليهن
ولا اختيار ولو اسلمت المرأة وقتها تخرجت ما تبين فان كان متبركا كان عقدا ثانيا باطلا لان قضاء عقد بطلا معا ولا اختيار
لها فيها ولو احر عقبا بطلان كان له الاختيار وقال الاخر لا لانه ليس ابتداء عقد والعقد ليس عليهم حرين وحره وامتنان
اربع اماء **هـ** اذا اسلم الكافر عن امره ونفسه ما وجبت فان كان قد دخل بها حرما مائدا وان كان قد دخل بها لبنت خاصة
ثبت عقدها وحره لا موقوف وان كان قد دخل بالام خاصة حرمت لبنته وتدا وعل بجره الامه مؤبدا بحجره
على البنت هنا قال الشيخ نعم وان لم يكن دخل بها قال الشيخ يخرها منها شاء اذ عقد الشريك لا يحكم بصحة الا بانضمام الاختيار
وقال الاسلام ولقد لو تزوج عشر فاختار منهم اربعا لم يجب البواقي مهر ولا نفقة ولا متعة بمنزله من لم يقع عليه
عقد فاختار الامه كان بمنزله من لم يقع على البنت يحتل لزوم نكاح البنت اذ عقد الشريك صحيح كما لو تزوج اخيه فاختار
ابنتها ما يكون صحيحا فيها وصحة النكاح في البنت يقتضي المحرم المؤبد في الام واختار الشيخ هنا لا يجمع اختياره في الثالث
ولو كانت الام والبنت منهن له فان كان وطئها حرما مائدا وان وطئها حرمت الاخرى كذلك وان لم يكن وطئ
شيئا منها تخر **و** لو اسلم عن اخيه تخرها منها شاء وعلى سبيل الاخرى مواءم دخل بها اولا وكذا لو كان عنده امرأة
وعندها اوقالها اذ لم يخر الحرة والنكاح يثبت للاح او بنت الاخت ولو اجاز طه نكاح الجميع كذا لو اسلم عن حرة
ف لو اسلم الحر عن اكثر من امين زوجا تخر اثنين منهن ترتيب عقدهن او انفق مائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة
للطول ولا ولو اسلم عن حرة وثلاث اماء فان اسلمن معه ثبت نكاح الحر وبطل نكاح الاماء ان لم يخر الحرة وان رخصت
اختار اثنين منهن وانفخ نكاح الثالث ولو اسلمت الحرة خاصة ثبت نكاحها وقف نكاح الاماء على ضابطها فان
اخارتها اختار اثنين ان اسلمن في العدة او كونا بآيات ولو اسلمت الاما خاصة فان اسلمت الحر في العدة ثبت نكاحها وكان حكم
الاما ما نفقه **ز** وان نفقت على الشريك بطل نكاحها واختار اثنين من الاماء ولو طلق الحر قبل اسلامها بآيات فان نفقت
العدة على الشريك تبين ان الفرية وقعت حين اختلاف الدين وان اسلمت في العدة ثبت الطلاق واختار من الاماء اثنين
ومن منع من نكاح الاماء مع الطول لا يبطل نكاح الاماء بثبوت نكاح الحر قبل الطلاق **ح** او اسلم عنده ثمانية
فاسلم مع اربع كان له اختيارهن وانتظار الباقيات فان خرجت العدة وهن على الشريك وقع الفسخ في الشراكات ثبت نكاح الاثني
والاختار من حين اختلاف الدين وان اسلمن في العدة كان له ان يختار اربعا من شاء منهن فنفخ نكاح الاخر من حين الاختار
وبعد من ذلك الوقت قضاء ولو اسلم اربع وكان البواقي كتابات كان له ان يختار الكتابات ولا ينعى على الكفر فنفخ
نكاح المسلمين من حين الاختار **ط** لو اسلم عن اربع اماء زوجات فاسلمت احداهن كان له اختيار المسلمة وانما الباقيات
فان اسلم قبل قضاء العدة كان له ان يختار اثنين وانفخ نكاح الباقيتين من حين الاختار وان افق على الكفر حتى انقضت
العدة حصلت البتة باخلاص الدين وكان نكاح الاولى لازما بغير اختياره ولو اختلف نكاح المسلمة لو كان كتابا
فلا يسلمن ان نقضا العدة فيكون نكاحا لازما ولو نفخ نكاحها لم يصح الفسخ في الحال الا ان يسلم اثنين واختار نكاحها
نكاح الاولى لم يرد على اثنين ولو اختلف نكاح الاولى احتل صحة الاختار لان الفسخ لم يصح والتمس ان لا يقع اذا قام
البواقي على الكفر لم يقض العدة فاذا اسلمن فيها فان نفخ نكاح من شاء صحيح وكذا لو كان عنده ثمانية فاسلم اربع لم يكن له نفخ
نكاحهن الا ان يسلم الباقيات فان نفخ قبل اسلامهن لم يسلمن في غير اختيارهن ما نفقه من الاحتمال **ي** قد بينا انه يجوز ان يخلع
الامام ويجو الطول نكاح بعض علمائنا من ذلك فعلى النكاح لو اسلم بعضهم وهو مسرف اسلم بعضهم وهو موبس واختار نكاح من اسلم وهو
مفسر فسخ نكاح من اسلم وهو مؤمن لا غلبه لاجتماع اسلامها وموافق الاختار والبس لا يمنع من الاختار للاولى
الظهر **ما** لو اسلم عن حرة واربعة اماء فاسلم الاماء معه ثم اعفن فاحرق الحر قال الشيخ لم يكن له اختيار الاماء قبل العتق
بالحر ولا بعد لان وقت الاختار وقت اجتماع اسلامه واسلامهن ومن ح امانان لم يخر ما سلمت الحر في العدة ثبت نكاحها وانفخ
نكاحهن الا ان يخر قبل ان يخر اثنين وان لم يسلم اختار اثنين من الاماء لان مكان المرعى وقت ملك الاختار ومن ح امان
لا وقت يجوز ولو اختلف اختار فان سلمت الحر في العدة انفخ نكاح البواقي والاختارها الا ان يخر الحر وان لم يسلم ففي صحة نكاح

في اختيار الاربع من الزوج وكيفية

19

الاشهادين اللذين اخذوا احوال ما لو اعين قبل اسلام الزوج واسلم من ثم واسلم او بعد اسلامه قبل اسلامه من ثم اسلم
 كان له ان يختار بعد الان حاله الاختيار في الجماع اسلامه واسلم من ثم اختار من ثم انقضى نكاح الحر باختياره ان لم يكن في
 الاختلاف اللذين ان لم يسلم وان اختار حتى قبل الخامسة قال الشيخ كان له ذلك ويجوز الزامه باختيار تلك منهن وما اختار
 الا بعد النظر حال الخامسة ان لم يكن من كاح تلك منهن فلا يخلو لاختار تلك الاخرى ان اسلمت في العدة فخير بينهما وبين الرابعة وان
 انقضت عن الشريك ثبت عقد الاربع **يب** لو اسلم العبد عن امين واربع حر او فاسلمن كان لهن اختيار امين وحر او
 حر من وليس للامين ان يختار اقرانه وهل للحر يرد الى الشئ نعم فيبقى عنده ان يختار منهن **ج** لو كان يختار العبد
 ما فاسلم من ثم اعفن واخر اسلامه كان من اختيار الفسخ فيمكن هذه الحر ان اسلم في العدة وان بقي على الشريك فينقض العقد
 بالاختلاف فيظهر لطلان الفسخ لمصافاة اليقونة وهل يمكن عقد الحر بغير وجهان والمقام فان اسلم في العدة اختار اشهادين
 وان انقضت على الشريك فيفسخ النكاح من حين الاختلاف فيثبت لعدة منه وهل يمكن عقد الحر بغير قوتى الشيخ عدم ذلك للبرء
 ولو اختار المقام قبل اسلامه لم يعتد به في سقط حقه من الفسخ عند اسلامه ان سكن عن اختيار الفسخ والمقام لم يبطل لا على
 الزماني فان عام الزوج على الشريك حتى انقضت لعدة وقع الفسخ باختلاف الدين وكان ابتداء العدة من حين الفسخ وقوتى الشيخ
 انما يمكن لا يمكن عدة الحر وان اسلم فيهما فان اختار فراقه فيفسخ النكاح واعتدوا ح عدة الحر وان اختار المقام فخير اشهادين ولو
 اسلم العبد قبلهن ثم اعفن كاذر ان اختيار الفسخ فان كن مشركات فلا حكم لاختيارهن من المقام عتق الله تعالى على الشريك
 انفسه نكاحهن وان اسلمن فخير اشهادين واختار المعتقة على العتق ولو ادعت عتقها بالعتق كان مما يوجب عتقها كان القول قولها
 مع اليقين والافلا ولو ادعت جهالة الحكم قوتى الشيخ القول قولها والقول قولها مع اليقين ولو ادعت العتق والامه معا قال الشيخ
 لاختيارها ولو ادعت دونه ولم يعلم حتى يحق في ثبوت الخيار جهات قال بعض علماءنا يشوب اختيار المعتقة وان كانت تحت
 حر فلا يسقط خيارها بمعتقه **ف** لو اسلم العبد عن ربع من يورثه معه ثقتان ثم اعفن ثم اسلم الباقيات كان له ان يختار
 اثنتين لانه حين ثبوت الاختيار كان عبداً فاذا اختار اثنتين وفارق اثنتين كان له ان يفرجهما لانه حر ولو اسلم ثم اعفن واسلمن
 لزمه نكاح الاربع لانه يجوز له نكاح الاربع وقت اجتماع اسلامه **الفصل الثالث** في الاختيار وكيفية **ج**
 يختار اذا اسلم الحر فاختار ربع كتابات ثبت عقده عليهن ولو كن وثبات ويجوز انما انظر في العدة فان اسلمن ثبت عتقها
 ولا خيار له ان انقضت لعدة على الشريك انفسه النكاح من حين الاختلاف ولا خيار له لو كن اكثر من ربع حر وثبات فاسلمن
 في العدة مع الدخول جعل عليهن خياراً ربعاً وفارق البواقي من حين الاختلاف ويثبت من تلك الحال فان امتنع من الاختيار
 حليفه كما كان فان اختار والاخرجه وعزته فان امتنع اعاده الى السجن فان اختار والاخرجه ثانياً وعزته فان اختار والاخرجه الى
 السجن وهكذا الى ان يختار وليس للحاكم ان يجارعه ولو جن بكلامه لاختار الولى عنه **ب** يجب على الزوج الا اتفاقاً على
 الجميع الى ان يختار فليسقط النكاح على من اختار فراقها فان مات قبل الاختيار ونحوه ثمانية سنين وجب عدة الوفاة على الجميع فان كن
 حوامل اشهدن باعبد الاجلين وان كن آيات وصغار اشهدن بربع اشهر وعشر ايام وان كن من ذوات الافرء اشهدن
 باعبد الاجلين اشهر وهو اربعة اشهر وعشر ايام وثلاثة اشهر او يوقفنهم الرضخ لهن فان اصطحن اما بالتخصيص لبعضهن او
 بالانفصال لهن او بالمساواة وضع اليهن وان لم يصطحن بقى موقوفات ان طلبت الاربع فما دون منه شياً او صطين ولز طلبت
 منهن عطين ربع الثمن مع الولد وربع الربع مع عدم تضمن بهما اصطحن عليهن ان طلبت نصف عطين نصف وهكذا وتوقف ثانياً
 ولا يسقط حق من اخذ ما تخلف لو كان فيهن مولى عليها او يكن للولاء ان يئذ اقل من من الوفوت لانه اقل نصيبها مع القسمة
 ولو كن اربع وثبات واربعة كتابات فاسلم الوثبات مع اسلامه ثم مات قبل الاختيار احتمل ان لا يوقف شئ لان الايقاف انما يكون
 مع ثبوت الزوجات ويجهل هذا في خيار الكتابات فلا يرضى وقول الشيخ فيكون مبرأ اليافى الوثبة ويجهل الايقاف حتى يصطحن
 كما يوقف الميراث مع الحمل وان شككنا في ارضه الا ان نصيبهن لا يرفع اليهن مع اصطلاحهن حتى تصطحن مع نصيب الوثبة الذين
 يكون لهم نصيب بالزوجات ان لم تكن وارثات لزوجتهن فيم يجهل الا في اليقين لو ث الزوجات هناك **ج** اختلاف الدين
 في الاختلاف وكذا الاختيار فلا يثبت ان اسلم وعند عتقه ويجوز تبني قبل الدخول انفسه النكاح وكان لها نصف الميراث

في الاختيار وكيفية

كتاب النكاح

٢٠

مباحا ولا يفسد من المثل وان لم يتم شيء فهو موقوف على المنفعة وان كان بعد الدخول وجب المسمى المباح كماله وهو المثل في المسمى او
 متى حراما ولو اسلمت هي ولا فان كان قبل الدخول سقط المهر باجمعه وان كان بعد ثبت الجميع ولو اسلمت دفعه او كانت كناية
 بالنكاح بحاله وكذا الصداق المباح ولو قال اسبق اسلمه احدنا قطعاً ولا تسلم اليقين فان لم يكن المرأة قبضت شيئاً من المهر
 فليكن لها المطالبة لا مكان سبعة ما وان كانت قبضت رجوع الزوج بنصفه خاصة ولينكها المطالبة بالباقي لا مكان سبعة فهو قسمة
 بينين ولو اختلفا في السابق فالقول قولها استصحاباً للمهر ولو ادعى الاستصحاب في الاسلام وادعت في احداهما لا تولى فلا
 قول الزوج عملها باستصحاب المنداح في الاختصاص قد يكون قولاً مثل اخبرتك واخبرتك نكاحاً واخبرتك حبلى وامسكتك
 نكاحاً او ثبتك نكاحاً وما اشبه ذلك قد يكون فعلاً بان يظا او يقبل او يمس بشهوة على اشكال بينهما ولو ثبت الاختصاص
 ثبت فعلاً الاربع الاولى وان دفع البواقي ولو قال المازاد على الاربع اخبرتك فراقك في نكاح البواقي ولو قال للاربع
 اخبرتك او مسكتك صح نكاحاً حتى وان دفع البواقي ولو قال للاربع طلقك نكاحاً حتى وطلقن وانفخ نكاح البواقي
 وكذا لو اطلق واحدة ثبت نكاحهما وطلقن مكان له اختياراً فله ان قال للاربع فارقتك او لم يكن اختياراً وان دفع نكاحهما
 وثبت عقدا البواقي الظاهر والاولى ما يملكها اختياراً على اشكال او لو حلف على الاجتناب الاطماناً ثم تزوجا وطبها وجبت
 الكفارة والظاهر يوجب اجبه به غير الزوجية فان اختار غير من ظاهر الى مائة سنة حكمها وان اختار احد جهاتهما حكمها
 وكان العوض من حين الاختيار وان لم يفرقها ومدة الايام من حين الاختيار وقال الشيخ رحمه الله الذي يقضيه مذهبنا ان
 الظاهر والاولى ما يملكها اختياراً ولا يقضي غير الزوجية وفيه قوة ولو قد فارقها من حين الاختيار فله ما سقط الحد بالبينه او باللعان وان
 اختار غير ما ثبت الحد الا مع البينة هذا اذا اطلق او ظاهر الى ان وقف بعد اسلامه من ولو قال قبله فان انقضت العدة حررت
 العدة له رخصه بالبينه خاصة وسقط حكم البواقي فان اسلمن فيها فان اختار غيرهما فلا حكم وان اختارها ثبت حكم الجميع
 وفي القعدة التمتع والرضا ولم يفسد بالبينه واللحان هو الاسلام واسلم ما زاد على الا ربع معه وجب ان يزوجا رابعاً وليس له
 اختيار ما زاد ويحق كما انه لم يكن له اختيار الزايد ولا يجب اختياره من دفعه بل يجوز مشاقتان ولو قال للاربع ففخت نكاحاً حتى يقصد
 حل النكاح ففخت انفع عقد هو ان كان الباقي رابعاً فازاد ولو كان الباقي اقل من اربع لم يجز وهل يكون لا غياضة ثبت الاختصاص
 للاربع من الجميع او ثبت نكاح البواقي وتقبل ما لا اربع من اللواتي ففخت نكاحاً حتى الاقرب لتاخر ولو قصد بالفسخ الطلاق
 لم يقع الطلاق الا ان يكون من يتقبله لك ففخت وما في غير ذلك وهل يكون اختياراً لمن يقصد من الطلاق بلفظ الفسخ فيه
 اشكال اقرب لذلك ولو كان رابعاً لا غير فاسلمن معه ثبت نكاحاً حتى ولا اختياراً فان قال ففخت نكاحاً حتى لم يصح سواء صدر حل النكاح
 او الطلاق لان الفسخ انما يكون بالعيب في الاختيار ليس ابتداء عقداً فاما موتك من ابن كان صحيح النكاح منهم وتصح
 العقد الاول فبين فلو اسلم عن ثمانين واسلم صدره فان اختار من اقصد نكاح البواقي وان تزوج اسلام البواقي فانه المسمى
 قبل اسلامه ثم اسلم لم يطل الاختيار فان اختار الاختيار لم يثبت الموت وان اختار الموت ودفع من لبي الاختيار كان صح
 بل بينهما غايضة الحكم فلو اسلم وتحدثت فاسلمت فاحد فاختارها صح ولو اسلمت ثمانية فاختارها انها صح وهكذا الى الاربع
 ففقط خمسة الخامسة ولو اختار ففخت نكاح المسألة اولاً لم يكن له ذلك لانه لا يملك ففخت النكاح في واحدة حتى يريد على المسألة
 على الاربع فلو اسلم البواقي لا فربح جواز اختيار نكاح من ففخت نكاحاً او لا كقوموع الفسخ لا غياضة ولو قال حين اسلم كلاً اسلمت
 واحدة فعلاً اخبرتك ففخت نكاحاً لم يصح سواء قصد الفسخ او الطلاق ولا يثبت اختيارها لو قصد الطلاق لانه تليق بالفسخ بالشرط
 فيكون من شرط النكاح علق الطلاق به فكان باطلاً اشكوا لا اعتد به في الاختيار لانه تليق بالنكاح على شرط اذ تعلق المسمى
 عليه يستلزمه ط ولو اسلم وتحدثت وتحدثت مدخول بها باقية على الشرط فزوج باختيارها او اربع سواها في عقد واحد قبل
 عدتها كان العقد فاسداً لا موقوفاً وكذا لو كان تحت اربع وثلاثين فزوج بالخامسة قبل انقضاء العدة ولو اسلمت اربع
 وروثه فزوج باختيارها فان انقضت العدة وهو على الشرط انفع نكاح الاول من اختلفا للدين ونكاح الثانية ولو اسلم
 هو والاخر في العدة فخير من شاء من الاختيار لو تزوج الشرط ففخت ثم اسلمت بعد انقضاء المدة فلا نكاح بينهما وان اسلمت
 قبلها كان النكاح باقياً الى حين الانقضاء ولو اسلم الزوج اولاً بعد الدخول انظر العقدان اسلمت ففخت من الاجل شيء كان

المعقود

في نكاح المرتدة وانكح الكفار

٢١

املك بها تلك المدة ولا فلا نكاح وهل يرجع من المهر بنسبة المدة الفاضلة بعد اسلامه الا قريبتك ولو اسلم قبل الدخول فانتقضت المدة او العدة
 ونهر من شريكه فالأقرب ثبوت نصف مهرها ولو اسلمت ومنه قبل الدخول فالأقرب علم المهر بنسخ النكاح في الحال فلو اسلم
 في المدة لم يملك نكاحا ولو كان بعد الدخول ثبت لها من المهر بقدر ما استوفاه من الأمان والأقرب ثبوت الباقي لأن الآية
 منه فلو تزوج الشريك بشرط الخيار اريد انفسه فاسدا فان اسلمت لم يفر على النكاح الا بقدر ما استوفاه ولو كان الخيار لها او لها
 ولو كان الخيار للمدة فان اسلمت قبل انقضائها اقرا عليه **باب** لو تزوج وهو مشرك فان اسلمت في المدة لم يفر عليه لأنه لا يجوز
 ابتداءه في حال الاسلام وان اسلم بعد انقضائها اقرا عليه ولو تزوج بحليلة امه وابنه وامراه طلقها ثلثا او اعفها ثم اسلم لم يفر
 عليه ولو غصبها حال الشرك ثم اسلم لم يفر عليه ولو غصبها حال الشرك ثم اسلم لم يفر عليه كذا لو طارعت على الوطى من غير عقد
ج اذا اسلم بعد ان طلق كل واحد من الاخرين ثلثا ثم اسلم واذا زاد الزوج باحد بينهما قبل ان ينكح غيره لم يكن له ذلك اعتبارا
 بفسخ طلاق الشريك الصحيح لو اسلم واسلمت ثم طلقها ثلثا يقال له طلاق من كنت تمخار منها فاذا عتق جاز له العقد على الآخر
 ولو اسلم عن ثمانى سنه واسلمت معه فطلقته من ثلثا كلف خيار اربع فادعته من وقع بهن الطلاق وحل له نكاح الباقيات
الفصل الرابع في الارتداد وقته ومجته اذا ارتداد الزوجين عن الاسلام قبل الدخول انسخ النكاح
 الحال فان كانا من قبل من طهر النكاح في الحال فان كان المرتد ارجل ثبت لها نصف المسمى الصحيح نصف مهرها
 ان كان مسمى سدا والمنع ان لم يمت وان كان المرأة سقط المهر ان كان بعد الدخول ثبت المهر ثم ان كان المرتد ارجل عن طهر
 انسخ النكاح ووجب قبله وتعتد المدة عدة الوفاة ولا جاد عليه لو نكح ان كان عن غير فطوره وقت الفسخ على انقضائه
 الطلاق فان انقضت لم يرجع فلا نكاح بينهما وان رجع في ثمانها كان املاكها ولو كان المرتد المنة انتظرت عدة
 الطلاق فان رجعت كان املاكها ولا فلا نكاح بينهما ويقتضى انفساح النكاح من حين الارتداد لا من حيث انقضاء العدة
 ولو ارتد معا فالفضل كما قلنا **باب** المرتدة يمنع من وطى الزوج المسلم للدخول بها لان النكاح موقوف على انقضاء العدة
 فان وطىها ولم يرجع في امته كان عليه مهر مثل وكذا لو كانت هي المرتدة فوطىها او ارتد معا وان رجعا ورجع المرتد
 منها في العدة فلا مهر لذلك لو طى عليه **ج** المرتدة لا يصح نكاحها للمسلم لشركها ولا للكافر لغيرها بالاسلام
 اذا اسلم وزوج المشركه ومما ثم ارتد فان قامت الزوجه على الشرك حتى انقضت العدة من حين اسلم فعدا بانت منه من
 الاسلام باختلاف الدين وان اسلمت في الاثنا فبقيت عدة البيوتة باختلاف الدين وبضر بها عدة من حين ارتد
 عاد الى الاسلام قبل انقضائها فانها على الزوجية وان لم يعد حتى انقضت فعدا بانت من حين الارتداد **هـ** اذا كان
 تحت الشرك ثمانى سنه فاسلم واسلمت معه فارتد قبل ان يخار وقت النكاح على انقضائه المدة فان ارد ان يخار او رجعا
 ارتداه لو يكن له ذلك فان علق قبل الانقضاء كان له الاختيار وان انقضت قبل رجوعه حصلت البيوتة منه من حين ارتد
و اذا كان تحت اسلام كتابية فانتقلت عن دينها الى اهلها عليه كعبادة الاصنام لم يفر عليه جاعا فقبل عدة قبول
 غير الاسلام منها وقبول الرجوع وقبول اي دين يفر عليه عليه فان كان الانتقال قبل الدخول انسخ النكاح وان كان بعده فان رجعت
 الى دين الاسلام ارد منها او دين يفر عليه على الخلاف في العدة فانها على النكاح والامانة بانقضاء العدة وان انتقلت الى دين يفر عليه
 كان الى اليهودية او النصرانية فان قلنا بقبوله كان النكاح مجازا لا انسخ العقدان كان قبل الدخول فقف على انقضاء العدة ان كان
 بعد وان انتقلت الى المجوسية انسخ العقد قبل الدخول وقف على انقضاء العدة فان رجعت العدة او اسلمت فانها على النكاح ان قلنا
 الرجوع وان خرجت المدة انسخ النكاح ولو انتقلت زوجة الى الكفر وقع الفسخ في الحال لو عاد الى دينها
 فكذلك بناء على انه لا يقبل منها الا الاسلام **الفصل الخامس في ما يختص بانكح الكفار وفيه** من يباشر
أ انكح الشريكين صحيحا وطلاقمهم ذافع فلو طلق الشريك زوجته ثلثا ثم اسلم لم يحل له مزاجتها الا بالملك ولو كان للمسلم زوجة مشركه
 فطلقها ثلثا ثم تزوجت بغير طلقها حلت للعدل **ب** اذا اسلم الذي تحت عدة اكثر من اربع حرم ميثا اثنان اربع منهن كالحرة والوفى
 بينهما الاقرب شئ واحد وهو الحر في ذمها امراه منهم وكان ينفق ذلك ككافرا واسلموا اقر على ذلك بخلاف الذي فاته لا يفر على مثل ذلك

في نكاح المرتدة

في نكاح الكفار

کتابخانه

[illegible]

١٥٨

مباحث في النكاح المماليك

٢٣

صحح من حيث النكاح ختاناً لو تزوجها على أنها مسلمة فبانت كتاباً بطل العقد ومن قال أنها مسلمة العقد بطل من وجوب ختانها ولو تزوج عبد
بأمته كان عقداً صحيحاً لا أباحه محرمته قبل ويحرم بيعها المولى شيئاً من ماله والأول الاستحباب وكان الفراق هنا يبدأ المولى فبأنه باعها دون
أن يقع طلاقاً ويكون ذلك فتناً بينهما ولو مات المولى تخير الوارث في فتح العقد وإبقائه **و** إذا تزوج العبد بغير بيعه عليه فبطل العقد
والنكاح لم يكن لها مهر ولا نفقة وكان أولادها رقاً أو لا ولو كانت عاملة فلا أولاد وأحرار ولا نفقة عليها ولها المهر يتبع به العبد بعد عتقه ولو
تزوج العبد بأمته غير مولاة كان الولد مولاة ومولى الحاربه معاً ولو تزوجها في النكاح أو لو بائناً ولو تزوج أحد هاتين الأختين كان الولد
لن أمه وإن أم الوتر في العبد بأمته غير مولاة فإن الولد هنا المولى لأمته خاصة **ف** لو تزوج حر بأمته اثنين ثم اشترى واحدة منها بطل
العقد وخرم وطئها سواء أجاز الشريك العقد بعد الانبعاث على خلافه ولو حللها لأمته الشريك فبطلت بآبائه الوطئ ولو كان يكره ذلك
نصفها وكان الباقي حراً لم يجز له وطئها بالملك ولا بالعقد إلا بغيرها ولو باها فبطلت العقد عليها في زمانها المحقق **ف** لو تزوج
أن يتزوج بأمته ويجعل صداقها فقبول تزوجتك اعتقتك حبكت مهر نسفتك فبطلت بها عقد النكاح قال الشيخ وهو
قدرة العتق على التزويج عتقت كانت بالخيار في النكاح ومنهم من منع ذلك وجعل المعتبر به العتق كان العقد لا ينفذ إلا على
قول الشيخ لو فطر العتق عتقت فإضاة النكاح فلا يجزى أن امسكت منه صداقها فبطلت يوم العتق فان رضى بان تزوجها
بالبينة وكانت معلومة صح والأول ولو تزوجها بغير البينة صح لها عليه المستحق له عاينها فبطلت ولو طائس الذي جعل عنه ما صدقها قبل
الدخول قال الشيخ وجع نصفها رقاً أو نسفت فبطلت كان له من صداقها يوم وطئها يوم ويجوز أن يشتري من سهم الرقاب قال
ابن البراج يرجع بنصف البينة وهي حرة واختاره ابن ادريس هو عند قولي ولو قال لها اعتقتك على أن تزوج بك ولم يقبل
اعتقتك صدقتك نفذ العتق على تردد والأقرب عدمه وجوز قبول النكاح فان امسكت فلو كبر ثبوت البينة ولو كان للحره ثبوت
حال له اعتقتك على أن تزوج في حق العتق ولم يجز التزويج قال الشيخ ولا شيء لها المكن النكاح حق له والحالة فيه ولو قال
له عتق عبدك على أن تزوجك بنتي فاعتقه نفذ العتق ولم يجز على البذل التزويج وهل عليه السبيل بنية العبد قال الشيخ فيه
قولان والظاهر مرده للجهل ببناء على قول الرجل لسيد العبد عتق عبدك عن نفسك على أن على مائة درهم ففي وجوب البذل قولان
وقول الشيخ عدمه لأصل البراءة الذم **ط** إذا فطنت الأمه نفسها قبل الدخول لم يسقط مهرها وكذا لو فطنتها السبد ولو فطنت
ففسخ قبل الدخول أو فطنتها سبدها لم يسقط المهر بغيره وقول الشيخ سقوطه وكذا الجحش **ع** يجوز بيع الأمه المروجة
ويكون ذلك كالأطلاق عندنا فإن أجاز المشتري النكاح صح فإن فسخه كان مفوضاً وخياره على الفور فان علم ولم يفسخ لم يفسخ
وكذا العبد إذا بيع وكان تحت أمه ولو كان تحت أمه فبيع قال الشيخ ثبت للشري الخيارات مبنياً على أنه ومنع ابن ادريس ذلك وحكم
بأنه في النكاح ولو كان المالك فباعها لآخر كان لكافي أحدهم المشتري بالخيار وكذا لو باعها على أحد الوبايع أحدهما دون الآخر
كان للمشتري الخيار بين الفسخ والإمضاء وكذا للبايع على من عتده أن كل منهما المالك فباع أحدهما أحد الزوجين تخير
المشتري بينهما والمالك الآخر بين الفسخ والإمضاء ولو حصل بينهما أولاد وكانوا لمولى الأبوين **ف** إذا باع الحاربه فاختار
الشري الأمه ثم سافر بها لم يكن لها نفقة وكذا لو لم يرسلها إلى الزوج ليل أو غيرها أو ألبسها ثياباً أو ما فاته بيجها النفس
على الزوج وعلى المولى إرسالها ليلاً للاستمتاع ولا يجزى سائر ما لها منها وأغلان نفقة لها **ب** إذا تزوج أمته فإن كان
متمم صححاً فهو له فإن باعها قبل الدخول سقط المهر لو أجاز المشتري كان المهر له إن أجازته كالعقد لما انفذ ولو باعها
بعد الدخول فالمرء الأول سواء أجاز الثاني أو فسخ وقال الشيخ إن كان الأول قبض المهر فهو له فإن كان بعد الدخول فقد استقر له وإن
كان قبله ونصفه وإن كان لم يقبضه فلا مهر لها إلا الأول ولا الثاني فإن اختار المشتري الأمه ولم يكن قد قبض الأول المهر
كان للثاني لأنه لم يخل في ملكه فإن دخل بها بعد الشراء استقر له الكل وإن طلقها قبل الدخول كان عليه نصف المهر **ف** لو
فان كان الأول قد قبض المهر ورضي الثاني بالعقد لم يكن له شيء وإن باعها قبل الدخول فمضى المشتري بالعقد فدخل بها الزوج
بعد البيع كان نصف المهر للسيد الأول ونصفه للثاني وإن كان قد قبض الأول بعض المهر ثم باعها لم يكن المطالبة بالباقي المهر
دخل بها أو لم يدخل لأنه حال بينه وبين الاستمتاع بما وإن كان الثاني رضى بالعقد كان له الطالبة بباقي المهر وإن لم يرض
له ذلك **ج** للسيد الاستيذان بالحاربه المروجة وإن كره الزوج فها هو له الثاني فمضى الزوج في ذلك للمولى أيضاً أجاز فها هو

كتاب النكاح

٢٤

من الزمان من غير رضى الزوج **ب**ل لو زوج عبدا ثم باع الشئ المشتري المتخ وعلى المولى ضعف المهر منع بعض علمائنا من
 الأمرين فبى لو باع امه وادعى ان حملها منه وانكر المشتري لم يقبل قوله في اخذ البيع وهل يقبل في الخاق النسب قبل ثم
 انكر لا يقبل به نصير فيه نظر ينشأ من حصول التصرف كما لو مات المفقود وادى له سواه **ب**ل يجوز للمولى عتق جاريته
 سواء كان الزوج قد دخل بها او لا وسواء كان الزوج عبدا للمولى او لغيره او خرا وعلى كل تقدير ثبتت الجارية خيا فسخ النكاح
 انما ثبت لو كانت تحت عبده لو كانت تحت حر فلا اخذ الشئ وهو موقوف الجارية على الفور ولو عتق العبد لم يكن له خيار ولا لولاه
 ولا لزوجته حره كانت او امه ولا لمولى الجارية ولو زوج عبدا امه ثم اعطى لانه راعفها معا كان لها الخيار وكذا لو كانا مالكا
 ثم اعتقت الجارية او اعفها معا كان الخيار لها ما شاء ولو عتقت لم يعلم كان لها الخيار مع العلم وان وطئها قبله ولو عتقت
 فلا فرق ثبوت خيارها على اشكال ولو طلقها الزوج رجعا ثم اعتقت كان لها الفسخ ايضا والصحيح تنفي المدة ولا بد من
 على الرضى بالنكاح يجوز استناد النصير الى جاء الفقرة فلو صير رجعا فاما المدة فتقتضى النكاح انفسه وعندك في ذلك اشكال
بل لا يملك المهر بالولد لا يمتنع بالولادة بل هو قائم على الرقبة لكن لا يجوز بيعها ما دام ولدها حيا الا في من رقبها اذا كان راسا على
 مولا ما ولا مال له سواها قبل يجوز بيعها بمائة المولى في الدين الحبط بالتركه وان لم يكن ثمنه ولبيس يتجدد لو مات الولد وتجدد
 بيعت فطلقا وغادرت الى شخص الرق ولو مات الولد وتجدد عتقت من نصيب الولد ولو عجز النصيب قبل بلزم الولد المولى في
 المختلف من عتقها وقبل فتسمى هو في فواتر في لو كان ثمنها دينها فاعفها مولا ما وتزوجها وجعل عتقها صداقا ثم اودعها
 وانفس ثمنها لو مات ففقد العتق والنكاح وكان الولد خرا وقال الشيخ في بيع في الدين ويؤاخذ ولد ثقا وليس بمعتد **ك** اذا تزوج العبد
 باذن مولاه يجره او امه نصير كان الطلاق ببد العتق ولو طلق مولا لم يبرح وليس للمولى ايجان على الطلاق ولا منه عتق لو
 زوج به بامته منح العتق كان الطلاق ببد المولى لان يعرف بينهما بغير لفظ الطلاق فيا مرفا باعترافه او يقول فسخ عتقك كما
 دخل العتق ولا اهل يكون ذلك طلاقا قبل نعم حتى لو كرهه مرتين وبينهما رجعة حرمت الا بالعتق قبل يكون فسخا محررا ولو
 اما لو ان بلفظ الطلاق فانه يكون طلاقا حقيقه ولو طلقها الزوج ثم باع مالك الجارية جارية تمت المدة وصلح على
 الشئ استبرأ فزادته على المدة قبل ثم وليس بمعتد **ط** قد بينا انه اذا عتقت لانه تحت عبدا كان لها الخيار الا في صورة
 واحدة وهي انه اذا زوج امه وعتقها مائة بمائة ملك مائة فاعفها في مرضه ثم ما او وصيه يعقها فانه لا خيار لها قبل الدخول
 لانه يقطع مهرها فزادته عليها على الثلث فيسرق بعضها فيظل خيارها قائم ودور قبل العتق ثبت الخيار لا يستقر المهر
 بالدخول ولو كانت تحت حر فاعتقت في ثبوت الخيار خلافه فان قلنا بسقوطه لو كانت تحت عبدا عتقا اعتقت لم يكن لها
 خيار لانه يعتبر حين حرها وفي تلك الحال هي تحت حر ولو اعتقت لو لم تقام حتى عتق ففي سقوط خيارها نظر **ك**
 لو عتقت بعد عتقها جارية العتق فان كانت فاستبرأ ببد اخر او عمل قبل قولها مع الهين وان كانت في موضع لا ينجح عنها الرق
 منها ولو ادعت جارية الحكم فالأمر بصدقتها مع الهين **ك** كل موضع ثبتت لها الخيار بعد السوان اخذت فانه قبل الدخول
 سقط المهر فان كان بكرة فان كان الدخول قبل السوان ثبت المهر لان السوان الفسخ الى حالة العتق الحاصل بعد الدخول وان كان
 يجب به المثل لان السوان الفسخ الى حالة العتق فلو طلقها في نكاح فاستبرأ اخذت المهر قال الشيخ ان كان المهر مسمى في الوصية
 وان كانت مفوضة فالمهر لها لان المهر في المفوضة يبيع بالعرض من العرض وهي حره **ك** اذا طلق العبد لانه جارية
 ثم اعتقت كان لها الفسخ وسقطت الرجعة ولا تساقف عتد اخرى بل يتم عتد حره ولو سكنت لم يسقط خيارها فان راجعها
 في المدة كان لها خيار الفسخ ويثبت بكرة الحره من حين اختيار الفسخ منها ولو خرجت المدة ولم يراجعها انقضت العتق
 والمدة منها حره وان اخذت المهر من قبل راجعها لم يبرأ جارية حتى انقضت المدة فقلنا ان راجعها
 كان لها اختيار الفسخ فان فسخ انقطع النكاح وعليها عتد الحره من حين الفسخ ولا يبطل الخيار والقام المنقذ خيار الفسخ
ك لو اعتقت نصيبه تحت عبدا لم يسقط خيارها وانظر بلوغها فتتار على الفور وللزوج الاستماع بما قبل
 البلوغ وليس لولائها ان يخار عنها وكذا الجوزة وكذا لو زوج الكافر جارية نصير بشره اسلم واسلمت بغيره وكان النكاح
 موقفا حتى يبلغ ويخار او ينع الولد منها من الاستماع حتى يبلغ العتد **ك** لو انفق بعضا لم يثبت لها الخيار وانما يثبت

في النكاح بملك المهرين

في النكاح بملك المهرين

لما سمع كمال الحر فيه وكذا الاختيا والعتق وتضمنه انه كره خيار الامتراء في ما ذكره الاشارة عليه من عدة المهر للطلاق
من حين اختيار الفسخ ويكون باننا ليس للزوج الرجعة فيها الا بعد استأناف كقولنا انما عقدت تحت عبد فطافها قبل ان يخار قال الشيخ
الذي يلقب بهذا مينا عنه وقوله صلا لا استأمره بطال الاختيار ومحمد قولة العتق لا يزيل النكاح فقد صا دعه فملكه فبيع بمحمد
وقوله مره في ان اختيار الفسخ لم يقع لاستئنا الفسخ بعد العتق الى حاله العتق فسا كان النكاح انفسخ في تلك الحال فيكون الطلاق
والعتاق في نكاح مفسوخ وان اختار في النكاح وقع **الفصل السابع في النكاح بملك المهرين وفيه بط مجتأ**
وحلى الاماء في نكاح بامور ثلثة العقد عليهن باذن اهلتهن وقد سلف ملكتهن وابعاده المولى لهن وهذا الثالث في الحقيقة
في الاولين لان الاجماع منعقد عليه فعند المصنف قدس سره الله روحه من الاول وعند الشيخ رحمه الله انه من الثاني اذا ابا عنه
ملكته للنافع والاول من الاقسام بخبر في عدة فالحرة لا يبيع اكثر من اثنين والعبد لا يبيع اكثر من اربع واما القسم الباقي
فلا يبيعه ان في عدة بل يجوز للعبد معان يبيعها فيما شاء من غير حصر ببيعهم على المالك مما لو كان اذ زوجها
حتى يحصل الغرة ويقضى عدتها ان كانت فاعده ولا يجوز له النظر منها اليها الا يجوز لغير المالك ليس للمولى الفسخ لعقده
الا ان يكون الزوج مملوكه ولو باعها متخيرا لشري في الفسخ والامتناع اذا اشترى منه لم يجز له وطبها حتى يسيرها بغيره
ان كانت من محض او يمشي واربعين يوما ولو كان لها زوج فاجاز نكاحها لم يكن له بعد ذلك فسخ النكاح وكذا لو علم
بفسخ ولو فارق الزوج حلت عليه بعد العدة ولو لم يجز نكاحه كاه الا شرا عن العدة كيجوز شراء ذوات الزوج من اهل
الحرب ببناتهم وما يسه الكفار منهم كل من ملك منه بائنه كان لا يجوز له وطبها قبل ان يسيرها بغيره او يمشي
يوما ولو ملكها خادما او كانت لحدل واخبر بغيرها او كانت لمرأة خالفا لابن اذ ليس في الثلاثين او ابيته وخامسا سقط
استبرأها ولو ملك امه فاعتقها كان له العقد عليها والوطى في الحال من غير استبراء ولا ضل اشترائها ولو كان قد وطبها فاعده
لم يكن لغير العقد عليها الا بعد العدة ثلثة اشهر مثلثة اشهر **في** يجوز للرجل تحليل جارية لغيره والصيغة فيه خلعتك
وطبها او جعلتك في حل من وطبها لا تحل بافظ الغاية وهل يحل بافظ الاباحة قولان ولو قال ذهبت وطبها او سوغتها
ملكك ففي سوغتها بذلك اشكال ولو قال اخذتك وطبها لم يجز ولو حلل امه لم يملكه ففي سوغتها له روايتان احدهما يجوز
مع التعيين للوطى لانه نوع اباحة والمملوك اهل لها والثاني النكاح لانه ملكك والعبد ليس بمصالح له في يجوز تحليله
واما الولد ولو اتفق بعضهما فاحلته لم تحل ولو باها ما منعقد عليها متعة في يومها فالمرءى يجوز ولو كانت مشركة فاحل احد
لصاحب حلت **ح** يجب تقبض السبي على ما حلكه المالك وما يقبضه الغارة تناوله فلو احل له التسبي او اللبس لم يحل له
الوطى والاستخدام ولو اباحه الاستخدام لم يجز له سواء ولو اباحه الوطى خازله التسبي واللس حرم عليه الاستخدام ولو وطى
في موضع المنع كان فاصبا وعليه عوض البضع وكان الولد رقا للمولى **ط** يجوز ان يحلل الرجل جارية لغيره ما وزن
مولا ولا يجوز للمملوك الوطى بدون الاذن **ي** اذا حل جارية لغيره لغيره شرط رقبته الولد لزم الشرط وان شرط الحرية كان
وان اطلق فربا يتا احدهما ان الولد رق للمولى الجارية وهي خبر الشيخ والثانية حر وهو العمل وعلى قول الشيخ يجب على الاب
فك الولد العينة يوم سقوطه حبا وعندنا لا شيء عليه **فا** اشترط الشيخ في بعض قواله في التطيل ضبط المدة وفيه نظر **ب**
اذا اشترى امه حاملا قال الشيخ في انها لم يجز له وطبها حتى تضع او يبيع عليه بغيره وعشرة ايام فان اول وطبها قبل ذلك
وطبها فبها دون الفرج وفي الخلاف انه مكروه وهو الاجو **عند** **ج** اذا طلق الامه بعد الدخول بما تم باعها مولاها في العدة
اتمت العدة قاله البسوط ويجب عليها الاستبراء لانها حكان لا يتداخلان والا فرب جواز وطبها للشري بعد العدة
ف في الحرة اذا اشترى زوجها المملوك او دنته او اشغل اليها باحد وجوه الملكية كان طلل النكاح ليس لها ان يبيعه او يعتق
عليه فان اذنت ذلك لم يكن الا بان ينفقه وتزوج به **ف** اذا تزوج السيد باذن مولا فالنفقة على المولى فان ابق
المملوك قال الشيخ سقطت النفقة وبان من الزوج وعليها العدة منه فان عاد قبل خروج العدة فهو مملوك بها ولو خرجت
العدة قبل عودته انتقضت النفقة وليس بمحمد بل النفقة ثابتة وكذا الزوج غير **ي** يجوز ان يطل الجارية وفي البيت غير وان
بها من الامتين ويكره ذلك في المهر كذا يكره وطى الفاجرة ومن ذلت من الرقي **ف** اذا تزوج مملوكه بغيره فان المهر فدية المولى

كتاب النكاح المنع

٢٤

وكتاب النكاح المنع

باعتد قبل الدخول قال الشيخ وجب بغيره على الولي وقال ابن ادریس يجب قبله نظر **ح** اذا اعتق امته لمزوجه ثم مات الزوج
 ودونته فلو علق عتقها بموت الزوج قال الشيخ لو لم يكن لها ميراث كان عليها عدة الحرة ومنع ابن ادریس من هذا القول لان العتق بالشرع
 باطل والتدبير بما يصح اذا علق بموت المولى **و** اذا اعتق امه وله فارتدت بعد ذلك تزوجت مياوات منه بولد قال الشيخ
 كان اولادها من الذمى قال الذي اعنفها فان لم تحبها كاتوا اولادهم وبغير عتقها الاسلام فان رجعت والاوجب عليها ما
 يجب على المزدحم عن الاسلام ومنع ابن ادریس قبله الاولاد **الفصل الثاني في نكاح المنع وفيه كذا** **ح** كتاب النكاح المنع
 هو النكاح المنقطع وهو ان يزوجها مائة معينة كاليوم والشهر والسنة وغير ذلك من الازمنة المحصورة وقد انفقت الامانة على
 سنوبه عملا بنص القرآن والمناظر من النبي صلى الله عليه وآله انا باعها واجمع المسلمون على ذلك وادعاء الشيخ لم يثبت استناد
 الى عمر وقوله ليس بمحرم **ب** لا ينفذ هذا العقد من الاجابة هو وجوبه انكحان ومنشك مدة كذا بمهر كذا والقول وهو بطلان
 على الرضا مثل قبلت النكاح والمنع ولو قال قبلت ورضيت فخصر جاز ولو بدا بالقبول فقال تزوجت فقالت زوجتك صح
 ولا ينفذ بلفظ الهبة والمليك الاجارة والغاية بشرط في الاجابة القبول الا ان كان بصيغة الماضي فلو قال اقبل وارضى
 وخصم الا انشاء لم يقع وقبل لو قال تزوجتك مدة كذا بمهر كذا وقصد الانشاء فقالت نعم او زوجتك صح **ح** لا ينفذ
 هذا العقد من ذكر الاجل المعاوم والمهر المعين فلو اخل بها بطل اجاها وكذا لو اخل بالمهر ولو ذكر المهر اخل بالاجل قال الشيخ ينفذ بها
 وقبل بطل العقد هو الا تبنى **ح** ليس للاجل تقدير شرعي بل تقدير منوط برضاها سواء طال او قصر لكن يجب ان يكون معينا
 لا يتطرق اليه الزيادة والنقصان ولو علق عليها بغير يوم صح اذا قدره بالغاية المعينة كالزوال والفريق ولو ذكر اجل محرم وبطل العقد
 على الصحيح قولين ولو قدر المدة بالفعل كالمرة والمربع فان قدره بزمان معلوم صح وان جيز له الزيادة على الشرط في تلك المدة
 اطلق بطل قبل ينفذ بما وفيه وانه صح ولا ينظر اليها ابتداء فاع ما شرطه وهي ضعيفة ولا بشرط في الاجل اتصاله بالعقد بل
 يجوز ان ينفذ عليها شهر مضى بالعقد وصاخر عنه على اشكال خلا يجوز لها نكاح غيره فيما بين العقد والمدة ولا نكاحه فيها الا
 بعد اخر ولا ان يزوج باخنها قبل حضور الشهر وانقضائه ولو ذكر شهر او طلق افض لا اتصال بالعقد فلو تركها حتى انقضى
 هذا الاجل المتخى خرجت من عقد واستقر لها الاجر وقال ابن ادریس ينفذ بها **ح** المهر ليس بقدر في نظر الشرع بل يصحح على ما ينفقان عليه
 من كثير قليل بشرط ان يكون معلوما بالكيل والوزن والمساغة او الوصف معلوما فلو علق على المجهول غير المشاهدة او على ما لا يبيع فبطل
 بطل العقد يجوز ان ينفذ على صبر من طامر مشاهدة او كتمه **ح** بشرط في الزوجه ان يكون مسلمة او كتابية وفي المجهول اشكال
 ومنعها من ثوب النحر وكل لحم النحر مرد استعمال الحرام لا يجوز المنع بالوثنية ولا الناصية المباشرة بالعداوة كالحواشي لا يجوز
 المسلمة ان يمنع الابا المسلم ولا للمؤمن ان يمنع بالمال **ح** المشرك لا دام في غير المصاهرة فلو منع امرأة حرم عليها بها وبنيها
 مع الدخول وان علق لا فلاح سفك نشانه وقد تقدم وكذا لا يجوز ان ينفذ بانه وعنده حرة على الدوام الا بانها قد دونت
 دون اذنها وقف على صاها فان جازته صح والابطال قبل بطل مع الاذن والافه في الحجر وكانت منع كانت كالدام ولو منع
 عنها في عقد واحد صح على الحرة وقف على الامة على الرضا وكان باطلا على الخلاف ولو دخل الشرع على الامة كان الحرة الخبار في منع عقد
 والرضا به وكذا لا يجوز ان يدخل عليها ميتا خيها ولا ميتا خيها الا مع رضى العمة والحال فان فعل كان باطلا **ح** بشرط
 يكون المرأة مؤمنة عفيفة وبكره لا تمنع بالزانية فان فعل منها من العجور وليس شرطا وبشرط ان باها عن ما لها مع التهمة فان كان
 لها زوج تركها ولا يجب عليها السؤال بكرة المنع بالكر من وفادتها فان لم يكن لها امر كره ذلك فان فعل كره له اقضاها
 وليس يحرم ولو شرط عدم حرم عليه **ح** لو اسلم المشرک وعنده كتابية بالعقد المنقطع ثبت عقده ما دام الاجل وكذا لو كان كافر
 ولو اسلمت بغيره مع الدخول اذا انقضت العدة او خرج الاجل ولو اسلم انفسح العقد وان لم ينفذ في العقد مع جوار الاجل فهو باطل
 بما ولو دخل بها انفسح العقد من حين اسلمت ولو كانت غير كتابية فاسلم بعدها بعد الدخول وقع النسخ على انفساخ العدة او خرج
 الاجل ايها حصل قبل اسلم الاخر انفسح النكاح وان اسلم الاخر مع بقاء العدة والاجل كان العقد باقيا ولو كان قبل الدخول
 النكاح في الحال لو اسلم وعنده حرة وانه ثبت عقد الحرة كان عقدا لامة موثوقا على رضى المحرم **ح** يجب دفع المهر بالعقد
 وهبها اياه قبل الدخول سقط نصفه فان كان قد وصيته المهر ثم وهبها رجع عليها بالنصف او دخل استقر المهر باجمعين وقت

احكام المنة والنكاح والمحلل

٢٧

له بالذمة ولو اخلت ببعضها كان لمان يضع من المهر يمينها وينسب جميع المهر الى المدة لانصته او منته عن نفسها جميع المدة فلا مهر لها
 بخلاف الزوجين ولو بان فساد العقد بان ظهر بها زوج او كانت اخت زوجها وما اشبه ذلك فان لم يكن دخل بها فلا مهر ولو
 فسدته كان له استغاثته وان كان قد دخل كان لها ما اخذت وليس عليه تسليم ما بقى الوعد ثبوت المهر مع الجهالة منها واستاذ
 ما اخذت مع علمها ولو حصل لها عذر يمنع الوطى في الاجل كالحض من المرض في سقوط المهر اشكال يا لا يحل العقد من الشرط
 يجوز كذا المهر والاحل ما عداها فتحت كره مثل ان يذكر الانقضاء لها ولا ميراث وان عليها العدة بعد الاجل ولو اخلت بشي من ذلك
 انعقد مع ذكر الشرطين وكل شرط في العقد مما يلزم لوقاوت العقد لا ما ينقله او يباخر عنه ولا بشرط مع ذكره في العقد
 اعادته بعده ويجوز ان يشترط عليها الايمان ليلك او نهال او في وقت بعينه وان بشرط المهر او المرات في الزمان المعين فلا يجوز
 التعديت ولو شرطت لا يفرجها في الفرج لم يجز له وطئها قبله ولو اذنت له بعد ذلك جاز على ذنبه وبذلك ولد المنة لا حق
 باويرة لا يجوز لاحدهما نفسه عنه ويجوز الفل عنها ولا يفق على اذنها ولو غفلت فانت بولد حق به ولم يجز له نفسه لكان الفل
 ولو نكحها عن نفسه اشغى ظاهرا ولم ينفق الى العان **ك** المنة لا يقع بها طلاق بل تبين اما بجملة الزوج اياها او بجزء من الاجل
 ولا يقع بها ابراء ولا لعان على الاقوي في الظاهر اشكال اقرب الوقوع **ك** لا يقع بهذا العقد نكاح من الزوجين مؤا
 شرط سقوطه او اطلاقا ولو شرطت او احدهما التوارث قبل الشيخ توارثا عملا بالشرط والاقرب عند المنع ولا تنقضي هذه الزوجية
 سكنى ولا يجزى القسمة ويجوز له ان يفتق باكثر من اربع من غير حصر سواء كن حرا او ارقا ما عدا افضل ان لا يتجاوز الا ربع
ك اذ دخل بها وانقضت اجلها او هيها اياها فان كانت من ذوات الحجب وجب عليها الاعتداد بحضنها وان لم تكن من ذوات
 الاقارب وهي من سنين اعتد بخمسة واربعين يوما وان لم يكن دخل بها فلا عدة عليها ولو مات عنها في الاجل اعتدت بربعه
 اشهر وعشر ايام سواء دخل بها او لا ان كان حائضا وقبل شهرين وخمسة ايام والمعتدة لا تاكل وان كانت حاملا اعتدت باسب
 الاجلين ولو كانت امة اعتدت حاملا لثبوتها في خمسة ايام **ك** انقضت اجل المنة ولو دخل بها لم يجز له وطئها الا بعد جلد
 سواء كان المنع منها او منها ولو منعه ابيه لم يكن له المطالبة با امة عوضه بل يرجع عليها بالحر ان كان منعه ابيها **ك** الا
 والاعلان لسا واجبين هنا ولا مستحبين وان كانا مستحبين في نكاح العبطة الا ان يضاف اليه بالزنى فتصحح الاشهاد
ك المرافة ان كانت ضعيفة لم يجز العقد عليها الا باذن ولها ما الاذن الجدة كالدوام وان كانت امة لم يجز الا باذن مالكها
 ولو كان المالك امرأة اخبر الى اذنها وفي فاته يجوز من غيرها وانكر السيد وحده الله ذلك وتاقلها بالوطى من غير
 او تخامع العقد عليها بالاذن وهو حق وان كانت حرة بالنز وشيئا كان لها العقد من غير **ك** يجوز ان يعقد
 امرأة عقد المنة من آراء كثيرة مرة بعد اخرى اذ اخرج مدة العقد الاول ان لم يخرج بعد من العدة وكذا يجوز ان يعقد على اجرة
 بعد الاجل قبل خروج العدة ولا يجوز لغير العقد عليها الا بعد خروج عدها واذا عقد عليها مدة واراد الزيادة فيها قبل
 الانقضاء وهيها اياها ثم استأنف عليها مهلا او من الزمان **الفصل التاسع** في مباحات منقضة وهي **ك** مباحات
 المحلل نكاحه صحيح اذ عقد عقد صحيحا شرعا فان قال تزوجك ان طالعك او حية اطاك كان باطلا ولو قال تزوجك فان
 وطئت طلقك صحيح لنكاح وبطل الشرط ولما مهر المثل ولو نكحها معتقدا انه طالعها اذا اباها او بعقد الزوج او هوان
 او شرط ذلك قبل العقد ثم تعادلت العقد وجب المتي وكل موضع حكمنا فيه بصفة العقد متعلق بحكام النكاح الصحيح كرمو
 حكمنا فيه بالاضداد فان الاحصاء لا يثبت بالوطى فيه وهل يثبت الزوج الاول بمثل ذلك لانه نكاح ثبت بالاحصاء وبدونه
 الحد بمحض المهر بغير علة لانه وطى لا يثبت به للعنا فخرى عجزى ملك الجهن وقوى الشيخ الاخير **ك** الكفاة شرط في
 النكاح وهي المساواة في الايمان من طرفي الزوج خاصة فلا يجوز للمؤمن ان يتزوج غير المؤمن وان كان مسلما ويجوز للمؤمن
 ان يتزوج من شاء من المسلمين لكن بشيئين ان يتزوج بالمؤمنة ايضا وصل بشرط تمكن الزوج من النفقة قبل نكاحه والاقرب
 انه ليس شرطا ولو لم يجد غير الزوج عن النفقة ففي ثبوت خبار الفسخ للمرأة وايمان اخوها سقوطه والجم اكفاء العرب و
 العرب اكفاء قريش ويجوز للمأثمة التزوج بغيره وبالعكر ولا اعتبار بالصانع عندنا فيجوز لصاحب الصنعة الدية كالحا
 والحجار والحار من القيم والمأثمة ان تخرج بالمرتفعة وصاحبة النسب التزيم بالصنعة الجبلية كالتجارة وقواتها ولو وضعت

٢
معين
ال

٢
المنة

في حكم المنة والنكاح

كتاب النكاح

المراة يدون من النكاح لا يمكن للأولياء الاغراض عليها ويجوز انكاح المرأة بالعقد والعقد ولو خطب للمؤمنين لقادر على النفقة
وجاءت بغيره وان كان او دون في النكاح لو نسب الرجل الى قبيلة فبان من غيرهما ان الزوجية الفسخ قال الشيخ والافضل عندنا انه لا يجوز لها ان
تكره ان يزوج الفاسق خصوصا اذا كان شارب خمر او تروج امرأة ثم علم انها كانت زنت لو يكن له فسخ العقد ولا الرجوع على الوطى
بالمهر على الاقوى **ج** وطى النكاح بغير مهر في الفسخ فاذا انقطع النكاح لم يملكها ولا يملكها الاقرب منه فمهرها فسخا
ولو وطئها فاسق استغفر الله تعالى وغرر في وجوب الكفارة فلو كان ثقلان بكرة للحمل ان يجامع قبل الفسخ ولو وطئ
امراة لم يكن له طهرها ثانيا ولا وطئ غيرها من غير غسل **د** الوطى في الذكر مكروه وليس بمحرما مطلقا وما يتعلق بالوطى في القبل من
امتناع الصور وجوب الكفارة والفسخ المهر العدة الا في شئين الاحصاء لا يثبت به علة التحليل للطلاق ثلثا والى ثلثها
بالدحرام بحسب الشريعة **المفصل الخامس** في العيوب والنكاح فيه فصول **الاول** في العيوب فيه **باب** في
العيوب اربعة في الرجل سبعة في المرأة فعيب الرجل الجنون والخصاء والجنون والحب وفي المرأة الجنون والخصاء والبرص والعق
والافضاض والعوى **المرج** **ب** الجنون هو فساد العقل ويثبت لكل من الزوجين خبايا النكاح ولو وجد الآخر مجنونا سواء كان
مجنونا او لا ان المرأة اذا تزوجت فوجدته مجنونا فان كان الجنون قبل العقد كان لها الفسخ وان كان بعد اوقات الصلوة
وان شغل بعد كان لها الفسخ الا ان يعقل اوقات الصلوة فلا خيار لها قال بعض اصحابنا والافضل عندنا ثبوت الاخبار سواء
كان دائما او اودا او لم يعقل منها اوقات الصلوة او لا سواء حدث قبل الدخول وبعد ولا يثبت لخبايا احداهما مع السهو والسرور
من فساد ولا مع الاعمال العارضة من كماله فان زال المرض بقي النكاح **ج** **الخصاء** هو سلب الانثيين ويقتل
المراة به على الفسخ ان سبق العقد وان شغل بعد فلا خيار لها وقبل لها الخيار والوجاهة هو مرض الخصيتين وهو في معنى الخصاء فحكم
حكمه ولو تزوجت فوجدته خصيا او موجوا او اخذت الصبي لم يكن لها بعده ذلك خيار وان استخرق بينهما قال الشيخ
قد خلا بها كان لها الصدا وعلى الامام ان يعزله لئلا يهوى الى مثل ذلك وليس بمعتد في الجنان استوعب العضو واكثر بحيث
لا يقدر معه على الجماع ثبت لها الخيار وان قلده معه على الجماع بان يبقى منه ما يوجب مثله بقدر ما يغيب عنه في الفرج قد رخصت
الذكر فلا خيار لها **د** **الجن** مرض يفسد معه القوة عن شغل العضو بحيث يعجز معه عن الابلاج وهو من عن اي عرض
الجن الاعراض لان الذكر يعرض اذا اراد الابلاج ويثبت به خيار الفسخ للمراة ان كان قبل العقد وكذا ان شغل بعد قبل الد
ولو نجدت بغيره فلا خيار لها وكذا الاخبار لها لو عجز عن طهرها وامكنه وطئ غيرها وكذا لو وطئها بغيره وعجز قبل فلا خيار
ولو نجدت بالجن فلا خيار لها وفيه قول آخر ولو بان خنثى وهو الذي له الفرج حكم له بالرجولة لم يكن لها خيار وكذا المراه
الخنثى اذا حكم لها بالانثوية فلا خيار للزوج **و** لو كان الرجل عقيما لا يولد او كانت المراه كذلك فلا خيار **الشرح** **ج** **الجن**
مرض يظهر معه بلس الاعضاء وتناثر اللحم ولا يكفي قوة الاحراق ولا تقهر الوجبة ولا استئذان العين فان كان في المراه كان للوطى
خيار الفسخ فان كان في الرجل لم يكن للمراه الخيار ولو كان بها علامات الجنون لم يثبت بها الخيار ما لم يهل على ان عارفا بان
هذا من ان لم يكن فعلى المنكر اليقين **ط** **البرص** هو البياض الظاهر على صغير البين لعلة البلغم فان كان في المراه كان للرجل خيار
الفسخ به وان كان في الرجل لم يكن لها خيار ولا يحكم بالفسخ مع الاشتباه فلو ادرعت انه هجوف فان كان لم تدعي البرص بغيره
والا كان القول قولها مع اليقين وغلبل البرص والجنون مثل كثير ما في القرن بفتح القاف وسكون الراء قبل عظم في الفرج
يمنع الوطى قبل العظم لا يكون في الفرج لكن ينجسها عند ولادة حال يثبت اللحم في فرجها وهو الذي يسمى العقول والرجل
يثبت في الفرج يمنع دخول الذكر فالالفاظ الثلاثة مراد **ج** فان كان هذا السبب يمنع من دخول الذكر لم يكن له خيار سواء
كان صغيرا او نكح او دخل عن المانع وان حصل في بعضه وان منع من دخول الذكر ثبت له الخيار وان اراد الزوج قولوا
لم يكن له ذلك ولو اذنت له هي لم يمنع فان زال سقط خياره ولو خطب الشتر كان الحكم فيه كالزنى ايضا يثبت بها الخيار
المنع من دخول الذكر وامتناعها من العالجه ولو بانتهى فافترقا فلا خيار له **يا** **الافضل** قال ابن ادریس هو نصيب خراج
ومدخل الذكر واحد او قال غير هو صبرة مدخل الذكر وخراج العايط واحد على كلا التقديرين يثبت بها الخيار للزوج
الامتناع بما يبسبب العي هو مؤثبات البصر من البين معا ويثبت بها الخيار للزوج خاصة نص الشيخ عليه انها بغيره و

والجنون والحب

في احكام العقب والندين

داود بن كهرج الصبي عن الصادق وقال في الخلاف المبيوط بعد عيوب المرأة ستوفي احتيايا من الحق به الغنى لم يجعله الله
 في السنة فهو بشر بانه ليس عيبا ولا عيبا له لو كانت عورته او على احد منهنها يارض او كان ضرهما فاحل لهما عا **الحج** المخرج ان كان ثيبا في
 المرة ثبت للرجل به الخيار والا فلا ويرى ان بيان صحيحا وهو الذي اخذوا في النهاية وانهم يثبتون لرجل في الخلاف والمبيوط
 في العيوب **الفصل الثاني** في احكام المبيوط وفيه **باب** ينجأ الابن الرجل به عيبه الا ان يغتفره المتقدمة وفكره وان
 انتسب له قبله فان من عيبها ينسخ نكاحه لا يرد المرأة من عيب سوى السبعة المتقدمة وقبل المحدثه في الزنا اذا لم يعلم الزوج
 بذلك يثبت له خفا في نكاحها **باب** اذا كان بكل واحد منها عيب يثبت لكل واحد منهما الخيار سواء اتفق العيبا خلت
 ان كان العيب للمراة ففسخ الزوج قبل الدخول فلا مهر وان كان بعد الدخول ثبت لها المهر على كل وجه يرجع به الزوج على المدكر ولو كان
 العيب للرجل فثبت له المهر قبل الدخول فلا مهر الا في العتق فثبت لها نصف المهر وان فسخت بعد الدخول فلها المهر السني وكذا لو كان
 بالخصا بعد الدخول فلها المهر على كل وجه ولو حصل الوطى وكان العيب للمراة ولم يعلم ظلما قبل الدخول وجب لها نصف المهر ولا ينسخ
 عنه لو ظهر بعد الطلاق واذا فسخ الزوج او الزوجة بعد الدخول وجب العتق ولا تغفر لها غيرها ولا سكتي ان كانت حاملا وان كانت حاملا
 فكذلك ان فلنا ان نصفه للمراة وان قلنا للرجل وجبت **باب** اذا رجع الزوج على المدا فان كان من يجوز له النظر الى ثيبه كالأب والجد
 المم كان له الرجوع مع علم الولي بتغيره ومع عدمه لشفرطه ترك الاستعلاء وان كان ممن لا ينظر اليها كالأب والجد
 علم بالعيب جمع بينهما لم يعلم كان الرجوع على المرأة فان ادعى الزوج علمه بالقول قوله مع اليقين لا نكاحه وكذا القول قوله
 مع اليقين لو ادعت المرأة علمه وانكره وكل موضع يرجع فيه على غير المرأة فان الزوج يرجع بجميع المهر الذي اياه وان كان الزوج
 على المرأة فالأقرب ان يرجع به الا ما يجوز وان يكون مهر **باب** عيوب الرجل اربعة فالمتحدة منها بعد الدخول ان كان خصا
 نجبا او عتبه لم يسلط المرأة به على الفسخ وكذا ان تجتد بعد الوطى والا فرب في الحب المتجدر بعد الوطى ثبوت النكاح لها وانما
 عيوب المرأة فان تجتد بعد العقد والوطى لا يفسخ به وان تجتد بعد العقد وقبل الوطى لا فسخ به كذلك وانما يثبت لها
 الفسخ لو حصلت قبل العقد قال الشيخ رحمه الله والظاهر في الاخبار ثبوت الخيار في المتجدة واطلق ما يجهل التجدة قبل الوطى
 بعد قال فان فسخت قبل الدخول فلا مهر وان كان بعده فان كان العيب بعد العقد قبل الدخول سقط المهر وجب مهر
 الشك لان الفسخ استلزم الى حال حدوث العيب ما كان من مضوقا وان كان بعد ثبت المهر **باب** لو علم بالعيب قبل العقد
 فلا خيار له وكذا المرأة ولو حدث بها عيب آخر قبل العقد لم يعلم به فان كان غائبا للقول لم يسقط خياره وان كان موجودا
 في موضع آخر بان يكون في موضع واحد بما في الترخي فذلك فان كان في ذلك الموضع بان ادعى فالأقرب سقوط خياره
 لان الرضا به رضانا ببولد منه **باب** نجبا الفسخ في العيب الذي ليس معا على الفور فلو علم احد الزوجين بعيب صاحبه اذ الفسخ
 بمقداد ابقاعه لزم العقد ولا يفسخ الفسخ الى الحاكم وانما يحتاج اليه مع ثبوت العتق لضرب لاجل لها العقد بعد انقضائه
 بعد الوطى بالفسخ خلافا للشيخ فانه اوجب الحكم ولو لم يعلم احد منهما بسقوط خياره مع العلم لو يكن عذرا اما لو لم يعلم ثبوت الخيار
 له فالأقرب عدم سقوط ولا يرد بالفور مما ان له الفسخ بنفسه انما يريد به ان المطالبة بالفسخ على الفور باقية الى الحاكم ونظامه
 بالفسخ فان اتفقا على العيب لا كان على المدعى البينة وعلى النكاح اليقين **باب** الفسخ بالعيب ليس بطلاق فلا يطرد معه تضيق المهر ولا يبعد
 في الثلث ولا ينصف المهر الا من الطلاق من الشرايط كالشهود والظهار من الجحش **باب** اذا اختلسا والعيب قال قول من النكاح
 مع يمينه وعده البينة ولا يثبت العتق الا باقرار الزوج او البينة باقراره او تكوله مع يمينها ولو ادعت العتق فانكره القول قوله
 مع يمينه وقبله بما في الماء البارد فان قلص حكم بقوله وان بقي مترجعا حكم لها وليس بمعتد ولو ثبت العتق ثم ادعى الوطى
 بالقول قوله مع اليقين وكذا القول قوله لو ادعى طهارة بر الوطى غيرهما ولو ادعى الاصابة قبل ان كانت بكر فان شهد به
 شوهة بالبكارة فقال الزوج لا كذب لم يسمع وان قال وطئها وحدثت عتقا فلها الاقرب ان تقول قول المرأة مع اليقين اما بعد
 طهارة وان هذه بكارة الاصل ولو نكحت حلفت سقط نجبا ما فلو نكلت لوجه تقديم قولها لان الظاهر ان هذه بكارة الاصل
باب اذا ثبت العتق فان رضيت به فلا خيار لها بعد ذلك وان رفضت امرها الى الحاكم اجلها سنة من حين التراجع لغير
 لفصول الاربعة فان كان ذلك من طويرة زالة فصل اليقين بان كان من حرة والى البررة فان واقعتا غيرها او وعدها او وعدها فلا

بجَدِّ
الْعَدْلِ الْبَرِّ
الْأَعْمَرِ وَأَنَا
جُنُودًا بَيْنَ الْحَيَا
وَأَنْتَ بَيْنَ

كتاب النكاح

٣٠

خيار لها فان لم يتمكن كان لها الفسخ ونصف المهر بما اذاع من المهر فبشره بمكسره ولو طلقها سقط خيارها فان ادعت غدا مسكنة او كره
 احمل تقدم قوله عملا بما اذاعه القدر تقدم قولها عملا بما اذاعه القدر المقطوع ذكره فان ثبت عجزها عن طلاقه او كرهه
 مع بينهما ثبت لها الخيار في الحال ولا يقصر المدة ولو اختلفا على الباقي فما يمكن الوطى به احمل تقدم قوله لان اصل النكاح
 زال بالرجوع الى اعتباره بالصغر والكبر البهايب اذا كان للزوج فعن جميعه من المدة فمن ان عن بعضه لم يكن لها
 ولا حكم بانفرادها **باب** المهر المسمى بالثمن يخرج من العتق بغيره من الخصة في المهر حتى يلقى الختانان واما مقطوعه فمحل يخرج منها
 بقبولها المهر او بغيره من الخصة في المهر حتى يخرج من العتق كذا لو طلقها ما يضر وقتا **باب** لو عتقت العتقة
 فطلقها رجعتا ثم راجعها لم يكن لها خيار الفسخ وكان المطلق بائنا رجعا بقدر بدله الا في موطى خيارها ولو تزوجها فاد
 عنه موطى سقطت عوانها ثم طلقها بائنا وتزوجها بقدر بدله فاد عنه ممت حوا **الفصل الثالث**
 في المهر فبشره **باب** لو تزوج امرأة على انما حرة فبشره كان له الفسخ فان كان قبل الدخول فلا مهر وان كان بعد فلو كان
 المهر قيل الفسخ مع البكارة ونصفه مع الثبوت بغيره المستحق الاول اقرب يرجع بما عزمه على المدعي فان كان هو المهر لم يكن لها
 المهر وان كان قد تلفت بما يقضى الحرية كانت حرة ولو كانت هي المدعيه كان المهر للمولى ويرجع به الزوج عليها بعد العتق
 لان السيد قبض المهر لو كان في المهر لها استغاده وان تلفت بغيره جع عليها بالنالف بعد العتق ولو كان الزوج عبدا فاد
 له في النكاح فالاقرب ثبوت الخيار له فان اخذ الامان ثبت استيفاء المهر وان اخذ الفسخ قبل الدخول فلا مهر وان كان
 بعد فلو كان المستحق على السيد كان خيرا وان لم يكن فاد بطلان العقد **باب** لو تزوجت امرأة بغير مهر فاد بطلان العقد وان لم يكن دخل
 فلا مهر وان قلنا بغيره وقف على اجارة المولى فان اخذ من العقد كان للمهر الخيار في الفسخ ويجوز للمهر على المولى بعد الدخول
 على اشكال فان صحته كان باطلا فان زوجنا المهر على العبد او المولى كان له الرجوع على الفداء منها او من الوكيل فان عتقه هي الوكيل
 يرجع بالنصف على الوكيل مميلا كذا بالنصف عليها بعد العتق قال الشيخ ولو اتت بولد كان حرا لانه دخل في العقد على ذلك وعليه
 الفداء يوم سقوط حرا السيد الامه وفي حلقها احوال ثلثة احدها في كسبه الثاني في ذنبه الثالث في شدة ويرجع بها على الفداء
 وهذه الاقوال للجمهور والحكم في المدبرة واما ولد حكم الامة **باب** لو تزوج امرأة على انها حرة فبشره كانت حرة
 الشيخ البطلان ويحمل الصحه وثبوت الخيار فان اخذ الامان ثبت لها المستحق للسيد ثلثا خيار الفسخ فان كان قبل الدخول
 فلا مهر وان كان بعد ثبت لها المستحق قال الشيخ مالمثل وكذا لو قلنا بطلان العقد اذ رجعت بالمهر يرجع هو على المهر
 فان كان الوكيل يرجع بالجمع وان كانت هي رجعت بالزاد عن اقل ما يكون مهر ولو اتت بولد كان حرا وعليه قيمته فان قلنا بغيره وللدلالة
 المقتول للسيد فالقهره فان كان الفداء الوكيل يرجع عليه بكاملها وان كانت هي رجعت عليها بما في يدها لانه كالدين وان
 قلنا للام فذلك معنا فان كان الفداء هو الوكيل يرجع عليه بالقهره وان كانت هي رجعتا ولو ضلها جان فالقهره ممتا وجب عليه كفارة
 وعليه ثمة الجنين للامان لم يكن الحائز ولين يلبس ان كان هو الحائز لا للسيد لانه انما باخذ من خروجه حبا ولا لانه لاها مكانته
باب لو تزوجت الحرة برجل على انه حرة فخرج عبدا كان لها خيار الفسخ فان فسخ قبل الدخول فلا مهر لها وان كان بعد فلو
 المتى ثم ان كان ماذونا كان لانها السيد او كسبه على الخلاف ان لم يكن ماذونا كان ثانيا في ذنبه فيرجع به السيد الفسخ
 ولو تزوج بامرأة على انها بنت ممة فكانت ممة فان كان له الخيار فان فسخ قبل الدخول فلا مهر لها وان كان بعد كان له
 المهر ويرجع به على المدعي ابا كان او غيره لكن ان كانت هي المدعيه لم يرجع باقل ما يصلح مهر **باب** لو تزوج بغيره من المهر فاد
 عليه بغيره من الامة وادها مع المهر ان كان دخل بها ويرجع به على السابق بغيره فمهره ولا يسقط عنه مهرها وكذا كل امر
 عليه غير زوجة فمهرها زوجة سواء كانت ارض او خفص وثبت مهر المثل للوطونة بالشهر ولو تزوج برجلان بامرأة في
 كل منهما على زوجة ثبت لكل منهما على اطيها مهر المثل ولو تزوجت واحدة على زوجة وليس لوطونها حتى تنفص
 من الوطى ويرجع كل غار عن الوطى على السابق ولو ماتت المرأتان في المدة كل واحدة فمهرها وكذا لو ماتت الرجلان في
 كل واحد منهما فمهرها على السابق من المدة الاولى حدة الوفاة ولو حملتا من الوطى اعتد بوضعه للوطى ثم عدت الوفاة
 بعدها للزوج في لو تزوجت البكارة فخرجت ثيبا لم يكن للفسخ وان كان نقص من مهرها وهو ما بين مهر البكر والثيب

في النكاح

وان طلق بعد التمتع فان كان بعد الدخول فلا يثبت وان كان قبله رجع عليها بنصف الاجرة **ح** اذا تزوجها على ان يسلم غلامها
صنعة او فرسا وجعل له صداقا جاز ولو صدقها رد عليها الا بقولها التارود فان كان الموضع معلوما صحح فان طلقها
قبل الدخول رجع عليها بنصف اجرة الردان فله والارجف هي نصف الاجرة وهل لها الزام بصدق نصف المسافة الاقر
عليها ما لو طلقها بعد الدخول قبل الرد فانه يلزمه الرد قطعاً ولو لم يجز في ذلك الموضع وجب عليه اجرة الرد بعد اسقاط
ما قابله فله ان كان مجهولاً بطل التمتع وجب لها مهر المثل مع الدخول لا الاجرة لعدم العلم بمقدارها قبل العقد وبعد
ط منافع التحريم وان يكون مهر شرط الثمنين فاذا اصدقاها خطاً فثوب معينة فتلغ قبل الخطا طه كان لها اجر مثل الخطا
وكذا كل مهر تلغ وجب ثمنه وان كان فاسداً فهو المثل مع المثل مع الدخول ان تعطل الخطا طه وكان المهر خطا طه بنفسه
وجب عليه الاجرة وبطل التمتع ان كان خطا طه مطلقاً رجع عليه بغيره فان كانا سلمين مطلقاً بعد الدخول وجب عليه الخطا طه
ان لم يكن فعلها وان كان قبله فالآخر وجب نصف الاجرة مع احتمال خطا طه نصفه ان انضبطت لاختار خطا طه المخرج
لم يكن لها المطالبة بغير ذلك على اشكال ان طلق بعد الخطا طه قبل الدخول رجع عليها بنصف الاجرة **ح** قد ذكرنا ان من شرط
المهر ليعين فان اجمعت ثبت مهر المثل مع الدخول والمنع مع الطلاق قبله ويكفي في المهر ما شهد به ان كان حاضراً ولو جاز
او كبله كقطعته من فم قبضة من فم قبضة من فم قبضة ولو تزوجها على غارم واطلق او دار كذلك قبل كان لها غارم وسط
دار كذلك وعندى فيه نظرو لو تزوج امرأتين فمأزاهم بمهر واحد صح لعقد والمهر قسط على مهر الامثال ولو تزوج امرأتين
لاحد منهما زوج بالف لم يكن الا لف للثمنين فاصته بخلاف لو تزوجها والخطا طه وبقيت الف على مهر مثلهما فما يخصها فهو مهر
لامرأته **يا** لو تزوجها على كتاب الله رسته بدينه ولو لم يسم مهر كان مهرها خمسمائة درهم ولو سمى لها مهر ولا بها شيئاً
يلزمها ستمائة الا بثبت لها التمتع ولو تزوجها بمهر معين وشرط عليها ان تقطع اباها منه شيئاً قبل صح المهر والشرط وفتر
قال الشيخ ان كان على سبيل الهبة لم يلزمها الوفاء به وكان باجمعه لها وان كان على سبيل التوكيل في القبض فكذلك **باب**
ان اصدقها عبداً بان مستحقاً كان لها قيمته لو بان حر قال الشيخ رحمه الله لا قوى قيمته لو كان عبداً ولو قبل مهر المثل كان
وجهاً ولو اصدقها عبداً مجهولاً فانه يجب مهر المثل قطعاً لعدم مكان الرجوع الى قيمته ولو تزوجها بخلفان حرماً قال الشيخ
كان لها مهر المثل بها وقبل طاقته عند استحبيته ويجعل قيمة الخلف اما لو تزوجها بهذا الحر وهذا الحر فلو كره هذا بطلان المهر
الرجوع الى مهر المثل ولو تزوجها على عبد بن فبان احدها حراً فدينه وجب قيمته لو كان عبداً وصح في الآخر فهل لها المطالبة
بقيمتها ودفع الآخر امثال ولو قال هذا الحر هذا العبد بطل في الحر كان لها قدر حصته من مهر المثل والآخر ولا يكون العبد خاصة
هو كال مهر في الموضعين **ح** لو تزوجها بمهر مبرك وبازيد منه عارية او بالعكس كان الحكم الاول ولا اعتبار بالآخر بل
لو تزوجها الولى بدون مهر المثل قبل بطل المهر لها مهر المثل وقبل بطل التمتع وهو الاخر ربع المصاهرة ولو زوجها الولى بالكره من
مهر المثل فالأقرب لزوم التمتع مع الصلحة **الفصل الثاني** في ثمنه فاذا يرد بنقص من الاعباء وفيه **ق** مشا
المهر فملك المرأة بالعقد ولا يتوقف في تلك جميعه الى الدخول ثم ان طلقها الزوج قبل الدخول رجع بنصفه قبل الطلاق
فالمخرج ثابت ويكون من ثمن الزوج حتى تقضيه زيارته لها سواء كان في يد او يد فلو ان تقضى فيه قبل قبضه بالبيع المهر
وما شئت من انواع التصرفات **ب** اذا اصدقها عينا فتلغ قبل القبض وجب لها مثل تلك العين ان كانت من نوعها لا
والا فبها يوم التلغ ان تلغ في يد من خبره طالبيه وان طالبيه ثم تلغ في جيب كثر الفهم من وقت المطالبة الى وقت التلغ هذا
اذا تلغ في يدها او لو تلغ في يدها في الزمان فبها ذكنا اما الفهم يوم الانقضاء ويا كثر الفهم مع المطالبة
على ما قلنا من التفضل فمخرج الزوج على التلغ بغيره يوم الانقضاء خاصة والزام التلغ بغيره يوم انقضاء وجه على ما
ان اجمع على الزوج بغيره من يوم المطالبة الى وقت الانقضاء لو رجعت على الاجبة بالفهم الا في ذلك ولو تلفت
ممكن ان ذكنا فبها ذكنا وليس لها الرجوع مع تلف المهر قبل القبض مهر المثل بالفهم **ح** قد بينا ان المهر منه وفي هذا الزوج
لو تلفت قيمته عليه بغيره وهل بغيره بغيره يوم التلغ او باعلى الفهم من حين العقد ان لم يطالب به الى حين التلف الاخر
الاول اذا وجد خطا المهر عينا كان لها رد ولو وجد به العيب بعد العقد قبل القبض كان لها الاثر من هل لها الرد والخطا

احكام الشرط في المهر والعقد

فجزها ط

٣٣

بالفئة قبل نعم ولو اصدتها بخلاف ذلك فاشترى بها او بغيره بعد العقد فالثمة لها ولو كانت في يد حتى انتهت فخذها ووضعتها في او
رجل عليها فليس لان الرطب يحفظ رطوبتها كما يصنعها هل يجوز ان ينفق قهرا منها بدل ذلك ولا يخرجها وضعا اليها ولا شيء
عليها ان نقصت الفئة نقضا مائنا مائة ردا مع الارش وان كان غير مائة بل حكم اهل الخبرة ينقصها كل وقت فالوجه دها
مع ارض النقص الوجوه وكل ما نقصت جئت عليه لولم ينقص بوضعا في الاواني لكنها ينقص باخراجها فلزوج اخرجها ورضع
الارش ولو دفع الزوج الاواني مع الثمن ففي وجوب القبول على المرأة استثناء هذا اذا كان السبلان من ثمرتها وان كان من ثمره
دفع الثمن ووجهه وعليه ركن النقص كما تقدم وكل موضع حكم فيه باخراج الثمن من الاثنية فالوجه فيه على الزوج ٥ لو كان
المهرقة عليه طهافان في اعيانها بالخير يجرى لولد مملوك ولا تصير مولدا فان طوعه فلا مهر الا كان المهر للسبل وان كان
جاهلا بان يكون قريبا لعهد بالاسلام او فائدا عن بلاؤه كجفاته المريا ويكون مالكا ينفذ استقال النصف خاصه بالعقد فذلك
حق الولد لا حق به وعليه ثمنه للسبله يسقط حبا والمهر لا نصير ولد في الحال فاذا ملكها بعد ذلك ففي صيرتها امر
اشكال والمضابط انه انما اجل الامه تجزى ملكه فهي ام ولد في غير ملكه اشكال بهلوك في غير ملكه لا تصير مولدا وان ملكها
بعد فاذا اطلقها الزوج نقصت فعليه الارش لها الرد والمطالبه بالفئة لا بهر المثل في يجوز جمع العقود المختلفة في عقد
واحد كبيع وشتر مثل ان يبيع دراهم وثوبا يذهب كذا ان اشترى الخيل مثلا من باع دراهم وثوبا يذهب كذا ان يبيع نقدا
الماله لثناع عن الآخر كبيع ولجارة مثل بيعك عبدا واجرته انما لو قال آجرتك داري وبعثتها بكذا قال الشيخ
بطلان لان مالك الرقبه يملك النافع وعندك فيه نظر وكبيع وكثابه مثل بيعك عبدا وهذا او كان يملك بالمال فيجوز قال
الشيخ يبطل البيع لان بيع عبده من عبده باطل وفيه خطر اما الكتابة فصحيحة وبسط العوض وكبيع ونكاح مثل زوجك
بنيت وبعثت عبداها بكذا فانها يصح وبسط الثمن على المثل وفيه العبد لو قال زوجتك بنيت وهذه الاغلاك بعدك
هذا محتمل وكان بعض العبد مكر وبعضه مبيعاً فبسط ثمنه عليها ولو قال زوجتك بنيت وبعثت هذا الاغلاك بطل البيع
والمعروف والنكاح وثبت مهر المثل لو قال زوجتك هذه الجارية وبعثتها بالفتح البيع وبطل النكاح والمهر كان عليه
الثلث بنسبة الفئه ومهر المثل هل يجزى للبايع الوجه ذلك ولو اشترت المرأة زوجها صح البيع وبطل النكاح وسقط المهر
سواء كان قبل الدخول وبعد ولبس لها معاينة الابا عتاقه والعقد عليها نكاحا او بيعها اياه ثم تجزى العقد **الفصل الثالث**
في الشرط في المهر والعقد وفيه ما يجزى (اطلاق في العقد يقتضيه تعجيل المهر فان شرط الحول واطلاقا وجب فعه اليها بالعقد
مع المطالبه وان شرط التاجيل وجب ان يكون الاجل محروسا من الزيادة والنقصان فان شرط اجلا مجهولا فالوجه بطلان
التمتع بثوث مهر المثل يجزى مهر المثل مع الدخول من غير تاجيل واذا استبها اجلا معينا لم يجزى منه قبل الاجل سواء دخل
بها او لا وليس لها الامتناع من تسليم نفسها قبل جاوله ولو شرط تاجيل بعضه حاول الباقي صح **ب** اذا كان الصداق كما
كان لها ان تمنع نفسها حتى تقبضه وان كانت قد سلمت نفسها كان لها الامتناع بعده لان التسليم هو القبض والقبض
في النكاح هو الوطى وان كان قد دخل بها قال في الخلاف ليس لها الامتناع ولها العتاق على الصداق وقوى في الموطوعين
امتناعها حتى تستقبر **ج** اذا كان الزوج معسرا لم يكن لها الامتناع بعد الدخول وهل لها ذلك قبل الدخول قيل نعم هو
قوى باوج من كل امرين ادريس عدمه واذا سلم الزوج المهر لم يجز لها بعد ذلك الامتناع فاني صنعت كانت اشتران كما
كثير ولو طلبت اهل يومين او ثلثة قوتى الشيخ ثبوت ذلك لها الصلاح امرها والاستعداد لزوجها والا فرب عندك
عدم وجوبه ان كانت ضيقه ومن البالوع لم يجز لطلبها اليه ان التزم بمحضاتها وتربيتها ولو امتنع من بعض هذه لم يجز
عليه لو طلب اهلها فطلبها اليه كس لو كان المهر مؤجلا نام يحصل الدخول حتى حل لم يكن لها الامتناع من تسليم نفسها حتى
يقبض لو كان بعضه حلا وبعضه مؤجلا فربما يبين قلد الموجل لها الامتناع حتى يقبض الحال فانما
لم يجز لها ان تمنع حلال الباقي لاسباده على ما تقدم ٥ اذا كان الزوج كثير او المرأة كذلك وامنع كل منهما من تسليم
ما عليه قال الشيخ الا قوتى نصيحه بامر الزوج بتسليم الصداق اليه فاذا قبل امرها بتسليم نفسها اليه فاذا قبلت اعطاها
الصداق فاذا امتنع من تسليم نفسها قبل دفع الزوج الصداق كان لها ذلك على ما قلنا ولا يسقط نفعها في

ولو كان الزوج معسرا
لم يجز لها ان تمنع حلال الباقي

مدة امتناعها لآنها بدلت نفسها ان رفع الواجب لها والشئ لا يقطع نفقتها ولو كانت نفوا خلقه فلم يهرها لم يكن لها
الامتناع ولا يمنع لها في الفرج مع تصرفها بل في غير خير بين اسماها كذلك وتطلبها مع استرجاع نصف المهر منها
وليس له الفسخ كالرفق وان لم ينصر كان له الاستمتاع في الفرج فان كان لها ضرر كان لها منع نفسها حتى تبرأ ولا تنفق
لها حتى تبرأ وتسلم نفسها ولو سلمت نفسها لزمت النفقة وكذا لو سلمت نفسها وهي صبيحة فمضت ومثلت فغلبت النفقة وكذا
يمكن من جماعها مع الضرر وان كانا صغيرين لم يكن لها نفقة وقوى الشيخ حله وجوب تسليم الصداق وكذا لو كان كبيراً وهي صبيحة
وان كان صغيراً وهي كبيرة فبدلت نفسها فالذي قواه الشيخ عدم النفقة وعدم وجوب المهر وفيه نظر في الشرط والمقتضى
في العقدان نافذ مقتضاه كانت باطلة مثل ان بشرط عليها في العقدان لا يزوج عليها ولا يتبرأ ولا نفقة لها ولا ميراث
والعقد صحيح كذا التمسح لو شرط عليها ان يزوج عليها او يتبرأ او بشرطها او ينفق عليها فالشرط صحيح لا من مقتضى العقد
اجاباً ولو شرطت عليه الايطا لها في الفرج قال الشيخ رحمه الله بطل النكاح لانه اخل بالحق والحق انما بان ان الشرط صحيح
والعقد صحيح ولا يكون له وطئها فان اذنت له بغير ذلك كان له وطئها قال وعندك ان هذا يخص عقد المتعة دون الدائم وفي
طريق الرواية ضعف لو شرطت ان يطأها لغيره خاصة وشرط هو ذلك فان لا يفسد العقد له وطئها متى شاء وكذا لو شرط
عليها الا يخل عليها سنة او شرطت في ذلك فانه بطل الشرط وبطل العقد ولو شرطت عليه لا يخرجها من بلد ما قال في الخلاف
والمبسوط لا يلزم الشرط وبطل العقد والمهر وهو اختيار ابن ابي ربيع وقال في النهاية يلزم الشرط اجاباً وبه رواية صحيحة عن ابي
العباس عن ابي عبد الله عليه السلام في رواية حسنة عن ابن ابي ربيع عن الكاظم عليه السلام في رجل تزوج امرأة على مائة دينار على
ان يخرج معه الى بلده فقال ان اراد ان يخرج بها الى بلد والشرك فلا شرط له عليها في ذلك ولها مائة دينار الى اصلها
اياهما وان اراد ان يخرج بها الى بلد المسلمين لم ير الا اسلامه فله ما اشترط عليها والمسلمون عند شروطهم ليس له ان يخرج بها
الى بلده حتى يتوكل اياهما صداقها او يرضى بذلك بما رضيت وهو خارج له وابن ابي ربيع منع هذه الرواية وصحح العقد
او جيب عليها الخروج معه من شاء ولم يقرض بما يجيب عليه من المهر الا قولى عندك ما تقتضيه الرواية لجوء سندها واختلاف
الاغراض بذلك فوجب ان يكون مشروعاً ولو شرطت ان يبدلها لجماع والطلاق صح العقد والمهر بطل الشرط ولو شرطت
تاجيل المهر صح فان شرطت فيه انتمت له بان المهر قبل الاجل فلا نكاح بينهما بطل الشرط وصح العقد وهي رواية حسنة
عن ابن قيس عن الباقر عليه السلام لو اعتق عبد علي ان يزوجها منه فان تزوج عليها او تشرى فعليه مائة دينار فخرج
او تشرى عليها ففي رواية محمد بن مسلم عن احمد بن محمد بن عيسى عليه السلام لو شرط الرجل لامرأة ان يزوجها او يخرجها او يتخذ
عليها سارية ففي رواية محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام بطل الشرط وبطل العقد في رواية حسنة عن ابن ابي عمير عن بعض
اصحابنا عن الصادق عليه السلام فيمن تزوج امرأة وشرط عليها ان ياتيها ان شاء او ينفق عليها شيئاً متى قال لا بأس وعنه زيدا
قال سأل ابو جعفر عليه السلام عن الجارية بشرط عليها عند عقده النكاح ان ياتيها متى شاء وكل شهر وجعته يوماً ومن النكاح
كذا وكذا طلب في ذلك الشئ بشئ وعن ابن سنان عن الصادق عليه السلام في رجل قال لامرأة ان تكف عليا وتسربل في
طالق قال لا يكون ذلك بشئ ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال من اشترط شرطاً لم يكتب له الله تعالى ثواباً ولا يجوز ذلك له ولا
عليه ان اذا تزوجها على عين بشرط لها النكاح مدة من الزمان فان كان في اصل العقد بطل النكاح سخان لم يدخل ثلثه
لها وان دخل كان لها مهر المثل وان كان الخيار في المهر صح العقد والمهر الشرط ح اذا تزوجها على عين موضوع
الصداق وزنه ثلثية لا يخرج الزوج بين رفع العين ورفع الثمن ط لو سمي لها الثمن فاسد وجب لها مهر المثل مع الدخول بالثمن
ما بلغ ما اوتوا من السنة المجدي وهي خمسة درهم فان تجاوزت اليها ولا اعتبار بالاقول المسمى ومهر المثل يرد المهر العيب
وان كان يسيراً ولا بشرط العيبها خش يا لو تزوجت في ثمنه على ان لا مهر لها او سكن عن ذكره وجب لها بالدخول مهر المثل
وكان لها بالعقد المطالب بالثمن لو سمي لها خيراً او خيراً ان لم يسلمها قبل التقاضي لم يثبت المسمى عند مستحقة العين ولا مهر
المثل **الفصل الرابع** في التوفيق وغيره **الحج** بخلاف التوفيق فمقتضى من فوض امره اليه سنة والمائة اذا فوض
نفسها نقلاً سنة الى الزوج ولم يقدّم مهره قبل التوفيق الا ان كانا اهلان من المهر فلم ينفق هو قسماً ففوض بضع هو

في فقه الزنا

في أحكام النفوس ونحوها

٣٥

الله بنصره بالطلاق النفوس بان يقول تزوجتك لانكرا المهر يقول تزوجتك على الامهر عليك نفوس من موان يقول تزوجتك
على ان نفوسنا شئت او ما شئنا او ما شئنا يقول هي تزوجتك على ان نفوسنا شئنا او ما شئنا او ما شئنا يقول تزوجتك
المهر شرط في العقد ولو تزوجها ولم يذكر مهر او شرط الامهر صح العقد ولو قال تزوجتك على ان لا مهر عليك في الحال ولا في ثابته
قال الشيخ صح العقد كانت مفوضة ويلغو الشرط وعنده فیه نظر وكذا الاشكال عندك في كل شرط فاسد مقرر بالعقد **ج** انما
يصح النفوس للبضع في حق البائنة الرشيدة اذا دنت فيه ما الصغيرة والسفيرة فلا يتحقق بهما النفوس فلو تزوجها الوالد او
كان لهما مهر المثل مع المثل مع الدخول على اشكال انشاء من انشاء المهر الى الولى مع المصلحة وكذا لو تزوجها الولى بدونه المثل مثل
المصحح مع المصلحة او مهر المثل اشكال في يجوز للسيدان بزوج جارية مفوضة ان المهر له سواء كانت صغيرة او كبيرة وكذا الذي
وامر لولدها ما الكاينة فلا الاباء لها واذا تزوج الجارية مفوضة ثم باعها كان بين المهر بين الزوج والمولى الثاني ان اجاز النكاح
فيكون المهر في الاول ولو اعتقها الاول قبل الدخول فرضيت بالعقد كان لها المهر كما خاصه **هـ** كل موضع حكينا بانها مفوضة
لو يحلها بالعقد هو ولا مهر المطالبة بالمهر انما لها المطالبة بفرض المهر يحل للمهر لها بالفرض منها ان اتفقا او فرض الحاكم ان اختلفا
فترافعا اليه **ق** مفوضة البضع اذا طلقت قبل الدخول قبل الفرض كان لها طلب المثل وايجابا كذا كانت او مملوكة ولا مهر وان
طلعت بعد الفرض قبل الدخول جلت المهر لا متعة سواء طلعت او لا وان مات احداهما فان كان بعد الفرض ثبت ما فرضنا له
ولن كان فيه ثوابا ولا مهر لها ولا متعة سواء كان المثل لرجل او لمرأة لان مهر المثل عندنا لا يجزئ بنفس العقد انما يجزئ بالدخول مع
او منادى المسمى او اكراه المرأة على الزنى او زوجها بشبهة او فرضها بغير ذنبا مع الدخول او غرضها الولى لصهرها او مفسدها
مع الدخول ايضا على اشكال **ر** المعتبر بمهر المثل حال المرأة في الشرف والجمال وعادة اقا وجها من الامور والاخت والعلم والحال
وبنائين ونظا برهن ما لم يتجاوز خمس مائة درهم فان تجاوز ذلك رد اليها ويعتبر ايضا السام اللواتي في بلدها لا اختلاف
عادات البلد في المهر بعين من هو في سنها وعملها وبنارها وخدمتها وبنارها وثوبها وصراحتها في الطرفين وبالجملة كل هذا
يختلف لغيرها معتبرة ولو لم يكن لها اقرار في اعتبار اهل بلدنا اشكال على تقديره لو فقدت ففي اعتبار اقربا البلد الى
بلدنا اشكال ايضا ولو كان الزوج من عشيرتها وعادة نسائها تخفف المهر ان تزوج من العشار خفف وكذا لو كانت لغارة تخفف
عن الاشراف وكان الزوج منهم **ح** اذا وجب مهر المثل كان الاول يلزمها التاخير اذا اعتبرنا بدنا من الطرفين اعتبر الاقرب
فالاقرب لو وطى المفوضة بعد سنين كثيرة وقد تغيرت صفتها اعتبر بمهر المثل بحال العقد لا نه سبب جوبه **ط** اقالتم مهر
وهي مفوضة البضع اذا طلقت قبل الدخول فقد بينا ان لها المتعة قال الشيخ المعتبر في حال المتعة انما هو الزوج فالوثير شيخ
بجارية او ثوب تفع لوعشيرة ثوبه في المتوسط بخسة دنانير ونحوها والفقير يدان ونحوه وقال في المثل ولا اعتبار بها جعلا
وقال قوم لا اعتبار بالرجل خاصة في عمو الاقرب هو يدل على زوجه في ذلك والاعتبار في البسار الاعسار في العادة ولا يتحقق
المتعة الا المطلقة التي لم يفرض لها مهر لم يدخل بها فلو حصلت المبتونة بغيره او متواولان او غير ذلك سواء كان من قبله او
او منها فلا مهر ولا متعة ولو اشترى المملوكة المفوضة وزوجها بطل العقد ولا مهر ولا متعة ولو دخل بغيره بغير المثل لا المتعة
وبيننا المتعة سواء كان الزوج حرا او عبدا ومواء كانت الزوجة حرة او امة **ي** المفوضة اذا طلبت مهر المهر يجب اليها
وان طلبت فرضه كان لها ذلك قبل الدخول وبعده فان تراضا الى الحائز ففرض لها مهر المثل من غير زيادة ولا نقصا ما لم يتجاوز
التسوية اليها ولا يجوز له فرضه حتى يعلم قدر مهرها وان تراضيا بفرضه فان فرضا مهر المثل جاز وان زاد على مهر النسبة
وان فرضا اقل واكثر مع علمها بمهر المثل لم يرد جهله صح الفرض ايضا ولو فرض لها اجتهد فتم طلقها الزوج قبل
الدخول احتل رد النجس الى الاجتهد الزام الزوج بالمتعة لعدم ثبوت الوكالة وكان فرضه كالمهر وصحة الفرض
مع رد النصف الى الزوج لانه حق واجب على الزوج فصح اداؤه ملكة الزوج واما مع رد النصف الى الاجتهد
لا نه فرضه ما وجب عليه بالطلاق سقط النصف فلم يبق عليه حق بمن فضاؤه عنده فاد البكر كذا الاشكال في غير اجتهد
باوام المسمى قبل الطلاق ثم طلق الزوج قبل رجوع النصف الى المبرع والزوج ولو فرض الزوج شيئا لم يفرض له بغير الفرض
اذا كان دون مهر المثل ولم يلزمه فاذا طلقت قبل الدخول كان لها المتعة ولا اعتبار بفرضه **يا** يتحجب لا يدخل بالمفوضة

نصف المهر في النكاح
وان دخل بها قبل الفرض
وجب لها
نعم

كتاب النكاح

٣٤

حتى يفرض لها المهر كذا ينبغي ان سمي مهرها ان لا يدخل بها حتى يوفى بها او بامته او غيره ولو هدية ولو لم يسم مهرها وقدم لها
 وورثها بما قال الشيخ كان ذلك مهرها وليس بمهر بل ثبت لها مهر المثل لم ينفذ فعد منه ان لم يسمها اياه وسمي مفوض المهر
 ان يزوجها على حكمها او حكمه فيصح فان كان الحاكم الزوج لزم ما يحكم به قال او كثر وجاز ان يحكم بها شاء بما يصح ان يكون
 وان كان الزوج لزم ما يحكم به قبله لان او كثر كما لم يتجاوز مهر السنة وهو خمس ما تزورهم فبقر البها ولو حبلا الحكم البها
 لزم ما ينفذ عليه قل او كثر وان اختلفا وقت حتى يسطحا وعلى التفادير الثلثة لا يجزى من المثل ولا المنعة بل يحكم بالحكم منها
 ولو طلق مفوضة المهر قبل الدخول بعد الحكم لزم نصف ما حكم به ان كان قبل الحكم ايضا الزم من البها الحكم ان يحكم وكان لها المنعة
 فان كانت هي الحاكم لزمه نصف ما يحكم به فالمرء في الحكم عن مهر السنة ولو مات الحاكم قبل الحكم وقبل الدخول لم يرد ثبوت
 المنعة لها وازاد ورس قال لا مهر لها ولا منعة **فصل في المهر** المهر المثل ما كان لها من مهرها من ثبوت خاصة دون المنعة
 وان لم يكن لها من مهرها من ثبوت مهر المثل خاصة دون المنعة لكن يستعملها المنعة في الموضعين وعليه حلنا الزاوية الدالة عليه قوله
 تعالى في المطلقات مناع لفرقة الاختار **الفصل في المنع** المنع المطلقان وفيه **ك** مجزا اذا تزوج
 وطلق قبل الدخول فان لم يكن سمي شيئا ثبت لها المنعة كما تقدم وان كان قد سمي لم يثبت لها نصفه سقط عن الزوج نصفه
 وان كان الطلاق بعد الدخول فان كان قد سمي ثبت لها من مهرها ان كان صحيحا والا فغيره وان لم يكن سمي ثبت لها مهر المثل اذا فسخ
 هذا فقوله اذا اصدقها عينا وطلقها قبل الدخول بعد تسليم الصداق اليها فان كان محال رجوع في نصفه ان كان ناقصا نقصا
 عيني فخير بين الرجوع بنصف العين او بالاقل من قيمته العين يوم العقد الا فاض وان كان زائدا فزادة منفصلة كالولد
 والثرثرة كانت الزيادة باجمها لها والرجوع بنصف العين خاصة وان كانت متصلة كالسمن ونقاع الصنعة تخير بين اعطاء
 نصف العين مع الزيادة وبين اعطائه القيمة فان اعطاه نصف العين وجب عليه خذها لانه حقه وزاوة وان منعت
 ترد الشيخ في اجبارها وعدمه والاقرب عندنا عدم اجبارها ونقد القيمة منها وليس فيها نكاح ولا تتبع الاصل ويمنع من الرجوع
 الا في هذه المسئلة وان زاد من وجهه ونقص من اخر مثل ان سمي ثوب منعت من ثوبها فان كان ثوبا فان انفق على نصف العين
 وان منعت من تسليم نصفها او منعت من الرجوع في النصف كان لها ذلك وعلى تقدير الامتناع من احدها يرجع الزوج
 بنصف القيمة خالصة عن النقص الزاوة وان طلقها بعد تلف العين في يد فان كانت مثلية رجع بنصف المثل وان لم تكن
 مثلية رجع باقل الامر من قيمتها حين العقد الى حين التسليم وان طلقها والعين في يد الحاكم كان لها نصفها وان زادت
 زيادة منفصلة فالزيادة باجمها لها ولها نصف العين وان كانت متصلة تخير بين اخذ النصف ورفع الآخر وبين اخذ
 الكل واعطائه قيمته النصف غير زائدة وان نقصت تخير بين اخذ نصف العين ناقصة والا فوقي ان لها الاثر من بين اخذ
 نصف القيمة غير ناقص وان زادت من وجهه ونقصت من آخر تخير بين اخذ نصفه اعطائه الاخر فخير عليه رجح لان النقص
 منه وعليه وبين منخير ومطالبه بنصف القيمة والا فوقي ان لها ايضا الرجوع في نصف العين مع ارضى النقص ولا يجزى
 وكل موضع حكمنا فيه للزوج بالقيمة فانما ثبت له اقل القيمة من يوم العقد ويوم الاقباض **ف** اذا طلقها قبل الدخول
 قال الشيخ رحمه الله الا فوقي ان يملك النصف خير اختياره فمما النصف من حين الطلاق له ويحتمل انه يملك ان يملك النصف
 المثل بعد الطلاق باجمها الى حين الاختيار ولا ينقص في تملك الزوج للنصف الى حكم الحاكم ولا في تضمينها ابا ولو
 يخلد العيب في يدها بعد الطلاق فان فطنت باجمها بعد مطالبته منعت النقصا طوعا وكذا لو لم يطالب على اشكال نصف
ج لو اصدقها مالا فاعطاه ثوبا ثم طلقها قبل الدخول فان طالبها بنصف النخل ونصف الثمرة لا يمكن لذلك ويكون
 حقه في نصف ثوب النخل خاصة وان بدلت نصف العين ونصف الثمرة لزمه القبول سواء كان مؤبرا او غير مؤبر وان لم يقطع الثمرة
 ليرجع في نصف العين فارغ من يلزمها ذلك ولو قال انا اقطع الثمرة الآن ليرجع في النصف لغيره على ذلك وكذا لو كانت
 خاربة فتمت ثم هزلت فعلقه بنصف النصف لو طلبت لصبره كذلك الثمرة ثم يرجع في العين لو يلزمه ولو بدلت اواخر الرجوع
 الى وقت الجواز ليرجع في نصف العين لو يلزمها ذلك ولو قال انا ارجع في النصف اقبضه ليريد عنك الصفا ثم ارفعه
 اليك ويكون حقا ما نة في يد الثمرة باجمها لك فالاقوى اجبارها عليه لو طلب الرجوع في نصف النخل دون الثمرة

وان كان نقصان
 قيمة لم يكن له الرجوع
 بالتفاوت بل حقه في
 العين خاصة

في أحكام مثل المطلقا والمختصا

٣٧

وبكون المصنف يده وبقي الثمن الى الجدا وكان له ذلك وكذا الجحد في الشجرة المثلثة ولو اصدتها اخلا حاملا اما مؤبرا او غير مؤبرا
ثم طلقها بعد الزيادة كان حكمها حكم النماء المتصل وقد سلف **ك** لو اصدتها ارضا فخرتها ثم طلقها قبل الدخول لم يجز عليها
دفع العين للزيادة بالحرث المتصل ولو اصدتها ارضا فخرتها ثم طلقها قبل الدخول لم يجز عليها دفع العين للزيادة
حكمها حكم النخل اذا اثمرت عند ما وقد تقدمت الا في شيء واحد هو انه اذا دفع نصف الارض المزروعة لم يجز عليه لقبول النخل
بما او دعت ولو طلقها بعد المصنف لم يجز عليه قبول العين ان كان قد اضر الزرع بها والا اجبر كذا لو طلقها او ان المصنف
اذا كان الصداقان حيا بلا او بجهة فمحدث في يده وولدت ثم طلقها قبل الدخول كان الولد باجمعه لها ونصف من الارض ولو ولد
الامكان لها دفع نصف القربة وان نقصت حجت بارش النقص وان تلف الولد في يده رجعت اليه عليه سواء منه الارض
ولو تلفت الام خاصة هذا الولد وحجت بنصف قيمته الام ولو كانت حاملا لساو كذا لو طلقها قبل الدخول تخيرت المهر بين
رد نصف الام ونصف الولد بين رد قيمته نصفها ويقوم الولد في الوضع والزيادة في الرجم غير مغيرة ولو كانت الالة حاملا لم
طلقها بعد الحمل قبل الوضع كان لها الزامة لحدث النفس بالحمل واخذ الجميع دفع نصف القربة للزيادة ايضا به اذا رجعت اليه
احتمل رجوعها باكثر القبة من حين العقد الى حين الطلاق ونصف المهر خاصة **ح** اذا انقضت الصداق ثم اردت قبل الدخول
رجع بالمهر اجمع فان زادت زيادة منفصلة كانت الزيادة لها وان كانت متصلة تخيرت بين رد العين مع الزيادة وبين رد القبة
من دون الزيادة **و** يجوز للمرأة ان تنصرف في الصداق قبل القبض ولو باعته او هبته ثم رجعت اليها فطلقها قبل الدخول
في نصف العين **ح** اذا كان المهر حيا في يده ثم طلقها قبل الدخول رجعت في نصف الحيا بين دون الولد سواء كان للولد
سبع سنين او اقل من بكرة الفهره ويختار له عند قبة النصف وليس واجبا خلافا للشيخ في بعض قواله **ط** اذا رجع الذي على غيرها
وقبضها فاضان خلاك ثم طلقها قبل الدخول رجعت الزوج بنصف العين ومجمل عدم الرجوع لشي لانه زاد فقط حقه من العين
ولا فيه المستحق ولو انتملك الخلاك ثم طلقها لم يرجع لشي قطعا لان حقه مع استهلاك العين في القبة حين العقد **ق** لو اصدت
خسبا فتقتله بواقر اذنت فطلقها قبل الدخول سقط حقه من العين فان بذلت نصفها له بلزومة القبول اما لو اصدتها سبيكة فقتلها
فبذلك لها النصف من العين لزمه القبول ولو اصدتها حليا فقتله رضاء عنه على ما كان عليه لو كان له الرجوع في العين لان خسبا
زيادة ويجوز رجوعه في نصف العين لانه لم يحصل زيادة على ما ملكته منه كذا لو كانت الحيا بينه وبينه فقتلت ثم تمشت ما اوصفتها
على غير تلك الصفة الاولى في المزوج المطالبة بنصف القبة ولها النصف من الرجوع في نصف العين ولو اصدتها صيدا بربا فقتلها خلاك
فاحرمت ثم طلقها عاار الصيدا اليه ملكه ولزمه رضاءه **يا** لو رعت الصداق فطلقها لم يكن له فسخ الرهن ولو هبته واقتضت ان
يقبض ففي خيارها على الفسخ فطر كذا لو باعته بخيار لها فطلق في مدة الخيار ولو اجرته لم يكن له فسخ الاجارة ورجع في نصف
القبة ولو اهدى لها خيما فخرج المدة لم يلزمها ذلك لانه يكون مضمونا عليها ولها الامتناع منه على اشكال لان قبولها ناقض
وارده الى المشاخر امانة فذلك **ب** لو طلقها بعد تدبير المهر لم يرجع في النصف على اشكال اما لو اصدت به فان الرجوع
في العين قطعاً ولو طلقها بعد رجوعها في التدبير فانه يرجع في العين قطعاً ولو طلقها قبل الرجوع ثم رجعت بعد ان اخذ
الزوج القبة سقط حقه من السكن وان كان قبله احتمل ان ياخذ حقه من السكن وعدمه لثبوت حقه في القبة وقوى شيخ
الاول ولو طلقها بعد رجوعه بنصف القبة خاصة **ج** اذا زوج الرجل امه الصغيرة على مهر معلوم وكان الولد مؤثرا
تعلق المهر به من الولد ولزمه في ماله وان كان معسرا فعلق بدنته ويكون الايضاً مانعا فان مات الاب خرج المهر من اصل
ركبة سواء بلغ الولد والبر ومات قبل ذلك فلو دفع الاب المهر عن الصبي للصفا او تطوعا وبلغ الصبي فطلق قبل الدخول
او اردت المرأة رجعت المهر كله ونصفه الى الابن لان دفع الاب يقضي به للابن وقد اكلما لو قال اعق عبدك عتق
فانه يعق عن الامر ولاؤه له دون المأمور ولا يحتاج الاب الى استدعاء الابن لولا بده عليه بالصغار غار الى ان
لا يمكن للاب الرجوع فيه سواء عادت العين او القبة ولو قال الاب انما دفعته لا رجوع به قبل قوله لانه امن عليه لو اصد
الاب صبياً من ماله عن ابنه الصغير جاز وملكها الابن ولو رجعت اليه كان الحكم ما قبله ولو طلق الولد قبل دفع الصداق فانه
موسر لزم نصف المستحق وان كان معسرا رضى من الاب عنه وجب على الاب دفع النصف ولو اتى الاب عن ولده الكبير المهر فاعاق

كتاب النكاح

٣٨

كذلك برئ الولدان طلاق جميع البهائم ولا يمكن الابتناء ولا للاختبة مع احتمال ثبوته لها لأن الكبر لا يباختياره وإنما سقط عنه
 الحق فإذا سقط نصفه جمع النصف إلى الذائع وفيه قوة **باب** لو تزوج السفيرة والمحجورة على خبر من الولي لم يصح النكاح ولو أجاز
 الولي فعل بعض أقوال الشيخ لا يصح الإجازة لوموعه فسد كذا المحجورة ولا مهر فان دخل أحدهم قال الشيخ عليه مهر المثل لا نهج
 محرم لا نكاح ثم قوى عدمه أيضاً لأنها رخصت ببدل فلا عوض لها **باب** إذا دخل الزوج دخولا بوجوب الفل قبل أو دبر وجب المهر
 كلاً وإن طلق قبل الدخول جبر نصف المهر لا خلا في التقديرين ما لو لم يدخل بها ولكنه خلّى وأرخى السترة ثم طلقها فبطلت فلو كان
 أحدهما يجبر عليه نصف المهر الثاني يجب كلاً إن أجاز أو أجازت الأقرب الأول لو دخلها وأرخت الدخول فالاقتربان القول قول الزوج
 مع المهرين لو جامعها بين الفخذين ولم يورج قال الأقرض نصف المهر أيضاً فان سبق الماء إلى فرجها واستدخلته فحملت منه فلان الحد يجب
 وهل يجب كلاً لصداق فيه شك أو على هذا الوقت بولد يمكن أن يكون منه ولو نفقه ولكنه انكر الوطى في المهر لا شك **باب**
 لو تبرع به ثم جعله صداقاً أنفخ تدبيره على ما اختاره نحن وعند الشيخ التدبير باق فإذا طلقها صاميتها نصفين فإذا مات المولى
 بغير قدر المهر قلناه **باب** لو طلقها بابتنا أو خالها بعد الدخول ثم تزوجها في عتقه بمهر جديد صح فان طلقها قبل الدخول بها كان
 نصف المهر **باب** لو تزوجها بعتق فماتت أحدهما في بدله أو طلقها قبل الدخول جمع عليها نصف المهر ووطى ونصف المهر الميت لو طلق
 عوضاً عن المهر عبد أو أبقا وشياً آخر ثم طلقها قبل الدخول جمع نصف المهر من العوض وكذا لو أعطاها متاعاً أو عقاراً فقبله
 له لا نصف ما ساء **باب** إذا مات الزوج قبل الدخول استحق المهر المهر كلاً ويستحب للمهر نصفه لو مات هو قبل الدخول قال الشيخ
 كان ولها نصف المهر وقال الغني في حكم ما لسانه يكون لو تزوجها المهر كلاً وهو اختيار ابن دبر وهو موقوف ولو طلقها قبل الدخول
 ولو لم يكن قبض المهر لا طلبة بركه لو تزوجها المطلبة به وليس بمحذور **باب** المريض يصح نكاحه فان تزوج في مرضه دخل
 لزمه المهر كلاً ورثته المهر ولو دخل مائت في مرضه العقد بطل العقد ولا مهر **باب** المهر **فصل السادس** في عفو
 المرأة وفيه **باب** صابحت يجوز للمرأة البالغة الرشيدة أن تعفو عن جميع حقها وعن بعضها وكذا الذي بين عقد النكاح وهو
 الاب والجد والأب وكبل المرأة على قولنا لأن الذي بين عقد النكاح ليس له أن يعفو عن جميع المهر لأن جميع النصف مع
 الطلاق قبل الدخول بل له أن يعفو عن البعض من النصف قبل الدخول إنما يصح عفو بشرط أن يكون المرأة صغيرة سواء كانت بكر
 أو ثيباً وكان الولي أباً أو جداً ولا يكون الزوج قد وطئها لأنه بالوطى يملك المهر فيكون بعد الطلاق لأنه قبله مريضاً لا تملك
 أما المرأة الرشيدة فأنها مائة للعفو مطلقاً وكذا الزوج لأن يعفو عن الذي يستحقه بالطلاق وليس لو كثر لك أن حصل الطلاق
باب إذا عفا الزوج عن نعيبه والزوج عن نعيبها فان كان المهر موجوداً لم يخرج عن ذلك أحدهما بغير العفو منه فبطل
 إلى البعض ما لو كان ديناً على الزوج أو تلفت في بدله ففان العفو كاف لأنه لا يفسد إلى القبول ولو عفا الذي عليه المال
 لم يفسد عنه نصيبه إلا بالتسليم **باب** إذا كان الصداق عتيقاً في بدله وكان العا في المرأة صح بلفظ العفو والحبس المملوك لا يلفظ
 الأبرار ولا سقاط ويقتضي إلى القبول لا إلى مضي فان يمكن فيه القبض وإن كان العا في الزوج وقلنا يملك بالطلاق صح بلفظ
 العفو والحبس والمملوك دون الأبرار والأسقاط واقتضى إلى القبول والاقباض وإن قلنا يملك أن يملك صح أيضاً بلفظ الاستسقاط
 والأبرار وإن كان في بدلهما وعفا اقتضى إلى القبول والمملوك والعتيق والاقباض وإن كان هو العا في اقتضى أيضاً إلى القبول لا يملك
 أن قلنا يملك بالطلاق وإن قلنا يملك أن يملك كهما ماسقاط حق قبل الاختيار وإن كان ديناً في ماله الزوج وعفا المرأة عن حقها
 ونصفه صح بلفظ العفو والأسقاط والأبرار والمملوك ولشبه ذلك ولا يفسد إلى القبول وإن عفا الزوج لم يصح أن قلنا أنه يملك
 بالطلاق وإن قلنا أنه يملك بالاختيار وعفا قبل الاختيار سقط حق ثبوت المهر باجمعه وإن كان في حقها فان عفا الزوج
 صح وإن عفا هي لم يصح **باب** إذا عفا الزوج عن المهر قبل الطلاق أو نصفه لم يصح موارثه كان ديناً أو عتيقاً فان طلق بعد ذلك قبل
 الدخول كان للمطالبة بحقه ولو عفا المرأة عنه وعن بعضه صح عفوها ديناً أو عتيقاً فإذا طلقها قبل الدخول فإن كانت قد عفا قبل
 الطلاق عن جميع المهر جمع الزوج عليها نصفه سواء كان ديناً أو عتيقاً وإن كانت قد عفا عن النصف لم يرجع عليها بشيء ولو رجع
 هي أيضاً عليه بشيء إن كان ديناً غير مقبوض وإن كانت عتيقاً كانت بينهما ولو وصية صداقها قبل الدخول ثم ارتدت قال الأقرض جواز
 عليها بيمين صداق ولو خالها قبل الدخول لم يجز مهرها رجع عليها بالنصف ولو كان الصداق عتيقاً أو ديناً مقبوضاً أو غير مقبوض

قبل الدخول

في عفو الزوج

فاحكام القسم والشقاق

١٣١

وان كان من غير ان كان لها النكاح والمهر والمهر

لكن له ان يخلع في غير ما الحاجة كعباءة او دفع نفقة او زناها واستعملها او غيرها من غير ما لا طاعة ولا قرب
 حواجز الجماع ولو استوعبها وقضاء لصاحبة اللبلة وكذا لو خاز في القمعة فانه يقضي ولو جامع في اللبلة غير صاحبة اللبلة
 لا يقضي الجماع وكذا في النكاح ولو لم يكن له الدخول لبدا الى غير صاحبة اللبلة الا بضرورة فان استوعب اللبلة فانه ولو دخل
 لغيرها جده لم يطل فان جامع في الزمان البسبر لم يقضي الجماع ولا اللبلة في الاولى ان يقسم لبلة لانه لا يقضي على الله
 عليه ان لا يفعل ولا نه اقرب لعهد من به فاذا اراد ان يقسم لبنتين او ثلثا او ان يدا لوجبة اعتبر رضا من لما فيه من الاصل
 والشهر اذا قد يحصل لبعض من القسم بالحقة فاقطعه عن القسم للباقيات **باب** يقسم للرغاء والمرغضة والحاض والنساء
 والمحترمة والمولى منها والمطاهرة والصغيرة والناشرة والمجنونة المطبقة بمعنى انه لا يقضي لمن سلف وكذا يجبي على العين
 والجيب القسم فلوان احدهما عندا حجتين فليس للبناقيات **بج** يجبي على الزوج ان ينزل كل واحدة منكم بافراها غير
 مشاركتين زوجاته او افرايه ليس لان يجبر على التكني مع الاخرى ولو لم تكن ما فاضل وادركه وكان كني مثلها جاز لا خلاف
 فان نزل هو منفردا عنهم جاز ويختبر بين المضي اليهن هو الاولى والاستدعاء لم يزل ان يقضي البعض يستدعي البعض فان استدعي
 منهم فامنع سقط حقها من القسم النفقة حتى تقوى الى طاعة وكذا المجنونة بسقط حقها من القسم ان خاف على نفسه منها والافراة
 ولها ان يسكنها القسم مع الامن ولو سافر فغيره فانه في ما شرا لا نفقة لها ولا قسم ولو سافر معه باذنه كاجرة لها او في حاسبه باذنه
 الحاجة لها فالافراة لها النفقة والقسم **باب** اذا كان للزوج اربع زوجات ابتداء حال عقله كان على الاولى ان يطوف به على الباقيات ليوفيهن
 حقوقهن وان كان جنونه قبل القسم ورأى الولي قبله اليهن فافيه عليهن واستدعا من البه وحمله او بعضهن واستدعي البعض وان لم
 يرمسها اليهن لم يطوف به عليهن فان حملت في بعضهن فقد جاز وعليه القضاء للاخر فان افاق المجنون فانه جاز فيه ولو لم يفسد
 من عند صاحبة اللبلة في اثناء الدليل الضرورة او اكره على ذلك قضى لها من لاقية مثل ذلك الزمان قدر او يخبر بين ان يقضي في النصف
 او الاخير لكن الشقاق قضاء مثل ما فان زما نأفاذا قضى من اول اللبلة لم يبق في اللبلة عندها ولا عند غيرها بل ينفر عنهم وكذا
 ان قضا من اخره لم يبدل وله عندا حجتين الامع الضرورة فبغير عندها **باب** اذا ظهر ضرره بالمرأة اسكنها الحاكم الى جنب نفقة
 ليطلع على حوائجها فيمنعه الحاكم من ظلمها وكذا الزوج **باب** الزوج منع زوجته من الخروج عن منزله الا باذنه عن عبادة اهلها
 واقرارها في مرض وغيره وعن حضور محبتهم وهم اخر اجمع وتقرينهم لكن بكونه له منها عن مثل هذه الحقوق **بج** لو قسم لاربعة لبلة فنفق
 الرابعة بعد استيفاء الثلث سقط حقها فاذا عادت لم يقض لها لوطفها بعد حضور لبلة من غير تنويرا ثم لانه اسقط حقها بعد جوف
 فاذا راجعها او تزوجها بعد مستأنف قضى لها تلك اللبلة قاله الشيخ وفيه نظر ولو اسقط لكل واحد من الاربع عشر فوفى ثلثا ثم ياتي
 منفردا في الشهر الاخرى قضى للرابعة عشر ولوانا عشر عند الثلث قضى لها ثلثة عشر لبلة وثلث لبلة ولو قسم لكل واحد منهم خمسة
 عشر واحد وظلم اخرى قام عند الاخرى بين ثلثين يوما فقدمت لناشرة ثم للظلمة ثلثا والقارة يوما اذ فصل للظلمة
 خمسة عشر يوما وخمس للقارة ثم يقسم بعد ذلك بين الاربعه قسما متساويا **باب** لو كان له زوجتان في بلد من قسما بينهما وليس له سقا
 حق احدهما بعدهما فاما ان يحضرهما او يبعث اليهما فوفيهما مهنهما ولا يجنب عنيته في الطريق من حق احدهما ولو قسم ثلث زوجا من
 اربع فليس لبلة الرابعة فان امكنه ابقاء حقها في الحبس بان كان مسكن مثلها او دونه ورضيت استدعاها ووفاهما فمتهما وان لم يمكنه
 بعد خروجها ولو جلس قبل القسم فاستدعي احد من الزوجات فامنعها الباقيات فان امنع واحدة سقط حقها **ك** لو تزوج بكرا
 خضها سبع لبار بمحصل الثبيلت لا يقضي ذلك ويقدمها على غيرها فيحصل لها التحصيل والفدية ولو قسم له اثنا عشر واحد مخم
 عشر فوفى اثنين وظلم الثالثه وتزوج بكرا خضها بسبع ثم قسم ثلثا للظلمة وواحدة للمجدة خمسة اذ زاول وتزوج امرتين
 كره ان ترقا اليه لبلة واحدة فان حصل قتل السابقة في الدخول وان تساوبا اخرج بينهما ولو كان له امرتان قسم لهما لبلة فبان عندا
 ثم رقت الثالثة بذاتها ثم قضى للعنفه يوما ونصفه للمجدة ثم ابتداء بالقسم والتحصيل للكبوا سبع الثبيلت ثلثا انما هو اللبلة
 ولما لها وفانج يابو اليها فبغير عندا حوائجها الواجبة والتدبير والمباينة له من الظلمة راجع في مهامه ما لللبلة فلا يخرج فيه الاضطر
 ولو رقت البكر وجدة امه فالأثر في تحصيلها نصف ما يخص به التحريم مع احتمال المساواة **ك** لو اراد النفر من زوجاته جارا وليس
 منه لان الحاضر يجوز له النفر عن الجاهل انما عليه الشكوبة اذا قسم لو اراد اخر اجتمع معه لزم من اجابته وكمنعه كما في الحضر لو اراد النفر

كتاب النكاح

٤٢

في النكاح

في النكاح

في النكاح

وذلك ما كان الأول
وفي فصول
الأول في سنن
الولادة

بعضهم جلدوا الخيل في التخصيص لكن الأولى القرعة ولا يلزمها المسافة من يخرجها القرعة لكن لو استحقها غيرها قال الشيخ لم يلزم
وإذا سافر بها البعض للبقايات ولو زفت للغير من أنان في ليلة وأراد أن يسافر بها حذبا قال الشيخ لا بد من القرعة من خرج اسمها مسافرا
ويدخل حق العقد وهو التخصيص يسبح للبكر ويثبت للثيب لكونهما معا فراجع حمل عقد مضاعف العقد للغير مؤنة قواه الشيخ
لو جرحها قبل السفر فصار كما لو قسم لبعض نسائه سافرا فانه يفسى للبقايات ولو استحقها كذا وجبته بقرعة قال الشيخ يفسى
بقرعة غير عتية مع الخرج مجاز ولو كان يفسى لم يقصر طالت المدة وقصر ولو أراد النقلة من بلد إلى آخر فحمل بعض نسائه لم يقصر
مدة سفر إلى بلد النقلة ولو سافر فيه مع الحار فيه معونة قضاها من ولو زاد سفر غيره وجوع لا سفر فله فسا فرأى حله من غيره
لم يقصر مدة قطع المسافة وإن لم يداق فيه إقامة مسافر لم يقصر عنه وإن قام أكثر من عشرة أيام قضا للبقايات ولو سافر بها جرح
بقرعة إلى بلد ثم غر على السفر بعد وصوله إلى آخر سافر بها ولم يقصر للبقايات ولو تزوج في طريقه وأراد حملها خصها بحق النكاح
أما تسبغ أو ثبث ثم قسم بينهما وبين القيمة منه ولو أراد حمل أحدتها اقترح فان خرجت الحديدة سافر بها وسقط حق العقد
قاله الشيخ وفيه شك من حيث أن السفر لا يدخل في القسم وإن خرجت على العقد سافر بها وقضى للمجدة حق العقد **الفصل**
الثاني في النشور وهو خروج عن الطاعة وهو ما حوز من الانتفاع وقد يحصل من الزوج ومن غيرها فان ظهر لها من
منها كان يقطع في وجهه ويتأفل وتذاع إذا عاها وعطها وخونها ولا يهرها ولا يضرها فان كانت والأهمل في المضيق بان
ظهر لها في الفرائض ويغير فرائضها ولا يضرها فان صرحت بالنشور والامتناع عن طاعة فبما يجب له بان يدعوها إلى
الفرائض فمتنع وأصر عليها بغيرها اجانعا ولو صرحت بالامتناع ولو جعل بعد اضرار كان له هجرها ويجعل جواز ضررها
الأبوة عند الجواز الرجوع بالهجر ويصير قبله لا يفسخ من أن وعدتم أمارات النشور والهجر وهن أن امتنع وأصر يوهن أن صرحت
والوعظ مثل أن يقول أني الله فأن حتى طلق وأبى أشبه ذلك والهجران هجرها في المضاجع لا عن الكلام فان فعل ذلك يبرأ
ثلاثة أيام والضر ما يترجى به عودها إلى الطاعة ولا يكون مبرأ ولا مدينا ويقع الوعد والمواضع المخوفة ولا يوالى الضرب على
واحد لو حصل بالضر تلف ضمن ولو حصل النشور من الرجل منع حقوقها طالبة الحاكم والزمن بها ويجوز للمرأة ترك حقوقها من
شهر ونفقة استماله ويجل للزوج قبوله ولو منعها بعض حقوقها أو أعارها فبذلته لا لا يجتمعها به هجر ليس أكراما قاله
الشيخ **الفصل الثالث في الشفافي** وهو فصال من الشفافي كل واحد منهما في شق أو جانب فاحبه من الآخر ما بان
أنه من المنة فهو النشور وقد سبوا بان أنه من الرجل فهو نشور أيضا فليكنها الحاكم إلى جنب نفقة منعته من الأضرار بها وإن بان
أنه منها سلمها إلى من لم يمنع كل واحد منهما من العقد وإن أشبهه ادعى كل منها ظلم صاحبه لم يقع بينهما صلح على مئة ولا على ثمن
وطلاق بعث الحاكم حكيم من أهلها لينظر فيهما ويفعل الصلحة ويجوز أن يكون الحكمان من غير أهلها أو أحدهما من أهل
أحدهما والآخر اجنبية لكن الأولى أن يكونا من أهلها ولين جيا خلا فلا بد من درين بعثها على سبيل التحكيم لا التوكيل فان اتفقا
على الإصلاح فعلا وإن لم يشاذا فالتفقا على التفريق لم يصح إلا برضى الزوج في الطلاق ودخول المرأة في المبدل أن كان خلعها
ولا بد من الحكيم من أن يكونا حرين ذكورا عديين ومنحج حكما في الصلح مع حضور الزوجين وغيبتها وغيبتها وأدائها أمرا
وجانبا يكون سابقا فلوش طار ترك بعض النفقة والقسم أو ألباها بها لم يلزم الوفاء به **المقصد الثاني في الولادة**
العقبية والخصا وفيه **مشأ** أيجب عند الولادة استبداد النساء بالمرأة دون الرجال إلا مع الحاجة بان يملك النساء عندها
للزوج نولي ذلك لا نكشافه على العودة وإن كان هناك **شأ** أيجب عند الولادة غسل المولود مع من الضر والاذن
أذنه اليمنى والأفامه في اليسرى وإن يحنك بماء القربى ونزله الحسين عليه السلام فأن غدر ماء القربى فبماء عذيقان تغسل الأماء على
جعل فيه شيء من العسل والتمر ليجلو ويحلك **شأ** أيجب تسميته بأحد الأسماء المستحسنة وتكون استجابة التسمية يوم السابع أفضل
ما تضمنه المبرورة لله تعالى ثم أسماء الأنبياء عليهم السلام وأفضلها محمد ثم أسماء الأئمة عليهم السلام وروى عن أبي الحسن عليه السلام قال لا بد من
الغفر بلباس فلبسهم محمد وأحمد وعلي والحسين عليهم السلام وحيفر وطالب عبد الله أو فاطمة من النساء **شأ** أيجب الكسبة
النزول بكرة التسمية بحكم وحكيم خالده ومالك وخاريفه خزار وعن الصادق عليه السلام النبي صلى الله عليه وآله فبى عن أربع كفى
أربعين عن أبي الحكم وعن أبيه مالك وعن أبي القاسم إذا كان الاسم محمدا **شأ** أيجب التسمية لابن ولد لبيان بمقال شكر الوهاب يور

احكام الولادة والعقيدة الحضا والرضاع

٤٣

من يرضع

لأنه الموهوب وبلغ أشده ودفن به ٥ روي استحبنا اكل السقميل للمرأة الحامل فان الولد اطيب مجا واصبه لو قال امير المؤمنين
عليه السلام خير نوزك البرقي فاطمها الشافعي فيها من يخرج اولادكم حكام وعن رسول الله صلى الله عليه وآله ما باكل النساء الرطبان
يكون ابانه فيبع ثمنه من ثمن المهر وعن الرضا عليه السلام اطعموها لاكم اللسان فان يكن في بطنها غلام خرج ذكرا لقلبها لاما انجبا عاوا
يكن حانته حتى خلقها وحلقها وعظمت عجزها وخطبت عندها **الفصل الثاني** في سنن اليوم السابع وهي الحلق والحنا
ونقبت الاذن والعقيدة فهذه ٥ مباحث (١) يتبعها السابع ان يحلق المصبي قبل العقيدة ويصدق بوزنه ذهباً او فضة ويكره
القنار ع وهو ان يحلق موضع من الراس يترك فيه الختان مستحب يوم السابع ولو اتركه خاف ولا يجوز اخبر الى البلوغ فان بلغ ولم
يختن وجب له الختان نفسه اما خفض الجوارح فانه مستحب ولا يجزيان بلعن ولو اسلم الكافر وهو غير مختن وجب له الختان نفسه وان
طغر في السن في المرأة لو اسلمت استحب حفظها ولم يجز لو مات المسلم غير مختن مع بلوغه لم يجز خننه ويحب نقب الاذن يوم السابع ايضا
وليس بواجب خلاف **ج** العقيدة مستحبة استحباباً مؤكداً وقال المرتضى قدس الله روحه انها واجبة وليس بمعتدل في استحباب
يكون العقيدة والحلق في موضع واحد بل يوق عن الذكر كرو عن الانثى بانثى ولا يجزى في النكاح ما السنة الصلوة بغيرها ولو عجز الاب
اخرها الى المكنة ولو لم يعق الولد استحب للولد مع بلوغه ان يعق عن نفسه ويختن فيجمع العقيدة صفاء الاضحية وان يخلص القابلة في
الذكر على ان يترك بالحنز ولو لم تكن قابلة اعطيت لام ذلك بصدق ولو مات المصبي يوم السابع قبل الزوال سقطت لومات بعده
لنقط استحبابها ويكره للابوين ان يكلما العقيدة ويكره لاحد من عباله وان يكثر عظامها بل يفضل اعضاؤه وذكر انه يسمي الحيا
عشرة من المسلمين في العقيدة قال الصادق عليه السلام ان زاد وامنوا فضل وقال ان كانت القابلة ميتة لا تاكل من بيضة المسلمين
فبغير ربع الكرش ٥ وذكر عن الباقر عليه السلام قال اذا وجدت العقيدة فقل بسم الله والحمد لله والله اكبر ايماناً بالله وثناء على رسوله
صلى الله عليه وآله والعضد لأمه والشكر لوزره والمعرفة بفضلها اهل البيت فان كان ذكراً فقل اللهم انك وصيت لنا ذكراً
وانت اعلم بما وصيت منك ما اعطيت كل ما صنعنا فنقبله ما على شئت وسنة نبيك رسولك صلى الله عليه وآله واجتنب عتاه
الشيطان الرجيم لك سبكت الدماء لا شريك لك والحمد لله رب العالمين **الفصل الثالث** في الرضاع وفيه
٥ مسائل (١) من لبنان يرضع المولود حولين كاملين فان نقص ثلثه اشهر لم يكن به باس وان نقص ثلثه اشهر لم يكن به باس وان نقص
غير ذلك كان جوارحاً على الصبي غير جازم ويجوز الزيادة على حولين الا انه لا يكون اكثر من شهرين ولا يستحق الرضعة على الزيادة
على حولين اجرة **ب** افضل اللبن الذي يرضع به الصبي لبن الام فان كانت حرة لم يجز على رضاعه سواء كانت حرة نكحة او
موسرة او معتقرة او ثيباً او ثيبك وسواء كانت من بضع ولدها في العادة او لا وكذا لو كانت ارضعته او متعتها بها اما امرؤ
فلو كوى اجبارها على رضاع ولدها **ج** لو كانت الحرة مطلقه طلاقاً بائناً وطلبت الاجرة على رضاع الولد جاز للاب العقد
عليها واعطاها الاجرة ولو كانت في خباته او مطلقه طلاقاً رجعيّاً فالشيخ قولان احدهما انه لا اجرة لها ولا يرضع الا بان يعقد عليها
عقد اجارة للارضاع والثاني جوز ذلك هو الاقرع بك قال كذا لو اشاجر ما الحرة او خدته غير لم يجز لاسترقاقها وفيها في حق
من الاستمتاع **د** لو تبرعت الام بارضاعه لم يجز على الزوج الزيادة في نفقةها ولو لم يتبرع وطلبت الاجرة وجب على الاب نفقة
انها ان لم يكن للمولود مال ولو تبرعت اجنبية بارضاعه فرضيت الام بالتبرع فهي احق به وان لم يرضع كان للاب نفقة الى الميعة
وكذا لو طلبت الاجرة وطلبت الاجنبية اقل كان للاب نفقة الى الاجنبية ولو ادعى الاب جو متبرعة وانكر الام فالقول
الاب مع يمينه على اشكال واذا اخذت الام الاجرة كان لها ان ترضع نفسها وبغيرها ولا يجب على الاب نفقة اجرة ما زاد على حولين
وليس للاب نفقة الى الميعة مع تبرع الام ولا الى المشاجرة بما يرضع من الام ٥ ولو سلمت الى الميعة او امتعت الام من ارضاعه
فسلمت الى المشاجرة لم ينقطع حضانه الام وتاتي الميعة فنرضع عنها ولو قدر حمل الصبي لها وقت الارضاع فان قدر
سقط حضانتها **الفصل الرابع** في الحضانه وفيه ٥ مباحث (١) الحضانه ولا ينفك عنها الا بالامه التي هي فاذا
اتفرق الابوان وبينهما ولد وتنازعاه فان كان بالامه شيداً فامره الى نفسه بقسم الى من شاء سواء كان ذكر او انثى ولا حق لاحد
الابوين فيه غير انه يمكن للانثى مفارقة اطفاله بغير حق وان كان طفلاً فالام احق بالذكر حولين مدة الرضاع وبعد ذلك
يكون الاب اولى به منها والام احق بالانثى الصغير الحان يبلغ سبع سنين ثم يصير لاب او لأمها **باب** في نفقة الحضانه

والرضاع

من يرضع

كتاب النكاح

للأم حولين للذكر وكسبا للأنثى ما لم تنزل من رجب فأنزلت رجباً لا يقطع حضنتها عنها وكان الأب ولياً لها فان طلقتها
 الزوج رجلاً لم يقدح في حضنتها وإن كان أبناً عادته الولانية لها ما لم يخرج المحولان في الذكر والسبع في الأنثى فان تزوجت بغير مطلق
 حضنتها فان طلقتها أبناً عادت وهكذا والمفيدة حمة لله جعل الحضنة للأم في الأنثى سبع سنين والشيخ في الخلاف والمبطل
 لم يفرق بين الذكر والأنثى بل جعل الحضنة للأم بمدة سبع سنين ولم يفسد ما اختاره هو الاظهر **ج** لو كان الأب مملوكاً
 سقطت حضنتها وكذا لو كانت كافرة والاب مسلم وكذا الأب لو كان مملوكاً والأم حرة فهو ولياً للحضنة المملوك بلوغ الولد وبني
 الأب لو كان كافراً أم المراه مسلمة فهي ولية للحضنة الى البلوغ واسلامه سواء تزوجت الأم الحرة المسلمة أو لا وكذا لو كانت
 الأم كانت الأم ولية الذكر والأنثى في وقت بلوغها من الوصي غير **ي** إذا صار الأب ولياً للولد ما لم تزوج أمه أو يلوغها منه
 التي قرنها ما لم يمنع من الاجتماع بامه فالذكر يذهب الى أمه والجار يذهب الى أمها إليها من غير طاعة ولا انبساط في بيت مطلقها
 ولو مرض الولد لم يمنع أمه من رضاعه ونرضيه ان مرضت الأم لم يمنع الولد من الرضا إليها ذكر كان أو أنثى ولو مات الولد خسر
 أمه تولت مراً وخبرته كذا لو ماتت الأم حضنتها الولد **ك** إذا كان للولد أم كانت أحق به مدة الحضنة فان ماتت كان الأب ولياً
 من كل أحد فان فقدت أمها فالحضنة للأب فارتب تربيته من قبل الأب لا من قبل الأم أو ولي من الأخ لا أخها ولا اخت للأب
 ولي من الأخ لا أم قال الشيخ نظر الى كثرة الضيق ثم تردد وقال لو قلنا بالفرقة كان قوياً ثم قال العدة والحالة سواء يفرع
 بينهما وأم الأب ولي في الحالة وأم الأب مع أم الأم لا يفسد أبان والحجة أولى من الأخوات وابن دريس منع من الحضنة لغير الأبوين
 والجعل للأب خاصة بطريق الولانية **و** إذا اتفق قرايبه على رده في المدخنة كالعدة والحالة أو الأخوين أقرع بينهم من حق
 المدخنة كان أولى بالحضنة **ز** كل يخرج من الحضنة بنفسه أو كفو أو تدنو كالميت يكون الجدا ولي ولو كان الأب غامياً انفك
 حضنته الى الجد ولو كان أبوان فمملوكين فلا حضنة لهما على الحر ولا على المملوك بل أمه الى سيدة لكن الأولى سيدة ان يفرع مع أمه لو كان
 ان ينقل عنها الى غيرها بحضنة كان له ذلك كذا لو كان أحد أبوين حراً ومملوكاً ما لو كان أحد أبوين حراً والولد غير مملوك فالحنان
 للحرة خاصة ومن يملك فيه الحرية فهو كالقن موانع **ح** لا يقطع عن الأب المومنة نفقة ولله بحضنة أمه **ط** المحول امرأ الى الابن
 بلغ ذكر كان أو أنثى وللبكر البالغة العاقلة الادلية للاب عليها وان تهمت **ي** الأنثى التي لا حرة لها كبت العدة وبنت الحالة
 مل ثبث لها الحضنة الاقرب لك ولو اجتمع الذكور والأناث من الأقارب لمساكين في المدخنة كالعدة والحالة والأخت
 الجد فالأقرب تقديم الأنثى في الحضنة ولو اختلف فيه على نص من **الفصل الخامس** في أحكام الأولاد وفيه بن بحثا
 الأولاد المعقولة لها ما يملكها بالزوج بشرط ثلثة الدخول مضى منه شهر من حين الوطى عند تجاوز أقصى الحمل وهو شهر ثلثة
 أو عشرة وقيل سنتين بمقتضى قوله بغير عقد من الدخول لم يلحق به وكذا لو جأت به قبل من منه شهر من حين الوطى حياً كان
 أو لا أكثر من عشرة أشهر ما بانها قتها أو يضيوية المدة الزائدة عن أقصى الحمل **ب** مع اختلال أحد الشرايط لا يجوز الحاق
 به ويحذفه عنه لو حصلت شرايط الانحاق لم يحذفه عنه وإن جئت به قبل الحمل سواء مات أمه الفجوة وتبينه ولو نكح
 لم ينكح إلا باللعان ما لو علم اختلال أحد الشرايط فانه ينفي عنه بغير لعان ولو اعترف بالدخول بولادة الزوجية فلا
 الحمل وأكثره وجب عليه الاخر اياه فلو أنكره لم ينكح إلا باللعان وكذا لو اختلفا في المدة **ج** لو اختلفا في الدخول فالقول
 الزوج مع منبه وكذا لو اختلفا في الولادة لانه يمكنها إقامة البينة عليها فان اتفقا على الولادة والدخول بالمدة واختلفا في
 البينة فالقول قولها ولو اختلفا في الولادة لم يثبت له ذلك لم يقبل بغير الزم الولد ولو وطئها غير فحور كان الولد
 لصلحها المقتضى لا يجوز له نفقة عنه فان نكحها لا عن واحد **د** لو طلق زوجة فاعتكف ثم جئت بولد ما بين الفراق الى كثرة مدخل
 بعد ولا شبهة عقد الحق به ولو تزوجت ثم جئت بولد من سنة شهر كما لا من وطئ الثاني فهو الأول ما لم يتجاوز أقصى
 الحمل وان كان لشبهة اشهر فاضاً كان للثاني وكذا لو نكح السبعة جارية الموطونة فاشت بولد من سنة شهر من وطئ الثاني
 لاحقاً بالمولى وان كان لشبهة اشهر فاضاً كان للثاني **هـ** لو جعل امرأ من الرقيق ثم تزوجها أو اشراها من مولاها لم يجز للحاكم
 به وكذا ولد الرقيق مطلقاً لا يجوز لاحد ابوابها **و** إذا وطئ أمه فجئت بولد لشبهة اشهر فاضاً عدل من الاقرار به ولو نكح
 لم ينكح الى لعان وحكم بنفسه ظاهرها لم ينكح النفي اضرار كذا لو اعترف به بعد النفي فانه يلحق به ولو وطئها المولى ثم لا يجزى كان

فان كان الأولاد

في نفقة الزوج وأولاده

دع

الولد المولى ولو اشتغل في ماله أو كسبه أو كان له مال فله نفقة من ماله لا من مال أبيه
 الذي قبله كان لو طه شهر فضا عدا ولا فله نفقة فله هكذا لو كانت له امرأة فله نفقة من ماله
 فخرج بينهم فمن خرج اسمه الحق به واغرمه حصص الباقي من نفقته يوم سقوطه حبا ونفقة ولدا وما واحد الحق به والحق حصص
 الباقي من نفقة الأم والولد لا يجوز نفقته الولد مع وطئ المرأة أو الجارية في القبل لكان الزوج لو نفاه كان عليه النكاح كان
 الأم وجبة ما مملوكة فنفي الولد من غير نكاح لا يجوز نفقته مع حصول شرط الا لحاق وهي الدخول بحبيبه لثمة شهر
 فضا عدا وعده فحازه أقصى الحمل لا يجوز نفقته لكان الشبهة لكان الزوج لو اشتد الحاقه به في العقد ولا لو نفاه ثم ولا عليه
 لكان ونفقة ظاهره لو وطئ أمته ثم وطئها غير فيجوز الحاق الولد بالولي لا يجوز له نفقة إذا اشتبه عليه الأمر فان نفاه
 في نفقة ظاهره من غير نكاح قال الشيخ رحمه الله فان غلب على ظنه أنه ليس منه شيء من الامارات لم يجز نفقة ولا يجوز له نفقة ولا
 ان يوصى بشيء من ماله ولا يورثه ميراث الاكوار وفيه شك ولو جاءه زواج به بولد لم يكن نفقة عليها جاز له بيع الولد على كل حال
 ما قال الشيخ اذا اشترى جارية حبلى فوطئها قبل مضي اربعة اشهر عتقها ما مولا يبيع ذلك الولد لانه غداه بنفقته وكان عليه
 ان يبرأ من ماله شيئا ونفقة وان كان طه لها بعد اربعة اشهر عتقها ما مولا يبيع الولد على كل حال وكذا لو كان الزوج
 قبل ذلك لكنه يكون قد غلب عليها فانه يجوز له بيع الولد الا في جواز بيع الولد بسبب الوطئ بالثمة بلحق بالنسب لا يصح فلو
 اشبهت عليها اجتنبت فطهرها زوجة او مملوكة فوطئها وجازت منه بولد الحق به وكذا لو وطئ امه غير نكاحه لكن هذا يلزم قبله ولو
 يوم سقوطه حبا لا يجوز لو طئ خلو المرأة عن زوج وظنت هي متزوجا او طلاقه فزوجهام بان جونه وكذا بالخبر بالطلاق
 على الاول بعد الاعتداد من الثاني ولو جلت من الثاني الحق به الولد مع الشرط سواء استندت في الموت والطلاق الى حكم حاكم
 او شهادة شاهدين وانما لا نفقة لها على الزوج الا في عتقه لانها نسبه بل على الاول لانها زوجة ولو اكدت شهوة
 الطلاق انفسهم غرة ولو نقص الحكم وبيع عليهم بالذلك قبل اذا وطئ اثنا امرأة في طهر واحد كان وطئها يلحق بالنسب
 اما بان يكون وعلى شهرة عن كل واحد منهما بان يوطئها كل واحد منهما او يكون نكاح كل واحد منهما فاسدا بان
 احدهما في نكاح فاسد ثم تزوج باخر نكاحا فاسدا او يوطئ احدهما في نكاح صحيح والاخر في فاسد باق لم يكن
 ان يكون من كل واحد منهما فانه يفرع بينهما فمن خرج اسمه الحق به ولا يلحق بهما معا ولا من يلحقه لفاقة ولا فرق بين ان يكون
 المشايعان حريين وعبدان مسلمين او كافرين ومختلفين اربا وابنا فان الفقة ثابتة في ذلك كله ولو كان مع احدهما بينة حكم
 لهما وشيع الولد من قامة البينة في الاسلام والكفر كذلك الحفنة البقرة باحدتهما فانه يلحقه بنسبها ونسبها لا يحتاج الى قربة للدين
 في الاستباة التي يلحق بها الانسان بالفرش المنفرد بان يفرق بوطئها الحبي بالنسب الدخول المنفرد بان يدعى بمهر النسب كما
 من غير مشارة مع الشارح يحكم فيه بالقرعة كما تقدم او بالبينة ولو انصرف احدهم بالقرعة حكم له وان اشترك الفرش فاما المهر فله
 الولد بالبينة او بدعواها اذا كان ممكدا ولو نكحاه امرأتان افرع بينهما كالرجل من الجبار وهو الذي يجلب من بلاد الترك ما كان
 او غيره اذا اسلم او كان مسلما ثم قدموا عتق بنسب محو النسب في دار الاسلام مكان المدعي طفلا الحق بنسبه به وان كان كسبه
 الى الصدوق منه سوا ادعى نوته واخوته او غيرها من حجاب النسب الفصل الثاني في النفقة والسبب بها فانه لا نفقة
 والفرقة والملك فهاهنا ما في النفقة الزوجات والنظر في مقامات الاولى في الشرط ونفقة الرجل نفقة زوجته
 وجوز النفقة على الزوج بشرطين واما العقد التمكن التام من الزوجة فلو كان العقد منقطعاً لم يجز له نفقة ولو كان قائماً ونفذ
 الزوج من نفقتها سقطت النفقة عنه ايضاً وانما يجز النفقة لو مكنت نفسها تمكينا تاما بان تحلى بها ولا يكون مجتنب لا يجز
 ولا وقتاً فلو بدلت نفسها في زمان دون زمان او مكان دون مكان فما بدوع فيه الاستمتاع سقطت نفقتها الى ان تعوان
 التمكن وبالمشهور ان وجوب النفقة يتوقف على التمكن لا بمجرد العقد وح ان كانا بالعين ومكنت ان يقول قد سلمت نفقتي
 في مكان شئت وجبت لها النفقة ولو قالت اسلم نفقتي اليك في منزلي وفي الموضع الفلاني او البلد الفلاني دون غيره لم يكن
 تاما كما لو قال لبايع اسلم اليك الشئ على ان تبركها في مكان بعينه لم يكن تسليمها يسمو باخذ العوض وكذا الولي لو سلم له
 الزوج وجبا لخاصته لو لم يكن لها نفقة على الزوج ولو نكحها النكاح لم يجز لها بالنسب ولا خالصة التسليم سكا ومضون بان على

ت
 جواز الحق به

النفقة على الزوج

كتاب النكاح

٤٤

لو يكن لها نفقة عن ذلك الزمان لان النفقة تجب بالتمكين بما كان **ج** لو كان الزوج غائبا فكانت غيبته بعد مكنته بالنفقة عليه هي جارية عليه ما غيبته وان كان قبل فلا نفقة لها فان ضاعت في الحياك وبذلك لا التسليم لو يكن لها نفقة حتى يكسها الحاكم الحاكم البلد الذي فيه الزوج ليست فان سار اليها وتسلما او كل على التسليم بدلت وجبت النفقة فان منع نظر الحاكم الى مدة السفر والنفقة عن اهلها النفقة **د** لو كانت الزوجة من اهلها نفقة صلح للوطى قال الشيخ حكماهما حكم الكبر الا في فضل واحد وهو ان الخطاب مع الكبر في موضع السكنى والتمكين الكامل هما اذا قاموا لهما مقامها في التسليم استحققت النفقة ولو لم يكن لها ولو كان او غائبا او منعها فسلت هي نفسها وجبت النفقة وان لم تكن ممن يعجز عنها لان الزوج استحق القبول قد حصل في الغيب في كونه الموقوف منه من اهل الانبا حركا لودفع الثمن وقبض المبيع صبي او مجنون او ولد في الطريق **هـ** لو كان الزوج كبيراً وهي صغيرة لا يجامع مثلها لم يجز لها نفقة قال الشيخ وقال ابن ادریس يجزى عليه النفقة مع انه شرط في جوب النفقة التمكن ولو امكن الاستماع منها بما دون الوطى لم يعتد به لانه استماع نادراً برغبة غالباً ولو كان الزوج صغيراً وهي كبيرة وبذلك نفسها قال الشيخ لا نفقة لها ولو قبل بوجوبها كان وجباً لتحقيق التمكن من طرفها ولو كانا صغيرين فلا نفقة **و** المرضية لا تسقط نفقتها وكذا الرقاة والقراء ومن يفرقها من بيع من طرفها والضعيفة اذا كان الزوج عظيم الا لا تمنع الزوج من طهرها ولا تسقط نفقتها **ز** اذا اضر الحرج واجب عمرة كذلك لم يسقط نفقتها سواء كان باذنه او بغيره ولو كان الحرج من دونه كان باذنه لم يسقط سواء كان معها او لا وكذا غير الحرج من المندوبات والبايات ولو كان احرامها بغيره لم يسقط ولا يسقط نفقتها ان كان معها ولو كانت منفردة سقطت لو سافر لاحتاجها من نفقة عنه فان كان باذنه لم يسقط نفقتها وان كان بغيره سقطت ولو اعتكف باذنه لم يسقط نفقتها سواء كان معها او لا وان اعتكف بغيره لم يسقط نفقتها فان كان معها لم يسقط نفقتها ولا يسقط **ح** لو صانداً كان له منها فان اضر استحققت النفقة وان امتنع لم يسقط نفقتها لان له ولها فان منعته من الوطى سقطت النفقة واطلق الشيخ رحمه الله سقوط النفقة مع الامتناع من الانظار ولو كان واجباً مضيقاً به شياً والشد للمعين باذنه او قبل نكاحه لم يكن له منها ولا تسقط نفقتها وكذا غصا رخصاً اذا تضيق بها القبل لم يبق سوا ايام الفضا وان كان موسعاً كالنذر المطلق وصلى الكفارة وقضاء رمضان قبل التضيق فلا الشيخ منعها عنه لعدم تصديقها فان امتنع سقطت النفقة وان افطرت استحقها وفيه نظر لو نذرت الصوفى خباله باذنه صح نذرها وان كان بغيره لم يسقط سواء اطلق النذر او قبله ولو طلقها الزوج لم يجز عليها فاعله سواء كان مطلقاً او مقيداً فان وقته ولو يحصر على اشكال اما الصلوة فليس له منعها عن الفريضة في اول فاتها وان كانت قضا او مندورة غير معينة الوقت كان له منعها عن البادرة قال الشيخ وله منعها عن نوافل الصلوة والصيام وان كان من الزواجر كغيره **ط** لو هربت منه كانت ناشراً لا نفقة لها سواء كانت في موضع يعرفه او لا وكذا لو منعته عن التمكن التام لو زوج امته كان له اسباكهانها رداً للخدمة وعليها رسلها ليلاً للاستمتاع فان رسلها ليلاً ونهاراً كانت نفقتها على الزوج ولا خدمه لها عليه ان رسلها ليلاً خاصة سقطت جميع نفقاتها عن الزوج **ي** ثبت النفقة للزوجة سواء كانت مسلمة او ذميمة او امة مع التمكن التام والمطلقة وجبها كالزوجة اما البائنة فلا نفقة لها ولا سكنى سواء كانت البينة عن طلاق او فسخ الا ان يكون المطلق بائناً حاملاً فاتها النفقة والسكنى حتى تضع قال الشيخ والنفقة للحمل الا لام للزوج او تظهر الفاندة في الحرز اذا تزوج امة وشرط مولاها رقية الولد في العبد اذا تزوج حرة وامة وشرط مولاها لانقار بالولد في النكاح الفاسد اما النكاح عنهما زحماً فلا نفقة لها ولو كانت حاملاً في اثنان اقرهما سقطت النفقة والاخرى نفق عليها من نصيب لهما فان النكاح الفاسخ من اصله كالشمار لا يستحق بالعقد فيه مهر ولا نفقة ويقرق بينهما ولو دخل بها ملاً بالفسا فان كان قد سبق ثبت الشئ والامه **ق** المثل يقرق بينهما ولا نفقة لها ولا سكنى ولو حملت قال الشيخ لها النفقة عنها العور والاختار ولو وقع صحيحاً ثم قبح لم يثبت الدخول فلا نفقة ولا مهران كان بعد فلا نفقة ايضا ولها المهران ان لم يهر ولو كانت حاملاً فلها النفقة ايضا **ب** النفقة على الحامل بمهر ما هو مأفوماً كثيراً وان ادعت شهيداً لها القوا بل اطلق لها النفقة من حين الطلاق الى حين الشهادة ثم لها يوماً فوماً وهو مشكل على تقدير ان يكون النذر للحمل فان ابطلت رقت ما اخذت ولو اسقطت بالولد لم يسقط عنها بالنفقة الحين الاسقاط ولو لم يكن دفع النفقة فان قلنا النفقة للاهل الحامل الحمل بعد منة النفقة من حين الطلاق الى حين الاسقاط وان قلنا للمهر ان كان لو نذر السكنى للحامل والساطان اتحصن ماء الرجل في غير ما القبول ولو ادعى الزوج بغير دفعها انه كان مطلقاً

كتاب النكاح

٤٠

في نكاح النكاح

لما كان النكاح من جملة ما يجب عليه فاما ما يجب عليه من اربعة اشياء ان يشترط ما او يكره او يكون في النكاح من جنس
 على ما ذكره او يكره ما ينسب له فاما ما يكره من النكاح من جنس او يكره ما يكون في النكاح من جنس او يكره ما يكون في النكاح من جنس
 عليه من جنس او يكره ما ينسب له فاما ما يكره من النكاح من جنس او يكره ما يكون في النكاح من جنس او يكره ما يكون في النكاح من جنس
 والاشياء من جنس او يكره ما ينسب له فاما ما يكره من النكاح من جنس او يكره ما يكون في النكاح من جنس او يكره ما يكون في النكاح من جنس
 النكاح من جنس او يكره ما ينسب له فاما ما يكره من النكاح من جنس او يكره ما يكون في النكاح من جنس او يكره ما يكون في النكاح من جنس
 عن شاركة غيره في الزوج **الفصل الثالث** في كيفية الانفاق وفيه بابان **باب** ما يجب عليه فليكن له من ثمنه الطهر
 الخبز والصلح اللحم والبر والحب ما يكفها اليك من ثمنه ولو دخل بها واستمر في طهره فليكن له من ثمنه الطهر
 بما لا يتجاوز ثمنه ولو لم يكن له من ثمنه الطهر فليكن له من ثمنه الطهر بما لا يتجاوز ثمنه ولو لم يكن له من ثمنه الطهر فليكن له من ثمنه الطهر
 بغيره كل يوم ولو لم يكن له من ثمنه الطهر فليكن له من ثمنه الطهر بما لا يتجاوز ثمنه ولو لم يكن له من ثمنه الطهر فليكن له من ثمنه الطهر
 اقربهم الجواز فاما ما يجب عليه من ثمنه الطهر فليكن له من ثمنه الطهر بما لا يتجاوز ثمنه ولو لم يكن له من ثمنه الطهر فليكن له من ثمنه الطهر
 قبل انقضائه كان من ثمنه الطهر فليكن له من ثمنه الطهر بما لا يتجاوز ثمنه ولو لم يكن له من ثمنه الطهر فليكن له من ثمنه الطهر
 اعطاهما كسوة لمدة من الزمان فليكن له من ثمنه الطهر بما لا يتجاوز ثمنه ولو لم يكن له من ثمنه الطهر فليكن له من ثمنه الطهر
 قبل اكله ولو انقضت مدة من ثمنه الطهر فليكن له من ثمنه الطهر بما لا يتجاوز ثمنه ولو لم يكن له من ثمنه الطهر فليكن له من ثمنه الطهر
 الى اكله فانه لا ينقض قوته قوام الشيخ ولو دفع كسوة من ثمنه الطهر فليكن له من ثمنه الطهر بما لا يتجاوز ثمنه ولو لم يكن له من ثمنه الطهر فليكن له من ثمنه الطهر
 في لو دفع لها كسوة لمدة من الزمان فليكن له من ثمنه الطهر بما لا يتجاوز ثمنه ولو لم يكن له من ثمنه الطهر فليكن له من ثمنه الطهر
 من ثمنه الطهر فليكن له من ثمنه الطهر بما لا يتجاوز ثمنه ولو لم يكن له من ثمنه الطهر فليكن له من ثمنه الطهر
 ردد الزوج ثمنها كان له ذلك ولو ادان كسوة ثانيا مستأجرة فليكن له من ثمنه الطهر بما لا يتجاوز ثمنه ولو لم يكن له من ثمنه الطهر فليكن له من ثمنه الطهر
 في ثمن الكسوة امشاع او ثمنها ما استمكن فانه امشاع قطعاً ولو مكنت من نفقتها ولم ينفق عليها وانقضت مدة البوم على التمكن
 استمرت النفقة في ذمته ولو سقطت بالنفقة البوم سواء قد رهاها الحاكم ولا اعتبار بحكم الحاكم فلو انقضت مدة على التمكن
 ولم ينفق عليها كانت النفقة في ذمته لما الماطة بها سواء اطلقها بعد ذلك او لا ولو دفع لها كسوة لمدة فظفها قبل انقضائها كان
 له استعادتها ولو انقضت مدة المضرة به لم يكن له الاستعادة **في** لو كان غائباً فحضر عند الحاكم وبذلك التمكن لم يجب
 الا بعد اعلانه فان سلم ولم ينفق ولم ينفق عليه فليس له الرجوع الى الزوج ولو نشز وعاد الى الطاعة لم يجب
 النفقة حتى يعلم وينقض ما يمكنه الوصل اليها او يكبل ولو كانت سقطت نفقتها ولو غابت استمرت نفقتها عند استلامها
 والفرق ان الردة بالسقوط قد لا يكون من جنس النفقة بل من جنس النفقة لا بالانقضاء بل من جنس النفقة لا بالانقضاء بل من جنس النفقة لا بالانقضاء
 لو كان له حق رجعة من ثمنه الطهر فليكن له من ثمنه الطهر بما لا يتجاوز ثمنه ولو لم يكن له من ثمنه الطهر فليكن له من ثمنه الطهر
 يفضل عن القوت ولا يجب له من ثمنه الطهر فليكن له من ثمنه الطهر بما لا يتجاوز ثمنه ولو لم يكن له من ثمنه الطهر فليكن له من ثمنه الطهر
 والقاض من قوته بصفه اليها فان فسدت فليكن له من ثمنه الطهر بما لا يتجاوز ثمنه ولو لم يكن له من ثمنه الطهر فليكن له من ثمنه الطهر
 النفقة بحيل بعد شرط عدم الشوز او اختلافا في الشوز كان عليها اليقين وان قلنا بالتكليف كان عليها اليقين بالتكليف
 ولو نشز بعض يوم سقطت نفقتها البعض لا جميعه على اشكال ولو نشز الجنونة سقطت نفقتها ولو امنتها لما قبله عن الزوج
 فانه لو حملت المطلقة رجعية من ثمنه الطهر سقطت النفقة عن الزوج مدة الحمل اذا عادت الى عدته كان لها النفقة فيها عليه
 لا الرجعة في عدته لا في مدة الحمل ولو انقضت على الولد النفي باللعان ثم اكدت نفقة لها الرجوع بالنفقة لتبرعها والمعتق
 عن شبهة لا نفقة لها سواء كانت في نكاح او طلاق سواء حملت ولا ان يجعل اليمين عليها ولا يدينها عتبار كفاية على اشكال في ذلك
 ولو ما قبل الوضع سقطت على المأذون به المأذون به النفقة فلو لم يمس طعامهم وكسوتهم ومساكنهم **باب** اذا سلمت نفقة الزوج
 زوجها ما في عدته او غيرها فليكن لها النفقة ولو اسلم زوجها فلا نفقة وان سلمت كان لها النفقة من حين اسلامها وليس لها نفقة

في نكاح النكاح

في نكاح النكاح

احكام العبيد والانتفاع بالزوجه المملوك

۴۹

الله انقضت على الشريك ما لو كانت مبيته فان النفقة لها في ذلك الزمان لجواز استيفائها زوجية واستمرارها ولو ان تزوجها المسلم
 بعد الدخول سقط نفقتها فان غادرت الى الاسلام قبل انقضائها وجب لها النفقة من حين الاسلام ولا نفقة لها عن زمان الاسلام
 ولو دفع الوثني الى امرأته نفقة مدة ثم اسلم وانما على الشريك حتى انقضت لعقد استمر ما دفعه ولو قالت في نفسه منه فقال بل سلمنا والنفقة
 فان كان قد شرط وقت الدفع انها نفقة مستقبله استمرها وان اطلقها الا فرج انه كذلك والقول قوله ولو كانت حرة حاملة لغيره
 نفقة لها وان تزوجها من قبل ان قلنا ان النفقة لها وان قلنا الحمل والا فرج الثبوت على الشك كذا لو اسلم وتخلت فاشترى لها المصا
الرابع في المعسر النفقة والمكاتب في غير محاشا اذا اعسر الرجل بغير تزوجها وبكسوتها او بمسكنها او اذا امها او بنفقة
 حادها انظر حتى يوسع الله تعالى عليه لا خيار للمرأة في نسخ النكاح ولا بضع الحائض بل بزيته بغير الا فرج بقوط حقه من الحنفى المنزل
 بما يجوز له الخرج للتكسب لا يحملها الامتناع من التمكين فاذا اكفر او كبر او جردان لها المطالبة بما اجمع لها وقت احساره هذا
 اذا لم ينفق عليها بالمكسب ما لو انفق نفقة الحسر ثم اكبر لم يكن له المطالبة بالتفاوت عن الماضي **ب** الواجب اذا اطلق النفقة
 ومنعها اجبر الحاكم على دفعها فاذا امتنع حبس الى ان يدفع ولو ظهر له على مال انفق منه ولو كان ثامنا وثبت احساره لم يكن لها
 الفسخ بل نصبر الى البتار لو كان موسرا وممكن المطالبة بالمطالبة الحاكم والا انفق عليه من مال الزوج ولو لم يكن له مال انظره لو
 وجده له مالا ولو تمكّن من الرفع الى الحاكم جاز لها ان تأخذ منه بقدر ما يجلبها من النفقة سواء كان من جنس حها او من غير
ج المعسر بالصدق ينظر حتى يوسع الله تعالى عليه وليس للمرأة فسخ نكاحه نعم لها الامتناع من تسليم نفسها حتى تقبضه
 لا تسقط نفقة الزوجية عند ما يعض الزمان سواء قبله الحاكم ولا **د** اذا اختلفا في الاتفاق فثابت لم ينفق على وادعى هو
 الاتفاق فان كان قبل التمكن فلا مائدة اذا لا يجلبها شيء وان كان بعد وكانت تحت قبضه احتمل تقديم قولها على الاصل
 تقديم قوله على الظاهر من هذا الحال من انه انفق عليها في مدة تسليمها لنفسها الا فرج بين ان يكون الزوج حاضرا او غائبا
 اما لو غاب عنها وادعى بعد عوّه انه كان قد خلف لها نفقة فان عليها البين مع عدم البينة ولو كانت الزوجية امه كانت الدعوى
 مع التسديد ولو اتفقا على الاتفاق وادعى لبارها ونفقة نفقة المعسر كذا لا قبل قوله الا بينة علم له اصل مال الا قبل مع البين ولو اتفقا على
 البتار وادعى نفقة الوتر عن نفقة المعسر الا فرج البتار القرا قولها مع البين بعد البينة **و** النفقة يجلب وجه العبد القن الدبر والمكاتب
 كانت حرة ممكنة من نفسها دائما واما مكنته سيدها منها دائما كما يجلب على المعسر وسقط النفقة عليه خلال العقد ولا قال الشيخ وجب في كسب
 العبدان كانا كسبا لا في قبضه باع منه كل يوم قدر نفقة فان تعدى بيع كله ووقف منه على النفقة وقد تنقل ما كان سيده عنه الى آخره
 الا فرج بين ان نفقته على سيده ان باع فيه وعلى قول الشيخ ليس له ذلك لان ضمن النفقة ولو طلق العبد زوجة بائنا فان نفقة لها ولو
 كانت حرة مالا قال الشيخ لا نفقة لها لان النفقة للحمل ثم قال لو قلنا ان عليه النفقة لعو الاختيار ان الحامل لها النفقة كان قويا **و** المكاتب
 نفقة زوجته في كسبه كذا المطلق اذا حزر بعضه قال الشيخ ويكون مضرب الرقية نفقة المعسر مضرب الحرة بحسب حاله فيها قال لا يجلب على المكاتب نفقة
 ولان من زوجته بل بزمه نفقة الولد من امسح اذا كاتب عبد على العبدية الزوق لان له تمهيدا لانا افلا واشترى جارية لم يكن له وطئها الا بان
 المولى فان كان مالا او كالا بية لا ينفق **و** يجوز لمبيته لا غفلة نفقة عليه بخلافه لزوجته الحرة والامة قال الشيخ ونفقة ولد المكاتب من
 زوجته الحرة عليها وان كانت مملوكة فملى سيدها ولو كانت مكاتبه لم يكن ولده امكاتباً والا لبق بيهبنا انه موقوف بغير نفقة
 على امكاتبه على نفسها بما في يدها ولو كانت مكاتبه لسيده فكذلك الامة اذا احاز المكاتب بنفق على ولده منها **المطلب الثاني**
 في نفقة الاقارب **ج** حبشا انما يجلب الاقارب على الولدان نزل كذا كان وانتهى وعلى الابان عالا والام وان علت لا يجلب
 على احد غير هؤلاء من اخ او اخن وعم او عمه شوا كان من ينفق عليه ولا سواء كان ذاقا او لا وسوا كان ذارحم محرم كالاخ والاولاد و
 الامة والحائز الى الامة وغيره ورحم نعم ينفق الاقارب عليهم بما كفى الوارث **ب** بشرط في وجوب الاتفاق على الاقارب لا نفقة الا يجلب
 النفقة على الغني صغيرا كان او كبيرا غافلا كان او مجنونا بخلاف الزوجية فانها يجلب مع الغنى والفقر والا فرج بشرط لا يجلب على الاكابر
 ولو كان قادرا على تصدك كفاية بالتكسب سقط وجوب النفقة لا بشرط الفقص عن طريق الخلقة كالزنى لا من طريق الحكم كالصغير المجنون
 بل يجلب الاقارب على سوا الخلقة البالغ العاقل مع عجزه عن التكسب **فقره ج** بشرط في وجوب النفقة على المنفق قدرته فلو لم يتمكن
 من ذلك كفاية سقطت النفقة عنه واقصر على نفقة نفسه فان فضل له شيء فلزوجته فان فضل فللابوين والاولاد ولو كان ينفق

۱۰۰

۲
وَأَنْفِيزُوا

قصص الفوائد

والإيمان كما في الفروع والخلق

at

المجهور وقال الشيخ رحمه الله ليس لك لو طلب العبد المحارفة او يوجب على الولي اجابته بل يوجب القفد للبهائم لسلوكه سواء كانت اكلة او لا والفقهاء
القبائل بما يجتاج اليه ان اجازها بالرعي اخرجها الى الرعي الا ووجه عليه علفها فان امتنع اعبر على ما اوز مجها ان كانت قصد للذبح او
الاتفاق عليها ولو كان لها ولد اخذ من لبنها ما يفضل عنه ولو لم يفضل لم يجز اخذ شيء من لبنها ولو استغنى الولد الرعي والعلق عنها
اخذ اللبن اجمع ويجوز غضب لعلق الخبط الجراح الذاتية عند العجز ولو اجديت الارض وجعل علف السائمة
1. اضع سيقن عليها لا يجر عذرة العفار والذرا ما تسقى الزرع وما يلف بترك العمل
فالا قرب الزمرا العمل من حيث انه قد بيع للذال فلا يقر عليه
تم الخمر الثاني فكل من لا يحكم الا بغيره
على ما لا يمانه

۲۱-

بسم الله الرحمن الرحيم
 الفاعلة انما التزني اتيان فيها كتب كتاب الفرق وفيه مقاصد المفصل الاول في الطلاق
 وفيه فصول الفصل الاول في اركانته وشروطه واركانه ثلثة الفاعل والفعل والمحل فبها ما يبدى بعده الا في كتاب المطلق
 وفيه خمسة اشترط في المطلق التكليف والقصد ويشتمل التكليف على البلوغ والعقل والاختيار فلو طلق المتيقن ولو بهم سواء كان
 له الولي او لا هذا اذا كان متبرعا من غير سنين واكثر دون البلوغ اذا لم يحسن الطلاق ولو بلغ عشرة وكان من محسن المطلق قال الشيخ
 يقع طلاقه وكذا عتقه وحضته وصدقته ومنع ابنه من ذلك هو لا قوي ليس للولي ان يطلق عن الغير حتى يبلغ ويطلق بنفسه في
 الحجة المطبولة اغنيا بطلاقه وكذا غير المطبولة او وقع طلاقه حال جنونه ويطلق عنه الولي ولو لم يكن له ولي طلاق عنه السلطان او من
 للنظر في الامور مع حاجته في ذلك قال ابن ادرج ان كان يفتل في بعض الاوقات طلق وقت حضوره ولو كان له عقل صلاحيته
 التكاسح ولا حاجة اليه في المثلث الولي منع لهذا التماس وهو فاسد ان قد تخار المنة للتكاسح والمصلحة به صمد ولذا اذا بلغ
 الطفل فاسد العقل فان الولي ان يطلق عند حج التام لا يقع طلاقه وكذا التكرار ومن زال عقله ما اوشى به فله سواء كان
 له اهله او لم يصب عقله وليس للولي ان يطلق عن موله لان عذرهم متوقع للزوال الكو لا يقع طلاقه شيء من ضرورة فانه
 سوا السلامه اذا كان حيا طامنا بمحقق الاكراه اذا كان الكره قادرا على فعل ما توقعه وغلبه الظن انه يفعل مع امتناع الكره في
 يكون للموت تدبير مضر بالكره في نفسه ومن يجري مجرى نفسه لا يولد سواء كان الضرر قتل او جرحا او شتاما او ضربا او اخذ ما له
 حين طوبى له وبخلافه باخلاص الكرهين في خصال الامانة والاكراه مع الضرر والبهر ولو كان الاكراه بالقتل او القطع شئ
 فيه جميع الناس لو كان ياتى من التهم والحيل خلافه باخلاص احوالهم فالتهم عند الوجهة الذي ينص منه للاكراه ولو اكره على
 الطلاق ودفع ماله مستحق يمكن من دفعه لا حرج انما اكره اما لو اكره على الطلاق او فعله بالتمسك المنة فله فليس باكره سواء كان بذلك
 مالا او غيره ولو اكره على الطلاق فطلقا وباله فالافه بانه غير مكره اذا اكره على القصد كذا لو اكره على طلاق غيره فطلقا
 او عيانا حدة فطلقا فلو اكره على طلاق احد زوجيه فطلق مقبته فاشكال في القصد شرط في الطلاق فلو نطق بالصيغة
 او نأما او غاها بالجملة من غير تميز لم يقع كذا لو كان اسم زوجته طامنا فقال بالطلاق ونوى ان يطلاقها وكان اسمها طامنا فقال بالطلاق
 ثم قال القتل لسان ولو نوى ان يطلاقها فقال بالطلاق لم يقع ولو وقع وقال او اضرب من يتيقن به قبل ثم طامنا فلو نوى ان
 نفسه ما لم يحكم بالحد ولو وقع الصيغة من لا يقع وكذا العتق ولو خاطب امرأة بالطلاق فطامنا فهاهنا في غير الغيب فاداهي في
 له يقع ولو لقن الا بغير لفظ الطلاق وهو لا يقع له يقع في الشرط وقوع الطلاق من الزوج مباشرة فلو وكل في الطلاق فكل
 الوكيل ما عتبه الوكيل وقع الطلاق اجماعا سواء كان الوكيل غيا او امرأة ولو وكل اثنين بالطلاق او شرط الاجتماع لم يقع طلاق
 احدهما منفردا فاذا اجتمعا عليه وقع ولو اوقعه الوكيل وهو حاضر قال الشيخ لا يقع والصحيح عند خلافه وكذا قال لا يقع ولو وكلها في
 طلاق نفسها فطلقت والحق وقوعه فلو قال طلقتي نفسك ثلاثا فطلقت في احدى قبل بطلاق الوكيل فطلقت واحدة وكذا لو قال طلقتي
 نفسك فطلقت ثلاثا اما لو قال طلقتي نفسك ان شئت احدى فطلقت ثلاثا او طلقتي نفسك ان شئت ثلاثا فطلقت واحدة

دین حکم کون ترکان
نیشیہ

١٦

كتاب الطلاق وقسمه

٥٢

اداء الله
بشأنه

ما حذر ولو قصد شرط في لوضو فان لم يقع ولو قال انت طالق وقال الله تعالى طاهر قبل منه ومن يبين ح لوطي الطلاق
لم يقع وكذا لو عاقبه بشرط سوا كان معلوما او مجهولا وكذا لو علقه بمشئة الله تعالى سواء قال انت طالق ان شاء الله او منتهى شاء الله
او شاء الله او ما شاء الله وكذا ان شاء الله وان لم يشأ سوا قال لا يقدشك ولا وان طلع الشمس او عند طلوعها او عند هلالها او
او كان الطلاق يقع بغير سوا علمه بامكان وقوعه كقولك لو قال انت طالق اذا شاء الله الاخر في وقوعه ولو قال انت طالق في مكان
او بكرة وقع لان وقوعه يشترط تحققه في كل مكان ولو قال اردنا ان نكف بك قبله بطل الشرط من ليس من ذوات الخلق
لصغر وكبره والخال غير المدخول بها لبرطالقتها سنة ولا بد منه بل يقع صباحا والبدعة طلاق الحائض مع الدخول المحض او في حكمه
والوطوءة في طهر الطلاق وهو غير واقع عندا ومع انتفاء الوضوء يكون طلاق السنة فاذا طلق في الاونة لا بالبدعة ولا بالسنة والطلقة
لا حذوها طلقت واحدة ولعن الله القسمة ولو قصد مع البدعة في الصغير وقوعه زمانها لم يقع تدبيرا له بالسنة وكذا لو اطلق انت
طالق ثم قال نويت ان دخلت النار قبل في الثانية اذا قال السنة وقع مع الخلو من الحيض الجماع لامع داخله منها ولو قال
للبعد عنه لم يقع سواء حلت من حيض الجماع والحبس او لا ولو قال مع النجاسة منها انت طالق طلقتين واحدة للسنة واخرى للبدعة
وقصد واحدة ولو قال انت طالق في كل مرة طلقت واحدة سواء كانت حاملا او صغيرا او بالسة او من فترات الحيض بدخولها ولا مع الطهر
في قول بانائه طالق وانما به طالق قال الشيخ وقعت واحدة وفي نظر ما لو قال انت طالق واحدة قطعاً ولو قال انت طالق
طلاق الجرح فان نوى طلاق البدعة لم يقع ان نوى غير واحد من جماعتهم لطلاق وقع الا فلا ولو سألته واحدة الطلاق فقال تسائي
طوالق فان قصد لسائل او غيرهما او النجس على بعضه ولو قال انت طالق لولا ابرك لطلقت له طاق لانه قصد الحكم فيها كقوله والله لولا
ابرك لطلقتك يا اذا قال انت طالق ثلثا الاثلاث وقع احد وكذا انت طالق طلقت لخالقة وانت طالق غير طالق ولو نوى هذا الوجه
صح لان امكن الطلاق بغيره ولو اراد النقص حكم بالطلقة ولو قال انك طالق ثم لم تنكح طالق بل عزم قال الشيخ طلقتا وقيل
اما لو قال بل عزم طالق فانها طلقتان بيب لو قال انت طالق الا في اليوم وقع ولو قال انت طالق غدا لم يقع اليوم وقعت طلقت ولو قال
انت طالق ثلثا بانائه ان شاء الله او ان دخلت النار رجعت لاثنتا والصفه الى اطلاق ولو قال يا طالق انت طالق ثلثا ان شاء الله
وقعت واحدة بطلت يا طالق ولو انت طالق الى شهر لم يقع في الحال لا بعد شهره للامر بما ينظر للثابتين كقوله انت طالق لم يصح في
غيره لاعتبار كقوله لرضا فان فلتان في الحالين سخطان ولو قال هذا ارضت لياقبة قبل ولعن المطلبك الشرايع في المشرط
وهو يرجع الى شرط المطلق والطلاق والطلقة وقد ذكرنا شرط ذلك وقد يرجع الى غيرها وهي الشهادة فسدنا ان الطلاق لا يقع الا
بجواز شأنا من اثنين بينهما الا ان شاء سواء قال لها شهد او لا فلو تلفظ بالطلاق من دونهما كان لغوا وكذا يلغو مع سماع
الواحد وسماع جماعة فسادا ومجهولا في الحال لا قبل شهادة الشامتة ولا مستقران ولا بد من اجتماعهما في الاشارة ولو شهد
كل في مجلس بافتراده لم يقع ولا يقبل لو شهدا احدهما بالآخر والآخر بالاشارة ولو شهدا بالآخر ومعنى ان تقررا ولو اقع من
غير شهادة تم شهدان انا بالاشارة وقع من جهن الشهادة الا كان لغوا ولو اقع الوكيل بحضور الزوج وعدك لا في وقوعه لا يثبت بها
ولو اقع بحضور عدلين ظاهر افعال الزوج فسقها ففي وقوعه نظر ولو لم يعلم الزوج فسقها ففي وقوعه بالنسبة الى الشاهد من نظر
الفصل الثاني في اقامة فيه في حجب الطلاق فاما بغيره فاقع هو طلاق الحائض والمفسلة المدخول بها مع حضور
الزوج او غيره دون المدة المشترطة والوطوءة في طهر الطلاق والمستدخلة نطفة الرحم حائضا ولو طهر حملها لم يكن سيدعا والطلقة
ثلثا بغير جوع بينها ويقع في الاخير واحدة على الاقوى سنة وهو بائن ورجوع لا اولها الا رجعة فيه وهو طلاق غير المدخول بها
والباين من الحيض مثلها لا تحيض غير البائنة والحملنة والمباراة ما اخرجها في البداء بالطلقة ثلثا برجبين بينها ان كان
واثنين برجعة بينهما ان كانت منه والرجوع الى الزوج المبرح فيرجع فان راجع في العدة واقع وطلقة في طهر آخر ثم راجعها
في العدة وطلقة في طهر آخر كان طلاق العدة وحرمت حتى تنكح زوجا غيره فاذا عادت اليه بعد فراق وموت عطل ثلثا
كالاول حرمت حتى تنكح غيره فاذا عادت بعد فراق وموت عطل ثلثا للعد حرمت مطلقا في التاسعة ولا يحرم من المطلقان وموت
غيره ولو نكح هذا الطلاق عن الوطى او راجع بعد العدة بعد جلد لم يكن خلافا لعدا اما لو راجع في الخلفه بعد رجوع
في البذل وطهرها فالأخير ثلثا طلاق العدة ولو تزوجها في العدة بعد جلد لم يكن طلاقا بل راجع ولو طلقها راجعا ثم

تزوجها

مكرر

في طلاق الرضخ وحكا الرجوع

[illegible]

فصل اول

80. 1/6

كتاب الطلاق والمحلل

٥٥

الدخول لا عدة مع الدخول المهر المأذون به يرجع إلى الأول بعد ما ولو لم ينفذ على الرجعة فالقول الثاني مع مبينة فحلف على عدم
 الرجوع وان نكل حلف لا ذلك وحلف مبينة بالبينة والاقراء قولي الشيخ الأول فلا يجب على الثاني شيء مع عدم الدخول للحكم بطلاق
 العقد ومع الدخول المهر على الثاني يجب نصف المهر مع عدم الدخول لقبول قوله في بطلان النكاح ومن سوط المهر كما لو قال عن زوج
 هذه اخي من الرضا عن مبينة صدقة فله الرجعة وقد قال الشيخ وبقيت الأول عليها مهر المثل لمكان المحلولة وان نكرت فالقول
 قولها مع اليقين فان حلفت سقطت بعوانه وهي زوجة الثاني وان لم يحلف حلفت الأول وصار زوجة ولو نكحها بمحضها فافترس
 له قبول قولها ولو نكحها مهر المثل وانكرت القول قولها والاقراء فوجه اليقين لا سقاط مهر المثل لو نكل ثم رجع إلى خضوعه الثاني وكل
 موضع اعترف فيه بالرجعة ومنكح من المولى الثاني لو فادته بعد ذلك إلى الأول كما لو اشترى عبدًا من ادعى انه اغتصب وعصبه
 من نكح لا ينفسخ في الرق النكاح متجده ولو صدق المولى رجع منه في الرجعة فكل موضع قلنا في حق الخبر في القول قول الزوج فثبت
 وكل موضع قلنا قول الخبر في القول قول السيد والزوج ايضا لقوله انهم القول قول الامن في انقضاء العدة ^{كذلك} لو راجع فانكرت الدخول
 وادعانا القول قولها مع اليقين فلا عدة معها ولا رجعة ولا يرجع عليها بالصدوق المتبوضر برجع هي بالنصف مع عدم القبض لو
 ادعت الدخول فانكرت حلفت عليها العدة ولا نفقة ولا سكنى ولا رجعة له ويرجع عليها بالنصف الصدا ان كانت فدية ولا رجعت هي
 بالنصف لو قال اخبرني بانقضاء العدة وذاجهتها ثم قالت لو تنقضت الرجعة لانه لم يقربها لانقضاء بل اخبرتها ولو ادعت انقضاء
 بالخصم المحتمل فله قولها مع اليقين ويقدر قول الزوج ثم لو ادعت بالاشهر وادعى الزوج الانقضاء فله قولها لاصالة بقاء
 الزوجية ولو ادعت الحكم الوضوح قبل من غير تكليف خصما الولد يجوز مودته واخذته سقته ولو ادعت الحمل فانكرت الحضر لدا فأنكر
 ولا ينهاله وادعى القاطن له فله قوله ولو ادعت لانقضاء موصفا وادعى الرجعة ^{قد} قبله فله قولها مع اليقين ولو ادعت بها
 فادعت بها الرجعة لانقضاء قبلها فله قوله مع اليقين ولو ادعت بها رجعة لانه في العدة وصدة وادعى المولى خروجا قبل الرجعة
 فله قول الزوج والاقراء فوجه اليقين ولو قال زوجي الحرة قبل انقضاء واجتنتك بالامس فوجه تقديم قوله لعدته على الانشاء في
 صدقنا ما قاله الاقران انشاء في الانشاء على الرجعة مستحبه واجب لا شرط فالقول قول المنكر مع اليقين ولو قال في العدة
 كنت واجتنتك من طهر الرجوع ولو قال واجتنتك المحبنة والامانة وقال اردت كنت اجتنتها في النكاح واجتنتها فبراحتها اليه
 تحت الرجعة لانه راجعها الى النكاح ولو قال اردت افي كنت اجتنتها قبل النكاح واجتنتها قبلها فبراحتها الى ذلك لو يكن رجعة لانه
 لم يرد ما الى النكاح او ما قبل البيان على الرجعة حمل على الرجعة بنا على الظاهر كذا اصبحت لو قال واجتنتك ولا شرط الى النكاح
 العدة يكون اما بالاقراء فالقول قولها في انقضاء ما عاينها مع اليقين ^{امتناع} اذا ادعت المحلولة اقله سنة وعشرون يوما ومحلطان والاخره
 كلاله لاخره واقله في الامانة ثلثة عشر يوما ومحلطان اما بالوضع قال الشيخ واقله عند المخالف ثلثون يوما لان النطفة مستحيلة طرفة
 بعد اربعين والعنفه مضغفة كذلك بوضع المضغفة وما يصفونه خلفه ائني يخرج من العدة قاله ليس لنا مضغفة الاخطاط من قول
 مجدا وكما بالاشهر فاقول طاعتك في قول فقالت في مضافه مقوله مع اليقين وبالعكس القول قولها مع اليقين ولا نفقة في الزنا
 على ما اقر به ولو انكرت الرجعة بعد الانقضاء فله قولها وان رجعت حلفت بكه واذ كان في انكارها اقربا بالخبر لا انها حلفت
 في حق الزوج ثم اقرت بجانبه اما لو اقرت بتجرير رضاع او نسب لم يكن لها الرجوع ولو زعمت ثامنا لم ترض بعقد النكاح ثم رجعت
 فالاقرب لقبول الحق الزوج **الفصل الخامس في المحلل فيه من مباحث** اذا طلقها ثلثا ان كانت حرة او مضافا نصفها
 اثنين ^{ان} كان في الشرايط سواء كانت مدخولا بها او لا من عليه حتى تنكح زوجها فبر رجوعه في المحلل بالبيع ولا اعتبار
 بوطى المهر وخلاف الشيخ وابن الجبيل والوطى قبل البكيت تغيب الحنفية وان يكون ذلك بالعقد الدائم لا بالملك ولا بالاختار لئلا
 فادعى المحلل بهذا الشرايط حلت الاول بعد ما رفته المحلل لو طلاق او غير من فيه بسبب زنا او لعان ولا ينفسخ المحلل
 الا في المطلقة ثلثا لا في اقلها ولا في الفسوخ نكاحا ينفك الا في كماله وانه بالاختار لا بالملك فانه كالمطلق سواء جعلناه
 فسخا او طلاقا فببعض من عدم الطلاق ولو خالها ثلثا حوت حتى تنكح غيره على القولين وبلا بشرط الانزال فلو نكح
 بعد لقاء الختانين حلت ولو كان خصما وغيبا الحنفية فكذلك في رواية لا يحلل فيه كذا المجيب اذا فيه منه ما يقدر على
 قدر الحنفية ولو بقيت من ذلك ولم يبق شيء لم يحلل **الحال** لا فرق بين ان يكون المحلل حرا او عبدا مسلما او ذميا ولا بين ان

نكاح

تكون

احكام الخلع والبراءة

تكون المهر حراً وانه مسلمة او ذميمة ولو اصابها محرم لما رخص كالا حرام والصوم والحج والنفاق قال الشيخ الاقوي علم التحليل لغيا الله
 عنه لو تزوجت الذميمة بكلمة السلم ان رخص الله النكاح كذا لو اسكت بعد طي الذي لو تزوجها وارثته وطهرها في حال ذميتها او ذميتها
 الاسلام لم يخل بذلك الوطى وهذا غير مشهور لان الرثه ان كانت قبل الوطى انسخ النكاح صار طي اجنبى لا يملك قطعا وان كانت بعد طي لا
 لا يخل المطلق فلنا او انشئنا لانه نكاح المطلقه بعقد دائم ولا منه ولا ملك يمين ولا تحيل حتى تنكح غيره فلو عقد عليها قبله
 منه لم يخله وكذا لو ملك الامة بعد طلقين وكذا لا يخل الاول لو وطئها المحلل منه او ملك اليمين او المحلل ولا يخل بالوطى في الدين
 وان اسند الى العقد الدائم وعقد الشهرة لا يخل بجل الاول لو اصابها المحلل او اصابها ذميمة مجنونة او مجنون اوها **هـ** لو انقضت
 غدا عن الزوج والفرقة وانقضت العدة وامر قبل فود ونجاسة **ح** صارت عليه صدقة اذا كانت ثمة ولو رخصت قبل
 حرمة العقد لا يقبل رجوعها بعد ولود عنها محلل المحلل ما صدقها حلت للزوج ان نكح المحلل لا يخل بما قبله على طه من قوله ولو
 قبل بعد قبولها كان وجهها **و** اذا طلقها مرة او مرتين فزوجت بغير ثم غار فها فيه وانما احدهما انما تبقى مع الاول على ما بقي
 من العدة فاذا استوفى الثلث فضته الى الطلاق الاول عرفت حتى تنكح غيره وهي وان صححتم السند والثانية هي التي عمل عليها الشيخ
 واكثر عليها انها تبقى على ذلك مشافهان بعد الثاني الطلاق كما بعد الثالث عند في ذلك تزدوج وحل الشيخ الروايات بعد الطلاق
 على كون الزوج منتهى او مراهقا او لم يدخل في يجوز التوصل الى المحلل المباح دون الحرمة ولو توصل بالحرمة حصل الله
 وان لم ولو ارثت بسنخ نكاح الزوج فعلت حراما وانسخ نكاحه لو حلت لها على الزنا ما من له منع اياه من العقد عليها او التمس
 حرمة الموطونة ان نشر الحرمة بالزنا ولو زوجه بما لا يثم ولو انكر الاستدانة خوفا من الاقرار بالبراءة والقضاء جاز الحلف مع صدق
 بشرط التورث بما يخرج عنه عن الكذب كذا يجافى على استدانة ولو كان فقيرا وانما الحلف بالبراءة الحلف اذا كان مطلقا في الزكوة
 وفيه المدعى المحرم بغيره ولو اكرهه على ان يحلف على عدا الفعل المباح لا يفعله بالثام مثلا او في الممان ولو اكرهه على الطلاق ففعل
 زوجته طالق ونوى طلاقا سابقا او ساقى طواقي ونوى الا فان طار وكذا يجوز ان لم ينو شيئا لان طلاق المكره عندنا
 باطلا وكذا القول لكل جارية حره ونوى السفق لو اكره على اليمين فقال فعلته وجعل موصولة صحيح ولو اكره على الجواب بنعم فقال غي
 الا بل او قال نعم عنه به تمام البرقة المخلص جاز الحلف ما كانت فلا نوى كما في العبد لا عرفه اي ما جعلته عربيا او ما علمه
 اي ما شققت شقته وما سألته خايفة وعني شجرة صغيرة في البراءة ما امتد له حلالا واراد السحاب بقره او اراد العيال ونوى وعقوبة
 القطعة لكبير من الاطوار عني الا كبر السوء او عني كبر غزل او فوجده وعني الذراع او ما شرب له ماء وعني المنه لو بحث
 ولو لم يصدق والخامس ان يجبر بالنقض فيعلم الصلح في احدهما **المفصل الثاني في الخلع والبراءة وفيه الاول**
 في الخلع وفيه **و** حاشا الخلع بذل المرأة لزوجها ما لا يملكه لنفسها لكرهه واختلف علماء وفاق في وقوع الخلع بمجرد من غير طلاق
 بالطلاق والذكر انه به الشيخ عدم الوقوع وذكر انه من هذا المذهب من من اكمل في ما يوجب على من جاز وعنه هم قال بان في المذهبين لا يرض
 لهم فيما في ذلك اكثر من الروايات لا يدل على علمهم بما واوجب الشيخ اتباعه بالطلاق بان يقول خلعتك على كذا فان طلقا وتقول
 فلا نكح من خلعتك على كذا في طالق ينقض البتة المرضى بان الجسد على وقوعه بمجرد وهو الظاهر من كلام ابن ابي عمير وسلكه وعليه
ب اذا قلنا بوقوع الخلع بمجرد كان طلاقا لا منخفا على ما يهمله الروايات الصحيحة فيجب من عدا الطلاق ولا يقع الا
 بصريح مثل ان يقول خلعتك على كذا قال ابن الحزم او يقول المرأة اخلعت نفسي على كذا فيجب الخلع لا يقع بالكناية مثل ما سئل ابو الفتح
 ولا بالتامثل ويقع بلفظ الطلاق طامتك على كذا مع سواها وبيع الظليفة ح بائنه ما لم يرجع في العدة **ج** لو قال خلعتك
 ولم يذكر منه لم يقضها ولا يقع طلاقا لا صلحا وان نوى مال لو طلقت منه مطلقا بغير من فخلها فخرجت عن لفظ الطلاق لم يقع ولو طلبة
 خلعا بعرض فطلق به قال الشيخ ينبغي لمن اجاز ذلك من اصحابنا ان لا يقع لانه اعطاها من غير ما طلبت قال لو قالت خالتي على الله
 وتو الطلاق فقال طامتك فتح الخلع سندنا وعندهم ولو قال طلقني على الله فقال خالتي على الله نوى الطلاق لم يقع وعلى مذهب
 اصحابنا الفانين بوقوع الفرقة بالخلع بغير الوقوع **د** لو قال مبتدأ است طالق بالغار وعليك الفصح الطلاق بجمعا ولا تملكها
 المبتدأ وان تبرعت بعد ذلك بجمعا فلها ولو رخصها كانت هي لما حكم المبتدأ ولا يصح الظليفة بائنه **هـ** لو قلت طلقني بالان كان الجواب
 الفور فان تأخر كان رجيا **و** الخلع منه محذور وهو ان يكرهها ويغضها بغير حق ليمسك نفسها فيبطل الخلع وعليه وما اخذه

منه
 بان يقول خلعتك
 فاصح
 صحيح
 او بئذا وفاد بك

في شارب الخلق والحكماء

59

ينفذ بالاشهاد والابحان كذا الوفاة لطفك سكت لان الاجاب يفتي على الاستدعاء ولو قال طلقته ثلثا بالوفاء لطفك ثلثا ثلثا
 الشيخ لا يقع واحد الا انها بدلتا العوض في مقابلة الثلث فاذ لم يصح بطل من صفة ولو قال ثلث طلقته واحد فلك على العطف لها او
 شوب القدرين كذا او انقضا على كذا القدرين فلك على الجنب في قول المراه مع اليقين ولو انقضا على القدرين عند ذكر الجنب اخذ العطف
 الادارة فالاشرب انه كذلك خلافا للشيخ حيث جعل الخلع وكذا الوادعي احدهما الاطلاق والآخر تعيين الفداء قالوا العطف على
 الفتي به انقضا بل على الفتي منه زيد او قال على الفتي بل على انه او قال طلقته بالعوض جوبا على ما في التفتا قالت بل انقضا
 مذكورا واخلفت ايماء عوض لو قال طلقته بالفتي منها لكانت خلع على فانكره قوله مع اليقين ولا يصل منها الوفاة منها هذا وان
 او ما هذا ويثبت بها ولو اقامت ثابدين خلفا فبقا احدهما خلع الفتي قال الاثر الثاني لم يثبت الخلع لمذا اتفاق الشاهدين ولو اختلفا
 في أصل العوض في القول قولها مع اليقين ويجعل اليقين ويقتل لو اقام شاهد ايماء في يصح بهذا الفداء منها ومن غيرها ومن ضمن
 باذنها وفي ضمنها الشروع اشكال لو قال لا بوجاهة طلقته وانث برقي من صلاتها فطلقها طلقته وجبا ولا يبرأ منها على الاب سواء
 قال هو طلاقا ما برقي من صلاتها اما لو قال له طلقها على الفتي من الفتي عني الدرك فطلقها بائنا ولا فدية في الفتي على الفتي
 الدرك للالف لهما المثل وان لم يرض بوضع الالف وكذا لو قال طلقها على عبدك هذا وعلى صلاتها لو اقامت العبد ضمن الفتي
 خلو قال خالفك على الفتي منك فقلت بل في منه زيد بقوله قوله مع اليقين ولا يجوز عليها ولا على يد يابن منه كذا لو قال
 بل خالفك فلان طالع عوض عليه ما لو قال خالفك على الفتي منك فقلت عني او دعهما او برأته منها او برأته عني زيد فعلها الا تصح
 عند البيهقي اذا قال طلقته على الفتي في الجوار والجمرة والادام من مالها فان قال مؤجلة او دعهما عني فلان صح لها ما شرط
 بشرط تعيين الاجل وجنب الرداء ولو قال طلقته ثلثا بالفقير لا يصح لو طلقها الا بشرط وفيه نظر اذ البيهقي في مقابلة الفتي
 لا بشرط فان قصدا الثلث لا لم يصح البذل وكذا لو بذلت في مقابلة طلاقا فسد قبل يصح له الثلث واطلقها ثلثا
 ولو قصدا ثلث برجبين صح فان طلقها ثلث كذا لكانت الفتي من طلقها واحدة قبل له ثلث الالف ولو كانت على طلقته معقولا
 طلقته ثلثا باللفظ طلقها واحدة فقال الشيخ كانت عالما انها مائة طلقته كان عليها الالف ان لم تعلم ان حق ثلثها فان ادعى عليها
 وانكره فلو حجه بقوله مع اليقين وكذا لو قال يذ لك الالف في مقابلة طلقته في هذا النكاح وطلقين في نكاح جديد
 وادعى البذل في مقابلة الباقي صح لو قال طلقته واحدة باللفظ طلقها ثلثا استحق الالف سواء ارسلها او برجبين على اشكال
 صنف كذا لو قال طلقته واحدة ولك الفتي او على الفتي لو قال طلقته عشرة طلقها واحدة استحق المشرقة طلقها
 العوض على الاجر او ان طلقها اثنتين استحق المخرن وان طلقها ثلثا استحق الفتي على اشكال ولو قال طلقته واحدة باللفظ قال
 انطالق انت طالق استحق الالف قال الالف في مقابلة الثانية بطلت العدة والثانية وصحت الاولى وجبته وان قال في مقابلة
 الجميع قال الشيخ صح الاول له الثلث ولو كانت على طلقته ثلثا باللفظ واحدة فلكم الثلث واثنتان في نكاح بعد المحلل
 طلقها باللفظ في مقابلة ثلث الالف وبطل في الاثنان ولو قال خذ هذه الالف وطلقني بعد شهر لم يصح لانه سلف في طلاق ط
 لو جعلت العدة وضاع ولد جاز بشرط تعيين المدة وهو قدر اللبن وكذا يصح على نفقة الولد بشرط تعيين المدة والقدر من الكفا
 والملبوس جنباً ووصار عليها ما اذا انقضت مدة الرضاع كان الاب اخلف من الطعام والادام فان فصل كان الاب ان نقص
 ضلها الا انها من مات الصبي بعد انقضاء مدة الرضاع اخذ الاب القدر من الطعام والادام واداً بوما يورثه وان مات قبل
 الانقضاء مخرج باجر ومثل الباقي وما قدره من النفقة والبركة المطالبة بالرضاع غير ما في المدة اذا خالفها فيبين ثلثها
 قبل القبض لزمها المثل او القيمة ان لم يكن مثله ولو غاب عنه الارش انما مسكنها او الرد والمطالبة بالمثل او القيمة ولو كان على موصو
 قد فسخه على الوصية جبه عليه قبوله فان كان صحيحاً استقر له وان كان معيباً تخير بين الامساك بالارث والرد مع المطالبة العو
 على ما وصفت لو خالف على شي فبان صحيحاً او على ثوبين فبان اسر تخير بين الامساك بالارث والرد مع المطالبة بالمثل او القيمة ولو
 خالفها على انه ابراهيم فبان كان صحيح الخلع والقيمة الا برجم لبره المساك كذا ان ولو خالفها على ما في البيت من المتاع ولا متاع
 فيه فسد الخلع ان لم يمتن العدة والاولى المثل او القيمة ولو خالفها على عتيق فبان مستحقة قبل خلع الخلع ومجمل الصبي وبوت
 المثل او القيمة لو مثلاً يا فلا الشيخ ليس للاب تحال على قيمة الصبي او السفيرة والحيوة تبقى لانه لا يسطر لها في اسقاطها

كتاب الخلاف والظواهر

[illegible][illegible]

والمعبرين

في الظهار وصبيته وحكامه

[illegible]

كتاب الطلاق والبراءة

٢٠

كتاب الطلاق

ظاهر

كتاب البراءة

في بيان ما لا يبرأ منه المرأة من زوجها ولو كان الزوج ميتا

فانتهى

عليها لو شبهها بغيره من المحرمات بما عدا القطة الظاهر يقع وكذا لو شبهها بمحرمه بالمصاهرة محرم جمع أو تابيدا كما في الزوجية وانما
وبنتا غيرها وزوجه لا يلازم الا بالبرء ولو قال كظهر أبي داود وعمرى لم يقع اجاعا لانه ليس بمحل الاستحلال وكذا لو قالت هي انت
على كظهر أبي داود وعمرى **الفصل الثاني في أحكامه فيه** من حيث اذا وقع الظاهر بشرط حرمة عليه الوطى قبل الكفارة وهل
يجزى ما دون من التعبد والملازمة تنهوه قال الشيخ الاقوى عندنا التحريم بقوله من قبل ان يتأما وهو ضاق على ما دون الوطى وفيه
نظر فلهذا اذا كان مطلقا وان كان مشرقا لم يجز حتى يقع الشرط سواء كان الشرط الوطى وغيره **باب** اذا ظاهر لم يجز الكفارة الا بالنذور
وهو يقع على الوطى في اداء الوطى وجب عليه الكفارة وهل لها استقرار ومنه وجوبها محرم الوطى حتى يكفر فيه نظر اقر به
الاول مدلاله الآية عليه ان الوطى قبل الكفارة لزم كفارتان وكلما ذكر الوطى قبل التكفير تكرر الكفارة ولو طلقها بعد الظاهر
بأن سقطت الكفارة ولا يجوز البتة توجيد العقد وكذا لو طلقها رجعا ومهرها لم يجز العقد فزوجها بعد الطلاق ولو طلقها رجعا لم يجز
طلقها رجعا في العقد عاذا بالكفارة على الاخرى ان نفس الزوجية ليست عمدا ولو اشترطها بطل العقد ولو طلقها بالملك
لم يبرأ الكفارة ولو طلقها بغير الرجوع ففسخ سقط حكم الظاهر وكذا كفارة وان تزوجها ثانيا ولو طلقها من غير طلاقها سقط حكم الظاهر
من شرطها لم يجز لو تزوج ثم عاد لم يسقط الكفارة ولو طلق قبل النذور فيه الكفارة **باب** اذا طلقها من غير طلاق
وضعها بغيره لا عقاب فيه لتعقيبها بالعقوبة لو طلقها من غير طلاقها بغيره لا عقاب فيه ولو طلقها من غير طلاقها بغيره لا عقاب فيه
واحدة كفارة ولا يجزى كفارة واحدة ولو طلقها من غير طلاقها بغيره لا عقاب فيه ولو طلقها من غير طلاقها بغيره لا عقاب فيه
ولو طلقها قبل التكفير لم يجز كفارة واحدة **باب** يجزى الوطى قبل الكفارة سواء كفرا العتق والضياع والاطعام ولو
وطئها في خلال الصوم شاف ما وطئها ليل أو نهار ولو وطئها في غيرهما لم يبرأ الا بطل النكاح لا ليل أو نهار عن الكفارة قال
الشيخ يجزى عليه جوفه بغيره قال ابن اديس يجزى بالاستغفار وهو قوي كذا لو طلقها من غير طلاقها بغيره لا عقاب فيه
اذا طلقها من غير طلاقها بغيره لا عقاب فيه قال ابن اديس يجزى بالاستغفار وهو قوي كذا لو طلقها من غير طلاقها بغيره لا عقاب فيه
المرأة فان رفضت ولم تخضع فليس عليها المطم والمشرع حتى ينفك عنها ولو طلقها من غير طلاقها بغيره لا عقاب فيه
لو يجزى في لو طلقها او تركها اكثر من اربعة اشهر لم يكفر لم يكن موليا ولو طلقها من غير طلاقها بغيره لا عقاب فيه
نذبحنا ففي خصاص النكاح نظر **المفصل الرابع في البراءة وفيه فصلان الاول** في اركانها وفيه
مباحث اركان البراءة اربعة الخلف المحل والشرط في المحل البلوغ وكمال العقل والاختيار والقصد ان كان او عبدا مائتا
او كافرا سلبا او خصيا صحيحا او مضيا وفي الجبوا اشكال فربما جوفه كالعاجز والمجنون والمجنون والمجنون والمجنون والمجنون
وصفاته ولا يقع الا بغيره من طلاقا او عتقا او تحريم او التزاما او صورا او غير ذلك بشرط في الاملاء النطق باليمين مع العقد
بأبي لسان كان ولو الى من زوجته وقال لاخرى شريك معها لم يقع بالثانية وان نواه ولو امتنع من وطئها بغيره لم يكن موليا
وان طالعها لم يجر لها ولا تصرف له المدة وان فضلا لاضرار ج المحلوف عليه هو اجتماع في القبل وصريحه تعقيب تحفة في الفرج وان
الذكر والنيكاح المحل للجاء والوطى فان قصده بجماعه والافلا ولو قال لا اجمع راسي راسك فذلك او بغيره لا ما ففعلك مقصد
للشيخ قولان افرجهما الوقوع وكذا لا سؤك لا طبعك غيق صاك باشرطك لا امسكك لا اصبتك لا باصفتك ولا فرق بين الصريح
والمحتمل عندنا في افتقارهما الى النية والقصد فلو قال في الصريح لو اقصا قبل منه لو قال انا لا اجنبيتك كان موليا وكذا ان قال
لا اغسل منك دارا ولا اجامعك محاملا فلا يلزم غسل المحل لا اغسل من جماعتك لا في ادنى جو الغسل من الشفاء الخائين ولا
الما غير جلدك فاعلم من جماعتك اني اترك الغسل من الجماع او لا اجامعك الا جماعا ضعيفا لا اجامعك في برك او في الجهر
او الفاس ما لو قال لا في برك كان موليا وكذا لا اجامع سؤا وادنى المديروا لا اغيب تحفة اجمع كان موليا بخلاف لا اجامع
سؤا بشرط في الولي منها ان يكون لها مسكوة بالعقد الدائم مدخولا بها فاولى من ما وكذا والمتمتع بها او من غير المدخول بها وان
كانت زوجة وام لم يقع ولا فرق في وقوع بالطلق رجعا في العقد ولا يجزى عليه مدة المدة من مدة الاملاء فان تركها حتى ينقض عدتها
بانته ان راجعها ابتداء المدة من حين المراجعة ولا يقع في المباح لا بالاجنبية وان علقه بالنكاح **الفصل الثاني في**
أحكامه فيه **باب** اذا طلقها في وقوع الاملاء النية ولو طلقها من غير طلاقها بغيره لا عقاب فيه ولو طلقها من غير طلاقها بغيره لا عقاب فيه

في احكام الابل وفروعه

الولد في صلحها ما توقعه على الثبوت والحرمان غيرها أو صلحها لم يقع هل بشرط يخرج من الشرط الآخر في ذلك وبقي الإيلاء
 حتى يكون الحلف مطلقاً أو مقيداً بالزمان أو مقيداً على أربعة أشهر فإذن لو يقع ولا يفعل ينقضه لذاتها غالباً أو محتملاً أو لو قال
 لا أو لم ينك حتى تدخل الدار لم يقع لامكان التحاض من الكفارة مع الوطى بالدخول وكذا لا أصبتك سنة الأمرة فان وطى
 وقع الإيلاء وكذا الأربعة أشهر أو مائة مرة مع استيفاء العدد أن يختلف قدر الترضيع عدلاً ولا يطل حكمه لكن متى وطى قبل السنة
 حلت كذا أو طينك سنة الأبومأج إذا أدى انقضاء فترتها في المدحش يجب كفارة اليمين داخل الإيلاء وإن استمر غزاه لم يخر
 يمين الصبر عليه حتى يفى وطائق المرافعة إلى الحاكم بنفسها أو بوكيلها فإن رفضت خيرة الحاكم بين العتة والتكفير بين الطلاق وضرب
 لمدة النجاء فيه أشهر قال الشيخ مبنيها من حين المرافعة لا من حين الإيلاء مع دفعه نظراً عن خرب المدة ولم يخرج أحد من الزوجين من وطى عليه
 في الطعم والمشرطان امتنع عليه حتى يقضى إلى البشارة أو يطلق أو يمتد في المحرم والامنة والزوج المحرم المملوك سواء أربعة أشهر وهو
 للزوج وليس للزوجة فيها مطالبته مع انقضاءها بغير وطى لا طلاق من غير طلاق وليس للحاكم طلاقها عنه لا إيجاباً على أحدهما
 فعيناً وإذا طلق الزوج خرج من حقها وكانت المطلقة رجعية فان وطى في مدة الترضيع لم يمتد كفارة اليمين إجماعاً وإن وطى بعد
 فلشيخ قولاً إن جوفها للزوم ولو وطى المولى ما حبس أو مجنوناً أو أسبغت بغيرها من جلدته فحل حكم الإيلاء ولا كفارة وكذا لو حلف
 مدة معينة ودفع بعد المرافعة حتى انقضت ^{المدة} لو أسقطت حقها من المطالبة لم يقطع في المستقبل ولا يضرب لمائة أخرى ولو اختلفا
 في نفضاء المدة فذكر قول مدعي البقاء مع اليمين وكذا بغيره قول مدعي تأخير الإيلاء ولو ادعى الإصانة فذكر قوله مع اليمين وكذا
 أو انكر أصل الإيلاء وادعاه إذا حلف على الإصانة والطلاق وإذا الرجعة بدعوى الوطى الذي حلف عليه لا ضرباً به لا يمكن
 كان القول قولها في نفى العتة والوطى على قبايل المحصنات ^{لأن} لو خرج المذنب بغيرها احتسب ما كان المحصن وترى به حتى يفى
 استمر ولو انقضت المدة وهناك ما يمنع الوطى كالحبض المرض كان لها المطالبة بغيره العاجز على شكل ولو جددت عتدها في أثناء
 المدح قال الشيخ يقطع الاستدانة عدا الحبض ^{عند} لا يقطع الاستدانة من الحبض لا يقطع باعداد الرجل ابتداءً واعتراضاً ولا يمنع من الواتس
 أنها عدا ولو انقضت وهو محرم الزوم بغيره العاجز وكذا الصائم ولو جامعها أثناء إياها بالعنة وكذا كل وطى محرمة كان الحبض والنفا
 أما لو تبدت في أثناء المدة أو طلق رجعيًا فإنه يقطع الاستدانة عند الشيخ فيها فإن تاب وراجع استوفت العدة وقبلة الفاد رغبته
 التحفة في القبل وهل يجزئ برؤيتها عليه ونسيان ذكره فيه نظر والعاجز عنها والعزم على الوطى مع العتة وبطل الفاد ولو طلب
 بما جرح الحاد كالأكل وتوقع خضعة من النور والاشارة وصالوة النافلة ^{في} لو راضع النسيان محرم من الحكم بينهما بموجب شرعاً
 وبين ردهما إلى أصل حالتهما لو ظاهر ثم إلى صحاف وقع بعد انقضاء مدة الظهار فان طلق وفي عنها وإن امتنع الزوم الوطى والتكفير
 للظهار وبغيره كفارة الإيلاء ^{لو} لو اشترى المولى منها وأعفها وتزوجها بعد الإيلاء وكذا لو اشترى من المحرم واعتقه وتزوجها
 ولو حلف على اجنبية الإبطاء أن يعتق بمبينة لم يكن مولياً وإن تزوج بها سواء بقية من تلك اليمين أكثر من أربعة أو لا لأن
 شرط في الإيلاء وهو منصف عن الاجنبية ^ط لو قال لا دعي وأبى لا وطيتك لم يكن مولياً في الحال فلا بحث إلا لو وطى الجنب
 جازله وطى ثلث منهن فمعتن الرابع للشيخ ^{لو} لو راضع ثم يقع بعد المدة ولو ماتت حلت من قبل الوطى انحل الإيلاء بخلاف
 ما لو طلقها أو طلق اثنين أو ثلثاً ولا وطيت أحد منهن تنال الإيلاء بما جنت ضريبة المدة طين فاجل ولا بحث بوطى أحد منهن
 الإيلاء في البوابة ولو طلق بعضهن بقي الإيلاء في المختلف ولو قصد منها واحدة قيل قال لا وطيت كل واحد منهن كان مولياً
 من كل واحدة كالمنفردة فمن طلقها أو فاهها بقي الإيلاء في المختلف وكذا لو طلقها قبل الطلاق فيبطل كفارة عنها وبقي الإيلاء في المحل
 أي لو كثر الإيلاء لم يكرار الكفارة سواء انقضت قبل التاكيد أو الفارة أو أطلق إلا أن يستمر الزمان مثل ما فعله لا وطيت خمسة أشهر
 فإذا انقضت فوالله لا وطيتك سنة فيعتد الإيلاء وإن قدما بوقوعه مشروطاً لها المرافعة فان ما طل حتى انقضت خمسة أشهر
 ويدخل في الإيلاء الثاني وهو ما اختاره من بطلان الشرط لا يقع الثاني وقال الشيخ يقع الثاني عملاً بالطاهر المتأول الإيلاء
 بصفته وفترته بين وبين الطلاق لتعاقب الإجماع فيها قال فاء بقوله الترضيع خرج من الأول لأن طلقاً حياً فكذلك راجع
 وإذا انقضت الخمسة دخلت الثانية فإن كان الأول فاء أو دافع حتى انقضت ثم أطلق أو راجع كان في الثاني كأنه إلى منها الآن
 له أربعة بعد الخمسة فان فاء بعد ما خرج من حكمه وإن دافع حتى انقضت السنة ثم خرج من حكمه وإن طلق رجعيًا أو جامع وقد بقي

وَقَضَى الْوَيْلَ لِمَنْ عَصَا الْأَمْرَ عَنِ الْإِذْنِ وَأَمَّا بَعْدُ فَأَنْتَ وَمَنْ عَمِلَ جَمًّا

۶ کائنات و کائناتوں میں اللہ تعالیٰ کی تعظیم

كتاب الطلاق والطلاق

٩٣

النفقة

بعض الصنف

في كتاب

من أرفعه فربما يفرض الالامير بغير نجل الابل مدون اليه من فنجت لوطي قبل الانقضاء ولا يجلس عليها الزمان من حين
 الطلاق الى الرجوع ولو قال والله لأصابت خمسة أشهر والله لا أصيبك منه كانا ابلا بين مجلدين بداخل خمسة أشهر فربما
 عقبت اليه من اربعين خرج منها وكذا ان داخ حتى انقضت لوطي حتى انقضت لوطي حتى انقضت لوطي فان طلق غلظ
 لا في ذلك النسبة ان راجع وراجع لوطي في حكم اليه في الاخير بغير طلاق فربما يفرق بين ما اذا طلق المولى
 رجعت في طلاق راجع صحت له مدة اخرى وقف بعد انقضائها فان طلق وراجع ضربة اخرى وقف بعد انقضائها فان طلق
 ثالثا بانث **باب** اذا قال والله لا أصيبك اربعة فاذ انقضت فوالله لا أصيبك اربعة قال الشيخ لا يكون مولى لان المولى
 من يوقف بعد التبرع بالقبض او الطلاق ويصل الى الاصل بغيرها لا انقضائها ولا بقية الثانية لان التبرع لها ما وجد **الحج** لوطي
 ان وطبقك فانث زانية لم يكن ابلا ولا مدوان وطبقها لا تنفاه احتمال الصديق والتكذيب لوطي قال لا وطبقك فوالله لا وطبقك
 لم يكن في الحال مولى وعلى القول بجواز مخرج طابق عند غيبوبة الخشفة فان لم يزرع حشر وكفر وانحل الابل له سواء بغير
 حاله وكمل الابل ارج وان نزع لم يجز به ولو قال لا وطبقك ان شئت جوزنا الشرط فان الصنف مشتها الا بغيرها فان لم يشأ
 او شئت في غير وقت المشية بحيث يكون كلامها جوابا لكلامه كالقول في البيع لم ينفذ وان شاء وفيها ان ينفذ ولو قال والله لا
 ان شئت ان اقربك علمه بعد الصنف الاول في معناه ان شئت ان اقربك فوالله لا يملك فن شئت في قولها انقضت الابل ولو
 قال والله لا اقربك لان شيا في فهو مطلق فله حكمه ويمنع انعاده بالصنف فانه اشتناء فهو في الشئ كان معناه الا ان شئت
 ان اقربك فان شاء في غير وقتها ولم يشأ ان ينفذ فان شاء في قولها انحل بخلاف الاولين لان الصنف موضوعه لانقضاءها هناك وهذا
 تخلفها ولو قال والله لا وطبقك الا بوضا لك لم يكن مولى **باب** انما نصير المدة مع الطالبة منها ولو لم هو خارج الابل لكن
 لا نصير الحاكم المدة فاذا بلغ المرأة فادققت الى الحاكم وضربت لها المدة صح فاذا انقضت كان لها المطالبة بنفسها او بغيرها فان
 طالب بوجوب طلق فانها وان امتنع طوبى بالقبض بالعدو فانها في فترة العاخر طوبى بالسيرة لها واستد غايتها ومع خوف
 الطريق بطا ليل جدها مع القذف ولو فاء وهو محرم عليه لوطي لكن لو فعله انحل الابل وهل للمرأة الامتناع من تمكين
 ح الاخر في ذلك كذا في كل محرم كالحبس لوطي المحرمون حال جنونه وجنونها فانها فلا مطالبة لها بعد الاقامة ولا
 يجز به **المفصل الخامس في النكاح** فصلان **الاول** في اركانها وفيه **الحج** بجنا اركان النكاح اربعة السيرة
 والملاعن والملاعن والكيفية والسيرة اربعة العقد انكار الولد وشتر في الاول فدف الزوجة المحضنة المذخور بها
 من الضم والخمس بالزنا قبل او بعد برامع وعكوا المشاهدة وعكوا البينة وفي الثاني نفقة بظاهر ما بان بغيره لشدة شهره فاضا
 من حين وطه وكونها موطوءة له بالعقد الدائم فبينت الحد لوطي الاجنبية والزوجة الضم او الحرام او السلم اذا ائتم
 المشاهدة ولا لعان وكذا ينفي اللعان بقذف المشهورة بالزنا والمحضنة مع البينة **باب** اذا قذف زوجته فحمله سقط
 الحد بالبينة واللعان ومع فقد البينة اذا ابل عن حد ولا يجلس حتى يلاعن فاذا ابل عن حد المرأة ولها اسقاط اللعان
 بفعله حد ولا يجلس على اللعان ولا يكفي سقوط الحد عن اللعان الزوج **الحج** الاعي لا يفتح منه اللعان بالقذف فحمله سقط
 مع البينة لا تنفاه المشاهدة بغيره بغير الولد اما الاخر فان عقلنا اشارته او كان يحسن لكاتبه كغيره بغيره وقذفه مع احتمال
 العمد لا غفارا لللعان الى لفظ الشهادة والامانة لبينة يحسن القذف ولا يصح القذف بالكاتبه وعنده لك نزع دفن جوز
 لنا غفارا عن الاشارة الشهوة ثم تكلم وانكر اللعان وقال لم أقصد له قبلا فبها له وقيل فبها عليه فبها له حد ولم يجره النسب لان
 الزوجه فلو قال نالاعن الحد فحق النسب اليها اما لو انكر القذف واللعان معا فانه لا يقبل في القذف لتعلق حق الضم وحكم اللعان
 ما انقضاء ولو اصابه نكاح من بعد القذف قال مسلمان عاذا ان انه يزول نظروا له وان قال لا يزول لا عن الاشارة وكذا لو
 عكما بطول **الحج** او كان للزوج القاذق بنية فلا شيء قولان في جواز العدول الى الله ان اقربها لوطي فافادها بزيادة ما قبل الزنا
 بتردد الشيخ في الحد فليس له اللعان اعتناء بها لكونها في البسوط لذلك اعتناء بها لكونها في البسوط وهو محرم وكذلك اللعان
 لنفي النسب اضافة الى الزنا قبل وقبيل بهما وشهرين وحملت احتاج الى دفع النسب ان يلاعن ولو قذفها في العدة الرجعية كان
 له اللعان بخلاف الباين بل يجرى لوطي اضافة الى الزنا الرجعية لان من ينفى النسب فله ان يلاعن ايضا فان كان الولد لا يفضل اعن

في شرائط اللعان واحكامه

٤٥

في الحال التي لا تخبر بين الصبي والامتناع في الحال كذا تخبر في الزوجة الحامل من الاعداء في الحال التي ولدان لم يقدفها
 وبين الصبي الوضع ولم يخبر عن الشيخ الحريم الثانية على التمسيد الا قوتى الحريم لصداقتها مع اهلها لان الحريم يستحق
 اللعان وانما يتعلق بالبنوة ٥ لا يجوز قذف الزوج مع الشبهة ولا مع غلبة الظن ولا مع اخفاء القذف مع التواضع ان فلان نازف من
 الولد للشبهة والظن او لغيره في الضيق لا بعد استلحاقه فان فناء عبد الا عرفت حله لمان سوا كان مقصدا او حلالا له انكر
 ولدا لشبهة استحق في اللعان ومع العلم بانها لم يخلل بجفت شروط الالتحاق بحجب نفي اللعان ولا يلحق بنسبه من ليس منه
 لو قدفها بالحق فلا لعان فان ادعى الشاهد حذره لو قدفها بالوطى في الدبر كان قاذفا بحجبه الحدود واستقاله بالبنوة واللعان
 في لو قدفها بالجنون في حال فافها او في حال جنونها واما في حال العقل فلو قدفها في حال الجنون من الغيرة لكانت حرة
 على المطالبة فان كان هذا النسب يحتاج الى تمييزه ان يلاعن نفقة ان لم يكن نسب لا فراهمة ليس ذلك فان فافها وطالبك
 بالحد والنفقة كان لان بلاعن استقامها وان كانت مجنونة لم يكن لان يلعن الا ان يطالبه القذف فافها الا عن نفي النسب واستقام
 الحق عليه القذف فلعانها الا انه لا يقام عليها في حال جنونها لكن ينظر الا فافها ما ان بلاعن اقام عليها الحد ولو ابرأته قبل
 اللعان من الحد والنفقة كان له اللعان في النسب ان لم يكن نسب لكان لا يلعن الا في الغيرة لا مكانه الطلاق وليس لو في الجنون المطالب
 بالحد واما نفيه وكذا ليس لسيد الامه والعبد مطالبة زوجها او لغيره في قذفها واما الطالبة والعقولة والافرية
 لهما مطالبة سيدهما بالنفقة لو قدفها على اشكال ولو ما حدثت الغيرة وكان له المطالبة به على اشكال ضعيف حد القذف
 ادعى موقوف برثة الا انما يخاصه دون الاستاولة تختص الصبا وبسقط بالمعقولة وشرعا عا كان لهم استفاضة فان غلب
 بعضهم او اكثرهم الا واحد كان له استيفاء الجميع **ح** لو قدفها ما اقل من ستة اشهر لم يلحق به وانفقه في مكان وكذا لو قدفها
 لا يزيد من عشرة اشهر ونسبه على الخلاف من وطئه لكن في الاخير ينفق الى اللعان ولو اختلفا بعد الدخول في زنا الحمل فلا عداوة
 انما يلحق الولد مع امكان الوطى من الزوج فلا يلحق الولد بالزوج الصبي لو قدفها من سنين ويلحق اذا بلغ عشر فلو انكر الولد في
 اللعان حتى يبلغ رشدا ولو مات قبله ورث الولد والزوجان لو تنكره ولو كان الزوج خصيا مجبوا فالا فافها لا يلحق به ولا
 فافها احد هما والوطى في الدبر فلا ينفق لدا حلهما الا باللعان وهل نفى الولد على الفور قبل نعم فلو حضر لولادة ولا حد ولو تنكر
 لو يمكن له انكاره بعد ذلك عندك فيه نظرا ما لو اخرجا جرحا العادة به كالحسنى الى الحاكم فانه لا يسقط انكاره اجماعا وكذا لو امكن
 حتى تضع لاختلال الشك في الحمل ولو قال علت الحمل او افقه يجوز موته استقوطه بطل نفيه ولا يسمع نفيه بعد الاعتراف به صراحة
 او قوتى كقوله امين وانشاء الله عقيبا وكذا ان نفى مولودك هذا بخلاف ما ركب الله فيك احسن اليك فمجد مع النفي الاول
 دون الثاني **ط** لو طلق او عتق جملتهما منكر الدخول لا الشيخ ان قامت بينة بارضا السر لا عن حرمة عليه لهران لم
 ثم بينة فعليه نصف المهر وعليها ما نه سوط وقال ابن ادرين لا يثبت لللعان ارضاء الشر هو جسد ولا حد عليه كونه لم يقدف ولم
 ينكر ولذا يلحق افراد به **ي** لو قدف زوجته ونفى الولد سقط الحد بالبنوة وانفقه الولد باللعان الا بالبنوة ولو تزوجت بنت بولد
 لدون ستة اشهر فزنى على الثاني ولشبهة فادون من خرق الاول الحق الاول ولو نيفت الا باللعان فابتنى الدلائل عن البلوغ
 العقل لا بشرط الاسلام ولا الحرية ولا كونه مسلما من حد القذف فلو قدف الكافر والعبد والمجذوم والزنز وجعله وقي
 نفى له كان له اسقاط الحد او الغريم باللعان ورواية ابن سماع عن الصادق عليه السلام ما وثبت بشرط في الملاحة البلوغ
 والعقل والسلامة من الصم والخرم العقل الدائم فلو قدف المجنونة او الصبي فلا لعان الا ان تصبى المجنونة وبطال المجنون
 اللعان وكذا الصبي ان لم يغير الدخول لو قدف زوجة الصا او الخمراء حرمتا عليه بل لا لعان ولو قدف المقتنع بما لو
 النكوص بالملك او التخليع عتقا وولد لا لعان سواء كان بالزنى او بنفى الولد في غيبه الدخول قوله ان المرقى شرطا فقال
 صاحب ابن ادرين ان شرط في نفى الولد لا القذف وكل بشرط حرمتها قال القذف فملا لعان من التحريم والمساوكة واختاره ابن ادرين
 وقال الشيخ لا بشرط وعليه عند رواية جميل بن ذاج الحنفية عن الصادق عليه السلام كذا ثبت بين المملوك وزوجه الحر ولا يثبت
 الحلية الحنفية عنه عليه السلام بين المملوك وزوجه الامه على رواية محمد بن مسلم الصحيح عن احمد بن محمد بن حنبل لا بشرط
 قال القذف نعم واختاره ابن ادرين وقال الشيخ لا بشرط وهو الحق لرواية جميل فلو قدف المسلم وزوجه كافر او كافر وزوجه كافر

سلام

كتاب الطلاق

أدنى أحد من الولد في طلبه الشبهة أو بلا عن الوطء بالملك فلا يقضي في نفى الولد إلى اللعان وإن اضربت الوطء بل ينفى عنه
ولا يقضي له من الشك بالملك كالأوطء يجوز لحدان الحامل أن يوتر الحدة حتى تضع إن وجب لوقوف زوجة المحرقة في الغد فحد
ولا عن ذلك الحد ولو قذف زوجته **سج** لا يثبت اللعان بالغد المطلق ما لم يقرب به يد عوى المشاهدة ولا يجوز لللعان حتى يثبت
محل السوط على اختيار الشقة والاستهارة بين الملام في ذلك أن يكون منه بل لو ادعى أن قد نهض حاله عنه حال القتل
قد من له البينة فإن لم يعلم له حاله جوف القول قولها مع البين وإن علمت القول قوله مع البين ولو قذف لزوجته ورضاها الشا
عنه قوله استأطبا اللعان لو أنكر الغد فاقول قوله لا إن يشهد مسلمان بالغد فيسج إذا ثبت في ناهيا بالبينة أو باقرضا عند
قذفه بذلك لزوجها وجب الغد سواء كان زوجها أو اجنبيا وهل الزوج اسقاطا لللعان فوق الشك العدم وإن كان قد نهض الزوج
ولا عنها وامتنعت منه تحقيق الزنا باللعان فإن قذفها الزوج غفر وإن قذفها اجنبية حدوان لا عنه ثبت الحد على الزوج وغيره
كان الزوج نفى نسب لها أو لم ينفى وكان الولد باقيا وقدمات أو لم يكن لها ولد ولو قذف زوجته وامتنعت عن اللعان فحد ثم عاد وقذفها
بذلك الزنا لم يجز على أشكال عذر المسبب ليس له اسقاطا لللعان ولو قذفها اجنبية فلا يثبت فحد ثم قذفها بآباء بذلك الزنا لم يجز
اجنبيا وعذر **سج** لو ادعت على زوجها الغد فأنكر فقامت بينة بالغد كان له بذلك عن **سج** ولو أنكر الغد والزنا خاصة عليه
بينة بالغد كان له بذلك عن **سج** ولو أنكر الغد بينة بالغد كان له أن يسجد ولو أنكر الغد والزنا خاصة
عليه البينة بالغد حد ولا يسمع بينة ولا لعانة **سج** لو قذف الصبي غرورا حد ولا لعانة وإن بلغ لقال البائع ركنه حد
فخطفه الزمته في ذلك حد وإن عذروا لوقال باذنه ثبت الزنا حد لكل واحدة حد كما ملأه اسقاط حد البينة بالبينة
واللعان واسقاط حد الأم بالبينة خاصة وبها يحد بالحد كان للأخ المظالمه بأخ ولا يوالى من الحد بل يترد حتى يبرأ ولو كان
عبد أقتل ذلك أنه يحد بالغد والشركاء **سج** لو قذف له بلا عن حد بعض الحد فبذل اللعان قبل منه ولو قذف حد الرجل
بغيره وأدان ملا عن بعد سكن منه إن كان هناك ولد والأفلا ولو قذف المنكوبة للشبهة حد ولا يبرأ عن سواء كان الزنا أو لغيره
كتاب الفصل الثاني في كيفية اللعان وفيه **سج** إذا قذف الرجل زوجته وأدلى بها شرط
الحاكم أو من يصيب ذلك قال الشيخ ولا يقضي حصول الاستدانة واللعانة على الزوجين ويستوفى عليهما اللعان فلو كان به قبل أن
يأمر الحاكم فله عقوبة فإك لو تراخيا برجل بلا عن بينهما جاز ولا يلزم بقول الحاكم ولا يقضي له الزوجه إلى تراخيا وبك
الرجل فيقول أشهد بالله أني لئن أضافين فيها رصتها به أرفع من أثم ثم يقول أشهد بالله أن كنت من المكاذبين ثم يقول المرافة
باللعانة لئن أضافين فيها رافعي أرفع من أثم ثم يقول أن غضبته على أن كان من الصادقين ولو تراخيا برجل من العامة فإك
بينهما ففي الجواز نظر فثبت اللعان على واجب تدبر أو التلظا بالشهادة على ما قلناه وقيل بالرجل عند التلظ وكذا المرأة وقيل
بكونان معا فافهمين **سج** الحاكم ويؤا الرجل والشهادة ثم اللعن وعنده المرأة على الترتيب فيصير المرأة بالإشارة إن كانت خاضعة
من غير خاضعة إليها أو الأثم والسيوط مع العينة والصفات المختصة بها والتلفظ بالعزيمة مع العدة ويجوز غيرها مع
يقضي الحاكم إلى شرجهين أو أقل التدبير جلوس الحاكم مستدبر القبلة وقوف الرجل عن يمينه والمرأة عن يسار الرجل وخصوس
وعط الحاكم والنحو يقيد الشهادة لما قبل اللعن والنصب **سج** يجوز التغلظ بالحكمي بلا عن الحاكم بينهما إن كان بمكة
بين الركن والعام وفي المدينين من القبر المنبر إن كان بين المقدس في المسجد عند المحرقة وإن كان في غيره لك ففي الجامع وبالزمان
بأقاع بعد العصر واجتماع الناس بالقول وهو تكرر الشهادات أربع مرات وهو سلق اللعان والزمان والمكان والأجسام
التي شرطها ولا واجبه **سج** الحاكم لا يدخل المسجد فيثبت الحاكم من ينفى الشهادات منها ويستحب أن يكون ربيعة فافله وأحد
كذا لو كانت مخرقة ولا يمكنها الخروج ولو كانا من مشين فلا حاف في الوضع الذي يقضي بغيره من البينة والكسبة وبينه لئلا
ولو كانا وثيقين لا عن بينهما في مجلسه **سج** يمسك به الرجل أو كالملعان فلو كان المرأة لم يقدره وكذا يجب استبقاء الإلانة على
فلو نقص أحدهما أو غير الترتيب لم يقدره أيضا ولو حكم الحاكم بالفرقة في الشك لم يقدره كما يتعلق بالغد ونحو
الحد على الزوج ويلعانه سقوط الحد في حقهما ولعانهما سقوط الحد من الزوج وانقضاء الولد عن الزوج دون المرأة
وإذا زال للمرأة ثم تابها التحريم لا يكفي في هذه الأحكام إلا أربعة لعان الزوج خاصة ولا يقضي باللعان الحاكم ولو كان

في جميع الأحوال

في شرط اللعان وكيفية أحكامه

١٠٧

نفية انما اللعان او تكل مد ولا يثبت شيء من الاحكام ولو تكل او اقرت بحيث لا حد عليه وكان الفرائض باقيا انما لو اكدت فيه
بعد اللعان فانه يقر الفرائض ولا يزول التحريم الويد ولا يبرئ هو ولا من يقره الولد المنفي برثة الولد والا فرب سقط التحريم لو اعترف
بعد اللعان لم يجد الا ان يقر او يبا على شكل دفعه للمنافع لا لطلاق ولا يرتفع التحريم المؤبد بالنكاح في شرط في كل ما
منه لا ريب ان يقول شهدا لله في من الضافين فيها ومبناها من الزنا وان نفى الولد وان هذا الولد مني ما وليس منه والتحريم
احد فانه يجوز وكذا في اللعان ولو اضاها وسكت عن نفى النسب جرت له نفية بعد ذلك باللعان حلا كان ^{في قوله} يقول المرأة ان شهدا
انتم الكاذبين فيها وما في من ولا تدكر نفى النسب بشرا به مع حضوره منسبة مع غيبته ولو اني بالفضي عوض اللعان او ان
هو اللعان عوضه لم يقع وكذا لو ابدل لفظ الشهادة بالحلف والقسم او الابلام ^{في} لفظها برجل معين او برجال كذلك
حد للمرأة حدا كاملا وكذا لكل واحد من لا عن سقط حد المرأة خاصة وان قام البينة سقط الحد ولو صدقة المرأة حدة الزنا
واللغزف وحده هو اللغزف ومن غزفت عند الحاكم غير علم الحاكم حمل المدفوع بالغزف انقلد واعلى ليطالب الحد بخلاف ما لو لم
يتمت فاسبقون ان فلا تاننا بقلادة ^{في} اذا اعترف قبل اللعان سقط الحد عن الزوج بالمرأة ولا يجب عليها الحد الا ان
يقر رجعا ولا ينفى النسب الا باللعان لان تصادفها على الزنا لا ينفى النسب الثابت بالفراش فالزوج ان يلاع عن نفية فيه نظرو
ليس له ان يلاع عن الزنا بعد التصديق اجماعا بل يجب عليها الحد لا يسقط الفرائض ولا يثبت التحريم ولو رجعت عن تصديق سقط
الحد ويجتاج الى اللعان لان الرجوع عن اقرار الزنا مقبول ^{في} اذا مات الزوج قبل اللعان وقبل اكماله ورثته المرأة ولد
المنفي وان مات قبل اللعان وقبل اكماله ورثته هو وعليه الحد الموارث لو اراد دفعه باللعان جاز على شكل لو اراد نفى النسب كان له
ان يلاع عن نصبه وقال الشيخ ان قام رجل من اهله مقامها ولا عنه سقط مهرته وهو ضعيف فيا لو تكل عن كمال اللعان حد
للغزف وكذا لو تكلت هي عن اللعان بعد لعانها وعن كماله رجعت وانقطع كلامه بعد اللغزف لا عن بالاشارة وان رجعت
نقضه ^{في} اذا قال هذا الولد ليس مني امثل الله مني فانه يكون نفيا فبعد الا ان يلاع عن احتمال انه لا يشبه خلقه في خلقه فلا حد في القول ^{في}
خرج اذ ادته مع البين فان تكل حلفت المرأة على الزنا والغزف فبعد او يلاع عن او يقيم البينة واحتمل انه من زوج غيري فقل لو يعلم لها
زوج لم يقبل هذا اليقين ولو اذته والزنا المحتمل وان علم فان عرفه الزنا الاول ونكاح الثاني وقت الولادة الحق بالاول وان
انت به اقل من سنة عشر من وطئ الثاني لدون عشر من فراق الاول بالثاني ان انت اكثر من عشر من فراق الاول ولست فراق
من نكاح الثاني الا ان يلاع عن ولغيرها ان انت به اكثر من عشر واقل من سنة وان احتمل انها التفطنة واستعان عليها بالبينة بالزنا
ولستم فيه شيئا التسليم وان انقضى فان حلف الزوج على نفى العلم بالولادة انقضى النسب بغير لعان وان تكل حلفت بحق النسب
الا ان يلاع عن وان تكلت تردد الشيخ بين بقاء البين على بلوغ الصبي لحلفه بثبت نسبه بين عدمه لان البين حقها وان تكل
عنها فسطوة لا يثبت بعد ذلك فعلى الاول بحلف الصبي بعد بلوغه بثبت النسب الا ان يلاع عن الاب وعلى الثاني لا يلحق الا
النسب الا بالبينة ولو قال لا اشتره هذا الولد ليس مني بل من خطي فلان فلا عن يلاع عن نسبه النسب كذا لو لم يبين المسوب اليه
ولو قال ليس مني ولا اصيبك ولست بزانة لم يكن قازفا لانه قد يكون ولده بان يجاذون القرع فليبق الماء المية ان لم يصبها
او بان يستدخل مائه فلا يلاع عن ذلك وقال في ذلك فلا يشبهه وهذا قد قاله في قوله فاعلمنا ان كل موضع يمكن
النسب بغير لعان لم يجز نفية باللعان ولو قال غصبك فهو قاذف له وهو قاذف له ان يلاع عن نفى النسب على هذا الغزف لم يجز
لو قال ابن الملاعة لبيك فلان ولو قال اذنت ان الشرع منع من نسبه فليكن يلاع عن فان صدقته المرأة والاحلف فان تكل
حلفت وحده ان قال لبيك فلان اماتت من ثناء هو قد منعه وكذا لو قال له بعد ذلك يه نفية بعد اللعان فلا
ولا عن نفى النسب وضعت آخر قبل سنة اشهر بها حمل واحد فان قلنا متفق وان امسكه تحفه فليجعله الاول وان وضعه اكثر
من سنة اشهر فهو حمل اخر له حكم بانقراده وله نفية باللعان وان كانت الزوجة قد بانث بالاول وان امسكه لم يرد
الاول فان لا عن حمل فوضعه ثم وضعت آخر قبل سنة اشهر اشهر باللعان لثنا وله جميع الحمل وان كان بعد ما انقضى
الثاني بغير لعان لبينة لها بالاول وحملها لثاني وقت البينة بخلاف ما اذا لاعتن عن المنفصل احتمال وطئها قبل اللعان ولذا
استلحق احد الولدين التوامين بحقه الاخران كان بينهما دون سنة فان حرج بالغزف في نفى الآخر حدا لا يلاع عن ^{في} يلاع عن

ولما علم منها
افترج

کُنَّا الْخَلَاقَ

لا امة لنفي النكاح والزوج حرمت ابدان اشترها لم يحل له وطئها وكذا لو طلقها اثنتين ثم اشترها لم يحل له قال الشيخ وقال شاذ من احتج
 انها محل ولا نفقة للباين باللعان ولا سكنى الا ان يكون حاملا ولم ينفخا لها فهو يجوز لللعان لنفي الولد نكاحا لم يلبس سواء كان
 ولدا ولا فولدت قولين وما نأخذ بنفي الآخر كان له ان يلاع عن نفسها من اقول الزوجه بازانة فقال في ذلك عند الرجل
 المزمع ان تصدق نفي الزنا عنها وان قصداها معا سقط الخلع عنه وجب عليها نفقة وحذر الزنا ان اعرفت ربعا ولو قصداها خاصة
 بان يقول طينتي للشبهة كالحكم بالحر لم يجد للنفقة عند الزنا ان اعرفت ربعا والقول قولها في قصدها مع اليقين ولو ادعى
 قصدا منها له فان تكلمت حلف وحذر ولو قالت انت اذ اتيتي حنن للنفقة عذر ولو قال لها انت اذني من فلاته وقصدا فلاته
 زانية اذني منها حذر ولو لم يقطع حلفا وجب باللعان وان لم يقصد الشرب حذر زوجته لاحتماله كافي قوله احتجنا الخية ولو قصدا
 نفقة عنها مع اليقين ولو انكرناه ولو قال انت اذني الناس لم يقطع الا لبقاء الزنا عن جماعة الناس لو قصدا اذني من زناه النكاح
 حذر لها خاصة ولو قال لها انت اذني من فلاته وثبت ما خلا من البينة وكان عالما حذره ان كان جاهلا لم يجر ولو قال لها انت اذني
 قومي الشيخ عدم الحدان كان من اهل الاعراب الا وجب كذا اقوى عدمه ولو قال له بازانة ولو قال لغيره زانية في الجمل احتمال
 فلا حد الزني فيه فيحد ويقبل بنفسه مع اليقين ولو نكل حلف مدعي النفقة وحذر ولو قال زنا من غير قيد فان كان من اهل اللغة
 وجع الفجر النقيب ان كان عاميا حذر لان العامة لا يفهمون زنا من زينة الوكبة عكر قبول نفسه الحامي او فخره ولو صرح بالزنا
 فقال زينة في الجمل وقال اذني لم يزوج تركت المصاهرة فالأقرب يقول لو قال زوجته زينة انت ضغينة وفسر الصغيرة الصغيرة
 معه القذف كنبه ذلك للبين القذف ولا يسقط باللعان ولو قسمها بمحمل كذب سبع او عشرة القذف وله اسقاطه باللعان ولو
 قال زينة وانت نصرانية قصده في الثاني خاصة او قامت بدينه عشر حوله اسقاط باللعان والقول قوله مع اليقين ولو ادعت
 عداوة مدفعه خاله الكفر وان كذبته فيها وثبت ولا دنها في الاسلام حذره ان يلاع عن زنا طاهرا لقول قوله مع اليقين
 وقصره بلا عن سقوطه ان شاء ومجتمعا قد يجر قولها فان تكلمت حلف وعذر ولو قال لها زينة ثم قال بعد انما اذنت في حال كانت
 نصرانية ولو قال لغيره اذنت الا ان قدم قولها مع اليقين ولو قال زينة وامانة وعرفت الزينة عذر له باللعان وان عرفت
 الحية في الاصل حذر ان حمل الحمل الامر من ولو قال انت لانه ففلك بل حرة وحمل الحال احتمال الامر من انما ولو قال اكرهت على
 الزنا لم يجد الا اقوى يقر به على الشك كذا في زنا بابت نائمة او زنا ببل صبي لا يجامع مثله ولو قال يجامع مثله حذر لا يحل لو طلقها
 بعد القذف فزوجهت اخر قذفها وجب لها عليها حدان فان لاعنا وامسعت حد حدين ولو قذفها خبيثة فحد ثم قذفها به عذر
 وان قذفها باخر حد نائمة قبل حد بذكر حد واحد وان كان بعد فحدان ولو تزوجها بعد قذفه ثم قذفها نائمة فانما قذفه
 سقط الحدان والابتناء وله اسقاط الثاني خاصة باللعان ولو قذف زوجته ثم قذفها باخر قبل اللعان فعليه حد واحد
 يكفي لعان واحد ويذكر في كل شهادة موجب الكثرة من الزنا والفاعل وان لم يسميها بل اطلق قال فيها ومثله من الزنا من ولو
 لاعن ثم قذفها نائمة او في اضافة الى ما قبل اللعان عند القول قوله الحق ان قد في قبل الزنا ويجوز وقال بعد البينة وقا
 قبلها وقولها لو قال قد في نائمة اجنبية فقال بل انت زوجتي انكرت الزوجية **ق** قال لها بازانة فقالت بل انت ذان عزا
 له اسقاط باللعان ولا يسقط عن المرأة الا بالبينة ولو قال للزوجة الاجنبية زينة واقام البينة حذرا ولا عن سقط حد
 زوجته خاصة وان لم يفعلها حد لكل واحد كما لو قذف جماعة بلفظ واحد فان جاوبه مجتمعين فعليه حد واحد وان جاوبه
 منفردين حد لكل واحد كما لو قذفها نائمة او اذنا او باللفظ وجاوبه نائمة او اجاب باللفظ فان قادم بينة حد
 من اقام البينة عليه للاسقاط حد الزوجا باللعان ويقتصر على القذف ولا يتحد برضا من بلعان واحد وبذلك بلعان من بحرية الفرقة
 مع الفساح **ك** اذا قذفته زوجته زنا في ظهر جامعي فانه اثبت بولده كان له ان يلاع عن نفسه لو قذف محصنا حد فان ثبت
 زنا المذنب قبل حد سقط قال الشيخ ويقوى عليه كذا انما يجزى الحد بقذف المحصن وهو الحر فكذلك المسلم العفيف عن الزنا
 وكذا المرأة ويجزى بغيره غير المحرم من الفساح عن احدها بالوطى المحرم الذي لم يضاف ملكا كالغافل على المحرم او وطى حائرا
 او اوطى به والمهونة عنه ويجزى به الحد ما اضاف كالخا بضع المحرم والنمازة والولي منها فلا حد للزنا بل للنفقة ولا يخرج
 عن الاختصاص وكذا وطى الشبهة والوطى من الحية والقبيلة والملازمة مقدان الزني والردة الطاهرة بعد القذف الزني

احكام اللعان واثامه

٥٩

الحاق وادعى القذف واقام شاهدين حليين اذ لا بد من اقراره في القذف حتى يثبت له اذ لا بد من اقراره في القذف حتى يثبت له اذ لا بد من اقراره في القذف حتى يثبت له
 بالوحد لا يصح ككفالة الزنا بل لا بد من اقراره في القذف حتى يثبت له اذ لا بد من اقراره في القذف حتى يثبت له اذ لا بد من اقراره في القذف حتى يثبت له
 في القذف ٥٠ كذا النبذ ابراهيم الحنفية وزنه يثبت بذلك وزجرك او عينك والافرنج بذلك الصريح فلا يقبل قوله في الصريح او في غيره
 بخلاف الكفاية فيقبل قوله لو اورد العدم مع اليقين ان كذبته وليس له ان يحلف كاذبا على اخطائه وان لم يحلف فله ان لا يشهد باليمين حتى
 لا يؤذي القذف لكن يجب عليه التحذير وبين الله مع احتمال رجوع الاعتراف لتوضيح الحد ولو قال يا حلال ابن الحلال او يا احسن
 ذكرك في الجور او ما ابروان ولا في انبياء ولا في انبياء لا يثبت القذف في حقهم فان قصدوا القذف في حقهم لا عزروا ولو بارك الله
 لك او ما احسن وحمك لم يكن قذفا وان قصدت الحج اذ شهد اربعة على امرهم بالزنا احدهم زوجا فان قذفه اجمع وله خاصة
 اسقاط حقه باللعان وان لم ينف القذف فيه واثبات قريبا انه كذلك لقوله تعالى ثم لو با تو اب اربعة شهدا واستدل الشافعي بقوله
 ولم يكن لهم شهدا الا انفسهم ليس بذلك القوي كذا لو قذفها ونفى الولد واقام اربعة بالزنا لم ينف القذف انما ينفى باللعان
 سواء كان حلالا ومفضلا كمن يجب عليه الحد باللعان ليقط باعترافها ولو ادعاه وانكره فاقام شاهدين باعترافها قال الشافعي
 انه لا يثبت الا اربعة كالزنا ولو اقام اربعة سقط الحد عنه اجماعا وكذا يسقط عنها لان الرجوع عن الاقرار يسقط الرجم ولو
 عجز القاذف عن البيعة عجز القذف على من له عطاية القذف باليمين انه لم يزن فيه نظروا ليس دعوى الاقرار ويجوز قذفا ولو عجز البيعة
 كان له اطلاقها ان كان قذفا ولا فان نكلت خلف القاذف فانها اقراره في حد ولا يجب عليها حد كمن لو ادعى ان القذف وشتم
 او امره حاله القذف ثالث قبله فدمه قوله مع اليقين وكذا لو انكره اصلا ولو قال كنت منه حاله القذف فانكره قاله قول هو
 قولها مع اليقين ولو اقام بيعة بغيرها حاله القذف فاقامت الكفران كاشنا مطلقين ثبتا معا فان اخذنا ربح تعارضا قال
 الشافعي ويسقط البصر عنه وفيه نظر **ك** لو شهدا بانه قذف وكبره وقذفها لم يثبت لهما ولا للزوج فان سقطا حد
 ومضت قد عرفت صلاح الحال بينهم ثم اعدوا الشهادة الزوجه قال الشافعي بقوى عند قولها ولو ادعيا قذفها اربعة شهدا بقتل
 الزوجه بعد زوال العداوة فهمها القبول في وكذا لو شهدا بقتلها فحكم ثم ادعيا قذفها اربعة شهدا بقتلها فحكم ثم ادعيا قذفها اربعة شهدا بقتلها فحكم
 وقبل لو شهدا بانه قذف وقذفه فمات الكفران عفووا وحسن الحال بينا ولو شهدا بقتلها فحكم ثم ادعيا قذفها اربعة شهدا بقتلها فحكم ثم ادعيا قذفها اربعة شهدا بقتلها فحكم
 خرافتها قبل وكذا لو شهدا بقتلها كمن لا يثبت دعوى القذف لا يشاهد من متقين ولو شهدا بقتلها باللعان باليمين
 بوجوب الحد في الاخرى العجبة او النسب يثبت اما لو شهدا بالاقرار باليمين في الوقين فانها يقبلان بخلاف لو شهدا احدهما باللعان
 والاخر بالافرنج او شهدا احدهما انه اقترانه قذفها باليمين والاخر انه اقترانه قذفها باليمين والاخر انه اقترانه قذفها باليمين والاخر انه اقترانه قذفها باليمين
 لا الى اقراره ولو شهدا احدهما انه قال القذف الذي كان منه **ك** باليمين او العجبة اسقاطا لاقترانه **ك** نفى الولد على الفور ولو
 اخر مع القذف بطلت بغيره لا يجب حلفه القاذف في شبهة الحاكم فاذن خروفا لا عرف ولا ذمها قد قوله مع اليقين ان كان يثبت عليها
 وان كانا في روادع لم يقبل ولو قال عرف في الولادة ولا اعرف ان في نفقته قوله مع اليقين ان احمل الصداق يكون قذفه جهدا لا
 او شاء في بلاد لا يقبل عنه ولو لم يكن كذلك لم يقبل ولو يثبت من النفي لم يرضوا وحفظ مال الشفعة بمطالبة غريم كان له النفي
 عند زوال العذر ويجب عليه الاشهاد على اقامته على النفي ان تمت فان لم يشهد مع المكنة بطلت بغيره ولو كان حبيبا وجب عليه الحضور
 والنفي فان تاخر بطلت بغيره لا يخوف في الطريق وغيره من الاحكام والحكم مع التمكن من الشهادة ما نفذه ولو خسر قال لا يسمع
 لولا ذمها قد قوله مع اليقين وكذا لو قال سمعت له اصدقه ما لم يبلغ التواتر انما يلحق الولد مع مكان الوطى ولا يكتفى بالقذف
 الحذر للقادر على الوطى اذا لم يعلم مكان وطئه فلو تزوج عند الحاكم وطلقة في المجلس ثلثا ثم اثبت بولد من بين المقدسة اشهر
 لم ينفه وكذا لو تزوج من غير ثبوت ثم اثبت بولد من بين المقدسة اشهر من بين العقد وكذا لو تزوج ثم قاطع خبره فقبل للمرأة انه مات **ع**
 وتزوجت باثني عشر اول فلا ولد الاول لا لعنف من الحرة لا نسب الحصر غرض اللعان في قطع النكاح ورفع
 عار الكذب لا اسقاط منها والاخر جواز اللعان بمجرد هذه الاغراض ولو اجاز الجواز لو سكنت عن الحد وما عفت الاصل فبطلت عليه
 حمل بشرط في اللعان املا ولو قصد نفى النسب لم يوقف اللعان على طليها ولو قال في بلك مسوخ او هي بقاء فلا لعان لعلم
 كزبه وقبر ناديا **ب** من شرط اللعان النكاح الدائم على طليها ولو قذف لاجنب حد ولا لعان والطلاق الرجعي لا يمنع اللعان

فان كان في القذف عذر فله ان لا يشهد باليمين ولا يحد ولا ينفى القذف في حقهم فان قصدوا القذف في حقهم لا عزروا ولو بارك الله لك او ما احسن وحمك لم يكن قذفا وان قصدت الحج اذ شهد اربعة على امرهم بالزنا احدهم زوجا فان قذفه اجمع وله خاصة اسقاط حقه باللعان وان لم ينف القذف فيه واثبات قريبا انه كذلك لقوله تعالى ثم لو با تو اب اربعة شهدا واستدل الشافعي بقوله ولم يكن لهم شهدا الا انفسهم ليس بذلك القوي كذا لو قذفها ونفى الولد واقام اربعة بالزنا لم ينف القذف انما ينفى باللعان سواء كان حلالا ومفضلا كمن يجب عليه الحد باللعان ليقط باعترافها ولو ادعاه وانكره فاقام شاهدين باعترافها قال الشافعي انه لا يثبت الا اربعة كالزنا ولو اقام اربعة سقط الحد عنه اجماعا وكذا يسقط عنها لان الرجوع عن الاقرار يسقط الرجم ولو عجز القاذف عن البيعة عجز القذف على من له عطاية القذف باليمين انه لم يزن فيه نظروا ليس دعوى الاقرار ويجوز قذفا ولو عجز البيعة كان له اطلاقها ان كان قذفا ولا فان نكلت خلف القاذف فانها اقراره في حد ولا يجب عليها حد كمن لو ادعى ان القذف وشتم او امره حاله القذف ثالث قبله فدمه قوله مع اليقين وكذا لو انكره اصلا ولو قال كنت منه حاله القذف فانكره قاله قول هو قولها مع اليقين ولو اقام بيعة بغيرها حاله القذف فاقامت الكفران كاشنا مطلقين ثبتا معا فان اخذنا ربح تعارضا قال الشافعي ويسقط البصر عنه وفيه نظر ك لو شهدا بانه قذف وكبره وقذفها لم يثبت لهما ولا للزوج فان سقطا حد ومضت قد عرفت صلاح الحال بينهم ثم اعدوا الشهادة الزوجه قال الشافعي بقوى عند قولها ولو ادعيا قذفها اربعة شهدا بقتل الزوجه بعد زوال العداوة فهمها القبول في وكذا لو شهدا بقتلها فحكم ثم ادعيا قذفها اربعة شهدا بقتلها فحكم ثم ادعيا قذفها اربعة شهدا بقتلها فحكم وقبل لو شهدا بانه قذف وقذفه فمات الكفران عفووا وحسن الحال بينا ولو شهدا بقتلها فحكم ثم ادعيا قذفها اربعة شهدا بقتلها فحكم ثم ادعيا قذفها اربعة شهدا بقتلها فحكم خرافتها قبل وكذا لو شهدا بقتلها كمن لا يثبت دعوى القذف لا يشاهد من متقين ولو شهدا بقتلها باللعان باليمين بوجوب الحد في الاخرى العجبة او النسب يثبت اما لو شهدا بالاقرار باليمين في الوقين فانها يقبلان بخلاف لو شهدا احدهما باللعان والاخر بالافرنج او شهدا احدهما انه اقترانه قذفها باليمين والاخر انه اقترانه قذفها باليمين والاخر انه اقترانه قذفها باليمين لا الى اقراره ولو شهدا احدهما انه قال القذف الذي كان منه ك باليمين او العجبة اسقاطا لاقترانه ك نفى الولد على الفور ولو اخر مع القذف بطلت بغيره لا يجب حلفه القاذف في شبهة الحاكم فاذن خروفا لا عرف ولا ذمها قد قوله مع اليقين ان كان يثبت عليها وان كانا في روادع لم يقبل ولو قال عرف في الولادة ولا اعرف ان في نفقته قوله مع اليقين ان احمل الصداق يكون قذفه جهدا لا او شاء في بلاد لا يقبل عنه ولو لم يكن كذلك لم يقبل ولو يثبت من النفي لم يرضوا وحفظ مال الشفعة بمطالبة غريم كان له النفي عند زوال العذر ويجب عليه الاشهاد على اقامته على النفي ان تمت فان لم يشهد مع المكنة بطلت بغيره ولو كان حبيبا وجب عليه الحضور والنفي فان تاخر بطلت بغيره لا يخوف في الطريق وغيره من الاحكام والحكم مع التمكن من الشهادة ما نفذه ولو خسر قال لا يسمع لولا ذمها قد قوله مع اليقين وكذا لو قال سمعت له اصدقه ما لم يبلغ التواتر انما يلحق الولد مع مكان الوطى ولا يكتفى بالقذف الحذر للقادر على الوطى اذا لم يعلم مكان وطئه فلو تزوج عند الحاكم وطلقة في المجلس ثلثا ثم اثبت بولد من بين المقدسة اشهر لم ينفه وكذا لو تزوج من غير ثبوت ثم اثبت بولد من بين المقدسة اشهر من بين العقد وكذا لو تزوج ثم قاطع خبره فقبل للمرأة انه مات ع وتزوجت باثني عشر اول فلا ولد الاول لا لعنف من الحرة لا نسب الحصر غرض اللعان في قطع النكاح ورفع عار الكذب لا اسقاط منها والاخر جواز اللعان بمجرد هذه الاغراض ولو اجاز الجواز لو سكنت عن الحد وما عفت الاصل فبطلت عليه حمل بشرط في اللعان املا ولو قصد نفى النسب لم يوقف اللعان على طليها ولو قال في بلك مسوخ او هي بقاء فلا لعان لعلم كزبه وقبر ناديا ب من شرط اللعان النكاح الدائم على طليها ولو قذف لاجنب حد ولا لعان والطلاق الرجعي لا يمنع اللعان

احكام علة الخمر والحامل وغيرها

قبل قولها اذا مضى بعد الوطى أو مكانه وضع أى شيء كان ولا يشترط صيرته مضغاً ولو كان مضغاً بالشهوان انقضاء على ما اختلف
أو الوفاة عند ثلثة اشهر أو أربعة وعشرة أياماً وان اختلفا فالقول قول الزوج لأن القول قول في أصل الطلاق وكذا في دفع
التي لا تحضر وهي من من تحضر عند الطلاق والفتح مع الدخول بثلاث اشهر ما بالثانية لكبر والصغرة التي لم تبلغ فلا يصح
عدها عليها وان دخل بها على ما نفاه خلاف السيد لو كان مثلاً محضاً عند ثلثة اشهر فان خرجت الثلاثة ولم يزد ما خرجت من
العدة وكذا لو زادت الاطهار الثلاثة وان لم ينقض الاشهر ما لو زادت الشهر الثالث ونازلت الحصة الثانية والثالثة فاما ما
سنة لاحتمال الحمل ثم بعد ثلثة اشهر وهذه هي المسئلة والشيخ رحمه الله تعالى اليها بان ما خرجت الحصة الثانية صير تمام مضغاً
وتأخرت الثالثة صير سنة ثم بعد ثلثة اشهر واما ما بينه وبين عشرة عشر شهراً فله الآخر وفيه شك ولو لم يزد فيه
ك اذا زادت الدية بعد الطلاق مرة ثم بلغت من الباقى عند ثلثة اشهر آخر ولو طلق المسحاضة وعرفت بأمر حبسها عند ذلك
ولم يعرفها اعتبر صفته الدية واعتدت بما شابه دم المحض فان اشبهت حبسها الى عادة نسائها فان اختلفت او شئت اعتدت
بثلثة اشهر قلنا ان هذا يحضر في كل شهر مرة على قول بعض علماءنا انما تحبل عشرة ايام طهر أو عشرة حبساً كانت عدتها
اربعين يوماً ولحظين ولو كان لها عادة مستقيمة ثم اضطربت فصارت بعد ذلك تحضر في كل شهر عشرة لا تحضر الا في شهرين أو
ثلثة وصار عادهما اعتد بالاقراء المتجدة لا بالاشهر الاولى لو صارت لا تحضر الا بعد ثلثة اشهر وان بدا عند ذلك الاشهر بالصابطا
ومن ان الاعتد بالسابق من ثلثة الاشهر البيض وثلثة الاقراء لو كانت لا تحضر الا في كل أربعة اشهر فزاد مرة اعتدت
بالاشهر أيضاً المعتد بالاشهر ان طلق في اول ليلته اعتد بثلثة اشهر ولو ان طلق في اثناء الشهر اعتد بحملها وان اختلفت
من الرابع فكله ثلثين للزوج قولى الشيخ فكله الفاضل من الاول وتلقى الساعات والاضواء ولو نزلت بالحمل بعد انقضاء
والنكاح لم يطل الا ان يظهر الحمل ويتحقق أنه من الاول ولو حدث الرين بعد عدة وقبل النكاح جاز لها ان تنكح الثاني اما اذا
به قبل انقضاء العدة فاتها لا تنكح ولو انقضت العدة حتى يتحقق الحمل وتضع الحمل قال الشيخ ان طلقها فارتاب بالحمل بعد الطلاق
واعتد صبر عليها تسعة اشهر ثم تعتد بعد ذلك بثلثة اشهر فان دعت بحمل ذلك بثلثة اشهر فاعتد بثلثة اشهر وان لم يلقها بها
وقال ابن دبرين التسعة كاخبة وهو حديد الصغير عند السيد المرتضى والتي لم تحضر هي من من تحضر عندنا اذا اعتد بالشهوان
ثم زادت الدية بعد العدة فان عدتها مضت لا يلزمها عدة بالاشهر او اجماعاً وان زادت الدية قبل انقضاءها فاتها ينقل الى الاخير
هل يعتد لها بالطهر قبل الدية قرأ الا ترى ذلك لانه انتقال من طهر الى حبس بمحمل عدل لأن الفراه هو الطهر من حبس الفصل
الثالث في عدة الحامل وفيه من حيث الحمل الحامل بقصد من الطلاق بوضع الحمل سواء كانت حرة او امه وسواء وضعه بعد الطلاق
بل فصل وانما كثر في الحمل قال ابن بابويه يعتد باقرب الاجلين فان مضت ثلثة اشهر لم يضع خرجت من العدة وان وضعت قبل
ثلثة اشهر خرجت أيضاً من العدة والمعدة الاول وبلا فرق بين ان يكون الحمل تاماً بعد ان يعلم أنه حمل وان كان علقه مؤخره
خلق آدمي من عين او ظفر او بدو رجل او لم يظهر لكن يقول القائل بان فيه تحطيطاً باطلا لا يعرفه الا اهل الصغرة وبلقي في
اليس فيه تحطيط ظاهر ولا باطل لكن شهد القائل انه مسدداً حاق آدمي او يوقى لخلق وتصو ما والوقت ما لا يعلم هو ما يخلق
الآدمي فيه ولا فان العدة لا تنقض به قال الشيخ لو انفك نطفة او علقه انقضت بها العدة لو طلقها فادعت بالحمل عليها
تسعة اشهر هي أقصى مدة الحمل ثم لا ينفك الى عوفاء وفي رواية سنة وكذا لو وضعت كذا فادعت بتمام آخر على هذا القولين
لو كانت حاملاً بانثنتين ولدتها وبينهما اقل من ستة اشهر للشيخ قولان احدهما انها تبين بوضع الاول ولا تحل الاقراء حتى
تضع الجميع والثاني انها القابض بوضع الجميع وهو الاقوى وكذا لو انجبتا وقد خرج بعض لها صحت الرجعة ولا تبين الا بوضع حملها
فعلماً ان قولان في الحامل هل تزعم المحض ام لا فان قلنا بالاول وينقض العدة به بوضع الحمل فاعتد الحامل من الزنا اذا طلقها الزوج
بالاشهر لا بالوضع من حين الطلاق ولا اعتبار بالحمل من التهمة فتعد بالوضع ان التهمة وبالاشهر بعد الطلاق ولا بدخل العدة
ولو زنت امرأة خالصة من قبل فحملت لم يكن عليها عد من الزنا وجاز لها التزوج ولو لم تحمل فاقربان عليها العدة ان انقضاء
وما الوضع ثم ادعت وقوع الطلاق قبله ادعى هو لتعدية بده قوله مع اليمين ولو انقضاء على ما الطلاق ادعى تعدد الولادة
عليه ادعت تأخرها فادعى قولها مع اليمين لو حمل الزمانين لكن ادعى سبق الولادة لم يرد ادعت سبق الطلاق فادعى تعدد الولادة

تمارضا انهم لم يعلّموا ذلك لهم وان واليهم هذا الثالث قبل

کتاب التلاق

[illegible]

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

المؤمنين

في عدة الوفاة وحكم المقتضا

٧٣

باب ما قبل كمالها كماله عند الخلق ان كان حياً استأنفت عدة الوفاة ولو كان قد مضى ثلثه او ثلثه اقل من حين اتمام
 الطلاق وقبل ذلك من حين التبعين على قول الشيخ بان لا يستأنف عدة الوفاة ولو كان كمالها اتم
 معتباً ثم استأنف عدة الوفاة ان لم يكن لها عدة باقية او ثلثه او ثلثه اقل من حين اتمام الطلاق ولو كان كمالها اتم
 وان كانتا خالفين ومات حياً الطلاق بلا فصل عند موت كل واحدة باحد الاجلين من مائة واربعه اشهر كمالها المطلق فتنفذ
 من حين الطلاق سواء كان حاضراً او غائباً فلو اوقع الطلاق غائباً ولم يثبت حتى مضت عدة المدة حاز لها الزوج من حين اتمام
 عدة اخرى لو علمت لطلاق ولم يعلم فلقا عدة عتق من الزوج ولو كان الخاضعاً لعدة الوفاة من حين الموت لو كان غائباً عند
 من حين بلوغ الحبر سواء كان الحبر عدة او لا لكن لو تنكح الاكيدة ثوب الوفاة والمائة الاكيدة بملك المدة ط المصنع بما انك
 حرة ومما ذكره قبل انفسه انما كانت عدة اشهر وعشرة اشهر او قبل شهرين وخمسة اشهر وهو ضعيف سواء دخل بها او لا ان كان
 حاملاً كانت عدة اشهر الاجلين كالدائم ولو لم يكن بعد انقضاء الاجل اثنتي عشرة اشهر فمما أحضرت او شهر ونصف لان انقضاء الاجل كمالها
 الباقين وقدة الامه في الوفاة شهرين وخمسة اشهر ان كان غائباً ما بعد الاجلين فيجب على المولى في ذلك ان كان غائباً ما بعد الاجلين
 الحذر وهو وصفه في عدة وهو ان يجنب المدة كما تدعو النفس اليها مثل الطبيب الزينة وليس الطبيب يمين بمصداق من غيره سواء
 كانت الزوجة صغيرة او كبيرة مسلمة او ذمية وتردد ابن ارباب في الصغير لان الحداد تكليف للبنت من اهله وعلى قول الشيخ يوجب
 الزوج للشيخ في الامة الزوجة فولاها حلالاً لحدادها والآخر عليها الحد وهو موت ابن ارباب عندك في ذلك نظراً
 لحداد على غير المولى عنها ذكرهما من المدة سواء كانت عدة رجبية او باين او فسخ او ردة او طلاق او غير ذلك الا ان
 ان المصنف ذكرها عليها الحد ولو لم يكن الواطى بالشبهة عند الموطوءة عدة الطلاق حاملاً كان حلالاً ولا حداد عليها وكذلك
 على اولادها لو لم يتدبرها بحداد انما هو في البر وهو ان يتركها بحالها لا يوجب لها الحداد ولو لم يكن لها من قبلها من قبل
 وذينة اما السكن فليهما ان تكن حيث شاءت حسناً كان او غير ذلك من الطبقة من الور والبان والبنفسج لا يجوز لها استعماله
 في مديها وضرطها كالتبرج والسنن والبرجور استئمان في غير شهر ولوقت لها الحية صنعت من منها والكل الاسود لا يجوز لها
 استعماله فان اضطررت سجد لبلا وصحبه غار ولا يصح كالتوبة يجوز استعماله لبلا ومما لا يحل الكحل الصبر فيه من تبيين
 والديما وهو كالكون وهو قبح الوكيل لا يجوز لها استعماله وكذا السراج العراير والحفا والحلي من منها فتنه وتجنبها الطبقة في
 ثيابها وبنها والغالب ان ذهبت ما فيها لانه لا يتورده في خضها ولا في قفله الاطفاد ولا خلق العانة ولا يمنع من لبسها من الثياب
 كالزجى الرفع والنسابة والديق والقصبة غير ذلك مما يتخذ من قطن او كان او صوف او وبر وما يتخذ من البرد من قاله
 الشيخ الادب في تجنبه سواء اتخذ بخر او غيره اما الثوب المصنوع فان كان الصنع لغى الوسخ منه كالسواد فانه جائز وكذا الدجاج
 الاسود وان كانت للرشي كالحمر والصفرة وغيرهما مما يمنع منها ترديد بين الرشي وغيرها كالاحضر والاذرق فان كانت مشبهه
 بغير الى السواد لم يمنع منه وان كانت ضافية قبل الى الحمر صنعت الحج الذميه يجب عليها المدة والحد سواء كان الزوج مسلماً
 او كافراً ما لا يجوز للمعدة ان تخرج قبل كمال عدةها سواء كانت عدة باين او رجبية كانت عدة وفاة او طلاق وسواء
 دخل الاول ولا في الوفاة فان تزوجت وقع فاسداً لا يتعلق به حكم الاسقوط نفقةها وسكناها الثور والاشجار لا تقطع المدة
 لانها لو مضت اشقان وطبها الثاني مع علم الحرة وعلية خاصة فلا عدة له وان حمل معها او حمل الرجل حاضراً كان له عدة
 بعد الاولى ان كانت حاملاً ولا يتدخل المدة وان كانت حاملاً فذلك لكن بقدر عدة الثاني منها ولو خالفها ثم عقد عليها قبل
 انقضاء المدة انقضت المدة فان طلقها قبل الدخول لم يكن عليها عدة وقول الشيخ بعدم جبرها ولو طلقها بائناً ثم طلقها
 بالشبهة فالأمر يتدخل المدة لانها لو اتمت ما كانت حاملاً او طلقها ولو اشترى الحرة بعد طلاقها ومضى بغير المدة
 فان لم يعلم تخبر في الفسخ فان اخطار الامضاء او علة اسقط خبره وليس لها حتى تنقضي المدة فاذا انقضت قال الشيخ لا يخل
 حتى يسير لها ولا يدخل الاستبراء في المدة لانها حقائق لادمين وعندك في ذلك نظراً من لو طلق حرة على شهرين فزوجها فوطئها
 فلا حد عليها كالمثل لمحمد النبي عليها عدة الحرة ولو كانت المرأة غائبة بالغير وحمل الواطى لمحمد النبي وجب له المدة
 عدة المرأة ولا يهر لو كانت امه فذلك الا في المدة فانها عدة امه والمولى ان عليه عوض من لامة العشر ونصفه على المقتضى

في عدة الوفاة وحكم المقتضا

كتاب الطلاق

وعلى الواضع فيه الولد يوم وقوعه حياً مستقلاً من أمه وأبيه الأول في العدة فكان حكمهم حكم الأجنبي في الحرمة الموقوفة عليه
 المطلق رجعياً لها النفقة وإن كانت حاملاً من العدة يومها أو ما قبلها من لا نفقة لها وإن كانت حاملاً وإن كانت حاملاً لأهلها النفقة
 يومها أو ما قبلها ولا ينظر وضعها ونكاحها في النفقة قبل أن يكون حاملاً فثبت النفقة لها إذا تزوجت بعد طلاقها وحلت و
 حلها النفقة للحامل حتى ينجبها نفقة الاحتمال أن يكون من الأول فيستحق النفقة من الثاني فلا يفتقر إلى دفع اليها بالثبوت فان وضع
 ولد مال انفق منه والأمناء حتى ينجبها بالقرعة وبما للزوج نفقة قصص المدين من مدة الحمل من الآخر وإن قلنا للحمل
 استحقاق النفقة عليها نصفين مدة الحمل ومع الوضع ينق من مال الولد أن كان له مال أو حجب نفقة قصص المدين كما هو ظاهر هذه النفقة
 لمدة الحمل فلا يستحق المطلق نفقة ولو كان الطلاق بابتائنا فذلك لا أنها لا ترجع بعد الوضع كما قلنا هناك فترجع بنفقة الحمل
 المدين **الفصل الثاني** في النفقة وقدره **مبحث** الثاني أن كانت غيبه فبغير منقطعه بغير خبرها أو زوجيه بأمره وإن
 بعد النافذة وطالت الغيبة ما لم يثبت فاته وإن كانت منقطعة لا يسمع خبره ولا يعلم حاله من جوفه وموت فان ضيق المرأة فلا يثبت
 وإن دفعنا أمرها إلى الحاكم أحلها أربع سنين من حين الوضع وبث في طلبه مفرقة خالفة في الإفاق فان عرفت جوفته وجبت عليها
 الصبر بها وانفق عليها الحاكم أحلها أربع سنين من حيث لم يكن له مال وإن لم يعرف خبره وضيق المرأة فان كان للمغائب
 ينفق عليها وجب عليها الصبر بها وإن لم يكن له مال ولو عرف الحاكم بينها واحتل عده الوفاة من حين التفريق جاز لها التزويج عند
 خروج العدة **ب** لو جاء الغائب مخرج من العدة فكيف لا يسجل عليها لأن عده سقط اعتبار في نظر الشرع وكذلك إذا بعد
 خروج العدة قبل النكاح على الأقوى ما لو جاء وهي في العدة فهو مالك بها إجماعاً وكذا لو ظهر موته بعد النكاح الثاني لا عده
 ثابته عليها سواء كان موته قبل العدة أو بعدها **ج** إذا صبر وجبت لها النفقة دائماً وإن دفعنا أمرها إلى الحاكم أحلها أربع
 سنين وجبت النفقة فيها أيضاً أما في من العدة فلا نفقة لها وما عاود زوجها قبل الانقضاء أو لا لو طاهرها ثاباً أو لا
 أو قد فارقها وان كان في من العدة أو قبلها حكم صحيح ولزمه ما يلزم الزوج الحاضر وإن انفق بعدها لم يعتد به **د** لو انتفى
 بعد التزويج لستة أشهر فضا عدل حكمه للثاني فان ادعى الأول بسبب التزويج فله نفقة لم يسمع منه وإن قال في حدثت
 ووطئها قال الشيخ يستخرج بالفرقة وليس يعتد به الوكيل في الثاني لو مات الغائب بعد العدة لم ترثه ولم يعتد ثانياً وكذا لو
 مات في مواعيد الثاني أو لا ولو مات أحدهما في العدة فالأول في الآخر **الفصل الثاني** من فقه الأماوي
 الأسيرة وصبر **ج** إذا كان الزوجه لامة وطلقت قبل الدخول فلا عده عليها وإن كان بعدة وكانت حاملاً فعدت لها
 ما طهرها إن كانت من طهر وإن لم ينفقها فله انقضاء ثلثة عشر يوماً ولحقها أن لا خير كاله كالحرة وإن كانت من طهر فعدت
 الشهور فعدت لها شهر ونصف وإن كان زوجها حراً أو عبداً ولو كانت حاملاً فعدت لها وضع الحمل إجماعاً **ب** أو اعتقت قبل العدة
 فعدت لها عده الحرة ولو اعتقت بعدة فان كان المطلق بابتائنا تمت عده الأمة وإن كان رجعياً اكملت عده الحرة هذا إذا اعتقت في العدة
 فان اعتقت بعدها لم يجز إلا الحمل **ج** لو طلق السيد الأمة واحدة بعد الدخول ثم اعتقت فإن اختارت الفسخ فلا رجعة له وإن كملت
 عده الحرة ولا يجزئ ثبوتها العدة وإن امتسكت من غير اختيار وانقضت العدة من غير جبة ثابته العدة عده الحرة وإن راجع ثبت لها
 الخيار على الفور فإن اختارت الفسخ فالأول بينهما تسانف عده حرة لا تكملها ولو طلق رجعة حرة رجعياً ثم راجعها انقضت
 العدة فان طلقها استأنفت العدة ولا تكملها قطعاً سواء وطئها بعد الرجوع أو لا ولو طلقها ثم تزوجها ثم طلقها ثم راجعها ثم طلقها
 قبل الدخول لم يكن عليها عده قال الشيخ والأحوط استبنا العدة وكذا لو طلقها بعد الدخول ثم تزوجها ثم طلقها قبل الدخول
 عده الذميمة كالحرة في الطلاق والوفاء **د** عده الأمة في الوفاة إن كانت حاملاً لثلاثة أشهر وإن كانت حاملاً فعدت لها
 ولو كانت مولوداً فإياها تزوجها فعدت لها أربعة أشهر وعشرة أيام وإن كانت حاملاً فعدت لها ستة أشهر **و** أم الولد من الولد
 طلقها تزوجها فعدت لها العدة إن كان رجعياً **د** استأنفت عده الحرة إن بعد أشهر وعشرة أيام وإن كانت
 حاملاً فعدت لها ستة أشهر وإن كان بابتائنا اكملت عده الطلاق ولو كانت الأمة غير أم ولد ما تزوجها في العدة استأنفت للوفاء عده
 الأمل أن كان الطلاق رجعياً وإن كان بابتائنا تمت عده الطلاق خاصة في لو تزوج الأمة ثم طلقها فعدت لها عده الحرة
 ولو تزوجها بابتائنا كانت لها عدت بعد وفاته وإن بعد أشهر وعشرة أيام ولو طلقها فعدت لها عده الحرة

حكمه في النفقة

نفقة

كتاب العتق

٧٢

في عتق مكائنها في منزل مثلها وبخلاف السبل إليها لو فقه في منزل متسع والوطنيته في صبيح والمشيح لها حالة
 الطلاق ولو كانت قبله في منزلها دون مكان لها المطالبة بالواجب لا وتخال عن سكن الطلاق لكانت في ارفع كان الزوج
 نفلها الى المالكهم وانما ذهابها ولو اذ الكسفي منها جاز مع لتساع المنزل ح لو باع المنزل بعد الطلاق فان كانت معتدة بالشهور صح
 البيع وان كانت بالاعراض او الوضع بطر ولو جرح عليه الطلاق ضرب باجرة المثل مع الفداء ولو كان ممد ولا مسكن له فذلك ولو كان
 المسكن له كانت حقها السكن في بيوتها المالك ان كانت معتدة بالشهور قبل الانتفاء والتخلف لها من اجرة يكون في البيت كالعقد
 بالانتماء بجزء النسل فيها ونصير لحامل باجرة أقل النخل ورواى الاقر بالاقول ايضا فان نفق والاخذت ضيق المأوى اعاد ارضه
 المحل قبل الاقل نصير من بيتها الفداء بحسب قيمته وهل نصير في الاول المذبح بالجميع وكل يوم ما وله فيه فطره فان امسكتها استجار مسكنه
 بما ضرها من سكنها فتم والاسكن في ارضها الموضع البدي لو امرها بالانتقال ثم طلقها فان كان قبله عتقت فيه ان كان بعد
 اسقطها في الثاني اعتد فيه وان كان في الطريق اعتد في الثاني والاعتداد بالانتقال البدون القمار والعيال لو كان في الثاني
 ثم عادت لفلان فماتت عتقت في الثاني لو امرها بالسفر ثم طلقها قبل الخروج ولم يخرج اليها فاعتدت في سفرها فان
 خرجت ولم تفرق لفلان فماتت عتقت في الثاني ولو امرها بالسفر ثم طلقها قبل الخروج ولم يخرج اليها فاعتدت في سفرها فان
 او الفرض لزمها التوبة قضاء الحج وفيه ثلثة ايام للزبان والنفقة فان لم يجد نفقة وصاف فلها الاقامة وان وجد نفقة
 من لزمها التوبة مع الامر بان عتقت ولو لها في البلد وقضا باقى العدة وان عتقت مكنها قال الشيخ لا قوي وجوب التوبة ايضا لانها
 مانورة بدهوحن ولو اذن لها في مقام مدة في البلد الثاني جاز لها التمام فيه تلك المدة ما اذا اذن لها في الاعراض واخر
 ثم طلقها خرجت لا الحج ان فواته تم فبور ونقصه باقى المدة وان اذن لها ان كانت محرمه بعشر قال الشيخ الا بقى مبدئيا انها
 تقسم بنقصه عتقتا ثم الحج ونصير لو طلقها ثم احرمتا المدة ثم اكلت العتق وان كان الحج فذلك لان لم يكن مذكرا الوقت ان كان
 محلت بعشر وقضا ان كان وجبا في القابل بب لو اذن لها في الخروج الى بلد او منزل فخرجت ثم طلقها واختلفوا فقالوا
 نفلتني الى هذا فانكرت قوله لا ناعرف بقصد الحج لو طلق البدن جاز لها الانتقال الى شغل جميع اهلها منها ارجعها
 نحو اختصاصها بالان تشاركهم الخوف بل لو قاما الزمان هذا السكن او للصوم وما اشبه ذلك جاز لها الانتقال ولو وجب
 عليها حق وكانت برز استدعاها الحاكم لسينفائه والمحاكمه لو طلقها ولا مسكن له وجب عليه بيتا جازها مسكنا ولو كان
 غائبا استاجرنا الحاكم لها من االه فان لم يجد افرض عليه يجوز ان يقوض اليها الفرض عليه ما تساجر به مسكنا ولو استاجرنا
 من غير ذلك الحاكم لم يكن لها الرجوع مع وجوب الحاكم وتراجع مع فقه ولو وجد الحاكم من مطوع بيد السكينة لم يكن الا فراض ولو
 طلقها في سفرها وانقضت العدة ولم يطالب بالاجرة لم يكن لها الرجوع بها وكذا لو اكرمت وسكنها ولم يطالب بالاجرة حتى انقضت
 العدة ولو طالت في الانشاء كان لها اجرة من وقت المطالبة بها لو طلق الساكن في السكنة فحكمها حكم الدار ولو لم تكن مسكنا
 كانت وزينها اسكنها انشاء من لو ما فوض السكن جماعة لم يكن لهم قسمة ان كان بعد مسكنها الا اذنها او مع انقضاء
 هذا اذا كانت عاملا لا تنفع في التوفى عنها زوجها ولا سكنى لها ولو كانت حاملا وقال الشيخ رحمه الله ثبت لها النفقة من
 ولها وضعفه المفيد ولا قوي خيره المفيد بط المنة خطرة بين زوجته في الحال يقسم اموالها بين تركته وعتقها
 الوفاء من حين الانذار وعن غير فطرة تعد من جهنة علة الطلاق والزندق يطق الكفر ويظهر الايمان ولا يقبل ثوبه
كتاب العتق وتوابه وفيه مقاصد **الاول** في العتق وفيه فصول **الاول** في فضله وما فيه
 وشرايطه وفيه حاشا المتوفى به فضل كثير ثواب عظيم بالقرن الاجماع قال رسول الله صلى الله عليه واله من اعقود فيه مؤ
 كانت فدا من النار وقال صلى الله عليه واله من اعقود مؤثرا اغنقه الله بكل عضو منه عتق من النار وان كانت انى اعقود الله بكل عضو
 منها عضو من النار وقال الصادق عليه السلام لا تحل ان يفر بعشيرة عتق وبوم عتق بالعتق الصدق ولا خلاف في العتق برب
 العتق لغير الخاوص منه عتق الخبير عتق الطبراني عتقها وعتق البيت عتق الخلوصة من اهل الجبار وموتها عتق الخلوصة من
 ارق قال العتق العتق عتق انا وهو عتق ومعتق **ج** صفة العتق ما ضره هو انطان الحرير الاعناق واما ما كانه من ذلك
 وميت وانه عتق او لا يسل في عتق لا سلطان واذا عتقت شئ قد خلتك وانما يقع بالصريح خاصة عتق الكا بابت

لو كان

هذا اذا كان في الثاني فماتت ولو طلقها في الثاني فماتت ولو طلقها في الثاني فماتت

هذا اذا كان في الثاني فماتت ولو طلقها في الثاني فماتت ولو طلقها في الثاني فماتت

لو كان

في شرط العتق وشرط الفداء

٧٧

من لا يشاء
ليقع بخله في العتق
مثل ضمانه
او غيرها

سواء نوى بها العتق او لا في شرط في العتق الا بان باللفظ الصريح مع التبعة فلا يقع بمجرد التبعة مستقلة عن اللفظ ولا باللفظ الذي
يصير له وان نوى العتق ولا باللفظ الصريح مجردا عن التبعة ولا بكيفية الاشارة مع القدر على النطق ولا الكناية ومن شرطه ان يرد
عن الشرط او الصفة فلو علقه باحداهما لم يقع وكذا لو علقه بغيره او بغيرها وكذا يقع بما يصير عن الجملة مثل يدينك او
جسدك لا يقع من الخالف به ولو قال باخرة وقصد العتق فبشرطه نظر بشا من بعد احتمال الانشاء ولو قال لمن اسمها خواتم فبشرطه
مع قصد الانشاء وبشرطه قصد الاخبار ولو جعل له بحكم بالحرية سواء كان اسمها القديم ذلك الحادث ولو قال باسبك او بغير
او ان سبكا ومولا في ثم يدينك ان قصد ولو قال لعبد غيري عتقك فبشرطه ان لا يرد عن العتق بعد شرائه من شرط العتق
صدقه من البائع العاقل المختار الفاضل الى العتق المقر الى الله تعالى الى ان لا يرد عن العتق فلا يقع من الطفل وان بلغ عشرة اعلى له
ولا من المجنون ولا من الكره ولا الناهي العاقل والمكره ولا من غير المقر به الى الله تعالى كمن اعتق لغيره نوى من جليته
او دفع ضرره وبطل بشرط المقر به عتق الكافر سواء كان ذميا او حريا لانه لا يرد عن الله تعالى جونه في الخلافة لا يقع من المجنون
عليه لفساده وفلس في شرط في العتق الملك فلا يقع العتق قبله سواء علقه به او لا نعم لو نذر عتقه عند ملكه صح وكذا في كل عتق
مشرط فانه يقع بالتدريج فانه لو عتق عبد غيره لم ينفذ ان اشتراه بعينه ذلك وكذا لو اجاز المالك ولو كان العبد لو اوصف
لم يقع عتقه فان موه على نفسه ثم عتقه صح عتقه في الاخرى عتق شرطه بين العتق ولو اعتق احداهما لم يملكه كان العتق اليه
الاختيار جوا الفرض ولو عدل عما عتبه لم يفسد وجوه العتق يكون بالقول مثل ان عتقته في هذا وهو يقع بالعتق
الاخر في ذلك مثال ان اجاز العتق فعتق الاخرى العتق على ان كان الاشكال في العتق فهو العتق والنظر كذلك اذا ما لا يرد
قالو كبره لا يعتق ولو مان قبل العتق فلا يرد القربة دون عتق الوارد على اذنه من عتق المطلق صدق وعاد لغيره
ان ادعا ولو اعتق ممتنا ثم نسب وجب العتق بذلك يستعمل القربة ما دام حيا ولو مات اقرع ولو ادعى الوارث العلم رجع اليه مع العلم
لو ادعا لغيره فان نكل فبشرطه عليه لوضعه الى من يقع عتقه لو قال عتقك لو عتقك فبشرطه ذلك نظر مع شرط اسلمه على العتق
فلا يجوز عتق المملوك الكافر قبل بيعه وقبل مع التدبير عتق الخالف العتق عن التكتية فان عتق له افاشه وعتقه
للكافة عتق المؤمن خصوصا اذا ملك مع سبب ويجوز عتق المصنف لدا الزنا وقول ابن ادريس عتقك **فصل الثاني**
فمن يقع اسرقا قروبه **ط** حيا انما بشرط ان اهل الحرية هم جميع الكفار عدل الهور والنصار والمجوس القاطنين بشرط ان
ولو اخلوا بها صار حرا ثم يرد في عتقهم وان اسلموا بعد الاسرقا **ب** يجوز اسرقا جميع الكفار وان كان السارق لم يملك كافر
او فاسقا وكذا يجوز قتل ما يبيعه لغيره من الكافر يرضى ولا يرد وجهه او احدى رعا ما اذا كانوا
مستحقين للبيعة وكذا يجوز شراء ما يبيعه لظالمون وكذا سبي المومنين **ج** كل من اقرع على نفسه من ابنا العتق العتق بالعتق
مع حمله حر شبه المحكم بقره وكذا من قامت عليه التبعة بالعبودية وان كان صبيا او مجنونا او انكر وكذا الملقط في دار الحرب
ولو كان العبد يباع في اسواق المسلمين ويملك عليه جاز شراؤه ولا يقبل دعواه بالحرية الا بالبيعة من ملك احد
ابويه وان علا او احدا ولاده وان نزل كوزا كان نولنا فاعتق عليه الخال سواء كان المالك ذكرا او انثى وكل ذكر ملك له
الحرثا عليه فبشرطه عتق عليه الخال بالجملة كل من ملك بعض اباضه عنه اوصو وعتق عليه سواء كان الملك باعقا
كالشرا او الاثما با وبعه كالأدب الاستغناء ويجوز ان يملك من الذكور والامهات من عتق كراهه كالاخ والعم وبنات الخ
وكذا المراه سواء كان ذكرا او انثى ولا يتم بغير عتق الاخ لو ملك وكذا باقى ذوى الارحام كذى الوارث ويحقق العتق في العتق
والحرثا في الاناث حتى استغنى السبع فلو اشترى بغيره بالبيع عتق من العتق لا ينقض **د** اختلف علماء في الوضائع
قال الشيخ علي ان العتق منه والمحرثا من الاناث كالخث وبناتها وبنت الاخ والعم والخالة كالنسب في العتق والمعتق وابن ادريس
علي جواز اسرقا قروبه والاول عندنا قوفى **ف** لو ملك بعضا من عتق عليه عتق ذلك البعض فان كان معترا او ملكه بغيره فبشرطه
لم يرد عليه ان ملكه مؤسرا باخباره قال الشيخ يقوم عليه للولي قول الوصية للطفل والمجنون بمن يبيع عليه مع
اشفاء الضر لا معترا ان يقبل الوصية ببعض من كان معترا لا مؤسرا على قول الشيخ ولو اشترى المهرق بغيره يحق من
الثالث ما يجمله ولو ملكه بوصية او هبة احتمل ان يجزى من المال ومن الثلث فعلى الاول فيقول على المهرق المذموم

يقول في الذكر مع
اليمين لو ادعى غير العتق
ارادة ولا يفسد وجوه
والاقرضتها
وان لم يكن

بشرطه
بشرطه

في العنق المشترك واحكام العنق

(v4)

[illegible]

الثاني ما لو كانت
 وفيه ما كان له
 بغيره التعاين والبناء
 ما له مورد وثور وشه
 ان قلنا بالاول وعلى
 الثاني يكون ضابطه
 لكواه ويستحق من حق
 الاول فلو اعتق الثاني
 نصيبه مع على الثاني
 على الاول وهل يملك
 بيتا حق التعاين

كتاب العنق

[illegible]

فأما الدين في شريعة طحا

للمركبة فباع من يخرج الدين فيه يعقوب ثلث الباقي بالفرعة ولو كان الدين ربع القيمة كتب ربعه فباع واحد الدين وثالثه
 ثم يفرع الحرة فباينه ويجوز ان يكتب ثلثه للدين باخرى الحرة وان كان الدين ولو اعقوب للدين فباع واحد الدين وثالثه ففوق
 ظهر من موقوفه مع في الدين ان قلنا بملك بالوصية في المخرج **باب** لو اعقوب المرض ثلثة مائة وفي المركة ففوق لصلهم
 بالفرعة عليه بن مسروق عيب بطل العتق والشفة ولو وضع الوارث الدين فيه لصلها قوتى الشيخ اجاب لو كان بقدر نصفهم احتل بطل
 على نصفه نصف الدين بعد الفرعة بين الدين والتركه ثم يفرع الحرة وصحة ما على الاقوى فباع نصف العتق في الدين بطل بالفرعة
 بثلثي الدين اما من الباقي او غيرها ولو اعقوبهم او برهم او وصى بنصفهم ففوق احداهم بالفرعة ثم ظهر نصفهم حكمه بنصفهم من
 حين اعقوبهم او من حين موتهم فيبطل العتق فيهم بالبيع غير والكسليم ولو ظهر بقدره عتق ثلثهم فبيع بين الرقبين وحكم
 بمخرجه من مخرجها بفرعة من حين الاعاقى او الوفاة لا من حين الفرعة على اشكال ضعيف وكل ما ظهر له مال عتق من العبد بين الدين وقا
 بقدر ثلثه فاذا اندل المرض العتق فلو جازته من الثلث لوندت مائة ثلثه الحامل ففي جواز بيعها مع الحمل قبل الولادة اشكال فان
 مؤنثها لم يبطل البيع بقدر الولادة وكذا لو نذر عتق عبده اذا فعل شيئا ثم باعه قبل فعله ثم ضله او عند ماله لشفة فباعه قبلها ولو
 نكحها لم يفعل الشيء الفلاني لم يفسخ وتأن فهو حر لم يخرج منه مؤنث ولو باع عتق ذلك صح ولو نذر ان يفرق فهو حر فباعه قبل الفعل ثم
 فعل فالاقوى على العتق مع احتمال علمه بسبب اذا دفع العبد الى الاجبة مالا بشره وبعتقه ففعل فان كان بعين المال فالبيع العتق
 باطل ان كان كان في الذمة صحا وعليه مع الشئ من عتقه لان المدفوع المألول **باب** لو اعقوب المرض عبدا او وصى بثلثي
 فان عتقها اعتبرنا فيه العتق من الاعاقى والموصى به عتق الوفاة والتركه باقل الامر من حين الوفاة الى حين فعل الوفاة
 فان خرج من الثلث عتقا لا بد منه بثلثي المخرج ودخل الفرض على ثلثه ولو باهم قومت التركه بعد الموت فثلث العتق فبيع بعد تعيين
 ثلث العتق بين الموصى والموصى به فاذا عرف المخرج القوي القوي الاول واغلب فيه المخرج من الاعاقى ففعل صح من حين الوفاة ولو
 اوصى بثلثي عبده وقدره الثلث واقل او ازيد بغيره ففعل صح باجماعا وعتق ما يملك الثلث ولو كانت الزيادة بقدر الضعيف كل
 الشيخ يبطل الوصية ولكن يعتبر الحق بالساقطة لو اوصى بثلثي فادوا عتق من الوصية فان قصرت قيمتها على المقاصد
 ولو اعقوب عتق عند موته وعليه بن قال الشيخ ان كان العبد نصفه للدين صح العتق واستحق العبد في قضاء الدين والحق خلاف
 ذلك **باب** لو اعقوب الحبل بماله لم يملك له المخرج سواء علم المولى ولا وسوا استثناء او لا وقول الشيخ ان لو بعت عبده كان حر المخرج
 في لو امر بعتق عتق عنه فاعقوبه صح العتق عن الامر هل يستغنى القيمة فيه اشكال لو قال وعلى فيه لزم اطلاق القيمة ما لو قال
 وعلى كذا ففي لزم المعلن اشكال لو اذن له فيه ثم رجع فاعقوبه لما لك ولم يكلم بالوجوع فالاقرب وقوعه عن الامر وعليه لعلنا
 في لو شهد بعتق العبد فانكر العبد فلو شهد سمع البينة ولو شهدا بالعتق فحكم به ثم رجعا وصحان الحرة وهو كحل كل الب
 فان العتق نسب او جبر الرقب لنفسه كما ان الاب سبب بطلان لا ريب في نسب مع شرطه فلو كان في مال الوارث انشاء ففعل في لزم
 وتفاصيل مسائل تذكرها هناك **المفصل الثاني** في الدين فيه فضل **الاول** في ما يشترط فيه **فصل**
 الدين فضل من الدين وهو العتق الوارث الموقوف يستحق ثلثه لانه اخص في ذمة الحرة وموجبا واجماع العلماء كافة اذا ف
 يكون المولى والاخر جوازه مع اقراره بغير كره الملوكة ومن جعل له الحمد **باب** بشرط في الدين المصنفه ولفظ الص
 انت حر كبدك او عتق او عتق وانت دق في جاني حر بعد وفاني واذا امت فانت حر ولو قال بترك او انت مذبذب
 ولو قال عتق فانت دامت فانت حر وضع بذلك بما قلناه ولا نعتقد الشرط ولا ما جعله من المذات بلفظ فلو قال مثله او له حين
 او في وقت ما مقام اذا هكذا لو قال انت دامت او فلان او ملوك **باب** بشرط في الضعيف بغيره فباع عن الشرط فلو قال انت
 المسافر واذا اهل الشرف فانت حر بعد وفاني او يفرع وكذا لو قال بعد وفاني لبيته او شرفا لبيت الى كذا الى كذا فانت حر بعد وفاني
 او انت حر بعد وفاني ان شئت ومثله شئت واثي لم يورث واثي حين او اثي ما كس بشرط البينة فلا يعتبر بتدبيرنا في ما
 والسكران والمكره وقال ابن ادرين لا بد فيه من بينة الفرقة **باب** انما يقع التدبير من البالغ العاقل اما ضل المختار المختار انصر
 فلا اعتبار بتدبير الصبي وان كان متهما ولا يجوز ولا الكافر وان كان ذميا ان اشترط ما به التعريف بغيره من الصبي والمفسد على اشكال
 في الصبي **باب** لو ذبح المسلم ثم اقبل لم يبطل تدبيره بعتق او مانع عليه ان كان من غير ذمة وان كانت عليه الوصية بغيره

11

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

فِي الدِّينِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ولو خلق الله من صفة على
شرط فهو في صفة محتمل
لأنه من الأصل لا يشاء
الشيء وقت التذرع من
الثلاث

ضمنا

ثم شهد عمران
بالضيق قبل الشهادتين
فقط الصلوات
أربع بالمعنى
بغير العشق من
ص

وہ جو اپنے

كتاب العتق والتدبير

أحكام العتق والتدبير

مجملة

عن ملك ولود بر المدة عن غير فطو فحقه تدبيره اشكال ما الرضا عنها فلا يصح تدبيره قطعا ولو سوغنا تدبير الكافر تدبيره ثم سلم
 العبد ببيع حله ان لم يرجع في تدبيره لو مات قبل البيع وقبل الرجوع يخرج من الثلث ولو قصر الثلث تخور بقلده وكان الباقي لولا
 فيشتر على السلم ويباع على الوارث الكافر ببيع تدبيره الاخرس بالاشارة العلوية وكذا رجوعه لو خرج من بعد التدبير
 بالاشارة صح في لا يبيع التدبير في الحال **الفصل الثاني** في احكامه فيه **الحج** **مجتا** التدبير خبرا مطلقا كقوله
 اذ ماتت حر ومفيدة كقوله اذ ماتت مفرى هذا الوجه او حتى لو شهد كذا او مرض كذا او في موضع كذا فان حر وهو ما ينج
 بقية **باب** التدبير بغير الوصية يجوز الرجوع فيه وفي بعضه سواء كان عبدا كاملا او بعضه ينقض التدبير ثبوت المولى
 من الثلث فان قصر عنه يخرج ما يجهل الثلث كان الباقي للوارث ولو لم يكن سواء يخرج ثلثه وثلثا لثلاثين ولو كان له ثلثا
 غاب عن ثلثه وبوقف الباقي فكلما حصل من الغائب ثلثه عتق من العبد بثلثه ثلثه ومع ذلك الغائب يثبت من حر العبد
 من حين الوفاة فالعبد فأكمله ولو تلف الغائب ثلثين رتبة الثلثين وكذا لو كان عوض الغائب مينا ولو كان عليه دين
 مشوع بطل التدبير سواء كان التدبير مابقا او حقا خلافا للشيخ ولو قصر الدين مخور من التدبير بقدر ثلث الباقي **ج**
 التدبير لا يخرج تدبيره عن الملك فلو كان كسبه بغيره هبته النصف منه كفتا كالفن وبطل التدبير **ج** وقال الشيخ رحمه الله ان رجع
 في تدبيره ثم باع او قصده بغير الرجوع صح البيع رتبة ان لم يرجع ولا قصدا بالبيع مينا ول البيع الحذرة مدة حياة المولى ووزا في
 فاذا مات المولى يخرج ولو لم يمتدك لا يخرج في جواز البيع به ان يكون التدبير مطلقا او مقبلا ولا يبر كوز المملوك ذكرا او
 انثى **هـ** لو قال الشريك اذ ماتنا فانت تحرمي الشيخ صحته فانما عتق من ثلثها وان مات احدها عتق نصيبه من ثلثه وكان
 الآخر مدبرا الى ان يموت الثاني فيكمل الحرية فيه من الثلث كسبه بعد موت الاول الى موت الثاني بين العبد الثاني والوجه عند الحلان
 الامع يجوز التعليق بموت الغير نعم لو قال كل واحد منهما اذ ماتت فضلي حر كان تدبير صحيحا وكان الحكم فيه ما تقدم ولو خرج نصيب احدهما
 متراجعا وخروج من الثاني بنسبة الثلث **و** يجوز وطى المدبرة فان حملت منه لم يبطل التدبير فاذا مات عتقت من الثلث فان عجز عتق
 الفاضل عنه من نصيب لهما ولو نكحها بمملوك ما من بنا او شبهه او عتق كان الحمل مدبرا للمولى الرجوع في تدبيرها معا وفي تدبير
 احدهما دون الآخر قول الشيخ هنا غير معتد لو كان الحمل مابقا لم يلحق التدبير بالسرية وان علم بخلافها للشيخ رحمه الله ولو ادعت
 المدبرة ما لا يبر بغيرهم قول الوارث في سبعة على التدبير لو رجع في تدبيرها فانت بولدتنة اشهر فضا على من حين الرجوع لم يكن
 مدبرا لا مكان مدبره ولو كان لهما كان مدبرا والمدبرة اذا ولد بعد التدبير مملوكا فهو مدبرا كما جبر كذا يجوز وطى ابنة المدبرة
 والمدبرة يجوز للتدبير الرجوع في تدبيره اما فوكا مثل رجعت دفعا كان يجب ان لا يقبض او يفتق او يفتق او يفتق **و**
 رد الموصى له وانكار التدبير ليس جوعا وان حلف المولى المدعوى صححه وسمع فيه شافيا او الاقرب ثبوت بشاهد امرين **و**
 شافيهين ولو ادعاه على الورثة فاعترفوا حكم عليهم ولو انكر بعضهم كان له اخلافه ولا يقوى على التمسك بالانكار الوصية او
 ما البيع الجائر ففي انكار اشكال لا اشكال في انكار الرجوع لوفان المدبرة اذ اليه رضى الففانت حرفا لو حذرت رجوعه **و**
 كذا ان دخلت الدار فانت مدبرا او باعها سقا فاسدا او وصيه وصيته باطله **ح** لو تبرع جماعة عتقوا بموته ان خرجوا من الثلث
 والابدي بالاولا لا اول كان القرض على الاخير ولو جعل الثلث لشيخ بالقرعة وكذا لو تبرعهم بلفظ واحد هل بشرط
 فبهم التدبير فيه اشكال فعلى العبد هل يخرج الوارث او يفرع الاخرى الاخير ط لو تبرع بعض عبده صح ولم يبر التدبير لا العتق لو
 حصل بعد الموت ولم ينفى قول ضعيف لو كان شريك لم يكلف النفقة ولو تبرع اجمع ثم رجع في بعضه صح الرجوع ولو تبرع بالشرا
 ثم اعتق احدهما فالوجه النفقة عليه لرد تبرع احدهما ثم اعتق قومه عليه لاعتق الآخر فالوجه النفقة **ي** بطل التدبير باق
 المدبرة فانه اولاد بعد الاباق من امه كذا نورا فاحله على التدبير ان تداد التدبير لا يبطل تدبيره الا ان ينجق بدا الحر فيقبل
 الموت ولو النفقة بعد كان من الثلث ولو علق الحر بموت من جعلته الحذرة فابى العبد لم يبطل التدبير ولا كسبه بغير المولى
 لمولاه وبطل التدبير ان خرج من الثلث فان ادعى الوارث تقدمه فالقول قول العبد مع اليقين ولو اقاما بينة حكم ليقية الوارث ومن
 اذ المدبرة كانت في يد في جاسد ثم تجدد ملكه عليه بعد وفاته فالقول الوارث ولو اقام العبد بينة قبلت فيك على بينة
 الورثة ولو لم يخرج من الثلث كان له من الكسبه بعد ما يخرج والباقي للورثة **ب** لو اعتق متجرا ودفعة المتجرا كان

في اركان الكتاب وصيغته وشروطه

في مرض الموت لو اجتمع التدين الوصية بالعتق او غيره من الاول فالاول وليس العتق الموقوف على الاعناق بعد الموت
 بمقتضى ما اخبر عن التدين ^{بشيء} لو تبرع ببيع او بعتك ذلك وجوعا وبصح ما خله من العتق وشبهها فلو عاد الى ملكه ببيع او غيره بعد
 التدين كذا الواو صي شي كان ^{بشيء} بعتك عتق من ملكه بطلت الوصية ولو عاد لم يعد الاقران من التدين بطلت الوصية
 بعد الموت بوجوه من التدين فبعضه يكون رهنا ^{بشيء} ولو تبرع بعتك فعه وله مال غائب فخرج بينهما فعتق من بخرجه القرعة ثلثا وبقية
 الثلث والعبد الاخر فاذا حصل من الغائب شيء كل من غيبته القرعة فاذا حصل آخر عتق من الثاني من الثلث الى ان يمتد ولو تعدى ذلك
 لم يرد العتق على قدر غيبتهما ولو خرج الذي قتل القرعة مستغنا بطل العتق فيه وعتق من الاخر ثلثه ولو كانت قيمته للمدين ما يرد له
 ما منه غايبه عتق ثلثه وبقية ثلثه ولو كان له اثنتان احداهما ماتان له عتق من المدين حصه عليهما الدين اجمع هي النص
 وثلث حصه الاخر وكلما استوفى من اخيه شيئا عتق ثلثه ولو كان الدين عليه ما عتق اجمع ^{من} وحي ارض ما يجبي على الدين بولا ولا بطل الله
 ودينه لو قبل له وهي قيمته مدين ولو قبل المدين بطلت بيمانه اما الولد فلا يبطل حكمها بقتلها مولا ما ولو خبى على غيره مولا
 ما في ارض الجانية بريقته للمولى فكذا بارش الجانية ولو سبها فان فكه فالتدين باق وان بيع بطل التدين وصرا الثمن الى الجانية
 عليه لو كانت الجانية ولو كان بيعها غير مستوعبة فباع بغيره بقي الباقي على التدين لو مات المولى قبل فكه العتق ولا يثبت ارض الجانية
 في تركه المولى لكن ان اوجبت قصاصا افض منه وان اوجبت مالا اخذ منه ^{بشيء} بعتك بطلت بيمانه ارض مال الكتابية عتق بها
 بطل التدين كان في يده وان عجز وفخت الكتابية بطلت كتابته ون تدين فاذا مات المولى عتق من الثلث ما في يده لسيده وان مات المولى
 قبل الاداء والخير عتق بالتدين من الثلث فان عجز المشتري ما يجهله ويسقط من مال الكتابية بازائه وكان الباقي مكاتب لو كان المدين
 اخيرا بطلان التدين لما لوقا طعة على مال يجهل عتقه لم يبطل التدين يجوز تدين الجاني لا يبرأ الى الامانة انت بلفظ سنه شهر
 من حين التدين بحكم بالتدين فيه والافلا ويجوز الرجوع في تدينه كما لمفضل بن الاعراب يرد المملوك تدينه مولا سواره في
 حياه المولى وبعد وفاته ^{بشيء} قد بينا ان التدين بمنزلة الوصية ويجوز الرجوع فيه ويجوز من صلب المالك لا يخرج بالتدين عن الملك
 فيجوز له ان يخله ووطئه ان كانت جانية نعم لا يجوز له بيعه ولا اخراجه عن ملكه ويجوز له ان يوجره وله عتق المدين بغير عاقبة
 ظاهرا لو قبل او كذا عتق وان لم يرجع لفظا خلافا للشيخ اما المدين واجبا فهل له ذلك نعم عتقه في نظر المفسر **المفصل الثالث**
 في الكتابية وفيه مطلبان **الاول** في اركانها وفضوله **الربعة الاول** المامنة والصيغة وفيه ^{بشيء} الكتابية عقد مستقل
 بنفسه ينفصل الى الايجاب والقبول وليس سببا للعبد من نفسه ولا عتقا بصفه وهي جائزة بالنص والاجماع مستحب مع اما العبد
 وفردنه على الكتب يتأكد مع التماس العبد ولا يوجب لا يثبت مع فقل حد الوصفين ولا تتركه كتابية غير المكتوب **ب** لو باع
 العبد من نفسه ثمن مؤجل او حال لم يصح على اشكال ولا يكون كتابا ^{بشيء} الكتابية لا يثبت فيها خيار المجلس لانها ليست سببا
 يثبت فيها خيار الشرط ^{بشيء} صيغة الكتابية ان يقول كاتبك على كذا ويدين كذا جلا معتبرا ونوى العتق عند ادائه ولا ينفذ الى ان يقول
 فاذا ادبت فانت حر مع التمسك ويقول العبد قبلت او ما شأ به ولو قال ان ادبت الى القافاش حر لم يصح كتابية ولا عتقا
 الكتابية ضرورة مطلقة وهي التي اقصر فيها على الاجل والعوض والنية الصيغة وشروطها وهي التي زيد فيها على ذلك الوعد في اقل
 عند العجز وهي لازمة ان كانت مطلقة اجماعا من الطرفين وان كان مشروطة فذلك من طهر التسليم لم يحصل العجز في البيع
 وجائزة من جهة العبد لان له تحرير نفسه وفيه منع في يجوز ان يشترط في الكتابية ما هو مانع بخلاف غير فاشترط الوطئ بطل
 الشرط والاقوى بطلان العقد ايضا ويجب الوفاء بالشرط السابق اذا وقع في العقد ولو شرط خدمته شهر بعد العتق بالاذا
 لم يستبعد جوازه **الفصل الثاني** في الجديبه ^{بشيء} يا مجنا ^{بشيء} بشرط فيه البلوغ فلا يصح كتابية الصبي وان بلغ عشرين او كان
 مراهقا او اذن له المولى **ب** بشرط فيه العقل فلو كاتب المجنون لم يصح ولو كان المجنون يتوره فكاتبته من صحته صح ولو ادعى
 العبد الكتابية فيها وادعى قوعها حاله المجنون قدم قول المولى بخلاف طهر العقل وليس لولي الطفل والمجنون كتابية عندهما
 سواء كان المولى با او غيره فان فعل كان ما يؤدبه العبد السيد ولا يثبت به ولو قبل بالجواز مع الصلحة كان وحجاجة بشرط فيه
 الاختيار فلو كاتب المكون لم يقع ^{بشيء} بشرط فيه ذوال الحجر بالفسق السقف فلو كاتبها عتقه لم يصح لا بد من القصد فلا اعتبار
 بعبارة السامعي والناجم الغافل والسكران ^{بشيء} يصح كتابية التمتع فاذا كاتبته على خمر او خنزير او تقاضا حال الكفر حصل العتق

لا كتابية في كتابه

من الملك وهذا
 اما هو المندوب
 المبيع به اما التدين
 الواجب بالندوة وشبهه
 فلا يجوز الرجوع
 فيه ويخرج

لكنه

بشرط فيه

احكام و التكاليف

فصل في حكم المكاتبة بالملك ولا يملكه ولا كانت مملوكة او غير مملوكة في عقد الكاتبة او لو كان طاعة وعزيت به
 للشيء مع الشايع وعنده الوكيله ثبوت المهر عليه لها سواء طاعة وعنده او غيرها وكذا الوطى فان كان قبل اداء المهر بعد المهر الا انه لا يملك
 ماله ولو ولد له فله المهر في ذلك فمقتضى عدم مولاهما من نصيب له ما مع العجز والولد حر ولا يملكه عليه ليس له وطى بنت الكاتبة
 لو فعله والمهر موقوف بملكه ان اعفت بعقود الولد ولو احبها فالا فريقتها ام ولد على اشكاله والولد حر ولا يملكه عليه للبنت لان
 لا يملكها ولا الولد حار ليس له وطى خارج مكاتبه وبائمه لو فعله بعز وعلية المهر للشيء والولد حر ولا يملكه عليه فمقتضى البنت
 يجوز فيه الولد اشكاله والشيء الذي اوجبه انما هو للعالم منها ولو جعل احداهما غير الآخر هي ليس للمولى اجبار المكاتبه على النكاح
 ولا المكاتبه ولا مملوكها احد فليس لواحد منهما التزوج بغير اذنه وكذا البنت فبنت المكاتبه ولو اشترى على التزوج صح وان لو كانت
 احدا الشر بغير احد فمما وطها فان اشترى مع العلم وعلى كل منها مهر مثلها كماله ولو وطى احداهما عتق وعلية المثل بمقاصد بطلان
 مع النماثل بين عوض الكاتبة والمهر المثل والولد فمقتضى عدم مولاهما من نصيب له ما مع العجز والولد حر ولا يملكه عليه ليس له وطى
 افلتما بالسوية مع بقائه وان كان قبله فان كان في بداهة ما يقدره المثل فمقتضى عدم مولاهما من نصيب له ما مع العجز والولد حر ولا يملكه عليه للبنت
 وعزها بالشيء مع بقائه وان كان قبله فان كان في بداهة ما يقدره المثل فمقتضى عدم مولاهما من نصيب له ما مع العجز والولد حر ولا يملكه عليه للبنت
الفصل الثالث في حكم اولد المكاتبه ومنه **مبحث** لا يجوز للمولى بطى المكاتبه على ما تقدم
 فان طى فالولد حر والكاتبة حرة وانما يملكه فان ادت قبل ثبوت السيد عتق الاجل في نصيب له ما لو مات قبل الاداء وكذا
 لو امترقها مولاها للعجز لو مات سيدها ولا يحرم قبل الاداء لم يطل الكاتبة **باب** لو ولدت بعد الكاتبة من نكاح او من مملوك او من
 حر مع شرط الرق لم يبرأ الكاتبة الى الولد بل يكون وقوفاً يتيماً ينفقها ويكفها **مبحث** ولد المحرم حر ولو كان احداً بوجه ثانياً
 فان شرطت فيه بغيره الا كان حراً او ارقب الاب والام ولد الامه من سيدها حر ومن نكاح كذا من العبد ولد المدين مدين
 وولد المكاتبه موقوف على ما تقدم في لو قل هذا الولد اختلف فيه الفقه للسيد انما لو قلن كان فيهما السيد والامه لا
 لا يملك التصرف فيه مع كونه ثانياً فلا يمتنع قيمته وقواه الشيخ ولو جنى عليه وكسب لا قوى انه موقوف بملكه ان عتق ولا فلسفه
 فان اشترى منه على العجز كان لها الاستعانة بولوات الولد قبل عتق الامر فكسبه قيمته لو قل ونفقه من كسبه قصراً لا متى على اليد
 لانه بشره مع العجز ويجعل اخذ الناقص من ثبوت المالك لو عتقه مولا فان قلنا كسبه للسيد او امه موقوف ليس له الاستعانة
 عند العجز صح ولنا قلنا ان الاداء لو وقع مع جواز الاستعانة لم ينفذ الاقوى عند نفوذ على التقديرين **مبحث** ولد البنت الكاتبة
 كاتبة وقد مضى ولذا بان ان كان من حر فهو حر وان كان من امه فهو موقوف وليس للسيد طواها لو كانت نكاحاً انما ليس له وطى
 الحرة فان وطى فالامهر موقوف ولو احبها لم يملكه النسب كذا ام ولد ليس عليه مهر فمقتضى الولد ولو اكسب للبنت المكاتبه او غيرها
 عليه منه وقف الباقي لم يكن للسيد اخذ **مبحث** لو ولدت المكاتبه مولاها فمقتضى عدم مولاهما من نصيب له ما مع العجز والولد حر ولا يملكه عليه ليس له
 تر فهو حر الا ان بشرط المولى بتعبه للامه يكون كاتبة وكذا لو كان من نكاح فان عتق امه لا اداء عتق وان عجزت اشق ولوات
 السيد قبل الاداء والعجز جعلت في نصيب له ما عتق عتق لها بالبيع لها فان لو ادعى المولى ثبوتها لولادة على الكاتبة
 ولو ادعى المكاتبة تاترها اليه بها الولد فمقتضى المولى مع اليقين ولو ادعى ملكية ولداً المكاتبه وادعى المكاتبة ملكية فالقول
 قول المكاتب مع اليقين بثبوت يد المولى وصحة ان تزوج المكاتبه مولاها ثم بشر بها فالولد حار الزوجية للمولى وبسبب
 فمقتضى المكاتبه ان ابن امه فان الاول لان البند على الملك لا الوقت **مبحث** اذا كانتا قائمتين وطها احداهما فان ولد منها
 لا يملكه من طه لم يلحق بالسيد هو ولد مكاتبه من زوج او زنا وقد تقدم ما قبله في بوهو حر ونصيبه من الامه ولو كان
 فهو موقوف على الوطى بنصيب الشرايين هي جميعها مكاتبه يتيق بالاداء فان عجزت رقت ونصفها ام ولد يتيق النصف من نصيب
 ولولا بغيره الباقي على جلا على الوارث لو كان مؤسراً عتقها واداء الاضال السق وجع بمجمل التوفيق لم يملكه بطلان الكاتبة
 به وصاحبها ام ولد ونصفها مكاتباً للوطى يتيق بالاداء وبغيره فان ادعى المولى للعجز كانت ام ولد يتيق بموته من نصيب له ما
 للمفهوم عند العجز فان ادت عتقت ان عجزت فهو موقوف على الوطى بنصيب الشرايين وصاحبها ام ولد والولد حر لا حق الوطى كاتبة
 لانه ان وضعته بعد التوفيق وعلية نصفان ونصفها مملوكاً لا احد يتيق وان مع العلم لا بد منه وعلى كل واحد

منه منقول موضع شبر جبل النور فضله خضف به الشاة ولما الولد مع
الابن خضف تر خضف وبن ويحلل فشا خضف وحل كانك
الحول في العلم والاولى انما اعطى الاول وتعلم الاول ويجوز

[illegible]

في كل واحد من هذه مع عدد من الحروف من غير ان يكون قد استشهد بها في القرآن
 والاثني عشرية فان فينا قبل القبض سقط عن كل منها نصف طبعه فاق في الاثني عشر
 في المسألة ورجع في الفضل على شريكه بنصفه ولو اضاع احد ما رجع شريكه بنصفه
 كل واحد من الاثني عشرية والنقصا طبعها الا ان ينقصا على الشاوي منها فان اقص

كتاب العتق

نصف المهر شره ونصفها امر لولد له وبيع الاجل بانفسه وبيعها بالولد الفتي فيجب عليه نصف قيمتها اما الولدان وضعه بعد صيرت
 امر لولد له شيء عليه غنم او وضعه قبل ذلك بان يجل الدخ الفتي مدخل في صيرت عامه وولد له تدفع الابد الوضوح جعليه نصف قيمته
 شره كما الثاني فان كان وطبه بعد صيرت بها امر لولد له مدخل في صيرت شره وولد لها خراف عليه لعقير وقته الولدان وطهها
 فعليه نصف قيمتها ونصف قيمه الولد لا نصيبه وولد له كان الاول مؤسرا لحكم فتيه ما مضى لما الثاني فالولد له وولد له
 ايضا وعليه قيمته ونصفه مع بيان ولو كانا معسرين فهو امر لولد لها معا نصفها امر لولد الاول نصفها الثاني ان كانت الكفاية
 باقية فلها على كل واحد منها مهر كامل وولد لكل واحد منها خرد على ايه نصف قيمته شره ولو كان الاول مؤسرا فكل واحد منهما
 الثاني ان يخلقا فبند على كل سبق له فلها المهر على كل واحد منها وكل واحد منهما نصف قيمته النجارية لصاحبه مدعى قيمته وولد
 عليه فان استوعبها بدينها بغيره تقاضا وتساوقا وازداد ما بغيره فلا شيء عليه لشكك في حصة اياه في امره وان زاد
 ما بغيره فلا يمين على صاحبه الزيادة ويجعل المهر فكون امر لولد له بغيره المهر **الفصل الرابع** في جنابة المكاتب
 والجنابة على غيره **الحج** مجتأ اذا لقي الكاتب على سيد عدا وطرفه الغرض السيد او غنى على مال يثبت في رقبته السيد مع التراضي والكتابة
 مجتأ على المقتدر من ان كان خطا يثبت المال وان كانت نفس عدا قص لوارثه عفا على مال او كانت خطا فالما لا اذ انير هذا
 على رقبته ففخر الخطا بالارث منها كان وكذا في العبد من مصلحه ويثبت المال في ذمته لان السيد مع مكاتبه لا يجزيه صحيح معاملة
 فان في ما يملك بالارث مال الكفاية او ما لا يملك من المملوك مطالبه بالارث وتغيره فان عجزه وفتح الكتابة سقط عنه المالك
 لو كانت الجنابة على اجنبى فله الجنيمة فله العصاص والعفو على مال ان كانت عدا او جلا الا اذا متا في رقبته فان هذا نفسه بكن المملوك
 منعه قال الشيخ والعلاء هذا باقل الامر من فيه الارث لو كان الارث اكثر اقمته الى اذن المولى لانه ابيع لنفسه باكثر من
 القيمة وهو لا يملك التبرع والوجه عند كماله دفع الاكثر اذ ارضع الارث والاقل بعت منه بقره مال الكفاية فان عجز امته السيد
 ان شاء والتجوز عن عوض الجنابة كان للاجنبي بغيره فيها الا ان ينجار السيد فكذلك بقاء الكفاية فله ذلك ولو جنى على النفس
 بما هو جليل القصاص فان قص منه كان كالموت **الحج** لو جنى عبد المكاتب قص منه في السيد ببيع في الخطاء والمكاتب فكذلك الارث
 ان ساو الفتي وقصر لوزاد لم يكن له ذلك الا باذن المولى لو كان عليه جنى غير مال الكفاية كادش الجنابة او من البيع او عوض الفرض
 فان كان الجميع مالا وفيه مال لم يجز عليه بغيره في بيع قضا ما شاء وان كان البعض مؤجلا او اراد بغيره صح باذن السيد بغيره
 لان الفتي يزيد بالتجمل فان دفع مال الكفاية ولا عتق وكان الباقي ذمته ولو جنى الحاكم عليه لعقوبته ماله وسوا الفتي فاعطى
 فماله الى الحاكم فبذل مدفع عوض الفرض ومن البيع فان ومع لها ولا يبط عليها وان فضل شيء دفع في الارث والسيد تجزى
 وان قصر عن الارث كان للسيد ففتح الكتابة وبقيته الجنابة فان فضل شيء فلا السيد ولو امتنع السيد الفتي كان الحاكم بغيره الجنابة الا
 ان يهديه السيد لو مان المكاتب ففتح الكتابة ويخط حق السيد من المال حق الجني عليه من الارث ويقوم في بيع الفرض ومن
 البيع فان فضل شيء كان للسيد والمالك الكفاية ولو لم يكن في يده مال فان اخذ ارباب الحقوق الصبر ولا يلزمهم الوفاء به سواء ثبت بعد
 المعاوضة وبغيرها كالفرض ساو الدين بل لهم الرجوع في ذلك متى شاؤوا وان اخذوا المطالبة لم يكن لصاحب الفرض ومن البيع حق
 في ذمته فلا يبرأ من تجزيره والسيد والجنبي عليه التجزير فاعجز بطلت ذمته حق الجني عليه وان امتنع السيد من تجزيره دفع الجني عليه امر الحاكم
 بفتح الكتابة وبغيره الا ان يهديه السيد لو جنى على جماعة عدا ففرض خطا يثبت لهم الارث فان قام ما في يده بالارث او فتيه فبذل
 فضل شيء بغيره في الكتابة والاعجز السيد شره لان لم يكن بيده مال يبيع في الجنابة او سقط ثمنه على الجميع مؤثاقا لغيره عليهم وانفق
 زمانا وسوا كان بغيره قبل التجزير الباقي بعد او الجميع قبله ولو ابراه بعضهم في ثمنه على الباقيين ولو اخذ السيد الفتي بالارث اجيب
 وقيل باقل الامر من قيمته الارث هذا اذا لم يوعى كل فلاحه من الجنابة لو كانت الجنابة فوجب العصاص في الفرض فان جاز فلاحه
 فالحكم كما تقدم والا كان لا خبر لو قطع به سيد عدا اقتصر في الحال ولو غنى على مال او كانت الجنابة بغيره خطا قبل المالك في
 الحال فان ومع ما يملك بالارث مال الكفاية الحال دأها وعتق وان قصر غير السيد لثاء فبسط الارث مال الكفاية قبل التجزير
 فان انفق قبل اداء الكتابة بالحكم ما تقدم وان انفصل بعد الفتي لم يضره ذلك وان اعطى السيد قبل اداء مال او مال به سقط
 الارث ولا نقلا لارفيه قلنا فلها بغيره لو كان في يده مال احتمل هذا الارث من مال الاستيفاء قبل العتق فكذلك لان العتق

كتاب العتق

مردود كان له ولد

من نصيب الوارث من أصل المال فيه اشكال لصاحبنا وكان الولد جارية وبه رزق بعد عقد الكتاب كان مكاتباً كبيراً ينفق منه على
 مثل ما انفق من الابن من نصيب الجارية والمولى نصيباً يخلف عليه ثم يأخذ المولى من الولد ما يخلف على أبيه ينفق الولد ما اجد
 وهذا يأخذ المولى من نصيب الولد خاصة ومن أصل المال يربز الولد الباقي اجمع الظاهر في هذا صلباً لا زواجاً في الثاني وفي الثاني صحته
 اما في ذلك من التوفيق ولو كان قبل ان يتزوجاً ما لذى بعتيه جارية علمنا ان تركته للمولى ان كان له ولد ورزق عبد الكتاب من
 جارية فهل يكون للمولى او يكون مكاتباً ينفق لولاهما على ابيه اشكال مع قوة الثاني وقوة وصحة الاداء على الوارث ولو خلف
 المكاتب الا انفق الاول منها بقي على انهم ومع الاداء ينفق الاول ولو امتنعوا من السعي جبراً لا بد على اشكال وهذا المطلق
 اذا وصى له بوصية صح له منها بقدر ما فيه حرية بطل نصيب الرقبة ولو كان الوصي المال لصاحب الوصية اجمع ولو وصى له
 حداً تم عليه حداً الا ان يفسد ما انفق منه وبقيته الرقبة من حد العبد ولو زنى المولى بمكاتبه سقط عنه من الحد بقدر
 ماله منها من الرقبة وحدها الباقي في لو خالف المكاتب لم يختم فقال للمولى انه حر ام لا امضه فضر الى البتة ويقع منه الدعوى
 لا مكان قيام البتة به فوجد منه فان اقامها طولاً لمكانه بوضعه ان تعددت حلف المكاتب فانا منع حلف المولى وكان
 كالبتة وان نكل الزم السيد بقبوله والبراءة فان فضله فكان دعواه التحريم المطلق لم يمنع من مساكه وان كان دعواه الضيق
 من فلا الزم بقبوله الجارية المعبودة ولو ابراه من مال المكاتبه لم يلزم بقبوله وامتنع من الابراء والقبض كان الحاكم القبض منه ينفق
 المكاتب له من المكاتب حتى يرضى له به فبأن مولاة فانها ولو فلا حد بلحق به الولد كما هو عليه والولد كالأب حكمه حكمه لا ينفق عليه ليس
 له سعيه يكون موقوفاً على كفايته فاعق عق المولى وقبضه لانه امر ولد في الحال فان عجزت فهو الجارية والولد لو كان في هذا المكاتب
 مال قوي الشيخ عدم وجوب الزكاة فيه هو موقوف عندك ان كان مشركاً وان كان مطلقاً ومالك بنصب الجارية مضاباً وجبت عليه
 الزكاة في لو كسب الشيخ الا انما وهو عانة المكاتب يحكم شي من مال المكاتبه واثباته شيئاً ينعين به على الاداء لا الية واطلق وماله بعض على
 على المدعي ان يثبت ان يثبت المطلق العاجز من مال الزكاة ان كان على المولى في كونه وان لم يكن عليه كونه كان على الامام ان
 يفكر من سهم الزكاة هو عندك حسن ثم قال الشيخ يجوز الاثبات ما بين المكاتبه والعتق وينبغي ان يثبت عليه لغيره الذي يؤتمره بعد العتق
 ولا ينفق بقدر بل يخرج ما يقع عليه لانه ثم السيد يخبر من ان يجمع عنه بعض مال المكاتبه فيمن ان يؤتمره من غير مال المكاتبه ومن
 مال المكاتبه الذي يقبض منه في هذين يلزم من السيد القبول ان اياه من غير حلية قال الشيخ لا يجب على العبد بقبول قال لو ادعى
 العبد مالاً ككاتبه وعتق قبل الاثبات مطلقاً بالاثبات بترك المولى لو كان له عليه من وقصر الزكاة بطل الدين وقال الاثبات بالحصص
 بقدره على الوضابا كالدين في لو اختلفا فقال المولى كما يملك على النفس او الى شيء في يمين وقال المكاتب على الف واليمين واليمين
 منه في ثلثة نجوم فالوجه عندك فقدم قول المكاتب في الاول وقول المولى في الاخرين فيك انك انك عندنا لا يثبت الا في العتق
 المتبرع بل في البتة المولى من انما العتق الواجب الحاصل عن المكاتبه فلا بد ان يثبت المولى فان شرط مولى المكاتب لولا عتق
 المكاتبه ثم تفرج بمغفلة كان الولد حران لانه فان تخبر المكاتب بخبر الولد المدين ما فادعى سيدك اداناً المكاتبه وعنفه
 لثبت الولد على ولد وانكر مولى الامتلاك ولا يثبت فقدم قول مولى الامتلاك بالاصل من بقاء الولد وعدم الاداء ليجلو
 ادعى المكاتب فمع النجوم الى المولى انفق الى البتة ويصح شاهد ارشاده او امران او امران او شاهدان او شاهدان وان كانت المكاتب
 لا يثبت الا بشاهدين وان فقد حلف المولى طولاً في دفع والا عجزه مولاة وكل اذا اجتمع على الشرط دون غير المكاتب
 وحل المكاتبه فان قصر عن الجمع قدم الدين ثم ان شاء المولى عجزه واسترقه والمطلق يقسط ما في يد على مال المكاتبه ودون الاثبات
 بالحصص ولو مات الشرط انفسخ المكاتبه وبرئ منه من مال المكاتبه واخذ الدين تركه الفاضل للسيد بحق المالك وان
 وقع له يوجب السيد الاكمال في لو كان له مولى ان فكاتبه على الفاعل السليم اليها كان القول قولها مع اليقين اذا لم يكن
 يثبت ولا يخرج عن المكاتبه بحلفها فان عجز استرقه فان صدقها عتق بغيره ولم يسمع شهادته على المكاتب فيحلف المكاتب
 مع حد البتة ثم ان شاء مولى المكاتب ينجس ما وان شاء مولى ينجسها او لم ينجسها لا يفي لا عتق فترقب خمس مائة من المكاتب
 فان رجع على السيد ينجس مائة فلا بحث وان رجع على الشريك بصفته لم يكن للشريك الرجوع به على المكاتب عتقاً به مائة ظلم
 ولا يرجع بالظلم الا على الظالم فان عجز المكاتب عما لزمه اذ اؤده استرق بصفته كان باقي يد بينهما نصفين وكذا ما لم يمسكه فان قلنا فهو

في أحكام الكنائس وقال الكتابية

على الشريك اذا غش فيه بالكاتب واحتمل عند القوي هذا لان القوي حق العبد لتكامل حكمه هو بزم انه واجبه حرة لا يبيع
 القوي على الآخر ولو ادعى الكاتب فعلا لا غش فيه فحقه يدفع الباقي الشريك فافترق عنه فانه قبض ثمنه مع المهر
 وعند البينة فاذا حلف سقطت عواذ وليا لولا ان لا يبيع على عليه شيئا ويكون الاخران باخذ من الكاتب نصف حقه من الشريك
 ولا يرجع الشريك على العبد شيئا لا غش فيه باظهاره فان عجز الكاتب دفع المالك ثمنه بضمه بتركه حرا وقوة عليه ان الكاتب لا يبيع
 حقه هذا الضم لو غش فيه من قبله لا دفعه وان غش فيه من قبله لا دفعه الى الشريك للشرط حيث دفع دفعاً غير مبرر ان رجوع على المالك
 المكاتب جميع حقه وان شاء فبجمع لا غش فيه وان صدق في الدفع الى الشريك للشرط حيث دفع دفعاً غير مبرر ان رجوع على المالك
 لم يرجع على المكاتب لا غش فيه باظهاره وليس للمكاتب ان يبيع من القوي له قبض حقه من عليه حله وليس للمكاتب
 الزام المكاتب بالقبض من القوي لا يبيع على الكسب او خوار المكاتب الرجوع على المكاتب فبجمع لا غش فيه بضمه بتركه
 على المهر خمس مائة غش فيه فانه مال مكاتب عجز ورجوع ولو تحمل المكاتب ثمنه الى المهر خمس مائة كان المكاتب
 مطالبة المهر بخمس مائة لا غش فيه فانه مال مكاتب عجز ورجوع ولو تحمل المكاتب ثمنه الى المهر خمس مائة كان المكاتب
 ان باخذ منه نسبة حصته من المكاتب لا استبراء ولو ادعى المكاتب لهما الباقي غش فيه وان عجز فلما ولو كان ابن شريك حراً
 وغش فيه فبضمه بتركه فان قلنا بالقوي فموتها على القايض مكاتباً وعقوبته وما في يد من الكسب يكون للمهر او بضمه بتركه
 ما قبضه شريكه لان كسبه قبل غشه لهما فان فضل في يد شي كان بين المكاتب بدنه لان هذا الكسب كان في ملكها فانه يبيع
 استبراء العبد بعتق حصة بالكاتب لان الغافل في هذا المكاتب هذا ان قلنا بالقوي في الحال ويحمل القوي عند العجز فان
 فتح مولا مومناه وقبلاً ولا مكاتباً ثم ان كان في يد ما كان لادن نصفه الباقي للمكاتب فان قبل القوي غش فيه فبضمه بتركه
 المكاتب بموته فصفها ترك لادن والآخر لو ادعى آخر من اوصى المكاتبه مولاها فبضمه بتركه مولاها لادن والآخر لو ادعى
 ادعى عتق مكاتب في يد ما وان عجز كان له في الفسخ وسير امره ملته له وطها ولو لاها ما في يد ما ولو فاته السبد غش فيه فبضمه بتركه
 ولو فاته المولى المكاتب لم يال فالوجه ان المال للمكاتب **الحج** ودفع المكاتب بعض قبل ما لو على يده يبيع المولى على الشريك بضمه بتركه
 بالجملة الذي هو الزيادة الاجل والوجه عند الجواز فان لو دفع بعض قبل الاجل طلبه من الباقي ففعل المولى صح القبض والآخر لو ادعى
 لو كان المكاتب على سبد مال حله على المكاتب فان فمما سواها من الايمان والاعراض ان اخذها لم يقع النكاح
 الا بالنية اذ هو بغيره الى ان قبض احداهما له وبضمه عوضاً عن الحق الثابت في ذمته قال الشيخ نعم وعنده نظر قال لو كان المال
 من الاعراض اشترط قبض كل واحد منهما ثم يرد كل واحد منهما الى صاحبه فقبضه عوضاً عما له عليه هو اشكل من الاول لو باع المكاتب
 مولاه وبه على الاجبة على ان المكاتب لم يبيع لانه يبيع بين يدين ولو اخذ بضمه بتركه لو اخطى المكاتب بضمه بتركه وكان المولا له
 فاسترقه مولا له للبرح الاول للمولى وكذا لو مات قبل الاداء فواضعه مولاه بدمته فاقبضه مولاه فواضعه مولاه فواضعه مولاه فواضعه مولاه
 اذا المكاتب بغيره ولا مناسب له العمل ان يكون موقوفاً كالمولا وان غش المكاتب هذا لان استرقاؤه المولى احتمل انتقاله الى المولى
 لان المولا يمكن انتقاله من شخص الى غير فجاز ان يكون موقوفاً والميراث لا ينتقل فلا يفتك **ك** الاقوى عند جواز بيع المولى مال المكاتب
 قبل قبضه قوى الشيخ خلافه فعلى قوله ليس للشرعي مطالبة المكاتب بشي للمكاتب لدفع الثمن دفعه له بضمه بتركه لان الشرعي في ذمته
 لنفسه وقبضه لنفسه باطل فضا كالعقد للمكاتب الرجوع على الشرعي بما دفعه له للشرعي الرجوع على السيد بما دفعه له
 وقال المكاتب باؤ في ذمته السيد بحمل القوي مع نصريح المولى باؤن الميراث فبضمه بتركه المكاتب من المال والسيد مطالبة الشرعي
 بما قبضه للشرعي الرجوع عليه بما دفعه له ولو كان للسيد على المكاتب مال المكاتب كمن مبيع او ارش حباية جاز سبعة من الاجبة
ك لو مرض السيد بعد الكفاية فابراه من مال المكاتب او اغش فيه فان برأه لم يرد وان مات في ذمته الميراث فبضمه بتركه لان الميراث لا ينتقل
 فبضمه بتركه وقال المكاتب ما خرج من الميراث غش فيه فان كان له سكو المكاتب فانه والقبض مائة وخمسون غش فيه فبضمه بتركه
 الاقل الى مال السيد بحسب ما قبضه ثلثه وبقى ثلثه ثلثه **ك** مال المكاتب لو كانت الفدية مائة وقال المكاتب مائة وخمسون غش فيه فبضمه بتركه
 بحكم الفدية وبقى ثلثه ثلثه مال المكاتب فان اداه عتق ومجمل ان يقال بان هذا القدر لزيادة مال الميت الخمين التي اداهما لانه
 حسب الورثة بمائة والراية بعد السيد وث عنه فبضمه بتركه من كفاية العبد غش فيه فبضمه بتركه

وإن
المكانة في
منفعة الضرب
وأنكر الشريك
في علمه
خمساً

بقض
القض من كتب
المبدع من راجع على
عقو ولما به الحو
على السند

۱
رکابین و حصار
۲

فقد الامام عليه
فقد الخواص
من فضيلة قال شيخ
والله بعد منة
انما يريد عالمها
ولو اصف
الموت

(الف)

والقائمة

في الكتاب المشرط واحد المشرط

وبعد وفاة الفاضل الكاتب في سنة ١٢٠٠ هـ الكاتبة والحلول حاصلة على علم الفقه فبين وجد الحاكم له مالا ماله الفقه عفو والاعمال
لا تبصر عليه ماله الفقه عفو فقامان وجد الحاكم بعد الفقه السيد ما يعني مال الكاتبة بطل نسخ السيد لان ذلك
سنة لا تدعى الكاتبة السيد امام شاهد اجازة الحلف معه لودعي غيبته الشاهد انظر ثلثة ايام فانه والاعمال سبيلها
فخرج فادعي شاهد على انظر ايضا ثلثة ايام كتب الكاتبة الشهادته قال لم توجد جميع مال الكاتبة فلو تخلف عليه ورثه واحد وعشرين
كان زمان عجزه مولا ولا يبعد عليه الفقه منه وبسبب للمولى الصبر عليه لانه عجز لم يكن للمولى الفقه ولو اتفقا على التمايز اجازة ولا يبعد
الكاتبة بموت المالك للوارث المطالبه بالمال فادعي اليه عفو كالمولى الحج لو كاتبة ثم حلفت قبل بجزان بوجه مثل تلك المدة ولو
عند الزامه بالاجرة عن تلك المدة لا يبعد على المولى جوف الكاتبة في كاتبة الام ولو حلفت بعد الكاتبة من مولا كان حكم الولد حكم
الام ينفق عنه بمجانها ولو كان من حر كان الولد حر ولو حلفت من مولا فاما يبعد الكاتبة فان مات مولا ما وعلمها شي من مال الكاتبة
عنف من نصيب لها ولو لم يكن ولد بحث مال الكاتبة للوارث كس لو ابراه احد الورث من نصيبه من مال الكاتبة او عفو نصيبه
صح وعفو لا ينفق عليه على الاقوى لو خرج مولا السيد لا مال له عنده وان ملكه مولا وعنده الشيخ بملك مع القميين فاذا كاتبة له مالا
قال اقوى على قول الشيخ انه للمولى فلو بشرط المكاتبة لو كان له ولد فهو للمولى ايضا لكن لا ينفق المكاتبة الا بالاداء والبره الشا
سواء كان معه مال الكاتبة او لا ولو كان سيده مال الكاتبة ولم يورثه المالك كان باقيا على الرقبة وان تلف وحل النجم وعجز لم ينفق ولا
يشتر المالك في ذمته لان قيام المالك بقاء الكاتبة ولو كان المالك باقيا وحل مال الكاتبة وامنع من الاداء احتمل ان يكون عجز المولى
الامام منه واحتمل ان يكون عجز الفقيه المولى وبشرط ان شاء الحج لو كاتبة باذن مولا صح فان شرط الولاء وعجز الاول لدعي الثاني
فولا للسيد الاول لو ادعى الثاني قبل عجز الاول فالا فلو حلف ان الولاء موقوف ليس للسيد الا ان عجز الاول ولو اتا في قبل
عفو الكاتبة بغيره موقوف ايضا لو ادعى عجزه فادعي العجز قبل حلول النجم لم ينفق لانه لم ينفق عليه شي بعجزه
وان ادعاه بعد الحول وكان معه ما يورثه لم ينفق اليه لان الفقيه وان لم يكن معه مال ظاهر فان صدقه الورثة عفو وان كثر
حلف فاعو كان باقيا للورثة حر العجز لا ينفق به الكاتبة بل يثبت بها عفو الفقه فان خرج مولا ملكه وما معه ولا كان باقيا
على الكاتبة والوجه ان المولى انشأ ما في يده مع العجز وبقاء الكاتبة بحالها لو اشترى المكاتبة من ينفق عليه باذن مولا صح وكس
للكاتبة نفقته عليه ان اعفاهم السيد لم يصح كالا يصح لو اعفوا مولا المكاتبة لو اعفاه المكاتبة فان كان باقيا للمولى صح والافلا
ولو اعفوا المكاتبة صح العفو عفو من ينفق عليه بغيره ولو اتا المكاتبة لم ينفق فاما وارثها ولو كانت الكاتبة مطلقة عفو منهم
ما عفو لو اشترى المكاتبة وعنده المكاتبة وجها صح الشراء وبطل النكاح **المفصل الرابع** في امها الاولاد وفيه نوعان
ام الولد له النية ولد من سيد ما في ملكه فاذا وطى امته فاستل ولد بعينه بغيره اشهر فضا على الحق نسبة وكان الولد حر او
بذلك ام ولد ولا يبرح حره الولد الا ان اذن له ان شاء ما لا فله من ذلك لم يلحقه النسب لم يضر ولد فاما نصير لانه ام ولد بغيره
ثلثة احدها ان يعلق منه بغيره ذلك بان يبا الحرة بغيره ويخلق من ماله ولد سواء كان الواطي مسلما او ذميا فلو علفت امه الذي منه
اسلمت سبب عليه وقبل بجال بينه وبينها ويجعل على يد امه ثقة ولو لم يبع ختمات مولا ما فالوجه عفوها من نصيب الولد ما السلوك
اذا ملكه مولا جاز به وقتنا انه بملك فانه اذا وطى امته واستولد فاحولده مملوك ولا يثبت لانه حكم الاستيلاء وان اذن له المولى
في الشراء ولو اشترى المكاتبة للحجارة فاحلها كان الولد موقوفا اما الاما فها لا ينفق بموت الكاتبة قبل اداء ما عليه ولا يثبت
لها حكم الاستيلاء مع عجزه واطلق الشيخ خبرها ام ولد هل يملك المكاتبة بغيرها انصرف فيها فكل الوجه عند ذلك ولو عفو عنها
حكم الاستيلاء الثاني ان يعلق منه في ملكه سواء كان الواطي باحالا محررا كالوطي في المحض والبقا والصولوا الاعزام او
الظهار ووطى مولى الموهنة بغيره المهرض فاحلها فاما نصير ام ولد في حق الامم والرحمن ولو علفت منه في غير ملكه لم ينفق ذلك
ام ولد اذا علفت منه بمملوك مثل ان يباها في ملك فغيره بملك وبشرط المولى الولد او يباها فاما مولا ملكها بغيره ذلك او لا سواء ملكها
بعلا خطا الولد قبله ولو علفت منه في غير ملكه بغيره بغيره الشبهة او نصير من امه فغيره بغيره على اقراره او بشرطها فغيره
فلا نصير ولد في الحال فان ملكها بغيره ذلك قال الشيخ نصير ام ولد وعنفه نظر الثالث ان تضع خلقا في برجع في ذلك
الى المالك بغيره من انقوابه فلو وضعه من نصير ام ولد بغيره فها شي من خلق الادعي فله الشفان من القوايل ان قيامه بغيره نصير بغيره احكام

وَكُنَّا
أَوْ خَلَقْنَا
بَيْنَهُمُ الْوَسْطِيَّةَ
لَا تَمْنَعُ الْوَسْطِيَّةَ
أَنْفُسَهُمْ

تاریخ

في الفاظ الفقه لا ينعقد اليمين

٩٧

ويعقد لوقال الله وعظمته الله وكبرياؤه الله مع الفصد ولو قال قد علم الله اني فعلت الصغار هو كونه قاردا على ما كان
 ولا ينعقد لما لم ينعقد ولو قال فكل الله لا ينعقد كذا الوقال وخلق الله وصدق الله ومعلوم الله ولو حلف بالقرآن لم ينعقد
 وكذا لا ينعقد لو قال حق الله مطلقا ولا ينعقد لو حلف باليمين ولو قال عهد الله على ما كان عيما لا ينعقد ولو قال ميثاق الله وكذا
 واما ما لم ينعقد لو قال سبى الله واعظم بالله لو توكل على الله لم يكن وان قصد بها الحلف **جاء** لا ينعقد باليمين عندنا
 الا بالقصد سواء نطق بما ثبت للعرفان كقوله والله الرحمن او بغيره كقوله فاسم بالله والعائى كقوله وحول الله او بغيره
 لم ينعقد كقوله اعزم بالله في الفاظ الفقه ثلثة بالله وقاله والله ويغفل ما يتبعها كقوله تعالى اذعان مع فصدمة الحرف
 الخفض ولو قال الله لم ينعقد ولا ينعقد لو قال العزم بالله واليمين بالله وسم الله او اقيم بالله او حلف بالله واقمت بالله او حلف بالله ولو
 قال اردت الاجابة عن الماضى او غدا استقبل قبل ولم يكن حكم اليمين ولو قال اقسم او حلف لم يقبل بالله او حلفت واقمت لم يقبل
 بالله او حلفت واقمت لم يقبل بالله ولا ينعقد وان قصد به اليمين ولو قال شهد بالله واطاق لم ينعقد ولو غوى به اليمين قال الشيخ لم ينعقد
 وفيه قوة للعرف ولو قال اعزم بالله ولم يقصد اليمين لم ينعقد ولو قصد اليمين فكذلك لو قال لم يقصد الرطوبة فليس يمين **جاء** لو
 قصد اليمين فالأقوى بعينه تعالى ثمانية وصفاته على ما تقدم فلو حلف بالقرآن او بكل من الله تعالى لم ينعقد وكذا انعقاد وتعمد
 الا على الحق ولو قال لا فعل الله ونوى اليمين فحق الانعقاد نظر **جاء** لا ينعقد اليمين عندنا باليمين واليمين باحد الائمة او بالصدق
 او بالحق او بالبري من الله او رسول الله او من القرآن واحدا لائمة او قال هو بعد الصلب **جاء** هو منحل النحر والمبينة وحلف باطلا
 او النحر او الظهار او العاق او قال ايمان البيعة على محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم او ايمان البيعة على النبي صلى الله عليه وسلم او ايمان البيعة على ربه
 لا ينعقد **جاء** عند البيعة والامر لهم للسلطان وكانت البيعة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على العالم الصائفة فلهما وفي الحج **جاء** ثمانية
 ايماننا على اليمين بالله تعالى والطلاق والعناق وصدقة المال وسوم عرفها او لم يعرفها ولا يلزم بذلك كفارة وللشخصين
 رهما الله قولان من حلف بالبرائة من الله او من الاحد لائمة انما ان خالفها على البرائة ويحلف على كفارة ظاهره وقول الرجل بنا
 منه ولا يلزم ان لا يثبت انك من ايماننا **جاء** لا ينعقد اليمين في متعلق اليمين ان كان واجبا كما اذا حلف ان لا يفعل
 الفربض او يصوم شهر رمضان او يحج حجة الاسلام او يزني او لا يظلم او لا يشرب الخمر او غير ذلك من الواجبات **جاء** اليمين الواجبة يجب الحلف
 فيها الكفارة وكذا ان كان مندوبا كما اذا حلف ان لا يفعل الفربض او لا يصوم او لا يحج او لا يزني او لا يظلم او لا يشرب الخمر او لا يفتن
 وقيل ان كفارة مع الحنث ان كان مندوبا كما اذا حلف ان لا يفعل الفربض او لا يصوم او لا يحج او لا يزني او لا يظلم او لا يشرب الخمر او لا يفتن
 البراءة في الدنيا وجب الوفاء فان خنت كفرته وكذا ان تشارك الفعل والترك وان كان الترك او في الدنيا كما الحث ولا كفارة
 ولا ينعقد اليمين ولا ان كان مكرها فاقبل ان يحلف ان لا يفعل الفربض او لا يصوم او لا يحج او لا يزني او لا يظلم او لا يشرب الخمر او لا يفتن
 وان كان محرما مثل ان يحلف ان لا يفعل الفربض او لا يصوم او لا يحج او لا يزني او لا يظلم او لا يشرب الخمر او لا يفتن
 الحنث ولا كفارة **جاء** قال بعض الناس اليمين كلها مكرهة كقوله ولا تجعلوا الله عرضة لآياتكم ولا يمينكم بيمين الله ثابت ان النبي
 حلف في الآية محمولة على ترك البر فقول لا يا نل او لو افضل منك الآية فاليمين على الطاعة مستحبة وفي النوى غير منعقد وهي ان يحلف
 من غير نية ولا يمينها كفارة سواء كان بصريح او كناية سواء كان على الماضى او على المستقبل **جاء** لا ينعقد اليمين على الماضى سواء كان
 او اثباتا سواء كان صائفا في ميمته وكذا انما مع قصد الكذب بيمين الغيوس او مع ظن الصدق بيمين عند الحاكم على الحق **جاء** الصدق
 ويجزم مع الكذب لا مع الضرورة فيجب التوريب ان ترفها **جاء** بين الناشئة لا ينعقد وهي ان يقسم على غير ما قال اسالك الله
 او اقسم عليك بالله وقصد اليمين لم ينعقد لا يمين كفارة او حنثا لم ينعقد عليه لا على الحالف ولا على المحلوف عليه **جاء** يجوز لا
 يشبه الله تعالى ولا يبرى بواجبنا استثنى رفع حكم اليمين وشروطها الاضطرار حكمه بان يشترط بعد القطع لا قطاع القصر والصواب
 العا والندك ولو انرا الاستثناء عن غير هذا فصدقت اليمين سقط اثره ورواية عبد الله بن مسعود عن الصادق عليه السلام الدالة على
 استثناء الناسي الى ريتين يوما متاولة بشرط الاستثناء ايضا القطع ولو حلف في نوى الاستثناء بالاستثناء انما ينعقد بيمينه لو نوى
 الاستثناء ولا بد في الاستثناء ان ينعقد باللفظ عقيب اليمين سبق لغيره ولو كان عا ومن غير قصد الاستثناء لو نوى حنثا انما ينعقد
 اليمين وكذا لو قصد الاستثناء بل قصد ان افعالها لا يكون الا بيمين الله **جاء** لا يشترط في الاستثناء شبهة مع ابتداء اليمين بل عند

سورة المفض

في معلق البهائم وحكامها وقضا

والآخر في الصفرة وكا في صفنها وفي يديها ولين لحدفا فلورون الاخر فيهما متساويا كان ولو جعل بينهما جدارا وكل من البهائم
 ما قبلها سائما كين لكن بشرط انتقال احدهما في الحارة والآخر الى الدنيا فلو مكنا البهائم قبل الانتقال حنت ولو انهم يخرجون من دارهم على
 الدار فالأقرب كان له البهائم كانه ولو نوى ان لا يبا كانه في داره ولو نوى ان لا يبا كانه في داره ولو نوى ان لا يبا كانه في داره
 لا يبا كانه في داره ولو نوى ان لا يبا كانه في داره ولو نوى ان لا يبا كانه في داره ولو نوى ان لا يبا كانه في داره
 فأكبر على المقام بحيث كذا لو كان في جوف اللبلب لم يجد من لا يتجول البهائم ويجول في بيته وبين النمل على ما من انوار او خوف على نفسه
 او اهلكا قاربا ما فاكرا للثقل منه قدر ولو لم يبق الثقل حنت ولو حلف قبل تناه في على الهادة بحيث لا يترك النمل المغارة ولا يترك
 جمع دواب اللبلب ولا النمل بالبلبل لا وقتا لا سراحة عند التعبد لا وقتا لا صلوة ولو حلف لا يترك الدار فانه يتركها او يتركها
 لم يترك حلفا سكت هذه الدار لم يتركها واليهين على عياله وما لو حلف بالبحر من هذه الدار لم يتركها من اخرج اهلكا ولو حلف
 يخرج من البلد ومع الخرج فالأقرب كان له العوالم البهائم بهيمة وهل يترك الصغار على السطح الاقرب لم يترك لو حلف لا يدخلها
 دار حنت اذا لم يتركها او جابه كان من داره لم يتركها ويدخلها من بابها او من غير بابها ولو نزل اليها من السطح او دخلها من غير بابها
 او غرزة من غرزة او اهلها ولا يتركها لو نزل الى سطحها سواء كان حجر او غيره لم يتركها ولو وقف على عتبة الدار فبدن الحائط لم يتركها
 ولو تعلق بغير شجرة في الدار لم يتركها ولو صعد عليها فان كان يحيط اوصافه منها م سودا الدار حنت وان كان اهلها من ذلك وكذا
 يحيط به شجرة السطح لم يتركها لو كان في الدار غير حلف في الدار الى الما الذي في الدار حنت ولو قام على حائط الدار لم يتركها
 ولو حلف على الخرج من الدار لم يتركها الصغار الى السطح ولو حلف ان لا يضع قدمه في الدار فدخلها من اجأ او ما شأ مستعلا او حفا
 حنت ولو حلف لا يدخل فوق الدار لم يتركها المقام ولو حلف لا يدخل مع عدم تمكنه من الامتناع لم يتركها اجأ او حفا ولو حلف لا يتركها
 فأكبر على حنت كذا لو دخل من غير بابها مع تمكنه من الامتناع لم يتركها اجأ او حفا ولو حلف لا يدخل حنت وكذا لو دخل من غير بابها
 تمكنه من الامتناع ولو اكره بالضر على الدخول فدخل لم يتركها لو حلف لا يدخل من بابها فدخلها من غير بابها لم يتركها
 يتركها ولو حلف لا يدخل من بابها فدخلها من غير بابها لم يتركها لو حلف لا يدخل من بابها فدخلها من غير بابها لم يتركها
 حنت ولو حلف لا يدخل من بابها فدخلها من غير بابها لم يتركها لو حلف لا يدخل من بابها فدخلها من غير بابها لم يتركها
 الثاني حنت لو وقع الباب نصيبه دارا اخرى وبقي السلوك حنت يدخل من بابها فدخلها من غير بابها لم يتركها
 في السلوك لا في المصراع ولو حلف لا يدخل من هذا الباب ففتح باب اخر لم يتركها لو حلف لا يدخل من هذا الباب ففتح باب اخر لم يتركها
 ولو حلف لا يدخل بيتا فدخل فيه لم يتركها لو حلف لا يدخل دارا فدخلها من غير بابها لم يتركها لو حلف لا يدخل دارا فدخلها من غير بابها لم يتركها
 يمكن الدار فادبا ع الدار والى الزوجة واعتق العبد او با على نخل البهائم ولو دخل دارا سكتها من بابها فدخلها من غير بابها لم يتركها
 يتركها ما لو حلف لا يدخل سكن زيد بخلف البهائم بالجمع لا بالملوك غير المسكون فيه ولو حلف لا يدخل دارا فدخلها من غير بابها لم يتركها
 حنت بخلاف دار مكاتبه كذا لو حلف لا يلبس ثوبه فلبس ثوبه لم يتركها لو حلف لا يدخل دارا فدخلها من غير بابها لم يتركها
 او ليس ثوبا حبل برنمه فالأقوى عدم الحنت مع احوال ثوبه ان يمتنع اضافة الملك فبعتين اضافة الاختصاص اما لو حلف لا يدخل دارا
 المكاتب حنت يدخل ما حبل برنمه لا تطاع ضرر فلولي عنه وفيه نظرو ولو حلف لا يركب ركب دابة حنت بما هو مستوا البهائم ولو
 حلف لا يدخل الدار لم يتركها الا ان يدخل بجلته ولو حلف لا يدخل فدخلها من غير بابها لم يتركها ولو حلف لا يدخل دارا فدخلها من غير بابها لم يتركها
 البهائم بعد زوال ملكه تردد ونشأ من اعتبار الاشارة المتعلقة بالبهائم بعد زوال الاضافة ومن اعتبار النسبة وتعلق البهائم
 على البيت المحضر بيت الحاضرة خاضع للبيوت ويثبت الشعر الادمو ولو حلف لا يدخل دارا فدخلها من غير بابها لم يتركها لو حلف لا يدخل دارا فدخلها من غير بابها لم يتركها
 لا دخلت هذه الدار حنت يدخل العرش بعد الانتهاء وكذا البيت المطلوع المعين اذا دخل عرشه بعد الانتهاء ولو حلف لا يدخل دارا فدخلها من غير بابها لم يتركها
 لا يدخل بيتا فالأقوى ان يتركها لو حلف لا يدخل بيتا فدخلها من غير بابها لم يتركها لو حلف لا يدخل بيتا فدخلها من غير بابها لم يتركها
 يتركها لو حلف لا يدخل بيتا فدخلها من غير بابها لم يتركها لو حلف لا يدخل بيتا فدخلها من غير بابها لم يتركها
 على عرش وقوى الشيخ هذا الحنت الاقوى الحنت لو دخل الخالف بيتا ثم دخل فيه الحلو فحلف فان خرج الخالف في الحال لم يتركها وكذا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

خبر

و لو عايند ان پندار نويده بقول الله تعالى حاشا لالشر طعنا هذا الآدمي لم يجد في نفسه

کتاب الاموال النجفی

[illegible]

14

طالوت بن علقمة عدو بني عبد مناف ولا يحصل الا بترك الصلاة في مكة ولا وحل للشرب ما الكوز عند انقائه اليوم لم يجز الا ان يكون

1954

روم من قریب



في المثال المنفرد وحكامها

أَوَاخِرُ

12

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

61

لجنت

كتاب الجوارح والنذور

ويحتملها

منها

لو حلفت لا تفعل شيئا لم يبرح الله حلفت الا ان يكون نوى الا يبيع سلعة يملكها المحلوف عليه لا لو حلف على شيئين اثنا لم يبرح باحدهما وقال
 والسلاطين واصوامن جباة ولا يجزيهما في الابدح لو حلف عليهما ففعل احدهما الاضلع فلو قال والله لا تفعل ففعل
 الرضعتين جاز له اكل احدتهما **الب** اذا حلف ليعتق مملوكا دخل فيه السيد والامام سواء كان واقفا او مديرا او مهابا ولا او مكانه
 مشروطين ولو كان لا شفاص في عبده عتق عليه لا شفاص لا يدخل المكا **ج** قبل المطلق وان لم يود شيئا من المال لو حلف ان يعتق
 ان لم يضره غدا فاقباله يوم ثم اشتره بعد غد لم يحنث ان اشتره في الغد وجعل عليه عتقه لو حلف ان يضره غدا فباعه في يوم وفي
 غدا ثم خرج الغد لم يضر به حنث لو حلف ليطأ ان امره اليوم فحاضت بعد امكان الوطى لا قرب منه الحنث اذا وطئها خاضعا **ج**
 قدينا ان النفي يقتضي التام لا مع نية التقييد فلو قيل له كاذبا اليوم فقال والله لا كلمته فان نوى التقييد في الامر يخص وان اطلق
 التام عملا بمقتضى اللفظ والتقييد للمعنى ولو حلف لا يكلم الناس كلاما واحدا لا فريضة لا يحنث لو حلف لا كلمت فلانا او عمويا لم يحنث
 بكلاما واحدا وقول الشيخ هناك قول **ل** لو حلف لا يبري منكرا الادفعية الى الواقي النذرية ولم يرفع مع مكانة حنث ما اذا حلف
 حنث ولو لم يكن حنثا لم يحنث ولو عذر ان كان يبري رضى حاله لولا انه لم يرفع مع كونه حنثا لم يحنث في الحال يجوز
 الولا يرفع رضى المبري وان لم يكن له شبهة حمل البر برفع اليه مفرقا اعتبارا بالعين والعدم اعتبارا بالعين والصفة ولو حلف ان يشهد
 الى وال لم يحنث بهو الاول لو حلف ان يرفع الى الواقي حمل عتق الواقي حلالا **ب** بين كالا والى الماهية لعلية ففعل كالا
 وهو اقرب **ل** من قدينا ان اطلاق اليمين ينصرف الى العزم لكن يجمل ما عرفه واضع اللسان وعرف الخالف فيه فلو حلف بالبركة
 لا يدخل يديا حنث ببيت الشعر الجليل **الحنث** في البركة وجمان ولو قال ودعانه زروم لم يحنث ببيت الشعر الخيمه **د** لو بليت هذا العرف
 بالغار شبه ولو حلف على الجود حنث بالهتك وعلى النهر لا يحنث بالهتك ولو حلف باكل البهائم ثم حلف ان ياكل ما في كوفلان و
 كان ايضا فافتح من المناطف باكل البهائم وفي اليمين ولو حلف على ما شئت لم يحنث بما ملكه بجنبه او رجع اليه باقاه او عتقه
 وقضاه او صلح عتق من ولو شفعه ولو حلف لا يشترى فوكل لغير في الشراء لم يحنث فيما اضافه الى الموكل ولو حلف لا ياكل ما اشتراه
 لم يحنث بما اشتراه وكلمه لو حلف على طعام وزيد ولو حلف لا يبيع الخمر فباع لم يحنث الا ان يربطه صورة العقد ولو حلف لا يبيع حنث
 باعسا لا يفاده ولو حلف لا ياكل لحم هذه البقرة وشار الى حمله حنث بلحمها تغلبا للاشارة ولو حلف لا يلبس ما غر لم يحنث على علم
 المغر في الماضي ولو حلف لا يلبس ثوبا من غزها حمل على الماضي والتقبل ولو لبس ما خطبته لم يحنث ولو حلف لا يلبس ثوبا
 فشره وما عليه اما انفق كذا لو تدمر على الاموى لو حلف لا لبست فصافا فارتد بقبض حنث حنث وعده ولو شفعه وانزله لم
 يحنث ولو حلف على ما جرة زيد ففي الحنث بالمكانة نظروا لو حلف ان لا يتكلم انصرف الى النطق باللسان وفي الحنث بترديد الشرح
 نفسه نظروا لو حلف لا شرب على الله باخر الشاء فلبس لا احضرتا عليك انت كما اثبتت على فضلك **ل** الحالف ان قبله
 بوقت تعين وان اطلق لم يجب الغور بل وقيل العزم يضيق عند غلبة الظن بالوفاء سواء اطلق او قبله بشرط على الاقوى لو حلف
 ليعتق اثنين حنثا لو حلف لا ان يفوق يكون احدهما فحنث لو حلف لا رات منكرا الادفعية الى القاضي لم يجب الجدار بل عزم
 وعزم القاضي مهله ولو راي المنكر بعد اطلاق القاضي احتمل وجوب الرفع اليه عذره **ل** اذا حلف على شيء اقتضى التعاقب بما يحنث
 عليه ذلك الشيء في الحال فلو حلف لا يدخل دار فلان لم يحنث بدخول داره ملكه فلان بعد اليمين ولو حلف ان يعتق كل مملوك
 ملكه غدا دخل فيه مملوكه في الحال **و** ما سملكه في باقي اليوم اذا بقى الى الغد واستعمل في ملكه في غدا ولو حلف ان يعتق كل
 مملوك يشربه في غدا اختص بما يشربه في الغد ولو حلف لا يدخل دار فلان في مائة سنة فحنث اشكال البناء من كون جارة
 من غدا حقيقة ومن كون غدا موضع يقع عليه ليدرج حنثا يقع عليها بعد الغد ولو قال والله لا اكلمك حتى تكلمت بك
 معا حنث لو حلف لا يزوج ابنته بالكوكة فزوجها بالفضولي بالكوكة وامراه بمكة واجازت بمكة احتمل الحنث بتزوج العتق بالكوكة وعلم
 لان الاخارة من ثمة وقد وقت بمكة **ج** اذا حلف ان يعطي من يحنث فاختار جماعة استحق كل واحد ما حلف عليه واء اخبره بوفعه
 او على الناقض او حلف ان يعطي من يحنث فلا يستحق الخبر الثاني شيئا ولو كان الخبر الاول جماعة استحق كل واحد
 منهم ولو حلف ان يعطي اول من يدخل من يحنث من يحنث باليمين وان لم يدخل غير ولو حلف ان يعطي اخر من يدخل من يحنث
 من يدخل قبل موته **المفصل الثالث** في احكام اليمين وقهر **ج** يحنث اذا حلف على فعل موقت جبر عليه لا يشاء

في شرط الله وصيغته

١٥

منع منه فلو صحح الخبر قبل الوقت انكحلت اليه من كما لو حلف بيمين غدا مملوكه فهو اليوم وليحق في هذا العام فيجوز
 ان يضي الايمان على العاقل فان كان حفيضا تسبى الاضرب في البيرة كذا ان كان مجازا علب على الحفيضة والا فالحقيقة فلو حلفا شرب الله
 من عطر احمل عووه الى الحفيضة والى العاقل فيم ما عدا **ج** الحنث يتحقق بالخالفه اختيارا ولا يتحقق بالخالفه مع الاكراه او الجهل والى
 في نكوه اليه من الصادقة على القليل من المال ويحلي الكاذب مع الصلحة كما اذا اراد تخليص مظلوم من جور التورث وجبت ويحرم اليه من
 المحرم وحل اليه من على الواجب والتكثير الا صلح من البناح والسكوت منه **د** لو حلف بالبرية من الله تعالى ومن رسول الله او من احد
 الائمة عليهم السلام في المأخوذ المستفاد كذب قال الشيخ لو حلف على المستفاد بما عدا وجب عليه كفارة الظاهر **هـ** لا ينفذ اليه من
 من الغيبة والضمير ثم ان كان الخالف حقا لم يكن الشبهة وان كان مبطلا كانت الشبهة السخف في مقتديا ان اليه انما يكون
 بالله تعالى وباسمائه اوصافه ولو راي الحاكم اسخفا في الكفار بالوزيرة والابنجل او بشي من كنههم ردع لهم جازله اسخفا فم يذ
ح اذا حلف ان لا يمت جارية غير ابدانهم ملكها جازله وطورها لانه حلف بتمها حراما ولو نكحت اليه بالعين حراما بل ط
 اذا انقضت اليه من على المستفاد وجب الوفاء بما ان اخل وجبت الكفارة وكونه بالخلاف في بيع في الدين اذا جازله الحلال كذا
 ولو حلف على ترك شي ففعله حنث وجبت الكفارة وان كان على فعل شي تركه فان كانت اليه موقفة وخرج الوقت وجبت الكفارة
 ايضا وان كانت لمفظة لم يحنث الا بقوات وقت الامكان **ي** اذا حلف بيمين اليه فاسبا او جاهلا لم يحنث الكفارة وكذا الوضوء
 لمن حلف الا يدخل دارا فادخل مربوطا او ضرا او هدر حتى خل لا كفارة في بين النعوس ولا يمين النعوس اذا حلف على شي
 ميسرا واحدا كما لو قال والله لا صلح بيننا واصوم من فحث فيها او في احداهما فكفارة واحدة وكذا لو حلف بيمين متكررة على شي واحد
 وان قصد التاكيد وكذا ان قصد تعدد اليه من على اشكال لو حلف بيمينا على اجناس متعددة منها ففعله الكفارة فان حنث في اخرى
 اخرى هو ما خرج الاول ولا يب **ب** لا يحل التكفير قبل الحنث فان كفر قبله لم يجز منه عن الكفارة في الظاهر وجبت عليها على الجماع سواء
 كانت الكفارة عتقا او صياما او زكاة مع قبل التكفير بيمينه كفارة اخرى **ج** اذا قال حلفت لو يكن قد حلف كان كاذبا ولا كفارة عليه
 ولو حلف على ترك شي ففعله حراما **المفصل الرابع** في النذر وفيه **ح** حثا الشريط في النذر صيغة نطقا موقفا
 العاقل المسلم المختار العاقل فلو نذر الصبي والمجنون والكافر والسكران او فاقد العقل بسبكر او غضب عند غيبة او غير ذلك لم يقع
 الشيخ يكفي في النذر النية والضمير النطق وليس يجب **د** لا بد في النذر من نية الضرب ولو نذر الكافر حال كفره ثم اسلم استحب له
 الوفاء به ولو قصد بالنذر منع نفسه لا الله لم يقع بشرط في نذر المرأة بغير الجاهل من زوجها وفي نذر المملوك بذلك انما
 فان يادر من غير ذر لم يقع وان تحذر ولو اجاز للمالك ففي صحبه اشكال نعم لو نذر له في النذر فذره وانفقد وكذا يقع ولو علمه
 بخرجه **ج** المشهور عند علماء شافعية النذر المطلق قال السيد المرتضى رحمه الله لا يقع الا مطلقا بالشرط وليس بمتبدل في صيغة
 النذر ان يقول الله على كذا ويهتج تبرا ان خلا عن الشرط وتبر ان قصد شكر النعمة او دفع البلية وزجر اذن قصد المنع عن الفعل
 المجوس شطرا مثل الله على كذا ان رزق ولدا او شفائي الله من المرض وان فعلت معصيته او ان لم اضل طاعة وفي التبرع نذر
 الرضى رحمه الله والاجماع على انفسار البواقي **هـ** ان قصد بالنذر الشكر وجب ان يكون الشرط ما يوجب اوجبا او نذبا او مباحا
 يتبادر طراه او يترجح وجو الشط على علمه في الدين والدنيا ولو كان العدا ولي لم يقع النذر كما قلنا في اليه من سواء ويحسب ان يكون
 الجرا طاعة الله تعالى **و** لا يقع النذر بالطلاق ولا بالعقار ولا بغير ما ذكر الله تعالى لو قال على كذا التبرع الوفاء او ما يحل الوفاء
 لو قال الله كذا ولو غضب النذر بغير الله لم يلزم شيء لو قال الله على مؤمن شاء ففعله لم يلزم شيء وان شاء ففعله قد تمت ان
 المتعزم بالنذر بشرط فيه لفائدة وجو الكفارة بالاخلال لا يفي انفسار النذر فيعرض لكفائات كالجها ويجهز الوفاء
 بصفاء فرض الاعيان كما لو نذر في حجة الاسلام او طول القراءة في الفرائض او زيادة الذكر في الركوع وبالصبات المتدنية كصلوة
 النافلة وبالقربات كعبادة المريض وامتاء السلم وزيادة الفارم ومجدد الوضوء والميتا كالاكل والنوم نعم لو قصد بالاكل
 القوي على العبادة فنباه عليه لم يلزم ولو نذر ما هو طاعة وليس طاعة لولا لانيان بالطاعة خاصة ولو نذر الجها في حجة تعبدت الجها
 ولم يجز ما نابا ونجا في المسافة والموت **ح** لا بشرط كون الشرط مفردا او بشرط كون الجزاء مفردا فلو نذر الصو العاخره
 لم يقع ولا يوجب عليه كفارة وكذا لو تجدد الخبر مع عدم سبق الوفاء ولو عجز لما رضى برجى والله مقرر ولا كفارة عليه ان سمر الى

في شرط الله وصيغته

كفارة لو حلف بيمين غدا مملوكه فهو اليوم وليحق في هذا العام فيجوز ان يضي الايمان على العاقل فان كان حفيضا تسبى الاضرب في البيرة كذا ان كان مجازا علب على الحفيضة والا فالحقيقة فلو حلفا شرب الله من عطر احمل عووه الى الحفيضة والى العاقل فيم ما عدا ج الحنث يتحقق بالخالفه اختيارا ولا يتحقق بالخالفه مع الاكراه او الجهل والى في نكوه اليه من الصادقة على القليل من المال ويحلي الكاذب مع الصلحة كما اذا اراد تخليص مظلوم من جور التورث وجبت ويحرم اليه من المحرم وحل اليه من على الواجب والتكثير الا صلح من البناح والسكوت منه د لو حلف بالبرية من الله تعالى ومن رسول الله او من احد الائمة عليهم السلام في المأخوذ المستفاد كذب قال الشيخ لو حلف على المستفاد بما عدا وجب عليه كفارة الظاهر ه لا ينفذ اليه من من الغيبة والضمير ثم ان كان الخالف حقا لم يكن الشبهة وان كان مبطلا كانت الشبهة السخف في مقتديا ان اليه انما يكون بالله تعالى وباسمائه اوصافه ولو راي الحاكم اسخفا في الكفار بالوزيرة والابنجل او بشي من كنههم ردع لهم جازله اسخفا فم يذ ح اذا حلف ان لا يمت جارية غير ابدانهم ملكها جازله وطورها لانه حلف بتمها حراما ولو نكحت اليه بالعين حراما بل ط اذا انقضت اليه من على المستفاد وجب الوفاء بما ان اخل وجبت الكفارة وكونه بالخلاف في بيع في الدين اذا جازله الحلال كذا ولو حلف على ترك شي ففعله حنث وجبت الكفارة وان كان على فعل شي تركه فان كانت اليه موقفة وخرج الوقت وجبت الكفارة ايضا وان كانت لمفظة لم يحنث الا بقوات وقت الامكان ي اذا حلف بيمين اليه فاسبا او جاهلا لم يحنث الكفارة وكذا الوضوء لمن حلف الا يدخل دارا فادخل مربوطا او ضرا او هدر حتى خل لا كفارة في بين النعوس ولا يمين النعوس اذا حلف على شي ميسرا واحدا كما لو قال والله لا صلح بيننا واصوم من فحث فيها او في احداهما فكفارة واحدة وكذا لو حلف بيمين متكررة على شي واحد وان قصد التاكيد وكذا ان قصد تعدد اليه من على اشكال لو حلف بيمينا على اجناس متعددة منها ففعله الكفارة فان حنث في اخرى اخرى هو ما خرج الاول ولا يب ب لا يحل التكفير قبل الحنث فان كفر قبله لم يجز منه عن الكفارة في الظاهر وجبت عليها على الجماع سواء كانت الكفارة عتقا او صياما او زكاة مع قبل التكفير بيمينه كفارة اخرى ج اذا قال حلفت لو يكن قد حلف كان كاذبا ولا كفارة عليه ولو حلف على ترك شي ففعله حراما المفصل الرابع في النذر وفيه ح حثا الشريط في النذر صيغة نطقا موقفا العاقل المسلم المختار العاقل فلو نذر الصبي والمجنون والكافر والسكران او فاقد العقل بسبكر او غضب عند غيبة او غير ذلك لم يقع الشيخ يكفي في النذر النية والضمير النطق وليس يجب د لا بد في النذر من نية الضرب ولو نذر الكافر حال كفره ثم اسلم استحب له الوفاء به ولو قصد بالنذر منع نفسه لا الله لم يقع بشرط في نذر المرأة بغير الجاهل من زوجها وفي نذر المملوك بذلك انما فان يادر من غير ذر لم يقع وان تحذر ولو اجاز للمالك ففي صحبه اشكال نعم لو نذر له في النذر فذره وانفقد وكذا يقع ولو علمه بخرجه ج المشهور عند علماء شافعية النذر المطلق قال السيد المرتضى رحمه الله لا يقع الا مطلقا بالشرط وليس بمتبدل في صيغة النذر ان يقول الله على كذا ويهتج تبرا ان خلا عن الشرط وتبر ان قصد شكر النعمة او دفع البلية وزجر اذن قصد المنع عن الفعل المجوس شطرا مثل الله على كذا ان رزق ولدا او شفائي الله من المرض وان فعلت معصيته او ان لم اضل طاعة وفي التبرع نذر الرضى رحمه الله والاجماع على انفسار البواقي ه ان قصد بالنذر الشكر وجب ان يكون الشرط ما يوجب اوجبا او نذبا او مباحا يتبادر طراه او يترجح وجو الشط على علمه في الدين والدنيا ولو كان العدا ولي لم يقع النذر كما قلنا في اليه من سواء ويحسب ان يكون الجرا طاعة الله تعالى و لا يقع النذر بالطلاق ولا بالعقار ولا بغير ما ذكر الله تعالى لو قال على كذا التبرع الوفاء او ما يحل الوفاء لو قال الله كذا ولو غضب النذر بغير الله لم يلزم شيء لو قال الله على مؤمن شاء ففعله لم يلزم شيء وان شاء ففعله قد تمت ان المتعزم بالنذر بشرط فيه لفائدة وجو الكفارة بالاخلال لا يفي انفسار النذر فيعرض لكفائات كالجها ويجهز الوفاء بصفاء فرض الاعيان كما لو نذر في حجة الاسلام او طول القراءة في الفرائض او زيادة الذكر في الركوع وبالصبات المتدنية كصلوة النافلة وبالقربات كعبادة المريض وامتاء السلم وزيادة الفارم ومجدد الوضوء والميتا كالاكل والنوم نعم لو قصد بالاكل القوي على العبادة فنباه عليه لم يلزم ولو نذر ما هو طاعة وليس طاعة لولا لانيان بالطاعة خاصة ولو نذر الجها في حجة تعبدت الجها ولم يجز ما نابا ونجا في المسافة والموت ح لا بشرط كون الشرط مفردا او بشرط كون الجزاء مفردا فلو نذر الصو العاخره لم يقع ولا يوجب عليه كفارة وكذا لو تجدد الخبر مع عدم سبق الوفاء ولو عجز لما رضى برجى والله مقرر ولا كفارة عليه ان سمر الى

كونه
 كالصو والصلاة
 والي ولو كان ذبيحا
 فالأقوى انفسار الله
 فيه

كتاب النجاة في الصوم

من غير أن يزل السقط ولو زال العجز بعد فوفقت النذر المعين فلا قضاء **الفصل الثاني في أنواع النجاة**
 الصوم فيه في مباحث ^{أو كان صوماً} فإن أطلق إجراء يوم واحد ولو نذر صوماً يوماً واحداً فله ثلثة أيام ولو عن عمد وجب لا يباح الشايع
 إلا أن يشترط قنينة فإن لم يجر عذر وجب عليه القضاء والكفارة عن خلف النذر ولو نذر صوم شهر معينه ولو بشرط الشايع
 عليه ما ملك السنة إلا العبد وأما الشرقي إذا كان يميناً ويحسب عليه شايع الصوم فإن أضاف في أثناء السنة لعذر ضاه وإن كان لغبر
 عذر وجب مع الكفارة ويبنى في الحالين وإن شرط الشايع لفظاً ثم أضاف في أثناء الشهر عذر وجب لا يستين الكفارة وإن كان في
 وجب البناء والقضاء ولا كفارة وقال بعض علماء إذا تجاوز نصف السنة يوماً واحداً جاز له التفرق ولين يجتهد ولو نذر صوم
 مطلقاً ولو بشرط الشايع فاصومها متتابعاً ومنفرداً وصوم ما أتت عشر شهر بالاهلة أو بالعدد كل شهر ثلثون يوماً
 صام شوالاً بقية بدل العبد يوماً ولو كان ناقصاً قضى يومين لأنه لم يصم ما بين الهلالين وقبل بقية يوماً واحداً وصوم
 رمضان عن الفرض لا النذر وبقية شهر أبداً لو كان بقية يوم النحر وأما الشرقي إن كان يميناً ولو بشرط الشايع وجب أن يقطع
 لم يقطع الشايع ولا كفارة وصوم عن قضاء والعبد شهر أو يومين لا يقطع الشايع لأنه عذر وكذا الجنب عذر والشرع
 ابتداء من الاختيار ولو أضاف لعذر أو بغيره ما لم يقطع الشايع وجب لا يستين ولا كفارة **باب** إذا نذر الاعتكاف في
 اقضى وجوب الصوم فإن عمن زماناً ومكاناً تعين أن لا يقصر الزمان عن ثلثة ولا يخرج المكان عن أحد الوطنين الأربع ولو أطلق
 في أحد الوطنين الأربع وجب عليه الاعتكاف ثلثة ولو نذر أربعاً أياماً ولو بشرط الشايع فاعتكف ثلثة وخارج في الرابع
 ثم وجب عليه قضاء فممنه أربعين والأفريقية الوجو ابتاع فيها والأفريقية إذا شرع فاعتكف ثلثة وجب عليه الشايع
 الثالث عن النذر لا يقضى إلا من ذكره ولو نذر اعتكاف يوم ولو بشرط في الرابع حج أما بقدر نذر الصوم إذا كان طاعة
 فلو نذر صوماً يوماً واحداً بشرط أو بغيره لا يقطع ولا كفارة وكذا لو نذر صوماً يوماً واحداً بشرط أو بغيره لا يقطع ولا كفارة
 هو السيل جبالاً فطار والأفريقية عند عدم وجوب القضاء ولو انقضى ما يضاف فطر وفي القضاء نظر أقربه الوجو ولو نذر
 عذر لا يقطع ولو نذر صوماً أو يومين من رمضان قبل لا يقطع لو جوب الصوم في النذر والأفريقية عند انقضاء ولو نذر
 صوماً يوماً واحداً بشرط أو بغيره لو نذر صوماً يوماً واحداً بشرط أو بغيره لو نذر صوماً يوماً واحداً بشرط أو بغيره
 يوماً واحداً لو نذر صوماً يوماً واحداً بشرط أو بغيره لو نذر صوماً يوماً واحداً بشرط أو بغيره لو نذر صوماً يوماً واحداً بشرط أو بغيره
 أو سواهما قبل الزوال أو بعد وجب وكذا ذلك اليوم فيما يأتي من الزمان يوماً واحداً بشرط أو بغيره لو نذر صوماً يوماً واحداً بشرط أو بغيره
 انقضى يومه صوماً فطر أو وجب عدم القضاء وليس له أن يصوم فيه ما لا يعين صومه كقضاء رمضان والنذر الطلاق وكفارة الهمين
 لو عليه صوم شهرين متتابعين كفارة عن قتل وظهار وقال الشيخ رحمه الله لا قوى أنه يصوم ذلك اليوم في الشهر الأول عن
 الكفارة ويقضي الثاني عن النذر وقال ابن أوزيس يسقط الكفارة بالصوم ينقل إلى الطعام وكل ما نهاه الله والأفريقية صومه عن
 النذر في الشهر الأول الثاني معاً ولا يقطع بل الشايع لأنه عذر كقضاء النذر الكفارة ما نذر صوماً شهرين متتابعين
 فالأفريقية خل النذرين ولو نذر صوماً شهرين متتابعين من يوم بقدره فلا نذر في أول رمضان فلهنا بجمعة نذر صوماً اجزاً صائراً
 وله نذر وفوى عنها والاضام عن رمضان وسقط نذره لو نذر صوماً شهرين متتابعين من يوم بقدره فلا نذر في أول رمضان فلهنا بجمعة نذر صوماً اجزاً صائراً
 الاستيناء البناء ولا كفارة على التفرق ولو عمن الشهرين من جبر لم يجز القضاء عنه **باب** من عليه صوم شهرين متتابعين
 بنداً وكفارة صوماً شهرين متتابعين الثاني شايع في الباقي اجزاً ومثل ما ثم قولاً في كفارة واحدة ولو أضاف في الأول لم يذبح
 ولا كفارة وإن كان لغبر عذر سأنفد وكفارة كان النذر متيناً وانتم والاحوط أن المفطر في الأول لعذر يصوم في الأول ولو
 كان لا يمكن دمل هو الجنب نظرو من جبر شهرين متتابعين فصاحبه عشر يوماً جاز له تفرق الباقي على الخلاف ما لم يكن
 الصوم متيناً سواء كان الوجو بالنذر أو بالكفارة ما كان عذراً ولا يباح الشايع في قضا الشايع سواء كان رمضان أو غيره
 في لو نذر صوماً يومين فحجر عنه سقط النذر واستحب له الصدقة عند عتقه ولو ابتداء صوم فطر في أثناء النهار أو في الليل
 الصوم لم يذبح ولو نذر صوماً يومين فحجر عنه سقط النذر واستحب له الصدقة عند عتقه ولو ابتداء صوم فطر في أثناء النهار أو في الليل
 لو نذر صوماً يومين فحجر عنه سقط النذر واستحب له الصدقة عند عتقه ولو ابتداء صوم فطر في أثناء النهار أو في الليل

ان كان
عنه وان كان
وجب صوماً
ولا يقضى
أما التفرق
ان كان
عنه وان كان
وجب صوماً
ولا يقضى
أما التفرق
ان كان
عنه وان كان
وجب صوماً
ولا يقضى
أما التفرق

فصل في وجوب المساجد والصلوة

١٠٧

بشر

بشر

بشر

كذلك لو كان من غير ذلك ولو كان على الشك في تركه كان وجهاً وحجاً في جواز الاستقامة مع الحيثية
وكذا لو نظر هذا اليوم النادر يوماً من شهر رمضان ولو ما بعض الأيام فضاء فضاء أو من رمضان أو من السنة لو كان
غداً أو من وجوب قضاء آخره كقائه خلف المسجد حيث لم يوه غداً وروى عن مالك بن أنس وهو المروي عنه في
معنى الثالث هذا في افتقار نظر الثاني الحج فيه ومباحثاً من نذر الحج واطلاق وجوبه المأثور ولا يشترط الفور ولا يجب
وكذا لو نذر العزم بحج وكفى وبعين الوقت والمكان عنهما ولو عين الوقت فاحتمل سقوطه لقضاء ولومات نذر الحج
بعد إمكانه وإن خرج من صلبه لاجزائه الحج لو نذر أن يحج ماشياً لزمه الوفاء به كذا الاعتناء بأن طأوت عين الله من بلد النذر
وقبل الميقات فلوركبها ولو ركب بعض الطريق فغيره وكان النذر مقيداً بوقت وجب عليه كفارة خلف النذر وإن طأفها قبل
بعيد الحج بمنتهى ما ركبها لا أقوى لا إعادة ماشياً وإن كان لنذر فإن كان النذر مقيداً بالجزء وهل يجب شيئا بدنه لزمه ذلك والآخر
عند الاستحباب وإن كان طافاً لا أقوى توقع المكثه وراء قلنا إن الله يجب من بلد أو من الميقات الإحرام من الميقات إلا أن
ينذر مقيداً بالحج لو نذر أن يحج ماشياً فحج لم يسقط عنه الحج ويحج ركباً وهل يجب عليه نذر المشي إن بقى موضع العبور
الآخر لانه مستحب يسقط فرض المشي عن نذره بعد طواف النساء ولو نذر أن يحج ركباً فمشي فلا فريضة بحيث يكفر عن خلف النذر
وإذا نذر الحج لنذر ماشياً وجب القضاء عشاءاً وكذا إن فاتته الحج ويسقط من فاته توابع الوقوف من البيت بمنزلة فاته والزمي
ويجوز له جبره في الحج إلى ما سجد حتى يتجمل منه وهل يجب المشي إلى المحلل فيه نظر أقربه عدم الوجوب ثم يجب قضاء النذر إن كان
مطلقاً أو طاف في المكان الموقوف كي لو نذر أن يطوف على أربع قال الشيخ عليه طوافان ليدبر وجهه لا لغيره بطلان النذر كما لو
أن يحج وليس له مال فحج عن غير قال الشيخ جازعاً ولين يمتد ولو نذر أن يذوق ولداً أن يحج بالولد أو عنه ثم مات حج بالولد
أو عنه من صلبه المال الثالث إنسان الشاهد في حج حاشاً إذا نذر أن يشي إلى بيت الله الحرام انضر الميت الله سبحانه
وتعالى بمكة ولو نذر ذلك وكذا يجب عليه لو نذر أن يشي إلى المسجد الحرام ولو نذر أن يشي إلى الحرم ففي الافتقار نظر وينعقد لو نذر أن
يشتري أو يمسك أو يمسك لو نذر المشي إلى عرفه وإلى قبر من الحرم ولو نذر أن يشي إلى بيت الله الحرام لا حاجة ولا
معتماً فالوجه عند طواف النذر ولو نذر أن يشي إلى بيت الله الحرام فقد قلنا أنه يجب عليه ذلك ويجب الإتيان بنفسه ما يحج أو عمر
ولو نذر أن يشي إلى بيت الله تعالى أحمل انضاره إلى بيت الله الحرام وعونه إلى أحد المساجد حج إذا نذر المشي مطلقاً لم يجب
الوفاء به لانه ليس في نفسه طاعة ولو قصد ما بالبيت واللفظ المشي إلى المسجد الحرام أو مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو المسجد الأقصى
وكذا لو غلب هذا التمسك من المساجد قال الشيخ ويحج بصلية ركعتين وعنده من نظر ولو قصد المشي إلى موضع فيه لم ينعقد نذره
ولو نذر الفصل إلى أحد المساجد وكذا لو نذر المشي إلى بعض المؤمنين ولو نذر المشي إلى مكة فهو كما لو نذر قصد مسجد الحرام ولو نذر
أن ياتي إلى بيت الله الحرام أو إلى غيره من المساجد أو العترة كان من يجب عليه لدخول بأحرام والأقوال بخبر بين المشي والركوع
الرابع الصلوة وفيه مباحث إذا نذر صلوة غير معينة المدة قبل أن يركعها وقبل ركعته وهو الوجه عندنا
المعتمد ويجب عليه في كل يوم من يومه من الشرايط كالطهارة واستقبال القبلة وغيرها فإن كان العذر أن يركعها في
الطلق أحمل وجوب التسليم عقب كل ركعتين وعدم طعن عتق انفصال كل ركعتين بتمهيد تسليم جيران عتق انفصال
كل عشرة ركعات مثلاً أحتمل الوجوب إذا لم يمتد الوقت بازله الناخير إلى قبل الوفاء بمقدار الإداء وإن عتبه ثعبين
فإن أخل به عامداً كفر قطع والأوجب القضاء خاصة ويحج بكون الوقت معيقاً مما يصح ابتاعه فيه ولو عتبت الصلوة وقت
الخصاصة أو القفاس لو منع ذلك وكذا لو عين وقتاً لا يتبع لما حج إذا لم يمتد مكاناً أصلياً من شاء وإن عين موضعاً فإن كان له منزلة
الفضيلة كالمسجد يمتد فلو أوقفها في غير المسجد وجب عليه الإعادة فيه ولو عين موضعاً متبوعاً من المسجد يمتد إذا عين موضعاً متبوعاً فخط
فيها أو فصل منه ففي الأجزاء نظر وكذا في المساجد ولو عين أحد الأوقات المذكورة منها لوجه أنه يمتد ولا يجوز فيه ولو نذر صلوة
النافلة وجب على من يمتد بها كما لو نذر صلوة على غير مسجده ولو نذر صلوة الأعراس لم يجز له الإخلال بالمعصية ولا الفصل بالتسليم
في غير موضعه ولو نذر أن يصلي مثل صلوة الكوفة أو السجدة أو باني بأكثر من جدي في ركعة واحدة أو يغير ركوعه في انقضاءه ونظر
مع ابن أبي نذر من نذر وجب كذا في سلسلة النخاس من الصدقة وفيه مباحث إذا نذر أن يمسك ولو يمتد فله أجره كذا

كتاب البنين واليهود

ما لم يات به من صدقة فهو مصنف بمن ذلك لم يجزه كما صدق بجنه من خضر ولو صدق بغيره اجرة ولو عين فداء وجب عليه الوفا
 به لان يكون دون المخرج لو وجه البطلان **ب** لو نذر الصدقة على قوم ما عبا عنهم لم يجز الصدق عنهم اذا كانوا من اهل الايمان
 وكذا لو نذر الصدقة في موضع معين بعينه فان عدل عن ذلك وجب له اعادة على من عينه ولو اطلق جاز صرحا الى من شاء من ينجي الصدقة
 وان كان كافرا على اشكال **ج** اذا نذر ان يصدق بمال كثيرها نون ورواها قال بن ادرين كان العرف في بلدنا ان نذر الما مله الذناب
 وجب له الصلوات من دناء او لوقول بالليل وحظ وعظم او فقير وكعبة عين ما شاء ولو مات قبل النذر عن الوارث لو نذر
 ان يصدق بجميع ماله لم يرد ذلك فان كان ثوبا له صدق على الذي يصدق به ولا يجز به الثلث كالمال الزكوي **د** لو نذر الصدقة
 نوع معين ولا يجز به قيمته ولا ثلثه ولو نذر الصدقة قدر من المال فابى غيره من ذلك الصدق بقصد به وفاء النذر ولو وجه على
 الاجزاء وان كان لغريم من اصل الصدقة حتى يقبضه لو نذر ان يصدق بمالك في سنة انة الفلز منه ما تواتر وكذا لو نذر ان يصدق بنوع
 دكان معين او بصوت ونوى اياها با عبا على ان يلفظ بالمقدار **و** من نذر ان يخرج شيا من ماله في سبيل الحج لم يجز له ان يخرج
 من الصدقة على فقر المؤمنين وجعل في الحج والزكاة او بناء المسجد او قنطرة او غيره من المصالح **السايس** العتق وفيه
حاشا اذا نذر عتق عبدا مسلم وجب عليه الوفاء ولو نذر عتق كافرا انطلق لم ينعقد وان عينه ففيه لانفساد قولان ولو نذر
 عتق عبدا طافيا لم يرد **ب** اذا اطلق النذر اجزاء عتق الصغير والكبير الصحيح والمعيب الذكر والانثى والوجه اخره ان النذر
 اما لو قبل العتق بالرقبة وجب كمال الرقبة لا ينعصها ولو عين رقبة بعينها لم يجز عتقها وان كان اكل **ج** لو نذر عتق كل عبدا
 فله من ماله عتق من ضمنه في ملكه سنة اشهر لو نذر ان يعلق رقبة ولم يقبضها فخرج من الصور وما بين صلوة ركعة وبين صدقة فتاب
 وان قل وبين عتق رقبة وبين غيرها انواع القرب لو قال الله علي نذر لو اطلق لم يلزمه شيء **ك** لو نذر الا يبيع مالا كان له
 النذر فان اضطر الى بيعه قال الشيخ رحمه الله ليس له بيعه والوجه الجواز لو نذر عتق رقبة بعينها فتاب قبل العتق فان كان قد تمكن
 منه لزمه الكفارة والافلا شيء عليه على التقديرين كما يلزمه عتق عبد **السايس** **حاشا** اذا نذر ان يهدى الى مكة
 واطلوا انصر الى اقلها تبقي من النعم فابا وقبل يلزمه ما يجزيه الاضحية وقبل يجزي اقلها يقول ولو يفتد **ب** لو نذر ان يهدى
 بدنه واطلوا انصر الى الاطلاق الى الكعبة ولو نوى من لزمه لو نذر الهدى الى غير هذين الموضعين لم يلزم الوفاء به **ج** لو نذر ان
 يهدى الى بيت الله تعالى غير النعم قبل يطل قبل يباع وبين في مصالح البيت بحمل التفرقة في مساكنه ولو نذر ان يهدى عبدا لوامته
 او غلاما الى بيت الله او الى احد المشاهدين من ذلك حرم منه في مصالح البيت والشهادة الذي نذر له وفي معونة الحاج والزائر **و**
 حرم اليهم ذلك لا بعد تقييدهم بالتمسك الى الحج او الزبارة وشا ولا اسم الحاج والزائر من لهم والوجه تعين الحكم فلو نذر ان يهدى
 او يرضع ويحرمه في ذلك **ك** اذا نذر الهدى الى مكة فالوجه وجوب الذبح بها او الحرق ولو نذر يهدى مكة تعينت المدينة وقول
 النحر بها وهل ينعين الصدقة بها الاخر في ذلك كذا الشيخ في منى لو نذر يهدى مكة او يرضع يهدى بن قال الشيخ لا ينعقد والا قوى انفسا
د لو نذر يهدى مدينة تعينت الانثى من الابل فان تعدد عليها بابل وجب عليه بقرة فان تعدد ذلك فبيع شاء ولا يجزى البقرة ولا
 الشاة مع التمكن من المدينة **و** لو نذر يهدى الشاة او النبت اشباهه الى المساكن المشرقة كالمساجد والمساجد وجب عليه الوفاء
 منع بعض اليهود من اداء ذلك الى المشاهدين النبي لعن الله على القبول المساجد السرج ولبن ينعقد **ب** لو نذر ان يهدى الكعبة
 او يطعمها لم يلزمه ويجوز يستر الكعبة بالحجر وكذا لو نذر تطيب مسجد النبي او غيره من المساجد **ج** لو نذر ان يضي بعض البلاد والوجه
 لزوم الذبح به والتفرقة فيه لو نذر ان يهدى كطينة الى مكة لزمه التلبيح ويتصدق بها حبة ولا يجزى كذا لو نذر ذلك فوعبر معيب
الفصل الثالث في الواجوب فيه **ف** مباحات الهلاك كالمين والنذر وصورة ان يقول عاهد الله على
 عهد الله انه متى كان كذا فاعلى كذا وانما يجاب الوفاء اذا كان ما عاهد عليه اجبا او ترك حراما او ترك مكرها او مباحا لم يجز فله
 عاهد على النذر وتركه ان عاهد على الترك على الطرى الاخر في الدنيا والبيتا والطرفان ولو ترجح الطرى الاخر على ما عاهد
 عليه فليعمل الا ارجح ولا كفارة عليه بخلافه العهد كما قلنا في المين والنذر **ب** لا يستعمل العهد الا من مكلف بخلافه ما عاهد
 ناطق بلفظ مع الله ولو تجرد النبي عن النطق لم ينعقد خلافا للشيخ **ج** اختلف علماء في كفارة خلف العهد النذر فقبل
 كفارة يمين وبعدها كفارة من شرطه ومما والا قوى عند الاول كذا الخلاف في كفارة خلف العهد

نذر الصدقة

نذر الهدى

نذر

نذر الصدقة

كتاب النجاس والكفارات

١١٠

في فقه

في فقه الكفارات

ولا بد من طهارة

في بعض من الصايق عليه السلام في جلت قدس سره امرأة ولها زوج فقال له ارفع خبري الى الامام فليعلم اني قد نجسته اذ وقع دفتما في
هذا مبدان بفارقها وفي هذا الرواية دلالة على وجوب الكفارة على من تزوج بذات البعل وقال السيد المرتضى من تزوج بمهر
لا تملك بملك فليعلم ان بفارقها ومصدق بجنه وراه ولا يجزي غير الدقيق من الخطأ والشعر غير ما يجزي الدقيق من الخطأ والشعر والذ
والمرحون والافراج الخمسة من الخرج من نام عن العشاء لم يبق خطا حتى يمضي نصف الليل قضاها واصبح ضامما كفارة عن ذلك الفعل
اغني به الشيخ والرواية مقطوعة وقال ابن ادریس انه من حديث الاخرى عدم الحاد غير انهم يقولون لا يجزى الصوم على العام ولا على السكون ولا على
الناس مع القول بوجوب الصوم الا في اخص النام على انه شؤني الصلوة بعد الانبأ او اما ما في الصلوة اذ السوء على نوم الوقت
فلا صوم عليه كذا الا صوم على النام من غير العتمة **قال الشيخ** من جبه عليه وهو يومئذ فخرج عن صباء اطعم مسكنا مدني من طمنا
كفارة لذلك اليوم وقد اخرج في رواية اخرى من جبه عليه في رجل نذر صياما ففعل الصوم عليه قال تصد كل يوم بمدة من خطه
وقال ابن ادریس ان كان عجزه لكبر لم يرضه ولا يجزيه كالعطاش الذي يجزيه فقول الشيخ صحيح وان كان المرض يجزيه كالحج وجبه
عليه لا خطا ولا قضاء من غير طعام **قال الاضاق عليه السلام** كفارة الضحك اللهم لا تمغنني وقال عليه السلام كفارة عمل السلطان
قضاء حوائج الاخوان وقال عليه السلام سئل رسول الله صلى الله عليه واله ما كفارة الاغتيا قال تسغفر الله لمن اغتبه كلما ذكرته وقال
الضاق عليه السلام كفارة الحمار ان يقول عند فمالك فيها سبحان ربك يا لغرة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين
يا رسول الله ابوبه في حديث صحيح عن الرضا عليه السلام سئل عن رجل من اهل بيته كان يجمع في شهر رمضان
افطر فيه ثلث كفارات وكف عنهم ايضا كفارة واحدة فباي النجس ياخذ فقال بها جميعا من جامع الرجل حرما او افطر على حرما
في شهر رمضان فعليه ثلثة كفارات وحق رقبته وصبا شهر من شهرين وبعين واطعام سنين مسكنا وقضاء ذلك اليوم وان كان نكح
حلالا او افطر على حلال فعليه كفارة واحدة وقضاء ذلك اليوم وان كان ناسيا فلا شيء عليه **باب** من ضم مملوكه فوق الخلد
استحب الكفر بعينه **الفصل الثاني** في حصاها وهي خمسة العتق والصبا والاطعام والكسوة والاستغفار والنظر في
بأمر خمسة النظر الى **باب** في العتق وفيه **باب** بجنا بشرط في الرقبة الايمان والسلامة وكال الرق والخلو عن العتق
وقد اجمع علماءنا على اعتبار الايمان في كفارة القتل واختلفوا في اعتباره في غيرها من الكفارات فقال السيد المرتضى واكثر علماءنا
باعتباره وهو الاقوى عندنا لفقهاء الشيخ والمرد بالايان الاسلام فيجزي عتق المخالف عتقا ناصيا لعقوبة **باب** يجزي في
الرقبة الذكر والانثى والكبير والصغير ان كان بعد سقوطه حيا بلا فصل وفي رواية حسين بن سعيد عن رجل عن الصادق عليه السلام
ان رسول الله صلى الله عليه واله قال كل العتق يجوز له المولد الا في كفارة القتل فان الله تعالى يقول ففجر بقتله مؤمنا بغيره بذلك
متمم قد بلغت الخت ويجزي في الظهار صبي مبرور في الاسلام مضمون الرواية جديكم باسلام الصبي باسلام احدا يزوج
يجزى الرقبة منقصة فلا يجزي الحمار ان كان ابواه مسلمين ولا قبل كمال انفصاله ولو اعنته حين الولادة ترك الاحبا
في مجزى الاخرين اذا كان قد سبق منه الاسلام وكان احدا ابويه مسلما ولو كان كافرا فبلغ واسلم بالاشارة اجزأ موصلا
او لا والشيء من طفال الكفارة لا يجزي ان يغرب به الساب السام عن ابويه الكافرين ولو اسلم للمهاجر لوجه عدا الاخر نعم فيجزي
ان يغرب بينه وبين ابويه لثلاث مائة عن عمر الاسلام **باب** يكفي في الاسلام الاقرار بالشهادتين ولا بشرط في الاجزاء الصلوة
ولا التبري ما عدا الاسلام ويجزي لدنيا اذا كان مسلما وحكم بعض علماءنا بكفر ضعيف ولو كانت اعجبه وعرف هؤلاء
او الحاكم لغتها اجزاء والا ففجر في امره من علمين يشهدون ان بالاسلام **باب** بشرط السلامة من العتق الموجبة للعتق
وهي العتق الجذام والبرص والاضداد ونحو ذلك **باب** بشرط السلامة عن غيره لك فيجزي الاصم الخبي وافتح البياض
الرجلين لا مقطوعتهما والافرج والاعرج والاعور واقطع الاذنين والرتام والمهرص والعاجز والمريض سوادا وحج ربه او سوا
ما في مرضه لك او لا وبمن في اجز التبري الملقى عتقا كالا اذا لم يبق منه الاسلام ولا ولد عليه لو اعنته لم يبق له ان
لم يجز له على اخرناه سوا كان عن فطرة او لا ولو اعنته سبب دجوعه الى الاسلام فان كان عن فطرة اجز وان كان عن فطر
فان وجهه على الاجزاء وكذا لو اعنته من وجبه خلع التوبة ولو قتل عتقا فاعتق في الكفارة فليشخ قولنا فوافاهما عدا المجاوز
كذا القولان في الخطاء والافراج الاجزاء من التوبة ولو عتق الوفي صح عتق في الموضعين ولا بد من تجديد العتق في العتق

خصا الكفار ومولاهم احكامها

111

ولو سبق العتق على ما اشرنا به وكذا الاجزى لو جنى ما يملك العتق المقصود به العتق ولو جنى ما لا يملك العتق المقصود به العتق ولو جنى ما لا يملك العتق المقصود به العتق
 عدا ما لو جنى الاجزاء من العتق المقصود به العتق ولو جنى ما لا يملك العتق المقصود به العتق ولو جنى ما لا يملك العتق المقصود به العتق
 لو جنى ما لا يملك العتق المقصود به العتق ولو جنى ما لا يملك العتق المقصود به العتق ولو جنى ما لا يملك العتق المقصود به العتق
 قبله فالأقوى الاجزاء خلاف الشئ في ما يشبه عتق أم الولد سواء كان ولدا حيا أو ميتا ولدها للولود بعد موتها أم ولد ولا يجر
 مند العتق سواء استمر أو جوب فيه بان يكون مطلقا أو مقبدا بشرط حصول الولد بشرط ان يتحقق شرط يتوقع وجوده ولو فاته
 الشطرا اجزاء ويجزى لابق والغائب اذا لم يجر منه عتق ولو قطع خبره ولو ظهر وفاته قبل العتق لم يجزى ولو كان في ظاهره ووطى
 في تكرير الكفارة صح اشكال ولو اعتق المهرمون صح ان اجازوا المهرمون والآمل وقال الشيخ بفتح مع عدا الاجازة اذا كان موهبا
 بالمال ان كان خالدا أو بر من عوضه ان كان مؤجلا ولو اعتق المصروع عتقه واخر عن الكفارة صح لو اعتق جزءا من عبد المصروع
 ونوى به الكفارة صح عتق العتق الباطل لو نوى اعتق الجزء الذي باشره بالاعتاق عن الكفارة دون غيره ولو نوى عتق من غيره
 ففي الاجزاء اشكال ان قلنا بقاء قيمته حصه الشريك حتى يضمنه فان نواه عن الكفارة ثم دفع قيمته ونوى الاعتاق عن
 الكفارة فالأقوى الاجزاء ولو نوى عتق الجميع عند الاعتاق ولو نوى عند الاداء ففي الاجزاء نظر ولو كان موهبا صح العتق في يمينه ولو
 يجزى عن الكفارة بان نواه ولا يجر العتق الى يمينه الشريك وان ابره بذلك ولو ملك الضرب نوى بقاءه عن الكفارة فالأقوى
 الاجزاء للمحقق شوق الرقة بان كان متفقا ولو اعتق نصفين من عبد بن شريك لم يجزى له بعد تحقق عتق الشريك وكذا لو كان نصف
 الوتر حر ولو اشترى من يميني عليه ونوى عتقه عن الكفارة فالوجه على الاجزاء لان الشريك يضمنه ملكا قبل الشراء ولا يجر
 والشيخ قوله ان احدهما الاجزاء لو قال انت حر وملكك كذا لم يجزى عن الكفارة لا شماله على العوض فلم يمتنع لفرضه وكذا الاجزى
 لو قبل له اعتق عبدك عن كفارة نك وعلى كذا ان عتقه على نفسه ولو وقع العتق صح اشكال ان قلنا بوقوعه وجوبه العوض على
 الحامل فان قلنا ان العوض لم يجزى عن الكفارة ويحل بيع العتق عن انما العوض الاخر ان يبيع عن المالك ولا يجر فرق فلا يجر
 وقاؤه مثل اعتق عبدك على ان عليك كذا او عتقه عن كفارة على ان عليك كذا بين ان يقول عتقتك لا سندقا عتقه
 كفارة على ان عليك كذا اعتقه عن كفارة لا يجرى على الاستدعاء فان قال ذلك عليك العوض ليجزى عن كفارة لم يجزى
 ولو قصد العتق بغيره واخر انه وضعت ولو قال اعتق مولدك على الفاعل صح واستحق العوض ولا يجزى عن الكفارة
 لو اعتق عنه غيره بمثلته صح واجزى عن الكفارة بشرط عليه عوضا ولو لم بشرط او شرط عليه او لم بشرط ولو اعتق عنه
 متبرعا صح عن العتق لا عن العتق عنه لفقد الشئ ولو اعتق عن متبرعان كان وصبا فيه صح وكذا ان كان دارا سواء اعتق
 من مال الميت ومن ماله عنه وان كان اجنبيا لم يجزى على اشكال ولا فرق بين الكفارة والمهر في ذلك ولو قال اعتق
 مولدك عتق على الفاعل فالأقوى الاجزاء لان ذلك ليس سببا ولو قال اذا جاء العتق عتق عبدك عتق بالفاعل في الشئ
 واستحق ولو قال عتقك حر باذا جاء العتق فقال فيليك لم يجر ولو قال عتقه عتق على حر اخره فاعتق ففحق في العتق
 اشكال فان بوقوعه ففي نفوذه عن الأمر نظر ومع النفوذ لم يتحقق المالك عوض الخمر فبطلت عليه او فبطلت عليه العتق ولا يجر
 شأ اشكال يا اذا عتق عنه بمثلته قبل ملكه الأمر بغيره المالك في الاعتاق وقبل يظهر مع الاعتاق انه ملك بالنوال والأقوى
 انه ملك بعد الاعتاق ثم يعتق عنه كما لو اشترى بابه فانه يملك بالشراء ثم يعتق في حاله وكذا لو اباخره في اكل طعاما قبل
 بملكه الشئ او باخره فيجوز ان يلقم غيره قبل ملكه بوجه قبل ملكه بالابتلاع وقوى الشيخ الاول والوجه عندنا ان لا يجر
 الا لا فلا يملك بيب لو اشر به بشرط العتق فاعتقه عن الكفارة صح اجزاء عنه لعله يتحقق اخذ العوض من مال الشئ لا
 يجزى كما انما ان يجزى على العتق في الاجزى بغير الكفارة واما ان يجعل للبايع الخيار فيكون عتقه مستحقا بسبب غلظه
 ولو اشترى عبد شيئا عتقه عن كفارة فوجبه عبدا لا يمنع من الاجزاء فاعتقه عن الكفارة اجزاء وكان لا
 له ولو اعتقه قبل العلم بالعيب ثم ظهر عليه فله اخذ الاذن ايضا لا يصح الاذن في الرقاب **النظر في الموهوبين**
 العتق عن العتق في الظاهر وقتل الخطاء صكوه ثم من مثله يمين على الحر على العبد صكوه ثم من مثله يمين ان يحوالى من
 انما يملكه فلا يفسد بها ولا يصح عن غير الكفارة فان اظهر في الشهر الاول لعبد بن عبد ذوال امد وسواء كان العبد رجلا أو امرأة

لو جنى ما لا يملك العتق المقصود به العتق ولو جنى ما لا يملك العتق المقصود به العتق ولو جنى ما لا يملك العتق المقصود به العتق

لو جنى ما لا يملك العتق المقصود به العتق

کتاب الایمان والکفارة

معه مثل شهر
مقط اعشار الحلال
فيه صائم شهر فادام
صائم جمع احسب لي عن شهر
الكل فاقصائم

مجلس

مضطراً إليه واغماً او خوفاً او خوفاً للحامل والمرضع على نفسها عند ذلك خلافاً للشيخ في بعض أقواله وحمل بحجج الباقين الى اننا بعد ذلك
والعذر فيه نظرون كان لعذر عندنا من ذلك خلافاً للشيخ في بعض أقواله وحمل بحجج الباقين الى اننا بعد ذلك
نعتن المتواتر في شأنا ولو صار الأول من ثلاثة ولو يوماً واحداً ثم افطرنا البناء سواء كان لعذر او لا اجاباً منا وهذا
لو كان افطاراً لعذر قولان ولو عرض في شهر الأول ما لا يضيغ صومه عن الكفارة كرمضان وعبد الاصحى والابا ط الشربق
بينه بطل الشنايع ووجوب الاستبراء بعد انقضاء هذه الأيام هذا مع الغذاء المحبوب بحيث لا يعلم الشهوة ولو تقي شهرين فغرض
في الاثناء الأول مثل هذه الأيام الاقرب علم انقطاع الشنايع ولو تقي في الشهر الأول الصوم عن غير الكفارة وقع غناؤه فيحصل
بالشنايع ولو صام ثباتاً ورمضاناً عن الكفارة لم يجز شئاً الا ان يسبق منه ولو يوماً في حبله يرد على الشهر ولا رمضان عن الكفارة
ويجزيه عن رمضان ولا يجزى عليه نوى الشنايع بل الواجب له وانما صام من أول الشهر غير الحلالين فامتن كما انما فاضل ولو ابتدأ
بالصوم فانت من أيام الأول يكمل ثلثين وان كان ناقصاً قبل تمام ما فات من الأول لا بد فيه من ثبوت الكفارة منضمه الى مثل الصوم
ولا يجزى من حبل الكفارة ولا ينقطع الشنايع بوجوب الظاهر بل لا يمكن بعضه ولو وطى بعد طوق النصف من المشترك لم يجز له ولو اعتوى
الباقي والاخرين ثبوت الشنايع بوجوب الظاهر بل لا يمكن بعضه ولو وطى بعد طوق النصف من المشترك لم يجز له ولو اعتوى
قال لو كان الشنايع في ثلثة فصار يومين بنى النظر الثالث الاطعام من غير طعمه على ما يشاء عن الصبا وحبسها لاطعامها
ففي الظهار ونقل الحنابلة والظاهر ان شئاً من مسكن مدين طعام على الاقوالين وكذا يجزى طعام الشنايع في
كفارة افطار رمضان والتدبير العيني ويجزى كفارة اليهين اطعام عشرة ماكين لكل مسكين قد يجوز اخراج الخبر القدوة
السوية والحبل الشبل من كل ما يتي طعاماً في جميع الكفارات لان الكفارة اليهين فان الواجب فيها الاطعام من او مطلقاً بل
ولو طعم مما يلبس على قوت البلد جاز ويجزى من الايام واليه واليه واجباً واحداً ما لم يملكه واوسطه الخلل والخلع واليه ويجزى من الكفارة
الى المدة اجمع مع المكنة ولو منها شئان يوماً الى مسكين واحد لم يجز ولا يجوز التكرار على ما دون العدد مع التمكن من الكفارة
الواحدة فان لم يكمل لم يجز ان يكر عليهم حتى ينو في الواجب لا يجوز دفعها اليه يوماً واحداً بل يطعم اطعام عشرة ماكين
في عشرة ايام والطعام من يوم ما ولو وجد بعض المدة لم يجز له الاقتصار على اقل منه ولو وجد خمسة اطعمهم يومين ولو وجد اربعة
فكذلك يخص بالدين في ثلثة ايام شئاً ولو كره ان يلبس فيها الى الاربعه كما ليس له اطعام ما زاد على العدد من ثلثة
العدد ولا يجزى بل يجوز اعطاء المدة بحسب ما يشاء من المدة والدين وربع بالقرعة فان دفع مائة لم يجز له ولو كره الاجزاء
لو طعمه وخبر وان نقص في اجزاء المدة من المدة كذا نظر في ثلثة ايام شئاً واجزاً في المكمل بخلاف الحبس ويجزى اطعام المدة
اليهين وان يكون بعضهم صائراً ولا يجوز ان يكونوا اجمع كذلك ولو كانوا كذلك احسب ان ثلثة ايام واحد ولا يجوز صرفها الى
غير المؤمنين ولا درهم قال الشيخ فان لم يجد احداً من المؤمنين اصلاً ولا من اولادهم اطعم المستضعفين من حالهم ومنع ابن
اودبر ذلك وقد وقع الاتفاق على منع الكافر والناصب لا فرق بين الاطعام للمؤمنين والنافع الى من يفتنه فنبهنا
بما غلبنا فان امكن الارشاع وجب الا اجزاء وكذا لو بان كافراً او عبداً ولا فرق بين ان يكون المذافع الامام او غيره ويجزى ان
يطعم واحداً في يوم واحد من كفارة بن ولا يجوز للظاهر ليس قبل التكفير سواء في ذلك العتق والعتاق والاطعام ولو وطى حبله
الاطعام لم يلزمه الاستبراء ولا يفي في القربة الى الاطعام الا بعد العجز عن الصوم والعتق عندنا حاصل في الشقة بالترك النظر
الرابع في الكسوة ولا يجزى غير كفارة اليهين وتنجس الحائض بينها وبين العتق والاطعام ويجزى كسوة العبد وخمس كل واحد
ما ينبغي ثوباً اذا را او سراً بل لا يقبض ولو تعدد العتق كره عليهم كالاطعام والافسائه فكيف ما يترك الرضيع ان هذا الى
له وان اخذ لنفسه فالأقرب عدم الاجزاء ولا بشرط الخط ولا الحيد بل يجزى استعماله الا اذا تفرق بالاستعمال او قارب الاحتياج
ويجزي ثوب من الصوف والكتان والا برسيم ولا يجزى لثمنه ولا القنصوة ولا الخنف ولا الغل ولا المنطقه وفي الدع
اشكال النظر الخامس في الاستغفار ومن عجز عن الكفارة وابناضها كان فرض الاستغفار ويسقط عنه مع الاتيان
به وان ثبت له العتق وكل من جبر عليه صوم شهرين مثلاً من غير ثمانية عشر يوماً فان عجز تصد عن كل يوم بمدة

منها

في احكام الكفارة في فرائضها

من طعام فان عجز استغفر الله صلاته على كل حال في ذلك الكفارة التي لا تقبل الصيام ثمانية عشر يوما الا بعد
 عن الاطعام وفي ذلك الاشياء في اللطم على الخدين والاشفاق والنوبة وموتون بالوجع وكذا عاصم حنبل عن ابي بصير عن الطائي
 كل من عجز عن الكفارة التي يجزئها من عتق او صوم او كفارة فحينئذ يرضى له ان يرضى المراه ان يكون معها ولا يجامعها وعن
 الكفارة فاما خلاصتها فانه اذا لم يجد ما يكفر به من صلاته او صومها او فطرته فانه ان رضوا المراه ان يكون معها ولا يجامعها وعن
 محمد بن يحيى عن بعض اصحابنا عن الطائي عن احمد بن محمد عن داود بن فرخ عن الصادق عليه السلام في كفارة الطست ان تصد اذا كان في الو
 بد ثيابا وفيه اوسطه نصف دينار في آخره ربع مائة فان لم يكن عند ما يكفر به قال فليصوم على ما يمكن في ايامه الا ان استغفر الله ولا يعود
 فان الاستغفار قوته وكفارة لكل من لم يجد السبل الى الله من الكفارة وهذا عام في المظاهر وغيره وكذا محمد بن يعقوب عن علي بن
 عن صفوان بن يحيى عن اسحق بن عمار عن الصادق عليه السلام ان الظاهر ان عجز صاحب عن الكفارة فليستغفر به وليتوب الى الله ولا يجامعها
 ان يوافق ثم يوافق وقد اجز ذلك عنه عن الكفارة فاذا وجد السبل الى ما يكفر به يوما من الايام فليكفر به وان تصد بكفارة فليصوم
 وعندها فانه يجزيه اذا كان محابا ولا يجد ذلك فليستغفر الله وتبر ويؤتي لا يتوب فليستغفر الله وكفارة وهذا الحديث وان كان
 جديا السند لكن فيه بحث كراه في كتاب استغفار الاعيان وفيه لا على الكفارة في الاستغفار للمظاهر مثل الوطى له معنى بعض
 من عليه الوطى على الحديث الاول الا انه عند الجواز **الفصل الثالث** في الاحكام وفيه باب بحثنا من ملك وملك
 ثمنها وامكته الشراء وهو واجب للمعتق لا يشتل فيه مع الزبيد لملك رقية يستغفر له عند مرضه ومنصبه الله لا يلقى به مباشرة الا
 فله الصوة وكذا لو وجد الثمن ولو لم يتمكن من الشراء ولو اضطر لفقته وكسونه ولا يباع دار سكناه ولا يباب لهجد ولو كان في المسكن ثوبا
 عن هذه الحاجة مع الزبيد لو كان العبد غنيا او لدار كذلك امكن الاستبدال بالان فيهما فالوجه عدم الوجوه اما لو كان له راس
 المال ارضية او ابيها الحق بالسكان الذين باعوا ثمنه فليكن الصفة فالوجه وجوبه ما قيل من هذا الخبر عن اطعم الله لا يكون منه ما يفضل عن
 ثمنه وعن ثمن عباله يوم وليلة **باب** لو كان ماله عاقبة لم يجز له القتل في الصوة في الحقة بل يجز الصبر حتى يصل او يتجمل في الدنيا
 فيجوز له الانشال لو كان الصبر ضمن مشقة كما في الظاهر وفي وجوب التأخير شكل **ج** الاعيان في الحقة مجال الا لا لا
 الوجوه فلو وجد العتق حاله لو جاز ثم اضطر الى الاجراخ فليقل الى الصوة ولو لم يستغفر العتق في منه ولا بعد حاسبه لعدم القوت ولو كان
 عاجزا عن العتق فشرع في الصوة لم يجز له العتق ولو صا يوما واحدا لكن فيتم العتق كذا البحث لو عجز عن الصوة فشرع
 الاطعام ثم امكن الصوم كس او ملك الكفارة وعليه من مثلها وهو مطالب به فهو عاجز ولو لم يكن مطالب به فالوجه انه كذلك
 وكذا لو ملكه دابة يضطر الى كونها ولو تكلف المصير العتق اجزاء لا يدفع الكفارة الى الطفل بل اولى له ولا يدفع الى من يجب
 نفقة على الدافع كالأبوين وان علوا والا ولدان ولو اوزجه والمساوكة ولو قبل يجوز دفعها اليهم اذا كان الدافع فقيرا كان وحيا
 ويجوز دفعها الى غيره هو لا من الا فان رزقه من الدافع الى زوجها وبانجدة كل من منع الزكوة من الامانة لا غناء والكفارة و
 الرقيق يمنع من الكفارة والامير يمنع من فاشم منها ولو دفع الى من ظاهره الفقير فليان غنيا لغيره ومنع الشيخ رحمه الله من اعطاء
 المكاتب الا امره بتوبته كما يجوز من الزكوة البقار لو شق بعضه فهو فقير جاز اعطاه قال الدافع في الفار ودين السبل الذي
 باعته من الزكوة مع الفقة ممنعون من الكفارة **ج** لا يجوز اجراخ الفقة في الكفارة وان دفع ارضا فليان لا ينفقها بان ينفق
 عبد وصوم شهر او يصدق على ثلثين مسكينا او يطمع عنه مائة كانت الكفارة غيره او مرتبة وسواء في ذلك العتق وغيره فكذلك لا يجوز
 اطعام المسكين بعض الطعام وكسوته بعض الكسوة اجزاء ولو لم يطمع به منهم ثم قال وجهه عند الاجزاء مائة او كسوتهم ثوبا او بعضهم
 صوفا او ثوبا لا يجوز اجراخ المسكين لو كان الحجب صوفا او ثوبا لطمع او ثوبا لطمع او ثوبا لطمع او ثوبا لطمع او ثوبا لطمع او ثوبا لطمع
 بالتمنع عن الفقة عند اجزاء دفع المسكين في الارض في كل من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فخير صام ثمانية عشر يوما
 فان لم يقدّر فصلى عن كل يوم بمائة من طعام فان عجز استغفر الله شيئا ولا شيء فليؤد على صوم شهرين فالوجه انه لا يجوز
 على صوم شهرين لو لم يقدّر على صومها متفرقا فالوجه وجوب الشهرين وان عجز فالوجه السابع في الثمانية عشر **ج**
 بشرط في التكفير بالنية فالواجب اطعام او صام او كس من غير نية لم يكن مجزيا بشرط نية الفقة فلا يصح عتق الكافر صليا
 كان او متزا حريا او ذميا وكذا اطعام صوم بشرط نية التكفير او عتق العتق فمرا الى الله تعالى لا يجوز عن الكفارة او غيره

العلم

المسألة
منع

في
في
في

کتاب الأفرار

[illegible]

114

١٧
خبر عند الشيخ كذا لا يخفى و كذا الكفاة مطلقاً ثم يخرج مصداقاً من متناهيين الكفاة و من غير متناهيين

مجلس

五

في شرح المقر المفرد والمقتر

١١٥

في شرح المقر المفرد

في شرح المقر المفرد

من الاصل لو اقر بهين مستغفر ومات واقر بهين مستغفر فان جوفنا الاقرار من الاصل او لم يكن متما فلهذا الموروث
 لو فوج الوارث بعد الحجر ولو كان متما فلو كره نفودا قراره في الثلث واقرار الوارث في الباقي ولو اقر بهين مال شخص ثم اقر بهين
 مستغفر لم يكن الثاني شئ وكذا لو اقر بهين اخبر لم يكن الاول شئ ولو اقر بهين المستغفر الا كراه له قبله لا يثبت ولو كان هناك
 كسبا وجلسا وتوكل فمقبول قوله مع اليقين فطر ولو اقر بهين مستغفر الى اليقين والمكاتب شرط حكمه حكمه انفق
 وكذا المطلق اذا لم يجر منه ولو اقر بهين شئ قبل باذنه ما يجر منه كان الباقي موقوفاً على الشيء **المفصل الثاني في المقر**
 له بشرط فيه شرط اهلية المثلث وعمل الكذب واقراره بالذات بطل ولو قال ليس بها صحح للمالك وحمل على الاستحسان ولو اقر بهين
 قبل كماله فمطلوب من الجنابة بالركوب عند كونه نظروا الاخر بطلان الاقرار كونه لم يذكر من هو وشركا صححه الاقرار ذكرا المقر
 انعم ولو قال ليس بها للمالك ولو اقر بهين على يمينها صحح ولو اقر بعد ان له الحق لولا ولو اقر للمحل صحح اطلاق السبب فضله كالانثى او
 الوصية ولو اقر له الوصية الى سبيلها طلق كالجناية على كمال الاقرار بطلان الحمل ما اقر له ان خرج حيا لم يثبت سنة اشهر من الاقرار وان
 سقط منها وكان المقر قد فسر بالميراث وجع الباقي ما اقر له ان فسر الوصية وجع الى رثة الموصي ان كان قد اطلق طوليا بالانفصال
 فان تعدد موت او غيره بطل من اقر له بطلان الوصية وان ولدته بعد الاقرار بطلان الوصية وان كان قد اقر له بطلان الوصية
 بين الاكثر والاعل ولو لم يكن لها زوج ولا مال حكم له ولو كان لها زوج او مال حكم له لا يمكن تجزئه بعد الاقرار ويمكن انفق
 الحكم بناء على العادة ولو تعدد الحمل شاوبا معوا كانا ذكرين او ذكر او انثى ان اسند الى الوصية المظانعة وان اسند الى الميراث او الوصية
 المفصلة ففارقا ولو سقط احد ما ممتا استحق الآخر جميع ما اقر به ولو قال للسجل والمقر الوصية على كذا قبل ان اضاف في وقت عليه
 واطلق وكذا اسند السبب الباطل على شكل ولو كذب المقر له لم يسلم اليقين في بدل المقر ويجتهد الحاكم ولو رجع المقر له عن الانكاح
 سلم اليقين ولو رجع المقر له في حال انكاح المقر له فلو كذب المقر له لم يثبت الحق لغير محله وان اقر له فان اقر له على الانكاح **المفصل**
الثالث في المقر به وفيه سيج مجتأ لا يشترط تعيين المقر به بل يصح للافراد بالجهول كما يصح بالمعالم ولا ان يكون ملكا
 للمقر بل لو كان ملكا بطل اقراره كما لو قال ادري وما لي فلان ولو قال الشاهد انه اقر له بدار وكانت ملكه الى اقر به بطلت الشهادة و
 لو قال هذه الدار فلان وكانت ملكي الى وقت الاقرار حكم عليه بطلان اقراره لكن يشترط كون المقر به مختصا فلو اقر بهما في يد
 غيره لم ينفذ ولو اقر بهين عبد غيره لم يقبل فلو اشتراه صحح وعق عليه كان فله من جانيه وميما من جهة البايع ولا يثبت هنا جبا
 الشط والمجلس لا يثبت في بيع العبد على من يفتق عليه لا ولا للشرعي عليه لا للبايع فان ما العبد له كسب لشرعي اخذ قدر
 الثمن من تركته لانه ان كان تركته له وان صدق للبايع من حيث الولاء وقد استغاد ما ظلمه البايع به وب اذا عين المقر به
 بما عينه وان اهتم فقال له على مال الزم النفس بما يؤول ويقبل بما يضره وان قل ولو فسر بما لا يملك عادة كالحبة من الحنطة و
 قشر الجوز والسرجهين والنجس وكل العقور ورد السلام لم يقبل والزم ميراثا آخر وكذا الوقر بما لا يملك المسلم كالحجر والحزير
 وجدار المينة ويقبل ذلك من الكافر لانه ولو فسر بكل الصب والزرع والماشية والحائط قبل ما لو قال له على شئ وفسر به الميراث
 او السرجهين لم يقبل لانه يقبل لعله يثبت في الذمة وكذا الوقر بهية الحنطة ولو فسر بمجدد فذوقا وحقوقه فقبل لو قال غصبتك
 او غصبتك لم يثبت لانه يغصبه نفسه ويقبضه في غلبه مال ولو قال غصبتك شيئا وفسر بنفقة لم يقبل لانه يغصبه نفسه في غلبه مال
 الثاني ولو فسر به بركب وسرجين احتمل القول ولو فسر بما لا يقع فيه او لا يباح الاشباع به لم يقبل **حج** اذا عين الوقر به انفس
 الى طمينة وان اطلق انفس الى ميران البلد وكذا الكيل والتعد ولو تعدد انفس الى الغائب لو شاد القدان والوزن في الاشباع
 مدجع اليه التفير لو قال له مال جليل وعظيم ونفيس وخطير مال اي مال او عظيم جدا قبل تفير **المفصل** لا يصح بالليل
 ولو قال مال كثير قال الشيخ يكون ثلثين وليس بمعتدل يرجع اليه بالنفس وان قل ولو قال غصبتك شيئا لم يقبل تفير بالخير والنجس
 ونفس المقر له على اشكال ولو قال له على اكثر مما فلان الزم بفدما لفلان زيادة يرجع اليه تعيين الزيادة وكذا يرجع اليه
 مفقود ما اطلق قال كسنا طمينة عشرة قبل وان كان ان يدركا لو قال اكثر مما يشهد به الشهود على فلان ولو قال له اود اكثر من
 بلان الدين اكثر بقاء من العين واكثر بقاء من الحرق قبل ولا النفس بالافل ما فلان وما يشهد به الشهود في المقتضى
 اذا امتنع من نفسه لم يثبت حتى يثبت ولو شافه الوارث وقال ان ثبتا حمل الرجوع الى المدعي مع اليقين ولو فسر به فسر

في صيغ النفي والاستنابة

١٧

صفتها لو كانتا شبه على هذا الصنف ولو اطلق الاقرار في بلد واحد ناقصة ومشوشة فالأقرب المحل على رايهم البلد ولو قدر بسبب
غير البلد وهي اجزأ قبل كذا ان كانت متجانسة او دون ولو قال له عشرة مائة لزمه ان يقر لو كان في بلد ما يتعاملون به على ما هو عليه
ب اذا قال له على كذا درهم بالرفع لزمه درهم تغذي به شيء هو درهم وبالبحر لزمه جزء درهم يرجع اليه مائة وقبل لزمه مائة درهم
والنصيب لزمه درهم ونصيبه على المقيم قبل لزمه عشرة درهما ولو لم يقر قبل نفسه بجزء درهم وكذا البحت لو قال كذا كذا كانه قال شيء
شيء هو درهم تغذي به بالبحر جزء درهم وقبل لو قال كذا كذا لزمه عشرة درهما ولو قال كذا درهم بالرفع لزمه واحد كذا ذكر
وايداهما درهم تغذي به ما درهم وكذا الوضوء كذا بمحتمل اقل من درهم فادعطف مثله ثم فترها بدمها وارزاق قبل لزمه خمسة
لو قال له هذا النوع هذا العبد الزم بالبيان وقبيل قوله فان انكر المقر له كان القول المقهرع اليه وبين والمحاكمات منزع ما اقر به
وحفظه عنده وله اقراره في هذا الموضع ولا بد من المصلحة فلو عاد المقر له الى صدق المقر في القول فظروا واشنع المقر المعين فبينه
المقر طول بالبحر وان انكر حلف وان نكل عن اليمين قضى عليه مع يمين المدعى **المفصل الرابع** في الصنف وهو اللفظ
الذي اعلى الاخبار عن حق ثابت مثل لك عندك او على او في مئة او قبل اولك عندك فيما اعلم او في مئة اشبه له بالبيان كان لو
قال المدعى عليك الف فقال نعم او اجل او بلى او صدق او انا مقر به او بدعواك او بما ادعيت وليست منك ولا هو اقرار على شكل الا
لاحتيال السكون المتوسط بين الاقرار والانكار وقال المدعى عليك الف فقال نعم او خذها او وزن او خذها يمكن اقراره وكذا لو قال
انا مقر له قبل به ولو قال انا اقرها لوجهه انه وعدك ليقن باقراره ولو ليس عليك الف فقال بلى لزمه ولو قال نعم قبل لا يقر به والوجه الثاني
ولو قال اشرحه هذا العبد واستوفيت قال نعم فهو اقرار ولو لم يكن قاله عليك الف فقال فضتها او ردتها او اقرتني منها كان
اقراره ولو علق الاقرار بالشرط بطل فلو قال كذا لك ان شئت وشاء من هذا واذا شاء الله الا ان يفصل هذا الشرط لم يكن اقرارا وكذا
لو قال ان مائة زيدا ورضي فلان او شهد فلان ما او شهدا واذا ما واسم المهر فلك على كذا ولو قال لك على كذا اذا جئت فاس
الشهر لشركتي لزمه لو قال ان شهد لو قال ان شهد لك فلان صدقته لا نه قد يفصل الكاذب لو قال ملكك هذا الذي من فلان وخصتها
او فضتها منه كان اقرارا له بالذات بخلاف ملكها اعلى به لا احتيال العوفه ولو قال كان فلان على الف لزمه وكذا ان قال كان له على
وقضيه له اليمين وكذا لو قال في فضته منها ما نه ولو قال له عليك مائة فقال قضيتك منها خمسين الزم باليمين بعد اليمين ولا يمين
اليمين الاخرى على خيال جوع الضمير للمائة التي بدعها ولو قال له على الف قضيتها بأها لزمه والوجه عدم توجه اليمين في القضاء
لاخره في الخال كذا لو قال قضيتها بعضها والاقرار بالانفراد **المفصل الخامس** في الاستنابة وفيه خمسة اشياء
الاستثناء متصل ومنفصل فالاول يخرج ما بعد الاستثناء عما قبله بشرط ان الاتصال فقط عادة وبقيت في الاستثناء في
بقاء الاكثر وليس بمشبه والثاني يخرج قيمته المختص من المشتبه فيه بشرط ان كان غير مكمل او موزون منها كما لو قال له
عندك عشرة اقتر لا ثوبا او عشرة دينار الا عبدا فاذا اقر بشيء واستثنى منه كان مقرا بانباقي بعد الاستثناء واذا قال له على ثوب
الا عشرة كان مقرا ببعين ولا فرق بين ادوات الاستثناء مثل له عشرة مائة درهم ولبيس بها او خلا او عدا او ما خلا او ما عدا
او لا يكون او غيره ولو قال له عشرة غيره درهم برفع خبر لزمه عشرة ولو لم يكن من اهل الترتيب الزم ببعين **ب** انما يصح الاستثناء
لو اتصل ولو سكت للشعر كان متصلا ولو سكت سكوتا يمكنه الكلام فيه او فصل باحتمال بين المشتبه والمشتبه منه بطل الاستثناء
فلو قال له على كس حنطة وكس شعير الا كس حنطة وقبض شعير بطل الاستثناء الا كس شعير بطل ايضا الاستثناء المتعبر بالفصل بالاستثناء
الاول ولو قال له كس حنطة وكس شعير الا مقبض حنطة فيلانا الفصل هنا ليس اجنبي على اشكال **ج** لا يصح الاستثناء في المنوع
فلو قال له عشرة بطل الاستثناء لزمه عشرة وبصح الاستثناء الاكثر ولو قال له عشرة الا عشرة لزمه واحد وكذا لو قال عشرة الا ثوبا
وفر قيمته الثوب عشرة فانه بطل ولو قدر ببعين صح ولزمه واحد ولو قال له عشرة الا درهم بالرفع كان صنفه كذا فليزله لغير
د الاستثناء من الاثبات نفى من النفي اثبات فلو قال له عشرة الا واحد لزمه عشرة ولو قال له عندك شيء الا درهم او ما
عشرة الا درهم وكو نضبه فقال الا درهم لزمه درهم ولو سكت سكوتا يمكنه الكلام فيه او فصل باحتمال بين المشتبه والمشتبه منه بطل الاستثناء
خارجا من المشتبه منه فاذا قال له عشرة الا ثوبه والاثنية لزمه وبعين وكذا لو كان الثاني مساويا للاول واكثر مثل له عشرة الا
ثلاثة الا اربعة فليزله الاول والثاني اقل من الاول خرج منه من المشتبه منه الا اذا قال له عشرة الا اثنين الا واحد لزمه بغير

في صيغ النفي

في صيغ النفي

في صيغ النفي

في صيغ النفي

کتاب الافکار

لَكَ عِزٌّ مَالَةٌ
يَدِيْعَةٌ قَبْلُ
فَيُقَالُ
مِ

في لو خوص مسئلة الافرار وفروعا

او قال غصبته هذه الدار من زيد لا بل من عمرو لو قال غصبته ما من زيد وغصبها من عمرو لا فرق بين اتصال الكل وانفصاله
 اما لو قال غصبته هذه الدار من زيد وملكها العرفانها قد منح الى زيد ولا يتبرم لغيره لعدم تعارض الاقرارين وهو قال ملكها العرفان
 غصبته ما من زيد قال لا فرق فيها الى عمرو ويتبرم لزيد وكذا البحث لو قال هذه الدار غصبها الى زيد وهي لعمرو او هي لعمرو وهي لزيد
 وملكها العرفان لو قال هذه الدار غصبها من زيد غصبها الى زيد وفي الغرض احتمال لو قال نعم الى زيد وهم لو اقبضوا فعلا
 في لا اقبضوا لو كبر القبول **و** لو اقبضوا بعد ذلك فافترقوا فافترقا على المقتدرين والشيخ يعنى وليس يعتدل ببقية على الرقبة لجهت المالك
 ولو اقران المولى اعتق عبده قال قول المولى ولا بين الا ان يعنى العبد ولو اشترى المقر صرح في طرفه البايع يعنى على الشئ
 فان مات هذا العبد فله الميراث في الدار من تركته لانه مع صدقه يكون الولاء للمولى اذا لم يكن وارثا سواء ومع كذبه يكون الميراث
 لو عتق اقراره بما يقضيه سقوط له ثبوت في الاقرار اذا قال له على عشرة من ثمن خمر او خمر او ثمن مبيع فاسد لا يقضيه العشرة
 وكذا له على الف من ثمن عبدان سلمت له وله على الف باقرته ولو قال له على الف قطع ثم قال من ثمن مبيع لا يقضيه الا الف
 وكذا لو وصل على الاقوى سواء كان المبيع مبيعا او مطلقا ولو قال له الف غصبته الزم ولو قال الف فوجبل من جهة العقل قبل
 ولو قال من جهة الفرض لم يقبل ولو اطلقا لوجه قبول الناجر ولو قال ابتعت بخمار او ضمت بخمار او كفلت بخمار او قبل اقراره
 بالعتق ولم يثبت بخمار او لو قد شرط بطل الاقرار وفي تأخير اشكال ولو قال له عشرة لا بل تسعة الزم بعشرة الا واحدا
 اقرتم ادعى انه شهد مواطاة للمقر له تبعاه للعادة فوجب اليقين على المقر له وكذا لو اقره بالبيع وقبض الثمن ثم ادعى ان الاشياء
 قبض الثمن مواطاة وليس هذا تكذيبا لقراره على توهم بعض الناس اما لو شهد الشاهدان بالاقباض وشاهد واحد لم يقبل
 انكاره ولا يثبت له اليقين وكذا لو اقرت البيعة عليه لا اقرارا فانكر الاقرار لم يثبت اليقين له ولو اقره لا يعنى غير انماهم
 قال لفتيت بالعربية قبلت عوه بلا خلاف **ح** انما يبطل اقرار المذكرة اذا كان الاكراه على الاقرار ولا على غيره فاذا اكره على
 الاقرار لم يثبت الاقرار فاقترنه بغيره ولو اقره بغيره ولو اكره على اداء مال فباعه لم يثبت الاقرار على ذلك صحيح البيع لا يثبت
 على البيع **ط** يصح الاقرار لكل من يثبت له الحق فلو اقر العبد بغير القذف قبل سؤدد المولى وكذبه وللعبد المطالبة
 بذلك والمفوضون السيد ولو كذب العبد لم يقبل **ي** لو قال له هذه الدار سكنها وصية او طرفة احملي الحكم بالاقرار بالدار
 والاعلان الصائم لانها واقعة ما اثبتت بالاقرار بالحكم بالاقرار بالبدل ولا يكون اقرارا بالدار لان البدل تابع في كل العتق
 فثبت فيها حكم ذلك وله ان لا يثبت انما وان يعود في العادة بغيره غير المتعوض عنها **يا** لو اقره بغيره ثم اقره
 في مجلس اخر فان اطلق فيها او وصفها بمصنف واحد او بصفتين مختلفتين يمكن اجتماعهما او اطلاق احدهما ووصفها لآخر
 او اسندها الى سبب اخر فاما واحد ولو ادعى المقر له النفا برفعه اليقين ولو كان احدهما اكثر دخل الاقل في الاكثر ولو وصفها
 بصفتين متضادتين او اسندها الى سببين مختلفين تقابرا مثل ان يقول له درهم ابيض ثم يقول في وقت اخر له درهم اسود
 او له على درهم من ثمن مبيع ثم يقول له على درهم من قرض ولا يدخل الاقل هنا الاكثر **ب** اذا قال له على درهمين
 وقال اوردني الحنطة الزم عشرة من ثمن مبيع مع عشرة على ما يستعمله العامة لزمه اثني عشران كان من اهل
 الحنطة ولو قال اوردني درهمين في عشرة لم يقبل ولو قال اوردني درهمين في عشرة لم يقبل الحنطة وسئل عن مراده فان عيى العطف لزمه
 الدرهما والدينار وان قال سلمتها في ثمانية فطلبت اقراره بطلان السلم في الصنف وان كذبه قال لقول قول المقر
 له مع اليقين ولو قال له على امد درهم او دينار او له على درهم او دينار كان مقرا باحدهما ويرجع بالتفسير اليقين ولو قال امد درهم
 واما درهمان كان مقرا به درهم والثاني مشكوك فيه لا يلزم به **ج** لو قال اكره هذا فلان كان متناقضا ومجتمعا
 لان الاضافة قد يكون مع الاختصاص من دون التملك كقوله تعالى لا تحوزوا الثغمان اموالكم ولا تحزبوهن من يوثقن
 وقرن في يوثقن وكذا لو قال له فداوى نصفها او من دوى نصفها ولو قال له في هذه العبد شريكه صح وقبل تفسيره باقل
 من النصف **د** لو اقر الوارث بدين على الميت قبل اقراره اجماعا وتعلق الدين بالتركة فان لم يخلف تركته لم يلزم الوارث
 شئ وان خلف تخلف الوارث بين المضاء من غير التركة او من مالها ولم يلزمه اقل الامرين من القيمة او قد الدين وكذا البحث
 لو تعدل الوارث ثبت الدين باقرار الميت وبالبيعة او باقرار جميع الورثة فان اختلفت الورثة فضاء الدين من مالهم الزم كل واحد

على

بجلا عشرة

کتاب الفکر

14.

من الدين بقدر نصيبه من التركة ولو اقر احدهم وانكر الباقيون الزم من الدين بقدر ميراثه حتى يرضى بقضاءه ولو كانا اثنين لزمه نصف الدين او يورث نصفه في ميراثه ولا يورثه اعداؤه الدين اجمع او جميع ميراثه **فصل** في اوارع اثنان كسب ميراث التركة كالميراث ولا يتباع ما قرضها لاحدهما فذلك لهما جميعا وان لم يقض السبيل لا شراك له بشا ركة الآخر وكان على خصومه ولو اقر احداهما باجماع وكان الغرض بعضه للآخر والنصف علم التركة ان كان قد قلده اذ لم يكن كذلك لم يكن اعترف بالآخر واوعى الجميع او اكثر من النصف فله ما ادعاه ولو لم يدعوه لم يقر فكل آخر اخذ منه الى مدعيه او الى الحاكم حتى يثبت مدعيه **فصل** في اقرار الميراث من الاصل مع استقاء التهمة ومن الثلث منها ولا يبطل بالكتابة فلو اقر زوجة بميراثها او وريثة لزمه استقاء التهمة من حيث انه لا يقر حتى وبعد سببه لو يعلم البرائة منه كذا لو اشترى من وارث شيئا واقر له على المثل ولو اقر باقرار واحد من بينهم فطرفه ولو كان بينهم مضى في حق غيرهم من الاصل في حق المثل ولو اقر الوارث فالأقرب بالقبول ويرث من الاصل ولو اقر بميراثه المملوك له وهو اقرب الوارث التهمة فالوجه اعتبار التهمة فان انتفى صح الحق وورث المال وان وجد عرق من الثلث فان قصر الثلث عنوما يحمل الثلث من الباقي منه ومن التركة بقدر ما فيه من الحرية وكان الباقي لا يبعد منه **فصل** لو خلف الميراث فادعى شخص لبايعها وادعى الآخر الف دينار فقال الوارث صدقها فالأقرب حقا الورثة حق الوارث على العبد العتق وتورثها ميراثه ولا تركه سواء فقال الوارث صدقها فالأقرب عتق العبد **فصل** لو قال علي بن بكذا قبل تولي نصيبه سواء فتر بالانصاف او قبل او اكره قال له علي او علي بن بكذا لم يكن اقرارا ولو قال له علي وعلى الحابط كذا او كبر وجو الجميع عليه كذا لو قال له علي **فصل** لو اقره بيمينه بيمينه علم ما يملكه لم يخرج عن ملكه مثلان يقول فلان خاطب فله درهم ثم قبضه منه واعترف فلان فله درهم فله درهم استغنىه او اسكنه وادعى هذا ثم اسرجعها وادعى الآخر التوبة كذا لو قال عيسى هذا العبد ثم استخاضه فادعى الآخر ملكيته اما لو قال فلان منات الف درهم كانت حصة منه عندك فانكر الابداع وادعى الملكة فالقول قول المقر له **فصل** لو اقر بتبناح رجل ومات ثم صدق الزوج كعبد الموت بما قد صدق به وعليه ميراث الميراث وادعى عكس في يد رجل انه ابن فلان وامه ام ولد له فصدقه المقر له كذا في الميراث فالقول قول المقر له انما اجماع قبضه لو قال مات ابنك وبنك وتركك هذا المال الذي في يدي بكذا نصيبين لو ادعى ما عاك فانكر الآخر الزوجية فصدقه الزوجية الى البيتة **فصل** لو اقر بالحرية بعد اسلامه فقال اخذ من مالك الفأ حاله الحرب فقال لا تحب بل بعد اسلامه فالوجه سقوط التمسك كذا لو اقر بعتقه ثم قال قطع يدك واسمهلك مالك قبل العتق فقال بل بعد اقراره قال النبي بعد اسلامه اختلفت عليك خيرا وخيرا حاله الكفر فقال بل بعد اسلامه ولو تزوج مجهولا بالنسبة لا قرنتها له من فلان خارا فادعى ما عاك فانكر الاصل اجماع حق الزوج في النكاح فان ولد بعد ذلك لاكثر من سنة اشهرها الاغنيان الولد حر **المطلب الثاني** في الاقرار بالنسبة فيه **فصل** اذا اقر باين له ثبت نسبه بنو طاربعين ان يكون المقر بمجهول النسبة فلو عرف نسبه لم يصح الاقرار وان لا ينفذ عنه غير فلو نازع ادعى ان النسبة الابا لبيتة او القرينة ان يكون النبوة ممكنة فلو اقر بنبوة من هو مثله وان كان او اكبر منه واصغر منه لم يجر العادة بمثله لو بعت الميراث لو كان مملوكا لم يفتى عليه وان يكون الولد من لا قول له كالصغير المجنون او معتد المقر ان كان ذا قول ما غير الولد من الانساب فلا يثبت نسبه لا يتصل بمقر المقر فاذا اقر بنسب غير الولد للصلح لا وادى له حقه المقر به توادنا بينهما ولا يثبت ثوارثا الى غيرهما الا الى اولادها ولو كان له وريثة مشهورة من قبل اقره في النسبة **فصل** في اقرار بولاد الصغير فكم وانكر لم يثبت الى انكاره لثبوت نسبه وكذا لو اقر بولاد حلاله لم يثبت لان الاب لو جحد بعد اقراره لم يقبل منه كذا لو اقر بالمجنون ثم زال جنونه وانكر ولو مات مجهولا بالنسبة قرنتا ان يثبت نسبه صغيرا كان ام كبيرا ولو سقط هذا اعتبارا بالصدق سواء كان له مال او لم يكن ويكون ميراث المقر لو اقر باين له نسبه مثبتا نصيبا كان ام كبيرا ولو سقط هذا **فصل** اذا خلف ثمة فادعى ما عاك فان كانا عاكين ثبت نسب الثالث الاثنا وكما من غير ثمة ثبت النسبة فلو انكر الثالث الثالث لم يثبت نسب الثاني وباخذ الثالث نصف التركة والاول الثلث والثاني الثلث والآخر هو ثمة نصيب الاول ولو خلف اثنين معا وعي النسبة فادعى الثالث ثبت نسبه مع العاد ولو انكر الثالث اجماعا لم يثبت اليه تناو وفي التركة ولو كان المقر بعد ما وانكر الآخر لم يثبت نسبه لكن يشارك في الميراث فباخذ فضل ما في يد المقر من ميراثه على الثلث والنصف والمقر الثلث والآخر الثلث والآخر ما في يد المقر اصل ذلك ان الوارث اذا اقر بدين لم يجب دفع جميعه بل قد خصه فلو مات الميراث فثبت المقر خاصه شارك الآخر

卷之四

في الوفاق الاقرار والافراء بالنسب

١٢١

اذا اقر باخ

وان كان لها ولد اعطاهم مخرج صلوات

الافراء

في اثبات النسب الاثباتين ذكرين عاينين ولا يثبت بشهادة رجل وامرأتين ولا بشهادة النساء وان كثرت الشهادة وجعل بين
 ولا بشهادة فاسقين وان كانا قد ثبت ولا باقرار جميع الورقة اذا لم يكن فيهم عدلان ولو شهدا اثنان من الورقة وكانا عدلين ثبت
 النسب حتى باقى الورقة ولا يشترط تصديق باقهم **هـ** اذا اقر الوارث في الظاهر بمن يحجب دفع الباطن فيه فلو خلف الميت ابا فاقتر
 باين دفع البتة التركة وكذا الاخ من الابوين وابن الابن اذا اقر باين الصديق لو شهد الاخوان وكانا عدلين باين للميت ثبت
 واخذ الميراث ولا يكون ذلك وراو لو كانا فاسقين اخذ الميراث ولم يثبت النسب ولو اقر احد الابوين وانكر الآخر دفع المقر جميع ما
 به وكان النصف للآخر ولو كان منهما زوجة فاقترت بالابن فان صدقا ما اختار الشئ ودفع الباقي الى الولد وان كذباها دفع
 اليها ثمن والى الولد باقى نصيبها وهو ثمن الآخر والى الاخوين الباقي فكل وارث في الظاهر اقرب من مولى منه دفع النهر جميع ما في يده
 ولو اقر ميتا وله دفع اليه من نصيبه بنسبه نصيبه ولو اقر الاخ بولد من دفعة فصدقا فاقترت بالتركة ونسب الاخ وثبت النسب لو
 صدق كل واحد عن نفسه لم يثبت النسب ثبت الميراث ودفع اليها ما في يده ولو تناكر ابيها لم يثبت الى انكارها ولو صدق
 احدها صاحبه ورث الآخر فالتركة بينهما نصفين ولو كانا قوامين لم يثبت الى انكارهما المذكر منها سواء متجاكما او مجدا احدهما
 صاحبه ولو اقر الاخ بنسبه طهنته ثبتت له اخوان صدقة والامتناع في الميراث **و** لو اقر العم باخ للميت ثم اقر باين فان صدق
 الآخر دفع المال الى الولد وان كذبه اخذ الاخ المازع عم القم للابن مثله ولو كان الثاني مائيا للثالث ابا اقر القم باخ الآخر
 فان صدق الاخ الاول فعلى التركة اليها بالسوية وان كذبه فعلى التركة الى الاول وعزم القم للاخ الثلث نصف التركة ولو اقر
 الوارث بزوجه لم يكن لها ولد اعطاه نصف ما في يده ولو اقر بزوج آخر لم يقبل ولو اقر بقراره الاول لم يقبل في حق الاول
 وبغيره للثاني ما حصل الاول ولو اقر بزوج له ليس له ولد اعطاه ما في يده وان كان لها ولد اعطاه ما في يده
 اقربا منه اعطاه نصف الوارث ولو اقر بثلثة اعطاهما ثلثا حد هاد ولو اقر بربعة اعطاهما ربعا حد هاد
 نكح يمين له فان صدقته الاولى في الثانية كان الربع والثلث بينهما ولا يقر بينهما شيئا ثم صدقاه على الثالثة فعلى اليها نصيبها ثم
 ان صدقته على الرابعة فثبت في نصيب الزوجية بالسوية من غير عزم ولو اقر بربعة فاحدة ثبت لمن الربع والثلث بالسوية من
 غير عزم ولو اقر بثمانية لم يثبت الا ثلثا انكاره الاول لم يثبت الى انكاره وعزم لها ربع حد النصيبين ولو كان للميت زوجة
 فاقتر الوارث باخرى فان صدقته الاولى اقسمتما نصيب الزوجية وان كذبه لم يكن للثانية شئ لان الفضل الذي يستحقه
 في غير المقر كذا ما يكون صدق ذلك كان خلفا من ابي اخا من امر فقير الاخ من لا يرباخ للبيت فان صدقته الاخرى كانت الاكلا
 شئ لسوا اقربا منه اخا من ابوين او من ابين من اقلان مائة في غير المقر ولو اقر باخوين من امر دفع اليها ثلث ما في يده لا غير
 باشر اكهم في الثلث فكل واحد شئ وفي يده من مولى شئ ونصف شئ ففضل في يده نصف شئ وهو ثلث ما في يده **ف** لو
 نسب المكلف فانكر لم يثبت النسب فان المقر ثم صدقته المكرث ثبت نسبه ووث ولو اقر رجل بزوجته امرأة واقترت امرأة بزوجته
 رجل فلم يثبت المقر الا بعد موته ووثه على اشكال واذا ثبت النسب بالافراء والمصدق في حق البائع او بالاقرار في حق المظلم
 ثم انكر المقر لم يقبل انكاره ولو انقاع على الرجوع عنه لم يثبت النسب ولو اقر المراء بولد قبل اقرارها سواء كانت ذكرا او انا
 اقتر ببنوة صغير لم يكن اقرا بزوجته امه وان كانت مشهورة بالخبر ولو اقر ببنوة امته وليس لها زوج لم يحق به وعلم محرم
ح لو كان له امثال لكل منها ولد فقال احدهما ولد من امته فان كان لكل منها زوج يمكن للحال الولد له يصح اقراره ونحو ذلك
 الله الزوجين ولو كان لاحد منهما زوج دون الآخر انقضت الى الولد الاخرى لان الذي يمكن للحاقه به وان لم يكن لواحد منهما
 واقتر السيد بوطيها مع الحق الولدان به اذا امكن ان يولدا بعد وطية لو امكن في احدهما دون الاخرى انقضت الى من امكن
 وان لم يكن اقتر بوطيها صح اقراره وثبت حرة المقر بغير مكلف البتة وقبل يمينه ولو ادعت الاخرى ان ولدها هو الذي اقتره
 فالقول قوله مع اليمين ولو مات قبل التعيين قال الشيخ يمين الوارث فان منع اقرح بينهما ولو كان له امه لثلاثة اولاد
 زوج لها واقتر بوطيها فقال احدهما مولى صح وطية البتة فان عتق احد منهم ثبت نسبه حرة والآخران ردوا واشبه
 المعتنق فما استخرج بالقرعة وكذا لو لم يمين مولا الوارث **ط** اذا خلف بين فاقتر احداهما بانيات وانكر الآخر لم يثبت النسب
 واخذ المقر بثلث ما في يده المقر فلو مات المذكر خلفا با وصديقته على امره ثبت النسب ان كانا عدلين ودفع ثلث ثمن

كتاب الجحالة

١٢٢

كتاب الجحالة

وإذا كان على المال ولا على النفس شيئا لا بد من أن يقول الله تعالى من قد عذب الله دمه

منها

أبوه ولو أقر شخص فأنكر الله نسبه من البتة استحق للمرة الكلال لأن بقيم المثل البينة بالنسبة إذا أقره البالغ شاركه
فالمباركة لم يثبت النسب لومات المقرة رثة المقر له ولوما المقر له لم يرثه المقر إلا أن يكون قد مضى وقت ثبت نسبه برثه ولا تستدل في
غيرها إلا إلى كراهة دون غيرهم من ذوي النسب لأمع التصديق لها فلو أقر يتيق عليه ثبت حريتها فلو أقر على آخر غصبها
وأنها عبداً فتمد له لم يقبل شهادتها ولا لجل العقوبة المشاهدة على المولى فينبط ذلك **كتاب الجحالة**
مصورها أن يقول من قد عذب مثلاً فلا فله درهم وصنعها اللفظ الدال على الأذن في الفعل شرط عوض فلو رده الإنسان ابتداء
من غير جعل فهو متبرع لا شئ له وكذا إذا رده من لم يبيع فدا مائة قصد التبرع ولو كذب الغشوق قال قال فلان من ردفه درهم
لزمه كونه الجاحل ولا ينفي إلى القول بفتح على كل عمل مقصود محلك ذلك كان معلوماً مثل من خا طوبى وفتح عنه فله دينار
أو مجهولاً مثل من قد عذب فأن مائة الرذيلة وبشرط في الجاحل هل له الاستخبار ولا بشرط تعيين العامل أما الموضع فلا
وان يكون معلوماً بالكيل أو الوزن أو العدد ان كان أحدهما ولو كان مجهولاً مثل من ردفه درهم شي أو ثوبه عبداً ثبت الرذ
أجرة المثل ولو قبل له بخير أو نجل المجهول أو ذالم منع الجحالة التسليم مثل من ردفه درهم نصفه ومن ردفه ثلثها كان ردها
ولو قال من ردف من بلد كذا فله دينار فتم من نصف الطريق استحق النصف لو رده من ابعده من البلد لم يستحق عن الزيادة شيئا
عين الجحالة الواحد فتم غير لم يستحق جباراً ولو قال من ردفه دينار فرة اثنان تشارك في الجمل ولو عين واحد فتم غير
لقد معارضة العامل الحمل ان يكون الكل للعامل وان يكون النصف لشيء للمعاور وان قصد طلب أجرة فلا شئ له وللعامل
النصف لو جعل الكل من الثلث جعل الزيد من الآخر شيئا وبجهاً فكل واحد حاد ثلث ما جعل له ولو كانوا أربعة فكل واحد ربع على
هذا وكذا الحاروي بينهم في الجمل لو جعل بعضهم مقبلاً وبعضهم مجهولاً فجاؤا به جمع فله صاحب المعاومة ثلث حبله وللجهول ثلث أجرة
المثل ولو جعل على فعل يصد عن كل واحد منهم استحق كل منهم حبله كما لا مثلاً ان يقول من دخل يادى فله درهم فدخلها جماعة استحق كل واحد
درهما بخلاف من ردفه عبداً ويستحق العامل الجمل بالسليم فلو جاء به إلى البلد فرب لم يستحق الجمل وإنما يستحق الجمل إذا بذله لجاهل أو لا
فصلت الضالة في هذا الشأن قبل الجمل لزم التسليم ولا أجرة له وكذا لو تبرع الجحالة جارة قبل التلبس وبغيره فلا تلبس العامل وجب على
الجاهل دفع أجرة ما عمل فلو أتم العامل العمل بعد جوع الجاحل وعلم به بالتحريم لم يستحق أجرة على التمام سواء دفع الجاحل الباقي عمل أو لا
ولو لم يعلم بالرجوع استحق الجمل كماله مع الفعل ولو رجع العامل عن العمل قبل أن يمد له استحق أجرة على ما عمل ولو رجع الجاحل عن
الجحالة الأولى جحالة أو بدا وانفصل عمل الأخير ولا بد من الجمل فإن عتبه لزم دفعه مع العمل وان عتبه لزمه مع الرذ أجرة المثل وقد
في ذلك الآتي إذا لم يغير المالك ربه دنا من غير المصروف دنا وان ردف من المصروف كذا فله قبل في العجر لو نقصت قيمة العبد عن القدر
الشرعي وجب غير نقصا درهم عن القيمة سواء كان الرذ مقرر أو لا باق أو لم يكن وقال الشيخ رحمه الله أنه على الأصل وهو حسن ولو اشتد
المالك الرذ ولم يبدل أجرة لم يكن للرذ شئ ابتداء كذا الرذ العامل من غير جعل مطلقاً ومقبلاً من المالك سواء في ذلك العبد وغيره
والأمة ليست كالعبد فلو أطلق المالك الجمل فثبت له أجرة المثل لا المفكر الشرعي ما البعير شامل للذكور والإناث ويقع استحقاق الأجرة
على تمام العمل فلا يستحق البعض البعض حتى ما العبد على باب الدار وهو قبل التسليم فلا أجرة له ولو أنكر المالك كونه لأجرة أو طهر
في عبد معتق أو سعى العامل في الرذ بان يقول العامل حصل في يدك عبد الجمل وقال المالك بل قبله فاعول قوله ولو اختلفا في
فقد الجمل أو خلفه لقول قول الجاحل على انضمام مع مائة شئت للعامل أقل لا من من أجرة المثل وقيل قال الشيخ بثبت الأجرة المثل
ولجمل الجاحل على نفي ما ردها العامل لا على ثبوت ما ردها ولو قرأ الجحالة بمائة صح مثل من ردفه اليوم فله كذا أو من ردفه هذا الجاحل
في شهر فله كذا بخلاف الأمانة ولو قال من ردفه درهم دينار فله دينار استحق نصف دينار ولو قال من ردف

عبدك من بلد كذا فله دينار فله درهم من غير ذلك البلد لم يستحق شيئا ولو رده من بلد شرط

المنصف الطريق فمثل العبد لم يستحق عوضاً ولو قال من ردف قطعت فله كذا

استحق العامل العوض بالرد لا بمجرد الوعدان على نفسه

الحال ثم الجحالة الثالثة من غير الإحصاء

على المثل إذا ما جعل الجحالة

١٢١

وإذا

كتاب اللفظ

١٢٤

الكفار عليها ولم يبق فيها مسلم واحد ولو ثبت فيه كفرها مسلم احدا الحكم بكفرها بما لا مر ظاهرا في الموضع الذي حكمنا
فيه بالاسلام فلما ادعى كفره بغيره واقام بينه حكم بكفره واذ بلغ اللفظ واسم فهو مسلم سواء كان من حكم باسلامه وبكفره
اعنف الكفر هو من حكم باسلامه فهو مرتد بسناب فان تاب لا اقل الا ان يوجد في دار الحرب فيها مسلم واحدا الحاقه بالكافر
الاصل في مجرده لو كان حينا مبرا او وصفه الاسلام حيل بينه وبين الكافر الصبي غير المتبر والمجنون لا يفتوا باسلامها لا تبعاء والتبعية
ثلث جهات اسلام الابوين فكل من ولد عن مسلم او مسلمة فتر مسلم وان طوى اسلام احدهما حكم باسلامه في الحال وكذا لو لم
احدا لا جدا او الجدا اذا لم يكن الا فرجيا ولو كان حيا فنفى شبهة نظر واسم السابى اذا كان منفردا عن الابوين عند الشيخ ولو
اشرفه المسلم ومعه ابواه لم يحكم باسلامه لو باعد الكافر من مسلم لم يحكم باسلامه لان الاثر انما هو ابتداء الملك تبعه لدا
من وجد في دار الاسلام حكم باسلامه اللفظ لا ولا عليه لاحد من المسلمين بل هو سائبة يتولى من شاء فان شاء ولا وارث له فيه
ثلاثا في اللفظ ان لم ينو احد فاعلمه الامام فاذا جنى خطأ فذهب على الامام وكذا لو كانت عمدا وهو صنف لو كان كبير
جعله لقصاص لو جنى شبه العمد فالدن في ماله ولو قتل خطأ فالدن في الامام ولو قتل عمدا فحجر الامام من القصاص واخذ الدن
مع بدل الجاني لها ولو جنى عليه الطرف عمدا فان كان بالغاً اقصر وعفى على مال ومطلقا وان كان صغيرا فقال الشيخ لا يقص
ولا باخذ الدن لعدم معرفته مراده وقت بلوغه كالأطفال ولا يقص له ابوه ولا الجاني كالأوجه عنك جواز استيفاء الامام ما هو صالح
من النصاص والدن مع بدل الجاني كذا في الطفل وان كانت الجناية خطأ وهو صغير اخذ الامام الدن ويتولى ذلك اللفظ او لا يشر
مختصة بالخاصة وعلى قول الشيخ رحمه الله ينبغي من الجاني ان يذنب بلوغه فاسد العقل تولى الامام استيفاء حقه انما عاى اللفظ
بملك كغيره ويدقاضه بالملك فكلما اوقف عليه واوصى له وقبله الحاكم او وصي له فهو ملكه وكذا ما كان متصلا به وكان متلفعا بمنفقه
فيه عليه كونه الملبوس وما هو مشدق اوفى به من الجاني كالتبر والسقط وما فيه من فرش ودرهم والثياب التي تحته وعليه
الدن المشدقة في ثيابه والمشدقة في ثيابه والشدة وعليها النجاسة والدار الوجوه فيها وما وجد فيها اماما يوجد عبدا منه
في غير داره او خبئه لو كان مدفونا تحته وان كان معه رقبته مكنونه ما نه على انكسار فلا بد له عليه في القبر منه مثل ما يوجد بين
يديه او الخباية نظروا كلها حكم بانه ليس له فهو كاللفظ يا اذا بلغ رشدا فاقرب على نفسه بالرق حكم عليه اذا لم ير حرمة ولا
كان مدعيا لها ولو لم يقر بذلك حكم له بالحرمة فلو قد فذ فان صد بلوغه حد ثمانين فلما ادعى الفاذن انه ذوق وادعى المقد
انحره فللمشيخ قول احدهما الحكم بحرية ظاهر وهو الا فرق لهذا وجب القصاص من الحر والمفرج بحصول الشهادة ولو قطع حر طرفه
وتنازع وجب القصاص لو قد في اللفظ خرا وادعى الرقبة فمن اوجب من علمنا انكسار الحد على العبد فلا يجزى من اوجب
فالوجه سقوط نصف الحد بيب اذا ادعى احد بغيره وهو صغير الحق به فان كان حرا مسلما دفع اليه الزم بالنفقة عليه ان كان
عبد الحق به ولا حضانه ولا نفقة عليه لا على مولاه ولا يحكم بقرته وان كان نقيبا الحق به ولا حضانه له وعليه نفقة ولا يحكم بكفر
نعم لو اقام الكافر بينة فالأخرا الحكم بكفره وكل موضع حكمنا بشيوة نسبة للرجل فلا يثبت في طرفه وجهه وان عراه اليها الا ان ثبت
المراة ولو كان المدعى امرأة لم يثبت نسبة فيها الا ان يبلغ وصدقتها او يقيم البينة ولو ادعى بغيره مسلم وكافر وعرو وعبد ولا يثبت
قال الشيخ يحكم به للسلام والحرية نظروا ولساويا واقام احدهما بينة حكم له وان قاطب بينة اخرج بينهما وكذا لو عريت عواهما عن بينة
ولو كان اللفظ احدهما لم يحكم له به بغير البينة او الزوج المبرأ منها هو في المالك لو كان المدعى احدا الحق به ثم جاء آخر فاعلم بزل
عن الاول وقبل لو ادعى الامر بغيره ثبت نسبة عا فلا يلحق به زوجا ولو ادعى الامر ان حكم له في البينة فان سقطنا او تعارضنا اخذ
الفرقة ولو ادعى رجل وامراة فلا يخارص الحق عا لا احتمال حصولهما عن نكاح بينهما ولو قال الرجل هذا ابني من زوجتي وصدقته
الزوجة وقال امراة اخرى انها ابنتي فهو من الرجل ولا يرجع دعوى الزوجة **باب** لو ادعى في اللفظ مدعى انفسا البينة فان
فقدت سقطت عواها والبينة تشهد بالملك والابد لم يثبت الا بشهادة رجلين او رجل وامراة رجلين وان شهدا بولا
سمعت فيه شهادتهما اربع شهادات فان شهدا باليد فان كان اللفظ لم ينع لعلنا بسببه ولسمع ان كانت لغيرة وان ادعى الرقبة
يذبح بعد بلوغه كلف البينة فان اقامها بطلت نصرة اللفظ وان فقدت سقطت اللفظ حكم عليه بالرقبة اذا لم يكن ادعى الحرية
او لا يبطل تصرفاته السابقة على الامر ولو اقر اللفظ برقبته لرجل فكذبته انفسا الرقبة عنه فان عاد اقر بها لآخر فالوجه حكم

احكام الفناء والمنقذ من الحيوان

١٢٥

عليه السلام انما يكفيه الثاني لو اقر بالرفقة بعد النكاح فان كان ذكرا قبل الدخول فمخ النكاح في حقه وعليه نصف المهر وان كان
 بعد الدخول فمخ عليه المهر كله وذلك كما مر من قبل يتبع بالمهر وسبق في بقية من نظر ولو كان اللقب الله فالنكاح صحيح في حقه
 كما قبل الدخول فلا مهر وان دخل فليس له اقل الامرين من المقي والشر ونصف وان طلقها بعد الدخول اعتدت هذه المرأة
 العدة حتى ازوج في الطلاق ولهذا لا يجزى بالدخول وان ماتت اعتدت هذه المرأة لان المقلب فيها حق الله تعالى ولهذا وجب في
 الاولاد احرار لا يجزى بينهم وان جنىها بوجوب الفضا من فعله لقود حر كان الجنى عليه وعبد لا اقا غيرهما والرق وجب القود
 وان كانت خطأ وتعلقت بوقته فان كان الارث اكثر من القيمة والنجانية ما بقى على الاخر واستوفى بما في يده ان كان ذكرا مال
 ان جنى عليه كان الجاني حر سقط الفضا من وان اوجبت فالأبارق وجب اقل الامرين من ولو اختلف الملقط والمنقذ
 اصل الاتفاق قال القول قول المنقذ على المردف لو زاد في القول قول اللقب في نفي الزايد ولو كان اللقب مالا او انكره الا
 منه فالقول قول المنقذ انما لا يثبت له الملقط لانه امين والوجه ان المنقذ لا يستعمل بمقتضى الاتفاق الا باذن الحاكم
الفصل الثاني في المنقذ من الحيوان وفيه سبعة مجزاء المملوك من الحيوان البهيض كانه واحد في الحيوان مكره
 الامع تحق الملقط فبغير طلق ولا يجزى له شهادة عند اخذه ثم يستحب يجوز ان يقر المولى على المنقذ ببيع البهيض او جده في كل
 دفعة لم يجز اخذه وكذا لو وجد في غيرها اذا كان صحيحا فان اخذه ضمنه بئرا بالسليم الى مالكة ان جده ولو لم يجز ما لم يجز
 ليرسله في المحمي ان كان مالا باع له كما لو حفظه ثمة لما كره ولا يبرأ الملقط لو اقر في موضع النقاطة وفي غيره ولو وجد في غيره
 كلامه كانه واحد من جملتها واخذ وعلمه الاخذ ولا ضملا لانه كالتلف ليرسله لصاحبه ليطالب به **ج** الاثنان
 حكم الذئب والبقرة حكم البهيض البهيض فان جدها في غيرها فلا يبرأ ولا ما مر من غيرها صاحبها من جملتها واخذها وتملكها ولا ضملا في غيرها
 اشكال من حيث عدم ضمها عن الماء وعلمه متساها من الشيا شملت الشاة فارق البهيض لوجه جواز اخذها في الشاة ان
 وجد في لفلة جاز اخذها لانه لا ينفع من ضمها والباع فهو معصية للتلف وتجوز لو ابيع بين التملك والضم وبين اخذها
 امانة في يده فمضاجها ولا ضمها بين الدفع الى الحاكم لحفظها او بيعها على مالها ويوصل ثمنها الى صاحبها ولا ضمان
هـ حكم ضمها الا بالبر والنفق الذئب والبقرة حكم الشاة لو جاز الملقط المستوع لاخذ الشاة فيها اما ما يمنع من ضمها الباع لظهور
 كالتبوير والبر عن كالتبوير والصواب اذا ملكته ثم فصلت لربها كالتبوير المهور فلا يجوز اخذها الشاة كما يمنع كالتبوير
 كالتبوير في الامناع ولو كانت الصبوة ميتة وخشيت اذا تركت رجعت الى الصحرى وعجز عنها صاحبها فالوجه جواز النقاطة
 الا ما مر منا بغير خلاصة على وجه الحفظ لصاحبها ولا يلزمه التعريف بل يعرف بالمنقذ ولو كان المنقذ مالا ما مر منا بغير
 لزوم التعريف لهما مع احتمال العدة لان الضوال تطلب عندهم ما لو اخذها غير المامد غير ناسية لحفظها صاحبها فانه مضاعف لانها
 الوايلة عن صاحبها اما لو وجدها في موضع يحتاج عليها منه مثل ان يجدها في ارض مسبعة بغير علمه على ثمنه فليس له ان يتركها
 على حالها او يبيعها من دار الحر يحتاج عليها منهم او يبيعها لاما لها ولا مري على خلو وجه جواز اخذها للحفظ ولا ضمها فان حصلت
 في يده دفعتها الى الامام او ناسية لا يملكها بالشرع فيلزمه رد الشاة بذلك فيها وكل ما يحصل من الضوال عند الامام فانه يهد
 بغيرها ويهد بها باقها ضالة فان كان له خمر في مكانها فيه وان ذاب الصلحة في بيعها باعها وحفظ ثمنها مبدان بجلها وبخضها
 في اذ وجد الضوال في الميزان لم يجز اخذها سواء كانت مسبعة او لا واخذها تخير بين ما كملها صاحبها امانة وعليه بقية ثمنها
 من غير جوع بما على المالكين وبين ضمها الى الحاكم فان لم يجز الحاكم انفق وجع بالتفقد ولو كان ثاة حبسها ثلثا ثا مائة فان
 صاحبها دفعها اليه ان لم يأت باعها وتصدق ثمنها والوجه عند جواز ثقاتها في يده والاتفاق عليها من غير جوع وعليه ثمن
 البيع فالوجه جواز اخذها الثمن لصاحبها ومع الصدقة فالوجه الضمان يجوز النقاطة الكلب المستع به ويلزمه التعريف منه
 فان لم يجز صاحبها منع من انشاء مع الضمان وان شاة ما حفظه امانة من غير ضمان يجوز لكل احد اخذ الضالة في موضع
 الجواز من بالحر وغيره عائل وغيره حر ومهر مسلم وكافر يترفع ولا لطف ولا الجوز منها ما يجزى ويولى التعريف عنها
 سنة فان لم يجز صاحبها منع من انشاء ثمنها فان المالك فعلا المصلحة من الابقاء امانة او التملك لهما **ي** اذا وجد الشاة
 في فلاة جاز له اكلها في الحال باطل العلماء كقولهم عليه السلام خذها ما على مالك ولا عليك والذئب يلزمه حشد الغنم وجاز

ورود من مال السنة
 المهر من ماله لم يثبت
 به السيد

بطل

انما منه
 لو اختلف في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله
 في قوله

کتاب اللفظ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

في النفاط الصبي والعبد واحكام التبريد

لما وكذا المذبر والولد والى الجواز المكاتب لا تقع لعلنا على نص في نزاع اللقبين من المالكين وضمها فليكن التبريد
 انما لفظ العبد بغير مولاه تخير الولي مع علمه من الاخطاء والتبريد فاذ اضمحل تحول ملكها ان شاء وصلى العبد والى وحفظها بالصاحبه
 ولا ضمها وبين انقائها في بدا العبد ضمان على الولي وقبل عليه الضمان فليكن التبريد بالانها اذا لم يكن اميناً والوجه الاول اذا اعرضا العبد
 حولا وتخير مولاه الضمان فله ذلك عليه الضمان ولو نوى العبد التملك لم يمتنع الوجه انه حينئذ يكون ضاماً يتبع بها عبد العبد ولو انتم
 العبد من غير علم مولاه فعلى له مولاه في التملك بعد الحول ملك العبد ومن السبيل ان شاء المالك مع العبد ولو تلفت القطعة في
 بدا العبد قبل الحول فلا ضم الا مع التبريد فيتبع جناح وكذا لو تلفت بعد الحول الذي هو السبيل التملك على اذا النفاط الصبي التبريد
 الولي من يد وبذلك له بعد مده التبريد لو تلف الصبي من ان تلف من يد اخذ الضمان لانه ليس له الامانة ولم يسلط المالك عليه
 بمخلاف الا بدع فان قصر الولي لم ينتزعه من بدا الصبي حتى تلف وتلف في يد العبد على الولي وكذا التبريد في المجنوبي او عني
 السيد عبد بعد الا نفاط كان له انتزاعها من يد لانه اكتساب الاخرى لانه لا يشرط في النفاط العبد ان المولى ولو علم العبد
 من مولاه شرفاً عنه وسلمها الى الحاكم ليعرفها ثم يدهنها الى سيد بعد الحول بشرط الضمان ولو علم سيد الحاكم بما فعلها او
 اخذها منه عرفها حولا ثم تلفت من غير شرط من احدتها فلا ضم وان كان المولى في التبريد تعالى الضمان من شاء المالك منها
 والمالك بشرط اذا عجز عبد النفاط حكمه حكم العبد العن اما من قبل العجز فحكم المحر وكذا الخطي حكمه حكم المحر مطلقاً ومنه
 بعضه كان يدين ويكن مولاه هبانه وخلقه في الهياكل فيكون بين النفاط في يومه ان لم يكن هبانه في يومها ولو كان السيد مشركاً
 اشترى فليطهره لهما يا لملك للقطعة قبل الحول ان نوى التملك عليه الضمان السيد ولا يشترى الرجوع الى بيتا الخ فليطهره ولو نوى قبل
 الحول التملك فليطهره قبل الحول وعليه الضمان بعد ذلك يخلو في ملكه بعد الحول بغير هذه التوبة السابقة وينظر الى توبة اخرى لا يجوز
 الاول ولو نوى قبل الحول ثم حال الحول ففي دخول القطعة في ملكه من غير توبة التملك حولا ان اقرها عند عدم الدخول فلا ضمها
 بهط او يئوى التملك بالنسبة الى المالك ولا توبة على المالك ولا على الملتقط وينتبه ضد الاحكام لو قلنا
 بالتحول بغير خيار **باب** اذا عرفها حولا بارتكاز ملكها سواها كان غنيا او فقيرا ولا يجوز الصدقة بها ولا يفرق في ملكها الى قوله
 لتعرفت ملكها بل يكفي التوبة لا ينظر الى النقص ايضا ويملك الملتقط القطعة ملكا عري بغير خيار جواز وجدها المالك كان غنيا
 بخلاف الملتقط من فقير او المثل بوضاء على اشكال لو وجدها المالك معبوبة كان الملتقط نوى التملك وجب عليه الا ان يشترط ان كان
 من قبله او قبل غيره ولو طرد في القطعة بعد التملك وجب على الملتقط النسيان كان مثلباً والا فغيره والوجه ان التوبة المعبره قيمه وقت
 التملك وهل يملك الملتقط القطعة بعد التبريد السيد بغير عوض وثبت في منتهى وانما يتجدد العوض في منتهى عطا المالك كما يشهد
 ملك الزوج لنفسه لصدا بالطلاق وبغرض ثابت في منتهى لصاحبها فله خيارا قال الشيخ في بعض كتب من جبال المالك لا
 بينة التملك في اذكر كبد الضمان يتعاقب به مع التوبة ولو ما في الملتقط بعد التبريد بنية التملك انقلبت الى وشرط ذلك ولو كان قبل
 التبريد عرفها وتلفت لاحكامهم كقولها بالوث **الحج** التبريد واجب على الملتقط نحو نوى التملك بعد الحول والاحتياط
 له يوم الامه ولو ان فائدة الحفظ وصولها الى المالك اما يتم بالتبريد مدة التبريد حولا ويجوز ان يكون الحول عقيب الاخطا
 بلا فصل لقولهم علمهم ان انقلب فقرها سنة عقيب الفاء وقصد التبريد دون الدليل فيبقى ان يكون من التبريد يومه لو وجد ان
 وبعده على المذبح ويجوز ان يكون في السنة ولو فرق التبريد جاز قبل واما ما يروى الاسود فمقتضى انها غير الصدقات والفتا
 عند اجتماع الناس في ايام المواسم للاعياد واما الجمع فمقتضى الناس مكانه الاسواق وايضا لما وجد الجوامع مع الناس كالمساجد
 وغيرها ينبغي ان يكون موضع النفاط ان كان في بلد ولو ما فيه لم يفرق في السفر في بلد او وكذا لو وجد في الصحراء كونه داخل
 المسجد وكيفية ان يذكر الحين فانه يقول من ضاع له حبيب فصدقه ولو لم يكن اولى فيقول من ضاع له مال او شخص فله ان يقول
 التبريد بنفسه بنائين وجد مستبها والا استاجر من مال الملتقط لا يرجع به على المالك سواء قصد الحفظ او التملك قبل التبريد
 وكذا لفظه فلا يصح فله ان يبعث التبريد لو دفع الملتقط من القطعة شيئا الى من يبرئها الزماته للمالك فليكن ما خيل التبريد
 حرام فلو اخر عن الحول الاول مع امكانه اتم ولا يحق التبريد عنه بالتأخير لو ترك بعض الحول عتقا فيه وفي الحول الثاني ما ترك
 من الاول وعلى كل التقديرين له التملك بعد التبريد حولا وكذا اذا صار ضاماً وعرف منه ملكها ان شاء وقبل لا يجزى التبريد الا

الملك المذبر والولد والى الجواز المكاتب لا تقع لعلنا على نص في نزاع اللقبين من المالكين وضمها فليكن التبريد
 انما لفظ العبد بغير مولاه تخير الولي مع علمه من الاخطاء والتبريد فاذ اضمحل تحول ملكها ان شاء وصلى العبد والى وحفظها بالصاحبه
 ولا ضمها وبين انقائها في بدا العبد ضمان على الولي وقبل عليه الضمان فليكن التبريد بالانها اذا لم يكن اميناً والوجه الاول اذا اعرضا العبد
 حولا وتخير مولاه الضمان فله ذلك عليه الضمان ولو نوى العبد التملك لم يمتنع الوجه انه حينئذ يكون ضاماً يتبع بها عبد العبد ولو انتم
 العبد من غير علم مولاه فعلى له مولاه في التملك بعد الحول ملك العبد ومن السبيل ان شاء المالك مع العبد ولو تلفت القطعة في
 بدا العبد قبل الحول فلا ضم الا مع التبريد فيتبع جناح وكذا لو تلفت بعد الحول الذي هو السبيل التملك على اذا النفاط الصبي التبريد
 الولي من يد وبذلك له بعد مده التبريد لو تلف الصبي من ان تلف من يد اخذ الضمان لانه ليس له الامانة ولم يسلط المالك عليه
 بمخلاف الا بدع فان قصر الولي لم ينتزعه من بدا الصبي حتى تلف وتلف في يد العبد على الولي وكذا التبريد في المجنوبي او عني
 السيد عبد بعد الا نفاط كان له انتزاعها من يد لانه اكتساب الاخرى لانه لا يشرط في النفاط العبد ان المولى ولو علم العبد
 من مولاه شرفاً عنه وسلمها الى الحاكم ليعرفها ثم يدهنها الى سيد بعد الحول بشرط الضمان ولو علم سيد الحاكم بما فعلها او
 اخذها منه عرفها حولا ثم تلفت من غير شرط من احدتها فلا ضم وان كان المولى في التبريد تعالى الضمان من شاء المالك منها
 والمالك بشرط اذا عجز عبد النفاط حكمه حكم العبد العن اما من قبل العجز فحكم المحر وكذا الخطي حكمه حكم المحر مطلقاً ومنه
 بعضه كان يدين ويكن مولاه هبانه وخلقه في الهياكل فيكون بين النفاط في يومه ان لم يكن هبانه في يومها ولو كان السيد مشركاً
 اشترى فليطهره لهما يا لملك للقطعة قبل الحول ان نوى التملك عليه الضمان السيد ولا يشترى الرجوع الى بيتا الخ فليطهره ولو نوى قبل
 الحول التملك فليطهره قبل الحول وعليه الضمان بعد ذلك يخلو في ملكه بعد الحول بغير هذه التوبة السابقة وينظر الى توبة اخرى لا يجوز
 الاول ولو نوى قبل الحول ثم حال الحول ففي دخول القطعة في ملكه من غير توبة التملك حولا ان اقرها عند عدم الدخول فلا ضمها
 بهط او يئوى التملك بالنسبة الى المالك ولا توبة على المالك ولا على الملتقط وينتبه ضد الاحكام لو قلنا
 بالتحول بغير خيار **باب** اذا عرفها حولا بارتكاز ملكها سواها كان غنيا او فقيرا ولا يجوز الصدقة بها ولا يفرق في ملكها الى قوله
 لتعرفت ملكها بل يكفي التوبة لا ينظر الى النقص ايضا ويملك الملتقط القطعة ملكا عري بغير خيار جواز وجدها المالك كان غنيا
 بخلاف الملتقط من فقير او المثل بوضاء على اشكال لو وجدها المالك معبوبة كان الملتقط نوى التملك وجب عليه الا ان يشترط ان كان
 من قبله او قبل غيره ولو طرد في القطعة بعد التملك وجب على الملتقط النسيان كان مثلباً والا فغيره والوجه ان التوبة المعبره قيمه وقت
 التملك وهل يملك الملتقط القطعة بعد التبريد السيد بغير عوض وثبت في منتهى وانما يتجدد العوض في منتهى عطا المالك كما يشهد
 ملك الزوج لنفسه لصدا بالطلاق وبغرض ثابت في منتهى لصاحبها فله خيارا قال الشيخ في بعض كتب من جبال المالك لا
 بينة التملك في اذكر كبد الضمان يتعاقب به مع التوبة ولو ما في الملتقط بعد التبريد بنية التملك انقلبت الى وشرط ذلك ولو كان قبل
 التبريد عرفها وتلفت لاحكامهم كقولها بالوث **الحج** التبريد واجب على الملتقط نحو نوى التملك بعد الحول والاحتياط
 له يوم الامه ولو ان فائدة الحفظ وصولها الى المالك اما يتم بالتبريد مدة التبريد حولا ويجوز ان يكون الحول عقيب الاخطا
 بلا فصل لقولهم علمهم ان انقلب فقرها سنة عقيب الفاء وقصد التبريد دون الدليل فيبقى ان يكون من التبريد يومه لو وجد ان
 وبعده على المذبح ويجوز ان يكون في السنة ولو فرق التبريد جاز قبل واما ما يروى الاسود فمقتضى انها غير الصدقات والفتا
 عند اجتماع الناس في ايام المواسم للاعياد واما الجمع فمقتضى الناس مكانه الاسواق وايضا لما وجد الجوامع مع الناس كالمساجد
 وغيرها ينبغي ان يكون موضع النفاط ان كان في بلد ولو ما فيه لم يفرق في السفر في بلد او وكذا لو وجد في الصحراء كونه داخل
 المسجد وكيفية ان يذكر الحين فانه يقول من ضاع له حبيب فصدقه ولو لم يكن اولى فيقول من ضاع له مال او شخص فله ان يقول
 التبريد بنفسه بنائين وجد مستبها والا استاجر من مال الملتقط لا يرجع به على المالك سواء قصد الحفظ او التملك قبل التبريد
 وكذا لفظه فلا يصح فله ان يبعث التبريد لو دفع الملتقط من القطعة شيئا الى من يبرئها الزماته للمالك فليكن ما خيل التبريد
 حرام فلو اخر عن الحول الاول مع امكانه اتم ولا يحق التبريد عنه بالتأخير لو ترك بعض الحول عتقا فيه وفي الحول الثاني ما ترك
 من الاول وعلى كل التقديرين له التملك بعد التبريد حولا وكذا اذا صار ضاماً وعرف منه ملكها ان شاء وقبل لا يجزى التبريد الا

كتاب الميراث في الميراث

٢٢٩

دارهم

ضاه والالة لفظه ولو ذهب الكلب القهلا لصغر عن صاحبه شاء فلم يجبه شيء في الارض ايا ما سقط في داره وحل له حيا فاجابه
 رده الى الكلب وكذا لو دغاه فلم يجبه فضا بشكك ولو اخذت ثيابا من الحمار فوجد بها لم يكن له اخذها فان اخذها كانت لفظه ولو
 وجد من ثوبه ندى على ثيابها فتركها عوضا عما اخذها بان كانت المأخوذة اجرة لم يقع اشتباه اخذ القول باية النص من غير تقييد
 لان مقصود الترفيع اعلام صاحبها بها ولو دللت الترفيع على الاشتباه بان كانت المأخوذة اجرة فمما كان باعها بعد الحول ملك من ثمنها
 فلو فتم ثوبا كان لبا في لفظه ملكها ومعه للمالك ولا فرق بين ان يبيعها بعد الحول بان كان الحاكم او جديا ذنرا اما لو باع قبل الحول بان
 الحاكم فيه كذلك وان باعها بعد ذنر لم يضر البيع وكان لصاحبها فمما كان باعها بعد الحول ملك من ثمنها ولو انقطع في
 دار الحرب لم يفسخ عزم فيها مسلم فلو وجدها على الظاهر لان يكون خادرا م بامان غلبه الترفيع وكذا لو كان
 فيها مسلم وبهلكها دون الجاني **ك** اذا مات المملوك قبل ان يملكه الترفيع عرفها الوارث في الحول لا ينفق الى الاستثناء ثم تجوز في الملك
 والاحتفاظ وان مات بعد ملكه الوارث فان باعها اخذها من الوارث بمثل وجوز الترفيع او المثل العين ولو كانت
 معتقة فالملك غريم للتبطل بها او بالتفيع وبنار الترفيع ولو لم يملكها كان للوارث ثمنه ذلك ويكون الترفيع موقوف على
 بنو الوارث للملك ايضا فلو ماتت لاصنها الا بالتفيع ولو لم يعلم ثمنها ولو وجد ثمنه للملك غريم لان الاحتفاظ به لم
 حكمه لزم لان العمل براه الذمة مع احتمال التلف غير تفريط وكذا البيع في الوارث **ك** لو عرف المملوك او الضال او البطل او غيره
 المنصوب والابن في غير بلد فقام ببنية تشهد على شهوده بالصفة لزم دفع البطل الى التمسك في الارض مع اختلاف الاعيان وبكيفية
 احدا انك هو لشهد طبا العين ولا يجزى عمل العبد الى بلد الشهود سواء تعدد عمل الشهود ولا يسع على من يملكه ولو ادعى الحاكم
 ذلك صلاحا فان تلف العبد قبل الوضوء وبعد الوضوء عوامه من المدعي الترفيع والاجر **ك** لو ترك ذابيه ملكه من غير
 ملكها الاخذ لها ولو تركها لرجع اليها او ضلت عنه فمما كان الكفا وعليه النفقة ان يوفى الاخذ الرجوع به ولو تركه مضافا لم
 يملكه اخذه لانه لا يفتي عليه التلف كما لو ترك العبد للعادة بامكان تحلفه لو اخذ العبد والمناع وذهبا الى المالك هل يجرى
 اجرة تحلفها فيه نظر اقرب الثبوت ان كان قد جعل المالك له جعلا او الاخذ بها الفاء وكما في الجرح في التمسك فالاجرة باية
 المخرجين اهلوه ولن رموه بنية الاخراج له فالو جبرته لهم ولا اجرة لمخرجهم مع التبرع ولو انكسر الترفيع فخرج بعض المتاع بالتمسك
 وخرج البعض ما غرق فيها فمما كان رتبة عن الصادق عليه السلام ما اخرج الجرحا فخرج المتعوض فهو مخرج ادعى امراد بول الجرح
 على هذا الحديث **ك** ان ارجعها دون الذمة حل الترفيع من غير تقييد فان اقام صاحب الترفيع وفيه المملوك فمما كان
 نالها ضمن الترفيع وكذا ما يجرى في الوضوء الخريف ولو وجدها زاد على الذمة فاشترى به جارية ثم جاز المالك كان للمطالبة بالماء لا
 يجرى على اخذ الترفيع ان جازته ان انقضت قبل ذلك ولم يجز لبيعها والتحقق ان الملقط ان اشترى بعين المال قبل البينة كان
 الحكم ما قاله الشيخ رحمه الله وان اشترى في الذمة وجعل الحول لنفسه كانت الجارية للملقط وعليه المال ومن وجد كثره او اقله
 اليه بغير شك ان له وشرائه في الميراث وان انتقل اليه بالبيع عرفه بالبيع فان عرفه والا اخرج خمدن بلغ النصاب كان الباقي لغيره
 او جلا الطعام فاكله لم يسقط عنه الترفيع ولا فرق في باية الطعام بين وجدته في الصحراء والبلدان فلا يجزى في البلد
 المشرك كان رتبة الارض المعادن والمياه والنافع فمما كان **كتاب الميراث**
الفصل الاول في اقسام الارض وقسمها **باب** ما قسم الله الارض بين اربعة اقسام **الاول** ارض من ارض
 حايها اهلها طوعا من غير قتال كالارض التي يشترى ما عاقره واموات في العام لا يبايعك لم يسمو فقه ساير انواع الغنم
 فالاشيخ رحمه الله فان تركوها خرابا اخذها الامام وقبيلها من يترها واعطى صاحبها فمما كان اعطى المثل قبل حصص الباقي وتكر
 في بين مال المسلمين ايضا لم يمنع من اذ لم يزلت وجعل الارض ملكا لا يتصرف احد فيها من غير نية وامام للوادع في ملك
 خاصة لا يملك احد الا حيا بما لو باذن له الامام ولدته شرط ومع الاذن يملكه **الثاني** ما اخذ بالشفعة وهي ما انا
 رقت الفسخ واموات فالعامر المسلمين طلبة الفسخ وغيرهم والامام يقبلها من يترها بها براه من المصلحة والملك والبيع
 خبر ذلك وعلى المثل اخرج ما قبل به يخرج منه الامام والخمس والباقي ضمة في بين المال نص في مصالحهم من سدا الثغور
 تجبه لساكنيها القناطر غير ذلك من المصالح ولا ذكوة فيها بوجدها من الرقبة بل نصيب كل واحد المسلمين لا يبلغ النصاب ما بقي

كتاب الميراث في الميراث

مال المسلمين

كتاب الخيال في الأرض

١٣٠

في الخيال في الأرض

بعد ذلك المتقبل يخرج منه الزكاة بلوغ ضاها ولين لا يبيع شيء من رقبته غدا لا أرض ولا وقفها ولا هبتها ولا غيرها ذلك لا يشترط
 المسلمين فيها فاطنة ولا عام بقلها من قبل الغيرة عند انقضاء المدة ولو ما لم يبيع خباها ما كان المال لها معة من مواسمها فاطنة
 حلا الموان منها وقت الفسخ فاتها لا ما خاصه **الثالث** ارض الصلح وهي ارض الخيرة صالح اهلها عليها ويلزمهم ما صلح
 الامام عليه من انقضاء او الثلث غير ذلك وليس عليهم غير ما اذا اسلموا كان حكم ارضهم حكم ارض من اسلم اهلها عليها طوعا وقهرا
 عنهم الصلح لا يفسد خبره ولو باعوا ارضهم من مسلم ولا تنقلت الخيرة الى غيرهم لوصولها على ان الارض للمسلمين كان حكمها حكم
 المفتوح غرة وهو لا يملكون ارضهم ببيع لهم النصرة فيها بالبيع الشرع وغيره من انواع التصرفات والعامان يردون ويقتضون في ذلك
 الصلح بعد انقضاء مدة الصلح بحسب ما يراه من زيادة الخيرة ونقصانها **الرابع** كل ارض يخلو اهلها عنها او كانت مواتا فاطنة
 فاتها لا ما خاصه وله النصرة فيها بالبيع الحبة والشرع وغير ذلك حسب ما يراه وكان له ان يقبلها من شاء بما شاء ونظامها مبداه
 القبالة من قبل الى غير ذلك الارض التي احببت بعد مواتها فان المحي اولها النصرة فيها ما دام يقبلها غير فان امتنع كان لا ما
 نظامها عنه على المتقبل الزكاة ان بلغ نصيبه لنصاب كذا الامام وتلخص بهذا ان بلاد ارضان بلاد الاسلام وبلاد الشرك فلك
 الاسلام ما عامه وهي لا ياباها خاصه واما موان فان لم يجر عليهم ملك مسلم فهي لا ما خاصه وان جرى عليها ملك مسلم فكل
 فان كان لما لك لو ارضه معارف ما هو احول لا يخرج من خيرة عن الملك نصا لا يصر لغير احبها وان لم يكن صاحبها متبعا
 لا ما خاصه لا يملكها المحي من دون اذن الامام وبلاد الشرك عامها لهم وموانها لا ما مان لم يجر عليها ملك احدهم
 ان جرى عليها ملك احد من متبعي منى لم يجر ان لم يكن معلوما منى لا ما مان فلك غير بين العنمين الا في شيء واحد وهو بلاد
 الشرك تملك بالقهر بلاد المسلمين لا يملك بذلك **ب** الموان هو ما لا يتنفع به لعطلته ما لا يقطع الماء عنه ولا يشهد الا
 عليه ولا يشهد ما ولو غير ذلك وبالحيلة لا يرضى الخرب للارض من حالها موان من متبوع مواتا بالفتح اليه والواو واما الموان من غير
 الميم وسكون الواو فهو الموان الذي وجب وجب موان القلي بفتح الميم وسكون الواو وهو الذي لا يفهم يتعلق بها الاحكام مثل
 احباء وحجى اقطاع وقد بينا ان هذه الارض لا ما خاصه بل لك احباؤها الابدان وادنه شرط في الاحياء سواء كان
 من العنمين او لم يكن والذي لا يملك الاحياء ولو اذن له الامام غايبا كان المحي حق بما دام قائما بغيرها فان تركها
 اثاره فاحباها غير كان الثاني احول فاذ اظهر الامام كان له دفع يد عنها وما هو بقرب العام بفتح حاء او امكن مرفقا له
ج المرجع في الاحياء الى العادة لعدم تخصيص الشارع عليه فيجوز له ان يخلو ما كان قاطبا بطلب كناه ينفق الى الحياط ويؤ
 بحسب او قصد في السقف كعضده ما بطلب خيط ينفق الى الحياط خاصة ولا يشترط في السقف لا يتأق الى البروز او بطلب للبروز
 الى الحج بالبرز والمساءة وسوق الماء اليها لباقة شبهها ولا يشترط الحرج ولا الزرع ولو زرع او غرس ساق لما تحقق له
 ولو عضد الشجر في المشابه او قطع الماء عن معارفه ما يابا من احيا ولو زرع من كفضب في شجرة او غيره لم يكن
 ما حيا واما الخبز فيكون المبرور او خضر خشبك بشرط في الملك بالاحياء او رسته ان لا يكون مملوكا لمسلم فان ذلك يمنع
 من مباشرة الاحياء والموان اذا بفتحها الكفا ارضهم فاستولوا عليها طاعة لم يملكوا بالاسناد ولا يحصل لهم الاولون من
 دون الاحياء **الثاني** ان يكون حيا للعام كالطريق والشرك حريم البير العين والحياط **الثالث** ان لا يضره ملك
 موطن للعبادة كعمرة والمغرة من غير ما لا يضره بل للعبادة كالبير في الجواز نظر اقربا لعدم **الرابع** ان يكون
 حجر أو سبق الحجر لم يجر احباؤه وللحجر معة من الاحياء فان تمها فاحباها لم يملك **الخامس** ان لا يكون مقطوعا من امام
 الاصل اقطع النبي بلال بن الحارث العتيق واقطع الزبير بن عوف فانه جرى من حقه حتى قام من جوفه فقال اعطوا
 من حيث وقع الطور وملكه قبل الاحياء حكم الشجر فليكن احباؤها **السادس** ان لا يكون قد خلت النية ولا مقام الاصل مع بقا
 الحاجة فاقه لك فيبدا المنع من المشاكلة الشجر لا يقبل ملكا بل اولونه واختصاصا فان غلب على غيره كان الثاني بمنزله ولو
 مات نوارنه احول له ولو باعه لم يبيع لانه لم يملكه واذا اقتصر على الشجر واصل المارة الزمة لا ما مان بالاحياء والحقانية منها
 غير فان امتنع اخرجه من يدك وارسل الاموال امتد نظره ولو احبا غير في مدة الانتظار لم يملكه وان احبا بعد المدة ملكه المحي
 في هذا الطريق الموان بكرة في ارض باحة من ارضه بل يبيع ارضه وهو الاقوى فبينا عدل الثاني عن الاول بهذا

فان كان في بلاد الاسلام ورواها او يملكها من يرون زرعها وكان الامام

في هذا العالم وطرقه واما

المذكور من الشرب مطروح ترابوا الحجاز على جانب لوكار النهر في ملكا آخر فشا وعائنه حربه فقص به لصاحب النهر بنا على النهر على
 وحربه نهر المطروح الثاني صحيح وهي التي تسقي منها بالناضح وهو الجبل الذي السقى الدرع ستون ذراعا فبقا عدل الثاني في غير ما مضى هذا القدر وحق
 ما بين العين الى العين خمس مائة ذراعا في الارض الصلبة والذراع في الرخوة وروى محمد بن علي بن محبوب قال كتبه جلال القسبة عليه السلام
 رجل قال لثقة في ربة فاذا رجلان يجرقاه اخرى فوضعا يكون بينهما في الجدة حتى لا يضر بالآخرى اذا كانت صغيرة وروى في موضع عليه السلام
 على حب لا يضر احدهما بالآخر وقضى رسول الله صلى الله عليه وآله ان يكون بين الفئتين في العر إذا كانتا رضى خوة الفذراع وان كانت
 ارض صلبة يكون خمس مائة ذراع وحريم الحائط في باح مقدار اربعة الخاضعة عند الاشهاد وللدار مقدار مطروح ترابها وصياها
 او ملك الدخول الخروج هذه القدر ان كلها انما هي في الاذن بالمباحة الخوات ما في لملك المعونة فلا حريم لها وكل واحد ان
 يضر في ملكه بحسب العادة وان تضر وصاحبه لا ضار ولو اتخذ حماما او موطئا للقصا والجدار لم يمنع وكذا لو كان يتكاد الجار بالريح
 كالمدبر ولو حفر لسان في ناره بشر او ارجاه ان يجفر نفسه بشر في ملكه بقرب ملك لم يمنع منه وكذا لو حفر بشر في ملكه واد
 جاره ان يجفر في ملكه بالوعة او كنفه لا يمنع منه وان كان ما البالوعة والكنف عندك الى جداره ولو حفر حدها في ربة
 الحجاز وعون منها بحيث ليس ما جاره اليه لم يمنع من ذلك ومن كان له موضع فاذا جاره غرس شجرة ليس في حرمها فقلشها بالارض
 لم يمنع منه ان لم تدخل العروق في الحائط في ما كان يتعلق بمصالح القرى كمرعى الشبان ومخبطها وسبل مائها ومطرح فناءها وروى
 والانه لا يجوز احبائه ولو كان لسان شجرة في موات فله حرمها مقدما على غيره من حرمها في النخل من غير اهل ولا حرم
 ارضا وغرس في جانبها غرسا بغيرها عصانه الى المباح او كبري عروقه اليه لم يكن احبائه ولو طلب لا حيا كان للغاب منه
 ولو سبق الى شجر مباح فضاه واصلمه فهو حق في حرم ما به صلاح العام كالطرق وغيرها مادكرنا ان حريم العام لا يهتج
 ملوك اصحاب العام حرم الحجاز يمنع الناس من رعي الشجر والكلا في ارض موات فلو كان الغريم من الجاهلية اذا انتج بلد غصبا
 استعملها على جبل او مرتفع ثم استحو الكلب وقوله من كل ناحية من سبع سوية بانها فحيتا ثم سوية حرم من كل ناحية لنفسه
 مع العامة فاسواه ونهى عن رسول الله صلى الله عليه وآله عز وجل ان ينافي من الضيق على الناس قال لاسم الله ورسوله فاقبضها
 فان تلقى صلى الله عليه وآله ان يجي لنفسه وللمسلمين كما حكي عليه السلام انتفع بحبل الهماجرين بالفتح بالنون وليس لاهل المسلمين ان يحموا
 لانفسهم لا لغريم احبائهم اما لا اصل فان له ان يجي لنفسه وللمسلمين عندنا في ذلك امام ان يجي لحبل الجاهدين والاصل
 ونعم الضوال والجزيرة ولا يضيق على المسلمين في حياه فاذا حكي النبي صلى الله عليه وآله والامام مصلحة فزال جاز تقض الحق وتثبت
 في ملك الانسان كل ما له منع غيره منه في الامان يقطع احاد الناس قطيع من الموات وهو ينفذ لاحتصاصه لا انما كان
 احبا المقطع ملكه بالاحتيا والاذان لا من غير الاقطاع ثم احبا ملكه والا كان للامام شرعا عود ولو طلب لا مهال لغدرا
 بعد ذواله ولو سبق سابق فاحبا لملكه الا ان يكون باذن الامام لا ينبغي للامان يقطع احدا من الموات ما يمكنه غارها
 فيه من الضيق على الناس في مشترك بالافائدة فيه وليس له ان يقطع ما لا يجوز احبائه كالعادن الظاهرة فيجوز ان يقطع
 الباطنة **الفصل الثاني في العادن وفيه** مباحات العادن في ظاهرها باطنة والظاهر ما لا يستحق حبل
 المطالب استنباط وتوصل الى ما فيها من غير مؤنة كالمح والنقط والكبريت والقيروا والموسيا والكحل والبرام والباقي في حيا والرعاء
 مقال العين واشياء ذلك والباطنة ما لا يوصل اليها الا بالعمل والتؤنة كحان الذهب والفضة والحديد والحيا من الرصاص
 البلور والقيروا وزج وغير ذلك مما يكون في بطون الارض والحيال ولا يظهر الا بالعمل والتؤنة عليها وقد اختلف علماء في انما
 في ظاهرها وباطنها فقبل انها الامام خاصة ويجعلها من الاصل على هذا القول لا يملك الاحبا من دون الامام وقال آخر من انما
 للمسلمين لا يتحصل الامام منها المتكامل يكون في الادوية النبي هي ملكه واما ما كان في ارض المسلمين ويسلم عليه فلا يهتج
 وهذا عند اقرب الب العادن لظاهرها لا يملك الاحبا ولا يخص بها احبائها ولا بالتعويض كقولنا ولا بالهجرة ولا باقطاع
 السلطان بل هي مباحة كالباء التجارية فمن سبق الى موضع منه لم يمنع من ان يخرجه من الموات ولو قام برطوخا فوجده لا يمنع
 ولو سبق اليه لسان اخره بينهما ان لم يكن الجمع بينهما ويجعل ملكها او يقسم لخاصة يدها وكل من اخذ شيئا من المعد ملكه ويجعل
 الخسوف **ج** العادن الباطنة يملك الاحبا ويجوز ذلك ما اقطاعها لثاء ولو كانت ظاهرة كان حكمها حكم العادن الظاهرة

١٠

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ

كتاب الحيا والنبأ

سبع

١٣٢

ملكها ملكها
لا من غيراها
كان غامرا واطنا
ما لو كان غامرا
وكذا الواسع
فما من غيراها
بجانبها
او اقلها
فما من غيراها
او اقلها

كتاب الحيا والنبأ

فصل في
حقيقة

وانما ملكها ونحوها اذا كانت طنة لا تظهر الا بالملك احبا لها يكون بالحرف عليها حتى يبلغ نيلها ونظيرها ان ملكها الحي من ذلك
للانما رقاها ولا ينبغي ان يقطع الامانة المقتطع على عمل لا يتحقق على الناس من غير فائدة ولوسبق اليها احكاما ولي نازحا
وليس الا نما من غير ذلك قطعا عنها بغيره وان عمل فيها عملا لا يبلغ به النيل فهو محجور بغيره ولو لم يكن عليه كفا فان عمل احبا للامانة
انما العمل والخطية وهل لو ذكره فاعيد فانه ثم يطلب جدا لا من كس الارض الموت احبا اما ان كان ملكها فان ظهر
فيها معد قبل احبا فان كان احبا فملكها وملك المعد ايضا ولو كان له الى جانب الحق ارض موات اذا حفر بها بئر سبق
الميراثا وصلا لمحا صحت ملكها بالاحياء ولو حفرها انسان كان وليها من غير وكذا لو اقطعها باها الامانة كان ولي
لو شرع انسان في حفر مملكه ولم يصل الى المستوي كان وليه وليس الا نما اقطاعه لغيره ولو حفر آخر من ناحية اخرى لم
يكن الاول منع له وصل الى ذلك لم يكن له منع الا نما ملك المكان الذي حفره فالعقبة الذي في الارض لا يملكه بذلك
فاذا وصل البئر غير من جهة اخرى الوجه المنع وان الاول يملك حريم المعد ولو ظهر في ملكه معد بحيث يخرج النيل عن ارضه
فحفر انسان من خارج ارضه فملك له لو اخذ ما خرج من ارضه عند اشكال ببناء من الاول انما يملك ما هو من اجزاء ارضه
ولو عمل بها هي ارض المشرق من جهة وصل الى المعد ثم فتح البلاد المسلمون لم يكن المعد غنيمته ولا يملك القاتلون ويكون عمل
الا با حدة كالموات انه لا يعلم هل قصد الجاهل التملك فغنيمه او النسي على الاصل الا با حدة لو ملك انسان معدا فغنيمته
غيره بغير اذنه فالحاصل للمالك ولا اجر للمالك لغيره بالعمد او عمل باذن المالك على ان ما يخرج به للعامل قال الشيخ لا يفتح
منه مجهولة لا يفتح فملكه الا ان يجد عقد الحصة بعد الاخراج ويفضله باه ولا اجر للعامل الا ان يعمل لنفسه وانما ثبت الاجر
اذا عمل لغيره بعمل صحيح او فاسد فبذلك ان من له من ربه بغيره المجهول لغيره قبله الموقوف صفاء ولا شيء له من الزرع و
الاجر على عمله باذن المالك ولو يمتن اجرة ثبت له اجرا مثل ان كان العمل ما يستحق عليه اجرة وان عتق اجرة معبته صحيح كذا
المجالة ان كانت مجهولة ثبتت اجرة المثل ولا يثبت ما جعل له والوجه عندنا ان المالك اذا اذن له في العمل لنفسه كان با حدة
له الرجوع فيها اخذ العامل ما اذن له المين با حدة ولا اجر له لو رجع المالك ولو قال له العمل فملكه كذا الحاصل بشرط ان يمتن
المال صحيح لو استاجر له محفر عشرة اشبع في ذلك بدنا رجع لا نالها اجارة معلومة فان ظهر عرفه من قبل الاستاجر ان المحفر
بدنا رجع لجهالة العمل لو قال ان استخرج فيه فملك بدنا رجع جهالة الحصة لجهالة مع جهالة العمل ان كان العوض معاوما
الفصل الثالث في مياه وفيه ط مباحات اقسام الماء ثلاثة محرمة الاولى فهو ملك لغيره باجماع العلماء
وما الا نهار وما الا باردا والاول فمما اما غير مملوك او غير المملوك اما ان يكون عظمها كالنيل والفرات والدجلة وغيرها
منه فبئس كما في عدم الضرر بالسقي منها فمما لا يزاوم فيه ولا كل طاحل ان يسه كفتاء او يكون صغيرا يزعم فيه الشا
ويقع فيه الشاح او يكون سبلا لبناء جراهل الارض الشاربه منه ويقصر عن كفايتهم فيبدا من في الاول منهم هو الذي
يلحق به وبجلب على الماء للزرع الى الشجر الى القدر وللحق الى الساق ثم يوصل الى الذي يليه فوضع كذا ذلك الى ان
ينتهي الا اذا حفر الى حلبة ان لم يفضل عن الاول شيء او عن الثاني او عن بلهم فلا شيء للباقيين لانهم ليس الا ما فضل ولا يجوز ماله
قبل ذلك فان ادى الى تلف الاخر الاصل في ذلك قصة الزبير مع الانصاري في شراح الحق ولو كان ارض صاحبها على مخالفة بالعلو
والسفل سقي كل واحد على حدة ولو استوى انسان في القرب من القوية اخضا الماعينها ان امكن في الاضيق فبذلك من يقع له
كان المالا يفضل عن احدهما سقي من يقع له الفرعة بقدر حصته من المائتم تركه للاخر وليس له السقي بجميع المساقاة الاخرى في الاضيق
والفرعة للفقير في استيفاء الحق في اصله بخلاف الاعلى والاسفل فان الاسفل لا حق له الا في فضل الاضيق لو زادت ارض
احدهما افسد الماء على فائدة الارض لسواها الزايد من الارض في القرب في شق جزء من الما لو كان لهما عودهم شرب من غير
غير مملوك لو قيل فاما آخر ليجي موانعهم الى راس النهر من ارضهم لم يكن له ان يتقي بلهم لانهم ليسوا بملك ارضا ملك
حفرها ومراقبتها فلا يملك حفرها بطال حقها الا في رايته ليس لهم منع حفرها ذلك الموات كان حصة حقهم في النهر في الموات
فلو سبق انسان الى سبل ماء لم يفتح غير مملوك فاحبا في اسفله موانعهم احبا لغيره فمما كان الاول وهو اسفل
المنع الا ان ثلث في ثلث الماء لهما النهر المملوك فان كان سبع الماء وماو كان ثلثه في جماعة في استنباط عين واجلها فانهم

ملكها

احكام المياه وحمل الاربار

١٣٣

محمدر

اخلف
٤

ملكوها لان ذلك احب اليها ان يهدى العماره الى قصد ما يجرى تكرار الانقاع مما على صور غار يشتركون فيها وفي ساقها عذر ذلك
نفقهم عليها فلو ملكوا الماء وليس احد النضر فيها لاذنهم ضربا او عرفا كالوضوء منه والشرب الغسل غسل الثوب بخلاف
سواء الى ام شية لكثرة مع قلة الماء فانه ضرر على المالك وان كان النهر باعدها المباح بان يأخذ من غير كبرها او يتصل النهر
لا يملكه وانما هو بمنزلة شجرة في الحيا فان اتصل بالحفر كالأحياء وملكه وان لم يحفر الماشية لان الاحياء يحصل بالتمشية لا بالقوة
مالكا لقدر النهر من كل جانب بحرية ايضا والماء الحاصل في هذا النهر المالك الاول كونه على غيره ولا يملكونه بحرية بل يكونون كالأشجار
من غيرهم قال الشيخ رحمه الله **ب** لو كان النهر المملوك لجامعه كان ماؤه بينهم على قدر النفقة على عمله وكذا الأصل فان كفى
الجميع فلا بحث والافان تراخوا على قيمته بالماليات وغيرها صح وان شاقوا فيه الحاكم على قدر حقوقهم فيه فوضع شبه
صلبه وجر منوى الطرفين والوسط فوضع على موضع مستويا لارض في مصدا الماء فيه ثوب متساوية في النفقة على
كل من حقوقهم يخرج من كل ثوب الى ساقية منفردة لكل واحد منهم فان حصل الماء في ساقية منفردة بين ان شاقوا الحق بان يكون
لأحدهم نصفه وللآخر ثلثه والثلث سلسله جعل فيه ثوب لصاحب النصف ثلثه بصرف ساقية عشرة شتور ولصاحب الثلث
اشنان ولصاحب الباقي من ثوبين من كل جانب في عشرة ثوبين لصاحب النصفين وفيه نصيب في كل
لأحد من الآخرين ثلثه نصف ساقية ولو كان لشدة الخمسة منهم ارض قديمة والخمسة بعدة جعل لأصحاب النهر خمسة
ثوبين لكل واحد ثوبين الباقي خمسة ثوبين في النهر الى ان يصل الى أرضهم ثم يقسم بينهم قسمة اخرى لو ارادوا احدثهم ان يجر
ماؤه في ساقية اخرى لنفاستهم في موضع آخر من غير الا برضا ماله ولو قلنا بمقتضى الشريعة رحمه الله في ان هذا الماء غير ملك
لأرباب النهر بل يكون أولى من غيرهم **ج** لو كان النهر مملوكا لم يكن له في غير ماله ولا رباي النهر بل يكونون أولى
من غيرهم **د** لو كان النهر مملوكا في غير ماله لم يكن له في غير ماله ولا رباي النهر بل يكونون أولى من غيرهم
كان السابق **ج** اذا حصل نصيب الشان في ساقية كان له ان يبقى به ما شاء سواء كان له اسم شرب من هذا النهر او لم يكن
ان يبطئه من لينة به وكذا لو كان له وان احدهما الى در غير باق فظهر احداهما الى غير الاخرى جاز له فتح باب بينهما وكذا لو كان
لينة من هذا النهر ولا جاز له ان يبقى بذلك الماء ارضا لا يملكها فيه كذا لو كان للذولاب يعرف من غير ماله لو كان جاز ان يبقى
بنصيبه من الماء ارضا لا رسم لها فيه لكل واحد من الشريكين في النهر المملوك ان يصف في ساقية المخصصة به بما يحب من
اجر غير هذا الماء فيها او عمل وحملها او دولة عناية وغير ذلك من التصرفات ما النهر المشترك فلا يضر احد منهم فيه شيء
من ذلك الا برضا اربابه جميعا ولو اراد احد الشركاء ان يأخذ من ماله النهر قبل حقه شيئا لينة به ارضا في أول النهر او غير او اراد غير
الشركاء ذلك لم يجز ولو ارضوا النهر المملوك الى ملك الشان فهو مباح اذا كان منبع الماء مباحا كالطاولي بشر في ملك
الشان فانه لا يملكه بذلك **هـ** اذا قسم الشركاء ما النهر المشترك بالمهاياة صح اذا جعل حق كل واحد منهم معلوما كان مجاز
لكل واحد يؤمن اقل او اكثر وكذا لو قسم النهر الى ساقيات اذا ضبطت ولو ارادوا احدثهم ان يصف ارضا لا حق في النهر في
نوبته او يؤثر به غير او يضره بلاء جاز اذا لم يضر الحظمة والنهر ولو اراد ان يجرى مع ما به في هذا النهر ماء اخر جاز له في نوبته مع
عكس الضربا لو حبه الجواز **و** اذا احتاج النهر المملوك الى كبرى او سد ثوب فيها او لصلا حاشية او شيء منه فعلى اربابه
بجملتهم يتشرك الجميع في الاتفاق الى ان يصلوا الى الاول ثم لا شيء على الاول ويشترك الباقيون الى ان يصلوا الى الثاني ثم
يشرك من بعد ذلك الى آخره كلما انتهى العمل من اول الى موضع واحد منهم لم يكن عليه فيما بعده شيء لان الاول انما ينفع
في موضع شربه ثم ينفع بالاشتغال من دونه بما بعده ويجعل الشرا الجميع في الاجرة والاتفاق فاذ الاول ينفع بالحق بالحق
الواصل اليه بمصفاة بما بعده ولو فضل عن جميعهم ما يحتاج الى مصرف فنقتض على الجميع **ز** امتار الا بان ثلثة ما تجوز
في ملك ما يجوز في الموات للملك في هذا القمين بملك الحاشية لينة بماؤها ويجوز بيعها اذا احرز في آية وعنده بالقدرة
بائع ما البئر يجرى ليد النهر ما يجوز في الموات للملك قال الشيخ اني الحاشية بملك كانه لم يقصد به الملك وانما بملك كانه
لم يقصد بملكه به فم يكون أولى من غيره هذه مقامة فاذا كان السابق أولى من عاد المالك فالو كبره على وجهه قال الشيخ
وهذا الله وكل موضع قلنا انه على البئر فانه حق من ماله فقلنا حاشية شربة شرب ما شربه وسقوى رعيه فان فصل بذلك

كتاب الحيال

١٢٣

في كتاب الحيال

وجبا عليه بلا عوض المخرج اليه لشيء من الثمن وغيره ولا يجوز له ان يبيع شيئا من ثمنه على ان يبيع
 الجميع احبا البشرفها الى ان يظهر الماء فان لم يصل اليه فهو كالحق والبر الى ما نفع المالكون فيه لئلا يملك
 فلا يجوز له الاخذ بالاختصاص وكذا العيون المتاخمة في المياه وما لا يتصرف به من الارض ولا يجوز له ان يبيع
 ما فيه منه فيجوز له ان يبيع ما فيه من الارض كانه ملك له لانه لا يملكه الا في حق من له ملكه لا في حق من له
 فيها نصيب متساو وفيه بيع المأبأة والوصية عدم لزومها **الفصل الرابع في المنافع** وفيه بيع المنافع في الارض
 فيها والناس فيها شرع سواء ولا يجوز الا لشئاع فيها بغير الاستطاعة بما يضر المأبأة ويجوز بما لا يضر من منفعة الاستطاعة
 كالحلوس الذي لا يضر في السابق والحلوس في المباح او في ما يجوز له ان يبيع من غير ان يضره فان كان يضره سبوا الى
 مكانه لم يكن له الدفع ولو قام قبل استيفاء غرضه بغير العود فالوجه ان يبيع من لو جلس للبيع التزم ان يبيع الى الموضع
 للغير كالخارج في موضع الجواز لو قام بعد ان يبيع من غير ان يضره بغير العود فالوجه ان يبيع من لو جلس للبيع التزم ان يبيع الى الموضع
 مما عليه ولو شافه في موضع اخر او ترك الحرفة او طال مرضه او اختلفت احواله لا يجوز له ان يقطع مثل هذه المواضع
 الملك ليس طولا ما منه وكذا لا يجوز له ان يبيع من لو جلس للبيع التزم ان يبيع الى الموضع مما عليه ولو شافه في موضع اخر او ترك الحرفة او طال مرضه او اختلفت احواله لا يجوز له ان يقطع مثل هذه المواضع
 من سبق الى مكان من مكانه ولو قام قبل استيفاء غرضه بغير العود فالوجه ان يبيع من لو جلس للبيع التزم ان يبيع الى الموضع مما عليه ولو شافه في موضع اخر او ترك الحرفة او طال مرضه او اختلفت احواله لا يجوز له ان يقطع مثل هذه المواضع
 باقيا في حق مولاه والا فلا سواء قام لم يجد بطلانه او اذا لم يجد بطلانه او غيرهما ولو سبق لثان الى موضع فان امكن الاجتماع والى
 اقرع ولو جلس في موضع منه ليقدر عليه لغيره او العلم وانما لغيره صوابه فهو كقاعا لا سواق جمع منفعة المداير والربط لا يقطع
 فيها كما اشترط الواقف من سكن يبنها من له السكنى هو احق به وان طال اليد ولو شرط الواقف سكنى مدة لم يتجاوزها ولو شرط
 الاشتغال بالعلم لم يمان اهل اخرج والا لم يجز ان يشرط لو شرط الواقف سكنى البيت عددا لم يجز الزيادة عليه الا في
 المنع من المشاركة في السكنى او ان يشرط ما لا يتحقق به السكنى ولو قام في العدة في الاول فمع عوده اشكال لو طال الاستيفاء
 على هذه الاشياء فان المشاركة وصا كما للملك الذي يطل اثر الاشراك في الارض اشكال في الطرق المتقدمة هو ما كان
 بها لا يشرط المأبأة ولكل واحد ان يبيع في مؤامره بما لا يضر فيه على المأبأة كاخراج الرواش والاحج والساباط اذا كانت
 غالبة ولو غارض فيه مسلم فالوجه عدم فعله ثم الضرر يحصل بمنع المحل مع الكثرة ولو كانت مضره وجب ان يباعها اجزاء على ما
 ازاله ولو اخرج بغيره وثنا لم يكن لفاعله معارضة وان استوعب عرض الدرفان سقط ذلك الرشد بما لا يقابل اخرج
 ووشن فان سبق له ان يبيع في اعادة روضه لم يكن لفاعله معارضة لا يجوز عرض شجرة ولا بناء وكذلك في الطرفين المتأخرين
 وان لم يصبى العري ثم لم يصبى الزاد من مقدار الذي جدها لم يستبد جوازه ولا يجوز ان يبيعها لما قد يضر النفس
 جعلها الماء الطرا والخرج فيها ما ينفع به ولو اذ حفرها للسلمين ونفعهم او نفع الطريق مثل ان يبيعها لغيره الناس من ماء
 ونشره في المارة او ينزل في الماء للطر عن الطريق فان كان مما يضر المارة لم يجز ان يبيعها في ذلك من طريق واسع يجعل
 عليها ما يمنع السقوط فيها ولا يصحق المير على السلمين ما يوزن من نصيب المأبأة الى الطريق الا اعظم لقضاء المارة وقد نص
 رسول الله صلى الله عليه واله في الميراث لغيره من قلع عمر فبعضه على السلمين اخبره بانه فعل رسول الله صلى الله عليه واله فمما كان
 في الطريق المرفوعة لا يجوز له ان يبيعها متحدة الا باذن جميع اربابها وكذا لا يجوز اخراج روض ولا ساباط
 ولا اخراج جناح ولا بناء ما كان ولا حفره الوعد ولا نصيب من اربابها الا باذن جميع اربابها سواء كانا على ذلك من ارباب الدرب
 ومن غيرهم ويجوز جميع ذلك باذن اربابها لو صا لهم من ذلك على عوض معلوم جاز لغيره ما يكون ما يخرجه معاومة المقتدر في
 الخروج والاعمال وكذا الجحش فيما يخرجه الى ملك انسان معين ولا فرق في الدنيا المرفوعة بين احداث ما يضر وما لا يضر او
 زاد في باب لا يضر في طريقه من روضه والشباب من غيرهم واولاد نوا في السوء حاذوا لم يكن لغيره
 المنع ولو ابيع من المأبأة في الدرب المرفوعة كان لا يمانع من سواها كان يضرهم ولو اشد في الطريق المرفوعة حذا في
 ان اربابها جاز لكل واحد في حوله الله ولو افي في المأبأة وحفرها المأبأة او اخراج روض او جناح او ميراث لا يضره
 الرجوع اليهم بكذا الوضع ما لم يكن بغيره من المأبأة او حفرها المأبأة او اخراج روض او جناح او ميراث لا يضره الرجوع اليهم بكذا الوضع ما لم يكن بغيره من المأبأة او حفرها المأبأة او اخراج روض او جناح او ميراث لا يضره

لو اظهر ما لا يضر في المأبأة او حفرها المأبأة او اخراج روض او جناح او ميراث لا يضره الرجوع اليهم بكذا الوضع ما لم يكن بغيره من المأبأة او حفرها المأبأة او اخراج روض او جناح او ميراث لا يضره

احكام الاختلاف في التحريم المشترك

التم اقره عاربه في اذا كان لاثنتين بابان في ربيع من ربيع احد فيهما اقرب الى ربيع مشترك كان فيه الى باب الاول بنهر
 الثاني بابين البابين ولو كان في الزقاق فاصل الى صكده وتداعبها فيها سواء فير يجوز لكل منهما ان يقدمه بابه الى باب المذهب ولو اراد
 بعد النفل الرجوع الى موضع الاول جاز ولو اراد كل منهما نقلا بابه الى اهل الذنب لم يكن له ذلك ويجوز له ذلك لان له حقل في الدنيا
 في أي موضع شاء والاول اولى او قبل للثاني الدخول الى صكده بكونه قويا لانه على ما اخترناه اول الاما زرع له في حقله على ايمان لكل
 منها ذلك ولو اراد كل منهما ان يفتح ذراعه بابا آخر ويجعل بابه ذاربه يفتح لكل واحد بابا جاز اذا وضع البابين في موضع استطراد
 كان ظهور واحد الى شارع نافذ ففتح في حائطه بابا الى الشارع اما لو كان باب في الشارع وظهوره في الزقاق للرجوع فارد ان يفتح
 بابا في المرفوع لم يكن له ذلك ولو كان له ذراعه كل واحد منهما الى ظهر الآخر لكل منهما باب في زقاق مرفوع جاز له فتح باب
 في الحائط الفاصل بينهما في الحائط المشترك لا يجوز فتح باب في حائطه الا باذن شريكه وكذا لا يفرز فيه تدولا يفتح عليه حائط
 ولا يفرز ولا يفتح دون ذلك ولا يشترك فيه بشئ الا باذن شريكه ولو ضل شيئا من ذلك بغير اذنه كان للشريك ان يذره
 احده والزامة بالارشاد كذا لا يجوز فعل شيء من ذلك في حائط الجدار الا باذنه واما الاستناد اليه اقتدارا لا جبره فان باب
 لعلم التحريم منه فصلا لا استظلال ولا يجوز وضع خشبة على الحائط المشترك ولا على حائط الجدار الا باذن الشريك ولما كان ولو كان
 خشبة واحدة ولو التمسك من الجدار لم يجز عليه جانيه لكن يستحب سواء كان مضرا بالحائط او لم يكن ومواء مع عدم الضرر الاحتياج
 الى الوضع وعدمه ولو لم يكن الشك في الابه مع الحاجة اليه لوازن الجار في الوضع جاز له الرجوع قبل الوضع اجماعا وبعد الوضع
 الجواز اولى مع الارشاد لو اضطرر لم يقدح الطرح الا باذن منساقف ويجوز له ان يصالحه ابتداء على الوضع بشرط ذكر عدد الخشب
 وتدنيه وطوله ولا يجوز وضعه على عوارض المسجد ايضا سواء كان مضرا به او نافعا له ولو اذن الجار في الوضع فوضعه فوضعه على
 وضعه ثم سقط او قلته واسقط الحائط ثم اعيد لم يكن له اعادة خشبة الا ان يكون الصالح لئلا ينفذ فله الوضع في انما هو من شئ
 وضع خشبة على جاره فاذا اذانه واخبرته بذلك جاز ان يغير الضرر اكثر ولو اراد صاحبه حائطه اعاره حائطه او اجارته على جبه
 يفتح هذا المستحق عن وضع خشبة لو كان له ذلك ولو اراد عمله الحائط لغیر حاجه لم يملك ذلك ولو اراد عمله الخوف من سقوطه كان له
 ذلك وعليه عاقبة ولو اراد يتحول الحائط لم يملك ذلك الا باذن صاحبه خشبة لو اعاره الحائط اوضع الخشب فوضعه ثم اذا احتج
 الحائط عمله بغير حاجه فلو جبرته ليس له ذلك الا مع الارشاد لو اضطرر لم يقدح ففضله او يجبر عليه لا عادة فان اذانه لم يملك الشريك
 وخشبة الا باذن منساقف وكذا لو انقلعت خشبة الشريك لم يكن له اعادة حائطه الا باذن جاريه وكذا لو اذنا اجنبه عذرا ولو اجر
 الحائط مدة من الزمان يبنى عليه زير طان يكون البناء معلوم العرض والطول والارتفاع من الطين والطين والاجر والاجر وازا
 قبل المدفلة اقله سواء زال بسقوطه او سقط الحائط ولو سقط الحائط بسقوط الجدران فاستحق الجارة في الباقي ورجع من الاجرة
 بلبنة ما يتخلف من المدفلة ولو ضا لحمل المال على رفع بناءه عنه وخشبة جاز كما يصح الصلح على الوضع وكذا لو كان له حقل في الزقاق
 غيره او من ارض صالح صاحب الارض مستحق ذلك على ان لا يعمد جاز ولو سقط الخشب والحائط فضا له على ان لا يعمد شئ
 جاز ولو وجد بناء او خشبة على حائط مشترك او على حائط جاره او وجد من ابيه يقدح في ملك غيره او يجازيه فيه لم يجز له فيه استحقاقه
 الا شريكه نظر وكذا الاشكال في اعادته بعد زواله ولو اختلفا في استحقاق ذلك احتمل تقدم صاحب خشبة البناء معاملة الجار
 الا ان الظاهر انه يجوز وعده لان الاصل عدم الاستحقاق صح لو تداعبا جازا وكان متصلا بينهما احداهما فهو اولى مع اليقين وقد
 البتة ولو كان متصلا بينهما او غير متصل باحدهما ولا يثبت للمنفعة بينهما فان حلفوا ولو نكلا فهو لهما ولو كان لاحدهما عليه
 بناء او عقد معتد عليه او قبض او كان في اصل الحائط خشبة طرفها الاخر تحت حائط منفر به فهو اولى وكذا لو كان لاحدهما
 عليه خشبة وضوع فانه ارجح من الآخر ولو كان خشبة واحدة ولا اعتبار بالخارج ورجو الاجر ولا كون الاجرة الصالحة لهما
 احدهما ولا الترتيب ولا التحيز والرواين فلو اختلفا في خص قصص من البه معا قد قطع على وانه ولو تنازع صاحب الملو والسفل
 في جدران البيت فهي لصاحب الملو ولو تنازعا في جدران الغرير فهي لصاحب الملو ولو تنازعا في سقف الغرير فهي لصاحبها وكذا
 لو تنازعا في سطحها ولو تنازعا في الدخنة فهي لصاحب الملو ولو تنازعا في الحجرة التي تحت الدخنة فهي لهما والمصلحة لهما على ما اورد
 اصحاب الملو ولو تنازع صاحب السفل بالباقي ولو تنازعا منساقف بين غريرهما وصاحب الاخر فهي لهما بعد ان حلفا ولو تنازع واكبل الدار

في حائطه بابا جاز اذا وضع البابين في موضع استطراد

كتاب الغصب والنبأ الثاني

١٣٧

مقدار جرم الماء بالمشاهدة أو الساحة لا خلاف في الماء صغير السطح وكبيره بشرط ذكر المدة ولا يملك صاحب الماء المجرى لو كان السطح معه مستجاراً أو غارياً لم يكن له المصالحه إجراء الماء مقبلة لأنه يقتضي بذلك بخلاف المأقبة في الأرض المستأجرة ولو زاد أن يجرى في أرض غير مبيدة لم يجر وإن اشترى الضرع سواء كان هناك ضربة أو لا ولو صار المجرى على أن يجرى من أرضه من غير أن يجرى عنه مدة معلومة جاز ولا يجوز بيع حق الهواء لا مشاعاً من غير كل يمين البناء وكذلك بيع حق قبيل الماء ومجرىه وحق المجرى كل حق المقصورة على التناهي وإن جاز الصلح عليها لأن الجها لا يمنع من الصلح بخلاف البيع فلو صار المجرى على حق البناء على أرض جرت وقد التفتا وكيفية الجواز لا خلاف في الأغراض شاملة

كتاب الغصب ومقتضاه الأول

وشر بحثاً أستاذنا ثلثة مباشرة الألف وهو ما جاز علة التلف كالقتل والاختراق والتبديد هو الجار ملزم بالعملة لا يوجد ما يحصل الحلال عند بطلان آخر إذا كان السبب في وقوع تلك العلة كالخافض محل العدوان فمردى فيه لسان ولا يملك البتة ما مع كالتصديق بكونه كالقطعة الغصب هو الاستيلاء على مال الغير بغير حق وهو محرم بالنقض الإجماع قال الله تعالى لا تأكلوا أموالكم بغيركم بالباطل فقال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بغيركم بالباطل قال رسول الله صلى الله عليه وآله من فضة منكم ومنه في حجر الزادع اجتماع الناس بهموماً ما اتفقوا عليه فاعقلوه فاقى أدرك على التام في هذا الموقف بعد عامنا هذا ثم قال أي يوم عظيم حرمة تأولوا هذه البلدة قالان دماكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا إلى يوم تلقونهم فبئس لكم من أعمالكم ألا هل بلغت قالوا نعم قال اللهم أشهدوا لا ومن كان منكم أمانة فليبرئها إلى من أئتمنه عليها فإنه لا يحل دبراً من مسلم ولا ماله إلا بطيبه نفسه فلا تظلموا أنفسكم ولا ترجعوا بعدي كفراً أو نقلاً عليه من غصب بئس من الأرض بغير حق حلق يوم الغيبة من سبع أرضين وقد جمع العقلاء كافة على تحريم الغصب ج لا يكتفى في الغصب فع بد المالك بل لا بد إثبات بد الغاصب فلو منع المالك عن المتأذية المصلحة فلفظ من العقود على بياضه فلفظ من سبع منافع فلفظ ونقصت قيمة أو تعبدت لم يضمن وكذا لو منع عقوداً بغير علمها ما اكتفى بلفظ بغير المد ولو جبرها نعاماً مدة عن علمه فكذلك لا يضمن أجرته ولا يضمن الحر لو غصبه وإن كان صغيراً ولو تلف بسبب الحرق ولدغ الخنزير والعقر وقوع الخياط قال الشيخ رحمه الله بضمنه الغاصب كان صغيراً وإن لم يكن بسبب الحرق ولو منع عن العمل لم يسفر الأجرة ولو سكن الضيف عن مقاقرة المالك معه لم يضمن ولو كان المالك خارجاً عن الدار ضمن الضيف ولو قعد على بياض غير أوركب أئتمنه من وإن لم يجرها وكذا لو منع عقودها فقارها إذا لم يكن المالك عليها أو كان عليها وتلف بذلك الفعل كيمكن غصب العقار كالدور والمنازع وغير ذلك من الأراضي فضمنها الغاصب ولو تلفها ضمنها أجماعاً كهدم حيطانها وأجرانها وكشط أرضها والقبلة المحجزة فيها ونقص ما يحصل بغيره أو بناؤه ولو دخل أرض إنسان وأذاره والمالك غائب ضمنها سواء تلف ذلك أو فطن أنها إذا أراد من أن له في الدخول إليها على شكل اقربه على الضمان الأمع قصد الاستيلاء ليحقق مقصده الغصب الذي هو الاستقلال بإثبات البدل عليه من وذا فن المالك قد يحقق الغصب ليسكن غيره فيه ولو سكن مع المالك متهرباً أو جبراً بغيره ضمن الضيف كلو غصب لامة الحامل كان غاصباً للعلم وتلف الحمل لزم بغيره بأن يفهم الأمه حاملاً وغيراً مل وبزمنها التفاوت ولو تلف بعد الوضع الزم بالأكثر من قيمته وقت الولادة إلى يوم التلف وكذا البحث في الدائنة الحاملة ولو اشترى بالبيع الفاسد لامة الحامل والدائنة الحامل من الأصل والحمل معاً فلو استخذه الحر لزمته الأجرة وكذا لو استأجره بغيره مدة الانتفاع وجبها من غير جازة الحرق والخمران غصباً من مسلم لم يضمن سواء كان الغاصب مسلماً أو كافراً ولو غصباً من غير مسلم لم يضمن ما كان كافراً ولو لم يكن الذي سرق بها يضمنها ويضمنها في موضع الغيبة لا بالمثل وإن كان المثل في ميار لو كانت المنة بقر ردها على الذبيح المسلم ولو أمسكها حتى صار خالداً ردها على مالكها فإن تلفت ضمنها له ولو أذاقها خمرها غير فتخلد عند لم يبرمه رد الحمل لا ثم أخذها بعد ذلك لم يضمنها ولو غصب حبلاً يجوز اقتناؤه ببدنه ولو تلف أو تلف المنة بجلدها لم يكن عليه شيء ولو كسر مئة أو صلباً أو مراً أو طنبوراً لم يضمن ويحتمل أن كان إذا فضل صلح المباح وإذا كسر لم يضر لزمه ما بين قيمته مفصلاً ومكسراً ولو كسر مئة ذهب فضة لم يضمن ولو كسر مئة الخمر ضمنها لا يثبت الغصب فيها للبس بالأكثر ولا يضمن من الغصب إنما يضمن بالانلاف فلو أخذ من غير فلفظ عندك لو يضمن ولو استعمل مكرهاً لم يبرمه مثله ولو حبل في حرق عليه ثياب لم يضمنها صغيراً كان وكبيراً وأما الولد منه فونه بالغصب كذا ماله قيمة من النكاح

وشر بحثاً أستاذنا ثلثة مباشرة الألف وهو ما جاز علة التلف كالقتل والاختراق والتبديد هو الجار ملزم بالعملة لا يوجد ما يحصل الحلال عند بطلان آخر إذا كان السبب في وقوع تلك العلة كالخافض محل العدوان فمردى فيه لسان ولا يملك البتة ما مع كالتصديق بكونه كالقطعة الغصب هو الاستيلاء على مال الغير بغير حق وهو محرم بالنقض الإجماع قال الله تعالى لا تأكلوا أموالكم بغيركم بالباطل فقال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بغيركم بالباطل قال رسول الله صلى الله عليه وآله من فضة منكم ومنه في حجر الزادع اجتماع الناس بهموماً ما اتفقوا عليه فاعقلوه فاقى أدرك على التام في هذا الموقف بعد عامنا هذا ثم قال أي يوم عظيم حرمة تأولوا هذه البلدة قالان دماكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا إلى يوم تلقونهم فبئس لكم من أعمالكم ألا هل بلغت قالوا نعم قال اللهم أشهدوا لا ومن كان منكم أمانة فليبرئها إلى من أئتمنه عليها فإنه لا يحل دبراً من مسلم ولا ماله إلا بطيبه نفسه فلا تظلموا أنفسكم ولا ترجعوا بعدي كفراً أو نقلاً عليه من غصب بئس من الأرض بغير حق حلق يوم الغيبة من سبع أرضين وقد جمع العقلاء كافة على تحريم الغصب ج لا يكتفى في الغصب فع بد المالك بل لا بد إثبات بد الغاصب فلو منع المالك عن المتأذية المصلحة فلفظ من العقود على بياضه فلفظ من سبع منافع فلفظ ونقصت قيمة أو تعبدت لم يضمن وكذا لو منع عقوداً بغير علمها ما اكتفى بلفظ بغير المد ولو جبرها نعاماً مدة عن علمه فكذلك لا يضمن أجرته ولا يضمن الحر لو غصبه وإن كان صغيراً ولو تلف بسبب الحرق ولدغ الخنزير والعقر وقوع الخياط قال الشيخ رحمه الله بضمنه الغاصب كان صغيراً وإن لم يكن بسبب الحرق ولو منع عن العمل لم يسفر الأجرة ولو سكن الضيف عن مقاقرة المالك معه لم يضمن ولو كان المالك خارجاً عن الدار ضمن الضيف ولو قعد على بياض غير أوركب أئتمنه من وإن لم يجرها وكذا لو منع عقودها فقارها إذا لم يكن المالك عليها أو كان عليها وتلف بذلك الفعل كيمكن غصب العقار كالدور والمنازع وغير ذلك من الأراضي فضمنها الغاصب ولو تلفها ضمنها أجماعاً كهدم حيطانها وأجرانها وكشط أرضها والقبلة المحجزة فيها ونقص ما يحصل بغيره أو بناؤه ولو دخل أرض إنسان وأذاره والمالك غائب ضمنها سواء تلف ذلك أو فطن أنها إذا أراد من أن له في الدخول إليها على شكل اقربه على الضمان الأمع قصد الاستيلاء ليحقق مقصده الغصب الذي هو الاستقلال بإثبات البدل عليه من وذا فن المالك قد يحقق الغصب ليسكن غيره فيه ولو سكن مع المالك متهرباً أو جبراً بغيره ضمن الضيف كلو غصب لامة الحامل كان غاصباً للعلم وتلف الحمل لزم بغيره بأن يفهم الأمه حاملاً وغيراً مل وبزمنها التفاوت ولو تلف بعد الوضع الزم بالأكثر من قيمته وقت الولادة إلى يوم التلف وكذا البحث في الدائنة الحاملة ولو اشترى بالبيع الفاسد لامة الحامل والدائنة الحامل من الأصل والحمل معاً فلو استخذه الحر لزمته الأجرة وكذا لو استأجره بغيره مدة الانتفاع وجبها من غير جازة الحرق والخمران غصباً من مسلم لم يضمن سواء كان الغاصب مسلماً أو كافراً ولو غصباً من غير مسلم لم يضمن ما كان كافراً ولو لم يكن الذي سرق بها يضمنها ويضمنها في موضع الغيبة لا بالمثل وإن كان المثل في ميار لو كانت المنة بقر ردها على الذبيح المسلم ولو أمسكها حتى صار خالداً ردها على مالكها فإن تلفت ضمنها له ولو أذاقها خمرها غير فتخلد عند لم يبرمه رد الحمل لا ثم أخذها بعد ذلك لم يضمنها ولو غصب حبلاً يجوز اقتناؤه ببدنه ولو تلف أو تلف المنة بجلدها لم يكن عليه شيء ولو كسر مئة أو صلباً أو مراً أو طنبوراً لم يضمن ويحتمل أن كان إذا فضل صلح المباح وإذا كسر لم يضر لزمه ما بين قيمته مفصلاً ومكسراً ولو كسر مئة ذهب فضة لم يضمن ولو كسر مئة الخمر ضمنها لا يثبت الغصب فيها للبس بالأكثر ولا يضمن من الغصب إنما يضمن بالانلاف فلو أخذ من غير فلفظ عندك لو يضمن ولو استعمل مكرهاً لم يبرمه مثله ولو حبل في حرق عليه ثياب لم يضمنها صغيراً كان وكبيراً وأما الولد منه فونه بالغصب كذا ماله قيمة من النكاح

قالوا هذا هو الغصب وهو ما جاز علة التلف كالقتل والاختراق والتبديد هو الجار ملزم بالعملة لا يوجد ما يحصل الحلال عند بطلان آخر إذا كان السبب في وقوع تلك العلة كالخافض محل العدوان فمردى فيه لسان ولا يملك البتة ما مع كالتصديق بكونه كالقطعة الغصب هو الاستيلاء على مال الغير بغير حق وهو محرم بالنقض الإجماع قال الله تعالى لا تأكلوا أموالكم بغيركم بالباطل فقال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بغيركم بالباطل قال رسول الله صلى الله عليه وآله من فضة منكم ومنه في حجر الزادع اجتماع الناس بهموماً ما اتفقوا عليه فاعقلوه فاقى أدرك على التام في هذا الموقف بعد عامنا هذا ثم قال أي يوم عظيم حرمة تأولوا هذه البلدة قالان دماكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا إلى يوم تلقونهم فبئس لكم من أعمالكم ألا هل بلغت قالوا نعم قال اللهم أشهدوا لا ومن كان منكم أمانة فليبرئها إلى من أئتمنه عليها فإنه لا يحل دبراً من مسلم ولا ماله إلا بطيبه نفسه فلا تظلموا أنفسكم ولا ترجعوا بعدي كفراً أو نقلاً عليه من غصب بئس من الأرض بغير حق حلق يوم الغيبة من سبع أرضين وقد جمع العقلاء كافة على تحريم الغصب ج لا يكتفى في الغصب فع بد المالك بل لا بد إثبات بد الغاصب فلو منع المالك عن المتأذية المصلحة فلفظ من العقود على بياضه فلفظ من سبع منافع فلفظ ونقصت قيمة أو تعبدت لم يضمن وكذا لو منع عقوداً بغير علمها ما اكتفى بلفظ بغير المد ولو جبرها نعاماً مدة عن علمه فكذلك لا يضمن أجرته ولا يضمن الحر لو غصبه وإن كان صغيراً ولو تلف بسبب الحرق ولدغ الخنزير والعقر وقوع الخياط قال الشيخ رحمه الله بضمنه الغاصب كان صغيراً وإن لم يكن بسبب الحرق ولو منع عن العمل لم يسفر الأجرة ولو سكن الضيف عن مقاقرة المالك معه لم يضمن ولو كان المالك خارجاً عن الدار ضمن الضيف ولو قعد على بياض غير أوركب أئتمنه من وإن لم يجرها وكذا لو منع عقودها فقارها إذا لم يكن المالك عليها أو كان عليها وتلف بذلك الفعل كيمكن غصب العقار كالدور والمنازع وغير ذلك من الأراضي فضمنها الغاصب ولو تلفها ضمنها أجماعاً كهدم حيطانها وأجرانها وكشط أرضها والقبلة المحجزة فيها ونقص ما يحصل بغيره أو بناؤه ولو دخل أرض إنسان وأذاره والمالك غائب ضمنها سواء تلف ذلك أو فطن أنها إذا أراد من أن له في الدخول إليها على شكل اقربه على الضمان الأمع قصد الاستيلاء ليحقق مقصده الغصب الذي هو الاستقلال بإثبات البدل عليه من وذا فن المالك قد يحقق الغصب ليسكن غيره فيه ولو سكن مع المالك متهرباً أو جبراً بغيره ضمن الضيف كلو غصب لامة الحامل كان غاصباً للعلم وتلف الحمل لزم بغيره بأن يفهم الأمه حاملاً وغيراً مل وبزمنها التفاوت ولو تلف بعد الوضع الزم بالأكثر من قيمته وقت الولادة إلى يوم التلف وكذا البحث في الدائنة الحاملة ولو اشترى بالبيع الفاسد لامة الحامل والدائنة الحامل من الأصل والحمل معاً فلو استخذه الحر لزمته الأجرة وكذا لو استأجره بغيره مدة الانتفاع وجبها من غير جازة الحرق والخمران غصباً من مسلم لم يضمن سواء كان الغاصب مسلماً أو كافراً ولو غصباً من غير مسلم لم يضمن ما كان كافراً ولو لم يكن الذي سرق بها يضمنها ويضمنها في موضع الغيبة لا بالمثل وإن كان المثل في ميار لو كانت المنة بقر ردها على الذبيح المسلم ولو أمسكها حتى صار خالداً ردها على مالكها فإن تلفت ضمنها له ولو أذاقها خمرها غير فتخلد عند لم يبرمه رد الحمل لا ثم أخذها بعد ذلك لم يضمنها ولو غصب حبلاً يجوز اقتناؤه ببدنه ولو تلف أو تلف المنة بجلدها لم يكن عليه شيء ولو كسر مئة أو صلباً أو مراً أو طنبوراً لم يضمن ويحتمل أن كان إذا فضل صلح المباح وإذا كسر لم يضر لزمه ما بين قيمته مفصلاً ومكسراً ولو كسر مئة ذهب فضة لم يضمن ولو كسر مئة الخمر ضمنها لا يثبت الغصب فيها للبس بالأكثر ولا يضمن من الغصب إنما يضمن بالانلاف فلو أخذ من غير فلفظ عندك لو يضمن ولو استعمل مكرهاً لم يبرمه مثله ولو حبل في حرق عليه ثياب لم يضمنها صغيراً كان وكبيراً وأما الولد منه فونه بالغصب كذا ماله قيمة من النكاح

ضمنها بالتقدير الشرعي ولو حبسه كان عليه أجرته ولو غصب طلبة حسنة لم يبرمه مثله لو تلفه

كتاب الغصب

دون كلب الماشية من غصب الكلب ولو أصطا طلقا صلبك الصيد وعليه لاجرة ولو أصطا الغنم لصلب المالك ورجح قالوا
 دخول لاجرة تمنع ولو ضمن الغنم الغنم ولو أصطا بعد انا بقر في سقوا لجرته بعد الغنم الخصال ط كل فعل يحصل به التلف فهو من
 الضمان ولو لم يكن غصباً كن بالشر لا تلاف لعين فقل جونا ما لو كان أو خرق الثوب لم يفسد كن سكنى الدار أو دك الدابة وكا المسكين
 يجر سراً في غير ملكه عدواناً أو بطرح العاقر في الطريق وإشبا ذلك ولو أجمع المباشرة بالسيف لهما على المباشرة كن أو وقع غير ذلك
 حرقها ثلث متعدياً فالضمان على الدافع ولو كان مثل المالك مكرهاً فالضمان على المالك لضعف المباشرة بالأكواء من السبب لو خرج
 فصاعداً عن طراد عدواناً به فذهبها منها سواء ما حبها حتى ذهبها أو لا مؤاندياً عقيب النج والحق أو مكنا ثم ذهبها وكذا لو كان قبلها
 عن عقيد مجنون فابق ما لو كان القيد طاعداً أو شبع ما على مال خسر فلا ضمان ولو فتح القفص وحل الدابة فوقها فجاء آخر فغصبها فالضمان
 على النضر كن سببه خسر فاختص به الضمان كالنافع مع الحاق ولو وقع ثابراً بشان على جذارة غير فصار له ضمان كن مقبلاً كن سبب فوانه
 لأنه متعاقب في ذلك ولو رد ما ضلته ضمنه وإن كان في ذلك لا مكان تغيبه بغيره فله ولو حل أو قافية ما بيع فاندفع ضمنه سواء خرج في
 الحال أو على التدريج أو خرج بعضه فلا سقط الوكيل أحداً بغيره فالمدعي حتى سقطاً ما لو قبضه الرجع أو زلزله الأرض
 أو كان بجاء كذا براء للشمس ففي الضمان أشكال من حيث حصول المباشرة فضعف السبب لو قهره آخر منها أو فداها به فالضمان على المباشرة
 بأن سيلخص بجلو الثلث عقيبته لو أذا به أحدها أو لا ثم فتح الثاني وأمره فاندفعوا الضمان على الثاني ولو فتح وقام على الرأس فخرج
 بضمة لستم خرج وجهه على التدريج فكذلك خرافاً ندفعوا الضمان ما بعد التكتين على الثاني وما قبله على الأول ولو قهره على المال ضمنه على
 اشكال كذا إذا طاف سفينته فذبح غرث **باب** لو أمد في ملكه نارا أو في موانع فطار شراراً إلى دار جاره فاحرقها أو سقى أرضه
 فبال الماء إلى جاره فغرقها لم يضمن إن لم يقرط يخرج فعله عن العادة ولو علم أو غلب على ظنه التعلق بالاضرار أخطاراً ضمنه بأن
 أخرج نارا أو فزع الغارة لكثرة ما أوفى به شدة تحملها أو فتح الماء في أرض غيره أو قد غرق أو غرق ولو سقى إلى غير الدار أو قد
 والارض التي فتح الماء ضمنه لأنها سارية على ذلك ولو أرسل الماء في ملكه بقدر حاجته وهو يعلم أنه ينزل إلى ملك غيره وأنه لا خارج
 يمنع ضمنه وكذا لو طرح ناراً في دقعه هو يعلم اتصاله دقعه بزرع غيره وإن النار تسرى إليه ضمنه **باب** لو أمد في ملكه من غيره
 أو حبواً ما يضمن عن الحكم المرام فأكلة السبع ضمنه ولو غصبت فاه وادها جوعاً ففي الضمان اشكال وكذا لو غصبت من غيره
 أو ولد أو حبس فأكلة الماشية عن حرثها فاندفع الثلث ولو القى الرجع إلى داره فورب غيره لم يضمنه حفظاً لأنه أمانة حصلت تحت يد غيره
 اشكال إن لم يعرف صاحبها ولو عرف صاحبها لم يضمنه ولو سقط طائر في داره لم يلزمه حفظه ولا
 اعلمه صاحب الدابة عتقوا بنفسه ولو دخل وبعده فاعلق عليه رتبة امساكه لنفسه ضمنه ولو لم ينفذ ذلك لم يضمنه لأنه الضرف في جرح
 كبتشاء **باب** المفوض بالبيع لما سدد مفوض وكذا المفوض بالسوم ولو استوفى النفع بالاجارة الفاسدة ضمن اجرة المثل
 ولو اكلمه الدابة خشيخ غير ضمن صاحب الدابة مع تفرطه في حفظها ولو استعار دابة غير فأكلمه ضمن السعير مع تفرطه سواء تلفت
 لما اكلمها أو لغير ولو كانت الدابة في يد الراعي ضمن الراعي مع تفرطه ودون المالك كالحمل المودع فهو غاصب وقت تجرود ولو وضع
 آخره الخاص بغير المالك الرجوع على ائتماناً وله الزاماً بالبذل الواحد **باب** قال الشيخ رحمه الله لو خشي سقوط عياران بسند يحمل
 الغير يضر فيه نه واجه عليه بالاجماع وفيه نظر **المفصل الثاني في الاحكام وفيه ك** **باب** أوجب المقتضى
 مع بقاء عبثه لو أخرج من بلد الغصب حب عليه ذبينة ولذ غريم عليه ضماناً فبئس لو دفع الناصب لجزء الزدعة منه في موه
 أو بدل له أكثر من قيمته لم يجز على المالك لقبول ولو رضى المالك في موضعه بغير اجرة الرد أو طلبه إلى بعض الطريق وجب على
 الناصب لا جابة بخلاف ما لو طلب عليه المالك أن يرد في غير طريق الردان كان أمراً وطلبه لجزء الرد ولو تيسر الرد وجب جميع مكانه كاللوا
 أو قيمه المقتبضة استرجعت رد القيمة ولو خيف غرق مال الناصب خاصة قلعت أو استدخل المشتري في ثيائه وجب رد قيمته وان رد
 إلى غير باب البنا وكذا لو غصب حماراً فبئس عليه وحطاً فخطأ به ثوباً ولو بلى الخطأ أو تكسر الحمار أو تلفت الحشيشة رد القيمة ولو أمكن
 التفرع الخطأ من التوثيق ضمن الناصر لو خشي تلفه بآثره ضمن القيمة ولو خطأ به جرح حيوان لآخره كما لم يرد الكلب العفود
 والخمر وجب رد ولو كان له حرمة وخشي تلفه من نزعته تلف الحيوان أو الماشية أو بطو البشريه القيمة ولو كان الحيوان مأكول اللحم فله
 أنه كذلك وكل موضع يجز فيه رد المبيع ولو دفع الناصب القيمة لم يجز العفود وكذا لو طلبها المالك **باب** لو خرج المقتضى ما يمكن

أحكام الغصب

في حق المالك من الماشية والرجوع في ملكها

في فروع الغصب والغصب

١٣٩

فمنه كل من يبيع ان شئ كان له بالبيع او بالذمة او بالتسليم بالعدس او صناديق كبا... او اسحق الزبيبي اخره واجزه الميراث
على الغاصب لو لم يكن تيمنا بالبيع حينئذ ما لم يكن وان لم يكن تيمنا فان غلط مثله كان شريكا ولو من جهة يادون واجوز لو يغير حله
كالزيت بالبيع الزم الغاصب بالمثل لاستهلاك العين ولو يبدل الغاصب مع المخرج بالاجرة حقه منه وجب القبول وكذا لو رخص
المالك مع المخرج بالادون بعد حقه منه لزم الغاصب فقه لو اتفقا على ان يأخذ اكثر من حقه من الرقعي ودون حقه من
الامقاب للزيادة وانما هي ربع والوجه عند الشيخ في الجميع مع البيع والجواز في الجميع مع الصلح ولو فرضه نيا لا فهمه كاللبن
بالماء فان لم يكن فله حقه وان لم يكن فان كان المخرج يفسده رجع بثمنه والابا العين وارث الغاصب لو غصب في الغصب
عقبه من الغاصب لا رثا لو كان الغصب من الغاصب من غير او من قبل الله تعالى اذا كان الغصب مستقرا في المورث تكسر
الاناء فتكون الطعام وخراب البناء من ربح الثوب سواء من قبله او كثيرا لو كان الغصب غير مستقرا كغصب الحنطة قال الشيخ
رحمه الله يضمن قيمته المنصوب والوجه انه يضمن الغصب وكلما اتحد نقص ضمنه الارش قدر نقص الغصب في جميع الاعيان ولو
علموا في عين الذات ربع الغصب وقال الشيخ في غير الذات نصف قيمته وفي العين كمال القيمة وكذا كل ما في اليد منه اثنان ولو
بجهة نقاضه غير في الارش لو تلف الغصب او تعدد رده فان كان مثليا وهو ما يتماثل اجزائه وتفاوت صفاته كالحبوب
والادها وجب رد مثله فان تعدد المثل ضمن قيمته يوم الزوال لا يوم الاخذ سواء حكم الحاكم بالغصب عند الاعوان فخران
تيمنه او نقصا ولو يحكم ولو قدر على المثل فالوجه وجوب التمام وان لم يكن مثليا وجب قيمته فان لم يتلف من حين
الغصب لم حين الدفع فلا بحث وان اختلف فان كان يمين في الغصب من صغير كبير ومن ذر وال تعلم رشا ونحو وجبه
القيمة اكثر مما كانت وان كان الاختلاف فيها الغصب الاستعانة لاكثر على ثبوت القيمة يوم الغصب نه الوقت الذي زال فيه
عنه والوجه عندك كما القيمة يوم التلف لان الواجب له من ثبوت الغصب مع ثبوت الغصب ردها وانما يضمن القيمة مع تعدد الرقعي يوم
التلف قال الشيخ رحمه الله يضمن احد الغصبين من الغصب الى حين التلف لا عبر بزيادة الغصب ولا بنقصانهما بعد ذلك
والذهب الغصب يضمنه بالمثل قال الشيخ بالقيمة بنقد البلد لا مثله ولو تعدد المثل كان نقدا للبلد بخلاف المضمون
في الجوز ضمنه بالنقد وان كان من الجوز يساوي المضمون والنقد فذا جاز وان تفاوتا قوم يغير حله **القيمة** التو
لا يضمن بقضائهما بتفاوت الاستعانة مع رد العين وضمن الصغير كالاصغر ولو غصبه رجل فكثر وجب عليه رشا وكذا لو غصب
آبنة فكثرها ولو انلف المعول من الحديد والوصاص والنحاس الاواني وغيرها والحالي من الذهب الفضة والمنسوج من الحرير
والكتان والقطن والمغزل عز ذلك وشبهه ضمن الاصل مثله عقبة الصغرة وان زاد على الاصل ربا كان او ضمن
ربوي بخلاف البيع لان الصانع لا يقابلها على العوض في العود ويقابلها في الاطلاق لهذا لا ينفرد بالعقد ونقد الا
ولو كانت الصغرة محترمة او تكن مضمونة سأل ثمنها حاضرا او تلفها مع الاصل **في** لو غصب باقات في يد ضمن قيمته
ان تجاوزت حصة الحر ولو قبله الغاصب قبل عليه قيمته ما لم يتجاوز ذبه الحرف لا يضمن الزائد والوجه عندك ان لا يضمن ولو
قبله غير الغاصب فله قيمته ما لم يتجاوز ذبه الحرف لا يضمن الزائد على الغاصب الاصل على القائل لو جنى عليه
الغاصب يادون النفس فان كانت عقدة في الحر فحق كذلك في العبد بالنسبة الى قيمته والافقه بالحكمة والافقه عند الزا
الغاصب اكثر الامرين من ارش النفس وقدر العضوة سببها كل واحد منها قد جنى عليه اكثر مما لو كان لثاوي القاشم
زاود قيمته فساوي العين ثم قطع يد ففقد الفاعل الف والعدا لا زيادة التوق مضمونة مع تلف العين وبها العبد
كضفة ان نقص من ماء وجهه على الف الف البدن معا ولو جنى عليه غيره ضمن ما فيه مقلد في الحر بقدره من القيمة فان زاد
الارش فالزائد على الغاصب لا تقلد فيه فالارش على الابن ولو مثل الغاصب قال الشيخ رحمه الله عتق عليه لغيره ولا
اختصاص العين بالقبول بالاولى ولو جنى الغاصب عليه بمكال قيمته قال الشيخ بغير الملك بين رخص اخذ القيمة وبين امساكه
بغير شئ تنويز بين الغاصب غير العين فمجد بل يجب فقه مع القيمة ولو قطع غير الغاصب بغيره تخير المالك في الرجوع على ايهما
شاء وان رجع على الثاني فله عليه نصف قيمته ولا يرجع على احد وضمن الغاصب لزيادة وان زاد الارش ولا يرجع على احد
وان رجع على الغاصب لزمه الاكثر من الارش نصف القيمة على ما اخترناه فان تناوبا او كان الارش في الرجوع الغاصب على الثاني

لو جنى لا يرد ربا ويضمن
العين من حقه من
الرقعي واكثر حقه
من الجهد

بعدم دفع القيمة لغيره
عليه ولو جنى المثل اكثر
من ثمن المثل

في فروع الغصب والغصب

كتاب الغصب

١٢٠

لأن التلف حصل بفعله فاستقر الضمان عليه وإن زاد الأرض جمع الناصب لحاجته بصفته الغيبة لأنه أرض غيبته فلا يجب عليه
 الأكثر ولو جبه العبد المقتووعاً فقل من الغاصب الغيبة وإن طلب إلى الدية لأنه الزم الغاصب قبل الأثر من قبل
 والدية ولو جبه على الطرف عدلاً ما فقص من الغاصب لأرض وهو ما ينقص من قيمة العبد دون الأرض المقتووعة فله
 غير مضمون فاشبهه بقوطه بغير جناية لأن طلبه من الأرض يعلق أرض المقتووعة وقبته وضمن الغاصب الأثر لا الأثر ولو جبه
 على سيد جناية مضمونة على الغاصب أيضاً لأنها من جناية جناية الموجه للمقتووع ولو زاد جناية العبد على قيمته ثم زاد
 ضل الغاصب قيمته بلفظها إلى سيد فاذا اخذها نعلق بها أرض الجناية الغيبة من المالك على الغاصب قيمة أخرى لا ما أخذه
 أولاً استحق دية جديده كانت من زمانه أما لو كان العبد دونه فنجبه بما يستغرق قيمته ثم قلل المستودع وجبه عليه قيمته
 وتعلق بها أرض الجناية فاذا اخذها ولا الجناية لم يرجع للمالك على المستودع لأنها خاصة بالجناية المتأخرة ويكون المستودع
 المستوفى بالقيمة لا أنه جناية وهو غير مضمون ولو جبه العبد على المالك بما يستغرق قيمته ثم غصبه غاصب
 فنجبه به بالمستغرق أيضاً مع في الجناية وقت ثمنه بينهما ورجع المالك على الغاصب بما أخذه الثاني لأن الجناية في يد
 كان للجنة عليه لو أخذه دون الثاني لأن الذي أخذه المالك من الغاصب هو عوض ما أخذه الجنة عليه ما فلا يعلق جبه
 ومقتووعه حق الأول لأنه بدل عن قيمته الجانية ولو مات العبد في يد الغاصب فله قيمته بغيره وبجمع المالك على الغاصب
 القيمة ولو نفذت عن المقتووع من قيمته لأن خاص للجناية الثانية ويكون للجنة عليه ما أخذه كما قلناه فان كان الثاني
 جزءاً مقدراً البديل كعبد خضار ودينه غلام ضمن ينقص البديل بغيره هو بغيره ما التفرق ينقص الزيت بمثلته مع العبد والزيت
 وإن كانت الجناية يستغرق قيمة العبد ولو سقط ذلك المقتووعاً فله لأنه من يد قيمته وإن لم يكن مقدراً كالسهم
 المفرط أو صلب لو ينقص قيمته فالواجب دية ولا شيء عليه ولو كان النقص في مقدار البديل لكن الذهاب به أجر غير مقصود كسهم
 أخذه جبه دية بثلثاه فنقصت عنه ونعمته وقال الشيخ رحمه الله لا يضمن شيأً ويرد الباقي لأن أجره المذهب لا قيمة لها ولو
 أذهباها والوجه عندك وجوب القيمة ولو نقصت العين والقيمة معاً وجبها المقتووعين كطلوع بيت قيمته دون ثم غدا
 فنقص ثلثه وصارت قيمته الباقي في نصفه وهم وجبه عليه ثلثه بطلوع سدين وهم ولو كانت قيمته الباقي ثمانين وهم فليس
 أكثر من ثلثه بطلوع لو خص العبد فنقصت قيمته لم يكن عليه أكثر من قيمته أخضيرة لو ضمن العبد على الغاصب بما ينقص
 به القيمة أو كان ثانياً فصار شياً أو كانت الجانية ناهضاً سقط ثلثاً فوجب من النقص جماعاً ولو كان العبد مراً فثبت الجنية
 قيمته ضمن النقص ويجعل دية الضمان لأن الثابت لا يقصد قصداً صحيحاً كان كالصناعة المحترمة والبحث في المذهب والمكان
 المطلق الذي له قوة شياً والشرط هو مال ولد المالك ليخرج القود ولو تحرق بعض العبد كان حكم ذلك البعض حكم الأحرار
 لو قتلوا دية العبد كسب الدية أو دية شعرة وجبه على الغاصب قيمته وبذلكها المقتووع ولا يملك الغاصب العين بل يضمن
 قدر عليها وجب دية وشدة القيمة ولو جبهها إلى أن يأخذ العبد ويحب عليه فله المقتووع المقتووع أجره مثل الجنب دفع
 البذل كان ذاك الأجر ومحل يجب عليه جزء ما بين دفع بدله إلى دية قبل نزع الأثر عليه ولو جبه على المالك دية ما أخذه ولا
 إلى الغاصب كان بائناً بينه ودينه بدار المسلمة كالتهم من المقتولة ولو غصب عصباً فصار خيراً وجبه عليه قيمة العصب
 إن قلنا المثل فإن ضاع الأجر دية وما نقص من قيمة العصب يرجع ما أده من بدله ولو غصب شين فقلنا حلها فنقصت
 قيمة الباقي بالفرق كالخضين رد الباقي وقيمة النافع مجتمعا وأرض النقص فلو ساءلته دية هم وصا الباقي شياً من
 دية ودينه بدينه واهم وكذا الوشق ثوباً بنصفين فنقصت قيمة كل منهما بالمشق ثم قلنا أحدهما ولو كانا باقين قد هما مع
 أرض المشق ولو لم ينقصه الشق رد ما بغير شى ولو تلف أحدهما رد الباقي وقيمة التلف ولو أخذ الخضين فأنقصت
 قيمة الأخرى بدم المالك بسبب لا نفر من النافع مجتمعا وفي غمنا نقص قيمة الأخرى فقلنا نصرف هذا الغاصب لا يخرج
 عن ملك المالك سواء بقي الاسم أو التفتة لو زاد الأثر حصل البتة من الغاصب في زيادة ولو ساءل الغاصب على شيء من ذلك
 فالأجر عليه حصل نقص كن سج الشاة تجزأ المالك في أرض النقص بين الرجوع على الغاصب على الخارج على المالك بالغصب
 استقر الضمان عليه لا استقر الضمان على الغاصب لغزوه ولو غصب ثوباً فلبسه بلبه فله نصف قيمته قلت الشارب قد

وإذا غصب ثوباً فلبسه بلبه فله نصف قيمته قلت الشارب قد

احكام تلف المغصون وضماناته

١٤١

فمنه وجبت له رد الاثر ولو كان لغيره عشرة ونقص الاستعمال خمسة ثم تقبض من مائة وعشرة ورواها في خمسة كذا لو خسر
 الشاخصان قيمته ثلثه في الثوب خمسة لا غير لو غصب الثوب نقص بعض اجزائه فغلبه ادرش النقص فان قام عند ذلك
 لساها اجرة في ملاجره ايضا ولم يبق الا سواها استعمله وتركه ومفاد كان ذمما بعض الاجزاء بالاستعمال او بغيره ولو نقصت له من
 عند الغاصب ثم باه بخلاف عند المشتري فممن من ثمانية فان غصب جبا كثر ما كانت قيمته من حين الغصب حتى
 التلف وان غصب المشتري فمن اكثر ما كانت قيمته من حين قبضه الى حين التلف وان كان له اجرة فله الرجوع على الغاصب
 بالجميع ان شاع على رجوع على المشتري باجرة مقامه في يده وبالباقى على الغاصب يرجع المشتري على الغاصب بما غرمه مع الجمل
 مع العلم ولو غصب طعما ما فاطمه غير المالك فممن من ثمانية فان رجع على الاكل لم يرجع على الغاصب مع علمه
 يرجع مع الجهل وان رجع على الغاصب على الاكل فله رجوع مع الجهل ولو اطعمه المالك فأكله خالما بانه
 طعمه ثم الغاصب ان لم يعلم فالضمان على الغاصب ولو وهب المصطفى المالك او اهداه اليه لو كبر بامره ذمته كذا ان باعه
 اياه او اقرضه ما لو اودعه اياه او اجرة او رهنه او امانه لو بئر من الضمان الا ان يكون المالك خالما لانه لو بئر له سلطان
 وانما قبضه فانه ولو رجع الجار به من المالك فاستولد هامة مع الجهل فبذلك الاستدلال ويرى الغاصب لو قال الغاصب المجرى
 السيد موعيد فاعفاه فلو كبر عام ففقد القول بغيره ولو قبل بغيره فالاثر الرجوع بالغرم ولو غصب شيئا فزده على
 بضاعه خاضعة لزوع والفرخ للمالك المحق بالرجوع لا يثنى للغاصب عن العلم والبيع ولو غصب شيئا فارتفع عليها فخرها
 فالولد لصاحب البعثة ولو غصب فخرها فخرها على ثباته فالولد له وعليه اجرة الضرر لصاحب البعثة وادش ما نقص من الخمل
 ان نقص قال الشيخ رحمه الله لا يضمن اجرة الضرر ليس بمعتد في اذ اذ لو قبضه المغصون بفعل الغاصب فان كانت
 اثر التعليم الصغرة وخياطه الثوب تسج الغزل قد بغير اجرة ولو نقص قيمته بشئ من ذلك فممن الاثر ولو ما غ اثرة معلية
 ودها كذلك فلو كسر من الصغرة وان كانت من جملته لانها حادثة تامة للثمن فان اجبر المالك على ردده الى الفرض
 ولا يضمن ادرش الصغرة ويضمن ما نقص من قيمته اصل الثمن بالكثر وان كانت غيبا مثل ان صنع الثوب ثم خسر بعضه
 او اصابته النار فيصنع منه كان له قلع الصنع وعليه ردش ما نقص من الثوب بالقلع ولا للمالك قلع الصنع عن الثوب لانه
 في ملكه بغير حق ولو اذ صاحب الثوب اخذ الصنع بقبضه والغاصب اخذ الثوب بقبضه لم يجز له اخذوا ثمنها على البقية فاني لم
 يضمنه فيها احد بالاجتماع كما ما شر يكتسب فان باعاه كان لثمن بينهما على النسبة وان زادت قيمتها الزيادة في الثوب فلهما
 بالكل يضمنها الا في الزيادة للغاصب فان كانت لزيدتهما معافى بينهما على نسبة زيارته كل منهما وان كانت الزيادة بالعلم
 بينهما لان زيادة الغاصب بالاثار المنصومة لو نقصت لقيمة بغير الاستعداد لم يضمن الغاصب ان نقصت للعمل من الثمن
 ان نقص المجموع عن قيمة الثوب لو زاد كان الزائد للغاصب لا شئ على المالك بنقص الصنع ولو كانت قيمة الثوب خمسة الصنع كذا في ذلك ثم زاد
 فيه الثوب التوق مائة وسبعة ونقص الصنع فادى ثلثه وشارع المجموع عشر فلصاحب الثوب بغيره والباقي للغاصب ادى ثلثه عشر
 فلصاحب الثوب بغيره ومنها والغاصب خمسة عشر فلو اوصافه الثوب في الوق فلهما والصنع سبعة فلو اوصافه الثوب فلهما
 ببيع الثوب بغيره لو اوصافه الغاصب ببيع الثوب في المالك فلهما فلو كان المالك لو نقصت منها بالاجتماع قد وكنت
 وان نقص الصنع من الغاصب لو نقص السعر لم يضمنه ولا يضمنه لو كان المالك لو نقصت منها بشاربها فلو اذت الزيادة لها
 نقصت للصنع فالضمان على الغاصب ان نقصت منها احد فلهما السعر لم يضمنه او اذت الصنع فلهما والمالك الجبر للصنع وعلى الغاصب
 المنقص من كل منهما فاذ ابد المصنوع فوايد مضمونة في هذا الغاصب فلو غصب كذا او اقرضه مائة فممن او تعلم منه فوايد
 ما شئ من الغاصب بما ينقص من الزيادة سواء طال المالك بوزها زابذ ولو لم يطالب كذا يضمن الغاصب بغيره من بين يدي
 وثمره ضافع كسكن الدار وذكور الذابرة وكل منفعة لها اجرة بالعادة سواء تلفت بغيره او مع الاكل سواء بغيره في هذا الغاصب
 او غصبها زابذ ثم نقصت عنه ولو غصبها وقبضها مائة فبقت فبقت للمالك ثم تلفت بغيره فبقت للمالك ثم تلفت بغيره فبقت
 مائة رد ما اكلها وشمع مائة ولو بليت للمالك ثم تلفت فبقت مائة ثم تلفت فبقت للمالك ثم تلفت فبقت للمالك ثم تلفت فبقت للمالك
 ثم تلفت فبقت للمالك ثم تلفت فبقت للمالك ثم تلفت فبقت للمالك ثم تلفت فبقت للمالك ثم تلفت فبقت للمالك ثم تلفت فبقت للمالك

ان يضمن
 ولو كان
 في الثوب
 في الثوب

كتاب الغصب

٢٢٢

أما لو منعت فبلغت الفاتحة ثم منعت فلربما إلى الالف وما لا شيء عليه ثم عاد ما ذم من جوارحه وما لا شيء
مع ضمها فنقص الزيادة الأولى لو كانا من بلدين فإن ملك لا ينسب ملكه والزيادة الثانية غير الأولى ما لو منعت فبلغت
الفاتحة ثم منعت فبلغت الفاتحة فماتت بزيادة ما غير شيء لأن العلم الثاني هو الأول ولو منعت على آخر غير الأول لم ينسب
غير الصفة التي فيها ولا في الخارج ولو منعت الفاتحة ثم رأت ما يثبت عليه ثم رأت ما يثبت عليه كذا لو منعت فبلغت
ثم وضعت ذلك فماتت ولو منعت فبلغت الفاتحة ثم رأت ما يثبت عليه ثم رأت ما يثبت عليه كذا لو منعت فبلغت
أخذ المقتضى دون رتبته ثم رأت ما يثبت عليه ثم رأت ما يثبت عليه كذا لو منعت فبلغت الفاتحة ثم رأت ما يثبت عليه
عن قيمة الأولى فمن التنازل في البيع لو باع الناصب على الناصب كان كالمعتق يفت على الكفاية ومنه المشتري العين والمنازع لا
يرجع على الناصب مع علمه بوجع مع الجهل ولا يتخير المالك في الرجوع على من شاء منها فإن رجع على الناصب مع العلم على
المشتري المالك المالك يجمع على المشتري على الناصب على المشتري المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك
المشتري على الناصب في نفسه من الثمن إن كان المشتري جازلا ولا فلا والمالك مطالب بالثمن أو القيمة ولا يرجع بذلك على
الناصر بما يفره المشتري ما لم يحصل له في مقامه تقع كالتفقة والماء في الرجوع على البايع وما يحصل له في مقامه يقع
كالنقد والماء في الرجوع على البايع وما يحصل له في مقامه تقع كالتفقة والماء في الرجوع على البايع وما يحصل له في مقامه يقع
الضمان على الناصب خاصة لأنه سبب المباشرة ضعيفة بالفرق والثاني في التخيير فإن رجع على الناصب كان المخلو له رجع على المشتري
لاستمرار التمسك به لم يرجع على الناصب ولو وطها المشتري فله المبيع مع التمسك بصفته مع الثبوت وادش ما ينقص الأول
ونعته لو دحر وعلمه ماؤه يوم سقوطه حيا لا يوم المطالب به بغيره بغيره لا بمثلته ويرجع بذلك كله على البايع ولو أقامت
عنه مدة لمثلها أجره فعملها لاجره وكل ما يجب على المشتري فله المالك في الرجوع على من شاء منها فإن رجع على المشتري كان غاليا
بالغصب يرجع على الناصب ما يثبت وإن كان جازلا فاقامة ثلثه قيمتها وادش بكونها وبذلك جزاها منها لا يرجع
بذلك دخل مع البايع على أن يكون الولد مضمونا عليه لم يحصل من جهته إلا أنما الشرع المنفذ بحكم بيع الناصب كذا ففصل
والثالث مهر مثلها وأجر نفقتها في الرجوع به بكون أحد ما يرجع به لأنه دخل في العقد على أن ينفقه بغير عوض والثاني في الرجوع
به لأنه غير مهر المستوفى ببله كقيمة الجارية وإن رجع بذلك كله على الناصب كما يرجع به على المشتري لم يرجع به على الناصب كما يرجع
على المشتري رجع به على الناصب يرجع به الناصب قد تقدمت بيان ذلك كله ولورد ما جازلا فماتت من الوضع ضمن الناصب
ولا يملك المشتري ما يقبضه بالبيع الفاسد سواء كان البايع المالك الناصب أو غيره ما يقبضه ما يتجدد من ثمنه من ثمنه ما
به قيمته كزيادة صفة فإن تلفت عند ضمن العين بأعلا الثمن من حين قبضه إلى حين تلفه لا يمكن مثليا أو وكه فقد أتت بغيره
بقيمة تلفه لو وطها الناصب طهرا بالخبر لم يرد منه المثل قبل المبيع مع البكارة ونصفه مع علمه بها ولا يجب له
مهر إذا كان تحت الوطى ولا حد عليه ولو اقضها بأصبعه لم يردش البكارة فإن طهها بعينها لم يردش البكارة ولو دحر البكارة ولو
لم يجب عليه أكثر من مهر الشتران حلت فالولد حر لا حق به لثمنه فإن دفعته ميثا لم يضمنه لأن المفهوم إنما يجب المخلو له ولم يحصل
مناوان وضعه حيا فعليه قيمته يوم الولادة وادش ما ينقص منها بالولادة وأجر تمامه بقائها في يده ولو ضر بها الناصب
فالفقه ميثا ضمن لولاها فيه جنين أم ولد ولو ضر بها جنين فالفقه ميثا ضمن الضان للناصر فيه جنين حر وضمن الناصب للمالك
وفي جنين أم ولد لو كانا ظاهرين بالخبر لم يردش البكارة على القولين ولو أكرهها على الوطى أخض الحذر ووجب المهر للمالك هل يتجدد
المهر بعد الوطى لا كراهة نظر فإن حلت فالولد حر لا يلحق بالواطي فإن دفعته حيا وجب له مائة مائة وان سقطت ميثا
لم يضمن أحد العلم بميثا ولو وضعه حيا ضمنه الناصب ما يقبضه عليه وشر ما ينقص بالولادة ولا يتخير الولد ولو ضر بها
الناصر في نفسه ميثا ضمن قيمته أم ولد وان ضر بها اجنبى فكذلك والمالك ضمن من شاء منها ويرجع الناصب على الضارب
يرجع عليه لو كان الناصب ظاهرا وفي جازلة فله المهر ولا يلحق الولد لو كان بالعكس لم يردش البكارة وسقط عنه الحد المهر
مهر لو غصب منها فزعمها أو غيرها فالزوع والغرم بالخارج والزراع وعليه جرة الأرض للمالك وإزالة الثمن

فإن كان المشتري رجلا

على أن يكون مضمونا لغيره في الرجوع به بكون أحد ما يرجع به لأنه دخل في العقد على أن ينفقه بغير عوض والثاني في الرجوع به لأنه غير مهر المستوفى ببله كقيمة الجارية وإن رجع بذلك كله على الناصب كما يرجع به على المشتري لم يرجع به على الناصب كما يرجع على المشتري رجع به على الناصب يرجع به الناصب قد تقدمت بيان ذلك كله ولورد ما جازلا فماتت من الوضع ضمن الناصب ولا يملك المشتري ما يقبضه بالبيع الفاسد سواء كان البايع المالك الناصب أو غيره ما يقبضه ما يتجدد من ثمنه من ثمنه ما به قيمته كزيادة صفة فإن تلفت عند ضمن العين بأعلا الثمن من حين قبضه إلى حين تلفه لا يمكن مثليا أو وكه فقد أتت بغيره بقيمة تلفه لو وطها الناصب طهرا بالخبر لم يرد منه المثل قبل المبيع مع البكارة ونصفه مع علمه بها ولا يجب له مهر إذا كان تحت الوطى ولا حد عليه ولو اقضها بأصبعه لم يردش البكارة فإن طهها بعينها لم يردش البكارة ولو دحر البكارة ولو لم يجب عليه أكثر من مهر الشتران حلت فالولد حر لا حق به لثمنه فإن دفعته ميثا لم يضمنه لأن المفهوم إنما يجب المخلو له ولم يحصل مناوان وضعه حيا فعليه قيمته يوم الولادة وادش ما ينقص منها بالولادة وأجر تمامه بقائها في يده ولو ضر بها الناصب فالفقه ميثا ضمن لولاها فيه جنين أم ولد ولو ضر بها جنين فالفقه ميثا ضمن الضان للناصر فيه جنين حر وضمن الناصب للمالك وفي جنين أم ولد لو كانا ظاهرين بالخبر لم يردش البكارة على القولين ولو أكرهها على الوطى أخض الحذر ووجب المهر للمالك هل يتجدد المهر بعد الوطى لا كراهة نظر فإن حلت فالولد حر لا يلحق بالواطي فإن دفعته حيا وجب له مائة مائة وان سقطت ميثا لم يضمن أحد العلم بميثا ولو وضعه حيا ضمنه الناصب ما يقبضه عليه وشر ما ينقص بالولادة ولا يتخير الولد ولو ضر بها الناصر في نفسه ميثا ضمن قيمته أم ولد وان ضر بها اجنبى فكذلك والمالك ضمن من شاء منها ويرجع الناصب على الضارب يرجع عليه لو كان الناصب ظاهرا وفي جازلة فله المهر ولا يلحق الولد لو كان بالعكس لم يردش البكارة وسقط عنه الحد المهر مهر لو غصب منها فزعمها أو غيرها فالزوع والغرم بالخارج والزراع وعليه جرة الأرض للمالك وإزالة الثمن

معد

في زرع الأرض المقتضية

١٤٣

نقصها

في زرع الأرض المقتضية

وحكم الحفر وارش الأرض ونقصه ولو بذل صاحب الأرض قيمة الغرس والزرع لم يجب على الغاصب القبول وكذا لو بذل الغاصب قيمة الأرض للمالك ولو ذهب الغاصب لزراعة الغرس لم يجب عليه المالك قبوله سواء كان في قلعه غرض صحيح أو لم يكن ولو غصب الغرس من الغرس من واحد فغرسها في الأرض أكبر على قلعته ان طلب المالك وعلى من وثق به الأرض وارشها ان نقص الغرس والاجرة وان لم يكن في قلعته غرض صحيح فالوجه انه كذلك ايضا ولو اراد الغاصب قلعته منعه المالك لو لم يكن له العلم وكذا لو غرس في الأرض ولو جدد المالك ثمرها كان للمالك مطالبته بازالتها سواء كان في غرض صحيح أو لم يكن وعلى الغاصب ان ينشأ ولو طلب الغاصب قلعته فله ذلك سواء كان له قبه بعد الكسب أو لم يكن ترابا في الأرض لزمه زرعها على ما كان ولو منع المالك وكان في زرع غرض من ازاله ضرر وضمانا فله فسخ زرعته ولو ضرر التراب لم يكن له اجرة وجعل فيه تينا كزله حله واخذت منه ولو جعله اجرا او فخارا الزرع رده ولو ضرر التراب لم يكن له اجرة والمالك اجاره على كثره ويحمله عدمه لا يفسد ولو حفر في الأرض الغرس في الزمطتها ولو منع المالك لم يكن له العلم وضمان سقوط الغرس فيها بزل برضا المالك وعلى الغاصب جرة الأرض من غرسها الى وقت سلبها وكذا كل مال الاجرة سواء استوفى المنفعة او تركها ولو بناها من الأرض ضمن اجرة الأرض خاصة ولو بناها من الآلات المقتضية ان يمينه ولو غصب في الأرض فغصبه فغلبه جرة دار الى حين نقصها واجرة ماله من الزرع والارض لو لم يزرع الغاصب الأرض فنقص لترك الزرع كارض البقر ضمن النقص ولو اخذ المالك الأرض وهي خربة وخر كان له اجارة الغاصب ولو غصب على قلعته كالغرس ولو اراد المالك بقاء الزرع الى وقت حصاده باجرة ورضي الغاصب صح ولو اراد اخذ الزرع ورفع الغرس لم يجز الغاصب على القبول وان ثمر الشجرة كانت الثمر للغاصب للمالك قلعها قبل ادراكها وليس للمالك ثمن من الثمر وان كانت موجودة في الخلل بل له الاجرة والا انما يقطع الغرس من طرف الحفر وارش المنقص ولو غصب شجرة فالمالك وعلى الغاصب ان يرضى ما ينقص من الثمر بالتحقيق ليس عليه اجرة الشجرة او الاجرة له ولو اجار الغاصب العين فالا جارة باطله والمالك الزرع شايا جرة المثل فان ضمن المتاجر لم يرجع لانه دخل في العقد على انه يضمن النقص ويبقى عند التمسك فان كان يضمن النقص رجع به ان كان جاهلا بالنقص ولو تلفت العين في يد غريمه المالك رجع الغاصب ان كان عالما لم يرجع على غريمه المالك الاجرة والعينه رجع بالاجر على المتاجر مطلقا وبالعينه مع العلم ولو ادع المقتضون وكله كمال في بيعه فلف ضمن المالك فان كان ضمن الغاصب جمع على المستودع والوكيل ان كانا عالين ولا يرجع احدهما الوضوء المالك ان كانا جاهلين ورجع على الغاصب ليرجع عليه ما بقية ولا اجرة وان رجع عليها رجع على الغاصب لو اعاره فلف عند التسليم للمالك فان غرمه المالك مع علمه لم يرجع وان غرمه الغاصب جمع وان كان جاهلا رجع بقيمة العين على الغاصب غرمه لا يرجع الغاصب بها وان رجع المالك عليه هل يرجع المستجير على الغاصب لاجرة او غرمه المالك فيه احتمال من حيث انه دخل على النافع لغير مضمون من حيث انه اشفع بما غرمه وكذا التجسس فيما يسلف من الاجزاء بالاستعمال ولو رد هذا التجسس والمستودع على الغاصب فللمالك نصيبه بشرط ضمان على الغاصب ولو ذهب لغيره لغيره انما على المالك لو كان جاهلا بالتجسس للمالك فان ضمن المالك جمع الغاصب بالعينه والاجر لانه غرسه وان ضمن الواهب يرجع على المالك فيه احتمال ولو اخرج المقتضون فالوجه ان اشترى بالعين والا فله وعليه الضمان ولو صار به فذلك وعليه جرة العامل ان كان جاهلا ولو غصبه فله مطالبته في آخر لزمه منه سواء كان انما او غرضاً وسواء كانت العين في البلدين واحدا او مختلفين ان كانتا في بلد الغاصب انقص سواء كان في حله مؤثرا او لم يكن والفرق من الغاصب يرجع بالمهر ^{للملك} ولو غصب حائلا ولو لم يضره وكذا الدابة لو غصبها حائلا فحملت عند الغاصب ولدت ضمن ولدها فان اسقطته مبيلا فضمنه لعد العلم بمجانبته على اشكال نعم يجزى نقص من الامر بالولادة سواء ولدته حيا او ميتا ^{للملك} ولو غصبه فله فدية في ذبده ولو خرج من الباب حين نقصه وورد الفصل فلا ضما على صاحبه كذا لو دخلت ابرة في ارجل من خد الدابة ولو لم يكن اخراجه الا بالنقص وان كان بسبب من صاحب الدابة او لم يكن منها نفيط ضمن صاحب الدابة النقص كذا لو غصب خشيته ولو لم يكن اخراجه الا بالنقص سواء كان النقص اقل ضررا من كسر الخشية او اكثر ولو غصب اذ افادها فاضاها لاله او خشيته ولو لم يكن اخراجه الا بالنقص والكم في بيع المقتض

في محل الشفعة ومقتضى حكمه

لما فلا يشك في ان الشفعة للشركيين في العلوا حمل الشفعة وحدها لان الشفعة في الهواء فلا يشك ان الشفعة في الارض
 بغير الشفعة الا باعمال نفعية المقصورة كالتمتع بالحمام والطريق والطارق ونحوه ولو كان الحمام والطريق او النهر مما لا يبطل منفعة
 بعد انفسه ثبتت الشفعة وكذا لو كان مع النهر باخر ارض بحيث يلم الشرا لحدتها او كانت البر منفعة يمكن ان يقسم بين مرتقي الماء
 او كان المزيج من يمكن قسمته بحيث يحصل الحرج في احد القسمين لو كان فيها اربعة اجزاء يمكن ان يفرق كل منها بحرين
 لا يثبت الشفعة في الزرع والثمار والظاهرة وان بيع مع الارض ما لا يورث الناعورة والاشجار في قوله في الشفعة اذا بيع
 مع الارض لا يدخل الجبال التي تركت عليها الدكا في الشفعة الا عند القائلين بالغير ولو بيعت شجرة مع فدانها من الارض
 مفردة عما يجعلها من الارض فحكمها حكم ما لا ينقسم من العقارات ان ثبتت الشفعة في الارض المقصورة بالاشراك في الطريق
 والشرب ما صدر ان كانا قائلين للنفقة والافلا ولا يثبت الشفعة للجاء الا بالاشراك في الطريق والشرب اذا بيع مع احدهما
 ولو باع المفكوم والمشارك بينهما واحد ثبتت الشفعة في الشراك خاصة بحصة من الثمن انما ثبتت الشفعة اذا اشرك
 المحصنة بالبيع فلا يثبت فيما انتفك بغيره من العقود سواء كان بعوض معلوم كالصدق وعوض الخلع والصلح وغيره فامان
 العقودا وبغير عوض كالهبه والصدقة وغيرها لو كان التبعين مشتركاً مع الوقف بيع لو كان للوقوف عليه شفعة
 وان كان واحداً ان قلنا انه غيرا لك على الخصوص وان قلنا انه يملك الرقبة ثبتت الشفعة وهو اختيار السيد المرتضى وهو
 جدد ولو بيع الوقف لوقوع الخاف الموجب ما اخذناه بعض علماء ائمتنا كان للشريك اخذ الشفعة **الفصل الثاني**
 في المستحق وفيه مباحث اما يتحقق الشفعة للشريك بالحصص المتساوية القادرة على الثمن فلا يثبت الشفعة بالجزء
 ولا بقسم من الاصل الا شراك بالطريق والشرب لا مع عجز الشفع عن الثمن ولو ما اطل امره بطلب شفعته ولو ادعى
 الثمن نظر ثلثة ايام فان لم يحضر بطلب شفعته ولو قال ان الثمن في بلد اخر انظر بقدر وصوله البر ذمارة ثلثة ايام وان حضر
 الشري ولو دفع العاقر عن الثمن دهن او ضيقا لم يجز على المشتري القول وكذا لو بذل عوضا عنه فاخذ الشفعة لم يلزم له
 ولو لم يبيع السلم الشفعة حتى يقبض الثمن واذا اجلته ولم يحضر الشفع الثمن فسخ الحاكم الاخذ وكذا لو مري الشفع بطل لاخذ
 للمشتري الفسخ من غير حكم خاوم لا يثبت الشفعة للذمي على المسلم وكذا الحربي ويثبت السلم على الذمي للذمي على مثله
 وعلى غيره الكفار وكذا الغير الذمي على مثله وعلى الذمي فان باع الحربي وخبره وكان الشفع مسلما اخذ بالقيمة عندهم وان كان
 منهم اخذ الشفع المثل لو قبض ما يملوه وان تقاضوا الثمن بالدينار او كعبه ثوبت الشفعة واخذ بالقيمة
 لا بالثمن يثبت لكل مسلم وان اختلفوا في الاصل المذهب يثبت للذمي على الغريم بالعكس **ج** ثبت الشفعة للغائب
 سواء قرىبت غيبته او بعد فان لم يعلم بالبيع الا وقت قد مضى له المطالبة وان طال الغيبة وكذا لو علم ولم يتمكن من المطالبة
 في الغيبة ولا من التوكيل لو تمكن بطلب شفعته وحكم الرضى بكل من لم يعلم بالبيع لم يضر حكم الغائب لو قد الغائب على الاشياء
 على المطالبة فان قل لم يبطل شفعته سواء اقر بحقيقت السلم او اقام لعدله ولا خلافا في انما عجز عن الاشياء ولا يبطل شفعته
 وكذا لو قد على انهاء من لا يقبل قوله خاصة او على من لا يقدم مع بلد المطالبة على الاول كذا لو لم يقبل الا على انهاء من
 او على انهاء من يقفقر الى تركه لما فيه من الشفعة ولو اشهد على المطالبة ثم اخر القدر ومع امكانه فالوجه بطلان شفعته
 وكذا لو لم يقدر على التوكيل فتركه ولو عجز عن القدر او لم يقدر على بطل شفعته بتركه القدر ولو لم يقدر على
 الاشياء او تمكن القدر او التوكيل فلم يفعل بطلت شفعته لو كان الرضى لا يمنع من الطلب اصداع البهر فهو كالصحيح لو
 من الطلب كالحق فهو كالتائب في الاشياء والتوكيل المحسوس ان كان ظاهرا او بين يديه عنه فهو كالتائب ان كان محسوسا يحق
 بطلان عليه فهو كالمطلق لو كان الغائب ككل عام لو كان له الاخذ بالشفعة مع المصلحة للغائب كذا لو كان كذا في الاخذ
 ان لم يكن مصلحة ولو ترك هذا الوكيل الاخذ كان للغائب المطالبة بما مع قدره سواء ترك الوكيل لمصلحة او لا يثبت
 الشفعة للصبي ويتولى الاخذ الولى فان ترك الولى الاخذ كان الغيبة في الترك بطلت الشفعة ولو كان للصبي بعد
 بلوغه المطالبة بها وان كانت الغيبة في الاخذ لم يبطل الشفعة بترك الولى كان للصبي بعد بلوغه المطالبة بها ولا غرم على
 الولى ولو اخذ الولى مع الغيبة بالاخذ لم يكن للصبي بعد بلوغه التقصير ان كانت الغيبة في الترك لم يضر الاخذ ويكون المال

١٢٥
 في محل الشفعة ومقتضى حكمه

في محل الشفعة ومقتضى حكمه

كتاب الشفعة

١٣٨

لا يلزم

بأنما على الشفعة دون الصبي الولي ولو كان وصيا لاشتهر ببيع لاحدهما نصيبا في شركة الآخر كان له الاخذ بالآخر بالشفعة ولو كان
 الموصي شرهما فباع حصته المتبقية كان له الاخذ بالشفعة على الاقوى ولو باع الوصي نصيبا كان له الاخذ بالشفعة بالشفعة مع الشفعة
 وكذا الذي لو باع شفع الصبي الشفعة كان له الاخذ بالشفعة ولو باع شفع في شركة رجل لو كان له ان يأخذ بالشفعة
 لأنه لا يمكن له ان يملك نصيبا من نصيبه والمباشرة في ذلك الحيلة كبر احتمال ان يأخذ بالشفعة كما نصيبه اذا كبر ولو عفى عن الشفعة
 وكانت الشفعة في الاخذ ببيع العتق وكان الولي لا يأخذ بما اموال لو كانت الشفعة في الشركة ففيه ثم صلا الخط في الاخذ ببيع
 له الاخذ ولا الطفل اذا بلغ حكم المبيع حكم الشفعة واما المتعق عليه فلا ولا يملك عليه حكمه حكم المتعق عليه
 اقامه واما المفسر له الاخذ بالشفعة والمتركة وليس لغيره الاخذ بها ولا اجبا على الاخذ بها الا ان يوافقها في حق سواها
 الخط في هذا والله لا يملك باخذ في حقته وليس يجوز عليه في حقته لم يمنع من وضع ماله في غيرها واذا امكن الشفعة بالشفعة
 حقوق الغرماء به سواء اخذ برضاهم او بدونه وللمالك ان يأخذ بالترك وليس لغيره الاخذ بالشفعة في المواد من الاخذ بالشفعة
 امسها السيد سقط ان كبر العبد وان عفى العبد بغيره فمؤاخذ ببيع شفعة في شركة مال المصانعة فللمعامل الاخذ بما مع الشفعة
 فان عفى للمالك الاخذ بالشفعة في المصانعة بالالفرض شفعة في شركة فليس له ان يأخذ بالشفعة على الاقوى لان الملك له ولو كان
 فيه فذلك هو اقل من ان يعامل بملك بالظهور او بالامتناع من شفعة ما دون فيه وان لم يكن ظهريه ويحسب له ان يعامل بغيره
 فكان له الاجرة من عمله لو كان المصانعة بغيره ولا يبيع في المال له الاخذ بما لان الملك بغيره فان كان فيه يبيع وقلنا لا يملك الظهور
 فذلك قلنا بملك بالظهور واحتل الشفعة من ملكها كمال المال وان باع للمصانعة شفعة في شركة لو كان له الاخذ بالشفعة لا يملك
 على اشكال في ثبت الشفعة بين شرهين ببيع واحد فاما هذا الاخذ بالشفعة على اشكال في ثبت الشفعة على اشكال في ثبت الشفعة
 وقال بعضهم ثبت مطلقا على عدد الرؤس قال خرون ثبت في الارض ولا يثبت في العبد الواحد الا متى عند الاول
 على القول بغيره مع الكثرة انما يثبت على عدد الرؤس من كل واحد وانفرد لا يستحق الجميع فاشبه بالمتعق في السراية وغيره
 ابن الجنيب اخذ على عدد الرؤس وعلى قدر السهام واذا كان الشفعة اربعة فباع احدهم وعفا الآخر فللباقي اخذ المبيع لغيره
 وليس لها الاقتصار على حقها قال ابن الجنيب انما ذلك ولو كانا اثنين ففرض واحد اخذ الجميع او ترك فان حضر الآخر اخذ
 او ترك فان حضر الثالث منها الثلث وترك ما اخذ الثاني في ذلك ثم حضر الثالث لم يشارك في المنفصل ولو لم يبيعهم حصص
 الشفعة لبعض لم يبيع لان ذلك عفو فلا يبيع لغيره من موعليها كالتصا ولو امتنع الحاضر من الاخذ حتى يحضر الغائب لم يطل الشفعة
 على اشكال لو عفا لم يطل الشفعة وكذا لو حضر ثلثة وكذا لو حضر ثلثة وعفوا كان للرابع اخذ الجميع او الترك ولو قال
 لا اخذ لا تدرك حتى يحتل بطلان شفعه لغيره على اخذ الجميع وتركه فكان كالمتفرق وبغيره لان الترك لم يدور وهو قد ولنا
 فعلى هذا لو كانوا ثلثة فخذوا الاول الشفع كل بالشفعة فقدم الثاني واخذ نصيبه وهو الثلث فاذن الثالث اخذ من الثلث
 ثلث ما في يده فنصيبه الماع في الاول ثلثا نصيبين فيقسم الثلث على ثمانية عشر لان الثالث اخذ الثلث ثلث الثلث
 شفعة في ثلثه الى الثلث وهي ستة صارون سبعة ثم قسما السبعة نصيبين ولا نصف لغيره ثلثين في ثلثه يكون ثمانية عشر
 للثلاثة اربعة اقسام وكل من الشرهين سبعة لان الثاني ترك سدا كان للاخذ وحققه منه ثلثا وهو الثلث فوقع على شركة
 في الشفعة والاول والثالث سواء لا استحقاق ولم يترك احدهما شيئا من حقه فيجب ما بينهما فيكون ثلثا ولو حضر
 واحد ولهما اخذ الجميع ثم حضر الثالث قاسمه فاحضر الثالث طالبة فيحق الشفعة ولوردة الاول ببيع الثاني الاخذ
 ولو شاخون دارا شترها ما بينهما نصيبين او غير ذلك فباعت احدهما عن اثنين فباع احدهما نصيبه فالشفعة بين اخيهما
 ولا ينصرف بها الاخر ولو اخذ الحاضر الجميع دفع الشن وليس له التنازع بين الشن فان دفع ثم حضر الثاني طلب
 اخذ النصف دفع الى الاول نصف الشن فان خرج الشفع مستحقا كان ذلك على المشتري من نصيبه وهذا الشفع الاول ان كان
 عنه في الاخذ فحان معا على المشتري ولا يرجع احدهما على الآخر واذا اقيم الحاضرون نصيبين فحضر الغائب احدهما لم يكن
 غائبا اخذ من الحاضرين ثلث ما في يده وباعه الحاكم من حصته الغائب ثلث لو لم يكن ما كماله فحضرته بغيره الغائب ثلث
 موضع غلظ ولو باع احدا للثلاثة من شركة استحق الشفعة لثالثها لان المشتري لا يستحق على نفسه شيئا ويحمل استحقاقه

فان كان المبيع من الارض او من غيرها فباع احدهما نصيبا في شركة الآخر كان له الاخذ بالآخر بالشفعة ولو كان الموصي شرهما فباع حصته المتبقية كان له الاخذ بالشفعة على الاقوى ولو باع الوصي نصيبا كان له الاخذ بالشفعة بالشفعة مع الشفعة وكذا الذي لو باع شفع الصبي الشفعة كان له الاخذ بالشفعة ولو باع شفع في شركة رجل لو كان له ان يأخذ بالشفعة لأنه لا يمكن له ان يملك نصيبا من نصيبه والمباشرة في ذلك الحيلة كبر احتمال ان يأخذ بالشفعة كما نصيبه اذا كبر ولو عفى عن الشفعة وكانت الشفعة في الاخذ ببيع العتق وكان الولي لا يأخذ بما اموال لو كانت الشفعة في الشركة ففيه ثم صلا الخط في الاخذ ببيع له الاخذ ولا الطفل اذا بلغ حكم المبيع حكم الشفعة واما المتعق عليه فلا ولا يملك عليه حكمه حكم المتعق عليه اقامه واما المفسر له الاخذ بالشفعة والمتركة وليس لغيره الاخذ بها ولا اجبا على الاخذ بها الا ان يوافقها في حق سواها الخط في هذا والله لا يملك باخذ في حقته وليس يجوز عليه في حقته لم يمنع من وضع ماله في غيرها واذا امكن الشفعة بالشفعة حقوق الغرماء به سواء اخذ برضاهم او بدونه وللمالك ان يأخذ بالترك وليس لغيره الاخذ بالشفعة في المواد من الاخذ بالشفعة امسها السيد سقط ان كبر العبد وان عفى العبد بغيره فمؤاخذ ببيع شفعة في شركة مال المصانعة فللمعامل الاخذ بما مع الشفعة فان عفى للمالك الاخذ بالشفعة في المصانعة بالالفرض شفعة في شركة فليس له ان يأخذ بالشفعة على الاقوى لان الملك له ولو كان فيه فذلك هو اقل من ان يعامل بملك بالظهور او بالامتناع من شفعة ما دون فيه وان لم يكن ظهريه ويحسب له ان يعامل بغيره فكان له الاجرة من عمله لو كان المصانعة بغيره ولا يبيع في المال له الاخذ بما لان الملك بغيره فان كان فيه يبيع وقلنا لا يملك الظهور فذلك قلنا بملك بالظهور واحتل الشفعة من ملكها كمال المال وان باع للمصانعة شفعة في شركة لو كان له الاخذ بالشفعة لا يملك على اشكال في ثبت الشفعة بين شرهين ببيع واحد فاما هذا الاخذ بالشفعة على اشكال في ثبت الشفعة على اشكال في ثبت الشفعة وقال بعضهم ثبت مطلقا على عدد الرؤس قال خرون ثبت في الارض ولا يثبت في العبد الواحد الا متى عند الاول على القول بغيره مع الكثرة انما يثبت على عدد الرؤس من كل واحد وانفرد لا يستحق الجميع فاشبه بالمتعق في السراية وغيره ابن الجنيب اخذ على عدد الرؤس وعلى قدر السهام واذا كان الشفعة اربعة فباع احدهم وعفا الآخر فللباقي اخذ المبيع لغيره وليس لها الاقتصار على حقها قال ابن الجنيب انما ذلك ولو كانا اثنين ففرض واحد اخذ الجميع او ترك فان حضر الآخر اخذ او ترك فان حضر الثالث منها الثلث وترك ما اخذ الثاني في ذلك ثم حضر الثالث لم يشارك في المنفصل ولو لم يبيعهم حصص الشفعة لبعض لم يبيع لان ذلك عفو فلا يبيع لغيره من موعليها كالتصا ولو امتنع الحاضر من الاخذ حتى يحضر الغائب لم يطل الشفعة على اشكال لو عفا لم يطل الشفعة وكذا لو حضر ثلثة وكذا لو حضر ثلثة وعفوا كان للرابع اخذ الجميع او الترك ولو قال لا اخذ لا تدرك حتى يحتل بطلان شفعه لغيره على اخذ الجميع وتركه فكان كالمتفرق وبغيره لان الترك لم يدور وهو قد ولنا فعلى هذا لو كانوا ثلثة فخذوا الاول الشفع كل بالشفعة فقدم الثاني واخذ نصيبه وهو الثلث فاذن الثالث اخذ من الثلث ثلث ما في يده فنصيبه الماع في الاول ثلثا نصيبين فيقسم الثلث على ثمانية عشر لان الثالث اخذ الثلث ثلث الثلث شفعة في ثلثه الى الثلث وهي ستة صارون سبعة ثم قسما السبعة نصيبين ولا نصف لغيره ثلثين في ثلثه يكون ثمانية عشر للثلاثة اربعة اقسام وكل من الشرهين سبعة لان الثاني ترك سدا كان للاخذ وحققه منه ثلثا وهو الثلث فوقع على شركة في الشفعة والاول والثالث سواء لا استحقاق ولم يترك احدهما شيئا من حقه فيجب ما بينهما فيكون ثلثا ولو حضر واحد ولهما اخذ الجميع ثم حضر الثالث قاسمه فاحضر الثالث طالبة فيحق الشفعة ولوردة الاول ببيع الثاني الاخذ ولو شاخون دارا شترها ما بينهما نصيبين او غير ذلك فباعت احدهما عن اثنين فباع احدهما نصيبه فالشفعة بين اخيهما ولا ينصرف بها الاخر ولو اخذ الحاضر الجميع دفع الشن وليس له التنازع بين الشن فان دفع ثم حضر الثاني طلب اخذ النصف دفع الى الاول نصف الشن فان خرج الشفع مستحقا كان ذلك على المشتري من نصيبه وهذا الشفع الاول ان كان عنه في الاخذ فحان معا على المشتري ولا يرجع احدهما على الآخر واذا اقيم الحاضرون نصيبين فحضر الغائب احدهما لم يكن غائبا اخذ من الحاضرين ثلث ما في يده وباعه الحاكم من حصته الغائب ثلث لو لم يكن ما كماله فحضرته بغيره الغائب ثلث موضع غلظ ولو باع احدا للثلاثة من شركة استحق الشفعة لثالثها لان المشتري لا يستحق على نفسه شيئا ويحمل استحقاقه

في كيفية أخذ الشفعة وفوائدها

١٢٧

لا شريك ولا يقول بأخذ من نفسه بل يبيع الشريك من أخذه حقه وشريك الشريك المشتري قد نصيبه لا غير الموقوف قال في
 الشري قد سقطت شفته في هذا المجمع أو أتت لم يصب لا شفعة وملكه على قلة حقه في الشفعة من إذا أخذ الشفعة ثم عفا
 عن حقه وكذا إذا أخذ الحاضر المجمع ثم حضر الآخر فقال لما الأول هذا لكل ودع فقد سقطت شفته لو يمكن له ذلك فليس للشري
 هنا خيار بتبعض الصفقة لو أخذ الشريك لبعض ولو باع الشريك من ثلثه صفقة فلا تنفع الاخذ المجمع الاخذ من الاثنين من واحد
 لأنها بمنزلة عقود فاذ أخذ نصيباً حده للآخرين مثلاً كفي الشفعة ولو باع من ثلثي عقود متفرقة ثم علم الشفع فله أخذ
 المجمع وان أخذ نصيباً ثلثه وعفي عن الأول عفاً في الأول في الشفعة وان أخذ من الثلث وعفي عن الأولين شاركه وان أخذ
 من الثلث لم يشاركه احد منهم لأن ملكهم قد استحقها بالشفعة فلا يستحق طلبها شفعة ويجوز شركة الثاني في شفعة لا في الشفعة
 يستحق بالملك لا بالعقد وبشاركه الأول في شفعة الثاني والثالث ولو باع اثنان من اثنين فهو بمنزلة عقوداً وبيعاً وبيعاً
 أخذ المجمع والرابع والصفقة ثلثة الأرباع وليس لبعضهم شفعة الا فقال المبيع البتة صفقة واحدة لا حوتة منه
 ولو بكل احد الثلثة شركة في بيع نصيبه فيها عفاً لو أخذت شركتها الشفعة فيها فاحدهما في هذا الموضع فإنا نأخذ على
 القول بقبول الشفعة مع الكثرة في لو باع الشريك لو أخذ نصف حقه لو أخذ الباقي وحده على غير علم الشفع كان
 له أخذ المجمع والأول خاصة والثالث خاصة وكذا لو باع من أكثر من اثنين **ح** قال السيد المرعشي أن لا يملك المسلمون شيئاً
 المطالب بشفعة الوقوف لأنه ينظر في فيها على المساكين وعلى المساكين ومصلحة المسلمين وكذا كل ما يظن من معنى الوقوف
 وولي له ان يطالب بشفته مع أنه قال ان الشفعة لا تثبت مع الكثرة قال ابن ابي زبير كان الوقف على جماعة المسلمين فتباع
 صاحب المظان فليس له خيار الوقف لشفعة ولا لو لم يرد ذلك لزيادة الشراكا على اثنين وان كان على واحد فتح ذلك
الفصل الثالث في كيفية الأخذ وفيه بط بجأ بملك الشفع الشفعة يأخذ ويكسر لقطع على اخذ
 مثلاً أخذ بالثمن أو بملكه أو بخير ذلك وهل يملك بالمطالبة الاخرى بانه لا يملك والا لم يقطع الشفعة بالعقد بل بالملك
 ولا يفتقر المملك الى حكم الحاكم ثم يقتصر الى ان يكون الثمن والشفعة معلومين ولو كان احدهما مجهولاً فقال أخذت
 الشفع بكذا كان وأخذت الشفع بالثمن بكذا كان لم يصح وله المطالبة بالشفعة ثم يعرف قدر الثمن والمبيع فبأخذه
 بثمنه **ب** انما يستحق الشفع الاخذ بالشفعة بعد العقد لا قبله اجماعاً وهل يتوقف على انفسها المضاف الى الذي للمبايع
 قال الشيخ رحمه الله وفيه قوة من ان في الاخذ اسقاط حق البايع من الفسخ والزام المبيع في حقه بغير ضاه وقال آخرون لا
 يتوقف لأن الملك انقل بالعقد ونحن في ذلك من الموقفين ما لو كان الخيار للشري خاصة فان الشفعة تثبت بان المبيع
 حصته في مدة خيار البايع حالاً بالمبيع الأول سقطت شفته وثبتت الشفعة فيها لزمه باع للشري الأول ويخرج على قول الشيخ
 شوخاً للبايع لعدم الانتقال عنده ولو باع قبل علمه بالمبيع الأول سقطت الشفعة أيضاً ان قلنا بسقوطها في حق من نقل
 ملكه جهلاً على ما يأتي والا كان له الشفعة على المشتري الأول وللشري الأول الشفعة فيما باعه الشريك **ج** اختلف
 علماؤنا في شرط العرف في الشفعة للعالم المتكسر فقال الشيخ رحمه الله انه شرط فلو أخر المطالبة في شرطه لم يملك الشفعة
 مع علمه فتمكن من المطالبة بملك شفته والا لضرر المشتري لعدم استقرار ملكه ومنعه من التصرف بالعقار وقال السيد
 رحمه الله وابن الجبلة ان زاد في بطل الشفعة الا بالاسقاط وان تطاول الزمان لأنه حق مالي لا يقطع بترك طلبه كغيره
 من الحقوق ثم اخبار السيد ان المشتري يبدل الشفع بطلب المبيع فاما ان يعلم او يترك شفته فيقول انضر عن المشتري
 ويخرج في ذلك من الموقفين على قول الشيخ رحمه الله لو أخر الطلب مع امكانه بطلت شفته ولو كان في الجلب لو أخرها العقد
 مثل ان يعلم بالافترق أو المصير أو لشدة جوع أو عطش حتى يأكل ويشرب ولطهارة أو غلق باباً والخروج من الحمام
 أو لوزن أو بغيره ويصلى منادياً أو ليهدها في جماعة يخاف فوجها لم يطل الشفعة ولا يملك بطلبه كذا كل جرد بمنعه عن مباشرة الطلب
 عن التوكيل ولا يجب تجاوز عاقبة في الشيء ولا قطع العباء الواجبة والتدبير وجزاء الصبر حتى يذهبها ولو دخل الوقت حتى يظهر حصول
 الصلوة بغيرها ولو علم باليهمة مسافراً فغدا على السعي أو التوكيل فله بطلت شفته ولو عجز عنها لم يطل ان لم يهدها بالمطالبة ولو كان
 المشتري حاضر عند هذه الاحوال ولم يكن مطالباً من جماعة ال عن شغاله بطلت شفته ان لم يتركها وان كان المشتري غائبا وخرج من

في كيفية الأخذ بالشفعة

كتاب الشفعة

منه على عارضة فذا القيد بداهة بالسلم ودعاه عقبة مجرى العادة ولو اشتغل بكلام آخر أو سكت لغير ما فيه بطلت شفعته ولو اختار
 بالبيع وصدقته لغيره من ذلك على صفة ولو بطلت بطلت شفعته ولو قال له اصدقه وكان من يحكم بينهما وتكون جليلين على من بطلت
 شفعته وإن كان ممن لا يباع بقوله كالصبي الفاسق الواحد العدل لم يطل ولو وجد في غير يده ولو طالب وقال أما تركت لأطاعة
 في البلد الذي فيه البيع أو البيع أو أخذ الشفع في موضع الشفعة بطلت شفعته إذا لم يترك ذلك ولو قال ليس في بلدك لم يطل
 نسب البيع بطلت له خيار على الفور إذا اختار شيئا وبطلت له البطلان لأنه عذر وكذا التردد أو جعلت استحقاق الشفعة
 مع إمكانه في حقه ولو أظهر المشتري له أن الثمن أكثر مما وقع عليه العقد فترك لم يطل شفعته ولا ينظر إلى اليمين بما
 لم يترك إلا لكثرة الثمن وكذا لو ظهر أن البيع سها مقلبة فبانت كثره أو بالعكس وإن الثمن ذراهم فبأنه ليس بالعكس وإن كان
 فيه ثمن أو لا وإن الثمن قد قبض أو بالعمس أو نوع من العرض فإن غير ذلك وإن المشتري اشتراه لنفسه فإن لغيره أو بالعمس
 وإن اشتراه الواحد فإن لاثنين أو بالعكس وإن اشتراه لشخص فإن لاثنين أو بالعمس أو نوع من العرض فإن غير ذلك وإن المشتري اشتراه
 أو أنه اشتري بصفه ثمن فإن أنه اشتراه أجمع بصفه أو أنه اشتري الشفع وحده فظهر أنه اشتراه هو وغيره أو بالعكس ولو
 أنه اشتراه ثمن فترك فإن باكثر أو أنه اشتري أجمع ثمن فإن فترك فإن اشتراه البعض بطلت شفعته كذا الشفع باخذ
 الشفع بالثمن الذي وقع عليه العقد قبله أو كان منعه لم يجز على المشتري التسليم حتى يقبض فإن كان الثمن مثليا كالذهب
 الفضة وغيرها أعطاه الشفع مثله وإن لم يكن مثليا اختلف علماء فالاكثر على ثبوت الشفعة وقال بعضهم تسقط وعليه
 دواؤه على بن رباب الصحيح عن الصادق عليه السلام ولا يما يجزئ الثمن وهذا الأصل وعلى القول الأول باخذه بقبضه الثمن
 وقت العقد وليس للشفع تبعض حقه بل باخذه الجميع بكل الثمن أو بدع ولا يلزمه ما يغيره المشتري من ذلك أو كان له
 أجرة حافظ أو غير ذلك من الثمن وباخذ الثمن الذي وقع عليه العقد سواء كانت قبضه الشفع أكثر أو أقل ولو كان البايع مضافا
 وباع ثمن المثل صح سواء باع للوارث أو لغيره ولو باع بالحداد بفتح ما قبل الثمن وكان الزائد من الثلث فان خرج حقه البيع
 في الجميع وللشفع أحد الشفعين بذلك الثمن ولا يمتنع ما كونه مترخصا وكذا أن لا يخرج أو يخار أو رثه أو لم يخرج صح قبل
 الثلث بطل الزائد في غير المشتري فان أخذه كان للشفع أخذا حصل له البيع المحال بالشفعة بمثل الثمن وإن فتح لبعض الصفقة
 كالشفع الأخذ كما لو رث المشتري بالبيع لو زاد المشتري في الثمن أو نقصه البايع بعد العقد وانقضاء الخيار فهو منه أو لم
 لا يثبت حق الشفع بل بدفع كل الثمن من غير زيادة ولا نقصان وكذا لو كانت الزيادة في وقت الخيار أو النقص في وقت الخيار
 بالمعنى العقد بناء على أن الاشتغال بالنقص الخيار وليس بمعتك مستحب على قول الشيخ لو كان الثمن غير مثلي وجوب الفسخ ولو
 الخيار ولو كان الثمن مؤجلا فلا شيء قولان أحدهما تخير الشفع بين دفع الثمن غايلا وأخذ الشفع بين الصبر إلى أجل أو
 أخذ الشفع في محله ودفع الثمن غايلا وأخذ الشفع بين الصبر إلى أجل وبين أخذه بالثمن في محله ودفع الثمن بعد الأجل
 الثاني أخذ الشفع غايلا وأقامه كقبل بالمال لبدعه عند الأجل أن لم يكن مثليا وهو الأقوى عندي وإذا أخذ الشفع
 بالأجل فبانت الشفع أو المشتري حال الدين على الميت منها دون صاحبها لا يجزئ على المشتري دفع الشفع ما لم يبدل الشفع
 الذي وقع عليه العقد ولو باع شفعًا مشفوعًا منضمًا إلى ما شفعه فيه صفقة ثبتت الشفعة في الشفع بحصته من الثمن ولا يثبت
 في الآخر ولا خيار للمشتري في أن تبعض الصفقة بخلاف في ملكه بالشفعة ولو باع شفعين من موضعين بغيرهما الشفعة لو أخذ
 صفقة وشركا أحدهما غير ذلك الآخر فلها أن باخذ ويقسم الثمن على قدر القهتين ولو أخذ أحدهما دون الآخر صح وليس له أخذ
 المحض ولو كان الشريك واحدا فلا أخذهما وتركهما وأخذ أحدهما دون الآخر ولو اشتراه له بناء ودفع عرضا باع وعشرة لزم الشفع
 ما أنه أو يترك في فسخ المشتري في البيع قبل الأخذ بالشفعة صحيح فإن باعه فخير الشفع بين فسخ البيع وأخذه بالبيع الأول ثم بدع
 بين أمضائه والأخذ من الثاني فلا يفسخ الأول وكذا لو باع الثاني على ثالث أن أخذ من الأول الفسخ لا يروى أخذ من الثاني
 ففسخ الثالث خاصة وإن أخذ من الثالث دفع الباقي الذي اشتري به ولو رجع على أحد ما أخذه من الثاني دفع الباقي الذي
 الذي اشتري به ورجع الثالث عليه بما أعطاه لا اقتطاع عقد ولو تصرف المشتري بما لا يجزئ في الشفعة كالوقوف والهدية والرهن وحمل
 مسجد أو للشفع ففسخ ذلك باخذ بالثمن الذي وقع عليه العقد باخذ الشفع الشفع من موقوفه وفسخ عقد وبدفع الثمن إلى

الشفعة في الخيار

احكام الشفعة وبقائها

١٤٩

المشترى لو قوت ولو تقابل المبتاع لاسقط الشفعة للشفيع فصح الاقالة والذالك باق على الشري وكذا لو رد بغيره لورضى الشفع
 بالبيع ثم نقلا لا يمكن له بالاقالة شفعه لانهما فصح لا يبيع ولو سأل البائع الشفع الاقالة لم يصح لانها انما تثبت بين المبتاع والمشتري
 نعم لو باعه بآه صح في الشفع انما يأخذ من المشتري ودكه عليه فواظهر الشفع مستحقا رجع بالثمن على المشتري ورجع الثمن
 على البائع وان اخذ مغبيا فله رده على المشتري واخذ ارش منه والمشتري يرد بالعيب فان علم المشتري بالعيب نه فالشفيع رده
 على المشتري لاسقط الارش لانه باخذ بالثمن الذي استقر عليه العقد ان علم الشفع دون المشتري فلا ارش لا خدما ولا رده لان
 الشفع اخذ ظاهرا بسببه المشتري والملكه عنه باخذ الشفع فلا رده ولا ارش لانه استرجع منه فاشبهه بالوكالة على المبتاع
 ويجعل الارش لانه عوض الخرج المأبى فان اخذ الارش سقط عن الشفع من الثمن بقدره ولو علم ما فلا ارش لا خدما ولا رده ولو
 جهلا فان رده الشفع بخير المشتري بين الارش والود وان اخذ الشفع بالارش فلا رده للمشتري وله الارش لو اخذ الشفع
 بغير ارش لو خسر المشتري اخذ الارش من البائع ثم ان كان الشفع سقطه عن المشتري توفقه عليه الاسقط من الثمن عن الشفع
 هذه لانه الثمن الذي استقر عليه البيع وسكوت لا يسقط حقه او اشترا المشتري بالثمن العيوب فان علم الشفع بالشرط فحكم
 المشتري والاشفك حكم ما لو علم المشتري دون الشفع واذا كان الشفع في يد المشتري اخذ الشفع ان كان في يد البائع قبل
 له خد من البائع او دفع لا يكلف المشتري البض من البائع ولو امتنع سواء طلبه الشفع ولا ويكون قبض الشفع من البائع كقبض المشتري
 والدرك مع ذلك على المشتري وليس الشفع فصح البيع ولو نوى الفسخ والاخذ من البائع لم يصح **ح** لو غرر المشتري في
 بظهر الشفع انه موهوب او اشتريه اكثر من ثمن المثل فباعه ثم بظهر الخلاف بعد الغرر البناء او يكون فائدا فباعه كبله او يفتقر
 او وصفا فباعه الاولى ثم يقدرا ويقتل ويبلغ بعد البناء والغرس فاذا طلع الشفع بالشفعة كان للمشتري قلع بناءه وغرسه
 لغير عليه شوية الحفر الارش النقص لانه يفتقر في ملكه فلا يقابل به ثمن وللشفيع ان يأخذ بجميع الثمن او يدع ولو امتنع المشتري
 من الازالة كان للشفع قلعه بضمين ما نقص من الغرس والبناء بالقلع ولو بدل قيمه الغرس والبناء كان له مع اخيار المشتري
 ولو قبل بوجوب الزام للمشتري بالقلع ولا شئ له كان وجهها وعلى قول اصحابنا لا يجوز فيه الغرس مستحقا للمبايع في الارض لانه
 لا يتحقق ذلك ولا فيه مقلوعا لانه لو وجب منه مقلوعا لملك قلعه من غير ارش ولا رده ولا يكون قيمته القلع وانما طريق ذلك
 ان يقوم الارض فيها الغرس والبناء ثم تقوم خالية عنها فيكون بينهما قيمة الغرس والبناء فله منه الشفع الى المشتري ان اشفا
 او ما نقص منه ان اخذ القلع ويحمل ان يقوم الغرس والبناء مستحقا للركبة بالاجرة او لا خذ به القيمة اذا امتنع من قلعه ولو
 كان للغرس وقت يقطع فيه لو قطع قبله لم يكن له فيه او يكون قيمته فله حاز للشفيع قلعه لانه يورث الارش ولو غرر وبيع
 الشفع او ركبته ثم اخذ الشفع فالحكم في اخذ نصبه من ذلك كالحكم في الجميع ولو رجع المشتري فالشفيع الاخذ ليس بالقلع
 الزرع لقله لبشر في الارض والاجرة له لان المشتري رده في ملكه وقيل بخير الشفع بين الاخذ في الحال والصلح بالحصاد والبدل
 بمقتد وكذا لو اشترى النخل في ملكه اشترى ثم اخذ الشفع كان عليه القيمة الى ان اخذ واذا غنى الشفع في يد المشتري فانه امتصلا
 كالشجر يكبر فالشفيع اخذ مع الزيادة ولو كان النماء منفصلا كالقلعة والاجرة والمزعة في المشتري ووجب قبضاها المخذرا
 ولو اشترى وفيه طلع غير مؤثر فابره المشتري ثم اخذ الشفع فالتمرة للمشتري وباخذ الارض النخل بمحضها من الثمن
 ولو نخلها الطلع في يد المشتري فاخذ الشفع قبل التامير قال الشيخ الطلع للشفيع لانه بمنزلة السقف ليس بمعتد **ط** لو تلف
 المبيع في يد المشتري سقطت الشفعة سواء كان بفعله او لم يكن قبل المطالبة اما لو تلفه بعد المطالبة فانه يكون مضمونا عليه ولو
 تلف بعضه كانهذا المبيع او تثبت ان كان بغير فعل المشتري وبفعله قبل المطالبة بخير الشفع بين الاخذ بكل الثمن وبين التمسك
 لا بمحضه او مجموع الثمن وان كان بفعل المشتري بعد المطالبة ضمن المشتري النقص ويحمل ضمانه اذا ارد للثقل المطالبة به
 الشفع بمحضه من الثمن وكذا ان كان بفعل آخر غير المشتري لانه يرجع بدله الى المشتري فلا يضره والافقاصه على التقيد
 كلها للشفيع سواء كانت في المبيع او منفعة له عند ولو ظهر عيبا بقاء فاقبض المشتري ارش فالشفيع اخذ به بعد الاخذ ولو
 امسكه المشتري بغير ارش لا اخذ الشفع بغير ارش او ترك **ي** لو اشترى ثمن فظهر مستحقا فان كان الشراء بالعين بطنا لبيع
 شفعه ولو اجاز مالك الثمن الشراء صح البيع تثبت الشفعة وعلى تقدير عدم الاجازة ولو كان الشفع قد اخذ الشفعة لم يرد

الارث ان كان في يد المشتري او في يد الشفع او في يد البائع او في يد الغير

ما اخذ

كتاب الشفعة

١٥٠

ما اخذ على البائع ان كان قد اشترى من غيره في الذمة ثم نقد الثمن فبا مستحقا ثبتت الشفعة فان تقدر قبض الثمن من المشتري
 لاحدا او غيره فلا يبيع فيه البيع وحق الشفعة والمبايعين ولو اشترى من غيرهما فلهما على منعه عوضه انما ثبتت
 غصبته ما دونه لشرى بالبينة او باقرار الشفع والمبايعين فلو اقر المايعان واقر الشفع لم يقبل قوله ما عليه ما اخذ بالشفعة
 ونقص الثمن الا صاحب رجع البائع على المشتري بعوضه ان كان الثمن في الذمة بل كان بالعين او قيمته بقي الشقص معه بزم
 للمبايع فليشترى الشقص منه ويقبضه باقرار الشفع والبائع وانكر المشتري والبائع على صاحب وبطلت الشفعة ولو لم
 للمبايع مطالبة المشتري بشئ وان اقر الشفع احتمل تقديم حقه لان في اخذ الشفعة ابطال حق البائع من الشقص الشفعة ثبتت
 لان الاخذ الصريح فلا يراى الضرر وتقدم حق الشفع لبقو حقه الاقرب الاول لان حق البائع اسبق لاستناده الى وجو العيب
 هو مخفق حال البيع والشفعة ثبتت بالبيع فان لم يرد البائع المبيع اخذ الشفع كان له رد الثمن ولو لم يرجع المبيع لان البيع
 ملكه بالاختلاف يملك البائع ابطاله ولكنه ولكن يرجع بقيمة الشقص ويرجع بقيته هل يرجعها بجمعها ام لا لان الشفع انما اخذ
 بالثمن لئلا يضر عليه العقد وفي ذلك الشقص فانه كان دفع اكثر رجع بالفضل على صاحبه لو لم يرد البائع الثمن ولكن اخذ ركنه
 فان كان الشفع دفع قيمته الثمن رجع المشتري عليه بما اودى من ركنه وان كان دفع قيمته صحيحا انما يرجع المشتري على
 الشفع بشئ لانه دفع ما وقع العقد عليه صحيحا ولو غلب البائع من الارش لم يرجع الشفع على المشتري لانه بمنزلة اسقاط بعض
 الثمن ولو غاد الشقص الى المشتري يملك متناكف كبيع او هبة او غيرها لم يكن للمبايع اخذه وليس للمشتري رد على البائع
 بدوون اخباره ولو تلف الثمن المبيع قبل القبض احتمل ثبوت الشفعة مطلقا ورجوع البائع بقيمة الشقص سقوطها
 ان لم يكن الشفع قبض الشقص لطلان البيع حيث نكح السلم فيبطل الشفعة والشفعة عليه ما لو ادعى مع نصيبه
 على اجنبية فانكر حلف الاجنبية مع عدم البينة وهل يثبت للمشتري الشفعة قال الشيخ رحمه الله نعم لان البائع اقر بحقق فلا
 يهبطا احدهما بانكار الآخر حقه ويجعل مع انكار الاجنبية استحقاق حاكم سقوطها الا انها فرع البيع ولم يثبت على
 الاول باخذ الشفع من البائع وبسالم الثمن وردت على البائع ويجعل مع انكار الاجنبية استحقاق حاكم الشفع و
 البائع المشتري يثبت البيع في حقه والعهد عليه لا مقصود البائع الثمن وقد حصل من الشفع ومقصود الشفع اخذ الشقص
 وضما العهد وقد حصل من البائع فلا فائدة في الحاكمة لكن الاقوى عند الاول فان اقر البائع بقبض الثمن من المشتري في
 الثمن الذي على الشفع لا بدعية احد ما خلا كما كان اذا دنا البائع او المشتري فعليه ان تدعيه باقرار المشتري بالبيع
 انكر البائع القبض فهو للمشتري لاقر البائع لا يثبت البائع لا يدعي هذا الثمن انما يثبت على المشتري قد اعترف بالقبض
 وبب لو ادعى ما خبره اشرى به عند طلبه من غير الدعوى يتعين المكان الذي فيه الشفعة وقد اقر الشفع والتمن ويدعي الشفعة فيه
 فاذا فعل ما للمدعي عليه فاعترف له وانكر وقال انما غصبته او ركنه فلا شفعة على القول قوله مع اليمين وعدم البينة او
 نكل فحق عليه ما مع اليمين المدعى ايدى بها ولو قال لا يثبت على شفعته فالقول قوله مع اليمين وبكيفية الحلف على قوله ولا يكلف
 اليمين على انه لو شترى بعدها ولو نكل فحق عليه الشفعة ويبرض عليه الثمن فان اخذه دفع اليه ولو اعترف بالشراء وانكر البينة
 فالقول قوله مع اليمين ولو قال اشترته لعل ان كان حاضرا فان صدقه ثبتت الشفعة عليه ولو قال هذا ملكي او اشترته
 انكفئت الحكومة اليه ان كذبته حكم بالشراء للمقر اخذ منه بالشفعة وان كان غائبا اخذ الحاكم دفعه الى الشفع وكان الغائب على
 حجة يحمل عدم الاخذ الى ان يحضر الغائب لو قال لم اشتره لولدي الصغير ومن له عليه ولا يثبت عدم الشفعة لثبوت
 الملك للطفل ولا يجب الشفعة باقرار الواج شئها لانه ملك الشراء له فصح اقراره فيه والاقرب الاول ما لو اقر بعدا عن
 لها بشرائه لنفسه لم يثبت فيها الشفعة لا بالبينة او باقرار الغائب بعد حضوره والصبي ومبدا لو غادر لو كان الشراء غائبا
 فادعى الحاضر على من حصة الغائب في يد انه اشتراه من الغائب فلهما اخذ بالشفعة لان من العين في يد من يصدق
 نصرة وعدمه انه اقر وعلى غيره والاول اقوى كذا الوفاق القاضى وادعى الشفع هان الغائبان او جبا الشفعة وقد
 الغائبان نكل البيع او الاذن فله قوله مع اليمين وبأخذ الشقص وبما لا يجوز من ثناء منها فان طلب الوكيل رجع على الشفع للثمن
 النافع فيه وان طالب الشفع لم يرجع على احد ما لو ادعى الوكيل الاذن وبيع فاخذ الشراء بالشفعة استمر اجتمعا على الوكيل

ومع بغير الشفعة ولو اقر الشفع والمشتري بطلت الشفعة ورجوع البائع على المشتري على رد ثمنه ولو ادعى مع نصيبه

القول

والا اعطى بفاسد
 بد الشفع الى ان يده
 فبذبح اليه واخذ الحاكم
 فبذبح اليه المشتري دفع
 اليه

في اختلاف المنايع في الشفعة

١٥٢

لأنه عاقل فانه يرجع الغلة
على الشفع رجع الشفع على
الوكيل وان رجع على الوكيل
لم يرجع على الشفع ولو
اتى على الوكيل

انه انما الشفعة التي في ملكه فاما انما او كل او متوعد فله مع اليقين ولو كان للمدعي بينة حكم بما ولو تكا احيل القضاء
عليه ولو اقر بفضي عليه لو ادعى على رجل شفعة في شقة من ثمانية اشرا فاشترى ملكية المدعي لو حبه علمه الا كفاء بالبدعي
الى البينة فادعى علم الشري حلف الشري على نفى العلم ولو تكلف فيه عليه لو ادعى على شريكه شراء بضيعة من بضيعة
فادعى ان الشريك قال بل ورثة من اوقام المدعي بينة لم يثبت الشفعة لانها لم يثبت بالبائع واقر ان
على النكر البائع لا يقبل ولو ادعى كل من الشريكين الشفعة على صاحبه سئل عن من الملك فان قال ادفعه فلا شفعة لانها
ثبتت عليك سابقا في ملك مختل وان ادعى كل من ملكها السابق حكم من اقام البينة ولو اقام البينة فادعى انما
الفرع وسقوط البين في ملك مشترك وان لم يكن بينهما بينة فادعى على الباقي وماله اخصه فانكر حلف وسقطت عو
الاول ثم تسمع عو الثاني فان انكر الاول وحلف سقطت عو اصاب ولو نكل الثاني فثبتت عو الاول عن اليقين فنفى
عليه ما مع بين صاحبه بدها على خلافه ولو سمع عو اقر اخصه قد استحق ملكه ولو حلف الثاني ونكل الاول فنفى عليه ولو
اقام احدهما بينة بالشراء مطلقا لم يحكم بما للمدعي فادعى على شريكه بالابتاع فاقام الشريك بالارث قال الشيخ
ببرع بينهما ولو ادعى الشريك لابتاع فثبتت بينة الشفع لعد الثاني بين الابداع والابتاع ولو شهد بالابتاع مطلقا
وشهدت الاخرى ان المودع اودعه ما هو ملكه في ما يبيع منها فادعى الشفع وحده فثبتت بينة الابداع لنفسه ما بالملك و
يكاتب المودع فان صدق فنفى عنه سقطت الشفعة وان انكر فنفى عنه الشفعة ولو شهد بينة الشفع ان البايع باع وهو
وشهدت بينة الابداع مطلقا فنفى عنه الشفعة من غير مراجعة المودع **س** لو اختلفت البينتان في الشق فقال البايع انما
وقال الشري لفتدع قول البايع مع اليقين اذا لم يكن هناك بينة فادعى الا لعين من الشري وللشفع اخذ بالفسوخ
حكم الحاكمين والعين اولا وكذا البحث لو اقام البايع بينة قال الشري صدقت البينة وكتب انك اذما اودت ما سلكه يقبل
رجوعه لو اختلف الشري الشفع فله القول قول الشري لانه الذي يبيع الشق من ماله ولو اقام احدهما بينة حكمه ولا يقبل منهما
البائع لاحدهما ولو اقاما بينة فلو حبه القضاء بينة الشفع لانه الخارج ولو كان الاختلاف من المنايع بين واما كل منهما
قال الشيخ بمرع وليس يجزئ القول قول البايع مع يمينه اذا كانت اللفظ موجبة فالبينة بينة الشري ولو اشري شفعا
واختلفا في قيمة تعدد اخصاه فالقول قول الشري كما لو اختلفا في قدر الثمن ولو قال لا اعلم فثبتت القول قول من ادعى
حلف سقطت الشفعة وفي الشفعة تورث كالا قول قال السيد رحمه الله وكذا احيان الميراث قال الشيخ لا تورث له ولا لطلبة
من يندوه وتوري والاول قوي سواء كان الميت فله طلبة او لا وعلى ما اخبرنا فاستدل الحق بالجمع للورثة على حسب موادهم
فلزم وجه الثمن مع الولدان فان ترك بعض الورثة حقه فوط الحق على سائر الورثة ولم يكن لهم الا خلا جميع الترك ولو مات ميراثهم
قد باع شريكه كان لورثة المالك الشفعة ولو كان للميت اربع بضعها في بضعه فنفى عنه لو كان لورثة الشفعة لانه لا يثبت
على نفسه لو كان الوارث شريكا للورث فبيع نصيب الورث الذي لم يكن للوارث شفعة لان نصيب الورث اشغل الموثر
فلا يستحق على نفسه الشفعة ولو اشري شفعا مشفوعا ورضي به ثم مات فثبتت الشفعة احد الشفعين وبيع الثمن الى الورث
فيطلب الوصية حلف الوصي به ولو اوصى رجل بشفعة ثم مات فباع الشريك قبل قبول الوصي لم قال لو حبه ان الورث
الشفعة لا الوصي له لعد الا اشغال قبل القول ولو كان قد قبل الوصية في حياة الوصي كان له المطالبة وحده من قبول عهده
علما بانما اشغال الوصية بالورث خاصة فالشفعة للوصي له فاذا قبل استحق المطالبة ولا يستحق المطالبة قبل القول لعد العلم
بانما اشغال الملك للميت فاما ما يقبله فادعى ان له ملكه وان ورثه من اقره بالورث ورجع ما اقره بالورث المطالبة لان الأصل عد
القبول وبما لا يحق لهم فاذا طالب الوارث ثم قبل الوصي فالشفعة له فلا بد من طلب من الوصي لان العدة قبل قد ظهر انه
من غير المستحق وعلى القول الاول لو طالب الوارث بالشفعة فلم لاخذ فادعى الوصي لاخذ الشقص الوصي بدون الشفع
ولو لمطالب الوارث حتى قبل الوصي فلا شفعة للوصي لثبوت البيع قبل ملكه وهل يستحقها الوارث يبنى على اوباح
الشريك قبل علمه ببيع الاول والمرد من فطو فقبل اماله الى ورثته فاشري شفعا لم يثبت لانه بينة الشفعة ولو
شفق في شركة الميراث وكان الشري كافرا فله الشفعة ولو ارثت الشفع المسلم عن خطرة قبل فكتب من امالك الوصية فقال

بينة

لو ارثت الشفعة
لو ارثت الشفعة
لو ارثت الشفعة

كتاب الشفعة

الشفعة إلى الوارث إذا لم يمكن ولو لم يطلب ثم مات باق على الغرض ولو كان عن غير فطرة كان المالك من الشريك كما في المثل
ولو كان فاعلا للشفعة قبل ارتدادها لم يمكن ولو كان فاعلا للموتعين وإذا مات المسلم قبل المالكين فان لم يمكن من المالكين للشفعة
أو بشره وان كان قد تمكن فلو كان قد مضى بالبيع فلا شفعة وان لم يعلم خاله ببيعته على الغرض ولو تجلف الشفع وأوقاها
الامام فوافقت الشفعة في ارضين ففي احداهما ثم مات المالك فورده المالك في هذا الموضع بما فيه البيع
الشفعة نصيبه مع غيره مع شريكه بطلت شفعة ذلك الموضع البعض ان قلنا بطلان الشفعة مع الكثرة وان قلنا ما احسد
المطالنا ايضا لانه اسقطنا بطلان البعض فليست للجميع لان الشفعة لا تتبع بعض العدة لانه قد بقي من نصيبها ما يتجر
به الشفعة في جميع البيع او فقرة كذلك لو بقي بعد سقوط حصة الشري الأول على الشري الثاني الشفعة في المثلين اذا
الأول والبعض على تقدير سقوط شفعة البايع الثاني وان قلنا بعد السقوط فله الاخذ بقص من الشري الأول وهذا
للمشري الأول شفعة على الشري الثاني قبل حمال من حيثنا شريكه وان ملكه فوجب الشفعة فلا يأخذ الشفعة به وعلى
تقدير البطلان للاخذ سواء اخذ منه لبيع بالشفعة ولا للمبايع الثاني الاخذ من الشري الأول الما لو باع الشفع ملكه
قبل علمه بالبيع الأول قال الشيخ رحمه الله لا يقطع شفعة ويجعل سقوطها زال السبب هو الملك الذي يخاف الضرر منه
قوله رحمه الله للمبايع الثاني اخذ بقص من الشري الأول فان عوف عنه فله الشري الأول اخذ بقص من الشري الثاني فان اخذ
منه فله الشري الأول لا يخفى الاثقال بالعقد لو كان الخيار للمبايع اولهما فالشفعة للمبايع الأول يتعلق بان الانتقال انما
انما يحصل بمقتضى الخيار **وقال** الشفع للشري بينه ما اشترى وبينه او ملكي او فاسمى بطلت شفعة لو قال
صاحب الشفعة على مال فالوجه انها لا تسقط لانه لم يرض بما ساقطها وانما رضى بالمعاوضة عنها ولو صاها عنها
بموضع فتح وبطلت الشفعة لانه من الحقوق لما تيقضت المعاوضة عليه لو قال اخذ نصف المشفع بطلت شفعة لا ترك
البعض فسقط لو قال الشريك قبل البيع قد اذنت في البيع واسقطت شفعتي لشريكك لم يسقط شفعتي له المطالبين
الشفعة وجعل البيع ولو توكل الشفع في البيع لم يسقط شفعة ايضا سواء كان وكبلا للمبايع او للمشري على اشكال فظاهر
بالبيع ولو شريكه ببيع نصف نصيبه مع نصف نصيبك ففعل ثبت للشفعة لكل منهما في البيع من نصيب صاحبه لو ضمن الشفع
عالمه عن البايع او عن الشري او شرط له الخيار فاختار امضاة البيع لم يسقط شفعتي على اشكال فظاهر تمام العقد
به فاشبه للمبايع ولو شهد على البيع او بارك للشري فبما اشترى او للمبايع فبما باع عوف للمشري في الشراء والمبايع في البيع لم
يطل شفعتي على اشكال ولو جهلا قدر الثمن بطلت الشفعة لعدم تسليم الثمن وقال المشري تسبب الثمن ولا يثبت فالفول
قوله مع اليمين وبطلت الشفعة او قال لم اعلم كنه الثمن لم يكن جوابا صحيحا وكلف جوابا غير ذلك الشيخ رحمه الله فرد اليمين
على الشفع ولو كان البيع في بلدنا فآخر المطالبة توفرا للوصول بطلت الشفعة وكذا لو تلف الثمن المعين قبل قبضه لطلان
البيع **وقال** يجوز الاحتياط لا يقطع الشفعة بسقط الشفعة به وذلك مثل ان يشري بالغير ثم من اشع مائة فبيعه الذي
بئذ الشري مائة او يدفع غيرها عنه شيئا مائة فله الشفع لاخذ باللف والترك ويشري للمبايع من الشري هذا اجماعه ما
بالفتم ببيع الشفع لا لالف ويشري جزا من القصة مائة ثم يبيع البايع الباقي او يبيع الشفع للشري ويغوضه الشري عن
المسبة بالثمن فان خالف احداهما نواطعا عليه طالبا صاحبه بالظن لانه في ظاهر الحكم ويظهر عليه في الباطل لان حشا
اتما رضى بالعقد المتوافق ولو خالف في الباطن بئس واظهر اكثر منه لا يقطع الشفعة لم يجز اجاها وكذا لو باع في
الباطن واظهر لا انتقال بغير البيع كصلح او هبة او اقراد لم يجز **وقال** الشفعة تسقط مع كثرة النفع عند اكثر
علمائنا واثبتها آخرون فلو اشري شتعا له شفعنا فادعى عفو واحدها وشهد له الآخر لم يقبل لانه يطلب توفيرا
الشفعة عليه ان عفى الشاهد بعد دهر ثم شهد له قبل الامار وقد للمتهم فضاكه لا استأذنت شهادة ثم غاب
واخاها ولو عفى قبل الشهادة ثم شهد قبلت لو ادعى عليها فانهم او حلفا بقيت الشفعة ان حلفا حلها ونكل
لغير كمالها فالتاكل على علمه الفقول يفتقر الى يمين وكانت الشفعة بينهما ولو ادعى عفو فكل مضمون بالشفعة سواء
وعدا الشفعة او كما شريكين ولو شهدا حتى يعفوا احداهما لغير الآخر معوا خذا الجحج وان عفا الآخر حلها للمشري ولو

لم يظ

الاعتماد على ما في الروايات الواردة في الشفعة

في البيع والشراء

کتاب الصلوات

104

مٹاؤں
مٹاؤں

من بگویند

باب الفوائد

بين العاشرين نصفين لكل واحد منها سدس وثمن فيصير من اربعة وعشرين حلو كان ثلث الشفعة وثلث السدس والبرك السدس فاشترى سكر
من ثلث الدار ثم باع عمر سدسها ولو يعلم عمر ثلثه لكان ثلث ثلث ثم علم فله المطالبة بحقه من ثغمة الثلث وهو ثلثه وذلك لثقله
فياخذ من بكر ثلثي ثلث وقد حصل ثلثه الباقي في ثلثه السدس فيبفتح سبعة فيء ياخذ ثغمة البيع الاول ويبقى من بيعه خمسة اشباع
لزيد ثلث ثغمة ثغمة بينهما اثلاثا وبيع الثلث من خمسة مائة واثنين وستين الثلث البيع اربعة وخمسون مثلاً واشفعة ثلثه
وثلثون ياخذ ثلثها من بكر وهي اربعة وعشرون وثلاثا في يده اثني عشر مثلاً والسدس الذي اشتراه سبعة وعشرون قد اخذ منها
اثني عشر الشفعة بقي منها خمسة عشر مثلاً فاعطى عشرة ياخذ منها اربعة عشر مثلاً فحصل لزيد اثنان وثلثون وبعدها ثمانية مثلاً فله ثلث
وثلثها ومضت ثلث ثغمة وبيع عمر الى بكر ثلثي الثمن في البيع الاول عليه على زيد خمسة اشباع الثمن الثاني بينهما اثلاثا فله عمر
عمر عن ثغمة الثلث ثغمة السدس الذي اشتراه بدينه بين زيد مثلاً وبجصل عمر اربعة اشباع الدار ولزيد سبعة اشباعا وبكر ثلثها
وبيع من ثغمة وان باع بكر السدس لاجنبه فهو كبيع اياه لعمرك الا ان عمر الحقو عن ثغمة في السدس بخلاف ما اذا كان هو الذي
فانه لا يبيع عنوه عن نصيبه منها ولو باع بكر الثلث لاجنبه فله ثلث ثغمة البيع الاول وهو الثلثا باخذ ثلثها
من ثلثها الثاني وذلك ثلث في يده الثاني سدس ثلث من اربعة وخمسين بين زيد وعمر مثلاً وبيع من مائة واثنين
وستين وبكر دفع عمر الى بكر ثلثي ثمنه وبيع هو زيد الى الشري الثاني ثمن خمسة اشباع مبيع بينهما اثلاثا وبيع لزيد
الثاني على بكر ثلثي ثمنه اشباع مبيع ان لم يعلم عمر حتى باع ما في يده سدساً لم يبطل ثغمة في احد الوحيين وهذا الثمن
نقلنا ما من المحققين ولا با في على ما اخبرناه نحن من بطلان الشفعة مع الكثرة **ط** لو باع المالك الشفعة شرط ثغماً على مؤد
بجوه ثم عجز الا تم بيع الشفعة مع احتمال بطلانها لم يجز وجه من كونه مبيعاً والاخذ بالشفعة ليس مبيعاً فلا يثبت فيها الجاهل

كتاب الصبر في الدنيا

العايد بالصبيد بالذم وهو كل جرح منه نحو حبل به أو من وافق له ذلك فله جوارح الجرح وجوارح الأسلحة والمقتلات وأنما هو كل
 ما بالصيد بقول الكلب المعلم من جوارح السباع بالقطر وإن صاب مقتراً أو بالمعرض فاحرق اللحم وكذا النخاع من الضل إذا
 كان ما حرق اللحم ولا يحل أكل ما فات بغير ذلك كالنهد والتمر وغيرهما من جوارح السباع والضرر فلو أصاب بالهنا والتمر
 غيرها من السباع أو البازي والعقاب الباشق وغيرها من جوارح الطيور لم يحل الأكل ما يترك ذكاته ويملكه سواء كان شئ
 من ذلك معلماً أو غير معلماً **ب** كلما قبضه البعوض السهم الرمح وكل ما فيه فصل حلال مع الشاة الأتية ولا يفتقر إلى التسمية شوا
 فله يجد أو من جرحه أكله المرض النخاع من الحديد فإنه يؤكل ما يخرج اللحم منه وكذا السهم الحاد النخاع من الحديد ولو قضم من ذلك
 منضاً لم يحل **ج** كلما مات بالمشقة حرم كالأورحى الطير بندقه أو حجارة أو خشبه غير مخددة ولا حرق وبجوز الاصطباح
 الأكلات الصيد من لشره والمجباله والشباك وغير ذلك لكن لا يحل منه إلا ما يدرك ذكاته ولو كان فيه سلاح وكذا الكلب غير
 المسلم وهل يخرج من برئى الصيد بما هو أكثر منه فالشبح خذ الله نعم قبل مكره **د** بشرط في بابه ما قبضه الكلب يكون الكلب معلماً
 بأن يبرئ إذا أرسله ويخرج إذا جرحه ويمنع من أكل ما يمسكه إلا نادراً وجرحه للصيد وإسلام المرسل وإرساله للاصطباح والصيد
 عند الإرسال عند حبسونه للصيد وفي الجوه المستقر **هـ** التعليم فيحق بالاستئذان عند الإرسال أو الجرح عند الرجوع ولو
 الأكل عند الإرسال فيكره منه لأن مقتضى آخرى لا أقوى عند الخوالة في ذلك على الفرق بأن يتكرر الصيد متصفاً بهذه الشروط
 بالتحقق صولها فيه من غير تعدد المراتب والأجزاء والزجر تماماً فيعتبر قبل إرساله على الصيد ودقبة ما بعد ذلك فانه يجر مجازاً وإذا
 كان الكلب مئماً الأكل ما يمسكه لم يحل مقتوله وإن أمسك عليه ما لو كان متصفاً من الأكل غالباً فأكلاً نادراً لم يفسد في بابه ما قبضه
 وكذا الوثيرة والصيد وامة فمكره كذا لا يخرجها مقدم من يجوز لا يخرج أن يكون معلماً بالثقة فالواضحة للصيد الذي أكل منه
 لم يخرج عن أن يكون معلماً ولو أكل الكلب المعلم تراعى حرمته الغزاة التي بها ظهر عادته والادب بانه لا يخرج ما أكل منه قبلها **و**
 بشرط في المرسل أن يكون من أهل الكذب بأن يكون مسلماً أو في حكمه كالصبي رجلاً كان أو امرأة ولو أرسله الجوهي والوثية أو اللحية
 لم يحل كذا الرند والجوهي الأعمى أشكاله لا يمكن من قصد عين الصيد ليس في المرسل عند إرساله فلو ترك السم منه علماً لم يحل
 ما قبضه ولو تركها فانياً ما حل وإن برئ الكلب لثمة طباو أو أسير من فنته فقتل لم يحل مواءه متى عند إرساله ولو لم يبق لوزجر

فشرط الصلح حكمنا ولمينا

105

عقبه لا يشترط ان ينفذ ثم غره حلف فله لا يقطع الاسترسال لو توفي عند الانطلاق والا غره ارسله فبكره لو استرسل
فان زاد عددا قالوا لو حلف لا يجلد وكذا لو ارسله فبكره ثم غره ثم عصى في عدده وارسله فبكره فاصلا له لم يجلد
الفصل الثاني في الحكم بالصبي وفيه فريضة او ارسله احد ستم اخرج له جمل الصبي اقله وكذا لو ستم وارسله فبكره
اخر كلبه لو ستم اشرك في قتل الصبي فان كان الاخر ترك الذمينة عدا لم يجلد وان كان معا حلفا لم يجلد مع ان يفرق المسمى او ولو ارسل كلبه
او ارسل مجوس كلبه فقتل صبي لم يجلد وكذا لو اختلف الاذان برسل احدهما كلبا والاخر سباعا فان ماتت سباعا وقتل سباعا فقتل
الا ان يكون المسلم او لا فله بجره وجعله في حكم الذبوح ولو اضحك المحال حره وكذا لو اشتبه ولو ارسل المسلم والكافر عتقا واحدا فقتل
لم يجلد وكذا لو سباعا مسمى احد هادون الاخر وارسل المسلم كلبين احدهما ليعام الاخر غير معلم وارسل المعلم واسترسل معلم آخر
ارسل مسلم كلبه فقتل الكافر الصبي الى كلب المسلم فقتله حل ولو ارسل المسلم كلبه فقتل الصبي ثم ارسل الكافر كلبه فقتله حره ومضطر الكافر
قتله الصبي ولو ارسل جماعة كلابا وسهوا فوجدوا الصبي فقتلوا لا يبرهن من قتله حل احده فان اختلفوا وكانت الكلاب متعلقة
بذمهم للجميع ان كان البعض متعلقا به فهو لصاحبه في الصوتين كلبه من قتله حل كلبه فان اختلفوا لو كانت الكلاب متعلقة فاحده فاقبح
الفرقة **ب** الذمينة العترة في الصبي والذبح ذكر الله تعالى فلا يجب ان يذبح لو قال الله وسكت كفاه ولا يجوز لغيره والله اكبر
شبهه بجهنم جوفا فبهم مثل كلبهم والله اكبر او سبحا الله اولا الله الا الله والله اكبر والحمد لله لانه المفهوم من الذكر لو قال اللهم
كفاه وان كان فيه طلبا جديلا فشرط العترة بل لو سمي بغيرها اجزاء وان قدر عليها وتشرط الذمينة عند ارسال الكلب والسموم
تركها وسمي عند عض الكلب لوجه الجواز لو غاب الصبي حيوة مستقرة ثم وجد مقتولا او ميتا بعد العترة لم يجلد الجواز
استناد القتل الى غير كلبه سواء جلد الكلب ام لا فعليه بعدا عنه وكذا لو غاب الصبي ثم وجد مقتولا وفيه سهمه سواء كان غادا
او لبا او سوا تناغل عنه ترك طلبه ولم يترك طلبه سواء جديلا او غيرهم اولا ولو رمى الصبي فترى من جبل او وقع في الماء
فمات لم يجلد الا خيال استناد الوثب الى غير الا انه نعم لو صير حيوة غير مستقرة حل لانه يجرى مجرى الذبوح وكذا لو كان الوقوع
في الماء غير قاتلا ان يكون الجوز من طير الماء او كان الرمي غير قاتل ولو رمى سباعا فاسل الرمي الى الصبي فقتله حل وان كان لولا الرمي
لم يجلد كذا لو اسبابه الارض ثم قتل او اسبابه في الهواء او على شجرة او جبل فوقع الارض فمات فالوجه انه ان كان لولا
السرقة لم يجلد وان كان ميتا بحبث يوت فان لم يقطع على الارض حل في الاعتبار في حل الصبي بالمرحلة العلم فالوجه ان الكلب
وارسله المسلم حل مقتولا ولو علم المسلم وارسله الكافر لم يجلد لان الكلب لا يملك الكلبين والذمينة شرط عند ارسال الكلب وسمي السم
وطعن الرمي قطع الذبوح ونحوه ولو تفتت بز من ليس باحد لوسمي على سهم ثم القاه ورمي بغير حل ولا بد من قصد الصبي
فلو رمى هدفا وسمي فاصا صبي لم يجلد وكذا لو قصد رمي انسان او صبي غير محلل او عتقا ولو قصد صيدا فاصابه وغيره حراما وكذا
لو ارسل كلبه على صبي فاصابه فاصابه حل وكذا لو بعد عن طريقه اليه وارسله على صبي وكذا وفترت عن ضار مشغفة فقتلها حل
لا فرق في ذلك بين السم الكلب لو لم يصبه ولا قري به وارسل كلبه فقتل الصبي وان قصد الصبي ان القتل مما يتحقق مع العلم ولو
راى سباعا او سمع صوتا فظنه سباعا او حية او حمارا فقتلها صبي لم يجلد سواء ارسل سباعا او كلبا وكذا لو ظنه كلبا او خنزيرا
ولو ظن انه صبي حل ولو شك في ظنه انه ليس بصبي لم يجلد ولو رمى حمارا بظنه صيدا احتل المحل لان صحة القصد يمتنع على
الظن وعدمه لانه لو قصد صيدا على الحقيقة بشرط في الكلبين يجرح الصبي فقتله فلو خففه او ما يصدقه وانما به او مات
من الكلب غما لم يجلد بل انما يجلد لو مات بغير الكلب اذا عض الكلب صيدا كان موضع العضة مجزا بغيره ولو اكل الشئ في الخلاف
ضعيف يجلد كل صبي الكلب البهيمة في الصبي الذي يباح بغير الكلب السهم في غير موضع التذكية هو كل منع سواء كان وحشا
او انسبا وكذا ما يؤول من الهائم او سقط في يده شبهها ولا يمكن تذكية فانه يكفى عقره سواء كان العقير في موضع التذكية او غيرها
بهم ولم يجلد كذا لو كان رأس السم في الماء فوجه الحرف لما فيه من اعادة الماء على القتل فاجتمع السبع والحمار ولو
قتل من غيرهم لم يجلد كذا لو رمى طيرا او فرسا فقتله لم يجلد الطائر من الفريخ ولو قتل كلبا او صبي قبل اذ ذكاه لم
يجرم ولو اخذ الصبي جماعة فقتلهم صورا او غيره فقتل كل واحد من الكلاب ولو قتل كلبا او صبي قبل اذ ذكاه لم
يجرم بغير حكم الذبوح بل انذره وصا غير شنع وفيه حيوة مستقرة وجان مذكوة في موضع التذكية فان جوز عقوبته في ذلك لم يجرم

۲
فصل دوم

⑤

في انزال الصبغة وصا الشكر

١٥٦

فهذه صفة ما هو اربعة ونصف على الثاني نصف قهته اربعة ونصف صفة الشكر
 على الاول نصف قهته يومه على هو خمسة على الثاني نصف قهته يومه على هو اربعة ونصف على الثالث نصف قهته
 وسقط اعتبارها الشكر من يدخل جنبه كل منها في هذا النفس ويضم قهته صحيحا ومعيبا بالاول ويكسر النفس على
 فالاول على قهته عشرة فيبقى ثمانية والنصف الثاني على قهته ثمانية فيبقى ثمانية والنصف الثالث على قهته ثمانية فيبقى ثمانية
 عشرة فنقسم على قهته الصبغة هي عشرة على الاول عشرة اجزاء من ثمانية عشر من عشرة وعلى الثاني ثمانية من ثمانية عشر من
 عشرة وهذه الوجوه لا تخاف من ضعفان الاول هو ثمانية بين الجانبين مع الثاني خمسة وقهته اقل من يدخل جنبه في هذا
 النفس الثاني لهذا ايضا والثالث الثاني فانه اوجب نصفه من جانب الرابع فاسد لا يقطر حكمه في هذا الثاني لها
 نفسا وجوبه في الجانب الاول فقط نفسا والخامس فاسد لا يوجب لصاحب الصبغة قهته واقربها السادس ويرد عليه
 اوجب على كل منها اكثر من قهته نصف الصبغة انما انا نصفه ولو حصة ثلثه فنقسم بها كل واحد منها وقاض على الوجه الاول
 يوجب على كل واحد من جانبها ثلث قهته بعد الجانبين وقهته اربعة على كل واحد ثلثه ثلثه كذا على الوجه الثاني الا انه
 يدخل فيه ثلث جانبها كل واحد منهم وفي النفس على الاول درهم ثلث جانبها وثلث درهم وثلث قهته الثلث على الثاني
 درهم وثلث جانبها ودرهمان وثلث قهته ثلثه وعلى الثالث درهم وثلث جانبها ودرهمان وثلث قهته ثلثه على الاول
 وثلثان وعلى الثاني اربعة وعلى الثالث ثلثه وثلث ورجع الاول على الثاني ثلثه درهم وعلى الثالث ثلثه درهم فيبقى
 عليه ثلثه وثلث ورجع الثاني على الثالث ثلثه درهم ويبقى عليه ثلثه وثلث منها ثلثان مما كان على الاول وعلى الثالث
 ثلثه وثلث منها ثلثان مما كان على الاول وعلى الثالث ثلثه وثلث منها ثلثان مما كان على الاول وعلى الثالث
 الثاني وعلى الوجه الثالث على الاول اربعة وثلثان وعلى الثاني اربعة وعلى الثالث ثلثه وثلث يكون ثلثه على
 عشرة فيبقى من نصفه كل واحد من الجانبين على الوجه الرابع على الاول اربعة وثلثان وثلث يكون الباقي بين الثلثة على
 الاول ثلثه ثلثه وعلى الثاني درهمان وثلثان وعلى الثالث درهمان وعلى السادس على الاول عشرة وعلى الثاني ثمانية
 وعلى الثالث ثمانية يكون اربعة وعشرين بقية على عشرة من حصة عشرة فهي من اربعة وعشرين ربع وسدس حصة ربع قهته
 وسدسها اربعة وسدس من حصة ثمانية فهو ثلثها فعليه ثلث قهته الصبغة ثلثه وثلثه على الثالث ثمانية ربعها فعليه ربع القهته
 درهمان ونصف لو كان الصبغة مباحا فراه الاول فانبث ثم رماه الثاني وادركته ولم يملكه فلا ضما على الاول وعلى
 الثاني الاول او جنبها ولو كانا ضامين وقد تفقد وكذا لو كانا جنبان على حواصليهما لا يملكهما قط ما قابل جنبها
 وكان له مطالبه الاخر بضم جنبه من يثبت من الضم في الاصل كالحالة والشكك والشكك عليك فاصبها وكذا
 كل ما ينعقد الاصل بغيره فان اخذت قهته ان لم يملكه الشبكة بل انقلبت فله ملكه لانه لو يثبت وكذا ان اخذت الشبكة
 بها فان ساء غير ملكه ورد الشبكة على الاول لو شئت بالشبكة على وجه لا يفدر على الامتناع فهو لصاحبها الا انها ازاله
 امتناعه لو انقلبت قبل ان يثبت من يملكه وكذا لو امسك الصابون ثم انقلبت لانه امتنع منه بعد ثبوت يده عليه فلم
 يزل ملكه عنه ولو اطلقه من يده لم يخرج ملكه عنه لو نوى طلاقه فطعن بنبه عن ملكه فالاقرب انه لا يملكه فيه ولا يخرج
 عن ملكه وقبل يخرج كما لو وقع منه شيء خضر فله فانه يكون كالبيع له ولو رماه فاصابه ولم يخرج به عن الامتناع فله دخل
 دار قوم فاخذ صاحبها ملكه باخذه لا يدخله الدار ولو رماه فاصابه لم يملكه لا يوجب له بقدر عليه لا يبرعه المدونة
 ولو كان ابن امسكه ولو رماه الاول لم يثبت فراه الثاني فانبث فهو الثاني فان رماه الاول فقله فان اصابه
 محل الذكوة حل عليه ما نفص هذا ان اصاعه محل الذكوة حرره وعليه كل قهته يخرجها يخرج لان الحجر الاول كان
 والثاني من المالكين لو رماه ما نفص هذا ان اصاعه محل الذكوة سواه سواك الحجران ولو سبق جرح احدهما فانبث فهو له ولو كان
 يمنع بامر من كره له وجناحه فله الاول وحله كسرتان جناحه حمل القوية بينهما فانه ان اصابته بهما فخصا من الثاني به
 لا فله المثلث هو الاجود عندك يا لور الصبغة اثنان فغره على التعاقد وبعد متبنا ولم يعلم السابق فان ضارفا فله
 منجاء فهو حلال كذا الوارث ذكاته وذكي ذكاته لم يجل لا حلال ان يكون الاول مقبلة لم يصبه حكم الذبوح ثم

في انزال الصبغة وصا الشكر

فذلك ثمانية
 بسط درهمان

كتاب الصيد والذبائح

فأما الثاني فلو قال كل منهما أنا أثبتته وأنت قلته فعليك ضامنه حلف كل منهما للآخر ولم يثبت لأحدهما على الآخر شيء وإن
 حلف أحدهما ونكل الآخر حلف مع تكوليه على ما ادعاه واستحقه ولو قال الأول أنا وصيته وأنت أثبتته أنت قلته فقال الآخر أنا
 أصبته ولم تثبتني بقي على امتناعه وأنا أثبتته فإن كان يعلم أنه بقي معها امتناع كأنها كثر جناح ما يمنع بالطهرين فالقول
 قول الأول وإن كان مما لا يجوز أن يمنع معها فالقول قول الثاني مع مبنية لأن الأصل معها امتناع فلا يزول بحجج الأدل
 ولو أصابا صيداً ففقدان ثبتهما معاً فهو لها ولو كان الميثاق أحدهما خاصة فهو له ولا ضمناً على الجارح لأن جنابته ضامناً
 لا مأموراً ولا يحمل الميثاق منها فالصيد بينهما ويجوز للقرعة **باب** لو تحمل الصيد في أرض إنسان لم يملكه بذلك ولو تحمل
 موطنه للصيد فحمل بحيث لا يمكن التخاصص لم يملكه أيضاً لأنها ليست له معقولة للصيد على تكاليفه لا يملك الصيد معشقة في داره ولو وثقه
 إلى نفسه لم يملكها صاحب البيت فلو قبضها ولو وثقت بمكة فسقطت في حجر إنسان فهو له فلو صاحب البيت ولو قبضت الصيد في
 إن جرح في الصيد ضيقاً بالليل ووقفت في الحجر لثبت السمك فيها وثبت في الصيد فلو قبضه بملكها ولو وقعت في حجر إنسان فذلك دون
 من فتنه حجر على إنسان ولو أخلط عليه بآبائه لا يخرج له ففي ملكه بذلك نظر وكذا لو أخلط إلى مضيق لا يمكن الخروج منه الوجه عندك أنه
 لا يملكه ما لم يقبضه باليد وبالآلة **باب** لو أصاد طير أو عليه اشترط بأن مقصوداً لم يملكه الضابط وكذا لو أصاد غيره وعليه شرط ملك
 بأن وجد في غنى الصيد فلا ذلة أو فائدة فوطاً سواء كان متعاقلاً ولو اتفقت الطيور من مخرج إلى آخر لم يملكها الثاني ولم يكره صيدها
 والطير ليل أو صيد السمك يوم الجمعة قبل الصلوة وأخذ القرع من أعشاشه من قبل ذلك يحطوره وهي صيد السمك أخرجه من الماء
 حياً سواء كان الخرج له مسلماً أو كافراً ومن أكل جالس الكفار كان كمن يشترط في الكافر ضابطاً هذا أخرجه حياً سواء كان في يد بعد أخراجه قبل
 أخذ المسلم له من أكله ميتاً لا بعد أخذ المسلم والشيخ رحمه الله قوله الاستبصار بقضيه شرط أخذه منه حياً وليس يجزى ولا يشترط فيه للصيد
 بل لو وجد ميتاً حل أكله سواء كان علة أو فاسقاً ولو وثق فآخذه قبل موته حل وكذا لو حرز الماء عنه فآخذه حياً من الجند أو من غيره إلى الماء
 فآخذه حياً ولا يكفي مشاهدته له دون أخذه بيد أو بالثقب قبل كفي ذلك ينظر وليس يجزى لا يشترط فيه للثمن ولو وجد ميتاً في يد كافر لم يجز
 وإن أخبره بأخراجه ما لم يعلم أنه مات بعد أخراجه حياً ولو أخذ السمك حياً ثم أعيد في الماء فمات فيه لم يجز وإن كان ناشئاً في الآلة لانه مات
 فيما فيه حياته لم يجز قال الشيخ رحمه الله لو نصب شبكة في الماء فاجتمع فيها سمك كثير ما يفتنه الماء واشتبه حل كل الجمع كذا ما يصاد
 في الحظاء يروى يجمع فيها حياً أكل الجميع مع فقد الطير إلى تبيد الميت من الحي والحق عندك تحريم الجمع إذا صيد السمك وجعل في شيء واحد
 في الماء فمات فيه حرماً وإن أعيد إلى غير الماء حتى مات حل وحل كل السمك حياً قبل ولا لآخره الجواز لأنه مذكور ما يقطع من السمك
 بعد أخراجه من الماء ذكراً أو أنثى وقص في الماء مستقر الحيوان لا يقطع بعد المذكرة ولا يحرم السمك لصيد شيء يجمع باكله السمك
 منضاباً سواء كان مما يفرق كالدوا أو كالميتة **الفصل الثالث في الذبائح وفيه باب** الجحاش أو الذبايح الإسلامية لا يذبحها
 كالصبي ولو ذبح الوثني كان ميتة سواء سمكت منه الثمينة عليه بجره على ما يوجب الناصب هو المعلن بالعدوة لأهل البيت عليهم السلام كالحواشي
 متى ولا يذبحها المسلم ولا يذبحها الشركي وإن أحسنوا وهو واشترط ابن دربر رحمه الله أن لا يكون مخالفاً للحق جواز أكل ذبيحة
 المستضعف لا لأهلها الحق ولا ينفصل صدق ويؤكد بجه الصبي والمسلم المبرأ من الحن والمراة المسلمة والحرة الحرة والنجس الجاني
 والآخر والآخر من إنسان بالثمنية والمجوس الذي يحكم المسلم ولو اشترك في الذبيحة مسلم وغيره لم يجز وكذا لا يجزى كل ما ذبح الصبي
 غير المبرأ عندك في المجوس فطوره مانع وكذا النكران الذي لا يحصل ثباً **باب** لا يصح الذبائح إلا بالحيوان فإنه يذبح بغيره مع التمكن منه
 لم يجز ويجوز في حال الضرورة الذبيحة بكل ما تقي الأوداج وبأفي الأعضاء من جراح ولطير وقصص خشية مرة حادة وغير ذلك وهل
 يجوز مع الضرورة الذبيحة بالنق والطفر قال الشيخ رحمه الله لا تجزى لو فعل جوزه ابن دربر هو الأقوى سواء كان منفصلاً أو متصلاً
 وكذا ما عداها من الطام وغيرها إذا حصل به قطع الأعضاء **باب** يجزى من الأبل خاتمة وذبيحة باقي الحيوانات والنحر هو الطعن بحرية
 وشبهها في هذه اللبنة التي بين أصل عنق البعير صدره والذبيحة في الحلق تحت اللحية إن يقطع أعضاء الذبيحة فلو غمز المذبح أو ذبح
 المذبح أو لم يجز إذا مات بذلك ولو أدرج ذكاته فذكاه قبل حل فيه ظهر من حيث صدره استقر الجوز ويجزى الذبائح قطع الأعضاء
 إلا بعد المرقع هو جرح الطام والشراب المحفور وهو مجزى لنقص الودج وها القربان المسجلان بالمحفور ولو قطع البعض لم يجز
 ويجزى قطع كل واحد بكافة **باب** يجزى الذبائح استقبال القبلة بالذبيحة والنحر مع الامكان فلو أخل بذلك عامداً كان ميتة ولو كان ناسياً

في المسألة المذكورة

وإذا أكل من الذبائح حياً

وفي كل ذبيحة
 لا يجوز أكلها
 بل إن أكلها
 كان ميتة

والأصل في الذبائح والذبايح

شرط الذباحة وكذا الاطعمة والاشربة

حل ولو لم يكن من استقبال القبلة اما للجهل بما ارسله الله من الروح والنفوس في مثل حل الذبح والخارج غير القبلة ويجوز فيها التسمية
وهو كراهة عند الذكاة فلو اهل غاملا كان ميتة وان كان ناسيا حل ولو لم يسم بسم الله وحده لم يحل ولو قال بسم الله وحده
رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترط الشيخ القبلة حده الله في باحة المذكية من الحركة القوية ما يبده او فجلة او شئ من اعضائه يخرج الدم
المسفوح لا الشافل والا فربا لا كفاه باحدهما انما كان ولو خرج الدم متاخلا ولم يخرج حركة قدال على الجوف لم يحل اجماعا
بكره ائمة الراس من الجذلي الذكاة قبل الموت عامدا قال الشيخ في بعض كتبه يحرم ان يفعل حرمة الذبيحة وليس يحيد وكذا يكره قطع
التخاع وهو العرق الابيض الذي يظم الخبز من الرقة الى المذبة قبل الجرح وكذا يكره سلخ الذبيحة قبل موتها فقال الشيخ يحرم ولو
سلخ قبل الذبح لم يحل اكلها وليس يحيد ولو انقلبت الطير قبل الذكاة حاذان برمكة بنتاب وريح او كسيفان صبرانة غير مستقرة
حل الذبيحة ولو قطع رقبته المذبوح من قفاه وبقيت اعضاء الذبيحة فان كان حيوة مستقرة ويجوز حلقه فان لم يبق حيوة مستقرة
لم يحل وكذا البحث لو عقرها السبع وكلما سبقت ذبحا ونحر من الجوف اطلاقا لا استعاضا ولو وقع في مضيق لا يمكن معاملة الذكاة في
وخف قوته بما عقرها السبع ونحرها مما يخرج ويحل وان لم يبق العقر في موضع الذكاة ولا استقبال القبلة يحرم ان يقبل
التكبير فيذبح الى فوق بل ينبغي ان يتكبر من فوق الى ان يقطع الاعضاء ويستحب بطيكة الغنم ورجله والحلق الاخرى وان
على صوفه او شعره الى ان يبر ولا يمسك على شئ من اعضائه وعقل يدي البقر ورجليه اطلاقا فبسته شدا خفاف على الابل الى با
واطلاق رجليه او ساقيها بعد الذبح من غير ما لا يحل ويكره الذبح صبرا وهو ان يذبح حيوا واخر ينظر اليه والذبح طحا
الا لقوته وبوم الجفرة قبل الزوال ط ما يباع في اسواق المسلمين من الذبايح واللحوم حلال يجوز شراؤه واكله ولا يجب
التفتيش عن حاله سواء كان البائع مؤمنا او كافرا لا يفتقد باحة ذبايح اهل الكتاب على شكل وكذا ما يوجد في هذا الخلف من
الجوار وان كان يفتقد باحة استعمال جلد الميت بعد الذبح على شكل اقرب هذا النوع في الوضوء ولو وجد فيه مطروحة لم يحل اكلها
ما لم يعلم انها ذكاة مسلم او يوجب في ذلك يسمي ميتة الذبيحة حتى يقطع اعضاء الارنبه فلو قطع بعض الاعضاء ثم انسلخ فارت
حيوة غير مستقرة ثم قطع الباقي ففي باحة نظر من حيث ان حيوانا غير مستقرة وان اذهاق الروح حصل الذكاة لا غير ولو شرب
في الذبح فانه من آخر حيوة او ضل فلا يفسد معه لحمه ميتا لم يحل واذا بقى بقايا الحيوة بعد الذبح فهو حلال وان بقى الموت
فهو حرام وان اشبهه غيرا بالحركة القوية او خروج الدم المسفوح المعتدل لا الشافل فان لم يعلم ذلك حرما وان قطع الاعضاء فوقع الذكاة
في الماء قبل خروج الروح او طبخا فخرج الروح به لم يجره **باب** ذكاة التماسخ اربعة من الماء حيا على ما تقدم وكذا الذبح على
الجذع فاخذ بين اوتنه ولا يكتفى مشاهد قوة الجرح واخذ حيا سواء كان اخذه مسلما او كافرا ولا يرعى فيه التسمية لو ما قبل
اخذ لم يحل ولو اخذها جرحا واحرق الجرح فيها لم يحل سواء كلفه قتل ذلك او لا ويحرم من الجرح ما مات في الماء او الصخر قبل اخذه
يحرر الدنيا منه وهو الذي لو سفل بالطيران بعد ان اخذ لم يحل اكله ونباح اكل الجرح حيا واكل ما فيه **باب** ذكاة الجنين وكذا
انه بشرط ان احدهما تاما واخره ناقصا وان يشر او يذبح الثاني ان لا يلمح الروح فلو لم يتم خلقه لم يحل اكله ولو نش خلقه وجب
الروح لم يكن بد من تذكيته وقبل اذا لم يشر او يذبح الروح لم يحل الا بالذكاة وفيه صيد وقيل ايضا لو خرج جنينا
يقتل الزمان للذكاة حل وفيه اشكال **باب** كل حيوان ما كوك يقع عليه الذكاة على ميتة بضمير بعد الذبح طاهر ويقع من غير
ما كوك اللحم على السباع كالاسد والنمر والتملح لا يشترط في استعمال جلد الميت الذكاة الدباغ خلافا للشيخ وفيه
كالفضل والذبح القرد قولان قواها قول المرتضى حده الله وهو الوقوع والاقوي في الخراف كالفاروان عرين الضب عند الوفا
اما الاصح في كل حيوان الجبن كالكلب والخنزير فلا يبيع عليه الذكاة اجماعا **كتاب الاطعمة والاشربة**
وفيه مطلقان **الاول** في حال الاخبار وفيه فضلا **الاول** في الجوار وامام ثلثة **الاقول** في النهام وفيه
مباح من جنس الحضر الابل والبقر والغنم وبكره الخيل فشد منه كاهنه الحمل الاملية واشد منها كراهية البقر والجحر
ناسكون ذلك مثل الكلب والخنزير والسود ونباح من جنس البر البقر والوحشية والكباش الجملية والغزلان والجامر الجمار والشي
على كل منه يجره السباع اجمع سواء كانت ذوات انياب قوية تعدل النار كالسبع النمر والذئب والفتيل وذوات انياب ضعيفة لا
وعلى النار كالضبع والثعلب والاذنيان اوى حرم البر بوع والضبع الغنم والسود وبريا وانسابا والوبر فيجوز الواو وسكو

في الذكاة
والموت
والموت
والموت

في الذكاة
والموت
والموت
والموت

وقيل ان الجوار
اشد له

كتاب الاطعمة والاشربة

الباب وهي ونبه على ما أكبر من السور وبن الأرباب لظواهر الخروهي انه صغير يخرج من التجزئة الشبه على البروتين والبروتين
 ويرجع منه ثبات الغنك والسمو والنجابة العطا والمجاعة وهي وبه كالتكملة لتكسر القلاد اذا كان الانسان غاصت فيه
 فيه هي ضيقه تشبه عجا انا مل العندك والوزع والحرما والمشار كلها حرام كما تحب لغانه والعقارب الجربان والخناس
 الصرصر بنات رذان والعقارب البراغث والدب والجدلان والمسوخ كلها حرام كالقمل والديد القرد **باب النجس الحلال**
 قد يخرج من الحرام الجلال وهو ان يمسك عذبة الانسان لا غير ان كان مملوكا باكل العذبة وغيرها كان مكرها لا محذور ولا يحل الجلال بالاشربة
 فيب التلذذ او يغيب يوما بان يربط ويضع علفا طاهرا هذه المدة البقرة بعشرين يوما والشاء بعشرة ايام ولو جعل احد البهائم غير هذه الثلاثة
 حرام وجعل شربة ممتدة يخرج من اسم الجلال بان يصغر او يجمع ما يجوز اكله **ج** لو شرب الحرام والحلال بن خنزيرة واشد حرام لحم
 نسله لو وضع فيه او دفن فيه فما زاد بحيث لا يشبه لحمه عليه كان مكرها غير محذور وبشبه شربة بسبغ ايام فان كان مما باكل
 كمشا وغيره لم يمسك ذلك ولا يمسك من لبن ما يجوز شربه كبغ ايام ولو شرب خمر لم يحرم لحمه وبطهر بالفسل يؤكل ولا يؤكل ما في جوفه
 انما هو الكراخيه ولو شرب لآله لم يحرم غسل ما في بطنه واكل ولو شرب لبن مرام واشد حرام لحمه ولو كان مملوكا لم يكن محظورا **باب** لو طوى الانسان جوف
 حرام اكل لحمه ولم يمسك ولا وجب خرافة النار فان اشبه بغير قيمته من وافرعه وهكذا حتى يبقى فاحذ **الثاني** الطيور وفيه
 حبسا يحرم من الطيور كل ذي مخالب قوي يبر على الطائر كالنكاز والصفير العقارب الشاهين والباقا تضعف كالفراخ والزرزور والبنادق
 الغداف من الغربان وهو لكبير الاسواق الذي ياكل الجوز فيسكن الخربان وكذا الاغبر الكبر الذي يفر من صيد الدجاج ولا يقع طوبى الذي
 اما الزاغ وهو غراب الزرع الصغير الاسود وفيه قولان اقر بها الكراخيه يحرم الخفاش والطاووس في الخطاف والبان وخز من اذن
 يحرم **باب** يحرم من الطيور كل ما كان صفيقا اكثر من قبه ولو نشأ با او كانا وكان الدفوق اكثر حل يحرم ايضا ما ليس له قاصد
 حوصلة ولا صبيبه ويحل ما وجد فيه احد ما ينقر على مخبره **ج** يكون للهدد والفاخنة والقيرو والحبار على وانه شاة والفرق
 كبر السن والفاخ الصرد والصواضم الصا وهو غير اللون طويل الرقبة اكثر ما يثبت في الخلد الحماكة خلال كالفارس والذليج
 والورشا والنجل والدرج والفيج والقطا والطيروج والكران والكركي كذا جميع لدجاج حبسا كان او غير حبس في الصقور والعضا
 والعناير والزرزور **ج** ينجر طير الماء ما يشبه طير الجمل وان غلبت قبه او مساو الصنف وكان له قاصد او حوصلة او صبيبه
 حل وما كان باكل السمك ولا وان لم يكن فيه شيء من ذلك كان حراما **ق** لو كان الطير حلالا حراما حتى يشرب له ليطهر نجسة ايام وشبهها والذبا
 وشبهها ثلاثة ايام وما عداه من شربها يبر بل حكم الجمل **ج** يحرم الزنا بيرا الذبا والبوا البرغشت غير ذلك من السمكة **باب** البهي
 تابع وكل طير يؤكل لحمه حل كل بيضه ويحرم بعض ما يحرم اكله فان اشبه كل ما اختلف طعمه واجتبه انفق **ط** النجس حرام وهي الدابة او
 الطير يجل غرضا وتوى بالثبات حتى يورن وكذا المصنوع من الخشب يخرج وتخلص حتى يموت **الثالث** حرم الجوف فيه **ج** حبسا **باب**
 من حيوان البحر السمك الذي له قنطرة خاصة وهو قنطرة يحرم ما عدا ذلك وما كان سمكا ليس له قنطرة ولا يكون سمكا والحيوان كبر الحمار حرام
 وكذا الحريش في الزمار والمارماهي الزهور والبان احدهما الخمر وهو قول ابن اذ ليس بالآخر الكراخيه وهو قول الشيخ رحمه الله
 يحرم السمك والصفادع والرفاق والسرطان وجميع جزا البحر كخريره وكلية ما عدا غلب السمك في العسل على ما تقدم **باب** يجوز اكل
 الكنت والوشا بفتح الواو الا ربيا كبر الاند هو يفسد كالدود والحمار والطير كبر الطامو يستكين الميم والطير في ابيض الطام والابيض كبر
 كبر الحمار لانها اسماء وانفلوس **ج** يحرم الجلال من السمك لا سيما شربة يوما الى الليل في ماء طاهر يطعم شيئا طاهرا يحرم
 ما نضج منه الماء قبل اخذ الطاق هو ما يؤخذ في الماء وما ملحت بسبب كسر العلق وحرارة الماء او غير سبب يموت في شبكة الصائد
 او خطير ولو اخلط اللبن الحلو ولم يمتزج به لم يمسك اذ كبره او يمسك فلهما في الماء فان طفت
 على ظهرها فهو ميت وان طفت على غيرها فهو كبر **ك** اذا غرق جوف سمكة فوجد فيها اخرى حلت ان كانت ذوات قنطرة والافا واشربا
 اذ ليس جافا وقت الاخذ وهو جلد الوثوق جوف فيه فوجد فيها اخرى سمكة ذوات قنطرة فالشيخ ان لم يكن منسحقا حل اكلها والافا
 وما زاد من انما يحل لو كانت حية سواء اتمت قنطرتها او لم تفسخ ولو كانت ميتة فاتها لا تحل على المذيرين وهو جيد **باب** ينظر
 تابع فما كان مباحا فيض مباح وما كان حراما فيض حرام ولو اشبه اكل الخنزير الامن **الفصل الثاني** في غير الحيوان وما
 جاملا وما في النظر **الاول** في الجامد يحرم منه خمسة اشياء **الاول** الاعبا النجسة ما بالذات كالعندك وما بالامتناع

في الجوز في قنطرة الحمار

في البحر من الذبائح الجاهل للمانع وكما اضطر

١٢١

المستند

في البحر من الذبائح الجاهل للمانع وكما اضطر

كالاعتناء بالطهارة في غير ما لا ينافي النجاسة قبل الطهارة حلت بعد الطهارة الأولى ولو ناسى ما برئ ولو نسي غسل
استغاله حرياً أو متناً في شيء حكمها طهارة من غير ما يجره كونه استغاله والاستصباح به مطلقاً أما الدهن أو غيره من النجس فانه
يجوز الاستصباح به تحت الماء خاصة ويجوز من المنيح لا يجزئ الجوز والصبر والوبر والبرق بشرط التجرؤ على موضع الاختال
وكافرون العلم والظلمة والسن والبيضان كتنى القتل على الاطلاق مستثناء ما يجزئ الجوز من المنيح وسقوع الشيخ وحده استعمال ابن البشير
لدرأه والوجه المانع ولو امتزج الذكي بالمتنجس جازم حتى يعلم الذكي منه ولو وجع على متحل المنيح جازم مع قضيب الذكي والوجه
والله على الاطلاق ولو بعد الجماع لا بد من ذلك في كل واحد منهما قال الشيخ بطرح في المناقاة انقبض وهو كذا ان انبسط فهو منه لدرأه
الثالث في الذبائح تنهات الدم والفرث في القضيبي الفرج ظاهرة في الطهارة والانتباه والمثانة والمثانة والشيبة
واضاف اكثر علماء النجاسات وهو النجس الايض الذي يخرج من الرقبه الى الذنب والعليا وهي عصا عريضة صلبة من مرق
الرقبة على الظهر الى الذنب في الغدة وذات الاشاجع وهي اصابع الاصابع التي يتصل بنصبها من الكتف الى الخد الذي يجره هو السواد والخزف
التي في وسط الدماغ التي هو الخ وولونها يخالط لونه وهو بقدر الحاجة الى الغيرة ما يكون في كبره البكل واذا انقلب الدم في رقبته
الطحال مشغوباً حرمة من غير اللحم ولو كان اللحم خورقه حلاً خاصة ولو لم يكن منقوباً لم يجز ما نغنه **الرابع** الطين وكله من طافس
او نجس او يجرى الطين الارض للنفعة وكذا يجوز تناول قدر المحقة من تراب الحصى عليه كذا استثناء **الخامس** المستويات
قليلها حراماً ما لا يقتل قليلاً ويقتل كثيراً كالافون والسقونيات ونحو الخطل فانه يجوز تناول الذي يؤمن معه الطهارة
ما نجا في الشك كالمشاة من السقونيات فانه يجوز استعماله وكذا لو خيف تغير المراح **النظر الثاني** في المانع من النجس
خمس اشياء **الاول** السموات اجتمع كالحجر والبند والنجع وهو النجس من الفصل والنفث وهو اتخذ من الزبد المذ من النجس
الغذاء والنفث من النجس من الزبد والنجس من الفصل والنفث وهو اتخذ من الزبد المذ من النجس
الصبر مثله طلاء سوا غلا من نفسه او بالانوار فان غلبت النار وودع مثلاً حلاً لا يجل لودع مثلاً لو انقلب طلاء جمل النجس مطلقاً وكذا
الحجر يجل وانقلب طلاء سوا كان انقلب بجلاج او غير غلاج وان كان العلاج مكروماً ولا فرق بين استهلاكه ما به الحج به ولا بين
عولج بجا منه او شئ من شئ او باشره كما في طهره بالانقلاب ولو اتقى في النجس استهلاكه الحذر او العكس لم يجل ولم يجره قول الشيخ
السماء او وقع قبل خمر في خل النجس استهلاكه حتى يصير له النجس الذي لا يجل من يجل من يستعمل شرباً لعصير مع الفلأ في شهاب
ثلاثة من المسلمين والوجه الكراهة وقبل قول من لا يجل شربه الا بغيرها بما فيه ومجاناً في النجس من النجاسات طاهراً
يكن من غير ما وكذا مع الكحل بالنجس طاهراً لا يتلون به واذا انجر طاهراً بعد الاستظهار بالفصل حتى يزيل العين سواء كانت خشياً
او غيرها او خفا غير مضموراً وكانت مدعومة والمنع الوارد في ذلك على الكراهة والذبح اذا باع خماً او خنزيراً ثم اسلم حلاً لغيره لغيره
ولا يجره شئ من الثوب والاشربة وان شتم منها او اجده المسكر كبراً او مان والاربع والسكبين وغيرها لانه لا يسكر كثيره ويكره
في بعض الاستثناء مبياه الجبال الحارة وكل ما باشره الجنب الحائض منها ما يجره لغيره من النجاسات وسقود البكر **الثاني**
الدم المسفوح حرام نجس سواء كان المذبوحه اكله او لم يكن وغير المسفوح كدم الضفادع والبرغوث كذا لا ما يستعمل في
الما كوال الذكي مما لا ينفذ الجوز فانه طاهر مانع ولو وقع شئ من الدم المسفوح في غير حرمه وقبل غير الدم من النجاسات وبق
المابع وغسل الجاهل جازماً **الثالث** البول هو حرام من كل حيوان يجره كالكلب والخنزير والاسد ولا يجل كبول البقرة والاشاوس
بول الا بخل خاصة للاستثناء وقبل يجل بول كمال اللحم وليس معتد وكذا يجره المنيخ غير من لا يحيا النجس ويجزئ استعماله
فان اضطر استعمالها لادس فبغسل يده ويجوز الاستقاء بجلد الميتة لغير الصلوة **الرابع** لبن حرم الاكل من مكبلين اللحم والذ
ويجل لبن كمال اللحم ويكره لبن مكروه كالحلح والاقاقيا وليس محرماً **الخامس** كل ما يجره من النجس ملاقاة النجاسة من اكل
ولا يقبل الطهارة يجوز الاستصباح بالدهن النجس تحت السماء ويحرم تحت الظلال لا النجاسة اذا كان في النجس طاهراً وكذا ما
احتمل النجاسة من الاعضاء النجسة الرما والذخا ويزيد من الدهن النجس يجل علاماً بالنجاسة ولو وقعت النجاسة في الماء كان النجس
خالجاً من النجاسة النجاسة وما يجره بها وحل الباقي ولو عجن النجس بماء لم يجره بغيره **المطلب الثاني** في النجس
وفي حرمات المضطر الذي قهره المرض والضعف أو كرهه الخلف من الرفق مع خوف العطش بدونها او ضعف الكوون

كان

الكل

في البحر من الذبائح الجاهل للمانع وكما اضطر

في البحر من الذبائح الجاهل للمانع وكما اضطر

کتاب الموائب

۱۵۱

منظرا من غير ان يكون عارفا ان ليس بالناظر وهو لا يرى ولا يرى

فصل اول

۱۰۰

کتاب المیزان فی مقاصد الاول و اسباب الحج

المولى

فَمِنْ أَهْلِ الْأَنْثَامِ الْأَنْثَامِ الْأَبْعَدِ الْأَوَّلِ

الولد الثاني لاثنين البنات فضا عدا والاختان فضا عدا للابوين والابن الثالث لاثنين لا مع عدا الحاجب لما زاد على الواحد
الأم السدس لثلاثة للبصع الولد للامعة ومع الاخوة والواحد من الدلامر ب **ب** بطل حتماء النصف مع مثله كزوج ولست
لابوين ومع الربع كينت زوج واخت لها وزوجة ومع الثمن كزوجة وبنت ومع الثلث كزوج والامعة مع السدس كينت وابوين
طبع اجتماع الربع مع الثلثين كزوج وبنتين او زوجة واثنين للابوين ومع الثلث كزوجة واثنين للامعة مع السدس كزوج وابوين
وبنت او زوجة واخ من الامه والاخته من الابوين وقبض اجتماع الثمن مع الثلثين كزوجة وبنت مع السدس كزوجة وابوين ولولا
اجتماع النصف الثلثين لبطان العول بل يدخل النقص على الاثنين ولا يجتمع الربع والثمن ولا الثمن مع الثلث ولا الثلث مع السدس
نميرج العول باطل عندنا لامتناع ان يجعل الله تعالى في مالها الاقرب وانما يحصل بمنزلة الزوج او الزوجة فبذلك النقص
على البنت والابنات والاب والاخت من قبله الابوين او على الاخوات كذلك الزوج والزوجة ودون الامه من غير قرب بها
مخرج النصف من اثنين ونصفه ربعه ونصفه نصفه من ثمانية ومخرج الثلثين ونصفه من ثلثه ومخرج نصفه من ستة ولو
اجتمعت سها فاجعل المخرج لاول المندخلين كالنصف الثمن والمخرج ثمانية ولو كانا غير مداخلين فخذ اقل عدد يخرج منه الثلث
والربع من اثني عشر الثمن ومن ربعه وعشرين **المطلب الثاني** في ميراث الابوين والاولاد وفيه يا مجتأ الابان
انفرا هذا المال وكذا الامه لكن الثلث لها بالثمنه والباقي بالولد ولو اجتمعا فالثلث للاب والباقي ولو كان معها اخوة جبروا
الامه عن الثلث الى السدس كان الباقي للاب بشرط خمسة اعمد وموان يكونوا ذكورا او ذكورا ومنهين او ربع سها فلو كانوا اقل
من ذلك لم يجبروا وانما موانع الارث عن الكفر القتل والرق وجو الارب انفسا لهم فلا يجبر الجمل وان تقربوا بالابوين
وبالاب فلو كانوا من قبل الام فلا يجبر ولا يجبر في الاخوة وان تقربوا ولا من الدنيا اقل من وبنته ب الابن اذا انفرد
فله المال فلو كان اثنين فضا عدا فذلك بينهم بالسوية والبنات لمنه النصف الباقي وعليها البنات فضا عدا اذا انفردت الثلث
والباقي لها او طبق بالرد ولو اجتمع البنون قل ذلك نصف الا **ج** للاب مع الابن السدس الباقي للابن وكذا الامه ولو اجتمعا
مع فلها السدس والباقي للابن ولو كانا مع الابناء فلها السدس والباقي للابن بالسوية وللاب مع البنات السدس والبنات الثلث
والباقي يرد عليهم خامسا الامع الاخوة الحاجبين فيخص الرد بالاب البنات دبا عدا ولكل من الابوين مع البنات فضا عدا السدس
لبنين فضا الثلثان بالسوية ولا حلها مع البنين فضا عدا السدس للبنين فضا عدا الثلثان بالسوية والباقي يرد على
لابوين ومعها فكل واحد من الابوين السدس الباقي كذلك مثل حظ الاشبين ك لو اجتمع احد الابوين مع الزوج او الزوجة
فالمزوج او الزوجة نصيبها الا على الامه على الامه الباقي لاحد الابوين فان كانا ما فلها الثلث الباقي بالولد ولو اجتمعا
احد الزوجين فلا حد الزوجين نصيب العول كمثل الثلث الاصل مع عدا الاخوة والسدس معهم والباقي على المفترين للابوين
مهم ولد ذكر فلكل واحد من الابوين السدس لاحد الزوجين نصيبه الا دني والباقي للولد الذكر ان كان واحدا وان كان اكثر فلهم
السوية ولو كان عوضا لذكر انني فلكل من الابوين السدس للث النصف ولا حد الزوجين نصيبه الا دني ولها في بقية البنت
لابوين اخماسا ومع الاخوة ود على البنت الابن با عدا ولو اجتمع الابوان واحد الا الزوجين مع البنين فلكل ابوين السدس
لا حد الزوجين نصيبه الا دني والباقي للبنين فضا عدا ودخل النقص على البنات خاصة وكذا يدخل على البنت مع الزوج الا ان
الزوجين ولو اجتمع احد الزوجين والابوان والاولاد الذكور والانا فاحد الزوجين نصيبها الا دني ولكل من الابوين السدس
الباقي للاولاد الذكور نصف الا دني والا والاولاد يتوون مقام ابائهم عند عدهم مقامه الابوين وفي جميعها عن اهل السهين
وانما شرط ابن بابويه رحمه الله في توزيع عدا الابوين واخذ الفضل شاذان في قوله بمثل ما قلنا ولا يثبت احد من الاولاد
او لا ذكر او كانوا انا مع وجو الولد الصلي كرا كانا وانني ويمتوكل من منعه الاولاد من الاجداد والاخوة وغيرهم
هم الزوج والزوجة نصيبها الا دني ويتربون الاقرب فالاقرب فان بوث البعيد من الميضع القريب منه واختلف علماءنا في كيفية
ضمهم بينهم فالمتوون كل واحد منهم باخذ نصيب من يترتب به لابن البنت الثلث مع بنت الابن وبنت الابن الباقي ولو دخلت بنت
غير فلها النصيب نصيبها والباقي يرد على لونها ولو شاركة الابوان نزل معها منزلة امه في المصير الرد ولو خلفت ابنا لا غير فلها المال
لو شاركا الابوان فلها السدس والبنات الباقي ولو اجتمع الاولاد ابان واولاد البنات فاولاد ابان الثلثان بينهم فلكل مثل حظ

٢
للبنات النصف الباقي
وعليهما اربعاء
كذلك الاثم معها وتكون
البنت فلهما السهم

کتاب الموعظ

154

بخش پنجم

من الأرباب مقامهم الأخرى والأخيرة

کتاب الغائب



بالتوا
والسعي
كانوا الواحد
لبناني ولا يكاد
لكن واحد
منهم

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَأَذِّنْ لِلْعَذَابِ
الَّذِي أَفْتَدَاكَ بِهِ
أَنْ تَكُونَ مِنَ الْغَايِبِينَ
أَوْ كُنْتَ مِنَ الْغَايِبِينَ
فَالْيَوْمِ نَفْتَنُ
فَالْيَوْمِ نَفْتَنُ

والمؤمنين الذين آمنوا بالله ورسوله أولئك هم الصالحون

عالم الكونيات بن العزم

وَلَا تَقْرَأُ فِيهِ بِاللَّسَانِ وَمَنْ يَلْقَهِ فَيُلْقِ عَلَى النَّاسِ سَبَابًا لَمْ يَسْأَلْهُ بِهِ شَيْئًا وَلَئِنْ كُنْتُمْ عَلَّامِينَ

الاخ من الابوين المذكورين لا ينفى ولو خلف اولاد الاخ لا ينفى اولاد اخ له خاصة فلا ولا لاخ من الام السديين بالسوية
 لاولاد الاخ من الاب المصنف المذكور ضعف لانه وفيه ما ياتي في قولان كما سبق في الاخوة فليد اودخل احد الزوجين على اولاد الكلا
 اخذ نصيبه على ما في قوله اولاد كلا الابين كان كذلك كان له الاولاد كلا الام والثلاثان كانوا اكثر من واحد لكل نصيب من
 ينظر به المذكور ضعف لانه فيدخل النص على ما يدخل على ما ياتهم من المنفرد بالام ولو خلفوا اولاد كلا الابوين قام مقامهم ولا
 كلاله الا في جميع ما تقدم الا في الراد اذا كانوا الانية في امر واحد من اولاد الاخوة وان كثرت الوصلة قال المصنف
 في الاخ لا ينفى ما في ذلك من التدبير في ما في الاخ من الابوين لا ينفى ما في التدبير في ما في الاخ من الابوين لا ينفى ما في التدبير في ما في الاخ من الابوين
 في التدبير مع امه قال في اخ لا ينفى ما في الاخ من الابوين لا ينفى ما في التدبير في ما في الاخ من الابوين لا ينفى ما في التدبير في ما في الاخ من الابوين
 اولاد اخ فاما مال اولاد الاخ خاصة سواء كانوا الاباء ام اولادهم وسواء كان اولاد اولاد الاخ لا ينفى ما في التدبير في ما في الاخ من الابوين
 وينبغي اولاد الاخوة والاخوان من بعده الاخوة والاخوان من بعده الاخوة والاخوان من بعده الاخوة والاخوان من بعده الاخوة والاخوان من بعده الاخوة
 مع الاخوة من اولاد الاخوة والاخوان من بعده الاخوة والاخوان من بعده الاخوة والاخوان من بعده الاخوة والاخوان من بعده الاخوة والاخوان من بعده الاخوة
 وبما خذون نصيب من ينظر به ولو خلفوا اولاد اخ لا ينفى ما في التدبير في ما في الاخ من الابوين لا ينفى ما في التدبير في ما في الاخ من الابوين
 المجد من الابين لا ينفى ما في الاخ من الابوين لا ينفى ما في التدبير في ما في الاخ من الابوين لا ينفى ما في التدبير في ما في الاخ من الابوين
 الاخوة المجد من ذلك نصف والنصف الاخر لا ينفى ما في الاخ من الابوين لا ينفى ما في التدبير في ما في الاخ من الابوين لا ينفى ما في التدبير في ما في الاخ من الابوين
 ولا ولا الاخوة من قبلها الثلث لا ينفى ما في التدبير في ما في الاخ من الابوين لا ينفى ما في التدبير في ما في الاخ من الابوين لا ينفى ما في التدبير في ما في الاخ من الابوين
 اولاد الاخوة من قبلها الثلث لا ينفى ما في التدبير في ما في الاخ من الابوين لا ينفى ما في التدبير في ما في الاخ من الابوين لا ينفى ما في التدبير في ما في الاخ من الابوين
 مولد انما يورث عند عدم الاباء وان علوا اولادهم وان نزلوا فلهم المنفرد لما لا كذا ما اذا بالسوية والعش
 المال ايضا وكذا الثلث والعمان لو اجتمع الذكور والامات فلذلك ضعف لانه في هذه اذ انوا من قبل الاباء الام او من قبل الاباء الام فذلك
 والانية سواء لو انفردت العدة والتم من قبل الام فاما مال باجمعه لها اولاد لو اجتمع العدة والعمان المنفردون فللمنفرد بالام السديين
 اكان واحد ذكر اكان وانتهى الثلثان كان اكثر الذكور والانية فيه سواء والمنفرد بالابوين الباقي واحد اكان واكثر ذكر اكان وانتهى وللمذكر
 ضعف لانه وسقط الالب حج العدة من قبل الاباء العدة من قبل يورثون مقام المنفرد بالابوين عند عدمهم والقسم بينهم للمذكر
 ضعف لانه ولو خلف عمة من قبل الاباء عمة من قبل الام والمنفرد بالام الثلث المذكور والانية فيه سواء والعمة من قبلها الثلث
 للمذكر ضعف لانه ولو كان المنفرد بالام واحد المنفرد بالام والمنفرد بالام الثلث المذكور والانية فيه سواء والمنفرد بالام الثلث
 الباقي ذكر اكان وانتهى لو اجتمع احد الزوجين مع العدة المنفردين فله نصيبه لا على والمنفرد بالام السديين اكان واحد والثلاثان
 كان اكثر الذكور والانية فيهم سواء والباقي المنفرد بالابوين قام المنفرد بالابوين مقامه على هيئة في النصف القسم له العدة من قبلها
 بهم من اولادهم فلا يورث ابن عم وان زادت وصلة مع عم ان قصرت وصلة الأمثلة اجما عهده وهي فرع لا يقال انهم للابوين وسقط لهم
 للاخ خاصة وكذا لو خلف ابن عم للابوين مع عم للابوين معها خال فانها الثلث للحال فلهم الثلثان وسقط ابن العم خاصة وقال بعض المتأخرين
 المال للحال لسقوط العم بابن العم وسقوط ابن العم بالحال الوعدة الاول للغير له ولو خلفه ابن عم للابوين مع عم وكذا الاجام والاباء
 فالوجه اختصاصه بالعم دون الاعمام في الحال المنفرد لما لا كذا الخالين والاخوان والخالين والخالين ولو اجتمع الذكور والانية
 سواء وان كانوا من جهة واحد وان نفروا فللمنفرد بالام السديين اكان واحد ذكر اكان وانتهى والثلاثان كان اكثر والانية فيهم
 كان اكثر الذكور والانية فيهم سواء والباقي المنفرد بالابوين ذكر اكان وانتهى واحد اكان واكثر للمذكر مثل الانية ولو خلفوا من الابوين
 قبل المنفرد بالابوين مقامهم لهم نصيبهم كغيرهم لو اجتمع احد الزوجين مع الخولة المنفردين فله نصيبه لا على المنفرد بالام السديين
 كان واحد وثلاث الثلثان كان اكثر والباقي المنفرد بالابوين بالسوية وان اختلفوا فلو خلفت زوجا وخالا لم يورث الا من
 لا يورث فللزوج النصف والحال للام من الثلث وقبل سديين الباقي والمختلف للحال من الابوين ولو خلف المنفرد بالابوين قام المنفرد
 بالابوين مقامهم حج لو اجتمع الاعمام والاخوان فلهما الخوال الثلث واحد اكان واكثر ذكر اكان وانما اوها معا بالسوية اذا كانوا من
 جهة واحدة والباقي الاعمام واحد اكان واكثر ذكر اكان وانما اوها معا بالسوية اذا كانوا من جهة واحدة والباقي الاعمام

كتاب الميراث

١٤٨

كتاب الميراث

كتاب الميراث

الثاني ولا تضمن الحرية وورث مع فقد كل الانساب المعنوي ولا يرث مع وجود المتق الثالث ولا الامانة وورث مع فقد كل الانساب
 وورث مع فقد المتق وورث مع الحرية ولا يرث مع وجود احد من الانساب لا مع وجود المتق ولا مع ضمان الحرية وهل يرث مع
 الزوجين فيه خلاف **المطلب الثاني** في ميراث الانواع وفيه **مباح** للزوج الميراث مع الولد ذكر كان وانثى فلو
 خلفت زوجها وابنتها فللزوج الربع وللبنات النصف الباقي وعلى الميت خاصة ولو كان معها احد الابوين فله السدس للزوج
 الربع وللبنات النصف الباقي يرد على الميت احد الابوين ارباعا ولا شيء للزوج من الرز وكذا الميت لو كان بدلا للولد ولد له
 ان يولد له ولد لم يكن هناك ولد ولا ولد له ولد فللزوج النصف الباقي لغيره من الورث على ما تقدمت تفصيله **باب** الزوج مع الولد الثمن
 ذكر كان وانثى وكذا ولد الولد وان يولد له ولد يرد عليها الفاضل لو كان الشاركة بنسابة على الميت خاصة وعلى الميت احد الابوين او هما
 فللثاني الزوج ولو لم يكن هناك ولد ولا ولد له ولد فللزوج النصف الباقي لغيره من الورث ولا يرد على الزوجين مع وجود الورثان
ج لو خلفت المرأة زوجها وصار من حرة لا سواها فالزوج النصف لهما من الحرية الباقي ولو خلف الرجل زوجته وصار من حرة لا غيرها فللزوج
 الربع والباقي لهما من الحرية اما لو فقد جميع الانساب الاسبار لم يخل الميت احد الزوجين فالزوج النصف الباقي يرد عليه ما
 لو كانت زوجته فيها اموال عند ان يرد عليها الفاضل من الربع مطلقا والثاني لا يرد مطلقا بل يكون الباقي بعد الربع للامام والثالث
 انه يرد عليها حال غيبته الامام لا وقت ظهوره وهو الاموي عند في ميراث الزوج وهو الثمن مع الولد او ولد الولد وان يولد له ولد مع
 عدم ميراث ثابت للواحد ولما زاد عليها فلو خلفت اربع زوجات ولزوجها الثمن بينهما بالتوبة والباقي للولد ولو خلفت اربع زوجات
 الابوين خاصة فللزوج الربع بينهما بالتوبة والباقي احد الابوين وكذا الواضع الثمن غير ميراث كونه في المدة بين من المدة والاول
 الزوجان ثمانية اموال من حباله سواء دخل بها او لم يدخل كذا الزوج ولو خلفت زوجة ثمانية اموال في المدة وان ما احدها بعد
 المدة فلا ميراث للآخر منه ولو خلفت ثمانية اموال مختلفة المدة مع عدم الرجوع في المدة في المدة وكذا البائنة والصبي وغيره الدخول
 بها توارث بينهما الا توارث المرأة الرجل ولا الرجل المرأة سواء وقع الموت في المدة او بعدها هذا في حق الصحيح اما المريض فان تزوج في
 حال مرض الموت لم يرثه الزوجة الا ان يدخل بها ولو مات قبل الدخول فلا ميراث لها ولا ميراث ولو طلق المريض حيا توارثا في المدة
 ولو خرجت المدة ومثله هي ما بينها وبين سنة من حين الطلاق بشرط ان لا تزوج بهن ولا ابر من مرضه مدة السنة سواء تزوج بها
 في السنة مطلقا او المريض مع الدخول لو طلق بائنا لم يرث هو لو مات في المدة بعد ما تزوجت في السنة بالشطن **باب** لو طلق الزوج
 احد الاربع وتزوج اخرى ثم اشبهت بغيرها من الثلث الاول فلا خيرة ربع نصيب الزوج من الاربع مع عدم الولد الثمن مع المخلد
 من النصيب يقسم بين المطلقة والثلثة وقع الاشياء فيها بالتوبة في الزوجان كان لها ميراث لذكر كان وانثى وبنات
 الثمن من جميع ما ترك الرجل ولو لم يكن لها ولد منها لم يرث من الارض شيئا يعطى حصتها من الاموال والاقتس والاثاث وقبيل
 الا لاثاث الاختار والصبي الاجر واللين من الابنية يعطى حصتها من قيمته لك وقبل انما يمنع من الدخول انسانا
 وقال المصنف رحمه الله يوم رقبته الارض شيئا يعطى حصتها من قيمتها كالابنية والشهود هو الاول في واثية انما يرث من الميراث
 والدواشيث والافرن الاول في ميراث بين ان يكون ولدتها او ولد من **مباح** للزوج الصغير لو ابواها او جدما لابوينها توارثا
 ولو زوجت غيرها وقف العقد على نفسها بعد البلوغ فان بلغا وصفا ان العقد توارثا وان مات احداهما قبل البلوغ بطل
 سواء بلغ الآخر قبل موته واجاز العقد موته ولو بلغ احداهما شيئا لم يبلغ الآخر بعد موته فان لم يرث فلا
 ميراث لم يطل العقلان اجاز اخلقته لم يرث من الرغبة في الميراث فان خلفت اخذ نصيبه ان تكل فلا ميراث له وهل يقطع الميراث
 من توابع الزوجية كالقوة والمهر **المطلب الثالث** في ميراث الاولاد بالولاة بالتوقوف **مباح** التوقف ما وجب اياها
 الشرع كمن ملك من متق عليه من الافراد الرضاع واما بقدر الكلفة كفي الدار واليهن والعهدا لكفادان كن مثل
 عبد وندك هو ما تبرع الكلفة بغيره من غير سبب وجب للمتق فالاول لا يثبت ميراث والثاني قسما احدهما ما تبرع المتق من
 ضمان الحرية فهو هو الاول في ان لا يثبت ميراث الثاني ما ابر كذا كذا ميراث الميراث للمتم شرطان لا يخلت المتق وانما
 قريبا كان او بعيدا اذا فرض او غير **باب** لو تبرع المتق بالعتق من ضمان الحرية لم يرث مؤلما شهد بالبر او لم يشهد او حية
 التبرع وانما يورث حال العتق ولو تبرع بعتقه ثم قبل ذلك اسقط العتق او حية او لا لا يقطع ما لو شرط سقوط العتق وقت

أحكام البراءة على الأولاد والعنف

[illegible]

کتاب الموائش

[illegible]

فلولا على يدك وان كان مولى بيتك ولما على يدك ولما لا يشرك ولا يحول ولا لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

كتاب الأثر وهو

١٧٢

الاولاد
كفار كما بهم

وقد ذكر في كتاب

فان اشتهر انما نوا من دين وكان مبرأ عنهم من بينهم لورثتهم حال ارتدادهم وان كانت الام كافرة كان الميراث لابن الاخ وابن الاخت المسلمين
انما ثانياً ما يشيخ رحمه الله وينفق ابن الاخ ثلثي النفقة على الاولاد وابن الاخت الثلث فان بلغ الاولاد واسلوا فمحق بالتركة وان
اختار الكافر استغفر ملك ابن الاخ وابن الاخت على التركة ومنع الاولاد وصافى ذلك الى وابنه مالك بن عبيد الصبحي عن الباقر عليه السلام
ومنع ابن ادرج من الثلث جعل الميراث لابن الاخ وابن الاخت المسلمين فان الاولاد الكفار كما بهم ولا نفقة ولو بلغ الاطفال واسلوا
او يدفع التركة اليهم مع الفسنة وهو الوجه **الفصل الثاني** في ما في انواع وفيه **كتاب** الفائل لا يرث المقتول اذا
كان عمداً ظاهراً سواء كان الفائل اباً او غير غيرته غير لقائل وان بعد من ذوى الاسباب او الاسباب لو لم يوجد هو القاتل كان الميراث لغيره
المال ولو كان القاتل غير ظالم كالقتل قصاصاً او حداً او دماً عن نفسه او جهاداً للباقي والكافر لم يمنع القاتل من الميراث **باب** اخلاف
علماء في القاتل خطأ فقال بعضهم لا يرث كالعبد والواثية مبطونة السدوقا لآخرون يرث مطلقاً وهو الاشتهر جمع المقتول رحمه الله من لا
فقال يرث من التركة ولا يرث من الدين وهو حسن الوجه لاحتياق شبهة الخطأ بالخطأ وكذا من امره العاقل بجرأه او قطع سكة
او قصده مصلحه مولاه عماله فماله من سقي واد او بطن جراح فمات والثاني هو الساقط على انسان من غير اختيار وساقط الدين وقام لها
فذلكها والصبي المجنون او اقل غيرهما **باب** لا فرق في الميراث بين الباصرة والنسب كذا في الخطأ فلو شهد مع جماعة ظاهراً على مؤثره
فقتل لم يرث وان كان خطأ ودنه من التركة ولو شهد بحق فقتل دنه لانه سابع ولو قتل كبر الاخوة الثاني ثم الثالث الاضمة ولا واث
سواء لم يسطر القصاص عن الاكبر لان ميراث الثاني للثالث والاصغر نصفين فلما قتل الثالث الاضمة لم يرث ودنه الاكبر اليه نصف
در نفسه فان اد الثالث اليه نصف لم يرث كان له قتله والا فلا وما الثالث عليه لتصاص الاكبر من الاصغر يرث ولو اقتصر الاكبر ولا سقط
القصاص عنه لانه ودنه ومجمل ان لا يرث لانه تعذر باستيفاء حقه **باب** لو قتل الولد اباه لم يرثه فان كان للفائل ولد ولا ولد
المجدد لم يمنع من الميراث بجنابة ابه ولو كان للفائل ولد كافر منع ايضا وكان الميراث لولد الولد ولو لم يكن هناك ولد ولا غيره فالميراث
لذما من اسلم الكافر اولى به على تقدم من الخلاف **باب** الزوج الزوج يرثان من الدين سواء كان القاتل عمداً وخطأ ولا يرثان من
القصاص شيئاً وانما يرثان من الدين في العمدان دونه والقائل با داتها ولو لم يحصل التراض لم يكن الميراث ولا للزوج والمطالبة
بشيء من الدين سواء غلب الوتره عن القصاص واقصوا اما لو وقع التراض بالدين ثم عفو عنها كان للزوج والزوجة اخذ نصيبها منها
يرث الدين كل مناسبت ما يثبت عليها من ميراثها لا مافان فيهم خلافاً ولو لم يكن للميت وارث سوى الامام كان له المطالبة بالصود والدين مع
رضى القاتل عمداً بها وليس له العفو **باب** الدين في حكم مال الميت بقية منها يرثونه وينفذ منه وصاياه سواء كان القاتل عمداً او وقع الرضا
بالدين او خطأ ولو وقع عدلاً فاختار الدين بالدين والوتره القصاص فمات خيلاً والوتره ولا يجب عليهم دفع الدين ولا شيئاً منها **باب** الرقي
ما منع من الاثر في الوارث والمورث ولو مات العبد فميراثه لولاه فان لم يملك سوا ملك مولاه اقله سوا كان قنأ او لم يولد بعد او مكا
مشرطاً او مطلقاً لم يرث شيئاً ومو كان له وارث حر او مكاتب بكنائه او مدين بدينه او كاهل او انفق بعضه ودنه مولاه نصيب الرقبه
وكان نصيب الحر بدينه ولو مات الحر له وارث حر او مكاتب بكنائه او مدين بدينه او كاهل او انفق بعضه ودنه مولاه نصيب الرقبه
لو كان الحر بغيره بدينه لم يرث من الميراث ولو كان له وارث حر او مكاتب بكنائه او مدين بدينه او كاهل او انفق بعضه ودنه مولاه نصيب الرقبه
ميراث قبل قسمة شاول كان مضافاً للورثه واخص بالمال جمع ان كان اولى وان اعتق بعد القسمة لم يكن شيئاً وكذا لو كان الوارث الحر او مكاتب
او مكاتب لم يرث من الميراث ولو كان له وارث حر او مكاتب بكنائه او مدين بدينه او كاهل او انفق بعضه ودنه مولاه نصيب الرقبه
العبد واعتق واعطى في التركة ولو لم يمنع مولاه من البيع اجبر على ذلك وهل يترك غير الاقربين علة الصلب من لاسباب الاخ والغير
لو اجد ولد الولد وغيرهم منع المقتول رحمه الله ذلك وهو اخبار السيد ابن ادرج قال الشيخ فبذلك كل مناسبت فمات لا يرث من الميراث ولو كان له وارث حر او مكاتب
منع عنه قال الشيخ في النهاية وحكم الزوج والزوجة حكم الاقارب في جوار الفلك بدينه وابنه حبة بل على حكم الزوجية نها فمات لا يرث من الميراث
من التركة شيء عن الفهم وجب الفلك والعنف فاقوى علة الوجوب بقتل المال الى الامام وقال بعض علماء شافعية بقتل التركة
ويجوز للملوك في الباقي ليس بمجتهد ولو كان الوارث اشبه وقصر التركة عنها معالج بغيره او احدها وان دنت به التركة او خصل
عن غيره على شكله وكان الميراث لا يمام ولو كان العبد فمات عن بعضه رث من نصيبه بقتل حره ومنع بقتل الرقية واعطى باقي نصيب
غيره فان لم يرث سوا ما احل الله من الباقي الميراث بغيره الميراث ولو كان له وارث حر او مكاتب بكنائه او مدين بدينه او كاهل او انفق بعضه ودنه مولاه نصيب الرقبه

١ حكام موانع الارض فقد الوارث

كتاب الميراث

١٧٣

عليه السلام
مروج

كتاب الميراث

فماثلنا ونصير
ما لكل واحد من أهلها
في الأخرى إن تباينوا
ووضعنا إن اتفقا
فصله الله
عليه السلام
أحد الزوجين نصيبه
نصف الميراث كله ما خلت
وبهذا وحده وذكره
فما يشبهه في ميراثه
سبعين للزوجية وشعره
وغيره في الميراث
وغيره من ميراثه
أربعة في ميراثه
عليه السلام

بحكم من لا ينفصل السدين المحب عن الاموح بحكم في الاخوة بالحموة بالنظر الى طرف الامو بالموث بالنظر الى طرف الاب
الحمل يورث بشرطين انفصاله حيا وان سقط بينا بهما ووجوه عند الموت فلو خلا من احد ما كان كالمعد من اصله ولو خال اكثر من اخص
مده الحمل من حين الموت لم يورث ان جاء لدون سبعة أشهر من حين الموت ورث لو جاء ما بين المدين وثمانيا لان النسب يثبت
والميراث تابع اذا كانت خالته من مولى لها ما اودج كغيرها الا ان يقر الوتر ان كان موجودا حال الموت لا بشرط اعتنا به بالحموة
ورث الموت فلو مات الموت وهو علقه او قطعه ورث بكم حيوة وقت سقوطه بامر من لا يستلزم الحركة البتة ولو اشبهه بالحموة
لم يورث لحوادث ما الى اختلاف او تقاض عصب عضلة اما لو قضى صابغة وبطنها خور دليل الحموة ولو خرج نصفه فخرج ثم
مات وانفصل فالأقرب لثمة لورث ولو ولدت توأمين فاستهل احداهما واشبه فان كانا ذكرا ورثا فليس بينهما ميراث وان كانا ذكرا
وانثى فالوجه لفرع كسب ميراث الحمل نصيب كسب لان الغالب على الزاوية كل من الذكورة والانثوية محتمل فقدر اخصر الاخوان
خلف مع ابوين وورثه فكل من الابوين السدين للزوجية فمن سقط متهما الحمل لكل منهم نصيب ولو اتينا على الثلث لو كان
ميتا فالحق في تسلط الحاضرون على ما سلم اليهم ولو ادعت لثمة الحمل حكم بقوله وقتل المصنوب فان كان بها سلم الى اقرانها وورثه كسب
الحمل هو الذي يملك من بلاد الشرايع بشرط فان ادعت منهم اثنان او جماعة بنسب وجب لورثته في شرع الاسلام قبل قولهم من
ذلك من غير شبهة **كل** اللقطة ان تولى الى الانسان فبمن جريته وحده كان ميراثه له مع عدم النسب فاما جريته عليه
بنو الحد فميراثه للامام وليس له لفظه شيء كسب الشكوك هو ان يمل امرأته او جارية او غيرها في تلك الحال وتضع قال
الشيخ رحمه الله لا ينبغي له ان يلجأ به بحوقا صحيحا بل ينبغي ان يتفق عليه فاحضر الوفاة عزله لثمة من ماله ولو مات الولد لم يكن
له ثمة من تركته وكانت لثمة الميراث في خلافه وان قال ابن ادرج كان الولد للاحق بالاب نواثان وهو الحق ولو وطى اثنان
مشركة بينهما فماتت بولد فخرج بينهما فمن خرج اسن الحق به الولد وتوارثا ومن لم يافين من الشركاء حصصهم فان وطئها انسان في
طهر واحد بعد انشاها من واحد منها الى الآخر كان الولد لاحقا بمن عنده الجارية كسب الاسير مع الكفاية بربا جاعا **المقصود**
الخامس في الواو وفيه فصول الاول ميراث النخبة والشكوك وفيه **فصل** النخبة من ميراث الرجال والنساء وقد وقع
الاجماع على انه يعبر عنه بالمال فبورث من حيث يورث بالمال من فرج الرجال فهو رجل وان من فرج النساء فهو امرأة فان وطئها
بالسابق من اتيها سبق منه البول وورث فان اتفقا اعتبر بالمتاخر في الانقطاع فمن اتيها انقطع منه البول خبر ورثه عليا فان اتفقا فهو
معدا خلف عليا فان فيه فالدني اخاره المصنف الميراث بينهما الله انه يمتد صلافة فان اتفقا جينا فهو ثمة وان خلفا فهو ذكرا وان
ابن ادرج وقال الشيخ رحمه الله في اكثر كتبه يعطى نصف ميراثه كزوجته من ماله وهو الاموي عندك والشيخ قول اخر وهو الرجوع الى القبر
ف النخبة ان نفر من الميراث ان شاركه من نوحه غير فعل ما اخبرناه يكون التركة بينهم بالسوية وان اختلفوا على القولين الآخرين من
الاصلاع والفرقة فذلك لان تساوي في الذكورية والانثوية والاعل المذكور ضعف **ج** اختلف الفقهاء المقاتلون بما اشتر
في كسبه فوهمهم اذا اجتمعوا مع الذكور والامهات او مع احداهما يقال بعضهم يجعل للانثى اقل عدله نصيبه فواثان وللذكر ضعف ذلك
او كعبه وللنخبة نصفها وهو حسن وقال آخرون يجعل مذكرا وانثى وتقسم التركة على هذا مقرو على هذا اخرى ثم يضرب احداهما في
الاخرى ان تباينتا وفي فقهنا ويجزى احداهما ان تماثلتا او اكثرهما ان تباينتا ويضربها في اثنين ثم يصح ما لكل واحد
وهذه الصفة توافق الاولى في بعض المواضع تباينها في البعض لواجتمع النخبة مع ذكر وانثى فعلى العمل الاول يصح من لثمة النخبة
الثالث ثلثه وعلى الثاني مسئلة الذكورية من خمسة لانثوية من اربعة تضرب احداهما في الاخرى ببلغ عشرين ثم يضرب اثنين في
ببلغ اربعين للذكر منهم ثمة وسهم في اربعة ذلك لثمة وذلك لثمة النخبة في سهم في خمسة وسها في خمسة وسها في اربعة
ذلك ثمة ثمة ثمة النخبة منهم في خمسة وسها في اربعة وذلك لثمة عشرة سها وهي ثلث الاربعين ولو لم يكن في المسئلة ثمة
الاول لفرضة من سبعة وعلى الثاني ثمة عشرة لذكر سبعة والنخبة خمسة ولو لم يكن في المسئلة ذكر فعلى الاول لفرضة من خمسة
وعلى الثاني من اثني عشر للنخبة سبعة وللانثى خمسة **ف** لو اجتمع مع الزوج والزوجية تحت مسألة النخبة ثم صار ميراث نصيب
الزوجين في المسئلة فالزوج اب وبنت وخمس مع زوج ضرة اربعة في اربعين بصيغة وستين فلان زوج اب وبنت وبنت سبعة
عشرين والمذكر اربعة وخمس والنخبة ثمة فثلثون ولو اجتمع ابوان وخمس فعلى تقدير الذكورية لفرضة من ستة وعلى تقدير الانثوية

(مختصر)

فالحق في ميراثه من ثمة في سبعة

في مبادئ المحنة والعشر واليهود عليهم

١٧٥

ولو كان معهما الصداقة
أو بعد في سنة فله نصف
سهم المذكور عشرة ونصف
سهم الآخر عشرة وللاب

من خمسة نصف واحد منها في الآخر في بصره ثلثين للمحنة تسعة عشر للابوين احد عشر لو كان مع الابوين ختيان شاذ افلا ابوين البنا
والباقي للمختين لو كان معهما احد الابوين غير بنت خمسة في سنة واثنين في ثلاثين والمختان في عشرة واربعون وللاب احد عشر
لو كان مع احد الابوين ختيان في سنة فله الاول نصف نصيب لامرأة بنت خمسة في سنة نصيب ثلثين لسقوط نصيبها لو تزوجت بنتها
المحنة والانش في ستة عشر فللاب خمسة وخمسون وللانش ثمانية وستون والباقي للمحنة وعلى الثاني بصر بنت خمسة على تقدير الاقرب
في سنة ثم اشترى في المجموع لسقوط نصفه والابن لا يحصل في المجموع ثلث بصر بنت خمسة في سنتين بلع مائة وثمانين للابوين
ونصفه لثلاث وثلاثين وللجنة ستة وثلاثون في سنة لو كان الاخوة والاحام ختيان في عملهم كان في الاول
حليف الذكر او اخا وللاب بنتي في سنة تغلب الذكر في الفرض من خمسة وعلى تقدير الاقرب في الفرض من اربعة نصيب واحد منها في الآخر
اثنين في المجموع بعد كل فله في الاول ولو كانت الاخوة من قبل الام لم يخرج الى حنا لثبات الذكر والامات وكذا الاخوال اما في
الانش ابا او مبدأ فغير بعد في الولادة تظهر امره الا ان ينظر الى ما ذكره عن شريح في امرأة اولدت قال الشيخ رحمه الله لو كان المحنة
زوجا او زوجة فله نصف ميراث الزوج ونصف ميراث الزوجة من هذا الفرضين كما ينقل عن شخص جليل في قبله الا المحنة
كالزوجة ترشح البول منها رشحاً وليس له قبل من آخر ليس له الا مخرج واحد من المخرجين منه بنحو مخرج من آخر ليس
له مخرج لا قبل ولا بعد وانما ينفي ما باكله ويشترط فانه يرث الفرضين بكنة على سهم عبد الله وعلى سهم امرأة الله ونحوها
بالرفاع البهنة ونحوها عن نظرك وتدعوا لله تعالى فيقول اللهم انك الله لا اله الا انت عالم الغيب الشهادة انت تحكم بين
بيننا كما نوافيه بجهنم بين لنا امر هذا الموروث حتى يورث ما فرضت له في كمالك ثم تخرج سهمها فقل على ما خرج في منزله راساً
ولها على حق واحد فقط احدهما بعد ثوبه فان ابتها معا فها واحد وان ابتها واحدة فها اثنان يرث نصيب شخص
الفصل الثاني في ميراث الفري والمهمل عليهم وفيه وجبا اذا عرف اثنان فما زاد وتوارثوا بنحو او بعد ان يكون
لهم ولا حدهم مال فان التوارث مما يكون في المال ان يكونوا من توارثون بان يرث كل منهم من صاحبه فلو لم يكن بينهم موارثة
ما وكان احد منهم يرث صاحبه والعكس لم يوارثوا كما خوين غرقا ولها اولاد واحدة خاصة وان يشبه لهما في تقدم موت
بعضهم على بعض فلو علم النبو لا حدهما بكنة ودته الآخر ولو علم الاصل ان يطل هذا الحكم ايضا ويرث كل واحد منهم ودته
الاحياء دون صاحبه ان يحصل الموت بسبب الفري او الهدم فلو ما حلفا فيها فالتوارث ان اشبه لفقده بل يرث كل واحد
منهم وارثه الحق في هذا الحكم مع خصوص الموت بسبب الفري والهدم عما يحصل من الاشياء كالقتل الا حرق فيه نظرية سقوط
لان شرط التورث حيوة الوارث بعد موته وهو غير معاوم فلا يثبت التورث مع الشك في شرطه ولا تورث كل واحد منها خطأ فله
لان الحال لا يجلو من التورث القارن وتورث السابق والمقارن خطأ فاما صرنا الى تلك في الفري والمهمل عليهم للاجتماع لشد
الى التورث اذا حصلت الشرايط وبعضهم من بعض فلا دالة دون طارفة وهو ما ودته من ميت معه على الاصح وقال
المفتي رحمه الله يرث ما ورث منه ايضا ولكن بمقتضى التورث من فرض حيا بعد موته ولا دالة لو كان لا حيا
مال انتقل الى من لا مال له **ج** اختلف علماء اونا في تقديم الاقل نصيباً في التورث وجب للمفتي رحمه الله وهو جليل على اصول الشيخ
رحمه الله فلو كان احدهما الزوجين قبل ان ياتا فلهما التورث على قول المفتي والآخر صحبا وهو لا قوي فلو غرقا مع ابن فرض موت الابن
او فباخذ الابن نصيبه من التركة وينقل عنه الى دته الاحياء ثم يفرض موت الابن فيورث الابن نصيبه عنه وينقل عنه الى
دته الاحياء ولا يرث كل واحد منهما ورث من الآخر وكذا الميت في الزوج والزوجة لو غرقا اثنان توارثا وكل واحد منهما
من دته الآخر الا حيا انتقل مال كل واحد منهما الى الآخر ثم من الآخر الى دته فلو غرقا ابن وللاب اخوة وللاب اخوة من الام
انتقل مال الابن الى الابن ثم من الابن الى اخوة الابن والابن الى الابن ثم من الابن الى اخوة الابن لو كان لكل واحد منهما اولاد
شرك في الميراث ورث هو والشرك كما لو كان للاب اولاد احبا وللاب اولاد احبا ورث الاب من تركه الابن الشريك الباقي
لاولاد الابن الاحبا ورث الولد من تركه الاب نصيبه كان الباقي لاولاد الولد وينقل ما ودته كل واحد منهما من صاحبه ونحوه
لاحياء ودون الميت لو غرقا اخوان من دته واحدة ليقف احداهما على الآخر لثباتهما في الاستحقاق وانتقل مال كل واحد منهما
الى الآخر ثم من الوارث ولو لم يكن لهما وارث انتقل مال كل واحد منهما الى صاحبه منه الى الامام ولو كان لا حيا ورث انتقل مال

في ميراث الزوجين

كتاب الميراث والفرائض

[illegible]

1. 4. 5. 6.

والله اعلم بالصواب

۱۰۰



في حنا الفريضة وحكا المنازعة

عشر مع عشر إذا سقطت منها بقية سبعين فإسقطت سبعة من ثلثة عشر بقية شتوا إذا سقطت ستة من سبعة بقية واحد كقطرة
عشر مع ثلثين إذا سقطت منها مائة بقية أربعة فإذا سقطت ثلثة عشر ثلث مائة بقية واحد فإذا سقطت لأربعة أربع مائة بقية
ب الفريضة قد يكون فاق السهام وقد يزيد وقد ينقص وفي الزيادة ود على السهام نحو الزوج والزوجة والأم مع الأخوة
ذوي السبيل الواحد مع ذوي السبيلين فلو خلف أبوين وبنات فلأبوين السدس والبنات النصف الباقي قسما مع الحاجب باعاً
فرض يخرج الزوج في أصل الفريضة ونفسه التركة من الجميع لو وجدوا أحد من كلاله الأم مع أخن لأب لأباً باعاً على أقوى
القولين ولو فرض الفريضة فلا عول وإنما يقصر بدخول الزوج والزوجة كما لو خلفت أبوين زوجاً وبناتاً فلزوج الربع وللأبوين
السدس ويدخل النصف على البنت فيما إذا كان أبوان كانا البنت ابنتين فصاعداً كانا النصف باعاً باعاً فلو خلفت
زوجاً وأبوين وبنين فصاعداً فلأبوين السدس وللزوجة الثمن والنصف باعاً على البنين ولو خلفت أخوين أم وأختين فصاعداً
لأبوين زوجة وللزوجة الربع وللأخوين الثلث الباقي للأختين من قبل الأب لا الأم ويدخل النصف لهن ومن يقربها الأم خاصة
ولو خلفت زوجاً وأختاً لأب ولا باعاً فصاعداً وأخوين فصاعداً من الأم فللزوج النصف وللأخوين فصاعداً من الأم الثلث و
لأخت الأم الباقي للزوجة والأبوين ويدخل النصف عليهن ومن يقربها الأم خاصة **ح** إن سقطت الفريضة عن غير
كسر فلا بحث كاخت مع زوج الفريضة من اثنين وكأبوين وبنين الفريضة من شتوا وإذا تكسرت فاقا على ضربين واحد أكثر من الآخر
ان لم يكن بين نصيبهم من التركة وعدهم وقضيت عد رؤسهم في أصل المسئلة فما بلغ صحته المسئلة كأبوين وبنات
أصل الفريضة شتوا وللأبوين سهمان وأربعة للبنات ولا وفق بين الأربعة والثلثة فتضرب عدد من هو ثلثة في أصل الفريضة
بما عدا ثمانية عشر لا أبوين شتوا ولكل بنت أربعة وان كان بين النصيب العد وفوق فاق من الوفاق من العد لا من النصيب كأبوين
ومتساوات للأبوين سهمان من شتوا والبنات أربعة وهي توافق عدد من في النصف فتضرب بصفة عدد من وهو ثلثة في أصل الفريضة
سليم ثمانية عشر الثاني ان يكسر على أكثر من عشرين وأحد فاقه ثلثة الأول ان يوافقها كل فتر عدد رؤسهم بحجزه فتر عدد كل
الجزء الوفاق **الثاني** ان لا يوافق أحدهم **الثالث** ان يوافق بعضهم دون الآخر فاقه فتر عدد ذلك الفرق إلى الوفاق والآخر
فاتركه بماله ثم نظروا في ذلك في الأعداء فان تماثلت اقتضت على ضرب أحدها في الفريضة كأربعة أخوة من الأبوين ومثلهم من الأم
الفريضة ثلثة لا ينقسم قضت أربعة في الفريضة هو واحد العددين وان تماثلت اقتضت على ضرب الأكثر كثلثة أخوة من أم وشتوا
وفريضة ثلثة قضت شتوا في أصل الفريضة وان تواجدت ضربت وفوق أحدها في الآخر ثم قضت المرتفع في أصل الفريضة كأربعة
ومتساوات أخوة والفريضة من أربعة وحصة الزوجات ينقسم عليهن وكذا حصة الأخوة وبين الأربعة والثلثة وفق بالنصف فتضرب
أحدها في الآخر ببلغ اثني عشر ثم تصير ثلثة عشر في الفريضة فان تماثلت الأعداد ضربت أحدها في الآخر ثم ضرب الجميع في أصل الفريضة
كأخوين من أم وخت من أب ينقسم لثلثة عشر عليهم لا وفق بين أعدادهم ولا تدخل قضت اثنين في خمسة ثم الجميع منها في أصل الفريضة
الفصل الخامس من المنازعة المنازعة يكون بين الزوجين قبل الفريضة وبطلت فبطلت الفريضة من أصل التبرع
وأحد فان كان ودقة الثاني والثالث من بعدهم فمؤدة الأول على طرفيهم من الميت الأول فتمت مال الميت الأول بين الثاني
كأربعة أخوة لميت وأختين ومات أخ ثم مات أخ فتمت مال الأخ فتمت مال الأول والثاني والثالث والرابع على أخوين وأختاً
كان كل واحد منهم لم يخلفه وأخوين وأخت فان كان ودقة الثاني يوافق من خلاف ميتهم من الأول والثاني والثاني والثاني فمؤدة
صحته مسئلة كل واحد من الزوجين فاستخرج نصيب الميت الثاني من مسئلة الميت الأول ثم نظروا في صحته نصيبه على مسئلة الميت
من مسئلة الأول كما مرة خلقت زوجاً وأخوين لا أم وأختاً لأب ثم مات الزوج وخلف ابناً وبناتاً مسئلة الأول من شتوا للزوج ثلثة و
نفسهم على تركه فقسم تركه الزوجة شتوا سهمها للأخوين سهمها لأختها من أبها وسهمها للأزواج وسهم لبيتها وأختها
وان لم يصح من مسئلة الأول نظروا في كان بين نصيب الميت الثاني من فريضة الأول الثانية وفق فاقه فوق الفريضة الثانية وفق
الأولى لا وفق النصيب كأخوين من أم ومثلها من أب زوج مات الزوج وخلف ابناً وبنين فريضة الأول ثلثة عشر نصيب الزوج
لا ينقسم على غيره وبينهما ما انفقر النصف قضت من الوفاق من الفريضة الثانية وهو ثلثة عشر من الوفاق من النصيب اثني عشر وان
يكن بينهما ما وفق فاقه فوق الفريضة الثانية فاقه كزوج وأخوين من أم وأخت لأب والزوج خلف اثنين وبناتاً نصيب الزوج ثلثة

عليه

في حنا الفريضة

في الذخيرة الفضاوية

149

[illegible]

(五)

في شرب الفضل والذات الغاضه

141

القضاء بغير آقا واستأب في الحكم بين الرجال خاصة لم يكن له الحكم بين النساء ولا بين من بين الرجال وبالعكس وكذا لو استأب
في القضاء الأموال دون النفوس وبالعكس لم يسم الولاء ولو استأب شخصاً عن ولايته سقطت عنه أي يجوز نصب قاضين في بلد واحد بان
يخص كل واحد منهما ببلد من بلديهما لا يستأب في جميع البلد لا قريب الجوار ولو نصبها على أن لا يستأب أحد من الآخر لم
يجز لكثرة الاختلاف في الاجتهاد فتوجب اليقظة خصوصاً بالاجتزاء من توليته من لا يصلح للقضاء أو قضت المصلحة توليته ففي انعقاد
ولا يبه نظر اقره المنع وتوليه على أن يكون نصيبه من جهة لا من جهة كان يشاكره فيما ينفذه فيكون قد أحكم في تلك الواقعة بالحقيقة يجب إذا استأب
القاضي نائباً شرط فيما شرط في القاضي من بلوغ رتبة الاجتهاد إلا أن يحجبه بالنظر في التزكيات وتعيين الشهادة بما عاينته فلو شرط عليه
بما يحتاج إلى ذلك دون شرط منصبه لا جرم ولا يبرهن أن بشرط على التائب الحكم في الاجتهاد أو بغيره اعتقاده **لج** لا يتقد حكم
من لا يقبل شهادته على المحكوم عليه كالوالد على الولد والعبد على المولى والقدر على غيره وإن كان بالبيعة لأن لا الاستعفاء في قاضي إذا انتفى
والرد بالبيعة وله التنازع ولو تولي حتى يتم القضاء فعمله يفضي له فيه نظر ينشأ من كونه خصماً في حقه كما في حق نفسه ومن أن كل خاص
منه على الأقسام **ع** إذا ولاه الامام قضاء بالبلد كان نائباً يبرأ لا يتبع خبر توليته اليهم سراً ما معه شامدين واشهدهما على نصيبه
وكذا لو كان البلد قريه ولو شفع خبراً ما وكان بالبلد يمكن استفاضة الخبر اليه فانه ثبت ولا يبه بالاجتهاد والاستفاضة وكذا ثبت بالاستفاضة
التي هي الملك المطلق الموثق والكساح والوقف العقوق لا يثبت الولاء ببلد من هذه الشبهين ولا يجوز على أهل البلد قبول قوله المخرج عن
أحد ما وإن شهد له الامارات المفيدة للظن **و** إذا احتد بالقاضي ما يمنع الاعتقاد انزل وإن لم يشهد الامام بعزله كالجور في الفسوق
والنفسا ولو يمين ثم افاق لم تعد ولا يبرأ باليه هو الشريع والزم مع تمكنه من الضبط ولو حكم من عرض له المانع لم ينفذ حكمه وإن
لم يعزله الامام ولو لم ينفذ به مانع لكن رأى الامام توليته غيره أو كان عليه مصلحة كالعزلة لمصلحة المصلحة الزائدة ولو لم يكن هناك
زائدة ولا حضر من مولاه منه ففي جواز عزله اقرباً من اقرب الجوار لا نهاء ولا يبه ثبت بنظر الامام فيبيع اخيراً والنووي لو حصلت حصة عند
الامام من القاضي جاز له عزله ونهائه عليه الظن في ذلك وكل موضع يجوز عزله مع جواز ابقائه هل ينزل بالقرن أو يتوقف على ما عدا ذلك
لما فيه من الضرر ولو كتب اليه اقرأت كتابه فداقته معزول انزل مع قوله لو الفرائض عليه **هـ** اذا مات الامام وانزل القاضي اجمع و
هو احد في الشيوخ رحمه الله ولو مات القاضي الاصل في انزال نائبه نظر واذا عزله الامام بعد ما عاين البيعة ثم ولو جبال استعفاء ولو خرج
من ولايته ثم عاد لم يرجع الى الاستعفاء **و** اذا انتفى في البلد قضاها في حال خيبة الامام وكل منهما له اهل بيعة الفتوى في الحكم كان الجهاد
المندعي رفعه الى من شاء منها وكذا لو صدق او لورضا بالفقهين واختلفت البيعة نفذ حكمه الا علم الا رد ما رواه داود بن الحصين
عن الصادق في رجلين اتفقا على عزل رجل بينهما في حكم وقع بينهما فيه خلاف فرضنا بالعدل واختلف العدلان بينهما عن قوليهما
بعض الحكم بغير الفقهين واعلمها باخا دثنا واودعها فنفذ حكمه ولا يملك الى الآخر وعن داود بن الحصين عن محمد بن خطلة عن الصادق
قال قلت في رجلين اتفقا على عزل رجل فرضنا ان يكون الناظرين في حقهما فاختلغا فيما حكما وكلاهما اختلفا في حديثنا
فالا الحكم ما حكم اعلمها وافقهما واصدتهما في الحديث واودعها ولا يملك الى الحكم بل الآخر قال قلت فانما عدلان مرضيا عند احصائنا
ليس بتفاضل فاحضهما قال فقال ينظر ما كان في اثنائها في ذلك الذي حكما اجمع عليه صحابك فبوخذ به من حكما وبتك القبايل
ليس بشهور عند احصائك فان اجمع عليه لا يرجع الى الامور وثلاثة امرتين رثه فيشيع ولم يرض عنه فيجوز امره شكك به حكمه الى الله عز
وجل قال رسول الله **ع** حلال بين وشبهها بين ذلك فمن ترك الشهادتين فمما من المحرمات واخذ بالشهادتين تركت المحرمات ذلك من
حيث لا يعلم قلت فان كان الخبران الاضمتك مشهورين فقد رواهما الشافعي عنكم قال ينظرهما وافق حكمه الكتاب السنة وعالف العامة اخذ به
قلت جلدت ذلك وجدنا احد الخبرين موافقاً للعامة والآخر مخالفاً لها باي الخبرين يؤخذ قال بما يخالفت العامة فان فيه انشاد قلت جلدت
فذلك فان وافقها الخبران جميعاً قال ينظر الى ما هم اليه من حكمهم قضاءهم فترك وبوخذا الاخر فقلت وان وافق الحكماء وقضائهم
الخبرين جميعاً قال اذا كان كذلك فادبه حتى يلف امامك فان الوقوف عند الشهادتين خبر لا يقتضي اتماماً في الهلكات **الفصل الثاني**
في الاداب فيه ما يحتاج اليه القاضي في اورد الى بلده لا يبه ولا يبرأ حاكمه ان يثبت عزله في ذلك البلد لئلا يبال عن احوال
البلد ويعرف منه ما يحتاج الى معرفته ويصل عن العلماء ورثته من الفضل والعدالة والصلاح وسائر ما يحتاج الى معرفته ثم يبرأ
الجامع فيصلي فيه ركعتين ويبال الله تعالى التوفيق والعصبة الاخاء له ويبعث ما واپناه وان فلا يرد عليه من مضى فاجتنبوا

وہی کہتا ہے کہ

کتاب الفضا

[illegible]

١٠
ط
الملايين بقرية عبد الوهاب في الدار من المال البنية مملوك

فی شریط الحاکم ووظائف الحک

المصطفى

كتاب القضاء

١٨٣

امضائه الا ان يذكر الواقعة بعد ما وكذا الشهادة وان علم انه لا يجوز عليه لو نسخ الشهادة من حفظ المكنون ومن ثم وجب له
 بحجته الا فانه ما لم يذكر الشهادة اما رواية الاحاديث فانه لا يعتد به على وجه الخط ان لم يكن الخريف اكن صحيح النسخة وحفظها بنفسه
 من النسخة لا فخر جواز الرواية في كل صورة يجوز الحاكم الحكم فيها فانه يجوز ان يحكم من غير حضور شاهد بهذا الحكم
 اذا اتفق عليه الحاكم بالدخول اليه فان عرف عدلها حكم وان عرف فسق اطرح وان حمل الامر بها بحث عنها وطلب التكميل
 وان عرف ان لا شاهد بين ولا يجوز له التعويل في الشهادة على من الظاهر بل لا يحكم الا بعد الخبر بالباطنة بحال الشاهد بين ولو حكم
 بالظاهر من حاله عدالة ثم تبين فسقها وقت المحاكمة ولو عرف الحاكم عدالة فالتمس المدعي حجب المنكر لعدلهما قال الشيخ رحمه الله
 لذلك لقيام اليقينة بما اذكاره ليس بجديا فانه من تعجيل العقوبة قبل ثبوت السبب في استحقاق السؤال عن التركة شرعا فانه بعد
 التهمة لجواز ان يتوصل الشاهد الى الاستدلال والتعريف الى التركة بحال حال ثم بانه القاضي التركي ظاهر في آخر الامر وينبغي
 ان يكون للقاضي جماعة من التركين اخفا لا يعرفون في الاشراك وحق الله تعالى فلو سكنت الخصم وجب على القاضي طلبه لان
 يعلم بعد التماس الحكم بغيره ولو عرفنا الخصم بالعدالة حكم عليه من غير طلب التركة لو قال انها عدلان لكنهما لا في هذه القضية لا
 الحكم عليه عن اعدائه بالعدالة **ح** ينبغي للقاضي ان يعرف التركة الشاهد بين والخصم بين لتجوز معرفته بعداوة بينهما وهل يشترط
 اطلاعهم بقصد المال الاخرية ليس كذلك لانها في الزكاة في البور وكما في الجليل لا على ما اخاره الشيخ رحمه الله من ان ولد الزانية
 شهاده في البور من المال مع فرض عدالة التركة من الخيرة الباطنة والمعرفة المتقائمة بحال الشاهد حتى يوقع تركه وثبت
 مطلقة فلا يجوز كسر السبب سبب العدالة لا ينحصر في كسر السبب المخرج لوقوع الخلاف فيه ولا يقتصر الى تقادم المعرفة بل
 يكفي العلم بسبب فسق ولو اسند السبب الى الزنا والوطاء لم يكن قد فسد ولا يجب على المدعي ان يقول شهاده فسد مقبول الشهادة
 او هو عدل في وعلى فان العدل قد لا يقبل شهاده لعدله ولا يكفي ان يقول لا اعلم منه الا الخبر يقبل تركه لولده وبالعكس
 وعمل يقبل جرح الولد للوالد لا فريضة المدعي ليس للشاهد ان يشهد بالجرح الا بعد الشاهدة بسبب فسق وان ثبت ذلك
 بين الناس شيئا عاموجيا للسلام ولا يكفي الظن في ذلك وان كثرت الخبر من اما العدالة فيكفي فيها غلبة الظن بانفساء الاشياء المخرج
 المسندة الى ما كذا التعبد وكثرة الملك ومة والمعاملة ومع ثبوت العدالة يحكم بالامتنان اليها الى ان يظهر لها في وقيل ان مضت
 مدة يمكن تغيره فيها حجة لا تقبل المدعي بل بموجب الحاكم ما لو اختلف الشهود في الجرح والتعديل حكم بالجرح لا
 سببه قد يخفى عن الاخرين ولو تعاضت البيئات فيها قال في الخلاف يقف الحاكم عن الحكم ولو شهد عدل بالجرح واخران بالعدالة
 حكم بالعدالة وله الوقف مع الرتبة واذا عدله التكون فللقاضي التوقف اذا تعاضت مع الفسق كمنه محل الرتبة ويجوز للحاكم
 التفريق للشهود خصوص مع الرتبة اذا كان الشاهد فيها فله الاضطرار على كلمة واحدة وهو ان يقول عرف عدلها ولا يفرقه للغير
 وليس للقاضي اجباره لكن يجب عن حجات اخر فلو اصر الشاهد بحث لقاضيه ولم يزل الرتبة وجب لقاضيه ليس له القضاء مع
 الرتبة قبل البحث **باب** متى التركي كصفا الشهود بين يد اقران العلم بالجرح والتعديل والخيرة الباطنة بحال الشاهد ولا بد من
 الذكورة والعدو وينبغي ان يكون التركي صاحب عقدة ونزاهة ذاهل واقربا من البغضة لئلا يطعن في الشهود ولا يكون من
 اهل الهوى والغصبية يميل الى من وافقه على حاله واذا شهد عند الحاكم بالعدالة فله ان يقبل الشهادة من غير كشف
 سؤال ولو اقام المدعي عليه بينة ان هذين الشاهدين شهدا عند الحق عند حاكم فتر شهادتهما بغيرها بطلت شهادتهما
 للحاكم ان يشهد عن شهوده كل وقت لان الرجل ينقل من حال الى حال ولا يقبل شهادة التومتين وهو ان يحضر غائبا
 بهما عند الحاكم ولا يفرق بينهما وعليهما الخبر **ح** ليس على الحاكم الثاني تتبع احكام الغرض ثم لو ادعى الحاكم عليه الغرض
 حكم عليه بالباطل جاز النظر فيكون لو ثبت عند ما يبطل حكم الاول ابطله لافرق في ذلك بين حقوقه تعالى وحقوق الناس لو افض
 الاول على غيره بضمما مال ابرم بعد فخر الثاني نظر فان كان الحكم مواضا للحق فله والا بطله مؤا استند في الحكم الى دليل
 قطعي واجتهاد وكذا كل حكم حكم به الاول فظهر الثاني بطله فانه بقضيه كذا لو كان الخطاء في حكم نفسه نقضه استفاض الحكم
 بالصواب لو كان القاضي الاول لا يصلح للقضا نقضت احكامه جميع مواضعها او اخطا على لو قال الغرض بعد الغرض
 كنت مضيت اقل من يقبل قوله ولو قال قبل الغرض قبل ان لم يكن بينة لانه غير اهل الا لتام في الحال اما لو شهد عدلان

صفات الزكي والشهيد وغيره في القضاة

٥٥

العدل على قضاة ثبت ولو كان هو أحد المتكلمين لم يقبل ان قال اشهادي قضيت لو اشهد ان قاضيا قضى قضية فغيره ويرى
 رجل على المنزلة انه اخذ منه وشوة دفعه الى القاضي المنصو وحكم بينهما ولو ادعى انه اخذ منه المال بشهادة فاسقين فكذلك
 فان حضر احدهما لم يزل وان قال ام احكم الا بشهادة عدلين قال الشيخ رحمه الله يطلب منه البينة لا عترة فنهى المال وان
 المنزل المضاف فيه نظر لان الظاهر الحكم بمنزلة الجهد الاستظهار في الاحكام فيكون القول قوله مع التمسك لا دعائه الظاهر ولو
 ادعى محرم الحكم دون اخذ المال فالوجه انه كالأول ولو ادعى الاصل ان اخذ شيئا اجرة لم يقبل بصدق المنزلة لكن بطلان البينة
 عن اجرة المنزلة الا قربانه لا تجل على فخر اجرة المنزلة ولو ادعى على شاهد من انما شهد عليه بوزر اخذها الحاكم فان عترة الزمان وان
 انكر او اقام المدعى بينه على اقرارها بذلك فكذلك وان لم يتم بينة ففي احكامها نظر بشتا من كونها منكرون وعلى المتكلمين ومن يثبت
 الدعوى في الشهادة فربما منع ذلك من الشهادة فربما منع ذلك عترة الشهادة والاولى القوي لو اذا استعد جعل على آخر الحاكم لزمه
 ان يذهب ويستدعي خصمه مع حضوره وان لم يجز الدعي سواء علم بينهما ما مله اولا وسواء كان المستعد من يعلم الاستعداد عليه ولا ولو كان
 المستعد عليه مله بذه فكالوجه وان كانت محذرة اثره بالتوكيد فان توجس اليه من طلبها بغير الحاكم اصناما معه شاهدان فاستحلها وان
 اقرب شهدا عليها ويجوز ان يثبت الحاكم الى منزلة من يقض بينهما فان عترة المدعي انما خصمه حكم بينهما وان تكرر طلبها مدين من
 انسابها يشهدان انما المدعي عليها ثم يحكم بينهما من وراء الشرفان لو تكن كيدته الخلف بجلابا خرجت من وراء الشرفان كان المدعي عليه
 غائبا في غير ذلك لا يمكن له ان يحكم عليه له الحكم عليه ان كان في ولا يبره في بلده خليفة اثبت الحق عنده وكتب به الى خلفه
 له بغيره وان لم يكن هناك انفذ الى خلفه له الحكم عليه وبين خصمه وان لم يكن له خليفة وكان في من يصلح القضاء اذن له في الحكم فيها
 وان لم يكن في من يصلح للقضاء طوبى بغير المدعي على حال دعاها ليس بحق كالشفعة للباي فليزما المشقة بالاحسان بغير حق بخلاف
 الحاكم في البلد فاذا حرر الدعوى طلب خصمه بعد المسافة او قربت ولو كان حاضر او اختلف نادى سؤل الحاكم ثلثا انه ان لم يحضر
 ختم على ثوبه يجمع اهل محلة وشهدهم على عترة فان لم يحضر سأل المدعي ختم بغير ختمها فان لم يحضر حكم عليه كما يحكم على الشاهد ولو
 ادعى احد الخصمين على القاضي فان كان هناك اماما فاعلم به وان لم يكن وكان في غير ذلك رافعة القاضي تلك البعثة وان كان في
 ولا يبره رافعة الى خلفه بغير نبيخ للحاكم ان يفرق بين الشهود ويستحب فيه القوة له وفي موضع الرتبة اما اذا كان الشهود من اهل
 الفضل والبر فانه يحكم بكون الحاكم ذلك ولا يجوز له ان يتبع الشاهدان بداخله في التلظ بالشهادة او يتعقبه بل يصح عليه
 حتى ينهاي الشهادة فان تلعم او قد لم يجز له ترغيبه بالشهادة ولا تهيبا عنها وكذا يجزم عليه منع الغريم عن الاقرار بحق او دعي ويجوز
 في حق الله صامعا عز لعلك قبلتها لعلك مستها وهو يؤذن بكفة عن الاقرار ومنعه عنه له وعط الشاهد من الرتبة **ح** لو نسي الشاهد
 الحكم فشهد عنه علان بانه قضى في القول نظر بشتا من امكان وجوعه الى العلم لانه يرجع الى فعله فلا يقبل فيه الظن كالثبات
 لو نسيها فشهد عنه عدلان بانه قد شهد من قول هذه الشهادة ولو شهدا عند غيره فكذلك عنه ولو شهدا بالحكم عند غيرهما فلو ان
 ينكر ولا يكذبها اما في الرواية فيجوز مع شهادته المبركة عنه كما نقل عن بعضهم انه كان يقول عدل فلان عنه ولو ادعى انسان على من انك
 قضيت فانكره لم يكن فعلا في قاض اخر ولا يوجب عليه اليقين كالثبات اذا انكر الشهادة **ط** اذا عترة الغريم فقال المنزلة الحاكم
 اشهد لي على اقراره وشاهد من لزمه ذلك لا خيال بانه ولو ثبت عند حق ينكر المدعي فيمين المدعي من الدعي ان يشهد على
 نفسه لزمه لو ثبت عنه بغيره فثالث الاشهاد احتمال الزم ولا سيما الحكم على تعديل البينة وعده لا بالحق بينه ولو حلف المنكرو
 سال الحاكم الاشهاد على خروجه عن العهد لزمه في جميع ذلك لو سئل الكتاب احتمال الزم ولا نه وثيقة فهو كالأشهاد وهو مذكور
 للشاهد من وجهه لا اعذارا بالمحظ وانما الرجوع الى الذكر واذا كتب صورة الواض ذكروا الواض والمختمين وعلاها ان يبره
 فان سال صاحب الحق الحاكم ان يحكم بما ثبت لك في صورة الواض لزمه الحكم به فانفاده فيقول حكمت له به او الرتبة الحق وانفذت
 الحكم به فان طالب ان يشهد له غريمه لزمه بجمع حاضر كل اسبوع ومثاقبه وحجة في اخباره ويكتب عليه سبوع كذا ويجعل حاضر
 في كتب ويكتب حاضرهم كذا ثم يجمع ما للسنة فيكتب عليه قضايا سنة كذا يكون اخرج ما يحتاج اليه اسهل عند طلبه يكتب بخبر
 اخر في هذا المدعي بحيث توجد املها لوضا عند الاخرى وينبغي للحاكم اطلاق ثمن الكاغذ من بيت المال وان لم يكن هناك
 فضل احضر الملمس ولا يجزى الى الحاكم دفع القطاس من خامسة مع حضور الكاغذ يحجب على الحاكم الكتابة **ل** يستحب للمخضمين

في المحضر

كتاب القضاء وكيفية

مضت
في الحكم وكيفية الحكم

فان الحاكم

الدعوى ان حقه لا ينفك بالادعاء بل بالانذار

الحاوس بين يد الحاكم ولو كانا قاضين بين يديه جاز وليس له ان يجلس احدهما دون الاخر مع تساويهما في الاسلام والكفر
الفصل الرابع في كيفية الحكم وفيه مباحث (الدعوى ان كانت بوضعية واقراء سمعت وان كانت بخبر وان كانت
 في غيرهما قال الشيخ رحمه الله لا يسمع الا من ادعى شيئا بجهولا لا يسمع لان الحاكم يسأل المدعي عليه ان اعترف له لزمه لا يمكن
 ان يلزمه بالجور وفيه نظرون على قوله رحمه الله ان كانت الدعوى انما افترق الى ذكر الجنس النوع والقدر فيقول عشرة دنانير مئة
 صحاحا مثلا وان كانت من غير ذلك المثلية ضبطها بالصفا ولا يحتاج الى ذكر الفهم وان لم يكن مثليا وجب ذكر الفهم ولو كان
 المدعي الفان كان مثليا ادعى مثله وضبطه بالوصف وان لم يكن مثليا ادعى الفهم لا يمانع بغيره وان ادعى حرجا لدرهم معا
 صح ذكر الجرح وان لم يذكر الارش وان لم يكن مقدرا وجب ذكر الارش ولو ادعى على سبعة مائة لم يسمع حتى يدعى مؤابرة انه ترك
 شيئا في يده فله بفقد الدين ولو كان في يده للبعض ذكر ذلك القدر ولو جعل المدعي تحريما للدعوى فله القاضي تلقين التحريم وفيه نظر
 اقرب الجواز لان ذلك يحقق الدعوى مثل شرط ايراد الدعوى بصوره الخبز او بكفى قوله اطلق او اتوهم فيه نظرا فان قلت انما يمكن
 له الحلف بالورد لا منع فانه هذا احد بل يجب البينة عليه او يحلف المنكر وليس المنكر حج الرد بل انما ان يحلف ويخرج عن الحق فيه
 اشكال **ب** اذا حرر المدعي عوا فلما كان سأل خصمه عن الجواب بمحمل توقفك على المناس المدعي لا تخرقه فهو وقف
 على المطالبة والاول امر لان شأنا هذا الحال بدل عاقران حضارة والدعوى انما يرد لسال الحاكم التحريم فيقول الخصم لا نقول فيما يدعيه
 عندك فيه فان اقر لزم الحق وان لم يقر قضيت بخلاف البينة لانها تتعلق باجتهاد الحاكم وليس الحاكم ان يحكم عليه لا بمسألة المدعي
 لان حقه فهو وقف استيفاءه على مظالمه ومجملان يحكم عليه من غير مسألة ما لو كان المدعي جاهلا بمطالبة الحاكم يحكم عليه او يبينه
 على ذلك الحكم لتلك بضع حقه يحكمه في ذلك المطالبة وكيفية الحكم ان يقول الحاكم قد الرضيت لك وقضيت عليه واخرج اليه من
 اودعه لئلا يطلب المدعي ان يكتب لا فركب له ان كان يعرف نفسه او يشهد عند شاهد اعلان بالنسب لو شهد عليه بالحليلة
 وان لم يعرف بالنسب ان استوفى الحق من المحكوم عليه فقال الحاكم انبسطي محضرا بقبض الحق مني لئلا يبطا بين الخصم ثم اخرج في حق
 الاخر فلو وجه وجوب اجابته ولو قال او بدل الكتاب الذي ثبت به الحق لم يلزم المدعي ضله لئلا يملكه لا خيال خروج العوض
 فيقول المالك وكذا كل من كان له كتاب يد بين فاسوقاه او عفا ربا به لم يلزم رفع الكتاب ولو ادعى المقر الاعانة فان صدقه غريمه وثبت
 بالبينة او عرفه فانه انظر حتى يورق في رايه يسلم الى عفا ربا به ليشملوه او يواجره وان جهل حاله بحث الحاكم عنه ثم ان حرف له اصلا
 او كانت الدعوى ما لا حصر حتى ثبت اعانة وان لم يعرف له اصلا مال ولا كانت الدعوى ما لا حصر فانه يقول مع البينة حج ان
 انكر الخصم قال لا حق للمدعي فان كان المدعي قاتله موضع المطالبة بالبينة فخير الحاكم بين السكون بين قوله لك بینه وان كان
 جاهلا قال الحاكم ذلك فان قال لا يثبت له الحاكم لك بینه فان سأل الا حلفا حلف الحاكم وليس الحاكم ان يستحلف قبل
 مسألة المدعي لا تخرقه فله استيفاءه من غير مطالبة مستحقة **ج** ان الحاكم قبل طلب المدعي او باذنه الخصم فحلف وتثبت بینه
 لا غيره واذا ما الحاكم مع مظالمه المدعي بما وان اسكت المدعي عن احلاف المنكر ثم اذ احلفه بالدعوى المتقدمة جاز لا يسمع
 حقه منها وانما اخرها وان قال ابرائك من هذه اليمين سقط حقه منها في هذا الدعوى لانه يستأنف الدعوى وانكر الخصم فله حلفا
 لان هذه الدعوى مغايرة للابراه من اليمين فيها فان حلف سقطت الدعوى ولو يكن للمدعي احلافه غير هذا في هذا الجواب ولا
 في غيره وكذا لو ابراه من الحق الذي ادعاه في اذ احلف المنكر عند الحاكم يسأل المدعي سقطت الدعوى عنه فان عاود المطالبة اثم
 ولم يسمع دعواه ولو ظفر للغير بما لا يحل له اخذ شي منه ولو اقام بینه لم يسمع وقبل بطلان ما لا يشترط المنكر سقوط الحق باليمين
 وقبل ان يثبت بینه سمعت الدعوى الاولى ولو اقام بعد الاحلاف شأنا او احلفا وبطل اليمين معه لم يكن له ذلك نعم لو اكدب
 الخالف نفسه جاز مطالبة الخصم بحلف مقاصد بما يحل له مع امتناعه عن التسليم لو ادعى حلفا لخصم ان الخالف الكذب نفسه فانكر كان
 دعوى موقعة بطلان فيها بالبينة والنيك باليمين **د** لو امتنع المنكر من اليمين وندى اليمين لزم المدعي الحلف فان حلف ثبنت
 حقه وان نكل سقطت عوا وان نكل المنكر ثم حلف في حقه على حلف الخصم **هـ** لو حلف المدعي على حلفه وقال له الحاكم ان حلفه
 ما لا جعلناك فاكرا ثلاث مرات استظهارا لا وجوبا فان حلف بغير حق ان ذلك كذلك طان يقي على النكول قبل بینه بالنكول قبل
 برد اليمين على المدعي فان حلف ثبت حقه وان امتنع سقط وهو الاقوى لو بدل المنكر اليمين بعد النكول لم يثبت اليه

في سكوت الخصم الفضا على الغائب

٢٨٧

لوقال المدعي عند سؤال الحاكم ان يقول لما حضره فانما حضره لو لم يأتها الحاكم من شئ ما لم يأتها المدعي مع لاقائه لا يمكن
 الا بسؤال المدعي عن عرف العدة والعدالة بعد ان يسأل المنكر عن الجرح فان قال نعم وسأل الاطفاذا نظره ثلثة ايام فان قام بدينه بالجرح سقطت
 وعادته لما ذكره من ثلثة ايام من الجرح حكم بقدر سؤال المدعي لا يستعمل المدعي مع البينة الا ان يكون الشهادة على مذهب فليست على مذهب
 في منه استظهارا ولا لافربان الصبر والجبن والغائب كذا في دفع الحاكم من مال الغائب قد راجع بعد التكفل المقابض لوقال المدعي
 ان بينة وهي غايبه جرح الحاكم بين الصبر حتى يحضر بين احلاف الغريم ولو بالحبس وكفلا حتى يحضر بينة ولو لم يزل ما جانيه ولو قام المدعي
 البينة ولو ثبت ذلك لها وسأل جرحه او مطالبته بكفيل حتى يثبت عدالته لم يكن ذلك ما لوقاها شاهد واحد وثبت عدالته
 كان الحق لا يثبت الا بنبأ عدلين لم يجلس الغريم ايضا ولو كان ثبت نبأ هدهم بين ثم سأل ذلك قال الشيخ يجابا البينة لا تملك اثبات حقه
 بالهين وليس بجوابه ان الزام بحق لم يثبت وجوبه ولو قام المدعي ثامدا واحد وصح به بين المنكر استخلف فان عاد قبل خلاف المنكر
 فذلك الهين احتل اجابته في ذلك عدلها في لو لم يفر الخصم لم ينكر وسكت فان كان لاقته من طرفها وخرس فوصل الحاكم الى معرفة
 جوابه بالاشارة المفيدة للبعين فان انقصر الى المنكر وجب اثبات عدلان وان كان ضامدا حلي حتى يجيب قبل يفر على الجواب قبل ينوب
 الحاكم اما ان يجيبا اما ان يحللك ناكلا وادد الهين على المدعي فان حضره الحاكم الهين على المدعي في الاول **فصل في**
 في الفضا على الغائب فيه **حجبا** يقض على الغائب عن محال الحكم مطلقا سواء كان منافرا او حاضرا او قبل يفر في الحاضر تعدد
 حضوره عن محال الحكم سواء كان للغائب كبل او شقيع او لم يكن **ب** لا بد ان يكون المدعي على الغائب معلوما بان يعين جيل الماد
 وقدره وان يكون صريحا بان يقول في طالبه ولا يكفي قوله في عليه كذا ولا بد من ان يكون معه بينة ومدعي جرح الغائب وافرانه
 لم يسمع بينة وان لم يسمع الجرح **ج** قد بينا ان لا قوي جرح احلاف المدعي على الغائب مع البينة على بقا الحق وعدم الازاء والا
 ولا يجال الغريم في الهين لصدق الشهود ولو ادعى كبله على الغائب فلا يمين ويسلم الحق ولو ادعى كبل الغائب على الحاضر فلا
 ان في موكلك الغائب وكسنت له لم ينفعه ويسلم المال ثم ثبت الازاء او بصير الى ان يجلف الغائب لا ادعى الى تعذبا شيئا
 الخفوق بالوكالة مع الغيبة ويحتمل التوقف لا مكان الاداء **د** انما يقض على الغائب في حقوق الناس كالديون والعقود والارث في
 الفضا على ما حقوق الله تعالى كالنكاح والزنا والواط وشبهها فلا ولو اشتمل الحكم على الحقين قضى بالحقين بالناس كنه مال في ثلثة
 دون القطع فيها ولو الحاكم ان يصرف في المال الحاضر للدين الغائب لا يتيه وله نصيب في ذلك المال **هـ** اذ مع البينة فحضر الغائب قبل
 الحكم غفرا الحاكم الدعوى والبينة والعدالة فان اعترف حكم عليه باخره وان ادعى الفضا ما لا يبرأ او الجرح اجل ثلثة ايام
 لما في البينة صلى ذلك فان قام البينة والاحكم عليه ان حضر بعد الحكم فان اعترف الزم وان قام بينة بالقضاء او الازاء برى
 وان جرح الشهود لم يسمع منه حتى يثبت مقبلا وهو ان الفتى كان موجودا حال الحكم او قبله لجواز تجرده بعد **و** اذا امر الحاكم
 عليه انه هو الشهود عليه ان وان انكر وكانت الشهادة بوصف يمتل الشاركة فيه غالبا فالقول قوله مع الهين الا ان يعي المدعي البينة
 انه الغريم **ز** ان المنكر وكذا **ح** الوصف بالدين الشاركة فيه لم ينفذ الى نكاحه ولو ادعى ان في البلد من يشاركة في الوصف وفي
 الاسم النسب كلفنا ان كان حيا كلفنا احضارا وسئل فان اعترفنا انه الغريم الزم واطلق الاول ان انكر وقفنا حكم حتى نظهر ما بان الجرح
 الشهود وشهدت على الهين او بان يذكر وانتهى لاحد ما يتيه بما عن صاحبه ان كان لما وميتا **ط** فان ذلك الحال على بينة بان يقاتل
 عدلته عن الواقعة وعن الغريم الزم الاول ان اشبهه خرا حكم حتى يظهر في الحكومة اذا كان غائبا فان كان ديانته بالعدالة الجرح
 وان كان مبره بالعدالة ما عداها من لاقته والرفق والجبن الحمل الحكم على غيبة بعد تبينه بالصفا النادرة لا يشترط خصوصها
 عسرا جبا عنها كالحكومة عليه **ي** حمل تعاق الحكم بالغبية فلا يجزى كرافضا ويحمل عدم الحكم بل يسمع البينة ويكتب الى ان يضا
 الآخر لئلا يلم العبد الموصو اليه ليجل الى بلد الشهود ليعينه بالاشارة ولا يجزى على سبيل العبد ذلك بل يكلف المدعي احضار الشهود ليقين
 بالعين فان تعذر احضارهم لم يجز حمل العبد الى بلدهم ولا يغيره على من يجله ولو ادعى الحاكم ذلك صلاها جاز فان تلت العبد
 قبل الوصول ان يجله ولو ثبت دعواه ضمن المدعي جهة العبد اجرة واذا حمله الحاكم ذلك صلاها للمصلحة الزم الغريم بكفيل لما في
 العبد من صا حبالها وبالغبية ثم يسرق فان ثبت ملكه فيه لو كان الحكومة عليه العبد حاضرا لان المدعي عليه لم يحضر جيل
 الحكم طوليا حضا بكفيل ما لم يجز بالصفة وان عرفنا القاضي العبد **الحكم** في حكم بعله من دون الاختصاص وانكر وجوبه شك

لا غنى للمالك لو
 لم يفرض الجرح
 اساع وعلمه
 شيئا من حقا

في سكوت الخصم
 الفضا على الغائب
 في

كتاب القضا الدعوى

عند الشهود

في الدعوى

الكتاب بطول المدعى بالبينة على انه في يد فان قام وحلف بعد النكول حلف الى ان يحضر ويلبى الملتزم فان حضر عاد الشهود
الشهادة على العي و لو حلف المنكر انه ليس في يد هذه البينة الموصولة بالبينة بطلت الدعوى ولو شهد البينة ان المدعى في يد المدعى
ثبت الحكم ولا حاجة الى الوصف اجمع علما وانما على انه لا اعتبار بكتاب فاضل الى ان لا يجوز الحكم ما اذا حكم الحاكم وشهد بمحكم
علان وحضر الخصم وكيفية الحكم وشهدا على كمالهما البينة عند الحاكم آخر ثبوت الحكم عند الشهود عنه وانما الثاني ثابت
عنده لا انه يحكم بضمير الحكم في نفس الامر انما يضمن ما حكم به الاول ليقطع الخصم وان لم يحضر لاشهاد ان الحاكم عليه حكمي القضا
لهمنا وشهدا على حكمه في حكمه القبول نظر وكذا الاشكال لو اخبر الحاكم حاكم آخر بان ثبتت عنده كذا وان حكم به لما لو اخبر انه ثبتت
عنده ولم يخبره الحكم فانه لا ينفذ قطعا ولا اعتبارا بالكتابة سواء كان الكتاب مخبوما او لا ولو تغيرت حال الاول بموت او عزل لم ينفذ
ذلك في العمل بحكمه ما لو تغيرت بغير فاته لا اعتبار بحكمه فاسبق وانما حكمه على فقهه عليه لا اعتبار بتغير الكتاب اليه ولو حكم و
شهد بحكمه عدلان وكنت بصوره الحكم الى آخره غير مال الثاني لم يطل حكم الاول جاز لكل من ثبتت عنده حكمه بشهادة الشاهد
انفاذ ما حكم به ولو شهد الشاهد بتفضيل الحكم بخلاف ما في الكتاب جاز لا انه لا اعتبار بالكتاب نعم لو شهد للقاضي الثاني الربية توقف
في الحكم ولو قال القاضي اشهد بان ما في هذا الكتاب خطي لم ينفذ كذا القول ما في الكتاب حكمي نعم لو قرأه عليهما وفصل بينهما ما في
حضر الخصم والحكم جاز له الشهادة فيكون المعبر عن ما علمه لا ما في الكتاب لو قال القضا شهادتي على ما في القضا فانا عالم
به فخلا لا كفارة به نظر فان قلنا به فلا بد وان يحفظ الشاهد القضا او ما فيهما واذ كذب الاول فليذكر في الكتاب اسم المحكوم عليه
ولم يسم به وحده وتجليه بحيث يميز عن غيره فان انكر الما نحو كونه مني بذلك الاسم حلف وانصرا القضا عنه وان نكل حلفا للمدعى
وتوجه الحكم عليه لو لم يحلف على نفي الاسم بل على انه لا يلزمه شيء لم يقبل ولو قصر القاضي فكذلك حكمت على جعفر بن محمد فان حكم
باطل حتى لو اقر بغير ما في جعفر بن محمد وانه المقتضى بالكتاب لكن انكر الحق او يلزمه شيء بالقضا اليهم ولو لم يحكم الاول ولكن اقر
على سماع البينة لم ينفذ شيئا وانما الثاني الى سماع البينة ايضا **الفصل السادس في الدعوى والبينات** هذا الفصل
على خمسة مطالب الدعوى والجواب واليمين والنكول والبينة **المطلب الاول في الدعوى** في دعوى من كان له حيز
في يد غيره كان له انزعها ولو قهر ما لم يحصل فته ولا يقصر الى اذن الحاكم اما العقوبة فتهف استيفائها على اذن الحاكم واما الذي
فان كان الغريم مقرا ببراءة له لم يكن لصاحبه الاخذ من ذن الغريم والحاكم لان الغريم مخير في هذه القضا فلا يمنع الحق
الا بغيره وتعيين الحاكم مع غيره ولو كان الغريم مقرا بما طار او جازا وهذا لا يثبت عند الحاكم والوصول اليه ممكن ففي جوار
الاخذ من ذن الحاكم ترديتها من جوار الاخذ مطلقا ومن كون العين منوطا بنظر الغريم او الحاكم وقضى الشيخ رحمه الله على
الجواز ولو كان جازا حدا ولا يثبت هناك او تعدر الوصول الى الحاكم وجب الغريم من جيل ما له جاز له الاخذ مستقلا بقدر حقه من
المال ودفعه عنه او لا ومنع الشيخ رحمه الله من الاخذ من الودعة والوجه لكل ايه ولو كان المال من غير تجسس جاز ان اخذ بقدر
حقه بعد التقويم بالقيمة العدل ولا اعتبار بربط المال الذي اذا اخذ ما يبارى وشبهه وقضى الدين من الثمن وكان كالمدين على المدين
فان تلف قبل البيع قال الشيخ رحمه الله لا يثبت عند الحاكم وهو جازي ويحتمل الصلابة قبض لما رزق فيه لما لا يتفق صاحب وليس الا
قبل البيع و عليه لئلا يثار ما الى البيع ولو قصر وتقصت القيمة ضمن القضا ولا يضمن ما يقصر قبل المصير لو اخذ ما به يضمن مقدار حقه
فهو من ضمانه الا مع الغدر بان يكون حقه مائة ولم يجد سوى سبعة مائة ومائتين او جاز به كذا ذلك لا يقر بها علماء الفضا وكذا
لو احتاج الى ثمن جازان فالأقرب انه لا يضمن الثمن كذا ما لا يثبت له ولو كان حقه صاعا فوجد الكسور جاز ان يملك
و يرضى به ولو كان بالعكس فليس له التملك ولا البيع بالكسور مع التفاضل الربا يبيع بالدينار ويشتري بها من الدينار قد حقه ولو
استحق كذا حقه منها على صاحبها لا يحمل الثمن فيه الا بالراضى فيجوز احدها فلا خلاف ان يحذف المدعى هو الذي لا يخلو في مكنونه وقبل
المدعى خلاف الظاهر وخلاف الاصل وتظهر الفائدة في الزوجين اذا اسلما قبل الدخول وادعى الزوج العشرة في الاسلام لغيره ان كان
وادعى المهر العاقبة فان عرفت المدعى بالاول فالمدعى هنا المهر لان الزوج لا يخلو في مكنونه وان عرفت بالثاني فالمدعى الزوج لان المدعى
بغيره خلاف الظاهر فان الاصل ان يادى والحالي هو العاقبة في الاسلام اذا عرفت هذا فانكر في مقابلته **فصل** بشرط في المدعى بالزوج
وتكال الاعلان ان يدعى لنفسه او لغيره ولا بد من الدعوى عنه بان يكون وكلا او وصيا او وليا او حاكما او امينة وان يدعى فاصح تملك

کتاب القضاء والمیز

140

٢
٥٢١١

فلو قام المالك البيعة بالملك جيب السلام كذا لو قال انه في يدك باجازه فالقول قول المالك مع اليمين لا قول ذي اليد ولو فضل الجواب
وقال ان دعيت ملكا لم اقل بل مني السلام ان دعيت موهنا فقل حتى يجيب مع واول حال فانك المالك عقيب كذا المدعي ان
فالوجه الجواز كن ظن من غير علم حصر **ج** لو ادعى شيئا فقال من هو في يدك لبيك بل هو فلان اندفعت الحكومة عنه سواء اسندت اليه
الى حاضر او الى غائب قال المدعي ان هذا على علمه بان العين في الشئ رحمة الله لا يحلف ولا يقر ولو نكل فالوجه وجوب احكام
لان فائدة اليمين ظاهرة وهو الغرم ولو امتنع لا القضاء بالعين ولو نكل او دله لانه حال بين المالك وماله باقراره لغرم ثم المقر ان انكر
وقال غلام المدعي حكم له بخار ان لم يقر له ذلك لكن قال لبيك حفظها الحاكم فخرجها عن المقر فدخل في ملك المقر وجعل ان
يسلم الى المدعي فلا مسازع له وان يترك في يدي اليد في قيام حجة لانه اقر للمالك وبطل اقراره بقرضا كان له بقرضا الاول
اقوى فان رجع المقر وقال غلط بل هو لم يقر في يدي لك منه اشكال لو رجع المقر وقال غلط بل هو لم يقر فان كان في يدي فالأقرب
القبول وان لم يكن في يدي فالأقرب لعدم انشاء سلطة اليد هكذا كل من نفى عن نفسه شيئا ثم رجع فيه قبل ان يقر لغرم او بعد لكن
المقر رد الاقرار فان قلنا بقبول وجوعه وطلب المدعي حاشا فان كان قد حلف ولا لعائدة الغرم مع الاعتراف لم يكن له ذلك
ان لم يكن حلفه ولا كان له اخلافة وان يقر له به ولو قال المقر انها للمدعي سلمت اليه لو قال انها لثالث انتقلت الحكومة الى الثالث
ولو كان المقر غائبا كان للمدعي الاخلافة ايضا للغرم القضاء بالعين ولو نكل او رد اليمين ولو اقر بها للمدعي لم يسلم اليه لانه
اعترف بما لغرمه ولو لم يقره بها ولو كان مع المدعي يدنه سمعها الحاكم وقضى على الغائب كان الغائب على خصمها اذا حضره ان يقر
في شهود او يقر بيته ثم دله باعتراف المدعي له ولو اقام الغائب البيعة بان العين ملكه ففي القضاء لقولنا مبتدئا على تقديم بيته اليد
والخارج ولو اقامه والبيعة تشهد الغائب بحالهما الحاكم ولم يقر بها لان البيعة للغائب الغائب لم يدع هو ولا وكيله وانما الغائب
سقوط اليمين عن المقر اذا ادعى عليه لعلمه ولو ادعى كانه الغائب كان له اقامة البيعة عن الغائب لو ادعى من الغائب واخا به
فلا قرى بها مع البيعة عن الغائب بالملك لتعلق المقر بحق ولو اقام المقر البيعة للغائب لنفع محذر اليمين عنه ثم حضر الغائب
الى عادة البيعة وبهم لم يها فانا قام المدعي بيته فقبله دون بيته الغائب لان الغائب اضرار صاحب اليد بئانه وكان اليد
للاغائب فيقض للخارج ولو اقام المقر بيته بالرض او الاجازة قد تمت بيته المدعي ايضا لانه خارج ولو صدق ذو اليد المدعي على
دعواه فاقام الغائب البيعة بالملك انزععت من المدعي لم يكن على ذي اليد غرم لان محاولة انما حصلت البيعة لا باقراره فان اقر
للاغائب بعد صدق المدعي لم يقر المدعي ان رجوعه الى الغائب البيعة لا بالاقرار ولو اقر المحموم لم يبيته لو صدق الخصم عنه
بل يطالب بالثبوت يحلف فان نكل حلف المدعي واخذ لو اقر اصبه او محموم فاحصم ولها ولا يحلف العلى بل يطالب المدعي بالبيعة
او يقر بالبوع والرشد ثم يحلف الصبي والمجور وكذا لو قال هو وقف على الغرم اندفعت الحكومة عنه ولم ينجع الا بالبيعة اذ لا
يمكن حلف المنسوبة اليه ضم المدعي اخلافة للغرم **ك** لو خرج البيع مستقما بالبيعة فلا شرعي الرجوع على البائع بالثمن فاصح
في نزاع المدعي بانه كان ملك البائع فالوجه على الرجوع لا اعترافه بكونه للمدعي وان ظالم ويحتمل الرجوع ان قال انما قلت لك
على دكم انخصوما لو قال اسندت لك الى شراء من البائع فالأقرب هذا الرجوع ولو ضم اليه دعي للملكية للبائع فكا الاول
قام بيته بخار به فاحلها ثم كتب نفسه خالودا وعلمه فبته لولا وعلمه بها بخار به واما الجارية فيجوز ضمها الى الاول
الغنية لثبوت حكم الاستبداد لها **هـ** اذا ادعى على العبد الغرم مولا سوا عا دعي مالا او جارية ولو ادعى جارية العبد فاضرها المولى
لم توجه على العبد لقصاص ولا يضمن المولى طريق التخاصم طالبة السيد بالجوار فان اعترف كوله انقض منه ولا كان للمجني عليه فيه
بعد الجارية ولم يملكه ان اسبوعه **المطلب الثالث** في اليمين والنظر في امور **الاول** في الكيفية وفيه **فصل**
لا يحلف احد الا بالله تعالى او كافرا وقبل يمين في عين الجوى الى لفظ الجلالة ما يؤهل الاحتمال لانه يسمى التو
لها ولا يجوز الحلف بغيرها ما لله تعالى الخاصة الخاصة بالعبادة والعالية صليها لوجن فلو حلف بالكتب المنزلة او الانبياء او الاماكن النقية
او لشيء من الكواكب وغير ذلك من مخلوقات الله تعالى كانت لا غيرة ولا يجوز الا حلف بشئ من ذلك لانه بدعة وكذا لا يجوز الحلف
بالفران ولا بالبرائة من الله ولا من رسول ولا من احد الا الله من ولا من الكتب المنزلة ولا يجوز الحلف بالكتب ولا بالعتق ولا بالطلاق
فصل في نية الحاكم اذا توجهت اليه على احدا ان يخوفه بالله تعالى ويحذر ويذكره العقاب الله يستحقه على اليمين الكاذبة والقر

五

۱۰۰

٢
أول الأئمة



كتاب القضاء

134

[illegible]

او
اخرى الزكوة
او نقصا الخلفي
الخصر قبل من غيرهم
كذا الواو الذي
الاسم قبل
القول

عبدالمونيم

02-11-15



۲
بالشاهد
۴

في أحكام الشاهد البين وقضا

١٠٣

مع الشاهد البين مع الشاهد البين في الإيمان من كمال الحالف نوكي اليه من الحاكم غير الشاهد من ومطابقتهما لا يثبت
 وشهد بزيادة على ما تقدمت به الشهادة الشاهد أو لا وثوق عدالة ثم اليه بغير ذلك فلو يثبت اليه من قبل الشهادة أو قبل الشاهد
 لم يثبت جواز قضاها بعد الشهادة والتركة **في** والادعاء بان القضاء يتم بالشاهد البين لا باحدا منهما منفردا ورجع الشاهد
 غير المصدق بغير من هذا البحث التركة لورجى التركة في شكل قضاء من ان القضاء بالشهادة او بما مع التركة
 لو ادعى كمالا فغيره بغيره كان ملكه ثم اعطى فانكر الشاهد فاما المدعى فاما قال الشيخ رحمه الله بحلف مع شاهد وبشهادة غيره
 لا يثبت الحرف بدو في المال لو قال هذه الجارية مملوكة ولديها من ولد في ملكي لو اقام شاهد حلف معه وثبت ملك المستوفى
 وثبت الجارية حكم ام الولد باقراره في حق غيره من مضيق لولدان عام البينة لا يثبت نسب لولد لا حرة **في** لو حلف
 الوثقة مع شاهد واحد على من لو ادعى مستحقا فان نكل بعضهم استحق الحالف مضيقه لا بشارة الناكل وليس لولد الناكل بعد
 موته الحلف اذا لو اقام قبل النكول فان لولده ان يحلف هل يجب اعادة الشهادة وكذا اذا بلغ الصبي منهم وعقل المجنون ولو جاء الواث
 الناكل بشاهد اخر لا يثبت جواز اعادة الشهادة لانها دعوى جديدة ولو ادعى شخص الوصية لها فحلف احدهما مع الشاهد
 والاخر غايب فحضر من غير اعادة الشهادة لان ملكه منفضل بخلاف حقوق الورثة فانه انما ثبت ولا لشخص واحد وهو المبت
ط لو حلف بعضهم مع الشاهد اخل اخذ مضيق منها بالشاهد البين فان الغايب فاحضر منع من اليه من مضيقها انما
 كما لو ادعى الوارثان عينا فاقرا الشاهد اخل فاحضر منع من اليه من مضيقها انما **في** لو ادعى بعض الورثة ان المبتدق فعملهم ملكا وعلى
 ومضيق الغايب كان عينا في الدين في انزعاض مضيق الغايب خال **في** لو ادعى بعض الورثة ان المبتدق فعملهم ملكا وعلى
 نسلمهم اقاموا شاهدا واحدا حلفوا معه على ما اخبرناه من قبول الشاهد البين في الوقف بقضه لهم فان امتنعوا بغيره
 مبرانا لا يعتبر بغيره المدين للوقف بالوقف لكن لا يبرع عوهم في الوقف لو كان هناك دين متعلق بوقف قبل الدين
 شئ كان مضيق المدين للوقف من الفاضل وقفا ونصيب الباقيين مبرنا وكذا ما يجب اخراجه من الوصايا ولو حلف بعض ثبت
 نصيب الحالف فقا وكان الباقي طلقا بقضه منه الدين والوصايا والفاضل يكون مبرنا والحاصل من الفاضل المدينين
 من اليه يكون وقفا ولو انقضت النسخ كان للبطن الذي اخذ بعد الحلف من الشاهد لا بطل امتناع الاول حقهم لو ادعى
 احدا لثلاثة انما وقف عليهم على اولادهم على الترتيب حلفوا مع شاهد احدثت الوقف فلا ينفق البطن الثاني بعدهم الى
 استنباتهم وكذا لو انقضت الطون وصار الجدة الاخلاق لا تتم حلفوا اولادهم على الجدة وبشكل سقوط اليه من البطن الثاني
 لانهم باخذوا الحق من الواقف فلا بد من الجدة لانهم لا يستحقون من غيرهم اما لو قلنا ان البطن الثاني باخذ الحق من البطن
 الاول فانه لا يمين عليهم بعد حلف البطن الاول ولو نكل البطن الاول فالبطن الثاني لا يستحقون ان يحلفوا فان حلفوا لم يخطئ
 ان قلنا انهم باخذوا من الواقف ان قلنا باخذوا من البطن الاول لم يحلفوا البطن ان حق الاول بالنكول ولو حلفوا
 ثم ماتت فطر الوقف ان يكون الاخر كنهما ابطلا حقهما بالنكول فيجوز صرفه الى الباقي الحالف الاخرين بالموتى لنكولهم
 وصرفه اليهما ويستحقان بهمين المبت وبطلان الوقف لعدم مصرفه وانما نصيب الناكلين في حق المدعى عليهم قلنا بصرفه الى
 الناكلين فالاقرب الجواب الحلف عليهم لو ادعى الوقف على المشترك بينهم وبين اولادهم وحلف الثلثة ثبت الوقف عليهم
 فاذا ولد له اقدم ولد من الواقف اربا ما بعد ان كان اثنان او بوقف سبع الطول وفاق فان بلغ وحلف استحق وان نكل
 الشيخ رحمه الله يرجع ربه الى اخوة لانهم اقبلوا الوقف عليهم فالمرجع للمزاحم وبامتناع جري مجرى المعتمد وفيه نظر من ان عروا لا حق
 بعد امتناعهم باه ولو قال المدعى عليه ربه الى الباقي غير له جري مجرى المعتمد من يدين ويجوز لو مات احد الاخوة قبل بلوغ الطفل
 عزل له الثلث من جبره وفان المبتدق لان الوقف صا اثنان او ثلاثة كان الربع الحين الوفاة فان بلغ وحلف هذا الجميع ان هذا الربع الوقف
 لورثة المبت الاخيرين والثلث من جبر الوفاة للاخيرين وفيه اشكال **في** لو ادعى قبل الغايب اقام شاهدا لم يحلف معه ان كان المهد موصيا
 نعم يكون شهادة الواحد لو اقام شاهدا لم يحلف القامة ولو ادعى قبل الحلف مع الشاهد بشا وحده **في** لا يقبل في الاموال من بين
 المدعى **في** لو ادعى الرجل ان خاله امرته فانكرت فاقام شاهدا لم يحلف معه لثبات قال القاضي ولو ادعى شهادة الممنوع لم يقبل
 وحين لا ينفذ في النكاح وليس مالا **في** لو اقام المدعى شاهدا واحدا حزين الحلف معه بين اقامه شاهدا من رفض

٧
 اشكال في
 كان منهم غايبا فلو
 حضر من غير اعادة
 الشهادة
 ٨
 الغايب
 مضيقه
 من يد المدعى عليه
 ولا يشترط الغايب فيها
 انكشاف المدعى بها
 لو كان غايبا
 وانفذ

الى
 المصالح والافهم
 ولو مات واحد من الاخوة
 نصيبه للباقيين لا ينفق
 ترتب الاقربانية
 لا ينفق
 الى

كتاب الفضا

٢٩٤

بغير حاشية
التي تدل على
عليه السلام
بغير حاشية

علاء الدين بن كوكيل

في حاشية

شاهدوا حلف المنكر فان اختاروا الاخير وهو سخط المنكر ثم اختاروا ان يشترط ما يذنبه ويجلف هو قال الشيخ رحمه الله لم يكن له ان من يذل
 اليمين لخصمه لم يكن له ان يشترطها الى نفسه فبغير حاشية فان اختار ان يقيم على ذلك وبسخط المنكر فان حلف المنكر سقطت الدعوى عنه وان
 يجلف فقد نكل ثم لا يفتي عليه بالنكول على اتوى لقولن ولا مع اقامة الشاهد بل تروى اليه الى المدعى في ليست هذه اليمين التي يذنبها
 فان هذه اليمين التي تقيض بما في الاموال وغيرها وبذلك يمين مع الشاهد لا يقبل في غير الاموال كواضع زيد او فترعه فادعى خاله
 بما قام زيد شاهد واحد اشفاها من خاله الذي صدق على ذلك فالأمر بالخلاف بد مع شاعده ولو اذنع وما قال لا ضرب خلاف
 عمرو بان خاله انفلما الذي يدينه او غيره وانما فيها **المطلب الرابع** في النكول فيه ط حاشية الالبتم القضاء بالنكول على اتوى
 القولين بالحكم النكول واليمين على المدعى بطلان حق الناكل من اليمين حتى لا يجوز انما يبطل حقه فانتم النكول وانما يتم اذا حكم
 وقال لا احلف وانا ناكل لو سكك بعد عرض القاض عليه اليمين غرة القاض انه افترض عليه اليمين مثلاً وامنع بسكوتاً وخبر
 الحق يمين المدعى فان فعل القاض في ذلك فقال قد قضيت بنكوله لم يكن له الحلف بعده لك وكذا لو قال للمدعى احلف فهو كالحلف بالنكول
 ولو قبل على المدعى بوجه فقال الناكل انا احلف قبل ان يقول الحاكم للمدعى احلف فلا ضرباً له الرجوع ولو لم يشهد القاض على
 حاكمه قضى بنكوله فقال الناكل كنت خائفاً منكم النكول فلا ضرباً الحكم بنكول كل موضع حكمنا فيه بالنكول انه ليس له الرجوع
 الى اليمين ولو دعى المدعى بيمينه فلا ضرباً له ذلك **ح** المدعى نكل عن اليمين المرددة وقال لا احلف فهو كالحلف على
 ولا يمكن من العود الى اليمين بذلك بل لا تمنع عواه اليمين ولا طلبها حال كذا في الحاشية اما المنكر فانه لو طلب لا مهال لم يجز
 لأن الحق عليه بخلاف من اتوى لو اقام المدعى شاهداً واحداً وطلب لا مهال من اليمين اهله لو نكل لم يسمع منه اليمين ولا دعوى
 اليمين كاملة واذا حلف المدعى فهو كافر الخصم لا كالبينة فلا يثبت في حق غير الحالف كس او قماراً ولا يشترطه فالامام وادى
 فان شهد به بحق شاهد لم يجلف الا امام بل يجزى المدعى حتى يبرئ ويؤد او يجلف ويصرف ولو ادعى الوصى على الوارث ان الوارث ان الوارث
 اوصى للفقر او يجلف الوصى لا الفقراء لعدم تعيينهم بل يجزى الوارث حتى يجلف ويصرف ولو ادعى حتى اطفالاً بنا على آخر
 فانكروا نكل لم يجز اليمين على الوصى بل يوقف الى ان يبلغ الطفل ويجلف كل ما هو مال والمقصود من مال فعلى المدعى البينة
 فان عدمها حلف المدعى عليه ان لم يجلف تد اليمين على المدعى فان نكل سقطت الدعوى وما اليمين مال ولا المقصود منه المال كالحاشية
 والطلاق والعنف والنسب غير ذلك يجزى المدعى فان عدمها فعلى النكول اليمين فان لم يجلف لم يجز اليمين على المدعى ولا يجلف
 ايضا مع شاهد واحد يحكم له بشاهد ايمتين **ق** وكيف مع الانتكاد الحلف على نفى الاحتجاج فادعى عليه غصباً او اجارة فقال
 لو اغصبك لو استاجر قبيل لم يجلف على نفى الاحتجاج بل لا يجزى اليمين عليه قبل ان يجلف على نفى الاحتجاج
 وعلى نفى الاحتجاج لو ادعى النكول الا برأى الا قاضاً ان طلب مدعيها والمدعى منكر فكيف اليمين على بقاء الحق وان حلف على نفى
 ما ادعاه الخصم كان ابلغ وليس له **ح** كتابه يتوجه الجواب عن الدعوى بيمينه معه اليمين ويقضى على المنكر به مع النكول
 اليمين كالتق والتمسح والذبح غير ذلك **ط** للشاهد عليه من التسليم حتى تشهد للقاض ولو لم يكن عليه الحق شاملاً
 لا يلزم الا شاهد ويجزى الكو حاشية من توجب اليمين عليه مع الانتكاد ولا يجب على المدعى مع الحجة مع القبض لا حاشية
 القبول مستحقاً ولا على البايع **ح** كتابه لا يصل الى الشريك انه حجة له على البايع الاول فوجع عليه اليمين لو خرج البيع مستحقاً
المطلب الخامس في البينة النظرية اربع **الاول** الشرايط وشايفي في كتاب الشهاد ان اتمت **النظر الثاني** في
 نصاب الشهاد وفيه نصاب **الاول** في عو الاملاك وفيه ثمانية اركاناً اركان كانت يدعها عليها ولا يثبت قضيتها
 نصفين يملان يتألفا اذ كل واحد مدعى في النصف مدعى عليه في النصف الآخر وبذلك القاض في الحلف من يراه او يمين بغير حاشية
 ما حلفا او نكلا استقرت اليمين بينهما فيجلف كل واحد منهما على التيق فاحلفوا حلفاً واحداً نكل الثاني في ردت اليمين على الاول فيجلف
 على الاثبات في النصف الا حاشية هذه اليمين المدعى المرددة اما لو نكل الاول الذي طلبه القاض فيحكمها بالقرعة بغير حاشية على الثاني
 يمين النفي واليمين المرددة والافرية يكتفي بهين واحداً مع بين النفي والاثبات فيجلف ان جميع الدالة ليس لصاحبه فيها حق
 ولو قال واذا ان النصف لك به صبر ليس له في النصف الآخر كفاه واو كانت اليمين في يد احدهما حكم بها للثبوت مع يمينه
 ان الشهاد الحقة ولو نكل حلف الآخر وقضى له بما لو كانت في يمين الثالث حكم بها من صدقه الثالث بعد الاحتجاج من المدعى على الثالث

فتاوى النباش ودر على الاملا

١٩٥

اليمين لو دعي الخصم عليه الملك لفائدة الغرم مع الاعتراف لا للفتاى باليمين ولو قال له انك انت الذى اقرت بها يمينها نصفين
 يحلف كل واحد حبة لو كذبها اقرت به بل وحلف لها ان اعطى ولا يحلف عليه شئ من الاملا الى نفسه الى غير ذلك لو قال انك انت الذى اقرت بها يمينها نصفين
 صاحبها او هو لا يحلف كما ولا اعرفه عينا فالوجه القاطع وحلف من خرجت القرعة له فان تكلم حلفا لاخر فان تكلم قسما يمينها ولو
 ادعى احد في النصف فصدقه ولو دعي الاخر النصف الاخر فكله حكم بلا ولا بالنصف واحلف لثالث لثالث وليس لثالث احلف
 الاول او دعي كل واحد منهما جميع المكن واقاما بينين فان امكن الجمع بين البينين جميع ان تعارضنا بان شهدا حدهما
 ان هذه العين لن يد وتشهد الاخرى انما بينهما العيون كانت المكن في يد فاقضه بما بينهما نصفين لان كل واحد على النصف وقد اقر
 بدينه ففرضه له بما في يد غير يمينه البينة بينه الخارج على اقوى القولين فلازم مع بينة كل واحد منهما على ما في يده بل على ما في يده
 خصمه وهل يحلف كل واحد على النصف المحكوم له به او يكون له من غير يمين الاقوى عندك الاول مع احتمال الثاني وان كانت في يد
 احد في العلم اننا ان شهدنا بالملك المطلق او شهدنا بالنصف او شهدنا بالملك المطلق او شهدنا بالملك المطلق او شهدنا بالملك المطلق
 او شهدنا بالخارج بالسبب لو شهدنا بالملك المطلق بالخارج او بالسبب البديهي لم يزدى ليد شوا كان الشبهة بذكر البيع والصناعة ولا يكون
 كالشاهج وقال ابن ادرى بقضه للخارج ايضا وليس بيمينه والثاني قول آخر للشيخ رحمه الله انه يقضى بالنسبة والخارج له بيمينه
 ولا نعلما ففرضه له بيمينه بالخارج واي البينين قد مناهما فاقضه استخلاصا حدهما تطر بيشا من تساقط البينين عند الفاعل
 فيبقى كما لو لم يقر بيمينه من عند التساقط مع وجان احدهما فيحكم بالراجح كما لو تعارض خبران احدهما ارجح منه يعلم بالراجح
 وبسقط الآخر كذلك البينة الواجحة يعلم بها وبسقط الاخرى وان كانت في يد ثالث ففرضه لراجح البينين عدالة فان تساوى باقضى
 لاكثرهما عدلا فان تساوى اقرع بينهما فمن خرج منها حلت قضيتان صنع من خرجت القرعة له من اليمين احلفا لاخر وقضى
 له وان تكلم قسما بينهما بالسوية وقال في المبسوط شهدنا بالملك المطلق قضى بالقرعة وان شهدنا بالملك المقتضى قسم بينهما ولو شهدنا
 احدهما بالشهادة الاخرى بالاطلاق قضى بالشهادة المفيدة دون الاخرى والاولى في المبسوط وان كان لثالث ليس به يمينه او هو
 وعلى القول الاول هل يقضى من قضى له بكثره العدالة او الشهود واليمين لا فرق بينك ولو لم يكن لا حدهما بينة فقال من هو في يده لبيت
 الى لا اعرف ان هي احتمل القسم والقرعة ولا بد من الاختلاف على القدرين حج يجمعوا الغرض بين المتشاهدين والشاهدين المتشاهدين
 وهذا الشاهد اليمين كى يحكم بالقرعة اذا كان في يد ثالث استوثق اليك عدالة مع يمين من خرجت له القرعة لا فرق في ذلك
 ما يستعمل الجمع يقع التكاذب منكما كما لو شهدا احدهما بالوف في وقت الاخرى بالحيوة وفي ذلك الوقت يقسم بينهما بالاشهاد
 بل يقرهم بما يملك لو شهدنا على الملك فانه يجهل ان يكون كل واحد مع وصيه له او قسما او غير ذلك موضع قضيتنا فيه بالقسم
 فانما هو في موضع يمكن فرضها فيه كالا موال وان كان لا يحكم فيها بالقسم كالدنة والعبد اذا المراد القسم هنا تخصيص كل واحد
 منها بنصف المكن وان كان النصف مشاعا ما لا يمكن فيه لقسمه فان الحكم فيها القرعة كما لو قال عني اذ لم يقر بيمينه امرأة وشبه
 ولد له او اقر الثالث لهما معا مع تعارض البينين المتساويين عدالة وعدا هل ينزل التوار من لا يملك ليدل به بيمينه
 المصدق الاقرب بعد لان هذه مستحقة للازلة بالبينين و اذا تساوى البينان في التاريج فاقضنا وكذا ان اطلقنا الشاهد
 او اطلقنا احدهما وعينت الاخرى ما لو شهدا احدهما على الملك لزيد بنده وشهد الاخرى لغيره من شئ فالأقرب اولى على
 اشكال وان كانت المتأخرة قد شهدت بالبعض ولو كان السبق في جانب البديهي ففى ترجيح السبق الى البديهي الثاني فظروا ان شهد
 البينة بملك بالامس لم يترخص الحال لم يسمع واقتر الى ان يقول هو ملكه في الحال ولا اعلم له من يملك ولو قال لا ادرك الا املا
 لم يقبل ولو قال اعقلد انه ملكه بمجرد الاستصحاب فلو كبر القول لو شهد بانته اقر له بالامس ثبت لاخره ولو استصحب موجبه لآخره
 وان لم يترخص الحال لو قال المدعى عليه كان ملكك بالامس لاقر بيمينه من يده وكذا لو قال الشاهد هو
 بالامس شراء من المدعى عليه بالامس واقتر المدعى عليه بالامس يمين المدعى بالامس قبل جعل المدعى حيا
 يده ولو قال كان ملكه بالامس شراء من فلان غير صاحب اليد لم يسمع ما لرضيه البينة ملكه في الحال فان شراء من فلان لا يكون
 حجة على صاحب اليد بخلاف ما لو قال الشراء من صاحب اليد لو قيل ان البينة لو شهدت على الملك بالامس فليست بامس لم يسمع ملكه في
 الحال كان حجا كما لو شهد على قراره بالامس في البينة لا توجب الملك لكن يكفي عنه ومن ضروريه القدر ولو لم يسمع على

والله
 ولا
 مجموع
 يمين
 فشا
 بال
 شرح
 ان
 المدا
 بترجم
 نظر
 ان

احكامها خلتها الداخلة والخارجة

١٩٧

ففيه لم يبدل ذلك ظاهره فان بلغ مدعي الحزب لم يقبل دعواه اليكم وقبلة ولا ولو ادعى اجنبي لغيره لا يقبل ولا زال مدعي الرقم
عنه كذا لو ادعى اثنان وهو في يدهما ولو كان كبيرا وانكره لقول قوله لان الاصل الحرية ولو ادعى اثنان وقبلة فاعتبر لها قضيهما
وان اعترف لاحدهما كان مملوكا له دون الآخر فمدعي الوادي را في يدين مدعي غيره منها واما المدينه فمدعي الجميع النصف
بغير ضمان ويتفادى في النصف الآخر فيحكم فيه من يخرج بالقرعة بعد اعلانه فان امتنع من اليمين احلف الآخر فان امتنع قسم النصف بالقرعة
فصبر مدعي الجميع ثلثة الارباع وتمدعي النصف الربع ولو انكرها من اليمين في يده وكان لاحدهما يمينه حكم له وان اقام ما يمينه اخذت
به وحكم للادعي في العدة والمعتاقان تما واما اقرع ولو اقرعها لاحدهما فلو كان المقر له صاحب اليمين حيث ان المنيث مقررا
به ما يمينه عنه الوجه لك ولو كانت في يدها ولا يمينه قضى لها بما بالتوبة وعلى مدعي النصف اليمين المستوعبة لا يمين على المستوعب
ولو اقام مكل منها يمينه قضى للمستوعب بالنصف لانه اذا عذره فيه وقامضت اليمين في النصف الآخر فلا حكمنا للخارج فيه للمستوعب
ايضا وان قد ما يمينه الداخل فهو مدعي النصف فيستقر بينهما ولو كانت في يمينه فادعي احدى النصفين الآخر الثلث والثالث
السدر فيد كل واحد على الثلث لكانهم تضاعفوا في قبلة المالك ولا تغاير في فضل في يد صاحب السدر مدعي النصف
كذا لو قام له المدينه بذلك **قوله** لو كانت الدار في يمينه فادعي احدى النصفين الثلث والثلث النصف الثلث لا يمينه قضى لكل
واحد بما في يده وهو الثلث ويجوز مدعي النصف الثلث للمستوعب مدعي الثلث والمستوعب مدعي النصف وليس مدعي الثلث
على احدى لان حقه ما جبه في يده وان كان له مدينه قد كان هو مدعي الكل اخذ الجميع ان كان مدعي النصف اخذ وقبلة الباقي بين
الآخرين نصفين لصاحب الكل السدر بعينه بين ويجوز على نصف السدر ويجوز الآخر على الربع الذي اخذ جبهته ان كان
مدعي الثلث اخذ الباقي بين الآخرين نصفين مدعي الكل السدر بعينه بين ويجوز على السدر الآخر ويجوز الآخر على جميع ما باخذ
ولو اقام مكل واحد يمينه فان حكمنا بيمينه الداخل فالحكم كما لو لم يكن يمينه لان اكل واحد يمينه ويد على الثلث فان قد ما يمينه الخارج
سقطت بيمينه صاحب الثلث كما اذا اخذ والمستوعب الربع مما في يده بغير ضارع والثلث الذي في يده مدعي النصف لصاحب اليمين
والربع مما في يده مدعي الثلث وهو داخل في بقى نصف السدر في يده مدعي الثلث وهو داخل في بقى نصف السدر في يده مدعي الثلث
بقرع بين المستوعب مدعي النصف لثما باليمينين فيه ويجوز من يخرج بالقرعة وقبلة له فان امتنع احلف الآخر فان امتنع قسم
بينهما نصفين وبقى نصف السدر في يد المستوعب مدعي النصف فيحصل للمستوعب عشرة ونصف من اثني عشر مدعي النصف احدى
ولو كانت في يده غيرهما واعتبر فانه لا يملكها ولا يمينه فالنصف لمدعي الكل لعدا المانع وبقية بينهم في النصف الباقي فان خرجت
لصاحب الكل ولصاحب النصف حلف ان يخرج لصاحب الثلث حلف اخذ الثلث ثم بقرع بين الآخرين في السدر فن خرجت القرعة
حلف اخذ ولو اقام مكل واحد يمينه فالنصف لمدعي الكل لعدا المانع والسدر الزايد يباذره مدعي الكل ومدعي النصف الثلث
بدعيه الثلث وقد تغايرت لبيانات فيه فيخرج في الاعلان الاكثر في المدوم مع التساوي بعمل بالقرعة ويجوز من خرجت القرعة
له فان نكل احلف الآخر وقسم بينهما فان نكل قسم الثلث ثلاثا ولو اقام احدهما فكل الآخر فهو للحالف ويصح من ستة ثلثين مدعي
الكل النصف نصف السدر ثلث الثلث لمدعي النصف نصف السدر ثلث الثلث لمدعي النصف نصف السدر ثلث الثلث لمدعي النصف نصف السدر
ولصاحب الثلث ثلثها يصح من احدى عشر ثلثها لكن احاطا بنا على الاول **قوله** لو كانت الدار في يمينه فادعي احدى النصفين والثلث الثلث
والثالث النصف الرابع الثلث ففي يد كل واحد الربع فان لم يكن يمينه قضى لكل واحد بما في يده واحلفنا كلاهما لصاحب الواقف
كل واحد يمينه اذ عاه فان قضينا بيمينه الداخل فكذلك بقسم رباعا وان قضينا بيمينه الخارج سقط اعتبار يمينه كل واحد
الحق في يده ويكون ثمرهما بما يدينه ما في يده غير فيجمع بين كل ثلثة على ما في يد الرابع ويؤخذ منه ويحكم فيه بالقرعة واليمين مع
الامتناع من الحلف لغيره وان امتنعوا قسم بينهم فيصح من اثنين وسبعين فيخلص مدعي الجميع مما في يد الثاني نصفه ونصف
لشده ووعشر من ثمانية عشر غير ضارع سواء داخل في الثلث بل مدعي الثلث في يده وهو ستة فقارع المستوعب بحكم الخارج
بالقرعة مع اليمين فان امتنع احلف الآخر وان نكل معا قسم بين المستوعب الثالث والرابع بدعي شفع ما في يده وهو اثنان
المستوعب فيهما او باخذ من يخرج بالقرعة بعد اليمين فان امتنع احلف الآخر فان امتنع قسم بينهما ويخلص للمستوعب في يد الثالث ثلثه
لا يدينها سوى الثلث وهو داخل فيحكم بها للمستوعب الثاني بدعي ما في يد الثالث عشر فقارع المستوعب بحكم الخارج

٢
نصافوا

فيستقر بين الجميع النصف

من مدعي النصف
مدعي الكل

٣
لصاحب الكل
سنة
وع

وان نكل احلف الآخر وقسم بينهما فان نكل قسم الثلث ثلاثا ولو اقام احدهما فكل الآخر فهو للحالف ويصح من ستة ثلثين مدعي الكل النصف نصف السدر ثلث الثلث لمدعي النصف نصف السدر ثلث الثلث لمدعي النصف نصف السدر ولصاحب الثلث ثلثها يصح من احدى عشر ثلثها لكن احاطا بنا على الاول قوله لو كانت الدار في يمينه فادعي احدى النصفين والثلث الثلث والثالث النصف الرابع الثلث ففي يد كل واحد الربع فان لم يكن يمينه قضى لكل واحد بما في يده واحلفنا كلاهما لصاحب الواقف كل واحد يمينه اذ عاه فان قضينا بيمينه الداخل فكذلك بقسم رباعا وان قضينا بيمينه الخارج سقط اعتبار يمينه كل واحد الحق في يده ويكون ثمرهما بما يدينه ما في يده غير فيجمع بين كل ثلثة على ما في يد الرابع ويؤخذ منه ويحكم فيه بالقرعة واليمين مع الامتناع من الحلف لغيره وان امتنعوا قسم بينهم فيصح من اثنين وسبعين فيخلص مدعي الجميع مما في يد الثاني نصفه ونصف لشده ووعشر من ثمانية عشر غير ضارع سواء داخل في الثلث بل مدعي الثلث في يده وهو ستة فقارع المستوعب بحكم الخارج بالقرعة مع اليمين فان امتنع احلف الآخر وان نكل معا قسم بين المستوعب الثالث والرابع بدعي شفع ما في يده وهو اثنان المستوعب فيهما او باخذ من يخرج بالقرعة بعد اليمين فان امتنع احلف الآخر فان امتنع قسم بينهما ويخلص للمستوعب في يد الثالث ثلثه لا يدينها سوى الثلث وهو داخل فيحكم بها للمستوعب الثاني بدعي ما في يد الثالث عشر فقارع المستوعب بحكم الخارج

٤
فيستقر بين الجميع النصف

اليمين

كتاب الغضا

١٩٠
في غرض
الموضعين

٢٠
في غرض

في غرض

اليمين فان امتنع حلف الاخر فان امتنع قسم بينهما والرابع يدعي ثمانية بدل الثالث اثنتين فيبازع السويع بمحكم الخارج بيمين
فان امتنع حلف الاخر فان امتنع قسم بينهما ويجلص السويع في يد الرابع اثنان لا يدعيهما سوى الرابع وهو داخل فيحكم بها للسويع
والثاني يدعي منها عشرة فيبازع السويع فيحكم الخارج بالقرعة فان امتنع حلف الاخر وحكم له فان امتنع قسم بينهما والثالث يدعي
منها ستة فيبازع السويع بمحكم الخارج بيمين فان نكل حلف الاخر من امتنع قسم بينهما ويؤخذ جميع ما في يد السويع ولا يدخل
والثلاثة الاخر خارجا والثاني يدعي منه عشرة والثالث يدعي منه والرابع يدعي اثنتين فيحكم لهم بذلك فقد حصل السويع
ثلثون والثاني عشرة والثالث اثنا عشر والرابع اربعة وذلك مع امتناع الخارج بالقرعة عن اليمين ومقارعة على الحكم
بحصول السويع بيمينه والثاني اربعة والثالث ثلثة والرابع سبعة ولو كانت الدار في يدها من ثبوتها واقام كل واحد بيمينه فله
الصاحب الكل الثلث بيمينه وان عارض بيمينه مدعي الثلثين فما السدس فياردا فيحكم به لم يخرج بالقرعة بعد اليمين فان
امتنع حلف الاخر فان نكل قسم بينهما ثم يتعارض بيمينه مدعي الجميع ومدعي الثلثين ومدعي النصف فيسدن اخر فخرج بينهم فيه يحكم
به الخارج بالقرعة بعد الاطلاق فان امتنع حلف الاخر وقسم بينهما فان نكل قسم بين الثلثين ثم يقع التعارض بين البيئات لا ي
في الثلث فخرج بينهم ويخص به من يخرج بالقرعة بعد الاطلاق فان نكل حلف الثلثة فان نكلوا جميع قسم الثلث بينهم واداء
فيخرج من مضر وثلثين مدعي الكل عشرين ولدعي الثلثين ثمانية ولدعي النصف عشرة ولدعي الثلث ثلثة وكذا البحث لو لم يكن
لاحد بيمينه **الفصل الثاني في الاختلاف في القود وفيه** ما يجزأ او تداعيا عينا او يد يد فقال كل منهما هذا لعين
لاشترتها من زيد بيمينه ونقلت له الثمن فان لم يكن لاحدهما بيمينه فان نكلها حلف لكل واحد منهما وكانت العين له وان اقر بها
لاحد فما سلبت له حلولا اخر وان اقر بها لكل واحد منهما بنصفها سلبت لهما وحلف لكل واحد منهما على مضرها ولو قال لا اعلم
لنهي منك تقارفا وقضى بها لمن يخرج بالقرعة بعد اليمين ولو حلف التثبت فما له ثم اقر بها الاصل سلبت اليه فان اقر بها لكان
اعز له ولو اقام كل واحد بيمينه فان كانا متورعين في الاختلاف في التاريج كان شهدا حدهما بالشراف في شعبا والآخر في مضا
حكم به الاول وكان البيع الثاني باطلا لا تبايع ما لا يملكه وبطل البيعة الثمن اذا تعارض فيه وان اتفقا في التاريج و
كانتا مطلقتين واحدهما مطلقة والاخرى مؤرخة تارضتا لتعدد الجمع ثم نظروا فان كانت العين في يدها حكم لك البطل
والخارج على ان كانت في يد البايع لم يثبت له انكاره ولا الى اخره بل يحكم بالقرعة مع تساو البيعتين عدالة وعددا فخرج
لماخذ والاحلف الاخر ولو نكل اقامت بينهما وبرجع كل منهما بنصف الثمن والآخرين لكل منهما النصف من بعض النصف قبل
القبض لو منحه احدهما كان للاخر اخذ الجميع لعدم المزامعة ولو امتنع اخبر على الاخذ وكل من لم يسلم له من العين شي ما يقرعه و
قضية فانه يرجع الى الثمن اذا تنازعا في اجماع القنين فلو ادعى احدهما انه اشترى العين من زيد بيمينه وادعى الاخر انه
اشترىها من عمرو بيمينه واقام كل منهما بيمينه بدعواه فان كانت العين في يدها قد تمت بيمينه الخارج او الداخل على خلاف ذلك
وبرجع الاخر على ما يقره بالثمن وان كانت في يدها قد تمت بيمينه لان لكل واحد بيمينه وبما فيحكم اما للداخل والخارج وعلى كل
واحد من المتدبرين نصف بيمينه وبرجع كل منهما على ما يقره بنصف الثمن ولو كانت في يدها لبايعين وقسمت عدالة وعددا
اقرع بينهما ورجع كل منهما على ما يقره بنصف الثمن ولهما النصف والرجوع بالثمنين ولو منحه احدهما خازو لو كان للاخر اخذ الجميع
لان النصف الاخر لم يرجع الى البايع ولو ادعى كل واحد منهما انه اشترى العين من بايع اخر ملكوا قاما البيعتين بذلك وقسم
عدالة وعددا اقرع بينهما وحكم لمن يخرج بالقرعة بعد بيمينه فان نكل حلف الاخر ولو نكل اقامت العين بينهما ولهما سدا
على ما يقره في ان كانا قد اقرعا ببعض البائع لا عارفا بسقوط النصف عن البايع ولو ادعى كل واحد من الاثنين على
المتثبت بانه فضيل العين منه واقام بيمينه فان اتفقا في التاريج او كانتا مطلقتين واحداهما تارضتا وان تضرعا رجع
احدهما فالآخر بالترجيح بالسبق لو شهد البيعة بانه اقره بعضه من كل واحد منهما لزمه فعدلى لكان اقره سدا ولا يقره
الاخر فيجوز ادعى اثنان ان قد اشترى من كل منهما العين التي يدها قاما بيمينه فان عثر لاحدهما فقصه عليه بالثمن وكذا
ان اقره لهما فقصه عليه بالثمنين ولو انكر التاريج تخلفا او مطلقا او كان لهما مطلقا والاخر مضمنا ثبتا لعدلان ولزمه التاريج
لا مكان لشترين من احدهما ثم ملكها الاخر فبشر بها منه ومهما امكن الجمع بين البيعتين وجب بخلافه لو كان البايع

في احكام الدعاء والتخلف في الغنم

واحد والمشتري الثمن فقام احدهما بالشراء في شعبا والآخر بالشراء في مضى لانه اذا ثبت الملك للقول لم يطل به بطلان في مرة
 ثانيا ما فيها فان شرفه من كل واحد منها يبطل ملكه لانه يجوز ان يشترى ملك نفسه يمكن ان يبيع البايع ما لم يزل وان كان
 التارخ واحدا لمحق الغارض لا يمنع كون الملك الواحد في الوقت الواحد لا يمنع امتناع ايقاع عقدين في زمان واحد فيحكم
 بالقرعة فمن خرجت له القرعة اختلفت في بطلانها بالثمن ويجوز الاخر ويبرر ولو امتنع من الثمن قسم الثمن بينهما **لو ادعى شراءه**
 عكلا في يد زبده من ادعى العبد الغنم من زبده لا يثبت له ان كانا حلفا والعهدة وان اقر لا حد لها ثبت ما اقر به وبطلان
 الاخر فان قام احدهما بيمينه بما ادعى ثبت ولو كانا يمينين فدا سبهما فادعى بطل الاخر وان اقر في التارخ او كلنا مطلقين واحدهما
 تغارضا لان كان في يد المشتري قد ثبتت ان خلفه بغيره الدخول واليمين العبدان قلنا بتقديم يمينه الخارج لو كان في يد الخو
 اقرع وحلف الخارج بالقرعة وحكم له فان امتنع اختلفا في حكمه فان كلا قسم يمين فضا نصفه حر ونصفه ذرا للشري في بيع
 بنصف الثمن فان فسخ لتبعض الصفقة عتق كله وان اخذ الامسا قومة على البايع وسكر العتق الى جميعه لقيام اليمين عليه بما شتره
 مخارا وقد ثبت العتق في نصفه شيئا منها **هـ** اذا ادعى عكبا في يد زبده انه اشترى من زبده ثمن فله اياه وان عكبه تلك الدار
 بغير يمينه حتى يشهد ان عمرها اياه او يمينه له وهي ملكه او يشهد انهما ملك للمدعي شراهما من عمر او يشهد ان باعها او وهبها
 له وسكها اليه ان مجرد الهبة والشرا لا ينافي اليد المعلومه لان الانسان قد يبيع او يهب ما لا يملك اذا شهدت بالملك للبايع والشري
 او بالسليم فانه يحكم به للمدعي انهم شهدوا بغيره اليد والملك **و** لو كان في يد صغيره فادعى نكاحا لم يقبل الا بيمينه ولا بجلي
 يمينه وبينها ولو ادعى نكاحا لو ادعى ملك عتق وقام يمينه **و** ادعى حرته باعها منه او وهبها اياه او فسخها عليه وارعا من انتم
 اصدقها اياه او قام بذلك بيمينه قضى لها لان اليمينه الشاخرة شهدت بامر مخفى عن الاول لو ادعى ملك عكبي في يد الاخر فادعى المشت
 انها في يد من ذنبن وقام يمينه فهي للمدعي الملك لا مكان ان يكون ملك زبده في يد عمر **ح** لو ادعى انه اجره الدابة التي في يد زبده
 اخرته او عداها ولا يثبت حكم لمن صدقه المشت لو كان كل منهما يمينه بدعواه لمحق الغارض على القرعة مع نشا وي يمينين
 عدا وعدا **ط** لو شهد اثنان على قراره بالف لزبده شهدا حدها انه قضى ثبت الاقراران حلف مع شهاد هذا القضاء ثبت والاعلة
 المقر له انه بغيره ثبت لا الف هل يكون ذلك نكاحا شاهد فيه نظر الاقراران نكاحا ثبت كان ذلك بعد الحكم بشهادته بالاقرار
 لم يؤثر في ثبوت الاقرار وان كان قبل الحكم فالوجه انه ان حلف مع الشاهد الاخر على عواصم الاقرار ثبت الاقرار ولو شهدا حدها
 عليه لغا وشهدا الاخر انه قضى الف الف ثبت عليه لا الف لان شهاد هذا القضاء لم يشهد عليه بالالف الاضمان لان شهادته تضمنت انها
 كانت عليه الشهادة لا تقبل الا صريحة **ي** لو ادعى عليه لغا فسخا فقال المدعي عليه لا يستحق على شيا فقام يمينه بالقرض فقام المد
 عليه بيمينه بالقضاء لا الف لو يقرها التارخ برى لقضائه لم يثبت عليه الا الف واحدة وانما يكون القضاء لما عليه فصرح بالقضاء
 الى لا لثا شرا ما لو قالها اقرضتني ثم قام يمينه بالقضاء لم يقبل يمينه لانه لا تكون القرض تعين صرفها الى فسخا غيره ولو شهد
 بيمينه القضاء الف الف الى ادعاه المدعي الاقربا بما لا يسمع لانه كذب بيمينه بانكاره القرض ولو لم ينكر القرض لان
 يتنزه القضا كانت مؤخره تبارخ سابق على القرض لو يقره القضاء الى القرض لان القضاء بعد الوجوه ولو شهد عليه ثان بالادب
 لزبده بن وشهدا اخر با برء زبده المقر من كل حق فان اتحد التارخ حكم بالبراءة وان تقدم تارخ احدهما حكم بالمشاخر ولو اطلقا
 التارخ فالأقرب للقرعة **يا** لو اختلفا المتواجران في قدر الاجرة بان يثقفا على استيجار الدار شعبا لكن يقول المالك بمائة
 درهم ويقول المشاجر بمائة درهم وفي جنبها بان يقول المالك بمائة دينار ويقول المشاجر بمائة درهم او في المدة بان يدعى المالك
 الاجارة شعبا بمائة درهم ويقول المشاجر شعبا ومضاهيا ثم درهم وفي قدر العتق يقول المالك اجرتك هذا البيت من الدار شعبا
 بمائة ويقول المشاجر بل الدار باجمعها بمائة فان لم يكن يمينه وكان الاختلاف بعد قضى المدة قال الشيخ رحمه الله سقط التقى وجب على
 المشاجر اجرة المثل لهلاك المنفعة في مدة فعد زبدها فان كانا لم يثبت العقد فسخ العقد ورجعت الدار الى المالك لا اجرة
 الى المشاجر وان كان في الاثناء انفتح الخلق على المشاجر اجرة المثل بما مضى وبما خالف من اجرة الباقي وبرء العين الى المالك هذا
 مع صدق اليمين ولو اقام احدهما بيمينه حكم بما ولو اقام كل واحد بيمينه فان اتحد التارخ بان تشهدا حدها انه اجره عند غروب الشمس
 يوم كذا وتشهد الاخرى بالاجارة عند ذلك الوقت اطلقا بان شهدا حدهما انه اجره شهر مضى بكذا والاخرى انه اجره شهر مضى

في اختلاف الفقهاء

كتاب الفضا

٣٠٠

بكذا ايضا في هذا مطلقا والاخرى مقيدة بالحكم في التلثة واخرج بحكم بالغا عرض ففرع وبحكم لمن يخرج الفرض مع مبيته
 ولو اختلف التاريخ فبان بهذا احدهما انه اجر الدار مع غيره من يوم كذا او بغيره وهذا الاخرى انه اجر البيت عند طلوع الشمس في ذلك
 اليوم مبيته بغيره فلا يضره ان سبقت بيته المتاجر او ان ساجر الدار يجمع شهره مضافا بغيره وثبتت مدعا وبطلت بيته المجر
 لان البيت اخل في عقد المتاجر فيكون العقد الثاني باطلا وان سبقت بيته المجر او ان اجر البيت بغيره صح فان اشاجر الدار
 بغيره كان العقد على البيت باطلا وفيما بقي من الدار يكون صحيحا غلبا هذا خلاصة ما ذكره الشيخ رحمه الله ويحتمل ان يقال ان اختلفا
 في قلة الاجرة فاما ما بيته وانما التاريخ فيخص بيته المجر لان القول المتاجر مع عدم البيته لانه اختلف على ما في من المتاجر
 فالقول قول من مبيته فيكون البيته من طوق المدعى هو المجر اما لو كان الاختلاف في قلة المتاجر بان يقول المالك المتجران الذي
 بغيره فيقول المتاجران الدار بغيره واما ما بيته فالآخر له المجره وقيل المجره قول المجره والوجه ما قاله الشيخ رحمه الله من استعمال
 الفرض لان كل منهما مدعى فان اتفق تاريخ البيتين او اطلقا او احدهما ثبانا وان اختلف التاريخ بحكم لنا بولكن ان كان المتاجر
 بيته لبيت حكم باجاء البيت بجرته وهو الذي اوردوا اجازه بغيره الدار بالنسبة من الدنيا **باب** لو اختلف المتاجران في شيء من الدار
 هل كان مما ينقل ويحول كالاتي وشبهها من المتاجر لغيره المجره من الاقضية وان كان ما يتبع الدار في
 البيع كالا بواب المنصورة والحوالي المدفونة والرفيع المستمر فهو للمالك ولو اشكل الحال كالرفوف والمراع للباب المفلوح
 اتمه للمتاجر مع لغيره لان مدعى ولو اختلف المتاجر في القدر والمشار والة النجارة حكم لدى ليدروا المتاجر مع لغيره
 ولو كان في المكان متجرا وعطفا فاختلعا فانه اخلل الحكم لكل واحد ما صنعه **باب** لو اختلف الزوجان في مناع البيت
 يقضى لمن قام له البيته ولو لم يكن بيته قبل كل واحد منهما على النصف فخلصا صبيد يكون بينهما بالتوبة سواء كانا
 بمقتضى الزمان والفساد واصلح لهما وسواء كانت الدار لهما او لغيرهما وسواء كانت الزوجية باقية بينهما او ذابله وسواء تنازع
 الزوجان او لا واذا اختلفا في المبطون قال في الاستبصار بحكم يجمع المنازع من اهلها وقال في الخلاف ما يطر
 للرجال للرجل وما يصلح للنساء للمرأة وما يصلح لهما يقسم بينهما واخاره ابن ادريس هو الاقوى عندك ولو ادعى بوالبيته اتمه
 اطار ما تبصرنا في مدعى من مناع وغيره كان كغيره ان قام بيته حكم له بدعواه والا فلا وفي اتمه يفرق بين الاب وغيره
 الاب من غيره وليست وجهها **باب** لو تنازع بين رجلين في اتمه ففصلها حكم **الفصل الثالث** في الاختلاف في الوارث
 والوصايا والنسب فيه **باب** لو مات المسلم عن رجلين ادعى احدهما اسلامه قبل موته وصدقه الآخر ثم ادعى الآخر
 في التركة **باب** لو اختلف في الاول مع بيته على نفق العلم فخصف انه لا يعلم ان اتمه اسلامه قبل موته وصدقه الآخر ثم ادعى الآخر
 ما يكون ما غلبوا انشقا على سبقه في احد ما على الموت اختلفا في سبقه في الآخر ولو اتفقا على قتلا سلامهما فاختلعا في
 موتهما بان يكون احدهما اسلام في ثوبا والاخر في غيره **باب** لو ادعى المتاجر موت الابن **باب** لو ادعى المقتله موته في مضافه في
 المتاجر مع بيته لان الاصل بقاء المتجر وكان التركة بينهما ولو ادعى احد الوارثين قتل المتجر على القتل وانكر الوارث ذلك
 فالقول قول الوارث ولو اتفقا على سلامه وقت وادعى غير من الوارثين سبق القتل وانكره فالقول قول من مبيته **باب** لو مات
 امراه وولدها وولدت ذواها فادعى الزوج سبق موته وتزوج على موته والولد ادعى السابق الاول فان اقام احدهما بيته
 حكم بما وان لم يكن هناك بيته فالقول قول الآخر مع بيته في ضيقه من مال خفيه لان الميراث لا يتحقق الا مع تحقق جوده الوارث
 والقول قول الزوج مع بيته فماله كذا ايضا فلا يرث الا من الولد والامه وبحكم تركة الابن للزوج باجمها وفي
 الزوجية بين الاخ والزوج نصفين **باب** لو ادعى الابن ان هذا العبد لم يهرق من ابيته او عنت الزوجه ان لا يباصلدها اباهما وانما
 بيته حكم بغيره حكم بما لا يراه ولا يعارض لان بيته الزوجية شهد بما يمكن خفاؤه عن بيته الولد وكانوا ادعى خفيته ان هذا العبد
 باجمها الموت من ادعى الوارث انها تركة **باب** لو ادعى العبد اني في بيته لم يهرق من ابيته او عنت الزوجه ان لا يباصلدها اباهما وانما
 الخبز الباطنة والمعهمة المتقادمة وشهد بانها لا يعلم وانما غيرهما سلم الى المدعى النصف وكان الباقي في يد المتبنيين **باب** لو اتمه الحاكم
 وسلم الى الثقة ولا يقال للمدعى مبيته على نفق الوارث غيرهما ولا ايضا من لا يقبضه ان لم يكن البيته كاملة وسهلا بانها لا تعلم ان
 له ولدا غيرهما او كانت من اهل الخيرة ولو قلنا لا يعلم له ولدا غيرهما انما سلم له ولدا غيرهما انما سلم له ولدا غيرهما انما سلم له ولدا غيرهما

في تاريخ البيتين

في تاريخ البيتين

في تاريخ البيتين

فِي الْاِخْتِلَافِ فِي الْمَوَارِثَةِ وَالْوَصَايَا وَالنِّسْبِ

2-1

ينطبق عليه لو كان وارثا لظهر أنه و سلم إلى الخاضع بغير ضمانه يظهر أنه لو كان ذافض اعطى مع البتة بانقال لو ارث
 ضيقه كالأدع مع عدم البتة بعد ما قل البتة فيعطي الزوج الربع والزوج ربع الثمن فجعل من غير ضمان فانما يجب الحاكم
 ولم يظهر ثار شيء آخر سلم إليه باقي الخاضع مع الضمان ولو كان الوارث من مخرج غير كالأدع فان قام البتة الكاملة اعطى
 وان قام ببتة غير كاملة اعطى بقدر البحث والاستظهار والضمان ولو قالت البتة لا تصرف له وارثا في غير هذا المبدأ لم يرفع
 البتة لو قال لا تصرف له وارثا في هذا الحالة لو وصى بعتق عبده ان قتل فادعى العبد القتل وقام ببتة وادعى الوارث
 بوجه حفظ نفسه واقام البتة على وجه لا يمكن الجمع بينهما بان يدعى ببتة الموت انهم شاهدوا خروج روجه كخفافته فلو وجه
 الغارض بحكم بالفرقة ولو وصى بعتق غانم ان مات في مدة ان يمتنع بها لان مات في شوال فقام غانم البتة بوجه في مدة
 واقام ما له البتة بوجه في شوال فلو وجه الغارض بحكم ببتة ببتة رمضان لان مهاد فادعى ولو وصى بعتق غانم ان مات في مدة
 وبعثوا ما لم يبرئ منه واقام كل منها البتة بما ادعاه ثم ارضى البتة بحكم بالفرقة اذا ادعى كل من العبد بنصف مولا
 المريض وفيه الثلث واقام بالبتة اقرب مع الكفر بالسايق او مع العلم بالآخران ولو كان فيها أحدهما المسلم خرجت الفرقة
 له عتق وعتق من الآخر نصفه لتكلمة الثلث لو شهد عدلان ان البتة عتق غانما وفيه الثلث وشهد عدلان ان البتة عتق
 وهو ثلث فان خرجنا المخرج من الأصل عتقا والا فخرج ان لم نعلم السابق وعرفنا الآخران ولو وقت الفرقة على مخرج
 اقل من الثلث اعنى من الآخر تكلمة الثلث وان وقعت على لا يزيد من الثلث صح فيه عتق المثنى للثالث وبطل الزائد ولو عرفنا
 صح عتقه بطل عتق الآخر ولو شهد العدلان ان وصى بعتق غانم وشهدا الوارثان بان مخرج عن عتقه واعتقنا ما بعد موته
 فيه واحد الثلث حمل القبول من الوارث حيث انتقل اليه بالرجوع الى البدل لو كان سالما صامتها فعتق غانم بانتهاء وخرج
 سالما الاقرار ولو شهد العدلان بالوصية لزيد وعدلان من الوارث بالرجوع من الوارث بالرجوع وان وصى لعمر قال الشيخ
 بقبول شهادة الرجوع لانها لا يجزئ نفعاً وفيه نظر من حيث المال يؤخذ من بينهما فباعها الدعي فعتق ذلك كله شك
 بنشأ من النعمة الحاصلة بسبب شهادة الوارث لو شهد شاهدان بالوصية لزيد وشهد شاهدان بالرجوع وان وصى لعمر
 كان لعمر ان يحلف مع شاهدان لا يشهدان منفردة الاقرار الاول ولو شهدت ببتة وان وصى لزيد بالسدر وشهدا ببتة
 او وصى لزيد بالسدر وشهدت ببتة ببتة رجوع عن أحد الوصيين فان ابطالنا الرجوع اليهم سلم الى كل واحد من ان قلنا
 بالحق فلو وجه الفرقة وقال الشيخ رحمه الله لا يقبل الرجوع لعدم التعيين منى كما لو شهدا بزيد وعمر وفيه نظر
 اذا وطى المرأة اثنان في طهر فاحد وطأ بالحق به النكاح بان يكونا مشبهين عليها او في غير واحد منها وشبهه على الآخر
 وبعد الانسان عقداً فاسداً توهم الحبل به ثم ثابى الولد لشدة شهوة فادعى الى اخصه مدة الحمل حصل الاشتباه فلا الحاق فعدنا
 بحكم بالفرقة فمن خرجت لها النكاح بالنسب سواء كان الوطيان مسلمين او عديين او با لصداء ومختلفين في الاسلام والكفر والحرية والرقا
 ومواء كانا جنبين واحدهما ابلا لآخر سواء قام كل واحد منهما ببتة او لم يتم احدهما ببتة ولو قام احدهما دون الآخر حكم
 لصاحبه البتة والنسب للحق بالفراش المنفرد والدعوى المنفردة وبالفراش المشترك الدعوى المشتركة ويقضى فيه بالبتة ومع عدم
 بالفرقة ولا اعتبار بالغا فانه لا يجوز الا الحاق من لمجة الغا فادعى لو شهد شاهدان هكذا انه وصى لزيد بثلث فانه وشهدا ثلثه
 وصى لعمر بثلث فانه قالنا هذا اقوى لا يارفعها الشاهد اليه فيحكم لزيد بالثلث ويقضى فيه عمر على الاجازة وقيل
 من كلام الشيخ في بعض المواضع المتعارض بين الشاهدين والشاهد اليه في هذا يحلف عمر مع شاهد واحد ويقرر بينهما ان
 جعل السابق ويضم مع الغارض اما لو شهدا ثلثه ببتة رجوع عن صفة ببتة وصى لعمر بثلث فانه لا يفرض بينهما ويحلف
 عمر مع شاهد والفرق تقابل البتة في الاولى فقلت الاقوى منها وعدا التقابل في الثانية فادعى الوارث ان البتة
 طلق الزوجه قبل موته فانكرت فالقول قولها مع اليقين فان اعترف بالطلاق واخضع للسدة واعتادت اجماعها فالقول قول
 الوارث وان اختلفوا في انقضاء المدة فالقول قولها في عدم الانقضاء يجب لو اقر اثنان من اهل الحرب بنسب بوجه المتوارث
 اثبت نسبهم ولو عتبا فان قام البتة من اهل بنى ذلك فكذلك ولا يقبل شهادة الكفار في ذلك وان لم يتم البتة لم
 يقبل اقرارهم ولو اعترفوا بغيره فذلك لما فيه من الضرر على العتق بثبوت الارث بالولاة ولو صدقتهما معاً ما قبل ان لو صدقا

۲
اعلاق

سدين المارم

روزنامه کیهان

برکت

كتاب القضا والفقه

فمن كل واحد من المقتضين الآخر عندك القبول مع العنق **م** قال الشيخ رحمه الله لو اقام العبد شاهدين بالعنق واقتصر على
 عزيمتهما ومثال المقر بوقوع ثبوت العدة فرقاً قال وكذا لو اقام مدعى المال شاهداً واحداً وحياً له شاهد آخر ومثال
 من يملك المال بغير حجة ذلك لأنه يمكن من اثبات حجة باليمين وفيه نظر من حيث أنه فيجوز للعقوبة قبل ثبوت الحق قبل
 لو شهد اثنان من المبتدئين له واثباتاً سواء وثبت هذا آخران هذا الآخر من المبتدئين لا يعلم وأما سواء فلا فراض
 بغير حجة من قبل المبتدئين ولا يثبت بينهما ولا فرق أن يكون البينة كاملة ولا يجوز أن يعلم كل من الشاهدين ما لم
الفصل السابع في القسمة وفيه مطلبان الأول فما إذا كانا قاسماً المقسوم وفيه
 طحناً أجب لا ما ان ينصب سماً وليس يلزم ولو وضعت سماً ان يقسم لخصاً باقتسامه وقياسه غير شرط في
 القاسم المقسوم من قبل الامام المبلوغ وكما العقل والابان والعدالة والفرقة بالاحتساب لان عمله متعلق به فهو كالنقد في الحاكم
 لا بشرط الحرية فلو كان عبداً جاز ولا بشرط ذلك في القاسم الذي يرضى به الخصم فلو راضى بقتله الكافر جاز كما لو راضى
 بالقسمة بانفسهما **ج** القسمة اشتملت على الرد وجب العدة في القاسم المنصوب من قبل الامام وهو عدل لان لا شئ لها على
 القسوم ولو رضى الشريك كان ^{واحد جان} بغير حجة من قوته وان لم يكن في القسمة كفى الواحد القسمة بشرط فيه العدة وليس القاض
 ان يقضي بالقسوم بغير حجة ان جاز القضا والعلم لانه تخير وبحكم بالعدالة بغير نفسه قال الشيخ رحمه الله لا حوطاً لانه لا بد من
 القاسم ان كان من قبل الحاكم وعدل السهام وقرع كانت الفرقة حكماً بلزم القسمة وان نصبه الشريك لم يلزم القسمة بالعدالة
 والفرقة بل لا بد من رضاها بعد الفرقة وكذا لو اقسما باقتسامهما وافرغوا فليزما القسمة لا يرضى بها بعد الفرقة بل لا بد من رضاها
 بمقتضى ما لا حكم بينهما ولا من يقوم مقامه **هـ** ويخرج الامام للقاسم رقة من بيت المال لانه من الصانع وقد اخطأ على قاسم
 وجعله رقة في بيت المال فان لم يكن هناك امام او كان وضاق بيت المال عن رقة القاسم كانت حجة على المتقاسمين ثم ان
 استأجره كل واحد منهم لقسمة نصيبه باجرة معينة جاز فان استأجره جميعاً في عقد واحد باجرة معينة عن الجميع واهو نصيب كل
 واحد منهم من الاجرة لزم كل واحد من المتبنين بقدر نصيبه من المقسوم وكذا لو لم يقدر على الاجرة كان له عليهم اجرة الثلث بالخصم
 لا على علة الرضى بالسوية وليس لواحد ان يفرق باستيجان دون اذن الشريك لان رقة في الملك المشترك ممنوع ودون الاذن يكون
 العمل موعداً والاجارة فاسدة بل يعقد واحد اذن الآخر ولو قبل بان جميعهم ان كان الشريك طفلاً فطلب له ليرة لقمة ولا غلبة
 صفة القاض وان كان هناك غلبة وجب عليه رفع نصيبه من الاجرة من مال الطفل ولو طلب الشريك لقمة فالوجه وجوب الحجة
 من الاجرة على الاطفال مال الطفل **و** المقسوم اما منسأوى الاجزاء كما في حبس الادماء والحلول والالبان او متفاوت الاجزاء
 كالقمار والاشجار فالامان طلب العدل الشريك القسمة فيه حجة بينهما فان منع شريكه اجبره سواء قلث وكثر وبقيهم كل واحد
 متساوياً ومتفاضلاً ربوياً كان او غير ولو قسمتاً بمسكين ولو عيلاً فكل واحد من القسمن لكن راضياً على ان يأخذ احدهما
 احداً القسمن والآخر يأخذ الثاني لانه لا فرق بين القسمة تمير حق لا بين عندنا ولما الثاني فان تنفع الصديق القسمة اجب المانع عليها
 نصراً الشريك بالقسمة كما في الحمام والمضايل الضيقة والجواهر فلا يجبر المانع على القسمة وان نصراً احداً الشريكين دون الآخر
 فان طلب المانع القسمة جبر المانع عليها وان طلبها الآخر غير المانع لم يجبر المانع عليها في الصراحي المانع من الاجابة على القسمة للشيخ
 رحمه الله فيه قولان احدهما عدم الانتفاع بالنصيب بعد القسمة والثاني نقص القسمة وهو الاقوى عندك **ح** القسمة ان لم يشأ
 على ضرره ولا تدابر المانع عليها ولينى نصيبه اجباراً واشتملت على اجبار المانع على اجبار المانع الشريك عليها ولينى نصيبه قسمة تراض ولو قسمت القسمة
 اثنان القسمن ولو اتفقا عليها اشتملت على اجبار المانع من اجابة المانع في انواعها نوعاً واحداً منها متفقاً في الاجرة المخطئة وغير
 ونمو زيد فطلب احدهما قسمة كل نوع على حد ما جبر المانع وان طلب منهما اعياها بالقسمة لم يجبر المانع والتواين نقص نصيبه بالقطع
 لم يجبر المانع على قسمة وان لم ينقص قسمة يقسم لثابت العبد بالقسمة قسماً جباراً ولو كان بينهما ثياب وجبوا او اوقاف
 فانفقا على قسمة جاز - وان انفقا على قسمة كل جنس او على قسمة اعياها بالقسمة ولو طلب احدهما قسمة كل نوع على حد ما وطال الآخر
 قسمة اعياها بالقسمة قدر تول من طلب قسمة كل نوع على حد ما مع امكانه وان طلب احدهما القسمة واشنع الآخر وكان ظالماً لا يمكن
 قسمة الا باخذ عطف من غير حجة او قطع ثوبه قطعه نقص ليجبر المانع **المطلب الثاني** في كيفية القسمة وفيه

روى الشيخ الامام ابو بكر في كتابه

دلا غبطة

باب الفصل في شرائعها واحكامها

٣٣

في مباحث انواع القسمة ثلاثة اقترار وتعديل ورضا القسمة الاولى في الاقترار وهي تقع في ممتلكات الاجزاء كالنوبل
والقسمة الواحدة المتساوية والكليات والموزونات وفيه القسمة بحسب المصلحة عليها مع طلب الاثر لشرط ان يفي المصلحة بعد القسمة
بها المتغير للمصلحة كانت لو كان الحام كبيراً بقى المتغير به عند اخذ متوقفاً لغيره وبغيره لا في الاجزاء او ملك عشرة او هو
لا يصلح السكنى من غير طلب شريكه القسمة لم يحل بالملك ولو طلب بالملك لغيره صحيح خيبه باع حصة الاقل كان لصاحبها كثر
الشفعة دون العكس ان اشقاه القسمة من غير انشاء الشفعة لان الشفعة لدفع ضرر فونة القسمة الشانين فتمت التعديل
مثل ان يكون بين شخصين عيلاً متساوياً القسمة فتمت باحسب المصلحة على القسمة ولو كان لها ثلثة اعيان فتمت عليه مسلوقة لغيره القسمة
بينها كان لها عيلاً جوهرة متساوية القسمة فالأقرب على القسمة بعد التعديل لا خلافاً لغيره ارضاً خلت الاعيان ولو كان
بينها قطع من الارض متباينة واحداً لها فقامت قبله الاخر لم يحل عليه التعديل بالقسمة الشانين فتمت الراد بان يكون عيلاً
قمة احداهما سنة والاخر عشرة فاداد احدهما للآخر فبارين لم يحل احدهما عليه ولو طلب احدهما ان ياخذ الاخرين وحسب الاصل
للتخلص في حلال القسمة على الشركة فالأقرب لا يحل احدهما انقطاع الشركة ب لو كان لثلاثة اواحد منهم نصفها ولكل من الاخرين
ربعها وادامت ارباعاً انما انقطع الاخران وان قسمت نصيبين لو بشر أحدهما فطلب حصة النصف لغيره جبر كل من الاخرين فباخذ
وباخذ الاخران النصف يكون مشتركاً بينهما ويجوز ان لا يجزى الا بائنه لعدم صاندة القسمة في حقها وهي غير حق كل واحد منهما
ج لو كان لها ارباعاً علو وسفل فطلب احدهما فتمت باحسب المصلحة لكل منها حصته من العلو والسفل بالتعديل واما ان اجبر المصلحة ولو
حصل ضرر لم يحل لطلب قسمة السفل بانفراده والعلو بانفراده لم يحل الاخر وكذا لو طلب احدهما السفل بانفراذه والاخر لشريكه
لو كان لها ارباعاً فطلب احدهما فتمت ذلك ولا ضرر اجبر المصلحة على القسمة وبغيره بعض المالكين عن بعض ان كبر على المالكين
ولو كان بينهما ارباعاً فطلب احدهما جميع نصيبه احد الدارين واحداً لثانين ويجوز ان ياتي نصيباً لشريكه لم يحل المصلحة
سواء كانا من جنس واحد من وسواهما كذا في الدارين حجة الاخرى ولا في لو كان بينهما ارضان في كل واحد
منها على حدة اجبر الاخر لطلب قسمة الارض والزرع بعضاً في بعض لم يحل الاخر لان الزرع كالمتاع ليس من اجزاء الارض
و لو كان بينهما ارض واحدة لا ضرر في قسمة اجبر المصلحة سواء كانت فارغة او مشغولة بشجر او بباقي كان في سفل فطلب كل واحد
مختلف الا جازاً فتمت كذا لو اوسع بعضاً في بعض لطلب قسمة كل واحد على حدة فالأقرب لا يحل الاخر لا شانه على الضرر ولو
كان بينهما ارباعاً متعددة وطلب احدهما فتمت باحسب المصلحة في بعض لم يحل المصلحة ولو طلب قسمة كل قراح بانفراذه اجبر الاخر وكذا
الجو المتخلفه وقسم القراح والواحد انما خلفت اشجاراً فقط علة لا يقسم لذلك بين المتجاورة بعضها في بعض فتمت اجازاً لانها ملك
مستعدة بقصد كل واحد منها بالسكنى منفرداً فتمت الاقترار المستعدة ولو كانت الارض ثلثين جريباً فتمت عشرة منها كقمة
عشر من اجبر المصلحة من القسمة عليها ولو كان بينهما ارض فتمت مائة في احد نصيبها يتر قسمة مائة وفي النصف الاخر شجرة فتمت
على ثلثي القسمة وجعلت لغيره مع احد النصفين والشجرة مع الآخر ولو كانت ثلثين ثلثة لم يحل القسمة لان البير لم يحصل احدهم والشجرة
للثانين والارض للثالث ذلك مما لا يقع فيه ولو كانت قسمة الارض اكثر من مائة بحيث باخذ بعض الشركاء نصيباً منها شيء مع
البير والشجرة ينفع به جبا القسمة بان يكون قسمة الارض فابن وحسين فبلغ الجميع اربع مائة وحسين فيجعل كل مائة وحسين
نصيباً فتمت الى البير وحسين الى الشجرة وحسين وبقارعا ولو كانت الارض ثلثين وادادهم قسمة البير والشجرة دون الارض لم
تكن قسمة اجازاً وكذا لو كانت الشجرة والارض والشجرة دون الارض وبالعكس اجازاً وكذا لو كانت الارض ذات الشجرة او اقلها
الشجرة دون الارض او بالعكس لم يكن قسمة اجازاً ولو اقتسمها اجازاً كانت قسمة اجازاً ولو كان الشجر يدخل في الارض فطلب الجميع
كالشاة الواحدة لهذا وجبة الشفعة اذ بيع مع الارض في القسمة عندنا فتمت حق عن غير وليست شيئاً نعم لو اشتمل على
الارض تضمنت محاضرة في القدر الذي يقابل الموضع وان لم يكن مبيعاً على الحقيقة فيجوز بيعه عن المطلقاً ما فضل الوقف
عن الموضع فلا يجوز الا كذا في الشجر بشرط الوقف لوانه على المالك واقتضت المصلحة قسمة فاحسب الجواز كما ان المصلحة ح و لو
بقسمة لو وقف بعض من بعض مطلقاً امكن اذ القسمة ليست مبيعاً والاقرع عدم جواز ما اذ البطلان الشاة باخذ الوقف عن الواقف ولا
يلزمه فعل البطلان الا ان لو وقف الواقف الوقف عليه لا اقرب جواز القسمة ح فشرط في قسمة الرضا التراضي بعد القسمة

استدراج

بينهما

كثرت

طلب
احدهما قسمة الارض
خاتمة اجبر المصلحة وان كان
قسمة الزرع خاتمة فتمت ذلك
ان ظهر وان كان لا
يظهر

كتاب القضا

٢٠٣

كلا بقية من اللفظ نحو ضبط ما الذي معناه ولا يكفى السكون ما أمته الاجزاء ولا بشرط فيها الرضا بعد القرض لان قرضه قاسم
 الحاكم فبذلك حكم ولا يقسم في قسمه التراضي الى قوله مضيت بالقضا وقاسمك بل يكفي مضيت بذلك حكم القضا ان وقع في
 فوات الاشكال باذن التسوية بالوزن والكيل ان كانت في عضة مثلا وفي الاجزاء التسوية بالمساحة وبسط على اقل المحصر
 بان يقسم سدا اذا كان لاحدهم النصف والثاني الثلث والثالث السدس لو اختلفوا في التعديل بالقضا عدل كذلك ثم يكتفى
 الملك على ثلثة رفاع ويبدعها في بادق من طين او شمع متساوية ويسلمها الى من لم يشأ صدق ذلك فخرج واحدة وبقيت
 على الطرفين فان خرج اسم صاحب النصف اعطاء الجزء الاول والثاني والثالث ثم يخرج اسم صاحب الثلث اعطاء الرابع
 فخرج اسم صاحب السدس فخرج اسم صاحب السدس اعطاء الرابع فخرج اسم صاحب الثلث اعطاء الخامس فخرج اسم صاحب السدس
 وتعين فامتنع بهذا التسليم الى اختيار القسام فبقية على اي طرف شاء ولا يخرج في هذه على السهام بل على الامانة كما هو
 لئلا يودي الى تفرق السهام وهو ضرر ما لو كان الملكا فبين نصفين فان القاسم يخرج ان شاء على السهام كما قلناه وان
 على الامانة بكتبة كل نصفه وقعه ونهز كل نصفه لا يشارك فيه الاخر ويبرر القسمة ثم يأمر من يطالع على الصورة
 باخراج اخذها على اسم حلا المتقاسمين فما خرج فله الباقي الاخرى الاخرى ان كانت متساوية فله الاضياء متساوية
 بان يكون الارض لستة واجزاء متساوية فبها تقسم ستة اجزاء ثم تكتب ستة رفاع متساوية في كل واحدة اسم احد المتقاسمين
 للخروج اخرج واحدة على هذا السهم من خرج اسمه كان السهم له ثم يخرج اخرى على من خرج اخرى بقي الاخرى كسب في الرفاع
 انما السهام كسب في رفعة الاول في اخرى ثانی وهكذا ثم يخرج الرقعة على احد بينهما فما خرج في الرقعة من السهم كان
 له وهكذا وان تساوى الاضياء اختلفت القسمة عدلت الارض بالقيمة يجعل ستة اجزاء والاعتبار بالمساحة فيكون
 يكون احد النصفين جريبا والاخر اثنين اذا تساوت قيمتهما ثم يخرج الرقعة على ما سبق وان تساوت الاجزاء اختلفت
 جعلت سهامها كما يقدر اقلها وكتب ثلثة رفاع باسمائهم ثم يخرج فان خرج صاحب النصف كان له الاول والثاني والثالث
 ثم يخرج اخرى فان خرج صاحب الثلث فله الرابع والخامس والسادس فخرجت رفعة صاحب الثلث الى
 فله الاول والثاني ثم ان خرجت رفعة صاحب النصف فله الثالث والرابع والخامس فخرجت رفعة صاحب السدس فله السادس والسابع والثامن
 لصاحب النصف ولو اختلفت الاضياء والقيمة عدلت القاسم السهام وجعلها ستة اجزاء ثم فعل في الرفاع ما تقدمت ولو اختلفت
 القسمة الى الرد بان يكون في حصصه احدى ثمانية او شجرة او غيرها لا يتساوى في رفاع معاقبة وان تساوى لا يجبر عليها فان
 اتفقا على الرد عدلت السهام لم يلزم بنفس الرقعة بل لا بد من الرضا بكتبة كل واحد منها لا يعلم حصوله لغرضه
المطلب الثالث في الامكام وقبها ببحثنا الا في رفاع شهادة القاسم ان لم يكن باجرة ولو كان باجرة
 حصل الشهادة فلا يقبل شهادته لانه يوجب الاجرة لنفسه وبسبب الودعي اجد الشريك في الغلط في القضا فان عطي وحققه
 وانكر الاخرى لقول قول المنكر مع عينه لا يقبل دعوى المدعي الا بالبين وان قام شاهد على الغلط فغضت القسمة بعد
 وان لم يكن هناك بينة كان له اخلاف الشريك سواء كانت القسمة تازم بالقرعة وتوقف على التراضي كما لو اقامت امانة بها فانه يسمع قوله ولو اجمعت
 خصمه ايضا مع علم البينة وعلى كل تقدير فليس له اخلاف قاسم لقاض على علم الغلط لانه حاكم ولو حلف بعض الشركاء ومن كل الباقي
 احلف مدعي الغلط واذا ثبت نقض القسمة في حوائجنا كلين يكون الحالفين ج لو اقامت امانة بها فانه يسمع قوله ولو اجمعت
 كان مقبلا في مضيق احد ما بطلت القسمة ولا يجبر من ظهر الاستحقاق فيه بين الضم والرجوع بما بقي من حقه ولو كان المستحق في
 مشاءا على سواء لم يبطل القسمة لان ما بقي لكل واحد منهما بعد المستحق قد حقه ثم لو تضرعا لهما بالمستحق اكثر من ان يسطرقة
 او يجزى ثمة اوضوئهم وبخوة بطلت القسمة لانه يمنع التعديل لو كان المستحق في نصيب احدهما اكثر بطلت ايضا ولو كان المستحق مضافا
 في نصيبهما بطلت القسمة لان الثالث شريك فلا بد من رضا بالقسمة والشيخ رحمه الله قول اخر انه لا يبطل فيما زاد على المستحق والاد
 اجود لا فرق في ذلك بين ان يكتل احوال القسمة او احدهما بالمستحق بين ان لا يكتل اى لو ظهر في نصيب احدهما عيب لم يكتل قبل القسمة
 له منخ القسمة والرجوع بالارض كالباع ومجمل بطلان القسمة لان التعديل شرط فيها ولو وجد بخلاف البيع لم يفسد ولو بنا
 احدهما في نصيبه وعين ثم ظهر استحقاق ذلك الضيق ففقد بناءه وقطع غرضه لم يرجع على الشريك بشئ من البناء والعرض بطل

في كل رفاع

باب في القضا والأحكام

٢٠٥

الشيء لأن الغنم عندنا ليست بملوك ولا ينفصل اليه من جهة بيع وإنما انفرق حق من حقه فلم يضمن له ما عزم فيه
ولو كان البناء سابقا للأول قبل الشريكين ثم ظهر الاستحقاق فالبناء للمالكين كان من وصل اليه رفع عوضا عنه إلى شريكه
كان له الرجوع بالعوض في التقسيم لورثة الزكاة ثم ظهر دين على الميت وفاء للأول فأنشدهوه لم يطل الغنم لكن أقام الورثة
بالدين الغنم بخلافها وإن امتنعوا فنقضت الغنم ببيت الزكاة في الدين ولو اجابوا بحدهم وامتنع الآخر من نصيبها لم يمتنع خاصة
وبقي نصيب المجهول ولو كان هناك وصية لا يخرج من الغنم ما لم يمتنع في الدين كما لو خطب ما ينفذ بغيره ولو عين المال ولو
كان يجر من الغنم ما لم يمتنع في الدين لو ظهر البعض مستحقا على ما تقدم من التفصيل في لو طلب أحد الشريكين من الآخر الماهية من غير
شبهه ما في الأجزاء أن يجعل لأحد ما بعض الدار بكنهه أو بعض الأرض بزرعه والباقي لشريكه أو في المدة كمن كان أحدهما الدار
سنة أو بزرع الأرض سنة والآخر سنة لم يجر الممتنع ثم لو انقضا عليها جاز ولا يلزم بل لكل منهما فتمت ما لو طلب أحد ما الغنم
كان لذلك انتفضت الماهية **ح** إذا طلب الممتنع من الشريك أن عرف الحاكم الملك لها بنفسه أو بالبينه جازها
إلى لك وإن لم يفرق ولم يفرق عنه بينه وكانت يد ما عليه كمناع في البيع قولان أحدهما أنه لا يقسم لأنهما قد تكون لغيرهم
فإذا قلنا سلط كل واحد على نصيبه ثبت ذلك بالحكم والثاني أنه يقسم لأن البين يقضي بالملكية ظاهرة **ط** إذا اتفق الشريكان
على الماهية فخرج أحدهما قبل استيفاء نوبته فله ذلك فإن استوفى ثم رجع جاز أيضا لكن بغير رجوع ما انفرد به لو كان
سلطان يجرهما أحدهما على الآخر فافدهما فضع الشريك الآخر جاز ما سطر على سطح الآخر الحاصل له بالقسمه فإن كان بينهما
شروط أنه يرد الماهية الممتنع وإن لم يشرط فالأخرى له لئلا يملكها الدار والطلاق ما قضى ذلك إن يملك كل واحد حصه
بحقوقها كما لو اشترها بمقوقها ومن حقها جاز ما فيها كان يجرى له مقابلة ما لو افتتما دارا فحصلت الطريق في نصيب أحدهما
وكان لنصيب الآخر منفذ بطريق منه حتى القدر وإن لم يكن له منفذ بطلت لو علم أنه لا طريق له ورضي به صحة القسم به
يجوز للأول الجز الوصفي الحاكم وأمنه قسمه مال الطفل المجنونة ويجوز لهم قسمه التراضي من غير نكوة في الموضع كذا يجوز لكل
المسلم القسم مع الصلح لو كلف **الفصل الثاني** في لو ادعى القضا بأحكامه أو بشعبها لما مل من الرضا على أن لا
أبا عبد الله عن رجل قال جازي عشرة فان بعثه ودام فخره فانه ثم عجز قال يقسم عشرة على خمسة وخمسين جزءا فقل
أصا وأخذوا هؤلاء الثلاثة والاشين والاشين الثلاثة وعلى هذا الحسا إلى عشرة والوجه على هذه الرواية على ما
ينقسم فيها جزء المثل على هذا الحسا ولا استبعاد في ذلك وقد روينا عن أبي عبد الله عليه السلام أن ابن لو منبني إلى يقصد لغيره قد
أسلم فقال أذهم وأفيقوه من السلطين وأوفعوا ثمنه إلى صاحبه لا تفرقه عنه ودوى جريه **ع** عن أبي عبيدة نباد بن عيسى الخدما
قلت لا يجرع وأبي عبد الله رحمه الله دخل في رجل الف درهم يخطبها بماله ويترجها قال فلما طلبها منه قال لا والله إن كان لغيره
مثلها وقال كثير لغيره ما قد قال كيف صنع أولئك قال أخذوا أموالهم فقال أبو جعفر وأبو عبد الله جها برجع عليه بماله ويرجع هو
أولئك بما أخذوا وتلك الرواية على أن العامل خرج من مال الأول لغيره فغير أنه فقير وأما ما رواه الأما في الباقية فقد كانوا
فولق التراج محمد بن اسمعيل عن جعفر بن عيسى قال كتبت إلى أبي الحسن عجلت فذاك المرأة يموت فديعي أبوها أدها ما بعض ما كان عند
من متاع وخد لا يقبل دعواه بل يدينه أم لا تقبل دعواه الأبيته فكتب اليه يجوز بلك يدينه قال وكتب اليه أن ادعي ورجع اليه وأبو
زوجه وأما رجحا من متاعها وأخذها مثل الذي ادعا أبوها من غاربه بعض المتاع أو الخدم أو يكون بمنزلة الابن الدعوى
فكتب في هذه الرواية يجوز على الظاهر من أن المرأة تاتي بالمتاع من بيتها مثلها وحمل ابنه وولده يجوز بلك يدينه على الاستفها
تأوه واستقط حرقه على الإنكار لمن يرى عطية ذلك بغير بينة أخرى وتتم الخبرنا في ذلك محمد بن الحسن بن أبي الخطاب عن زكريا
استحق عن مرف بن حمزة قال سألت أبا عبد الله عن رجل استأجر أفلما من أحد ما صاحبه فوضع الآخر على يد رجل فملك
ذلك الرجل ولبيع وفاء فاستهلك الآخر فقال المشاخر ضامن لآخره حتى يقضى إلا أن يكون الأجير فاه إلى لا يخرج
بالرجل فإن فعل فحقه حيث وضعه ورضي به محمد بن مسلم قال سمنا بأحضر يقول قضى قبل لو منبني بمر الجليز وأما إذا
يوتس بن عبد الرحمن عن منصور بن جابر عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت عشرة كما نواجلوسا ووسطهم كسب في الف درهم
بعضهم بعضا لكم هذا الكسب فقالوا كلهم لأفالي واحد منهم مولى فلن مولى للذي ادعا فلهما الحسين بن أبي الخطاب عن محمد بن

في القضا والأحكام

كتب

المجلس

كتاب الفضل

٢٠٥

المقرية

مسكين عن زناعة النخاس عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا طلق الرجل امرأته وفي بينهما متاع فلها ما يكون للنساء وما يكون
للرجال من الشاقي بينهما واذا طلق الرجل المرأة فادخلها المتاع لها وادخلها المتاع له كان له للرجال ولها ما للنساء على بن
عبد القاسم عن قاسم بن محمد عن سليمان بن داود المقرئ عن عبد الغني بن محمد بن الدؤوب عن ابي صالح با عبد الله عليه السلام عن اخيه
ارضا بن جعفر عن ابي جعفر قال برفع بناؤه وبسليم التوبة الى صاحبها ليس لعرق ظالم حرقم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
من اخذ رضاك بغير حق كلفان يحمل رواها الى المشتري ومن شتم عن جابر عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال انما قضيت في رجلين اخضا في
خصم فقال ان الخصم الذي له البلق هو الخصم الذي له الحق والخصم الذي يكون في السواد بين الدولتين من البلق لخصم اولى من خصم
الحسن بن علي بن يقطين عن ابيه بن عمر عن الشعبي قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن سفينة انكرت في البحر فخرج بعض
بالغوص واخرج البحر بعض ما غرق فيها فقال اما ما اخرج البحر فهو لا هله الله اخرج ما اخرج بالغوص فهو له وهم اخرج به محمد بن
ابي عمير عن جميل بن دراج عن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام قال الغائب يفتي عليه اذا قامت عليه البيعة وسمع ما له في
عنده من موصوفات يكون الغائب على حجة واقدمه قال لا يدفع المال الى الذي قام البيعة الا بكفلا محمد بن يحيى الحراري عن ابي عبد الله
ابوهم عن جعفر عن ابيه ان عليا كان يفلر الرجل اذا التوى على غرامه ثم يامر به فيقسم له بينهم بالخصم فان ابى اعه فقسم بينهم
بشيء ماله عنه عن عثمان بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه ان عليا كان يجلس في الدين فاذا قسروا فلا شئ وهاجته خلى سبيله حتى
يسفد ماله او ردوى المستوفى عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عن علي بن ابي حمزة عن ابيه عن علي بن ابي حمزة عن ابيه عن علي بن ابي حمزة
قاي ان يجلس قال ان مع العسر يسرا عنه عن جعفر عن ابيه ان عليا كان يجلس في الدين ثم ينظر ان كان له مال اعطى الفريضة ان
لو يكن له مال دفعه الفريضة فيقول لهم اصغوا به ما شئتم ان شئتم ط جروه وان شئتم استعملوه وذكر الحديث وهذا الرواية من فضيلة
السند فلا شك بل عليها وروى ابو بصير عن ابي جعفر قال ان الحاكم اذا اصاب اهل التوبة واهل الانجيل يتجاوز اليه كان ذلك اليه
ان شاء حكم بينهم وان شاء تركهم وروى طالع بن زيد السكوني جيعا عن جعفر عن ابيه عن علي بن ابي حمزة عن ابيه عن علي بن ابي حمزة
في حقه لا غير حتى لبيتوا منه فاجازوا بالقبول وروى محمد بن حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني
كان بينهما خصومة ففرض بينهما حاكم من حكمنا يجوز فاني الذي قضى عليه ان يرضى من الحكمين قال له اني حكم
وروى محمد بن محمد بن مسلم ورواية عنها جميعا قال لا يحلف احد عند النبي صلى الله عليه وآله على قل مما يحلف فيه القطع وروى جابر بن محمد عن ابي حمزة
الثمال عن ابي جعفر قال قلت له حبلك فذلك فيكم بحكم الاحكام على الصبيان قال في ثلث عشرة علوا بغير عشرة قلت فانه لم يحلف فيها
فان الاحكام تجري عليه وروى ابو بصير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل برع غلامه وعليه من ماله فادرك من الدين قال لا تدبر له فان
كان برة في محضه منه وسلا من سبل الدين عليه ويجعل الحكم الثاني على من تدبر التدبير او جيلة لا تدبرون النذر وضمة
عن الدين وروى عثمان بن عمار عن جعفر عن ابيه ان عليا كان يقول لا ضمة على صاحب الحمام فها ذهب الشاكية
انما اخذت الجمل على الحمام ولم ياخذ على الشاكية وروى عبد الرحمن بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال على الامام ان يخرج المحبسين
في الدين يوم الجمعة ويؤمر العبد الى السيد فيرسل معهم فاذا اقصوا الصلوة والحمد لله الى السجن وروى ابن اذينة عن نزار عن
ابي جعفر قال قال علي لا يجلس في السجن الا لثلاثة العاصي من اهل مال الدين من او من على ط الامانة فدهننا وان وجد له شيا كانا
عاشا كان او شاهدا وجعل الشيخ رحمه الله هذا الحديث على انه ما كان يجلس احدا على وجه العقوبة الا الثلاثة او ما كان يجلس
الحبس المحض لا المذكورين فاما غيرهم من الغراء وغيرهم فكان يجلسهم على غير ذلك الوجه احمد بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله
عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سئل النبي صلى الله عليه وآله عن رجلين اصطحبا في سفر فلما اراوا الغداء احدهما
استدعى من زاد فغضبوا وخرج الاخر ثلثة ارغفه فخرجهما عاينين فادعوا الى طعامهما فاكل الرجل منهما حتى لم يبق شيئا
فادعوا عطاها العاينين ثمانية دراهم ثوابا اكل من طعامهما فقال صاحب الثلاثة ارغفه لصاحب النخسة ارغفه اقمها
فمنه من يبيني في بيتك قال صاحب النخسة لا بل يا خنك لا يبدلها من الدرام على اخرج من الدار قال فاما اهل المؤمنين عني الله
فلما جمع مقالتهما قال لهما اصطحبا فان قصبتكما ربة فقالا لا اقض بيننا بالحق قال فاعطى صاحب النخسة ارغفه سبعة دراهم
واخرج صاحب الثلاثة ارغفه وروى ابا عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام

وان لم يحلف

سبابة

فهرس

كتاب الشهادة

لا يقبل لامثالهم الشيخ رحمه الله فيقول شهادتهم لا مثاليهم كما يقول شهادتهم عليهم وب يقبل شهادتهم اهل الذمة خاصة في الوصية
 والمال لا غير بشرط عدل من المسلمين ولا يقبل شهادتهم بالوصية في الولاء ولا بشرط السفر الغربة وبلا اشتراط رواية مطرحة
 قال الشيخ رحمه الله في الملبط ولا خلاف في شهادته اهل الذمة لا يقبل على المسلم الا ما يفر به صاحبنا في الوصية خاصة في حال السفر عند
 عدم المسلم وقول الشيخ رحمه الله هنا هو شرط الفرج لا بشرط عدل الفاسق من المسلمين فلو وجدنا المسلمين في هذه
 لم يقبل ولو شهد اهل الذمة قبلت بشرط في اهل الذمة الصلاح في مذهبه لان فاسق المسلمين غير مقبول فالأولى منع فاسق
 غيرهم في الاصل خلاف الشاهد من اهل الذمة بعد العكس فيها ما خافوا كما ولا اشتراط بغير ثبوت ولو كان ذا قبح ولا تكلم بها
 الله انا اذ اهلن الا ثبوت على ما تضمنه الآية ولم اقف فيه لعلمنا على قول في ثبوت الايمان بمعرفة الحاكم وقبام البينة والا
 في لا يقبل شهادته الخالف للحق من عرف في الاسلام كان مؤمنا الى ما اعتد به بشهادة اولادنا يقبل شهادته المؤمن خاصة
المطلب الرابع العدالة وفيه يجب بجنات العدالة شرط في قبول الشهادة فلا يقبل شهادته الفاسق اجماعا قال الله تعالى
 ان جانكم فاسق بنيا فثبتوا والعدالة كفيته واخذ في النفس تمسك على ملازمة التوفيق المروة والمحصل بالامتناع عن الكبائر
 وعن الاضرار على الصفا والاكثار منها والمرد بالكتاب وكما توجد الله تعالى عليه التاكيد والاعلان والواظ وعصبه لا مؤل
 المعصية وشرب الخمر وعقوق الوالدين والربا وقذف المحصنات المؤمنات وما الصغار فان داوم عليها او وقعت منه في اكثر الاحوال
 ردت شهادته اجماعا ولو وقعت منه نادرة قال الشيخ رحمه الله لا يندفع في العدالة لعدم لانفكاك منها الا فيما فطر فلو
 شرطنا عدمها اجمع ان يقبل شهادته اجماعا لا خلاف في ذلك ضرر عظيم ومنع من ادريس ذلك والحج في التخصيص عن الاثر
 الى التوبة التي يمكن فعلها لكل عند كل وقت **ب** لا يندفع في العدالة ترك المندوبات اجمع وان كان مقرا على تركها الا
 ان يرد ذلك بالنهاون بالسنة **ج** الخالف من المؤمنين في الفروع لا يرد شهادته اجماعا لا يندفع ولا يندفع وان كان غلطا
 في اجتهاده اجماعا الخالف في شيء من اصول العقيدة فان شهادته ترد وان كان مسلما سوا اشد في ذلك الى المطلب والى الاجتهاد و
 سوا مخالف اجماع المسلمين وما علم ثبوت من الدين ضرورة اولا والمسال الاصولية الى نرد الشهادة بخلافها كمال يتبع بالثبوت
 وما يجوز عليه من الضمان ما يستحق عليه العدل والثبوت والامانة اما الصالح الى الامد خلها في العقيدة مثل المعانة والاحوال
 والابتناء والتفخي ما شامبه ذلك من فروع علم الكلام فلا يرد شهادته المخطي فيها في العدل هو الذي يقدر احواله في دينه
 وافعاله اما الدين فان يرتكب كبر ولا يصغر على صغره ولا يخل بشيء من الواجبات ولا يترك جميع المندوبات بحيث يعلم منه انها
 بالسنة واما الامثال فيجوز في مؤل الدين كالاكل في السوق الغيبة دائما مع عدل البالات وكشف ما جرت العادة بتغطية من
 بدنه والاشهر به بحيث يضحك الناس ويحدث الناس بها ضحك فله يجوز ذلك مما يدل على زبله ودناءة واما الصانع فلا
 يرتاح احد من ابناءها وان كانت مكروه هذه اودنية كالحياكة والحجامة ولو بلغت في الذمات كالزبال والوفاد مع الوثوق بقواه ولو كانت
 الصنعة محرمة وقت شهادته كصانع الزمار والطبوق في الناذقان كان ذوقا فبين قد فقه بالشهود واللعان والافراد
 او كان جنبا فبينه بالبينة او الافراد لم يتعلق بقذفه سوء ولا حد ولا رد شهادته وان لم يبين وجب الحد وحكم بفسق وقت
 شهادته ولو نال بلفاذ لم يقطع الحد وقال الفتاوى اجماعا وقبلت شهادته سواء جلدوا لم يجلد وحل التوبة ان يكذب نفسه
 كاذبا بمحض من الناس ويخطئ نفسه ان كان ضافا وقبل يكذب نفسه مطلقا ان كان ضاقا وديالها والاول افرق الثاني مفرق وان
 كان ليس بمسلم من اتى لا تتنا الى سمي القاذف كاذبا اذ الواجب باربعة شهادته على الاطلاق لانه كذب في حكم الله وان كان ضافا
 والاهل لا كفا بالتوبة وعند اشتراط اصلاح العمل لقوله التوبة يجب قبلها والتائب من الذنب كمن لا ذنب له ولا يفسد
 يحصل بالتوبة والاصلاح المعطوف على التوبة محتمل ان يكون المراد به التوبة وعطف لها بالمعنيين والفان في الشتم
 ترد شهادته ورواية حتى يورج الشاهد بالزبان لا يجلد بالبينة بحد ولا يقبل واين وشهادته ويقض حتى يتوب بان يقول قد
 على ما كان منه ولا اعوذ الى انهم فيه والتوبة ان كانت عن معصية لا توجب عليه حقا كتر بحد كذب زنا فالتوبة منه لند
 والعزم على ان لا يعود وقبل لا بشرط الثاني وان اوجب حقا لله تعالى ولا كذا في كنع الزكاة وعصب المال فالتوبة منه بما تقدم
 واذلحو او مثل او فبهم مع الحج فان عجز عن ذلك فوي دة متى قد فعله ان كان عليه حق قصدا او قد اشترط في التوبة بتكذب

يقول
 في قوله لا يقبل
 شهادته

فبان

فی صفات الشاہد الشریعہ

1-9

نفسه لصل المتحقق الحق وان كان عليه الله كذا او شره بغيره فالنكاح الفاسد على تركه العود كافيا في التوبة ولا يشترط الافراد
به ولا يمكن نفسه للامام بل ينبغي شره وترك الافراد سواء الشبهة لك عنه ولا فان كان مستعدا فتوبة الاعراف بالمبدء والرجوع
عنها واعتماد ضلما كان يستند منها في السبيل الا ان الفاعل كل ما حرام كالنرد والتصريح والابنية عشر وغير ذلك يفسد على
وزد شهادته الا ان يتوب سواء قصد التحلل والتمسك والتمسك على التوضيح سواء اعتقد بغيرها ولا في النكاح والامر
والصحيح والظهور والمغفرة والربا بالنكاح بغيره من جميع الالات لله وحرام يفسد فاعله ومنه ما لا يفسد فأكراه في الامانة
والخائن خاصه وبغيره في غيرهما **ح** ثابت المسكوت عنه شهادته ويصدق سواء كان غمرا او نبذ او سبعا او ضيقا كذا الفقهاء
العضدين اذ لا من نفسه والناظر في كماله لا ان يذهب طهارة ويبقى ثلثه وسواشرب قليلا من ذلك كله او كثيرا معتقدا للغير
او لا يجرهم غير العصب من التمسك والتمسك بغيره ويجوز اتخاذ النكاح للتحليل ط الفاعل حرام وهو المصداق المشتمل على المرجع المظهر
بفساد علة ترد شهادته به سواء كان في شعرة قرن وكذا منعه سواء اعتقد باحده او بغيره ولا باس بالحد او هو لانتفاء
بناظره الا بل يجوز فعله واستماعه وكذا الشبهة للاعراب با انواع اثنان ما يخرج الحد للناسي الشعر لكن حرام
كذا هيء المؤمنين والشبهات من غير وجهه يفسد فاعله به وترد شهادته ولا باس على ذلك لكن بكونه الاكراهية
في الحد حرام وكذا بفضله المؤمن بالنظام بذلك فادح في العدالة **ب** البطل المحرم بالتحض للرجال حرام في غير المحرم
بها الشهادة ولا باس بالافتراء له على اشكال وكذا البطل كل محرم كالنكاح بالذهب الحلي لا الرجال **ج** يجوز اتخاذ النكاح
للائس بها والاسفراخ وحمل الكسب بكونه للتطهير والفرقة والتمسك عليها فاعله واما المسابقة المتروكة بالحد او
غيرها من المحرمات المستترع فيها عقد الرضا فانها جائزة وكذا المناضلة بالنكاح الحرام والسوا **المطلب الخامس** في
التمهيد وفيه **مباحث** اكل من نكاح شهادته نفعا او يستدفع بها ضررا ترد شهادته لان كان علة فاعله على من
خرج مؤثره ترد شهادته لان بدل الجرح وهو المال يحصل له بالادب والجرح سبب للوثة المفضة الى الارث اما لو شهد
في مرض مؤثره له بمال او شهد لغيره الجرح بمال قبلت شهادته ولو شهد اثنان من عاقله بجرح فهو قتل الخطأ **ب** شهادته
وان كانا غيرين او عيدين لاحمال لبيان ما هو مؤثر من هذين منها مع احتمال القبول فيهما ولو خلفا شين فشهدا حدما على
الآخر بالفدية وهم دين على الموت قبلت هذه الشهادة لانه لا يجوز **ج** لا تنفذ بالافراد والاحصاء المقتضى فلا يستلزم بهذا الشهاد
ضررا ولو شهد الزوجان بوصية لهما من تركتهما التامة انما بوصية فيهما قبلت الشهادتان ولو شهد بعض الزنا بعض
على طاع الطريق لم تقبل للتمهيد ولو تمالوا وعرضوا انا وامرؤنا او اثنان سمعتا ولو شهد غمرا المقتل والميت لهما بدين او عين
لم يسمع شهادتهما وتقبل لو شهدا الغريم حتى غير يجوز عليه ان كان معصرا ولا يقبل شهادته الشفيع ببيع شفعه فيه شفعه
ولا شهادته السبد بعد المازون له في التجارة ولا الكاتب ولا شهادته احد الشفعين على الآخر باستاء شفعته ان جازنا الشفعة
مع الكثرة ولا شهادته بعض غمرا المقتل على بعضهم باستاء دينه واستيفائه ولا يقبل شهادته الشريك فيما هو شريك فيه ولا
شهادة الوصي فيما هو وصي فيه ولا شهادته الوكيل او كله ولا شهادته الوكيل الوصي بجرح شهودا متى على الموكل والوصي
الشهادتين لانهما ليس شريكا وكذا الوكيل او كله فيما ليس كماله فيه والوارث بالجرح عدا لانهما احد الشفعين
على الآخر باستاء شفعته بعد ان اسقط الشاهد شفعته ونحو ذلك مما ينبغي فيه التمهيد **ب** العداوة الدينية لا تمنع قبول
الشهادة على عذوه فان المسلم يشهد على الكافر ما لا يوجب فاقها تمنع القبول سواء تضمنت الفتوى ولا وسوام كان العداوة
ظاهرة موروثة او مكتسبة هي تحق العداوة بان يعلم بان كل واحد منهما يفرج بمائة صاحبه بغيره بغيره ويغني التمسك وهذا
لا يوجب ضما وترد به الشهادة او يقع بينهما فاذ ولو عرف ذلك من احدهما ردت شهادته خاصة ولو شهد على جيل بحق فقد
الشهود عليه لم ترد شهادته بذلك ويقبل شهادته العداوة لا استواء التمهيد **ج** الذين قرأ ببيع قبول الشهادة فتقبل
شهادة الاب لولده وعليه كوالده والاخ لاخته عليه لا يقبل شهادة الولد على والده على الاثر وهو امر بدني لا يجوز مشقة
بيدنه كالفصل والحد لا يفرق بين الاب والادنى ولا يبعد على اشكال وتقبل شهادة الاب من الرضا علة لانيه وبالعكس
عليه بالعكس تقبل شهادة كل من الزوجين لصاحبه لكن شرط احدا في قبول شهادة الزوجين لزمها انضمامها الى غيرها من

卷之四

٢
الرجل
فد

الله

كتاب الشهادة

والسبب مجيد (٢١٠)

التبرع
شهادة

فقبل شهادة
المسئول ولا يقبل
على غيره شهادة ولا يقبل
على غيره وقيل لا
مطلقا

فيكون
الشرط

العدالة وشرط آخر في ذلك الترتيب أيضا وتظهر لنا ذلك فيما قبل في شهادة الواحد مع اثنين وشهادة المرأة في الوصية وتقبل شهادة الصبي
لعمري وان تأكد من الصحة والملاطفة وتقبل شهادة الاخ لاخيه وان كان مقطوعا بالبر صلبه وبه كس بره شهادة السائل في كنفه لا ينجح
اذا منع اذا كان معقدا ولو وقع منه ذلك ندره الحائز لم يجمع قبول الشهادة ولا يقبل شهادة الصبي وهو الذي يأتي طعام الناس من غير غش
ولو لم يكره ذلك منه قبلت شهادته ومن شال من غير ان يجل المسئلة وشهادته وتقبل شهادة من باخذ الصداق كان من اهلها ولو لم يكن
من اهلها وحدث شهادة في بطلان الشهادة البتة على من هو من اهل الفرقة سواء في ذلك الجرح وغيره وتقبل شهادة اهل القرية
على اهل البادية مع اجتماع الشرايط ولا يقبل شهادة الاجير والضيفان حصل لهما صلب الى المشاجر والمضيفان العدل لا يمنع
من اقامتهما على الباطل في المبرع بالشهادة قبل سؤال الحاكم فيمنعه التهمة فلا يقبل شهادته سواء شهد قبل الدعوى او بعدها
قبل الاستشهاد نعم هذا الرذ لا يقض الفسوق هذا في حقوق الناس ما في حق تعالى او الشهادة للمصالح العامة كما لو قف على الفناطرويه
فلا فريضة التبرع لا يمنع الشهادة اذا لم يدعي لها ولو اخفى الشاهد في زاوية او من جدار حتى ينطق المشهود عليه مسترأف فشهد عليه
سمعت شهادته ولا يجل ذلك على حرمه على الشهادة لان الحاجة قد تدعو الى ذلك **المطلب الثاني شرطها والمولد شرط**
في الشاهد طهارة المولد عند اكثر علماء ائمتنا فلا تقبل شهادة ولد الزنا وقال الشيخ رحمه الله يقبل شهادة من في الشيء البهر مع منسكه
ما صلاح وليس بجند ولو حمل ما لم يقبل شهادته وان قد نفي بعض ذلك **الفصل الثاني** فيما عدا ان شرط وليس كذلك
ما يجتأ المحرمه ليست شرطاً مطلقا اخذ ابن الجبيل قبل تقبل مطلقا والاطهر ما قلناه ولو اعتق قبلت شهادته ومطلقا
حكم المدر والمكاتب المطلق الذي لم يود شيئا والمشرط مطلقا وام الولد حكم العن اما المطلق اذا امتنى مال الكفاية شافق
الشيخ رحمه الله تقبل على مولا بهد ما تحرق منه الاجود المنع **ج** لا فرق في قبول شهادة العبد بين الحد والقصاص وغيرها
بل قوله مقبول في الجميع اذا جمع شرايط القبول الامة كالحرة يقبل شهادتها فيما يقبل فيه شهادة النساء الا على سبيلها في لو شهد
السيد عبدين له على ان حمل الامة منه ثم مات فشهد بذلك فثبت شهادتها وما زاد الميراث غيرها ثم اعتقها فاعاد الشهادة قبلت
ورجعا في الرق فان شهدوا او لا بان مولاها كان قد اعتقها كره للولد ملكها الامة احياءه يقبل شهادته الا عني فيها
لا يحتاج فيه الى المشاهدة كالاقر والبيع وغيره من العقود اذا عرفت من المثلث معرفة لا يعرفه فيها شك وعرفه عند ولو
يحل الشهادة وهو بصيرة عني جاز ان يشهد قبلت شهادته اذا عرفت المشهود عليه باسمه ونسبه وعرفه عند ذلك ولو شهد عند
الحاكم ثم عني قبلت الحكم - كم الحاكم لشهادته ولا يقبل شهادته فيما يغفر فيه الى الرواية كما نرى الا ان يشهد قبل العني ثم يقم
الشهادة بعد العني فثما تقبل لو شهد على من لا يعرفه قبل غاه فسكيبك ثم عني جاز ان يشهد على المقبوض بعينه قطعا
تقبل شهادته الا عني اترجم للحاكم عباة من يعرف عند الحاكم في يقبل شهادته الاخرى بخلاف اذا عرفت الحاكم من اشارت اليه
به فان حملها الحاكم اعتد على من عني شادته ولا يكفي الولد لا يكون المرء حين شاهد فرع على شهادة الاخرى بل يشهد
الحكم بشهادة الاخرى اكل لا لشهادة المرء من فرعا ولو شهد لنا حق بالاثبات والاشارة من غير عند لم تقبل في يقبل شهادته
الايم قد ذكر انه يؤخذ باقل قوله ولا يؤخذ بانه وكذا يقبل شهادة ذكرا لا فارق اعانها في الخلق اذا كانوا من اهل العدل
ج لا بشرط في الشهادة امر المشهود عليه بما فو مع الشاهد المقر شهد عليه ان لم يامر بالشهادة عليه لا فرق في ذلك بين
الاقرار والافعال ولو حضرنا مثلا حسبا وشرط المتحاشيا عليها ان لا يحفظا عليها كان للشاهد ان يشهد بما سمعا وتقبل
شهادته المتخفي اذا كان عدلا وهو الذي يخفي نفسه عن المشهود عليه ليمع اقراره ولا يعلم به شوا كان المشهود عليه ضعيفا
او لا ط من عدل شيئا من الفرع مختلفا فيه معتقدا ابا حته لم ترد شهادته سواء واقفا لحاكم في ذلك لا حفا او لا ولو فعل
ما اجتمع على امانه على قهره او ترك ما اوجب الا امانه فعله لم يقبل شهادته ولو انفق غيره من المسلمين وان فعل الفرس
المختلف فيهم الا امانه معتقدا بخبره وحدث شهادته وان اعتقدا لحاكم ابا حته لا بشرط في الشاهد استجماع شرايط
الشهادة وقت الخيال فلو شهد الصغير والكافر والفاسق المتطاهر بفسقه على شيء ثم زال المانع واقام تلك الشهادة قبلت
ولو اقام الصبي او الكافر الشهادة فوثق ثم عاد فاعيد الخال قبلت وكذا الفاسق اذا اقام بالشهادة حال فقه المعلن به ثم
ادعا والشهادة سمعت الفاسق المشر بفسقه اقام بالشهادة فثبت ثم تاب اعادها فاقا لاقربا بها القبول فان احتمل العد

في مستند الشهادة ومثل كفاية الاستفاد

٢١١

بسبب التمسك بالحالة من شاهد خالده وهو اذادة اصلاح ظاهر ولو تاب لشهور الفسق قبل شهادة من لا يقرب عند القبول في حاله على الصلاح وقال الشيخ رحمه الله يجوز ان يقول قبل شهادة انك ارضاء ابن ارضاء لو اقام العبد الشهادة على مولاه فخره ثم اعترف فخره غاها قبلت كذا لو شهد الولد على والده فرددت ثم اقامها بعد موته لا قبلت لا بد في القبول من عادة الشهادة ولا يكتفي الا بامانة ولا لانها مرفوعة ولو شهد السيد لكاتبه ولو شهد بالورثة بالجرح قبل الاندخال فرددت شهادة ثم اعترف المكاتب انك بالجرح وانما ذلك الشهادة قبلت وكذا كل شهادة مرفوعة للثبوت والعدالة اهلية اذا اعتدلت بالثبوت والعدالة اهلية فاما ثبوت شهادة الوصي على من هو وصي عليه كذا شهادة له فيما لا ولا به عليه فيبطل ولا تصح ولا يجرى به فائدة فغنا مثل ان يبيع المالك للمثلث الوصي له بسبب شهادة الوصي قبل شهادة من يبيع فيها قبل فيه شهادة الواحد اليه من قال الشيخ رحمه الله قبل شهادة الوصي على من هو وصي له وله غيرهما يشهد به عليه يحتاج ان يكون معه غيره من اهل العدالة ثم يحلف المحكم على ما يدعيه ما يشهد له غيره من اهل العدالة لا يجمع ذلك بين فان قصده الله اشراط الشاهد الاخر عينا فهو ممنوع وان قصده اشراطه لا عينا بل ما يقوم اليه من مقامه فهو صحيح وما الاطلاق اذا شهد على الوصي فلا يشهد به على الميت **الفصل الثالث** في مستند الشهادة وفيه ما يحتاج الى الامور للشاهد ان يشهد الامع العلم قال الله ولا تقف ما ليس لك به علم وسئل رسول الله عن الشهادة فقال هل تعلم على مثلها فاشهد ودع ثم الشهادة اما على فعل او قول فالاول يفقر فيه الى حاشية الاصل والاشارة اليها والى حاشية التمسك ولو تحقق الا على استناد القول الى شخص معين وعلم ذلك بقبول كلف حاشية التمسك قبل شهادة وتقبل شهادة الا على الافعال كالغصب والسرقة والقتل وارضاع الولادة والزنا واللواط ومن لا يعرف نسبة فلا يشهد بها على عينة فان مات حضر مجلس الحكم فان دعي لم يثبت وقدرت الشهادة عليه فلو شهد على من لا يعرف لم يجز له التحمل على النسب بل يشهد على تلك العين ولو شهد عنه عدلان بالنسب شهد عليه مستند في شهادة المعرفين بالتمتع بقول شهد على فلان يعرف فلان وفلان ولا يكون في الاثر واما مدفع حج النكاح والبيع والشراء والصلح والاحارة وغيرها من العقود فيفتقر الحاشية التمسك لفهم اللفظ والمعرفة للافظ لا ان يعلم استناد القول الى شخص معين يعرفه قطعا كفي في النسب والملك المطلق والوقف والنكاح والولاية والولاية والعنف الاستفاضة بين الناس فاذا اشهر بين الناس ان هذا هو فلان شهد بذلك لان ثبوت النسب فاما موضع حجة الظاهر كذا ان يكون لشخص هذه المصلحة اكثر الاوقات للشهود وكذلك الملك المطلق اذا سمع من الناس ان هذه الدار لفلان شهد بذلك فاني لملك المطلق لا يمكن الشهادة عليه بالقطع والوقف لو لم يسمع فيه الاستفاضة بطلت الوقف وطاول لان منه لشدة ربقاء الشهود الثلاثة عندنا لا يجمع وهي اولى لنا بغير النكاح ثبت بالاستفاضة فانا نعلم ان غلبة زوجه من قول الله كما تقصصنا بها ام فاطمة والنوار بها سبيلان شره سواهما الطرفين والواسطة والطبقات الوسطى المصلحة بنا وان بلغت النوار لكن الاولى غير متواز لان شرط النوار الاستناد الى الحسن والظاهر المحقق اولا لم يخرج عن المتشابه بل عن السماع واذا اشهر بين الناس ان الامام قد قاضيا بكذا ثبت لآفته كذا الاقرب شرعا حاشية حاشية ثم قولهم العلم بما يكفي فيه الاستفاضة ولا يكفي شاهدا عدلان قال الشيخ رحمه الله يكفي فيه ذلك فلو شهد عدلان بالنسب او بما نقله صاحب السامع من محله وشاهد اصله شاهد على شهادتهما لان ثمة الاستفاضة الظن وهو يحصل بما قال رحمه الله ولو سمعوا عن الكبير هذا اليه وهو ساكن مع سماع الوفاة سمعوا يقول هذا اليه سكت الابن عاين شهد بالنسب لان كونه مذكرا على الرضا نظرق الشاهد بالاستفاضة لا يشهد بالسبب لان يكون مما يثبت بالاستفاضة فلو سمع مستفيضا ان فلان ملك زوجه عن ابنت شهد بالملك وسببه لو سمع مستفيضا ان هذا الملك لزيد اشراه من عمر شهد بالملك لا بالبيع وكذا لا يشهد بالحب خاصة دون السبب في يكفي في الشهادة بالملك الاستفاضة حجة عن مشاهدته النص وبالعكس فلو شاهدنا بانصر في الملك بالبناء والهدم من غير ان يزيل ان يشهد بالملك مستندا الى النص ومطلقا وكذا لو شاهدنا في بناء ان يشهد باليد فغنا والاقرب جواز الشهادة له بالملك ايضا لان اليد قاضية بذلك قبل البتة ذلك الامع سمع محو الدار التي في يد هذا المالك لانك سلك هذا الى ليس بمجتهلان دلالته البديهة وبمجرد النظر عن الظاهر ولا ما سمع قول المالك في قصره هذا الى مع الحكم بالملكه من ذلك لو كان لواحد من الاخر سماع مستفيض حجتا ليدان السماع قد يثبت احاطة الاخصاص المطلق المحمل

بيني
في مستند الشهادة

في مستند الشهادة

في مستند الشهادة

والاستفاضة منه
والاستفاد بالالا
ولو شهد بالملك
والبيع مستند الاستفاد
مع قول في الملك

كتاب الشهادة

ملك وغيره فلا يزال البذل العلوفه والمحمل **ط** نفعه بالنظر لقاضه بالملكه نص المالك كالبنا والهدم والبيع الرهن ما يخرج
 الاجارة وان تكتف نفعه خيال او قد يصدر من المشاخر مدة طويلة مع ان الاقرار بالشهادة بالملكه والاغنى بمجوز الشهادة به
 مع الخبر بالباطن وشهادة القرائن كالصبر على الضرر والجوع في التحلوة تقبل شهادة الاعنى مسنداً الى الاستفاضه فيها ثبت فيه
 الاستفاضه لو شهد عدلان ان فلان مات وخلف من الورثة فلان وفلان لا نعلم له وارثاً غيرهما قبلت شهادتهما وان لم يكن
 له وارث له سواءما لعدما الاطلاع عليه فكيف فيه الظاهر مع اعتضاده بالاصل فلان كان من اهل الخبر الباطنة وان
 لم يكونا من اهل الخبر الباطنة بحك الحاكم عن واث آخران يظهر بهم التركة اليهما بعد الاستظهار بالنظرين ولو كانا لانعام لزم
 وادنا بجدة البلدة او بارض كذا لم يقبل مع خيال القبول فيما لا يجوز ان يشهدا الامع المذكوران وجب خطه مكتوباً وعلم
 عدم النزور عليه ان كان خطه محفوظاً عند ثبوت اقامه غير من العدول الشهادة او لم يقم خلافاً لبعضهما حيث جاز
 اقامه الشهادة بما يجده بخطه مكتوباً اذا قام الشها **الفصل الرابع** في تفصيل الحقوق وفيه مباحث الحقوق
 قسماً احدها حق الله تعالى والآخر حق الادنى فاما حق الله تعالى فمنه الزنا ولا يثبت الا باربع رجال وثلثه رجال وامرأتين او رجلين
 واربع نساء لكن الاخير يجزى به الجلالة الرجم ويجزى بالاولين الحد معان شهادتان شهد به رجلان او اكثر لم يقبل وجب على القاذف
 عليهم كذا لو شهد ما دون الاربعة منفردين عن النساء او شهدا النساء فانه لا يثبت به جحد القذف على الشهود ومنه اللواط
 والحق وانما يثبت كل منهما باربع رجال خاصه ولو شهد ما دون الاربعة حده اللطم ولا يقبل فيه شهادة النساء وان كثرن وان
 ضمن الى الرجال مطلقاً بخلاف الزنا واما اثبات البهائم فالاربعة ثبوتها رجلان وامرأتين ولا يثبت بشهادة النساء منفردين
 ولا منفعتين واما باقى حقوق الله تعالى كالسرقة وشرب الخمر والردة فلا يثبت الا بشاهدتين ولا يثبت بشاهد وامرأتين
 ولا بشاهد وامرأتين ولا بشهادة النساء وان كثرن ففي الخافا قرارات بالحقوق في قبول الشاهدين فيه وبالاصل في اعتبار
 الاربعة فيه خلاف والاقراب الاول على القولين فلا يقبل فيه شهادة رجل وامرأتين **ب** حقوق الادنى ثلثه منها كما
 يثبت الانبأ هدين وهو الطلاق والخلع والوكالة والوصية اليه والنسب وبنو الاصله والرجعة والحجابه الموصيه للفقير
 والعنف والنكاح والمقتضى من البلوغ والولاء والعدو والمهرج الغدبل والمفوع عن القضا وبالجملة كل ما لا يكون فالاول
 المفوض منه لما ارد به بلع عليه الرجاء ويمكن القول بثبوت النكاح والعنف والقضا بشاهدتين وشاهد وامرأتين ومنها ما يثبت
 بشاهدتين وشاهد وامرأتين وهو الدخول ولا موال كالفرض والغرض والنسب حقوق الاموال كالاجل والخمر
 والشفعة والاجارة وقتل الخطاء وكل جرح لا يوجب الا الما كالمأموقة والحجابه وكل عدل لا يوجب لقضا كقتل السيد
 المسلم الكافر والادب له وكل عقود المعاوضه كالبيع السلم والصلى والاجارات والمساقات والرهن والوصية وكذا فسخ
 العقود وقبض بخلافه الا انما لا يثبت له ثبوت الحق عليه انما في العتق شاهداً وامرأتين قبل ولا فلا ولو شهد على
 السرقة رجل وامرأتين ثبتت المأموقة والعقوبة ولو شهد رجل وامرأتان بالنكاح فان قبلنا فيه شهادة الواحدة والمرأتين وشا
 هدين ومنها ما يثبت بها الرجاء والنساء منفردات ومنه ما هو الولادة والاستهلال وعبء النساء الباطنة والاقراب قبول شهادتها
 النساء منفردات في الرضاع وان كان لا يثبت بدفع من قبولها **ج** يقبل شهادة امرأتين مع رجل في الدخول والاموال
 وشهادة امرأتين مع البهمن ولا يقبل فيه شهادة النساء وان كثرن الامع رجل وامرأتين ويقبل شهادة المرأة الواحدة في دفع
 ميراث المستهل في دفع الوصية وشهادة امرأتين في المصنف ثلثه ثلثة ارباع واربع في الجميع ولا يقبل في الواحدة الى
 يمين ثبوت الربع ولا في الاثنتين ثبوت المصنف لو طلب الموصى له الجميع اقام امرأتين خازل ان يحلف باخذ الجميع ان لم
 يحلف ثبت له المصنف كل موضع يقبل فيه شهادة النساء لا يثبت باقل من اربع قال المصنف رحمه الله يقبل شهادة امرأتين ملته
 مستورين فيما لا يراه الرجال كالعندة وعبء النساء والتعاضد والحض والولادة والاستهلال في الرضاع واذ لم يوجد على ذلك
 الشهادة اشارة واحدة ما مؤنة قبل شهادتها فيه بشرط من ما يشترط في الرجال من امدان وغيرها سابقاً ولو شهد به
 بالزنا قبل فشهادته رافع نساء بالبكارة ودعى عنها التحلف في هذا الشهود قولان اقرهما التمسوت كاست الشهادة شرطاً في شيء
 فلو تناقدا عقداً ولا شاهد فيه صحح بمسواء كان نكاحاً او غيراً الا في الطلاق فلا يقع الامع شهادة عدلين ولا يثبت الشها

فيما لا يثبت به الجلالة الرجم ويجزى بالاولين الحد معان شهادتان شهد به رجلان او اكثر لم يقبل وجب على القاذف عليهم كذا لو شهد ما دون الاربعة منفردين عن النساء او شهدا النساء فانه لا يثبت به جحد القذف على الشهود ومنه اللواط والحق وانما يثبت كل منهما باربع رجال خاصه ولو شهد ما دون الاربعة حده اللطم ولا يقبل فيه شهادة النساء وان كثرن وان ضمن الى الرجال مطلقاً بخلاف الزنا واما اثبات البهائم فالاربعة ثبوتها رجلان وامرأتين ولا يثبت بشهادة النساء منفردين ولا منفعتين واما باقى حقوق الله تعالى كالسرقة وشرب الخمر والردة فلا يثبت الا بشاهدتين ولا يثبت بشاهد وامرأتين ولا بشهادة النساء وان كثرن ففي الخافا قرارات بالحقوق في قبول الشاهدين فيه وبالاصل في اعتبار الاربعة فيه خلاف والاقراب الاول على القولين فلا يقبل فيه شهادة رجل وامرأتين **ب** حقوق الادنى ثلثه منها كما يثبت الانبأ هدين وهو الطلاق والخلع والوكالة والوصية اليه والنسب وبنو الاصله والرجعة والحجابه الموصيه للفقير والعنف والنكاح والمقتضى من البلوغ والولاء والعدو والمهرج الغدبل والمفوع عن القضا وبالجملة كل ما لا يكون فالاول المفوض منه لما ارد به بلع عليه الرجاء ويمكن القول بثبوت النكاح والعنف والقضا بشاهدتين وشاهد وامرأتين ومنها ما يثبت بشاهدتين وشاهد وامرأتين وهو الدخول ولا موال كالفرض والغرض والنسب حقوق الاموال كالاجل والخمر والشفعة والاجارة وقتل الخطاء وكل جرح لا يوجب الا الما كالمأموقة والحجابه وكل عدل لا يوجب لقضا كقتل السيد المسلم الكافر والادب له وكل عقود المعاوضه كالبيع السلم والصلى والاجارات والمساقات والرهن والوصية وكذا فسخ العقود وقبض بخلافه الا انما لا يثبت له ثبوت الحق عليه انما في العتق شاهداً وامرأتين قبل ولا فلا ولو شهد على السرقة رجل وامرأتين ثبتت المأموقة والعقوبة ولو شهد رجل وامرأتان بالنكاح فان قبلنا فيه شهادة الواحدة والمرأتين وشا هدين ومنها ما يثبت بها الرجاء والنساء منفردات ومنه ما هو الولادة والاستهلال وعبء النساء الباطنة والاقراب قبول شهادتها النساء منفردات في الرضاع وان كان لا يثبت بدفع من قبولها **ج** يقبل شهادة امرأتين مع رجل في الدخول والاموال وشهادة امرأتين مع البهمن ولا يقبل فيه شهادة النساء وان كثرن الامع رجل وامرأتين ويقبل شهادة المرأة الواحدة في دفع ميراث المستهل في دفع الوصية وشهادة امرأتين في المصنف ثلثه ثلثة ارباع واربع في الجميع ولا يقبل في الواحدة الى يمين ثبوت الربع ولا في الاثنتين ثبوت المصنف لو طلب الموصى له الجميع اقام امرأتين خازل ان يحلف باخذ الجميع ان لم يحلف ثبت له المصنف كل موضع يقبل فيه شهادة النساء لا يثبت باقل من اربع قال المصنف رحمه الله يقبل شهادة امرأتين ملته مستورين فيما لا يراه الرجال كالعندة وعبء النساء والتعاضد والحض والولادة والاستهلال في الرضاع واذ لم يوجد على ذلك الشهادة اشارة واحدة ما مؤنة قبل شهادتها فيه بشرط من ما يشترط في الرجال من امدان وغيرها سابقاً ولو شهد به بالزنا قبل فشهادته رافع نساء بالبكارة ودعى عنها التحلف في هذا الشهود قولان اقرهما التمسوت كاست الشهادة شرطاً في شيء فلو تناقدا عقداً ولا شاهد فيه صحح بمسواء كان نكاحاً او غيراً الا في الطلاق فلا يقع الامع شهادة عدلين ولا يثبت الشها

الاقراب الزنا بغير من

فيما لا يثبت به الجلالة الرجم ويجزى بالاولين الحد معان شهادتان شهد به رجلان او اكثر لم يقبل وجب على القاذف عليهم كذا لو شهد ما دون الاربعة منفردين عن النساء او شهدا النساء فانه لا يثبت به جحد القذف على الشهود ومنه اللواط والحق وانما يثبت كل منهما باربع رجال خاصه ولو شهد ما دون الاربعة حده اللطم ولا يقبل فيه شهادة النساء وان كثرن وان ضمن الى الرجال مطلقاً بخلاف الزنا واما اثبات البهائم فالاربعة ثبوتها رجلان وامرأتين ولا يثبت بشهادة النساء منفردين ولا منفعتين واما باقى حقوق الله تعالى كالسرقة وشرب الخمر والردة فلا يثبت الا بشاهدتين ولا يثبت بشاهد وامرأتين ولا بشهادة النساء وان كثرن ففي الخافا قرارات بالحقوق في قبول الشاهدين فيه وبالاصل في اعتبار الاربعة فيه خلاف والاقراب الاول على القولين فلا يقبل فيه شهادة رجل وامرأتين **ب** حقوق الادنى ثلثه منها كما يثبت الانبأ هدين وهو الطلاق والخلع والوكالة والوصية اليه والنسب وبنو الاصله والرجعة والحجابه الموصيه للفقير والعنف والنكاح والمقتضى من البلوغ والولاء والعدو والمهرج الغدبل والمفوع عن القضا وبالجملة كل ما لا يكون فالاول المفوض منه لما ارد به بلع عليه الرجاء ويمكن القول بثبوت النكاح والعنف والقضا بشاهدتين وشاهد وامرأتين ومنها ما يثبت بشاهدتين وشاهد وامرأتين وهو الدخول ولا موال كالفرض والغرض والنسب حقوق الاموال كالاجل والخمر والشفعة والاجارة وقتل الخطاء وكل جرح لا يوجب الا الما كالمأموقة والحجابه وكل عدل لا يوجب لقضا كقتل السيد المسلم الكافر والادب له وكل عقود المعاوضه كالبيع السلم والصلى والاجارات والمساقات والرهن والوصية وكذا فسخ العقود وقبض بخلافه الا انما لا يثبت له ثبوت الحق عليه انما في العتق شاهداً وامرأتين قبل ولا فلا ولو شهد على السرقة رجل وامرأتين ثبتت المأموقة والعقوبة ولو شهد رجل وامرأتان بالنكاح فان قبلنا فيه شهادة الواحدة والمرأتين وشا هدين ومنها ما يثبت بها الرجاء والنساء منفردات ومنه ما هو الولادة والاستهلال وعبء النساء الباطنة والاقراب قبول شهادتها النساء منفردات في الرضاع وان كان لا يثبت بدفع من قبولها **ج** يقبل شهادة امرأتين مع رجل في الدخول والاموال وشهادة امرأتين مع البهمن ولا يقبل فيه شهادة النساء وان كثرن الامع رجل وامرأتين ويقبل شهادة المرأة الواحدة في دفع ميراث المستهل في دفع الوصية وشهادة امرأتين في المصنف ثلثه ثلثة ارباع واربع في الجميع ولا يقبل في الواحدة الى يمين ثبوت الربع ولا في الاثنتين ثبوت المصنف لو طلب الموصى له الجميع اقام امرأتين خازل ان يحلف باخذ الجميع ان لم يحلف ثبت له المصنف كل موضع يقبل فيه شهادة النساء لا يثبت باقل من اربع قال المصنف رحمه الله يقبل شهادة امرأتين ملته مستورين فيما لا يراه الرجال كالعندة وعبء النساء والتعاضد والحض والولادة والاستهلال في الرضاع واذ لم يوجد على ذلك الشهادة اشارة واحدة ما مؤنة قبل شهادتها فيه بشرط من ما يشترط في الرجال من امدان وغيرها سابقاً ولو شهد به بالزنا قبل فشهادته رافع نساء بالبكارة ودعى عنها التحلف في هذا الشهود قولان اقرهما التمسوت كاست الشهادة شرطاً في شيء فلو تناقدا عقداً ولا شاهد فيه صحح بمسواء كان نكاحاً او غيراً الا في الطلاق فلا يقع الامع شهادة عدلين ولا يثبت الشها

في لؤلؤ خباب الشهابا و فروعها

في النكاح والرجعة سبع **هـ** الاثر في جواز النكاح الشهادة على من له اهلية الشهادة وقبل لا يجزى على الاعيان قطعاً بل على الكفاية فان قام به غير سقط عنه بشرط ان يكون ذلك الغير ممن يقوم به الحجة وان لم يتم به غير تبين عليه اما الاطراف فاما ثمة وجوبه على الكفاية بما جاء فان قام به غير سقط عنه ولا تعين عليه الا اذا كان يكون الشهادة مضرة بضره او غير مستحق فلا يجزى عليها النكاح والحمل خالداً متغياً بالضرر ثم خافا من الاضرار سقط الادعاء عنها وقيل ان بكرة المؤمن ان تشهد للنكاح فالا عتبار لذلك بل من الاقامة في يادته منها وتده فبكونه كمن نفسه **الفصل الخامس في الواجب وفيه كس** بحثاً اذا حكم الحاكم ثم ظهر في الشهود ما يمنع القبول فان كان متجداً بعد الحكم لم يفلح وان كان سابقاً على اقامة الشهادة وخفي على الحاكم نقض الحكم **ب** او شهدوا له بحكم ثم ما قبل بحكمه حكم بشهادتهما لان الشاهد له على الاقامة وكذا لو كان حق الله كحد الزنا لم يحكم بنبأه على التحقيق الا في حد القذف والعصا والحكم للعاقب الا في ما لا يردون القطع ولو خذ ذلك بعد الحكم لم ينقض لو كان حداً لله تعالى حكم ونحو النسق قبل الاستيفاء لو بنو فان كان توفى او شهدا ثم جازا او عايناهما بشرط فيه البصر حكم بشهادتهما كما لو كانا سواء كان الشهود به حداً او غير **ج** لو شهدا من برئانه فان قبل الحكم فاقبل الشهود به اليها لم يحكم بشهادتهما **د** لو حكم الحاكم بشهادة الشاهد فقامت بينه بالجمع لم ينقض الحكم لا مكان تجدد الفسق بعد الحكم ولو شهدا به موقفاً فكان متأخراً فذلك وان كان منعهما على الشهادتين ففرض لو كان بعد الشهادة وقبل الحكم لم ينقض بل يحكم بالشهادة الا في حد الله ثم اذا نقض الحكم فان كان قلاً او جرماً فلا قود والدية في بيت المال ولو كان المباشر للقصاص هو الولي او كونه لا يضمن ان كان متداخلاً بحكم الحاكم وانه لو اشر بعد الحكم قبل الاذن ضمن باليمين بخلاف القصاص لو كان مضرراً فالشيخ رحمه الله ضمن الزامه يرجع به على المحكوم عليه مع بشاره وفيه نظر لاستقرار الضمان على المحكوم له سلفاً في ذلك **هـ** لو ثبتا ثم شهدوا بالزور فنقض الحكم واستعيد المال فان تعذر غرم الشهود لو كان قد ثبتت القصاص على الشهود وكما حكمهم حكم الشهود واذا رجعوا عن الشهادة واعترفوا بالعدوى الكذب لو اشر للولي القصاص اعترفوا بالزور وسقط الزمان عن الشهود وكان القصاص على الولي **و** الحق ان كان لا يضمن من كماله النكاح والعقود والعقوبات كالعصا من حد القذف لم يسمع الشهادة فيه لا بعد الدعوى ولا الشهادة على الاذن فلا يستوفى الا بعد طالبه وادنه وان كان له الله قمع كمن الزنا والركوة والكفاية لم ينقض الشهادة الى قبله **ز** لو شهدا ثم عتق عبد او امة ابتدا بيمينته انك سوا عتقتهما الشهود بيمينته ولم يصدقتهما فان كان عند الشاهد شهادة لا يمتنع فان كان صاحبها عالياً لم يجزى عليه الشاهد اذا قضا الا بقران بينا صاحبها وان لم يكن عالماً بما فان علم ان حقه ثبت بقران شهادته لم يجزى عليه غلامه وان لم يثبت حقه لا بشهادة موصيه بل بشاهدات يعرف صاحبها **ح** لو شهد عند الحاكم تبين لفظ الشهادة في الادام فيقولان شهدا بكذا وقال علم او عرف او ايقن واخبر عن علم او حواس **ط** لو شهدا مرة بالوصية بالمال ثبت الربع على ما تقدم ولو شهدا بالولادة لم يقبل ولو شهدا ثنتان بالوصية بالمال ثبت النصف على ما بيناه ولو شهدا رجل واحد في الحاقه بالمراة او بالمترين نظر وكذا البحث في ما يشهد بقبول شهادة الفناء في دار الزنا والطلقات **ي** ثبت الاعتبار بشهادة عدلين ولا ينفق الى ثالث **يا** بشرط في قبول الشهادة موافقها للدعوى المتبقي فاذا ادعى المدعى مع الحاكم دعواه ثم استشهد شاهدان فان اتفقا في الشهادة ووافقت شهادتهما ودعواه سمعها حكم بها وان خالف الشهادة الدعوى واختلفت الشهادتان طرهما **يب** لو شهدا ثنتان الا ربعه في الزنا انه زنى في هذا البيت وفي ذلك القدر وعلى هيئة مخصوصه وشهدا آخران بالزنا على غير تلك الهيئة او في غير ذلك الوقت او غير ذلك المكان سقطت الشهادة وطالما لمقر به وكذا كل شهادة على فعلين مثلاً ان شهدا ثنتان انه زنى بامراة واخران انه زنى باخرى ولو شهدا ثنتان انه زنى بها في زاوية بيت واخران انه زنى بها في زاوية منه اخرى حلتوا جميعاً للفرقة وسقطت الشهادة سواء تقاربت الزاويتان او تباعدتا **يج** بشرط في قبول الشهادة توافر الشاهدين على المعنى الواحد فان اختلفا من حيث حكم بشهادتهما وان اختلفا لفظاً مثل ان يقول احدهما انه غصب وشهدا لاخران انه انتزع قهراً ظناً اما لو اختلفا من حيث فانه لا يثبت بشهادتهما مثل ان يشهدا احدهما بالبيع وشهدا لاخر بالانذار بالبيع فانه امران مختلفان فان حلت مع احدهما ثبتت حلفه على الاخرين اذا كانت الشهادة على فعل واحد اختلف الشاهدان في ذلك

۲۱۳ والاؤں کے لئے
ولا یحب فی

ثم ما قبل ان يكتب
بعد الموت وحكم فو
ثم تقابل انك
بشهادتها

المشركون
المشركون
مكثت المين باقية عازلة
والفرض على المشركين
للمؤمنين

حَقًّا
 لَا أَوْفَى بِمَقْتَدِرِ
 كَالْوَقْفِ عَلَى الْقَفْرِ
 الْمَاجِدِ الْمُنْجِبِ
 أَوْضَعُهُ شَيْءٌ
 زَلْزَلُو
 كَانَ

کتاب الشہادۃ

او مكانه او صفته بل على تناثر الفعلين لم يكمل شهادتهما مثل ان يشهدا احدهما انه عصبه نارا او يوم السبت يشهد الاخر انه عصبه نارا
او الحجة او يشهدا احدهما انه عصبه نارا في المذابو يشهد الاخر انه عصبه في السوا ويشهدا احدهما انه عصبه نارا ومصريا
ويشهد الاخر انه عصبه نارا فيلذلك لان الفعلين متناثران ولم يشهدا بكل واحد منهما شيئا فلو شهدا بكل فعل شاهدان
في المكان والزمان والقصة ثبتا جميعا بنهاية اليقينة العائدة لكل واحد منهما بحيث لو انفرقت ثبتت الحق وشهادة الاخرى لا تضع
لا مكان الجمع بينهما الا ان يحصل التعارض ما بان يكون الفعل ما لا يمكن تكرره كقتل رجل بعينه فتعارض البيهقي العلما بكذب احدهما
او بان يحصل التناقض في الفعل مثل ان يشهدا ثثان انه سرق وقت الزوال كبتا ايضا في موضع كذا وشهدا ثثان انه سرق في ذلك الوقت
بعينه كبتا اسوي موضع اخر لا يمكن حصولهما دفعة فان ادعى الامر من التناقضين لم يقبل دعوا ولا يصح عديته وان ادعى احدهما
ثبته ما ادعاه ولو شهدا ثثان انه سرق مع الزوال كبتا اسود وشهدا آخر انه سرق مع الزوال كبتا ايضا وشهدا ثثان انه سرق فهذا
الكبتا غدوة وشهدا آخر انه سرق غدا لا يمكن ان يبرق عند الزوال كبتين ايضا واسود فثبت لكل بنية باحدهما ويمكن
ان يبرق كبتا غدوة ثم يدعو الى صاحبه وغيره فيسرق غدا فان ادعاها الشهود اثبتا له في الصورة الاولى وفي الصورة الثانية الكبتا
المشهوره حينئذ يجمع الشهود نحو احد الكبتين ثبت له ولم يثبت له الاخر فبر لو شهدا احدهما انه سرق شيئا وشهدا الاخر انه
سرق شيئا لم يثبت لكن له ان يحلف مع احدهما ومع كل واحد منهما فان حلف مع احدهما ثبت له الغرمه فحلف عليه ان حلف مع كل
واحد منهما ثبت له نارا والدمه ولا يثبت القطع لان الحد لا يثبت باليمين ولو شهدا ثثان انه سرق ثوبا ايضا غدوة وشهدا
انه سرق بعينه على وجهه لا يمكن الجمع بينهما ثبت التعارض فيسقط القطع للشبهة ولا يسقط الغرمه فبر لو شهدا احدهما انه باع هذا
الثوب منه بدينار وشهدا الاخر انه باعه منه في ذلك الوقت بدينارين لم يثبتا او كان له المطالبة بايهما شاء مع اليمين ولا تعارض
لان التعارض مما يكون بين البيهقيين الكاملين ولو شهد له مع كل واحدنا هذا آخر ثم ثبت له دينار وكذا لو شهدا احدهما انه
باع اليوم وشهدا الاخر انه باع عايس فثبتا وشهدا احدهما انه طلقها امس بمحض من شاهد وشهدا الاخر انه طلقها اليوم بمحض من شاهد
لم يكمل الشهادة لان كل واحد من البيهقيين الطلاق لم يشهد به الا واحد فكان كما لو شهدا بالعتب وقنين ويحمل القبول لان المشهور
به شيء واحد يجوز ان يثامر بمداخرى فيكون واحدا فاختلافا في الوقت ليس باختلاف فيه والاول اقرب فبر لو شهدا احدهما
انه اقرب قبل او ذين او عصبه بغيره يوم الخميس ويشهد الاخر انه اقرب قبل بعينه يوم السبت ككوفة فان لم يشارضا كملت الشهادة
وثبت المقر به ولد تعا وضا بان يكون الزمان واحدا مع تنا عدلا يمكنه او يكون مختلفا ولا يفي الزمانا المختلف بينهما للسفر من اجل المكان
الى اخر لم يكمل وحلف مع احدهما مبنيا لاثبات حقه وكذا لو شهدا احدهما انه اقرب عنده بانه قتل يوم الخميس وشهد الاخر انه اقرب عنده
انه قتل يوم الجمعة فان التعارض متحقق كما لو شهدا احدهما انه اقرب عنده انه عصبه ثوبا وشهدا الاخر انه اقرب عنده انه عصبه نارا او
كذا لو شهدا احدهما بالقتل غدوة والاخر عشيبة او بالقتل كذلك لم يحكم بشهادتهما لاثبات الشهادة على فعلين صحيح لو شهدا احدهما
بالاخر او بالف والآخر باليمين ثبت الالف بخلاف الاخر باضمال اليمين ولو شهدا بكل واحدنا هذا ثبت الالف لشهادة الجميع الالف
على الاخرى لشهادة اثنين وكل وكذا لو شهدا احدهما ان سرق ثوبا فثبت له دينار وشهدا الاخر انه سرقه وقبضته نارا وان ثبت له دينار
بشهادتهما والاخر بالشاهد واليمين ولو شهدا بكل صورة شاهد ثبت له دينار وشهادة الجميع الاخر بشاهد يمين لو شهدا احدهما
انه اقرب بالرياسة والاخر انه اقرب بالجمعة قبل لانه اخبار عن شيء واحد وكذا لو شهدا احدهما انه اقرب دينار يوم الخميس بدينار والاخر
انه اقرب يوم الجمعة بدينار وكذا لو شهدا احدهما انه اقرب قتل او عصبه كذا يوم الخميس بدينار وشهد الاخر انه اقرب قتل او عصبه كذا
يوم الجمعة بدينار قبل لان القرية واحد وقد شهدا ثثان بالامر وبصلة شهادتهما كما لو كان الاقرار بهما واحدا فان جميع الشهود
لشهادتهم الشهادة متعد ومجوز فالو كان الاقرار بفعلين مختلفين مثل ان يقول احدهما انه شهد انه اقرب قتل يوم الخميس وقال الا
اشهد انه اقرب قتل يوم الجمعة وقال احدهما اشهد انه اقرب قتل بالرياسة وقال الاخر اشهد انه اقرب قتل بالجمعة فان الشهادتين
غير كاملة وكذا لو شهدا احدهما انه تزوجها امس وشهدا الاخر تزوجها اليوم لم يثبت الشهادة ك لو شهدا احدهما انه عصبه هذا
العبد وشهد الاخر انه اقرب عصبه لم يكمل الشهادة ولو شهدا احدهما انه عصبه هذا العبد من زيدا وانه اقرب عصبه وشهد الاخر انه
ملك فثبت له بكل شهادتهما كما لو شهدا احدهما بالاقرار بالف والاخر بالامتنان باليمين ثبت الالف لشهادتهما على ما تقدم هذا ان اختلف

في الشهادة على الشاهد وشروطها

٢١٥

ويستحقها

بشروطه

الشهادة ولم يختلف الا في انما اختلفت بان يشهد احدهما بالف من قهره ثم هذا الاخر بخمس مائة من ثمن مبيع او يشهد
 بالف من قهره الاخر بخمس مائة من ثمن مبيع احدهما بالف من قهره ثم هذا الاخر بخمس مائة من ثمن مبيع او يشهد
 ولو شهد له شاهدان فاشهدا اثنان بخمس مائة من ثمن مبيع احدهما بالف من قهره ثم هذا الاخر بخمس مائة من ثمن مبيع او يشهد
 اختلفت الاشياء او الصفا وجب التحقق لم يدخل احدهما في الاخر كـ لو انكر العكس ان يكون شاهدا ثم شهد بعد ذلك وقال كنت
 فيها قبلت شاهدا ثم لا يجرى ان يكون قد شهدا مع غيره فلا يشهد به عند فلا يكذب مع امكان صدقه **حج** لو ادعى فطلب الحاكم منه
 فقال لا بدني ثم انى بعد ذلك لئلا يشهد به الا في قبول الجواز ان يشهد او يكون الشاهد قد سمع اقربا له وصاحب الحق لا يعلم
 ومجمل الفصل هو عند السماع ان كان الاشهاد قد تولي بنفسه لانه اكد بها والقبول ان تولاه وكبله وشهد من غير علم وكذا البحت
 او قال كل بينة كزور ما لو قال لا اعلم ان في بينة ثم اعاد البينة سمعت منه قطعا **ك** لو اختلف في الشهادة هل هي موصوفة ام لا
 وافضل في العار وكما لطبيب يفتيها لم يكف الوحد كذا لو اختلف في مرض لا يفرق الا اطباء او في الدابة الذي لا يفرق الا
 كملوا شهد بالف فطلب صاحب الحق ان يشهد له بانه شاهد لا يفرق جواز ذلك لان الاخر لا يفرق الا اعترافا بالـ
حج يجوز ان يشهد الا لسان على مبيع وان لم يفرقه ولا عرف حدوده ولا موضعه اذا عرفنا لسانا بذلك ويكون شاهدا
 على اقرباها بوصد المبيع **الفصل الثاني** في الشهادة على الشهادة وفيه **حج** ما يقبل الشهادة على الشهادة
 في حقوق الناس سواء كانت عقوبة كالقصاص وغير عقوبة كالطلاق والغصب والعتق والنسب وما لا كالقرض والدين
 الفراض وعقود المعاوضة كالبيع والاحارة والصلح او ما لا يطلع عليه لرجاء خالبا كسبوا النساء والولادة والاستهلال
 ولا يقبل في الحدود مطلقا سواء كانت لله ثم محضا كحد الزنا والواط والحق او مشركا كالعتق وحد السرقة على خلاف
 فتمت **باب** لا يجوز حمل الشهادة الا اذا قال الشاهد شهد على شاهدا وقد شهد بين يديهما كقول الشاهد ان شهد على شاهدا
 وان لم يشهد به وقال في غير مجلس القضاء لقيل ان على ان حو كذا وانا شاهدي بسبب كما مثل ثمن مبيع او در خيانة او غير ذلك
 فنه جواز شهادة الفرع اشكال ما لو لم يذكر شاهدا الاصل السبق في ليس للفرع ان يشهد قطعا لان الاشياء هل في غير مجلس
 المحكم ولو سمعه يقول شهد ان فلان كذا شهادة مشبوهة عندك لانها فيها فالفرع جواز الشهادة على شاهده ولو كان
 بستر على شاهد الاخر ما لو قال انا اشهد بكذا فليس للشاهد ان يتحمل الجواز او اذ **حج** اذا قال شاهد الاصل
 على شاهدا في بينة اشهد بكذا كان اعلى مراتب الاستعلاء والفرع ان يقول شهد على شاهدا ولو سمعه يشهد عند الحاكم
 ليس للفرع ان يقول شهد بل يقول شهد ان فلان شاهد عند الحاكم بكذا او اشهد ان فلان شاهد بكذا بسبب كما في بحت يشهد على
 شاهدا هذان اما لمراد اثبات شهادة الاصل وانما يتحقق بان يشهد ولو شهد اثنان على كل واحد من شاهدا الاصل جاز وكذا لو شهد
 اثنان على شاهد الاصل واحد الاثني وثلاث على شهادة الاصل الاخر لو شهد شاهدان وهو مع آخر على شهادة الاصل او شهد
 اثنان على شهادة رجل واحد اثنان او شهد على شاهدين اربع نساء فيما يقبل فيه شهادة النساء صفقات ولو شهد واحد فرع على
 اصل وشهدا آخر غير الاول على شهادة اصل آخر لم يقبل ولا يشترط ان يشهد على شاهد الاصل اربعة بحيث يكون الاثنان على
 احدهما مغايرين للاثنين على الآخر بل يجوز ان يشهد اثنان على الاصلين بحيث يكون كل واحد من الاثنين يشهد لكل واحد
 من الاصلين ولو شهدا بحق شاهدا اصل وشاهد فرع يشهدان على اصل آخر جاز **ك** انما يقبل شهادة الفرع بشرط ثلثة
الاول قلد شهادة الاصل ما يثبت او يثبت او خوف من سلطان او غيره او غيبة ولو تمكن شاهد الاصل من
 الحصول لسمع شهادة الفرع ولا تقبل بل الغيبة بل ضابطا اعتبار المشقة على شاهد الاصل في حضوره ولا يشترط منافرة القصر
الثاني ان يتحقق شرط الشهادة من العدالة وغيرها او كل واحد من شهود الاصل والفرع ولو عدل شهود الفرع شهود
 الاصل جاز وان لم يشهدا بعد التماسا ايضا لكن يتولى الحاكم ذلك فان عرف عدلتهما حكم ولا يبحث عنهما ولا بد من ثلثة
 هذا الشرط وجوب العدالة في الجميع الى نقصاء الحكم وبغيره منها عدل الشاهد الاصل عند الاستدلال وان لم يكن وقت الحكم
 واستمر لها الى وقت الحكم فلو طوى الفسق والردة او العداوة على هذا الاصل مشع شاهدا للفرع وكذا طوى البيوت للشهود
 عليه يمنع طرانا المعنى فيها بشرط فيه الروية ولو كانت شهود الاصل والفرع لم يمنع بحكمه وكذا لو كانت شهود الاصل قبل او

فثبوت
 الاولى والثانية
 منها ان يسمع شهادتهما
 لا عند الحاكم

منه
 جماعة بان يشهد
 الاثبات على
 شهادة كل واحد
 منهم او شهدا اثنان على

احكام رجوع الشهور وبعضهم

٢١٧

لأنه واجب عليه
فجيب عليها ضمانا وفاقا
بعض من المثل في المثل
مع الدخول لأنها التلغا البضع
عليه
تدفع
بالرجوع
نعم

عليها وليس كذلك إذا كان قبل الغرض لا يلزمه إلا ما ضاع فلهذا رجع بالنصف عليها قال وهذا أقوى وصح في هذه المسئلة استحسان
من شاء من كون الرجوع إنما يثبت على الشاهدتين بلفظيهما ووجه نصف المهر قبل الدخول والمهر بعد الدخول من الزوج شيئا من
طلق أو يطلق والخاصة بينهما بالطلاق قبل الدخول لم ينفك المهر لأنه واجب عليه بالعقد بعد الدخول لم ينفك المهر لأنه
وفي منه بالدخول إنما التلغا بينهما البضع عليه نصف قبل الدخول لأنه إنما ملك نصف البضع ولهذا إنما يجب عليه نصف المهر بعد
ما ذكرناه أو لا من ضمن نصف المستحق كان قبل الدخول لأنها الزناه للزوج بشفاعة ما عليه وكان بعض من القوط بالزوة والبضع
من قبلها وهذا الضمن إن كان قبل الدخول لأن المهر غير رابط بشيئا والبضع غير منقوض فأنها لو أوفدت أو أسلمت وقتلت نفسها أو فسخت
نكاحها قبل الدخول بضع من ينفع به نكاحها لم يغير شيئا وهذا هو الأقوى عندنا في لو شهد على امرأة بنكاح فحكم به الحاكم
ثم رجعا فان طلقتا الزوج قبل دخوله بها لم يغير شيئا لأنها لم يزوجا عليها شيئا وإن دخل بها وكان المهر قبله لم يغير شيئا وأكثر من ذلك
إلينا فلا شيء عليها لأنها أخذت عوض ما فوته عليها وإن كان زوجه فعلها ما يبينها وإن لم يصل إليها فعلها ضامما مهر ضلها لا دعوى
ما فوته عليها في لو شهدا بعتق عبدا أو امرأة فحكم به الحاكم ثم رجعا ضامما القهر سواء شهدا أو أخطأ لأنها التلغا بشفاعة ما فوته
شهدا بكنائنه عبدا ثم رجعا فان عجز زوجه في الرق فلا شيء عليها ويحتمل أن يقال عليها ضامما الجرة مائة الجيرة إن ثبت من أن ذلك في عتق
فألو كبر الرجوع بجميع القهر لأن ما أراه كان من كسبه لا من كسبه السيد لو طلق بغيرها قبل انكشاف المال فلو كبره بغيرها ما يكن
تضمنه شيئا ومكاتبها لو شهدا بالأسيد دامت ثم رجعا فان رجعا بغيرها بوجع عليها بما قصها الشهاد من قهرها وإن شهدا بطلاق
فألو كبره لا يرجع بشيئ من قلنا بالرجوع فيها أو رجعا بعد الدخول لأنه قد كان متمكنا من تلاق في ما شهدا به بالرجوع فالبديهي
حاصلنا ختار لو شهدا بما لا ثم رجعا بعد التحكيم ما شهدا به للحكم عليه لا يرجع به على الحكم له سواء كان المال قاتلا
أو تالفا لأنها لا يبيته بينه ضمان وبين ملكه فلزمها ولا سيما سبيلنا ثلاث شهادة الزوجه وضمانا وهو أحد قولي الشيخ وهو
آخرها بغيرها إن كان المال تالفا وإن كان باقيا بعينه ذه على صاحبها بغيرها شيئا أجماعا ولو رجعا أو أحدهما قبل الحكم بطلت
الشهادة ولم يغيرها شيئا أجماعا ولو رجعا بعد الحكم قبل الاستيفاء فالحكم كما لو رجعا بعد الاستيفاء لا ينقض الحكم بل يتوفى للحكم
المال من المحكوم عليه يرجع المحكوم عليه بما عزمه على الشاهدتين ولو أصح المحكوم عليه المحكوم له عن الحق لثابت بالشاهدتين
رجع المحكوم عليه على الشاهدتين بالامتناع فلا يرجع المحكوم له على الشاهدتين بشيئ ولو رجع الشاهدتين وحدهما
بحكم الحاكم إن كان رجوعه قبل الحكم فإن رجع بعد الحكم قبل الاستيفاء في آخره لم يتوفى الحاكم وإن رجع بعد الاستيفاء لم يرد حكم
أقراره وحده فإن أقر بما يوجب القصاص من وجهين وجب عليه أن أقر بالخطأ وجب عليه نصيبه من الدية وإن كان ما لا عزمه فبطلت
الشهادة أكثر من اثنتين في الحقوق المالية والقصاص وإن ثبت من وجهين في الزنا فخرج الزنا قبل الحكم والاستيفاء لم يمنع ذلك
الحكم والاستيفاء وإن رجع بعد الاستيفاء أو بعد الحكم خاصة ضمن نصيبه محتمل على الرجوع فعلى الأول لو شهدا بقتل القاص
فخرج واحد منهم فإن قال قائل نص من ورد عليه لولى ثلثة أرباع الدية وإن قال أخطأ أعز مبيع الدية فإن رجع اثنا
لزمهما النصف وإن رجع ثلثة لزمهم ثلثة الأرباع وإن شهدا بالزنا فخرج واحد من الشاهدين لزمهم ثلثة الأرباع وإن رجع ثلثان ضمنا الثلث على
قول الثاني لا ضامما عليهما ولو بوجع ثلثة ضلهم ربع الدية وإن رجع أربعة ضلهم النصف وإن رجع خمسة ضلهم ثلثة الأرباع وإن
رجع الستة ضل كل واحد السدس ولو شهد ثلثة بالمال فخرج أحدهم فعلى قول الأول ضمن الثلث على لثالثه لا شيء عليه ولا
خلاف أنه لو رجعوا بثلثة لزمهم ثلثة الأرباع الثلاثة دفعة فإن كل واحد بغيره الثلث ولو حكم بشفاعة رجلين فخرج أحدهما
ضمن النصف ولو رجعا امرأة ضمن الزوج ولو رجعا جميع ضمن الرجل النصف كل امرأة الزوج ولو شهد رجل عشرة زوجه فخرجوا
جميع ضمن الرجل السدس وكل امرأة نصف السدس ولو رجع الرجل خاصة ضمن السدس على الأول وعلى الثاني النصف ولو رجع
من النسوة خاصة فعلى الأول عليهن بقدر نصيبتهن من الشهادة ولو رجعا جميع فعلى الثلث لا شيء عليهن ولو شهد أربعة ببيع
فحكم الحاكم ثم رجع واحد من مائة وآخر من مائة والثالث عن ثمانية والرابع عن أربع مائة فعلى الأول على كل واحد مائة رجعت
فعلى الأول خمت وعشرون وعلى الثاني خمس وتسعون وعلى الرابع مائة ولا عراف كل منهم بغيره ربع مائة رجعت
وعلى الثاني يلزم الرابع عن ثمانية وأربع مائة فحتمل أن الماتين للرجع عن ثمانية وأربع مائة فلو شهدا ببيع مائة وأربع مائة

وليس يجوز أن رجعا أو
أحدهما قبل الحكم بطلت الشهادة
ولم يغيرها شيئا

كتاب الشهادة

بالاحصاء فرج ثم رجوا اجمع ضمير الجمع الفاعل حصل بجمع الشهادتين فيجب ان يجمع على اجمع كما اوشهدنا اجمع بالزنا وهذا
 يؤخذ على هذا الوجه او يكون على شهود الزنا النصف في على شهود الاحصاء النصف فيبطل لانها حتما لكل حزب ضد ويحتمل
 سقوط الضمان من شهود الاحصاء لانهم شهدوا باقرار دور السبب للقتل انما هو الزنا فمن شهوده خاصة وشهوده
 او سبب الزنا وان كان منهم بالاحصاء ثم رجوا بعد الرجوع عن الشهادة بين فان قلنا بالشرك بين شهود الزنا والاحصاء يحتمل ان يكون
 على شاهد الاحصاء الثلثان ثلث شهادته الزنا وثلث بالاحصاء وعلى الاخرين الثلث على التقدير الاول وعلى الثاني يجمع على ثلث
 الاحصاء نصف لثبته بشهادة الاحصاء لانها حرة في ربع شهادته الزنا وعلى الاخرين ربع آخر ويحتمل جوع نصف لثبته على شاهد
 الاحصاء بالشهادتين معا والنصف على الاخرين بشهادة الزنا لان الدية تقسط على عدلين الزنا لا على قدر الجناية كما لو جرحه لعدله
 جرحا واخر جرحا من غير الجمع بيب لو شهدا بالسرقة فقطع الشهود عليه ثم رجعا فان قالوا وهذا غرر فادعوا اليه البعدان قالوا
 نعمنا فلما لم يقطعها وقد دبر يد عليها وقطع يد واحد يورد الاخر نصف من البعد على المقطوع ولو قالوا او هذا راي آخر قالوا
 ان السارق هذا غرر وبه يرد الاول فلم يقبل قولهما على الثاني لعدم ضبطها **ج** لو شهدا انه اعتق هذا العبد على ثلث ما دبر
 وفيه العبدان ثلثان فحكم الحاكم بشهادتهما ثم رجعا رجوع المولى على شاهد من بمثابة لانهما ثلثا ما الغنم ورجع الضامن بالثالث
 الم شهدا بضامنها وكذا لو شهدا بطلاق امة على رجل قبل الدخول على مائة ونصف المسمى ما ثلثان غرر الزنا ما نزل لانها فوكا
 بشهادتهما المبرج عنها ولو شهدا على رجل بتركاح امة بصله صديق وشهدا ان بدخولهما ثم رجعا اجمع بعد الحكم بالصدق احتل
 وجوز القضا اجمع على ثلثا بتركاح لانها الزنا المسمى وجوز نصفه عليها والنصف الاخر على ثلثا بالدخول لانها فوكا
 التركاح اوجبا فحسم بينهما ربا عا ونوشدهج بالطلاق شاهدان رجعا لم يلزمها شي لانها لم تبلغها عليه شي بدعيه لا اوجبا عليه
 فليس بواجب بل لو شهدا شاهد افرع على شاهد اكل فحكم الحاكم بشهادتهما ثم رجعا شاهد افرع الضرع ضمنا ويحتمل
 عند الضمان شهادته رجوعهما شاهد الاصل ولورجع شاهد الاصل كعدلهما الزنا الضمان بغير شهادتهما وهذا اعتبرنا بقولهما ويحتمل
 عند الضمان لان الحكم يتعلق بشهادة شاهد افرع لانها جلا شاهد الاصل منها فادعوا بغير شاهد الاصل ضامنا لعدلهما فحكم بشهادتهما
 والاول افرع لو حكم الحاكم بشهادة شاهد افرع عليها ولم يرجع شاهد الاصل لكن كذا شاهد افرع في الشهادة عليها او قال لا تمنع لانهما
 بذلك لم ينقض الحكم ولم يتعلق الضمان باحد بخلاف ما لو رجع شاهد الاصل بان قال اشهدنا خطأ او تعذرا التزوير **د** لو حكم الحاكم
 بشهادة رجل بين فرج الشاهد اخلل بالانصف عليه لانه حجة المدعي واجبا بجمع لان اليقين قول المحض ليس حجة على خصمه
 وانما هي حجة الحكم فحجت مجرأها طلبة الحكم بالحكم وكان كونهما حجة انما يحصل بشهادة الشاهد وهذا لم يجر بقدرها على الشهادة
 بل لو شهدا بغيره بين اثنين فحكم الحاكم ثم رجع المرفوع عنهما ما شهدا به الشاهد الا ان الحكم ثبت بما وهل يجزيان مجرأها شاهد الاصل
 لو رجعا في تضمنين الجمع ومجرأها شاهد الواحد فضمنا النصف فيه نظرا ما لو انكر المرفوعان الغريب عند الشاهد من فلا ضمان
 لو شهدا ثلثا وركاها اثنان فحكم الحاكم ثم رجع المرفعان ضمنا ما حكم به الحاكم وهل يجزيان الجمع والنصف ضامنا لبقوى المرفعين ولو
 رجع ضمنا احد ما بعد نصيبه يحتمل عدم الرجوع اذا امكن التقدير بعد الرجوع بغيرها وكذا في الغريب **ج** اذا رجعا عن الشهادة
 بعد الحكم وقالوا تعذرا وجب عليها الفضا في القتل والجرح ولا تنزيه ولو كانت الشهادة بمال عتقوا او غرروا ويحتمل عدم الغرر لان
 رجوعهم ثبوت ولو قالوا خطأ فامروا بغيره وادعوا **ط** لو انكرنا شاهد الشهادة عند الحاكم الغرر لم يضر ما شكا ولو انكرنا الشاهد
 عند المقطوع غرر لان الرجوع ولو رجعا ضمنوا في الخابن ولا يضر الحاكم الغرر لان الاصل صحة حكمه ولو رجع الحاكم عن حكمه بعد
 الاستيفاء لزمه الضمان سواء اعترف بالبعد في الحكم بالباطل او بالخطأ وسواء كان منه ذكرا او لم يكن اما لو ثبت خطأه في الحكم
 بالقضاء من القتل فان الضمان على يدنا **ك** حكم الحاكم بجمع للشهادة فان كانت محقة نفذ الحكم باطنا وظاهرا والاشد
 ظاهرا ولا يسلح الشهود له ما يحكم به الحاكم مع علمه بالغلط ويباح له مع العلم بصحة الشهادة او الجهل بها **كا** اذا حكم بشهادة
 اثنين في قطع او قتل او فساد ذلك ثم ظهر كفرهما او فقههما لم يجز على الشاهد من ضمنا بخلاف الرجوع عن الشهادة فان الرجوع في
 مكذبه وضمن الحاكم بحكمه بشهادة من لا يجوز شهادته ولا ضامن لانه مخفى ويحتمل الدية ومخاطبها ببيت المال لانه تأييد عن المسلمين
 ووكيلهم خطأ الوكيل في حق موكله عليه لا يجز على غاقله الامام وسواء تولى الحاكم ذلك بنفسه او من تولا وان كان المولى لا يملك

ولو شهدا بغيره بين اثنين فحكم الحاكم ثم رجع المرفوع عنهما ما شهدا به الشاهد الا ان الحكم ثبت بما وهل يجزيان مجرأها شاهد الاصل

كتاب النكاح

٢٠

والأكره

على ان يأسقط النكاح لا كراهة تحقق في طرف الزوجة وفي تحققه في طرف الرجل اشكال الغرض الشؤن لان الشؤن بيننا العقل والعقل
 منه من منع الانتشار وثبت للمكرهه على الواطى بهر مثلنا ما لا يورط على جارية شريكة بينه وبين غيره فان نوهما لحل فلا حرج
 وان كان عالما بالتحريم سقط عنه بعد رخصته بغيره بغيره ولو اشترى امرأته من الرضاع ففي العتق قولان فان قلنا
 بالعدم لم ينجح له وطءها فان وطئ مع الشبهة فلا حد وان وطئ مع علمه بالتحريم وجب الحد كذا لو اشترى من غيبق عليه ولو وطئ بها
 غير متبرئة منه حد مع العلم بالتحريم لا مع الشبهة **الاحصاء** الذي يجزى الرجم انما يتحقق للبائع العاقل الحر الواطى المخرج
 مملوك بالعقد النائم الصغير او المملوك المذكر بحيث ينفذ واعليه روح فالبلوغ شرطه اجماعا فلو وطئ الصغير وجب له رجم ولو كان
 ولما العقل فالدخول خاره الشبهة فلو وطئ المجنون ذوجه ثم عقل كان محصنا ولو وطئ المجنون عاقلة وجب عليه الحد
 وكذا لو كان او غيره جند او محقق غلقة الشبهة شرط اجماعا فلو وطئ العبد ثم اعتق لم يكن محصنا حتى يطأ في حال حرة سواء كان متحررا
 او اشترى ولو وطئ بغيره فلو عقدا للبائع العاقل الحر على امرأة ولم يدخل بها ثم ذنى لم يكن محصنا ولا رجم عليه ودوام العقد شرط
 فلو وطئ متعاقبا لم يكن محصنا او ملكا يمين نقصان كذا لو ذنى وطئ ذوجه او مملوكه ثم غاب بحيث لا يمكن من العتق
 والرواح خرج عن الاحصاء اما لو غاب دون ذلك بحيث يمكن من العتق والرواح فانه محصن ولو كان حاضرا في بلد ما الا انه يورط
 فيه بالحكم شبهة لم يكن محصنا ولا بد من كونه العقد صحيحا فلو وطئ نكاح فاسد لم يكن محصنا **احصاء المرأة** كاحصاء الرجل
 سواء لكن بشرط طهرها كمال العقل اجماعا فلا رجم ولا حد على مجنونة ذنى بها عاقل حال جنونها وان كانت محصنة **الاحصاء**
 الاسلام في الاحصاء فالزوجة محصنة ولو كانت زوجة المسلم ذميمة محصنة معا **ط** لو طلق ذميمة بائنا خرجت عن الاحصاء
 وكذا الزوج ولو راجع النكاح لم يجز له الرجم الا بعد الوطى في الرجعة ولو اعتق المملوك او المكاتب لم يجز له الرجم الا بعد
 بعد العتق ولو طلق الرجل زوجته رجعا لم يجز له من الاحصاء فان زوجته بغير طهارة بالتحريم كان عليها الحد كما وكذا الزوج
 ان علم بالتحريم والعلة ولو حمل احدهما فلا حد ولو علم احدهما خاصة اخص بالحد دون الجاهل وقيل دعوى بها لانه من اجماع
 الامكان في المرتدان كان عن فطرة خرج الاحصاء بالتحريم الزوج عليه مؤثرا وان كان عن غير فطرة لم يخرج عن الاحصاء
 رجعه الى زوجته بالعود الى الاسلام في العدة فواسم بعد ذلك كان محصنا ولو نقض الله العهد ولمحى بدار الحرب بطل احصاء
 ضيق استرقى ثم اعتق خرج عن الاحصاء **يا** اوزن ولد ذوجه لهما ولد فقال ما وطئها لم يرم ولم يحد ولان
 زوج فانكسر وطئه لهما لم يثبت احصاءه الا ان الولد يلحق بامكان الوطى والاحصاء يعتبر فيه تحققه قطعا واذا شهد بینه
 لاحصاء بالدخول كفى فلا ينفرد اى لفظ النكاح معناه والمباذنة لان يشترط عليها الدخول بالخولة ولو قال لا مابعدها او وطئها
 او ما اشبهه ثبت الاحصاء بدين نائرها وسها واثاها واصاها لاحتمال غير الوطى **باب** لو جلد الزاني على انه بكسر فبان محصنا
 رجم الا ان يتوب **باب** اذا ادعى الواطى او الموطوءة الزوجه سقط الحد لا بكنت المدعى بینه ولا بئنا وكذا لو ادعى ما
 يصح شبهة بالنسبة اليه والاعني يتحد كذا كما لا فان ادعى الشبهة قبل مع الاحتمال **الفصل الثاني** فيما ثبت له
 وهو قسما **الاول** البينة وفيه **باب** بجمعا انما يثبت الزنا بامركن البينة والافراد بشرط في البينة شهادة اربعة
 رجال فيجب صفة رجم بشرط الاحصاء والجلد مع عدمه وكذا لو شهد به ثلثة رجال امرأتان ولو شهد به رجلان وزرع وثبوت
 الزنا فلم يجز لرجم بل الجلد وان كان الزاني محصنا ولو شهد رجلان شفاء فزاد لم يثبت وجب عليهم حد الفرقة ولا يثبت ثبوت
 الشفاء منفردين ولا يحدون الاربع من الرجال والخمسة من النساء في الشهادة **باب** بشرط في الشهود اتفاقهم في
 الشهادة بالمعاني لا بالاسم الفرقة كالميل في الكلمة فلو شهد بعض بالمعاني وبعض لا بما حدوا لجمع للفرقة وكذا لو شهدوا بالزنى
 لم يثبت الا بالاسم حد والفرقة ولا حد على الشهود عليه نعم لو شهدوا بالزنا بل شهدوا بالمصاحبة او المعانقة او الاصابة فبادوا
 الفرقة معقت شهادتهم ووجب على الشهود عليه الفرقة **باب** بشرط في شهادتهم بالزنا ان يقولوا وطئها من غير عقد ولا شبهة
 عقد ولا ملك وكفى ان يقولوا الا فم يمينه سبب التحليل ولا بشرط في شهادتهم العلم بالثبوت بشرط اتفاق الشهود في القول
 الواحد الزنا الواحد المكان الواحد ولو شهد بعض الوطى في الزنا او في ضمة الهاء او ذنبا وبنه معتبه وشهدا بالاقون بحد في ذلك
 لم يثبت حدوا لجمع للفرقة ولو شهدا ثلثة انهم اكرهها واخران بالما وعده سقط الحد منها ولم يثبت على الزاني وجبان احدا

شاه

ما يثبت الزنا بالبينة

في الفرقة

في بيان النكاح في الاقرار

٢٢١

اشهاد

في بيان النكاح في الاقرار

مكات

في بيان النكاح في الاقرار

في بيان النكاح في الاقرار

السقوط لعدم كمال البينة على فعل واحد وان فعل الاطراف غير فعل المكرهه فيها خلاصه ولم يكره على كل واحد من فعلين بل على
 الخلاصه في الاربعه على بناء والاختلاف في انما هو فعلها الاصل لو شهد اثنان في الزنا في زاوية بيت وشهد اثنان بالزنا في زاوية
 اخرى لم يثبت الزنا على ما قلناه سواء تباعدت الزمان او تقاربوا وكذا لو اختلفا في الزنا الدقار والمباعد ولو شهدا من رجلين
 فبعض ابيض واخران في ابيض واثنان في ابيض في ثوبين كان الشهاده اشكال **هـ** بشرط اقامتهم للشهاده وفيه
 واجتماعهم لادانها ولو شهد بعض قبل مجي الباقين حذوا المقدف ولم ينظر تمام الشهاده لانه لا مانع في حذوهم لستحسانا كما تفرق
 الشهود في الاقامه بعد الاجتماع وليس واجبا ولا بشرط اجتماعهم حال مجيهم فلو جاءوا منفردين واحدا بعد واحد اجتمعوا في
 مجلس واحد ثم قاموا بالشهاده ثبت الزنا **و** لا يفلح تقادم الزنا في الشهاده فلو شهدوا بزنا قديم وجب الحد وكذا الاقرار
 بالقديم بوجوب الحد ولا يسقط الحد اذا شهدوا بالزنا فصدقه الشهود عليه لواقعة او دون الاربع لو منع ذلك سماع البيند
 العمل بها ولو تمت البينة عليه اقر على نفسه اقرارا ثم رجع عن اقراره لم يسقط عنه الحد بوجوه وكذا لا يسقط الشهاده بحد
 ولو شهد شاهدان اعترف هو مرتين لم تكمل البينة ولم يجب الحد في لو اقر قبل قيام البينة سقط عنه الحد ولو اقر بعد قيامها
 لم يسقط حله اكان او كجا ولو اقر بعد الاقرار بخبر لا فاما بين اقامته للحد عليه عدها رجلا كانا فعلا ولو اقر بما بوجوب الح
 ثم انكر سقط الزحم ولو انكر حله اعترف به غير الزحم لم يسقط بالانكار **ح** لو شهد الاربعه ثم غابوا او ماتوا حكم الحاكم
 اقام الحد بوجوب الشهاده بالحد من غير مدع وبشرط ثبوت شهد بالزنا عدا الاقارنه اذا اقر كل شهود الزنا وجب عليهم الحد وكذا لو اقر
 اربعة غير زوجين كالعم والعمه والعمه والعمه ولو جمع واحد منهم من الشهاده حذوا **د** لو جمعوا اجمع حذوا
 ولو شهدوا اربعة بالزنا قبل اقامه البينة اقر اربعة فبوجوه بخلافه الح في حد الشهود فلو كان الاقرار بالسقوط لكان
 المضاعف مع احتمال صدقهم لا مكان عمود البينة بعد الوطى او كان ذلك شهده ولو شهدت اثنان ارتفاعا واثبتت الزنا وجب
 فالأقرب ثبوت الحد على المذنب **ك** لو شهدوا بالزنا نادرا لم يقبل اقل من اربعة ولا يكفي فيه شاهدا **يا** يجب
 الحاكم اقامه حد في الله تعالى عليه ما حقوق الناس فثبت اقامتها على المطالبين حد اكان وتزيرا وبحكم بكم فيها ايضا ولله
 اقامه الحد على عبده وعباده وللادب اقامه الحد على لده والزوج اقامه الحد على وجهه بعلمهم **ب** لو حلت امرأة لزوج
 لها ولا مولى لم يقم عليها الحد ولا غسل عن ذلك فان سئلت وادعت الاكراه والوطى بالشبهة او لم تعترف بالزنا فلا حد
 استاجر امرأة لعمل شئ غرنا بها او استاجرها لغيري بها وفعل اذنا باثمة ثم تزوجها وجب عليها الحد ولو وطى امرأة غلاما
 الفضا ص ج عليه الحد **القسم الثاني** الاقرار وفيه **ب** بحثا **ا** اما ثبت الزنا بالاقرار اربع مرات فلو اقر في
 منها لم يجب الحد وجب المهر بشرط في الاقرار بلوغ المقر بصدقه واختباره وحرته ولو كان ينفق المجنون فاقترال فاقته
 ولم ينفقه الى حال فاقته او قامت عليه البينة بالزنا ولم ينفقه الى حال فاقته فلا حد لاحتمال وجوده حال جنونه **ب**
 النائم كما لم ينفق فلو في باثمة واستدعت امرأة ذكرنا ثم فلا حد عليه لو اقر حال فومه لم ينفق اليه لو اقر حال بقطعه بنائها
 الى فومه سقط عنه الحد اما السكران فان اقر حال سكره لم ينفق لوفقه وهو سكران لم يجب الحد **ج** بشرط في المقر ان يكون صديقا
 عنه فلو اقر المجنون بالزنا فلا حد وكذا لو قام به البينة للمعلم بكذبها اما المحصى والعين لو اقرتا بها مجدان وكذا الشيخ الكبير في طرفة
 بعد **د** او اكره على الاقرار بالزنا لم يثبت ولا يجدا جاعا والحرية شرط فلو اقر العبد بالزنا لم يقبل منه نعم لو صدقه مولا وجب الحد
 وحكم المذنب وامر الولد ومن عتق من اكثره حكم الرق لا يثبت الزنا باقرارهم بثبت عليهم اجمع بالبينة قال الشيخ رحمه الله في الخلاف **المسقط**
 بشرط نقد الجاهل لو اقر اربع مرات في مجلس واحد لم يقبل وعنده فقه نظر والاقرب لقبول ويستوي الرجل والمرأة في كل ما تقدم من الاقرار
 وعده وكذا الحنث والبكر والثلث **هـ** وبشرط صحة الاقرار وكيفية الفعل والشرط والشهاده **و** قال الما عن ملك قبلت
 خمرنا ونظر قال لا فان افكتها لا يكتنه قال نعم قال حتى غاب لك منك فذلك منها قال نعم قال كما يثبت الزنا في الكحل والرشاق
 البر قال نعم حمل ذلك الزنا قال نعم اثبت منها حراما ما بان الرجل من امراته حلا فعنده ذلك **ز** وجبة والاخران في مهمات اشارت
 مقام النطق وان لم يسم اشارته لم يتصور منه اقرار ولو قامت عليه البينة بالزنا حذوا **ز** لو اقرته في امرأة اربع مرات فكلت به فكلت
 دونها ولو اقرته على امرأة وادعى انها امراته فانكرت المرأة الزوجه فان لم تقبل المرأة بالوطى فلا حد عليه لمداقاره بالزنا ولا

كتاب الحدود

٢٢٢

توبتك

وبنت الاخ

فصل في الحدود

لا بدعية ان اعترف بوطبه لها واقرها بقدره في مجامعها وعنه فاعلم عليه نصا ولا حد عليه فما الا ان يقرب من مرات وان ادخل كراه
 او اشبه عليها فاعلم عليه المهر لا عترة في سببه لا حد على احد ما ولو قال زنيت بفلانة الزنا طرفه حتى يقربا ويصل بنبذ الشفاعة
 فيه شك **ح** لو اقر بحد لم يثبت له بطلان البياض حتى ينهي عن نفسه قبل ولا يقر الزنا والماء ولا ينقص من ثمانين وهو حد
 طرفه لا اكثر ولا القلة وفي الشفاعة والمضا حدة في الزنا وحدها المائة الف درهم **ط** يجب للحاكم العريض الرجوع للمقران اذا
 تم رد الوقوف عن اتمامه بالنهي اعرض عما عجز عن اقرعه ثم جاز من الناحية الامر في عرض عنه حتى يتم اقراره او يكافئه
 لعلك تفك لعلك لمست قال الذي اقر بالسنة عنه ما اخلت فعلت بكره لمن علم بالانبيسة على الاقرار فقد رد في السنة
 قال لمرار وقد كان قال لمرار الى رسول الله قبل ان ينزل فيك قران الاشرية بوليك كان خبرك **ي** يقبل شهادة الانبيسة
 على الزاني والزانية ولا يقصر في ذلك الى بارة وكذا لا يقبل شهادة الاربعه على اكثر من اثنين ولا يشترط مع شاهدين وعقلا
 الحد فان ما تواو غابوا لا يقيم الحد ويوجب على اليهود والنصارى وضع الرجم لو جوبت بغيره فلا يشترط له ولو شهدا بغيره فاد
 احدهم فيه وابان احدهما بثبوت الحد على الزوج الثاني سوطه عنها وثبوت حد الفنت في طرفه الشهود والمزوج ما منه من انشا
 حده باللعان وجمع الشجرة بينهما بما جعل الاولى في ما اذا لم يبق من الزوج فذنت مع حصولها في الشرايط والشايع على ان اسبق قد
 الزوج او اخل ببعض شرط الشهادة وهو من **ب** اذا شهدا بغيره فوثق شهادة بعضهم فان ردت بامرهما من نظامه فسيق
 او كره لا ينفى عن احد حد الا بغير للشبهة وان ردت بامر حتى كفى وخفى لا يطلع عليه اكثر الناس من الدود شهادة خاصة
الفصل الثالث في الحد في كتمان كان الحد في كتمان الاسلام للشك في ثبوت التبرك ان يوجب عليه
 بالكله حتى يوبت ثم نسخ بركم النبي جلد البكر واغمار الحرة فقل بركم وجلد معا وجلد بغيره فغدير القتل يجب على من ما يذبح
 كالام والنبت الاخ بنت الاخ والعمدة والخالة والزانية بامرة ابنة والدتها اذ انما بمسلة والزانية بامرة مكروها لها سواء كان
 محصنا او غير محصن سواء كان مسلما او كافرا وموا كان شابا او شيخا وحر كان او عبدا ولو اسلم الذمى الزانية بمسلة قتل اخبا
 واما المسلة فانما تختص بالرجم او الجلد على التخيير وقال ابن ادريس هو له ان كانوا محصنين جلدوا ثم رجوا وان كانوا غير محصنين
 جلدوا ثم قتلوا بغير الرجم حكما بين الادلة وفي الروايات كسيف كذا المرأة الا المذكور **ب** الرجم خاصة يجب على الشاب الشابة اذا
 كانا محصنين ولو كانا احدهما محصنا دون الآخر رجم المحصن ومن صاحبه قال ابن ادريس يجب عليه الجلد ولا ثم ارجوه وهو المشهور
 اخذاه السيد المرتضى والمفيدة واخاره الشيخ في التبا والاول قوله في النهاية **ح** جلد الرجم معا يجبان على الشيخ والشيخ
 اذا كانا محصنين اجبا بيدا بالجلد ولا ثم ارجوه والجلد ما جلد ولو كان احدهما محصنا اخص بالحد من وجلد الآخر فاعنه
 روي ان من يجب عليه الحد بالجلد ما ثم يترك حتى يبرأ جلد ثم يرجم **ي** انما يجب الرجم على المحصن بشرط ان يزني بالغلة عاقلة
 فلو زنى البائع المحصن باصبه غير البائنة او المجنونة لم يجب له رجم سواء كان شابا او شيخا بل يجلد ما اما المرأة المحصنة فاذا زنت
 بما الصبيته لم يجب عليها الحد فاصدق الرجم ولو زنت المجنونة وجب عليها التتاما وفي ثبوت في طرفه المجنونة قولان اقربهما سقوط
د الجلد خاصة يجب على الزاني غير المحصن اذا لم يكن قد املك سواء كان شابا او شيخا وكذا المرأة وقبل يجب على رجل الجلد والفتنة
 وخر الشعر له هو الاول **و** الجلد العترة يجب على البكر غير المحصن والمراد بالبكر هو الذي ملك لم يدخل
 فانه يجب عليه جلد ما ثم ويجزئ منه ويغري عن مصر الى عترة ولا جرم على المرأة ولا قسرب بل تجلد ما لا غير المملوك لا جرم
 عليه لا قسربا بيدا بجلد محصنين **ق** اذا اجمع الجلد الرجم بيدا الجلد ثم ارجوه في تركه حتى يبرأ جلد فلو كان نشا من قبله لا
 وما كبد الزجر وكل مدبر اجتمعا ويوثق احدهما بالآخر فانه يبدى او لا بما لا يوثق مغيرة الاخر **ح** بجلد مجزئا من ثمانية وقال
 الشيخ في جلد على الحال التي وجد عليها فانما اشد الضرر في وسطها والاولا موتى لقوله تعالى ولا تخذلوا ذنبا فاذن ويرى
 على جلد وتيقو حمة راسه فزجرها ما المرأة فانها تضربا لسفود بط عليها ثيابا **ط** يدين المجرم الى حنوبه والمرأة الى
 صدرها ورجلها الى الجوار الصنا لئلا يلفس بها من رذاته ويقوى حمة الى ان يموت ثم يدين المجرم بعد الصلوة عليه بوقر قبل
 ارجه بالاغتسال **ي** لو زنى الرجل والمرأة من المحصنات ثبت الزنا بالبينة عدا وان ثبت بالاقرار فقولان احدهما انه لا يبا
 مطلقا وموا خبا والمفيد الثاني انه لا يبا مانا ضابذة شئ من الحجة وان لم يصيبه الحجر اعبد لغناه الشيخ ولو من يجب عليه

فصل الجرد وهو ما وفرها

٢٣٣

المجلد بعد مطلقا في الزمان ثبت بالشهود كان اول من جرد الشهود وجوبا ثم برجه الامام ثم برجه الناس وان ثبت بالافراد
 بآل الامام بالرجم ثم برجه الخاصون وبنسب على الناس بذلك الشوق على خصوصه ومن يوجب حمله فانه الحلال ويستحق
 وفي كل عدل الطائفة اموال قيل واحد قبل عشرة وقبل ثلثة ولا يرجع من الله في قبله حد من هو الكرامين والحرهم نظري في
 البكر من الغني قبل الحول بعد تهر به حتى يكمل الحول مائة ربيعي على ما مضى ينبغي ان يبرهن ببلد او قريته الى موضع اخر
 ما رواه الامام وليس لنا في حد محدود فلو خرج الى ما دون مائة الفسار ولا يحبس في البلد الذي ينفي اليه فان زنا الغريم
 الى بلد غير طهر وان زنى في البلد الذي غلب عليه غير طهر في البلد الذي غلب عليه
 محصنا كان وغير محصن ذكر اكان وانته ولا يجر على احدهما ولا يترتب اوفيه عبد ثم عتق حد هذا العبد لا نه انما يشوق الحد الذي
 وجب عليه لو زنى الذي حرته لم يجر ثم اشترى هذا الاخر او لو كان احدا الزانيين حرا والاخر مملوكا حد كل واحد منهما حد وكذا
 لو زنى بمكشيب حد كل واحد منهما حد ولو زنى بعد العتق وقبل العلم به حد هذا الاخر ولو اقيم عليه حد العبد قبل العلم به بالحرية
 ولو عتق السيد عن عبده لم يقط الحد عنه وللسيد اقامة الحد على المملوك ذكر اكان او انى وكذا المملوكه سواء كانت حرة
 او غير حرة وسواء ثبت بالبينة او بالافراد او العلم ولا يفتقر في ذلك الى اذن الامام وكذا حد شرب الخمر وقطع السيف وقتل الزنا
 ولو كان السيد مشتركا لم يكن لاحد منهما الا امانة بل يجمعان على ذلك ولو انتفى بعضه لم يكن للمولى ملكا له مائة ولا المساجرة
 والمولى يباع بالبينة والجرح والتعديل وشرطان يكون المولى ثمة عادقا بعد الحد فان كان قويا في نفسه فله اقامته يستقيم
 كان ضيقا اقامه عوضه من يقيم الحد لو كان السيد فاسقا او مكائبا فالذي قواه الشيخ رة جواز الاقامة لها للمولى ولو كان المولى
 او محبونا لم يكن له الا امانة ولا لوليهما ولو زنى بامته ثم قتلها فليس الحد عليها والكتاب لم يشرط والذي لم يود شيئا والولد
 والمذكور كالقن اما من انتفى بعضه فانه يحد من حد الاخر او ينسبه ما انتفى منه ومن حد المالك ينسبه ما فيه من الرقبة ولو
 عتق ينسفه وجب عليه جنس وسبب وجلة ولا يجر عليه لا تنسبه كيم قبل اذ اكرر الزنا من الحر فاقم الحد عليه مرتين قل في الثاني
 قبل في الرابع وهو موقوف لو تكرر من المملوك عسقا و اقيم الحد عليه كلمة قتل في الثامنة وقبل في التاسعة وهو اولي لو تكرر
 من الحر والمملوك الزنى مرة واحدة ولم يحد فيها بينهما لم يجب سوى حد واحد ذكر ابو بصير عن الباقر ان رجلا زنى فاحداهما فاعطيه
 حد واحد ان لم يعبث به فاعطيه كل امرأة حد واحد فخطبتهما على خمر وموضع من سبب الذي اذا نكح بمسألة قل مطلقا وان زنى
 نكح الامام بين اقامة الحد عليه بقتضه شرع الاسلام وبين دمه الى اهل بيته ليعقوب الحد عليه بقتضه اعتقادهم ولا يبين عليه
 الحكم بينهم ما لو نكح الممس والمذمومة فيجب على الامام الحكم بينهم وليس له ان يحد في اهل الذمة **ب** الحامل لا يقام عليها الحد
 كان حلالا او حراما تضع ترضع الولدان لم تحملا لم يضع سواء كان الحمل من زنا او غيره ولو ظهر الحمل لم يدره لو زنى بل يختلف
 الحاد لا اعتبارا بمكان الحمل من الزنا ثم لو ادعت الحمل قبل قولها **ب** برجم المريض السخاضة ولا يجلد احدهما اذ الحمل عليه
 ولا وجه حد من السراية وينظر بها البر ولو اقتصبت المساعة التيجيل ضرب بصف فيه ماء شراخ ولا يشرط الوصول لكل من
 الى جده ولا تؤخر الحاضن الا ان الحاضن ليس بمسألة **ج** لو زنى العاقل ثم جن او سقط الحد بيشوق منه وان كان مجنونا جلد اذ كان
 او زنى المجنون الصبي عن الباقية في رجل وجب عليه حد فله بصرته خوط فقال ان كان واجب على نفسه الحد وهو صحيح عليه
 برفق فاما عقله اقيم عليه الحد كائنا ما كان وكذا لا يسيق الحد باعرض الا نداد **ب** لا يقام الجرد على الزاني غير في شدة
 البرد ولا شدة الحر وتوخى في الشتاء وسط النهار وفي الصيف طرفاه ولا يقام الحد في ارض العدو لئلا ينجى المحمدا الغريم
 ارض العدو **ك** لا يجزى النجا الى حرمة الله او حرمة سوله واحدا الا انه بل مضيق عليه في الطعام والمشرع ليجزى ويشوق
 منه الحاد لو احدهما برجم الحد في الحر كحد غيره ولو زنى في شهر رمضان لم يحد له الا ان كان شربا وشربا حقيقا ما زنى على
 بعد ما يراه الامام **ك** او يجمع امره رجلان ينفى ما غلظ قلها ما لا اثم وفي الظاهر يقتل الا ان يقيم البينة على عتوا
 او بصدقه الوان لو اقرن بكرا باصبه لزمه مهرها وان كانتا من لزمه عشرة مائة وقبل يرمي الا ان يزوج الحرة على حرة
 مسلمة فوطئها قبل الاذن فعليه اثني عشر موطا رضة من هذا لان **ك** لا حد على الصبي الصبية وانما بل يورثا اما
 المحن والمجنونة فلا حد عليهما على الاقوى في طرف المحن واما في طرف المجنونة فلا خلاف فلا حد عليهما وهذا البلوغ ما رواه الشيخ

من اد

ب

باعتراض
١٢

کتاب الحج والعمرة والوقوف

۲
عن حمران
میر

وَابْتَدِ عِلْمُهَا الْحَمْدُ وَالْمَنَاءُ وَاتَّخَذَ بِهَا لَهَا وَالْعَدَاوَةَ بِحُجُومِهَا فِي الشَّرِّ وَالْبَيْعَ مِ

فرض الاول

[illegible]

في هذا الموطأ وسنن القضاة

٢٢٥

فقد روي ان من قبل ذلك ما يشبهه لغيره ما اشكك الله به وملك الله الارض فعلا في ذلك الوجه وملك الله الغنم اعدله جهنم
 مصرا في حديث آخر من قبل ذلك ما يشبهه الهجاء في يوم القيمة بلجام من نار اذا ثبت هناك قبل علام البصر له مجرم شهوة
 به براه الامام **الفصل الثاني في السحق وفيه ط مباحث السحق** هو ذلك فرج امرأة بفرج اخرى وهو محرم
 بالاجماع تركه النبي قال اذا انت المرأة المرأة فيها زنا فتلاوه وشام وحفص بن اليماني انه دخل نفوة على ابن عبد الله ففشلته
 امرأة منهم عن السحق فقال جدها حد الزاني فقالت امرأة ما ذكر الله ثم في ذلك القرن فقال بل في قالت بن موقال من اصحاب الترمذي
 حد السحق جلد مائة حقة كانت دانه مسلمة كانت وكافرة محضنة كانت وغير محضنة فاعلة كانت او معقولة وقال الشيخ ان كانت
 غير محضنة حد مائة سوط والاقرى **الاول** ج اذا تكررت المساحقة مع اقامة التحليلات في الراسية ولو تكررت ولو تم التحليل
 واحد اذا تاب المساحقة قبل قيام البينة سقط الحد وان تاب بعد قيام البينة لم يسقط ولو تاب قبل الاقرار سقط
 ثابت بعد تخر الامام بين اقامة الحد واسقاطه **٥** تغير الاجنبات تحت ازار واحد مجزئتين يبارون التحليل تكون الفعل والشرع
 اقيم الحد عليهما في الثالثة فان غارتا قال الشيخ زنا والاقرى **٦** لو وطئ زوجة فاحقت بك افضلت قال الشيخ وجب
 على المرأة وعلى الجارية اذا وضعت جلداه السحق الولد بالرجل والرمث المرأة المهر الجارية وانكر ابن ارضي الرجم والحاق الولد بغير
 مولود على فراشه انجاب المهران المرأة مطاوعة ما انكار الرجم في الاقرى حد السحق جلد مائة مطلقا سواء كانت محضنة واما
 انكاره لا لحاق الولد ليس بجسد لانه ما غيران وقد خلق منه ولد فلحق به واما انكاره المهر فليس بجسد ايضا لانها سبي في افعالها
 ودينها مهر نسائها وليس كزانية المطاوعة لان الزانية انما هي في الاقضاء بخلاف هذه **٧** لا كفالة في حد ولا تأخير فيه مع
 وانقضاء الضرب باقامته ولا شفاعته في اسقاطه **٨** انما ثبت السحق بشهادة اربعة رجال عدل ولا يثبت بشهادة الشامتة
 ولا منقضا وان كثر من الافرار من البالفعة الوشيدة الحرة المختارة اربع مائة ط لو ساحت المرأة جارية بها وجب على كل واحد منهن
 مائة سوط ولا ينصف في حق الامة لان الحرة والامة سواء في حد السحق ولو ادعت الجارية الاكراه قبل منها والجوينة اذا ساحت
 لم يجز عليها الحد سواء كانت فاعلة او معقولة وقال الشيخ في هذا الفاعلة الجوينة دون المعقولة الجوينة وليس بجسد ولو ساحت
 المسلمة الكافرة بعد كل واحدة منها ولو قد احدثت له منان تغير الامام في اقامة الحد عليهما بتمضي شرع الاسلام وفي دفعهما
 اهل ملتهما ولو ساحت البالفعة الصبية حد البالفعة كذا وادعت لصبيته ولو ساحت لصبيته ادعى **الفصل الثالث**
 في القباذة القباذة هو الجامع بين الرجال والنساء للزنا او بين الرجال والرجال للمواطاة حده ثلثة انواع حد الزاني خمسة سوط
 سوطا قال الشيخ زنا ويجلو راسه ويشهر في البلد وينفي عنه المغير من الامانة من غير حد له نفقة سواء كان حرا وعبد املا
 كان او كافرا وقال المقنن بذلك لا النفقة فانه لم يوجب به المدة الاولى بل بالثانية ما الدارة فافلت ذلك فانها تضر المدة
 ولا يحاق ناسها ولا شهر ولا نفق وثبت بشهادة عدلين او اقرار مرتين وبشرط في المقر الباوع والعقل والحرة والاختيار
 والقصد ولو اقر مرة واحدة عزرو من دعي غيره بالقباذة كان عليه العزير بما دون حد الغربة **المفصل الثالث في وطئ**
 الاموات البهائم وما يتبع ذلك وفيه **١** من وطئ امرأة ميتة كان حكمه حكم وطئ الحيثة في نكاح الائمة الحد اثنان
 الاخصا وعدة فلو كانت اجنبية ولا شبهة هناك وكان الرجل محصنا رجم وان كان شيئا جلد اربعة ثم رجم وان كان مملوكا جلد مائة
 وجلق راسه ونفي وان لم يكن مملوكا جلد مائة خاصة حكمه حكم الزنا بالحيث من غير فرق الا انه هنا يعاقب عليه لعقوبة نكاحه كونه الامن
 بما يراه الامام ولو كانت الميتة ذكرا او متعة او مسقط الحد المشبهة **٢** ثبت الزنا بالبينة بشاهدتين والافراد مرتين
 من العاقل المختار الحرة قال الشيخ لانها شهادة على احد بخلاف الزنا بالحيث واختار ابن ادریس انه لا يثبت الا بشهادة اربعة رجال او
 الافراد اربع مرات لا ترة ولا ان شهادة الواحد قد يفتقد بغير الحد لا يتكلم الا بكيفية وهو مذهب **٣** حكم المملوك بالاموات
 حكم المملوك بالاجنباء لان العقوبة هنا اغلظ فلو حد من قبل عزرو نارة على الحد بما يراه اودع **٤** اذا وطئ ميتة كان
 بالمعاشرة غرقا يراه الامام وذكرا تبتل ورواية يحد في اخرى يضرب خمسة وعشرين موطأ ثم ينظر في الدابة فان كانت
 مأكولة اللحم كالشاة والبقرة حرم لحمها ولبنها ولحم شحمها ووجع بجمها واحراها بالنار وبغيره منها لما لكها ان لم يكن له وان كان
 غيرها كولة اللحم بالعادة كالخيل والبغال والحمير فان كانت مأكولة الا ان القصص منها انهم لو كانت محرمة بالشرع لم يبيع بجل

منها
محضنة رجمت
وان كانت

ان او جنتا في الزنا

او غير محضنة
فجبدت
در

في السحق

في الزنا

في حد المسكرات والسكر

فان تكررت هذه من قبل لا يقتل حتى يحد ثلث مرات فيقتل في الزمان ولو تكررت الفعلة ولو يحد كحد واحد ولو تكررت
 الخمرة مستحلاً قتل ان كان عن فطرة وان لم يكن عن فطرة استنبطت ما في الاصل من قبل يشرب طلقاً سواء كان عن فطرة او عن غير فطرة
 ما في الاصل والاول اولى اذا ناب فيه عليه الحد ولو شرب طلقاً من المسكرات مستحلاً لم يقتل ولو وقع الخلاف بين المسلمين بل يفتوا
 سواء شربها مستحلاً او محرماً ولو ناب النحر مستحلاً استنبطت ما في الاصل ولو لم يكن مستحلاً عتذر وما عدا النحر اذا ناب عنه مستحلاً لا يفتا
 ولا يقتل مع امساك عرل يوجب في لو ناب قبل قيام البينة سقط الحد وان ناب بعدها لم يقطر ولو ثبت الحد باقراره وناب تحريم
 بين الاثام والمعروف قبل يقيم هذا الاستبراء وهو اقوى في الاصل في السلم ان يخالس شارب شئ من المسكرات ولا ان يجلس على
 مائدة يشرب عليها شئ من ذلك خمر كان او غيره وكذا الفصاع فمن فعل ذلك ادب حبساً براه الامام بيت كل من استحل شئاً
 من الخمر المجمع على تحريمها كالسنة والدم والحمر والنحر والربا وما كان من هذا فان كان مولوداً على لفطرة قتل والا استنبطت ما في الاصل
 ضربت عنقه وان تناول شئاً في ذلك تحريمه كان عليه التعزير فان عاود بعد ذلك عتذر غلط عفا به فان تكررت منه فعله كما قتل
 اولاً ونظام ذبارة فان عاود في الرابعة قتل وبشر آكل الخمر في الماء ما هي الزمان وموضع السكن وموضع البرق وسباع الطير والطيور
 وغير ذلك مما يحرم كلفان عاود ثمانية عتذر قال ابن ادريس ان استحل شئاً من ذلك قتل وقصد فيه فطره وان ناب من وجب عليه التعزير
 قبل قيام البينة سقط حده فان ناب بعدها لم يسقط وان تاب بعد الاقرار قبل ان يرفع الى الحاكم سقط الحد وان تاب بعد اقراره عند
 الحاكم اقيم الحد عليه **ج** لو شرب المسكر في شهر رمضان او موضع شريف او في موضع شريف اقيم عليه الحد وادب بعد ذلك بما يراه الامام من
 من قبل الحد والشرع فلا بد له ولا كفارة في قتله في الشجرة في البطانة الذي يقبضه منه هبة انما يجازي به في بيت لما ان لهو بجوارحه
 الحد وبالحذفان فوق الشاهد كانت الدية على بيت المال لانه من خطاء الحاكم ولو اقر الحاكم الى المرأة حامل لا فاته حدنا فاجتنبه
 منه فخرج الجنين ميتاً على الحاكم اثنان وحمل الضمان قال الشيخ في بيت المال لانه من خطاء الحاكم وقال ابن ادريس يكون على طائفة
 الامام وال كفارة في ماله واستدل على ذلك بقضيه عن خطيب بيت المال امرأة فاجتنبه واشكل عليه لخالها فقام امير المؤمنين
 عليه السلام بوجوب الدية على العاقلة والاول اقوى لان عمر ليس ما كان عاود في نفس الامر ولو اقر الحاكم بضره الحد وادب على الحد
 فان كان الحد واجباً على الحاكم بضره الدية في ماله لا في غيره لعمد وان كان كفوفاً نصف على بيت المال ولو كان الحد واجباً على
 الفضايل لم يباشر للامانة ولو اقر الحاكم بالاقتضار على الحد فادب على مقتضى من دان كفوفاً نصف على عاقلة سواء اغلظ في
 حدنا الاسواط او لا في مرتبة بيتان من بيتنا ولا المسكر حد سواء شربه او ذره في الخمر او اصطنع به او طمخ كما في كل من مرتبة اولئك به سويها
 فاكله ولعن به ودينها ثم خبزها حنظل مقوط الحد لئلا تاكل اجزاء الخمر فتم يترى ولو قلنا بجدة كان قوماً ولو اختلفت بالخمر لم يحد
 لانه لم يشرب لم ياكل ولا سعط به حد لانه وصل الى ما طعمه من حلقه ولو شرب بهما مكرها لم يحد ولو اضطر اليها بان لم يجد ماء للفسخ
 ما يجازيها واما حدنا او حاد الثلث من العطر لئلا يزداد في محاق لا يكتفي في الحد وجوب الا يحد في فيه لا حتمال اضمحضا **ج**
 وشرب ما يحصل به مثل تلك الواحدة كريب التفاح ولو وجد مسكران او ثقباً فالاقرب مقوط الحد لا حتمال الاكراه والجعل ولا يشرب
 ذلك على اذا ما شهد واحد بشربها واخر بقبضها واذا شهد اعلان بانه شرب مسكراً حاد ولا يجازي جانه الى بيان نوعه ولا ذكر عند
 الاكراه او ذكر علم بانه مسكر لان الظاهر لا اختيار والعلم بغير اذا وادب على الحد فعليه نصف الضمان ولا يقسط الدية على الاكراه
ج بغير الشارب كما نالها حد كل عضو منه حصه من الضرب ينفق وجهه وفرجه واسر لانها مثلك يكثر من الضرب بالاسطوان
 ولا يقوم مقامه الا بالشر والنعال وقضرب المرأة بالشر وقد بطل عليها ثيابها لئلا تكشف ولا يقام الحد في المساجد **ط**
 اذا انقلب الخمر في المسك سواء انقلب بعلاج او من قبل نفسها وسواء عولج بالقاء شئ فيها او بقلها من القميص الى الطلوع بالسكر
ك التعزير يكون بالضرب والحجر والبيع او بما يراه الامام وليس فيه قطع شئ منه ولا جرم ولا اعداء له ولا تعزير بها بغير
 فيه التعزير فاجب ولا يجزئانه لو تلف بالتعزير السابق **المفصل الخامس** في حد الشر وفيه فصول **الاول** في الشر
 وفيه مباحث **أ** بشرط في المارتق البلوغ والمفلح ارتفاع الشهرة والشركة وميل الخمر والاخراج شراً واستفاء الابوة والشر
 ما وسق الطفل لم يحد ويؤدب ان تكررت سرقة في النهاية يعني عن المسرة فان عاود حكتا ماطة حتى تدعى فان عاود قطع
 انما مله فان عاود قطع كما يقطع الرجل للرواية ولو سرق المجرم لم يحد ليعقوب التكليف منه قبل يوجب **ب** بشرط ارتقاء

٢٢٧

عليه

لو شربها
٥٤

في مواضع الخمر كالالبين
والفخذين ولا يحد ولا يؤدب
بغيره

فان عاودت
٥٥

فی تفصیل الشرائع و حدودها و احکامها

[illegible]

444

۲
—
مکتبہ
۷۲

« الشرح هو شرح من لا يمكن سبيل من لا يفرق بين الكليات »

٢
الطمين

ضلعی قیام

لو محمد بن الأغلطانو وكذا الكتابين من حشرهم

الحسين في المدود

الحسين

تاریخ

كتاب المحل

٢٣٠

في غيره وان كان ما كان منها بغيرها بغير الدار مفتوحا فان كان المالك مراعى لما فيها فهي في حرز والافلا ولا يبرحها بط في حرز وكذا باب الدار
 المنسوب سواء كان مغائرا بر فتوحا واما باب الخزانة فان كانت الدار مغلفة فهي في حرز وان كانت مفتوحة فان كان باب الخزانة
 مغلقة فهي في حرز والافلا لمغلفة باب الدار المغلقة فيها في حرز فان بلغت نصابا ضل على قائلها القطع هذا خلاصه ما ذكره رحمه الله
 وينبغي ان يشترط عليه الزحام الشاغل للمحسن عن حفظ الشارع والمختوبين الضعيف في الصحيح ليس محرز اذا كان لا يبالى به ويحتج
 في قلعة محكمة اذا لم يكن ملحوظا ليس محرز ولو ادعى السارق ان المالك نام وضع سقط القطع بمجرد عذوه والغنم محرزة باشراف
 عليها عند التفتيش وفيه نظري قال الشيخ ويقطع سارق في سائر الكعبة وفيه نظر لئلا الناس في الانتساب اليها ولو اخرج من
 البيت الى صحن الخان شيئا قطع لانه اخرجه من حرز الى غير حرز وان كان باب الخان مغلقا لاشراك الناس في الصحن ولو انقر بها الدار
 فان كان باب البيت الدار مفتوحا ومن يغلقها او كانت باب البيت مفتوحا وباب الدار مغلقا فلا قطع ولو انعكس لا يقطع
 ولو نقله من زاوية من الحرز الى زاوية اخرى فلا قطع اما لو اخرجه من بيت مغلق الى بيت آخر مغلق وكانت باب الدار المغلقة
 كما به مفتوحة فلا يقطع ولو اخرجه من الصندوق المغلق الى البيت المغلق او الدار المغلقة فلا قطع فاما لا قطع على من
 سرق من الجبابرة الكرام الظاهر ويقطع لو كان باطنين ولو سرق ثمره على شجره لم يقطع ولو اخرجه من صحنها بعد الاحراق قطع وقد
 عن الصادق ع انه قال لا قطع على من سرق ما كولا في عام مجاعة ولو استخفى رجل اخر متاعه في المسجد فسرقة فان كان فله في ذلك
 ونظوه اليه فعليه لعنهم ان كان قد التزم حفظه وان لم يلتزم ولم يجزى ما سأل له لكن سكت له يلزم عمره ولا قطع على السارق
 في اوصعيه وان حفظ الشارع بنظر اليه فسرقة فلا عزم عليه على السارق القطع على ما اختاره الشيخ ولو هدد الخاطب فلا قطع
 على من سرق الا جر منه وكذا لو هدد السارق الخاطب ولم يأخذه فلا قطع كما لو انقطع الشارع في الحرز ولو كانت الدار في الصحن
 حافظ فيها لم يكن حابطها محرز ولو سرق باب مسجد مضمونا او باب الكعبة المصنوعة في قول الشيخ وقطع وفيه نظر اقرب له
 باب لو اخرج بيتا ثم تقبضه وورق مال المتاجر قطع وكذا لو اخرج بيتا ثم تقبضه واخذ مال المتجر ولو غصب بيتا فاحرقه لم
 يضره منه اجبة او المنصوبة فلا قطع **الحج** النبات اذا سرق الكفن قطع سواء كان القبر بزيه ضائعة او في بيت معروف
 او من مقابر البلاد والمطالب بالقطع الواثقة وان كان الكفن من متبرع لانه ملكه ولهذا لو اكل الميت متاع او اخذ سبل
 كان الكفن للوارث ولا بد من اخراج الكفن فلو اخرجه من المحرور وضعه في القبر فلا قطع فالكفن الذي يقطع بغيره
 ما كان شرعا وهو خمسة اوثاب للرجل وسبعة للمرأة الواجب الندي في العامة للرجل والقناع للمرأة لئلا من الكفن وكذا ما يلي
 الرجل والمرأة زيادة على ما ذكرنا فلا يقطع باخذه وان بلغ نصابا ولو ترك في تابوت فسرقة التابوت وترك معه هيا او فضا
 او جواهر لم يقطع شيء منها ولا ينفصل الحاكم في قطع النبات الى مطالبه الواثقة ان قلنا انه يقطع وجر او هل يشترط بلوغ قيمته
 الكفن النصاب قبل ثم وقبل يشترط في الميزان الاول والثاني والثالث وقبل لا يشترط والا فربا الاول ولو نبت ولو باخذ
 عزرفان تكرر منه المغلوق فان السلطان جاز له قتله ليرتدع غيره عن مثله **فك** لو سرق ما توهم انه لا يبلغ النصاب كان
 قطع فلو سرق ما يبرئها فلو سالا يبلغ نصابا قطع ولو سرق فمعا قيمته ون النصاب لكن فحجب بان لا يعرفه فلا يقطع
الفصل الثالث في المحجة وفيه ح مباحث اربعة اما بالامر او بالبينة ويشترط في الاقرار صدقة عن
 البالغ العاقل الحر المختار فلا عزم باقرار الضبي ولا المجنون ولا العبد ولا الكره ولا يجزى على العبد القطع باقراره فان صدقه
 المولى لا يقطع ولا يكفي اقرار المولى وهذا عارف لعبد بل يكون المولى شاهدا واحدا ان كان عذرا **ب** لو اقر المكره لم
 اقراره لا في القطع ولا في العزم فلو اتهم لفرقة فانكسر فسرقة فاعترف ثم قد المرفة بعينها قال الشيخ وقطع وقبل لا يقطع
 كون الما في يده من غير جهة السرقة وهو جند **ج** يشترط في الاقرار العمد وهو صدوقه من اهله مرتين فلا قطع لو اقر
 مرة واحدة بل يجزى العزم في الما الخاصة ولو اقرته ورجع لم يقطع لانه لا يجزى بالمر القطع من وز الرجوع فسرقة ولي يجزى
 عزم الما ولا يقبل الرجوع فيه لو اقر مرتين ورجع وجب عزم الما ان اجامها وهل يقطع قال الشيخ لا وان اقر ليس وجب القطع
 كما يشهد القطع بشهادة عدلين ولا يقبض بشهادة الواحد نعم يحلف صاحب الما مع شاهده وبأخذ الما ويسقط القطع ولو
 شهد رجلان ان ثبت الما ولا قطع ايضا ولو ادعى عليه السرقة فانكر كان له احلاف في الما فان رد البين على المدعى اقطع

استظهرتها

كتاب المحل

قطع

فما يثبت من السرقة ونسب الحد ولو خسر

٢١٣١
الحدود
٥٠

للمالك للقطع ولو ادعى عليه الزنا بما لا يراه الا كراهه كما لا خلافه لا سقطا العقوبة من رد العين كان له ان يجلد ويثبت العقوبة
 كما لو ناسى البينة بالسرقة من غير ان يرفع المالك لم يقطع وانما القطع موقوف على مطالبة المالك فلو لم يرافعه لم يرفع
 الا ما رافقه من البينة ولو ادعى الموقوف سقط الحد وكذا لو عفى عن التمتع فاما بعد المرافعة فلا يسقط مجنبه ولا
 لو سرق ما لا فلكه قبل المرافعة سقط الحد ولو ملكه بعد المرافعة لم يسقط في الاستماع البينة على السرقة مطلقا بل لا بد فيه من التفتيش
 لما فيه من شرايط الحذف والتفتيش قد يخفى مثل هذا على اكثر الناس وكذا شهادة الزنا اما العتق المطلق فهو جيب الحد وانما عتقه فانه
 حبه على السرقة في عتقه المالك ليس مع الحاكم لكن لا يقطع الا ان يرافعه المالك ولو قامت بينة المحسبه في الزنا بما لا يراه من حد من حد
 المالك واذا حصل المالك المحسبه وطلب قطع من غير استيفاء الشهادة في لو ادعى السارق المالك بعد البينة اندفع القطع عنه وان
 يكن له شاهد مثل ان يقول كان قد دهمني قبل السرقة والشاهد اعتمد على الظاهر ان في اصل ملك السرقة وشهد البينة
 قطع والافان **ح** بشرط في الشهادة على السرقة معرفة الشاهد بملك السرقة منه العين السرقة والافان السارق له بالملك
 فلو شاهده وهو غيبا عند المالك لم يبرأ منه السرقة ولو ادعى المالك في السرقة منه السرقة في المالك فكل قطع وكذا ان شرط شاهد
 وقد عرفت ان شرطه عندهم ببيان **الفصل الرابع في الحد** وفيه من مباحث اذا سرق البائع العاقل
 النقصا وجب عليه رد المالك قطع يده اليمنى والاربع الاصابع الا ربع وبتركه الراحة والاعجام ولا يقطع من الكرم
 فان سرق ثابته قطع جلد البكر من مفصل القدم وبتركه العقب بعد عليها في الصلوة فان سرق ثابته عيبا اما جلد
 في السجن فان سرق في السجن من حرز النصاب بعد ذلك فقلد لو تكررت السرقة لم يقطع ولا يقطع كفي قطع واحد **ب** لو سرق
 من جماعة ودفع الى الامام فدخل الحد وجب قطع اليمنى لا خبر سواء خا وبه محققين او سرق من اموال لو سرق فمقطع ثم سرق
 ثابته قطع سواء سرق من الذي سرق منه او لا او من غيره وسواء سرق من العين التي قطع بها او غيرها **ج** اذا سرق ثابته قطع
 فمقطع لا يقطع يده ولو كانت البينة ثابته او كانتا ثابته وقطعت اليمنى ولو لم يكن له يمين فمقطع يمينه ايضا وفيه من لا يقطع
 الوجه الاول ولو كانت له يمين من السرقة فمقطع يده يمينه ولو سرق ولا يمين له قال في النهاية قطع يمينه وفي البسوط
 انقل الى حد ولو لم يكن له يمين فمقطع جلد البكر ولو سرق ولا يمين له ولا رجل عيب في الجمع اشكال فيسأل من ينقل الحد بعضو
 ينقل الى غيره وقال في النهاية ان لم يكن اليمنى فان كانت قطع في قصاص او غيره لك وكانت له اليسرى قطع اليسرى فان لم يكن
 ايضا اليسرى قطع جلد اليمنى فان لم يكن له يمين لم يكن عليه اكثر من الحد قال في المسائل الحلية القصر على اليدين والرجلين اذا سرق
 ما هو جيب القطع وجب ان يقول الامام مخبر في ما يدعيه بقرينة نوع اراد بفعل لا بد له من شئ بعينه وان ظنا بيمين بجلد يده
 لانتفاء مكان القطع وغيره ليس يمكن ولا يمكن اسقاط الحد وكان قد اختلفوا في ان يرد في التزوير لو تاب قبل ثبوت الحد سقط القطع
 دون التزوير ولو تاب بعد قيام البينة وجب القطع ولم يقبل تركه في اسقاط القطع فلو تاب بعد الاقرار ونسب قال الشيخ في تنبيه الاما
 في العفو والاستيفاء ومنع من ادريس او جيب القطع **د** ان اراد قطع السارق اقليم ضبطه لئلا يتحرك فيجنى على نفسه فيشد
 بجلد يده حتى يثبت صفاص الاصابع ويوضع على اصبعها كمين خادع ويهدى من فوقه قرة واحدة حتى يقطع او يقطع ويؤجل
 بالحاده يده عليها مدة واحدة ولا يكره القطع فيعذب به فاذا قطع الاصابع استحب جسم اليد بالزينة المظلي منجلد اليدين حتى يتم
 خروج الدم وليس له ان يفرج في فاذا قطع ضابغة قال الشيخ في تعلق في عتق ساعته لا يرد ويرى ولا ينبغي اقامته الحد في حراب
 ولو فعل ذلك باز ولو فات بالسرقة فلا ضمان وان كان في الحر واليد في لو كانت له اصبع يده فمقطع خارجة من الاربع ثبت
 على حالها وان كانت مملوكة بحد يدها فالأقرب ترك قطع الاصابع وان لم يكن اقامته الزينة الا بها ولو امكن قطع بعض
 الاصابع قطع ولو كانت يده ناقصة اصحابا يصعب اقلنا انفسنا بقطع الباقي ولا يبعد ان يقطع الى الا بها مولا الزينة في يمين
 الاربع ولو لم يكن له كذا فعلى قول الشيخ في ينقل الى السارق لو سرق الحد وقطع اليسرى عتق القصاص عليه القطع في
 ولو غلط في جوارحه عليه بقاء الحد وفي رواية محمد بن قيس في جوارحه ان عليه ان لا يقطع يمينه فمقطع ثمانية ولو
 كان على مسموم واحد كان قطع اصابع الاصابع **الفصل الخامس في اللواحق** وفيه من مباحث **أ** بشرط في القطع
 ان يراج النصاب من الحر سواء اهل الى منزله او تركه خارجا من الحر وسواء اخرجه مباشرة او رمى الى خارج الحر او قد فيه جلد ثم ترك

الشهادة

من يقطع

اليمنى

الخطية

ويشد

يمكن

كتاب الحدود

٣٣٢

ع
فاجتنبه
ن

ب
بعضه
ن

ق
قوله
ن

فمنه او سده على يمينه ثم ساقها به تركه في ظهره جازح فخرج به ففقد ذلك بغير القطع وسواء دخل الحرم فاخرجه ونفسه ثم ادخل الحرم
به او عصفه واجلده سواء كان البيت صغيرا لا يمكن دخوله او كبيرا ولو دعى المانع فاطارته الرمح فاخرجه فليقطع لان ابتداء
الفعل منه كما قلنا في الماء ولو ترك المانع على يمينه فخرج بنفسه ما على يمينه من غير سوق او قتل المانع في بناء راكدا فنفخ فخرج
المانع او على ما يطوق الحرم فاطارته الرمح فالأخر بغير القطع ولو دخل حرمًا فاحسب ليلًا من ماشية واخرجه فقطع ولو شرب
في الحرم وشرب منه فابتغى النصاب فلا قطع **ب** ولو نبت اخذ النصاب واحد منه حدًا ينقص به قيمته عن النصاب ثم اخرج بغير القطع
كما لو غرق الثوب في نوح لشاة فنقص النسيج عن ربع دينار ولو نقص النسيج من الثوب بالشق في الشاة بالنسيج ولو نقص عن النصاب ثم
اخرجها وقيمتها بعد الشق والذبح نصاب قطع ولو ابتلع جوفه فقيمتها النصاب فتدبر اخرجها بعد خروجه بقطر النفع لانه كان
ولو خرجت حيا ولا يقطع الصما على العذر من ولو كان خروجهما ما لا يستد بالقطر الى عادته قطع لانه كان لا بداع فلو عاد ولو طين
في الحرم بطيب خرج ولم يبق عليه من الطيب اذا جمع كان نصابا فلا قطع فان بلغ وجب القتل ولو سجد به ملكا وعماه او خشيته
وخرج بعضه او خارج الحرم وبقي الباقي من الحرم فلا قطع سواء كان الخارج بقدر النصاب او قبل **ج** لا يشترط اخرج النصاب
دفعه على الاقوى فلو اخرج به في فمات فالأخر جوب **الحكم** ان لا يخلل اطلاق المالك ولو بطل الزمان بحيث لا ياتي سرقه ولو
كما لو اخرج به في البئير واخرج الترسب فقيمتها على المواصل في حكم الدفنة وكذا جبر لئلا يثبتا فقيمتها ولو جمع من البئير الشئ
في الارض لم يجره ما يبلغ نصابا قطع ولو اخرج نصابا من حرمين فلا قطع ان يكونا في دار واحدة **د** لو اشرك نقتل فان اذ
سرقه فان بلغ نصاب كل واحد منهم نصابا وجب لقطع عليهم جميع ولو قصر فلا قطع وهو اقوى في الشك وفي الممانعة اذا
سرق نقتل نصابا عدما فقيمتها ربع دينار وجب عليها القطع ولو سرقا لاشراكا يبلغ قيمته نصف دينار قطعاً ولو كان احدهما لا قطع
عليه كان المشرق منه قطع الاخر ولو اقره بشاركة سارق فانكر الاخر قطع المقر خاتمة **هـ** لو سرق الحرم جماعة ودخلوا فاقترع
بعضهم المانع اخضع بالقطع ولا قطع على الآخرين سواء كان نصاب كل واحد نصابا او اقل ولو اخرج احدهما دون النصاب
الاخر اكثر من النصاب فكل النصابين فالقطع على الآخر خاتمة دون من اخرج الاقل ولو اخرج احدهما دون النصاب والاخر
نصابا تاما فالحد على من اخرج النصاب وحده ولو دخلوا دارا اهلها في سفلها وجمع المانع وشك بجبل بالآخر في علوها فمات
ممنه في داره فالقطع على المخرج خاصة ان كان قد هلك الحرم والا فلا قطع عليها وكذا لو نبتا نقتل وقربا عدما من النقتل
الخارج منه فاخرجه فليقطع على المخرج وكذا لو دسها الداخل في وسط البيت اخرجها الخارج فليقطع على المخرج قال في
لا قطع على المخرج احدهما لان كل واحد منهما لم يخرج به عن كمال الحرم ولو نبت احدهما فمات وحده دخل آخر وحده فاخرج المانع
على احدهما الا ان الاول لم يسرق والثاني لم يمتك كذا لو نبت جمل امر غير خارج المانع كان الما مؤد صنيبا منبراً ولو كان
منبراً قطع الامر ولو اشركا في النصب دخل احدهما فاخرج المانع وحده او اخذوا وله الاخر خارجاً من الحرم او دعى الى الخارج فخرج
فاخذ الآخر فالقطع على الداخل وحده **و** قطع السارق موقوف على مطالبته المشرق على ما تقدم فلو سرق وقال سرقته ملكي
القطع بالدعوى لانه صنف خصماً في المال فلا يقطع **ز** قال المشرق منه هو ملك فانكر فلا قطع ولو قال السارق هو ملك
شركي في السرقة فلا قطع وان انكر شركه بقطع النكر ولو قال العبد السارق هو ملك شيك فلا قطع وان كذب السبد ولو
اخرج المال واعاد المخرج قبل لا يسقط القطع لوجوب السبب فيه نظر من حيث ان القطع موقوف على البراءة فاذا دفعه الى
الموقوف مطالبته لو سرق ما اهلك قبل المرافعة بسقط الحد ولو ملكه بعد ما لا يسقط اما لو اقر المشرق منه ان المين كانت ملكا
للسارق واقامت له بينة او ان له فيه شبهة او ان المالك اذن له في اخذها لم يقطع ولو اقر له المين سقط القطع لان اقراره
بذل على تقدم ملكه ولو اخرجها وقيمتها النصاب فلم يقطع حتى تنقص قيمتها قطع **ح** يجب على السارق رد العين وان باعها
وجب عليها المثل والعينان لو كانا مثلاً وكان واحد وان نقصت ضلها وشرا النقص ولو ما صاحبها دفعت الى ورثته
وان لم يكن وارثا الى الامام ولا يسقط الغرم بالقطع وكذا لا يسقط القطع بالغرم سواء كان السارق موسراً ومعتقاً ولو سرق
مراثة كثيرة وقطع غرم الجميع والاخيرة نصاباً ولو صبغ السارق فراوان قيمته وجب دمه والقطع معاً **ط** لو سرق ولم يقد عليه
سرقاً ثانية قطع بالاولى لا بالاخيرة واعز المالبين معاً لو قامت الحجة بالسرقه ثم امسك حتى قطع ثم منهلت عليه بالاخيرة

في حد الحار ونائبته برزعه

٢٢٣

قال في النهاية قطع جلبة بالثايب وضع من القطع الثاني بعض ملانها وهو حسن شرط في المال السرقة حرمة فلا قطع على من
سرق غمرا وخسر بر من مسلم او ذمي على سارقا الظنور والملاهي ما وا في الذهب الفضة التي يجوز كسرها اذا قصلا السارق
باخرجه الكسرة من صد السرقة ووضاها فضا قطع ويصدق في صدق ومن اشبهه كون الشيء مناسحا الاصل كالخطبة
كونه طبيا كالفواكه ولا كونه معصيا للنفس كالوقود والشمع المستلوان كان خفيا بغيره حتى اذا غلب في فتح الباب لغيره قد
تحقق السرقة وكذا لو صد على الحائط المنع ونزل منه الى الدار فان بقي منه وعاد للاخراج لغيره اخرج قطع الا ان
المالك يملك لو اخرج ثاة فثبها بخلافه او غير ذلك قطع في التابع ولو حل حرا ومعتقا به فلا قطع في التتابع فيه نظر لان
يكون خفيضا ففضلهما ولا قطع لانه ليس بسارق فيا يستوفي في القطع من الذمي فمهر اذا سرق مال مسلم وان سرق مال ذمي فاذا
ما فعل التتابع بيب ينبغي للحاكم التمرض بالاشارة على السارق بالانكار فيقول يا اظنك سرقت ^{سرق} كج لو سرق فثبنا
من ذهاب فضته ببلغ ربع دينار قطع وكذا لو سرقا ماء سقلا لجل الخمر لان الامانة عظم قيمة انما يجر عليه ثبته وفسد
فكان كما لو سرق سكتا معدة لقطع الطريق ولو سرق ماء فغيره ببلغ قيمته لفساد قطع ويقطع من سرق خبثا للمال فيما
لو اختلف الشاهد في الزمان فقال احدهما سرق وهو الآخر سرق يوم الجمعة والمكان فقال احدهما سرق من هذا البيت
المال فقال الآخر من بيت آخر والعين فقال احدهما سرق ثوبا وقال الآخر آتبه فلا قطع ولو قالا احدهما آتبه قال الآخر سرقا
قال احدهما سرق مرقبا والآخر مرقبا لم يقطع وكذا لو قال ثوبا والآخر بقرة وبس لو كان النصاب مشترك بين اثنين فماد قطع
سارقه فلو اقر الآخر منها نصيبا فصدقه احدهما دون الآخر لم يقطع وان اختلفا قطع ولو حضر احدهما فقال له لو لم يقطع
لم يقطع **المفصل السادس** في حد الحارب فيه كجنا الحارب من جرد السلاح لاحافة الناس في ثرا ومجره لكان
او ثرا او ضرره وسواء كان في العلم او في اليقظة ^{سرق} بحد الحارب وعلى كل حال وعلى شرط كونه من اهل البرية الظاهر
من كلامهم انها في الاشرار والوجه المنع اذا عرف انه قصد الاحافة سواء الحارب كرا او انشغل بالابن او ريس ثم رجع
ما قلناه وهل ثبت من جرد السلاح مع ضعفه عن الاحافة فيه نظرا من التثبوت وكيفية قصد ولا يثبت هذا الحكم للملح
ولا للوقد انما ثبت من باشر الفعل فاما من كثرا وصبه او كان دغا ومغا فاما بغيره ويجوز ان يكون حاربا وب
القرح حاربا واذا دخل دارا متعلبا كان لصاحبها محاربة فان ادعى انه دفع الى قتله ضاع دمه ولا يثبت الدافع ولو جنى النفس
عليه ضمن ويجوز الكفر لو اذاد نفس صاحب المنزل وجب الدفع وحرر الاستسلام فان عجز عن المقاومة ومكره القتل او
الصباح وجب ثبت الحاربة لثبته وجلب عدلين وبالاقرار ولو مرة واحدة ولا يقبل شهادة النساء منكر
ولا مضما ولو شهد بعض اللصوص على بعض لم يقبل كذا لا يقبل شهادة المخوفين بعضهم لبعض فقبل للرفقة بان يقر
عرضوا لنا واخذوا هؤلاء ولو اضافوا انفسهم لم يقبل مثلال يقولوا اخذوا مال هؤلاء ومالنا ^{سرق} اختلف علماء ما في حد
الحارب بغير قولين فالقيد وابن ادريس جرد الاما بين القتل الصلب القطع محالما والتف مطلقا الا ان يقتل فيجزم
القتل وقال الشيخ بالتفصيل فان كان قد قتل او عفي الى لدم قتل الامام ولو قتل واخذ المال استعبد منه وقطع يده اليمنى
ورجله اليسرى ثم قتل وصلب ان اخذ المال لم يقتل قطع محالما وهو لو خرج ولم ياخذ المال اقتص منه وعفي ولو اقتص
على ثمر السلاح والاحافة نفى لا غير عار بربا بالاصح عملا بنص القرآن في الخبر وبروا به جليل بن وزج ان سرق
الصفاق ^{سرق} الحارب قتل يقتل مطلقا سواء كان المقتول مكافا كالمسلم بالكافر المحارب ليدد بالابا ولو كان ذمي
ولى لدم قتل حرا وفضل الحارب والاختار الامام عليه السلام على ما ذهبنا اليه من الخبرين على قول الشيخ بصلب قتل
ولا يترك على خبثه اكثر من ثلثة ايام ثم يزل ويقتل ويكفن ويصلى عليه يدفن ومن لا يصلبه بعد القتل فيمرا بالصلب
قتل القتل ثم لا يجزى بصلبه ثانيا في اذ قتل الحارب بغير طلب للمال فتم قتله قودا ان كان مكافا وحدا ان لم يكن مكافا
او عفي الى لدم ولو قتل لطلب المال فهو كقتل العمداء الى الولي يقطع قتلته ميعونه ولو جرح طلبا للمال فالقتل الى
الولي فان عفي الوفا لا قربا المستوطر في الحارب من طلبه وعن كل بلد حصن ويكفي كل بلد بغيره بالمنع من ماله
ومعاملته الى ان يبورق ونقصه بلاد الشرك لم يكن من الدخول اليها فان مكثه فقتلوا حتى يخرجوه ^{سرق} اذا قاتل الحارب

يكون في القطع الحار والام والشر والمسلط في الحار والام والشر
في حد الحارب

يقولوا اخذوا

او غير مكاف

كتاب الحدود

٢٣٤

ثم القطع
في الجوارح
والأجزاء
التي
الرسائل

٢
ضمير

٣
والسنة الأولى فلا
ضمان فيها

٤
مضمونتين

٥
عن الجماع

قبل العترة عليه سقط الحدون الفضا في النفس الجراح وذا هذا المال ولو تاب بعد الظاهر لم يسقط الحد ولا القتل
ولا ضمان المال لا يعبر في قطع الجوارح بالحد الضابط خلافا للشيخ في بعض كتبه لا اخذ من حرره وهذا إنما يظهر ما يرد
على ما ذهب إليه الشيخ أما عندنا فلا فائدة يجوز قطعها ان لم يبا هذا المال في سبيل في قطع الجوارح عليه المقتضى ثم يقطع وجعل
بعد ان يقطع ويحسم الجراح أيضا ولو لم يحسم في موضعين جاز ولو لم يبا في القطعين بعد الحسم لو فقد احد العضوين قطعنا
الآخر ولم ينقل الى غير ذلك الشيخ في ان كان الطرفان معتمدين فمقتضى الحد لا ينقل الى غيره قال الشيخ في ان كان الطرفان
مقتندين باليمين فباليمين قطعنا الجوارح بعد ان قتل اخذنا الدية من تركته وان قتل جارا عترة كوفي قتله فان قتل
بأحد كان الآخر من الدية ولو عفى الوكيل عن القتل عفا الحد الذي تركه ان اخذنا الجوارح الصالح عليها والجرح السار بوجعها فمقتضى
استحقاقها بالقصاص ميمنه بالسنة فله القصاص ثم يجهل حتى يندمل ثم يقطع للسرقة ولو استحق ميمنه للقصاص ثم قطع الطريق
قطع ميمنه للقصاص قطع ميمنه من غير مهلة **باب** اذا جعت حد مختلفا كالعترة والقطع والقتل بالجلد لا يسقط
تكون القتل استحقاقا للقتل ولو اخرج مقتضى الطرف فمقتضى الحد ثم قتل لو كانت الحد لله تعالى يدين بالافواه بعد الاخر
الختاف يقتل بقتل العترة من ينج غير واسكه لشيئ احبال عليه ثم اخذنا له عترة ارب واستعيد منه ما اخذ وان جنى الشيخ
والاسكار عليه من الجناية ولا قطع عليه الخصال على اموال الناس بل يحكموا بالحد والحد ينفذ وتزوير الكتب والرسالة الكاذبة ومنها
الزور وغير ذلك يبرأ ويؤاخذ بها براه الامام زاد عاود غير ما اخذ وبشهر ولا قطع عليه السبيل الذي سبيل الشيء ظاهر
من الطرفان من غير اشتها سلاح ولا فمهما بقا بغير ضرر با وجبنا دية من ماله ما اخذ ولا قطع عليه الخصال كذلك **باب** لا فرق في السك
السيوف غير ولو لم يكن سلاح لو يكن محاربا ولو عرض للمارة بالعصا والحجارة فالأمر به يكون بخاربا ولو كان المحاربون عترة
فيهم صبي ومجنون او الدين قتله سقط القتل قصاصا وحدًا عن الصبي والمجنون وقصاصا خاصة عن الاب لم يسقط القتل في
الباقين وبعض الصبي المجنون ما اخذاه من الماله دية قتلها على اقلها فبقي الانسان ان يدفع عن نفسه حريمه ماله وان قتل
ولو دفع على الدفع عن غيره فالقوى الوجوب مع امن الضرر ويجب عتاد الاسهل ان تدفع الحصة اقصر عليه ولو يدفع فله ضرر
بالاسهل ما لم يعلم انه يدفع به ويحرم عليه ح الخطة الى الاصعب اذا ذهب مولا لم يكن له قتله ولا ضربه ولا شتمه ولو اقرض
الى استصاغة له فان لم يكن غار بالسلاح ويذهب منه مديا سوام كان جرحا او قتلا وسوا كان الدافع حرا او عبدا وكذا المديون
ولو قتل الدافع كان شهيدا وبضمنه المدفوع ولو ضربه الدافع معطلة لم يكن له ان يثني عليه لا يثبت الدافع ما لم يحقق مقصده
المبذول دفعه فادام مقبلا فاذا ادر منه ولو ضربه مقبلا فقطع يده فلا ضمان عليه الجراح ولا في السرقة فولي فضره بقطع يده
فالرجل مضطرونه بالقصاص والدية ان اندمكت ولو قتل ضمان فله ولو اندمكت لا ولو شتم الثانية ثبت القصاص في النفس
ولو شتما معا القصاص بعد رد نصف الدية فان عاد المدفوع بعد قطع العضوين فقطع الدافع به الثانية فالبدان خير من شتم
ولو شتم الجميع فالله الملبس عليه ثلث الدية ان تراضيا وان اقصى الوكيل فانه لك اذا دلت على الدية والوجه عند ان عليه نصف
الدية لان الجرح من جرح فضاء كما لو جرحه واحدا والآخر جرحا واحدا ثم شتم الجميع فان الدية عليها بالسوية قال الشيخ في ولو
قطع يده ثم جرحه مقبلا وبه الاخرى مديا وبشهر الجميع فعليه نصف الدية فان طلب الوكيل القصاص كان له ذلك بعد رد نصف
ولو لم يكن الدافع الا بالقتل او خوف ان يده بالقتل ان لم يقبله فله ضرر بمقتبلة وقطع طرفه وما ابلغه فهو هدر **باب** كل
من عرض الانسان بريد ماله او نفسه فحكمه ما ذكرنا فبين بريد خول المنزل في الدفع بالاسهل فالاسهل فان كان بينه
وبينه عترة كبيرة وخندقا وحسن لا يقدرون على فتحه لم يكن لهم ولولو لم يكن الا عترة فقتلهم بغير المراء ان قتل
عن ماله او جرحه او كذا الغلام ويوجب عليها الدافع وان لا يكتفى غيرهما من الفعل جفا فان خاف على نفسه القتل ولو دفع
المخضم الا بالتمكين ساغ لهما ذلك وكان لهما قتله بعد ذلك **باب** لو وجد مع زوجته او مملوكة او خلا من مال الجماع فله
دفعه فان امتنع فهو هدر ولو وجد جلا بزي بائنه فله قتله فله ولو قتل رجلا وارثي الله وجد مع زوجته فأنكر الوكيل فالتو
قول المنكر مع يمينه والا فرب لا كفاه بالشاهد من اذن البيعة تشهد على وجوه مع المراء على الزنا ولو قتل رجلا فادعى الهجوم على
قتله وشهد ما لا يمكن من نفسه الا بالقتل فعليه القود الامع البيعة فان شهدا البيعة التهم والقتول مقبلا اليه بسلاح مشهور فقتل

فخذ الرقة واقسها المزد

[illegible]

نقطة ل...
الفاظ...
بما...
بفتح...
ال...
حتى...
و...

فوقعت أسنانها
فلا ضاموا إلى العضوض
ظالم أو مظلوم لأن الحق
محرم إلا أن يكون مباهلة
مثل أن يسكن في موضع
بما سلكه أو يقتل ويحرق
فلا ضام إلا بمن الشاخص
ضمة إلا بالعض فيكون
الحاوض ضاماً لاسانه
فلو عض أحدهما بالآخر
فانضم العضوض

فَعَلَّامٌ

۲۰
إِكْفَارُهُ

احكام الشراك الجماعة في قتل واحد

٢٣٢

بدون

في قتل واحد من الجماعة

في قتل واحد من الجماعة

عليها بالسوية ولا ينقطع سريته الا اذا كان الحاصل بفعل واحد بل الضم اليه لا يملك فتنفس النفس من اجتماعها ومنه
 بما يجزأها لوقطع واحد من قتل آخر لا ينقطع السرية بالتبديل في الاول نظر لا فرق بين ان يقطع لثاني عقيب قطع الاول
 او بعد بمجيئ باكله بشره يتم بقطع الثاني وكذا لو عاش بعد ما عاوى كل وشركي لوقطع واحد من الجماعة فانه
 احدهما وسوا الاخر من اذ لم يقطع فهو جازح والاخر قاتل يقتل منه بعد رد ذنبه الجرح المتولد لوقطع هذا الثلثة وحده
 وخلفه الثالث ثم يجمع فلولو قتل الثلثة بعد رد ذنبين عليهم له قتل واحد من الاخران على ذنبه ثلثه ويؤثر قتل اثنين
 ويرد الاخر عليها ثلث الذنب ويرد على المجني عليه ثلثي الذنب ولو ردت جرحه اسدع فوات من الاخرين قتل لولي من الذنب واخر
 في الجرح قتل الاخران بعد ان يرد عليها ذنبها كاملة بنفسها او يقتل احدهما ويرد الاخر عليه نصف ذنبه فلو ادعى الموضع ان جرحه
 برأ ذنبه الاخران فان صلته الولي سقط عنه القصاص ثلث الذنب وطالبه بالقصاص في الموضع او ذنبها ولا يقبل قول الولي
 في حق الشريكين لكن ان طلب القود كان له قتلها بعد ان يرد عليها الذنب ولو طلب الذنب لم يكن له الزامها باكثر من الثلثين وان
 كذب الولي حلف له القصاص والمطالب ثلث الذنب وان شهد الشريكان بالذنب مال لزمها الذنب كاملة ولولو اخفا منها
 صدقهما وان لم يصدقهما وحلف الى الذنب لم يكن له اكثر من ثلثها لانه لا بدعي اكثر من ذلك ويقبل شهدا دنها ان كان قتيلا با على
 فليقتل عنه القصاص ما زاد عن ارض الموضع كما لو اخطا قاطع فقطع يد رجل ثم قطع رجله ثم شرب الخمر قاتل وقيل
 قضا الطرفين في قضا النفس قال في المبطون والحلا فتم مطلنا دعي واليه ابي عبيدة عن الباقر وفيها انه ان فرقة لك لم
 يدخل من الطرف والنفس وان ضربه واحدة فجنح جنايتين لم يكن عليه اكثر من القتل وهو للعقد ولو قطع يد فشرقت النفس
 فالقصاص في النفس لا في الطرف لان السرية بتم الجماعة وقد اتفق علماءنا على انه الطرف تدخل فيه النفس وان اختلفوا في
 القصاص على ما تقدم في لو قتل رجلا شرا وجب القود وكذا لو قتل من فرغ احشاه وهو يموت بعد يومين او ثلثه قطعاً
 لانه اذا وقع حيوة منقطة بخلاف حركة الذبوح من قتل الاباحة شبهة في سقوط القود فلو قتل رجلاً في دار الحرب فقتل
 كفره فان اسلامه وجب لكفاؤه والذنب ولو قتل من علمه كذا فظهر جوده في القود اشكال ينشأ من عدم القصاص في
 المسلم ومن جوع ولا يه قتل المرتد الا ما يكون عادياً بقائه والاقر بالذنب ولو قتل من ظنه كذا في الجرح برأ القود في القود
 اشكاله لو ضمن مريضاً ظنه صحيحاً ضاماً جلتك الربيع جبال القود فنظن الصحة لا يبيع الضرر **الفصل الرابع في الاشكال**
 وفيه ربي **مشياً** اذا اشرك جماعة قتل واحد فلولوا جميع به ان اخذ الولي للثبوتان يرد عليهم فضل من ذنبه المقتول فباقر
 كل منهم ما فضل من ذنبه جنايته وان اخذ قتل واحد منهم قتل واحد من ذنبه جنايته وله قتل اكثر من واحد
 يؤدى اليهم لباقون فدد جنايتهم وما فضل يؤدى اليه الولي فلو قتل ثلثه ولحقوا بالذنب قتلهم ادى اليهم ذنبين بقية ذنب
 بينهم بالسوية فلو قتل اثنين ادى لثالث ثلث الذنب اليها ويرد الولي ثلث الذنب ولو قتل واحد ادى لباقيان الثلثين
 ثلث الذنب ولا شيء على الولي لو طلب الذنب كانت عليهم بالسوية ان اتفقا على اقامتها بتحقيق الشركة بان يفعل كل منهم
 ما يقتل لو انفردا وما يكون له شركة في السرية مع المقتول الى الجناية وليس للشا في السبب طافا جرح احدهما مائة جرح
 والاخر جرحاً واحداً يجمع الجميع الى النفس تساوي في القصاص فلو قتلها لورد الى ذنبها ذنبها بالسوية ولو قتل احد
 رد الاخر على ذنبه نصف الذنب ولو راضوا بالذنب كانت عليها بالسوية وكذا لو كان الجرح اخطا كانت الذنب عليها نصف ذنب
 وكذا لو جرح احدهما موضحة والاخر مائة او جازفة فمات من الجرحين **ج** واشرك الجماعة في الجناية على الطرف اقتص منهم
 ورد المجني عليه فضل لكل واحد منهم عن جنايته فلو قطع ثلثه يد واحد كان المجني عليه قطع يد الثلثة ويرد عليهم ذنبهم
 بينهم بالسوية وله قطع يد اثنين ويرد الثالث عليها ثلث ذنبه اليهم فلو قطع يد واحد من ذنبه وله قطع يد واحد من ذنبه الاخر
 على المقتض منه ثلثي ذنبه ولو طلب المجني عليه الذنب كانت عليهم ثلث ذنبه وكذا المجني لو كان الجناية اكثر من ثلثة وتحقق الشركة
 بصدد الفعل عنهم اجمع ما بان يشهدوا عليها بوجوب قطع يدهم جرحاً او بكراً اسماً على قطعة او بلفظ اخر على طرفه
 فبقطع او بضموا حد يده على الفصل ويقتل عليها جميعاً او يحدو بها من ذنبه ولو قطع كل واحد منهم جرحاً من ذنبه لم يقطع
 احدهم وكذا لو قطع كل واحد منهم من جانب واحد من ذنبه فخرق ذنبه والاخرى تحت يد واحد ادى لثالثه فلا قطع على

في شريط القصاص والنكاح في الحرة، ونحوها

[illegible]

1 (250)

فصل اول

۴
عبدال

كتاب الجنابة

٢٢٥

ثلاثة عشر

ثلاثة عشر

ثلاثة عشر

أما في المولى اشتراؤه ولو كان المبتدئ ذلك واحد فقتل أحدهما الآخر عتداً كان للمولى قتله والعقوبة وليل قتله في الخطأ ما لو قتل
العبد خطأ وجرح حر أو كان المقتول والجرح حر أو عبداً فخر المولى بين افتكاكه وبين دفعه على ما قلناه وكل موضع خبرنا المولى
بين العتد والدفعة فانه تخبر بالعتد بالدفعة وبما زاد عن قيمة العبد الجاني بالدفعة وقبل بل تخبر بالعتد بالدفعة بالدفعة من
الارثن قيمة الجاني وهو احد قولي الشيخ وليس بمبدأ التصحيح لو عفا ولد المقتول على ما لم يجب عليه المولى دفعه بل يدفع العبد دفع
المال فان كان المقتول عبداً وعفا مولاة على ما لا لو كان المولى تخبر بين دفع الجاني ان اخطأ جنابته بغيره ودفع ما سواه
اغتر بين فكه باقل الامرين من قيمة القاتل او المقتول وعلى القول الآخر بغيره بغيره المقتول ويدفعه بيب لو قتل عبداً
عتداً كل واحد من ذلك واخطأ القود ولو جرحا شراهما في القود لم يجر الأول اشتراؤه قبل الجنابة الثانية فان اخطأ اشتراؤه قبل
الجنابة الثانية كان للثاني خاصة وقبل بغيره الأول لسبق حقه وسبق الثاني لغوات محل الاستيفاء ولو اخطأ الأول الما لا
ضمنه المولى الما لا يغاوى حق الثاني بغيره فان اقتضى في المال المقتول دفعه المولى ولو دفعه المولى واشترقه الأول تغاوى حق الثاني
به فان قتله فلا شيء للأول وان اشتراهما المولى بالان والوجه عندنا ان الثاني في عتداً اشتراؤه الأول لا يجب لو قتل العبد عبداً
اشتركا في القود والاشترقاء فان طلب أحدهما القود والثاني المال لم يجب على المولى لكن اذا ملك مضيقا على المال كان ذلك
قتله بعد دفعه من عفا من قيمته على مولاة لا ما دفعه مولاة ولو لم يملك المولى كان لها المال منه بغير حصه من العبد
وللاخر القود مع دفعه من حصه شريكه بكل لو قتل عشرة اعبداً عبد الرجل عتداً فاعلهم لقضاء من المولى قتلهم يؤدى الى
سبيل كل واحد منهم ما فضل من قيمته عن جنايته ان كان هناك فضل ولو فضل بعضهم خاصة رد عليه ولو فضل بعضهم ما كان
قيمة المقتول تساوى قيمة العشرة لم يكن لو اليهم شيء ولو زادت قيمة المقتول عن قيمة العشرة فالوجه الرد الى مولاة المقتول
وعلى كل عتد عشرها فان زادت قيمة العشرة على القيمة فزادت قيمة المقتول فالأقرب دفعه المقتول الى مولاة المقتول كذا في كل
من زادت قيمة عن قيمة العشرة ولو طلب المولى الدين تخبر مولى كل واحد بين فكه ما رثن جنابته او دفعه وقبل باقل الامرين
من ارثن الجنابة دفعه الجاني ولو دفعه واحد العبد فضل من قيمته شيء كان الفاضل عن ارثن الجنابة له ولو قتل البعض
مولى كل واحد من الاخوان عشر الجنابة او دفعه كل واحد من عبده بغير ارثن جنابته الى مولى المقتول فمهم فان لم يضره ذلك بغيره
المقتولين اثم مولى المقتول ما يجوز او اقتصر على قتل من يضره الرد بغيره ولو كانت قيمة المقتول منهم لا يضره بغيره المقتول عليه ان
على مولاة ان كانت قيمة كل واحد من المقتول منهم بغير ارثن الجنابة فيم لو قتل جرح من فليس ولا ياتهما سؤا كذا في الما لا يدان
خلاله فداستوفيا حقهما ولو بد أحدهما قتله استوفى حقه وكان الاخر طالبة بالدين من المكة لا تهابد عن النفس عند العتد كغيره المتلفات
لو يكن هناك ركة ائمة من الارزاق الاقرب وقطع بين رجلين قطع بين مولاة بالان بالثاني فان قطع بينهما لث قبل قطع جليبه
وقبل تجليبه لغوات محل القضاء ومثابه وكذا الوقطع بين ذابح ولو قطع ولا بد له ولا بد له في لو قتل العبد جرح من على النقا
فالاخر باشرهما فانه ما لم يحكم به للأول فيكون الاولاء الاخران اخطاوا وقاوه وان ارادوا اشتراؤه وقبل يكون الاولاء الاخير
والعتد الأول فيكفي في اختصاص الأول به ان يخطأ اشتراؤه وان لم يحكم له الحاكم فانا اخطاوى الأول اشتراؤه ثم قتل بعد الاختيار
للثاني بين لو اغتصب مولاة بعد ان قتل حر عتداً فالأقرب عندنا الصحة لكن لا يسقط حق المولى من القود والاشترقاء فان اقتضى
او اشتراؤه بطل عتده وان عفى على مال اقله مولاة عتق وكذا لو عفى عنه مطلقا كذا البحث في البيع الحنة ولو كان العتد خطأ قبل بيع العتق
وضمن المولى الدين وعليه لث واية عمر شمر عن الباقر وعمر ضعيف قبل لا يصح الا ان يقدّم ضمما الدين او دفعها ولو قتل عبداً
عتداً فان لثة بغيره بين البحث كالحريان اعتبارهما وكانت قيمة القاتل اكثر فان اقتضى ظهر بطلان القود كان الفاضل لمولاة
يقتل عدم الفاضل وان عفى عنه على مال اقله مولاة بغيره نقد العتق والاشترقاء المولى منه بغيره عتد وحكم بغيره الباقي
في قيمة العبد منسوبة على عتداً كما ان دفعه المقتول عليها والحر اصل العبد فبما فيه مقرر وكل ما فيه واحد بغيره كالقيمة كان الحر
عتقه الواحد منه كالك به وما فيه ثمان فغيره اكل القيمة كالعبيد واليه والرجلين وفي كل واحد منها نصف قيمته وكل ما فيه عشرة
ففي كل واحد عشر القيمة كالاصابع لا تقدر بغيره فالعبد اصل الحر فان ارثن ثمانية فقتل العبد سلباً من الجنابة وبطل
قيمته ثم يفرض عبداً معيباً بالجنابة وبطل قيمته حج ثم يؤخذ من الدين بنسبة تفاوت القيمة ان اعرض هذا فلو جنى العبد بما فيه مال

في شرح القصاص والتاسو في الدين

٢٤٧

القيمة بخمسة مائة بين امساكه ولا شيء له وبينه فخذ اخذ قيمته فلو قطع يده ورجله فخذ الزينة مائة بالقيمة ودمعة اليه وامسكه فغيره ثم
ولو قطع يده فخاصه كان له الزينة بنصف قيمته لا بدفع من العبد شيئا ولو قطع واحده وادخله قبل فخذ قيمته مائة بين ودمعة اليه فغيره
القيمة بخمسة مائة بين امساكه فغيره شيء الحق ان له الزينة بكامل قيمته لا بدفع العبد قط لو جرح العبد المملوك فمات الى نفسه كان
مولا اخذ القيمة منه باعلى القيم من حين الجناية الى وقت الموت فان تخير فمات الى نفسه فمات حرا مملوكا قبل الامر من من قيمة الجناية
والدينه عند السرقة فان التهمة ان كانت على من اتى يستحقها المولى والربا بالحرية فلا مملكتهما وان لم يقصص من السرقة لم يملك
صما النصا فان به الطرف فبطلت ربه النفس وذلك بان يقطع واحده وهو قد فعله نصف قيمته ان كانت بقدر الدين ثم قطع آخره بعد
تخرجه ثم آخره بدمعة ويصير الجميع سقطت به الطرف وكانت به النفس عليهم ثلاثا فاما المولى ثلث الدين من الاول بطلان كان نصف الدين
منه والموتى الثلثان وقبل المولى هنا اقل الامر من من ثلث القيمة وثلث الدين لو قطع خد عبيد ثم اعتق وشرا فلا مودعة
التاسو وقت الجناية وعليه به حرلاهما مضمونة فكان الاغتبار بما حال الاستغفار فليس بد نصف القيمة وقت الجناية ولو رثة الجناية
عليه زاد ولو تجاوزت قيمته به الحر فلولوى نصفه به الحر خاصة ولو قطع آخره بدمعة بطلت الجناية وشرا فلا مودعة في الاول في
الطرف ولا النفس لان اشقا القصاص في الجناية بوجوب تنافه في السرقة وعلى الثاني القود بعدد نصف الدين عليه على الاول
نصفه به كما لو قطع يده بعد ثم اعتق ثم قطع يده فعلى الجاني نصف قيمته وقت الجناية مولا وعليه القصاص في الجناية حال الحر فبطلت
فان اقصى العتق في الرجل جاز وان طلبت به اخص النصف فيهما ان رضى الجاني فان شرا الحر فلا قصاص في الاولى وثبت في الثانية
فكون للمولى الاقل من نصف القيمة ونصف الدين ولو رثة العتق القصاص في النفس بعدد نصف الدين على الجاني ولو اقصى الوارث
في الرجل خاصة اخذ المولى نصف القيمة وقت الجناية وكان الفاضل للموت فنجح له القصاص في الرجل وفاصل به البطلان والى بينهما
عن نصف قيمته العبد كسب لو قطع عين عبيد ثم اعتق ثم قطع ثاثة به ثاثة رجله فلا عود على الاول سواء ابدل برحمة او شرا ما
الاخران فعليه القود في الطرفين ان اندمجت وان شرا الحر حلت كلها فعليه القصاص في النفس بعدما يفضلها عن جنايتها ولو
صفها وارث منها فعليه لدية اثلاثا في مستحق السيد ومجانا اقل الامر من من نصف القيمة او ثلث الدين لانه بالتقطع استحققت
القيمة فاذا صار ثقتا وجبت لدية فكان له الاقل لثاثة اقل الامر من من ثلث القيمة او ثلث الدين فان الجناية حيث شرت كان
بما التلثة ولو قطع الاول اصبح قطع الاخران به بعد الحرية فعلى الوكيل الاول ثلث الدين عليهم ثلاثا للتسوية اقل الامر من
الاصح موعنة القيمة او ثلث الدين ولو كان الجاني حال الرق قطع يده والاخران قطعوا بدمعة لدية اثلاثا وكان للتسوية
اقل الامر من من جميع قيمته وثلث الدين وعلى الوكيل الاخر ثلث المولى في السنتين اقل الامر من من ثلث القيمة او ثلث الدين ولو كان
في حال الرق والاخر في حال الحرية فمات فعليه لدية وللسيد من ذلك في احد الوجهين اقل الامر من من ارش الجنايتين او ثلث الدين
وعلى الاخر اقل الامر من من ثلث القيمة او ثلث الدين ولو كانت الجناية اربعة واحدا في الرق وثلثه في الحرية وشرا الجنايات فليس
واحد الوجهين الاقل من ارش الجناية او ربع الدين وفي الاخر الاقل من ربع القيمة او ربع الدين ولو انعكس الفرض فله في احد الوجهين
الاقل من ارش الجنايات الثلث او ثلث اربع الدين وفي الاخر الاقل من ثلثه وارباع القيمة او ثلث اربع الدين في الجرح القصاص
بين العبيد الاطراف كما يجرح القصاص بينهم في النفس كذا لا يقتل الكافر المسلم بل يجرح بدمعة لدية ولو قتل هذا القصاص العهد
ولو قتل عبيد مسلم حرا كافر لا يقتل به بل لو رثة المطالبة بدمعة التي فيها المولى والاشترى العبدان كانوا مسلمين وبيع على المسلم
ان كانوا كفارا ولو قتل من نصفه حر عبيدا لم يقتل به وكذا لو قتل حر لم يقتل به ولو قتل مملوك لم يرد لاشترائه المكاتب المشرك ما به ثم
قتله اخل القصاص عدمه ولو قتل غيريه من عبيد فلا قصاص او كان المكاتب مطلقا قد انفق بعضه فعق من الاب بدمعة لا يقتل به
ايضا اعتبارا بنصيب لقيمة التاسو في الدين وفيه بدل الجنايات في المقتض منه مساواة للجنايات
او كونه اخفض منه فقتل المسلم بمثله والكافر بمثله وان كانا حريين على اشكال وبالمسلم ولا يقتل المسلم بالكافر سواء كان ذميا او
حرثا او مسامتا او غير ذلك لكن بهر ذمته الذي قيل ان اعاد قتل هذا الذي اقص منه بعدد فاضل به ومنع ابن ادريس ذلك
ب، يقتل الذي بمثله وبالذمته يقتل بدمعة فاضل به والذمته الذي لا يرجع عليها بالفضل وسواء اثنى القاتل والمقتول في
المسئلة او اختلفا فقتل اليهوديا النصراني والمجوسي وبالنفس ج الذم ان قتل المسلما عدا دافع هو ماله الى اولياء المقتول

في شرح القصاص والتاسو في الدين

کتاب الجنائز

225

تواریخ

عبدالہمید خان کو خراج وادان کا بعد الاستقامت کا نقطہ عروج ہے۔

سورة التوبة

عليهم النجاسة في قتله طعنه فلا يفرق في تلك الامور بين ما يقتل منها وما لا يقتل ولا بين الكفار والذين وهل بشرق الاولاد والاختصاص
 قال الشيخ نعم ومنه يرد ولو اذ اخذوا الاثام لا يقتل بوجوه ذلك عنهم السلطان قال ابن اريز بن اذ اخذوا واقتلوا ويكره
 على المسلم ان يقتل كافر الا باختيارهم استرقاقه ولو اسلم فان كان قتيلا لاسية قاتل او يكره على الله والولادة سبيل لغيره
 استرقاقه اختيار الوقت من ان لو يكره ما كثر لو قتل الكافر كافر ثم اسلم القاتل او جرح الكافر ثم اسلم الجرح وسر جرح
 الكافر لم يقتل به كما لو كان مؤثما حال قتله وهو مؤثم فلو قتل مؤثم بغير مؤثم بغيره نعم يجب للدين على القاتل ان كان القاتل زانية
 او جرح مسلم ميا فاسلم المجرم ثم سبها لانه لا يقتل فاصح لا قود وكذا لو قطع يد عبده ثم اعتق وشتر الجنابة وكذا
 الصبي لو قطع يد بالغ ثم بلغ البلوغ وشتر بعد ذلك جنابته لاني الساق غيبا حصل وقت الجنابة فلم يجب قصاصا حال ثوبنها وبقيت
 في جميع ذلك دين النفس الكاملة للمسلم لان الجنابة وقعت مضمومة فكان لا اختيار بارئتها حين الاستبراء مما لو قطع يد حرة وبهرت
 فاسلم ثم شتر فلا قود ولا فيه لاني الجنابة وقعت غير مضمومة فلم يضمن سرقتها ولو روي ميا بهم فاسلم ثم اصابه فمات فلا قود
 وعليه به السلم وكذا لو روي عبدا فاعق ثم اصابه كذا لو روي حرة او مريضا فاسلم قبل الاصابة ثم اصاب فمات فعليه به السلم لان
 الاصابة حصلت في محقون الدم مسلم في لو قطع مسلم يده مثله فارتدت ثم ما بالسرقة فلا قصاص في النفس ولا دينه لها ولا كفارة ولا كذا
 لو قطع يده في قصاص حرة ثم مات بالجنابة وبقيت من السرقة كانت يده مسلم وجب فيها القصاص ولو شتره او سبها او سبها فان لم يكن
 استوفاه الامام وقال في البطون الذي يقتضيه عند من انتفى القصاص من الدين لان الطرف يلد في النفس قصاصا ووجوب النفس
 ودينه النفس من غير مضمونة وفيه نظر من حيث ان الجنابة وقعت مضمونة فلا يقطر با عرض الاثام ولا يدين من حوله
 في تمام النفس في سقوطه عند سقوطها النفس باعينا غرض عرض بعد الاستحقاق فيه فان عاد الى الاسلام ثم ما بالسرقة فمات
 اسلم قبل ان يحصل مائة ثبتت القصاص في النفس فان حصلت سرقة وهو مريضا ثم كملت السرقة وهو مسلم قبل الاصابة في النفس
 لان وجوبه مستند الى الجنابة وكل السرقة والسرقة هنا يقطر حكم بعضها والا فرب وجوب القصاص في النفس لان الاعيان في
 الجنابة المضمونة بحال الاستبراء وان كانت الجنابة خطأ ثبتت الدين لان الجنابة صادقة محقون للثمة كانت مضمونة في الاصل
 فاعرف هذا فانه يضمن المقصود باقل الامرين من سرقة او دين النفس فلو قطع يده وعليه ثم ارتدت فماتت بغيره في النفس فمات
 لانه لو لم يرتد لم يجب اكثر من الدين فمع الرد مع الاول في يحمل ضمانه بدينه المقصود فيجوز بها لان الرد قطع حكم السرقة فاشبه
 نطق حكمها بانها او يقتل آخره والا فرب في لو قطع مسلم يده بمجرور فقتلها فلا الا بقر على يده فهو كما لو جرح على
 سلم فارتدت فان قلنا بقره جرحه بدينه بضره في لو قطع مسلم فارتدت ثم قطع آخر جرحه ثم اسلم وسر القطن الى النفس فعلى الاول
 القصاص من قلنا ان عرض بعض السرقة غير مؤثر في جميع القصاص فاذا اقتص منه في النفس وجب فيه نصف الدين اليه الا فماتت
 وسلم والولي القصاص من في البدن والمطالبه بدنها واما الثاني فلا قصاص عليه النفس ولا في الرجل ولا دينه فيها مع لا يقتل الدين
 ككفره الا ضربا القتل نعم لو رجع الى الاسلام لم يقتل الذي وعليه به ولو جرح مسلم ضررا ثم ارتدت الجرح وسر الجرح فلا
 عليه التكاثر ما لان الجنابة وعليه به في الخط لو قتل المسلم مرتدا فلا قصاص الا ضربا كذا لا دينه عليه نصا ولان قتله فان
 الامام ولو جرح مسلم قصاصه فقتله غير الولي جرحه عليه القود ولو جرحه فزنا او لو طعنه فقتله غير الامام فلا قود ولا فيه لان
 لما قال الرجل قتل رجلا او عمة او عمته وجرح امرته عليه القود الا ان ثابتيه وفي تخصيص الحكم بذلك نظر والا فرب في تمام القود
 للمطالبة بما حقه وقتله واجبا كالحرف ولا يجب في ذلك كله كفارة ولا ديني يقتل المرتد بالمسلم وبالمرتد بقتله القصاص
 يقتل الرقبة على الولي الملدية ورضي الحرف في قتل بالردة اخذ الدين من تركه فاما او قتل عبد مسلم عبدا مسلما لكافر ففيه
 كالنبتا من المساوات الموجبة للتكاثر في القود من كون الشتم كافر والا فرب عليه القصاص وله المطالبة بالعبء اما لو قتل
 مسلم مسلما ولا وارث له فهو الكافر كان له المطالبة بالقود الا ان الامام لان الكافر لا يورث المسلم بقتل ولد الرشد بولد الزنية
 في ثابتيه في الاسلام وعنده من يرى ان ولد الزنا كافر لا يقتل به السلم والمستند ما قلناه **الفصل الثالث** في
 ما لا يورث وفيه فرما بحث الا يقتل الاب بولده بل يجب على الاب الدين لورثته والولد شر وبغيره يجب عليه كفارة الجمع وكذا

کتاب الحجاب

75.

مجلسه اول

قصیدہ

۲
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

[illegible]

فَجَزَّ الْفَقْرُ الْإِسْكَرَ

٥ لو قتل المبالغ الضحية قبله على الاصح سواء كان الضحية غيباً او غير غيباً ان كان القتل عمداً وان كان شبهة عمداً قاله في كامله في مال
 وان كان خطأ قاله في العاقلة في الاصح على الناب لم يصد وثبتت له في شبهة عمداً بما قبل ان الدين يثبت على البا
 الا انه خطأ محضاً ما السكون في ثبوت القود في طرفه اشكال اقرب لسقوط لعدم تحقق القود وثبتت له في شبهة عمداً ان لم يوجب
 القود عليه الخافه بالصالح في الاعكام لا يخرج فصله عن وجهه من بين نفسه وشرب مرقداً لا لعدو لا قضاة عليها بل يجب له في
 في ذهاب الشئ الى ان عدل الا في خطأ محض يجب لقتله الضحية عمداً في العاقلة والمحق عند خلافه وان عدل كما لم يصرح
 بشرط في القضاة كوز القود محضون الدم فلا يقتل المسلم بالمرتد كذا كل من اباح الشرع قتله او ملك بسببه القضاة والحدود بشرط
 التفاوت في تابد المصنف فيقتل الذي بالمعاملة المهرية ط لا بشرط التفاوت في الذكوة فيقتل الذكوة بالانثى بعدد ما القاضل
 في العكس لا قد ولا بشرط التفاوت بالعدد فيقتل الجماعه بالواحد بعدد الفاضل من ذنبا تهم عن جانيهم لا بشرط عدم مشاركة
 من لا يقص منه لو افتره ويؤخذ من الدين برده عليه **المطلب الثالث** فيما ثبت في حق الاقرب في الدعوى فيجب
 حشاً لا بشرط في المدعى بالبواغ وكما للعقل حال الدعوى لا يقتضيه لو اسند القتل الى ما كونه حشياً اذ صحت استناد الدعوى الى
 في شرط في صحة الدعوى علمها بشخص معين او باعتبار معينين وان يكون ممن يصح منه مباشرة الجناية فلو ادعى على عتق
 فلا يبعد اجنا عهم على القتل كاهل البلد وعلى غايه لا يتصور منه مباشرة الجناية لا يصح الدعوى لو رجع الى الممكن فيك دعوى
 ولو قال قتل احد هؤلاء العشرة ولا اعرف عتبه بعد يمين كل واحد الى ذلك لشدة المنع وعدم تضررهم باليمين ولو اقام يمينه
 لا يثبت اللوثان لو خص الواحد منهم وكذا في دعوى الغصب المبررة في العاقلة لا يثبت غايه في المعاملات **المرجع** هل بشرط
 الدعوى التفصيل بتعيين القاتل ونوع القتل من كونه عمداً او خطأ نعم فلو اجل وادعى القتل مطلقاً لم يسمع وقبل بفسخه القاض
 في كونه عمداً او خطأ ومنه فاقول ان مقتضى ذلك تفريقا بل تحقيقاً للدعوى وهو لا يثبت ولو ادعى عليه انه قتل مع جماعة
 لا يعرف صدهم سمعت عوايه ولا يفسد بالقود ولا بالدين لعدم العلم بحصه المدعى عليه منها ويقضه بالصلح للدين حشاً
 وادعى القتل لم يثبت القتل بالخطأ فالاقرب السماع وبفسخه الحاشا ولو لم يثبت قبل طرحت عوايه ومقطبت البينة بذلك
 لو قامها على هذه الدعوى في الحكم بما منع عدم العلم بالمحكم منه وفيه نظر **بشرط** كون المدعى عليه كلياً كان منها ما يثبت
 اقرار السفيه وان لم يثبت اقراره صح لا جل انكاره حتى يسمع البينة ويبرهن اليمين عليه في الخصومة ينقطع بيمينه **بشرط** عدم تناقض
 الدعوى فلو ادعى على شخص انه قتل ثم ادعى على غيره الشريك لم يسمع الدعوى الثانية لان الاولى ممكنة سواء ابرأ الاول
 او شريكه ولو اقر الثاني كان له الزم عمداً باقراره في لو ادعى العمد ففسد الخطأ او بالعكس لم يبطل اصل الدعوى ولو قال ظلمتني
 المالك لو فسر باقره حلف لا يبرئ القسامه لو يثبت ان الضحية لا راي المحققين **بشرط** ثبوت القتل باحد ثلثة الاقارب
 الشهادة والقسامه **الفصل الثاني** لاقرار وفيه **حاشا** ان يثبت في الاقرار صدوره من بالغ غافل مختار حر قاصد
 فلا يقبل اخرا الضحية المجنون ولا السكران ولا المكره ولا العبد ولا المذبذبة الكاتب المشروط ولا المطلق الذي لم يود شياً ولا
 اما الولد ولو انفق بعضه قبله فبنيته الحرية دون الرقية ثم لا يجب بالقود نعم لو لم يود الدين حتى يحرر وجب القود ولا ينفذ اقرار
 النائم ولا الساقي في العاقلة **بشرط** ثبوت اقرار المجنون عليه لقتل نفسه بما يوجب القصاص كالعمد ويستوفى منه القصاص ان كان
 الاقرار بالنفس ولو اقر بما يوجب الدين كالخطأ والمأموه ثبت لكن يشارك الغرماء **المرجع** الاقرار بالاكفاء في الاقرار بطلان الوكيل
 والشبهة قال بالمرتبين واختاء ابن ابي ذر في المعتمد الاول لو اقر احداهما بقتله عمداً اقر خرابته الذي قتله خطأ تخبر لولاه في مقتضى
 بما شاموا ليس له على الاخر سبيل ولو اتهم رجل بالقتل فاقتره ثم جاء اخر فاقتره هو القاتل ورجع الاول عن اقراره ويؤى فيها القود
 والدين واخذت الدين الاول بما المشو من بيت المال في ضحية الحق في حياته **الفصل الثالث** في البينة وفيه **ط**
حاشا لا يثبت القتل الموجب للقصاص بشهادة النائم من غير ان يثبت بشاهد عليين ولا يثبت بشاهد واحد
 يمين المدعى يثبت بالشاهد واليمين والشاهد والمراتب ما يوجب البينة كمال الخطأ والمخطئ المحض والمأموه والمنفلة والمأموه
 وكسر الخطأ والمأموه ولو رجع بالعفو الى المال لم يثبت الا بعدلين وقبيل الشاهد والمراتب والشاهد واليمين في قتل الاب
 ولو عمداً ولو كان القتل موجبا للقود حاشا الشهادة ثم رجع الى المال لم يقبل لانها كانت باطناً ولو شهد رجلان على فائتة

شرح أبي القاسم الأحمدي والبصرة ولحقنا

201

کتابخانه

مثنوی

٢
منبر
٥٤

مَنْ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يَمُتْ فَهُوَ فِي حَقِّهِ حَبَشَةٌ

میرزا حسن

مسبوقة بأبصار لم يقبل في الحاشية في حق الأثر ولو شهدوا بأنه مدعى عبد الله بن بقر السهم وأصاب خطأ ثبت الخطأ لأن قيل
عن مفصل عن قول ابن بشار ما ألتزمه فلا يفصل عن الإيضاح فكانت الشهادة واحدة وقد سقط البتة على أشكال لو قالوا
أنه شهد أنه لو صح ثم عاينك وهنم وادعى قتل عمر وخطأ فهدوا وذكر الكيفية قبلت ولا يثبت الموضحة ولا العدا المتعدي
بشرط في الشهادة خالصها عن الإختال مثل أن يقولوا ضربت بالسيف فمات من الضربة أو ضربت فقتله أو ضربت فانهضت
في الحال فمات فم يظن من الضربة حتى مات وإن طالت المدة فإنك المدعى عليه لو تضرع الجناية فالقول قوله مع يمينه
أنكرنا شهد به البتة لم يثبت البتة ما لو قال البتة شهد أنه جرح وأخطأ ولم يكف ولو شهدوا على القتل ولو شهدوا بأنه جرح أنكر
في الجرح لم يقبل فلهذا القول بسبب الجرح فأنما الموت والجرح إنما ينفرد به من ذكر القتل ويجعل القول
بكتفي الشهادة على البتة في الملك والوجه الأول ولو قال الوضع داسه لم يكف حتى يضره الجرح والإيضاح القطع ولو شهدوا بالجرح
والإيضاح وعجزوا عن تبين محل الموضحة لوجوب ملاحظات متعدي في رأسه سقط القصاص لتعذر معرفة محل الاستيفاء بثبت
الأثر حج لو شهدوا بأنه قتل بالسحر لم يقبل لعدم الثقة نعم لو شهدوا عليه بقتله بذلك قبل ولو قال السحر امرضه بالسحر
مات بسبب آخر فهل يكون إقراره بالمرض لو تأييدت معلولات القصاص في فطره وكذا الواقف أنه جرحه مات بسبب آخر ولا يقرب
لو قال الشاهد ضربته فوضعت فمات الموضحة ولو قال إختصاصاً ثم أفرقا وهو مجروح أو ضربته فوجدها مشحوماً لم يقبل لا سيما
أن يكون ذلك من غيره وكذا لو قال جرحه ولو قال جرحه قبله ولو قال سالوه فقتلته الدامية دون الزائدة ولو قال قطع يده فقتل
مقطوع اليدين وعجز الشاهد عن التبين سقط القصاص وثبت المدعى لا يكفي قول الشاهد جرحه فوضعت حتى يقول هذه الموضحة
لا محال غيرها لا بشرط أن لا يضمن الشهادة جرحاً ولا دفعا فلو شهد على جرح المورث قبل الاندمال لم يقبل بعد الاندمال ولو أقام
قبل الاندمال فثبت ثم عادها بعد قبله ولو شهد بدين وعين لورثة لم يرض قبله ولو شهد على الجرح وهما مجنونان ثم مات أحدهما
فلا يقرب البتة من العكس ولو شهدا لعائلة على منقشة الخطأ لم يقبل وإن كانوا من ذرية العائلة وإن كانوا من الأبا عدل الدين
لا يصلح العقل مع وجو القرب قبلت لو شهدا ثمان على جلين بالقتل فهما المشهود عليهما على الشاهدين بالقتل لم يشهد الاوّلان
على جرحه غير المتبرع لم يقبل قول الآخر لأنهما إذا قفا فان صدق الولي الأولين حكم له وطهرت الشهادة الثانية وإن صدق الآخر
والجميع سقط الجنب على الشاهد بدين بالقتل جرحه جرحه على الجرح كان الولي الاختصاصي الشهادة بدين ولو لم يكن له
الجميع في شرط اتفاق الشاهدين على الفعل الواحد ولو شهدا أحدهما أنه قتل غداً بالتكبير أو في الدار أو في مكانه فثبت
أو في السبب أو في السوق لم يثبت وهل يثبت الوتر قال الشيخ في المبسوط نعم وفيه إشكال ببناء من تكاذبها ولو شهد أحدهما على
الإقرار بالقتل المطلق وشهد الآخر على الإقرار بالقتل المحدث أصل القتل والقول قول المدعى عليه في العدة ولو أنكر القتل
لم يثبت البتة لأنه أكذاب البتة ولو أعزى بالعدم حكم عليه أن قال خطأ وصدّق الولي جيتا لدية فمات وإن كذبه فالقول قوله
الجاني مع اليمين ولو شهدا أحدهما أنه أقر بقتله عدداً وشهد الآخر عليه أنه أقر بقتله خطأ قبلت الشهادة بمطلق القتل ولا يثبت
العدو ولو شهدا أحدهما أنه قتل عدداً وشهد الآخر بالخطأ ففي ثبوت أصل القتل إشكال نعم يكون شهادة الواحد هنا لو تأييدت
دعواه بالقسمه معها لو شهدا ثمان على جل بالقتل وشهد آخران على غيره به سقط القصاص وجبت الدية عليهما فصعب
عرض من الشبهة بتمام البتة رافعه به الشيخ في الرواية ويجعل خبر الولي في صدقها إنما شاء كما لو أقر ثمان كل واحد بقتله منفرداً
أو أقره ابن أدريس منع من الشراك بينهما في الدية ولو كان القتل خطأ كانت الدية على عاقلها حج لو شهدا ثمان على نديان فقتل
وأقر آخر أنه الذي قتل وجب المشهود عليه برّاءة من مقتضى بقاء القتل المقر لأن الإقرار بالانفراد ولم يقلها بعدان يرد على المشهود
عليه نصف الدية من المقر لو طيل الدية كانت عليها نصيبين يدل على ذلك رواية زرارة عن الباقر ومعه ابن أدريس من قبلها معاً
والزاهدا بالله أن تشهد البينة بالشريك بقر المقر بما مع الشهادة بالمنفرد وأقر بالمقر فلا شريك ولا قريب بخبر الولي في الزام
إياها ما وليس له على الآخر سبيل ولا يجر أحدهما على الآخر إلا أن الرواية مشهورة بين الأصحاب لو ادعى قتل العاقا فماتوا
ثم عفي قال الشيخ لا يصح لأنه عفي لم يثبت له والوجه الصحيح لأن العفو لا ينلزم الثبوت عند الحاكم بل لو عفي أن يشهد له حج
عفو الفصل الرابع في القسامة والنظر في طراف الأول في مظنة فيه في حثاً إنما يثبت القسامة في القتل

كتاب الجنائز

٢٥٣

الجرح مع اللوث فلا قسامة في المال ولا مع انتفاء اللوث والمراسمة بينهما حال تدل على صحتها المدعى عنها لا قطعاً كقيل في عملة بينهم
 طراوة او قبل بخلها لا تقرب جأفة محضون او قبل في صلتهم المقابل او قبل في الصبر او على ناسه جل معه سكن او قبل
 في فريضة مطرقة او قبل من حلال العرب او محلة منفرد مطرقة فريضة العداوة في ذلك كل فان انتفت فلا لو جرد في عملة
 منفردة عن البلية لا بدخلها غير هله الا في رقوم او وجد منسحقاً يد وعند سلاح عليه لمرة ثمة لو كان لو كان لو كان
 عداوة لو وجد قبيل بين قريتين فاللوثة لا فريضة البرفان ساوياً في القربى ساوياً في اللوث لو وجد في حام على فطر او جبر
 ومصنع او سوقي او في جامع عظيم او شارع ولم يعرف فائده فالدينه على يثبت المال وكذا لو وجد في فريضة ولا احد عن حج يثبت
 اللوث لثبته الوحدان العدل باخبار جأفة برتفع الواطاب بينهم قطعاً او طناً من الغنا والنساء ولو اخبر جأفة من الصبي
 او الكفار فان بلغ حداً لثبته يثبت الدعوى والا فلا ولو قيل ان ما قد خبرهم الغن كان لو كان امكن ولا يثبت اللوث بالكامر لو
 وان كان مباحاً في خطبه ولا الفاسق المنفرد ولا الصبي المرأة او انتفت النثرة فلا قسامة بل للوثى خلاف المنكر بينهما واحد
 كنبها من الدعوى ولا يجزى القليل ولو لكل قضى عليه بحجج النكول عند قوم وبها خلافاً للمدعى عنها واحد على آخر في قول
 الرجل الجرح فقلني فلان لثبته لو ادعى القتل من غير جرح قبل ولا عداوة فحكم بالحكم ما به الدعوى وكذا ان وجد القتل
 التفت النثرة فان حلف المنكر لا ردنا اليه بين الواحد على المدعى يثبت ما يدعيه من قودان كان القتل عداوة او فريضة كان خطاً
 ولو وجد قبل في فريضة يخطمهم غيرهم بما راو بفار فهم ليلاً فان وجد بما راو فلا لوثة وان وجد ليلاً يثبت اللوث ولو وجد قبل
 في دار نفسه وفيها عبيد كان لو كان وللوثية القسامة لغائده الشلطة بالقتل ولا فتكا كالبجائبة من الوهن في بقط اللوث
 بامو احدها بعد ما ظهر عند الفانيه ولو ظهر عند الفانيه على جأفة فلامدعى ان يمين فلو قال ايضا فلان احد منهم فخلعوا ونكل
 واحدها القسامة على ذلك الواحد لان نكوله لوثة ولو نكلوا بيمينهم جميعاً فقال طهر فلان لوثة متبرين قدسوه منه دعوى الجرح لخط
 تمكن من القسامة عدس الشاخي ادعى الجأفة العتية فادخله بيمينه اللوث فان ادعى الولي ان ما عدس من اصل الدا والى
 وجد القتل فمات قبله جازا ثبات دعواه بالقسامة فان نكر المريم كونه فيها وقت القتل فالقول قول مريم يمينه ولو ثبت اللوث كان
 فطر اللوث ثبته الى من في الدار ذلك لا يثبت الا بالبينه والافسر ولو قام على العتية يمينه بعد الحكم بالقسامة نفى الحكم
 ولو كان وقت القتل محبوساً ومريضا واشتبه كونه قاتلاً فلا فريضة يقطع اللوث في طرفه الثالث لو شهد الشاهدان انما
 مدعي القتلين لو كان لو قال قتل فلان القتل احد من هؤلاء ثبته يمين القاتل ويجعل انتفاء اللوث فيها الرابع على عدو
 اللوث عن ثبات فلو وجد في القتل وسلاح ما طغى بالدم مع كعب مريضة ان القتل بطل اللوث النجاسه كذباً حاداً
 فانه يباح للوث في حق المذبذب ضد ولو قال احدهما القاتل زيد والاخر ليس القاتل فلان فلا فريضة انتفاء اللوث في حق المذبذب خاصة ولو
 قال احدهما القاتل زيد والاخر لا اعرفه فلا فريضة القاتل غير الآخر لا اعرفه فلا فريضة القاتل ما جله هذا عتية لك ثم متبرين في مريضة
 باق المتحقق عليه نصف الدية وحضه منه الربع فلا بطلان الا بالربع وكذا معتبر عروق ليس بطلان اللوث ان لا يكون على القتل
 اثر جرح وتحقق ولا علم ظهور وصفه القتل فلو ظهر اللوث فاحصل القتل دون كونه خطأ او عملاً فاللوثى القسامة على ما
 ولو كان احداً الولي فاشا فادعى الجأفة والغائب وادعيا جميعاً ونكل احدهما عن القسامة وقال احدهما قتل فلان هذا وقال
 قتل فلان فلان فمخلفان في هذا الصورة على من اتفقا عليه ويستحقان نصف الدية ونصف النكول ولا يجب اكثر من نصف الدية
 عليه لانهما احدهما يكذب الآخر في النصف الآخر في اللوثية خفة في نصف الدية الذي اتفقا عليه ولم يثبت النصف الذي
 كذبه اخوه فبجلا يخلف الآخر على الآخر كذباً خفيفاً فدعواه عليه لو شهد البينة بيمينه المدعى عليه يوم القتل غيبة لا
 بجامع القتل بطل اللوث فان شهد البينة انه او قبل لا يثبتها شهادة على التقوى لو قال ما قتل فلان هذا سمعته من فلان فاشهادان
 ضمن النكول وكذا الوفاة لا قتل لا يثبت في بلد بعيد الطرف الثاني في كسبه القسامة وفيه فاجباً اذا ثبت اللوث علم
 المدعى ضمن يميناً هو وقوم من بلده ومن خلف كل واحد يميناً وادعاه وان نفىوا كرت عليهم الايمان حتى يهوا الحسب ولو
 لم يثبت لولا احد من قومه ولو لم يكن له قوم كرت عليه خمس يميناً وهل يجزى الجأفة في طرفه من قتلنا به فلو حن ثم ما قني للعدو
 ولو غلبا القاضى شانه وكذا لو بان في ثمانية اشان للوثى بيمين خمس في العداوة الخطا المحض والشبه بالعدو قبل

في الجرح والقتل

شرح الفتاوى وكيفية شرح الخالف



الاستغفار

اندر لود

اندر لم یقبل فان
لم یبلغ قومه خلیفین
مکرهت علیهم الامم
بالعونه فان ذلک قومه
اولم یکن لهم قوم خلفه
خسین بن عامر

رسول اللہ ﷺ
وہم

تاریخ

في الخط المحض والتبعية بالمدعى عشرين مائة والاول احوط حج او كل المدعى جماعة فثبت عليهم الحق بالسوية ويجوز
بالخصم مع شوق الكسرة منهم المكسر المين مائة ولو بكل البعض او كان غائباً حلف الحاضر على قدر حصه حين يمتد ولم يجب
الا بغيره فان كانوا ثلثة حلف الاول حين واحد اثنان حلف الثاني حلف نصف الحسين واثنان اثنان فاذا حضر الثالث حلف ثلث الايمان
الثالث وكذا لو كان صغيراً او اذ كان الوليتين ضاميهما قد خرج في اللوث حلف لا يناف حقه حين يمتد ولو حلفه اثنان لا يناف حقه
ان يحثه عند من الايمان لا خيال الذكوة حلف الاخر مع الايمان لا خيال الزد هذا مع غيبه حلفه في حقه اذا حضر او مات الولى قام
مقامه حلف كل واحد منهم قد رضى به من الايمان فلو حلف المتيه كبرن مات احدهما وحلف كبرن حلف الباقي من المذكورين نصف القسامة
واحد من المدعى الولد الرابع ولو مات الولى في اثناء الايمان قال الشيخ وبساق الوفة الايمان لان الوفة لو اتموا لا يثبتون حقهم بهم
غيرهم لو اقام المدعى شاهداً للوث حلف حسين مائة وان شهد بالقتل فكذلك ان كان القتل عمداً وان كان خطأ او شبه العمد
ثبت مع اليقين الواحدة كغيرها من الدعاوى الا في شرط خصم المدعى عليه في القسامة فان الحكم عندنا يثبت على الغائب
والا بغير الايمان في مجلس واحد فلو حلف في مجلسين ان مجالس متعددة جاز اذا استعملت الحاكم ولو حلف من غير ان يستعمل الحاكم في قسامة
الايمان لا عية لو كان المدعى عليهم اكثر من واحد فلا يثبتان على كل واحد حين يمتد كما لو انفرد لان كل واحد منهم يتوجه عليه بحججه
بأنفرد من اذا ثبت اللوث كان القسامة على المدعى او لا فيحلف حسين مائة على المدعى عليه نه قتل ولو كان له قوم يجلفون عنه
حلف كل واحد مائة واحدة ان بلغوا خمسين والا كرهت عليهم الايمان بالسوية ولو لم يجلفوا اصلاً حلف هو الحسين ولا يثبت ما خلا
المتكوفان امسح المدعى وقومه من القسامة احلفا المنكر وقومه حين يمتد ببراءته فان نكل عن الايمان وعن بعضها الزم الدعوى
قبل له وداليهين على المدعى وليس بمجدي لان الزد هذا من المدعى فلا يمتد اليه حج اذا حلف المنكر القسامة لم يجز عليه الا نقاط والدعوى
عنه بالايمان ولو لم يجلف المدعون ولم يرضوا به يمين المدعى عليه لا يمتد في سقوط حقهم بمجمل القسامة يثبت المال وقد رواه الشيخ
في الصحيح عن ابن اذينة عن رافة قال قال ثالث يا عبد الله عن القسامة فقال هي حقان رجلاً من الاضداد وجد قبل في قلبه من قلب
المتوفى فقال ابو نبيشاهدين من غيرهم فقالوا يا رسول الله ما لنا شاهد من غيرنا فقال لهم رسول الله فليقسم خمسون رجلاً منكم على
بدنكم انكم قالوا يا رسول الله كيف قسم على ما رواه قال قسم اليه ثوقا لو ابارخول الله وكيف ترضى اليه وفانهم من الشراكا عظم فراده
رسول الله وعلى هذا عمل لكثرة الروايات المعتبرة به ولو تعدد فداء من بيت المال لم يجز على المدعى عليه شي ولو امسح المدعى عليهم
من اليهين لم يجلسوا حتى يجلفوا بل يثبت الدعوى عليهم ويثبت القصاص ان كان القتل عمداً او الذم ان كان خطأ يثبت القصاص
في الاغصا كما يثبت في النفس مع اللوث وفي قدورها هنا خلا فثبتت ستة ايمان فيما فيه الذم وان قصر عن الذم سقطت
من التسا بالنسبة في البداية الواحدة ثلث ايمان ولو كان العضو اقل من السدس كالاصبع وجنب يمين واحدة وقبل ان كان فيه الذم
وجنبه من كالتفرد وان قصر عن الذم بالنسبة من الحسين وهو احوط في بشرط في القسامة ذكر القائل والمفعول والرفع
شبهها بما يزيل الاحتمال وتخصيص القتل بالانفراد والشراك نوعه من كونه عمداً او خطأ او شبه عمداً وان كان من هذا كله
ثبت اليقين الكفاية بقصد لا بشرط في القسامة ان يقولوا اليهين ان القسامة المدعى غلغاقوم ولو ادعى على اثنين اثمانية
فثبت القود عليها وكذا واقم على اكثر من اثنين ويتحقق ما قل الجماعة وبكفي القسامة الواحدة عليها ولو ادعى على اثنين
من على احدهما لوث حلف حسين مائة ويثبت دعواه على اللوث كان على الاخر من واحدة كالدعوى غير الذم فان قلنا في الدعوى
في عليه نصف الذم بما يستحق الاستظهار في القسامة باللفظ فيقول الله الذي لا اله الا هو عاير النبى الشانه الرحمن الرحيم
لقائل لعل الاضداد النافع ان هذا قل اني ولو اني كغيرك من الفاظ التاكيد جاز ولو اقصر على لفظ والله ويا الله والله عجز
جرام ولو دفع لمن واجزه بعد تبيين المعنى للمعاذ وعطا الحالف تخويفه **الطرف الثالث** في الحالف وخبره
يجلف بالقسامة كل من يتحقق الذم او القصاص او بدفع احدهما عنه او توما جدياً معه مع كماله وعليه ما يجلف عليه فلا قسامة
لا يجنبه الا لا ترم لو احضر المدعى مع اللوث من تومة حين رجلاً حلف كل واحد مائة يثبت القتل يستحق الولى القصاص من دون
في القسامة وكذا في طرف المنكر يجلف هو و هو من تومة معه من تومة مع اثبات التهمة عليه القسامة لا يجوز للمدعى لا تقو
حلف الا مع العلم ولا يكفي الظن في ذلك وان كان عالماً بما يبارى يمين حج لا قسم الصبي ولا الغايب ان لم يحصل له العلم ولا الحضور

في كيفية استنباط القضا حاضرًا وغائبًا

٢٥٥

بعض ما فعل

الحكماء الاختصاص على من العنق لذلك فان قطع اعضاءها او بعضها ثم عني من قبله الى الدية فليبر له ذلك لان جميع ما فعله
 لا يستحق به شئ وانه لا يحد له من جهة الطرف فبطلت من جهة القربان ما وان بقيت الدية شئ بعد قطع البعض كان له استيفاءه وان قطع
 به اكثر من الدية ثم قطع حمل الرجوع عليه بالزيادة لا يستحق اكثر من الدية حمل عليه لانه فعل بوليه وعلى القول بخوله قصدا
 للطرفه النفس لو فعل بالجاني كما فعل بوليه ما ولا شئ عليه كى لا يضمن النفس بل الدية القصاص سواء امتد الى النفس او غيرها او
 من اصبح شرا الى الكف لا ان يتعد فان عرفت به بعد اقص من في الابدان فلا خطا ان خلت منه الدية الزيادة والقول قوله
 لو لم يمتد الى البدن مع اليقين لانه استوفيت به وكل من يجرى القصاص من بينهم في النفس يجرى في الطرف ومن لا يقتل في النفس لا يقتل
 في الطرف كى لو قتل النفس بان جرحه موضعها وكان يستحق باضعة فعليه شئ الزيادة وان عني الزيادة حصلت باضطرار الجاني
 او شئ من جرحه القول قوله لا ضمان لك هو المنكر ولو اعترف بالتكثير من الاستثناء الذي حصل فيه الزيادة فعليه نصف الدية
 ان اخطا وان قتلها فقص منه بعد ذلك نصف الدية عليه لان الزيادة حصلت من فعلين مباح محرم ولو قتل الجاني بالسيف واد
 النفس بالقصاص بان قطع اعضاءه او بعضها فان عني بعد ذلك او قتل اخطا في الطرف لانه قطع غير حق فوجب عليه
 او عني ثم قطع وعمله لانه قطع طرفا من جملة يستحق ثلاثتها فلا يضمنه كما لو قطع اصبع من يد المستحق قطعها في مستحق القصاص
 ان كان واحدا كان له المباداة الى الاستثناء وهل يجرى من دون ان لا الامام الاول الكرامة فله الاستثناء بلفظ ان ذنوبه وقيل
 ويغير ولو اورد وبتاكيد الكرامة في الطرف فيبقى الامام اخطا ما مدين على الاستثناء لئلا يجرى الجاني عليه الاستثناء وبعبارة الالة
 لا يكون كآلة او كشمس والحوالي الاستثناء بنفسه ان اخطا وان لم يجرى من ربه الفوكيل فيه فان تعدد لا يجوز كان النقص
 من حيث المال فان لم يكن او كان هناك فامواهم منه كانت الاجرة على الجاني لان عليه فيما الحق قصدا كجزء الكيل ويجوز جرح
 على النفس لانه وكيله فكانت الاجرة على موكله كغيره والذي على الجاني التمكن دون الفعل لهذا لو اذ ان قصص من نفسه
 لو يمكن منه ولو قال الجاني انا اقص لك من نفسي لم يجز تكبيره وهل يجوز بمقتضى الحق لقوله ثم ولا تضلوا انفسكم ولا من منة القصاص
 ان يفعل به كما فعل من استحق القصاص ان كان اكثر من واحد لم يجز الاستثناء لاجتماع اما بوجوب كآلة الاجنبي ولا حكم
 او بالاذن واقص اشوا ومن حصص الباقي من الدية ولا قصاص عليه فخير ان يقول جميعهم بما فيه من التعديت قال
 الشيخ وه يجوز لكل منهم المباداة الى الاستثناء ولا يتوقف على ان الاخر لكن ضمن السابق حصص من امر باذن ح ح
 القصاص بوجه الدية كل من يورث المال على الزوج والزوجة فانها لا يمتدان في القصاص بشئ نعم لها نصيبها من الدية ان كان القتل
 خطأ وكذا ان كان عمدا ورضى الوفاة بالدية والاملا شئ لها وقبل ان يورث القصاص المصيبة دون من يتفرقا لاهل من الاخوة والاخوان
 والاخوان لا اجدا من قبله ولو لم يكن للنساء عتق ولا دية الا فرضا فلناه الملامد كذا برف الدية من يورث المال في الجرح فيه كالاول الا ان
 للزوج والزوجة نصيبها منها على القتل بغير خط لو كان بعض الاولياء غائبا او صبي قال الشيخ والى اخره البائع استيفاء القصاص
 بعد ضمانه غائبين والصفا من الدية ثم قال لو كان للصغير اربا وجد له لم يكن لوليه استيفاء القصاص حتى يبلغ موام كان القصاص
 في النفس والطرف ولو قبل الاستثناء كان حسنا ثم قال ويجوز القائل حتى يبلغ الصبي او يفيق المجنون لو اخطا احد الاولياء
 القصاص والباقي للدية فانه فيها القائل مختارا جاز وهل يسقط القود المشهور عند السقوط وفي رواية انه يسقط والوجه الاول
 فنقول لطل القصاص القود يسقط على الجاني نصيب فاذا اولد برت الجاني على الدية شيئا ونطالب القود على الدية نصيبه ثم اقص
 ولو عني البعض عن القصاص والدية كان للباقي القود بغير برت وانصيب الباقي على القائل يا لو قتل احد الاولياء من غير ان الباقي ساقط
 وهل يرجع الباقي على النفس وعلى تركه الجاني بنصيبه ثم احتمال من حيث ان النفس اختلف محل حقه فله الرجوع بالموضوع كما لو اختلف
 الوضوء من حيث ان محل القود اختلف فبرج تركه بالدية كما لو اختلفت جهة وكا لو عني تركه من القصاص بخلاف لو عني فانه اطلق
 لها والجاني ليس ملكا وانما له عليه حقوق فاشبه ما لو قتل غريمه فعلى من ابرج على دية الجاني ويرجع دية الجاني على قاتله بدينه الاملا
 او ائيب هذا ولو كان الجاني اقل دية من قاتله كما مرة قتلته بجلالة انما قتلها احد ما فيمن ان الاخر تصدق به انبه في تركه المرأة ويرجع
 ديةها بنصفه بها على قاتلها واما الاول يرجع الولا خيه بنصفه المرأة لانه القود الذي قوته على خيه ولا يرجع على دية المرأة بنصفه
 لان اخاه اختلف جميع الحق على اوله ولو ابر اشريكه صيا الا براء ولم يكن لوفته الجاني الرجوع عليه شيئا وعلى الثاني لو ابر دية الجاني

فان كان
 بالوكالة

كتاب الخنثاء

٢٥٤

استنباء

في قولنا في الخنثاء

عليه

جواب

صحح. لمكو الرجوع على الشرايين بنصبه المانع بعب عنهما ولا يلازمة لخاصة المانع التوريد بعد رد نصيب من غير الخنثاء
ولا امتصاص من غير ان حكم الخنثاء كعدم امتصاص من لو كان القائل هو العاقل وجب عليه امتصاصا عني مطلقا او على مال ورضوخا لغيره
واذا غلب من القائل سقط عنه القصاص والقود ولا يجلس منه ولا يترك اذا اقر احد الوالدين ان شريكه عني على مال لم يفتل اقراه في حق
شريكه ولا يسقط خواتمه من القود والفرق بينه وبين ان يترك ان يترك من لدنه فان صلته الشريك فلا وله والا كان الخنثاء
وحو الشريك من امتصاصا على ما له ولو قتل الابن الاخيبة الولد فله الاخيبة القود دون الابن برز الا بعب عليه نصف الدية وكذا العاقل
مع الخنثاء على المسلم مع الذمي في الشرايين السبع يقتض من بعد نصف الدية على الخنثاء ^{في} المجموع عليه الفليس او السبعة يستحق
القصاص لو عني على مال ورضي القائل صح وقسم المال على الغرماء ولو اخار القصاص لم يكن للغرماء منعة ولو اوفى الفليس استبنا
القصاص فخذ الدية صغر شغل الدين والوضايا وعمل بالودنا استنباه القصاص من دون شغلها ما عليه من الدين لو حبه ان الدية
وقبل الدية ولو صالح الفليس والسفيرة للبعد على قتل الدية فالوجه الجواز ولو عني المريض على غير مال وعلى مال الدية صح و
خرج من الثلث او لا لان الواجب القصاص صبا اما لو كان الضل خطأ او جبا عنبار الثلث ولو قتل من لا وارث له ^{او} كان له
كان وارثه الا ما فله العفو على مال واستنباه القصاص وهل له العفو من غير شيء قبله وليس لولي الطفل العفو على غير له وهل
يجوز له العفو الى مال مع كفاية الصبي الوجه الجواز ويحمل النفع للميتة من نفوت حق من غير حاجة لولي الميت العفو على مال لا مطلقا
ولكل من الوالدين استنباه القصاص وان بدل الخنثاء في الدية ولو كان الاصل اخذ الدية قبلها الخنثاء في منع الولي من القصاص اكمال
لو قتل جازعه على التعاقب فلو قتل كل واحد من الغريمين لا يتعلق حق بعضهم ببعض فان سبق الاول الى القتل استوفى حقه سقط حق الثاني
الى يد ان ابرار المتأخر فقتله الثاني سقط حق الباقيين ^{في} ويساوي الجنيح سبيل استنباه وقبل ان انفق الواليدان على قتل جبا
لو اذ احدهما التور والآخر الدية احتمل وجوب القود لطلب الدية من الزكاة سواء كان مختارا في الثاني والاول وسواء
دفعة او على التعاقب لو اذ احدهما الى ثلثة استوفى للآخر الدية في حاله كان جبا فلو طلب كل واحد ثلثة بوليته مستغلا من غير
قدما الاول سبق حقه فان عني في الاول فلولي الثاني القتل فان طلب الثاني القتل اعلم الخنثاء في الاول فان سبق الثاني قتل
اما واستوفى حقه لولي الاول الدية وان عني الاول باه الى الدية ودعى القائل صح لو قتلهم منه افرع في الميتة في الاستنباه
وكان للباقيين الدية وبصر الوكيل في استنباه القصاص فان وكل ثم غاب عني عن القصاص بعد استنباه الوكيل بطل العفو وان
كان قبله وعلم الوكيل مقتضى من لو كبل ولم يعلم الوكيل فلا قصاص لا تنفاه المدان وعلى الوكيل الدية باشرقتل من لا يستحق قتل
يرجع بها على الوكيل لانه فارما لو كان العفو الى الدية فلا قصاصا على الوكيل لانها لا تثبت الا خطيا ولو بد لها الخنثاء ولم يعلم الوكيل
اخذ الدية من الوكيل لو وثقه الخنثاء ورجع الوكيل على رثة الخنثاء بالدية ورجع الوكيل على الوكيل بما اذاه ونظمه فاما اذا اخذ الوثمة من
الوكيل ثم ردهم الى الوكيل ثم دفع الوكيل الى الوكيل فيما اذا كان اخذ المثلين رجلا والآخر امرأة فباخذ رثة الخنثاء ودينه من كل
و يدفعون الى الوكيل بوليته ثم رد الوكيل الى الوكيل فدرعا غرة او وكل في استنباه القصاص ثم غلبه قبل القصاص ثم استوفى فان
كلن الوكيل قد علم بالقرن فعليه القصاص لو وثقه الخنثاء وللوكيل الرجوع على الوثمة بوليته ولو لم يعلم فلا قصاص لانه لم يظن
المرل ان كل ثلثا ان الوكيل انما ينزل بالاظلم وان قلنا انه ينزل بالمرل وان لم يعلم فلا قصاص على الوكيل بغير الدية لمبا
الا لاف يرجع بها على الوكيل يرجع الوكيل على الوثمة لفي لو قطع يد الخنثاء المقطوع ثم قطع ثلثه المقاطع فلولي القصاص في
الشرايين قد دبره البكر كذا لو قتل مقطوع اليد قبل حلقه قد دبره البكر ان الخنثاء عليه خذ يها او قطعت في قصابا وان كانت قطعت من
غيرها فهو لا اخذ لها دية قتل القائل من غير دية وكذا لو قطع كذا نصيب اصابع قطعت كفة بعد توربه الاصابع ولو اقطع الولي من اعا
وركة ظانها مونة وكان يرد موصل في نفسه برفا لافه لانه ان كان قد ضرب بهما ليس له الا قصاص بل لو كان له القصاص في النفس حتى يقتل
منه في الجرحه والا كان له قتله كما لو ضرب في عنقه وقل الا بانة فظهر خلافه فلا قصاص ولا يقتض منه لان مقتضى الجواز في قتل
بل جعل ثم قتل اخر قطعا به او لا ثم قتلنا بالتأني وكذا لو بد بالقتل ثم بالقطع توصل الى اثبات الخنثاء ولو شتر القطع في الجنيح
قبل القصاص وتأني في استنباه القصاص كما لو قتلها او قد سبق حكمه اما لو شتر يقطع يد قصابا كان للولي اخذ نصف الدية
من ركة الخنثاء لان قطع اليد يزيل عن نصف الدية وقبل لا يشي لان دية العمد انما ثبت حلقا والامر بمقتلانه يرجع بالدية اجمع لان

كتاب الجنائز

٢٥٨

في الجنائز والاصناف

كالجفن

لا ينفذ

في الجنائز

في الجنائز

الكف الكمال بالانصاف اصبح او قطع بكامله وبه ناقصة اصبحا فالمجنى عليه قطع النافضة وتردد الشجر في اخذه به الاصبع فاصبح
في الخلاف منع منه في البطون لان يكون قد اخذ ما بينه وبين المطالبه مع والاخرى عند ما ذكره في الخلاف ولو كانت يد الجنان كالمطر فالحق
قطع الاصابع الاربع والمطالبة بالحكومة والكسح لو قطع بين غير ولا يمين له قطع يراه ولو لم يكن له يمين قطع يمينه با
لزيادة ولو قطع بين يديه قطع يديه ورجلاه الاول والاخر مع قطع الاغصان الاذنية يؤخذ للثمن المختلف وكل ما انقسم الى بين وبين
كالاذنين والمنخرين والعينين واليد والاذنين لا يؤخذ احدهما بالآخر وان علمنا بالزيادة في اليدين فلا نشتغلها الى
غيرها وكذا انقسم الى اعلى واسفل كالحقن والشفتين لا يؤخذ الا على الاسفل ولا بالعكس وكذا لا يؤخذ اذنه على اذنه با
ولا يؤخذ لونه بالسن لان شققا في الوضع ولا يتم لا يؤخذ اصله بزيادة ولا بالعكس وان اتحد الوضع ويؤخذ الزائدة منها مع لا شقا
في المحل كمنه في المساحة في الجراح طولا وعرضا ولا يميز بين الاكل والشرع لاسم التفاوت لاغصان بالسن والمطر ولو كان
زاد الشا ج اصغر استوعبنا راسه لكل بالفتا ولا بالجملة بل اقصرنا على ما بالجملة العصور واخذ الزايد يمينه المختلف الى من له اليد
فؤخذ بقدر ما بالجملة الراس من الشجر وبقي الباقي الى الجفج فان كان بقدر الثلث فله ثلث ارش الجنائز ولو استوعب في القصر بالاقصر
على قدر الجنائز به مساحته ولو زلزال القصر على استحقاقه مضافا لشره كامل لثمن الزيادة لانه فارق الباقي في الحكم فافترس حكمه بحمل
ان عليه قسطا لان الجميع موضع واحد بشرط في القصر في الشا ج والاغصان استواء الشعر فلا قضا فيها فيه تعذر في الشجر
كالمازونة والجافة وبشرط ايضا امكان الاستيفاء من غير ذلك لان زيادة فلا قضا في الهاشمة والمغلة ولا في كسرى من العظام اما
لشجر في القصر ولمد ضبط المشم بحيث لا يزيد ولا ينقص ويثبت في الشا ج والموضحة اجامعا وكذا في كل جرح يذهب الى العظم فيها
محو الراس والوجه كالبنا على العضد والساق والفخذ ويثبت ايضا في الحارس والناضحة والسمحاق في كل جرح لا يذهب فيه
ويمكن استيفاء الحق فيه من غير زيادة ولا نقصا ولا ينقص في الشا ج بالسيف لا باله من معها استيفاء ما زاد على الحق كالبنا باله
بل ينقص بالسكن الحادة او المرسى انما ينقص العارن بالقصاص ولا يمكن الجاهل به سواء كان الشجر على غارفا بالاستيفاء
ممكن منه في اختلاف قول الشجرة في الاقصاص قبل الاندخال بخوفه في الخلاف مع استحباب الصبر منع منه في البطون ليجوز
الشجرة في المجنى عليه فدخل قصاص الطرف في النفس ما قاله في الخلاف اما لو قطع علة من اعضا يزيل على اليد على خطأ وطلب
الديار قبل الاندخال اقصر على به الشعر فان اندمجت شوا الباقي والاسقط الزايد لان دية الاطراف يدخل في به الشعر اجامعا
انما اقصر من الجراح كان على الوضع شعر ملقعة تعد في موضع الشجر من الراس فعلم طولها يضبط وشبهه بضمها على راس الشجر با
حليها عرضها كمن الشجر فوضها في ولا الملازمة ويخرجها الى اخرها فتأخذ مثل الشجر طولا وعرضا لاغصانها على ما قلنا ولو شق ذلك
على الجنان بخوف ذلك منقذ اكثر من دية لا ينقص الطرف شدة البرق والحرارة اعتدال النهار ولا ينقص الا بجدية ولو اقصر
العين انزعها بجذبة معوضه يؤخذ الاذن بالاذن اجامعا ولو شق الكبر الصغير اذن الاصم والسمع لا يذهب السمع فنقص في
الرأس لانه محلة الاذن والصيغة بالثبوت في محل الثبوت في غير محله ولا بالجره بل ينقص المحل حد الحزم والثقب يؤخذ به ما قلنا
وكما ثبت القصاص في الاذن جميعا كذا في اعيانها بالنسبة من الساحة فؤخذ نصف لثمن الاذن الكبير بنصف الصغير ولو اقصر المجنى عليه
في الاذن ثم الصفة كان الجنان والها التحق المماثلة والوجه وجوب ذلك لانها جميعا لم تفتض اضرابا والها ولو قطع بعضها
القصاص في الحكم في اضافة كالاذن ولو قطعها فمقتضى بجلده ثبت القصاص امكان المماثلة فان الصفة التحق عليه لو كان الجنان
لانها لو تين من الحي فليس يميز على قول من ادعى المماثلة لانها المماثلة ينبغي اجامعا والها ولو الصفة التحق عليه بل الاستيفاء
فالصفة تثبت في جوار القصاص اشكال بشا من وجوبه بالابانة وقد حصلت من عدم الابانة على الدوام فلا يتحقق ابانة اذن
الجنان على الدوام ما لو سقطت بغير ذلك قهرها او بعد ذلك القصاص من الاضرب جوار القصاص مطلقا وان علمنا بعد من قلة الاذن
ولو قطع المجنى عليه من الجنان فالصفة الجنان لو كان للمجنى عليه والها لان الواجب الابانة وقد حصلت ولو كان المجنى عليه لو قطع
جميع الاذن وانما قطع البعض فالصفة الجاهل كان للمجنى عليه قطع جميعها لانه استحقاقا له الجميع ولو كان ابانة ط ثبت القصاص
في العين اجامعا وبشوا عن الشا ج الشيخ والصغير والكبير المصنوع والعنجه والفتا والسليم ولا يؤخذ صفة بقاءه ولو كان
الجنائز اعور خلفه فله ثمنه العنجه الواحدة من الصحيح مع تساو المحل فان شق في الحق اعماه ولا يؤخذ عليه لو قطع الصحيح عيبه العنجه

كتاب الجنايات

٢٨٠

في تقاضا
يتم
لا ينفصل
عن جسد
له قطع الاصابع

لا ينفصل
عن جسد
له قطع الاصابع

في نصف الذراع وهو
ان قطع الاصابع فاعلم
ونظا بالاعضاء
الكف الاثر له ليس
له ذلك لامكان اخذ
فصلها فليس لها الارش
وان قطع من المرفق
القصاص وليس له قطع
من الكوع والمطالبة
الحكومة

المصلحة
ال

ولو كانت احداهما
المجوق فليس زائدة ونسب
الجاني اصله ثبت القصاص
فلا يرفع ولا يرفع الزيادة
والحكومة في الكف

والدينه ويحمل ان يقال ان هذه العامة هي الاولى فان كان المجوق اخذ الدينه استعبد منه الدينه لا على الارش وان كان قد افترق
عنه الدينه لا الارش ايضا لانما علمنا انه اخذ لا يستحق ولا يتغير منه بعد الفصل الى اعدان وان لم يكن اقصر ولا اخذ الدينه ثبتت الارش
وقبل الارش له وليس بمعتق ما ان كان الصبي غير متغير فلا قصاص في الحال ولا ذيل لا مكان العرق ويقتل سنة فان عادت ففيها الحكم
والا كان فيها القصاص ولو كانت ثمانية او متغيره فعليه ارش الساقطة وارش نقصنا العامة وقبل في من الصبي مطلقا بغير لومات الصبي
قبل الياس من عوقا فللوارث الارش ولو اقرض المبالغ التي ثم عادت من الجاني فان قلنا انها صبي فلا شيء عليه ان قلنا انها الاولى
الشيخ الذي يقضي به مذهبا ان المجنى عليه قتلها ابد ولو عادت من المجنى عليه بعد الاستيفاء للقصاص ضا والجاني قتلها فان قتل
هو صبي وجب على الجاني الدينه لغوات محل القصاص منه وان قلنا هي الاولى فظهر هذا الاستحقاق القصاص ولا يثبت للمجاني الدينه
للمجنى عليه دينه القصاص ولو اخذ الجاني سنة المقلوبة قضا صا كافيتها فثبت عليها اللطم لم يجز قطعها الا انها ليست بجسد ولا
ولا يؤخذ من اجس من ولا بالعكس ولا يثبت عليها بسفلي لم يجز كذا يثبت بضاحك لعدو النسك في المحل ولا اصله بزيادة ولا بالعكس
وان اخذ المحل لا زائدة بزيادة مع تغاير المحل واذا عادت من من لم يتغير غير من المناقصا بحساب فقي ثلثها ثلث الدينه وفيه ما
ويجزي القصاص في بعض النسخ فلو كسر من من غير من سنة بعد ما ذهب يؤخذ ذلك بالنسبة بالاجزاء لا بالساعة فان كان الذي
مضفا اخذ منه نصف سنة وعلى هذا الحشا ولا يقصر الا كسر لثا يصنع لو ينكر من غير موضع القصاص فلا يقصر الا ان يحكم
اهل الخبرة بالامن انقل عنها على ثبت القصاص في ايدي وفي كل واحدة منها اجماعا بشرط التساوي في المحل فلا يقطع بمن
يبا ولا بالعكس الامع لعدم علمنا قلناه او كان قطع الاصابع من مفاصلها ثبت القصاص فيها اجمع وان قطعها من نصف الكف
فقط الاصابع ومكونه في نصف الكف لا ليس بفصل محسوس فلا يؤمن الجف من القصاص ان قطع من الكوع فله قطع اليد من الكوع المظا
الحكومة في الباقي له قطع الاصابع من غير شيء ولو قطع من المذراع فليس له القصاص من ذلك الموضع لان العرق والاعضاء مختلفة
الموضع فله القطع من الكوع والمطالبة بالحكومة في الساعه ولو قطع من العضد فله القصاص منه له القصاص من المرفق له حكومة الزايد ان
قطع من النكبة القصاص منه ولو قطع عظم النكبة يقال له مشط الكف فان حكم تقاضا من اهل الخبرة بإمكان الاستيفاء من غير ان يصير
جائفة محاسن وفي الا لا دينه له الاستيفاء من النكبة المطالبة بالارش وحكم الرجل والساق كاليدين والذراع والفخذ كعضد الرجل كعضد
الكف والقدم كالكف لو قطع الا قطع يد من يدان فله القصاص ولو قطع يد من يدين فله يداه ولا يرفع من الا عروق وكذا الاذن
والخيلان ولو قطع ذراعا لم يدا لثا صبيها كاطلة فله المجنى عليه قطع الناقصه واخذت به الاصابع لثا قصه خذاه في الخراف ومعه في
النبط الا ان يكون اخذت بها ولو انكر المحل قطع من الجاني الاصابع الاربعة واخذ حكومة الكف لا يؤخذ الكاطلة بالناقصه ولو قطع
اصبع ويصل فستر الى كفة ثم انه ثبت القصاص فيها والافرية له ليس له القصاص من الاصابع واخذت به الباقي وهو لو قطع ذراعا
الزائدة كذا زائدة اصبعها ما وثيقا ثبت القصاص للساوي ولو خصل الزائدة بالجاني وكانت خارجة عن الكف يمكن القصاص من اليد
مع بقائها اقصر منه وان كانت في تمام الاصابع منفصلة ثبت القصاص في الجسد اخذ الحكومة في الكف ان كانت متصلة ببعض الاصابع
ثبت القصاص في ربيع غير المتصلة واخذت به الخاسرة والحكومة في الكف لو كانت الزائدة للمجنى عليه فله القصاص في اليد وذه الزائدة وهي
ثلاث في الاصابع ولو كان في اصابع المجنى عليه اصبع شلا لم يجز اخذ الصبي عما يتغير في الاربع وهو عند ثلثه من الاصابع عن الشلا والحكومة
في الكف ولو كان بالعكس ثبت القصاص لان المناقص لو كان المحل واحدا ولو كان في انا مل الجاني فله ان يرفع من
او يقطع بان واحد بل اخذت به الاصابع ولو انكر المحل قطع من الزائدة وهي ثلثه في الامثلة الاصلية ولو ساء وبان ثبت
القصاص من ربيع ثبت القصاص من الاصابع مع التساوي في المحل لا يهام من اليدين يثملها والساق منها يثملها وهكذا ولا يقطع الاصلية
بالزائدة ولا بالعكس مع تغاير المحل قطعت كذا لا يقطع الزائدة بالزائدة الا مع تساوي المحل وكل عضو يؤخذ قوامه وجوه تؤخذ
الدينه مع فقاء فلو قطع اصبعين لم يواحدة او قطع كفا تاما وليس للقاصع الاصابع قطع الموجولة ولغز منه دينه الفات ولو قطع
الامثلة اعلمنا ومن من الوسطى فان سبوا صاحب القصاص لو كان في الاخر الوسطى وان سبوا صاحب الوسطى آخر فان قصصا صاحب
اقصر له وان كان غنا كان صاحب الوسطى القصاص بثلث الدينه العليا ولو سبوا صاحب الوسطى فله قطع الوسطى استوفى حقه بزيادة
فله دينه العليا واصحاب العليا على الجاني دينه العليا ولو كان قطع اصحاب الوسطى الا ان حرم سبوا صاحب العليا ولو سبوا الجاني على

احكام قصاص الاطراف وشبهه وفرو

٢٤١

العليا توصلا الى استيفاء المحققين ولو قطع اصبع رجل ويداخر قعر الاول ثم لثاني ورجع يديه اصبع ولو قطع اليد لا اقص
 صاحبها واخذ صاحب اليد ولو قطع وبداها اظفار يمين لظفار له لم يكن له القصاص لان الكامل لا تؤخذ بالناقصة وثبتت
 له اليد ولو كانت المقطوعة ذات اظفار الا انها خضر لتدعي التسليم لانه من المرض لا يمنع القصاص لو قيل ثبتت القصاص في
 الاول بغيره في اليد لكان له القصاص اصبعاً بعد تدني الفارق كان فحماً كما قلنا في الامثلة الوسطى احبها اخذها مع العدا بجلد
 دية العليا ولو كانت غامصة ليجزى عليه امد وتمام الجاني في صلبه فقلنا انه لا يقبض من الخامة بل يقبض من الاربع باخذ
 حكومه في الكف وفي الزائدة وهي ثلث دية الاصلية ولو امكن قطع ما تحت الاصابع الاربع من الكف على مخازنها اقتص منه كما
 له ثلث دية الاصلية عن الزائدة وحكومتها تحتها من الكف فاصدق من يؤخذ الناقصة بالناقصة وانما محل النفس لا يخرج
 غلو كان المقطوع من احداهما الا بهما ومن الاخرى السبابة فلا قصاص في المختلن باخذ صاحب اليد والقصاص في الثلاث اثباتاً
 ويؤخذ الناقصة بالكاملة مع رد دية الغائب من الناقصة على الاقوى واذا قطع احدى شخصين قتل الاول في الاستيفاء
 فان يار والثاني يستوفي اشا ولا شيء عليه الاول دية ثلثه ولو قطع العليا ولا عليها لقطع الجاني عليه الوسطى لم يقع قصاصاً
 وثبت لكل منهما الدية على الآخر والجاني في القصاص من وسطى الجاني عليه ان لم يرض بالدية ^{ما لا يجوز} ما لا يجوز فاصلاً لا بجلد ولو
 عليه فلو تراصبا على قطع احدى اليدين بضا حتما فظفها بالثمن حتى سقط العود في الاول باسقاطها جها وفي الثانية باذن صاحبها
 في قطعها وادبائها من ثلثه ويجوز وجوب القصاص الاول لان حقه لم يقط باخذ عونه ولا يصح عوضاً فبقى حقه في القصاص ^{لثالث}
 الدية ولا قصاص له ولو قال المقتض الجاني اخرج بمسك لا قطعها فخرج يمينه فقطعها من غير علم قال في الملبس بقصص المذهب
 سقوط العود وفيه نفع لان الواجب قطع النقص يكون القصاص في البني باقياً بعد الانتفال توفياً من السرقة بتوارد القطعين وامتناع
 فان كان قد جمع الامر باخراج البني واخراج البشير مع علمه بعد الاجزاء وقصد الى اخرجها فلا دية له ولو قطعها المقتض
 مع العلم قال في الملبس سقط العود الى الدية لانه بذلها للقطع فكان شبهة في سقوط العود ويحتل ثبوته لعدم الجواز مع الاذ
 وكل موضع يلزمه دية البشير ضمن من رتبها وما لا فلا ولو اختلفا فقال بدلهما مع العلم لا بدك فانكرا البازل في القول قول البازل
 لانه عرف بدينه ولو كان المقتض مجزاً في ذلك الجاني عن العضوف قطع عصبه ولا استيفاء ولا بد الاستيفاء عن المجزون ويكون
 قصاص الجاني باقياً وثبت له الدية لاستفاء المحل لان البازل اطل حق نفسه لو وارد الجاني الى القصاص من غير بدل قبل وقوع
 الاستيفاء موقعه وقبل الاستفاء الاصلية عن المجزوف يكون قصاص الجاني باقياً وقلنا محل الدية وعلى ما قلناه في هذا الشق
 وهو جلد ولو قطع اصبعاً فاصلاً اليد كله من الجرح وسقطت من الفضل ثبتت القصاص في الكف فان بارد صاحبها فقطعها من
 من الكوع لثالث يبرى الى يدين ثم يندمل على الجاني القصاص في الاصبع والحكومة فيما قاتل من الكف ولا شيء عليه فكلما قطع الجاني عليه
 ولو لم يندمل وفات من ذلك الجاني شريك نفسه بجعل القصاص في النفس بعد تدني نصف الدية عليه ولو قطع الجاني عليه موشح
 خاصه بان يقطع اللحم الميتة غير ثم ستر الجناية فالقصاص على الجاني ستره جرحه ان اخذ من اللحم الحي فان الجاني شريك له
 ثبتت القصاص في اللسان اجزاء بشرط التساو في القيمة فلا يقطع بالآخرين ويؤخذ الآخر بالاصح ويؤخذ بعض الصحيح ببعضه ويقتصر
 القتل بالاجزاء لا بالسانا حذو ويؤخذ بالتسوية ويؤخذ الشفة بالشفة مع التساو في المحل كما لو قطع يد رجل وجعلية خطا فان شرا الى
 نفسه فادبه كاملة لا ازيد وان ملك ثبتت دية ولو مات واختلف الولي الجاني فادعى الولي مائة بعد الامتثال فادعى الجاني مائة ما
 لشره فان كان الزمان مضى لم يمتد الامتثال فيه فالقول قول الجاني وانما يمكن الامتثال فالقول قول الاول والى التساو الاحتمالين
 الاصل يجوز الديتين فان اختلفا في المدة فالقول قول الجاني ولو قطع يد واحد فمات المقطوع فادعى الجاني الامتثال فان مضى
 مده يمكن الامتثال فالقول قول الجاني والادع القول قول الولي ولو اختلفا في المدة فالقول قول الولي على اشكال ولو ادعى الجاني
 انه شرب سمانات وادعى الولي مائة بالسرية تساو الاحتمالين فيخرج قول الجاني لان الاصل عدم الضمان وكذا في الموقوف في الكفا
 بنصفين وادعى الولي جناية مائة مائة فلا اصل له القصاص من جناية واحدة ^{القصاص} واستمر الجاني من جانب الموقوف فيخرج قول الجاني
 فيه فظروا وادعى نقصان يد الجاني عليه اصبع احتل بقلبه ثم قوله عملاً بالامثلة فقيل القصاص وقول الجاني عليه في الاصل السلاية وهذا
 ان ادعى قول السلاية اصلاً اما لو ادعى وبها طارياً فالآخرين القول قول الجاني عليه كسب لو كان على الجاني اصابع متساوية

ولا يلزم

الوجه في السرية
 وادعى

۱۲۱۵

52

التبصر

فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ

روما جلد غلغلہ

والجيب في أصله المائل

ليس فيها زائدة فلا معنى عند من صاحب يطلب سلب من جهة الخطأ شيء بالاجتهاد لأن كل مدعي استوفاء كان في حقه من انكافئها
زائدة بالضرورة وتسمى أصل الضعف فلا تضاعف لئلا يؤخذ الزيادة باصلية فان ما يدور واخذ حاسما فهو تام محقق ولا أثر له بعد ذلك
ان يكون الزائدة هي المستوفاة ولو كان الاصل ربع اقل من قطع صاحبها اقل من مقدار ما اخذ منه واخذ طوليا بين الربع والثلثين
اشتمل قطعها وطا البناء بما بين الضعف والثلثين وان قطع ثلثه قطعها ثلثه وطوليا بين الكل وثلثه ارباع المقصد **المقصد الثاني**
في الخطأ وشبه الغم والخبث بما لا يثبت به الدية لا القصاص النظر في يتعلق في بصل **الاول** في الموجب غير صحيح بجنايا الضمان بجنايا الاثام
اما مباشرة او شبيها وضابط المباشرة الاندلا من غير قصد كمن رجم رجلا فاصابا انسانا او ضرب للثاني فنبه في وقت الموت **المقصد الثالث**
فهو ما يحصل التلف عند لايه كخمر البئر نصب السكنى والقيام بالحجر ونحوه فيحصل ذلك انشاء ما فيه تعالى **باب** الطبيب يضمن
بغلاجه ان كان قاصدا او عالجا طفلا او مجنونا بغير إذن الولي او بالغا غافلا لم يذن ولو كان الطبيب عالما وعالجا بالغنا
وشبهه بالاذن قال الى التلف قبل الاضرار والمخاض وتسوية شرعا خصوصا مع الاذن وقبل يضمن لحصول التلف بفساده
هو الاقوى في حق يضمن في ماله ولو ابراه المريض قبل العلاج قبل يصح لرواية السكوني عن الصادق قال امر المؤمنين من طبيب
تبطط فلما اخذ البراءة من وليه الا فهو ضامن ولانه مما يمس الحاجة اليه تسوية لحصول الضرر وقبل لا يصح لانه ابراهما لم يثبت
وروى السكوني عن الصادق عليه السلام ان عليا بن عتبة ختما ما قطع حشفة غلام وهذا الرواية من سنية المذهب لا فرق بين ان يمس
البراءة من وليه او لانه قطع غير المأمور حج النائم اذا انقلب على غير فالتلف قبل يضمن في ماله وقبل الضمان على العاقلة
وهو اقوى واضطرب بن ادر بن هناد ولو انقلب النظر على العقل فقلنا فان كانت طلبة بالمطادة الفخر لزمها الدية في طائها
وان كانت طلبة في ذلك للمخاض والضرورة فالدية على العاقلة وعند في هذا التفصيل نظر لان فعل النائم ان كان خطأ فاما
على العاقلة على المعتدلين ولن كان شبه العمد فالدية في ماله على التقديرين فالمتفصيل لا وجه له في اذا اعتذر في جنه جاعا
في قبل اذ ذر او ضام فمات ضمن الدية وكذا الملاء لو فعلت بالزوج ذلك فماتت قال الشيخ في ان كان اما مؤمن لم يكن عليه
شيء وفي الغرابة ضعف **له** اذا حمل على امه مائا فماتت واصابه انسانا فماتت في نفس او طرف او جرح ضمن المتاع و
جناء في ماله في لو صاح بقتيل او مجنون او بالغ كامل مريض او غفل الرشيد البالغ او غافا بالضعف ضمن ولو صاح بالبالغ
من غير غفلة ولا منافاة فلا ضام الا ان يثبت الموت في الضعيف فضمن وكذا لو ذبح عجل البالغ او الضعيف بالضعف قال الشيخ في يضمن
العاقلة وفيه نظر من حيث ان الضمان قصد الاحاطة فهو بعد الخطأ وكذا الوشم سبغا في وجه انسان او لا فانه من شاعق فاني خوفا
ذبح عجله ضمن لي لو طلب انسانا بشف مشهور وقرقنا لقي نفسه في بئر او نار او ماء او الحصبه فاقترنه الاندلا ونحت السطح **المقصد الرابع**
الى نفسه فماتت نحوه فان قال الشيخ في الاحتمال لانه الجاء الى المهرج الى الوقوع فهو المباشرة لا ملاك نفسه فيقتلوه على السب
لو صامه فمهره سبغ فاكله ولو قبل بالضمان كان وجها ولو كان الطاولي عني ضمن الطالبي به لانه سبب طلي وكذا يضمن لو كان سبغ
فمهره فوقع في بئر مغطاة او اضلوا الى مضيق فامسوا لاسد لانه يفر من المضيق غالبا في اذا صدمه انسانا فماتت المصدمة
فدفعه على الصام وفي ماله فان قصد به الاندلا في جرح القصاص ولو مات الصام ذهب ماله سواء قصد اندلا في المصدمة ولا هذا اذا كان المصدمة
في ملكه او موضع مباح او في طريق واسع ولو كان في طريق ضيق وكان المصدمة وانفا قبل يضمن المصدمة وفيه الصام اذا المصدمة
المصدمة لانه فرط بوقوفه في موضع ليس له الوقوف فيه كما اذا جلس في الطريق الضيق وعشره انسان ولو قصد المصدمة ذهب
ماله على كل تقدير يضمن وفيه المصنف **انا** اصطلمه حران فاما فكل واحد منكم يقتل نفسه وقتل صاحبه فماتت كل واحد
منها كذا نازان وعلى عاقلة كل واحد ضعف به صاحبه ان كان خطأ محضاً والواجب ضعف الدية في البركة لا كمال الدية وبسط الضعف الاخر
لأنه لو كانا كبيرين تلفت الدية من هاتين في تركه كل واحد منهما ضاماً ضعف به الآخر ويبيع القصاص في الدية والقيمة ولو كان احدهما
ناراً والآخر رجلاً ضمن الرجل ضعف به النار وضمف النار ضعف به الرجل ولا فرق بين ان يكونا مقبلين ومقدرا
واحدهما مقبلاً والآخر مديراً ولو كان احدهما يبرهين بركه الآخر فركه الثاني ضمه مناه والباقي الا واما من لانه الصام والآخر مديراً
لو اصطلمت الصبي والركوبين منها ضعف به كل واحد منهما على عاقلة الآخر في لوربها ولها فذلك لوربها اخيفها كل واحد
عليه بناء الدية لكل منهما ولو كانا عبيدا سقطت جنيتهم بالان نصيب كل واحد منهما ماله وما على صاحبه بغيره ولا يضمن لولي ولا مال

احكام قتل الخطا وشبهه

٢٥٣
 دية القتل برقبته
 العبد ثم انقلبت
 الى قيمته ونقلت نصف
 قيمته
 قتل الخطا وشبهه

تختلف قيمته برقبته فان ملك قبل اية القتل سقطت لغيره المحل ولو كان احدهما حر والاخر عبداً فانا نعلق نصف قيمته برقبته
 ولو مات العبد كرهت قيمته برقبته او حرين مات الحر تعلق برقبته العبد بغير قتل الخطا وشبهه ولو كان متعلقاً برقبته او قيمته او
 احد الحرين بالقتل مضمون الباقي نصفه بغير القتل في رواية عن الكاظم بعض الباقي في الميت هي شاذة ولو تضاد جاملتان ففي ركع
 كل واحد نصف بغير الاخرى نصف عليهما ونصف كل منهما ولو غلبت الشايات والركب احمل هذا الجائز احاله على الميت في غيبها اياها
 على الركوب لو لم يملك ميتاً فان كان بغير ميت القهين بان كانا فادرس على الضبط او الرد عن الاخرى والعدل بها فلم يفعل
 او لم يملك الا يها من الرجال والحيوان كانا مالاً لكن ضمن كل واحد صاحبه نصف تلفه كذا الخ لان لو اصابنا فالتلفا او تلفنا
 ولو كانا غنماً ما لكن ضمن كل واحد نصف السفينتين وما فيها في مالها سواء كان النافعا الا او يتساوى ولو لم يفرط اياها غلبت الا
 القوة فلا تضام وقبل قول الملاح في عقد القهر يطمع اليه ولو قهر احدنا ما ضمنه من تلف بفعله في سفينة وسفينة الاخر
 وكذا البحث في التضامن ولو كانت احد السفينتين باقعة والاخرى مارة وقعت الشايات على الواقعة بغير ميت القهين لم يكن على صاحب
 الواقعة تضاماً ما تلف في الشايات وعلى قيم الشايات ولو اخطأ في القهر فلا تضام ما لو قهر سفينة غرقت بما فيها وكان عبداً وهو ما يفرقها
 غالباً ويفرق من فيها لكونهم في القهر او لعمد مفرقهم بالسباحة ففعلية القضاة في السفينة والاموال فان كان خطأ ففعلية في الاموال
 والسفينة والعبد ما له وما الاخر افعلى غافله فلو كان عبداً لكان اذ اصابه موضع ففعلية حاله اذا اصابه موضع ففعلية
 موضعاً وكانت السفينة شاذة فهو ضامن في مال ما تلف من مال نفسه ولو خفي على السفينة الفرق التي يرضى الركبان متاعه ليجوز
 من الفرق لم يضمن احد الوافي متاع غيره بغيره من ضمنه وحدها فان قال القهر التي ما على ففعلية لانه لم يفرط تضاماً ولو قال القهر وانما
 له او على قيمته لم يضمنه ولو قال القهر على ركبان السفينة تضاماً فالفاء فان قصد ان على ضام الجميع وعلى الركبان ضمن الجميع ان
 قصد الشرايط لزم ما يخصه لا يلزم غير من الركبان شئ وان قال القهر على ان ضمنه لكم ما وركبان السفينة ففعلية في ذلك فان
 ثم انكروا الاذن ضمن الجميع لو قال القضاة في ضمنه فيقال نعم والفاء ضمنه وان قال الخائف على نفسه وغير الوافي متاعاً على
 ضام لزمه وان كان ملقى المتاع ايضاً محالاً ويجعل سقوط فله حصه المالك ولو كان نواشر سقط العشر فيه نصفه ولو كان المحتاج
 المالك فقط التي ضمها غيره فعلى الاول جازله الاخذ من الثاني ولو لم يكن خيراً فقال الوافي متاعاً على ضمانه فلا فربما تضاماً
 وكذا امر ثوبك على ضمانه لو ارجع نفسك لانه ضاماً ما لم يجب غير ضرورة بيب اذ امر من الرما فاضا به سهم فالدية على غافله
 الراعي لو ثبت انه قتل ففعلية تضاماً مع السماع لما ذكرنا صبياراً بغيره صاحب موقع الى مير المؤمنين ثم فاقا ما لم يثبت انه
 قال هذا ففعلية تضاماً وقال قد اخطأ من جدي لو قدر انما الى هذا برميلنا من فاضا به سهم عن غير تعمد فاضاماً على من قد لا على كل
 لان الراعي كالحاضر المترك للدافع ولو عدل الراعي فالضام عليه ان لم يقدر احد الضام على الراعي ان كان عبداً والاضام على ففعلية
 اذ اوقع من حوله على غير عمد ففعلية فهو عمد ان كان ما يقتل البيا وان كان ما لا يقتل غالياً فهو شبه العمد اذ وقع مضطراً الى الوقوع
 لغيره ففعلية خطأ والدية على الماكلة ولو اخطأ هو او اخطأ غيره ففعلية تضاماً ويؤخذ الدية من بيت المال والواقع صدق على الملهيات ولو دفعه
 دافع فدية المدفوع على الدافع وكذا دية الاسفل في القها بغيره الاسفل على الواقع ويرجع عما على الدافع لرواية عبد الله بن سنان
 الصحيح عن الصادق عليه السلام ان الرضا العاتق يضمن كل منها ما يجنبه على الآخر ولو كلفها فاضاماً الاخر ففعلية الكاف للدفع لم يكن عليه
 اذ اضطر على ما يحصل به الدفع وضمن الآخر ولو تجاوز شتان وادعى كل منهما قصداً للدفع عن نفسه حلف المنكر وضمن الجارح ولو اصر
 نائباً ما ما بالصعوبة او الغرابة في ميرقات ان كرهه ضمن الدية وان كان لحلمه السابن فالدية في بيت ما ان لم يكرهه فلا
 دية اصله ولو ادعى ففعلية المدعي فان قال الشيخ في ضمن الدية لانه مشروط بالسلامة وفيه نظرية من جملة الغررات السابعة فاضاماً
 جسيماً لو ادعى الصلح بغيره او جدي لامية فعلية لدية في مال ولو اقر السبعة الطيبين بقطعها فان فلا دية له على القاطع لو كان مولى على الدية
 على القاطع ان كان اباً او جداً للاب ان كان اجنبياً فالاقرب لدية في مال القول لانه لم يقصد القصد في من غا غير لدية فانما ضمن
 من منزه فله من حقه يرجع اليه ملك حكم الباقية في من المصروف ففعلية عن مولى الله فان فقد ضمن الدية ولو وجد مقتولاً ففعلية
 على غيره ففعلية بغيره في الزرع القاتل فان فقد البينة فالو كبر سقوط القود ويجوز الدية في مال ولو وجد مقتولاً ففعلية في الزرع والاقرب على من قال
 اذ لم يكن يبينه عليه فلا دية وان كان يبينهم عليه كان لا لبانة القضاة على التي فواع الضلالات وان اختلفوا على احد كان لزم

الوقوع او قصد

احرمه الله

بمبلغ ثمانية آلاف في حقوق الشريك والمختصة

[illegible]

٢
اولى الطب
او بناه في

۲۰۰

تفق
۱۷۹

نكون
٥٢

او او او او
2 ل

5

المملوك
٢١

3

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

20

10



3

لحمیات

3.

20

20

32

5

10

احكام مرجع المباني وليست في الانا والذات

[illegible]

Figure 6

五

فصل فی بیان فضائل و مناقب

۲
فَتَعْلَمُ بِمَا تُفْعَلُ
وَتَعْلَمُ
۳

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

فصل

J2

بین دو

工

شما

32

二

10

1961

طريق

[illegible]

کتاب التبت

[illegible]

27.

٢
 مجربا لهم حتى ينشروا عن قلوبهم
 ثم لا تكتبوا عليه على الخوف يا
 المؤمنون والشعبه فصرها ثوبا عليها
 خفيفها والاغتيا بما فيها
 الخوف كما بالقطوع الكلام
 لتألفه مع الكلام
 وجوب مع الذوق ولو انتمكن النفس
 مذهب مشهور في القول ان استوفى
 ان يطلع مع تمام فذهبت مع كل
 قال في غير ذلك فبها وكلم
 عنبه من بعض ما ان قد قد
 اكثر من الاخران فليس
 مستظلا ما وفطه نفسا في ذوق
 ومع كل ما جعل في كل فلهذا
 الذوق في حالين كل فلهذا
 والكلام مضبوط بالذوق منقول
 فنفذ في الذوق بالذوق الصحيح
 على ذوقه فاداه الشيخ في الصحيح
 الخلق من عبد الله فلهذا على
 الويل على من نقلنا عنه عن علي
 حروا المنهج في الصحيح
 الصالح من الذي في الصحيح
 شامخا وانما في غير ذلك
 فالذوق هو الذي في الذوق
 فلهذا على من ان لو في
 من ان الذي في ما في الكلام
 الذوق من ان لو في الكلام
 فلهذا لو في من ان في
 من ان الذي في من ان في
 من ان الذي في من ان في
 من ان الذي في من ان في

۱۰

احکام دین کے احکامات و تفصیلات

[illegible]

الحمد لله الذي لا يظلمنا الا ظروفا منا الاضحا

[illegible][illegible]

کتاب الدلیل

حکومتوں کے لئے
حقائق اور اہمیت و
فوائد کا مطالعہ و قطع المسبغ فی الجملۃ

اثنى

المقط

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

في الجناية على الجمل وكفارة القتل والعاقل

١٧٥
١٧٦
١٧٧
١٧٨
١٧٩
١٨٠
١٨١
١٨٢
١٨٣
١٨٤
١٨٥
١٨٦
١٨٧
١٨٨
١٨٩
١٩٠
١٩١
١٩٢
١٩٣
١٩٤
١٩٥
١٩٦
١٩٧
١٩٨
١٩٩
٢٠٠

لا يخرج من الجناية لم يكن مضموا ولو كان غير مضمون حصه الشريك من الجنب دون حصه من الجاني فان قلنا ليس العاقلة الجنب فعليه نصفه من الجنب
 بزعمنا وان كان العاقلة مضمونا كان مضمونا بغيره من الجنب وان قلنا بالسرمان فعلى العاقلة الكفارة ودينه نصف الجنب المحرم نصفه
 وان كان مضمونا عليه نصيب شريك من الجاني فان مقتضى النصيب للفظ على العاقلة من الجنب المحرم قلنا بالاداء فكل العاقلة مضمون
 امته ثم اعفها ثم العاقلة جنتا ثم امه مضمونة لو كانت مشتركة بين اثنين فضرنا ما فاعفها معا فوضعت جنتا ممتنا فعلى كل واحد نصف حصه
 امه شريكه لان كل واحد منهما جاني على الجنب ونصفه له فقط فصار له من نصيبه شريكه **وط** لو ادعت المحرم على انسان انه ضررها فاسقطه
 فانقول قوله لمع الجنب لو قهر بالضرر فاعتنت بدينه وانكر الاسقاط وادعى المظن من غير الضر فان صاع عقبة الضرر استدلة الا فلا تادى بها
 شريكه وان ضررها فاعفها فاعفها مع الجنب ان اسقطت بعد الضرر بايام فان بقيت صالحة فاعفها مع الجنب والاداء فاعفها
 مع مضمونه في قطع رأس الميت المحرم المسلم ماؤه دينار وفي قطع جوارحه مجتارته وكذا في شجاجة جرحه لو تورع عنه بل يقتلها خنجر
 عنه ويحرق في غيرها من جو البروق والمقتضى لهذا المال **الفصل الرابع** في الجناية على الجمل وفيه **م** مباح من تلف جنوا
 ما كوال اللحم كالابل والبقر والغنم على غير الذكاة فعليه لادش بين كونه حيا ومذكوا اختيار التخيلا ورفع الى الجاني والزامة بقية المال
 لا تلاذبه ثم مناصه ما لو تلفه بغير الذكاة فانه يجب عليه قيمته للمالك يوم التلف وليسقط من قيمته ما بقي منه مما ينفع به كالشعر والصوف
 والوبر والريش اذا رفعه الى المالك ولو قطع بعض اعضائه او كسر شيئا من عظامه او جرحه جرحا لا يوشى ان كان جرحا مستقرا فالغيب
 لو تلف غير ما كوال اللحم مما يقع عليه الذكاة كالاستئثار من الغنم فعليه لادش وان كان لا بالذكاة فعليه قيمته يوم التلف ولو كسر شيئا من عظامه
 او جرحه وقطع منه شيئا من ارضه ولو تلف عقبة لك الجناية ضمن الغنم **ج** لو تلف كلب الصيد فقتله او قهره او شججه او شججه
 بالسوق هو منسوق الى قيمته باليمن بغيرها السلوق وفي كلب الغنم كثر قبل عشرة دراهم ورواية ابن قسما عن بعض اصحابه عن ابي
 عبد الله وهي شهر الاوى اصح طريقا وفي كلب الجاهل عشرة دراهم وفي كلب اذرع فقير من بركة فانه لغير ذلك من الكلاب غير
 هذا ولا يضمن قاتلها شيئا اما ما يملكه الذمى كالحريم فانه يضمن فانه يضمنه عند سجنه بشرط الاستئثار واطراف الارش ولو تلف غنم
 مستورا لله لم يملكه ذلك ضمنها السلف ان كان مسلما ولو اظهرها فلا ضمان لو كان ذلك لمسلم فلا ضمان على المالك وان كان كافرا
 فيه الكفر فعلى القاتل اما الفاضلة بغيره بغيره من الغنم السوقية ان اذنت عن مقدمه ولو تلفت في يده وان نقصت لوجه الغنم المقدور
 لادش الجنب الذمى بمقتضى ارضه من ارضه فاقطعوا ما لا يدرى الجاني فاعفوا وفي رواية يضمنه عشرة فقه الامم والمعتد
الفصل الخامس في الكفارة بالقتل وفيه **م** مباح القتل ان كان عمدا وجبت كفارة الجمع وهي عتق رقبة واطعام ستين
 مسكنا وصيا شتمه بغيره ان كان خطا وجبت المقتبة وهي عتق رقبة فان لم يجد فصيا شتمه بغيره فان لم يملك فاطعام ستين
 مسكنا وكذا في قتل شبه العمد **ب** انما يجب المقتبة في الخطا ومع مباشرة القتل مع التشكيك فلو طرح حجر او حفر بئر
 او نصب كبكا في غير ملكه فقتله عاثر فذلك وجبت له كفارة **ج** انما يجب لكفارة بقتل المسلم ومن هو بحكمه من اهل
 وان كان جنبا لم يلجها الروح بعد تمام خلفه سواء كان ذكرا او انثى حر او عبد عاقل او مجنونا مملوكا للعاقل او لغيره لا يجب له كفارة
 بقتل الذمى غير مراضا الكفار معا هذا كان وغيره ما حل قتله او حرمه **د** لو قتل مسلما في دار الحرب لما باسلامه من غير ضرورة وجب
 القود والكفارة ولو ظنه كافرا فلا دينه وعليه لكفارة ولو بان اسير ضمن الدين والكفارة لعجز الاسير عن التخلص ولو ترك
 جاعدا في القتل فعلى كل واحد كفارة **هـ** لا يجب لكفارة على قاتل العمدان عفى عنه الى الدين او مطلقا وان قتل ضامنا قال في المبسوط
 الوجبة جوفا في الملح الا في موط الكفارة عن الصبي المجنون وعن قاتل نفسه **المقصد الثاني** في عمل الدين وفيه **م** مباح
 القتل ان كان عمدا وجبت له الجاني في ماله ان رضى منه بها وكذا ان كان شبه العمد ولو قتل العاقل وجبت له في ركنه وقال
 الشيخ في المبسوط اهلك قاتل العمد سقط الفضا والدين وتردد في الخلاف في سقوط الدين والوجبة ما قلنا من جو الدين في ركنه فان لم يكن
 له تركه وجب على الاقرب فالاقرب من ركنه وعليه لثروا في بعض امانه الخطا المحض في على العاقلة سواء كان للجاني في
 وقتها ولا والمراد بالعاقلة العصبية والمعتق وخاتم الجيرة والامام ومثبت عاقلة لا يحل العقل والعقل هنا الدين مثبت عقلا
 بفعلنا او بالتسوية مثبتا العاقلة فاعفوا لانهم يمتنعون على القاتل بغيره من قتلها لا يوجب وبالا بخاصة من المذكور كالانحوا
 والاعمال ولو ادموا كانوا من اهل الارض في الحال ولا وقبل العصبية هم الذين يرون القاتل لو قتل فيه نظر فان الدين عليه لا

والقول قول
 يمتنع على
 وان ثبت
 والاسقاط

بالجناية

من الجاني

جرائم

في الجناية على الجمل

